



اهداءات ٢٠٠٢

المستشار/فتحي خليفة

رئيس محكمة النقض



جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعة

الاحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية
ومن الدوائر المدنية ودائرة الأحوال الشخصية

السنة الحادية والأربعون

(الجزء الثانى)

من مايو ١٩٩٠

حتى ديسمبر ١٩٩٠

القاهرة —

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

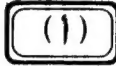
(أولا)

الاحكام الصادرة

من الهيئة العامة للمواد المدنية

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٩٤

برئاسة السيد المستشار / أحمد محمد المراسي رئيس المحكمة وعضوية
المادة المستشارين نواب رئيس محكمة النقض محمد رأفت حسين خفاجي ، محمد
عبد المنعم حافظ خليل ، محمد حسن عبد الوهاب العفيفي ، ريمون فهديم اسكندر
، يحيى إبراهيم كمال الدين عارف ، محمد محمد علي طيطه ، عبد الناصر عبد
اللاه الصباغ ، فاروق يوسف سليمان ، فتية محمود قره و المستشار محمد خيرى
عبد الظاهر ابو الليل .



الطعن رقم ١٥٩٦ ، ٢٠٠١ لسنة ٦٣ القضائية « هيئة عامة » .

(١ - ٣) إيجار « إيجار الأماكن » « إقامة سببى مكون من ثلاث
وحدات سكنية » . قانون « سريان القانون من حيث الزمان » . نظام عام .

(١) النص التشريعى . وجوب سريانه على ما يلى نفاذه من وقائع مالم ينص القانون
برجعية أثره . أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانه بأثر فوري على مالا يكتمل من
المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .

(٢) نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريان حكمها على حالات
البناء التى تتم وتكون معدة للسكن فعلاً بعد نفاذه فى ١٩٨١/٧/٣١ . علة ذلك .

(٣) سريان حكم المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على البناء الذى يقيمه المستأجر
فى تاريخ لاحق لاستنجاهه وتزويد وحداته عن ثلاث . مناطه . تمام بنا . هذه الوحدات وإعدادها
للسكن فعلاً بعد نفاذ القانون المذكور . مخالفة ذلك . خطأ .

١ - النص التشريعي لا يسرى إلا على مايلي نفاذه من وقائع مالم يقض

القانون خروجاً على هذا الأصل وفي الحدود التي يميزها الدستور بجمعية أثره ، ولاغير من هذا الأصل تعلق أحكام القانون بالنظام العام ، إذ لايجاوز ذلك أن تنسرى أحكامه على مايستجد من أوضاع ناتجة عن علاقات تعاقدية أبرمت قبل نفاذه ، مادامت آثارها سارية في ظلّه إذ تخضع هذه الآثار لأحكام القانون الجديد تغليباً لاعتبارات النظام العام التي دعت إلى إصداره على حق المتعاقدين في تحديد إلتزاماتهما وحقوقهما التعاقدية الحال منها والمستقبل على السواء .

٢ - لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الصادر في شأن الأحكام الخاصة

بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعمول به من تاريخ ١٩٨١/٧/٣١ ، قد نص في الفقرة الثانية من المادة ٢٢ على أن « إذا أقام المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات في تاريخ لاحق لاستجاره يكون بالخيار بين الإحتفاظ بمسكنه الذي يستأجره أو توفير مكان ملائم للمالكه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذي أقامه بما لا يجاوز مثلي الأجرة المستحقة له عن الوحدة التي يستأجرها » يدل على أن المشرع قصد إلى سريان الحكم المقرر فيه على حالات البناء التي تتم وتكون وحداته معدة للسكن فعلاً بعد نفاذ هذا القانون وهو ما أفصح عنه تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في تعليقه على هذا النص إذ جاء به « ألزمت ذات المادة المستأجر الذي يقيم مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية

بأن يكون بالخيار بين أن يترك الوحدة السكنية التي يستأجرها من المالك أو أن يوفر له أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية وحدة سكنية ملائمة بما لا يجاوز مثلى أجره الوحدة التي يستأجرها ، ويؤكد ذلك خلو القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من نص على سريان حكم المادة ٢٢ منه بأثر رجعي دون مسوغ القول بأن اشتراط النص بأن يكون المبنى الذي أقامه المستأجر « فى تاريخ لاحق لاستئجاره » يوحى بقصد المشرع فى إعماله بأثر رجعي بأن تكون احدى الوحدات على الأقل قد أقيمت وأعدت للسكنى بعد العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، إذ أن ذلك يعنى الخروج على الأقل على الأصل المقرر بأن النص التشريعي لا يسرى إلا على ما يلى نفاذه من وقائع مالم ينص المشرع صراحة على الخروج عليه هنا إلى أن هذا القول فيه مفاجأة للمستأجر بإعمال النص على وحدات أقامها قبل نفاذ القانون لم يكن فى حسبانته خضوعها ليتدبر أمره فإن إستلزام تعدد الوحدات بعد نفاذ القانون يتيح للمستأجر أن يختار منها ما يناسبه ويتفق مع ظروفه وأحواله العائلية إذا ما رأى التخلّى عن سكنه لما كان ذلك فإن الهيئة تقرر المبدأ سالف البيان مما يخالفه بالأغلبية المنصوص عليها فى المادة ٢/٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ .

٣ - مناط سريان حكم المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على البناء الذى يقيم فيه المستأجر بعد استئجاره وتزيد وحداته عن ثلاث هو أن تكون هذه الوحدات قد تم بناؤها وأعدت للسكنى فعلا بعد العمل بأحكام القانون المشار إليه . وكان البين من تقرير الخبير أن العقار محل النزاع لم يتم - بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - سوى بناء وحدتين فقط به

هما الدورين الثالث والرابع العلويين والأخير (الرابع العلوى) لم يتم إعداده للسكنى بعد . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى بالإخلاء إعمالاً لنص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الهيئة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الوقائع - تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن المطعون ضدهن أقمن على موروث الطاعنين الدعوى رقم ١٥٤٧ سنة ١٩٨٤ مدنى الزقازيق الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة وعقد الايجار المؤرخ ١٩٦٣/١٢/١ أو إلزامه بتحرير عقد إيجار لهم عن إحدى شقق منزله بما لا يجاوز ضعف أجره الشقة المؤجرة له وقلن فى بيانها أنه بموجب العقد المشار إليه إستأجر موروث الطاعنين منهن شقة لسكنه وإذ أقام بذات المدينة مبنى مكوناً من أكثر من ثلاث وحدات واحتفظ لنفسه بإحداها فقد نبهن عليه بإخلاء الشقة التى يستأجرها منهن أو يؤجر لهن شقة بعقاره بما لا يزيد عن ضعف أجره الشقة المؤجرة له ولما لم يمثل أقمن الدعوى ، نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت المحكمة بالإخلاء . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقمى ١٠٠٧ ، ١٠٣٥ سنة ٣٢ق المنصورة «مأمورية

وتاريخ ١٧/١/١٩٩٣ وبعد أن ضمت الاستئناف الثاني للأول قضت

بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بالطعنين رقمي ١٥٩٦ ، ٢٠٠١ سنة ٦٣ ق . وحددت المحكمة جلسة لنظر الطعن الأول وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وبجلسة المرافعة التزمت رأبها . وإذا ارتأت الدائرة المعروض عليها هذا الطعن أنه في شأن تطبيق نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ قد صدرت أحكام من بعض دوائر المحكمة بتحقيق المخالفة متى اكتمل بناء الوحدات التي تزيد عن ثلاث في ظل سريان القانون المشار إليه ولو كانت بعض الوحدات قد أقيمت قبل سريانه وذلك على خلاف أحكام صدرت من دوائر أخرى إشتطت أن تكون جميع الوحدات التي تتحقق بها المخالفة قد أقيمت بعد سريان القانون فقد قررت الدائرة بجلسته ١٩٩٣/٧/٥ إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية وإذا عرض الطعن على هذه الهيئة حددت جلسة لنظره وأمرت بضم الطعن الآخر مرفوع من نفس الطاعنين برقم ٢٠٠١ سنة ٦٣ ق وقدمت النيابة مذكرة تكميلية في الطعنين التزمت فيها رأبها السابق .

وحيث إن المقرر أن النص التشريعي لا يسرى إلا على مايلي نفاذه من وقائع مالم يقصد القانون خروجاً على هذا الأصل وفي الحدود التي يجيزها الدستور برجميه أثره ولا يغير من هذا الأصل تعلق أحكام القانون بالنظام العام إذ لا يجاوز أثر ذلك أن تسرى أحكامه على ما يستجد من أوضاع ناجمة عن علاقات تعاقدية أبرمت قبل نفاذه ما دامت آثارها سارية في ظله إذ تخضع هذه الآثار لأحكام القانون الجديد تغليباً لأعتبارات النظام العام التي دعت إلى إصداره على حق المتعاقدين في تحديد إلزاماتهما وحقوقهما التعاقدية الحال منها والمستقبل على السواء . لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٣٦

سنة ١٩٨١ الصادر في شأن الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأسكن وتنظيم

العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعمول به من تاريخ ١٩٨١/٧/٣١ قد نص في
الفقرة الثانية من المادة ٢٢ على أن « وإذا أقام المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون
من أكثر من ثلاث وحدات في تاريخ لاحق لاستئجاره يكون بالخيار بين
الإحتفاظ بسكنه الذي يستأجره أو توفير مكان ملائم للمالكه أو أحد أقاربه حتى
الدرجة الثانية بالمبنى الذي أقامه بما لايجاوز مثلي الأجرة المستحقة له عن
الوحدة التي يستأجرها منه » يدل على أن المشرع قصد إلى سريان الحكم المقرر
فيه على حالات البناء التي تتم وتكون وحداته معدة للسكن فعلاً بعد نفاذ هذا
القانون وهو ما أفصح عنه تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق
العامة والتعمير ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية في تعقيبه على هذا
النص إذ جاء به « ألزمت ذات المادة المستأجر الذي يقيم منى مملوكاً له يتكون
من أكثر من ثلاث وحدات سكنيه بأن يكون بالخيار بين أن يترك الوحدة السكنية
التي يستأجرها من المالك أو أن يوفر له أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية
وحدة سكنية ملائمة بما لايجاوز مثلي أجره الوحدة التي يستأجرها » ويؤكد ذلك
خلو القانون ١٣٦ سنة ١٩٨١ من نص على سريان حكم المادة ٢٢ منه بأثر
رجعى ولايسوغ القول بأن اشتراط النص بأن يكون المبنى الذي أقامه المستأجر
« في تاريخ لاحق لاستئجاره » يوحى بقصد المشرع في إعماله بأثر رجعى بأن
تكون إحدى الوحدات على الأقل قد اقميت وأعدت للسكنى بعد العمل
بالقانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ إذ أن ذلك يعنى الخروج على الأصل المقرر بأن
النص التشريعى لايسرى إلا على مايلى نفاذه من وقائع مالم ينص المشرع

على الخروج عليه هذا إلى أن هذا القول فيه مفاجأة للمستأجر بإعمال النص على وحدات أقامها قبل نفاذ القانون لم يكن في حساباته خضوعها ليتدبر أمره فإن استلزام تعدد الوحدات بعد نفاذ القانون يتيح للمستأجر أن يختار منها ما يناسبه ويتفق مع ظروفه وأحواله العائلية إذا ما رأى التخلي عن سكنه .

لما كان ذلك فإن الهيئة تقرر المبدأ سالف البيان والمعدل عما يخالفه بالأغلبية المنصوص عليها في المادة ٢/٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ .

وحيث إن الطعنين قد استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن مما ينهه الطاعنون بأسباب طعنيهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن الثابت بتقرير الخبير الذي عول عليه في قضائه بالإخلاء الحكم الإبتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن البنى المنسوب لمورثهم إقامته عبارة عن خمسة أدوار بكل دور شقة والدور الأرضي مملوك لآخر وياقن الأدوار لم ينشأ منها في ظل سريان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سوى دورين الرابع والخامس والأخير منهما لم يتم إعداده للسكنى بعد فلا تنطبق على واقعة النزاع المادة ٢/٢٢ من القانون المشار إليه وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالإخلاء إعمالاً لهذا لنص فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كانت الهيئة قد انتهت - وعلى ما سلف إلى أن مناط سريان حكم المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ على البناء الذي يقيمه المستأجر بعد استئجاره وتزيد وحداته

عن ثلاث هو أن تكون هذه الوحدات قد تم بناؤها وأعدت للسكنى فعلاً بعد العمل بأحكام القانون المشار إليه وكان البين من تقرير الخبير أن العقار محل النزاع لم يتم - بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ - سوى بناء وحدتين فقط به هما الدورين الثالث والرابع العلويين والأخير (الرابع العلوى) لم يتم إعداده للسكنى بعد فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى بالإخلاء إعمالاً لنص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعنين .

////////////////////

ثانيا

الاحكام الصادرة من الدوائر المدنية

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠

ب الرئاسة السيد المستشار / محمد محمود واسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / حسين علي حسين ، وليمون فهميم نائب رئيس المحكمة ، عزت عمران
و محمد اسماعيل غزالى



الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥١ القضائية : -

(١) إيجار « إيجار الأماكن » نطاق سريان القانون « قانون .

وفاة مستأجر العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى ، أو تركه
لها . أثره . إمتداد العقد لصالح ورثته أو شركائه . م ٢٩ / ٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . نص
مستحدث لاملح لإعمال حكمه على الوقائع السابقة على ١٩٧٧/٩/٩ . علة ذلك .

(٢) حكم « عيوب التدليل : التناقض » .

التناقض الذى يفسد الحكم . ماهيته .

(٣) « إيجار » « إيجار الأماكن » حق المستأجر فى إستغلال العين .

حق المستأجر الأصلى فى إدخال شريك معه فى إستغلال العين المؤجرة ، أو أن يعهد لغيره
فى إدارة المحل المؤجر . لا يحد بذاته تخلياً عن حقه فى الإنتفاع إلى شريكه .

١ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن ما تقضى به المادة ٢/٢٩

من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من أنه « إذا كانت العين مؤجرة
لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى ، أو حرفى فلا ينتهى العقد بوفاء

المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته أو شركائه في إستغلال العين بحسب الأحوال هو نص مستحدث لم يكن له مثيل في تشريعات إيجار الأماكن السابقة ، ومن ثم فلا محل لإعمال حكمه على الوقائع السابقة على العمل به في ٩ / ٩ / ١٩٧٧ ، ذلك أن المراكز القانونية التي نشأت واكتملت في ظل القانون القديم ، تخضع لأحكامه من حيث آثارها وانقضائها ، والعبرة في ذلك هي بوقف حصول الواقعة المنشئة أو التي اكتمل بها المركز القانون وليس بوقت المطالبة به .

٢ - التناقض الذي يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تتعارض فيه الأسباب وتتهافتر فتتماهى بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه .

٣ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن للمستأجر أن يدخل معه شريكاً في إستغلال العين المؤجرة أو أن يعهد إلى غيره بإدارة المحل المؤجر دون أن ينطوي ذلك على معنى تخلى المستأجر لتلك العين عن حقه في الإنتفاع بها إلى شريكه في المشروع .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٥٩٥٢ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالباً الحكم بإلزامهم بتحرير عقد إيجار له عن الدكان محل النزاع إعتباراً من ١١/٢/١٩٧١ بأجرة شهرية

قدرها تسعون قرشاً ، وقال شرحاً لدعواه أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٣٧/٦/١٢ إستأجر المرحوم ... من ورثة المطعون ضدهم ... هذا الدكان لإستعماله مكوجى وبعد وفاة المستأجر الأصلي قام ورثته ببيع نصف المحل إلى مورثه المرحوم ... فى ١ / ١٢ / ١٩٦١ ثم قاموا بمشاركته فى إستغلاله بالعقد المؤرخ ١٢ / ٥ / ١٩٦٢ وأصبح وكيلاً عنهم فى إدارته وإذ تنازل له ورثة المستأجر الأصلي عن كامل المحل فى ١١ / ٢ / ١٩٧١ بإعتباره شريكاً لهم فيه ، فإنه يحق له وفقاً لنص المادة ٢/٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التمسك بإستمرار عقد الإيجار لصالحه . ويتاريخ ٢٥ / ١١ / ١٩٨٠ حكمت المحكمة بإلزام المطعون ضدهم بتحرير عقد إيجار الطاعن عن الدكان محل النزاع بذات شروط العقد السابق المؤرخ ١٩٣٧/٦/١٢ إستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥ لسنة ٣٧ ق الاسكندرية . ويتاريخ ٢٣ / ٦ / ١٩٨١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأته جديراً بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالوجه الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفه القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أهدر أثر عقد الشركة المبرم بين مورثه وورثه المستأجر الأصلي عن الدكان محل النزاع وطبق المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدنى بشأن بيع الجذك هذا رغم أن المادة ٢/٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن إيجار الأماكن هى الواجبة التطبيق بإعتبار أن الطاعن خلف لشريك المستأجر الأصلي فى الدكان المذكور ويحق له التمسك بإمتداد الإجارة لصالحه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن ما تنقضي به المادة ٢/٢٩ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من أنه « إذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى ، أو حرفى فلا ينتهى العقد بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته أو شركائه فى إستعمال العين بحسب الأحوال » هو نص مستحدث لم يكن له مثيل فى تشريعات إيجار الأماكن السابقة ، ومن ثم فلا محل لإعمال حكمه على الوقائع السابقة على العمل به فى ١٩٧٧/٩/٩ ، ذلك أن المراكز القانونية التى نشأت واكتملت فى ظل القانون القديم ، تخضع لأحكامه من حيث أثارها وانقضائها ، والعبرة فى ذلك هى بوقت حصول الواقعة المنشئة أو التى اكتملت بها المركز القانونى وليس بوقت المطالبة به . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن ولئن أقام دعواه بعد سريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مدعىاً أحقيته فى إستمرار عقد الإيجار لصالحه بعد أن ترك له ورثته المستأجر الأصلى للعين المؤجرة بإعتباره شريكاً لهم فيه ، إلا أن الواقعة المنشئة لهذا الحق الذى بدعيه ، واكتمال المركز القانونى له وهو شاركة ورثة المستأجر الأصلى فى النشاط القائم بالمحل وتركهم العين المؤجرة للطاعن ، وقد تمت بإقراره سنة ١٩٧١ قبل العمل بأحكام القانون المذكور ، وإذ خلت التشريعات السابقة لإيجار الأماكن من نص يخلو للشريك فى العين المؤجرة لمزاولة أحد الأنشطة المشار إليها الحق فى البقاء بالعين واستمرار الإجارة لصالحه بعد وفاة المستأجر الأصلى أو تركه لها . فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعمل حكم ذلك النص المستحدث على واقعة الدعوى ، لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه

وحيث إن حاصل ما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى من السبب الأول البطلان وفى بيان ذلك يقول أن الحكم كيف عقد الشركة الثابت التاريخ فى ١٢ / ٥ / ١٩٦٢ المبرم بين مورثه وورثته المستأجر الأصلى تكييفاً مبهماً إذ ذكر أنه لا يعدو أن يكون إقراراً لأمر واقع ثم إعتبره عقد بيع الأمر الذى يعيب الحكم بالتناقض بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله . ذلك أن التناقض الذى يفسد الأحكام هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تتعارض فيه الأسباب وتتهاتر فتتساهى بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص صحيحاً إلى تكييف العقد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٦١ المبرم بين الطاعن وورثه المستأجر الأصلى - ببيع نصف الدكان محل النزاع - بأنه عقد بيع المجدك وأجرى تطبيق القواعد المتعلقة بهذا التصرف المنصوص عليها فى المادة ٥٩٤ من القانون المدنى ، وأقام قضاءه برفض الدعى على سند من إنحسار وصف المتجر عن الدكان المؤجر مكوجى ... وكان ماذهب إليه الحكم من أن العقد اللاحق الثابت التاريخ فى ١٢ / ٥ / ١٩٦٢ المبرم بين ذات المتعاقدين قد تضمن بحسب الاتفاق على إدارة المحل الذى أصبح ملكاً للطرفين مناصفة ، وهو إستخلاص سائع لما هو ثابت بالعقد المذكور ومن ثم فإن النعى عليه بالتناقض والغموض يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن مورثه ظل ينتفع بالعين المؤجرة لسنوات طويلة ويعلم ورثه المؤجر بتنازل ورثة المستأجر عن نصف الدكان من واقع الإنذار الموجه لهم مما مفاده قبولهم لمورثه كمستأجر أصلى ومجديد الإجارة لصالحه إلا أن الحكم أغفل إدلاله هذه الواقعة وأعمل أحكام الشرط الصريح الفاسخ من تلقاء نفسه الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول ، ذلك أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع فى البقاء فى العين المؤجرة إستناداً إلى أن مورثه ظل منتفعاً بها مدة طويلة بإعتباره شريكاً لورثة المستأجر الأصلى دون أية منازعه من المؤجرة رغم إخطارها بقيام هذه الشركة وعرض الأجرة عليها بالإنذار الرسمى المؤرخ ١٩٦٢/٥/٢٣ ، ولما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن للمستأجر

أن يدخل معه شريكاً في إستغلال العين المؤجرة أو أن يعهد إلى غيره بإدارة المحل المؤجر دون أن ينطوى ذلك على معنى تخلى المستأجر لتلك العين عن حقه في الإنتفاع بها إلى شريكه في المشروع ، وكان البين من الأوراق أن الإنذار الصادر من مورث الطاعن إلى المؤجرة والمؤرخ ١٩٩٢/٥/٢٣ بعرض أجرة الدكان عليها لم يتضمن سوى أنه شريك في المحل المذكور ووكيل عن شركائه ورثته المستأجر الأصلي ، وبالتالي فلم يكن ثمة محل لإعتراض المؤجرة على وجوده بالعين بوصفة شريكاً لورثة المستأجر ، ولا ينهض ذلك دليلاً على قبول المؤجرة أو ورثتها لقيام علاقة إجارية مع هذا الشريك وحده طالما أن الطاعن لم يدع إخطارهم من بعد تنازل ورثة المستأجر الأصلي له عن العين المؤجرة ، ذلك أن تنازل المستأجر عن الإيجار لا يعد نافذاً في حق المؤجر إلا بإقراره له صراحة أو ضمناً ، وهو مالم يقم عليه دليل في الأوراق ، والنعى مردود في شقه الثاني بأن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى - وعلى ما سلف بيانه - على سند من إنتفاء وصف المتجر عن الدكان محل النزاع الذي يستقله المستأجر في كراء الملاء مما لا يجوز معه أعمال أثر بيعه بالجدك قبل ورثة المؤجرة وفقاً لنص المادة ٥٩٤ من القانون المدني ولما كان الحكم لم يستند في قضائه إلى الشرط الصريح الفاسخ حسبما يدعى الطاعن ومن ثم فإن النعى عليه في هذا الخصوص لا يكون قد صادف محلاً في قضاء الحكم المطعون فيه ويكون النعى برمته على غير أساس .

ولا تقدم بتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠

ب الرئاسة السيد المستشار / سليم وثق بدوس نائب رئيس المحكمة . بعضوية السادة
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، احمد ابو الحجاج ، شكري العمير
وعبد الصمد عبد العزيز .



الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ القضائية : -

(١) حكم « إصدار الحكم » . « بياناته » . « بطلان » .

تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب قهرى بعد
ترقيعه على مسودته المشتملة على المنطوق والأسباب وحلول غيره محله وقت النطق به
وإثبات ذلك فى نسخة الحكم الأصلية . لا يرتب بطلانه . المراد ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٨ من
قانون المرافعات . بيان مكان المحكمة التى أصدرت الحكم بعد بيان إسم المحكمة . غير
جوهرى .

(٢) ملكية . حيازة . محكمة الموضوع .

التملك بوضع اليد المدة الطويلة . سبب مستقل بذاته من أسباب كسب الملكية يسرى
على الكافة . إعتباره من مسائل الواقع . مؤدى ذلك إستقلال قاضى الموضوع بتقديره .

(٣) إستئناف « الخصوم فيه » التدخل الإنضمامى . دعوى

التدخل فيها . «

طلب التدخل أمام محكمة الاستئناف بالإتضام في طلب رفض الدعوى دون أن يطلب التدخل لنفسه حقاً ذاتياً يدعيه في مواجهة طرفي الخصومة تدخل إنضمامي لا هجومي أبداً كانت مصلحته فيه . جواز طلبه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . التدخل في الدعوى .
كيفية . م ١٢٦ / ٢ مرافعات .

(٤) ملكية « أسباب كسب الملكية » . التقادم المكسب الخمسى .
تقادم .

السبب الصحيح اللازم توافره للتملك بالتقادم الخمس . وجوب أن يكون سند مسجلاً طبقاً للقانون . م ٢٦٩ / ٢ مدنى .

١ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نصوص المواد ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٨ من قانون المرافعات أن تخلف أحد القضاء الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهرى بعد توقيعه على مسودته المشتملة على المنطوق والأسباب وحلول غيره محله وقت النطق به وإثبات ذلك فى نسخة الحكم الأصلية لا يترتب عليه بطلانه كما أن بيان مكان المحكمة التى أصدرت الحكم ليست له أهمية جوهرية فيه مادام قد إستبان منه إسم المحكمة التى أصدرته .

٢ - لئن كان كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة يعتبر بذاته سبباً قانونياً مستقلاً يسرى على الكافة إلا أنه يعتبر من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .

٣ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان طالب التدخل لم يبع من وراء تدخله سوي الإتضام في طلب رفض الدعوى وقدم وجه دفاع لتأييد هذا الطلب ولم يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه في مواجهة طرفي الخصومة فإن تدخله علي هذا النحو أبداً كانت مصلحته فيه لا يعد تدخلًا

هجومياً وإنما هو تدخل إنضامى يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ، ويتم التدخل عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ١٢٥ من قانون المرافعات بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بتقديمه شفاهه بها في حضور الخصوم ويثبت في محضرها .

٤ - يشترط في السبب الصحيح اللازم توافره للتملك بالتقادم الخمسى عملاً بالمادة ٢/٢٦٩ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون سنده مسجلاً طبقاً للقانون ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه نفى عن الطاعنة تملكها أرض النزاع بوضع اليد المدة القصيرة على إعتبار أن عقدها غير المشهر لا يصح إعتباره سبباً صحيحاً للتملك بالتقادم الخمسى فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى الإسماعيلية على المطعون ضدهم التسعة الأول بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها

للإطيان الزراعية البالع مساحتها إثني عشر قيراطاً المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بما عليها من مبان وعدم سريان العقد المسجل رقم ٣ لسنة ١٩٨٠ شهر عقارى الإسماعيلية والصادر من المطعون ضدهم من الثانى حتى الثامنة للمطعون ضده التاسع بالنسبة لها وإلغاء كافة التأشيرات والتسجيلات المتعلقة بها . على سند من تملكها لها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية منذ شرائها لها بالعقد الإبتدائى المؤرخ ١ / ١٠ / ١٩٥٨ الصادر لها من المطعون ضده الأول ، والذى قضى بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى الإسماعيلية وإذ تكشف لها عند تسجيل هذا الحكم الأخير تصرف المطعون ضدهم من الثانى للثامنة للمطعون ضده التاسع فيها ضمن مساحة أكبر وتسجيله برقم ٣ لسنة ١٩٨٠ شهر عقارى الإسماعيلية فقد أقامت الدعوى بطلباتها . نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن أودع تقريره عدلت الطاعنة طلباتها إلى طلب الحكم بتثبيت ملكيتها لمساحة ^س ^ط ^ف ٢ - ١ مع محو كافة التسجيلات والتأشيرات الواقعة عليها وعدم سريانها فى مواجهتها - حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٣٤ لسنة ٩ ق الإسماعيلية وتاريخ ١٧ / ١٢ / ١٩٨٥ قضت المحكمة بالتأييد . طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنهى الطاعة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه بالبطلان وفى بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه لا يبين منه الهيئة التى أصدرته والهيئة التى نطقت به لوجود إختلاف بينهما فى ديباجته ونهايته بحيث لا يفهم منه أى الهيئتين تداولت ووقعت على مسودته كما أن الديباجة قد تضمنت صدره بالجلسة العلنية المنعقدة بسراى محكمة الإسماعيلية الابتدائية دون الإشارة لصدوره بمقر محكمة إستئناف الإسماعيلية مما لا يفيد صدره منها بما يعيبه بالبطلان ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن مفاد نصوص المواد ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٨ من قانون المرافعات أن تخلف أحد القضاء الذين أصدروا الحكم عند حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهرى بعد توقيعه على مسودته المشتملة على المنطوق والأسباب وحلول غيره محله وقت النطق به وإثبات ذلك فى نسخة الحكم الأصلية لا يترتب عليه بطلانه كما أن بيان مكان المحكمة التى أصدرت الحكم ليست له أهمية جوهرية فيه مادام قد إستبان منه إسم المحكمة التى أصدرته . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه تضمن فى ديباجته صدره من محكمة إستئناف الإسماعيلية بالهيئة المؤلفة من السيد المستشار رئيس المحكمة وعضوية كل من السادة المستشارين و وهى الهيئة التى سمعت المرافعة ووقعت على مسودته وتضمن فى نهايته إسم الهيئة التى نطقت به والمؤلفة من السيد المستشار رئيساً والسادة المستشارين و أعضاء ومن ثم يكون قد بين دون تجهيل ما يفيد صدره من محكمة إستئناف الإسماعيلية الهيئة الأولى وفقاً لصحيح الإجراءات القانونية ويضحى النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس

وحيث إن الطاعنة تنهى بالوجهين الأول والثانى من السبب الثانى وبالأوجه

الأول والثالث والرابع من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق

القانون والقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك تقول أن

الحكم المطعون فيه إذ اعتد فى قطع التقادم بالإقرار الموزع ١٥ / ٧ / ١٩٧٩

الصادر من المطعون ضده الأول لمورث المطعون ضدها الثالثة بتعهد بتسليم

أرض النزاع إليه مع أنه لاحق على عقد البيع الصادر منه إليها وكذلك حكم

التحكيم ومطلاته فى الدعوى رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى الإسماعيلية

والدعوى ٤٥٦ لسنة ١٩٨٠ مدنى جزئى الإسماعيلية مع أنها لا تحتاج بها إذ لم

تكن طرفاً فيها وبما أورده فى هذا الصدد بمذوناته من أنها والمطعون ضده الأول

قد تخليا عن أرض النزاع للعدوان الإسرائيلى مع أنه ليس له سند من الأوراق

ومبناه علم شخصى إفتراضى إذ أن المنطقة التى تقع بها أرض النزاع لم تدخل

ضمن مناطق العدوان ومع التسليم الجدلى أنها من ضمن تلك المناطق فإن ذلك

يعتبر مانعاً وقتياً لا يترتب عليه حيازة جديدة ولا يحول دون إستمرار حيازتها

لتلك الأراضى مع أن الحقيقة والواقع أنها لم تفاد المنطقة واستمر وضع يدها

وحيازتها لها بصفة دائمة وقدمت مستندات رسمية مشيئة لذلك لم يحفل بها

الحكم المطعون فيه رغم أنها لم تكن محل مطاعن من جانب الخصوم بل

وأصدر دساعاً جوهرياً لها مؤداه أن أرض النزاع كانت فى الأصل

ملكاً (...) كان من شأنه لو تم تحقيقه بمعرفة الجبير المنتدب أن يتغير

وجه الرأى فى الدعوى وما أقام قضاءه على إعتبار أنها كانت من أملاك الدولة

الخاصة حتى سنة ١٩٦٦ والتي لو فرض أنها من تلك الأملاك حتى ذلك الحين فقد اكتسبت ملكيتها بالتقادم قبل صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ يحظر تملك تلك الأموال إذ أن الحبير المنتدب أثبت في تقريره حيازتها لها منذ سنة ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٨٣ وأن تلك الحيازة لم تنقطع بالعدوان الإسرائيلي ولا برفع الدعوى رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٨٠ مدنى جزئى الإسماعيلية كما لا يؤثر فيها وجود عقود مسجلة بالنسبة لها إذ أنها لم تكن مقترنه بالتسليم بما يعيب الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لئن كان كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة بغير مصادره سبباً قانونياً مستقلاً يسرى على الكافة إلا أنه يعتبر من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه فى الدعوى بعدم توافر شروط وضع اليد المكسب للملكية بالنسبة للطاعنة ومن قبلها المطعون ضده الأول على أرض النزاع منذ سنة ١٩٥٧ حتى سنة ١٩٦٦ باعتبار إنها كانت مملوكة للدولة ملكية خاصة حرم القانون كسب ملكيتها بالتقادم أو كسب أى حق عينى عليها عملاً بالمادة ٩٧٠ من القانون المدنى المضافة بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ وحتى نقل ملكيتها لورث المطعون ضدهم من الثانى للثامنة بالعقد المسجل رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٦ شهر عقارى الإسماعيلية وعدم ثبوت وضع يد لها فى الفترة من سنة ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٧٤ بسبب العدوان الإسرائيلى على منطقة مدن القناة التى تقع بها أرض النزاع وعلى ما حصله من الحيرة بالشئون العامة المفروض إلمام الكافة بها وعدم إكتمال المدة اللازمة لكسب الملكية بالتقادم فى الفترة اللاحقة وأعمل سلطته التقديرية فى ذلك بما له أصله الثابت فى الأوراق وهى دعامة

تكفى لحمل قضاء فلا عليه بعد ذلك إن لم يرد في مدوناته بأسباب خاصة على ما أثارته الطاعة بأوجه النعى إذ أن فيما إنتهى إليه من قضاء الرد الضمنى المسقط لكل حجة مخالفة ويضحى على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه الثالث من السبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول تدخل المطعون ضده العاشر خصماً فى الدعوى منضماً للمطعون ضدهم مع أن هذا التدخل قد تم فى غيبة بعض الخصوم ولم يعلن إليهم ومع سبق القضاء نهائياً بإنقضاء طلباته عندما تدخل فى الدعوى رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى الإسماعيلية فإنه يكون قد خالف حجية الحكم المذكور بما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان طالب التدخل لم يبق من وراء تدخله سوى الإنضمام فى طلب رفض الدعوى وقدم وجه دفاع لتأييد هذا الطلب ولم يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتى يدعيه فى مواجهة طرف الخصومة فإن تدخله على هذا النحو أياً كانت مصلحته فيه لا يعد تدخلاً هجومياً وإنما هو تدخل إنضمامى يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الإستئناف ويتم التدخل عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ١٢٦ من قانون المرافعات بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بتقديمه شفاهاً بها فى حضور خصوم ويثبت فى محضرها لما كان ذلك وكان البين من محاضر جلسات محكمة الإستئناف أن المطعون ضده العاشر قد حضر بجلسة ١٥ / ٢ / ١٩٨٤ فى حضور الطاعة ووكيل المطعون ضدهم من الثانى حتى الثامنة وطلب فيها تدخله خصماً منضماً لهم فى طلب رفض الدعوى وأثبت ذلك بمحضر الجلسة ومن ثم يكون تدخله قد تم وفقاً لأحكام

القانون أما ما تشيره الطاعة بشأن مخالفة الحكم المطعون فيه بهجبة الحكم السابق بإنقضاء التدخل في الدعوى رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ مدني الإسماعيلية فلا محل له إذ لا يمنع القضاء برفض طلبات التدخل هجوباً من أن يتدخل. منضماً في الدعوى الراهنة ويضحي النعي برمته على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه الثاني من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت في صحيفة الاستئناف بأنها تملك أرض النزاع بالتقادم الخمسى على سند من أنها تضع يدها عليها بموجب عقد البيع المؤرخ ١٥/١٠/١٩٥٨ والمقضى بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٩ مدني كلي الإسماعيلية والتي سجلت صحيفتها برقم ٧٢٩ لسنة ١٩٧٩ شهر عقاري الإسماعيلية في ٢٧ / ٩ / ١٩٧٩ على أن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع وتحيصه مع أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى بما يعيبه بالقصور في التسبب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان يشترط في السبب الصحيح اللازم توافره للتملك بالتقادم الخمسى عملاً بالمادة ٢٦٩ / ٢ من القانون المدني وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون سنده مسجلاً طبقاً للقانون وكان من البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه نفى عن الطاعة تملكها أرض النزاع بوضع اليد المدة القصيرة على إعتبار أن عقدها غير المشهر لا يصح إعتباره سبباً صحيحاً للتملك بالتقادم الخمسى ومن ثم يكون قد إنترم صحيح القانون ويكون النعي على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠

ب الرئاسة السيد المستشار / سليم بنق مدون نائب رئيس المحكمة ومخوية السادة
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، أحمد ابو الحجاج ، شكري الميمري
و سيد السيد عبد العزيز .

١٧٥

الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) تأميم . إختصاص . حكم .

إختصاص لجان التقييم . ق ٣٨ لسنة ١٩٦٣ . عدم جواز تقييم ما لم يتم تأميمه أو
استبعاد عناصر من الأموال المؤتممة . مؤدى ذلك . انحدار عملها إلى مستوى النحل المادى
المجرد من المشروعية . المنازعات المتعلقة بما جاوزت فيه اللجان اختصاصها تختص المحاكم
العادية بالفصل فيه . المنازعة على دخول الأرض ضمن الأصول الثابتة للمشروع المؤتمم .
للمحاكم القضاء فى موضوعها إذا لجأ إليها الأطراف وكان داخلاً فى اختصاصها .

(٢) نقض « السبب الجديد » « السبب المختلط بالواقع » . حيازة .

محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع . وجوب التمسك بأمانها بطلب ضم مدة وضع يد السلف إلى مدة وضع
يد الخلف لقيامه على أمور تتعلق بالواقع . خلو الأوراق عما يفيد ذلك . عدم جواز إثارتها
لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣) نقض . حكم . إلتماس إعادة النظر .

الحكم بشئ . لم يطلبه المحصور أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطعن عليه التماس إعادة

النظر . الطعن فيه بطريق النقض . شرطه . صدره من المحكمة وهي متركبة حقيقة الطلقات وأنها تحكم بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه .

(٤) نقض . بطلان . دعوى « الصفة » . نظام عام .

بطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

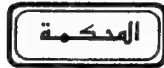
~~~~~

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن اختصاص لجان التقييم كما بيئته المادة الثانية من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ هو تقييم رؤوس أموال المنشآت التي أمت بالقانون المذكور وتقييم رأس مال المنشأة إنما يكون بتحديدده على أساس من العناصر المكونة له وهي الحقوق والأموال المملوكة للمنشأة وقت التأمين وتتمتع لجنة التقييم المختصة في هذا الشأن بسلطة تقديرية مطلقة وشرط ذلك ألا تضيق إلى الأموال والحقوق المؤمنة شيئاً لا يدخل في نطاقها أو أن تستبعد منه مالاً أو حقاً خضع للتأمين إذ ليس من اختصاصها أن تجري التأمين على ما لم يؤم بمقتضى القانون وإلا تردى عملها إلى مستوى الفعل المادى المجرد من المشروعية وهو وضع يجيز لصاحب الحق أن يلتزم من القضاء العادى صاحب الولاية العامة أن يرفع العدوان عن ماله أو حقه ذلك أن ما يخرج عن نطاق التأمين من الأموال والحقوق يدخل في نطاق الحماية القضائية للمحاكم العادية لما كان ذلك وكانت منازعة المطعون ضدهم قد انصبت على عدم دخول أرض النزاع ضمن الأصول الثابتة للمحالل حتى يشملها التأمين - وكان للمحاكم - إذا سعى الأطراف إليها - أن تتبين طبيعة النزاع المطروح عليها ، فإن دخل في اختصاصها قضت في موضوعه ، وإلا حكمت بعدم اختصاصها بنظره .

٢ - المقرر أن وجوب التمسك بطلب ضم مدة وضع يد السلف إلى مدة وضع يد الخلف أمام محكمة الموضوع لقيامه على أمور تتعلق بالواقع ، وإذ خلت الأوراق من التمسك به أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - تعيبب الحكم لتجاوزه طلبات الخصوم ليس من الأسباب المقبولة في الطعن بالنقض إلا إذا كانت المحكمة قد بينت في قضائها وجهة نظرها فيما قضت به مدركة حقيقة ما قدم إليها من الطلبات عامة بأنها - في قضائها - تحكم بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ومع ذلك أصرت على القضاء به أما إذا لم يبد من الحكم أنه قصد تجاوز هذه الطلبات فإن سبب الطعن فيه يكون بالتماس إعادة النظر .

٤ - بطلان الاجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا يتعلق بالنظام العام ومن ثم لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد تمسك الشركة الطاعنة بالدفع بانعدام الصفة فإن النعي المبني عليه يكون غير مقبول .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .



حيث إن الطعن حاز أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - يتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٦٠٤ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى سوهاج ضد الشركة الطاعنة بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهم لمساحة ٧س ١٣ ط ٣ الموضحة الحدود بالصحيفة مع التسليم - وقالوا بياناً لدعواهم أنهم ومورسهم كانوا يمتلكون الشركة المصرية لتجارة وحلج الاقطان بطهطا ، ومن بين أموال تلك الشركة محلجاً للأقطان آلت ملكيته الشركة الطاعنة بتأميمه بمقتضى القرار بقانون ٣٨ لسنة ١٩٦٣ وقد ثبت من تقرير لجنة الجرد أن المحلج مقام على أرض مساحتها ١٧س ١٩ ط ١٤ ف منها ٩ ط ٢ ف مملوكة للغير ، وقد وضعت الشركة الطاعنة يدها على أرض المحلج وعلى أرض أخرى مملوكة للمطعون ضدهم مساحتها ٧س ١٣ ط ٣ دون سند من القانون ومن ثم فقد أقاموا الدعوى . كما أقامت الشركة الطاعنة الدعويين رقمى ٥٧١٥ لسنة ١٩٧٩ ، ٣٨٠٠ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى سوهاج ضد بعض المطعون ضدهم بطلب تثبيت ملكيتها لمساحة من الأرض محل النزاع وعلان عقدى البيع الصادر بشأنها . ضمت المحكمة الدعوى رقم ١٦٠٤ لسنة ١٩٧٨ إلى الدعويين المشار إليهما ليصدر فيها حكم واحد ، وبعد أن نذبت خبيراً قضت بإجابة طلبات الشركة الطاعنة ويرفض دعوى المطعون ضدهم ، استأنف المطعون ضدهم الحكم بالإستئناف رقم ٨٦ لسنة ٥٨ ق إستئناف اسيوط - مأمورية سوهاج وبجلسة ١٩٨٦/٢/٢ حكمت المحكمة بعدم جواز إستئناف الحكم الصادر فى الدعويين

رقمى ٥٧١٥ ، ٣٨٠٠ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى سوهاج وبإلقاء الحكم فى الدعوى رقم ١٦٠٤ لسنة ١٩٧٨ م كلى سوهاج وبثبیت ملكية المطعون ضدهم لمساحة  $\frac{1}{4}$  ٢٢ س ١٤ ط ٢ الف الموضحة الحدود بتقرير الخبير مع التسليم . طعنّت الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من السبب الأول والوجه الأول من السبب الثالث والسبب الرابع والوجه الثانى من السبب الخامس - الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسييب والاخلال بحق الدفاع وبطلان الحكم وفى بيان ذلك تقول أن لجنة التقييم قد حصرت ما كان مخصصاً لنشاط المحلج وقت التأمين ومن بينه الأرض موضوع النزاع والتي ما زالت لازمة لمباشرة نشاط المحلج وقد عوض أصحاب المحلج عن قرار التأمين وما كان للمخسوم ولا للخبير التعرض لقرار التأمين إذ يعد ذلك تجاوز الحدود القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ . وقد طعنّت الشركة على هذا التقرير لتناقضه مع تقرير آخر لنفس الخبير كما ان الشركة تمسكت بضم ملف تقييم المحلج إلا أن المحكمة إلتفت عن هذا الطلب إذ كان يبين منه أن المحلج هو الذى شمله قرار التأمين من ضمن أملاك الشركة المصرية لتجارة وحليج الأقطان وظلت بقية أملاك الشركة - بما فيها المعصرة ومصنع العلف داخل نشاطها حتى وضعت الحراسة اليد عليها و من ثم فإن أملاك المطعون

ضدهم لا تكون ضمن ممتلكات المعلق وإنما فى القدر الباقى بعد تأمينه ، وإذ كان التعرض لقرارات لجنة التقييم هو فى حقيقته تعرض لقرار إدارى يختص به القضاء الإدارى فما كان لمحكمة الاستئناف ولا للخبير الحق فى تناول هذا القرار ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف قاعدة أمره من قواعد الاختصاص فضلا عن أوجه النعى الأخرى على ما سلف بيانه .

وحيث إن النعى برمته غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن اختصاص لجان التقييم كما بينته المادة الثانية من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ هو تقييم رؤوس أموال المنشآت التى أمت بالقانون المذكور وتقييم رأس مال المنشأة إنما يكون بتحديد على أساس من العناصر المكونة له وهى الحقوق والأموال المملوكة للمنشأة وقت التأمين ويتمتع لجنة التقييم المختصة فى هذا الشأن بسلطة تقديرية مطلقة شرط ذلك ألا تضيف إلى الأموال والحقوق المؤمة شيئا لا يدخل فى نطاقها أو أن تستبعد منه مالا أو حقا خضع للتأمين إذ ليس من اختصاصها أن تجرى التأمين على ما لم يؤم بمقتضى القانون والا تردى عملها إلى مستوى الفعل المادى المجرد من الشروعية ، وهو وضع بجيز لصاحب الحق أن يلتزم من القضاء العادى صاحب الولاية العامة أن يرفع العدوان عن ماله أو حقه ذلك أن ما يخرج عن نطاق التأمين من الأموال والحقوق يدخل فى نطاق الحماية القضائية للمحاكم العادية لما كان ذلك وكانت منازعة المطعون ضدهم قد أنصبت على عدم دخول أرض النزاع ضمن الأصول الثابتة للملحج المؤم حتى يشملها التأمين وكان للمحاكم إذا سعى الأطراف إليها -

أن تتبين طبيعة النزاع المطروح عليها ، فإن دخل في اختصاصها قضت في موضوعه ، وإلا حكمت بعدم اختصاصها بنظره - وكان تقرير الحبير - الذى أخذ به الحكم المطعون فيه - قد انتهى - أمام محكمة أول درجة - أن مسطحة ١/٢٢ س/١٤ ط / ٢ ف هو ملك لمورثى المطعون ضدهم ولم يكن ملكا للشركة أو المخلع المؤمم وأن لجنة التقييم أدخلت هذه المساحة ضمن المشروع المؤمم لأن قرار التأميم لم ينفذ على الطبيعة فإن لجنة التقييم تكون قد أضافت دون سند من القانون هذه المساحة لتكون ضمن المشروع المؤمم ومن ثم يتردى فعلها إلى مستوى الفعل المادى المجرد من المشروعية ويكون للقضاء العادى أن يفصل فى موضوع النزاع وهو ما التزمه الحكم المطعون فيه منتهاً فيه إلى النتيجة الواردة بتقرير الحبير وهى دعامة كافية لحمل قضاء الحكم ، ومن ثم تكون أوجه النعى سالفه البيان على غير أساس .

وحيث إن الطاعن بصفته يطعن على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى من السبب الأول الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيانه يقول أن الشركة الطاعنة تعد خلفاً للشركة المؤزمة ومن ثم تضاف مدة وضع يد السلف إلى وضع يدها بالنسبة لأرض النزاع وهو ما تكتمل به مدة اكتسابها لها بالتقادم غير أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا النظر ومن ثم يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر وجوب التمسك بطلب ضم مدة وضع يد السلف إلى مدة وضع يد الخلف أمام محكمة الموضوع لقيامه

على أمور تتعلق بالواقع وإذا خلت الأوراق من التدهن به أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون الذمى بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى والوجه الثانى من السبب الثالث اقتصاراً فى التسجييب ومخالفة الثابت فى الأوراق والخطأ فى تطبيق القانون والقضاء بما لم يطلبه الخصوم وفى بيانه يقول أن الحكم جاوز الطلبات المعروضة على المحكمة من المطعون ضدهم حيث أوردوا بصحيفة دعواهم أن الشركة الطاعنة تنزع بدعا على المالحج البالغ مساحته طبقاً لقرار التقييم ١٧ س ١٠ ط ١٢ بالإنضافة إلى ٩ ط ٢ مؤجرة من الغير فضلاً عن المساحة التى طلب المطعون ضدهم تثبيت ملكيتهم لها وهى ٧ س ١٣ ط ٣ إلا أن الحبير أورد أن المساحة المملوكة للمطعون ضدهم هى  $\frac{1}{4}$  ٢٢ س / ١٤ ط / ٢ وهى تدخل ضمن مساحة ١٧ س ١٠ ط ١٢ وبذلك قد تجاوز بهذا التقرير الطلبات المطروحة على المحكمة ، ورغم ذلك قضت المحكمة به بما يعيب الحكم بأوجه النعى سالفة البيان .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن تعيب الحكم لتجاوزه طلبات الخصوم ليس من الأسباب المقبولة فى الطعن بالنقض إلا إذا كانت المحكمة قد بينت فى قضائها وجهة نظرها فيما قضت به مدركة حقيقة ما قدم إليها من الطلبات - عامة بأنها - فى قضائها - تحكم بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما

طلبوه ومع ذلك أصرت على القضاء به أما إذا لم يبد من الحكم أنه قصد تجاوز هذه الطلبات فإن سبيل الطعن فيه يكون بالتماس إعادة النظر ، وكان البين من الحكم المطعون فيه انه جاء خلوا مما يفيد تعمد القضاء بمساحة تدخل ضمن المساحة التي أوردتها بصحيفة الدعوى أنها تدخل ضمن أملاك الطاعنة ، لما كان ذلك وكان رأى المحجور يعد عنصراً من عناصر الإثبات في الدعوى ويخضع لتقدير المحكمة دون معقب عليها وكانت المحكمة قد أخذت بهذا التقرير محمولاً على أسبابه على الوجه المبين بالرد على الوجه الأول من السبب الأول فإن ما أثاره الطاعن بصفته في سببي النemy يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن بصفته ينمى على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من السبب الخامس بناءً على إجراء باطل وفي ذلك يقول انه لما كانت وزارة المالية هي المالكة للشركة الطاعنة فقد كان على المطعون ضدهم ان يختصموا الوزير الممثل لها في الدعوى وإذ لم يتخذ هذا الإجراء من قبلهم فإن الدعوى المقامة على الشركة تكون غير مقبولة .

وحيث إن هذا النemy غير مقبول ذلك أن بطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا يتعلق بالنظام العام ومن ثم لا تجوز آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد تمسك الشركة الطاعنة من الدفع بإنعدام الصفة فلأن النemy المبني عليه - يكون غير مقبول ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠

بمناسة السيد المستشار / سليم بنق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، أحمد أبو الجاج ، شكري العميرس  
و عبد الرحمن فكريس .

١٧٦

الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٥٤ القضائية :

شفعة « إيداع الثمن » سقوط الحق في الشفعة « دعوى الشفعة »

نقض . محكمة الموضوع .

وجوب إيداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع في الميعاد خزانة المحكمة الكائن  
بدايرتها العقار المشفوع فيه . م ٩٤٢ مدني . شرط لقبول دعوى الشفعة . أثر مخالفة ذلك .  
لمحكمة الموضوع القضاء من تلقاء نفسها بعدم قبولها . لمحكمة النقض إثارة ذلك باعتبار  
مسألة متعلقة بالنظام العام . شرطه . إيداع الثمن الحقيقي . وجوب اتخاذ أمام المحكمة  
المختصة وإلا سقط الحق في الأخذ بالشفعة .

إذ أوجب المشرع في المادة ٩٤٢ من القانون المدني على الشفيع أن يودع في  
خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة خزانة المحكمة  
الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ورتب على  
عدم اتمام الإيداع على هذا النحو سقوط حق الشفيع بالأخذ بالشفعة فقد دل -  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن إيداع كامل الثمن الحقيقي الذي  
حصل به البيع في الميعاد وبالكيفية التي حددها المشرع هو شرط لقبول

دعوى الشفعة مما يقول محكمة الموضوع أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى إن أخل به الشفيع ، ويجيز لمحكمة النقض أن تشير ذلك من تلقاء نفسها باعتباره مسألة تتعلق بالنظام العام متى كانت واردة على ما رفع عنه الطعن وكانت جميع العناصر التي تتيح الإلمام بها قد توافرت لدى محكمة الموضوع ، وإبداء الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع باعتباره إجراء من إجراءات دعوى الشفعة يتعين اتخاذها أمام المحكمة المختصة قانوناً بنظرها وإلا سقط الحق في الأخذ بالشفعة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٧٧٤ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى شين الكرم ضد المطعون ضدهما الأول والثالث بطلب الحكم بأحققته في أخذ العين المبينه بالأوراق بالشفعة لقاء ثمن مقداره ٥٠٠ جنيه . وقال بياناً لها أن المطعون ضده الثالث باع إلى المطعون ضده الأول قيراطين على الشيوع في أربعة قراريط مبينه بصحيفة الدعوى . وإذ أنه شريكاً على المشاع مع المطعون ضده



الثالث يقتضى عقد مسجل فقد أُنذره والمطعون ضده الأول برغبته فى أخذ العين المبيعة بالشفعة وأودع الثمن خزانة محكمة بركة السبع ومن ثم فقد أقام الدعوى بالطلبات السالفة . حكمت المحكمة بقبول المطعون ضدها الثانية خصماً منضمّاً إلى المطعون ضده الأول وبوقف الدعوى . ثم عادت وقضت بعدم قبولها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٤ لسنة ١٥ ق طنطا « مأمورية شبين الكرم » وتاريخ ١٩٨٤/٢/٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن لسقوط حق الطاعن فى الأخذ بالشفعة وعدم إلزامه على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها قدمت النيابة مذكرة تكميلية أبدت فيها رأى بصفة أصلية بعدم قبول الطعن واحتياطياً برفضه . وحيث إن مبنى الدفع من النيابة أن القانون أوجب على الشفيع أن يودع الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع خزانة المحكمة الكائن فى دائرتها العقار وإلا سقط حقه فى الأخذ بالشفعة ولمحكمة الموضوع أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها ، ولمحكمة النقض أن تثير ذلك باعتباره مسألة تتعلق بالنظام العام ، وإذ كان الطاعن قد أودع الثمن خزانة محكمة بركة السبع دون محكمة شبين الكوم الكلية المختصة الكائن فى دائرتها العقار آنف الذكر فإن حق الطاعن فى الأخذ بالشفعة يكون قد سقط .

وحيث إن هذا الدفع فى محله . ذلك أن المشرع إذ أوجب فى المادة ٩٤٢ من القانون المدنى على الشفيع أن يودع فى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان

الرغبة فى الأخذ بالشفعة خزانة المحكمة الكائن فى دائرتها العقار كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع ورتب على عدم إتمام الإيداع على هذا النحو سقوط حق الشفيع بالأخذ بالشفعة فقد دل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن إيداع كامل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع فى الميعاد وبالكيفية التى حددها المشرع هو شرط لقبول دعوى الشفعة مما يخول محكمة الموضوع ان تقضى من تلقاء نفمها بعدم قبول الدعوى أن أخل به الشفيع ، ويجبز لمحكمة النقض أن تشير ذلك من تلقاء نذ بها باعتباره مسألة تتعلق بالنظام العام متى كانت واردة ما على وقع عنه الطعن وكانت جميع العناصر التى تتيح الإلام بها قد توافرت لدى محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكان إيداع الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع باعتباره إجراء من اجراءات دعوى الشفعة يتعين اتخاذه أمام المحكمة المختصة قانوناً بنظرها وإلا سقط الحق فى الأخذ بالشفعة وكان البين من مدونات حكم محكمة أول درجة والحكم المطعون فيه أن الطاعن أودع الثمن خزانة محكمة بركة السبع لا محكمة شبين الكوم الكلية الكائن بدائرتها العقار سالف الذكر والمختصة بنظر دعوى الشفعة والتى رفعت تلك الدعوى أمامها ، مما يوجب القضاء بسقوط حق الطاعن فى الأخذ بالشفعة ، بالتالى فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأسباب الطعن جميعها - أيا كان وجه الرأى فيها - يكون غير منتج ومن ثم غير مقبول .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم بنق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة أحمد أبو الهجاج ، شكري العميد  
وعبد السيد عبد العزيز .



### الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٧ القضائية :

( ١ و ٢ ) نقض « الأحكام الجائز الطعن فيها » قوة الأمر المقضي .  
بيع . حكم « حجية الحكم » .

( ١ ) الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي الصادر على خلاف حكم سابق أبا كانت  
المحكمة التي أصدرته . شرطه . م ٢٤٩ مرافعات، تخلف هذا الشرط . أثره . عدم جواز  
الطعن بالنقض .

( ٢ ) صدور عقدي بيع عن عقار واحد . جائز . المفاضلة بين المتنازعين على ملكيته .  
منافاتها . الأسبقية في التسجيل وألا يحوز الحكم السابق قوة الأمر المقضي بين  
ذات الخصوم .

////////

١ - مفاد نص المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن المشرع قصد  
الطعن بالنقض أصلاً على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال  
التي بينها المادة ٢٤٨ منه إلا أنه أجاز في المادة ٢٤٩ الطعن بالنقض في أي  
حكم إنتهائي إيا كانت المحكمة التي أصدرته في حالة واحدة على سبيل  
الاستثناء . هي حالة مخالفة الحكم لحكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة  
الأمر المقضي ، ومن ثم فإنه يلزم لجواز الطعن بالنقض في هذه الحالة أن يكون مبنى

الطعن في الحكم فصله في النزاع على خلاف حكم آخر صدر في ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي .

٢ - إذ كان البين من الحكم السابق الصادر في الدعوى رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى دلى المنصورة الذى تحتج به الطاعنة أنه صدر بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٦/٢/١٠ المبرم بينها وبين مورثها ومورثه المطعون ضده وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ عقد بيع آخر محرر على ظهر العقد المؤرخ ١٩٧٠/٩/١٦ بين المورثة المذكورة وبين المطعون ضده وكان ليس ثمة ما يمنع من صدور عقدي بيع عن عقار واحد على أن تكون المفاضلة بين المتنازعين على ملكية مؤسسة على أسبقية التسجيل وإلا يحوز الحكم السابق قوة الأمر المقضى ، وإذ كان ذلك فإن شرط جواز الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه لصدوره على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم حاز قوة الأمر المقضى يكون غير متحقق ويكون الطعن غير جائز .

### الـحـكـمـة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى المنصورة على المرحومة ..... بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٠/٩/١٦ والمتضمن بيع المرحومة ..... إلى ابنتها المرحومة ..... والدة المطعون ضده ومورثته المنزل والفضاء

الملحق به البالغ مساحته ٣٠٧٦٦ متر مربعا تحت العجز والزيادة المبين الحدود والمعامل بالأوراق لقاء ثمن مقبوض بصحة ونفاذ عقد البيع المحرر بظهر عقد البيع المؤرخ ١٩٧٠/٩/١٦ والمتضمن بيع المرحومة ..... إلى المطعون ضده قيمة السدس فى المنزل سالف الذكر الذى ترثه فى أبنتها والدة المطعون ضده المرحومة ..... لقاء ثمن مقبوض . كما اقامت الطاعنة الدعى رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى المنصورة على المرحومة ..... والدتها - يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٦/٢/١٠ والمتضمن بيع المذكورة للطاعنة نصف المنزل والفضاء الملحق به مشاعاً لقاء ثمن مقبوض . تدخل المطعون ضده هجوماً بطلب رفضها لسبق قيام البائعة بيع العقار كله لابنتها الأخرى وهى والدته ومورثته . ويعد ضم الدعويين قضت المحكمة فى الدعوى رقم ٧٦٨ لسنة ٧٨ مدنى كلى المنصورة بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٠/٩/١٦ والمتضمن بيع المرحومة ..... إلى والده الطاعن المنزل والفضاء الملحق به لقاء ثمن مقبوض وعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى فى شقها الخاص ببيع سدى المنزل بالعقد المحرر بظهر العقد المؤرخ ١٩٧٠/٩/١٦ وبإحالة هذا الشق إلى محكمة دكرنس الجزئية . وفى الدعوى رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى المنصورة بقبول تدخل المطعون ضده فى الدعوى شكلاً ورفضه موضوعاً وبصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٦/١٢/١٠ والمتضمن بيع المرحومة ..... إلى الطاعنة النصف مشاعاً فى المنزل والفضاء الملحق به لقاء الثمن المقبوض . قيدت محكمة دكرنس الجزئية الشق المحال إليها برقم ٧٦٩ سنة ١٩٨٠ مدنى ثم قضت بصحة ونفاذ عقد البيع المحرر بظهر العقد المؤرخ ١٩٧٠/٩/١٦ المتضمن بيع مورثه الطاعنة سدى المنزل للمطعون ضده .

إستأنفت الطاعنة الحكم الأخير بالاستئناف رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٨٣ مدين مستأنفت المنصورة طعنت الطاعنة على عقد البيع بالصورة المطلقة ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن أستمعت إلى أقوال الشهود إثباتاً ونفيًا رفضت الطعن بالصورة ثم قضت بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن لصدور الحكم المطعون فيه من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية في حالة لا يجوز الطعن فيها بالنقض ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض إلا إذا كان صادرا على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى وإذ كان الحكم السابق الذى تتمسك به الطاعنة الصادر فى الدعوى رقم ١٤٨٢ لسنة ٧٨ مدين كلى المنصورة لا يحوز حجية الأمر المقضى لاختلاف السبب والموضوع فى تلك الدعوى والنزاع المطروح فإن الطعن يكون فى غير حالاته ومن ثم غير جائز .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ، ذلك أن مفاد نص المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ من قانون المرافعات أن المشرع قصر الطعن بالنقض أصلا على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى الأحوال التى يبينتها المادة ٢٤٨ منه إلا أنه أجاز فى المادة ٢٤٩ الطعن بالنقض فى أى حكم إنتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته فى حالة واحدة على سبيل الإستثناء . وهى حالة مخالفة الحكم لحكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، ومن ثم فإنه يلزم لجواز الطعن بالنقض فى هذه الحالة أن يكون مبنى الطعن فى الحكم فصله فى النزاع على خلاف حكم آخر صدر فى ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم السابق الصادر فى الدعوى

رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى المنصورة والذي تحتج به الطاعنة أنه صدر بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٠ المبرم بينها وبين مورثتها ومورثة المطعون ضده وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ عقد بيع آخر محرر على ظهر العقد المؤرخ بتاريخ ١٩٧٠/٩/١٦ بين المورثة المذكورة وبين المطعون ضده ، وكان ليس ثمة ما يمنع من صدور عقدي بيع عن عقار واحد على أن تكون المفاضلة بين المتنازعين على ملكيته مؤسسة على أسبقية التسجيل ولا يحوز للحكم السابق قوة الأمر المقضى به . وإذا كان ذلك فإن شرط جواز الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه لصدوره على خلافة حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحائز قوة الأمر المقضى يكون غير متحقق . ويضحى الطعن فيه غير جائز .

////////

## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد محمد طيطه ، محمد بحر الدين توفيق ، شكري جمعه حسين و محمد  
محمود عبد اللطيف .

١٧٨

### الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٥٦ القضائية :

( ١ - ٣ ) إيجار « إيجار الأسكن » . « التنازل وترك العين المؤجرة » « احتجاز أكثر  
من مسكن بدون مقتضى » . محكمة الموضوع . حكم « تسبيبه » . « ميوب التدليل »  
ما يحد قصورا »

( ١ ) التصبر عن التخلي أو التنازل عن العين المؤجرة للغير . جواز أن يكون صريحا  
أو ضمنيا بإتخاذ موقف لاتدع ظروف الحال شكاً في انصراف الإرادة إليه .

( ٢ ) إنبات أو نفى ترك المستأجر للعين المؤجرة وتنازله عنها لآخر . واقع . إستقلال  
معكمة الموضوع بتقديره . متى كان إستخلاصها سائفاً .

( ٣ ) إقامة الطاعنة دعواها لإخلاء المطعمون ضده من عين النزاع لاحتجازه أكثر  
من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى . إستخلاص الحكم علمها بحصول تنازله له عنها  
من مستأجرها الأصلي المذكور من واقعة سداد المستأجر من الهائن لها لقيمة استهلاك المياه  
عن تلك الشقة . وقبولها لهذا التنازل فساد في الاستدلال وقصور . علة ذلك .

////////

١ - تعبير المستأجر عن إرادته في التخلي أو التنازل للغير عن العين المؤجرة  
يجوز أن يكون صريحا كما يجوز أن يكون ضمنيا بإتخاذ موقف لا تدع ظروف  
الحال شكاً في انصراف قصده إليه .



٢- إثبات أو نفى ترك المستأجر للعين المؤجرة وتنازله عنها لآخر هو من مسائل الراقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون معقب عليها فى ذلك إلا أنه يشترط أن يكون إستخلاصها سانغا ومن وقائع تؤدى عقلا ومنطقا إلى ما استخلصته منها .

٣ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد أبد قضاء الحكم الإبتدائى برفض طلب الشركة الطاعنة إخلاء الشقة رقم ٣٧ لثبوت عدم إحتجاز المطعون ضده للشقة الأخرى رقم ٣٨ بتنازله عنها سنة ١٩٦٦ إلى من يدعى ..... وعلم الشركة الطاعنة بهذا التنازل وقبولها ضمنا له المستفاد من قبولها سداد التنازل إليه لها قيمة استهلاك المياه بالشقة عن شهرى يونيه وأغسطس ١٩٦٨ بموجب إيصاليين بإسمه وكان البين من الأوراق أن المطعون ضده قد أجر الشقة رقم ١٣٨ المشار إليها إلى من يدعى ..... من الباطن إستنادا لحقة المخول بمقتضى عقد إستئجارها لها والذي يبيع له تأجيرها للغير من الباطن وكان إلتزامه كـمستأجر أصلى بسداد قيمة إستهلاك المياه عن العين المؤجرة إلى المالك بأخذ - بنص المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - حكم الإلتزام بسداد الأجرة ويترتب على التأخير فى سداد ما يترتب على التأخير فى سداد من آثار ومن ثم فإن قبول الطاعنة لقيمة إستهلاك المياه عن الشقة المشار إليها من المستأجر لها من الباطن لا يعد بمثابة قبول ضمنى منها لتنازل المستأجر الأصلى له عنها . لما هو - مقرر بنص المادة ٥٩٦ من القانون المدنى - من أحقية المـؤجر فى أن يستأدى من المستأجر من الباطن مباشرة ما قد يكون ثابتا فى ذمته للمستأجر الأصلى من الأجرة . ويكون الحكم المطعون فيه قد شابه الفساد فى الإسندال إذ استخلص - من واقعة سداد المستأجر من الباطن لقيمة إستهلاك المياه بالشقة عن شهرى يونيه وأغسطس - علم الطاعنة بحصول تنازل له عن هذه الشقة من مستأجرها

الأصلى وقهرلها ضمنا لهذا التنازل وقد حجبه هذا الفساد فى الإستدلال عن بحث مدى توافر شروط حظر الإحتجاز مما يعيبه أيضا بالقصور فى التسبب الذى أدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الشركة الطاعنة أقامت على المطعون ضده الدعوى رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٨٣ مدنى جنوب القاهرة الإبتدائية بطلب الحكم بإخلاء الشقتين رقمى ٣٣ ، ٣٧ بالمقار المبين بالصحيفة والتسليم وقالت بيانا لدعواها أنه بموجب ثلاثة عقود مؤرخة ٢٨ / ١٠ / ١٩٤٠ استأجر المطعون ضده ثلاثة شقق أرقامها ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٨ بالمقار المبين بالصحيفة والذى آلت ملكيته إليها بطريق الشراء من الحراسة العامة فيكون قد احتجز بغير مقتضى أكثر من مسكن فى البلد الواحد مخالفا للحظر الوارد بنص المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فأقامت الدعوى . تدخل ..... منضمّا للمطعون ضده فى طلب رفض الدعوى بالنسبة للشقة رقم ٣٧ على سند من أن هذه الشقة مقرا لشركة قائمة بينه وبين المطعون ضده وآخر ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع الشهود حكمت برفض تدخل الخصم المتدخل بإخلاء الشقة رقم ٣٧ ورفض ما عدا ذلك من طلبات - استأنف الخصم المتدخل الحكم بالاستئناف

رقم ٧٢٤٦ لسنة ١٠١ ق القاهرة واستأنفه المطعون ضده بالاستئناف رقم ٧٢٤٧ لسنة ١٠١ ق القاهرة كما استأنفت الشركة الطاعنة بالاستئناف رقم ٢٦٥ لسنة ١٠٢ ق القاهرة ضمت المحكمة الاستئنافات الثلاثة بتاريخ ١٩٨٦/٤/٩ قضت برفضها وتأييد الحكم المستأنف - طعنت الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلترمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنص بها الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسببب وفساد الإستدلال وفى بيان ذلك تقول أن تأجير المطعون ضده الشقة رقم ٣٨ إلى من يدعى ..... إستناداً لحقه فى تأجيرها للغير من الباطن والمخول له بموجب عقد استجاره لا يعتبر مبرراً لاحتجازه أكثر من مسكن فى البلد الواحد كما لا يعد هذا التأجير من الباطن مهما استطالت مدته - تنازلاً أو تخلياً من المطعون ضده عن العين المؤجرة كما أن قبولها لسداد المستأجر من الباطن قيمة استهلاك المياه بالشقة بموجب إيصالين باسمه عن شهرى يونيه وأغسطس سنة ١٩٧٨ لا يعد دليلاً على علمها بنحصول تنازل له عن العين من المستأجر الأصلى وقبولها منها لهذا التنازل ومن ثم فإن سكوتها وعدم إقامتها لدعوى الإخلاء كان له ما يبرره وإذا استند الحكم المطعون فيه فى قضائه برفض طلب الإخلاء إلى عدم توافر الاحتجاج لتنازل المطعون ضده عن إيجار الشقة رقم ٣٨ إلى من يدعى ..... منذ سنة ١٩٦٦ وعلمها بهذا التنازل وقبولها له ضمناً الاستفادة من قبلها لسداد قيمة استهلاك المياه بالشقة عن شهرى يونيه وأغسطس سنة ١٩٦٨ بموجب ايصالات باسمه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه ولئن كان تعبير المستأجر عن إرادته في التغلّي أو التنازل للغير عن العين المؤجرة يجوز أن يكون صريحا كما يجوز أن يكون ضمنيا باتخاذ موقف لاتدع ظروف الحال شكاً في إنصراف قصده إليه وأن إثبات أو نفى ترك المستأجر للعين المؤجرة وتنازله عنها آخر هو من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون معقب عليها في ذلك إلا أنه يشترط أن يكون استخلاصها سائفاً ومن وقائع تؤدي عقلاً ومنطقاً إلى ما استخلصته منها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد قضاء الحكم الابتدائي برفض طلب الشركة الطاعنة إخلاء الشقة رقم ٣٣ ثبوت عدم احتجاز المطعون ضده للشقة الأخرى رقم ٣٨ بتنازله عنها سنة ١٩٦٦ إلى من يدعى ..... وعلم الشركة الطاعنة بهذا التنازل وقبولها ضمناً له الاستفادة من قبولها سداد المتنازل إليه لها قيمة استهلاك المياه بالشقة عن شهرى يونية وأغسطس سنة ١٩٦٨ بموجب إيصالين باسمه وكان البين من الأوراق أن المطعون ضده قد أجر الشقة رقم ٣٨ المشار إليها إلى من يدعى ..... من الباطن استناداً لحقة المخول بمقتضى عقد إستئجاره لها والذي يبيح له تأجيرها للغير من الباطن وكان التزامه كمستأجر أصلى بسداد قيمة استهلاك المياه عن العين المؤجرة إلى المالك يأخذ بنص المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - حكم الإلتزام بسداد الأجرة ويترتب مع التأخير في سدادها ما يترتب على التأخير في سداد الأجرة من آثار من ثم فإن قبول الطاعنة لقيمة استهلاك المياه عن الشقة المشار إليها من المستأجر لها من الباطن لا يعد بمثابة قبول ضمنى منها لتنازل المستأجر الأصلي له عنها - لما هو مقرر - بنص المادة ٥٩٦ ، من القانون المدنى - من أحقية المؤجر في أن من المستأجرين من الباطن مباشرة ما قد يكون ثابتاً في ذمته للمستأجر الأصلي من الأجرة ويكون الحكم المطعون فيه قد شابه الفساد في الاستدلال إذا استخلص - من واقعة سداد المستأجر من الباطن لقيمة استهلاك المياه بالشقة عن شهرى يونية وأغسطس سنة ١٩٦٨ - علم الطاعنة

بمحمول تنازل له عن هذه الشقة من مستأجرها الأصلي وقبولها مننا لهذا التنازل وقد حججه هذا الفساد في الاستدلال عن بحث ماضي توافر شروط حظر الإحجاز مما يسيبه أيضا بالقصور في التسبب الذي أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نفيه .

////////

## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٠

بمناسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجاردي ، محمد  
محمد طيحه و محمد بهر الدين توفيق .

١٧٩

### الطعن رقم ٨١١ لسنة ٥٦ القضائية :

«سوس» انقطاع سير الخصومة - . حكم « بطلانه » . بطلان . استئناف .

مجهز المحكمة الدعوى للحكم مع التصريح للخصوم بتقديم مذكرات خلال أجل حدده .  
وفاء المستأنف قبل انتهائه . أثره . إنقطاع سير الخصومة بقوة القانون . مادان ١٣٠ ، ١٣١  
مرافعات . صدور الحكم في فترة الإنقطاع . أثره . بطلان الإجراءات بما في ذلك الحكم .

\*\*\*\*\*

النص في الفقرة الأولى من المادة ١٣٠ من قانون المرافعات على أن  
« ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاء أحد الخصوم ..... إلا إذا  
كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها » - و ١٣١ على أنه « تعتبر  
الدعوى مهياً للحكم في موضوعها متى كان الخصوم قد أهدوا أقرالهم  
وطلباتهم المتنامية في جلسة المرافعة قبل الوفاة ..... » وكل إجراء  
يتم في فترة الإنقطاع يقع باطلاً بما في ذلك الحكم الذي يصدر في الدعوى وهذا  
البطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم وهم خلفاء  
المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته ويكون لهؤلاء .

أما أن يصححوا الإجراء الباطل بالاجازة وأما بالتمسك بهطلاته وسبيل ذلك الطعن على الحكم بطرق الطعن المقررة قانونا . وكان الشايت من مطالعة الأوراق أنه بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف وهي جلسة ١٩٨٥/١١/١٠ طلب الحاضر عن المستأنف التأجيل للمذكرات والمستندات وطلب الحاضر عن المستأنف ضده الأول حجز الاستئناف للحكم فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٨٦/١/٤ ومذكرات لمن يشاء في شهر ، وقبل انقضاء هذا الأجل توفى المستأنف في ١٩٨٥/١٢/٥ ثم صدر الحكم المطعون فيه ، وبين من ذلك أن المستأنف لم يكن قد أبدى أقواله وطلباته الختامية إذ لا يعد باب المرافعة الكتابية مغفولا أمامة بعد أن رخصت المحكمة للمخصوم بتقديم مذكرات في فترة حجز القضية للحكم وقد توفى المستأنف في ١٩٨٥/١٢/٥ قبل إنتهاء هذا الأجل وبذلك لا تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها وتكون المخصومة قد انقطع سيرها بقوة القانون كنتيجة حتمية للوفاة الحاصلة خلال ذلك الأجل - لما كان ما تقدم وكان يترتب على هذا الإنقطاع بطلان جميع الإجراءات التي تمت بعد حصوله وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في فترة انقطاع المخصومه فإنه يكون قد وقع باطلاً ويكون سبيل التمسك بهذا البطلان طريق الطعن فيه لن شرع الإنقطاع لمصلحتهم وهم ورثة المستأنف - الطاعنان .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن مورث الطاعنين أقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٥١٦٩ لسنة ١٩٧٥ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية للحكم بإلغاء القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٥ الصادر بإزالة الدور العلوى بالعقار المبين بالصحيفة وإعتباره كأن لم يكن . وقال بيانا لها أنه يستأجر شقة بالعقار محل النزاع وقد أصدرت الإدارة الهندسة المختصة قراراً بهدم الدور العلوى رغم سلامة مبانيه فأقام الدعوى . نذبت المحكمة خبيراً - وبعد أن قدم تقريره حكمت برفضها . استأنف مورث الطاعنين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٠٨١ لسنة ٩٩ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٦/١/١٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظر رئيها إلتمزت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينباه الطاعنان على الحكم المطعون فيه البطالان وفي بيان ذلك يقولان أن محكمة الاستئناف قررت بجلسته ١٩٨٥/١١/١٠ حجز الدعوى للحكم بجلسته ١٩٨٦/١/١٤ ومذكرات لمن يشاء في شهر وقد تم في المستأنف مورث الطاعنين في ١٩٨٥/١٢/٥ أى قبل أن ينقضى الأجل المحدد لتقديم المذكرات وأثناء فترة المرافعة ولم تنتهياً الدعوى بعد للصل في موضوعها فيكون الحكم قد صدر رغم انقطاع سير الخصومة بحكم القانون لوفاء المستأنف ويرتتب على ذلك بطلان الحكم المطعون فيه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٣٠ من قانون المرافعات تنص على أن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاء أحد الخصوم ..... إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها



« وتنص المادة ١٣١ من ذات القانون على أنه « تعتبر الدعوى مهياً للحكم فى موضوعها متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية فى جلسة المرافعة قبل الوفاة ..... » وكل إجراء يتم فى فترة الإنقطاع يقع باطلاً بما فى ذلك الحكم الذى يصدر فى الدعوى وهذا البطلان نسبى قرره الثانوين لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته ويكون لهؤلاء أما أن يصححوا الإجراء الباطل بالإجازة رأساً بالتمسك ببطلانه وسبيل ذلك الطعن على الحكم بطرق الطعن المقررة قانوناً . وكان الثابت من مطالعة الأوراق أنه بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف وهى جلسة ١٠/١١/١٩٨٥ - طلب الحاضر عن المستأنف التأجيل للمذكرات والمستندات وطلب الحاضر عن المستأنف، ضد الأول حجز الاستئناف للحكم فان المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٩٨٦/١/٤ ومذكرات لمن يشاء من شهر ، وقبل انقضاء هذا الأجل توفى المستأنف فى ١٩٨٥/١٢/٥ ثم صدر الحكم المطعون فيه ، وبين من ذلك أن المستأنف لم يكن قد أبدى أقواله وطلباته الختامية إذ لا يعد باب المرافعة الكتابية مقفلاً أمامه بعد أن رفعت المحكمة لخصوم بتقديم مذكرات فى فترة حجز القضية للحكم وقد توفى المستأنف فى ١٩٨٥/١٢/٥ قبل إنتهاء هذا الأجل ، وبذلك لا تكون الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها وتكون الخصومة قد إنقطع سيرها بقوة القانون كنتيجة حتمية للرعاة الحاصلة خلال ذلك الأجل - لما كان ما تقدم ، وكان يترتب على هذا الإنقطاع بطلان جميع الإجراءات التى تمت بعد حصوله وكان الحكم انطعن فيه قد صدر فى فترة انقطاع الخصومة فإنه يكون قد وقع باطلاً ويكون سبيل التمسك بهذا البطلان طريق الطعن فيه لمن شرع الإنقطاع لمصلحةهم وهم ورثة المستأنف - الطاعنان - مما يضمن معه نقض الحكم بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

## جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٩٠

بمناصة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / محمد فتحي الجمهودي ، عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة ،  
إبراهيم الطويلة وعبد الناصر السباعي .



« دوى المخاصمة رقم ٢٩٨٤ سنة ٥٧ القضائية :

قضاء « رد القضاء » .

خصومة رد القاضى . ذو طبيعه خاصه . مؤدى ذلك . التزام طالب الرد أن يقدم طلبه  
قبل إبداء أى دفع أو دفاع فى الخصومه الأصلية التى يطلب رد القاضى عن نظرها والفصل  
فيها ، جواز طلب الرد بعد المواعيد المقررة . مناطه . ثبوت أن أسباب الرد قد حدثت بعد  
إبداء دفاعه أو حدثت قبله ولم يعلم بها إلا عند تقديم طلب الرد .

=====

لما كان النص فى الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من قانون المرافعات على أنه  
« يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع والاستقط الحق فيه ..... »  
وفى الفقرة الأولى من المادة ١٥٢ من ذات القانون على أنه « يجوز طلب الرد  
إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد المقررة أو إذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها  
إلا بعد مضى تلك المواعيد » يدل على أن خصومة رد القاضى ذات طبيعة  
خاصة يتعين فيها على طالب الرد أن يقدم طلبه قبل إبداء أى دفع أو دفاع  
فى الخصومة الأصلية التى يطلب رد القاضى عن نظرها والفصل فيها إذ أن  
تعبده عن ذلك وحتى إقفال باب المرافعة فيها يتضمن رضا منه بتولى القاضى  
الفصل فى دعواه مالم تكن الأسباب التى قام عليها طلبه قد حدثت بعد إبداء  
دفاعه أو حدثت قبله وإستطاع أن يثبت أنه لم يعلم بها إلا عند تقديمه طلب  
الرد فإذا لم يتحقق ذلك سقط حقه فى طلب الرد .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماح المرافعة وبعد المناولة :

حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٨٨/٣/٩ قرر الطالب في قلم كتاب هذه المحكمة بطلب رد السيد المستشار نائب رئيس محكمة النقض ..... - رئيس الدائرة - عن نظره لدى الخصامة المقامة منه وآخر والمقيدة ، برقم ٢٩٨٤ سنة ٥٧ ق لأسباب حاصلها - أولا : أن روح قانون المرافعات وأحكام القانون العسكري تلزم أن يكون رئيس هيئة الرد أو الخصامة أكبر من الخصام ثانيا : القول بأن طالب الرد رفض استلام الإخطاء هو قضاء في الإدعاء بالتزوير قبل أن تقدم مذكرة شواهد ، ثالثا : - تفيد الأوراق أن الخصام ضده الرابع رئيس محكمة إستئناف القاهرة تم إخطاره في محكمة إستئناف المنصورة رغم العلم بتواجده بالقاهرة رابعا : - أن الخصامة مؤسسة على خطأ في أوراق معضّر وعدم ضم هذا المعضّر يدل على إصدار الحكم بغير تحقيق يسبقه ، وإذا عرض تقرير الرد على السيد المستشار - المطلوب رد - في ١٩٨٨/٣/٩ أفاد بوروده إليه بعد النطق بالحكم في الدعوى ولتحدد لنظر طلب الرد جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨ في غرفة مشورة وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الرد - واحتياطيا برفضه وتغريم طالب الرد ومصادرة الكفالة وبجلسة ١٩٩٠/٤/١ قررت هذه المحكمة إصدار الحكم بجلسة اليوم .

وحيث إن النص في الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من قانون المرافعات على أنه « يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع وإلا سقط الحق فيه ..... » وفي الفقرة الأولى من المادة ١٥٢ من ذات القانون على أنه « يجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد المقررة أو إذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد مضي تلك المواعيد » يدل على أن خصومة رد القاضى ذات طبيعة خاصة يتعين فيها على طالب الرد أن يقدم طلبه قبل إبداء أى دفع أو دفاع في الخصومة الأصلية التى يطلب رد القاضى عن نظرها

والفصل فيها إذ أن تحوذه عن ذلك ونشئ إقبال باب المرافعة فيها يتم من رضا منه بتولى القاضى انقضى فى دعواه ما لم تكن الأسباب التى قام عليها طالبه قد حدثت بعد إبداء دفاعه أو حدثت قبله وأستطاع أن يثبت أنه لم يدام بها إلا عند تقديمه طلب الرد فإذا لم يتحقق ذلك سقط حقه فى طلب الرد . لما كان ما تقدم وكان البين من الأوراق أن دعوى المخاصمة نظرت أمام محكمة إستئناف المنصورة - مأمورية الزقازيق - فمحكمة بتاريخ ١٩٨٧/١/١٧ بعدم إختصاصها بنظرها وإحالتها إلى محكمة النقض حيث حدد لنظرها بغرفة مشورة جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣ أمام الدائرة المؤلفة برئاسة السيد المستشار نائب رئيس محكمة النقض المطلوب رده ومثل طالب الرد حيث قرر بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٨ بالظعن بالتزوير على بعض أوراقها وبجلسة ١٩٨٨/٢/١٠ طلب ضم تحقيقات وأوراق وقررت المحكمة حجزها لإصدار الحكم فيها بجلسة ١٩٨٨/٣/٩ حيث حكمت بعدم جواز المخاصمة ويتفرغ طالب المخاصمة مائتى جنيه ، وإذ يبين من ذلك أن طالب الرد عند نظر دعوى المخاصمة اقتصر فى دفاعه على الظعن بالتزوير وضم التحقيقات والأوراق التى أشار إليها وقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم دون التصريح بتقديم مذكرات وأنه لم يقدم طلب الرد إلا بتاريخ ١٩٨٨/٣/٩ - يوم صدور الحكم فيها ودون أن يفصح فى هذا الطلب أو يشير إلى أن سببا للرد حدث بعد إبداء دفاعه فى الدعوى أو أنه لم يكن يعلم به إلا عند تقديمه طلب الرد بما يرتب سقوط حقه فيه ومن ثم تقضى المحكمة بسقوط الحق فى الطلب الرد ويتفرغ طالب الرد ومصادرة الكفالة عملاً بالمادة ١٥٩ من قانون المرافعات مع إلزامه بالمصروفات عملاً بالمادة ١٨٤ من ذات القانون .

////////////////

## جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ومخوية السيد  
المستشارين نائبي رئيس المحكمة / محمد فتحي الجموحى ، عبد الحميد الشافعى ،  
أبراهيم الطويله و عبد الناصر الصاوى .



الطعن رقم ٢٧٥٣ لسنة ٥٨ القضائية : -

( ١ ) مسئولية « مسئولية تقصيرية » تعويض .

الخطأ المرفق . ما هيته . الخطأ الذى ينسب إلى المرفق حتى - لو كان الذى قام به مادياً  
أحد العاملين بالمرفق ، قيامه - على أساس أن المرفق ذاته هو الذى تسبب فى الضرر لكونه  
لم يؤد الخدمة العامة وفقاً للقواعد التى يسير عليها . ثبت أن الخطأ الموجب للتعويض خطأ  
شخصياً . مسألة التابع للمتبرع الكفيل المتضامن من معه الرجوع عليه بما يربطه عنه من  
تعويض للمضرم م ١٧٥ مدنى . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .



١ - الخطأ المرفق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الخطأ الذى  
ينسب إلى المرفق حتى ولو كان الذى قام به مادياً أحد العاملين بالمرفق ، ويقوم  
الخطأ على أساس أن المرفق ذاته هو الذى تسبب فى الضرر لأنه لم يؤد الخدمة  
العامة وفقاً للقواعد التى يسير عليها سواء كانت هذه القواعد خارجيه أى  
وضعها المشرع ليلتزم بها المرفق ، أو داخلية أى سنها المرفق لنفسه

أو يقتضيها السير العادي للأمر . وإذا كان الشايت من مدونات الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه من الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إلزام الطاعن والمطعون عليه بتعويض المضررين عن موت المجنى عليه أنه أسس قضاءه بالتعويض إلزاماً بحجية الحكم الجنائي الذي أدان المطعون عليه فيما نسب إليه من أعمال لقيادته السيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق أمامه فاصطلم بالمجنى عليه وأحداث به الإصابات التي أودت بحياته ، لما كان ذلك وكان ما صدر من المطعون عليه من خطأ رتب مسؤوليته عن الضرر الموجب للتعويض المقضى به لا يعدو وأن يكون خطأ شخصياً يسأل عنه التابع وبالتالي يحق للمتبع الكفيل المتضامن معه الرجوع عليه بما يوفيه عنه من تعويض للمضروب عملاً بنص المادة ١٧٥ من القانون المدني ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعتبر أن ما صدر من المطعون عليه تابع الطاعنين خطأ مهنياً وأعمل حكم قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يكون قد خالف القانون . وأخطأ في تطبيقه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن ..... أقاموا الدعوى رقم ٧١٢ سنة ١٩٨٤ سنة ١٩٨٤ مدني الأسماعيلية الابتدائية ضد الطاعنين والمطعون عليه بطلب

الحكم بالإلزامهم بأن يدفعوا لهما مبلغ ١٥٠٠٠ جنية ، وقالاً ببياناً لذلك أن المطعون عليه تسبب بخطئه في موت مورثهما أثر اضطداه به أثناء قيادته سيارة مملوكة للطاعن ، وأدين عن الحادث بحكم جنائىات ، وقد أصابتهما أضرار أدبية يقدران تعويضاً عنها وعما أصاب مورثهما من ضرر مادي بالمبلغ المطالب به . وجه الطاعنون للمطعون عليه دعوى فرعية للحكم لهم بما عسى أن يحكم به عليهم بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٢ حكمت المحكمة بالإلزام المدعى عليهم أن يدفعوا للمدعين مبلغ ٧٠٠٠ جنية ، وفي دعوى الضمان الفرعية بالإلزام المطعون عليه أن يؤدي للطاعنين مبلغ ٧٠٠٠ جنية ، أستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسماعيلية بالإستئناف رقم ٥٦ سنة ١١ ق ، كما استأنفه المطعون عليه بالإستئناف رقم ٧٨ سنة ١١ ق ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافيتين حكمت بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٠ برفض الإستئناف رقم ٥٦ سنة ١١ ق وفي الإستئناف رقم ٧٨ سنة ١١ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في دعوى الضمان الفرعية ورفض الدعوى عنها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه هي مسئولية مقرررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وتقوم على فكرة الضمان القانونى فالمتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون ، ومن ثم فإنه يحق للمتبوع الرجوع على تابعه محدث المضرر بما وناة من تعويض للمضرور عملاً بنص المادة ١٧٥ من القانون المدنى . وإذا كان البين من الأوراق أن موت المجنى عليه كان وليد خطأ المطعون عليه الشخصى على النحو الثابت في الحكم الجنائى الذى أدانة عن الواقعة التى تسببت في إحداث

الضرر فإنه من حق الطاعنين الرجوع بدعوى الضمان على المطعون عليه بما حكم به عليهم لصالح المضرورين ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر تأسيساً على أن ما أرتكبه المطعون عليه يُعد خطأ مرفقياً تسأل عنه الإدارة دون التابع عملاً بنص المادة ٣/٧٨ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن الخطأ المرفقى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الخطأ الذى ينسب إلى المرفق حتى ولو كان الذى قام به مادياً أحد العاملين بالمرفق ، ويقوم الخطأ على أساس أن المرفق ذاته هو الذى تسبب فى الضرر لأنه لم يؤد الخدمة العامة وفقاً للقواعد التى يسير عليها سواء أكانت هذه القواعد خارجية أى وضعها المشرع ليلتزم بها المرفق ، أو داخلية أى سنها المرفق لنفسه أو يقتضيها السير العادى للأمور ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه من الحكم المطعون فيه - فيما قضى به من الزام الطاعن والمطعون عليه بتعويض المضرورين عن موت المجنى عليه أنه أسس قضاءه بالتعويض التزاماً بحجية الحكم الجنائى الذى أدان المطعون عليه فيما نسب إليه من إهمال، لقيادته السيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق أمامه فاصطدم بالمبشر عليه ، وأحدث به الإصابات التى أودت بحياته ، لما كان ذلك وكان ما صدر من المطعون عليه من خطأ رتب مسئوليته عن الضرر الموجب للتعويض المقضى به لا يعدو أن يكون خطأ شخصياً يسأل عنه الضرر الموجب للتعويض المقضى به لا يعدو أن يكون خطأ شخصياً يسأل عنه التابع وبالتالي يحق للمتزوج الكفيل المتضامن معه الرجوع عليه بما يوفيه عنه من تعويض للمضرور عملاً بنص المادة ١٧٥ من القانون المدنى ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن ما صدر من المطعون عليه تابع الطاعنين خطأ مهنياً وأعمل حكم قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

: وحيث إن موضوع الطعن صالح للفصل فيه وكان الثابت مما تقدم أن المطعون عليه مسئول عن رد ما يوفيه الطاعن عنه ومن ثم يكون الحكم المستأنف فيما قضى به فى دعوى الضمان الفرعية فى محله .



## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، على محمد على  
و / حسن بهوني .



الطعن رقم ١٢٧٦ سنة ٥٤ القضائية : -

( ١ ) مسئولية « مسئولية عقديه » « مسئولية تقصيرية » .

الضرر الذي يصيب أحد المتعاقدين نتيجة إخلال الطرف الآخر بالتزامه التعاقدى يوجب تطبيق أحكام العقد والمسئولية العقدية . إرجاع الضرر إلى استعمال الآخر لطرق إحتيالية أو أنكرافه جرماً أو إرتكابه خطأ جسيماً معادلاً للغش يوجب أعمال أحكام المسئولية التقصيرية .

( ٢ ) نقل « نقل بحرى » . تقادم « تقادم مسقط » . مسئولية « مسئولية عقديه » « مسئولية تقصيرية » .

سقوط الحق فى دعاوى تسليم البضاعة بمضى سنة على تاريخ وصول السفينة م ٢٧١ من قانون التجارة البحرى . مفاده . خضوع دعوى المسئولية المترتبة على التخلف عن تنفيذ الإلتزامات المتولدة من عقد النقل لذلك التقادم الخاص . عدم سريان هذا التقادم الخاص من صدر من الناقل أو تاهيه غش أو خطأ جسيم يعادله أو خيانة . تقادم دعوى الضرر فى هذه الحالة طبقاً لقواعد المسئولية التقصيرية .

~~~~~

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - إنه إذا كانت العلاقة التى تربط طرفى النزاع علاقة تعاقدية ، وكان الضرر الذى لحق بأحد المتعاقدين نتيجة إخلال الطرف الآخر بالتزامه التعاقدى ، فإن أحكام العقد والمسئولية العقدية

تكون هي الواجبة التطبيق مالم يرجع الضرر إلى إستعمال الآخر للطرق الاحتياجية أو إقراره فعلا بجرمه القانون أو إرتكابه خطأ جسيما معادلا للنقص ، فإنه يتعين اعمال أحكام المسؤولية التقصيرية .

٢ - مفاد - منعت عليه المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرى من سقوط الحق فى الدعاوى المتعلقة بتسليم البضاعة بمضى سنة على تاريخ وصول السفينة ، خضوع دعوى المسؤولية المترتبة على التخلف عن تنفيذ الالتزامات المتولدة عن عقد النقل لذلك التقادم الخاص ، إلا أنه إذا كان قد صدر من الناقل أو تابعيه غش أو خطأ جسيم يعاد له أو خيانة فتتقادم دعوى الضرر فى هذه الحالة طبقا للقواعد الواردة بشأن المسؤولية التقصيرية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٤٣١ سنة ١٩٩٠ مدنى كلى جنوب القاهرة انتهى فيها إلى طلب الحكم بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدى له مبلغ ٢٢٥٠٠ جنيه وإلزامها وأخرى بأن يؤدى له متضامنين مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض - وقال بيانا لذلك أنه شحن أمتعته على الباخرة و ماتفى موراتوف التابعة للمطعون ضدها بواسطة سفارة جمهورية مصر العربية بموسكو إلى الإسكندرية وإذ توجه لإستلامها هنا على إخطارها بوصول الشحنة وسند الشحن - فوجى - بفقد السند ورفضها إصدار إذن التسليم إليه مما إستحال عليه معه إستلامها ثم قامت مصلحة الجمارك ببيعها بالمراد العلنى بأقل من قيمتها دون إخطاره ومن ثم يحق له مطالبة المطعون ضدها بقيمتها ، والتعويض عن الضرر الذى لحقه من جراء ذلك نديت المحكمة خبيرا فى الدعوى

وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣١ بإلزام المطعون ضدها بأن تؤدي له مبلغ ٢٢٩٣١,٣٠٠ جنيه إستأنف الطرفان هذا الحكم بالإستئنافين رقمى ٤٠٣٨.٣٩٥٠ لسنة ١٠٠٠ القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض - وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتنوع الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، إذ أطرح ما تمسك به من خطأ المطعون ضدهما الجسيم بإخفائها سند الشحن الذى أقرت كتابة بوجوده تحت يدها وإغفالها عمدا إخطاره بما أعلمتها به مصلحة الجمارك من عزمها على بيع رسالة النزاع لتدارك الأمر ، رغم معادلة هذا الخطأ للفشل الذى يوجب أعمال أحكام المسؤولية التقصيرية ومنها التقادم الثلاثى .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كانت العلاقة التى تربط طرفى النزاع علاقة تعاقدية ، وكان الضرر الذى لحق بأحد المتعاقدين نتيجة إخلال الطرف الآخر بالتزامه التعاقدى ، فإن أحكام العقد والمسؤولية العقدية تكون هى الواجبة التطبيق ، مالم يرجع الضرر إلى إستعمال الآخر للطرق الإحتيالية أو إقترافه فعلا يجرمه القانون أو إرتكاب خطأ جسيماً معادلاً للفشل ، فإنه يتعين أعمال أحكام المسؤولية التقصيرية ، وإذ كان مفاد ما نصت عليه المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرى من سقوط الحق فى الدعاوى المتعلقة بتسليم البضاعة بمضى سنة على تاريخ وصول السفينة .

خضوع دعوى المسؤولية المترتبة على التخلف عن تنفيذ الإلتزامات المتولدة عن عقد النقل لذلك التقادم الخاص ، إلا أنه إذا كان قد صدر من الناقل أو تابعيه غش أو خطأ جسيم يعادله أو خيانة ، تتقادم دعوى الضرر في هذه الحالة طبقاً للقواعد الواردة بشأن المسؤولية التقصيرية ، لما كان ذلك وكان الشاهد في الدعوى أن الطاعن تمسك بإضاعة المطعمون ضدها لسند الشحن بعد إخطاره بوصوله مع الرسالة وعدم إصدارها إذن تسليمها له نتيجة لذلك وأنها لم تخطر به أعلنتها به مصلحة الجمارك من عزيمها ببيع تلك الرسالة حتى يتدارك الأمر وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل قواعد المسؤولية العقدية وزتب عليها سقوط حق الطاعن في الدعوى لمضى سنة على وصول السفينة دون أن يواجه دفاعه سالف الذكر وهو دفاع جوهري قد يتغير به أن صح وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يمكن معيها بالقصور في التسبيب مما يستوجب نقضه .

////////////////

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / أحمد نصر الجندى وعضوية المادة المستشارين / حسين محمد

حسن عقر نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حبيب ، فتحي محمود يوسف وسعيد غرياني .



الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٩ القضائية « أحوال شخصية » : -

(١ ، ٢) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بغير المسلمين : طاعة » .

حكم « الطعن فى الحكم » . « دعوى » المصلحة » .

(١) المصلحة فى الطعن . نطاقها . الحكم برفض اعتراض الطاعة على الدخول فى طاعة زوجها المظنون ضده تأسيساً على عدم أحقيته فى دعوتها الدخول فى طاعته طبقاً لأحكام الشريعة المسيحية الواجبة التطبيق . للمظنون ضده معيلجة فى الطعن على هذا الحكم بالإستئناف .

(٢) الأحكام التى يتمين على المحاكم تطبيقها فى منازعات المصريين غير المسلمين والنحوى الطائفة والملة . هى الأحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق . الإجراءات الخاصة بما يتبع فى دعوى الطاعة . م ١١ مكرر ثانياً ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ما هيئتها من قواعد الاختصاص والإجراءات التى تسرى على جميع منازعات الطاعة أياً كانت هيئة أطرافها .

(٣) أحوال شخصيه « دعوى الأحوال الشخصية . الإجراءات ، إثبات » .

محكمة الموضوع « سلطة محكمة الموضوع » .

محكمة الموضوع . سلطتها فى بحث الدلائل والمستندات وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليه منها واستخلاص ما يراه متفقاً مع واقع الدعوى . شرطه . أن يكون استخلاصه سائفاً عما له أصل فى الأوراق .

١ - لن كان الأصل أن المصلحة النظرية البهتة لاتصلح أساساً للطعن متى كان الطاعن لا يحقق أى نفع من ورائها، فلا يقبل طعن على الحكم صدر وفق طلبات الطاعن بدعوى تعديل بعض الأسباب التى تصادف هوى فى نفسه، إلا أن شرط القول بعدم توافر المصلحة المؤدية إلى عدم جواز الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وجوب أن يكون الحكم محققاً لمقصود الطاعن ومتمشياً مع المركز القانونى الذى يدعيه بما يترتب عليه من آثار بحيث لا يكون من شأنه إنشاء التزامات جديدة أو الإبقاء على الالتزامات يريد التحلل منها أو حرمانه من حق يدعيه، سواء وردت هذه القيود فى منطق الحكم أو أسبابه طالما كانت هذه الأسباب هى جوهر القضاء، ولله، ولا يستقيم الحكم بغيرها وتعتبر بهذه المثابة مكملية للمنطوق لما كان ذلك وكان منطق الحكم الابتدائى قد جرى فى ظاهرة لصالح المطعون ضده حين قضى برفض اعتراض الطاعنة، إلا أنه فى أسبابه المكملية للمنطوق قد أضر به حين قضى عليه بأنه ليس من حقه أن ينذر زوجته - الطاعنة - للعودة إلى طاعته فى مسكن الزوجية طبقاً لأحكام الشريعة المسيحية الواجبة التطبيق ولم يكن القضاء بالرفض إلا وليد ما خلص إليه الحكم فى هذا الخصوص ومن ثم يكون للمطعون ضده مصلحة فى الطعن على هذا الحكم بالإستئناف .

٢ - النص فى الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمليه على أنه « بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام - فى نطاق النظام

العام - طبقاً لشريعتهم « مفاده. إن الأحكام التي يتمتعين على المحاكم تطبقها هي الأحكام الموضوعية في الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق، وكان ماورد في المادة ١١ مكرر ثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه والمضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ في خصوص ما يتبع في دعوة الزوج زوجته للدخول في طاعته وإعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية إنما هي من قواعد الاختصاص ومسائل الإجراءات فإنها تسرى على جميع منازعات الطاعة أياً كانت ديانة أطرافها .

٣ - لغاضى الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليه منها وإستخلاص ما يراه من واقع الدعوى دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض ما دام إستخلاصه سائفاً مما له أصل ثابت في الأوراق .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن الطاعة أقامت الدعويين رقم ٤٦٩ ، ٤٧٠ لسنة ١٩٨٥ كلى
ملى شبين الكوم ضد المطعون عليه للحكم بعدم الاعتراف بإعلانه لها فى
١٩٨٥/٨/١ بدعوتها للدخول فى طاعته واعتباره كأن لم يكن . وقالت بياناً
لذلك أنه دعاها بموجب ذلك الإعلان للدخول فى طاعته فى المسكن المبين به ،
وإذا كان المطعون ضده غير أمين عليها ، واورد بياناً مجهلاً عن المسكن ، وقصد
بإعلانه الكيد لها فقد أقامت الدعويين وبعد أن ضمت المحكمة ثانيتهما إلى
الأولى حكمت بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠ برفضهما . استأنف المطعون ضده هذا
الحكم لدى محكمة استئناف شبين الكوم بالاستئناف رقم ٥٧ لسنة ٢٠ فى أحوال
شخصية ملى هذا ، وبسارخ ١٢ / ١٢ / ١٩٨٨ حكمت بتأييد الحكم
المستأنف . طعن الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة
أهدت فيها الرأى بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة
مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إنزلت النيابة وأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنه بأولها على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه . وفى بيان ذلك تقول أن المطعون
ضده طلب أمام محكمة أول درجة رفض اعتراضها على إعلان دعوته لها للعودة
لمنزل الزوجية ، وقد قضى له بطلابه ، ومن ثم يتمتع عليه إستئناف هذا الحكم
لاتنفاً مصلحته وقد تمسكت أمام محكمة الإستئناف بعدم جواز الطعن فى
الحكم بطريق الإستئناف ، إلا أنها رفضت هذا الدفع على سند من قيام مصلحة
للمطعون ضده تتمثل فى تعديل بعض أسباب الحكم الابتدائى التى حرمت من
توجيه الإنذار للطاعة للدخول فى طاعته وإذا كانت هذه المصلحة غير قائمة فإن

الحكم المطعون فيه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه وإن كان الأصل أن المصلحة النظرية البحثية لاتصلح أساساً للطعن متى كان الطاعن لا يحقق أى نفع من ورائها ، فلا يقبل طعن على حكم صدر وفق طلبات الطاعن بدعوى تعديل بعض الأسباب التي لم تصادف هوى في نفسه ، إلا أن شرط القول بعدم توافر المصلحة المؤدية إلى عدم جواز الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذا المحكمة - وجوب أن يكون الحكم محققاً لمقصد الطاعن وشمشياً مع المركز القانوني الذي يدعيه بما يترتب عليه من آثار بحيث لا يكون من شأنه إنشاء التزامات جديدة أو الإبقاء على التزامات يريد التحلل منها أو حرمانه من حق يدعيه ، سواء وردت هذه القيود في منطوق الحكم أو أسبابه طالما كانت هذه الأسباب هي جوهر القضاء ، ولا يستقيم الحكم بغيرها وتعتبر بهذه المثابة تكمله للمنطوق . لما كان ذلك ، وكان منطوق الحكم الابتدائي قد جرى في ظاهره لصالح المطعون ضده حين قضى برفض اعتراض الطاعنة ، إلا أنه في أسبابه المكملة للمنطوق قد أضربه حين قضى عليه بأنه ليس من حقه أن ينفذ زوجته - الطاعنة - للعودة إلى طاعته بسكن الزوجية طبقاً لأحكام الشريعة المسيحية الواجبة التطبيق ولم يكن القضاء بالرفض إلا وليد ما خلاص إليه الحكم في هذا الخصوص ، ومن ثم يكون للمطعون ضده مصلحة في الطعن على هذا الحكم بالإستئناف ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى برفض دفع الطاعنة بعدم جواز الإستئناف فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أنها والمطعون ضده من الأقباط الأرثوذكس ويخضعان لأحكام شريعتهما الخاصة التى لا تعرف إعلان دعوه الزوج زوجته للعودة لنزول الزوجية والمنصوص عليه فى المادة ١١ مكرر ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ لأن هذا القانون لا يحكم إلا مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين مختلنى الطائفة والملة ، وإذ هما قبطيان أرثوذكسيان - متحدى الطائفة والملة - فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق هذا النص رغم ذلك يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد . ذلك أنه لما كان النص فى الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والملة على أنه « بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام - فى نطاق النظام العام - طبقاً لشريعتهم - مفاده - إن الأحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقها هى الأحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق، وكان ماورد فى المادة ١١ مكرر ثانياً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه والمضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ فى خصوص ما يتبع فى دعوة الزوج زوجته للدخول فى طاعته وإعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية إنما هى من قسواعد الاختصاص

ومسائل الإجراءات فإنها تسرى على جميع منازعات الطاعنة أياً كانت ديانة أطرافها، وإذا التزم المحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بإجراءات دعوى المطعون عليه للطاعنة بالدخول فى طاعته واعتراضها على ذلك وفقاً لما ورد بالنص المشار إليه فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعمى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسببين الثانى والرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب. وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بعدم أمانة المطعون ضده على نفسها وعدم شرعية المسكن الذى دعاها للإقامة فيه، وقدمت للدلالة على ذلك صورة من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٦ ملى ثلا المؤيد بالحكم الصادر فى الإستئناف رقم ٤٨ لسنة ٨٧ ملى مستأنف شبيب الكوم، وصورة من المحضر رقم ٣٢٧٤ لسنة ١٩٨٥ إدارى قسم أول طنطا، وصورة من المحضر رقم ٣٤٣١ لسنة ١٩٨٥ - إدارى قسم أول طنطا، وإذ لم يحقق الحكم المطعون فيه دفاعها. ولم يتناول دلالة مستندات فى إثبات ما تمسكت به، وأقام قضاءه برفض دعواها على مجرد القول بأنها لم تقدم الدليل على ما أسندته إلى المطعون ضده، وعدم كفاية البلاغات والدعاوى المرددة بينهما فى إثبات ذلك فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعمى مردود. ذلك أنه لما كان لقاضى الموضوع السلطة التامة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وفى موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليه منها وإستخلاص ما يراه متفقاً مع واقع الدعوى دون رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض ما دام استخلاصه سائغاً بما له أصل

ثابت في الأوراق، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للمستندات المقدمة من طرفي الدعوى قد خلاص إلى أن الطاعنة لم تقدم الدليل على عدم شرعية مسكن الطاعنة وعدم أمانة زوجها المطعون ضده على نفسها وما لها وأن المخالفات والبلاغات والدعاوى المرددة بينهما قاصرة عن حد الكفاية لإثبات دعواها، وكان هذا الذي أورده الحكم إستخلاصاً موضوعياً سائفاً مما له أصل ثابت في الأوراق وكاف لحمل قضائه وفيه الرد الضمني المسقط لكل قول أو حجة ساقته الطاعنة فإن ما تشير بهذين السببين لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض، ويكون النعي في غير محله .

////////////////////

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة

المستشارين / أحمد مكس ، ماهر البحيري ، محمد جمال حامد و انور العاصي



دعوى المخاصمة رقم ١٣٠ لسنة ٥٨ القضائية : -

مسئولية « المسئولية التقصيرية » تعويض . تقادم . دعوى

« تقادم دعوى التعويض » .

وقا ، المتبوع بما قضى عليه به من تعويض للمضروب عما لحقه من ضرر بخطأ تابعة
حلولة محل المضروب في ذات حقه بخصائصه وتوابعه وما يكلفه من تأمينات وما يرد عليه
من دفعات . أثره في دعوى الحلول ، التابع التمسك في مواجهته بسقوط دعوى التعويض
بالتقادم الثلاثي مالم يكن قد اختصم فيها . م ١٧٢ مدني . سقوطها بمضي خمس عشرة سنة
حتى أختصم التابع مع المتبوع فيها وقضى عليهما بالتعويض متضامتين بحكم حائز لقوة .
الأمر المقضى . مؤدى ذلك . يمتنع على التابع التمسك في مواجهة آل المتبوع بما يمتنع عليه
التمسك به في مواجهة المضروب .



النص في المادة ١٧٥ من القانون المدني على أن « للمسنول عن عمل الغير

حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض

الضرر وفي المادة ٣٢٦ منه على أنه « إذا أقام بالرفاء شخص غير المدين حل

الموفى محل الدائن الذي استوفى حقه في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان الموفى ملتزماً بالدين مع المدين أو ملتزماً بوفائه عنه وفى المادة ۳۲۹ منه على أن « من حل قانوناً أو اتفاقاً محل الدائن له حقه بما لهذا الحق فى خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفع و يكون هذا الحل بالقدر الذى أداه من ماله من حل محل الدائن يدل على أنه إذا قضى على المتبوع بالتعويض عما لحق المضرور من ضرر بخطأ ارتكبه التابع وقام المتبوع نفاذاً لهذا الحكم بالوفاء - إلى المضرور بحقه فى التعويض حل محله فى نفس حقه وانتقل إليه هذا الحق بماله من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفع وكان له أن يرجع به كله على تابعه طالما كان المتبوع مسئولاً عن هذا التابع وليس مسئولاً معه ، فإذا لم يكن التابع قد اختصم فى دعوى التعويض كان له فى دعوى الحلول أن يتمسك فى مواجهة المتبوع بالدفع التى كان له أن يتمسك بها فى مواجهة المضرور - بما فيها الدفع بسقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثى المقرر فى المادة ۱۷۲ من القانون المدنى متى كان قد إنتقض على علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه أكثر من ثلاث سنوات دون أن يرفع عليه دعوى التعويض، ذلك إن رفع المضرور دعواه على المتبوع لا يقطع التقادم بالنسبة للتابع . كما لا يعتبر الحكم الصادر فى تلك الدعوى حجة على التابع لعدم إختصاصه فيها - أما إذا كان التابع قد اختصم مع المتبوع فى دعوى التعويض وقضى عليهما بهذا التعويض متضامنين وحاز الحكم الصادر فيها قوة الأمر المقضى فإن هذا الحكم يكون حجة على التابع ، وعملاً بنص المادة ۳۸۵ من القانون المدنى تصبح مدة تقادم دعوى التعويض المقضى به خمس عشرة سنة ويمتنع على التابع أن يتمسك فى مواجهة المتبوع بما يمتنع عليه أن يتمسك به من دفع فى مواجهة المضرور نتيجة -

لذلك الحكم بما فيها الدفع بالتقادم الثلاثي المشار إليه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن وزارة الدفاع الطاعنة أقامت الدعوى ٤٩٤٠ لسنة ١٩٨٦ مدنى محكمة الجيزة الابتدائية على تابعها المطعون ضده بطلب الحكم بإلزامه أن يؤدى إليها مبلغ سبعة آلاف جنيه وقالت بياناً لذلك أنه قضى نهائياً بإلزامهما متضامنين أن يدفعوا هذا المبلغ إلى أخرى تعويضاً عما لحق بها من ضرر نتيجة خطأ من التابع المطعون ضده ، وإذ كان يحق للوزارة أن ترجع عليه هذا المبلغ بعد أن دفعته فعلاً تنفيذاً لذلك الحكم فقد أقامت دعواها بالطلب السالف ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٦ - بالطلبات ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف ٩١٢ لسنة ١٠٤ ق القاهرة وبتاريخ ١٦ / ١١ / ١٩٨٧ قضت محكمة الإستئناف بإلفاء الحكم المستأنف وسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة بأبها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون ، ذلك أنه قضى بسقوط دعوى الطاعة لرفعها إياها بعد إنقضاء ثلاث سنوات من تاريخ علمها بالحادث في حين أنها وقد أوفت الضرورة بحقها في التعويض فإنها تكون قد جلت محلها في هذا الحق الذي صدر به حكم نهائي على التابع نفسه ولم يعد يتقدم إلا بإنقضاء خمس عشرة سنة .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة ١٧٥ من القانون المدني على أن « للمستول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر » وفي المادة ٣٢٦ منه على أنه « إذا قام بالوفا ، شخص غير المدين حل الموفى محل الدائن الذي استوفى حقه في الأحوال الآتية : - (أ) إذا كان الموفى ملتزماً بالمدين مع المدين أو ملتزماً بوفائه عنه ... » ، وفي المادة ٣٢٩ منه على أن « من حل قسائناً أو إنفاقاً محل الدائن كان له حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفعات ويكون هذا الحل بالقدر الذي أداه من مساله من حل محل الدائن » يدل على أنه إذا قضى على المتبوع بالتعويض عما لحق المضرور من ضرر بخطأ ارتكبه التابع وقام المتبوع نفاذاً لهذا الحكم بالوفا ، إلى المضرور بحقه في التعويض حل محله في نفس حقه وانتقل إليه هذا الحق بماله من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفعات ، وكان له أن يرجع به كله على تابعه طالما كان المتبوع مسئولاً عن هذا التابع وليس مسئولاً معه ، فإذا لم يكن التابع قد اختصم في دعوى التعويض كان له في دعوى الحلول أن يتمسك في مواجهة المتبوع بالدفعات

التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة المضرور - بما فيها الدفع بسقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ۱۷۲ من القانون المدني متى كان قد إنتقض على علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه أكثر من ثلاث سنوات دون أن يرفع عليه دعوى التعويض ، ذلك أن رفع المضرور دعواه على المتبوع لا يقطع التقادم بالنسبة للتابع - كما لا يعتبر الحكم الصادر في تلك الدعوى حجة على التابع لعدم إختصاصه فيها - أما إذا كان التابع قد إختصم مع المتبوع في دعوى التعويض وقضى عليهما بهذا التعويض متضامين وحاز الحكم الصادر فيها قوة الأمر المقضى فإن هذا الحكم يكون حجة على التابع ، وعملاً بنص المادة ۳۸۵ من القانون المدني تصبح مدة تقادم دعوى التعويض المقضى به خمس عشرة سنة ويمتنع على التابع أن يتمسك في مواجهة المتبوع بما يمتنع عليه أن يتمسك به من دفع في مواجهة المضرور نتيجة لذلك الحكم بما فيها الدفع بالتقادم الثلاثي المشار إليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بسقوط دعوى الحلل بالتقادم الثلاثي في حين أن التابع المطعون ضده كان مختصماً مع المتبوع (الطاعنة) في دعوى التعويض وقضى عليهما به متضامين وحاز الحكم الصادر فيها قوة الأمر المقضى ولم تتم مدة التقادم الطويل فإنه يكون قد أخطأ القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل غيه ، ولما تقدم .

////////////////////

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / أحمد مكى ، ماهر البحيرى ، محمد جمال حامد وأنور العاصى .

١٨٥

الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٨ القضائية :

شيوخ . ملكية . وكالة .

إقامة أحد الشركاء المتشاعين مشروعاً أو بناء على جزء مفروز من أرض شائعة بعلم
الباقين ودون إعتراض منهم . مؤداه . إعتباره وكيلاً عنهم فيه . أثره . شيوخ ملكيته بينهم
جميعاً .

~~~~~

لما كان الأصل فى الملكية الشائعة إنه إذا أقام أحد الشركاء مشروعاً أو بناء  
على جزء مفروز من أرض شائعة - بفلم باقى الشركاء ودون إعتراض منهم -  
اعتباره وكيلاً عنهم فى ذلك وعد سكوتهم إقراراً لعمله ، ويكون المنشأ ملكاً  
شائعاً بينهم جميعاً ويتحمل كل منهم فى تكاليفه بنسبة حصته فى الأرض مالم  
يتفق على غير ذلك .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى ٣٢٩٨ لسنة ١٩٨٣ مدنى المنصورة  
الإبتدائية على شقيقهم مورث المطعون ضدهم الأولين وعلى باقى اشقائهم  
المطعون ضدهم بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهم لنصف مزرعة إنتاج الدواجن المبيته  
بالصحيفة ..... ، وقالوا بيانا لذلك أنهم والمدعى عليهم يملكون على سبيل  
الشاع بالميراث عن والدهم مساحة ثمانية أفدنة وكسور ، وأن منها خمسة أفدنة  
ونصف أطيانا زراعية ، وقد وكلوا إلى شقيقهم المذكور أن يقوم بإدارتها فأنشأ  
على ثلاثة قراريط منها تلك المزرعة بجانيتها ، إلا أنه استأثر بها لنفسه فأقاموا  
دعواهم بطلباتهم السالفة ، ومحكمة أول درجة بعد أن نذبت خبيرا فى الدعوى  
وقدم الخبير تقريره . حكمت بتاريخ ٢٧/٣/١٩٨٥ بالطلبات ، إستأنف مورث  
المطعون ضدهم الأولين هذا الحكم بالإستئناف ٦٢٢ لسنة ٣٧ ق المنصورة ،  
وبتاريخ ١٢/٢/١٩٨٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى  
طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة

أهدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرة وفيها إلتزمت النيابة وأيها .

وحيث إن بما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاة على أن التوكيلين الصادرين منهم إلى مورث المطعون ضدهم الأولين تضمنتا تفويضه فى أعمال الإدارة العادية ولا يصلحان دليلا على أنه كان وكيلًا عنهم فى إقامة منشآت المزرعة محل النزاع - وهى من أعمال الإدارة غير المعتادة - وأنهم لم يدللوا على قيام شركة بينهم فيها ، فى حين أن ذلك المورث كان شريكا معهم على الشبوع فى ملكية الأرض برمتها وقد وكلوه فى إدارتها فأقام هذه المزرعة على جزء منها دون إعتراض منهم . فيعد وكيلًا عنهم فى إقامتها وتكون ملكيتها لهم جميعا بصرف النظر عن التوكيلين المشار إليهما ، وإذ خالف ذلك الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد أخطأ فى القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان الأصل فى الملكية الشائعة أنه إذا أقام أحد الشركاء مشروعاً أو بناء على جزء مفرز من أرض شائعة يعلم باقى الشركاء ودون إعتراض منهم - أعتبر وكيلًا عنهم فى ذلك وعد سكوتهم إقرارا لعمله ، ويكون المنشأ ملكا شائعا بينهم جميعا ويتحمل كل منهم فى تكاليفه بنسبة حصته فى الأرض مالم يتفق على غير ذلك ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وأقام قضاة على أن التوكيلين الصادرين من الطاعنين إلى شقيقهم مورث المطعون ضدهم الأول يتضمنان تفويضه فى أعمال الإدارة المعتادة ولا يصلحان دليلا على أنه كان وكيلًا عنهم

في إنشاء المزرعة - لأن هذا الإنشاء يعتبر عملاً من أعمال الإدارة الغير معتادة ويستلزم توكيلاً خاصاً أو اقراراً من باقى الملاك المشتاعين - فإنه يكون قد أخطأ فى القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .

////////////////

## جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٩٠

بمناسة السيد المستشار / محمد [عين طوم نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة  
المستشارين / محمد جمال الدين شلقانس نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمود عويس ،  
محمد رشاد مبروك و فؤاد شلبى .



الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ، ٢ ) إثبات « طرق الإثبات » « الإقرار » .

( ٢ ) الإقرار . ماهيته .

( ٢ ) الإقرار القضائى . جواز إيداعه من الخصم شفاهة أمام القضاة أو كتابة فى مذكرة

مقدمه منه أثناء سير الدعوى .

=====

١ - الأصل فى الإقرار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أنه  
اعترف شخص بواقعة من شأنها أن تنتج ضده آثاراً قانونية بحيث تصبح فى  
غير حاجة إلى إثبات ويحسم النزاع فى شأنها .

٢ - الإقرار القضائى يمكن أن يكون شفويّاً يبيديه الخصم من نفسه أمام  
القضاة أو يكون كتابة فى مذكرة مقدمه منه أثناء سير الدعوى وهو بهذه  
المثابه يعتبر حجة قاطعة على المقر .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تنحصر فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢١١٠ سنة ١٩٨٠ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليه الأول بطلب الحكم بإخلائه من الحجرات الكائنة بسطح العقار المبينة بالأوراق والتسليم . وقال بيانا لها أنه سمح للمطعون عليه المذكور بالإقامة بحجرتين منها بصفته حارسا للعقار غير إنه اغتصب باقى الحجرات ورفض إخلائها بعد فصله من العمل فأقام الدعوى بطلبه سالفى البيان ، كما أقام المطعون عليه الأول دعوى فرعية ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٩/١/١ على سند من القول بأنه يستأجر العين محل النزاع بموجب ذلك العقد . بتاريخ ١٩٨٤/١/٢١ حكمت المحكمة فى الدعوى الأصلية برفضها وفى الدعوى الفرعية بصحة ونفاذ عقد الإيجار سالف الإشارة . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية بالإستئناف رقم ٢٣١ سنة ٤٠ ق فحكمت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٧ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسته لنظره وفيها إتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال إذ أيد قضاء الحكم الابتدائي بصحة ونفاذ عقد الإيجار محل النزاع مطرعا إقرار المطعون عليه الثاني بالمذكرة المقدمة منه إلى محكمة أول درجة بصورة هذا العقد وأنه حرره خدمة المطعون عليه الأول وأعطى له تاريخا سابقا على شراء الطاعن للعقار رغم أنه إقرار قضائي يحتاج به ويتعين أن تلتزم به المحكمة في قضائها .

وحيث إن هذا النعي في محله . ذلك أنه لما كان الأصل في الإقرار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو إنه إقرار شخصي بواقعة من شأنها أن تنتج ضده اثارا قانونية بحيث تصبح في غير حاجة إلى الإثبات ويحسم النزاع في شأنها وأن الإقرار القضائي يمكن أن يكون شفهيا يبيده الخصم من نفسه أمام القضاء أو يكون كتابة في مذكرة متقدمة منه أثناء سير الدعوى وهو بهذه المثابة يعتبر حجة قاطعة على المقر وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أطرح إقرار المطعون عليه الثاني الثابت بمذكرته المقدمة أمام محكمة أول درجة بأنه حرر عقد الإيجار محل النزاع بناء على طلب المطعون عليه الأول بصفته وكيلًا عن المالكه السابقة للعقار رغم أن هذا التوكيل لا يخوله ذلك وأنه أعطى له تاريخا سابقا على تاريخ بيع العقار بدعى أن هذا الاقرار يناقض ما قرره أمام تلك المحكمة بجلية ٢٣/١٢/١٩٨٠ من أنه حرر العقد بصفته وكيلًا عن الملاك السابقين ورتب على ذلك قضاء بصحة هذا العقد . وكان ما قرره المطعون عليه المذكور بتلك الجلسة لا يناقض ما أقره تفصيلا بمذكرته سالفه الإشارة . ومن ثم يحتاج به فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب مما أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون الأمر الذي يتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٩٠

بمناصة السيد المستشار / محمد أمين طومر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد جمال الدين شلقاني نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمود عويس ،  
محمد رشاد مبروك و السيد خلف .



### الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥٦ القضائية :

( ١ ) قانون « سريان القانون » نظام عام . إيجار « إيجار الأماكن » .

أثار العقد . خضوعها كأصل لأحكام القانون الذي أبرم لى ظله الاستثناء . سريان  
أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقا بالنظام العام . قوانين إيجار الأماكن وقراراتها  
التنفيذية . سريانها أثر مباشر على عقود الإيجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به .

( ٢ ، ٣ ) إيجار « إيجار الأماكن » « ندم المبانى غير السكنية للأعمال »

البناء « اختصاص « الاختصاص الولائى » . قرار إدارى .

( ٢ ) المبانى غير السكنية المستثناءة من أحكام الهدم لاعادة البناء . تحديد على سبيل  
المصر ، م ١/٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . المنشآت ذات الأهمية للاقتصاد أو الأمن القومى أو  
التي تقدم خدمات عامة للجمهور . إعتبارها كذلك . منوط بما يصدره وزير الإسكان من  
قرارات .

٢ - قرار وزير الإسكان رقم ١٦ لسنة ١٩٨٤ بعدم سريان أحكام الفصل الأول من الباب

الثانى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المبانى المؤجرة للمنظمات النقابية العمالية

صدوره مستكملاً في ظاهره مقومات القرار الإداري وغير مشوب بهيبه يتعدى به إلى الصمم .  
 أثره . عدم جواز تعرض جهة القضاء العادي له بالإلغاء أو التأويل أو وقف التنفيذ أو التعويض .  
 إن تعقاد الاختصاص الولائي بذلك لجهة القضاء الإداري . علة ذلك .

~~~~~

١ - المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يتبع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وإن الأصل أن للقانون الجديد أثراً مباشراً يخضع لسلطانه الآثار المستقبلية للمراكز القانونية التامة إلا في العقود فتخضع للقانون القديم الذي أبرمت في ظله مالم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد دون أن يكون ثمة تعارض بين هذا المبدأ وبين قاعدة عدم رجعية القوانين وكان المراد بالقانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو القانون بمعناه الأعم لتدخل فيه كافة التشريعات سواء كانت صادرة من السلطة التشريعية أم من السلطة التنفيذية عملاً بالتفويض الصادر إليها وكانت أحكام قوانين إيجار الأماكن الإستثنائية المتتابة أمره متعلقة بالنظام العام فتسرى بأثر مباشر فوري من تاريخ العمل بها .

٢ - إذ كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أجازت للمالك المبنى المؤجر كل وحدهات لغير أغراض السكنى أن يقوم بهدمه وإعادة بنائه وزيادة مساحاته وعدد وحدهات وفقاً لغير أغراض السكنى أن يقوم بهدمه وإعادة بنائه وزيادة مساحاته وعدد وحدهات وفقاً للشروط والأوضاع المهيئة بها إلا أن المشرع لم يشأ أن يجعل حكم هذا النص على ما يسرى على كل المباني غير السكنية .

وإنما أستثنى بعضها حرصاً على استمرار بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تقدم خدمات عامة للجمهور فنص في المادة ١/٥١ من هذا القانون على أنه « لا تسرى أحكام هذا الفصل على المباني المؤجرة لاستعمالها دوراً للتعليم وغيرها من المنشآت ذات الأهمية للاقتصاد. والأمن القومي أو التي تقدم خدمات عامة للجمهور والتي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الإسكان والتعمير بعد موافقة الوزير المختص فإن مفاد ذلك أن المشرع حدد على سبيل المحصر المباني السكنية المستثناة من أحكام الهدم لإعادة البناء ، وبالنسبة للمنشآت ذات الأهمية للاقتصاد أو الأمن القومي أو التي تقدم خدمات عامة للجمهور فقد فرض المشرع وزير الإسكان في اصدار القرارات اللازمة لتحديد ما يدخل في نطاق تلك المنشآت بناء على طلب الوزير المختص ، ومن ثم فإن المعول عليه في تحديد هذه المباني هو ما يصدره وزير الإسكان من قرارات .

٣ - إذ كان الواقع في الدعوى أن وزير الإسكان أصدر القرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٤ ونص في مادته الأولى على أنه لا تسرى أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه على المباني المؤجرة للمنظمات النقابية العمالية وصدر هذا القرار مستكملاً في طهارة مقومات القرار الإداري غير المشوب بعيباً مجردة من هذه الصفة الإدارية وينحدر به إلى درجة العدم مما لا يجوز معه لجهة القضاء العادي التعرض له في أحكامها صراحة أو ضمناً بإلغاء أو التأويل أو وقف التنفيذ أو التعويض عن الأضرار الناشئة عنه لدخول ذلك في الاختصاص الولائي لجهة القضاء الإداري دون غيرها عملاً بالمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمادة العاشر من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٦٥١ لسنة ١٩٨٣ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم وطلبت الحكم بإخلائهم من الفيلا المبنية بالأوراق والمزجزة إلى المطعون عليها الأولى بموجب العقد المؤرخ ١١/١/١٩٦٠ والتسليم وذلك لهدمها وإعادة بنائها وزيادة مسطحات ووحدات المبنى ، وبتاريخ ١٩٨٥/١/٢٣ حكبت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٩٤١ لسنة ١٠٢ ق فحكمت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أهدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إنضمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنمى الطاعنة بهما على الحكم المطعون فيه متخالفة القانون والمخاطأ فى تطبيقه إذا أقام قضاء برفض الدعوى على سريان أحكام القرار الوزاوى رقم ٩٦ سنة ١٩٨٤ الصادر من وزير الإسكان والتعمير فى ١٩٨٤/٤/٩ بإدراج مقار النفايات العمالية ضمن المباني المزجزة التى

لا تسرى عليها أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على الواقعة محل النزاع حال أن هذا القرار صدر بعد إنتهاء المدّة التي حددها له المشرع لإصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه متجاوزاً نطاق التفويض الممنوح له وأنه يفرض صحته فإنه لا يجوز أعمال حكمه بأثر رجعي على الوقائع التي نشأت وتكوّنت قبل صدوره وأقيمت بشأنها دعاوى أمام القضاء قبل العمل به .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتراضع عليها أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف أثارها على ما وقع قبلها مالم ينص القانون على خلاف ذلك وأن الأصل أن للقانون الجديد أثراً مباشراً تخضع لسلطانه الآثار المستقبلية للمراكز القانونية الخاصة إلا في العقود فتخضع للقانون القديم الذي أبرمت في ظلّه مالم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد دون أن يكون ثمة تعارض بين هذا المبدأ وبين قاعدة عدم رجعية القوانين ولأن المراد بالقانون وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو القانون بمعناه الأعم فتدخل فيه كافة التشريعات سواء كانت صادرة من السلطة التشريعية أم من السلطة التنفيذية عملاً بالتفويض الصادر إليها ، وكانت أحكام قوانين إيجار الأماكن الإستثنائية المتتابعة أمره ومتعلقة بالنظام العام فتسرى بأثر مباشر فوري من تاريخ العمل بها على جميع الآثار المترتبة على عقد الإيجار حتى لو كانت مبرمة قبل العمل بها . وإذا كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أجازت للمالك المبنى المؤجرة كل وحداته لتغيير أغراض السكنى أن يقوم بهدمه وإعادة بنائه وزيادة مساحاته وعدد وحداته وفقاً للشروط والأوضاع المبيّنة بها إلا أن المشرع لم يشأ أن يجعل

حكم هذا النص عاما يسرى علي كل المباني غير السكنية وإنما استثنى بعضها حرصا على استمرار بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تقدم خدمات عامة للجمهور تنص في المادة ١/٥١ من هذا القانون على أنه لا تسرى أحكام هذا الفصل علي المباني المؤجرة لأستعمالها دورا للتعليم .. وغيرها من المنشآت ذات الأهمية للاقتصاد أو الأمن القومي أو التي تقدم خدمات عامة للجمهور والتي يصدر بتجديدها قرار من وزير الإسكان والتعمير بعد موافقة الوزير المختص فإن مفاد ذلك أن المشرع حدد علي سبيل الحصر المباني السكنية المستثناة من أحكام الهدم لإعاده البناء ، وبالنسبة للمنشآت ذات الأهمية للاقتصاد أو الأمن القومي أو التي تقدم خدمات عامة للجمهور فقد فوض المشرع وزير الإسكان في إصدار القرارات اللازمة لتحديد ما يدخل في نطاق تلك المنشآت بناء على طلب الوزير المختص . ومن ثم فإن المعول عليه في تحديد هذه المباني هو ما يصدره وزير الإسكان من قرارات . لما كان ذلك ، وكان الواقع في الدعوى أن وزير الإسكان أصدر القرار رقم ٩٦ سنة ١٩٨٤ ونص في مادته الأولى على أن لا تسرى أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ المشار إليه على المباني المؤجرة للمنظمات النقابية العمالية وصدر هذا القرار مستكملا في ظاهرة مقومات القرار الإداري غير المشوب بعيب يجرده من هذه الصفة الإدارية وينحدر به إلى درجة العدم - مما لا يجوز معه لجهة القضاء العادي التبعرض له في أحكامها صراحة أو ضمنا بالإلغاء أو التأويل أو وقف التنفيذ التعويض عن الأضرار الناشئة عنه لدخول ذلك في الإختصاص الولائي لجهة القضاء الإداري دون غيرها عملا بالمادة ١٥ من قانون

السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ وكان ذلك القرار قد أدرك الدعوى قبل أن يصدر حكم نهائى فى موضوعها فإنه يتعين إنزال حكمه على واقعة النزاع أعمالا للأثر المباشر له - وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعي عليه على غير أساس .

////////////////////

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٩٠

ب الرئاسة السيد المستشار / محمد امين طوم نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / محمد جمال الدين شلقاني نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمود عويس ،
محمد رشاد مبروك والسيد خلف .



الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) نقض « اسباب الطعن » . « السبب المتعلق بالنظام العام » .

اختصاص « الاختصاص القيمي » . نظام عام .

الدفع بعدم الإختصاص القيمي . تعلقه بالنظام العام . اختلاطه بواقع لم يسبق طرحه
على محكمة الموضوع . أثره . عدم . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢ ، ٣) دعوى « الصفقة في الدعوى » .

(٢) تمثيل الدولة في الشقاضي . الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشئون المتعلقة

بوزارته .

(٣) جهاز تصفية الحراسات إدارة تابعة لوزير المالية لا تستمع بالشخصية

الإعبارية . وزير المالية هو صاحب الصفقة في تمثيل هذا الجهاز . علة ذلك .

(٤) إيجار « إيجار المساكن » . « عقد الإيجار » . نقض « اسباب

الطعن » . « السبب غير المنتج » .

إقامة المظنون ضده دعواه يطلب فسخ عقد الإيجار لإنقضاء مدة العقد ولإخلال الطاعة

بإلتزامها بعدم إقامة بناء على الأرض المؤجرة قضاء الحكم المطعون فيه بالفسخ لتحقيق السبب الأول . تعييبه فيما إستطره إليه تزيلاً من تقارير تتعلق بالسبب الثاني . أيا كان وجه الرأي فيه . غير منتج .

(٥) إيجار « إيجار المساكن » . « التزامات المستأجر » . محكمة الموضوع . « مسائل الواقع » .

حق المؤجر في طلب إزالة المبانى التى يقيمها المستأجر دون علمه فى العين المؤجرة . م ٥٩٢ مدنى . إستخلاص علم المؤجرة من علمه ، من سلطة محكمة الموضوع . متى أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله .



١ - إذا كانت ما تثيره الطاعنة فى سبب النعى أن قيمة الدعوى فى طلب الفسخ تقدر بقيمة أجرة المدة الباقية من العقد وهى المدة المحددة لدفع الأجرة التى تدخل فى حدود الاختصاص القيمى لمحكمة المواد الجزئية - على الرغم من تعلقه بالنظام العام عجباً بالمادة ١٠١ من قانون المرافعات . مختلط بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع هو تحقيق مدة عقد الإيجار السارية ومداها وتقدير المقابل النقدي عنها فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - تخفيف الدولة فى التقاضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو نوع من النيابة القانونية عنها ، وهى نيابة الرد فى تعيين مداها وبيان حدودها إنما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون ، والأصل أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتبارها المتولى الإشراف على شئونها المسئول عنها الذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها إلا إذا أسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة

أو وحدة إدارية معينة إلى غير الوزير فيكون له عندئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي يضعها القانون .

٣ - مفاد المادتين الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٢ بإلغاء الجهاز الإداري للحراسات العامة وقرار وزير الخزانة رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنفيذاً للقانونين رقمي ٥٢ ، ٥٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن تصفية الحراسات المفروضة طبقاً للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري المشار إليه ، والمادة السادسة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أن المشرع ألغى الجهاز الإداري للحراسات العامة ونقل اختصاصاته إلى وزارة الخزانة التي ناط بها تصفية أعمال الحراسة فأنشأ وزير الخزانة جهاز تصفية الحراسات يتبعه مباشرة حدد اختصاصه بكافة الأعمال المتعلقة بتصفية الأموال التي يعهد بها إلى وزارة الخزانة التي حلت محلها وزارة المالية بعد سريان القانون الأخير ، وكان مؤدى ذلك أن الجهاز المشار إليه يعتبر بمثابة إدارة تابعة لوزير المالية لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية . ومن ثم يكون وزير المالية هو الممثل القانوني لذلك الجهاز ويكون التنبيه الموجه منه بصفته إلى الطاعة صادراً من ذي صفة .

٤ - إذ كان الثابت في الدعوى أنها أقيمت بطلب فسخ عقد الإيجار محل النزاع لسببين أولهما إنتضاء مدة العقد وثانيهما إخلال الطاعة بالتزامها بعدم إقامة بناء على الأرض المؤجرة دون إذن المؤجر وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بفسخ العقد على تحقق السبب الأول المشار إليه وكانت أسباب ذلك الحكم التي أيدها الحكم المطعون فيه وأقام قضاؤه عليها ولم تكن محل نعى من الطاعة - كما نعى - حمل ما انتهى إليه قضاؤها في هذا الخصوص ، فإن تعيب الحكم المطعون فيه فليست استطرده إليه

إليه تزايداً من تقارير تتعلق بالسبب الثانى بطلب الفسخ - أيا كان وجه
الرأى فيه - يكون غير منتج .

٥ - مفاد نص المادة ٥٩٢ من القانون المدنى أن المشرع خول المؤجر الحق فى
طلب إزالة البناء الذى يقيمه المستأجر فى العين المؤجرة دون علمه أو رغم
معارضته وأن استخلاص علم المؤجر أو معارضته من عدمه مما يدخل فى السلطة
التقديرية لمحكمة الموضوع بغير معقب عليها فى ذلك من محكمة النقض
ما دامت أقامت قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تحصل فى أن المطعون عليه بصفته أقام الدعوى رقم ٦٨٥٧
لسنة ٨١ مدنى الاسكندرية الإبتدائية ضد الطاعنة بطلب الحكم بفسخ عقد
الإيجار المؤرخ ١٩٧٢/٧/٨ وإلزامها بإزالة المبانى المقامة على العين المؤجرة
والتسليم . وقال بيانا لذلك أنه بموجب ذلك العقد إستأجرت الطاعنة الأرض
الفضاء البينة بصحيفة الدعوى لاستعمالها مخزناً لمدة شهر تبدأ من
١٩٧٢/٧/٨ وتجدد العقد لمدة متعاقبة ، وإذ رغب فى عدم تجديده بعد إنتهاء

مدمته الأخيرة في ١٩٨١/١٠/٣١ فقد أنذر الطاعنة برغبته هذه في ١٩٨١/١٠/١٢ ، وإذ أقامت مبان على تلك الأرض غير مصرح لها بإقامتها فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . وتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧ أجابت المحكمة المطعون عليه إلى طلباته . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٩ لسنة ٤٠ ق مدني لدى محكمة إستئناف الاسكندرية التي حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٧ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعنة بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن قيمة الدعوى في طلب الفسخ تقدر بقيمة أجرة المدة الباقية من العقد وهي المدة المحددة لدفع الأجرة التي تدخل في حدود الاختصاص القيسي لمحكمة المواد الجزئية وإذ كان هذا الاختصاص متعلقا بالنظام فإنه يحق لها إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان ما تثيره الطاعنة في سبب النعى - على الرغم من تعلقه بالنظام العام عملاً بالمادة ١٠٩ من قانون المرافعات - مختلط بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع هو تحقيق مدة عقد الإيجار السارية ومداها وتقدير المقابل النقدي عنها ، فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وفى بيان ذلك تقول انها تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم الابتدائى إذ اعتدت فى قضائه بإنهاء العقد محل النزاع لإنتهاء مدته ، بالتنبية الموجه إليها بتاريخ ١٢ / ١٠ / ١٩٨١ من وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لجهاز تصفية الحراسات رغم أنه موجه من غير ذى صفه ، غير أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأن التنبيه المشار إليه غير لازم طالما أن الدعوى مقامه بطلب فسخ العقد لإخلال الطاعنة بالتزامها بالامتناع عن البناء على الأرض المؤجرة بموجبة ، حالة أن ذلك العقد خلا من النص على هذا الالتزام .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان تمثيل الدولة فى التقاضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو نوع من النيابة القانونية عنها ، وهى نيابة الرد فى تعيين مداها وبيان حدودها إنما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون ، والأصل أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الاشراف على شئونها المشول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، إلا إذا اسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية معينة إلى غير الوزير فيكون له عندئذ هذه الصفة بالمدى وفى الحدود التى يضعها القانون . وكان مفاد المادتين الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٢ بإلغاء الجهاز الإدارى للحرايات العامة وقرار وزير الخزانة رقم ٣٤٦ لسنة ٧٢ تنفيذاً للقانونين رقمى ٥٢ ، ٥٣ لسنة ٧٢ بشأن تصفية الحراسات المفروضة طبقاً للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهورى المشار إليه ، والمادة السادسة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون تصوية الأوضاع

الناشئة عن فرض الحراسة ، أن المشرع ألغى الجهاز الإداري للحراسات العامة ونقل اختصاصاته إلى وزارة الخزانة التي ناط بها تصفية أعمال الحراسة ، فأنشأ وزير الخزانة جهاز تصفية الحراسات يتبعه مباشرة حدد اختصاصه بكافة الأعمال المتعلقة بتصفية الأموال التي يعهد بها إلى وزارة الخزانة التي حلت محلها وزارة المالية بعد سريان القانون الأخير . وكان مؤدى ذلك أن الجهاز المشار إليه يعتبر بمثابة إدارة تابعة لوزير المالية لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية . ومن ثم يكون وزير المالية هو الممثل القانوني لذلك الجهاز ويكون التنبيه الموجه منه بصفته إلى الطاعنة صادرا من ذى صفة . وإذا التزم الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه البطلان ويكون ما إستطرد إليه من أن التنبيه المشار إليه باعتباره إعلانياً غير لازم فى الدعوى المائلة باعتبار أن طلب فسخ العقد مؤسس على إخلال الطاعنة بالتزامها بالامتناع عن البناء على الأرض المؤجرة لها - أيا كان وجه الرأى فيه غير منتج إذ أنه إستطرد زائد عن حاجة الدعوى وتستقيم الحكم بدونه .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب والفساد فى الإستدلال ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءً بفسخ عقد الإيجار محل النزاع على سند من أنها خالفت شروط العقد بأن أحدثت تغييراً مادياً فى العين المؤجرة إقامة مبان عليها بغير إذن المؤجر دون أن يتناول مدى تحقق ضرر للمؤجر من جراء هذا التغيير وهو مناط القضاء بفسخ العقد وفق نص المادة ٥٨ من القانون المدنى . كما أن المبانى التى أقامت تدخل فى حدود الغرض من إستئجار العين وتنفيذاً للتصريح الثابت بالعقد .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الشايت فى الدعوى أنها اقيمت بطلبه فسخ عقد الإيجار محل النزاع لسببين أولهما إنقضاء مدة

العقد وثانيهما إخلال الطاعنة إلتزامها بعدم إقامة بناء على الأرض المؤجرة دون إذن المؤجر . وكان البين من مدونات الحكم الإبتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاة بفسخ العقد على تحقق السبب الأول المشار إليه وكانت أسباب ذلك الحكم التى أيدها الحكم المطعون فيه وأقام قضاة عليها - ولم تكن محل نعى من الطاعنة - كافية لحمل ما إنتهى إليه قضاؤها فى هذا الخصوص ، فإن تعيب الحكم المطعون فيه فيما إستطرد إليه تزيده من قرارات تتعلق بالسبب الثانى لطلب الفسخ - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاة بإزالة المبانى التى أقامتها على الأرض المؤجرة على أنها أقيمت بدون علم ورضا المطعون عليه - المؤجر - ورغم معارضته ، فى حين أن الثابت بالعقد أنه مصرح لها بإقامة هذه المبانى كما أن التنبيه الذى تضمن الإعتراض على إقامة المبانى لا يعتد به لصدوره من غير ذى صفة ، وإذ لم ينص العقد على مصير تلك المبانى بعد إنتهاء مدته فإنه يمتنع على المؤجر طلب إزالتها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد نص المادة ٥٩٢ من القانون المدنى ، أن المشرع خول المؤجر الحق فى طلب إزالة البناء الذى يقيمه المستأجر فى العين المؤجرة دون علم أو رغم عنه . وكان إستخلاص علم المؤجر أو معارضته من عدمه مما يدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بغیر معقب عليها فى ذلك من محكمة النقض ما دامت إقامت قضاة على أسباب سائغة تكفى لحمله . وكان البين من مدونات الحكم الإبتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية - خلصت إلى إنتفاء علم المطعون عليه - المؤجر - بإقامة الطاعنان على الأرض المؤجرة

لها إستناداً على عدم إثبات العلم وثبوت معارضة المطعون عليه في إقامة
المباني من الإنذار الذي وجه إلى الطاعنة بتاريخ ١٢ / ١٠ / ١٩٨١ - الموجه من
ذي صفه - حسبما سلف البيان في الرد على السبب الثاني - وهي أسباب
سائغة تكفي لحمل قضائها في هذا الصدد ، فإن ما تثيره الطاعنة بسبب النemy
لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع تنحصر عنه رقابة
محكمة النقض ويكون النemy على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على
غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

//////////

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٩٠

بمناصة السيد المستشار / ولیم بنق بدوی نائب رئیس المحكمة ومضوية السادة
المستشارین / طه الشریف نائب رئیس المحكمة ، أحمد أبو الدجاج ، شكري العمیري
وعبد الحمید عبد المنیز .



الطعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) إثبات « أقوال الشهود » . محكمة الموضوع .

تقدير أقوال الشهود . منوط بحكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بمعنى الشهادة محتملة
عباراتها دون معنى آخر ولو كان محتملاً . حسبها بيان الحقيقة التي أفتنت بها . عدم
التزامها بتتبع المحصور في كافة مناحي دفاعهم والرد إستقلالاً على ما يثبوته خلافاً لها .

(٢) نقض . حكم . التماس إعادة النظر .

الحكم بشئ لم يطلبه المحصور أو بأكثر مما طلبه . الطعن فيه بطريق النقض . شرطه .
صدوره من المحكمة وهي مدركة حقيقة الطلبات وأنها تقضي بما لم يطلبه المحصور . عدم
إدراكها ذلك . سبيل الطعن عليه هو التماس إعادة النظر .

(٣) إثبات « إجراءات الإثبات » . « شهادة الشهود » . محكمة

الموضوع .

تخلّف المحصّن عن إحضار شاهدة أو تكليفه بالمحضور لجلسة أخرى . جزاؤه . سقوط حقه
في الإستشهاد به ولو كان أجل التحقيق ما زال ممثلاً . علة ذلك . م ٧٦ إثبات .

(٤) سورية . سلج . حكم « حجية الحكم » . بيع . وصية .

المعد السوري . لا وجود له قانونا ولو كان مسجلا . مؤداه . لكل دائن تجاهه رغم تسجيله ولو كان دينه لاحقا له . تصديق المحكمة على عقد الصلح . لا يعد قضاء له حجة الشيء المحكوم فيه . البيع الذي سبق أن تمحور بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة . القضاء بالغائه لأنه في حقيقته وصية . لا خطأ .

////////////////////

١ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقدير أقوال الشهود منوط بحكمة الموضوع فلها أن تأخذ بمعنى للشهادة تحتمله عباراتها دون معنى آخر ولو كان محتملا وحسبها أن تبين الحقيقة التي أفتتنعت بها دون التزام عليها بتتبع الخصم في كافة مناحي دفاعه بشأنها والرد استقلالا على ما يثيره خلافا لها .

٢ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن بالنقض لا يقبل في حالة الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه إلا إذا كانت المحكمة قد بينت في حكمها المطعون فيه وجهة نظرها فيما قضت به وأظهرت فيه أنها حكمت بما حكمت به مدركة حقيقة ما قدم لها من الطلبات وعلمت أنها بقضائها هذا المطعون فيه أنها تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ومع ذلك أصرت على القضاء سببه اياه في هذا الصدد . أما إذا لم يبد من الحكم أنه يقصد تجاوز طلبات الخصوم المطعون عليهم وأنه يحكم لهم بأكثر مما طلبوه فإن سبيل الطعن عليه يكون بالتماس إعادة النظر .

٣ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى النص فى الفترة الأولى من المادة ٧٦ من قانون الإثبات ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه إذا لم يحضر الخصم شاهد، أو يكلفه بالحضور فى الجلسة المحددة قررت المحكمة أو القاضى المنتدب للتحقيق إحضاره أو تكليفه بالحضور لجلسة أخرى ما دام أجل التحقيق ممتداً لم ينقض فإذا لم يفعل سقط الحق فى الاستشهاد به وهو جزاء بتقرير بغض النظر عن إنتهاء أجل التحقيق أو بقاءه ممتداً .

٤ - العقد الصورى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا وجود له قانوناً سجل أو لم يسجل وأن لكل دائن أن يتجاهله رغم تسجيله ولو كان دينه لا حقاً له ، كما أن القاضى وهو يصدق على عقد الصلح لا يكون قائماً بوظيفة الفصل فى خصومة لأن مهمته تكون قاصرة على إثبات ما حصل أمامه فى اتفاق ومن ثم فإن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون عقداً ليس له حجية الشئ . المحكوم فيه وأن كان يعطى شكل الأحكام عند إثباته . لما كان ذلك فإنه لا تشريب على الحكم المطعون فيه إذا قضى بصورية العقود المسجلة ولم يعول على الحكم الصادر فى الدعوى رقم مدنى طوخ لما ثبت للمحكمة التى أصدرته بما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى من أنها فى حقيقتها وصيه ويضحي النعى عليه بهذا السبب من أسباب الطعن على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٣٢٥ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى
بناها على الطاعنين بطلب الحكم بتثبيت ملكيته لمساحة احدى عشر قيراطاً
وسبعة ونصف سهماً أطياناً زراعية وكذلك نصف المنزلين الموضحة الحدود
والمعالم بصحيفة الدعوى وكف منازعتها له فيها والتسليم وبإلزامهما بأن
يدفعا له مبلغ خمسمائة جنيه قيمة نصيبه فى ربع الأطيان الزراعية سألقة البيان
على سند من أبولوتها إلية مبرئاً عن والدته والطاعنتان
المرحومة وإذا استأثرت الاخيرتان بجميع أعيان التركة
ولم تدفعا له ربع الأطيان الزراعية ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته . نذبت
المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره قضت برفض الدعوى . استأنف المطعون
ضده هذا الحكم بالاستئناف ٣١٦ لسنة ١٧ق استئناف طنطا « مأمورية بنها »
ودفع بصورة عقود البيع المسجلة وغير المسجلة الصادره من المورثة للطاعنتين
صورة مطلقة - أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن استمعت لأقوال
شهود المطعون ضده قضت بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢ بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت
ملكية المطعون ضده لنصف الأعيان المبينة بصحيفة الدعوى والتسليم وبإلزام
الطاعنتين بأن تدفعا له نصيبه فى ربع الأرض المبينة بالصحيفة بواقع

٢٠٠ جتبه سنويا للفسدان من تاريخ وفاة المورثة ١٩٨١/١/١٤ حتى تاريخ الحكم . طعنت الطاعنتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنهى الطاعنتان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقولان أن الحكم المطعون فيه إذ عول في قضائه على أقوال شاعدي المطعون ضده مع أنها شهادة سماعية واقتصرت في مضمونها على الأطيان الزراعية دون باقى عقارات التركة التى اثبتها الحبير المنتدب فى تقريره فإنه يكون معيباً بمخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الإستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقدير أقوال الشهود منوط بحكمة الموضوع فلها أن تأخذ بمعنى للشهادة تحتمله عباراتها دون معنى آخر ولو كان محتملاً وحسبها أن تبين الحقيقة التى اقتنعت بها دون التزام عليها بتتبع الخصم فى كافة مناحى دفاعه بشأنها والرد استقلالاً على ما يثيره خلافاً لها ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى الدعوى على ما استخلصه وأطمئن إليه من أقوال شاعدي المطعون بصدد النزاع المطروح والتى خلص فيها إلى ضرورة التصرفات الصادرة من المورثة للطاعنتين وأنها تنطوى فى حقيقتها على وصية وليس بيعاً منجزاً وكان ذلك بأسباب سائغة فإن ما يثيره الطاعنتان لا يعدو أن تكون جدلاً فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ويضحي النعى بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن الطاعتين تتعيان بالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقولان أن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضده بمبلغ مائتى جنيه سنويا كريع للأطيان الزراعية من تاريخ وفاة المورثة فى ١٩٨١/٥/١ حتى تاريخ صدوره مع أن طلباته قد اقتصرت على مبلغ خمسمائة جنيه فى نصيبه فى ريع الأطيان الزراعية فإنه يكون قد قضى بأكثر مما طلبه الخصوم بما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن بالنقض لا يقبل فى حالة الحكم بشىء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه إلا إذا كانت المحكمة قد بينت فى حكمها المطعون فيه وجهة نظرها فيما قضت به وأظهرت فيه أنها حكمت بما حكمت به مدركة حقيقة ما قدم لها من الطلبات وعملت أنها بقضائها هذا المطعون فيه أنها تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ومع ذلك أصرت على القضاء مسببه إياه فى هذا الصدد . أما إذا لم يبد من الحكم أنه يقصد تجاوز طلبات المطعون عليهم وأنه يحكم لهم بأكثر مما طلبوه فإن سبيل الطعن عليه يكون بالتماس إعادة النظر . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه ولئن تجاوز فى قضائه بالريع ما طلبه المطعون ضده دون إشارة إلى علم المحكمة التى أصدرته يكون هذا تجاوزاً لما طلبه وإصراراً منها على ذلك فإن النعى عليه بهذا السبب يضحى على غير أساس .

وحيث إن الطاعتين تتعيان بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك تقولان أن المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه إذ أهدرت دفاعهما القائم على طلب إعادة الدعوى إلى

التحقيق بعد أن أعادتها للمرافعة إثر سماع شهود المطعون ضده وقضت بإبطال تصرفات المورثة رغم شهرها إستناداً إلى أقوال شاهده مع مغايرة التواريخ الثابتة بأوراق الدعوى لتواريخها الثابتة بالمستندات الرسمية ولم تعنى ببحث هذا الدفاع الجوهري والذي كان من شأنه أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإن حكمها يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى النص في الفقرة الأولى من المادة ٧٦ من قانون الإثبات ٣٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه إذا لم يحضر الخصم شاهده أو يكلفه بالحضور في الجلسة المحددة قررت المحكمة أو القاضي المنتدب للتحقيق إحضاره أو تكليفه بالحضور لجلسة أخرى ما دام أجل التحقيق ممتداً لم ينقض وإذا لم يفعل سقط الحق في الاستشهاد به وهو جزاء يتقرر بفض النظر عن انتهاء أجل التحقيق أو بقاءه ممتداً . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنتين قد أستأجلتا التحقيق لإحضار شهودهما واجابتهما المحكمة إلى هذا الطلب وحددت له جلسة ١٣/١٢/١٩٨٦ وتخلفتا فيها عن الحضور ومن ثم يكون حقهما في الاستشهاد بهم قد سقط ولا على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه إن لم تجيبها إلى طلب إصدار حكم تحقيق آخر في هذا الشأن كما أنه لا عليها إذا لم تعول على الطاعن الموجهة إلى شهود المطعون ضده إذ أن في أخذها بهذه الشهادة ما يفيد اقتناعها بها في تكوين عقيدتها ولا عليها إن لم تتبع الخصوم في شتى مناحي دفاعهم ويضحى النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس

وحيث إن الطاعنتين تنهيان بالسبب الرابع من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقولان أن ملكيتهما لأطيان وعقارات النزاع ثابتة لهما بمقتضى عقود مشهورة وأحكام حائزة لقوة الأمر المقتضى فى الدعوى رقم ٢٨٣ لسنة ٧٧ مدنى طوخ أقرت فيها المورثة بتصرفها فيها لهما مقابل ما قبضته من ثمن وانتهت صلحاً على هذا الأساس ولم يطعن على هذا الحكم وإذ بنى الحكم المطعون فيه قضاءه على أقوال شاعدى المطعون ضده فإنه يكون قد خالف حجبية ذلك الحكم وما تضمنته تلك المستندات بما يعيبه بمخالفة القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان العقد الصورى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا وجود له قانوناً سجل أو لم يسجل وأن لكل دائن أن يتجاهله رغم تسجيله ولو كان دينه لاحقاً له كما أن القاضى وهو يصدق على عقد الصلح لا يكون قائماً بوظيفة الفصل فى خصومة لأن مهمته تكون قاصرة : على إثبات ما حصل أمامه فى اتفاق ومن ثم فإن هذا الاتفاق لا يعدل أن يكون عقداً ليس له حجبية الشيء المحكوم فيه وإن كان يعطى شكل الأحكام عند إثباته لما كان ذلك فإنه لا تشريب على الحكم المطعون فيه إذ قضى بصورية العقود المسجلة ولم يعول على الحكم الصادر فى الدعوى ٢٨٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى طوخ لما ثبت للمحكمة التى أصدرته بما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى من أنها فى حقيقتها وصية ويضحي النعى عليه بهذا السبب من أسباب الطعن على غير أساس .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٩٠

بمناسة السيد المستشار / وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة ومجموعة المادة
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، أحمد أبو الحجاج ، شكري العمير
وعبد الصمد عبد العزيز .



الطعن رقم ٣٥٨٧ لسنة ٥٨ القضائية :-

تأمينات اجتماعية . تعويض . مسئولية « المسئولية التقصيرية » .

تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية إلزاماتها بشأن تأمين إصابات العمل . لا يخل بها
يكون للعامل أو ورثته من حق مثل شخص المسئول عن الإصابة . مسئولية رب العمل عن
أعمال تابعه . جواز رجوع العامل على رب العمل استناداً إلى أحكام المسئولية التقصيرية
باعتباره متبوعاً مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . شرطه . م ١٧٤
مدنى . مسئولية المتبوع ليست مسئولية ذاتية إنما هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن
كفالة مصدرها القانون . م ٢٧/٦٨ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . نطاق تطبيقها .

إذ كان مقتضى نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن تنفيذ
الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية إلزاماتها بشأن تأمين إصابات العمل
لا يخل بما يكون للمؤمن له - العامل أو ورثته - من حق قبل الشخص المسئول
عن الإصابة ، ولما كانت المادة ١٧٤ من القانون المدنى قد نصت على أن
المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان
واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وكانت مسئولية المتبوع عن تابعه

ليست مسئولية ذاتية إنما هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن وكفالاته ليست مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون فإنه لا يجدى الشركة. الطاعنة التحدى قبل المطعون ضدهم بعد جواز تمسكهم قبلها بأحكام المسئولية التقصيرية طبقاً للقانون المدنى على ما جرى به نص المادة ٢/٦٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتي لا تجيز للمصاب أو ورثته فيما يتعلق بإصابات العمل بأن يتمسك قبل الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بأحكام أى قانون آخر ولا يجيز له أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ ذاتى من جانبه ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية وإذا كان العامل يقتضى حقه فى التعويض عن إصابة العمل من الهيئة المذكورة فى مقابل الاشتراكات التى قام بسدادها هو رب العمل بينما يتقاضى حقه فى التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذى أرتكبه المسئول فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهم الخمسة الأول أقاموا الدعوى رقم ٩٣٨٧ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة والشركة المطعون ضدها السادسة

بطلب الحكم بإلزامهما بأن يؤديا إليهم مبلغ ستة عشر ألفا من الجنيهاات كتعويض عن الأضرار المادية والأدبية وما يستحقونه من تعويض موروث وقالوا بياناً ذلك أنه بتاريخ ١٢/١/١٩٨٠ تسبب سائق الشركة الطاعنة خطأ فى موت مورثهم وقضى بإدائته بحكم بات فى الجنبعة رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ قسم الاهرام وبإلزامه بأن يؤدي لهم مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت وتأييد هذا الحكم إستئنافياً فى الجنبعة رقم ٥٣٩٥ لسنة ١٩٨١ جنح مستأنف الجيزة وإذ أصابهم من جراء الحادث أضراراً مادية وأدبية يستحقون تعويضاً عنها فضلاً عما يستحقونه من تعويض موروث مستحق لمورثهم من جراء الحادث وكانت الشركة الطاعنة هى المسئولة بأدائه جميعاً إليهم عملاً بالمادة ١٧٤ من القانون المدنى فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم كما أقامت الشركة الطاعنة دعوى ضمان فرعية على الشركة المطعون ضدها الخامسة بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي ما عسى أن يحكم به للمطعون ضدهم سالفى البيان . قضت المحكمة للمطعون ضدهم بمبلغ خمسة آلاف جنيه وبعدم الاختصاص الولائى بدعوى الضمان الفرعية . إستأنف المطعون ضدهم الخمسة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤١٦٧ لسنة ١٠٣ ق القاهرة . كما استأنفته الشركة الطاعنة بالاستئناف رقم ٤٢١١ لسنة ١٠٣ ق القاهرة وأمرت المحكمة بضم الاستئنافين للارتباط . وبتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٤ قضت المحكمة أولاً : فى الأستئناف الأول بتعديل التعويض المقضى به إلى مبلغ سبعة آلاف جنيه وفى الاستئناف الثانى برفضه - طعنن الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلية لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره وتأويله وفى بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض على أساس المادة ١٧٤ من القانون المدنى فى حين أن العلاقة بين المتوفى والشركة الطاعنة تحكمها أحكام قانون التأمينات الاجتماعية فاستحق الورثة تعويض الدفعة الواحدة والمعاش الشهرى الذى يستحقونه وهذا جبر للضرر يمنع من التعويض على أساس أحكام القانون المدنى وإلا كان ذلك جميعاً بين تعويضين عن واقعة واحدة ويعتبر إثراء بلا سبب وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان مقتضى نص المادة ٦٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالتزاماتها بشأن تأمين إصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له - العامل أو ورثته - حق قبل الشخص المسئول عن الإصابة . ولما كانت المادة ١٧٤ من القانون قد نصت على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وكانت مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية إنما هى فى حكم مسئولية الكفيل المتضامن وكفالاته ليست مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون فإنه لا يجدى الشركة الطاعنة التحدى قبل المطعون ضدهم بعدم جواز تسكهم قبلها بأحكام المسئولية التقصيرية طبقاً للقانون المدنى على ما جرى به نص المادة ٢/٦٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتى لا تجيز للمصاب أو ورثته فيما يتعلق بإصابات العمل بأن يتمسك قبل الهيئة العامة للتأمينات

الإجتماعية بأحكام أى قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ ذاتى من جانبه ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية . وإذا كان العامل يقتضى حقه فى التعويض عن إصابة العمل من الهيئة المذكورة فى مقابل الاشتراكات التى قام بسدادها هو رب العمل بينما يتقاضى حقه فى التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذى ارتكبه المسئول فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه التزم هذا النظر وأقام مسئولية الشركة الطاعنة على أساس مسئولية المتبرع عن أعمال تابعه عملا بالمادة ١٧٤ من القانون المدنى وأنه يجوز للمحكوم لهم الجمع بين التعويض المستحق لهم من الحادث طبقا لأحكام قانون التأمينات الإجتماعية وطبقا لأحكام المسئولية التقصيرية لاختلاف المصدرين ومن ثم يضحى النعى على الحكم المطعون فيه بسبب الطعن على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة - امن هايوية ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د. رفعت عبد المجيد (نائب رئيس المحكمة
، محمد خيرى الجنينى و محمد شهاوى

١٩١

الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٧ القضائية : -

(١) حكم « الطعن فى الحكم » . بطلان الحكم . « بطلان . دعوى .
بحث أسباب عوار الأحكام . سبيله . الطعن عليها . الدعوى الأصلية ببطلان
الحكم أو الدفع به إستثناء . قاصو على حالة نجرى الحكم من أركانه
الأساسية .

(٢) إعلان . دعوى . محكمة الموضوع .

تحقق إعلان المحصور بصحيفة الدعوى كشرط جوهري لإنعقاد المحصورة . من الأمور
الواقعية التى تستقل بها محكمة الموضوع متى استندت على أسباب سائفة لها مأخذها
الصحيح من الأوراق .

(٣) إثبات « صور المحررات الرسمية » . حكم .

الصرر الرسمية للأحكام - تنفيذه كانت أو غير تنفيذه . حجة على الكافة سبيل
إنكارها الطعن عليها بالتزوير . المكادتان ١٠ ، ١١ ، إثبات .

(٤) إثبات . دعوى .

الدعى هو المزمع بإقامة الدليل على ما يدعيه سواء أكان مدعياً أصلاً فى الدعوى أم
مدعى عليه فيها .

(٥) تزوير « دعوى التزوير الأصلية » . دعوى .

الإحتجاج بورقة فى نزاع مرفوع بشأنه دعوى . الإدعاء بتزويرها . وجوب إيدائه بالطريق
القانونى فى ذات الدعوى . عدم جواز رفع دعوى تزوير أصلية . المواد من ٤٩ - ٥٩ من
قانون الإثبات .

////////////////////

١ - إذ كان المشرع قد حصر طرق الطعن في الأحكام ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتمتع بحث أسباب العوار التي تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطريق الطعن المناسب لها بحيث إذا كان الطعن غير جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل لإهدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية ، وذلك تقديراً لحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها ، وأنه وإن جاز إستثناءً من هذا الأصل العام في بعض الحالات القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك غير أنه لا يتأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية .

٢ - من المقرر أن التحقق من حصول إعلان الخصوم بصحيفة الدعوى كشرط جوهري أوجبه القانون لإنعقاد الخصومة فيها ، وإعادة الإعلان في الحالات التي نص عليها ، ونفى ذلك من الأمور الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بلا معقب عليها متى كانت تستند في ذلك إلى أسباب سائفة لها مأخذها الصحيح من الأوراق .

٣ - الصور الرسمية للأحكام - تنفيذه كانت أو غير تنفيذه تعتبر من الأوراق الرسمية وفق نص المادة ١٠ من قانون الإثبات ، وما أثبت فيها يعد حجة على الكافة لايحوز لأحد إنكاره إلا بالطعن عليه بالتزوير طبقاً لنص المادة ١١ من ذات القانون .

٤ - المدعى هو الملزوم بإقامة الدليل على ما يدعيه ، سواء أكان مدع أصلاً في الدعوى أو مدعى عليه فيها .

٥ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مناط الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الإثبات ألا يكون قد أحتج بالورقة المدعى بتزويرها في دعوى ينظرها القضاء ، أما عند الإحتجاج بالورقة

فى دعوى منظوره قيتعين للإدعاء بتزويرها إتباع الطريق الذى رسمه القانون فى المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من هذا القانون ، إعتباراً بأن الإدعاء بالتزوير فى هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع فى موضوع الدعوى ، فلا يكون لغير المحكمة التى تنظر الموضوع أن تفصل فيه ، مما يشكل قاعدة أمره .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنتين أقامتا الدعوى رقم ٤١٦ لسنة ١٩٨٤ مدنى الاسكندرية الإبتدائية بطلب الحكم على المطعون ضده الأول فى مواجهة الباقيين ببطلان اعلاتهما بصحيفة الدعوى رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٧٧ مدنى المنتزه الجزئية وإعادة الاعلان والحكم الصادر فيها ويرد بطلان عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٥٦/٨/٢٥ ، وقالتا بياناً لذلك أنهما تمتلكان قطعة الأرض المبينة بصحيفة الدعوى وقد قامتا بالتصرف فيها بالبيع إلى المطعون ضده الثالث بعقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٧١/٣/١٢ وقضى بصحته ونفاذه بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٨٢٥ لسنة ١٩٧٦ مدنى الاسكندرية الإبتدائية ، غير أن المطعون ضده الأول قام باصطناع عقد تاريخه ١٩٥٦/٨/٢٥ نسب فيه زورا إلى مورثهما المرحوم ببيع له تلك الأرض ، كما قام بتأجير محل ومقام فيها إلى المطعون ضده الثالث ورفع عليهما الدعوى رقم ٢٧٦

سنة ١٩٧٧ مدني المنتزه الجزئية وتمكن من الحصول بطريق الغش على حكم ضدهما بصحة ونفاذ عقده دون أن يتم إعلاتهما وإعادة الإعلان بهذه الدعوى ولا كذلك بالحكم الصادر فيها إلى أن علمتا بذلك مصادفة فيادرتها بإقامة الدعوى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٧٨ مدني المنتزه بطلب الحكم ببطلان إعلاتهما بصحيفة تلك الدعوى إلا أن دعواهما قد شطبت وانقضت مدة تجديدها مما حدا بهما إلى إقامة هذه الدعوى ليحكم بطلانها . وتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٦ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، استأنفت الطاعتان هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٧١١ لسنة ٤٢ قضائية وتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٨٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مذورة حددت جلسة لنظره فيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثه أسباب تنعى الطاعتان بالسببين الأول والثاني منها علي الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقولان أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه قد أقام قضاة بعدم قبول دعوى بطلان الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٧٧ مدني المنتزه الجزئية على أن هذا الحكم قد صدر في خصومه منعلة إذ تم إعلاتهما بصحيفة افتتاح تلك الدعوى بتاريخ ١٩٧٧/٩/٨ وأعيد اعلاتهما بها بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٩ ، كما انهما اعلنتا بالصورة التنفيذية للحكم الصادر فيها بتاريخ ١٩٧٨/١/٣١ في مواجهة خادمتهم ، في حين أنهما تمسكتا في دفاعهما امام محكمة الموضوع بإنعدام الحكم الصادر في الدعوى أنه الذكور لعدم حصول اعلاتهما بصحيفة افتتاح الدعوى أصلا ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تأمر بضم ملف الدعوى موضوع الطعن بالبطلان وأن تطلع بنفسها

على أصل ورقة الإعلان للتثبت من أن إعلانيهما قد تم فعلاً دون الإكتفاء فى هذا الصدد بما جاء بالصورة التنفيذية للحكم الصادر فيها ، كما أن إعلانيهما بهذه الصورة التنفيذية لا ينتج أثراً لأنهما لا تقيمان فى العنوان الذى وجه إليه إعلانيهما ولا صلة لهما بمن تسلمت صورته وأنه على فرض صحة إعلانيهما بهذا الحكم فليس من شأنه تصحيح إجراءات الخصومة المنعقدة والتي لم تتعقد أصلاً ، خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأنه لما كان المشرع قد حصر طرق الطعن فى الأحكام ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقتنع بحث أسباب العوار التى تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطريق الطعن المناسب لها بحيث إذا كان الطعن غير جائز أو كان قد أستغلق فلا سبيل لا هدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية ، وذلك تقديراً لحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة فى ذاتها ، وأنه وإن جاز استثناء من هذا الأصل العام فى بعض الحالات القول بإسكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك غير أنه لا يتأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية . وكان من المقرر - أن التحقق من حصول من إعلان الخصوم بصحيفة الدعوى كشرط جوهرى أوجبة القانون لانعقاد الخصومة فيها ، وإعادة الإعلان فى الحالات التى نص عليها ، ونفى ذلك من الأمور الواقعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بلا معقب عليها متى كانت تستند فى ذلك إلى أسباب سائفة لها مأخذها الصحيح فى الأوراق - لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بقوله « لما كان الثابت من مطالعة الصورة التنفيذية للحكم المطعون فيه أنه جاء بوقائعة أن صحيفة أفتتاح دعواه قد أودعت قلم كتاب محكمة المنتزة فى ١٩٧٧/٥/٥ وإعلنت للمدعى عليهما - الطاعنين فى ١٩٧٧/٩/٨

وأعيد أعلاتها في ١٩٧٧/١٠/٢٩ وأنها إعلنتها بالصورة التنفيذية في ١٩٧٨/١/٣١ مخاطباً مع خاد متهمها التي قررت للمحضر أنهما سافرتا للقاهرة ومن ثم فإن الحكم قد صدر في خصومة منعقدة ، وإذا كان للمدعيتين ثمة مطعن على الإعلان ذاته فسيهلها كان الطعن على الحكم بطرق الطعن المقررة لاسيما وأن معياد الاستئناف لن يسرى قبلهما الا من تاريخ إعلان الحكم الذي تم صحيحاً » ومن ثم فإن الدعوى فيها تكون غير مقبولة « وكان هذا الذي استخلصة الحكم قائماً على أساس له أصلة الثابت بالأوراق ، محمولاً على أسباب تبرر ما انتهى إليه من أن الحكم في الدعوى رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٧٧ مدنى المنتزعة الجزئية قد صدر في خصومة منعقدة طبقاً للقانون بتمام إعلان صحيفة الدعوى بعد قيدها إلى الطاعنين وأعادة إعلاتهما بها مما لا يدع للطعن بالبطلان على هذا الحكم سبيلاً كما أن استدلاله على حصول هذا الإعلان بما ورد بمدونات الصورة التنفيذية للحكم آنف الذكر لا مخالفة فيه للقانون لما هو مقرر من أن الصور الرسمية للأحكام - تنفيذية كانت أو غير تنفيذية - تعتبر من الأوراق الرسمية وفق نص المادة ١٠ من قانون الإثبات ، وما أثبت فيهما بعد حجة الكافة لا يجوز لأحد انكاره إلا بالطعن عليه بالتزوير طبقاً لنص المادة ١١ من ذات القانون ، ومن ثم فلا تشريب على محكمة الموضوع أن هي لم ترحاج للرجوع إلى أصل ورقة إعلان صحيفة تلك الدعوى وأعادة الإعلان ، وأكتفت في بيان حصول هذا الإعلان بما ثبت لديها في هذا الصدد من مدونات الصورة التنفيذية للحكم الصادر فيها بإعتباره ورقة رسمية ومن الأدلة الجائزة في الإثبات قانوناً طاملاً لم تطعن الطاعنتان بالتزوير على البيانات الواردة بها بشأن إعلاتهما بالدعوى أمام محكمة الموضوع بالطريق الذى رسمه القانون . ولا على المحكمة كذلك إن هي لم تلق إعتباراً لما جاء بدفاع الطاعنتين من أنهما لا تقيمان

أصلاً في العنوان الذي تم إعلانهما فيه بتلك الدعوى توصلاً للقول بإنعدام أثر الإعلان ، طالما لم تقدم للمحكمة الدليل على هذا الدفاع ولم تطلبها منها فكيف يمكن إثباته بإحدى طرق الإثبات المقررة قانوناً باعتباراً بأن المدعى هو المزم بإقامة الدليل على ما يدعيه ، سواء أكان مدع أصلاً في الدعوى أو مدعى عليه فيها . وأن إدعاء الطاعنتين إذ جاء على خلاف الظاهر وهو ما أثبت في الصورة التنفيذية للحكم في الدعوى رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٧٧ مدنى المنتزه الجزئية من أن اعلانهما كمدع عليهما فيها قد تم بحل اقامتهما المحدد بها فإن عبء أثبات ذلك الإدعاء يقع عليهما دون التزام على المحكمة بلفت نظرهما إلى مقتضيات دفاعهما وتكليفهما بتقديم الدليل عليه ، وحسبها أن تقيم قضاها على ما يصلح لحمله من الأدلة أو المستندات المطروحة في الدعوى ، إذ كان ذلك وكانت الدعامة الأساسية التي استقام عليها قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول دعوى البطلان الأصلية هي أن الحكم موضوع تلك الدعوى قد صدر في خصومة منعقدة بتمام إعلان صحيفتها وإعادة إعلانهما إلى الطاعنتين ، واما ما ورد بمدونات الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه من أن الصورة التنفيذية للحكم المدعى ببطلانه قد أعلنت إلى الأخيرتين في مواجهة خادمتيهما فإن المقصود به أن طريق الطعن بالاستئناف على هذا الحكم قد انفتح للطاعنتين بهذا الإعلان وليس كما تدعيان من أن الحكم يستهدف مما قال به تصحيح البطلان الذي شاب إجراءات الخصومة في الدعوى أنه الذكور . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنتين تنعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقولان أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول طلبيهما رد وبطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٨/١٥

والذى نسبته المطعون ضده الأول زوراً إلى مورثتهما قولا منه بأنه لا يجوز لهما اللجوء فى هذا الطلب إلى دعوى التزوير الأصلية مادام خصصهما قد أحتج بذلك العقد عليهما فى الخصومة المرددة بين الطرفين فى الدعوى رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٧٧ مدنى المنتزعة الجزئية ، فى حين أن عدم أعلاتهما بصحيفة تلك الدعوى مؤداه أن الخصومة فيها لم تتعقد أصلاً مما يترتب عليه بطلان إجراءاتها بما ذلك فى الإستناد إلى عقد البيع آنف الذكر وإنعدام الحكم الصادر فيها فيسوغ لهما رفع الدعوى المبتدأ بتزوير هذا العقد . وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى خلاف ذلك فإنه يكون معيباً .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأن من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن مناط الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٥٩ من قانون الإثبات ألا يكون قد أحتج بالورقة المدعى بتزويرها فى دعوى ينظرها القضاء ، أما عند الاحتجاج بالورقة فى دعوى منظوره فيتمتعين للإدعاء بتزويرها إتباع الطريق الذى رسمه القانون فى المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من هذا القانون ، إعتباراً بأن الادعاء بالتزوير فى هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع فى موضوع الدعوى ، فلا يكون لغير المحكمة التى تنتظر الموضوع أن تفصل فيه ، مما يشكل قاعده أمرة . لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى أن المطعون ضده الأول قد سبق له الإحتجاج على الطاعتين بمقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٦/٢٥ الذى تدعيان تزويره إذ قدمه فى الدعوى رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٧٧ مدنى المنتزعة الجزئية التى رفعها ضدهما بطلب الحكم بصحته ونفاذه وقضى له بذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه - وعلى ما سلف بيانه - فى مقام الرد على السببين الأول والثانى إنه إنتهى صائباً إلى عدم قبول دعوى الطاعتين ببطلان

ذلك الحكم لفساد الأساس الذى قامت عليه وادعت الأخيرتان فيه أن الحكم فى تلك الدعوى صدر فى غير خصومة متعقدة ، فمقتضى ذلك أن تصبح منازعة الطاعنتين بشأن سبق الاحتجاج عليهما بذلك العقد فى تلك الدعوى ممتنعاً إلزاماً بحجية الحكم الصادر فيها والتي تبقى ببقائه ولا تزول إلا بزواله إذا ما طبق عليه وألغى فى الطعن . ومن ثم فلا يقبل منهما طلب رد وعلان العقد المذكور بطريق دعوى التزوير الأصلية بعد أن أحتج به عليهما فى الدعوى آنفة البيان . ولما كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فإنه يكون موافقاً بصحيح القانون ، فيعدو النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / محمد فتحى الجهمودى ، عبد الحميد الشافعى نائبى رئيس المحكمة ،
محمود رضا الخضيرى وإبراهيم الطويله .



الطعن رقم ٢٦١٣ لسنة ٥٦ القضائية : -

(١ . ٢) دعوى « الصفقة فى الدعوى » . التمثيل القانونى .

(١) تثيل الدولة فى التقاضى مايعتبه نيابة قانونية عنها تمييز مداما وحدودها .
مردده القانون .

الأصل أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته . الإستثناء .

إسناد القانون صفة النيابة القانونية إلى غير الذى والحدود القانونية .

(٢) المؤسسة العلاجية لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة . رئيس مجلس إدارتها
دون الوزير هو ممثلها أمام القضاء . سلطته فى الرقابة والإشراف على العاملين لديه المواد
١٠٨ . ١٢ . من قرار رئيس الجمهورية ١٥٨١ لسنة ١٩٦٧ فى شأن إعادة تنظيم المؤسسات
العلاجية مؤدى ذلك لرئيس مجلس الإدارة - صفة المتبرع فى مدلول المادة ١٧٤ مدنى ويلزم
بتعمير الضرر الذى يحدثه تأخير عمله غير المشروع . وزير الصحة ليست له صفة
المتبرع بالنسبة للعاملين بتلك المؤسسة . علة ذلك .

١- لما كان تمثيل الدولة فى التقاضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- هو نوع من النيابة القانونية عنها ، وهى نيابة المرد فى تعيين مداها وبينان حدودها إنما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون، والأصل أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها إلا إذا أسند القانون صفة النيابة القانونية فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحدة إدارية معينة إلى غير الوزير فيكون له حينئذ هذه الصفة بالمدى وفى الحدود التى بينها القانون .

٢ - النص فى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨١ لسنة ١٩٦٧ فى شأن إعادة تنظيم المؤسسات العلاجية على أن « تنشأ بالمحافظات التى يصدر بتحديددها قرار رئيس الجمهورية هيئات عامة تسمى «مؤسسات علاجية» تكون لها الشخصية الاعتبارية وفى المادة الثامنة منه على أن يتولى مجلس إدارة المؤسسة إدارتها وتصريف شئونها ويمثل رئيس مجلس إدارة المؤسسة فى صلاتها بالأشخاص الأخرى وأمام القضاء وله أن ينيب عنه غيره فى المادة ١٢ منه على أن يتولى مدير المستشفى أو الوحدة إدارتها وتصريف شئونها تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة فى حدود اللوائح المنتظمة لذلك . تدل هذه النصوص مجتمعه على أن المؤسسة العلاجية لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة وأن رئيس مجلس إدارتها - دون الطاعنة هو الذى يمثلها أمام القضاء وله وحده حق الرقابة والإشراف على العاملين بتلك المؤسسة ومحاسبتهم على الخروج عليها وبالتالي يتحقق بالنيابة لرئيس مجلس إدارة المؤسسة على العاملين بها صفة المتبوع فى مدلول حكم المادة ١٧٤

من القانون المدنى ، ويلزم بتعويض الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ولا ينال من ذلك النص فى المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه على أن لوزير الصحة سلطة الإشراف والرقابة والتوجيه على هذه المؤسسات والنص فى المادة الثامنة منه على أن يتولى رئيس مجلس إدارة المؤسسة إدارتها وتصريف شئونها تحت إشراف وزير الصحة ... لأن ذلك الإشراف والرقابة والتوجيه قصد به مجرد مراقبتها ضماناً لعدم خروجها عن الإطار المرسوم لها بمقتضى القانون لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله الأمر الذى لا تفقد معه المؤسسة العلاجية شخصيتها الاعتبارية ، فلا يتحقق للطاعن صفة المتبوع بالنسبة للعاملين بتلك المؤسسة فى حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى، وإذا خالف حكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلزام الطاعن بالتعويض المحكوم به بالتضامن مع المطعون عليه الثانى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تنحصر فى أن المطعون عليهم أولاً ورثة ... أقاموا الدعوى رقم ٨٩٨٠ لسنة ١٩٨٣ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن (وزير الصحة) والمطعون عليه الثانى (رئيس مجلس إدارة المؤسسة العلاجية) وآخرين بطلب الحكم بإلزامهم بالتضامن بأن يؤدوا لهم مبلغ ٥٦٠٠٠ جنيه والفوائد

بواقع ٤٪ من تاريخ الحكم حتى السداد ، وقالوا بياناً لذلك أنه بتاريخ ١٩٨٢/١١/٦ أثناء أداء مورثهم لعمله بفرع شركة بنزايون بالمعادي فأجأته آلام شديدة يصدره فأمر مدير فرع الشركة أثنين من زملائه بنقله إلى مستشفى مبره المعادي - التابع للمؤسسة العلاجية - لكونه أقرب مستشفى إلى فرع الشركة فنقل إليه وأدخل قسم الاستقبال به حيث وقع الطبيب المختص الكشف الطبي عليه وأجرى له رسم قلب وشخص حالته المرضية بإصابته بحلطة بالشريان التاجي وأوصى الطبيب بإدخاله غرفة العناية المركزة لمدة اسبوعين إلا أنه رفض إدخال هذه الغرفة مالم يسدد مقدماً لحزينة المستشفى مبلغ خمسمائة جنيه وإذا عجز مورثهم ومرافقاه عن أداء ذلك المبلغ وتذالك فطلب مرافقاه من الطبيب إدخاله غرفة العناية المركزة على أن يسددا المبلغ المطالب به فيما بعد وأبديا إستعدادهما للتوقيع على إقرار يلتزمان فيه بسداده فأصر الطبيب على موقفه وإمتنع عن إجراء الإسعافات العاجلة والضرورية للمريض في مثل هذه الحالة، ولم يكتفى بذلك بل أمر مرافقيه بمغادرة - المستشفى ومعهما المريض ، فقاما بنقله إلى مستشفى قصر العيني وما أن أدخل غرفة العناية المركزة به حتى توفي نتيجة تعسف طبيب مستشفى مبره المعادي في إستعمال حقه ورفضه إسعاف مورثهم وإدخاله غرفة العناية المركزة قبل دفع المبلغ المشار إليه، وبذلك فقد فوت على مورثهم فرصة علاجه مما عجل بوفاته وهو ما يشكل خطأ في جانب الطبيب يستوجب مسئوليتهم عنه ، ولما كان الطبيب تابعاً للموظفون عليه الثاني ، وكان الطاعن قائلاً من رقابة وإشراف على المؤسسة العلاجية فإنه محقق مسئوليتهم عن خطأ الطبيب إعمالاً للمادة ١٧٤ من القانون المدني، وقد لحقت بهم إضرار مادية وأدبية نتيجة وفاة مورثهم كما إنتقل إليهم أرثا عنه الحق في التعويض عما أصابهم من ضرر يقدررون التعويض عنها بالمبلغ المطالب فأقاموا الدعوى. دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى بالنسبة له لرفعها على غير ذي صفة،

وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق واستمعت إلى شهود المظنون عليهم أولاً حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٩ بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة للطاعن وبإلزام المظنون عليه الثانى وآخر بالتضامن بأن يدفعوا للمظنون عليهم أولاً - مبلغ ١١٠٠٠ جنيه، والقوائد إستئناف المظنون عليه الثانى هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٦٧٦٠ لسنة ١٠٢ ق كما إستأنفه أيضاً المظنون عليهم أولاً أمام ذات المحكمة بالإستئناف رقم ٦٩٨٠ لسنة ١٠٢ ق وبعد أن ضمت الإستئنافين حكمت بتاريخ ٨٦/٦/٢٥ برفض الإستئناف الأول رقم ٦٧٦٠ لسنة ١٠٢ ق وفى الإستئناف الثانى رقم ٦٩٨٠ لسنة ١٠٢ ق بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى ، منتهى على غير ذى صفة بالنسبة للطاعن وتعديل الحكم إلى إلزامه والمظنون عليه الثانى بالتضامن بأن يؤدبها للمظنون عليهم أولاً بمبلغ التعويض المقضى به ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقُدِّمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى بِنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فَرَأَتْ أَنَّهُ جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها ألغزت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المظنون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن المؤسسة العلاجية التى يتبعها مستشفى مبرة المعادى لها شخصية إعتبارية مستقلة ولها حق النقاض ويمثلها رئيس مجلس إدارتها طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨١ لسنة ١٩٦٧ وأن إشراف وزير الصحة على هذه المؤسسة قصد به ضمان رقابة الدولة عليها لعدم خروجها عن الإطار العام المرسوم لها بمقتضى القانون دون أن ينال ذلك من شخصيتها الإعتبارية المستقلة ، ومن ثم فإن طبيب المستشفى

المشوب إليه ارتكاب الخطأ المطالب بالتعويض عنه لا يكون تابعاً له فلا يكون له صفة في الدعوى وإذا قضى المحكم المطعون فيه بمسألتة عن التعويض إلى جانب المؤسسة العلاجية متضامنين فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعمى فى محله ، ذلك أن تمثل الدولة فى التقاضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو نوع من النيابة القانونية عنها ، وهى نيابة الرد فى تعيين مداما وبيان حدودها إنما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون ، والأصل أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها إلا إذا أسند القانون صفة النيابة القانونية فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحده إدارية معينة إلى غير الوزير فيكون حينئذ هذه الصفة بالمدى وفى الحدود التى بينها القانون ، لما كان ذلك وكان النص فى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨١ - لسنة ١٩٦٧ فى شأن إعادة تنظيم المؤسسات العلاجية على أن « تنشأ بالمحافظات التى يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية هيئات عامة تسمى مؤسسات علاجية » تكون لها الشخصية الاعتبارية وفى المادة الثامنة منه على أن يتولى مجلس إدارة المؤسسة إدارتها وتصريف شئونها ويمثل رئيس مجلس الإدارة المؤسسة فى صلاتها بالأشخاص الأخرى وأمام القضاء وله أن ينسب عنه غيره فى ذلك وفى المادة ١٢ منه على أن يتولى مدير المستشفى أو الوحدة إدارتها وتصريف شئونها تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة فى حدود اللوائح المنظمة لذلك . فقد دلت هذه النصوص مجتمعة على أن المؤسسة العلاجية لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة وأن رئيس مجلس

إدارتها - دون الطاعن - هو الذى يمثلها أمام القضاء وله وحده حق الرقابة والإشراف على العاملين بتلك المؤسسة ومحاسبتهم على الخروج عليها وبالتالى تحقق بالنسبة لرئيس مجلس إدارة المؤسسة على العاملين بها صفة المتبوع على مدلول حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى ، ويلزم بتعويض الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، ولا يغير من ذلك النص فى المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه على أن لوزير الصحة سلطة الإشراف والرقابة والتوجيه على هذه المؤسسات والنص فى المادة الثانية منه على أن يتولى رئيس مجلس إدارة المؤسسة إدارتها وتصريف شئونها تحت إشراف وزير الصحة ... لأن ذلك الإشراف والرقابة والتوجيه قصد به مجرد مراقبتها ضمانا لعدم خروجها : ن الإطار المرسوم لها بمقتضى القانون لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله الأمر الذى لا تفقد معه المؤسسة العلاجية شخصيتها الاعتبارية ، فلا يتحقق للطاعن صفة المتبوع بالنسبة للعاملين بتلك المؤسسة فى حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلزام الطاعن بالتعويض المنحكوم به بالتضامن مع المطعون عليه الثانى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم فإنه يتعين تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة للطاعن .

=====

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، علي محمد علي و
... / حسن بسيوني .



الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٩ ق :

- (١ . ٣ . ٢) اختصاص «اختصاص محلي» . دعوى . استئناف «أثر» خضم .
(١) الدعاوى المتعلقة بالشركات أو الجمعيات أو المؤسسات الخاصة . اختصاص المحكمة التي يقع في دائرتها مركز إدارتها محلياً بنظرها ما لم يتفق ذو الشأن على اختصاص محكمة معينة . المادتين ٥٢ ، ٦٢ مرافعات .
(٢) استئناف الحكم النهي للخصومة . أثر اعتبار الأحكام السابقة عليه مستأنفه معه ما لم تكن قد قبلت صراحة . المادتين ١ / ٢٢٩ ، ٢٣٢ مرافعات .
(٣) قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص المحلي . استئناف الحكم الصادر من بعد برفض الدعوى بطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية ويستتبع حتماً استئناف جميع الأحكام السابقة عليه بما في ذلك حكمها برفض الدفع بعدم الاختصاص المحلي .

=====

- ١ - مفاد نص المادتين ٥٢ ، ٦٢ من قانون المرافعات اختصاص المحكمة التي يقع في دائرتها مركز إدارة الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة محلياً بنظر الدعاوى التي ترفع عليها مدنية كانت أم تجارية ، ما لم يتفق ذوو الشأن على اختصاص محكمة معينة بنظر ما قد ينشئ بينهم من منازعات .

٢ - جميع الأحكام الصادرة قبل الحكم المنهى للخصومة تعتبر طبقاً للمادتين ١/٢٢٩، ٢٣٢ من قانون المرافعات مستأنفة مع الحكم الأخير وبالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، ما لم تكن قد قبلت صراحة .

٣ - لما كان الثابت بالدعوى أن الشركة الطاعنة قد دفعت أمام محكمة أول درجة بعدم إختصاصها محلياً بنظر الدعوى لاتعقاد الإختصاص بنظرها لمحكمة شمال القاهرة الابتدائية التى يقع بدائرتها موطن الشركة المشار إليه بأمر النشر إلا أن المحكمة قضت فى ١٩٨٣/٣/٢٠ برفض الدفع إعمالاً لإتفاق الطرفين على إختصاص محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بنظر ما يثار بينهما من نزاع، ثم قضت فى ١٩٨٣/١٢/٢٥ برفض الدعوى، وكان إستئناف هذا الحكم من جانب الطاعنة التى تمسكت بصحيفة الاستئناف بعدم إختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى لتزوير الاتفاق الوارد بأمر النشر على إختصاصها - بطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية، ويستتبع حتما استئناف جميع الأحكام السابقة عليه بما فى ذلك حكمها برفض الدفع بعدم الإختصاص المحلى .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام - بعد رفض طلب إصدار أمر بالإداء - الدعوى رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٨٢ تجارى كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بالزامها بأن تؤدي له مبلغ ١٤٤٠٠ جنية وفوائده مقابل نشر ٩٦ إعلاناً عن منتجاتها طوال عام ١٩٨١ بالمجلة التى يمثلها .

وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٠ رفضت المحكمة الدفع بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى . وبعد أذخال الطاعنة المطعون ضده الثانى خصماً فى الدعوى ، أجابت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٥ المطعون ضده الأول إلى دعواه . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٣ لسنة ١٠١ اق أمام محكمة أستئناف القاهرة التى أحالت فى ١٩٨٥/٢/٦ الدعوى إلى التحقيق ثم نذبت فى ١٩٨٥/٦/٧ بخبرها فيها . وبعد أن قدم تقريره قضت فى ١٩٨٧/١١/١١ برد ويطالن البيانات الثابتة بأصل أمر النشر الموضحة بمنطوق الحكم وبتاريخ ١٩٨٩/٢/٩ حكمت بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبب إذ إلتفت عما تمسكت به فى صحيفة الاستئناف بما سبق أن دفعت به أمام محكمة أول درجة من عدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى لا انعقاد الاختصاص بنظرها إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية التى يقع بدائرتها مركز

إدارتها رغم قضاء محكمة - الاستئناف برد وعلان ما تضمنه أمر النشر سند

الدعوى من اتفاق على اختصاص محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بنظر الدعوى

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن مفاد نص المادتين ٥٢ ، ٦٢ من

قانون المرافعات اختصاص المحكمة التى يقع فى دائرتها مركز إدارة الشركة أو

الجمعية أو المؤسسة الخاصة محلياً بنظر الدعوى التى ترفع عليها مدنية كانت

أم تجارية ، مالم يتفق ذوى الشأن على اختصاص محكمة معينة بنظر ماقد

ينشب بينهم من منازعات . لما كان ذلك ، وكانت جميع الاحكام الصادرة قبل

الحكم النهى للخصومة تعتبر طبقاً للمادتين ٢٢٩/١ ، ٢٣٢ من قانون المرافعات

مستأنفة مع الحكم الأخير وبالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، مالم تكن قد قبلت

صراحة و كان الثابت بالدعوى أن الشركة الطاعنة قد دفعت أمام محكمة أول

درجة بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى لا انعقاد الاختصاص بنظرها لمحكمة

شمال القاهرة الابتدائية التى يقع بدائرتها موطن الشركة المشار إليه بأمر النشر

إلا أن المحكمة قضت فى ١٩٨٣/٣/٢٠ برفض الدفع إعمالاً لاتفاق الطرفين

على اختصاص محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بنظر ما يثار بهما من نزاع ،

ثم قضت فى ١٩٨٣/١٢/٢٥ برفض الدعوى ، وكان استئناف هذا الحكم من

جانب الطاعنة التى تسكت بصحيفة الاستئناف بعدم اختصاص تلك المحكمة

بنظر الدعوى لتزوير الاتفاق الوارد بأمر النشر على اختصاصها - يطرح النزاع

برمته على محكمة الدرجة الثانية ، ويستتبع حتماً استئناف جميع الاحكام

السابقة عليه بما فى ذلك حكمها برفض الدفع بعدم الاختصاص المحلى ، وإذ قضى

الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف رغم سبق القضاء في
١٩٨٧/١١/١١ برد وعلان بعض بنود أمر النشر ومنها اتفاق الطرفين على
أختصاص محكمة جنوب القاهرة الابتدائية عند نشوب خلاف بينهما فإنه يكون
قد خالف القانون لعدم أجابة الطاعة إلى دفعها بعدم اختصاص محكمة أول
درجة محلياً بنظر الدعوى واحالتها إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية صاحبة
الأختصاص الاصيل . الامر الذى يتعين معه نقض الحكم دون حاجة لبحث باقى
أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

////////////////////

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد نهر الجندى نائب رئيس المحكمة ومضوية المادة
المستشارين / حسن محمد حسن محقر نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حميد ، فتحي
محمود يوسف وسعيد غرياني .



الطعن رقم ٢٢٨٧ لسنة ٥٥ القضائية :

(٢ . ١) احوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : حضانه » . دعوى
الإدوال الشخصية « الحكم فى الدعوى » .

(١) القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٥ . سريانه على المراكز القانونية التى تكونت فى
ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذى قضى بعدم دستوريته طالما لم يصدر
بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المضى .

(٢) المضانة التى تخول المضانة شغل مسكن الزوجية مع من تحضنهم دون الزوج
الطلق . ماقتها . / لقوط حقها فى شغل هذا المسكن ببلوغ الصغير سن العاشرة والصغيرة
إثنى عشرة سنة . مؤدى ذلك . للزوج/الطلق الحق فى العودة للأنتفاع بالمسكن مادام له من
قبل أن تحتفظ به قانوناً

~~~~~

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥  
بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية وأخذاً بمفهوم المادة السابقة منه  
يسرى على المراكز القانونية التى تكونت فى ظل العمل بالقرار بقانون رقم  
٤٤ لسنة ١٩٧٩ والذى حكم بعدم دستوريته طالما لم يصدر بتقريرها أحكام  
حائزة لقوة الأمر المضى .

٢ - النص في الفقرتين الأولى والرابعة من المادة ١٨ مكرراً ثالثاً من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضاف بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بأن « على الزوج المطلق أن يهيئ، لصغاره من مطلقته ولحاضنتهم المسكن المستقل المناسب ، فإذا لم يفعل خلال مدة العدة إستمروا فى شغل مسكن الزوجية المؤجر دون المطلق مدة الحضانة ..... فإذا إنتهت مدة الحضانة فللمطلق أن يعود للمسكن ..... » وفى الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون المذكور المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أن « ينتهى حق حضانه النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلغ الصغير إثنى عشر سنة ..... » مفاده أن الحضانة التى تخول الحاضنة مع من تحضنهم الحق فى شغل مسكن الزوجية دون الزوج المطلق هى الحضانة التى تقوم عليها النساء لزوماً خلال المرحلة التى يعجز فيها الصغار عن القيام بمصالح البدن وخدمهم ، وأن حق الحضانة فى شغل مسكن الزوجية يسقط ببلوغ المحضون هذه السن كل بحسب نوعه ذكر كان أو أنثى وحينئذ يعود للزوج المطلق حقه فى الإنتفاع بالمسكن مادام له من قبل أن يحتفظ به قانوناً .

### الهدكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ مساكن كلى بورسعيد ضد المطعون عليها للحكم بتسليمه مسكن الزوجية المبين بالصحيفة . وقال بياناً لذلك أنه تزوجها بصحيح العقد الشرعى وأنجب منها على فراش

الزوجية الصغار .....  
 أن طلقها في ١٩٨١/٨/٧ أستمزت في شغل مسكن الزوجية لحضانه أبنائها منه وإذا حكم بضم الصغار إليه لبلوغهم أقصى سن للحضانه بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٢ أحوال شخصية بورسعيد وإستئنافها رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٢ ويحق له أن يعود لمسكنه فقد أقام الدعوى بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٣ - حكمت المحكمة بتسليم الطاعن مسكن الزوجية . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسماعيلية « مأمورية بورسعيد » بالإستئناف رقم ٢١٦ لسنة ٢٤ق بورسعيد . وباتاريخ ١٩٨٥/١/١٦ حكمت بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض - وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن حضانة المطعون ضدها لا ولادها منه قد إنتهت بصدور حكم له في الدعوى رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٢ كلى بورسعيد وتأيد بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٢ بورسعيد ومن ثم أصبح من حقه إسترداد مسكن الزوجية التي كانت تحضن فيه الصغار ، وإذا رفض الحكم المطعون فيه باسترداد هذا المسكن على سند من أن القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ قد حكم بعدم دستوريته ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٦ بما يمتنع معه تطبيقه على الدعوى السابقة لتاريخ نشره دون أن يطبق أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى سديد ذلك أنه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية

واخذاً بمفهوم المادة السابعة منه يسرى على المراكز القانونية التي تكونت في ظل  
العصل بالقرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ والذي حكم بعدم دستوريته طالما لم  
يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى . لما كان ذلك وكان النص في  
الفقرتين الأولى والرابعة من المادة ١٨ مكرر ثالثاً من المرسوم بقانون ٢٥  
لسنة ١٩٢٩ المضاف بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بأن « على الزوج المطلق  
أن يهيئ لصفائه من مطلقة ولحاضنتهم المسكن المستقل المناسب . فإذا لم  
يفعل خلا مدة الغدة استمروا في شغل مسكن الزوجية الموزع دون المطلق مدة  
الحضانة ..... فإذا إنتهت مدة الحضانة فللمطلق أن يعود للمسكن ..... »  
وفي الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون المذكور المعدلة بالقانون ١٠٠  
لسنة ١٩٨٥ على أن « ينتهي حق حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة  
وبلوغ الصغيرة إثنى عشر سنة ..... » مفاده أن الحضانة التي تخول  
الحاضنة مع من محضنتهم الحق في شغل مسكن الزوجية دون الزوج المطلق هي  
الحضانة التي تقوم عليها النساء لزوماً خلال المرحلة التي يعجز فيها الصغار عن  
القيام بمصالح البدن وحدهم ، وإن حق الحاضنة في شغل مسكن الزوجية يسقط  
ببلوغ المحضون هذه السن كل بحسب نوعه ذكر أو أنثى وحينئذ يعود للزوج  
المطلق حقه في الإنتفاع بالمسكن مادام له من قبل أن يحتفظ به قانوناً . لما كان  
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر - وقضى يرفض دعوى الطاعن  
بإسترداد مسكن الزوجية على سند من أن طلبات الطاعن لا تستند على أساس  
قانوني بعد الحكم بعدم دستورية القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ودون أن يطبق  
أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ في هذا الشأن فإنه يكون قد خالف  
القانون ما يوجب نقضه .

~~~~~

وحيث إنه لما كان ما تقدم وكان الموضوع صالحا للفصل فيها وكان الثابت بالأوراق أن الصغار جميعهم قد بلغوا أقصى سن الحضانه المقرره للنساء فإن يد المطعون ضدها قد شغل مسكن الزوجيه تكون بغير سند من القانون وبحق للطاعن أن يعود إليه وإذ تبني الحكم المستأنف هذا النظر فإنه بتعين الحكم بتأييده .

~~~~~

## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٩٠

بمناقشة السيد المستشار / وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، أحمد أبو الدجاج ، عبد الصمد عبد العزيز  
وعبد الرحمن قنبري .

١٩٥

الطعن رقم ٣٦٣٩٨ لسنة ٥٨ القضائية :

( ١ ) إثبات « قواعد الإثبات » « الإثبات في التصرفات التجارية

المختلطة » أعمال تجارية .

تجارية التصرف بالنسبة لأحد المتعاقدين ومدنيته بالنسبة للآخر . لازمه . وجوب اتباع  
قواعد الإثبات في المواد المدنية على من كان التصرف مدنياً بالنسبة له وقواعد الإثبات في  
المواد التجارية على من كان التصرف تجارياً بالنسبة له .

( ٢ ) التزام « الوفاء بالالتزام » . إثبات .

الوفاء بالالتزام للدائن . تصرف قانوني يخضع لوسيلة الإثبات التي يحاج بها هذا الدائن  
الوفاء بالثمن إلى البائع . تصرف قانوني يخضع في إثباته لقواعد الإثبات التجارية .

١ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - إنه إذا كان التصرف حاصلاً بين  
شخصين وكان بالنسبة لأحدهما مدنياً وبالنسبة للآخر تجارياً فإن قواعد الإثبات  
في المواد المدنية هي التي تتبع على من كان التصرف مدنياً بالنسبة إليه وتسرى  
قواعد الإثبات في المواد التجارية على من كان التصرف تجارياً بالنسبة إليه .



٢ - لما كان الوفاء بالإلتزام إلى الدائن يعتبر تصرفاً قانونياً فيخضع لوسيله الإثبات التى يحاج بها هذا الدائن أياً كان الموفى فإن الوفاء بالثمن إلى البائع بإعتباره وفاء بالإلتزام المشتري يعتبر تصرفاً قانونياً يخضع فى إثباته لقواعد الإثبات التجارية .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٦٠١ لسنة ١٩٨٥ مدنى كلى دمنهور ضد المطعون ضدهما يطلب الحكم بإلزامهما بتسليمه شهادة الإفراج الجمركى والأوراق الخاصة بالجرار المبين بالصحيفة مع إلزامهما بدفع مبلغ ٢٠ جنية غرامة تهديدية عن كل يوم يتأخران عن تقديمها ، وقال بياناً لها أنه بتاريخ ١٩٨٣/٦/٨ باعه المطعون ضده الثانى بصفته مندوباً عن الشركة المطعون ضدها الأول جراراً زراعياً لقاء ثمن قدره ٧٥٠٠ جنية دفع منه الطاعن مبلغ ٦٠٠٠ جنية وإذا امتنع البائع عن تسليمه شهادة الإفراج الجمركى والأوراق اللازمة لترخيص الجرار باسمه فى المرور المختص رغم التنبيه عليه بذلك فقد أقام الدعوى بطلباته . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين قضت المحكمة بإجابة طلبات الطاعن . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣٢ لسنة ٤٢ ق أسكندرية - مأمورية دمنهور - وبتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض

الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجةتها بدفاع حاصله أن عقد بيع الجرار يعتبر من قبيل التصرفات المختلطة التى تعتبر تجارية بالنسبة للتاجر ومدنية بالنسبة لغير التاجر وإنه لما كان المطعون ضدهما تاجرين فإن قواعد الإثبات التجارية هى التى تسرى فى مواجهتهما وقد طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن الثمن الوارد بعقد البيع وقدره ٩٠٠٠ جنيه غير صحيح وأن حقيقة الثمن ٧٥٠٠ جنيه وإنه أوفى بهذا الثمن الحقيقى إلا أن الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب الإحالة إلى التحقيق على سند من أن الطاعن لا يجوز له إثبات سداد كامل الثمن بشهادة الشهود لأنه ليس تاجراً واعتد فى قضائه بالثمن الوارد بعقد البيع - رغم الطعن بعدم صحته - ودون أن يرد على دفاع الطاعن آنف الذكر - رغم أنه دفاع جوهري مما يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المقرر - فى قضاة هذه المحكمة - أنه إذا كان التصرف حاصلأ بين شخصين وكان بالنسبة لأحدهما مدنياً وبالنسبة للآخر تجارياً فإن قواعد الإثبات فى المواد المدنية هى التى تتبع على من كان التصرف مدنياً بالنسبة إليه وتسرى قواعد الإثبات فى المواد التجارية على من كان التصرف تجارياً بالنسبة إليه ، وأنه لما كان الوفاء بالالتزام إلى الدائن يعتبر تصرفاً قانونياً فيخضع لوسيلة الإثبات التى يحاج بها عن الدائن أبأ كان الموفى فإن الوفاء بالثمن إلى البائع بإعتباره وفاء بالالتزام المشتري يعتبر تصرفاً قانونياً يخضع فى إثباته لقواعد

إثباته لقواعد الإثبات التجارية . لما كان ذلك وكان الثابت أن عقد بيع الجرار يعتبر من قبيل العمليات المختلطة التي تعتبر تجارية بالنسبة إلى المطعون ضدهما - البائعين لأنهما تاجرين ويعتبر تصرفاً مدنياً بالنسبة إلى الطاعن - المشتري - لأنه غير تاجر ، وإذا كان الوفاء بالثمن إلى البائع بإعتباره وفاء بالتزام المشتري يعتبر تصرفاً قانونياً فيخضع في إثباته لقواعد الإثبات التجارية التي يحاج بها البائع بإعتباره دائناً بالثمن ويكون للطاعن إثبات وفائه بالثمن الحقيقي للجرار بالبينة أو بالقرائن ، ولما كان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن عقد بيع الجرار يعتبر تصرفاً تجارياً بالنسبة إلى المطعون ضدهما وأن قواعد الإثبات التجارية هي التي تسرى في مواجهتهما وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن الثمن الوارد بالعقد غير صحيح مما مفاده ، انه يطعن بصورية هذا العقد وأنه أوفى بالثمن الحقيقي ، وهو دفاع جوهري قد يترتب عليه - إن صح - تغير وجه الرأي في الدعوى ، وإذا إنتهى الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعن لا يجوز له إثبات وفائه بكامل الثمن الوارد بعقد البيع بشهادة الشهود لانه ليس تاجراً وأغفل الرد على دفاعه فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور في التسبب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى سبب الطعن .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه على أن يكون مع النقض الإحالة .

//////////

## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد محمد طيطط ، محمد بدر الدين توفيق ، شكري جمعه حسين و محمد  
سعيد عبد اللطيف .

١٩٦

### الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٥٦ القضائية :

( ١ ) إلزام « سبيه » إثبات « عيب » الإثبات . . عدم ذكر سبب الإلتزام في العقد .  
افتراض أن السبب مشروعاً . م ١٣٧ مدني . إدعاء المدين إنعدام السبب أو عدم شروعيته .  
وقوع عبء إثباته على عاتقه .

( ٢ ) إيجار « إيجار الأماكن » « تقاض مبالغ لانتهاء عقد الإيجار » حكم « تسببيه »  
تقاض المستأجر من المالك أى مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر .  
لا مخالفة فيه للقانون .

« مثال »

( ٣ ، ٤ ) نقض « ما لا يصلح سبباً للطعن »

( ٣ ) نعى عار عن دليله . التفات الحكم عنه . لا عيب .

( ٤ ) نعى لا يصادف محلاً من الحكم المطعون فيه . غير مقبول .

=====

١ - مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ من القانون المدني -  
أن المشرع وضع قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سبباً مشروعاً ولو لم  
يذكر هذا السبب فإذا ادعى المدين إنعدام السبب أو عدم مشروعيته فإن عيبه  
إثبات ذلك يقع على عاتقه .

٢ - المقرر أن تقاضى المستأجر من المالك أى مبالغ فى مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر هو أمر مشروع ولا مخالفة فيه للقانون .

لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الطعن - إزاء خلو السند موضوع النزاع من بيان سبب الإلتزام - قد تمسك فى دفاعه بأن المبلغ المدين به بموجب هذا السند هو مقابل إخلاء المطعون ضده للمحل المؤجر إليه على نحو ما ثبت بأقوال شاهده وهو أمر غير مشروع ويعاقب عليه القانون فيبطل سبب إلتزامه لعدم مشروعيته وإذ تناول الحكم هذا الدفاع للطاعن بقوله أن « المقرر أن تقاضى المستأجر بالذات أو بالواسطة أى مبالغ نقدية مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر له هو فعل مباح ولا يشكل أى جريمة حسبما ذهب إلى ذلك المستأنف ( الطاعن ) فإن الحكم لا يكون - بهذه الأسباب قد خالف القانون .

٢ - ما يقول به الطاعن من أن الحكم لم يفتن إلى أن العين المؤجرة للمطعون ضده قد هلكت وإنتهى عقد إيجارها بصور قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط المختصة بإزالة العقار حتى سطح الأرض - والمقدم منه ، ذلك أنه ولئن كان الطاعن قد قدم صورة من هذا القرار الصادر بتاريخ / / ١٩ إلا أنه لم يقدم دليلاً على ما يفيد إعلانه للمطعون ضده قانوناً وأنه قد صار نهائياً واجب التنفيذ وأنه طلب إخلاء العين المؤجرة تنفيذاً له فيضحي دفاعه فى هذا الشأن عارياً عن الدليل لا على المحكمة أن التفتت عنه .

٤ - ما يتعاه الطاعن بشأن تعويل الحكم على شهادة شاهدهى المطعون ضده دون شهادة شاهدهى وأخذ الحكم بدفاع المطعون ضده من أن المبلغ الثابت بالسند محل النزاع هو باقى ثمن حصة فى عقار باعها أبى المطعون ضده لوالده الطاعن فإن هذا النسي لا يصادف محلاً من الحكم المطعون فيه إذ البين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ بدفاع الطاعن وأقوال شاهدهى ولم يأخذ بدفاع المطعون ضده وشهوده .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٥٥٤٨ سنة ١٩٨٢ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بقبول تظلمه فى أمر الاداء رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٨٢ مدنى جنوب القاهرة شكلا وفى الموضوع بإلغاء هذا الأمر فيما تضمنه من إلزامه بأن يؤدى للمطعون ضده مبلغ ٥٠٠٠ جنيه وقال فى بيانها أن أمر الاداء المشار إليه صدر استنادا إلى إيصال مؤرخ ١٩٨١/٩/٢ ، وإذ - كان سبب إلزامه بالمبلغ الثابت بهذا السند غير مشروع لانه مقابل إخلاء عين مزجرة وخلو رجل » وهو أمر يعاقب عليه القانون فأقام الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع الشهود حكمت بتأييد أمر الاداء المتظلم فيه . استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٤٦٨٩ سنة ١٠١ ق القاهرة ويتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن اقيم على سبب واحد يعنى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك يقول أن خلو السند الصادر عنه

أمر الاداء رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة من سبب الإلتزام وإثباته بشهادة شاهده أنه تحرر مقابل إخلاء المطعون ضده للمحل المؤجر له واستئجاره لمحل آخر بعقار مملوك لوالدته بعد إعادة بنائه يترتب عليه بطلان الإلتزام عملا بنص المادتين ١٣٦/١٣٧ من القانون المدنى وإذ قضى المحكم المطعون فيه بتأييد أمر الاداء المتظلم فيه على سند من أن الإلتزام بالسند كان مقابل إخلاء المطعون ضده للعين المؤجرة وهو إلتزام مشروع فإنه يكون قد خالف القانون هذا إلى أن الحكم قد شابه الفساد فى الإستدلال والقصور فى التسبيب إذ لم يفتن إلى أن العين التي كان يستأجرها المطعون ضده قد هلكت وإنتهى عقد إيجارها بصدر قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط المختصة بإزالة العقار حتى سطح الأرض كما أن الحكم قد أخذ بأقوال شاهدهى المطعون ضده دون أقوال شاهدهى رغم صدقهما لان أحدهما محرر السند والثانى فوقع عليه كشاهد وكان مردعا لديه أمانه ولو صح ما ذهب إليه المطعون ضده من أن السند كان باقى ثمن حصه باعها أبنه لوالده الطاعن لحرر السند بتاريخ عقد البيع وهو ١٩٨١/٨/٢٢ ويبلغ ٥٤٠٠ وهو باقى الثمن بعقد البيع مع أن الابن البائع قد أقر على عقد البيع بشهادة والده المطعون ضده بأن حقيقة الثمن فى عقد البيع ٢٠٠ جنيه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود ذلك أن مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ من القانون المدنى من أن « كل إلتزام لم يذكر له سبب فى العقد يفرض أن له سببا مشروعاً ما لم يعم الدليل على غير ذلك » أن المشرع وضع قرينه قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سببا مشروعاً ولو لم يذكر السبب هنا فإذا ادعى المدين إنعدام السبب أو عدم مشروعيته فأن بحث إثبات ذلك يقع على عاتقه . والمقرر أيضا أن تقاضى المستأجر من المالك أى مبلغ

فى مقابل إنهااء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر هو أمر مشروع ولا مخالفة فيه للقانون لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن - إزاء خلو السند موضوع النزاع من بيان سبب الإلتزام - قد تمسك فى دفاعه بأن المبلغ المدين به بموجب هذا السند هو مقابل إخلاء المطعون ضده للمحل المؤجر إليه على نحو ما ثبت بأقوال شاهده وهو أمر غير مشروع ويعاقب عليه القانون فيبطل سبب إلتزامه لعدم مشروعيته وإذ تناول الحكم هذا الدفاع للطاعن بقوله « المقرر أن تقاضى المستأجر بالذات أو بالواسطة أى مبالغ نقدية مقابل إنهااء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر له هو فعل مباح ولا يشكل أى جريمة حسبما ذهب إلى ذلك المستأنف ( الطاعن ) » فإن الحكم لا يكون - بهذه الأسباب - قد خالف القانون ولا ينال من ذلك ما يقول به الطاعن من أن الحكم لم يفتن إلى أن العين المؤجرة للمطعون ضده قد هلكت وإنتهى عقد إيجارها بصدر قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط المختصة بإزالة العقار حتى سطح الأرض والمقدم فيه ذلك أنه ولئن كان الطاعن قد قدم صورة من هذا القرار الصادر بتاريخ ١٩٨١/٦/٣ إلا أنه لم يقدم دليلا على ما يفيد إعلائه للمطعون ضده قانوناً وأنه قد صار نهائيا واجب التنفيذ وإنه طلب إخلاء العين المؤجرة تنفيذاً له فيضحي دفاعه فى هذا الشأن عارياً عن الدليل لاعلى المحكمة ان إلتفتت عنه أماما ينعاه الطاعن بشأن تعديل الحكم على شهادة شاهدهى المطعون ضده دون شهادة شاهدة وأخذ الحكم بدفاع المطعون ضده من أن المبلغ الثابت بالسند محل النزاع هو باقى ثمن حصة فى عقار باعها ابن المطعون ضده لوالده الطاعن فأن هذا النعى لا يصادف محلا من الحكم المطعون فيه إذ البين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ بدفاع الطاعن وأقوال شاهدهى ولم يأخذ بدفاع المطعون ضده وشهرده ومن ثم فأن الطعن بزمته يكون على غير أساس ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم زغوناتب رئيس المحكمة وعضوية المادة  
المستشارين / محمد حسن عفيفي ، عادل نصار ، لطفي عبد العزيز و محمد عبد القادر  
سمير نواب رئيس المحكمة .



الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥٨ القضائية :

عمل « العاملون ببنك التنمية والإئتمان الزراعي » « تقارير الكفاية »  
قانون . « تطبيق القانون » .

قيام قانون خاص . مؤداه . عدم الرجوع إلى القانون العام إلا فيما فات القانون  
الخاص به أحكام . العاملون ببنك التنمية والإئتمان الزراعي . خضوعهم عند تقدير كفاءتهم  
لأحكام القانون ١١٧ لسنة ٧٦ والاتحاد العاملين بالبنك الرئيسي والشركات التابعة له . ٢٦م  
من اللائحة . مخالفة هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .



لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع إلى  
أحكام القانون العام إلا فيما فات القانون الخاص من أحكام ، فلا يجوز إهدار  
القانون الخاص بذريعه أعمال قاعده عامه . لما في ذلك من منافاة صريحه  
للفرض الذي من أجله وضع القانون الخاص وكان مؤدى نص المادتين ١ ، ١١  
من القانون رقم ١١٧ لسنة ٧٦ في شأن البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان  
الزراعي أن تحول المؤسسة المصرية العامه للاتئتمان الزراعي والتعاوني إلى هيئة

عامه قابضة يكون لها شخصيه اعتباريه مستقله تسمى البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى وأن تتبع بنوك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات والمنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ۱۰۵ لسنة ۶۴ البنك الرئيسى وتسمى بنوك التنمية الزراعيه وتتولى تحقيق أغراض البنك الرئيسى فى النطاق الذى يحدده لها وأن يكون مجلس إداره البنك - الرئيسى هو السلطة العليا المهنيه على شؤنه وتصريف أموره - ويكون له جميع السلطات اللازمه للقيام بالأعمال التى تقتضيها أغراض البنك ومنها الموافقه على مشروعات اللوائح الداخليه المتعلقة بالشئون الماليه والإداريه وإصدار اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بالبنك الرئيسى أو البنوك التابعه له ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصه وتحديد فئات بدل السفر لهم فى الداخل والخارج دون التقيد بالنظم والقواعد المنصوص عليها فى نظام العاملين المدنيين بالدوله الصادر بالقرار بقانون رقم ۵۸ لسنة ۱۹۷۱ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ۶۱ لسنة ۱۹۷۱ ويكون ذلك فى إطار لوائح البنوك التجاريه . بما مفاده أن القانون رقم ۱۱۷ لسنة ۱۹۷۶ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى هو القانون الخاص الواجب التطبيق على موضوع الدعوى الراهنه ، ولما كان ذلك وكانت المادة ۲۶ من لائحته نظام العاملين بالبنك الرئيسى والشركات التابعه له « بنوك التنمية والأئتمان الزراعى بالمحافظات » . الصادرة تنفيذاً للماده ۱۱ من القانون سالف الذكر تنص « ..... » والماده ۳۰ من ذات اللائحه تنص « ..... » وكان الثابت فى الأوراق أن البنك الطاعن قدر كفايه المظنون ضده عن عام ۱۹۸۳ بدرجة جيد جداً « فمن ثم لا يكون ملزماً بالاختار عن هذا التقرير ، وبالتالي لا يرتب عدم الأخطار فى هذه الحاله أى بطلان وإذا كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر وقضى ببطلان تقرير كفايه المظنون ضده بجيد جداً » عن عام ۱۹۸۳ لعدم إعلاته إلى الأخير إعمالاً لأحكام القانون رقم ۴۸ لسنة ۱۹۷۸ فإنه كون فضلاً عن مخالفته للقانون، قد أخطأ فى تطبيقه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداوله .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٤ عمال سوهاج الابتدائية على البنك الطاعن بطلب الحكم بإبطال تقرير كفايته عن عام ١٩٨٣ بجيد جداً وإعتباره بدرجة ممتاز واحقيقته فى الآثار المترتبة على ذلك على سند أنه لم يعلن هذا التقرير عملاً بالمادة ٢٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وأنه منذ عمله لدى الطاعن فى عام ١٩٦٥ - وتقاريره بدرجة ممتاز ، نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٥ برفض الدعوى ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسيوط « مأمورية سوهاج » بالإستئناف رقم ١٦ لسنة ٦١ ق ، وبتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإبطال تقرير كفاية المطعون ضده عن عام ١٩٨٣ وعدم قبول باقى الطلبات لرفعها قبل الأوان . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبهت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة نظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك بقول أن الحكم أقام قضايا ، بإبطال تقرير كفاية المطعون ضده بجيد جداً عن عام ١٩٨٣ لمعلم إعلانه على

سند من أحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر برقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى توجب إعلان معايير قياس الكفاية للعاملين الخاضعين لها ، فى حين أن الواجب التطبيق هو القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى ولائحته التنفيذية بإعتباره تشريع خاص ، وهما لا يوجبان إعلان العامل بهذه التقارير إلا إذا قدرت بدرجة متوسط فأقل ، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك إنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع إلى أحكام القانون العام إلا فيما فات القانون الخاص من أحكام ، فلا يجوز إهدار القانون الخاص بذريعه أعمال قاعدة عامه لما فى ذلك من منافاه صريحه للغرض الذى من أجله وضع القانون الخاص ، وكان مؤدى نص المادتين ١ ، ١١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى أن تحول المؤسسة المصرفية العامه للأئتمان الزراعى والتعاونى إلى هيئة عامه قابضه يكون لها شخصيه إعتباريه مستقلة تسمى البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى ، وأن تتبع بنوك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات والمنشآت وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ البنك الرئيسى وتسمى بنوك التنمية الزراعية وتتولى تحقيق أغراض البنك الرئيسى فى النطاق الذى يحدده لها وأن يكون مجلس إدارة البنك الرئيسى هو السلطة العليا المهيمنة على شئون وتصريف أموره ويكون له جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التى تقتضيها أغراض البنك ومنها الموافقة على مشروعات اللوائح الداخليه المتعلقة بالشئون الماليه والإداريه وإصدار اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بالبنك الرئيسى أو البنوك التابعه له ومزيتاتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات - الخاصة وتحديد فئات بدل السفر لهم فى الداخل والخارج دون التقييد بالنظم والقواعد المنصوص عليها فى

نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ويكون ذلك فى إطار لوائح البنوك التجارية . بما مفاده أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى هو القانون الخاص الواجب تطبيقه على موضوع الدعوى الراهنه ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٦ من لائحته نظام العاملين بالبنك الرئيسى والشركات التابعة له « بنوك التنمية والأئتمان الزراعى بالمحافظات » الصادره تنفيذاً للمادة ١ من القانون سالف الذكر تنص على أن « يحرم عن العامل تقرير سنوى شامل لانتاجه وسلوكه وتدريبه لتقدير درجة كفايته وذلك بإحدى المراتب الآتية :

ممتاز أكثر من ٩٠٪

جيد جداً أكثر من ٧٥٪ وحتى ٩٠٪

جيد أكثر من ٦٠٪ وحتى ٧٥٪

متوسط أكثر من ٤٠٪ وحتى ٦٠٪

ضعيف ٤٠٪ فأقل

وتكون التقارير وفقاً للنماذج والقواعد التى تعد لهذا الغرض ويقرها مجلس إدارة البنك الرئيسى » وتنص المادة ٣٠ من ذات اللائحة على أن يخطر العامل الذى قدرت درجة كفايته بدرجة متوسط فأقل كتابه بأوجه الضعف فى مستوى أدائه لعمله وله أن يتظلم منه للجنة التظلمات خلال عشرين يوماً من تاريخ إخطاره . وتشكل لجنة التظلمات ... » وكان الثابت فى الأوراق أن البنك الطاعن قدر كفاية المطعون ضده عن عام ١٩٨٣ بدرجة « جيد جداً » فمن ثم لا يكون ملزماً بالإخطار عن هذا التقدير ، وبالتالي لا يرتب عدم الإخطار فى هذه الحالة أى بطلان وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر

وقضى ببطالان تقرير كفاية المطعون ضده بجيد جداً عن عام ١٩٨٣ لعدم إعلانه إلى الأخير إعمالاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فإنه يكون فضلاً عن مخالفته للقانون ، قد أخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه .

وحيث ان موضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم فإنه يتعين القضاء في موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

////////////////

## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد الرحيم صالح ، علي محمد علي  
و . . / حسن بصيوني .



الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) ضرائب « الربط الحكمي » . قانون .

إلغاء العمل بالمواد من ٥٥ إلى ٥٥ مكرر ٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٢٩ المنظمته  
قواعد الربط الحكمي اعتباراً من السنة الضريبية التي تبدأ بعد تاريخ العمل بالقانون ٤٦  
لسنة ١٩٧٨ . موزاد . إمتناع تطبيق المواد الملغاة بالنسبة للمول الذي تنفق الضريبة مع  
السنة التقويمية اعتباراً من أول يناير ١٩٧٩ . ثبتت بدأ السنوات الضريبية للمطعون ضدهم  
في أول يناير من كل عام . أثره . وجوب سريان أحكام الربط الحكمي على أرباحهم حتى  
نهاية ١٩٧٨ .

(٢) ضرائب « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » « الربط الحكمي » قانون .

إتخاذ سنة ١٩٦٨ سنة أساس . ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن تكون سنة ضريبية  
إتاملة حق المول فيها ربحاً . عدم تحقق ذلك . أثره . إتخاذ أرباح أول سنة تالية تحقق فيها  
الربح أساساً للربط الحكمي . تقسيم الممولين إلى فئات ثلاث . الفئة التي تبدأ أرباحها  
بمائتين وخمسين جنيهاً ولا تبلغ خمسمائة جنية تمديد عدد سنواتها المقيسة بأربع سنوات .  
توحيد سنة الأساس ونهاية الأجل الزمني لسريان الربط الحكمي على كل فئة وإعادة  
معاينتهم من جديد في أول سنة لا حقه لتطبيق الربط الحكمي .

١- مؤدى ما نصت عليه المادة الخامسة والخمسون الواردة بالفصل السابع من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذى نشر بالجريدة الرسمية تاريخ ١٩٧٨/٧/٢٠ من إلغاء العمل بالمواد من ٥٥ إلى ٥٥ مكرراً ٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المتضمنه قواعد الربط الحكى إعتباراً من السنة الضريبية التى تبدأ بعد تاريخ العمل بهذا القانون ، وإعادة السادسة والخمسون من ذات القانون على تحديد بدء سريان أحكامه غير المتعلقة بالضريبة على التصرفات العقارية والأحكام الجزائية. وتلك الواردة بالفصل الرابع إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٨ من أنه يحتج تطبيق المواد الملغاة المشار إليها بالنسبة للممول الذى تتفق سنته الضريبية مع السنة القومية إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٩ ، لما كان ذلك ، وكان الثابت فى الدعوى أن السنوات الضريبية للمطعون ضدهم تبدأ فى أول يناير من كل عام ، ومن ثم تسرى أحكام الربط الحكى على أرباحهم حتى نهاية سنة ١٩٧٨ .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى ما نصت عليه المادتان ٥٥ ، ٥٥ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع اتخذ سنة ١٩٦٨ كسنة أساس بالنسبة لجميع الممولين يقاس على أرباحها بشرط أن تكون سنة ضريبية كاملة حقق فيها الممول ربحاً ولا اتخذت أرباح أول سنة لاحقه تحقق فيها الربح أساساً للربط الحكى ، ورأى أن نقل عدد السنوات المقيسة كلما زادت الأرباح فنقسم الممولين إلى فئات ثلاث وحددت عدد السنوات المقيسة بالنسبة للفئة التى تبدأ أرباحها فى سنة الأساس بمائتين وخمسين جنهماً ولا تبلغ خمسمائة جنيه بأربع سنوات ، كما وحد سنة الأساس ونهاية الأجل الزمنى لسريان الربط الحكى على كل فئة بحيث تعاد محاسبتهم من جديد فى أول سنة لاحقه لتطبيق الربط الحكى إذا ما أسفر الفحص عن خضوع أرباحهم لأحكامه .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن .  
- تتحصل فى أن المطعون ضدهم لم يرتضوا تقدير مأمورية ضرائب الفيوم لصافى أرباحهم عن نشاطهم التجارى فى سنة ۱۹۷۸ بمبلغ ٤٤٣٦ جنيه ، فأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت تخفيض هذا التقدير إلى مبلغ ٣٧٧٥ جنيه مع تطبيق أحكام القانون ٧٨ لسنة ۱۹۷٣ ، فأقاموا الدعوى رقم ٤٤ لسنة ۱۹۸٢ تجارى كلى الفيوم طعنأ على هذا القرار - ويتارىخ ۱۹۸۳/۱۱/۲۲ عدلت المحكمة القرار المطعون فيه بجعل صافى ريع المطعون ضدهم فى سنة النزاع بمبلغ ۱۱۰٤ جنيه ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات - أستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ۱۷۸ سنة ۱۹ ق بنى سوف - مأمورية الفيوم - ويتارىخ ۱۹۸۵/۱۰/۱۰ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .  
وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالأول منهما وبالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب ومخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه إذا عمل أحكام الربط الحكمى فى تقدير أرباح المطعون ضدهم فى سنة ۱۹۷۸ رغم إلغاء العمل بها بموجب القانون رقم ٤٦ لسنة ۱۹۷۸ بالنسبة للسنوات الضريبية التى تبدأ بعد أول يناير سنة ۱۹۷۸

تاريخ نفاذ هذا الإلغاء دون أن يبين بداية السنة الضريبية محل النزاع .

وحيث إن هذا النعمى غير سديد ، ذلك أن مؤدى مانصت عليه المادة الخامسة والخمسون الواردة بالفصل السابع من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذى نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٠ من إلغاء العُيُل بالمواد من ٥٥ إلى ٥٥ مكرراً ٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المتضمنة قواعد الربط الحكيمى إعتباراً من السنة الضريبية التى تبدأ بعد تاريخ العمل بهذا القانون ، والمادة السادسة والخمسون من ذات القانون على تحديد بدء سريان أحكامه غير المتعلقة بالضريبة على التصرفات العقارية والأحكام الجزائية وتلك الواردة بالفصل الرابع إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٨ - أنه يمتنع تطبيق المواد الملغاة المشار إليها بالنسبة للممول الذى تتفق سنته الضريبية مع النسبة التقويمية إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٩ لما كان ذلك ، وكان الثابت فى الدعوى أن السنوات الضريبية للمطعون ضدهم تبدأ فى أول يناير من كل عام ، ومن ثم تسرى أحكام الربط الحكيمى على أرباحهم حتى نهاية سنة ١٩٧٨ .

وحيث إن مبنى الطعن بالوجه الثانى من السبب الثانى مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والمخطأ فى تطبيقه وتأويله ، إذ رتب على بدء نشاط المطعون ضدهم فى ١٩٧٣/٣/١ ، اعتبار سنة ١٩٧٤ سنة الأساس بالنسبة لهم ولم يردّها إلى سنة ١٩٦٨ وفقاً لقواعد الربط الحكيمى ، واتخذ أرباحها أساساً للربط عن سنة ١٩٧٨ رغم أنه يتعين تقدير أرباحها تقديراً فعلياً .

وحيث إن هذا النعمى فى محله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى مانصت عليه المادتان ٥٥ ، ٥٥ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع اتخذ سنة ١٩٦٨ كسنة أساس بالنسبة لجميع الممولين يقاس على أرباحها بشرط أن تكون سنة ضريبية كاملة حقق فيها الممول ربحاً وإلا اتخذت أرباح أول سنة لا حقة تحقق فيها الربح

أساساً للربط المحكمي ، ورأى أن تقل عدد السنوات المقيسة كلما زادت الأرباح  
فقسّم الممولين إلى فئات ثلاث وحدد عدد السنوات المقيسة بالنسبة للفئة التي  
تبدأ أرباحها في سنة الأساس بمائتين وخمسين جنيهاً ولا تبلغ خمسمائة جنيهاً  
بأربع سنوات ، كما وحد سنة الأساس ونهاية الأجل الزمني لسريان الربط  
المحكمي على كل فئة بحيث تعاد محاسبتهم من جديد في أول سنة لاحقة  
لتطبيق الربط المحكمي إذا ما أسفر الفحص عن خضوع أرباحهم لأحكامه . لما  
كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن نشاط المطعون ضدهم  
قد بدأ في ١/٣/١٩٧٣ وأن سنة ١٩٧٤ هي أول سنة ضريبية كاملة بالنسبة  
لهم وقدرت أرباح كل شريك منهم وفقاً للحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٠  
لسنة ١٩٧٨ تجاري كلي الفيوم بمبلغ ٢٧٦ بما يدخله في نطاق فئة الممولين التي  
حددت سنواتهم المقيسة بأربع سنوات تنتهي في سنة ١٩٧٢ ، وتكون  
سنة ١٩٧٣ سنة قياس جديدة بذات التقدير سنواتها المقيسة أربعاً تنتهي في  
سنة ١٩٧٧ ، وتقدر أرباح سنة ١٩٧٨ تقديراً فعلياً - وإذ خالف الحكم  
المطعون فيه هذا النظر وأعتبر سنة ١٩٧٨ من السنوات المقيسة فإنه يكون قد  
خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه .

\*\*\*\*\*

## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٩٠

بواسطة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، عبد الرحيم  
صالح و د . / حسن بيهونس .

١٩٩

الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥٤ القضائية :

( ١ ) حكم « حجية الحكم » . خلف « خلف خاص » .

إمتداد حجية الحكم إلى الخلف الخاص . شرطه . صدوره قبل إنتقال الشئ موضوعه إليه  
وأكتسابه الحق عليه .

( ٢ ) ترككات « رسم الأيلولة » . مسئولية .

مسئولية المشتري التضامنية مع الوارث . مناطها . علم المشتري بأن المنقولات التي  
باعها له الوارث آلت إليه بطريق الميراث وأنه لم يؤد عنها رسم أيلولة . « المادتين ٤٢ ، ٤٥  
من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على التركات » .

( ٣ ) ملكية « حيازة المنقول » . حيازة .

الحيازة في المنقول سند الملكية . المشتري حسن النية يملك المنقول بالحيازة . حق  
الامتياز . لا يحتج به على من حاز منقولا بحسن نية . م ١/١١٣٣ مدني .

=====

١ - الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتعدى أثره  
ولا تمتد حجتيه إلى الخلف الخاص إلا إذا صدر قبل إنتقال الشئ موضوعه إليه  
واكتسابه الحق عليه .

٢ - مفاد المادتين ٤٣ ، ٤٥ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأبلولة على التركات أن مناط مسئولية المشتري التضامنية مع الوارث علمه بأن المنقولات التي باعها له الأخير آلت إليه بطريق الميراث وأنه لم يؤد عنها رسم الأبلولة المستحق عليه .

٣ - من المقرر - أن الحيازة في المنقول أصلا سند الملكية وأن المشتري حسن النية يملك المنقول بالحيازة ، وأن حق الامتياز - وعلى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١١٣٣ من التقنين المدني - لا يحتج به على من حاز منقولا بحسن نية .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن يستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعنة « مصلحة الضرائب » والمطعون ضدهما الثاني والثالث الدعوى رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٠ مدني تنفيذ مصر الجديدة بطلب الحكم باحقيقته للمنقولات التي اشترها من المطعون ضده الثاني في ١٩٦٩/١/٢٦ والتي أوقعت عليها الطاعنة المحجز الإداري المؤرخ ١٩٧١/١٠/٣ وفا - لضريبة التركات ورسم الأبلولة المستحقة عن تركة مورث المطعون ضدهما الثاني والثالث وإعتبار هذا المحجز كأن لم يكن . ويتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٨ إجابته المحكمة إلى طلبه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم

بالاستئناف رقم ٢١٠٤ لسنة ١٠٠ ق القاهرة وفى ١٨/٤/١٩٨٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض واودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلترزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنمي الطاعنة بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه إذ خالف حجية الأمر المقضى للحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٤٨٨ لسنة ٨٦ ق القاهرة باعتبار المنقولات محل النزاع تركة مخلقة عن مورث المطعون ضدهما الثانى والثالث بمقولة أن المطعون ضده الأول لم يكن طرفاً فى ذلك الحكم فى حين أنه خلف خاص لاهد أطرافه ( المطعون ضده الثانى ) الذى باعه تلك المنقولات فيحتج به عليه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتعدى أثره ولا تمتد حجيته إلى الخلف الخاص إلا إذا صدر قبل انتقال الشئىء موضوعه إليه وأكتسابه الحق عليه ، لما كان ذلك وكان الثابت بالدعوى أن المطعون ضده الثانى تصرف إلى المطعون ضده الأول فى منقولات النزاع بالبيع المزخ ١٩٦٩/١/٢٦ فى حين أن الحكم فى الإستئناف رقم ٤٨٨ لسنة ٨٦ القاهرة ضد المطعون ضدهما الثانى والثالث باعتبار هذه المنقولات من تركة مورثهما لم يصدر إلا فى ١٩٧٠/١/٣١ ومن ثم فلا تكون له حجية قبل المطعون ضده الأول كخلف خاص للبايع ، وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فلا يعيبه قصوره فى أسبابه القانونية إذ لمحكمة النقض استيفائها دون أن تنقضه ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه إذ لم يعمل أثر حق امتياز الطاعنة على نصيب الوارث فى أموال الشركة طبقاً للمادتين ٤٣ ، ٤٥ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - الذى يقترب مسئولية المشتري منه بالتضامن عن كل المتأخر من رسم الأيلولة .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن مفاد المادتين ٤٣ ، ٤٥ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على الشركات أن مناط مسئولية المشتري التضامنية بنوع الوارث علمه بأن المنقولات التى باعها له الأخير آلت إليه بطريق الميراث وأنه لم يؤد عنها رسم الأيلولة المستحق عليه ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الحيازة فى المنقول أصلاً سند الملكية وأن المشتري حسن النية يملك المنقول بالحيازة وكان حق الامتياز - وعلى مانصت عليه بالفقرة الأولى من المادة ١١٣٣ من التفنين المدنى - لا يحتج به على من حاز منقولا بحسن نية ، وكانت الطاعنة لم تقدم دليلاً على علم مشتري منقولات النزاع أنها من تركة مورث المطعون ضده الثانى وبأن البائع له لم يؤد رسم الأيلولة المستحق عليه ومن ثم لا يكون من حق مصلحة الضرائب التمسك بالمادتين . انفعى الذكر وتتبع هذه المنقولات فى يد المشتري ، وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإنه يكون قد أعمل صحيح حكم القانون وبغضو النعى على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

## جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / احمد نحر الجندى نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / مصطفى حبيب عباس محمود ، فتحي محمود يوسف ، سعيد قرباني ومحمد  
المنعم محمد الشاوي .



الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٨ القضائية « احوال شخصية » :

- ( ١ - ٣ ) احوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين » . « نسب » .  
دعوى الأحوال الشخصية « سماع الدعوى ، الحكم فى الدعوى » .  
( ١ ) الشهادة بالنكاح . شرطها .

( ٢ ) القيد الوارد بالمادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على سماع دعوى  
الزوجة أو الاقرار بها ، علم خضوع دعوى النسب له . علة ذلك .

( ٣ ) إلتفات الحكم عن طلب احضار الصغير للمحكمة فى دعوى ثبوت النسب .  
لا عليه طالما قام على أنساب سائقة تكفى لحملة .

~~~~~

١ - المرجع فى فقه الأحناف أنه يحل للشاهد أن يشهد بالنكاح وإن لم
يحايثه متى أشتهر عنده ذلك بأحد نوعى الشهرة الحقيقية أو الحكمية . فمن
شهد رجلاً وامراً يسكنان فى موضع أو بينهما اتبساط الأزواج أو شهد لذيه
رجلان عدلان بلفظ الشهادة أنها زوجته حل له أن يشهد بالنكاح وأن لم يحضر
وقت العقد .

٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن دعوى النسب متميزة عن دعوى إثبات الزوجية ... إن إثبات البتة لا يخضع لما أورده المشرع فى المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الأقرار بها إذ لا تأثير لهذا المنع على دعوى النسب والتي مازالت باقية على حكمها المقرر فى الشريعة الإسلامية حتى ولو كان النسب ميناه الزوجية الصحيحه .

٣ - الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءً بثبوت نسب الصغير شريف للطاعن على ما استخلصه من بنية المطعون ضدها الشرعية بأسباب سائفة تكفى لحمل فضائه فلا على الحكم المطعون فيه إن إلتفت عن طلب احضار الصغير أمام القضاء .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها إقامت الدعوى رقم ١٢٨٦ لسنة ١٩٨١ كلى أحوال شخصية المنصورة ضد الطاعن بطلب الحكم بثبوت نسب الولد « شريف » إليه . وقالت بيانا لدعواها أنه تزوجها بعقد صحيح شرعى غير موثق . ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج . ورزقت منه على فراش الزوجية بولدها « شريف »

وإذ عُدَّ إلى انكار نسب الولد إليه فقد إقامت الدعوى . إحالت المحكمة الدعوى للتحقيق وبعد أن استمعت إلي شهود الطرفين حكمت فى ١٩٨٣/٢/٩ بإثبات نسب الصغير المذكور إلى الطاعن استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . إحالت المحكمة الدعوى للتحقيق وبعد أن استمعت إلى شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٨٨/٢/١١ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة بأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالأول والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضا « بثبوت نسب الصغير إلى الطاعن على ما استخلصه من أقوال شاعدى المطعون ضدها من أنها زوجة للطاعن بعقد صحيح شرعى ودخل بها ورزقت منه بالصغير » شريف « فى حين أن أقوالهما جاءت متناقضة لاتؤدى إلى إثبات النسب شرعا لانها وردت على أمر لم يعاينه سماعا أو مشاهدة ، وجاءت شهادتهما منقوله عن شقيقها ، ومن ثم لاتتوافر لها حد التواتر الذى تصبغ به الشهادة سماعيه فى إثبات النسب . كما خلت مدونات الحكم من بيانات أسباب اقتناعه بهذه الشهادة مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الراجع فى فقه الاحناف أنه يحل للشاهد أن يشهد بالنكاح ولم يعاينه متى أشتهر عنده ذلك بأحد نوعى الشهرة الحقيقية

أو المحكميه ، فمن شهد رجلا وامرأة يسكنان فى موضع أو بهتتهما انبساط الأزواج أو شهد لديه رجلان عدلان بلفظ الشهادة أنها زوجته حل له أن يشهد بالتمكاح وإن لم يحضر وقت العقد ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند فى قضائه بثبوت نسب الصغير للطاعن على قوله « أن هذه المحكمة تظمن إلى أقوال شهود المستأنف عليها أمام محكمة الدرجة الأولى وأمام هذه المحكمة من أن المستأنف عليها زوجة المستأنف بصحيح العقد الشرعى ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ورزقت منه على فراش الزوجية بالولد شريف وأنه ولد بعد ستة أشهر من تاريخ زواجهما فى آخر سنة ١٩٧٩ ومن ثم يكون الصغير وليد زواج شرعى لخروج المستأنف مرافقا زوجته المستأنف عليها وعليها علامات الحمل بين الناس . وكان هذا الذى خلص إليه الحكم له أصله الثابت فى الأوراق ويكفى لحمل قضائه وكان لا تثريب على الحكم بعد ذلك أن اعتد بشهادة شاعدى المطعون ضدهما طالما أن الطاعن لم يبين بسبب النعى المستندات التى تدل على عدم عدل الشاهد أو وجود صلة مانعه بالشهود لها ، لما كان ذلك وكانت شهادة القرايات مقبولة إلا شهادة الأصل لفرعه لاصله ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن المطعون ضدها تستند فى إثبات نسب الصغير إليه إلى أنها زوجة للطاعن بعقد عرفى ، لما كانت هذه الزوجية غير ثابتة بوثيقة زواج رسمية فقد دفع الدعوى بعدم سماعها لعدم تقديم وثيقة الزواج الرسمية لانه من غير الجائز إثبات الزوجية بشهادة الشهود وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفاع يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله . ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن دعوى النسب تتميز عن دعوى إثبات الزوجية وأن إثبات البتوة لا يخضع لما أورده المشرع في المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها ، إذ لآثار لهذا المنع على دعوى النسب والتي ما زالت باقية على حكمها المقرر في الشرع الاسلامي حتى لو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم سماع الدعوى المبدى من الطاعن على سند من أن الدعوى إثبات نسب وليست من دعاوى الزوجية فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بتكليف المطعون ضدها باحضار الصغير للتحقق من وجوده إلا أن المحكمة إلتفتت عن هذا الطلب وهو ما يعد منها إخلالا بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي في غير محله . ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءً بثبوت نسب الصغير شريف للطاعن على ما استخلصه من بنية المطعون ضدهما الشرعية بأسباب سائغة تكفي لحمل قضائه فلا على الحكم المطعون فيه أن إلتفتت عن طلب إحضار الصغير أمام القضاء ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٠

بمناصة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / احمد مكى ، ماهر البحيرى ، محمد جمال حامد وأنور العاصى



الطعن رقم ١٠٨٨ - لجنة ٥٨ القضائية :-

شفعة « إعلان الرغبة فى الشفعة » دعوى . إعلان .

تميين الميعاد المحدد فى القانون لحصول الإجراء بالشهر . مؤداه : وجوب إحتياجه من
اليوم التالى للتاريخ المعتبر مجزئاً له . وإنقضائه بانقضاء اليوم المقابل لهذا التاريخ من
الشهر الذى ينتهى فيه الميعاد . الأعتداد بعدد أيام الشهر لا محل له م ١٥ مرافعات .
(مثال بشأن إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة)

مؤدى نص المادة ١٥ من القانون المرافعات أنه إذا عين القانون لحصول
الإجراء ميعاداً محدداً بالشهور فإن هذا الميعاد يبدأ من اليوم التالى للتاريخ
الذى يعتبره القانون مجزئاً له ، وينقضى بإنقضاء اليوم المقابل لهذا التاريخ من
الشهر الذى ينتهى فيه الميعاد دون نظر إلى عدد الأيام فى كل شهر ، وكان
الذين من الأوراق أن تيجل البيع المشفوع فيه تم بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣ م مؤداه
أن ميعاد الأربعة شهور المقررة بنص المادة ٩٤٨ من القانون المدنى ليقوط الحق
فى الأخذ فى الشفعة إن لم يتم إعلان الرغبة خلاله - يبدأ من اليوم التالى
لتاريخ التسجيل وينتهى بإنتهاء يوم ١٩٨٢/٦/٣ - الذى لم يكن عطلة
رسمية - فإن حصول الإعلان الثانى للرغبة فى الأخذ بالشفعة
بتاريخ ١٩٨٢/٦/٥ يكون قد تم بعد الميعاد .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى ١٥٨ / ١٩٦٢ مدنى بورسعيد الابتدائية بطلب الحكم بأحقيته فى أخذ الحصة الشائعة المبينة بالصحيفة بالشفعة وقال بياناً لذلك أنه بموجب العقد المشهر بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣ بورسعيد باع المطعون ضده الثانى للمطعون ضده الأول تلك الحصة ، وإذا كان يمتلك بالميراث نصيباً شائعاً بالعقار ذاته فقد أعلنهما برغبته فى أخذها بالشفعة وأودع الثمن وأقام الدعوى بطلبه السالف ، ومحكمة أول درجة بعد أن نذبت خبيراً وقدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٩٨٥ بهذا الطلب . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإستئناف ٢٥٤ / ٢٦ ق الإسماعيلية « بورسعيد » . وبتاريخ ١٩٨٨/٢/١١ - قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وسقوط حق الطاعن فى أخذ الحصة المبيعة بالشفعة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلترمت النيابة رأياها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءً على أن إعلان الرغبة في الشفعة تم بعد الميعاد في حين أن البيع المشفوع فيه سجل بتاريخ ١٩٨٢/٢/٤ ومن ثم يكون آخر يوم لإعلان الرغبة هو ١٩٨٢/٦/٤ وإذا صادف هذا اليوم عطلة رسمية فإنه يمتد إلى يوم العمل التالي وهو ١٩٨٢/٦/٥ وإذا تم الإعلان في هذا التاريخ الأخير فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن مؤدى نص المادة ١٥ من قانون المرافعات أنه إذا عين القانون لحصول الإجراء ميعاداً محدداً بالشهر فإن هذا الميعاد يبدأ من اليوم التالي للتاريخ الذي يعتبره القانون مجزئاً له ، وينقضى بانقضاء اليوم المقابل لهذا التاريخ من الشهر الذي ينتهي فيه الميعاد ، دون نظر إلى عدد الأيام في كل شهر ، ولما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن تسجيل البيع المشفوع فيه تم بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣ مما مؤداه أن ميعاد الإربعة شهور - المقررة بنص المادة ٩٤٨ من القانون المدني لسقوط الحق في الأخذ بالشفعة إن لم يتم إعلان الرغبة خلاله - يبدأ من اليوم التالي لتاريخ التسجيل وينتهي بانتهائه يوم ١٩٨٢/٦/٣ - الذي لم يكن عطلة رسميه - فإن حصول الإعلان الثاني للرغبة في الأخذ بالشفعة بتاريخ ١٩٨٢/٦/٥ يكون قد تم بعد الميعاد . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد يلتزم هذا النظر وأقام عليه قضاءً بسقوط حق الطاعن في أخذ الحصة المبيعة بالشفعة ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون الطعن عليه على غير أساس .

////////////////

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٩٠

بنيادة السيد المستشار / محمد محمد راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

حسين علي حسين ، ويهون فهديم ناتيبي رئيس المحكمة ومحمد إسماعيل شزال .



الطعن رقم ١٢٣٣ لينة ٥٤ القضائية : -

(١) نقض . نظام عام .

الأسباب المتعلقة بالنظام العام . جواز إثارتها من النيابة أو محكمة النقض من تلقاء نفسها أو من الخصوم متى كانت واردة على الشق المطعون عليه من الحكم وكانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع .

(٢) إيجاز « إيجاز الأماكن » « إحتجاز أكثر من مسكن » نظام عام .

حظر إحتجاز الشخص أكثر من مسكن في البلد الواحد بشير مقتضى م ٨ / ٨ / ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إنصراف لفظ البلد إلى المدينة أو القرية وفقاً للجدول المرفقة بالقرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لينة ١٩٦٠ . وجوب التحرز في تطبيق هذا الحظر بإعتباره أمراً متعلقاً بالنظام العام .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز للنيابة كما يجوز لمحكمة

النقض من تلقاء نفسها أو الخصوم إثارة المسائل المتعلقة بالنظام العام متى كانت واردة على الشق المطعون عليه من الحكم ، وكانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع ولو لم يسبق التمسك بها أمامها .

٢ - النص في الفقرة الأول من المادة الخامسة من قانون إيجار المساكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتض » يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن لفظ البلد الذي لا يجوز للشخص إحتجاز أكثر من مسكن فيه إنما ينصرف إلى المدينة أو القرية وفقاً للبيان الوارد بالجدول المرافق للقرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ والصادر نفاذاً للمادة الأولى من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - وهو ما يتأدى إلى أن البلد الواحد لا يعدو أن يكون مدينة واحدة أو قرية واحدة إعتباراً بأن كل وحدة منها لها كياناتها المستقل عن الوحدات الأخرى المجاورة لها وفقاً لأحكام قانون نظام الحكم المحلي ، يؤكد هذا النظر أنه بالرجوع إلى مضبطة مجلس الأمة في جلسته المعقودة بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٩٦٩ وعند مناقشة نص المادة الخامسة من قانون إيجار المساكن السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن تحديد نطاق الإحتجاز إقتراح أحد أعضاء المجلى إعتبار القاهرة الكبرى بلداً واحداً ليسر الإنتقال بين القاهرة والجيزة وبين شبرا وشبرا الخيمة فلم يوافق المجلى على هذا الإقتراح وإكتفى بإثباته في مضبطة الجلسة ، وهو مالا يحمل على معنى الموافقة على الإقتراح المذكور أو إعتباره تفسيراً وإذ فرض المشرع جزاء جنائياً على مخالفة ما يفتيه من حظر إحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتض فإنه بتعيين التحرز في تحديد نطاق تطبيق هذا الحظر وإعتباره أمراً متعلقاً بالنظام العام .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ١٩٣١
لسنة ١٩٨٢ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طالبا الحكم بإخلاء شقة
النزاع وتسليمها إليه خالية ، وقال شرحا لدعواه أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ
١/٤/١٩٧٢ إستأجر منه الطاعن شقة بالمقار رقم ١٠ شارع صدقي عبد
اللطيف بمنيل الروضة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة وذلك لإستعمالها
سكنا خاصا له ، وإذ تلك شقة أخرى بمدينة مبعوثى جامعة القاهرة بحى بولاق
الذكور بمحافظة الجيزة فإنه يكون قد إحتجز أكثر من مكن بالمخالفة لنص
المادة الثامنة من قانون إيجار المساكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وتاريخ
١٤/١٢/١٩٨٢ حكمت المحكمة بإخلاء الشقة محل النزاع وتسليمها إلى
المطعون ضده خالية ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٥٩
لسنة ١٠٠ ق القاهرة وتاريخ ٢٨/٤/١٩٨٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم
المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت
فيها الرأى بتنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة
وأته جذبرا بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأيا .

وحيث إنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يجوز للنباة كما يجوز
لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أو الخصوم إثارة المسائل المتعلقة بالنظام العام
متى كانت وازدة على الشق المطعون عليه من الحكم ، وكانت عناصرها مطروحة
على محكمة الموضوع ولو لم يسبق التمسك بها أمامها ، لما كان ذلك وكان النص
فى الفقرة الأولى من المادة الثامنة من قانون إيجار المساكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون
مقتضى » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على

أن لفظ البلد الذي لا يجوز للشخص إحتجاز أكثر من مسكن فيه إنما ينصرف إلى المدينة أو القرية وفقاً للبيان الوارد بالجدول المرافق للقرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ والصادر نفاذاً للمادة الأولى من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - وهو ما يتأدى إلى أن البلد الواحد لا يعدو أن يكون مدينة واحدة أو قرية واحدة إعتباراً بأن كل وحدة منها لها كيائها المستقل عن الوحدات الأخرى المجاورة لها وفقاً لأحكام قانون نظام الحكم المحلي ، يؤكد هذا النظر أنه بالرجوع إلى مضبطة مجلس الأمة في جلسته المعقودة بتاريخ ١٣ من يوليو سنة ١٩٦٩ وعند مناقشة نص المادة الخامسة من قانون إيجار الأماكن السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن تحديد نطاق الإحتجاز إقتراح أحد أعضاء المجلس إعتبار القاهرة الكبرى بلداً واحداً ليسر الإنتقال بين القاهرة والجيزة وبين شبرا وشبرا الخيمة فلم يوافق المجلس على هذا الإقتراح وإكتفى بإثباته في مضبطة الجلسة ، وهو بالام يحمل على معنى الموافقة على الإقتراح المذكور أو إعتباره تفسيراً للنص وإذ فرض المشرع جزاء جنائياً على مخالفة ما إستنه من حظر إحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى فإنه يمتنع التحرز في تحديد نطاق تطبيق هذا الحظر وإعتباره أمراً متعلقاً بالنظام العام ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق - ومالا خلاف عليه بين طرفي الخصومة - أن المسكن محل النزاع يقع في مدينة القاهرة ويقع المسكن الآخر الذي يمتلكه الطاعن في مدينة الجيزة وهما عاصمتان لمحاظنتين مختلفتين تستقل كل مدينة منهما عن الأخرى حسب التقسيم الوارد بالقرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ فإن الطاعن لا يكون قد خالف الحظر الوارد في نص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إذ هو لم يحتجز أكثر من مسكن في بلد واحد ، وإذ إعتد الحكم المطعون فيه بإحتجاز الطاعن للمسكن الآخر الواقع بمدينة الجيزة

رأى أرقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف بإخلاء الشقة المؤجرة له - محل النزاع - على سند من أن المسكنين يقعان في مدينة واحدة وأن مقتضى احتجازهما غير متوافرة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون في مسألة متعلقة بالنظام العام رغم توفر جميع العناصر التي تتيح له الإلمام بها ولما كانت أسباب الطعن متعلقة بهذا الشق من الحكم وكانت النيابة قد أثارت تلك المسألة إعمالاً للتفسير الصحيح للنص المشار إليه فإنه يتعين نقض الحكم لهذا السبب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتمين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

////////////////////

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أمين طومر نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة

المستشارين / محمد جمال الدين شلقاني نائب رئيس المحكمة سلاخ محمود عويس ، محمد

وشاد مبروك والسيد خلف .



الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٥٥ القضائية :-

(١ ، ٢) عقد « تفسير العقد » . محكمة الموضوع « مسائل الواقع » .

« فى العقود » . حكم « تسبيب الحكم » .

١ - محكمة الموضوع . سلطتها فى تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه

أوفى بقصد العاقدین . مناطه .

٢ - تفسير الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه عبارات التوكيل الصادر لتوكيل

الطاعنين والذي يخرله مباشرة الدعاوى نيابة عنهما وأتخاذ كافة التصرفات القانونية المتعلقة

بها بأنه يبيع له ، إبرام عقود إيجار تزيد مدتها على ثلاث سنوات نيابة عنهما خطأ فى

القانون .

////////////////////

١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير صيغ العقود والشروط

المختلف عليها بما تراه أوفى بقصد العاقدین إلا أن مناط ذلك أن يكون

تفسيرها محتملها عبارات العقد ولاخروج فيها عن المعنى الظاهر لها .

٢ - إذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسباب الحكم المطعون فيه قد فسر عبارات التوكيل الصادر من الطاعنين إلى الأستاذ (.....) المحامي الذي أقتصر على تخويله الحق في إقامة الدعوى نيابة عنهما أمام المحاكم كافة بتمثيلها أمامها وأتخاذ كافة الإجراءات والتصرفات القانونية المتعلقة بها بأنه يسمح له القيام بأعمال الإدارة وإبرام عقود الإيجار التي تزيد مدتها على ثلاث سنوات نيابة عنهما مخالفاً بذلك مدلول المعنى الظاهر لعباراته بما لا تحتمله ورتب على ذلك الحكم بتأييد قضاء الحكم المستأنف برفض الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٦٠٠٤ لسنة ١٩٨١ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بعدم نفاذ عقد الإيجار المسوّخ ١٩٧٩/١/١٠ المتضمن تأجير الأستاذ المعامى العين محل النزاع إلى المطعون عليهما بصفته وكيلًا عن الطاعنين بالتوكيل رقم ١١٥١ لسنة ١٩٧٨ توثيق المنتزه حال أن هذا التوكيل لا يخوله تأجيرها ، وتاريخ ١٩٨٣/٢/١٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٧٠ لسنة ٤٠ مدنى فحكمت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٦

بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ تطبيق القانون إذ إعتنق ما ذهب إليه الحكم الابتدائي من أن التوكيل العام الصادر من الطاعنين إلى وكيلهما الأستاذ / المحامي لإقامة الدعاوى القضائية بالحضور نيابة عنهما أمام المحاكم يخول القيام بأعمال الإدارة ومن بينهما التوقيع على عقود الإيجار التي لا تزيد مدتها على ثلاث سنوات حال إنه لا يخوله ذلك وأيد قضاء الحكم المستأنف برفض الدعوى .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك إن كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود بالشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بقصد العاقدين إلا أن مناط ذلك أن يكون تفسيرها تحتملها عبارات العقد ولاخروج فيها عن المعنى الظاهر لها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فسر عبارات التوكيل الصادر من الطاعنين إلى الأستاذ المحامي والذي أقتصر على تخويله الحق في إقامة الدعاوى نيابة عنهما أمام المحاكم كافة بتمثيلها أمامها واتخاذ كافة الإجراءات والتصرفات القانونية المتعلقة بها - بأنه يبيح له القيام بأعمال الإدارة وإبرام عقود الإيجار التي تزيد مدتها عن ثلاث سنوات نيابة عنها مخالفا بذلك مدلول المعنى الظاهر لعبارة بما لا تحتمله ورتب على ذلك الحكم بتأييد قضاء الحكم المستأنف برفض الدعوى فإنه قد يكون أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن .

////////////////

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٩٠

ب الرئاسة السيد المستشار / محمد أمين طومر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد جمال الدين شلقاني نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمود موسى ،
محمد رشاد مبروك والسيد خلف .



الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥٨ القضائية : -

- (١ ، ٢) دعوى « الصفة فى الدعوى » . « إنقطاع سيرة الخصومة » . بطلان .
- (١) تحقق سبب من أسباب إنقطاع سير الخصومة فى الدعوى بعد أن تبهأت للحكم فى موضوعها . غير مانع للحكم فيها متى أبدى الخصوم دفاعهم حقيقة أو حكماً .
- (٢) البطلان المترتب على فقدان الخصوم صلتهم فى الدعوى . بطلان نسبي غير متعلق بالنظام العام . أثره .
- (٣ ، ٤) « إيجار » « إيجار الأماكن » . « التزامات المؤجر » .
- (٣) « التزام المؤجر بأن يرد للمستأجر ما أنفق على المبنى المؤجرة أو التحسينات التى أحدثها بها عند إنتهاء العقد . م ٥٩٢ مدنى .
- (٤) « التزام المؤجر بتعويض المستأجر عن النقص فى الانتفاع بالعين المؤجر أو استحالة هذه الانتفاع نتيجة عمل صادر من جهة حكومية فى حدود القانون رقم ٥٩٢ مدنى .
- (٥) « محكمة الموضوع » . « سلطتها فى تقدير الأدلة » .
- إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع لها الأخذ بتقرير الخبير المقدم فى الدعوى محمولاً على أسباب . عدم إلتزامها بالرد إستقلالاً على الطعون الموجهة إليه متى قامت قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله .

١ - مفاد نص المادتين ٣٠ ، ١٣١ من قانون المرافعات - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تحقق سبب من أسباب إنقطاع سير الخصومة في الدعوى بعد أن تكون قد تهيأت للحكم في موضوعها فلا يتبع من الحكم في هذا الموضوع على موجب الأقوال والطلبات الختامية فيها والتي يكون الخصوم قد أعدوها حقيقته أو حكماً وبالموافقة الشفوية أو الفرصة لهم في ذلك .

٢ - البطلان المترتب على فقدان أحد الخصوم صفته في الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - البطلان النسبي مقرر لصالح من شرع الإنقطاع لحمايته وهو خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو زالت صفته إذ لاشأن لهذا البطلان بالنظام العام .

٣ - المادة ٥٩٢ من القانون المدني إلتزام المؤجر أن يرد للمستأجر قيمة ما أنفق على المبنى المؤجرة أو التحسينات التي أحدثها فيها بموافقة المؤجر وذلك عند إنتهاء عقد الإيجار أو لأي سبب من الأسباب .

٤ - مفاد نص المادة ٥٧٤ من القانون المدني - أن المؤجر يلزم بتعويض المستأجر طالما طلب الأخير ذلك عن النقص في الانتفاع بالعين المؤجرة أو استحالة هذا الانتفاع نتيجة عمل صدر من جهة حكومية في حدود القانون لسبب لا يكون المؤجر مسئولاً عنه .

٥ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية والأخذ بتقرير التمييز المقدم في الدعوى وصولاً إلى الرد لاقتناعها بصحة الأسس التي أقيم عليهم أولاً عليها أن لم ترد إستقلالاً على الطعون الموجه اليه إذ في أخذها به ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستوجب الرد عليه ولا معقب عليها في ذلك من محكمة النقض مادامت أقامت قضائها على أسباب سائغة لها أصلها من الأوراق تكفي لحمله .

المحكمة

بعيدا الأطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن أبتوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن حق المطعون عليهم أولا أقام الدعوى التى تم قيدها برقم ٥٦٦٣ لسنة ٧١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة - التى حل الجهاز الطاعن محلها - وباقى المطعون عليهم بطلب الحكم بإلزامهم متضامتين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٠٣٣٠ جنيه وقال بيانا لذلك أنه كان يستأجر العين المبيسة بصحة دعوى والتى آلت ملكيتها للطاعن بصفته . وإذا هلكت تلك العين فى إضرابات عامة ، أعاد بناها على نفقته بترخيص من المؤجر - ملف الطاعن غير أن الطاعن قام بمساعدة باقى المطعون عليهم فى أخلائه منها قسرا وهدمها والتصرف فى أنقاضها وامتنع عن رد قيمة ما انفق على إعادة بنائها وتعويضه عن هلاكها فأقام الدعوى بطلبه سالف البيان . وتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٧ أجابته المحكمة إلى طلبه استأنف المطعون عليهم الثلاثة الاخير هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٩٢ لسنة ٩٩ مدنى . استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ٣٢٢٦ لسنة ٩٩ مدنى لدى محكمة إستئناف القاهرة التى حكمت بتاريخ ٨٥/١١/١٢ - بعد ضمهما - بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أنه تسلك أمام محكمة الإستئناف بعلان الحكم الابتدائى لصدوره ضد الشركة الاقتصادية

للقوات المسلحة رغم زوال شخصيتها وحلوله محلها مما مؤداه إنقطاع سير المحسومة ، غير أن الحكم اجتزم في الرد على هذا الدفاع بأن الدعوى كانت قد تهيأت للفصل فيها وهو مالا يواجهه . كما صدر الحكم ضد مورث المطعون عليهم الاولين حال أنه كان قد توفى مورثه بتوكيل عنهم أمام محكمة الإستئناف.

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد نص المادتين ١٣٠ ، ١٣١ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تحقق سبب من أسباب انقطاع سير المحسومة في الدعوى بعد أن تكون قد تهيأت للحكم في موضوعها ، لا يمنع من الحكم في هذا الموضوع على موجب الأقوال والمحاضر المحتامية فيها والتي يكون المحسوم قد أبدوها حقيقة أو حكم المرافعة الشفوية الكتابية إلى إتاحة الفرصة لهم في ذلك وكان الثابت من الدعوى أن المحسوم كانوا قد أبدوا طلباتهم وأقوالهم في المسألة الاصلية التي هي موضوع المحسومة أمام محكمة أول درجة حتى جلسة ١٩٨٢/١/٢٣ التي قرر فيها الحاضر عن الشركة العامة للقوات المسلحة المقام عليها الدعوى بزوال صفتها وفيها حيزت الدعوى للحكم بعد أن تهيأت للفصل في موضوعها فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر ورفض دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، وإذ كان البطلان المترتب على فقدان أحد المحصر صفته في الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي مقرر لصالح من شرح الإنقطاع لحسايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أوزالت صفته إذ لا شأن لهذا البطلان بالنظام العام ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يحتج ببطلان الحكم المطعون فيه لإنقطاع سير المحسومة لوفاة مورث المطعون عليه المذكورين ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه التصور في التسبيب . وفي بيان ذلك أنه تمسك في دفاعه بأن الخبير المنتدب في دعوى إثبات الحالة التي أقامها مورث المطعون عليهم الاولين ، قدر قيمة المباني بعد هدمها ومن ثم فلا يمثل هذا التقدير الواقع وأن المطعون عليه الثالث هو الذي قام بهدم تلك المباني مما ينفي مسئوليته عن التعويض عنها غير أن لم يرد على هذا الدفاع واعتمد ذلك التقرير أساسا لقضائه بالمبلغ المحكوم به .

حيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان مفاد نص المادة ٥٩٢ من القانون المدني للمؤجر بأن يرد للمستأجر قيمة ما انفق على المبانى المؤجرة أو التحسينات التى أحدثها فيها بموافقة المؤجر وذلك عند إنقضاء عقد الإيجار لأى سبب من الأسباب . وكان مفاد نص المادة ٥٧٤ من القانون أن المؤجر يلزم بتعويض المستأجر إذا طلب الأخير ذلك عن النقص فى الانتفاع بأن المؤجرة أو استعالة هذا الانتفاع نتيجة عمل صدر من جهة حكومية فى حدود القانون لسبب يكون المؤجر مسئولاً عنه . وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع إستخلاص الخطأ للمسئولية والاخذ بتقرير الخبير المقدم فى الدعوى محمولاً على أسبابه لإقناعها بسلامة الأسس التى أقيم عليها ولا عليها أن لم ترد استقلالاً على الطعون الموجهة إليه إذ فى أخذها به ما يفيد إنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستوجب الرد عليه . ولا معقب عليها فى ذلك من محكمة النقض مادامت أقامت قضاها على أسباب سائفة لها أصلها من الأوراق تكفى لحمله . وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه - أن محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية - إطنأت إلى تقرير الخبير المقدم فى دعوى أثبات الحالة رقم ٩٠ لسنة ٦٦ مستعجل القاهرة المنضمه الدعوى وأنخذته أساساً لتقدير قيمة المبانى التى أقامها مورث الطعون عليهم الاولين فى العين المؤجرة له وفى التعويض الذى يستحقه لحرمانه من الإنتفاع بتلك العين ورتبت على ذلك إلزام الطاعن بالتضامن مع باقى الطعون عليهم بإداء مبلغ ألقى به وهى أسباب سائفة لها مأخذها من أوراق الدعوى ومستنداتها تكفى لحمل قضائها فإن مجادلة الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن تكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع تنحصر عنه وقاية محكمة النقض ويكون الطعن على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يعمين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجي نائب رئيس المحكمة ومعضوية المادة
المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجارحي ، محمد
محمد طيحه وشكري جمعه حسين .

٢٠٥

الطعون أرقام ١٧٥٠ ، ١٩١٦ ، ٢١٧٢ لسنة ٥٥ القضائية :-

(١) حكم « الطعن فيه » . نجزئة . دعوى « الخصوم فيها »

تسببه أثر الطعن . مؤداها . ألا يفيد منه إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على
من رفع عليه . الاستثناء . الطعن في الأحكام الصادرة في موضوع غير قابل للنجزة
أو في الالتزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين .
٢١٨م مرافعات . علة ذلك .

(٢ ، ٣) حكم « الطعن في الحكم » . نجزئة . دعوى « الخصوم في

الدعوى إستئناف . نقض . نظام عام .

(٢) المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم الصادر في موضوع غير
قابل للنجزة أو الالتزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين
. له أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من أحد زملائه . قعوده عن ذلك . إلتزام محكمة
الطعن بتكليف الطاعن بإختصامه كما تلتزم محكمة الإستئناف دون محكمة النقض بتكليفه
بإختصام باقي المحكوم لهم . علة ذلك . امتناعه عن تنفيذ أمر المحكمة . أثره . عدم قبول
الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .

(٢) إيجار » إيجار الأماكن » تجهزة . دعوى « دعوى الإخلال » إستئناف . تقض .
« السبب المتعلق بالنظام العام » . طلب المؤجرون أنها عقد الإيجار والأخلال والتسليم .
غير قابل للتجزئة بحسب طبيعة المحل فيه . الحكم بقبول الإستئناف شكلاً دون إختصاص
الحصم المتضم - وهو أحد الورثة الصادر ضدهم الحكم المطعون فيه - ولم يطعن هو
بالإستئناف - أثره . بطلان الحكم لمخالفته قاعدة إجرائية متعلقة بالنظام العام .



١ - النص في المادة ٢١٨ من قانون المرافعات في فقرتيها الأولى
والثانية - يدل على أن الشارع بعد أن أرسى القاعده العامة في نسبة الأثر
المتزب على رفع الطعن بأن لا يفيد منه إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من
رفع عليه - بين الحالات المستثناء منها وهي تلك التي يفيد فيها الحصم من
الطعن المرفوع من غيره أو يحتج عليه بالطعن المرفوع على غيره من الأحكام
التي تصدر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن أو في دعوى
يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين وقد إستهدف الشارع من
ذلك إستقرار الحقوق ومنع تعارض الأحكام في الخصومه الواحدة بما يؤدي إلى
صعوبة تنفيذ تلك الأحكام بل وأستحالته في بعض الأحيان وهو ما قد يحدث
إذا لم يكن الحكم في الطعن نافذاً في مواجهة جميع الخصوم في الحالات
السالفة التي لا يحتمل الفصل فيها إلا حلاً واحداً معيناً .

٢ - أجاز الشارع للمحكوم عليه أن يطعن في الحكم أثناء نظر الطعن بالنقض
أو بالإستئناف المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمّاً إليه في طلباته حتى
ولو كان قد فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم فإن قعد عن ذلك وجب على

المحكمة أن تأمر الطاعن باختصاصه في الطعن كما أوجب على محكمة الإستئناف - دون محكمة النقض - بما نصت عليه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الرابع الخاص بالطعن بالنقض عن حكم مغاير أن تأمر باختصاص جميع المحكوم لهم ولو بعد قنات الميعاد وهو ما يتفق مع اتجاه الشارع إلى الأقل من دواعي البطلان بتغليب موجبات صحة إجراءات الطعن واكتمالها على أسباب بطلانها أو قصورها اعتباراً بأن الغاية من الإجراءات هو وضعها في خدمة الحق ويساير أيضاً اتجاهه في قانون المرافعات الحالي - وعلى ما بين من مذكرته الإيضاحية - إلى عدم الوقوف بالقاضي عند الدور السلبي تاركاً الدعوى لمناضله أطرافها بوجهونها حسب هراهم ووفق مصالحهم الخاصة فمنعه مزايداً من الإيجابية التي تحقق هيمنته على الدعوى بعضها أو رده على سبيل الجواز كما هو الشأن في إطلاق الحالات التي يجوز فيها للقاضي الأمر بأدخال من لم يختصم في الدعوى على خلاف القانون الملغى الذي كان يحصرها فأجاز للقاضي في المادة ٢١٨ إدخال من يرى أدخاله ، كما هو الشأن في الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ سالفه البيان ، فإذا ما تم إختصاص باقي المحكوم عليهم أو باقي المحكوم لهم استقام شكل الطعن واكتملت له موجبات قبوله بما لازمه سريان أثر الطعن في حق جميع الخصوم ومنهم من تم إختصاصهم فيه بعد رفعه ، أما إذا امتنع الطاعن عن تنفيذ ما أمرت به المحكمة فلا يكون الطعن قد اكتملت له مقوماته ويجب على المحكمة - ولو من تلقاء نفسها - أن تقضى بعدم قبوله . وإذا كانت القاعدة القانونية التي تضمنتها الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات إنما تشير إلى قصد الشارع تنظيم وضع بذاته على

نحو محدد لا يجوز الخروج عليه - على ما سلف بيانه - إلزاماً بمقتضيات الصالح العام وتحقيقاً للغاية التي هدف إليها وهي توحيد القضاء في الخصومة الواحدة فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الأمره المتعلقة بالنظام العام بما لا يجوز مخالفتها أو الإعراض عن تطبيقها وتلتزم المحكمة بأعمالها .

٣ - إذ كان البين من الأوراق أن « فلان » « يرث في والدته »
 التي سبق لها الاستحقاق في ميراث محلها المؤجر مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول وقد طلب قبول تدخله أمام محكمة أول درجة منضماً إليهم وحكت المحكمة بقبول تدخله فأصبح خصماً حقيقياً في النزاع واحد الورثة الصادر ضدهم الحكم المطعون فيه ولا ينوب عنه باقي الورثة لأنه كان مائلاً في الحكم المستأنف وكانت الدعوى يطلب إنهاء عقد الإيجار والأخلاء والتسليم وهو موضوع غير قابل للتجزئة بحسب طبيعة محله ، وإذا قضى الحكم الابتدائي برفض الدعوى وأستأنف المطعون ضدهم الأربعة الأول هذا الحكم دون الخصم المنظم « » ولم تأمر المحكمة بأختصاصه في الاستئناف حتى صدر الحكم المطعون فيه فإن هذا الحكم إذ قضى بقبول الاستئناف شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف والإخلاء والتسليم دون اختصاصه ولم يمكن قد طعن بالاستئناف فإنه يكون قد خالف قاعدة قانونية إجرائية متعلقة بالنظام العام مما يبطل الحكم المطعون فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن المطعون ضدهم الأربعة الأولى فى أن الطعن الأول أقاموا .
الدعوى رقم ۳۵۱۹ لسنة ۱۹۸۲ مدنى الزقازيق الابتدائية على الطاعنه
والمطعون ضده الخامس بطلب الحكم بأنهاء عقد الإيجار المؤرخ ۱۹۷۴/۸/۱
وأخلاء الشقة المبينه بالصحيفة والتسليم ، قالوا بياناً لذلك أن مورثهم
« » أجر هذه الشقة إلى الطعون ضده الخامس الذى تركها
وأقام فيلا مملوكه له فأنتهى بذلك عقد إيجارها إلا أنه أجراها من الباطن إلى
الطاعنه مخالفاً للحظر الوارد فى العقد والقانون فأقاموا الدعوى تدخل «
..... » خصماً منضماً للمطعون ضدهم الأربعة الأولى -
المدعين - بأعتباره وارثاً للمؤجر ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد
سماع الشهود حكمت بتاريخ ۱۹۸۳/۱۲/۶ بقبول تدخله ورفض الدعوى -
أستأنف المطعون ضدهم الأربعة الأول وحدهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ۵۹۹
لسنة ۲۶ق المنصورة « مأمورية الزقازيق » وبتاريخ ۱۹۸۵/۶/۵ قضت
المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبأنهاء عقد الإيجار وأخلاء الشقة محل النزاع
والتسليم . طعت الطاعنه فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ۱۷۵۵
، ۱۶۱۹ لسنة ۵۵ ق ، كما طعن عليه أيضاً المطعون ضده الخامس « »

بالطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٥٥ ق ، وقدمت النيابة مذكرة برأيها في كل طعن أبدت فيها الرأي برفضه . وإذا - عرضت الطعون على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهم وبالجلسة المحددة أمرت المحكمة بضمهم ليصدر فيهم حكم واحد والتزمت النيابة برأيها .

وحيث إن ما تنعاه الطاعنه في الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق - والطاعنه في الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٥ ق على الحكم المطعون فيه البطلان في الإجراءات وفي بيان ذلك يقولون أن « » الخصم المنظم وهو أحد ورثة المأزج قبلت المحكمة أول درجة تدخله ولم يشارك المطعون ضدهم الأربعة الأول في الاستئناف للحكم الابتدائي الصادر ضدهم ولم يختصم فيه رغم أن موضوع دعوى النزاع وهو الأخلاء غير قابل للتجزئة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله - ذلك أن المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تنص في فقرتها الأولى والثانية على أنه « فيما عدا الأحكام الخاصة بالمطعون التي ترفع من النيابة العامة لا يفقد من الطعن إلا من رفعه » « ولا يحتج به إلا على من رفع عليه . على أنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة » أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن « من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه

منضماً إليه في طلباته « فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن بأختصاصه في الطعن . وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص «
الباقين ولو بعد فواته بالنسبة إليهم » وهو ما يدل على أن الشارع بعد أن أرسى القاعدة العامة في نسبية الأثر المترتب على رفع الطعن بأن لا يفيد منه إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه . بين الحالات المستثناة فيها وهي تلك التي يفيد فيها الخصم من الطعن المرفوع من غيره أو يحتاج عليه بالطعن المرفوع على غيره في الأحكام التي تصدر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في الالتزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين وقد إستهدف الشارع من ذلك إستقرار الحقوق ومنع تعارض الأحكام في الخصومة الواحدة مما يؤدي إلى صعوبة تنفيذ تلك الأحكام بل وأستحالة في بعض الأحيان وهو ما قد يحدث إذا لم يكن الحكم في الطعن نافذاً في مواجهة جميع الخصوم في الحالات السالفة التي لا يحتمل الفصل فيها إلا حلاً واحداً بعينه وتحقيقاً لهذا الهدف أجاز الشارع للمحكوم عليه أن يطعن في الحكم أثناء نظر الطعن بالنقض أو بالاستئناف المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته حتى ولو كان قد فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم فأن قعد عن ذلك وجب على المحكمة أن تأمر الطاعن بأختصاصه في الطعن كما أوجب على محكمة الإستئناف - دون محكمة النقض - لما نصت عليه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الرابع الخاص بالطعن بالنقض

عن حكم مغاير أن تأمر باختصاص جميع المحكوم لهم ولو بعد فوات الميعاد وهو ما يتفق مع اتجاه الشارع إلى الأخلال من دواعي لبطلان بتقليب موجبات صحة إجراءات الطعن واكتمالها على أسباب بطلانها أو قصورها إعتباراً بأن الغاية من الإجراءات هو وضعها في خدمة الحق ويساير أيضاً اتجاهه في قانون المرافعات الحالي - وعلى ما يبين من مذكرته الإيضاحية - إلى عدم الوقوف بالقاضي عند الدور السلبي تاركاً الدعوى لمفاضلة أطرافها يوجهونها حسب هواهم ووفق مصالحهم الخاصة فمنحه مزيداً من الإيجابيه التي تحقق هيمنته على الدعوى بعضها أورده على سبيل الجواز كما هو الشأن في إطلاق الحالات التي يجوز فيها للقاضي الأمر بأدخال من لم يختصم في الدعوى على خلاف القانون الملغى الذي كان يحصرها فأجاز للقاضي في المادة ٢١٨. إدخال كل من يرى أدخاله ، كما هو الشأن في الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ سالفة البيان فإذا ما تم إختصاص باقي المحكوم عليهم أو باقي المحكوم لهم استقام شكل الطعن واكتملت له موجبات قبوله بما لازمه سريان أثر الطعن في حق جميع الخصوم ومنهم من تم إختصاصهم فيه بعد رفعه أما إذا امتنع الطاعن من تنفيذ ما أمرت به المحكمة فلا يكون الطعن قد اكتملت له مقوماته ويجب على المحكمة - ولو من تلقاء نفسها - بأن تقضى بعدم قبوله . وإذا كانت القاعدة القانونية التي تضمنتها الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات إنما تشير إلى قصد الشارع تنظيم وضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه -

على ما سلف بيانه - التزاما بتحقيقات الصالح العام وتحقيقا للغاية التي هدف إليها وهي توحيد القضاء في الخصومة الواحدة فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الأمره المتعلقة بالنظام العام بما لا يجوز مخالفتها أو الأعراض عن تطبيقها وتلتزم المحكمة بأعمالها ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن

يرث والدته التي سبق لها

الاستحقاق في ميراث لجلها المؤجر مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول وقد طبق قبول تدخله أمام محكمة أول درجة منضماً إليهم وحكمت المحكمة بقبول تدخله فأصبح خصماً حقيقياً في النزاع واحد الورثة الصادر ضدهم الحكم المطعون فيه ولا ينوب عنه باقي الورثة لأنه كان ماثلاً في الحكم المستأنف وكانت الدعوى يطلب أنها عقد الإيجار والأخلاء والتسليم وهو موضوع غير قابل للتجزئة بحسب طبيعة محله وإذ قضى الحكم الابتدائي برفض الدعوى وإستأنف المطعون ضدهم الأربعة الأول هذا الحكم دون الخصم المنضم ولهم تأمر المحكمة بأختصاصه في الإبتئناف حتى صدر الحكم المطعون فيه فإن هذا الحكم إذ قضى بقبول الإبتئناف شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف والأخلاء والتسليم دون أختصاصه . ولم يكن قد طعن بالإبتئناف فإنه يكون قد خالف قاعدة قانونية إجرائية متعلقة بالنظام العام مما يبطل الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب الأخرى للمطعون الثلاثة .

جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٩٠

ب الرئاسة السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ومضوية المادة
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . وفعت عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ،
محمد خيرى الجنحى و محمد شامس .

٢٠٦

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٥٨ القضائية : -

نقض « صحيفة الطعن » . بطلان .

إجراءات الطعن والمرافعة أمام محكمة النقض . وجوب أن يقوم بها المحامون المقبولون
أمامها نيابة عن الخصوم . علة ذلك . م ٢٥٢ مرافعات . توقيع صحيفة الطعن من غير
الوكيل وعدم الاستدلال على صاحبه . أثره . بطلان الطعن . لا يغير من ذلك إيداع صحيفة
الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل من الطاعنين .

مفاد المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة - أن المشرع أوجب على الخصوم أن ينيبوا عنهم محامين مقبولين أمام
محكمة النقض فى القيام بالأجراءات والمرافعة أمامها والحكم فى ذلك
أن المحكمة لا تنظر إلا فى المسائل القانونية ، فلا يصح أن يتولى تقديم
الطعون إليها أو التوقيع عليها والمرافعة فيها إلا المحامين المؤهلين لبحث
مسائل القانون ويترتب على مخالفة هذا الحكم بطلان الطعن . لما كان ذلك ،

وكان الثابت فى الأوراق أن صحيفة الطعن وإن صدرت باسم الأستاذ المحامى والوكيل عن الطاعنين بموجب التوكيلين رقمى إلا أن التوقيع المذيل به صحيفة الطعن مسبوق بعبارة عنه بما يقطع بأن التوكيل المذكور ليس هو صاحب التوقيع وكان التوقيع لا يقرأ ولا يمكن الإستدلال منه عن صاحبه وصفته فإن الطعن يكون باطلاً ، ولا يغير من ذلك إبداع صحيفة الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل من اطاعنين ذلك أن الغاية من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن لم تتحقق على هذه الصورة لأن هذا التوقيع هو وحده الذى ضمن جدية الطعن وكتابة أسبابه على النحو الذى يتطلبه القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق بالقدر اللازم للفصل فى هذا الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين وآخر أتماموا الدعوى رقم ٤٥٦٠ لسنة ١٩٨٣ مدنى الزقازيق الابتدائية على المطعون ضدها طالبين الحكم بفلق الفتحات المظلة على الشارع المبين بصحيفة الدعوى مع الترخيص

لهم بتنفيذ هذا الغلق على نفقة المطعون ضدها وإلزامها بأن تؤدي لهم مبلغ ٣٠٠ جنيه ، وقالوا بياناً لذلك أن المطعون ضدها تعهدت لهم بموجب أقرار مكتوب بعدم فتح أبواب أو شبابيك من الجهة الشرقية على الشارع المين بالصحيفة وأنه في حالة مخالفة هذا التعهد تكون ملزمة بأن تؤدي لهم مبلغ ٣٠٠ جنيه مع غلق الأبواب والشبابيك وإذا قامت المطعون ضدها بفتح شبابيك على الجهة المذكورة فقد أنذروها رسمياً بغلقها ، ولما لم تستجب فقد أقاموا الدعوى ليحكم لهم بمطالبهم منها ، بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٨٤ قضت المحكمة للطاعنين بطلباتهما . أستاذت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة - مأمورية الزقازيق - بالإستئناف رقم ٣٥٥ لسنة ٢٧ قضائية طالبة إلغائه ورفض الدعوى ، نددت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ٦ من ديسمبر ١٩٨٧ بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة دعت فيها ببطالان الطعن وأبدت الرأي في الموضوع برفضه وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشبورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة ببطالان الطعن أن التوقيع المذيل به صحيفة الطعن غير مقرر ولا يتضح منه أسم الموقع ولا صفته كمحام مقبول أمام محكمة النقض مما يبطل الصحيفة لعدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا الدفع شديد ذلك أنه لما كانت المادة ۲۵۳ من قانون المرافعات تنص في فقرتها الأولى على أن « يرفع الطعن بصحيفة تودع فلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض ... إلخ مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أوجب على الخصوم أن ينيبوا عنهم محامين مقبولين أمام محكمة النقض في القيام بالإجراءات والمرافعة أمامها والحكمة في ذلك أن المحكمة لا تنظر إلا في المسائل القانونية ، فلا يصح أن يتولى تقديم الطعن إليها أو التوقيع عليها والمرافعة فيها إلا المحامين المؤهلين لبحث مسائل القانون ويترتب على مخالفة هذا الحكم بطلان الطعن . لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن صحيفة الطعن وإن صدرت باسم الأستاذ / المحامي والوكيل عن الطاعنين بموجب التوكيلين الخاصين رقمي ۲۱۵۴ ، ۲۱۵۵ - لسنة ۸۷ توثيق شهر عقارى ههيا . إلا أن التوقيع المذيل به صحيفة الطعن مسبوق بعبارة « عنه » بما يقطع بأن الوكيل المذكور ليس هو صاحب التوقيع ، وكان التوقيع لا يقرأ ولا يمكن الاستدلال منه عن صاحبه وصفته فإن الطعن يكون باطلاً ، ولا يغير من ذلك إيداع صحيفة الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل عن الطاعنين ذلك أن الغاية من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن لم تتحقق على هذه الصورة لأن هذا التوقيع هو وحده الذي يضمن جدية الطعن وكتابة أسبابه على النحو الذي يتطلبه القانون .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٩٠

ب الرئاسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ومعضوية السادة
المستشارين / محمد قنص الجمهودي ، عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة ،
محمود رضا الخضير وإبراهيم الطويله .



الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٥٨ القضائية : -

التزام « الوفاء » . وكالة « الوكالة في الخصومة » .

العرض الحقيقي الذي يتبعه الإيداع . ما هنـة - الوسيلة القانونية لإبراء ذمة المدين .
شرطه . أن تتوافر فيه شروط الوفاء المبرئ للذمة ومنها عرض المبلغ على صاحب الصفة في
أستيفاء الحق . قبول العرض . من التصرفات القانونية التي لا يجوز للمحامى مباشرتها
الابتفويض في عقد الوكالة .

////////////////////

المقرر- في قضاء هذه المحكمة - أن العرض الحقيقي الذي يتبعه الإيداع هو
الوسيلة القانونية لإبراء ذمة المدين ومن ثم يتعين أن تتوافر فيه الشروط المقررة
في الوفاء المبرئ للذمة ومنها أن يتم العرض على صاحب الصفة في أستيفاء
الحق ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم
عرضوا بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٤ - مبلغ ٢٥٠ جنية على محامى الطاعنين كما
عرضوا بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٥ مبلغ ١١٧٠ جنية إلا أنه رفض استلام المبلغين
على سند من أنه غير مفوض من الطاعنين في قبض المبلغ المهروض ، وإذا

كان قبول العرض يعتبر من التصرفات القانونية التي لا يجوز مباشرتها إلا إذا كان مفوضاً فيها في عقد الوكالة وكان الثابت من سند وكالة محامي الطاعن الأول أنه خلا من تفوض في قبول العرض كما خلت الأوراق من ثمة ما يفيد وكالته أصلاً عن باقى الطاعنين فإن هذا العرض يكون قد تم على غير ذى صفة في استيفاء الحق ومن ثم فإن الإيداع الحاصل من المطعون عليهم لا يعتبر وفاء مبرئاً للذمة ولا يرتب أثراً ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بالإيداع المبني على إجراءات عرض غير قانونية فإنه يكون أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنين ومورثهم المرحومة وأخرى أقاموا الدعوى رقم ٢٤١٥ سنة ١٩٨٣ مدنى كلى المنيا الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بفسخ العقد المتضمن ببيع الأخيرتين ومورثة الطاعنين لهم أطياناً مساحتها ١١ ، ٧ ، ٤ والتسليم ، وقالوا بياناً لذلك أن مورث الطاعنين وباقى المدعين باعوا للمطعون عليهم هذه الأطيان لقاء ثمن مقداره ٤٥٠ جنية للقدان وقد أوفى المشترون بجزئ من الثمن وأمتنعوا عن سداد الباقي رغم إنذارهم فأقاموا الدعوى . بتاريخ ١٩٨٤/٦/٩ حكمت المحكمة بفسخ عقد البيع والتسليم .

إستأنف المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة إستئناف بنى سوف « مأمورية النيبا » بالاستئناف رقم ٢٥٠ سنة ٢٠ ق ، وبتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة بأبيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم إعتد بإيداع المطعون عليهم لبقاى الثمن خزانة المحكمة بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٤ ، ١٩٨٧/١١/١٥ على ذمة الطاعنين تأسيساً على أن هذين المبلغين عرضاً على محاميه ورتب على ذلك قضاءه برفض طلب الفسخ فى حين أن هذا المحامى غير مفوض فى قبول العرض وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن المقرر- فى قضاء هذه المحكمة - أن العرض الحقيقى الذى يتبعه الإيداع هو الوسيلة القانونية لإبراء ذمة المدين ومن ثم يتعين أن تتوافر فيه الشروط المقررة فى الوفاء المبرئ للذمة ومنها أن كان يتم العرض على صاحب الصفة فى إستيفاء الحق لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم عرضوا بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٤ مبلغ ٢٥٠ جنيه على محامى الطاعنين كما عرضوا عليه بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٥ مبلغ ١١٧٠ جنيه إلا أنه رفض إستلام المبلغين على سند من أنه غير مفوض من الطاعنين فى قبض المبلغ المعروض وإذا كان قبول العرض يعتبر من التصرفات القانونية التى لا يجوز للمحامى مباشرتها إلا إذا كان مفوضاً فيها فى عقد الوكالة وكان الثابت من سند وكالة محامى الطاعن الأول

أنه خلو من تفويض في قبول العرض كما حلت الأوراق من ثمة ما يفيد وكالته أصلا عن باقى الطاعنين فإن هذا العرض يكون قد تم على غير ذى صفة فى إستيفاء الحق ومن ثم فإن الإيداع حاصل من المطعون عليهم لا يعتبر وفاء مبرئاً للذمة ولا يرتب أثراً ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعتد بالإيداع المبني على إجراءات عرض غير قانونية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضة .

////////////////

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / طلعت أمين صاحب نائبي المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / محمد ممتاز ستولس ، د / عبد القادر عثمان ، حسين جعني دياب
و محمد عبد العزيز الشناوي .



الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٥٥ القضائية : -

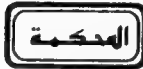
« عمل » العاملون بالقطاع العام « ترقية » سلطة صاحب العمل . نقل العامل .
حكم « تسبيب الحكم : الخطأ في تطبيق القانون » .

الترقية المقصود بها . تكليف العامل بأعمال وظيفة تعلم وظيفته في مجال الاختصاص
داخل الدرجة المالية الواحدة . إعتباره نقلا وليس ترقية سلطة صاحب العمل في تنظيم
مشتاته . مؤداها . حقه في عدم نقل العامل إلى وظيفة معينة يطلب بها . مخالفة الحكم
المطعون فيه لهذا النظر خطأ في القانون .

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

بدل النص في المواد ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن المقصود بالترقية هو نقل العامل من
الدرجة المالية التي يشغلها إلى الدرجة التي تعلموها مباشرة بما يستتبعه ذلك من
زيادة اجرة يمنحه بداية الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ومن ثم لا
يندرج في مدلولها مجرد تقليد العامل وظيفة تعلم وظيفته في مجال الاختصاص
داخل الدرجة المالية الواحدة ، لما كان ذلك ، وكان المقرر - في قضاء هذه المحكمة -
أن تكليف المدعى لدعواه تكييفاً خاطئاً لا ينطبق على واقعيتها التي ذكرها

في صحتها لا يقيد القاضي ولا يمنعه من اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح ، وكان الواقع في الدعوى - وعلى ما تضمنه تقرير الحبير - أن الطاعن كان يشغل في ١٩٨٠ / ١٢ / ٣١ وظيفة بالدرجة الثانية ، وهي ذات الدرجة المقررة لوظيفة رئيس أقسام مخازن والتي طلب الحكم بأحقته في الترقية إليها إعتباراً من هذا التاريخ ، فإن التكييف القانوني السليم لدعواه أنها أقيمت بطلب إلى تلك الوظيفة ، لما كان ما تقدم ، وكان لصاحب العمل السلطة في تنظيم وإدارة منشأته وتقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الأنتاج ، وله في سبيل ذلك إلا يجيب العامل إلى طلب نقله إلى وظيفة معينة متى رأى في هذا الطلب ما يتعارض مع مصلحة العمل ، وكان البين من الأوراق أن المقارن به نقل إلى وظيفة رئيس أقسام مخازن إعتباراً من ١٩٨٠ / ١٢ / ٣١ وقت أن كان الطاعن غير قائم بالعمل فعلاً لإستدعائه بخدمة القوات المسلحة ، وإذ رأت المطعون ضدها أن الوظيفة المشار إليها من الوظائف الاشرافية التي تتطلب تواجد شاغلها في العمل للقيام بإعبائها وقامت على هذا الأساس بنقل المقارن به دون الطاعن - فإن قرارها في هذا الشأن يكون قد صدر على أساس سليم وفي حدود سلطتها كصاحب عمل في تنظيم وإدارة منشأته ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجري في قضائه على أن « » فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -

تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٠ سنة ١٩٨١ عمال كلى
دمياط على الطاعنة للمحكم بأحقية في الترقية إلى وظيفة
رئيس أقسام (أ) مخازن إعتباراً من ١٩٨٠/١٢/٣١ وقال بيانا لدعواه أنه
عين لدى الطاعنة في ١٩٦٤/٦/٢٣ وتدرج في وظائفها حتى شغل وظيفة
رئيس قسم (جـ) مخازن منتجات في ١٩٧٦/١٢/٣١ ، وإذا استدعى لخدمة
القوات المسلحة وقامت الطاعنة بترقية أحد زملائه إلى وظيفة رئيس أقسام
(أ) مخازن رغم أنه أحق منه بالترقية طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٣٤
لسنة ١٩٥٩ ولأقدميته عنه في التخرج والتعيين فقد أقام دعواه بطلبه.
سالف البيان . نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت في
١٩٨٤/١/٢٢ بأحقية المطعون ضده في شغل وظيفة رئيس أقسام (أ) مخازن
إعتباراً من ١٩٨٠/١٢/٣١ بذات المرتب والدرجة التي يشغلها . استأنفت
الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥ لسنة ١٦ ق المنصورة « مأمورية دمياط
» . بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت
الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها
الرأى برفض الطعن عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة
لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون
وفي بيان ذلك تقول أن دعوى المطعون ضده بأحقية في الترقية إلى وظيفة
رئيس أقسام مخازن إعتباراً من ١٩٨٠/١٢/٣١ تعد في حقيقتها من دعاوى
النقل وليست من دعاوى الترقية لأن الوظيفة المشار إليها تدخل في نطاق
الدرجة الثانية التي كان يشغلها في هذا التاريخ ، ومقتضى ذلك أنه لا تطبق

فى شأنها قواعد الترقيات وإنما تخضع للقواعد المتعلقة بنقل العامل والتي تقضى بأن النقل من اطلاقا صاحب العمل بما له من سلطة فى إدارة منشأته ، وإذ قضى المحكم المطعون فيه بأحقية المطعون ضده للوظيفة المطالب بها إستناداً إلى المقارنة التى أجراها بينه وبين زميله طبقاً للقواعد الخاصة بالترقيات فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى المادة « ٣٢ » من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أنه « مع مراعاة إستيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها تكون الترقية إليها من الوظيفة التى تسبقها مباشرة فى الدرجة والمجموعة النوعية التى تنتمى إليها .. » وفى المادة « ٣٣ » على أنه « مع مراعاة أحكام المادة ١٢ من هذا القانون تكون الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالأختيار .. وتكون الترقية إلى الوظائف الأخرى بالأختيار فى حدود النسب الواردة فى الجدول رقم (١) المرافق » وفى المادة « ٣٥ » على أنه « بمراجعة أحكام المادة ١٢ من هذا القانون صدر قرار الترقية من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه ... وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها ويستحق العامل بداية الدرجة المقررة للوظيفة المرقى إليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر إعتباراً من هذا التاريخ يدل على أن المقصود بالترقية هو نقل العامل من الدرجة المالية التى يشغلها إلى الدرجة التى تعلوها مباشرة بما يستتبعه ذلك من زيادة أجره بمنحه بداية الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، ومن ثم لا يندرج فى مدلولها مجرد تقليد العامل وظيفة تعلو وظيفته فى مجال الأختصاص داخل الدرجة المالية الواحدة ، لما كان ذلك - وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن تكييف المدعى للدعواه تكييفاً خاطئاً

لا ينطبق على واقعتها التي ذكرها في صحتها لا يقيد القاضي ولا يمنعه من إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح ، وكان الواقع في الدعوى - وعلى ما تضمنه تقرير المحبير - أن الطاعن كان يشغل في ١٢/٣١/١٩٨٠ وظيفة بالدرجة الثانية ، وهي ذات الدرجة المقررة لوظيفة رئيس أقسام مخازن والتي طلب الحكم بأحقية في الترقية إليها اعتباراً من هذا التاريخ ، فإن التكييف القانوني السليم لدعواه أنها أقيمت بطلب نقله إلى تلك الوظيفة ، لما كان ما تقدم وكان لصاحب العمل السلطة في تنظيم وإدارة منشأته وتقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الأنتاج ، وله في سبيل ذلك الا يجيب العامل إلى طلب نقله إلى وظيفة معينة متى رأى في هذا الطلب ما يتعارض مع مصلحة العمل ، وكان البين من الأوراق أن المقارن به نقل إلى وظيفة رئيس أقسام مخازن اعتباراً من ١٢/٣١/١٩٨٠ وقت أن كان الطاعن غير قائم بالعمل فعلا لاستدعائه بخدمة القوات المسلحة ، وإذا رأت المطعون ضدها أن الوظيفة المشار إليها من الوظائف الاشرافية التي تتطلب تواجد شاغلها في العمل للقيام بإعبائها وقامت على هذا الأساس بنقل المقارن به - دون الطاعن - فإن قرارها في هذا الشأن يكون قد صدر على أساس سليم وفي حدود سلطتها كصاحب عمل تنظيم وإدارة منشأته ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجري في قضائه على أن « الثابت من تقرير المحبير أن قرين المستأنف ضده الذي تمت ترقيته إلى الوظيفة التي يطالب بها مع تساويهما من حيث المؤهل أحدث منه تعيينا بالشركة ومدة خدمته عند التاريخ المتنازع عليه هي ١٨ شهر سنة ١٩٨٠ بينما خدمة المستأنف عليه ٦ شهر سنة ١٩٨٠ وكان ترتيب الموظف المذكور في كشف - الأقدميات تاليا لأقدمية المستأنف عليه ومن ثم كان يتمين على الشركة

المستأنفة الا تتخطاه في الترقية مفضلة غيره لا لشيء إلا لأن هذا الغير لم يخدم بالقوات المسلحة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء بموضوع الاستئناف رقم ١٥ لسنة ١٩٨١ المنصورة « مأمورية دمياط » بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

////////////////

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، على محمد على ود
حسن بسيونى .



الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) نقض . حكم . التماس إعادة النظر .

القضا ، بما لم يطلبه الخصوم . سبيل الطعن عليه هو التماس إعادة النظر . الطعن عليه
بطريق النقض . شرطه .

(٢ ، ٣) خضراتب « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية »
« الربط الحكى » قانون .

(٢) إعمال قواعد الربط الحكى ٧٧ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن تكون سنة
١٩٦٨ سنة ضريبية كاملة حقق المول خلا لها ربحا لا يجاوز الألف جنيه . عدم تحقق ذلك .
أثره . إتخاذ أرباح أول سنة ضريبية كاملة لا حقه لتلك التى باشر نشاطه فيها أو استأنفه
أو غيره أو طرأ فيها تعديل للشكل القانونى لها أساسا لربط الضريبة .

(٣) تغيير السنة المالية للمنشأة من سنة تداخلة إلى سنة ميلاديه كاملة لا يعتبر
تغييرا للشكل القانونى للمنشأة أو تغييرا لنشاطها .

١- النعى على الحكم ، بأنه قضى للمطعون ضده بما لم يطلبه لا يجوز أن يكون سببا للطعن عليه بالنقض الا اذا قضت به المحكمة عامدة مدركة حقيقة ما قدم لها من طلبات مسببة قضاها ، وإنما هو سبب للطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر .

٢ - مناهة لإعمال قواعد الربط المحكمى طبقا لأحكام القانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ توافر شروطها بأن تكون سنة ١٩٦٨ سنة ضريبية كاملة حقق الممول خلالها ربحا لا يجاوز الألف جنيه فإن لم تكن كذلك أو كان الممول لم يبدأ فيها نشاطه ، اتخذت أرباح أول سنة ضريبية كاملة لاحقة لتلك التى باشر نشاطه فيها أو استأنفت أو غيره أو لما فيها تعديل للشكل القانوني لها ، أساسا لربط الضريبة على النحو المبين بالمادتين ٥٥ ، ٥٥ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون أنف الذكر .

٣ - ثبوت قسك الطاعنة بذكرتها المقدمة إلى محكمة الاستئناف بعدم سريان قواعد الربط المحكمى « على المطعون ضده لمباشرته نشاطه فى أعمال المقاولات من سنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، وبعدم جواز إتخاذ أرباح سنة ١٩٧٤ أساسا للربط عن سنة ١٩٧٥ مجرد تغيير المطعون ضده السنة المالية لمنشأته من سنة متداخله إلى سنة ميلاديه إعتبارا من ١٩٧٤ ، واذا كان تغييرا السنة المالية للمنشأة عن سنة متداخلة إلى سنة ميلاديه كاملة لا يعتبر تغييرا للشكل القانوني للمنشأة أو أنها ، لنشاطها وبدأت لنشاط جديد ، وكان الحكم المطعون فيه قد أتخذ من أرباح سنة ١٩٧٤ أساسا لربط الضريبة عن سنة ١٩٧٥ لتحقيق المطعون ضده فيها ربحا يقل عن ألف جنيه ، دون أن يحض دفاع الطاعنة ببداة الممول نشاطه منذ سنة ١٩٦٧ ويحدد أول سنة ضريبية كاملة له حقق فيها ربحا ، وفقا لما تقدم ومقداره ليحدد تبعا له مدى خضوع المطعون ضده لقواعد الربط المحكمى وسنة القياس والسنوات القيسية ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده لم يرتض تقدير مأمورية ضرائب أسيوط لأرباحه من نشاطه فى أعمال المقاولات فى الفترة من ۱/۷/۱۹۷۳ إلى ۳۱/۱۲/۱۹۷۳ وفى سنتى ۱۹۷۴ و ۱۹۷۵ ، فأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أبدت تقديرات المأمورية فأقام الدعوى رقم ۲۳۲ لسنة ۱۹۷۹ تجاوى كلى أسيوط طعنا على هذا القرار بالنسبة لسنتى ۱۹۷۴ و ۱۹۷۵ . نهدت المحكمة خبيرا فى الدعوى وبعد أن تفهم تقريره ، حكمت بتاريخ ۲۳/۵/۱۹۸۲ بتأييد قرار اللجنة المطعون فيه ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ۷۱ لسنة ۵۷ ق أسيوط وبتاريخ ۲۱/۱/۱۹۸۴ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وتعديل قرار اللجنة بالنسبة لأرباح الفترة من ۱/۷/۱۹۷۳ وحتى ۳۱/۱۲/۱۹۷۳ وسنة ۱۹۷۴ وإتخاذ الأخيرة أساسا للربط عن سنة ۱۹۷۵ ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها . فى شأن تقدير أرباح المطعون ضده عن الفترة من ۱/۷/۱۹۷۳ حتى ۳۱/۱۲/۱۹۷۳ وخلفض تقديرها رغم قصر المطعون ضده طعنه على تقدير صافى أرباحه عن سنتى ۱۹۷۴ ، ۱۹۷۵ .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن النعى على الحكم بأنه قضى للمطعون ضده بما لم يطلبه لا يجوز أن يكون سببا للطعن عليه بالنقض إلا إذا قضت به المحكمة عامدة ، مدركة حقيقة ما قدم لها من طلبات مسببه قضاها ، وإنما هو سبب للطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لتقدير إرباح الفترة من ١٩٧٣/٧/١ حتى ١٩٧٣/١٢/٣١ تبعا لما أنتهى إليه الحبير المنتدب فى الدعوى أمام محكمة أول درجة من تقدير لأرباح المطعون ضده فى سنوات النزاع التى ثار الخلاف بشأنها بين الممول والمأمورية ، دون نظر لما طرح عليه منها وتعمد ذلك ومن ثم يكون سبيل الطعن علي ذلك القضاء التماس إعادة النظر .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسببب إذ أتخذ من أرباح سنة ١٩٧٤ أساسا لربط الضريبة عن سنة ١٩٧٥ رغم أن الطاعن بدأ نشاطه فى سنة ١٩٦٦ بسنة مالية متداخلة وقدرت أرباحه حتى سنة ١٩٧٣ تقديرا فعليا وكانت عن كل من سنتى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ مبلغ ٣٩٠. ١٨٤٧ جنيه مما يخرجها عن نطاق للربط الحكمى دون أن ينال من ذلك تغييره سنته الضريبية من سنة متداخلة إلى سنة ميلادية اعتبارا من سنة ١٩٧٤ إذ لا يعتبر ذلك تغييرا للنشاط .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن مناط أعمال قواعد للربط الحكمى طبقا لأحكام القانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ توافر شروطها بأن تكون سنة ١٩٦٨ سنة ضريبية كاملة حقق الممول خلالها ربحا لا يتجاوز الألف جنيه ، فإن لم تكن

كذلك أو كان الممول لم يبدأ فيها نشاطه ، أتخذت أرباح أول سنة ضريبية كاملة لاحقة لتلك التي باشر نشاطه فيها أو أستأنفة أو غيره أو طرأ فيها تعديل للشكل القانوني لها ، أساسا لربط الضريبة على النحر المبين بالمادتين ٥٥ ، ٥٥ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون أنف الذكر . لما كان ذلك وكان الشايت بالدعوى أن الطاعنة تمسكت بمذكرتها المقدمة إلى محكمة الإستئناف بجلسة ١٩٨٣/١١/٣٠ بعدم سريان قواعد الربط الحكمي علي المطعون ضده لمباشرته نشاطه في أعمال المقاولات من سنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، وبعدم جواز إتخاذ أرباح سنة ١٩٧٤ أساسا للربط عن سنة ١٩٧٥ لمجرد تغيير المطعون ضده السنة المالية لمنشأته من سنة متداخلة إلى سنة ميلادية اعتبارا من سنة ١٩٧٤ ، وإذا كان تغيير السنة المالية للمنشأة من سنة متداخلة إلى سنة ميلادية كاملة لا يعتبر تغييرا للشكل القانوني للمنشأة أو إنهاء لنشاطها وبدءا لنشاط جديد ، وكان الحكم المطعون فيه قد أتخذ من أرباح سنة ١٩٧٤ أساسا لربط الضريبة عن سنة ١٩٧٥ لتحقيق المطعون ضده فيها ربحا يقل عن ألف جنيه ، دون أن يخلص دفاع الطاعنة ببده الممول نشاطه منذ سنة ١٩٦٧ ، ويحدد أول سنة ضريبية كاملة له حقق لقواعد الربط الحكمي ، وسنة القياس والسنوات المقيسه ، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

////////////////

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المتشاورين / عبد المنعم إبراهيم ، عبد الرحيم صالح ، مختار أباطة ود . حسن بسيوني .



الطعن رقم ١٠٥٣ لسنة ٥٨ القضائية :

(١ ، ٢) دواة « الحراسة القضائية » . شركات .

(١) الحراسة القضائية . ماهيتها . وضع مال يقوم فى شأنه نزاع ويتهدده خطر عاجل
فى يد أمين بحفظه وإدارته ورده مع تقديم حساب عنه إلى من يثبت له الحق فيه . وهى اجراء
وقتى تدعو إليه الضرورة وتختلف فيه مهمة الحارس عن مهمة المصفى ولا تتعارض معها .

(٢) وفاة أحد الشركاء المتضامنين فى شركة التضامن وإستمرار باقى الشركاء فيها
دون موافقة ورثة المتوفى ودون أن يكون متفقا فى عقد الشركة على استمرارها بعد الوفاة .
مؤداة للورثة أن يطلبوا وضع اموال الشركة تحت الحراسة القضائية حتى يثبت فى أمر تعيين
مصف لها متى توافرت المبررات الموجبة للحراسة .

١ - الحراسة القضائية هى وضع مال يقوم فى شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير
ثابت ويتهدده خطر عاجل فى يد أمين يتكفل بحفظه وإدارته ورده ، مع تقديم
حساب عنه إلى من يثبت له الحق فيه وهى - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة (١) اجراء وقضى تدعو إليه الضرورة ويستمد وجوده منها ، وتختلف

فيه مهمة الحارس عن مهمة المصنفى ولا تتعارض معها لمغايرة سلطة كل منهما
في جوهرها لسلطة الآخر.

٢ - موت أحد الشركاء المتضامنين فى شركة التضامن وإستمرار باقى
الشركاء فيها دون موافقة ورثة الشريك المتوفى . ودون أن يكون متفقاً فى عقد
الشركة على إستمرارها بعد الوفاة يجيز لهؤلاء الورثة طلب وضع أموالها تحت
الحراسة القضائية حتى تثبت محكمة الموضوع فى تعيين مصف لها وتصفيتها
مضى فجمعت لديهم من الأسباب المعقولة ما يخشى معها وجود خطر عاجل من
بقاء المال تحت يد حائزيه إذ أن شخصية الشركة لا تنتهى بوفاة الشريك
المتضامن بل تبقى بالقدر اللازم للتصفية وحتى انتهائها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها أقامت على الطاعنين
الدعوى رقم ٨١٠ لسنة ١٩٨٥ مدنى كلى الزقازيق بطلب الحكم بفرض الحراسة
القضائية على الشركة محل النزاع وتعيينها حارسة عليها ، والحكم بتصفيتها
والزام الطاعنين بأن يؤدوا لها نصيبها عن نفسها وبصفتها فى تلك الشركة التى
أقامها ١١/١/١٩٤٥ لتجارة المصوغات ثم إنفرد بها الطاعنون بعد وفاة

مورثي طرفي النزاع دون مراعاة لحقوقها . ويتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٦ حكمت المحكمة بفرض الحراسة القضائية على الشركة المذكورة وتعين المطعون ضدها الأولى حارسة عليها وإعادت الدعوى إلى المرافعة لنظر طلب تصفيتيها . طعن الطاعنون في هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٨٩ لسنة ٢٨ ق المنصورة « مأمورية الزقازيق » ويتاريخ ١٩٨٨/١/٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذ عرض على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبني الطعن خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون والتناقض إذ قضى بفرض الحراسة القضائية على شركة النزاع وتعين المطعون ضدها حارسة عليها مما يخلوها حق إدارتها ، رغم إنقضاء الشركة وزوال شخصيتها المعنوية ب وفاة مورثها في ١٩٧٨/٨/٣١ .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن الحراسة القضائية هي وضع مال يقوم في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ، ويتهدده خطر عاجل في يد أمين يتكفل بحفظه وإدارته ورده ، مع تقديم حساب عنه إلى من يثبت له الحق فيه وهي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إجراء وقفي تدعو إليه الضرورة ، ويستمد وجوده منها ، وتختلف فيه مهمة الحارس عن مهمة المصنف ولا تتعارض معها لمغايرة سلطة كل منهما في جوهرها لسلطة الآخر . لما كان ذلك ، وكان موت أحد الشركاء المتضامنين في شركة التضامن وإستمرار باقى

الشركاء فيها دون موافقة ورثة الشريك المتوفى ، ودون أن يكون متفقاً في عقد الشركة على إستمرارها بعد الوفاة ، يجيز لهؤلاء الورثة طلب وضع أموالها تحت الحراسة القضائية حتى ثبت محكمة الموضوع في تعيين مصفى لها وتصفيتهما متى تجمعت لديهم من الأسباب المعقولة ما يخشى معها وجود خطر عاجل من بقاء المال تحت يد حائزته ، إذ أن شخصية الشركة لا تنتهي بوفاة الشريك المتضامن بل تبقى بالقدر اللازم للتصفية وحتى إنتهائها ، وكانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاها بفرض الحراسة القضائية على أموال شركة النزاع وتعيين الطعون ضدها الأولى حارسه عليها - أخذاً بما تقدم وفي حدود سلطتها في تقدير الضرورة الداعية للحراسة والخطر الموجب لها - على ما بدالها من إشترك طرفي الدعاى في الأموال موضوع النزاع وامتداد الخلف بينهم في شأنها واستئثار الطاعنين دون الآخرين بإستغلالها ، بما يتوافر معه النزاع الجدى والخطر العاجل اللازم لفرض الحراسة على تلك الأموال ، وأقامت قضاها بذلك على ما يكفى لحمله وله أصله الثابت بالأوراق ، فإن النعى برمته يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أمين طومر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد جمال الدين شلقاني نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمود عويس ،
محمد رشاد مبروك والسيد خلف .



الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) إيجار « إيجار الآساكن » الاستداد القانوني لعقد الإيجار .

عقد الإيجار . عدم إنتهائه بوفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة . إمتداده لصالح زوجه أو أولاده
أو والديه . شرطه إقامتهم معه بالعين المؤجرة إقامة مستقرة حتى الوفاة أو الترك . م ١/٢٩
ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الانقطاع عن الإقامة لسبب عارض لا يحول دون إمتداد العقد . إقامة
المستفيد بالعين المؤجرة كمصيف . كفاية اتفاقها مع الفرض من هذا التأجير .

~~~~~

١ - النص في الشق الأول من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧  
على أنه « مع عدم الإخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون لا ينتهى عقد إيجار  
المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقى فيها زوجة أو أولاده أو أى من  
والدية الذهن كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك يدل - وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة - على إن عقد إيجار المسكن لا ينتهى لهؤلاء بوفاة

المستأجر الأصلي أو تركه العين ، وتستمر العلاقة الإيجارية قائمة مع أى من المستفيدين المشار إليهم متى كانت إقامتهم بالعين مستقرة حتى تاريخ الوفاة أو الترك ولا يحول دون إمتداد العقد إلى أى منهم انقطاعه عن الإقامة بالعين لسبب عارض مادام أنه لم يكشف عن إرادته فى التخلّى عنها صراحة أو ضمناً ، ويكفى أن تكون إقامة المستفيد بالعين المؤجرة بقصد استعمالها كمصيف تتفق مع طبيعة الغرض من هذا التأخير .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - علي ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٢٩٨ لسنة ١٩٨٢ مدنى الأسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٣/٣/١ المبرم بينه وبين مورثتهم المتضمن إستئجارها الشقة المبينة بصحيفة الدعوى والتسليم . وقال بيانا لذلك أنه بموجب هذا العقد أستأجرت منه المورثة المذكورة الشقة محل النزاع وأقامت بها بمفردها حتى توفيت . وإذ إمتنع المطعون عليهم عن أخلاء تلك الشقة بعد وفاتها فقد أقام الدعوى بطلبه

سالى البيان . ويتاريخ ٨٤/٦/٢٣ وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق . أجابت الطاعن إلى طلبيه . إستأنف الطعون عليهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٠٣ لسنة ٤٠ ق مدنى لدى محكمة إستئناف الاسكندرية التى حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٧ بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أهدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة بأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من أربعة أوجه ينعى الطاعن به على الحكم الطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك بقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على ما إستخلصه من أقوال شاهدى الطعون عليهم من أن العين محل النزاع أجرت بقصد إستعمالها مصبفا وأن الطعون عليهم كانوا يقيمون مع مورثتهم - المستأجرة الأصلية - بتلك العين فى أشهر الصيف ، ورتب على ذلك أمتهاد العقد إليهم بعد وفاة المورثة المذكورة حالة أن الثابت بعقد الإيجار أنها استأجرت العين لأستعمالها سكنالها وهو ما أكده شاهاده مما مؤداه عدم أحقيتهم فى إمتداد العقد إليهم بعد وفاتها إذ لم تكن لهم إقامة مستقرة بالعين .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان النص فى الشق الأول من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه مع عدم الإخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون ، لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقى

فيها زوجها أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن عقد إيجار المسكن لا ينتهى بالنسبة لهؤلاء بوفاة المستأجر الأصلي أو تركه العين ، وتستمر العلاقة الإيجارية قائمة مع أى من المستفيدين المشار إليهم متى كانت أقامتهم بالعين مستقرة حتى تاريخ الوفاة أو الترك ، ولا يحول دون إمتداد العقد إلى أى منهم إنقطاعه عن الإقامة بالعين لسبب عارض ما دام أنه لم يكشف عن إرادته فى التغلّى عنها صراحة أو ضمناً . ويكفى أن تكون إقامة المستفيد بالعين المؤجرة بقصد استعمالها كمصيف تتفق مع طبيعة الغرض من هذا التأجير وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع - فى حدود سلطتها التقديرية - استخلصت من أقوال شاهدى المطعون عليهم أمام محكمة أول درجة ومن القرائن التى ساقتها أن مورثتهم إستأجرت العين محل النزاع لاستعمالها كمصيف لها ولا بنائها - المطعون عليهم - الذين كانوا يشاطرونها الإقامة بها فى أشهر الصيف ورتبت على ذلك إمتداد العقد إليهم بعد وفاتها وهى أسباب سائفة لها أصل ثابت بالأوراق بما يكفى لحمل قضاء الحكم فإن النعى عليه يكون على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////



## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٩٠

بمناسة السيد المستشار / محمد واقت خفاش نائب رئيس المحكمة ومجموعة السادة  
المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجادري ، محمد  
محمد طيحه و محمد محمود عبد اللطيف .



الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٥٢ القضائية :

( ١ ) تنفيذ « منازعات التنفيذ » .

منازعات التنفيذ التي يختص بها قاضي التنفيذ . المقصود بها . أن تكون المنازعة  
بالتنفيذ الجبري ومنصبه على إجراء من إجراءاته أو مؤثره فيه . القضا ، يوقف تنفيذ حكم  
الطرد حين الفصل في دعوى المظنون ضدها يمنع تعرض الطاعن لهما في إنتفاعهما بعين  
النزاع المؤجرة لهما . عدم إعتباره منازعة تنفيذه .

( ٢ ) « دعوى » « دعوى الحق ودعوى الحيازة » .

إقامة المظنون ضدها دعواهما بطلب منع تعرض الطاعن لهما في إستجارهما  
وأنقاعهما وحيازتهما لحل النزاع إستناداً إلى عقد إستجارهما له لاحتقيتهما في إستجاره  
ورضع اليد عليه بموجب ذلك المقدم بعد صدور حكم مستعجل بطرد الطاعن المستأجر السابق  
للمحل . تملكها بأصل الحق بحسب الطلبات فيها . مخالفة الحكم المظنون فيه ذلك وقصل  
فيها بأعتبارها دعوى حيازة . خطأ .

١ - مفاد المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة - إنه يتعين لكي تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ أن يكون التنفيذ جبرياً  
وأن تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ أو مؤثره في سير إجراءاته ، أما المنازعات  
التي لا تمس إجراء من إجراءات التنفيذ أو سيره أو جريانه فلا تعتبر منازعة في

التنفيذ فى حكم هذه المادة وبالتالى لا تدخل فى الاختصاص النوعى لقاضى التنفيذ . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدهما الأول والثانى إستأجرا محل النزاع من ورثة مالك العقار بعد رفض أشكال الطاعن فى تنفيذ حكم الطرد المستعجل فلما قضى استئنافياً بإلغائه وبوقف تنفيذ حكم الطرد أقام المطعون ضدهما الأشكال رقم .... لسنة ..... تنفيذ الجزية وصدر الحكم فيه بوقف تنفيذ الحكم الصادر فى إستئناف الطاعن سالف الذكر لحين الفصل فى دعوى النزاع الماثل وتأيد ذلك الحكم إستئنافياً فإن الدعوى بهذه المشابه لا تعتبر من إشكالات التنفيذ .

٢ - إذ كان البين من الأوراق أن المطعون ضدهما الأول والثانى أقاما الدعوى رقم ..... لسنة ..... الجزية الإبتدائية بطلب الحكم بمنع تعرض الطاعن لهما فى إستجارهما وإنتفاعهما وحيازتهما لمحل النزاع إستناداً إلى عقد إستجارهما له المؤرخ ١٩٧٦/٦/٢٠ لاحقيتهما فى إستجاره ووضع اليد عليه بموجب ذلك العقد بعد صدور الحكم المستعجل بطرد الطاعن المستأجر السابق للمحل ورفض أشكاله فى التنفيذ وقبل صدور الحكم فى إستئنافه الحكم الصادر فى الإشكال والذى قضى بإلغائه ووقف تنفيذ حكم الطرد المستعجل ، فإن الدعوى بحسب هذه الطلبات وهذا الأساس تعتبر متعلقة بأصل الحق ولا تعد من دعاوى الحيازه إذ يتطلب الفصل فيها التصدى لعقدى إيجار كل من الطاعن والمطعون ضدهما وفقاً للمادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التى تنظر على المؤجر تحرير أكثر من عقد إيجار عن الوحدة الواحدة خاصة وأن الأحكام المستعجلة لا تجوز أى حجية أمام قاضى الموضوع وبعد أن قضى لصالح الطاعن بوقف تنفيذ حكم الطرد المستعجل ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وفصل فى الدعوى بأعتبارها دعوى حيازه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

## الْحُكْمُ

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداوله .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل فى أن المطعون ضدهما الأول والثانى أقاما على الطاعن وباقى المطعون ضدهم - ورثه مالك العقار - الدعوى رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٧٧ المجيزة الابتدائية بطلب الحكم بمنع تعرض الطاعن لهما فى إنتفاعهما واستجارهما للمحل المبين بالصحيفة ، إستنادا إلى إنها إستأجرا محل النزاع بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٧٦/٦/٢٠ بعد تنفيذ ورثة المالك للحكم رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٧٥ مستأنف مستعجل المجيزة الذى قضى بطرد الطاعن من المحل ورفض إشكاله فى التنفيذ رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٧٦ المجيزة إلا أن هذا الحكم ألغى فى ١٩٧٧/١/٢٤ بالحكم الصادر فى الإستئناف رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٧٦ تنفيذ مستأنف المجيزة مما دفعهما إلى الاستشكال فى تنفيذه بالاشكال رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٧٧ تنفيذ المجيزة الذى قضى بوقف تنفيذه لحين الفصل فى دعوى النزاع الحالى وتأيد الحكم فى الإستئناف رقم ٦٢٦ لسنة ١٩٧٧ تنفيذ مستأنف المجيزة أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع الشهود حكمت برفضها استأنف المطعون ضدهما الأول والثانى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٤٠ لسنة ٩٧ ق القاهرة . وتاريخ ١٩٨٢/٤/١٨ قضت المحكمة بالفائه ومنع تعرض الطاعن للمطعون ضدهما الأول والثانى طعن الطاعن لى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذا عرض

الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لذلك وفيها إلتزمت النياية رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالوجه الأخير من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن قاضى التنفيذ هو المختص نوعيا بنظر الدعوى بإعتبارها منازعه في تنفيذ الحكم الصادر لصالحه في الإستئناف رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٧٦ مستأنف تنفيذ مستعجل الجيزة الذى قضى بوقف تنفيذ حكم الطرد المستعجل الذى نفذ ضده ورغم ذلك تصدى الحكم المطعون فيه وفصل فى موضوع الدعوى مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن مفاد المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يتعين لكى تكون المنازعه متعلقه بالتنفيذ أن يكون التنفيذ جبرياً وأن تكون المنازعه متعلقه بالتنفيذ أو مؤثره فى سيره وإجراءاته ، أما المنازعات التى لا تمس إجراء من إجراءات التنفيذ أو سيره أو جريانه فلا تعتبر منازعه فى التنفيذ فى حكم هذه المادة وبالتالي لا تدخل فى الأختصاص النوعى لقاضى التنفيذ . لما كان ذلك وكان الين من الأوراق أن المطعون ضدهما الأول والثانى أستأجرا محل النزاع من ورثه مالك العقار بعد رفض أشكال الطاعن فى تنفيذ حكم الطرد المستعجل فلما قضى إستئنافياً بإلغائه وبوقف تنفيذ حكم الطرد أقام المطعون ضدهما الاشكال رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٧٧ تنفيذ الجيزة وصدر الحكم فيه بوقف تنفيذ الحكم الصادر فى إستئناف الطاعن سالف الذكر لحين الفصل فى دعوى النزاع المائل وتأييد ذلك الحكم إستئنافياً فإن الدعوى بهذه المثابه لا تعتبر من اشكالات التنفيذ ويضحي النعى على غير اساس .

وحيث إن مما ينمأ الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن المطعون ضدهما تمسكا بأن دعواهما دعوى حق واستندا لأصل الحق مما يسقط إدعاءهما بالحيازة رغم استمرار عقد إيجاره وعلان عقد إيجارهما بزوال أثر حكم الطرد المستعجل الذي استشكل في تنفيذه وصدور الحكم في إستئناف الاشكال بإلغاء الحكم الابتدائي ووقف تنفيذ حكم الطرد مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن البين من الأوراق أن المطعون ضدهما الأول والثاني أقاما الدعوى رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٧٧ المجيزة الابتدائية بطلب الحكم بمنع تعرض الطاعن لهما في إستنجاها وإنتفاعهما وحيازتهما لمحل النزاع إستناداً إلى عقد إستنجاها له المؤرخ ١٩٧٦/٦/٢٠ لاحقيتهما في إستنجاها ووضع اليد عليه بموجب ذلك العقد بعد صدور الحكم المستعجل بطرد الطاعن المستأجر السابق للمحل ورفض اشكاله في التنفيذ وقبل صدور الحكم في استئنافه الحكم الصادر في الاشكال والذي قضى بإلغائه ووقف تنفيذ حكم الطرد المستعجل ، فإن الدعوى بحسب هذه الطلبات وهذا الاساس تعتبر متعلقة بأصل الحق ولا تعد من دعاوى الحيازة إذ يتطلب الفصل فيها التصدي لعقدى إيجار كل من الطاعن والمطعون ضدهما وفقاً للمادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تحظر على المؤجر تحرير أكثر من عقد إيجار عن الوحدة الواحدة خاصة وأن الأحكام المستعجلة لا تحوز أى حجية أمام قاضى الموضوع وبعد أن قضى لصالح الطاعن بوقف تنفيذ حكم الطرد المستعجل ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وفصل في الدعوى بإعتبارها دعوى حيازة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

//////////

## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٩٠

بمشاركة السيد المستشار / محمد واقت خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة  
 المستشار بن / محمد محمد طيحه ، محمد بحر الدين توفيق ، شكري جمعة حسين  
 ومحمد محمود عبد اللطيف .



الطعن رقم ٢٨٤٧ لسنة ٥٩ القضائية :

( ١ ) نقض « الخصوم في الطعن » .

إختصاص من لم يكن خصماً حقيقياً أمام محكمة الإستئناف في الطعن بالنقض غير مقبول .

( ٢ - ٤ ) إيجار « إيجار الآماكن » تقدير الأجرة « قانون » نظام عام

( ٢ ) لجان تقدير الأجرة . هيئات إدارية ذات صفة قضائية للفصل في الخصومة بين

المؤجر والمستأجر بشأن تحديد القيمة الإيجارية المواد ٦٥ - ٦٥ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

( ٣ ) إلزام المالك بإخطار اللجنة المختصة بتحديد الأجرة خلال ٣٠ يوماً من تاريخ نفاذ

عقد الإيجار أو شغل العين المؤجرة لأول مرة . تعلقة بالنظام العام . علة ذلك . المواد ٧ ، ٩ ،

٤٤٤ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٢ من اللائحة التنفيذية . عدم مراعاة المبدأ المذكور . أثره .

سقوط حق المالك في طلب تقدير الأجرة .

( ٤ ) صدور قرار وزير الإسكان بسريان قانون إيجار الأماكن ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على

القرية التي يقع بها عقار النزاع إعتباراً من ١٩٧٤/٧/٣٠ . شغل الطاعنون لوحدهم بموجب

عقود إيجار بعد العمل بهذا القرار عدم تقديم المالك طلب تقدير أجرة تلك الوحدات إلا في

١٩٨٤/١٠/٢٧ . مؤداه . سقوط حقه في طلب تقدير الأجرة . تصدى لجنة تقدير الأجرة

للطلب وإعادة تقدير الأجرة ومسايرة الحكم المطعون فيه لها في ذلك . خطأ .

١ - لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ولا يكفى لاعتباره كذلك أن يكون مختصماً أمام محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكمين الإبتدائي والمطعون فيه أن المطعون ضده الثاني « محاقظ القلوبية » ولئن كان الطاعنون قد اختصموه في دعوهم أمام محكمة أول درجة إلا أن المطعون ضده الأول - لم يختصمه في استئنافه الذي أقامه طعنأ على الحكم الإبتدائي والذي صدر فيه الحكم المطعون فيه ومن ثم فإنه لا يكون محكوماً عليه بهذا الحكم ويضحي اختصاصهم له في الطعن المائل غير مقبول .

٢ - لجان تقدير الأجرة المشكله طبقاً لقوانين إيجار الأماكن لا تعدو أن تكون من الهيئات الإدارية التي خولها المشرع ولاية الفصل في الخصومة بين المؤجر والمستأجر بشأن تقدير القيمة الإيجارية وقد تضمنت المواد من ٦ إلى ١٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبقة على واقعة النزاع - كيفية تشكيل اللجان وقواعد وإجراءات عملها وعناصر تقدير أجرة الأماكن وكيفية تحريك الخصومة أمام اللجنة والفصل فيها والطعن في قراراتها فأوجبت المادة السادسة من القانون على المالك أن يرفق بطلب ترخيص البناء بياناً بقيمة الأرض والمباني ومواصفات البناء وتقديره للأجرة وتوزيعها على وحدات العقار واعتبر المشرع هذه البيانات متعمة لمستندات الترخيص .

٣ - أوجبت المادة السابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ « على الجهة المختصة بشئون التنظيم أن تتحدد مع الترخيص بالبناء الأجرة المبدئية للوحدات المرخص ببنائها والتي يتم التعاقد على أساسها إلى أن يتم تحديد الأجرة بمعرفة اللجان المختصة ، وغد المشرع من ذلك - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المذكور - أنه إذا ما تم تحديد الأجرة النهائية بزيادة أو بنقص فأما يكون بفروق طفيفه لا ترهق أياً من المؤجر أو المستأجر ..... والبين من نص

المادتين ۹ ، ۴۴ من القانون المشار إليه ، والثانية والسادسة من اللائحة

التنفيذية للقانون سالف الذكر والصادرة بقرار وزير الإسكان رقم ۱۰۴۳ لسنة ۱۹۶۹ أن المشرع أوجب على المالك والمستأجر أخطار اللجنة المختصة وبالنسبة للمالك أوجب أن يكون الأخطار خلال ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ عقد الإيجار أو شغل العين المؤجرة وإلا تعرض المالك للعقوبة الجنائية المنصوص عليها في القانون . مما يدل على أن التزام المالك بأخطار اللجنة في الميعاد يتعلق بالنظام العام ومرد ذلك أن المالك هو وحده الذي يوجد تحت يده كافة المستندات المثبتة للتكاليف والتي تساعد اللجنة على عملها في تحديد الأجرة وبعد الإخطار بمشابة صحيفة الدعوى التي تودع قلم الكتاب لتحريك الخصومة أمام اللجنة وقد قيده المشرع بموعد حتمى يتعين أن يتم الاخطار في خلاله فلا يجوز الاتفاق على أنقاصه أو زيادته ويترتب على تجاوزه سقوط حق المالك في طلب تقدير الأجرة ولا يعتبر من المواعيد التنظيمية وإلا لما أوجب المشرع عقاب المالك على مخالفته حسبما يبين بوضوح من المادة ۴۴ من القانون والمادة السادسة من اللائحة التنفيذية .

٤ - إذا كان قرار وزير الإسكان رقم ۲۹۹ لسنة ۱۹۷۴ يقضى بسريان أحكام الباب الأول من القانون رقم ۵۲ لسنة ۱۹۶۹ على قرية شيلنجة التي يقع بها عقار النزاع وقد عمل بهذا القرار من تاريخ نشره في ۱۹۷۴/۷/۳۰ ومن ثم فإن القانون رقم ۵۲ لسنة ۱۹۶۹ يسرى - على العقارات التي يتم بناؤها أو شغلها لأول مرة بعد هذا التاريخ . ولما كان الطاعنون قد شغلوا الوحدات محل النزاع بموجب عقود إيجار مؤرخة ۱۹۷۵/۲/۱ ، ۱۹۷۵/۸/۱ ، ۱۹۷۶/۳/۱ ثم تنفيذها في تاريخها حسبما هو ثابت من الواقع المطروح في الدعوى ، وكان ذلك بعد خضوع القرية لأحكام القانون ولا خلاف بين الطرفين على أن المالك - المطعون ضده الأول - لم يقدم طلبه إلى اللجنة المختصة بتقديم



الاجرة إلا في ٢٧/١٠/١٩٨٤ بعد ميعاد الثلاثين يوماً من تنفيذ تلك العقود ومن ثم فإن الاخطار لا يحدث أثره لسقوط حق المطعون ضده في طلب تقدير الاجرة على ما سلك بيانه ، وإذا - خالفت لجنة تقدير الاجرة المختصة هذا النظر وتصدت للطلب وإعادة تقدير الاجرة فإنها تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه وقد سايرها الحكم المطعون فيه مما يغيبه .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ..... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أن الطاعنين أقاموا المطعون ضدهما وآخرين الدعوى رقم ٢٤٦٢ لسنة ١٩٨٥ مدنى أمام محكمة بنها الابتدائية بطلب الحكم ببطان قرار لجنة تقرير الاجرة المبين بالصحيفة وإعتباره كأن لم يكن وقالوا فى بيانها أن كلاً منهم يستأجر شقة بالعقار المملوك للجمعية التى يمثلها المطعون ضده الأول والكائن بقرية شبلجنة مركز بنها التى خضعت لقانون إيجار الأماكن بقرار وزير الإسكان رقم ٢٩٩ سنة ١٩٧٤ المعمول به من تاريخ نشرة فى ٣٠/٧/١٩٧٤ وبناء على طلب المالك بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٤ المقدم للجنة تحديد الاجرة المشككة بقرار المطعون ضده الثانى رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٤/٣/٥ قدرت اللجنة أجرة الوحدات المؤجرة لهم بأجرة تزيد كثيراً عن الاجرة المتفق عليها فى عقود إستئجارها المؤرخة فى سنة ١٩٧٥ - وإذا كان إستدعاء المالك للجنة قد تم بعد الميعاد القانونى كما أن المستأجر وحده هو الذى له الحق فى إستدعائها طبقاً لاحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بأن قرار اللجنة المشار إليه يكون باطلا

منعدياً ومن ثم أقاموا الدعوى . حكمت المحكمة بإلغاء قرار لجنة تحديد القيمة الإيجارية للوحدات المؤجرة للطاعنين وإعتباره كأن لم يكن . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٠ سنة ٢٠ ق طنطا « مأمورية بنها » - ويتاريخ ١٩٨٩/٥/١٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى - طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون ضده الثانى بعدم قبول الطعن بالنسبة له وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بقبول الدفع ورفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده الثانى بصفته بعدم قبول الطعن بالنسبة له أنه لم يكن خصماً للطاعنين فى إستئنافهم للحكم الإبتدائى ومن ثم فلا محل لا خصامه فى الطعن بالنقض .

وحيث ان الدفع سديد ذلك أنه لا يجوز أن يختصم أمام النقض من لم يكن خصماً فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه ولا يكفى لإعتباره كذلك أن يكون مختصماً أمام محكمة أول درجة . لما كان ذلك وكان البين من الحكمين الإبتدائى والمطعون فيه أن المطعون ضده الثانى « محافظ القلوية » ولئن كان الطاعنون قد اختصموا فى دعواهم أمام محكمة أول درجة إلا أن المطعون ضده الأول لم يختصم فى إستئنافه الذى أقامه طعنأ على الحكم الإبتدائى والذى صدر فيه الحكم المطعون فيه ومن ثم فإنه لا يكون محكوماً عليه بهذا الحكم ويضحي إختصاصهم له فى طعنهم المائل غير مقبول .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وبيان ذلك يقولون أنهم استأجروا وحداتهم فى غضون سنة ١٩٧٥ بالمعيار محل

النزاع الكائن بمقرية شبلنجة بعد خضوعها للقانون إيجار الأماكن بقرار وزير الإسكان رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٧٤ المعمول به من تاريخ نشره في ١٩٧٤/٧/٣٠ ولم يتم المالك ( المَطعون ضده الأول بصفته ) بأخطار لجنة تحديد الأجرة إلا بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٧ بعد مضي أكثر من تسع سنوات فيكون غير مقبول وإذا أصدرت اللجنة قرارها بتحديد القيمة الإيجارية للوحدات إستجبارهم بناء على هذا الإخطار المحصل بعد الميعاد القانوني فإن قرارها يقع باطلا ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعواهم بطلاته قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعمى شديد ذلك أن لجان تقدير الأجرة المشكله طبقاً لقوانين إيجار الأماكن لا تعدو أن تكون من الهيئات الإدارية التي خولها المشرع ولاية الفصل في الخصومة بين المجرر والمستأجر بشأن تقدير القيمة الإيجارية وقد تضمنت المواد من ٦ إلى ١٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . المنطبقه على واقعة النزاع - كيفية تشكيل اللجان وقواعد وإجراءات عملها وعناصر تقدير أجرة الأماكن وكيفية تحريك الخصومه أمام اللجنة والفصل فيها والظعن في قراراتها فأوجبت المادة السادسة من القانون على المالك أن يرفق بطلب ترخيص البناء ببياناً بقيمة الأرض والمباني ومواصفات البناء وتقديره للأجرة وتوزيعها على وحدات العقار وأعتبر المشرع هذه البيانات متممه لمستندات الترخيص وأوجبت المادة السابعة على الجهة المختصة بشئون التنظيم أن تحدد مع الترخيص بالبناء الأجرة المبدئية للوحدات المرخص بنائها والتي يتم التعاقد على أساسها إلى أن يتم تحديد الأجرة بمعرفة اللجان المختصة وهدف المشرع من ذلك - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المذكور - أنه إذا منا تم تحديد الأجرة النهائية بزيادة أو بنقص فبإنما يكون بفروق طفيفة لا تترق أياً من المجرر أو المستأجر ثم نصت المادة التاسعة على أن « على مالك البناء في

موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذ أول عقد إيجار عن أيه وحده من وحدات المبنى أو من تاريخ شغلها لأول مرة بأية صورة من صور الأشغال أن يخطر اللجنة المشار إليها في المادة السابقة والتي يقع في دائرتها المبنى لتقوم بتحديد أجرته وتوزيعها على وحداته بعد مراجعة ما تم إنجازها ومطابقتها للمواصفات الصادر على أساسها موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء وترخيص المباني والمستأجر أن يخطر اللجنة المذكورة بشغلها المكان المؤجر . وتنظيم اللائحة التنفيذية لإجراءات إخطار المالك والمستأجر للجنة .....

« ونصت المادة ٤٤ من هذا القانون على معاقبة المالك الذي يخالف نص الفقرة الأولى من المادة سالفة الذكر بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامه لا يتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كما نصت المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر والصادر بقرار وزير الإسكان رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٩٩ على أن « أخطار المالك والمستأجرين للجنة تحديد الأجرة يكون بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو بطريق الإيداع في سكرتارية اللجنة مقابل إيصال » ونصت المادة السادسة من هذه اللائحة على أن « على لجان تحديد الأجرة إخطار الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أولاً بأول بكل ما يشاقر لديها من بيانات عن الأماكن المخاضة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٩٩ ليتسنى لهذه الجهة مراقبة تنفيذ المالك لميعاد الإخطار المنصوص عليه في المادة التاسعة من هذا القانون لاتخاذ الإجراءات الجنائية اللازمة في حالة المخالفة » والبيان مما تقدم أن المشرع أوجب على المالك والمستأجر إخطار اللجنة المختصة وبالنسبة للمالك أوجب أن يكون الإخطار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذ عقد الإيجار أو شغل العين المؤجرة وإلا تعرض المالك للعقوبة الجنائية المنصوص عليها في القانون مما يدل على أن إلزام المالك بالإخطار للجنة في الميعاد يتعلق بالنظام العام ومرد ذلك أن المالك هو وحده الذي يوجد تحت يده كافة المستندات المشبهة للتكاليف والتي تساعد اللجنة على عملها في تحديد الأجرة وبعد الإخطار بمثابة صحيفة

الدعوى التى تودع قلم الكتاب لتحريك الخصومة أمام اللجنة وقد قيد المشرع بموعده حتى يتعين أن يتم الاخطار فى خلاله يجوز الاتفاق على انقاصه أو زيادته ويترتب على تجاوزه سقوط حق المالك فى طلب تقدير الأجرة ولا يعتبر من المواعيد التنظيمية وإلا لما أوجب المشرع عقاب المالك على مخالفته حسبما يبين بوضوح من المادة ٤٤ من القانون والمادة السادسة من اللائحة التنفيذية .

لما كان ما تقدم وكان قرار وزير الاسكان رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٧٤ يقضى بسريان أحكام الباب الأول من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ على قرية شيلنجه التى يقع بها عقار النزاع وقد عمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى ١٩٧٤/٧/٣٠ ومن ثم كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يسرى - على العقارات التى يتم بناؤها أو شغلها لأول مرة بعد هذا التاريخ . ولما كان الطاعنون قد شغلوا الوحدات محل النزاع بموجب عقود إجبار مؤرخة ١٩٧٥/٢/١ ، ١٩٧٥/٨/١ ، ١٩٧٦/٣/١ ثم تنفيذها فى تاريخها حسبما هو ثابت من الواقع المطروح فى الدعوى وكان ذلك بعد خضوع القرية لأحكام القانون ولا خلاف بين الطرفين على أن المالك - المطعون ضده الأول - لم يقدم طلبه إلى اللجنة المختصة بتقدير الأجرة إلا فى ١٩٨٤/١٠/٢٧ بعد ميعاد الثلاثين يوماً من تنفيذ تلك العقود ومن ثم فإن الاخطار لا يحدث اثره لسقوط حق المطعون ضده فى طلب تقدير الأجرة على ما سلف بيانه وإذ خالفت لجنة تقدير الأجرة المختصة هذا النظر وتصدت للطلب واعادت تقدير الأجرة فانها تكون قد خالفت القانون وأخطأت فى تطبيقه وقد سايرها فى ذلك الحكم المطعون فيه مما يعيبه ويوجب نقضه دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة المكن مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين / محمد وليد الجارحي ، محمد بدر الدين توفيق ، شكري جمعه حمين

و محمود عبد اللطيف .

٢١٤

الطعن رقم ٢٢٥٠ لسنة ٥٦ القضائية : -

( ١ ، ٢ ) إيجار « إيجار المساكن . المنشآت الآيلة للسقوط . »

« التزامات المؤجر » . قانون « القانون الواجب التطبيق » .

(١) إعمال أحكام القواعد العامة . مناطه . خلو القانون الخاص من تنظيم لها « مثال

في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة »

(٢) إعمال التدعيم والترميم والصيانة اللازمة للمعين المؤجرة . عدم جواز إلتهاء

الستأجر إلى المحكمة مباشرة بطلب الإذن بإجرائها . وجوب لجوئه إلى الجهة الإدارية المختصة .

لتتخذ مآتراه . مواد ٥٦ : ٦٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧

١ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه مع قيام القانون

الخاص لا يرجع إلى أحكام القواعد العامة إلا فيما فات القانون الخاص من

الأحكام ولا يجوز إهدار القانون الخاص بذريعة إعمال قاعدة عامة لما في ذلك

من منافاه صريحة للغرض الذي وضع من أجله القانون الخاص .

٢ - إذ كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - في شأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد وضع قواعد خاصة في شأن المنشآت الآيلة للسقوط وإعمال الترميم والصيانة تضمنها الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا القانون فإنهما تكون هي القواعد واجبه التطبيق في هذا الصدد بإعتباره قانوناً خاصاً - دون القواعد - العامة الواردة في القانون المدني وإذ كان النص في المواد ٥٦ إلى ٦٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن تتولى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم معايينة وفحص المباني والمنشآت وتقرير ما يلزم إتخاذها للمحافظة على الأرواح والأموال سواء بالهدم الكلي أو الجزئي أو التدعيم أو الترميم أو الصيانة لجمالها صالحة للغرض المخصصة من أجله ، وعلى أن تشكل في كل وحدة من وحدات الحكم المحلي لجنة أو أكثر تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهة الإدارية وإجراء المعاينات على الطبيعة وإصدار قرارات في شأنها على وجه السرعة يجوز لذوى الشأن من الملاك وشاغلي العقارات وأصحاب الحقوق الطعن فيها أمام المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون فإذا صارت تلك القرارات أو الأحكام نهائية وتأخر ذوى الشأن والجهة الإدارية عن تنفيذها جاز للمستأجر الحصول على إذن من القضاء المستعجل في أن يجرى الأعمال المقررة دون حاجة إلى الحصول على موافقة المالك على أن يستوفي ما أنفقته خصماً من مستحقات هذا الأخير لديه - يدل على أنه لا يجوز للمستأجر أن يلجأ مباشرة إلى المحكمة طالبا الإذن له بإجراء أى من أعمال التدعيم أو الترميم أو الصيانة اللازمة لجعل العين المؤجرة له صالحة للإستئجار بها إنما يتعين عليه أن يلجأ إلى الجهة الإدارية المختصة لتتخذ ما تراه في هذا الصدد حسبما هو مستفاد من القواعد المتقدمة لما كان ذلك

وكان الحكم المطعون فيه قد أهدر تلك القواعد الخاصة وطبق على واقعة الدعوى القواعد العامة المنصوص عليها فى القانون المدنى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى ٢٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ مدنى المنصورة بطلب الترخيص له بإجراء الترميمات الضرورية للشقة المبينة فى الصحيفة مع خصم نفقات الترميم من الأجرة - وقال شرحاً لدعواه أنه يستأجر هذه الشقة من الطاعن بعقد مؤرخ ١٩٨١/١١/١ ، وإذ تصدعت أسقفها فقد أنذره بترميمها وإلا قام هو بذلك على نفقته ، ولما لم يمتثل أقام الدعوى . ومحكمة أول درجة - بعد أن نذبت خبيراً فى الدعوى أودع تقريره - أذنت للمطعون ضده بإجراء الترميمات الضرورية المبينة فى هذا التقرير على أن يستوفى نصف ما أنفقته من مستحقات الطاعن لديه - إستأنف الطعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٨٢٣ لسنة ٣٧ ق كما أستأنفه المطعون ضده بالإستئناف رقم ٩١٢ لسنة ٣٧ ق المنصورة . ويتأرجح ٢٣ / ٤ / ١٩٨٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة



مذكورة أبديت فيها الرأي برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلترمت النيابة وأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بأولهما مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه - وفي بيان ذلك يقول أن المواد ٥٥ وما بعدهما من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بينت الأحكام الخاصة بترميم المنشآت وصيانتها ، ولم تصرح للمستأجر بإستصدار ترخيص من القضاء في أن يجرى الترميمات الضرورية اللازمة وأن يستوفي ما أنفقه خصماً من مستحقات المالك لديه إلا بعد صدور قرار بالترميم من اللجنة المختصة وصيرورته نهائياً وتراخي ذوى الشأن والجهة الإدارية في تنفيذه ، و إذ طلب المطعون ضده إلى المحكمة الإذن له بترميم الشقة موضوع النزاع إتباع تلك الأحكام فإن دعواه تكون غير مقبولة . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع إلى أحكام القواعد العامة إلا فيمات القانون الخاص من الأحكام ، ولا يجوز إهدار القانون الخاص بلذريعة أعمال قاعدة عامة لما في ذلك من مناهة صريحة للقرض الذي وضع من أجله القانون الخاص ، ولما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد وضع قواعد خاصة في شأن المنشآت الأيلة للسقوط وأعمال الترميم والصيانة تضمنتها الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا القانون فإنها تكون هي القواعد واجبه التطبيق في هذا الصدد

## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / درويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد  
المجيد نائب رئيس المحكمة ، محمد خيرى الجندى و محمد شهاوى .



الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٨ القضائية :

حكم « حجية الحكم » . دعوى .

حجية الأمر المقضى للحكم الصادر من محكمة أول درجة . مؤقتة تقف بمجرد رفع  
الاستئناف عنه وعودتها فى حالة القضاء بتأييده وزوالها فى حالة الفائه . لازم ذلك ،  
الركون إلى الحجية فى قضية أخرى قبل بلوغها مرتبة قوة الأمر المقضى مدعاة لفتح باب  
التناقض بين الأحكام فيما لو انحسرت عنها تلك الحجية فيما بعد . أثره . وجوب أن تدرأ  
المحاكم احتمال وقوع هذا التناقض .



وإن كان للحكم الذى يصدر من محاكم أول درجة حجية الأمر المقضى الملزمة  
لطرفى الدعوى منذ صدوره إلا أنها حجية مؤقتة تقف بمجرد رفع الاستئناف عنه وتظل  
موقوفه إلى أن يقضى فى الاستئناف فإذا تأيد الحكم عادت إليه حجيبته  
وإذا ألغى زالت عنه هذه الحجية ، مما لازمه أن الركون إلى هذه الحجية فى قضية  
أخرى قبل بلوغها مرتبة قوة الأمر المقضى تعد مدعاة لفتح باب التناقض

بين الأحكام فيما لو انتحسرت عنها تلك الحجية بعد ذلك مما يفرض على المحاكم - كلما بدا لها احتمال وقوع ذلك التناقض - أن تدرأه بما يسره لها قانون المرافعات من سبل سواء يوقف الدعوى - على تقدير أن الفصل فيها يتوقف على نهائية حكم آخر لم يكتسب بعد قوة الأمر المقضى - أو يضمنها إلى دعوى أخرى مرتبطة بها أو بإحالتها إلى محكمة أخرى مطروح عليها نزاع مرتبط .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٢٤ مدنى لدى محكمة طهطا الجزئية على المطعون ضدهم عدا الأخير بطلب الحكم بأحقتهما فى أخذ الأرض المبيعة والمبينة بالصحيفة والبالغ مساحتها بالشفعة لقاء ثمن مقداره تسعمائة جنينة شاملاً المصاريف ، على سند من القول بأنهما قد علما أن المطعون ضدهم من الخامس وحتى الحادية عشر وهم شركاء لهم على الشيوخ فى مساحة أكبر قد باعوا تلك المساحة إلى المطعون ضدهم من الأول وحتى الرابع ، وإذ كان يعق لهم أخذ الأرض المبيعة بالشفعة وأبدوا رغبتها وأودعا الثمن خزانة محكمة طهطا الجزئية . فقد أقاما الدعوى ليقضى بمطلبها ، تدخل المطعون ضده الأخير خصماً ثالثاً فى الدعوى طالباً رفضها على سند من شرائه المبيع من المشتريين له بموجب العقد المؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩٨٠ ، وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية هذا العقد قضت بجلسته ٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ بعدم اختصاصها فيما ينظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة سوهاج

باعتباره قانوناً خاصاً - دون القواعد العامة الواردة فى القانون المدنى ، وإذ كان النص فى المواد من ٥٦ إلى ٦٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن تتولى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم معانة وفحص المبانى والمنشآت وتقرير ما يلزم إتخاذها للمحافظة على الأرواح والأموال سواء بالهدم الكلى أو الجزئى أو التدعيم أو الترميم أو الصيانة لجعلها صالحة للغرض المخصصة من أجله ، وعلى أن تشكل فى كل وحده من وحدات الحكم المحلى لجنة أو أكثر تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهة الإدارية وإجراء المعاينات على الطبيعة وإصدار قرارات فى شأنها على وجه السرعة يجوز لذوى الشأن من الملاك وشاغلى العقارات - وأصحاب الحقوق الطعن فيها أمام المحكمة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من هذا القانون فإذا صارت تلك القرارات أو الأحكام نهائية وتأخر ذوى الشأن والجهة الإدارية عن تنفيذها جاز للمستأجر الحصول على إذن من القضاء المستعجل فى أن يجرى الأعمال المقررة دون حاجة إلى الحصول على موافقة المالك وأن يستوفى ما أنفقته خصماً من مستحقات هذا الأخير لديه - يدل على أنه لا يجوز للمستأجر أن يلجأ مباشرة إلى المحكمة طالبا الإذن له بإجراء أى من أعمال التدعيم أو الترميم أو الصيانة اللازمة لجعل العين المؤجرة له صالحة للإنتفاع بها وإنما يتعين عليه أن يلجأ إلى الجهة الإدارية المختصة لتتخذ ما تراه فى هذا الصدد حسبما هو مستفاد من القواعد السابقة لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أهدر تلك القواعد الخاصة وطبق على واقعة الدعوى القواعد العامة المنصوص عليها فى القانون المدنى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثانى من سببى الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فى ، ولما تقدم فإنه يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى .

////////////////////

الإبتدائية ( مأمورية طهطا ) فقيدت بجناولها برقم ٢٦٨٥ لسنة ٨٤ مدنى .  
 وتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٨٦ حكمت المحكمة بسقوط حق الطاعنين فى أخذ  
 العقار المبيع بالشفعة لعدم ايداع الطاعنين الثمن خزانة المحكمة المختصة .  
 استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ١٨٨ لسنة ٩١ قضائية  
 استئناف اسيوط ( مأمورية سوهاج ) وفى يناير ١٩٨٨ قضت المحكمة بتأييد  
 الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وأردعت النيابة  
 العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن  
 على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة بأبها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ  
 فى تطبيقه ذلك بأنهما تمسكاً أمام محكمة الموضوع بدرجتهما بأن الحكم الصادر  
 من محكمة طنطا الجزئية فى الدعوى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٢ والقاضى بعدم  
 اختصاصها قيمياً بنظرها وبإحالتها إلى محكمة سوهاج الإبتدائية ( مأمورية  
 طهطا ) ولم يحز قوة الأمر المقضى لا استئنافه بالإستئناف المقيد برقم ٢٠١  
 لسنة ١٩٨٤ مدنى مستأنف طهطا الذى لم يفصل فيه بعد ، وإذ قضى الحكم  
 المطعون فيه فى موضوع الدعوى ملتزماً بحجية هذا الحكم المتعلقة على حظر  
 الزوال ما ألقى استئنافاً فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك بإنه وإن كان للحكم الذى يصدر من محاكم  
 أول درجة حجية الأمر المقضى الملزمة لطرفى الدعوى منذ صدوره إلا أنها حجية  
 مؤقتة بقف بمجرد رفع الاستئناف عنه وتظل مرقوته إلى أن يقضى فى الاستئناف  
 فإذا تأيد الحكم عادت إليه حجيته وإذا ألقى زالت عنه هذه الحجية ، مما لازمة أن  
 الركون إلى هذه الحجية فى قضية أخرى قبل بلوغها مرتبة قوة الأمر المقضى تعد  
 مدعاة لفتح باب التناقض بين الأحكام فيسما لو انحسرت عنها تلك

الحجبية بعد ذلك مما يفرض على المحاكم - كلها هذا لها احتمال وقوع ذلك التناقض - أن تدرك بما يسره لها قانون المرافعات من سبل سواء يوقف الدعوى - على تقدير أن الفصل فيها يتوقف على نهائية حكم آخر لم يكتب بعد قوة الأمر المقضى - أو يضمها إلى دعوى أخرى مرتبطة بها أو بإحالتها إلى محكمة أخرى مطروح عليها نزاع مرتبط ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد فصل في موضوع الدعوى وقضى بسقوط حق الطاعنين في أخذ الأرض المبعة بالشفعة لعدم إيداعهما الثمن خزانة المحكمة المختصة متقبداً في قضائه بأن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٢٤ لسنة ٨٢ مدنى طهطا الجزئية والقاضى بعدم اختصاص هذه المحكمة قيميا بنظر النزاع وإحالته إلى محكمة سوهاج الابتدائية ( مأمورية طهطا ) قد حاز قوة الأمر المقضى رغم تقسكهما بأنه لم يحز تلك الحجبية بعد أن استئناف بالاستئناف رقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٤ مدنى مستأنف طنطا ولم يفصل فيه بعد فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أقام قضاء على ما يخالف صحيح القانون باعتبار أن الفصل في هذا الاستئناف يتوقف على نهائية الحكم الصادر في تلك الدعوى مما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى اسباب الطعن .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

////////////////

## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / درويش عبد الهجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد عبد الهنعم حافظ ، د . رفعت عبد الهجيد نائبى رئيس المحكمة ،  
محمد خيرى الجندى و محمد شاموس .



الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٨ القضائية :

( ١ ) اختصاص « الاختصاص الولاىى » نظام عام . دفعوع . نقض .

الدفع بعدم الاختصاص الرلاىى . إعتباره مطروحا على محكمة الموضوع ولرلم يدفع به  
أمامها . تعلقه بالنظام العام . عدم سقوط الحق فى إيدائه والتمسك به ولو تنازل عنه الخصوم  
جواز التمسك به لأول مرة أمام محك . النقض إذا لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .

( ٢ - ٣ ) إستيلاء . تعويض . اختصاص . حكم . نظام عام . قرار .

إدارى . مسئولية . « المسئولية التقصيرية » :

الاستيلاء على العقارات اللازمة لأداء رسالة وزارة التربية والتعليم . شرطه . تعويض  
ذوى الشأن . تقدير التعويض . من اختصاص اللجان الإدارية التى يصدر وزير التكوين .  
قرارات إنشائها وفقا للأسس المبينة بها . الطعن فى تقدير التعويض أمام المحكمة الابتدائية  
المختصة بإجراءات خاصة والحكم الذى يصدر فيها انتهائى . المادة الأولى من القانون

رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ بفقرتها المواد ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

( ٣ ) - تخويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان تقدير التعويض - وهي قرارات إدارية . إستثناء من قاعدة اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية . وجوب قصر هذا الإستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصوره على الطعون في القرارات المبينة في المادة ٤٧ منه . عدم إختصاصها بنظر الدعاوى التي ترفع إليها ابتداء قبل أن تصدر لجنة التقدير المختصة قرارها فيه . علة ذلك . الأستثناء طلب التعويض عن الضرر الناجم عن التأخير في تشكيل لجان تقدير التعويض عن الأستيلاء أو في إصدار قراراتها تأسيساً على المسؤولية التقصيرية .

////////////////////

١ - الدفع بعدم الاختصاص الولائي يعتبر دائماً مطروحاً على محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام ولولم يدفع به أمامها فلا يسقط الحق في إبدائه والتمسك به ولو تنازل عنه المحصوم ، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض إذا لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .

٢ - مفاد نصوص المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتحويل وزارة التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم المعدلة بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ بفقرتها الأولى والثانية المواد ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مجتمعة أن المشرع رأى لأعتبارات تتعلق بالصالح العام أن يخول لرئيس الجمهورية سلطة



إصدار قرارات بالاستبلاء على العقارات اللازمة لأداء رسالة وزارة التربية والتعليم واشترط لذلك أن يعرض ذوى الشأن عن هذا الاستبلاء وحدد الطريقة التى يتم بها تقدير هذا التعويض والجهة التى عهد إليها بتقديره ، فخص بذلك اللجان الادارية التى يصدر وزير التموين قرارات بإنشائها على أن يحصل التقدير وفقا للأسس التى بينها هذا المرسوم بقانون ثم رسم الطريق الذى يتبع للطعن فى تقدير التعويض إذا لم يرضيه صاحب الشأن فنص على أن يكون هذا الطعن بطريق المعارضة فى قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية المختصة وأوجب إتباع إجراءات خاصة للفصل فى هذه المعارضة ، كما نص على أن الحكم الذى يصدر فيها يكون إنتهائيا غير قابل للطعن بأى طريق من طرق الطعن .

٣ - إذ كانت قواعد تقدير التعويض والطعن فيه المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قواعد أمره والاختصاص الوارد فيها متعلق بالنظام العام لا تجوز مخالفته وكان تخويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون فى القرارات الصادرة من لجان التقدير - وهى قرارات إدارية - يعتبر استثناءً من الأصل الذى يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون فى القرارات الإدارية فإنه يجب قصر هذا الإستثناء فى الحدود المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية فى هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع إليها من طعون فى القرارات التى تصدرها لجان التقدير المبينة فى المادة ٤٧ من ذلك المرسوم بقانون ، فلا تختص بنظر الدعاوى التى ترفع إليها لطلب تقدير هذا التعويض ابتداء وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه ، لأن القول بغير ذلك يترتب عليه تفويت الغرض

الذى ابتغاه المشرع من وضع تلك الأحكام وفتح باب لتقدير التعويض بغير الطريق الذى رسمه والقواعد التى حددها المرسوم بقانون آنف الذكر مما يؤدى إلى إهدار أحكامه كل ذلك مالم يكن التعويض مطلوباً عن الضرر الناشئ عن التأخر فى تشكيل اللجان المختصة بتقدير التعويض عن الاستيلاء أو تأخيرها فى إصدار قراراتها مما يجيز لذوى الشأن اللجوء المحاكم فى طلب هذا التعويض على أساس المسئولية التقصيرية بدعوى مبتدأه باعتبارها صاحبة الولاية العامة للفصل فى كافة المنازعات المدنية والتجارية إلا ما استثنى بنص خاص .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعنين الدعوى رقم ٩٠٧٧ لسنة ١٩٨٣ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإلزامهما بصفتيهما متضامتين بأن يؤديا إليهم مبلغ ١٤٠٨٧٥ جنيهاً ، وقالوا بياناً لذلك أنه بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٠ أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٧١٧ لسنة ١٩٨١ بالاستيلاء بالإيجار لصالح مديرية التربية والتعليم بمحافظة القاهرة على أرض ومباني العقار المملوك لهم المبين بصحيفة الدعوى والذى تشغله مدرسة النقراشى

الإعادية وأن وزارة التربية والتعليم ومحافظة القاهرة لم تؤدي إليهم التعويض المستحق لهم منذ ذلك التاريخ الذي تم فيه الاستيلاء على العقار حتى تاريخ ١٩٨٣/٣/١٩ طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والذي يقدر بالمبلغ المطلوب مما حبا بهم إلى إقامة دعواهم ليحكم بطلباتهم . نذبت المحكمة خبيراً ففقد تقريره ثم عدل المطعون ضدهم بطلباتهم الختامية في مذكرتهم المقدمة للمحكمة بجلسة ١٩٨٦/٣/١٠ بطلبهم مبلغ ١٩٨١ و ٢٨٥ و ٩٤٦٦٦ جنيهاً تعويضاً عن الاستيلاء في المدة من ١٩٨١/١٢/٢٠ حتى ١٩٨٥/١١/٣٠ . وتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنين بصفتيهما متضامنين بأن يؤديا إلى المطعون ضدهم مبلغ ٧٥٠ و ٨٤٥٥ جنيهاً . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٩٢ ١٠ لسنة ١٠٣ قضائية ، وتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره فيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما يتعمد الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولان أن مفاد نصوص المواد ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين أن المشرع عهد بتقدير التعويض عن العقارات المستولى عليها مؤقتاً طبقاً لأحكامه إلى لجان إدارية يصدر وزير التموين قرارات بتشكيلها ، وجعل الطعن في القرارات

التي تصدرها هذه اللجان بتقدير التعويض بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية ، وينبنى على ذلك أن المحكمة الابتدائية لا تكون لها ولاية الفصل فى الدعاوى المبتدأة بطلب التعويض عن الاستيلاء المؤقت وأما تنحصر ولايتها فى الفصل فى الطعون بالمعارضة فى القرارات التى تصدرها اللجان المختصة بتقدير التعويض طبقاً للنصوص آنفة البيان . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذي قضى للمطعون ضدهم بالتعويض عن الاستيلاء على عقار النزاع فى الدعوى مبتدأة إستناداً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ دون أن تكون لها ولاية الفصل فيها فإنه يكون مخالفاً لقواعد الاختصاص الولائى مما يعيبه ، ولما كانت هذه القواعد متعلقة بالنظام العام فإنه يجوز للطاعتين إثارة هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك بأن الدفع بعدم الاختصاص الولائى يعتبر دائماً مطروحاً على محكمة الموضوع لتعلقة بالنظام العام ولولم يدفع به أمامها فلا يسقط الحق فى إبدائه والتمسك به ولو تنازل عنه الخصوم ، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض إذ لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم معدلة بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ قد أجازت فى فقرتها الأولى لوزير التربية والتعليم إصدار قرارات الإستيلاء على أى عقار خال برأه لازماً لحاجة الوزارة أو الجامعات المصرية أو معاهد التعليم أو الهيئات التى تساهم فى رسالة الوزارة ، ونصت فى فقرتها الثانية على أنه « ويتبع فى هذا الشأن الأحكام

المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التأمين، وكان الحكم الوارد في هذه الفقرة الثانية قد بقي ساري المفعول بعد العمل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ الذي ألغى ما ورد بنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ أنه البيان بشأن سلطة وزير التربية والتعليم في الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهدها بما نص عليه في مادته الثالثة من أن الاستيلاء على هذه العقارات يكون بقرار يصدر من رئيس الجمهورية . وإذا نصت المادة ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أنه « ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه في المادة الأولى بند ( ٥ ) بالاتفاق الودي فإن تعذر الاتفاق طلب إداؤه بطريق الجهر ولن وقع عليهم طلب الأداء جبراً الحق في تعويض أو جزاء يحدد على الوجه الآتي ..... أما العقارات والمحال الصناعية والتجارية التي تشغلها الحكومة فلا يجوز أن يزيد التعويض على فائدة رأس المال المستثمر وفقاً للسعر العادي الجارى بالسوق مضافاً إليه مصاريف الصيانة والاستهلاك العادي للمباني والمنشآت ..... ونصت المادة ٤٧ منه على أنه تحدد الأثمان والتعويضات والجزاءات المشار إليها في المادة « ٤٤ » بواسطة لجان تقدير يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير التأمين ..... » ، كما نصت المادة ٤٨ منه على أنه « تقدم المعارضة في قرارات لجان التقدير إلى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بخطاب مسجل بترك القرارات ، ويجب على قلم كتاب هذه المحكمة أن يقدم العريضة في خلال ٢٤ ساعة من تاريخ إستلامها إلى رئيس الدائرة المختصة ويحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويخطر قلم الكتاب المحصور بالموعد بخطاب مسجل يعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام

على الأقل. وتحكم المحكمة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن في حكمها بأى طريقه من طرق الطعن العادية أو غير العادية . فإن مفاد هذه النصوص مجتمعده أن المشرع رأى لإعتبارات تتعلق بالصالح العام أن يخول لرئيس الجمهورية سلطة إصدار قرارات بالاستيلاء على العقارات اللازمة لأداء رسالة وزارة التربية والتعليم ، واشتراط لذلك أن يعرض ذوي الشأن عن هذا الاستيلاء. وحدد الطريقة التى يتم بها تقدير هذا التعويض والجهة التى عهد إليها بتقديره ، فخص بذلك اللجان الإدارية التى يصدر وزير التموين قرارات بإنشائها على أن يحصل التقدير وفقا للأسس التى بينها هذا المرسوم بقانون . ثم رسم الطريق الذى يتبع للطعن فى تقدير التعويض إذا لم يرتضيه صاحب الشأن فنص على أن يكون هذا الطعن بطريق المعارضة فى قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية المختصة وأوجب إتباع إجراءات خاصة للفصل فى هذه المعارضة ، كما نص على أن الحكم الذى يصدر فيها يكون إنتهائيا غير قابل للطعن بأى طريق من طرق الطعن . ولما كانت القواعد المتقدمة الذكر المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قواعد أمرة والأختصاص الوارد فيها متعلق بالنظام العام ولا تجوز مخالفته وكان تخويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون فى القرارات الصادرة من لجان التقدير - وهى قرارات إدارية - يعتبر إستثناء من الأصل الذى يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون فى القرارات الإدارية فإنه يجب قصر هذا الاستثناء فى الحدود المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية فى هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع إليها من طعون فى القرارات التى تصدرها لجان التقدير المبينة فى المادة ٤٧ من ذلك المرسوم بقانون ، فلا تختص

بنظر الدعاوى التى ترفع إليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداءً وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه ، لأن القول بغير ذلك يترتب عليه تفويت الغرض الذى ابتغاه المشرع من وضع تلك الأحكام وفتح باب التقدير التعويض بغير الطريق الذى رسمه والقواعد التى حددها المرسوم بقانون أنف الذكر مما يؤدى إلى إهدار أحكامه . كل ذلك مالم يكن التعويض مطلوباً عن الضرر الناشئ عن التأخر فى تشكيل اللجان المختصة بتقدير التعويض عن الاستيلاء أو تأخيرها فى إصدار قراراتها مما يجيز لذوى الشأن اللجوء إلى المحاكم فى طلب هذا التعويض على أساس المسئولية التقصيرية بدعوى مبتدأه باعتبارها صاحبة الولاية العامة للفصل فى كافة المنازعات المدنية والتجارية إلا ما أستثنى بنص خاص . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة الاستئناف قد خالف هذا النظر بتأييده الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية خارج حدود ولايتها بتقدير التعويض ابتداءً للمطعون ضدهم عن الاستيلاء على عقار النزاع لصالح وزارة التربية والتعليم ومن قبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها بشأن وسلوك الطعن فيه بطريق المعارضة أمام المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإن الدعوى تكون مرفوعة بغير الطريق القانونى مما يتعين معه القضاء بالغاء الحكم المستأنف وعدم قبولها .

////////////////////

## جلسة أهن يونيه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أمين طوم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد جمال الدين شلقاني نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمود مويس ،  
محمد رشاد مبروك والسيد خلف .



الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥٦ القضائية :

( ١ ) إيجار « إيجار الأساكن » . تسجيل . إلتزام « حوالة الحق » .

مشتري العقار بعقد غير مسجل . حقه في مطالبة المستأجر بالحقوق الناشئة عن عقد  
الإيجار . شرطه . حوالة عقد الإيجار له من البائع وقبول المستأجر للحوالة أو إعلانه بها .  
يستوى في ذلك إعلان الحوالة من المشتري أو البائع طالما تم بورقة رسمية براسطة المحضرين .  
قبول الحوالة . أثره . للمشتري مقاضاة المستأجر المحال عليه في شأن الحقوق المحال بها .  
علة ذلك .

( ٢ ) إلتزام « الوفاء بالإلتزام » . أوراق تجاريه « الشيك » .

إلتزام المدين - شخصاً طبيعياً أو معنوياً بمبلغ من المال يعرضه نقوداً دون غيرها لإبراء  
ذمته من الدائن . إصداره شيكاً . لا يعد وفاء ميرثاً للتمته . عدم إنقضاء إلتزامه إلا بصرف  
المحسوب عليه قيمة الشيك للمستفيد .



١ - مشترى العقار المؤجر ولم يكن عقده مسجلاً وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يطالب المستأجر بالحقوق الناشئة عن عقد الإيجار ومنها الأجرة إذا ما قام البائع بتحويل العقد إليه وقبل المستأجر هذه الحوالة أو أعلن بها ، لأنها بهذا القبول أو الإعلان تكون نافذة في حقه طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٥ من القانون المدني ، ويحق المشتري - المحال إليه تبعاً لذلك أن يقاضى المستأجر - المحال عليه - في شأن الحقوق المحال بها دون حاجة لاختصاص المؤجره لأن الحق المحال به ينتقل إلى المحال له مع الدعاوى التي تؤكد منها دعوى الفسخ يستوى في ذلك أن يحصل إعلان حوالة من المشتري أو البائع طالما بأى ورقة رسمية تعلن بواسطة المحضرين وتشتمل على ذكر وقوع الحوالة وشروطها الأساسية .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان الدين الثابت في ذمة المدين مبيعاً من المال وأراد أن يبرىء ذمته من هذا الدين بعرضه على دائته حال المرافعة فيجب أن يكون هذا العرض منفرداً دون غيرها ولا يفنى عن ذلك سحب شيك بقيمة الدين لأن الشيك وإن اعتبر في الأصل أداة وفاء إلا أن مجرد سحبه لا يعتبر وفاءً ، مبرئاً للذمة صاحبه ولا ينقض التزامه إلا بقيام المسحوب عليه بمصرف قيمة الشيك للمستفيد . يستوى في ذلك أن يكون المدين شخصاً طبيعياً أو معنوياً .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . :

وحيث إن الرقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٨٣ مدنى شبين الكوم الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الطاعن بصفته من العين المبينة بصحيفة الدعوى والتسليم . وقالوا بيانا لذلك أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٤/٩/١٢ إستأجر الطاعن بصفته العين محل النزاع من مالكةا السابق بأجرة شهرية مقدارها ٢٧ ج ، وإذا اشترى تلك العين وحول إليها عقد إيجارها واعلنا تلك الحوالة إلى الطاعن بموجب الإنذار العلن إليه بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٩ وكلفاه بسداد الأجرة المستحقة عن المدة من ١٩٨٠/٧/١ حتى ١٩٨٢/١١/٣٠ لهما غير أنه امتنع عن السداد فأقاما الدعوى بطلبيهما سالفى البيان . وبتاريخ ١٩٨٤/٩/٢٩ أجايت المحكمة المطعون عليهما إلى طلبيهما . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٦٢ سنة ١٧ ق مدنى لدى محكمة إستئناف طنطا « مأمورية شبين الكوم » التى حكمت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٣ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة

أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة  
فأرت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظرة وفيها إلتمزت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالأول منهما وبالسجوه  
الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان  
ذلك يقول أنه دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على  
أن المطعون عليهما لم يتحلكا العين محل النزاع لعدم تسجيل عقد شرائتهما لها  
أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه مما مؤداه عدم أحقيتهما فى مطالبتة بأجرتها  
غير أن الحكم رفض هذا الدفع استنادا إلى حوالة الحق الصادرة من المؤجر -  
المالك السابق - وإعلان تلك الحوالة للطاعن حال أن هذا الإعلان صدر من  
المطعون عليهما ولم يصدر من المؤجر الذى لم تأمر المحكمة باختصاصه فى  
الدعوى للتحقق من حصول الحوالة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن لمشتري العقار المؤجر ولو لم يكن عقده  
مسجلا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يطالب المستأجر بحقوقه  
الناشئة عن عقد الإيجار ومنها الأجرة إذا ما قام البائع بتحويل العقد إليه وقبل  
المستأجر منه الحوالة أو أعلن بها ، لأنها بهذا القبول أو الإعلان تكون نافذة  
فى حقه طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٥ من القانون المدنى ، ويحق  
للمشتري - المحال إليه تبعاً لذلك أن يقاضى المستأجر - المحال عليه فى شأن  
الحقوق المحال بها دون حاجة لاختصاص المؤجر ، لأن الحق المحال به ينتقل إلى  
المحال له مع الدعاوى التى تؤكده ومنها دعوى الفسخ ، يستوى فى ذلك

أن يحصل إعلان الحوالة من المشتري أو البائع طالما حصل بأى ورقة رسميه تعلن بواسطة المحضرين وتشتمل على ذكر وقوع الحوالة وشروطها الأساسية .  
وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءً بإخلاء العين على عدم سداد الأجرة المستحقة نقداً ، حالة أنه سدد تلك الأجرة بموجب شيك قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ، أنه إذا كان الدين الثابت فى ذمة المدين مبلغاً من المال وأراد أن يبرىء ذمته من هذا الدين بعرضه على دائته حال المرافعة ، فيجب أن يكون هذا العرض نقوداً دون غيرها ولا يغنى عن ذلك سحب شيك بقيمة الدين لأن الشيك وارد فى الأصل أداء وفاء إلا أن مجرد سحبه لا يعتبر وفاء ميرثاً للذمة ساحبه ولا ينقض إلتزامه بالإبقاء المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للمستفيد ، يستوى فى ذلك أن يكون المدين شخصاً طبيعياً أم معنوياً وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر لم يعنى الشيك الصادر من الطاعن لأمر امين عليه شين الكوم الإبتدائية كوفاء مبرىء لذمة الطاعن من الأجرة المستحقة عليه للمطعون عليهما قانون قد إلتزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////

## جلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ،  
محمد خيرى الجندي و محمد شافوي .

٢١٨

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٥٨ القضائية :

شهر عقارى . رسوم .

أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . ميعاد التظلم منه ثمانية أيام من تاريخ إعلانه . وجوب رفع التظلم بتقرير فى قلم كتاب المحكمة الكائن بدائرتها مكتب الشهر العقارى الذى أصدر الأمر فى كافة الأحوال . لا محل للفرقة بين المنازعة فى مقدار الرسوم أو فى أساس الإلتزام . سواء كان التقدير بناء على التحريات أو بمعرفة أهل الخبرة . م ٢٦ من القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المعدله .

النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر يدل على أن الشارع حدد فيه ميعاد التظلم من أمر تقدير رسوم التوثيق والشهر التكميلية بشمانية أيام من تاريخ إعلان الأمر وأهان طريق التظلم إما بإبدائه أمام المعضر عند الإعلان بالأمر أو بتقرير فى قلم كتاب المحكمة وأن يرفع إلى المحكمة الكائن بدائرتها مكتب الشهر الذى أصدر الأمر ،

ولقد كان الشارع يجيز وفقاً للمادة ٢٦ من ذات القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٠ أن تلجأ مصلحة الشهر العقاري إلى تقدير الرسوم بمعرفة خبير وأجاز لتلك المصلحة ولدى الشأن التظلم من تقرير الخبير الأول خلال خمسة عشر يوماً ، ويبدأ سريان هذا الميعاد من تاريخ إبلاغ الخبير بتقريره بالنسبة لمصلحة الشهر العقاري من تاريخ إعلان صاحب الشأن بإيداع الخبير لتقريره ، إلا أنه لدى تعديل هذه المادة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٠ - المنطبق على واقعة الدعوى - رأى الشارع إلغاء نظام التظلم من تقرير الخبير ، ومن ثم يكون طريق التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية محل التداعى محكوماً بما ورد من نص صريح قاطع الدلالة فى المادة ٢٦ من القانون آنف الذكر سواء أنصبت المنازعة على مقدار الرسوم المقررة أم تناولت أساس الإلتزام بهذه الرسوم ، وسواء كان التقدير بناء على التحريات أو بمعرفة أهل الخبرة ، وذلك ببساطة للإجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائل الأوراق - تتحصل فى أن أمين مكتب الشهر العقاري والتوثيق بالأسكندرية أصدر بتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٨٦ أمراً بتقدير مبلغ ٣٢٢٣ جنيهاً ، ٢٤٠ مليماً

على أنها تقتل مقدار الرسوم التكميلية المستحقة عن المحرر الذى تم شهره ، تحت رقم ٨٨٦ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣ شهر عقارى الاسكندرية وطالب الطاعنين بأدائها بالمطالبة رقم ٥٠٩٦ لسنة ٨٦/٨٥ فتظلوا منه بتقرير بقلم كتاب محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبين إلغائه ، حيث قيد أمامها برقم ٢٤٤٣ لسنة ٧٦ مدنى واستند وافى أسباب التظلم إلى أن الرسوم الصادر بها هذا الأمر قد سقطت بالتقادم وإلى أن المطالبة قد بنيت على تقديرات وهمية ، دفع المطعون ضدهما بعدم قبول التظلم ، وبتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ قبلت المحكمة الدفع وقضت بعدم قبول التظلم . إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية بالإستئناف رقم ١٤٧٥ سنة ٤٢ قضائية طالبين إلغائه والقضاء لهم بطلباتهم ، وبتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه فى السبب الرابع من أسباب الطعن الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول تظلمهم من أمر التقدير محل المنازعة على سند من أن تقدير الرسوم الصادر بها هذا الأمر قد تم بمعرفة أهل الخبرة وأن طريق الطعن فيه يكون بطريق الإجراءات العادية المنصوص عليها فى قانون المرافعات لرفع الدعاوى لا بطريق التقرير فى قلم الكتاب فى حين أن التقدير محل المنازعة قد تم بمعرفة لجان التحريات وأن التظلم فى أوامر تقدير الرسوم التكميلية للشهر

العقارى سواء كان التقدير بمعرفة لجان التحريات أو بمعرفة أهل الخبرة يكون بالتقرير عليه بقلم الكتاب وليس سلوك إجراءات التقاضى العادية ، الأمر الذى يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك بأن النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أنه فى الأحوال التى يستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة ، ويجوز لذوى الشأن - فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها فى المادة ٢١ منه التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح الأمر نهائياً . ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير فى قلم الكتاب ، ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر يدل على أن الشارع حدد فى هذا النص ميعاد التظلم من أمر تقدير رسوم التوثيق والشهر التكميلية بثمانية أيام من تاريخ إعلان الأمر وأبان طريق التظلم إما بإيدائه أمام المحضر عند الإعلان بالأمر أو بتقرير فى قلم كتاب المحكمة وأن يرفع إلى المحكمة الكائن بدائرتها مكتب الشهر الذى أصدر الأمر ، ولقد كان الشارع يجيز وفقاً للمادة ٢١ من ذات القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٠ أن تلجأ مصلحة الشهر العقارى إلى تقدير الرسوم بمعرفة خبير وأجاز لتلك المصلحة وللذوى الشأن التظلم من تقرير الخبير خلال خمسة عشر يوماً ويبدأ سريان هذا الميعاد من تاريخ إيداع الخبير تقريره بالنسبة لمصلحة



الشهر العقاري ومن تاريخ إعلان صاحب الشأن بإيداع الخبر لتقريره ، إلا أنه لدى تعديل هذه المادة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٠ - المتطبق على واعة الدعوى - رأى الشارع إلغاء نظام التظلم من تقرير الخبر ، ومن ثم يكون طريق التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية محل التداعى محكوماً بما ورد من نص صريح قاطع الدلالة فى المادة ٢٦ من القانون آنف الذكر وهو بإيدائه أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بحصوله بتقرير فى قلم كتاب المحكمة وسبيل هذا الطريق فى التظلم ينبغى إتباعه سواء انصبت المنازعة على مقدار الرسوم المقررة أم تناولت أساس الإلتزام بهذه الرسوم ، وسواء أكان التقدير بناء على التحريات أو بمعرفة أهل الخبرة ، وذلك تبسيطاً للإجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وإنتهى إلى القضاء بعدم قبول التظلم لرفعه بتقرير بقلم كتاب المحكمة دون إتباع الإجراءات العادية لرفع الدعاوى على سند من أن التقدير تم بمعرفة أهل الخبرة ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

////////////////

## جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٩٠

بمناصة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / محمد فتحى الجوهري نائب رئيس المحكمة ، محمود رضا الخضير ،  
(براهيم الطويله وصعد الناصر السباعي .



الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ ق ، ١٢٠ لسنة ١٥٨ القضائية :-

( ١ ، ٢ ) محكمة الموضوع « فى مسائل الواقع : فى عقد البيع » . بيع  
« فسخ البيع » . عقد « فسخ العقد : الشرط الصريح الفاسخ » .

الشرط الفاسخ الصريح الذى يسلب المحكمة سلطة تقدير أسباب الفسخ يلزم أن تكون  
صيغته قاطعه للدلالة على وقوع الفسخ بمجرد حصول المخالفة المرجح له .

٢ - إعتبار الشرط الفاسخ صريحاً مناطه أن يفيد أنفساخ العقد من تلقاء نفسه دون  
حاجه إلى حكم قضائى م ١٥٨ مدنى .

(٣) محكمة الموضوع « فى مسائل الواقع : فى العقود » . عقد  
« تفسير العقد » .

تفسير العقود والشروط وإستظهار نية طرفيها استقلال محكمة الموضوع به مادام  
قضاها يقوم على أسباب سائفة ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر .

( ٤ ) محكمة الموضوع « سلطتها فى فهم الواقع : سلطتها فى تقدير  
الدليل » . حكم « بيانات الحكم : تسبيب الحكم » . دعوى « الدفاع  
فى الدعوى . تكييف الدعوى » .

تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة والموازنة بينها سلطة تامة لمحكمة الموضوع .

( ٥ ) تقادم « وقفه التقادم : التقادم المكسب » . محكمة الموضوع .  
ملكية « أسباب كسب الملكية : إكتساب الملكية بالحيازة » .

التزام المحكمة بحرى توافر الشروط اللازمة لكسب الملكية عند بحث النزاع حول التملك بوضع اليد المدة الطويلة ومنها شروط المدة وما يعترضها من وقف أو انقطاع . مؤدى ذلك . وقف سريان التقادم عند وجود مانع يستحيل منعه على الدائن المطالبه بحقه فى الوقت المناسب . الموانع سواء كانت شخصية أو قانونية عدم ورودها على سبيل المحصر ٣٨٢ مدنى سريان هذه القواعد فى شأن التقادم المكسب للملكية عملا بالمادتين ٩٧٣ ، ٩٧٤ مدنى .

#### ٦ - ملكية . دعوى « الصفة فى الدعوى » .

ملكية الأموال والممتلكات الخاصة بالأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة بقتضى أوامر جمهورية طبقا لقانون الطوارئ . املولتها الدولة حتى تاريخ العمل بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . مؤدى ذلك . الدولة صاحبة الصفة فى المطالبه بهذه الاموال إنقضا . الصفة والمصلحة لدى الخاضع فى التقاضى والمطالبه بشأن الأموال التى آلت إلى الدولة بعد مانعا قانونياً يتعذر معه عليه المطالبه بحقه قبل واضعى اليد طوال الفترة من تاريخ العمل بالقانون ١٥٠ لسنة ٦٤ وحتى تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القانون المذكور .

#### ( ٧ ) حكم « عيوب التدليل : ما لا يعد قصوراً » . محكمة الموضوع .

إنهاء الحكم صحيحاً فى قضائه . إشتماله على أخطاء قانونية لا يبطله لمحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه .



١ - أنه وإن كان القانون لا يشترط الفاظ معينة للشرط الفاسخ الصريح الذى يسلب المحكمة كل سلطة فى تقدير أسباب الفسخ إلا أنه يلزم فيه أن تكون صيغته قاطعه فى الدلالة على وقوع الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول المخالفة الموجبه له .

٢ - الشرط الفاسخ لا يعتبر صريحاً فى حكم المادة ١٥٨ من القانون المدنى إلا إذا كان يفيد إنفساخ العقد من تلقاء نفسه دون حاجه إلى حكم قضائى عند عدم الوفاء بالالتزام .

٣ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تفسير العقود والشروط واستظهار نية طرفيها أمر تستقل به محكمة الموضوع ما دام قضاها يقوم على أسباب سائفة وطالما لم تخرج في تفسيرها لعقد واستظهار نية طرفيه عن المعنى الظاهر لعباراته .

٤ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه وإطراح ما عداه .

٥ - المقرر أنه على المحكمة عند بحث النزاع القائم حول التملك بوضع اليد المدع الطويلة أن تتحرى توافر الشروط اللازمة لكسب الملكية بهذا الطريق ومنها شرط المدع ، ومن ثم يتعين عليها من تلقاء نفسها أن تبحث ما يعترض هذه المدع من وقف أو انقطاع وأن تقرر وقف التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه إذ أن حصول شيء من ذلك يحول دون اكتمال مدع التقادم ، وكان النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني على أن « لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً » يدل وعلى ماورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدني وجرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع نص بصفه عامه على وقف سريان التقادم ان كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه في الوقت المناسب أو لم يرد المشرع إيراد الموانع على سبيل الحق بل عجم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل ، وكما يكون مرجع المانع اسباباً متعلقة بشخص الدائن فقد يرجع إلى أسباب قانونية يتعذر معها عليه المطالبة بحقه ، لما كان ذلك وكانت قواعد وقف التقادم تسري في شأن التقادم المكسب للملكية عملاً بالمادتين ٩٧٣ ، ٩٧٤ من القانون المدني .

٦ - مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أن تؤل إلى الدولة ملكية الأموال والممتلكات الخاصة بالأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لأحكام قانون الطوارئ . وهي الاموال التي كانت خاضعة للحراسة حتى تاريخ بدء العمل

بهذا القانون وكان مؤدى ذلك أن الدولة أصبحت صاحبة الضفة فى المطالبة بهذه الأموال والممتلكات ولم يكن لغيرها وقتذاك حق التقاضى والمطالبة فى شأن العقار موضوع النزاع بعد أيلولته لها وفقاً للقانون السالف ، ولا ينال من ذلك ما نصت عليه أيضا المادة الأولى من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من رفع الحراسة على أموال وممتلكات الخاضعين لها مما مقتضاه أن يعود إليهم حق التقاضى للدفاع عن حقوقهم حتى لا ينقضى فيه التعريض المستحق لهم عن الحد المقرر قانوناً ، ذلك أن عقار النزاع كان على ملك الخاضع للحراسة حتى وقت صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - إذ لم يكن قد اكتمل للطاعة المدة اللازمة لكسب الملكية ولم يكن وقتذاك بعد صدور ذلك القانون تملك لكل الأموال بالتقادم باعتبار أنها أصبحت من أموال الدولة الخاصة وفقاً للمادة ٩٧٠ من القانون المدنى فإنه والحال كذلك - لم يكن للخاضع فى ذلك الوقت الصفة أو المصلحة فى التقاضى أو المطالبة بشأن هذا العقار بما يعد مانعاً قانونياً يتعذر معه عليه المطالبة بحقوقه قبل واضعى اليد عليه طوال الفترة من العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٤ وحتى ١٩٨١/٦/٤ تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القانون السالف فيما نصت عليه من أيلولته الأموال إلى الدولة بما يترتب عليه وقف مدة التقادم المكسب للملكية طوال تلك الفترة فلا تحسب ضمن المدة اللازمة لكسب الملكية .

٧ - المقرر أنه إذ انتهى الحكم المطعون فيه صحيحاً فى قضائه فلا يبطله ما اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأخطاء دون أن تنقضه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن الطاعنين فى الطعن رقم ٩٣/٣٠٥٧ ق ( ١ ) وزير الاقتصاد  
والتعاون الاقتصادى بصفته الرئيس الأعلى لجهاز تصفية حراسات  
الأجانب ( ٢ ) رئيس جهاز التصفية ( ٣ ) مراقب حسابات الأجانب أقاموا  
الدعوى رقم ١٣١٢ سنة ١٩٧٦ مدنى الإسكندرية الإبتدائية على ورثة  
المرحوم ..... الطاعنة فى الطعن رقم ٥٨/١٢٠ بطلب الحكم أصلياً  
بفسخ عقلى البيع المؤرخين ١٩٥٢/٥/١٨ ، ١٩٦٦/١/١ والتسليم .  
وإحتياطياً بإلزام المدعى عليهم بالتضام بأداء مبلغ ١٢٧١٣,٧٨٣ مع الفوائد  
من ١٩٧٥/٩/١ حتى السداد ، وقالوا بياناً لذلك أنه بموجب عقد بيع ابتدائى  
مؤرخ ١٩٥٢/٥/١٨ باعت دائره سموحه التى آلت أموالها إلى المدعين  
للمرحوم ..... الأرض المبيته بالصحيفة ، وتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٤  
وجهت ..... ( الطاعنة فى الطعن رقم ٥٨/١٢٠ ق ) للحارس على أموال  
دائره سموحه انذاراً أعلن له عن طريق قلم المحضرين ضمنته أنها اشترت قطعه  
الأرض سالفة الذكر من ورثة بعقد بيع مؤرخ ١٩٦٦/١/١ محملاً بالدين

المستحق للدائرة عن باقى الثمن وأنها مسئولة مسئوليته كامله عن سدادها، ولما كان المدعى عليهم لم يسددوا باقى الثمن والفوائد ومقداره ١٢٧١٣,٧٨٣ لىلتزم به المدعى عليهم فقد اقاموا الدعوى - تمسكت ..... بسقوط الحق فى المطالبه بباقى الثمن بالتقادم وتاريخ ١٩٧٧/٣/٩ اقامت دعوى فرعيه بطلب الحكم بثبوت ملكيتها لقطعة الأرض موضوع النزاع ومنع التعرض لها فيها ورفض الدعوى الأصلية بشقيها الأصلي والإحتياطي وقالت ببيان لطلباتها أن سلفها ( مورث البائعين لها ) كان يضع يده على قطعة الأرض موضوع النزاع منذ شرائه لها بتاريخ ١٩٥٢/٥/١٨ ثم وضعت هى اليد بعد شرائها لها بتاريخ ١٩٦٦/١/١ استمراراً للوضع يده وتلكها بوضع اليد المده الطويله المكسب للملكيه بإضافة مدة وضع يد سلفها إلى مده وضع يدها . كما اقامت الدعوى رقم ١٨٥٤ سنة ١٩٧٨ مدنى الإسكندرية الابتدائية بذات الطلبات . بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٦ حكمت المحكمة باستجواب الخصوم فى بعض نقاط الدعوى وبعد تنفيذ الحكم قررت ضم الدعين وتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٦ حكمت أولا : فى الدعوى الأصلية رقم ١٣١٢ سنة ١٩٧٩ ( ١ ) برفض الدفع بسقوط باقى الثمن فى الشمن فى العقد المؤرخ ١٩٥٢/٥/١٨ بالتقادم ( ٢ ) بإلزام المدعى عليهم الأربعة الأول - بأن يؤدوا للمدعى بصفته مبلغ عشره آلاف جنيه من تركه مورثهم وإلزام المدعى عليها الخامسة ..... بالتضام معهم فى آداء مبلغ خمسة آلاف جنيه من أصل المبلغ الأول ( ثانيا ) فى الدعين الفرعية والمنضمه رقم ١٨٥٤ سنة ١٩٧٨ بثبوت ملكية المدعى عليها لقطعة الأرض المبينه بالعقد المؤرخ ١٩٥٢/٥/١٨ ومنع تعرض المدعى عليهم لها . إستأنف المدعون فى الدعوى رقم ١٣١٢ سنة ١٩٧٦ مدنى الإسكندرية الابتدائية هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥/٥٧٥ ق الاسكندرية ، كما استأنفته بالاستئناف رقم ٣٥/٧٧٧ ق الاسكندرية وبعد ضم الاستئنافين حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٨ باستجواب المستأنفين ثم حكمت فى ١٩٨٧/١١/١١ أولا : بالنسبة للحكم الصادر فى الدعوى الأصلية رقم ١٣١٢ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى الاسكندرية بتعديل المبلغ الذى تلزم به

المستأنف عليها الخامسة ( ..... ) بالتضام مع باقى المستأنف عليها من الأول إلى الرابعه إلى مبلغ ستة آلاف جنيهه وتأييد الحكم فيما عدا ذلك ( ثانيا ) بالنسبه للحكم الصادر فى الدعويين الفرعيه والمنضمه رقم ١٨٥٤ سنة ١٩٧٨ مدنى الاسكندرية الابتدائية بإلفائه ورفضه الدعويين - طعن وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى ورئيس جهاز التصفيه ومراقب تصفيه الحراسات فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٥٧/٣٠٩٣ ق كما طعنت فيه أيضا ..... بالطعن رقم ٥٨/١٢٠ ق وطلعت النيابة مذكره أبدت فيها السراى برفض الطعن رقم ٥٧/٣٠٩٣ ق وفى الطعن رقم ٥٨/١٢٠ ق بنقض الحكم . عرض الطعنان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فأتت أنهما جديران بالنظر وحددت جلسة لنظرهما وفيها قررت بضمهما والتزمت النيابة رأيهما .

حيث إن هذا الطعن أقيم على سبب واحد يتعى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقولون أن عبارة البند السادس من عقد البيع المؤرخ ١٨/٥/١٩٥٢ صريحه فى إعتبار البيع مفسوخاً بحكم القانون بلا حاجة إلى تنبيه أو إنذار الأمر الذى يعد إتفاقاً على الشرط الصريح الفاسخ ، إلا أن الحكم إنحرف عن هذا المعنى الظاهر لعباره الشرط واعتبره ترديداً لعباره الشرط الفاسخ الضمنى ورتب على ذلك قضاءه برفضه طلب الفسخ بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعى فى غير محله ، ذلك أنه وإن كان القانون لا يشترط ألفاظاً معينة للشرط الفاسخ الصريح الذى يسلب المحكمة كل سلطه فى تقدير أسباب الفسخ ، إلا أن يلزم فيه أن تكون صيغته قاطعه فى الدلاله على وقوع الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول المخالفة الموجبه له . كما وإن الشرط الفاسخ لا يعتبر صريحاً فى حكم المادة ١٥٨ من القانون المدنى إلا إذا كان يفيد إنتفاخ العقد من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائى عند عدم الوفاء بالإلتزام . وكان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن تفسير العقود والشروط واستظهار نية طرفيها أمر تستقل به محكمة الموضوع مادام قضاها يقوم على أسباب سائفة وطالما لم تخرج فى تفسيرها للعقد واستظهار نية طرفيه عن المعنى الظاهر لعباراته ،



وكانت عبارته البند السادس من العقد المؤرخ ١٨/٥/١٩٥٢ تنص على أنه « في حالة عدم الوفاء الكلى أو الجزئي بثلاثه أقساط شهرية في مواعيد استحقاقها بالضبط يسقط الأجل الممنوح للمشتري ويستحق عليه حالا كل رأس المال الباقي ..... ويكون البائع بالخيارين أن يطلب تنفيذ هذا البيع ويطالب بدفع باقى الثمن مع فوائده وملحقاته حالا وبين أن يعتبر البيع بحكم القانون وبلا حاجة إلى تنبيه أو إنذار مفسوخاً » وكانت صيغته الشرط على النحو سالف الذكر - وقد تضمنت اعتبار العقد مفسوخاً بحكم القانون - لا تفيد إنفساخ العقد من تلقاء نفسه على نحو ما نصت عليه المادة ١٥٨ من القانون المدنى وهو لا يعدو أن يكون ترديداً لحق البائع فى الشرط الفاسخ الضمنى وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر لا يكون قد خرج عن المعنى الظاهر لعبارة الشرط ويكون النعى عليه فى هذا الشأن على غير أساس .

ثانياً : عن الطعن رقم ٥٨/١٢٠ ق :

حيث إن هذا الطعن أقيم على سببين تنبى الطاعنة بالأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول أن الحكم رفضه الدفع بسقوط الحق فى المطالبة بباقى الثمن وفوائده القانونية بالتقادم إستناداً إلى الإنذار الذى تم بمعرفة المحضر بتاريخ ١٤/٣/١٩٦٦ المنسوب صدره منها رغم أنها أنكرت توصيه هذا الإنذار الذى خلا من أى توقيع لها بما كان يلزم إطراحه وعدم التحويل عليه طالما لم يقم الدليل القاطع على صدوره منها وإذ قضى الحكم بإلزامها بأداء الثمن وفوائده يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه وإطراح ما عداه ، لما كان ذلك وكان الحكم الإبتدائى الذى أحال إليه

الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً على ما إستخلصه من أوراق الدعوى وظروفها وما تضمنته صحيفة الإنذار من تمسك الطاعنة بعقد البيع الصادر إليها وأن الهدف منه هو حماية حقوقها المستمدة من ذلك العقد وأن هذا الإنذار كان إجراءً لازماً لصالحها ثم نفاذاً للأمر العسكري رقم ٤ سنة ١٩٥٦ الذى نص على بطلان الإتفاقات والعقود التى أبرمت مع أحد الاشخاص الخاضعين لأحكامه فى حالة عدم إخطار صاحب الشأن عنها للجهة المختصة فى الميعاد وكان الحكم قد رتب على ذلك اطمئنانه إلى صدور هذا الإنذار من الطاعنة وكانت الأسباب التى استند إليها سائغة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها فإن ما تنعاه الطاعنة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادله فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة المطروحة عليها مما لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول ، انها تمسكت بملكه العقار موضوع النزاع بمضى المدد الطويله إذ وضعت اليد عليه من تاريخ شرائه فى ١٩٦٦/١/١ -حتى وقت رفع الدعوى مع ضم مدة وضع يد سلفها المرحوم ..... من تاريخ شرائه من المالك الأصلي ..... فى ١٩٥٢/٥/١٨ إلا أن الحكم المطعون فيه رفض القضاء بثبوت ملكيتها للعقار بوضع اليد المدد الطويله على سند من أن هذه الأرض لا يجوز تملكها بوضع اليد وفقاً للمادة ٩٧٠ من القانون المدنى بعد أن آلت ملكيتها إلى الدولة بموجب القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ فى حين أن المحكمة الدستورية قضت بعدم دستورية نص المادة الثانية من القانون السالف فيما نصت عليه من أيلولة الأموال إلى الدولة بما يبنى عليه أن يبقى العقار مملوكاً لمن فرضت عليه الحراسة وأنه لم يخرج عن ملك صاحبه فى أى وقت ويجوز بالتالى تملكه بوضع اليد وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن المقرر أنه على المحكمة عند بحث النزاع القائم حول التملك بوضع اليد المدة الطويلة أن تتحرى توافر الشروط اللازمة لكسب الملكية بهذا الطريق ومنها شرط المدة ، ومن ثم يتعين عليها من تلقاء نفسها أن تبحث ما يعترض هذه المدة من وقف أو إنقطاع وأن تقرر وقف التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه إذ أن حصول شيء من ذلك يحول دون اكتمال مدة التقادم ، وكان النص فى الفقرة الأولى من المادة ٢٨٢ من القانون المدنى على أن « لايسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا » يدل وعلى ما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدنى وجرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع نص بصفه عامه على وقف سريان التقادم أن كان ثم مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه فى الوقت المناسب ، ولم ير المشرع إيراد الموانع على سبيل المحصر بل عزم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل ، وكما يكون مرجع المانع أسبابا متعلقه بشخص الدائن فقد يرجع إلى أسباب قانونيه يتعذر معها عليه المطالبة بحقه ، لما كان ذلك وكانت قواعد وقف التقادم تسرى فى شأن التقادم المكسب للملكيه عملا بالمادتين ٩٧٣ ، ٩٧٤ من القانون المدنى ، وكان مفاد نص المادتين الأولى والثانيه من القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ أن تؤزل إلى الدوله ملكيه الأموال والممتلكات الخاصه بالأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسه بمقتضى أوامر جمهوريه طبقاً لأحكام قانون الطوارئ. وهى الأموال التى كانت خاضعه للحراسه حتى تاريخ بدء العمل بهذا القانون فإن مؤدى ذلك أن الدوله أصبحت صاحبه الصفه فى المطالبه بهذه الأموال والممتلكات ولم يكن لغيرها وقت ذاك حق التقاضى والمطالبه فى شأن العقار موضوع النزاع عند إبلاطه لها وفقاً للقانون السالف ولا ينال من ذلك ما نصت عليه أيضا المادة الأولى

من القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ من رفع الحراسة علي أموال وممتلكات  
 الخاضعين لها بما مقتضاه أن يعود إليهم حق التقاضي للدفاع عن حقوقهم حتى  
 لا ينتقص فيه التعويض المستحق لهم عن الحد المقرر قانوناً ، ذلك أن عقار  
 النزاع كان على ملك الخاضع للحراسته حتى وقت صدور القانون ١٥٠ سنة  
 ١٩٦٤ - إذ لم يكن قد اكتمل للطاعنة المدة التي إنتهى إليها الحكم المطعون  
 فيه - برفض طلب الطاعنة ثبوت ملكيتها للعقار بوضع اليد المدة الطويلة -  
 صحيحه في القانون فإن النعي عليه بعد ذلك بما لا يغير من هذا القضاء -  
 وأباً كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج ويضحى النعي عليه بهذا السبب  
 على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعنين .

////////////////

## جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / محمد فتحي الجمهوى ، عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة ،  
محمود رضا الخشيري وعبد الناصر العباس .



الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٥٣ القضائية : -

جمارك . قراء إداري . إختصاص .

جواز الافراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة بالشروط والأوضاع  
التي حددها وزير الخزانة م ١٠١ من ق الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . شرطه إعادة تصدير تلك  
البضائع خلال المدة المصرح بها .

سلطة مدير الجمرك المختص في مخالفة ذلك . أثره استحقاق الضرائب والرسوم فضلاً عن  
الغرامة . قرار وزير الخزانة ٤٥ لسنة ١٩٦٣ - إصدار قرارات بفرض غرامات ومن بينها  
الغرامة المقررة على مخالفة نظام الافراج المؤقت على السيارات . لذوي الشأن النظم من هذه  
القرارات لمدير عام الجمارك الذي له تأييداً وتعديلاً أو إلغاء الغرامة المواد ١١٤ - ١١٩  
من مالف الذكر . الطعن في قراراته تلك أمام محكمة القضاء الإداري بإعتبارها قرارات  
إدارية لا إختصاص للقضاء العادي بها .

=====

لما كانت المادة ١٠١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد أجازت  
الافراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط  
والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة الذي أوجب في قراره رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣

عادة تصدير تلك البضائع خلال المدة المصرح بها وإلا استحققت الضرائب والرسوم فضلاً عن الغرامات الجمركية الواردة بالمواد من ١١٤ إلى ١١٨ من القانون المذكور وذلك بقرار منه - ومن بينها الغرامة المقررة على مخالفة نظام الاقتراح المؤقت على السيارات - وأوجبت المادة سالفه الذكر أداء هذه الغرامات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان المخالفين بقرار فرض الغرامة بخطاب مسجل يعلم وصول وأجازت لذوى الشأن التظلم بكتاب يقدم للمدير العام للجمارك الذى له فى هذه الحالة أن يؤيد الغرامة أو يعدلها أو يلغىها ، كما أجازت المادة ذاتها الطعن فى قرارات المدير العام للجمارك أمام المحكمة المختصة فإن مفاد ذلك أن المشرع نظم فى المادة ١١٩ من قانون الجمارك طريقة فرض الغرامات الواردة فى المواد من ١١٤ إلى ١١٨ من ذات القانون فأعطى مدير الجمارك المختص سلطة إصدار قرارات بفرض هذه الغرامات وأجاز لذوى الشأن التظلم من هذه القرارات لمدير عام الجمارك الذى خول سلطة تأييد الغرامة أو تعديلها أو إلغائها والذى أجاز الطعن فى قراراته أمام المحكمة المختصة وهى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محكمة القضاء الإدارى بإعتبار أن قرارات مدير عام الجمارك فى مواد التهريب الجمركى قرارات إدارية ومن ثم فلا اختصاص للقضاء العادى بفرض الغرامة ابتداءً ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعد اختصاص المحكمة ولائياً فيما يتعلق بالشق الخاص بفرض الغرامة الجمركية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٤٤ لسنة ١٩٧٦ مديني شمال  
القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بالزام الطعون عليها متضامين بأن يؤديها له مبلغ  
١٥٠٤ جنيه وقال بيانا بذلك أنه بتاريخ ١٩٧١/٩/١٢ أفرج للمطعون عليه  
الثاني بضمان الأول عن السيارة المشار إليها بصحيفة الدعوى بدفتر مرور دولي  
صالح للعمل حتى ١٩٧١/١٢/١ طبقاً للإتفاقية الدولية للسيارات الصادرة  
بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ ، وإذ لم يثبت إعادة تصدير السيارة رغم  
انتهاء فترة صلاحية هذا الدفتر فإن بقاها داخل البلاد أصبح مخالفاً لأحكام  
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ويستحق عنها رسوم جمركيه مقدارها ٧٥٢ جنيه  
فضلا عن غرامة جمركيه يمثل هذا المبلغ عملاً بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٣ .  
ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٩ بالزام  
المطعون عليها بالتضامن بأن يدفع للطاعن مبلغ ١٥٠٤ . استأنف المطعون  
عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة الإستئناف رقم ٥٠٤٠  
لسنة ٩٨ ق وبتاريخ ١٩٨٣/١/١٩ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى  
الزام المطعون عليه الأول بالتضامن مع المطعون عليه الثاني بأن يؤدي للطاعن  
مبلغ ٧٥٢ مقدار الرسوم الجمركية وبعدم إختصاص المحاكم بنظر الدعوى فيما  
يتعلق بالشق الخاص بالغرامة طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت  
النيابة مذكرة ابدت فيها الرأي بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة  
في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت  
النيابة وأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون

فيه مخالفه القانون والخطأ في تطبيقه من أربعة أوجه حاصلها أن الغرامه المطالب بها طبقاً لنص المادة ۱۱۸ من قانون الجمارك رقم ۶۶ لسنة ۱۹۶۳ - تعد تعريضاً مدنياً وإن إختصاص مدير الجمرك بإصدار قرار بتوقيعها لا يسلب المحاكم العادية ولايه الحكم بها ، وإذ قضى المحكم المطعون فيه بعدم الإختصاص الولاى في هذا الشق من الدعوى فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ۱۰۱ من قانون الجمارك رقم ۶۶ لسنة ۱۹۶۳ قد أجازت الاقتراح المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقرره وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة الذى أوجب فى قراره رقم ۴۵ لسنة ۱۹۶۳ إعادة تصدير تلك البضائع خلال المده المصرح بها وإلا استحققت الضرائب والرسوم فضلاً عن الغرامه ، وكانت المادة ۱۱۹ من قانون الجمارك المشار إليه قد ناطت بمدير الجمرك المختص فرض الغرامات الجمركيه الوارده بالمواد من ۱۱۴ إلى ۱۱۸ من القانون المذكور وذلك بقرار منه - ومن بينها الغرامه المقرره على مخالفه نظام الاقتراح المؤقت على السيارات - وأوجبت المادة سالفه الذكر أداء هذه الغرامات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان المخالفين بقرار فرض الغرامه بخطاب مسجل يعلم وصول وأجازت لذوى الشأن التظلم بكتاب يقدم للمدير العام للجمارك الذى له فى هذه الحاله أن يؤيد الغرامه أو يعدلها أو يلغىها كما أجازت المادة ذاتها الطعن فى قرارات المدير العام للجمارك أمام المحكمه المختصه ، فإن مفاد ذلك أن المشرع نظم فى المادة ۱۱۹ من قانون الجمارك طريقه فرض الغرامات الوارده فى المواد من ۱۱۴ إلى ۱۱۸ من ذات - القانون فأعطى مدير الجمرك المختص سلطة إصدار قرارات بفرض هذه الغرامات وأجاز لذوى الشأن التظلم من هذه القرارات لمدير عام الجمارك الذى خول سلطة تأييد الغرامه أو تعديلها أو إلغائها والذى أجاز الطعن فى قراراته



أمام المحكمة المختصة وهي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محكمة القضاء الإداري بإعتبار أن قرارات مدير عام الجمارك في مواد التهريب الجمركي قرارات إدارية ، ومن ثم فلا اختصاص للقضاء العادي بفرض الغرامة ابتداء ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم اختصاص المحكمة ولائياً فيما يتعلق بالشق الخاص بفرض الغرامة الجمركية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////

## جلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٩٠

برئاصه السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين / عبد المنعم إبراهيم ، عبد الرحيم صالح ، علي محمد علي  
و . م / حسن بسيوني .

٢٢١

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٥٤ القضائية :

( ١ ، ٢ ، ٣ ) إلتزام « انتقال الإلتزام » « تنفيذ الإلتزام » . تقادم .  
إعلان . دعوى « ميعاد رفع الدعوى » .

( ١ ) حوالة الحق . إنقضاء دون حاجة لرضا المدين . عدم نفاذها في حقه إلا بإعلانه  
بها رسميا أو بالإجراءات الأخرى التي نص عليها القانون أو قبله لها وذلك إعتبارا من هذا  
التاريخ الذي يحتاج به بانتقال الحق المحال به بجميع مقوماته وخصائصه وتوابعه ودفعه  
ومنها الدفع بإنقضاء الحق المحال به .

( ٢ ) عدم تحديد المشرع ميعادا يتعين إعلان الحوالة فيه إلى المحال إليه وثبوت سقوط  
حق الشركة المحيلة في إقامة دعوى المسؤولية ضد المطعون ضدها ( امينة النقل ) بالتقادم  
بمضى ١٨٠ يوما على تسليم رسالة النزاع بعد أن أصابها التلف قبل نفاذ حوالة الحق في حق  
المطعون ضدها بإعلانه إليها . مؤداه إعلان الطاعنة ( المحيلة ) المطعون ضدها بالحوالة  
لا يستوجب احتساب ميعاد مسافة .

( ٣ ) إضافة ميعاد مسافة . مناهة .

~~~~~

١ - لئن كانت حوالة الحق تنعقد بمجرد تراضى المحيل والمحال إليه دون حاجة
إلى رضا المدين الذي يضحى محالا عليه بمجرد انعقاد الحوالة إلا أنها لا تنفذ
في حقه إلا بإعلانه بها رسميا على يد محضر بإعلان أو إنذار مستقل

أو فى صحيفة افتتاح الدعوى التى يقيمها المحال إليه على المحال عليه للمطالبة بالحق المحال به أو بالتنبيه أو التقدم فى توزيع أو توقيع المحال إليه حجزاً تحفظياً تحت يد المحال عليه أو بالإجراءات الأخرى التى نص القانون عليها ، أو بقبوله لها ، ويكون نفاذها فى حقه من هذا التاريخ الذى يحتاج به بانتقال الحق المحال به بجميع مقوماته وخصائصه وتوابعه ومنها الدعاوى التى تؤكد ، إلى المحال إليه وكذلك ماعليه من دفع أو كان للمحال عليه مجابهة المحيل بها وقت إعلان الحوالة أو قبولها ومن ذلك الدفع بإقتضاء الحق المحال به .

٢ - لما كان الثابت بالدعوى أن حق الشركة المحيلة فى إقامة دعوى المسؤولية ضد المَطعون ضدها امينة النقل ، قد سقط بالتقادم بمضى مئة وثمانين يوماً على تسليم رسالة النزاع بعد أن أصابها التلف بسقوطها من فوق السيارة الناقلة فى ١٠/٦/١٩٧٩ قبل نفاذ حوالة الحق فى التعريض فى حق المَطعون ضدها بإعلائها إليها فى ٢٦/٤/١٩٨٠ ، وكان المشرع لم يحدد ميعاداً يتعين إعلان الحوالة فيه إلى المحال عليه ومن ثم فإن إعلان الطاعنة المَطعون ضدها بالحوالة لا يستوجب احتساب ميعاد مسافة من محل إقامتها مباشرة هذا الإعلان طبقاً للمادة ١٦ من قانون المرافعات .

٣ - ميعاد المسافة لا يضاف إلا إلى ميعاد عينه القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه .

الْحُكْمُ

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت على الشركة المطعون ضدها الدعوى التي قيدت أخيرا برقم ٥٦٣ لسنة ١٩٨١ تجارى كلى الاسكندرية إنتهت فيها إلى طلب الحكم بإلزامها بأن تؤدى إليها مبلغ ١٣٩٧٣٣/٣٨٦ جنيه تعريضا عن التلف الذى لحق برسالة الطلبات والأدوات الكهربائية التى قامت بنقلها على إحدى سيارتهما بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٩ لحساب شركة المقاولات المصرية التى أحالت إليها حقوقها الناشئة عن إخلال الناقله بالتزاماتها دفعت المطعون ضدها بسقوط الدعوى لرفعها بعد مضى ١٨٠ يوما من تاريخ تسليم الرسالة طبقا للمادة ١٠٤ من قانون التجارة - ويتاريخ ١٩٨٣/١١/٣٠ حكمت المحكمة بسقوط الدعوى - إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٣٦ سنة ٣٩ ق الاسكندرية ويتاريخ ١٩٨٤/٥/١٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه وتفسيره والفساد فى الاستدلال إذ أبد قضاء الحكم الإبتدائى بعدم إضافة ميعاد المسافة المنصوص عليه فى المادة ١٧ من قانون المرافعات إلى الميعاد الذى حددته المادة ١٠٤ من قانون التجارة لرفع دعوى المسئولية على أمين النقل خلاله ، تأسيسا على حق المطعون ضدها فى التمسك بالدفع التى كان يمكنها مواجهة المحيل بها وقت نفاذ الحوالة ، فى حين أن ميعاد المسافة يضاف إلى الميعاد الأسمى ويتكون من مجموعهما ميعاد واحد يحق للطاعنة

إقامة الدعوى خلاله بناء على الحق المخول لها بمقتضى القانون ، والمحال إليها بموجب حوالة الحق المؤرخة ١٦/١/١٩٨٠ قبل إنقضاء حق المحيل إعمالاً لقواعد المرافعات التى تبقى أصل الحق بمنجاة عن السقوط أو التقادم بمضى المدة مادامت المطالبة القضائية قد رفعت صحيحة وفقاً لقانون القاضى المعروض عليه النزاع .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه وإن كانت حوالة الحق تنمقد بمجرد تراضى المحيل والمحال إليه دون حاجة إلى رضا المدين الذى يضحى ضحاً عليه بمجرد إنعقاد الحوالة ، إلا أنها لا تنفذ فى حقه إلا بإعلانه بها رسماً على يد محضر بإعلان أو إنذار مستقل أوفى صحيفة اقتتاح الدعوى التى يقيمها المحال إليه على المحال عليه للمطالبة بالحق المحال به ، أو بالتنبيه ، أو بالتقدم فى توزيع أو توقيع المحال إليه حجزاً تحفظياً تحت يد المحال عليه ، أو بالإجراءات الأخرى التى نص القانون عليها ، أو بقبوله لها ، ويكون نفاذها فى حقه من هذا التاريخ الذى يحتاج به بانتقال الحق المحال به بجميع مقوماته وخصائصه وتوابعه ومنها الدعاوى التى تؤكده ، إلى المحال إليه ، وكذلك ما عليه من دفع كان للمحال عليه مجابهة المحيل بها وقت إعلان الحوالة أو قبولها ومن ذلك الدفع بانقضاء الحق المحال به . لما كان ذلك وكان الشايت بالدعوى أن حق الشركة المحيلة فى إقامة دعوى المسئولية ضد المَطْعُون ضدها أمينه النقل ، قد سقط بالتقادم بمضى مائة وثمانين يوماً على تسلم رسالة النزاع بعد أن أصابها التلف بسقوطها من فوق السيارة الناقلة فى ٦/١٠/١٩٧٩ ، قبل نفاذ حوالة الحق فى التعويض فى حق المَطْعُون ضدها بإعلانهما إليها فى ٢٦/٤/١٩٨٠ ، وكان المشرع لم يحدد ميعاداً يتعين إعلان الحوالة فيه إلى المحال عليه ، ومن ثم فإن إعلان الطاعنة المَطْعُون ضدها بالحوالة لا يستوجب إحساب ميعاد مسافة من محل إقامتها لمباشرة هذا الإعلان طبقاً للمادة ١٦ من قانون المرافعات

إذ لا يضاف الا إلى ميعاد عينه القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه . وإذا أقامت الطاعنة دعوى المسؤولية على المطعون ضدها إستنادا إلى تلك الحوالة ، فإن من حق المطعون ضدها والامر على ما سلف مجابتهها بالدفع بسقوط الحق في دعوى المسؤولية بالتقادم لعدم نفاذ الحوالة في حقها وقت تمام هذا التقادم - لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لعدم إضافة ميعاد مسافة للطاعنة إلى الميعاد الذى عينته المادة ١٠٤ من قانون التجارة لرفع دعوى المسؤولية خلاله يكون أيما كان وجه الرأى فيه - غير منتج . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد سند نائب رئيس المحكمة ومضوية
المصادرة المستشارين / كمال نافع نائب رئيس المحكمة ، يحيى عارف ، سامى فرج
واميد المديحى .



الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) « قانون » سريانه من حيث الزمان . نظام عام . مقد .

القانون . سريانه بأثر فوري على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه - آثار العقد
خضوعها كأصل لأحكام القانون الذي أبرم في هذه - الاستثناء - سريان أحكام القانون
الجديد عليها متى كان متعلقا بالنظام العام مالم يتجه قصد الشارع إلى غير ذلك .

(٢ ، ٣) إيجار « إيجار الأماكن » « تقدير الأجرة » « حكم » « الأحكام
الجانز الطعن فيها » . نقص « حالات الطعن » .

(٢) القواعد الموضوعية والإجرائية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة في القانون ١٣٦
لسنة ١٩٨٩ - اقتصار سريانها على الأماكن المرخص في إقامتها بعد العمل بأحكامه
في ١٩٨١/٧/٣١ - مؤداه - القواعد الموضوعية بتقدير الأجرة في القوانين السابقة
والقواعد الإجرائية المتعلقة بطرق الطعن في الأحكام الواردة في القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧
استمرار سريانها على الأماكن غير الخاضعة لأحكام تقدير الأجرة بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨٩
- علة ذلك .

(٣) الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في المنازعات المتعلقة بتحديد القيمة
الإيجارية - عدم جواز الطعن عليها بأى وجه من أوجه الطعن - المادتان ١٨ ، ٢٠ ق ٤٩
لسنة ١٩٧٧ - سريان القواعد الإجرائية المتعلقة بطرق الطعن المقررة به عليها ولو كانت الطعن
قد أقيم بعد العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ طالما تعلق بمقار رخص في إقامته قبل
العمل بالقانون المذكور .

١ - إذ كان من المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتوافق عليها أن أحكام القوانين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف آثارها على ما وقع قبلها مالم ينص القانون على خلاف ذلك - وكان الأصل أن للقانون الجديد أثراً مباشراً تخضع لسلطانه الآثار المستقلة للمراكز القانونية الخاصة إلا في العقود فتخضع للقانون القديم الذي أبرمت في ظلّه ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام فيرد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود طالما بقيت سارية عقد العمل به ما لم يتجه قصد المشرع صراحة أو دلالة إلى ما يخالف ذلك .

٢ - ولئن كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد أورد أحكاماً موضوعية وأخرى إجرائية لتقدير الأجر منها ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة منه متعلقاً بجواز الطعن في الأحكام الصادرة فيها إلا أنه لما كانت تلك القواعد تسرى على الأماكن الخاضعة لحكمه - وهي بصريح نص الفقرة الأولى التي رخص في إقامتها بعد العمل بأحكامه في ١٩٨١/٧/٣١ فإن مؤدى ذلك أن القواعد الموضوعية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة في قوانين سابقة والقواعد المتعلقة بطرق الطعن في الأحكام الصادرة عنها والتي انتظمها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لازالت سارية واجبه الأعمال بالنسبة للأماكن التي تخضع في تقدير أجرتها للقواعد الموضوعية والإجرائية الواردة في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يؤكد ذلك أن المشرع في المادتين الثانية والثالثة منه بعد أن وضع قواعد تقدير الأجرة وكيفية احتسابها استهدأ بالتقارير السنوية الصادرة عن اللجان المشكلة بقرار من المحافظ المختص أوجب في المادة الرابعة على مالك العقار تحديد الأجر وفقاً للضوابط والمعايير والتقارير والدراسات

المشار إليها سلفا فإن أهرم عقد الإيجار قبل إتمام البناء وحددت فيه الأجرة بصفه مبهثيه كان على مالك العقار إخطار المستأجر بالأجرة المحددة للمكان وفقا لأحكام هذا القانون خلال ثلاثين يوما من تاريخ إتمام البناء وبشرط ألا تتجاوز الأجرة المبدئية إلا بمقدار الخمس ثم أتبع ذلك فى الفقرة الأولى من المادة الخامسة منه أن المستأجر إذا رأى أن الأجرة التى حددها المالك تزيد عن الحدود المنصوص عليها فى المواد السابقة عليها جازله خلال تسعين يوما من تاريخ التعاقد أو من تاريخ الإخطار أو من تاريخ شغل المكان أن يطلب من لجنة تحديد الأجرة المختصة القيام بتحديد أجره المكان وفقا للأسس المنصوص عليها فى هذا القانون وأضاف فقرتها الثانية أن « ويكون الطعن على قرارات هذه اللجان أمام المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها المكان المؤجر ثم بينت فقرتها الأخيرة أنه لا تسرى على هذه الطعون أحكام المادتين ١٨ ، ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

٣ - لما كانت القواعد الواردة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن قواعد تحديد الأجرة وطرق الطعن فى الأحكام لاتزال سارية لم تتناولها الإلغاء بنص صريح فى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، وكانت دعوى كل من الطاعنين الأول والثالث والرابع أرقام ٨٣٢ لسنة ١٩٨١ ، ٢٢٢٩ لسنة ٨٢ ، ١٩١٠ لسنة ٨١ بنها الابتدائية رفعت على التوالى فى ١٩٨١/٣/٢٦ ، ١٩٨١/٥/٤ ، ٨١/٧/٢ أى فى ظل القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ كما أن دعوى الطاعن الثانى رقم ٢٢١٤ لسنة ١٩٨١ بنها الابتدائية وإن رفعت فى ١٩٨١/٩/١١ بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إلا أن الطعن تعلق بعقار النزاع المرخص فى إقامة قبل العمل بالقانون الأخير فإن أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تكون هى واجبه التطبيق على الطعون الأربعة مارقع منها فى ظل العمل بأحكامه وما رفع منها بعد العمل بالقانون رقم ١٣٦

لسنة ١٩٨١ ولما كانت المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد نصت على أن يكون الطعن فى قرارات لجان تحديد الاجرة أمام المحكمة الابتدائية ونصت المادة ٢٠ من ذات القانون على عدم جواز الطعن فى الاحكام الصادرة من المحكمة المشار إليها فى المادة ١٨ إلا للدخا فى تطبيق القانون ، وعلى أن يكون حكم محكمة الاستئناف غير قابل للطعن فيه بأى وجه من أوجه الطعن ومن ثم يكون الطعن بالنقض على الحكم المطعون فيه غير جائز .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعاوى أرقام ٨٣٢ سنة ١٩٨١ ، ١٢٢٩ سنة ١٩٨١ ، ١٩١٠ سنة ١٩٨١ ، ٢٢١٤ سنة ١٩٨١ مدنى بنها الابتدائية طعنا على قرار لجنة تقدير الأجرة الصادر بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٢ بتقدير أجرة الوحدات المؤجرة للطاعنين فى عقارها الكائن بقرية أبر زعبل إيتفا . الحكم أصليا ببطالته واحتاطيا بإلغائه ورفع القيمة الإيجارية إلى الحد المناسب للتكاليف الفعلية ، نذبت المحكمة خبيرا فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت فى ١٩٨٤/٥/١١ بإلغاء القرار المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن ، استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٧٩ سنة ١٧ ق طنطا « مأمورية بنها » وباتاريخ ١٩٨٦/١/٢٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم جواز

الطعن بالنسبة للطاعنين الأول والثالث والرابع وينقضة بالنسبة للطاعن الثاني ،
وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة المشورة حددت لنظره جلسة فيها
التزمت النجابة رأبها .

ولما كان من المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها أن أحكام
القوانين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تسرى إلا على ما يقع من
تاريخ نفاذها ولا تنعطف أثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على
خلاف ذلك وكان الأصل أن القانون الجديد أثراً مباشراً تخضع لسلطانه الآثار
المستقلة للمراكز القانونية الخاصة إلا فى العقود فتخضع للقانون القديم الذى
أبرمت فى ظله مالم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسترد سلطانه المباشر
على الآثار المترتبة على هذه العقود طالما بقيت سارية عند العمل به مالم يتجه
قصد الشارع صراحة أو دلالة يخالف ذلك - كما أنه ولئن كان القانون رقم ١٣٦
لسنة ١٩٨١ قد أورد أحكاماً موضوعية وأخرى إجرائية لتقدير الأجرة منها
ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة منه متعلقاً بجواز الطعن فى
الأحكام الصادرة فيها ، إلا أنه لما كانت تلك القواعد تسرى على الأماكن
الخاضعة لحكمه وهى بصريح نص الفقرة الأولى من المادة الأولى التى رخص فى
إقامتها بعد العمل بأحكامه فى ١٩٨١/٧/٣١ فإن مؤدى ذلك أن القواعد
الموضوعية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة فى قوانين سابقة والقواعد الإجرائية
المتعلقة بطرق الطعن فى الأحكام الصادرة فيها والتى أنظمتها القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٧ لازالت سارية واجبه الأعمال بالنسبة للأماكن التى لا تخضع فى
تقدير أجرتها للقواعد الموضوعية والاجرائية الواردة فى القانون رقم ١٣٦ لسنة
١٩٨١ يؤكد ذلك أن المشرع فى المادتين الثانية والثالثة منه بعد أن وضع قواعد
تقدير الأجرة وكيفية احتسابها إستهداها بالتقارير السنوية الصادرة عن اللجان
المشكلة بقرار من المحافظ المختص أوجب فى المادة الرابعة على مالك العقار
تحديد الأجر وفقاً للضوابط والمعايير والتقارير والدراسات المشار إليها سبقاً فإن أبرم
عقد الإيجار قبل إتمام البناء وحددت فيه الأجرة بصفة مبدئية كان على مالك
المبنى إخطار المستأجر بالأجرة المحددة للمكان وفقاً لأحكام هذا القانون خلال

ثلاثين يوما من تاريخ إتمام البناء وبشرط ألا تتجاوز الأجرة المبدئية إلا بمقدار الخمس ثم أتبع ذلك فى الفقرة الأولى من المادة الخامسة منه أن المستأجر إذا رأى أن الأجرة التى حددها المالك تزيد على الحدود المنصوص عليها فى المواد السابقة عليها جاز له خلال تسعين يوما من تاريخ التعاقد أو من تاريخ الإخطار أو من تاريخ شغله المكان أن يطلب من لجنة تحديد الأجرة المختصة القيام بتحديد أجرة المكان وفقا للأسس المنصوص عليها فى هذا القانون ، وأضافت فقرتها الثانية أن « ويكون الطعن على قرارات هذه اللجان أمام المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها المكان المؤجرة ثم بينت فقرتها الأخيرة أنه لا تسرى على هذه الطعون أحكام المادتين ١٨ ، ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، كل تلك النصوص المتتامة تنبئ عن أن المشرع كان يعنى بها الأماكن التى رخص فى إقامتها بعد العمل بأحكامه مستهدفا فى ذلك - وعلى ما أشار إليه تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعة عن مشروع القانون أن يكون تحديد الأجرة أو الثمن من واقع تكاليف معلنه ومعلومة لطرفى العلاقة فى ضوء آراء ذوى الخبرة فى هذا المجال وبالتالى يكون هذا التحديد بعد اتفاق إرادتهما وفى هذا ما يكفل العوده بهذه العلاقات إلى طبيعتها القانونية فضلا عن التخفيف ما أمكن من أعباء لجان تحديد الأجرة والمحاكم ، أما الأماكن التى لم يرخص فى إقامتها بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فلا تخضع للأحكام الواردة فى هذا القانون الأخير وإنما تحكمها النصوص الأخرى الواردة فى القوانين السابقة عليه كل فى نطاق سريان أحكامه ، ولما كانت القواعد الواردة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن قواعد تحديد الأجرة وطرق الطعن فى الأحكام لا تزال سارية لم يتناولها الإلغاء بنص صريح فى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، وكانت دعوى كل من الطاعنين الأول والثالث والرابع أرقام ٨٣٢ سنة ٨١ ، ١٣٢٩ سنة ٨١ ، ١٩١٠

سنة ١٩٨١ بنها الابتدائية رفعت على التوالى فى ١٩٨١/٣/٢٦ ،
 ١٩٨١/٥/٤ ، ١٩٨١/٧/٢٠ أى فى ظل القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، كما
 أن دعوى الطاعن الثانى رقم ٢٢١٤ سنة ١٩٨١ بنها الابتدائية وإن رفعت فى
 ١٩٨١/٩/١١ بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إلا أن الطعن
 تعلق بمقار النزاع المرخس فى إقامته قبل العمل بالقانون الأخير ، فإن أحكام
 القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تكون هى واجبه التطبيق على الطعون الأربعة
 مارفع منها فى ظل العمل بأحكامه وما رفع منها بعد العمل بالقانون رقم ١٣٦
 لسنة ١٩٨١ ، ولما كانت المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد نصت
 على أن يكون الطعن فى قرارات لجان تحديد الأجرة أمام المحكمة الابتدائية
 ونصت المادة ٢٠ من ذات القانون على عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة
 من المحكمة المشار إليها فى المادة ١٨ إلا للخطأ فى تطبيق القانون ، وعلى
 أن يكون حكم محكمة الاستئناف غير قابل للطعن فيه بأى وجه من أوجه
 الطعن ، وهـ ثم يكون الطعن بالنقض على الحكم المطعون فيه غير جائز .

////////

جلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٩٠

بواسطة السيد المستشار / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / محمد العفيف ، عادل نصار ، محمد عبد القاهر سمير و/إبراهيم الضهير



الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٩ القضائية :-

عمل « العاملون بنك التنمية والائتمان الزراعي » . « حكم » .

عدم عودة العامل لمباشرة عمله خلال شهر من تاريخ إنها الإعاره أو للأجازة بدون مرتب .
إعتباره مستقبلاً مالم يقدم عنراً مقبولاً . حق رئيس مجلس الإدارة المختص في قبول العذر طالما
خلا قراره من الإنحراف واسامة إستعمال السلطة . م ١١ ق ١١٧ لسنة ٧٦ ولائحته التنفيذية
مخالفة هذا النظر . خطأ في القانون .

=====

مفاد النص المادة ١١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ٧٦ في شأن البنك الرئيسي
للتنمية والائتمان الزراعي ، والمادة ٨٩ من لائحة نظام العاملين بالبنك الطاعن
الصادره بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٨ تنفيذاً للمادة ١١ من القانون سالف الذكر - أن
الطاعن في ظل أحكام لائحته الداخلية سائلة البيان - والواجبة التطبيق -
لا يلتزم باخطار العامل بإنهاء خدمته إذا لم يعد لمباشرة عمله خلال شهر من
تاريخ إنها الإعاره أو الأجازة بدون مرتب ذلك لأنه يعتبر مستقبلاً بحكم
القانون مالم يقدم عنراً يقبله رئيس مجلس الإدارة المختص الذي له أن يقبله أو
لا يقبله ولا رقابه عليه في ذلك طالما كان قراره في الحالتين له ما يبرره وكان

مبرمًا من الإنحراف وإساءة إستعمال السلطة لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده منح أجرة بدون ترتيب له سنة تنتهي في ٢٦/٧/١٩٨٤ وأنه لا يمارى في أنه لم يعد لمباشرة عمله خلال شهر من هذا التاريخ ومن ثم فإنه لا تشريب على الطاعن في إعتبار المطعون ضده مقدماً استقالته وبالتالي إنقضاء علاقة العمل بينهما إعتباراً من تاريخ إنتهاء هذه الاجازة وذلك عملاً بالمادة ٨٩/٤ من لائحة نظام العاملين بالبنك الطاعن المشار إليه أو إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر معتبراً أن علاقة العمل لم تنتقض إلا في ٢٨/٧/١٩٨٥ تاريخ وصول إخطار الطاعن للمطعون ضده ورتب على ذلك إعتباراً دعوى المطعون ضده الناشئة عن علاقة العمل بمنأى من السقوط لاقامتها قبل انقضاء سنة من هذا التاريخ ثم إستحقاقه التعويض فلأنه يكون أخطاً في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعاً الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٦ عمال سوهاج الإبتدائية على البنك الطاعن وطلب فيها الحكم بإبطال قرار إنتهاء خدمته مع ما يترتب على ذلك من آثار والزمه بأن يدفع إليه عشرة آلاف جنيه وقال بياناً لها أنه من العاملين لدى الطاعن الذي منحه أجازة لمدة سنة بدون

مرتب قابلة للتجديد إعتباراً من ١٩٨٣/٧/٢٧ وإذ فوجئ به بخطرته بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٨ بإنهاه خدمته على الرغم من تجديد أجازته لفترة أخرى فقد أقام الدعوى بطلباته سائلة البيان ، وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وقدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٩ : - أولاً سقوط حق المطعون ضده في طلب التعويض بالتقادم الحولي . ثانياً يرفض الدعوى ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسبوط « مأمورية سوهاج » بالإستئناف رقم ١٥ لسنة ٦٣ ق وبتاريخ ١٩٨٩/١/٢٤ قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يؤدي إلي المطعون ضده مبلغ سبعة آلاف جنيه طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقضه ، وعرض الطعن علي هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره إلتزمت فيها النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم علي ثلاثة أسباب ينعي بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه علي أن البنك الطاعن عندما أخطر المطعون ضده بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٨ بإنهاه خدمته . لم يلتزم بالمواعيد المنصوص عليها في المادة ١٠٠ من قانون العاملين بالققطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ويكون المطعون ضده وقد أقام دعواه خلال سنة من هذا التاريخ فإنها تكون بمنأى عن سقوطها بالتقادم ثم خلص بالتالى إلى أحقيته فى التعويض فى حين أن الطاعن ليس ملزماً بهذا الإخطار وفقاً لنص المادة ٨٩ من اللائحة الخاصة للعاملين بالبنك التى

تقضى صراحة بإعتبار العامل مقدماً إستقالته فى حالة عدم العوده لمباشرة عمله عقب انتهاء الاجازة الممنوحة له وبذلك تنتهى خدمته من هذا التاريخ والحاصل بالنسبة للمطعون ضده فى ١٩٨٤/٧/٢٦ ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه لما كانت المادة ١١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى تنص على أن مجلس إدارة البنك الرئيسى هو السلطة العليا المهيمنة على شئونه وتصريف أموره ويكون له جميع السلطات اللازمة للقيام بالاعمال التى تقتضيها أغراض البنك وعلى الأخص ما يأتى ١ ٢ ٣ - الموافقة على مشروعات اللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية وإصدار اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بالبنك الرئيسى والبنوك التابعة ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة وتحديد فئات بدل السفر لهم فى الداخل والخارج دون التقييد بالنظم والقواعد المنصوص عليها فى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ويكون ذلك فى إطار لوائح البنوك التجارية » وكانت المادة ٨٩ من لائحة نظام العاملين بالبنك الطاعن الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٨ تنفيذاً للمادة ١١ من القانون سالف الذكر تنص على أن يعتبر العامل مقدماً أستقالته فى الحالات الآتية :-

١ - ب - ج - د - إذا لم يباشر العامل المعار

أو الممنوح أجازة بدون مرتب عمله خلال شهر من تاريخ: إنهاء الإعارة أو الأجازة مالم يقدم عذراً يقبله رئيس مجلس الإدارة المختص « م.م. مفساده أن الطاعن في ظل أحكام لائحته الداخلية سألقة البيان - والواجبة التطبيق - لا يلتزم بإخطار العامل بإنهاء خدمته إذا لم يعد لمباشرة عمله خلال شهر من تاريخ إنهاء الاعارة أو الاجازة بدون مرتب ذلك لأنه يعتبر مستقبلاً بحكم القانون مالم يقدم عذراً يقبله رئيس مجلس الإدارة المختص الذى له أن يقبله أو لا يقبله ولارقابة عليه فى ذلك طالما كان قراره فى الحالتين له ما يبرره وكان مبرراً من الإنحراف وأسامة إستعمال السلطة لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده منح أجازة بدون مرتب لمدة سنة تنتهى فى ١٩٨٤/٧/٢٦ وأنه لا يماري فى أنه لم يعد لمباشرة عمله خلال شهر من هذا التاريخ ومن ثم فإنه لا تثريب على الطاعن فى إعتبار المطعون ضده مقدماً إستقالته وبالتالى إنقضاء علاقة العمل بينهما إعتباراً من تاريخ إنتهاء هذه الاجازة وذلك عملاً بالمادة ٨٩/د من لائحة نظام العاملين بالبنك الطاعن المشار إليها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر معتبراً أن علاقة العمل لم تنقض إلا فى ١٩٨٥/٧/٢٨ تاريخ وصول إخطار الطاعن للمطعون ضده ورتب على ذلك إعتبار دعوى المطعون ضده الناشئة عن علاقة العمل بمنأى عن السقوط لإقامتها قبل إنقضاء سنة من هذا التاريخ ثم إستحقاقه للتعويض فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإ حالة .

////////////////////

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، . رفعت عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ،
محمد خير الجندى و محمد شاموس .



الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٥٨ القضائية :

١ - « قرار إدارى » . إختصاص « الإختصاص الولائى » . تعويض . قانون .

القرار الإدارى . ماهيته . إختصاص محاكم مجلس الدولة دون سواها بطلب التعويض
عنه . المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . عدم تعريف القرارات الإدارية أو بيان
خصائصها المميزة لها . مؤداه . وجوب أن تعطى المحاكم المدنية الوصف القانونى لهذه
القرارات على مدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات توصل إلى تحديد إختصاصها
للفصل فى النزاع المطروح .

٢ - قرار « قرار جمهورى » . دستور « المحكمة الدستورية العليا » .
« الإعتداء على الحرية الشخصية » . قانون « الدفع بعدم دستورية
القوانين » « تطبيق القانون من حيث الزمان » . إختصاص
« الإختصاص الولائى » . تقادم .

عدم جواز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك
قانوناً م . ٤ . ج . صدور قرار إعتقال المظعون ضده طبقاً للقانون رقم ١١٩
لسنة ١٩٦٤ المحكوم بعدم دستورية مادته الأولى التى تبيح الإعتقال . أثره . عدم جواز تطبيقه
من اليوم التالى لنشر الحكم بعدم الدستورية وإنسحاب أثره إلى الوقائع والعلاقات السابقة على

صلاحيته إلا ما استقر من مراكز أو حقوق بحكم حائز قوة الأمر. المقضى أو بإنقضاء مدة التقادم

. إنتهاء الحكم إلى عدم تحقق الإستثناء من تطبيق الأثر الرجعى للحكم بعدم دستورية النص الذى يبيح الاعتقال . أثره . عدم جواز تطبيقه على واقعة الإعتقال وإعتبار القرار الجمهورى بالإعتقال قرار فردى مخالف للقانون والشرعية ومشوباً بغيب جسيم ينحدر به إلى مرتبة الفعل المادى المدوم الأثر قانوناً . مؤدى ذلك تجرده من صفته الإدارية وإختصاص القضاء العادى برفع ما ينتج عن هذا الإجراء المادى من آثار .

=====

١ - إذ كان القرار الإدارى هو إفصاح جهة الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بمآلها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث أثر قانونى معين يكون ممكناً إبتغاء مصلحة عامة ، وتختص محاكم مجلس الدولة دون سواها بطلب التعويض عنه عملاً بالمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة ، إلا أنه لما كان القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لم يعرف القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التى تميزها والتى يهتدى بها فى القول بتوافر الشروط اللازمة لها وخصائصها من تعرض السلطة القضائية العادية لها بتعطيل أو تأويل أو نظر طلب تعويض عنها ، فإن وظيفة المحاكم المدنية أن تعطى هذا القرار وصفه القانونى على هدى حكمه التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم توصلوا إلى تحديد إختصاصها للفصل فى النزاع المطروح عليها .

٢ - إذ كان من المقرر وفقاً لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً - وكان البين من قرار إعتقال المطعون ضده الصادر بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ أنه صدر من رئيس الجمهورية وأفصح عن سنده التشريعى فى الإصدار بأنه القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض

التدابير الخاصة بأمن الدولة والذي تضمن النص في مصادته الأولى على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية القبض على الأشخاص الآتي ذكرهم وحجزهم في مكان أمين » وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ الأول من إبريل سنة ١٩٧٨ في القضية رقم ٥ لسنة ٧ قضائية دستورية بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر ، لما كان ذلك وكان يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم ، إلا أن عدم تطبيق النص - وعلى ما جرى به قضاة هذه المحكمة - لا ينصرف إلى المستقبل فحسب وإنما ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص على أن يستثنى من هذا الأثر الرجعى الحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بإنقضاء مدة التقادم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص ، وبلا نعى عليه في هذا الخصوص ، إلى رفض الدفع المبدى من الطاعنين بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم الثلاثى ، ومن ثم فإن الإستثناء من تطبيق الأثر الرجعى للحكم بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر يكون غير متحقق وينبى عليه عدم جواز تطبيق هذا النص بشأن واقعة إعتقال المطعون ضده ويصبح قرار رئيس الجمهورية بإعتقاله بمثابة قرار فردى لا يستند فيه مصدره إلى قانون بما يجعل الأمر في هذا الخصوص غير قائم على أساس من الشرعية ومتسماً بمخالفة صراحة للقانون ومشوباً بعيب جسيم ينحدر به إلى مرتبة الفعل المادى المعدوم الأثر قانوناً لما ينطوى عليه من إعتداء على الحرية الشخصية فيصبح متجرداً من صفته الإدارية وتسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الإدارية ويختص بالتالى القضاء العادى برفع ما ينتج عن هذا الإجراء المادى من آثار .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٣٣٤ سنة ١٩٨٥ مدنى جنوب القاهرة الإبتدائية على الطاعنين بطلب الحكم بإلزامهما بالتعويض المناسب عما لحقه من أضرار مادية وأدبية بما لا يقل عن خمسة وثلاثين ألفا من الجنيهات وقال بيانا لدعواه أنه كان عضواً فى جماعة الإخوان المسلمين . وبتاريخ ١٧ من نوفمبر ١٩٥٤ صدر قرار باعتقاله وأودع السجن الحربى ثم معتقل القلعة إلى أن أفرج عنه فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ثم اعتقل ثانية فى أغسطس سنة ١٩٦٥ وأودع بمعتقل أبوزعبل وطرة إلى أن أفرج عنه فى سنة ١٩٦٦ وأنه عذب فى المعتقلات السابقة تعذيباً شديداً مما ترتب عليه إصابته بأمراض خطيرة بدنية ونفسية ، كما اعتدى على حرمة مسكنه وعذبت أسرته وعزلت عن المجتمع الأمر الذى لحقته من جرائم أضرار مادية وأدبية يستحق عنها تعويضاً لا يقل عن ٣٥ ألف جنية وقد أقام الدعوى ليحكم له بمطلبها ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لاثبات ونفى عناصر المسؤولية وبعد أن سمعت شهود المطعون ضده حكمت بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ بإلزام الطاعنين متضامين بأن يؤدوا للمطعون ضده مبلغ اثنى عشر ألفا من الجنيهات . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٦٤

لسنة ١٠٤ قضائية طالباً بتعديل المبلغ المقضى به وزيادته إلى ما لا يقل عن خمسة وثلاثين ألفاً من الجنيهات ، كما استأنفه الطاعنان بالاستئناف رقم ٨٤٩ لسنة ١٠٤ قضائية طالبين إلغائه والقضاء بصفة أصلية بعدم اختصاص جهة القضاء العادى ولاتياً بنظر الدعوى واحتياطياً برفضها ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف الثانى إلى الأول حكمت بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ فى موضوع الاستئناف رقم ١٦٤ سنة ١٠٤ قضائية بتعديل الحكم المستأنف والزام الطاعنين بصفتيهما بأن يدفعوا متضامنين للمطعون ضده مبلغ خمسة عشر ألفاً من الجنيهات وفى موضوع الاستئناف رقم ٨٤٩ سنة ١٠٤ قضائية برفضه . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة حددت جلسة لنظره وفيها يلتزم النيابة رأياً .

وجبث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور ومخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقولان أن المطعون ضده حدد عناصر الضرر التى طلب التعويض عنها باعتبارها نشأت بسبب اعتقاله وتعذيبه ، وإذا كانت قرارات الاعتقال إنما هى قرارات صدرت بناء على حالات واقعية كانت قائمة وقت صدورها واستكملت مقومات القرارات الإدارية ومن ثم تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بنظر طلبات التعويض عنها ، وقد تمسك الطاعنان أمام محكمة الاستئناف بعدم اختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى فى شقها الخاص بطلب التعويض عن الاعتقال إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع وفصل فى موضوع الدعوى بشقيها على سند من أن قرار الاعتقال منعدم ودون أن يبين سنده ودليله فى حين أنه على فرض صدوره من غير مختص بظل قراراً إدارياً تملك محاكم مجلس الدولة دون غيرها

بحث وجه الحوار فيه ، وإذ أدخل الحكم المطعون فيه ضمن عناصر الضرر الموعوض عنها مانشأ من الاعتقال فضلاً عما ترتب على التعذيب وبني تقديره للتعويض على هذه العناصر مجتمعة فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك بأنه وإن كان القرار الإداري هو إفساح جهة الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بمالها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون ممكناً إبتغاء مصلحة عامة ، وتختص محاكم مجلس الدولة دون سواها بطلب التعويض عنه عملاً بالمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة ، إلا أنه لما كان القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لم يعرف القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التي تميزها والتي يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها وخصائصها من تعرض السلطة القضائية العادية لها بتعطيل أو تأويل أو نظر طلب تعويض عنها ، فإن وظيفة المحاكم المدنية أن تعطى هذا القرار وصفه القانوني على هدف حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم توصلوا إلى تحديد اختصاصها للفصل في النزاع المطروح عليها ، وإذ كان من المقرر وفقاً لما تقتضيه المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً ، وكان البين من قرار اعتقال المطعون ضده الصادر بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ - والمودع صورته الرسمية ضمن حافظة مستندات الطاعتين المرفقة بالملف الابتدائي المنظم - إنه صدر من رئيس الجمهورية وأقصح عن سنده التشريعي في الإصدار بأنه القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، والذي تضمن النص في مادته الأولى على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية القبض على الأشخاص

الأنكى ذكرهم وحجزهم فى مكان أمين » ، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ الأول من إبريل سنة ١٩٧٨ فى القضية رقم ٥ لسنة ٧ قضائية دستورية بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ سالفه الذكر ، لما كان ذلك ، وكان يترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، إلا أن عدم تطبيق النص - وعلى ما جرى به - بناء محكمة النقض - لا ينصرف إلى المستقبل فحسب وإنما ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص على أن يستثنى من هذا الأثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بإنقضاء مدة التقادم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص ، وبلا نعى عليه فى هذا الخصوص ، إلى رفض الدفع المبدى من الطاعنين بسقوط الحق فى رفع الدعوى بالتقادم الثلاثى ، ومن ثم فإن الإستثناء من تطبيق الأثر الرجعى للحكم بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ سالفه الذكر يكون غير متحقق وينبى عليه عدم جواز تطبيق هذا النص بشأن واقعة إعتقال المطعون ضده ويصبح قرار رئيس الجمهورية بإعتقاله بمثابة قرار فردى لا يستند فيه مصدره إلى قانون بما يجعل الأمر فى هذا الخصوص غير قائم على أساس من الشرعية ومتسماً بمخالفة صارخة للقانون ومشوباً بعيب جسيم ينحدر به إلى مرتبة الفعل المادى المعدم الأثر قانوناً لما ينطوى عليه من إعتداء على الحرية الشخصية ، فيصبح متجهداً من صفته الإدارية وتسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الإدارية ويختص بالتالى القضاء العادى برفع ما نتج عن هذا الإجراء المادى من آثار ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأدخل ضمن عناصر الضرر المعروض عنها مالحق المطعون ضده من ضرر بسبب الإعتقال ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ولم يشبه ثمة قصور ويكون النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .

ولما تقدم بتعيين رفض الطعن .

////////////////

جلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / د. رشيد عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد عبد الهنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد نائبين رئيس المحكمة ،
محمد خير الدين و محمد شعاف .

٢٢٥

الطعن رقم ١٥ لسنة ٦٠ القضائية :

قضاة « رد القضاة » « طلبات رجال القضاء » . رسوم « الرسوم
القضائية » .

رد القضاء . وجوب سلوك طريق معين رسمه الشارع وتطلب في شأنه إجراءات محدده
منها إيداع الكفاله ١٥٣ مرافعات . علة ذلك . تخلف أى من هذه الإجراءات - ومن بينها
إيداع الكفاله - أثره . وجوب القضاء بعدم قبول الطلب . الإعفاء من رسوم طلبات رجال
القضاء أمام الدائرة المختصة بمحكمة النقض المنصوص عليها في المادة ٨٣ من قانون السلطة
القضائية لا ينصرف إلى الكفاله التي أوجبها المشرع في المادة ١٥٣ من قانون المرافعات إذا
ما سلك أى منهم سبيل طلب رد مستشارى محكمة النقض المطروحة أمامهم تلك الطلبات .

يبدل النص في المادة ١٥٣ من قانون المرافعات على أن المشرع رسم طريقاً
معيناً لرفع طلب رد القضاء وتطلب في شأنه إجراءات محدده فأوجب أن يحصل
بتقرير في قلم كتاب المحكمة وأن يحمل التقرير توقيع الطالب بنفسه أو توقيع
وكيل مفوض عنه بتوكيل خاص وأن يكون التقرير مشتملاً على أسباب الرد
مرافقاً له ما يسانده من أوراق ومصاحباً له أيضاً إيداع الكفاله ، ولقد استهدف
المشرع من وضع هذه القيود في إجراءات رفع طلب رد القضاء تحقيق الصالح

العام لكي يحول دون إسراف الخصوم في إستعمال الحق في هذا الطلب لأسباب غير جديده أو الإساءة في إستعماله وصولاً إلى تعويق السير في الدعوى المنظورة أمام المحكمة أو بغية إقصاء القاضى بتهرب مسوغ مشروح عن نظرها . الأمر الذى يوجب القضاء بعدم قبول الطلب إن توافقت أى من هذه الإجراءات ، والتي من بينها إجراء إيداع الكفالة ، لما كان ذلك ، وكان الشايت من الأوراق أن طالب الرد لم يودع الكفالة المنصوص عليها فى المادة آنفة الذكر وقد أقر بذلك أمام المحكمة ، وكان لا يعفيه من هذا الإجراء قوله أنه معفى من أداء الرسوم عن الطلبات المقدمة منه تطبيقاً لنص المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن السلطة القضائية ذلك بأن الرسوم التى قصد المشرع عدم تحصيلها إعمالاً لذلك النص هى رسوم الطلبات المبينة بنص المادة ٨٣ من هذا القانون دون سواها أى الطلبات التى يقدمها رجال القضاء أو النيابة العامة إلى دائرة المواد المدنية والتجارية - بمحكمة النقض بأى شأن من شئونهم فلا ينصرف مدلول الإعفاء من رسوم هذه الطلبات إلى الكفالة التى أوجبها المشرع فى المادة ١٥٣ من قانون المرافعات إذا ما سلك رجال القضاء والنيابة العامة سبيل طلب رد مستشارى محكمة النقض المطروحة أمامهم تلك الطلبات ، لما كان ما تقدم ، فإن الطلب يغدو غير مقبول .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن طالب الرد قدم طلبه بتقرير حرر بقلم كتاب محكمة النقض لرد السيد المستشار نائب رئيس

المحكمة عن نظر الطلب المقام منه برقم ٢٠ لسنة ٥٧ قضائية

« رجال قضاء » والمتضمن طلبه إلغاء قرار مجلس التأديب والقرار الجمهوري الصادر تنفيذا له بعزله من وظيفته القضائية التي كان يشغلها (وكيل النائب العام) على سند من أنه أثار في طلبه دعواً بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، وأن المستشار المطلوب رده قد أقام دعوى خاصة به أمام محكمة النقض طلب فيها الحكم بأحقية في المرتب وبدل التمثيل المقرر لرئيس محكمة النقض إستناداً إلى ذات القرار بقانون الذي دفع هو بعدم دستوريته الأمر الذي يجعل الطلب في هذه الدعوى الخاصة بالسيد المستشار متعارضاً مع طلبه المطروح عليه للفصل فيه مما يفقده صلاحية الحكم في هذا الطلب ويجوز بالتالي طلب رده .

وقدم السيد المستشار المطلوب رده مذكرة واجه فيها أسباب الرد ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطلب لعدم إيداع طالب الرد الكفالة المنصوص عليها في المادة ١٥٣ من قانون المرافعات .

وحيث إن النص في المادة ١٥٣ من قانون المرافعات على أن « يحصل الرد بتقرير يكتب بقلم الكتاب يوقعه الطالب نفسه أو وكيله المفوض عنه بتوكيل خاص يرفق بالتقرير ، ويجب أن يشتمل الرد على أسبابه وأن ترفق به ما يوجد من الأوراق المؤيدة ، وعلى طالب الرد أن يودع عند التقرير خمسة وعشرين جنيهاً على سبيل الكفالة » . يدل على أن المشرع رسم طريقاً معيناً لرفع طلب رد القضاء وتطلب في شأنه إجراءات محددة فأوجب أن يحصل بتقرير في قلم كتاب المحكمة وأن يحمل التقرير توقيع الطالب بنفسه أو توقيع وكيل مفوض عنه بتوكيل خاص وأن يكون التقرير مشتملاً على أسباب الرد مرافقاً له ما يسانده من أوراق ومصاحباً له أيضاً إيداع الكفالة ، ولقد استهدف المشرع من وضع هذه القيود في إجراءات رفع طلب رد القضاء تحقيق الصالح العام لكي

يحول دون إسراف الخصوم فى إستعمال الحق فى هذا الطلب لأسباب غير جديده أو الإساءة فى استعماله وصولا إلى تعويق السير فى الدعوى المنظورة أمام المحكمة أو بغية إقصاء القاضى بغير مسوغ مشروع عن نظرها ، الأمر الذى يوجب القضاء بعدم قبول الطلب إن تخلف أى من هذه الإجراءات والتى من بينها إجراء إبداع الكفالة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن طالب الرد لم يودع الكفالة المنصوص عليها فى المادة آنفة الذكر وقد أقر بذلك أمام المحكمة ، وكان لا يعفيه من هذا الإجراء قوله أنه معنى مسن أداء الرسوم عمن الطلبات المقدمة منه تطبيقاً لنص المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ نى شأن السلطة القضائية ذلك بأن الرسوم التى قصد المشرع عدم تحصيلها إعمالاً لذلك النص هى رسوم الطلبات المبينة بنص المادة ٨٣ من هذا القانون دون سواها أى الطلبات التى يقدمها رجال القضاء أو النيابة العامة إلى دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بأى شأن من شئونهم فلا ينصرف مدلول الإعفاء مسن رسوم هذه الطلبات إلى الكفالة التى أوجبها المشرع فى المادة ١٥٣ من قانون المرافعات إذا ما سلك رجال القضاء والنيابة العامة سبيل طلب رد مستشارى محكمة النقض المطروحة أمامهم تلك الطلبات ، لما كان ما تقدم ، فإن الطلب يقدر غير مقبول مما يتعين القضاء بعدم قبوله .

////////////////

جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٩٠

بمناقشة السيد المحقق / جرجس إسحق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / محمد فتحي الجحوري ، عبد الحليم الشافعي ، (نائب رئيس المحكمة) ،
محمود رضا الخضير وزياد هيم الطوياء .

٢٢٦

الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٣ القضائية :

تعويض . « مسؤولية » المسؤولية عن النشر .

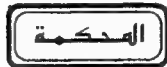
حضانة النشر . إقتصاصها علم الإجراءات القضائية العلنية والأحكام التي
تصدرها . عدم إختصاصها إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية . علة ذلك . ليست علنية .
أثره . نشر وقائعها وما يتخذ بشأنها على مسئولية ناشرها . مادتان ١٨٩ ، ١٩٠ عقوبات .
حرية الصحافة . لا تعد وحرية الفرد العادي ولا تتجاوزها - إلا بتشريع خاص . مؤدى ذلك
تناول القضايا بالنشر في مرحلة التحقيق الابتدائي أو الأولى باعتبارها من الأحداث العامة .
ليس بانه من المباح على إطلاقه وإنما محدد بالضوابط المنظمة له . مناهة المقومات الأساسية
للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق العامة .

المساس بالشرف والسمعة - متى ثبتت عناصره ضرب من ضروب الخطأ الموجب
للا مسئولية لا يشترط فيه أن يكون المحدث سوء النية بل يكفي أن يكون متسرعاً إذ
في التسرع إنحراف عن السلوك المألوف للشخص المعتاد وهو ما يتوافر به هذا الخطأ - هذا
إلى أن سوء النية ليس شرطاً في المسؤولية المدعومة كما هو شرط في المسؤولية الجنائية .

دل الشارح بما نص عليه في المادتين ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون العقوبات على أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام التي تصدر علنا ولا تمتد إلى النسخة الابتدائي، ولا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهدها غير الخصوم ووكلائهم ، فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو ما يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش وإتهام وإحالة إلى المحاكمة فإنما ينشر ذلك على مسؤوليته إذ أن حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص ومن ثم فإنه يلتزم بنشره بالمقومات الأساسية المنصوص عليها في الدستور ، وأنه ولئن جاز للصحف - هي تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع - تناول القضايا بالنشر في مرحلة التحقيق الابتدائي أو الأولى باعتبارها من الأحداث العامة التي نهم الرأي العام إلا أن ذلك ليس بالفعل المباح على إطلاقه وإنما هو محدود بالضوابط المنظمة له ومنها أن يكون النشر في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والوجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للمواطنين وعدم الإعتداء على شرفهم وسمعتهم واعتبارهم أو إنتهاك محارم القانون .

ولما كان الواقع الشايف في الدعوى أن الصحيفة التي يمثلها المطعون عليه نشرت ما تناوله التحقيق الابتدائي - في مرحلة من مراحله - عن توجيه الإتهام إلى الطاعنين معرفين باسميهما والإقراج عنهما بضمان مالي - وذلك قبل أن يتحدد موقفهما بصفة نهائية من هذه التحقيقات الجنائية ودون تروث إلى حين التصرف النهائي فيها وأن الطاعنين استندأ في دعواهما على أن نشر هذا الخبر

على هذه الصورة وبهذا التسرع تضمن مساساً بمسمعتهما ، وكان لا مراء فى أن المساس بالشرف والسمعة على هذا النحو - متى ثبتت عناصره - هو ضرب من ضروب الخطأ الموجب للمسئولية لا يشترط فيه أن يكون المعتدى سئ النية بل يكفى أن يكون متسرعاً إذ فى التسرع إنحراف عن السلوك المألوف للشخص المعتاد وهو ما يتوافر به هذا الخطأ هذا إلى أن سوء النية ليس شرطاً فى المسئولية التقصيرية كما هو شرط فى المسئولية الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتزم هذا النظر وأقام قضاؤه برفض الدعوى على ما ذهب إليه من أن سرية التحقيق الإبتدائى وحظر إفشائه تقتصر على القائمين عليه والمتصلين به بسبب وظيفتهم أو مهنتهم - ولا تستطيل إلى الصحف طالما لم يثبت صدور قرار من جهة مختصة بحظر النشر ، وأن الصحيفة التى يمثلها المطعون عليه استعملت حقها المباح فى نشر الأخبار - مستهدفة خدمة المصلحة العامة دون سوء نية أو قصد مؤثم ، وبالتالي فلا خطأ يمكن نسبته إليها ولا مسئولية عليها ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وقد حجه هذا الخطأ عن تناول موضوع الدعوى تناولاً صحيحاً واستظهار قيام التسرع وعدم التريث فى نشر الخبر المتعلق بإتهام الطاعنين معرفين بإسميهما وأثر ذلك على قيام ركن الخطأ المستوجب للحكم بالتعويض أو إنتفائه وهو - ما يعيبه ويوجب نقضه .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر

والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن الطاعنين أقاما ضد المطعون عليه الدعوى رقم ١٠٢٦٠
سنة ١٩٧٩ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإلزامه أن يؤدي إلى كل
منهما مبلغ ٢٥١ جنيه تعويضاً مؤقتاً ، وقالوا بيانا لذلك أنهما من قدامى
العاملين بوزارة الأوقاف ثم الهيئة المصرية للأوقاف وقد شغل أولهما منصب
وكيل الوزارة ومدير عام هيئة الأوقاف حتى بلغ سن الإحالة للمعاش في
سنة ١٩٧٣ - وتقرير مدة خدمته لأكثر من مرة مع الإشادة بجهده وتفانيه في
عمله ، كما أسند للثاني العديد من الوظائف الهامة حتى شغل منصب مدير
إدارة - الميزانية والحساب الختامى ثم منصب وكيل الإدارة العامة للشئون المالية
والإدارية بالهيئة المذكورة إلى أن كانت التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة
فى القضية رقم ١٨ سنة ١٩٧٦ حصر أموال عامة عليا المقيدة برقم ٧٠٢
سنة ١٩٧٧ جنايات الدقى بشأن ما نسب إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة من
وقائع إضرار بالمال العام ، وأيضا التى أجرتها النيابة الإدارية معه فى القضية
رقم ٤ سنة ١٩٧٦ نيابة إدارية حيث تم سؤالهما فى تلك التحقيقات بصفتهم
شاهدين ، وأنه وإن كانت النيابة العامة قد اتجهت فى مرحلة متقدمة من
تحقيقاتها إلى محاولة إسناد بعض الإخطاء إلى كل منهما وأمرت بإخلاء
سبيلهما بضمان مالى إلا أنها إنتهت بعد ذلك إلى استبعادهما من دائرة الإتهام
باعتبارهما شاهدين كما إنتهت تحقيقات النيابة الإدارية بإتهام رئيس مجلس
إدارة الهيئة بمفرده والحفظ بالنسبة لمن عداه ، غير أنهما فوجئا بأن الصحيفة

التي يمثلها المطعون عليه نشرت به دسها الصادر يوم ١٩٧٦/١١/٢٩ شهر تحت عنوان « إتهام وكيل وزارة ومدير ومراقب عام بالاشتراك فى تبديد أموال هيئة الأوقاف » ورد به أن رئيس نيابة الأموال العامة وجه إليهما تهمة الاشتراك فى تبديد أموال هيئة الأوقاف وتم الإفراج عن كل منهما بضمان ٥٠ جنيه وأن تحقيقات النيابة مع الإدارات المالية والحسابية والاستثمار والإستبدال بهيئة الأوقاف إنتهت على ضوء ما ورد لها من تقارير لجنة تقصى الحقائق بمجلس الشعب والرقابة الإدارية والجهاز المركزى للحسابات وما استبان من مخالفات جسيمة لقانون إنشاء هيئة الأوقاف ، وإذ تضمن نشر هذا الخبر على هذه الصورة - فى مسألة كانت حينذاك قيد البحث والتحقيق لم يبت فيها - مساساً بهما وأسابتهما من جرأته أضرار بالغة فقد أقام الدعوى ، ويتاريخ ١٩٨١/٤/٢٩ حكمت المحكمة بإلزام المطعون عليه أن يؤدي إلى كل من الطاعنين مبلغ ٢٥١ جنيه تعريضاً مؤقتاً . إستأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٤٢٦٣ لسنة ٩٨ ق ، ويتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض دعوى الطاعنين . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة بأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعنان - على الحكم المطعون فيه - الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك

يقولان أنهما أقاما طلباتهما فى الدعوى على أن قيام الصحيفة التى يمثلها المطعون عليه بنشر الخبر المتعلق بهما متضمنا إتهامهما باسميهما فى جريمة كانت وقائعها لا تزال قيد البحث والتحقيق ودون - إنتظار البت نهائيا فى تحقیقاتها أو صدور حكم بإدانتها عنها ينطوى على تسرع وعدم تریث بما يتوافر به وصف الخطأ الموجب للمسئولية إلا أن الحكم المطعون فيه أقام قضاه بإنتفاء الخطأ على قول منه أن سرية التحقیق وحظر إفشائه تقتصر على القائمین به ومن يتصلون به بحکم وظیفتهم أو مهنتهم ولا ينطبق إلى الصحف التى كفل لها القانون حرية النشر طالما لم يصدر قرار من الجهة المختصة بحظره وأن الصحف مجردت من سوء النية أو قصد التشهير والإنتقام فى حين أنه لا يلزم لقيام المسئولة فى هذه الحالة توافر سوء القصد وبكفى لقيامها الرعونة والتسرع وعدم التریث وهو مالم بمن الحكم المطعون فيه ببسته وتمحيصه ، وفى حين أن الأصل هو سرية التحقیقات الأولية وأن حرية الصحيفة فى نشر الخبر مشروطة بالتزامها بمبادئ الدستور ونصوص القانون وما توجبه من قيود تكفل عدم المساس بسمعة واعتبار من يتناولهم التحقیق وهو مالم يلتزمه الحكم المطعون فيه بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الشارع قد دل بما نص عليه فى المادتين ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون العقوبات على أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام التى تصدر علنا ولا تمتد إلى التحقیق الابتدائى ولا إلى التحقیقات الأولية أو الإدارية لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهدا غير الخصوم ووكلائهم ، فمن ينشر وقائع هذه التحقیقات أو ما يقال

فيها أو ما يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش وإتهام وأحالة إلى المحاكمة فإنما ينشر ذلك على مسؤوليته إذ أن حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص ومن ثم فإنه يلتزم فيما ينشره بالمقومات الأساسية المنصوص عليها في الدستور ، وأنه ولئن جاز للصحف - وهي تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع - تناول القضايا بالنشر في مرحلة التحقيق الابتدائي أو الأولى باعتبارها من الأحداث العامة التي تهم الرأي العام إلا أن ذلك ليس بالفعل المباح على إطلاقه وإنما هو محدود بالضوابط المنتظمة له ومنها أن يكون النشر في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للمواطنين وعدم الإعتداء على شرفهم وسمعتهم واعتبارهم أو إنتهاك محارم القانون . لما كان ذلك - وكان الواقع الثابت في الدعوى أن الصحيفة التي يمثلها المطعون عليه نشرت ما تناوله التحقيق الابتدائي - في مرحلة من مراحله - عن توجيه الإتهام إلى الطاعنين معرفين باسميهما والإفراج عنهما بضمان مالي - وذلك قبل أن يتحدد مرقفهما بصفة نهائية من هذه التحقيقات الجنائية ودون تريث إلى حين التصرف النهائي فيها وأن الطاعنين استندا في دعوأهما على أن نشر هذا الخبر على هذه الصورة وبهذا التسرع تضمن مسأساً بسمعتهم ، وكان لا مراء في أن المساس بالشرف والسمعة على هذا النحو - متى ثبتت عناصره - هو ضرب من ضروب الخطأ الموجب للمسئولية لا يشترط فيه أن يكون المعتدى سئ النية بل يكفي أن يكون متسرعاً إذ في التسرع إنحراف عن السلوك المألوف للشخص المعتاد وهو ما يتوافر به هذا الخطأ - هذا - إلى أن سوء النية ليس شرطاً في

المسئولية التقصيرية كما هو شرط فى المسئولية الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتزم هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدعوى على ما ذهب إليه من أن سرية التحقيق الإبتدائى وحظر إفشائه تقتصر على القائمين عليه والمتصلين به بسبب وظيفتهم أو مهنتهم - ولا تستطيل إلى الصحف طالما لم يثبت صدور قرار من جهة مختصة بحظر النشر ، وأن الصحيفة التى يمثلها المطعون عليه إستعملت حقها المباح فى نشر الأخبار - مستهدفة خدمة المصلحة العامة دون سوء نية أو قصد مؤثم ، وبالتالي فلا خطأ يمكن نسبته إليها ولا مسئولية عليها ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وقد حجبه هذا الخطأ عن تناول موضوع الدعوى تناولا صحيحا وإستظهار قيام التسرع وعدم التريث فى نشر الخبر المتعلق بإتهام الطاعنين معرفين بإسميهما وأثر ذلك على قيام ركن الخطأ المستوجب للحكم بالتعويض أو إنقائه وهو - ما يعيبه ويوجب نقضه .

////////////////////

جلسة ١٩ اثنى يونيه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة الدستورية السادة
المستشارين / احمد مكى ، ماهر البحيرى ، محمد جمال حامد و انور العاصى .



الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٥٥ القضائية :

هذه « الرجوع فى الهبة » . عقد « فسخ العقد » .

جواز إقتران الهبة بالالتزام معين على الموهوب له . إخلاله بهذا الإلتزام . أثره . للواهب

المطالبة بفسخ العقد . علة ذلك . المادتان ٤٨٦ ، ٤٩٧ مدنى .

////////////////////

مفاد المادتين ٤٨٦ ، ٤٩٧ من القانون المدنى أنه يجوز للواهب أن يفرض

على الموهوب له استخدام المال الموهوب فى أغراض معينة فإذا أخل بهذا

الإلتزام جاز للواهب - تطبيقاً للقواعد العامة فى العقود الملزمة

للجانبيين - المطالبة بفسخ العقد لأن الهبة بعوض - وأيا كان المقابل - عقد

ملزم للجانبين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى ١٧٧ سنة ١٩٨٠ مدنى شمال القاهرة الابتدائية على المطعون ضدها وانتهوا فيها إلى طلب الحكم - أصليا - بفسخ عقد الهبة المؤرخ ١٩٧٩/٥/٢٦ - وإحتياطيا - ببطان هذا العقد ، وقالوا بيانا لذلك أنه بموجب عقد مسجل برقم ٤٧٩٩ لسنة ١٩٧٩ القاهرة وهبرا المطعون ضدها - بصفتها الممثل القانونى لجمعية راهبات يسوع ومريم القبطيات - العقار المبين بالصحيفة لاستعماله فى أغراض البر والخير للإنسانيه وخاصة للمساكين والمحتاجين ، ولما كانت الموهوب لها قد أخلت بهذا الإلتزام وأساءت استعمال العقار ، كما قام لديهم عذر يبيح لهم الرجوع فى الهبة بعد أن أصبحوا غير قادرين على مواجهة نفقات المعيشة فقد أقاموا الدعوى بالطلبات السالفة ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٦ برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف ٣٠٩٥ سنة ١٠٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٥/٢/٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن لما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنهم طلبوا في دعواهم - أصلياً - بفسخ عقد الهبة لإخلال المطعون ضدها بشروطه لأنها خصصت العقار الموهوب إستراحة شتوية للراهبات في حين أنه من المتفق عليه بعقد الهبة أن يخصص لأغراض البر والخير للإنسانيه وخاصة للمساكين والمحتاجين ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على مطلق القول بأن الهبة تمت لاستعمال العقار في الأغراض المشار إليها ورتب على ذلك قضاءه برفض طلب الرجوع في الهبة ، وهو مالا يصلح رداً على ذلك ، فإنه يكون قد أخطأ في فهم الواقع وشابه قصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة ٤٨٦ من القانون المدني على أن « الهبة عقد يتصرف بمقتضاء الواهب في ماله دون عوض . ويجوز للواهب ، دون أن يتجرد من نية التبرع ، أن يفرض على الموهوب له القيام بالإلتزام معين » وفي المادة ٤٩٧ على أن « يلتزم الموهوب له بأداء ما اشترط عليه من عوض سواء اشترط هذا العوض لمصلحة الواهب أو لمصلحة أجنبي أو للمصلحة العامة » . مفاده أنه يجوز للواهب أن يفرض على الموهوب له إستخدام المال الموهوب في أغراض معينة ، فإذا أخل بهذا الإلتزام جاز للواهب - تطبيقاً للقواعد العامة في العقود الملزمة للجانبين - المطالبة بفسخ العقد لأن الهبة بعوض - وأيا كان المقابل - عقد ملزم للجانبين ، لما كان ذلك وكان الثابت بالبند الثاني من عقد الهبة أن الطاعنين اشترطوا على الموهوب لها استعمال العقار الموهوب في الغرض المبين بوجه النعى ، وقد تمسك الطاعنون في دفاعهم بإخلال الموهوب لها بهذا الإلتزام وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق

لإثباته ، إلا أن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بقوله « أن الثابت بالعقد أيضا أن هذه الهيئة قد تمت لاستعمال العقار الموهوب في أغراض البر والخير للإنسانيه وخاصة للمساكين والمحتاجين ومن ثم فإن طلب الرجوع في الهيئة يكون مرفوضا » فإن مؤدى قضاء الحكم المطعون فيه على هذا النحو أنه أخطأ - فهم الواقع في الدعوى وخلط بين موانع الرجوع في الهيئة وأحكام فسخ عقد الهيئة لإخلال الموهوب له بالتزاماته الناشئة عن العقد ، وقد حجبه هذا النهم الخاطئ عن تحبص ذلك الطلب والرد عليه ، وهو ما يعيبه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم بزق بدهي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، احمد ابو العجاج ، شكري العميد
وعبد الصمد عبد العزيز .

٢٢٩

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٥٥ القضائية :

إصلاح زراعي . ملكية .

إعتداد المشرع بتصرفات المالك ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .
المقصد به-إستبعاد محل هذه التصرفات من حساب ملكية الفرد عند تطبيق أحكامه دون
الخروج على إجراءات نقل الملكية في العقار . مؤدى ذلك . بقاء ملكية تلك المساحات على
ذمة المتصرف فيها استثناء إلى أن ينقل ملكيتها إلى المتصرف إليهن بالتصرفات المعتد
بها . المواد الأولى والثانية فقرة ثانية والثالثة من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

////////////////////

النص في المواد الأولى والفقرة الثانية من المادة الثانية والثالثة من القانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ دل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن
الاعتداد بتصرفات المالك ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون المذكور لم يهدف إلا
إستبعاد المساحات محل هذه التصرفات من حساب ملكية الفرد عند تطبيق
أحكامه رعاية لأستقرار المعاملات الجديدة دون الخروج على إجراءات نقل الملكية

في العقار التي لا تتم إلا بالتسجيل فتبقى ملكيتها على ذمة المتصرف فيها
إستثناء عما نصت عليه المادة الأولى من القانون لينفذ إلتزامه بنقل ملكيتها إلى
المتصرف إليهم بالتصرفات المعتد بها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٥٢٨٥ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى
جنوب القاهرة بطلب الحكم : بصحة ونفاذ عقد البذل الغير مؤرخ المحرر بين
مورثهم المرحوم وبين شقيقته المرحومة - مورثة
المطعون ضدهم عدا الأول عن مساحة ١٥س ١٧ط ٢٦ف . . ثانياً : بصحة
ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١/١/١٩٥٩ الصادر من المورث اليهم
والمتضمن بيعه لهم مساحة ١٥س ١٧ط ٢٦ف لقاء ثمن قدره ٥٣٥٠ جنيه
بالتسليم ، وقالوا بيانا لها أنهم اشتروا الأطنان المذكورة من مورثهم بموجب عقد
البيع سالف البيان والتي الت اليه بموجب عقد البذل الذى حرره مع شقيقته وقد
استولى الاصلاح الزراعى على هذه الأطنان تطبيقاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٦١ بأعتبارها زائدة عن الحد الأقصى للملكية الأرض الزراعية ، وإذ
اعترضواهم وشقيقة مورثهم أمام اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعى على قرار
الاستيلاء وقبلت اللجنة اعتراضهم واستبعدت الأطنان محل عقدى البذل والبيع
من الأطنان المستولى عليها فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم .

كما أقام المطعون ضده الأول الدعوى رقم ٣٢١٣ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم : أولاً : بصحة ونفاذ عقد البذل الغير مؤرخ المحرر بين مورث الطاعنين وشقيقته مورثة باقى المطعون ضدهم عن مساحة ١٣ اس ٥ ط ٩ ف . . ثانياً : بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٧٦/٢/٢٥ الصادر إليه من مورث الطاعنين والمتضمن بيعه له مساحة ١٣ اس ٥ ط ٩ ف لقاء ثمن قدره ٢٢١٥٤ جنيه . . ثالثاً : بتمكينه من حيازته لهذه المساحة التى أستلمها من البائع وكف منازعة الطاعنين ، وبعد أن ضمت المحكمة الدعوى الثانية إلى الأولى وأحالتها إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين قضت فى الدعوى رقم ٣٢١٣ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة برفضها وفى الدعوى رقم ٥٢٨٥ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلبات الطاعنين . أستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٢٣٣ لسنة ١٠١ ق القاهرة وتاريخ ١٩٨٤/١٢/٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى رقم ٣٢١٣ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة وبطلبات المطعون ضده الأول وبتأييد الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى رقم ٥٢٨٥ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين عدا الأول بالنسبة للمطعون ضدهم عدا الأول وبرفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأبها .

وحيث إن مبنى الدفع من النيابة بعدم قبول الطعن بالتمنية للطاعتين عدا الأول أن المحامى الذى قرر بالطعن أودع توكيلاً صادراً إليه من الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقى الطاعنين إلا أنه لم يقدم التوكيل الصادر من هؤلاء الآخرين إلى الطاعن الأول .

وحيث إن هذا الدفع فى غير محله أنه لما كان المحامى الذى رفع الطعن قدم بجلية المرافعة التوكيل الرسمى العام رقم ٢٠٦٣ لسنة ١٩٧٧ توثيق الجبيرة الصادر من الطاعنين من الثانى حتى السادسة إلى الطاعن الأول الذى يخول له توكيل محام فى رفع الطعن بالنقض نيابة عنهم فإن الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يعنى الطاعنون بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقولون أن مژدى نصوص القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ زوال ملكية الخاضع لأحكامه فيما زاد على مائة فدان وإذا اعتدت اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى بالتصرفات ثابتة التاريخ قبل العمل بهذا القانون فإن هذا لا يعنى بقاء المساحات المتصرف فيها فى ملك المتصرف حتى يتم تسجيلها لمخالفة ذلك لمبدأ تحديد الملكية الزراعية وإنما تنتقل ملكيتها إلى المتصرف إليهم ولز لم يسجلوا عقود شرائهم وأنه لما كان تصرف المرحوم ببيع القدر الزائد على مائة فدان لأولاده الطاعنين بموجب العقد الابتدائى المؤرخ ١٩٥٩/١/١ - الذى

إعتمدت به اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى - كان نتيجته حتمية للحد الأقصى للملكية الزراعية فقد أصبح غير مالك لهذا القدر الذى أنتقلت ملكيته إلى المتصرف إليهم - الطاعنين - ولو لم يسجلوا عقد شرائهم وإذ قام المورث المذكور ببيع جزء من هذا القدر إلى المطعون ضده الأول بموجب العقد الابتدائى المؤرخ ١٩٧٦/٢/٢٥ فإن هذا العقد يكون باطلاً لصدوره من غير مالك ولا يقدح فى ذلك ما نص عليه قانون الشهر العقارى أن الملكية فى العقار لا تنتقل إلا بالتسجيل لأن أحكام قانون الإصلاح الزراعى هى الراجعة للإعمال لأنها من النظام العام وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٦/٢/٢٥ الصادر من مورث الطاعنين إلى المطعون ضده الأول تأسيساً على أن عقدى البيع المؤرخين ١٩٥٩/١/١ ، ٢/٢٥ سنة ١٩٧٦ صادرين من بائع واحد إلى مشترين وأن الأفضلية تكون لمن يسبق إلى تسجيل عقده فإنه يكون معيباً بما سلف ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المشرع بعد أن نص فى المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على أن « لا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائة فدان » وفى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أن « تستولى الحكومة على الأطيان الزائدة نظير التعويض الذى يحدد طبقاً لأحكام هذا القانون ، نص فى المادة الثالثة على أن « لا يعتد فى تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات المالك ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل به ، فدل بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الاعتداد بتصرفات

المالك ثابته التاريخ قبل العمل بالقانون المذكور لم يهدف إلا إستبعاد المساحات محل هذه التصرفات من حساب ملكية الفرد عند تطبيق أحكامه رعاية لإستقرار المعاملات الجديدة دون الخروج على إجراءات نقل الملكية فى العقار التى لا تتم إلا بالتسجيل فتبقى ملكيتها على ذمة المتصرف فيها إستثناء مما نصت عليه المادة الأولى من القانون لينفذ التزامه بنقل ملكيتها إلى المتصرف إليهم بالتصرفات المعتد بها . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن مورث الطاعنين حرر مع شقيقته عقد يدل عن المساحة الزائدة عن مائة فدان وقام ببيعها إلى أولاده الطاعنين بموجب عقد إبتدائى مؤرخ ١٩٥٩/١/١ وإذا إعتدت اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى بهذين العقدين فإن مؤدى ذلك بقاء ملكية هذه المساحة على ذمة مورث الطاعنين وبالتالي فإن تصرفه ببيع جزء من المساحة المذكورة إلى المطعون ضده الأول بموجب العقد الإبتدائى المؤرخ ١٩٧٦/٢/٢٥ يكون صادراً من المالك ولا يحول دون القضاء بصحته ونفاذه سبق شراء الطاعنين القدر المبيع من نفس البائع لأن الأفضلية فى هذه الحالة تكون لمن يسبق منهما إلى تسجيل عقده وفقاً لقانون الشهر العقارى وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه فى قضائه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحق النعى عليه بسببى الطعن على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم بيق بدوي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، احمد ابو الحجاج ، شكري العمير
وعبد الصمد عبد العزيز .

٢٢٨

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٥٩ القضائية : -

شفعة « دعوى الشفعة »

الصفقة الواحدة . أخذ جزء منها بالشفعة دون باقيها . غير جائز . وحدة الصفقة
أو تبيعها . مناط . الرجوع إلى شروط العقد وإرادة العاقدين . عدم قبول دعوى الشفعة
بالنسبة لبعض المشتري . أثره . عدم قبولها بالنسبة للباقيين . مثال .

المقرر أنه إذا كانت الصفقة واحدة فلا يجوز للشفيع أن يفرقها على المشتري
بأن يأخذ بعضها ويدع باقيها والمناط في وحدة الصفقة أو تبيعها يرجع إلى
شروط العقد وإرادة العاقدين ، وإذا كان البين من الأوراق أن الطاعنين قد اشتروا
بطريق التضامن فيما بينهم مساحة ٤ ط من ٢٤ ط على الشيوع نظير الثمن
المبين بالعقد وسدد الثمن جميعاً بما يفيد وحدة الصفقة رغم تعدد روابطها بما يوجب
رفع دعوى الشفعة على المشتري جميعاً فإن كانت الدعوى غير مقبولة بالنسبة
لأحدهم فإنها تكون غير مقبولة بالنسبة للباقيين .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٣٦٤٧ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعنين وياقى المطعون ضدهم بطلب الحكم بأحقية فى أخذ العين المبيعة بالشفعة وقدرها ٤ ط . شيوعاً فى أرض وبناء العقار الموضع بالصحيفة مع التسليم وقال بياناً للدعوى أنه بمقتضى عقد مسجل باع مورث المطعون ضدهم فى البتدين ثانياً ورابعاً والمطعون ضده فى البند ثالثاً الحصة سالفة الذكر بثمن قدره ١٨١٥٢,٥٠٠ جنيه ، ويحق له أخذها بالشفعة بصفته شريكاً على الشيوع فقد أنذرهم بالرغبة وأودع الثمن ثم أقام دعواه ، قضت المحكمة باعتبار الدعوى كأن لم تكن ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٩٢٤ لسنة ١٠٣ ق إستئناف القاهرة ، وبعد أن ألفت محكمة الاستئناف الحكم أعادت القضية إلى محكمة الدرجة الأولى التى قضت بأحقية المطعون ضده فى أخذ الحصة المبيعة - عدا نصيب الطاعن الخامس - بالشفعة ، استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢٠٢ لسنة ١٠٥ ق إستئناف

القاهرة ، ويتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وأبدت النيابة رأيها بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيانه يقولون أنهم تسكروا أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لبطلان الإجراءات بالنسبة للطاعن وقد اختصمه الشفيع بإعتباره قاصراً في حين أنه كان قد بلغ سن الرشد قبل رفع الدعوى مما ترتب عليه سقوط حق المطعون ضده الأول في أخذ الحصة المبيعه كلها بالشفعة وهو ما أدى بالحكم المطعون فيه إلى أن يسمح بتجزئة الحصة المبيعة - في غير حالات التجزئة - وإذ هي شائعة فلا تجوز الشفعة إلا فيها بتمامها بما يعيب الحكم بالأوجه سالفه البيان .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المقرر أنه إذا كانت الصفقة واحدة فلا يجوز للشفيع أن يفرقها على المشتري بأن يأخذ بعضها ويدع باقيها وكان المناط في وحدة الصفقة أو تبيعضها يرجع إلى شروط العقد وإرادة المتعاقدين ، وإذ كان البين من الأوراق أن الطاعنين قد اشتروا بطريق التضامن فيما بينهم مساحة ٤ ط من ٢٤ ط على الشيوع نظير الثمن المبين بالعقد وسدد الثمن

جميعاً بما يفيد وحدة الصفقة رغم تعدد روابطها بما يوجب رفع دعوى الشفعة على المشتريين جميعاً فإن كانت الدعوى غير مقبولة بالنسبة لأحدهم فإنها تكون غير مقبولة بالنسبة للباقيين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بسقوط حق الشفيع بالنسبة لنصيب الطاعن بما كان لازمه إطلاق هذا الحكم على الصفقة بأكملها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى صالحة للحكم في موضوعها .

////////////////////

جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ومعضوية
السادة المستشارين / محمد العقيفي ، محمد عبد القادر سمير ، إبراهيم بركات
وإبراهيم الخفيري .

٢٣٠

الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٥٨ القضائية :

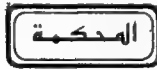
عمل « العاملون بالقطاع العام » تسوية . قانون - حكم « تسبيب
الحكم . الخطأ في تطبيق القانون » .

إستفادة العامل الحاصل على مؤهل أقل من المتوسط من الزيادة في المرتبات المقرره
بالقانون ٧ سنة ٨٤ . شرطه . ١٣ من القانون. تسوية حالات المطعون ضدهم وفقا للماده
المشار إليها . خطأ في القانون . علة ذلك .

////////////////

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية
حالات بعض العاملين - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - لم تعرض
لأى تسويات لفئات وظيفيه وإنما إقتصرت على زيادة في مرتبات بعض
العاملين وحاملي المؤهلات الوارده بها وبالشروط والضوابط التي وضعتها ومنها
ما نصت عليه الفقرة الثانية من البند الثاني من هذه الماده من أنه يشترط
لإستفادة حامل المؤهل الأقل من المتوسط من هذه الزيادة أن يكون مؤهله قد توقف
منحه وسويت حالته على الفئه التاسعة طبقا للجدول الرابع من جداول القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ ، وصدر بعد ذلك قرار من الجهة المختصة بمعادله مؤهله بمؤهل من

سويت حالته على الفئة المالية الثامنة وفقاً للجدول الثانى من هذه الجداول ، وعلى أن يصدر بتحديد هذا المؤهل قرار من وزير التنمية الإدارية بالاتفاق مع وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى وأنه وإن كان وزير التنمية الإدارية قد أصدر قراره رقم ٢٩٧٨ لسنة ٨٤ بتحديد المؤهلات التى تمنح لحامليها الزيادة المنصوص عليها بالقانون رقم ٧ لسنة ٨٤ سالف الذكر وتضمنت المادة الثانية من هذا القرار شهادته اتمام الدراسة الإعدادية الصناعية الحاصل عليها المطعون ضدهم ، إلا أن الثابت فى الدعوى أن الطاعنه لم تسو حالتهم بهذا المؤهل الأقل من المتوسط طبقاً للجدول الرابع المشار إليه ، وإنما سويت حالتهم بالمؤهل المتوسط الذى حصلوا عليه أثناء الخدمة وهو دبلوم المدارس الثانوية الصناعية إعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ طبقاً للجدول الثانى من هذه الجداول ، ومن ثم فلا تسرى أحكام هذه الزيادة فى المرتبات عليهم وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقيتهم فى الزيادة مرتباتهم على سند من أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان فأفاه يكون قد خالف القانون .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٥٩١٤ لسنة ١٩٨٥

عمال المنصورة الابتدائية على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بأحقيتهم فى زيادة مرتباتهم بمقدار علاوتين من علاوات الدرجة إعتباراً من ١٩٨٤/١/١ بحد أدنى خمسة جنيهات شهرياً ولو تجاوز نهاية مربوط الدرجة ، وقالوا بياناً لها أنهم التحقوا بالعمل لدى الطاعنة بمؤهل الإعدادية الصناعية الذى توقف منحه ، وإذ صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ لم تقم الطاعنة بزيادة مرتباتهم طبقاً لأحكامه رغم توافر شروط هذه الزيادة ، فقد أقاموا الدعوى بطلبهم سالف البيان .

تدبت المحكمة خبيراً . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٧/١/١٢ بأحقية المطعون ضدهم فى زيادة مرتباتهم بمقدار علاوتين بحد أدنى خمسة جنيهات شهرياً إعتباراً من ١٩٨٤/١/١ .

إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٨١ لسنة ٣٩ق المنصورة .

وبتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول أن المطعون ضدهم لم تسو حالتهم طبقاً للجدول الرابع من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالمؤهل الأقل من المتوسط السابق حصولهم عليه وهو الإعدادية الصناعية وإنما سويت حالتهم طبقاً للجدول الثانى من هذه الجداول بالمؤهل المتوسط الذى حصلوا عليه أثناء الخدمة وهو دبلوم

المدارس الثانوية الصناعية والذي يوجب أعيد تعيينهم لديها ، ولا يستفيدوا بالتالي بالزيادة فى المرتبات التى نص عليها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه مع ذلك بأحقية المطعون ضدهم فى هذه الزيادة فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسوية حالات بعض العاملين تنص على أنه « يزداد إعتباراً من ١٩٨٤/١/١ المرتب المستحق قانوناً لكل من العاملين المذكورين بعد بقيمة علاوتين من علاوات درجته فى تاريخ العمل بهذا القانون بحد أدنى خمسة جنيهات شهرياً ولو تجاوز بها نهاية مربوط الدرجة ١ - ٢ - ويسرى حكم الفقرة السابقة من هذا البند على حملة المؤهلات التى توقف منحها وتسوى حالاتهم بالفئة التاسعة وفقاً للجدول الرابع من جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - بأصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام إذا كانت مؤهلاتهم قد عودلت علمياً بأحد المؤهلات الذى تسوى حالة حاملها بالفئة الثامنة وفقاً للجدول الثانى من جداول القانون المشار إليه . فإن مفاد ذلك أن هذه المادة - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - لم تعرض لأى تسويات لفئات وظيفية وإنما إقتصرت على زيادة فى مرتبات بعض العاملين وحاملى المؤهلات الواردة بها وبالشروط والضوابط التى وضعتها ومنها ما نصت عليه الفقرة الثانية من البند الثانى من هذه المادة من أنه يشترط لأستفادة حامل المؤهل الأقل من المتوسط

من هذه الزيادة أن يكون مؤهله قد توقف منحه وسويت حالته على الفئة التاسعة طبقاً للجدول الرابع من جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ويصدر بعد ذلك قرار من الجهة المختصة بمعادلة مؤهله بمؤهل من سويت حالته على الفئة المالية الثامنة وفقاً للجدول الثانى من هذه الجداول ، - وعلى أن يصدر بتحديد هذا المؤهل قرار من وزير التنمية الإدارية بالاتفاق مع وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى . وأنه وأن كان وزير التنمية الادارية قد أصدر قراره رقم ٢٩٧٨ لسنة ١٩٨٤ بتحديد المؤهلات التى تمنح لحامليها الزيادة المنصوص عليها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر وتضمنت المادة الثانية من هذا القرار شهادة إتمام الدراسة الإعدادية الصناعية الحاصل عليها المطعون ضدهم ، إلا أن الثابت فى الدعوى أن الطاعنة لم تسو حالتهم بهذا المؤهل الأقل من المتوسط طبقاً للجدول الرابع المشار إليه وإنما سوت حالتهم بالمؤهل المتوسط الذى حصلوا عليه أثناء الخدمة وهو دبلوم المدارس الثانوية الصناعية اعتباراً من ١/٧/١٩٧٥ طبقاً للجدول الثانى من هذه الجداول ، ومن ثم فلا تسرى أحكام هذه الزيادة فى المرتبات عليهم ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقيتهم فى زيادة مرتباتهم على سند من أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء فى موضوع الاستئناف رقم ٣٨١ لسنة ٣٩ فى المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ نائب رئيس المحكمة ، محمد خيرى الجندى ،
عبد السلام الممان و محمد شهاوى .

٢٣١

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ القضائية :

(١) دعوى « عوارض الخصومة » « وقف الدعوى » .

وقف الدعوى طبقاً للمادة ٢٩ مرافعات . أمر جوازى للمحكمة حسبما تستبينه من جذبة
النازعات فى المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها أو عدم جديتها .

(٢) شفعة . دعوى . التزام . بيع .

إستناد الشفيعان إلى عقد البيع الأول الذى باعت به جوبه المالكة العقار فى حق الشفعة
وصدور الحكم النهائى لهما بذلك فى دعوى الشفعة على أساسه . أثره . إستحالة تنفيذ
إلتزام الطاعن بنقل ملكية العقار الناشء عن عقد البيع الثانى الذى لم يختصم أطرافه فى
دعوى الشفعة . (مثال) .

(٣) إلتزام . بيع « فسخ البيع » . عقد . شفعة .

إستحالة تنفيذ أحد المتعاقدين إلتزامه لسبب أجنبى . أثره إنفاخ العقد من تلقاء
نفسه . تحمل المدين بالإلتزام تبعه الإستحالة . المادتان ١٥٩ ، ١٦٠ من القانون المدنى .
إنتهاء الحكم سائفاً إلى إستحقاق الغير لعقار النزاع بالشفعة وفسخ عقد البيع الصادر بشأنه
من الطاعن وإلزامه برد ألتمن إلى المظعون ضدهما . التمس عليه على غير أساس .

(٤) التزام . بيع . عقد . فوائد .

الحق في الحس والدفع بعدم التنفيذ . نطاق كل منهما . وجوب توافر الارتباط بين دينين ولا يكفي في تقرير الحق في الحس وجود دينين متقابلين . المادتان ١٦١ ، ٤٢٦ من القانون المدني . فسخ عقد البيع . يترتب عليه إلزام المشتري برد المبيع إلى البائع ويقابله إلزام الأخير برد ما قبضه من الثمن إلى المشتري . إلزام المشتري برد ثمرات المبيع إلى البائع يقابله إلزام الأخير برد فوائد الثمن إلى الأول-أثره .

(٥) التزام « المقاصة » . إستثناءه . حكم . نقض .

طلب الطاعن إجراء المقاصة فيما يدعيه من دين بما إشتعل عليه من ثمن أنقاض عقار النزاع دون تعيين مقدار الدين وخلوه من النزاع . تكييفه . طلب مقاصة قضائية . وجوب إبدائها بعريضة الدعوى العادية أو في صورة طلب عارض أمام محكمة أول درجة . إبدائها أمام محكمة الاستئناف لأول مرة . غير مقبول . م ٢٣٥ مرافعات . عدم إستجابة الحكم المطعون فيه لدفع الطاعن بالحس ولطلبه إجراء المقاصة صحيح قانوناً . لا يبطله ما أشتعلت عليه أسبابه من أخطاء قانونية . لمحكمة النقض تصحيحها بغير أن تنقضه .

(٦) شفعة . بيع . التزام . ملكية .

من أحكام الشفعة . تولد حق الشفعين بمجرد تمام إنعقاد البيع على العين المشفوعة . الحكم النهائي سند ملكية العقار المشفوع فيه . م ٩٢٤ مدني . مؤدى ذلك . ثبوت الحق في الشفعة لا يعد تعرضاً موجباً لضمان الاستحقاق على البائع .



١ - وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازى

للمحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة فى المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها أو عدم جديتها .

٢ - إذ كان الثابت أن طلب الشقيقتين أخذ عقار النزاع بالشفعه فى الدعوى رقم لسنة ١٩٧٨ مدنى الفيوم قد تحدد بعقد البيع الصادر من المالكه الأصلية للعقار إلى الطاعن وليس بعقد البيع الثانى المؤرخ ١٩٧٨/١١/١٧ الصادر من الأخير إلى المطعون ضدهما فإنهما يكونان خارجين عن الخصومة فى دعوى الشفعه ولا يعتبران طرفاً فيها فلا تنصرف إليهما آثار الحكم النهائى الصادر فيها بشبوت الشفعه فيما ترتبه من حلول الشفع قبل البائع محل المشتري فى جميع حقوقه والتزاماته بما فيها إلزامه بدفع ثمن العقار المشفوع فيه إلى البائع إذا لم يكن قد قبضه أو إلى المشتري إذا كان قد أداه ، إذ المقصود بهذه الآثار هو عقد البيع الأول الذى باعت بموجبه المالكه العقار إلى الطاعن وأستند إليه الشفيعان فى حق الشفعه وصدر الحكم النهائى لهما بذلك فى دعوى الشفعه على أساسه . لذا فغير صحيح فى القانون قول الطاعن بحلول المطعون ضدهما محله فى إقتضاء الثمن الذى أودعه الشفيعان خزانه المحكمه على ذمة دعوى الشفعه ، لما كان ذلك ، وكان يترتب على الحكم النهائى الصادر فى دعوى الشفعه والذى يعتبر سنداً للملكية الشفع تعلق حق ملكية المحكوم لهما بالشفعه بعقار النزاع واستثناهما به مما يحول بين الطاعن وبين تنفيذ إلزامه بنقل ملكية هذا العقار الناشئ عن عقد البيع الصادر منه إلى المطعون ضدهما بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٧ فيصير هذا الإلتزام مستحيلاً بإستحقاق الشفيعين العقار المبيع بالشفعه .

٣ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن عقد البيع ينفسخ ختماً من تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدنى بسبب إستحالة تنفيذ أحد المتعاقدين بسبب أجنبى ، ويترتب على الإنفساخ ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد ، ويتحمل تبعه الاستحالة فى هذه الحالة المدين بالالتزام الذى استحال تنفيذ عملاً مبدئياً تحمل التبعة فى العقد الملزم للجانبين . إذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه قد أنتهى إلى هذه النتيجة حين ذهب إلى أن استحقاق الغير لعقار النزاع بالشفعة يقتضى عقد البيع الصادر بشأنه من الطاعن وبالتالى فإنه يلزم برد الثمن إلى المطعون ضدهما بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدنى ، وكان ما استخلصه سائفاً له أصله الثابت من الأوراق ومؤدياً إلى ما انتهى إليه ولا مخالفة فيه للقانون ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

٤ - إذ كانت حقيقة ما يقصده الطاعن من الدفع بعدم تنفيذ التزاماته المترتبة على فسخ البيع محل النزاع هو التمسك بحق الحبس المنصوص عليه فى المادة ٤٢٦ من القانون المدنى وإن عبر عنه خطأ بالدفع بعدم التنفيذ إذ أن مجال إثارة هذا الدفع الأخير طبقاً لنص المادة ١٦١ من القانون المدنى مقصور على الالتزامات المتقابلة فى العقود الملزمة للجانبين دون تلك الالتزامات المترتبة على زوال العقود ، بخلاف الحق فى الحبس الذى نصت عليه المادة ٤٢٦ من هذا القانون والتى وضعت قاعدة عامة تنطبق فى أحوال لا تنهاى تخول المدين أن يمتنع عن الوفاء بالتزامه استناداً لحقه فى الحبس بوصفه وسيلة من وسائل

الضمان ما دام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام نشأ بسبب التزام هذا المدين وكان مرتبطاً به . فيشترط في حق الحبس طبقاً لهذا النص توافر الارتباط بين دينين ، ولا يكتفى في تقرير هذا الحق وجود دينين متقابلين . إذ كان ذلك وكان فسخ عقد البيع يترتب عليه التزام المشتري برد المبيع إلى البائع ويقابله التزام البائع برد ما قبضه من الثمن إلى المشتري ، والتزام المشتري برد ثمرات المبيع إلى البائع ويقابله التزام هذا الأخير برد فوائد الثمن إلى الأول ، فإن مؤدى ذلك أن حق الطاعن - البائع - في الحبس ضماناً لما يستحقه من ثمرات العقار المبيع نتيجة لفسخ عقد البيع ينحصر فيما يقابل هذه الثمرات ويرتبط بها من فوائد الثمن المستحقة للمطعون ضدهما - المشتريين - في ذمته .

٥ - طلب الطاعن إجراء المقاصة فيما يدعيه من دين بما اشتمل عليه من ثمن أنقاضي العقار محل النزاع دون تعيين مقدار هذا الدين وخلوه من النزاع إنما ينطوي في حقيقته على مقاصة قضائية ، ولما كان يتعين على الطاعن أن يسلك في هذا الطلب سبيل الدعوى العادية أو أن يبيديه في صورة طلب عارض أمام محكمة أول درجة إلا أنه تنكبه هذا الطريق الصحيح بإبداء طلب المقاصة القضائية لأول مرة أمام محكمة الاستئناف فإن هذا الطلب يكون غير مقبول باعتباره من الطلبات الجديدة التي لا يجوز إبدائها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وتقضى المحكمة بعدم قبوله من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستجب لدفع الطاعن بالحبس ولطلبه إجراء المقاصة فإنه يكون صحيح النتيجة قانوناً .

ومن ثم فلا يجدى الطاعن تعيبب الأسباب القانونية للحكم فى هذا الخصوص ، ذلك بأنه متى كان الحكم المطعون فيه سليماً فى نتيجته التى أنهت إلىها فإنه لا يطله ما يكون قد اشتطت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لحكمة النقض أن تصح هذه الأخطاء بغير أن تنقضه .

٦ - إذ كان الشارع قد استأن أحكام الشفعة أستمداداً من مبادئ الشريعة الإسلامية لاعتبارات اجتماعية واقتصادية تقوم عليها مصلحة الجماعة ، فجعل البيع سبباً للشفعة ، وجعل حق الشفع فيها متولداً من العقد ذاته بمجرد تمام انعقاد البيع على العين المشفوعة ، وكفل قيام هذا الحق دائماً للشفيع فى مواجهة البائع والمشتري على السواء ، ما لم يتم إنذاره رسمياً أو يسجل عقد البيع ويسقط الشفع حقه فى الشفعة فإذا ما تمسك الأخير بهذا الحق وسلك فى سبيله طريق الدعوى التى يرفعها على كل من البائع والمشتري توصلأ إلى ثبوته حتى إذا ما صدر له حكم نهائى بذلك يعتبر سنداً للملكية العقار المشفوع فيه فإنه يحل بموجبه محل المشتري فى جميع الحقوق والالتزامات الناشئة عن البيع فتخلص له ملكية العقار المبيع فى مقابل الثمن الحقيقى الذى أوجب عليه المشرع إيداعه خزانة المحكمة طبقاً للمادة ٩٤٢ من القانون المدنى ضماناً لحق المشتري فيستردده الأخير إذا كان قد وفاء . لما كان ذلك ، وكان حق الشفعة بهذه المثابة لا يعد تعرضاً موجباً لضمان الاستحقاق ، فمن ثم فإن استعمال الشفع حقه فى الشفعة وصدور حكم نهائى بأحقية العقار المبيع لا يربط مسئولية البائع قبل المشتري لتعريضه عما حاق به من ضرر بسبب استحقاق العقار للشفيع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقاما على الطاعن
الدعوى رقم ١٦٠٤ لسنة ١٩٨٤ مدنى الفيسوم الابتدائية بطلب الحكم
بفسخ عقد البيع المنزوخ ١٩٧٨/١١/١٧ والزامه بأن يرد إليهما الثمن
البالغ ١٨٠٠٠ جنيه وتمويض مقداره ١٠٠٠ جنيه ، وقالا بينا لذلك أنه بموجب
هذا العقد فقد باع لهما الأخير العقار المبين به لقاء ثمن مدفوع
مقداره ١٨٠٠٠ جنيه وبعد تمام العقد تبين لهما أن كلا من
و..... أقاما دعوى الشفعة رقم ١١٧١ لسنة ١٩٧٨ مدنى الفيسوم
الابتدائية على الطاعن المشتري الأول للعقار ومالكته الأصلية بطلب أحقيتهما
فى أخذ هذا العقار بالشفعة ولم يختصما فيها بإعتبارهما مشترين له
من الطاعن بالعقد المؤرخ ١٩٧٨/١١/١٧ ، وقد قضى بعدم قبول دعوى
الشفعة ابتدائيا إلا أن هذا الحكم ألغى بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١٥٥
لسنة ١٨ قضائية بنى سريف والذى قضى بأحقية الشفيع فى أخذ عقار النزاع
بالشفعة ، مما يجيز لهما طلب فسخ العقد واسترداد الثمن وطلب

التعويض لجرماتهما من الصفة . لذا فقد أقاما الدعوى ليحكم بطلباتهما .
 ويتاريخ ٢٢ من إبريل سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة للمطعون ضدهما
 بطلباتهما . أستاذ الطاعن هذا الحكم لدى محكمة الاستئناف بنى سوف -
 مأورية الفيوم - بالاستئناف رقم ٢٧٩ لسنة ٢١ قضائية ، ويتاريخ ١١ من
 يناير سنة ١٩٨٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف .
 طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت
 فيها الرأي بتقضه ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت
 جلسة لنظره فيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بأولها على الحكم
 المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في
 التسيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك في صحيفة الاستئناف بطلب وقف
 الدعوى لحين الفصل في الدعوى رقم ١٨١٢ لسنة ١٩٧٩ مدنى الفيوم
 الابتدائية التى رفعها المطعون ضدهما بطلب فسخ عقد بيع عقار النزاع فسخاً
 جزئياً إذ لا يسوغ القضاء بفسخ العقد فى الدعوى الحالية قبل الفصل فى
 موضوع تلك الدعوى ، ومع ذلك فقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا
 الدفاع وأما قوله بأن المحكمة لا ترى موجبا لضم الدعوى آنفة الذكر
 فلا يصلح رداً ، مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك بأنه لما كان وقف الدهوى طبفاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازى للمحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة فى المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها أو عدم جديتها ، وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى رقم ١٨١٢ لسنة ١٩٧٩ مدنى الفيوم الابتدائية رفعت من المطعون ضدهما بطلب الحكم بالزام الطاعن بالتعويض عن العيوب الخفية التى ظهرت فى عقار النزاع إستناداً إلى صدور قرار من لجنة المنشآت الآلية للسقوط بإزالة بعض أجزاء وترميم البعض الآخر ، فإنها تخرج بذلك عن نطاق دعوى الفسخ الحالية لأختلافهما محلاً وسبباً عما من شأنه عدم توقف الحكم فى الدعوى الأخيرة على صدور حكم فى الدعوى الأولى ، وإذ أنهى الحكم المطعون فيه إلى ذلك فإنه يكون صحيح النتيجة قانوناً ، ويفدو النعى عليه بهذا السبب غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم النهائى الصادر فى دعوى الشفعة رقم ١١٧١ لسنة ١٩٧٨ مدنى الفيوم الابتدائية هو حكم منشئ لحق ملكية الشفيعين لعقار النزاع ، وأنه يترتب غلظة حلول الأخيرين محل المشتري فى الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد البيع ومنها التزامهما برد ثمن العقار المشفوع فيه إلى المطعون ضدهما باعتبارهما مشترين لهذا العقار ، وإذ كان الثابت أن الشفيعين قاما بإيداع ثمن عقار النزاع خزانة المحكمة فى دعوى الشفعة آنفة البيان فلا يجوز للمطعون

ضدهما رفع الدعوى بطلب فسخ عقد البيع واسترداد الثمن من الطاعن ، خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأنه لما كان الثابت أن طلب الشفيعين أخذ عقار النزاع بالشفعة فى الدعوى رقم ١١٧١ لسنة ١٩٧٨ مدنى الفيوم قد تحدد بعقد البيع الصادر من المالكه الأصلية للعقار إلى الطاعن وليس بعقد البيع الثانى المؤرخ ١٩٧٨/١١/١٧ الصادر من الأخير إلى المطعون ضدهما فإنهما يكونان خارجين عن الخصومة فى دعوى الشفعة ولا يعتبران طرفاً فيها فلا تنصرف إليهما آثار الحكم النهائى الصادر فيها بثبوت الشفعة فيما ترتبه من حلول الشفيع قبل البائع محل المشتري فى جميع حقوقه والتزاماته بما فيها التزامه بدفع ثمن العقار المشفوع فيه إلى البائع إذا لم يكن قد قبض أو إلى المشتري إذا كان قد آداه ، إذ المقصود بهذه الآثار هو عقد البيع الأول الذى باعت بموجبه المالكه العقار إلى الطاعن وأستند إليه الشفيعان فى حق الشفعه وصدر الحكم النهائى بهما بذلك فى دعوى الشفعه على أساسه . لذا فغير صحيح فى القانون قول الطاعن بحلول المطعون ضدهما محله فى اقتضاء الثمن الذى أودعه الشفيعان خزانه المحكمة على ذمة دعوى الشفعة . لما كان ذلك ، وكان يترتب على الحكم النهائى الصادر فى دعوى الشفعة والذى يعتبر سنداً للملكية الشفيع تعلق حق ملكية المحكوم لهما بالشفعة بعقار النزاع واستثناهما به مما يحول بين الطاعن وبين تنفيذ التزامه بنقل ملكية هذا العقار الناشئ عن عقد البيع الصادر منه إلى المطعون ضدهما بتاريخ ١٩٧٨/١١/١٧ فيصير

تنفيذ هذا الالتزام مستحيلاً باستحقاق الشفيعين العقار المبيع بالشفعة . وكان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن عقد البيع يفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدنى بسبب استحالة تنفيذ أحد المتعاقدين لسبب أجنبى ، ويترتب على الانفساخ ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد ، ويتحمل تبعه الاستحالة فى هذه الحالة المدين بالالتزام الذى استحاله تنفيذه عملاً بمبدأ يتحمل التبعه فى العقد الملزم للجانبين . إذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه قد أنتهى إلى هذه النتيجة حين ذهب إلى أن استحقاق الغير لعقار النزاع بالشفعة يقتضى فسخ عقد البيع الصادر بشأنه من الطاعن وبالتالي فإنه يلزم برد الثمن إلى المطعون ضدهما بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدنى وكان ما استخلصه سائناً وله أصله الثابت من الأوراق ومؤيداً ما انتهى إليه ولا مخالفة فيه للقانون ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول لكل من السببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بالدفع بعدم التنفيذ ويطلب إجراء المقاصة على أساس أن المطعون ضدهما كانا قد تسلموا منه العقار المبيع وحصلوا على القيمة الإيجارية من المستأجرين له ، كما أستصدرا ترخيصاً من الجهة الادارية بإزالة طابقيين منه وقاما بإزالة التهما بالفعل وبيع الأنقاض لذا فإنهما يكونان مدينين له بجملة هذه المبالغ التى حصلوا عليها مما يسوغ له الدفع بعدم تنفيذ ألتزاماته الناشئة عن فسخ العقد وطلب إجراء المقاصة .

ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا الدفوع وأكتفى بقوله بأن ريع عقار النزاع في الفترة السابقة على صدور الحكم النهائي في دعوى الشفعة هو من حق المطعون ضدهما المشتريين باعتبارهما مالكين له ثم يؤول الربيع بعد ذلك إلى الشفعين في الفترة اللاحقة إعمالاً لأثر هذا الحكم فيكون له وحده دون الطاعن مطالبة المطعون ضدهما بما أستوفياه من الربيع في هذه الفترة ، وهذا القول من الحكم لا يصلح رداً ولا يستقيم مع ما يوجب التزاه بتسليم عقار النزاع إلى المحكوم لهما في دعوى الشفعة بالحالة التي كان عليها وقت البيع مما يستتبع قيام حقه في مطالبة المطعون ضدهما بقيمة ما نقص منه بسبب ما أحدثاه فيه من الهدم والإزالة خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، فالنسبة للدفع بعدم التنفيذ فلما كانت حقيقة ما يقصده الطاعن من الدفع بعدم تنفيذ التزاماته المترتبة على فسخ عقد البيع محل النزاع هو التمسك بحق الحبس المنصوص عليه في المادة ٢٤٦ من القانون المدني وإن عبر عنه خطأ بالدفع بعدم التنفيذ إذا أن مجال إثارة هذا الدفع الأخير طبقاً لنص المادة ١٦١ من القانون المدني مقصور على الالتزامات المتقابلة في العقود الملزمة للجانبين دون تلك الالتزامات المترتبة على زوال العقود . بخلاف الحق في الحبس الذي نصت عليه المادة ٢٤٦ من هذا القانون والتي وضعت قاعدة عامة تنطبق في أحوال لا تتناهى تخول للمدين أن يمتنع عن الوفاء بالتزامه استناداً لحقه في الحبس بوصفه وسيلة من وسائل الضمان ، ما دام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام نشأ بسبب التزام هذا المدين وكان مرتبطاً به . فيشترط في حق الحبس طبقاً لهذا النص توافر الارتباط بين دينين ، ولا يكتفى في تفسير هذا الحق وجود دينين متقابلين .

إذ كان ذلك وكان فسخ عقد البيع يترتب عليه التزام المشتري برد المبيع إلى البائع ويقابله التزام البائع برد ما قبضه من الثمن إلى المشتري ، والتزام المشتري برد ثمرات المبيع إلى البائع ويقابله التزام هذا الأخير برد فوائد الثمن إلى الأول ، فإن مؤدى ذلك أن حق الطاعن - البائع - فى الحبس ضماناً لما يستحقه من ثمرات العقار المبيع نتيجة لفسخ عقد البيع ينحصر فيما يقابل هذه الثمرات ويرتبط بها من فوائد الثمن المستحقة للمطعون ضدهما - المشتري - فى ذمته . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضدهما لم يطلب فى دعوى الفسخ الزام الطاعن بفوائد ما قبضه من الثمن فلا يسوغ له التمسك بحبس الثمن المستحق لهما تحت يده بعد الحكم بفسخ عقد البيع لعدم تحقق شرط الارتباط بين هذين الدينين ، كما لا يشفع له فى ذلك قوله بأن المطعون ضدهما مدINAN له بقيمة أنقاض ما أزالاه من هذا العقار لخلو أوراق الدعوى مما يدل على حصول هذه الإزالة حتى يمكن القول بأن ذلك الدين محقق الوجود . وأما بالنسبة لطلب المقاصة فإن النعى مردود كذلك ، ذلك بأن طلب الطاعن إجراء المقاصة فيما يدعيه من دين بما اشتمل عليه من ثمن أنقاض العقار محل النزاع دون تعيين مقدار هذا الدين وخلوه من النزاع إنما ينطوى فى حقيقته على مقاصة قضائية ، ولما كان يتعين على الطاعن أن يسلك فى هذا الطلب سبيل الدعوى العادية أو أن يبديه فى صورة طلب غارض أمام محكمة أول درجة إلا أنه تنكب هذا الطريق الصحيح بإبداء طلب المقاصة القضائية لأول مرة أمام محكمة الاستئناف فإن هذا الطلب يكون غير مقبول باعتباره من الطلبات الجديدة التى لا يجوز

إبداؤها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وتقضى المحكمة بعدم قبوله من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يستجيب لدفع الطاعن بالحبس ولطلبه إجراء المقاصة فإنه يكون صحيح النتيجة قانوناً . ومن ثم فلا يجدى الطاعن تعيب الأسباب القانونية للحكم فى هذا الخصوص ، ذلك بأنه متى كان الحكم المطعون فيه سليماً فى نتيجته التى أنتهى إليها فإنه لا يبطله ما يكون قد أشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأخطاء بغير أن تنقضه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أنه قضى بالزامه بأداء مبلغ ألف جنيه تعويضاً للمطعون ضدهما لوقوع تعرض لهما فى الانتفاع بالعقار المبيع بسبب استحقاقه للغير بالشفعة بالحكم النهائى الصادر فى دعوى الشفعة ، قم ١١٧١ لسنة ١٩٧٨ مدنى الفيوم الابتدائية ، فى حين أن طلب الشفعى أخذ العقار بالشفعة هو حق مقرر بنص القانون فإذا ما أستحق العقار للشفعى بسبب استعماله هذا الحق فإن ذلك لا يعد تعرضاً يضمنه البائع وليس من شأنه أن يرتب ثمة مسئولية قبله تجاه المشتري .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك بأنه لما كان الشارع قد أسقن أحكام الشفعة إستعداداً من مبادئ الشريعة الإسلامية لاعتبارات اجتماعية

واققتصادية تقوم عليها مصلحة الجماعة ، فجعل البيع سبباً للشفعة ، وجعل حق الشفع فيهما متولداً من العقد ذاته بمجرد تمام انعقاد البيع على العين المشفوعة . وكفل قيام هاتين الحقتين دائماً للشفيع في مواجهة البائع والمشتري على السواء . ما لم يتم إنذاره رسمياً أو يسجل عقد البيع ويسقط الشفع حق في الشفعه ، فإذا ما تمسك الأخير بهذا الحق وسلك في سبيله طريق الدعوى التي يرفعها على كل من البائع والمشتري توصلاً إلى ثبوته حتى إذا ما صدر له حكم نهائي بذلك يعتبر سنداً للملكية للعقار المشفوع فيه فإنه يحل بموجبه محل المشتري في جميع الحقوق والالتزامات الناشئة عن البيع فتخلص له ملكية العقار المبيع في مقابل الثمن الحقيقي الذي أوجب عليه المشرع إيداعه خزانة المحكمة طبقاً للمادة ٩٤٢ من القانون المدني ضماناً لحق المشتري فيسترده الأخير إذا كان قد وفاه . لما كان ذلك ، وكان حق الشفع بهذه المثابة لا يعد تعرضاً مرجباً لضمان الاستحقاق ، فمن ثم فإن استعمال الشفع حق في الشفعه وصدر حكم نهائي بأحقية للعقار المبيع لا يرتب مسئولية البائع قبل المشتري لتعويضه عما حاق به من ضرر بسبب استحقاق العقار للشفيع . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه بالزام الطاعن بأداء مبلغ ألف جنيه تعويضاً للمطعون ضدهما عن استحقاق عقار النزاع بالشفعة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه بخصوص طلب الضمان عن عدم التعرض ، ولما تقدم بتعين ألفاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى بالنسبة إلى هذا الطلب .

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد نصر الجنعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / مصطفى حبيب عباس محمود ، فتحي محمود يوسف ، سعيد غريانى
وعبد النعم محمد الشافعى .



الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٨ القضائية « أحوال شخصية » :

(١) أحوال شخصية « الطعن فى الحكم : النقض » .

أحكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن . م ٢٧٢
مرافعات .

(٢ - ٥) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : تطليق » .

(٢) طلب الزوجة التطليق من خلال إعتراضها على الطاعة . وجوب إتخاذ إجراءات
التحكيم إذا بان للمحكمة أن الخلف مستحكم بين الزوجين . م ١١ مكررو ثانيا فقرة أخيرة من
المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

(٣) اختيار المحكمين . شرطه . أن يكونا عدلين من أهل الزوجين أن أمكن . عدم وجود
من يصلح من أقاربهما لهذه المهمة . أثره . للقاضى تعيين أجنبيين عن لهم خبرة بحالهما
وقدرة على الإصلاح بينهما .

(٥) في حالة الإساءة المشتركة بين الزوجين . ليس ملازم أن يكون التظليق يبدل .
الأمر متروك لاقتراح الحكّمين .



١ - المقرر في المادة ٢٧٢ / مرافعات أنه « لا يجوز . الطعن في أحكام محكمة النقض بأي طريق من طرق الطعن » .

٢ - الفقرة الأخيرة من المادة ١١ مكرر ثانيا من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ قيد أوجبت عند نظر الاعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحا ، فإذا بان لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة التظليق أتخذت إجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ إلى ١١ في هذا القانون - يذل - على أن للزوجة أن تطلب التظليق على زوجها من خلال إعتراضها على دعوته لها للعودة لنزل الزوجية ، وأن هي استعملت هذا الحق أتخذت المحكمة إجراءات التحكيم إذ بان لها أن الخلاف مستحكم بين الزوجين .

٣ - النص في المادة السابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه يشترط في الحكّمين أن يكونا عدلين من أهل الزوجين إن أمكن وإلا ممن غيرهم ، فمن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما - يذل - على أنه يشترط في الحكّمين أن يكونا عدلين من أهل الزوجين أن أمكن . فإن لم يوجد من أقاربهما

من يصلح لهذه المهمة عين القاضى أجنيبين ممن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح وإزالة الخلف بينهما .

٤ - الحكمان طريقهما الحكم لا الشهادة ولا الوكالة ، وأنهما إذا إتفقا على رأى نفذ حكمهما ووجب على القاضى أمضاؤه دون تعقيب .

٥ - النص فى الفقرة الرابعة من المادة العاشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه « إذا كانت الإساءة مشتركة إقترحا التطبيق دون يبدل أو يبدل يتناسب مع نسبة الإساءة » مؤداه أنه ليس بلام - فى حالة الإساءة المشتركة بين الزوجين - أن يكون التطبيق يبدل يقرره الحكمان وإنما الأمر فيه متروك لاقتراحهما .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ٧٩ كلى أحوال شخصيه الأسكندرية على الطاعن للحكم بتطبيقها عليه طلقه بانه للضرر . وقالت بيانا لدعواها أنها زوجته بصحيح العقد الشرعى المؤرخ ١٩٧٦/٨/٢٥ وإذ لم يدخل بها ، ودأب على التعدى عليها بالقول بما إضرىها وإستحال معه

دوام العشرة بينهما فقد أقامت الدعوى . كما أقامت الدعوى رقم ٦٠١ لسنة ٧٩ كلى أحوال شخصية الأسكندرية على الطاعن للحكم بعدم الإعتداد بإعلان دعوته لها للمعودة إلى منزل الزوجية وتطبيقها عليه . وقالت بيانا لدعواها أن الطاعن وجه إليها بتاريخ ١٨/٩/١٩٧٩ إعلانا يدعوها بموجبه للمعودة إلى منزل الزوجية المبين به ، وإذا كان هذا المسكن غير شرعى ، واستحالت العشرة بينهما ، وكان القصد من الإعلان مجرد الكيد لها فقد أقامت الدعوى . ضمت المحكمة الدعوى الثانية إلى الأولى ليصدر فيهما حكم واحد . عرضت المحكمة الصلح على الطرفين ، ثم نذبت ثلاثة حكام اثنان منهم من الرجال وثالثتهم سيدة ، وبعد أن قدم الحكام تقريرهم حكمت بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨٣ فى الدعوى رقم ٦٠١ لسنة ٧٩ بقبول الاعتراض شكلا وتطبيق المطعون ضدها على الطاعن ، وفى الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ٧٩ بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٠١ لسنة ٧٩ . إستأنف الطاعن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٠١ لدى محكمة إستئناف الأسكندرية بالإستئناف رقم ٩١ لسنة ٨٣ . شرعى عالى الأسكندرية ، وبتاريخ ٢٧/١٢/٨٤ حكمت برفض الإستئناف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالنقض رقم ٢١ لسنة ٥٨ ق ، وفى ١١/٣/١٩٨٦ حكمت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة إستئناف الأسكندرية ، وبتاريخ ٢٥/١١/١٩٨٧ حكمت بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم وفى الحكم الصادر

فى الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ٧٩ أحوال شخصية الأسكندرية بالطعن المائل .
 قدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن بالنسبة للحكم الصادر فى
 الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ٧٩ ويرفضة فيما عدا ذلك . عرض الطعن على هذه
 المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلزمت النيابة بأبها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم جواز نظر الطعن فى الحكم الصادر فى
 الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ٧٩ كلى أحوال شخصية ، أن هذا الحكم سبق أن قضت
 محكمة النقض فى الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٥ ق أحوال شخصية بعدم جواز الطعن
 بالنسبة لهذا الحكم ومن ثم فلا يجوز معاودة الطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إن هذا الدفع فى محله لما هو مقرر فى المادة ٢٧٢ مرافعات من أنه
 « لا يجوز . الطعن فى أحكام محكمة النقض بأى طريق من طرق الطعن » .
 لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن سبق وأن طعن على الحكم
 الصادر فى الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ٧٩ كلى أحوال شخصية الأسكندرية بطريق
 النقض . وتناوله الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسته ١١/٣/١٩٨٦ فى
 أسبابه وإنتهى إلى عدم جواز الطعن عليه بهذا الطريق ، مما يمتنع معه على
 الطاعن معاودة الطعن عليه بطريق النقض .

وحيث إن الطعن فيما عدا ما تقدم استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على
 الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من خمسة أوجه . يقول فى بيان

الوجهين الأول والثاني منها أنه على الرغم من أن دعوى المطعون ضدها بطلب التخليق للضرر هي دعوى أولى لم يسبق رفضها ، إلا أن محكمة أول درجة ومن بعدها محكمة الاستئناف نذبت حكمين فيها كما أقامت قضاها بالتخليق على سند من إستحالة العشرة بين الطرفين ، فغيرت بذلك سبب الدعوى مما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون . ويقول في بيان الوجهين الثالث والرابع أنه يعترض على الحكمين المنتدبين من المحكمة وقدم محضراً إدارياً برقم ١٥١٠ لسنة ٧٨ المنشية اثبت فيه إعتراضه وعدم إطمئنانه لهذين الحكمين . وأن تقريرهما لا يصلح دعامة للقضاء بالتخليق ، وإذ كان يتعين أن يكونا من أهل الزوجين ولا تلجأ المحكمة إلى ندب أجنبيين إلا عند إختلاف الحكمين من أهل الزوجين ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ويقول في بيان الوجه الخامس أن ولاية التحكيم ولاية قضا ، ولذلك يجب أن يكون الحكمان من الذكور ، وإذ إعتتمدت تقرير هذين الحكمين سيدة ، وعول الحكم على تقريرهما ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجهين الأول والثاني ذلك أن الفقرة الأخيرة من المادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ قد أوجبت عند نظر الإعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحاً ، فإذا بان لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة التخليق أتخذت إجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ إلى ١١ من هذا القانون - يدل - على أن للزوجة أن تطلب التخليق على

زوجها من خلال إعتراضها على دعوته لها للعودة لمنزل الزوجية ، وأن هي استعملت هذا الحق أتخذت المحكمة إجراءات التحكيم إذ بأن لها أن الخلف مستحكم بين الزوجين . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدها طلبت التطليق على الطاعن من خلال الدعوى رقم ٦٠١ لسنة ٧٩ بالإعتراض على إعلان الطاعن لها بالعودة لمنزل الزوجية - وإذا عرضت المحكمة الصلح على الطرفين فرفضته المطعون ضدها - وهو ما يكفى لثبوت عجزها عن الإصلاح واستحكام الخلاف بينهما فإذا أتخذت بعد ذلك إجراءات التحكيم الموضحة فى المواد من ٧ إلى ١١ من القانون المذكور تكون قد إلتزمت صحيح القانون . ومردود فى الوجهين الثالث والرابع بأن النص فى المادة السابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه يشترط فى الحكيم أن يكونان ليس من أهل الزوجين أن أمكن ، وإلا فمن غيرهم ممن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما - يدل - على أنه يشترط فى الحكيم أن يكونا عدلين من أهل الزوجين أن أمكن ، فإن لم يوجد من أقاربهما من يصلح لهذه المهمة عين القاضى أجنبيين ممن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح وإزالة الخلف بينهما . لما كان ذلك وكان الشابت من الأوراق أن محكمة أول درجة نذبت حكيم من أهل الزوجين بناء على ترشيحهما ، غير أن حكم الطاعن تعمد عدم القيام بمهمته وهو ما يبرر نذب المحكمة حكيمين أجنبيين من مكتب توجيه الأسرة قاما بمهمتهما وقدا تقريراً بذلك ، وكان الحكمان طريقهما الحكم لا الشهادة ولا الوكالة ، وإنهما إذا إتفقا على رأى نفذ حكمهما ووجب على القاضى أمضاءه دون تعقيب

وكانت محكمة الموضوع قد رأت في حدود سلطتها الموضوعية أن ما ساقه الطاعن حول الحكمين لا ينال من عدالتهما وسلامة تقريرهما وقضت بالتطبيق على أساسه ، فإن حكمها لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ومردود في الوجه الخامس ، ذلك أن البين من التقرير المؤرخ ١٣/٦/١٩٨٧ - الذي عول عليه قضاء الحكم المطعون فيه - أن حكمين من الذكور قد قاما به وتعرفاً أسباب الشقاق بين الزوجين وبذلا جهدهما في الإصلاح بينهما ، فإن توقيع سيدة - بصفتها مديرة للمكتب التابع له هذين الحكمين - دون مشاركة منها في إجراءات التحكيم لا ينال من صحته . ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني والثالث والرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال بالإخلال بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول أن الحكم لم يتناول بيان قدر الإساءة من جانب كل من الطرفين لتقدير ما إذا كان التطبيق يعدل أم بدونه ، وكان ما ورد بالتقرير يقطع بحق الطاعن في عرض مالى على المطعون ضدها ، كما لم يتناول الحكم دلالة المستندات التى قدمها فى نفى الإساءة والتى لو تناولها لتغير وجه الرأى فى الدعوى ، وعول على تقرير الحكمين رغم عدم صدقهما ، ولم يستجب إلى طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أن النص فى الفقرة الرابعة من المادة العاشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه « إذا كانت الإساءة مشتركة إقترحا

التطبيق دون بدل أو ببدل يتناسب مع نسبة الإساءة « مؤداه أنه ليس بلام
- فى حالة الإساءة المشتركة بين الزوجين - أن يكون التطبيق ببديل يقرره
الحكماء وإنما الأمر فيه متروك لاقتراحهما . لما كان ذلك ، وكان تقرير الحكمين
لم يقرر بدلا للطاعن فإن الحكم المطعون فيه إذا أقام بتأييد حكم محكمة أول
درجة على سند مما إستخلصه من تقرير الحكمين من أن الإساءة مشتركة بين
الطاعن والمطعون ضدها وأن التوفيق والعشرة بينهما مستحيله ، وهو من
إستخلاص موضوعى سائغ له أصله الثابت فى الأوراق ويكفى لحمل قضائه ،
فإنه لا عليه بعد ذلك أن لم يتعقب دفاع الطاعن أو إستجيب إلى طلبه إحالة
الدعوى إلى التحقيق ، ويكون هذا النعى على غير أساس .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

////////////////////////////////////

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضويه
السادة المستشارين / أحمد مكى ، سامر البحيرى ، محمد جمال حامد وانور
العاصى .



الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٨ القضائية :

(١ ، ٢) عقد « تكييف العقد » « العقود الإدارية » . اختصاص

« الاختصاص الولائى » . حكم .

(١) إعطاء العقود التى تبرمها جهة الإدارة وصفها القانونى الصحيح بإعتبارها عقود

إدارية أو مدنية . تمامه على هدى ما يرى تحصيله منها ومطابقتها للحكمة من إبرامها .

(٢) العقود التى تبرمها جهة الإدارة مع الأفراد . إعتبارها عقودا إدارية . شرطه .

اعتبار العقد موضوع الدعوى عقداً مدنياً يحكمه القانون الخاص ويختص بنظره القضا .

العادى لخلوه من الشروط الإستثنائية غير المألوفة لأخطأ .

~~~~~

١ - لما كان القانون وأن لم يعرف العقود الإدارية ولم يبين خصائصها التى

تميزها عن غيرها من العقود والتى يهتدى بها فى القول بتوافر الشروط اللازمة

لها ولخصائصها من تعرض المحاكم لها بالتعطيل أو بالتأويل إلا أن إعطاء العقود التي تبرمها جهة الإدارة وضعها القانوني الصحيح باعتبارها عقوداً إدارية أو مدنية إنما يتم على هدى ما يرى تحصيله منها ويكون مطابقاً للحكمة في إبرامها .

٢ - لما كانت العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ( ١ ) لا تعتبر عقوداً إدارية إلا إذا تعلقت بتسيير مرفق عام أو بتنظيمه وأظهرت الإدارة نيتها في الأخذ بشأنها بأسلوب القانون العام وأحكامه وإقتضاء حقوقها بطريق التنفيذ المباشر وذلك يتضمن العقد شروطاً إستثنائية غير مألوفة مبنأى عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة بها وكان البين من الأوراق أن العقد موضوع الدعوى لم يتضمن شروطاً إستثنائية وغير مألوفة في عقود القانون الخاص وتكشف عن نية الإدارة في إختيار وسائل القانون العام وهو ما يفقده ركناً جوهرياً من أركانه كعقد إداري وليخرجه بالتالي من دائرة العقود الإدارية ، ولا يغير من ذلك ما تضمنه العقد من اشتراط إقامة مدرسة إعدادية على الأرض المجاورة إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون شرطاً فاسخاً يجوز الإتفاق عليه في العقود التي يحكمها القانون الخاص وتختص بنظرها جهة القضاء العادي وإن إلزام الحكم المطعون فيه ذلك ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمقرر  
المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل في أن المظعون ضدها أقامت على وزير التعليم - الطاعن -  
الدعوى ١٩٨٤/٤١٤٩ مدنى المنصورة الابتدائية بطلب الحكم بفسخ  
العقد المؤرخ ١٩٧٦/٢/١٣ المتضمن بيعها له مساحة ١٨ المبنية بالصحيفة  
والتسليم . وقالت بيانا لذلك أنها باعت للطاعن تلك المساحة لإقامة مدرسة  
إعدادية عليها وإتفقا على فسخ العقد أن لم يتم بإنشاء المدرسة وإذ إنتزته  
بتنفيذ إلزامه لم يمثل فأقامت الدعوى ومحكمة أول درجة حكمت  
بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٣ بمنح الطاعن مهلة ١٨ شهراً لبناء المدرسة المتفق عليها  
فى العقد وإلا إعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بفوات هذه المدة . إستأنف  
الطاعن هذا الحكم بالإستئناف ٣٨/١٢٨٧ ق بتاريخ ١٩٨٨/١/١٧ قضت  
المحكمة بالتأييد . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة  
مذكرة أهدت فيها رأى برئس الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة  
فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول أن العقد الموزع ١٩٧٦/٢/١٣ موضوع الدعوى أقرته وزارة التربية والتعليم مع المطعون ضدها وهى بصدد ممارستها لنشاطها فى مرفق التعليم واشترط فيه إقامة مدرسة إعدادية ومن ثم فهو عقد إدارى يختص بنظر المنازعات الناشئة عنه القضاء الإدارى . وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك وقضى ضمنا بإختصاص القضاء العادى وفصل فى موضوع الدعوى فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن القانون وأن لم يعرف العقود الإدارية ولم يبين خصائصها التى تميزها عن غيرها من العقود والتى يهتدى بها فى القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولخصائصها وصيانتها من تعرض المحاكم لها بالتعطيل أو بالتأويل إلا أن إعطاء العقود التى تبرمها جهة الإدارة وصفها القانونى الصحيح باعتبارها عقوداً إدارية أو مدنية إنما يتم على هدى ما تجرى تحصيله منها ويكون مطابقاً للحكمة فى إبرامها . لما كان ذلك وكانت العقود التى تبرمها الإدارة مع الأفراد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر عقوداً إدارية إلا إذا تعلق بتسيير مرفق عام أو بتنظيمه وأظهرت الإدارة نيتها فى الأخذ بشأنها بأسلوب القانون العام وأحكامه وإقتضاء حقوقها بطريق التنفيذ المباشر وذلك بتضمين العقد شروطاً إستثنائية غير مألوفة بمنأى

عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة بها لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن العقد المؤرخ ١٩٧٦/٢/١٣ موضوع الدعوى لم يتضمن شروطا إستثنائية وغير مألوفة فى عقود القانون الخاص وتكشف عن نية الإدارة فى إختيار وسائل القانون العام وهو ما يفقده ركننا جوهريا من أركانه كعقد إدارى ويخرجه بالتالى من دائرة العقود الإدارية ، ولا يغير من ذلك ما تضمنه العقد من اشتراط إقامة مدرسة إعدادية على الأرض المبيعة إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون شرطاً فاسخا يجوز الإنفاق عليه فى العقود التى يحكمها القانون الخاص وتختص بنظرها جهة القضاء العادى وإذ التزم الحكم المطعون فيه ذلك ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه يكون على غير أساس .

////////////////////

## جلسة ٢٧ من يونيو سنة ١٩٩٠

بإتاسة السيد المستشار / محمد محمود وأسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / حسين على حسين ، ريهون فعيم نائب رئيس المحكمة ، شكرى جمعه و محمد  
إسماعيل غزالى .



الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) نقض « صحيفة الطعن : بيانات الضيفه » . « المصلحة فى الطعن » .

وجوب إشتمال صحيفة الطعن على أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم م ٢٥٢  
مرافعات مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن . المنازعة بشأن حقيقة موطن المظعون ضده  
قاصرة على صاحب المصلحة فيه .

( ٢ ) إيجار « إيجار الأماكن » « بيع الجذك » .

حق المستأجر فى بيع المتجر أو المصنع م ٥٩٤ مدنى . تعلقه بالمصلحة العامة . شرط  
تقديم المشتري ضماناً كافياً . للمزجر . عدم تعلقه بالنظام العام . لا يسوغ لمحكمة الموضوع  
أن تعرض له من تلقاء نفسها وتقضى بعدم توافره .

=====

١ - لنن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات قد أوجبت أن تشتمل  
صحيفة الطعن بالنقض على أسماء الخصوم وصفاتهم ومواطن عمل كل منهم وإلا  
كان الطعن باطلاً وبمحكم المحكمة من تلقاء نفسها بطلاته ، إلا أن إثارة  
المنازعة بشأن حقيقة موطن المظعون ضده الذى أثبتته الطاعن بصحيفة الطعن

قاصرة على صاحب المصلحة فيه ، وليس لغيره من باقى المحصور المطعون ضدهم التمسك بهذا البطلان ولو كانت المحصورة مما لا تقبل التجزئة .

٢- النص فى الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى يدل على أن المشرع أستثنى من أثر الشرط المانع من النزول عن الإيجار حالة البيع الأضطرابى للمشتري أو المصنع المنشأ فى العين المؤجرة وأجاز للمحكمة إبقاء الإيجار لشترى المشتري أو المصنع رغم وجود شرط صريح فى عقد الإيجار يحرم التنازل عنه للغير متى توافرت الشروط الواردة بالمادة سالفه الذكر ، ومن بينها تقديم المشتري ضماناً كافياً للمؤجر للوفاء بالتزامه بأعباءه خلفاً خاصاً للمستأجر الأصلى فى الأتتفاع بالعين المؤجرة كرهن أو كفالة إلا أنه قد يكون المشتري أكثر ملاءة من المستأجر السابق فلا تكون هناك حاجة إلى ضمان خاص يضاف إلى حق إمتياز المؤجر على النقولات القائمة بالعين طالما أنه لم يلحقه ضرر محقق من ذلك التنازل وأنه ولئن كانت الرخصة التى خولها التقنين المدنى للمحكمة خروجاً على إتفاق التعاقدين الصريح - يحظر التنازل عن الإيجار إنما ترجع إلى اعتبارات تتصل بمصلحة عامة ، هى رغبة المشرع فى الأبقاء على الرواج المالى والتجارى فى البلاد ولو كان ذلك على غير إرادة المؤجر -

إلا أن شرط تقديم المشتري الضمان الكافى إلى المؤجر إنما شرع لمصلحة الأخير وضماناً له فى الحصول على حقوقه الناشئة عن عقد الإيجار قبل التنازل

له فهو وشأنه في التنازل عن تقديم هذا الضمان صراحة أو ضمناً أو التمسك به إذا ما رأى عدم صلاحية المشتري بالجدك أو عدم كفاية حق الإمتياز المقرر له قانوناً بإعتبار أن هذا وذاك من الحقوق الخاصة بالمؤجر والتي يملك التصرف فيها ولا شأن لها بالنظام العام ، بحيث إذا أثار المؤجر منازعة بشأن تقديم المشتري لتلك الضمان الإضافي أو عدم كفايته أمام محكمة الموضوع فإنه يتعين عليها الفصل فيها ، ولها عندئذ تقدير ضرورة تقديم هذا الضمان الخاص أو كفايته ، أما إذا لم يتم نزاع بين الخصوم في هذا الخصوص فإنه لا يسوغ للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها وتقضى بعدم توافر شرط تقديم المشتري للضمان الكافي للمزجر هذا في حين أنه حق خاص به لم يطلب اقتضاه .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن البنك المطعون ضده الأول أقام على الطاعن وباقي المطعون ضدهم وآخرين الدعوى رقم ٨٣٨١ لسنة ١٩٨٠ أمام محكمة



جنوب القاهرة الابتدائية طالبا الحكم بإخلاء الدكان المبين بالصحيفة وتسليمه إليه ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٠/٦/١ استأجر مورث المطعون ضدهما الثانى والثالث هذا الدكان من المالك السابق للعقار لاستغلاله كمقهى وبارواذ تبين له انهما هاجرا إلى موطنهما الأصلى ببوجوسلافيا وتركوا المحل فقد أقام الدعوى . تدخل الطاعن فى الدعوى طالبا رفضها وإلزام المطعون ضده الأول - بنك القاهرة - بتحرير عقد إيجار له عن الدكان محل النزاع إستناداً إلى أنه قام بشرائه بموجب عقد بيع بالجدك مؤرخ ١٩٨٠/١٠/١٠ من ورثه المستأجر الأصلى وبتاريخ ١٩٨٢/١/٢١ حكمت المحكمة بإلزام البنك بتحرير عقد إيجار للطاعن عن الدكان محل النزاع ورفض دعوى البنك قبله ، استأنف البنك « المطعون ضده الأول » هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٨٦ لسنة ٩٩ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٧ قضت المحكمة بعدم قبول الأدعاء بتزوير عقد بيع الجدك محل النزاع ، وإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت البنك المستأنف صورية هذا العقد وعدم توافر شروط البيع بالجدك ، إلا أن أجراء التحقيق لم ينفذ بناء على رغبة الطرفين وطلبا الحكم فى الدعوى بحالتها لعدم وجود شهود لديهم و وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٩ قضت المحكمة بألغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث وآخر بإخلاء الدكان محل النزاع وتسليمه إلى البنك المطعون ضده الأول ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدم البنك مذكرة دفع

فيها ببطلان صحيفة الطعن لخلوها من بيان الموطن الحقيقي للمطعون ضدهما  
الثاني والثالث وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا  
عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأته جديراً بالنظر وحددت  
جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه عن الدفع المهدى من البنك المطعون ضده الأول ببطلان الطعن لخلو  
صحيفته من بيان الموطن الحقيقي للمطعون ضدهما الثاني والثالث فهو غير  
مقبول ذلك أنه ولئن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات قد أوجبت أن تشمل  
صحيفة الطعن بالنقض على اسما الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وإلا كان  
الطعن باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه ، إلا أن إثارة المنازعة  
بشأن حقيقة موطن المطعون ضده الذي أثبتته الطاعن بصحيفة الطعن قاصرة على  
صاحب المصلحة فيه ، وليس لغيره من باقى الخصوم المطعون ضدهم التمسك  
بهذا البطلان ولو كانت الخصومة مما لا تقبل التجزئة لما كان ذلك وكان الطاعن  
قد أثبت بصحيفة الطعن أن المطعون ضدهما الثاني والثالث ليس لها محل  
معلوم داخل جمهورية مصر العربية أواخرها وأن آخر محل إقامة معروف لهما  
كان بشارع عدلى رقم ١٤ قسم عابدين ، وكان البنك المطعون ضده الأول هو  
وحده الذى تمسك بما يدعيه من بطلان بالنسبة للمطعون ضدهما المذكورين فإنه -  
وأما كان وجه الرأى فيه - يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءً بالأخلاء على سند من أن الطاعن مشتري الدكان بالجدك لم يقدم ضماناً كافياً للمؤجر أعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني هذا في حين أن المؤجر لم يتمسك بهذا الشرط ولا يجوز للمحكمة أن تشير من تلقاء نفسها لعدم تعلقه بالنظام العام الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعنى سديد ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني على أنه ومع ذلك إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار انشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضماناً كافياً ، ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق يدل على أن المشرع استثنى من أثر الشرط المانع من النزول عن الإيجار حالة البيع الإضطراري للمخبز أو المصنع المنشأ في العين المؤجرة وأجاز للمحكمة إبقاء الإيجار لمشتري المتجر أو المصنع رغم وجود شرط صريح في عقد الإيجار يحرم التنازل عنه للغير حتى توافرت الشروط الواردة بالمادة سالفة الذكر من بينها تقديم المشتري ضماناً كافياً للمؤجر للوفاء بالتزاماته بإعتباره خلفاً خاصاً للمستأجر الأصلي في الإنتفاع بالعين المؤجرة كرهن أو كفالة

إلا أنه قد يكون المشتري أكثر ملاءمة من المستأجر السابق فلا تكون هناك حاجة إلى ضمان خاص يضاف إلى حق إمتياز المؤجر على المنقولات القائمة بالعين طالما أنه لم يلحقه ضرر محقق من ذلك التنازل ، وأنه ولئن كانت الرخصة التي خولها التفتين المسدنى للمحكمة خروجاً على اتفاق المتعاقدين الصريح يحظر التنازل عن الإيجار - إنما ترجع إلى إعتبارات تتصل بمصلحة عامة ، هي رغبة المشرع في الإبقاء على الرواج المالى والتجارى فى البلاد ولو كان ذلك على غير إرادته المؤجر إلا أن شرط تقديم المشتري للضمان الكافى إلى المؤجر إنما شرع لمصلحة الأخير وضماناً له فى الحصول على حقوقه الناشئة عن عقد الإيجار قبل التنازل له ، فهو وشأنه فى التنازل عن تقديم هذه الضمان صراحة أو ضمناً أو التمسك به إذا ما رأى عدم ملاءمة ، المشتري بالجدك أو عدم كفاية حق الامتياز المقرر له قانوناً بإعتبار أن هذا وذاك من الحقوق الخاصة بالمؤجر والتي يملك التصرف فيها ولا شأن لها بالنظام العام ، بحيث إذا أثار المؤجر منازعه بشأن تقديم المشتري لذلك الضمان الإضافى أو عدم كفايته أمام محكمة الموضوع فإنه يتعين عليها الفصل فيها ، ولها عندئذ تقدير ضرورة تقديم هذا الضمان الخاص أو كفايته ، أما إذا لم يتم نزاع بين الخصوم فى هذا الخصوص فإنه لا يسوغ للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها وتقضى بعدم توافر شرط تقديم المشتري للضمان الكافى للمؤجر هذا فى حين أنه حق خاص به لم يطلب إقتضاه ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن البنك المطعون ضده لم يجادل أمام محكمة

الموضوع بدرجةتها فى شأن تقديم الطاعن ( مشتري الجديك ) الضمان الكافى له إنما دارت المنازعة حول إنتفاء شرط الضرورة الملجئة للبيع وصوره هذا التصرف التى فشل البنك فى إثباتها وكان الحكم المطعون فيه وأن أيد الحكم الابتدائى فيما ذهب إليه من توافر صفة المتجر للدكان مشتري الطاعن وتحقق الضرورة الملجئة لبيعه له فى ١٠ / ١٠ / ١٩٨٠ من ورثة المستأجر الأصلى المطعون ضدهما الثانى والثالثة - لاقامتتهما بالخارج ، إلا أنه تصدى لبحث حق المؤجر فى اقتضاء الضمان الكافى من المشتري مقررأ أنه لم يقدم له هذا الضمان سواء وقت البيع أو عند عرض النزاع على المحكمة ، رغم أن أحداً من الخصوم لم يطرح هذه المسألة على بساط البحث أمامه ومن ثم فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب بالنسبة لما قضى به على الطاعن دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم وللأسباب الصحيحة التى أستاذ إليها الحكم الابتدائى من قيام الضرورة فى بيع المتجر محل النزاع بالجديك إلى الطاعن بمقتضى العقد المؤرخ ١٠ / ١٠ / ١٩٨٠ الصادر من ورثة المستأجر الأصلى ولما كان المؤجر لم يبدئ بطلبه منازعة بشأن أحقيته فى اقتضاء ضماناً كافياً من الطاعن « مشتري العين بالجديك » ولم يدع أن ثمة ضرر محقق قد لحقه من نتيجة هذا البيع ، ومن ثم فإنه يتعين تأييد ما قضى به الحكم المتأنف بالنسبة للطاعن .

## جلسة ٢٧ من يونيو سنة ١٩٩٠

بإتاحة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / حسين علي حسين ، ويهون فهميم ( نائب رئيس المحكمة ) ، شكرى جمعه  
ومحمد إسماعيل فزالى .

٢٣٥

الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٥٥ القضائية :

إيجار « إيجار المساكن » « التزامات المؤجر : ضمان العيب الخفى » .

التزام المؤجر بضمان العيب الخفى . شرطه . للمستأجر عند تحققه طلب فسخ العقد مع  
التمريض أو انقاص الأجرة . م ٥٧٦ ، ٥٧٧ مدنى

النص فى المادتين ٥٧٦ ، ٥٧٧ من القانون المدنى يدل على أن المؤجر يلتزم  
بضمان العيب الخفى بالعين المؤجرة متى كان المستأجر لا يعلم بوجوده وقت  
التعاقد وكان هذا العيب مؤثراً يحول دون الانتفاع بالعين فى الغرض الذى  
أجرت من أجله أو ينقص من هذا الإنتفاع بقدر كبير مما لا يجرى العرف على  
التسامح فيه ، فإذا ما تحقق وجود العيب على هذا النحو جاز للمستأجر أن  
يطلب فسخ العقد مع التعويض عما يكون قد أصابه من ضرر بسبب الحرمان من  
الانتفاع بالعين المؤجرة ، كما يجوز له انقاص الأجرة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت على الطاعن بصفته الدعوى رقم ٢٢٢٤ سنة ١٩٨٣ أمام محكمة أسبوط الابتدائية طالبة الحكم بالزامه بأن يؤدى لها مبلغ ثلاثين ألف جنيه ، وقالت بيانا لدعواها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٦/١٠/١٩٨٢ استأجر منها الطاعن بصفته رئيسا لجامعة أسبوط المبنى محل النزاع عن المدة من ١٦/١٠/١٩٨٢ حتى ٣٠/٦/١٩٨٣ لقاء أجره قدرها ٧٦٥ جنيه شهرياً لاستعماله سكنا مغروشا لطلاب الجامعة ، وإذا أخطرها الطاعن بصفته فى ٩/٢/١٩٨٣ بأخلاء المبنى وفسخ العقد قبل انتهائه مدته برغم تصدعه وقد لحقها من جراء ذلك أضراراً مادية وأدبية تستوجب التعويض فقد أقامت الدعوى ، وتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٣ قضت المحكمة برفض الدعوى، استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠ لسنة ٥٩ ق أسبوط ، وتاريخ ٢٣/١/١٩٨٥ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف والزام الطاعن

بصفته بأن يؤدي للمطعمون ضدها تعويضاً قدره ٥٣.٦٠ جنيه طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأته أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهض الطاعن بصفته على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بوجود أعمال نص المادتين ٥٧٦ ، ٥٧٧ من القانون المدني بشأن ضمان المؤجر للصوب المحلية بالعين المؤجرة لأن الجامعة لم تكتشف التصدع الذي ظهر بالمبنى المؤجرة لها إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ التعاقد الأخير الذي حال دون انتفاعها به في الفرض الذي أعد له وهو إسكان طلاب الجامعة وأنه يحق لها تبعاً لذلك فسخ العقد مع التعويض دون مسئولية عليها عن الأضرار التي تكون قد لحقت بالمؤجرة المطعون ضدها نتيجة لذلك ، إلا أن الحكم المطعون فيه رغم ذلك قضى بالزامها بالتعويض الأمر الذي يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النقص في محله ، ذلك أن النص في المادة ٥٧٦ من القانون المدني على أن « يضمن المؤجر للمستأجر جميع ما يوجد في العين المؤجرة من عيوب تحول دون الانتفاع بها أو تنقص من هذا الانتفاع انقاصاً كبيراً ، ولكنه لا يضمن الصوب التي جرى العرف بالتسامح فيها.....



ومع ذلك لا يضمن المؤجر العيب إذا كان المستأجر قد أخطره أو كان يعلم به وقت التعاقد » والنص فى المادة ٥٧٧ من ذات القانون على أنه « إذا وجد بالعين المؤجرة عيب يتحقق معه الضمان جاز للمستأجر تبعا للظروف أن يطلب فسخ العقد أو انقاص الأجرة ..... » فإذا لحق المستأجر ضرر من العيب التزم المؤجر بتعويضه مالم يثبت أنه كان مجهل وحدد العيب يدل على أن المؤجر يلزم بضمان العيب الخفى بالعين المؤجرة متى كان المستأجر لا يعلم بوجوده وقت التعاقد وكان هذا العيب مؤثراً بحول دون الانتفاع بالعين فى القرض الذى أجرت من أجله أو ينقص من هذا الانتفاع بقدر كبير مما لا يجرى العرف على التسامح فيه ، فإذا ما تحقق وجود العيب على هذا النحو جاز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد مع التعويض عما يكون قد أصابه من ضرر لسبب الحرمان من الانتفاع بالعين ، المؤجرة ، كما يجوز له انقاص الأجرة ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن بصفته قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأعمال نص المادتين ٥٧٦ ، ٥٧٧ المشار إليها بسبب إخلال المطعون ضدها ( المؤجرة ) بالتزامها بضمان العيوب الخفية التى ظهرت بالمبنى المؤجر المتمثلة فى تصدع جدرانها وهو ما تعذر عليه اكتشافها وقت التسليم مما جعل المبنى غير صالح للانتفاع به فى القرض الذى أعد له وهو اسكان طلاب الجامعة واحتفظ بحقه فى المطالبة بالتعويض ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالزام الطاعن بصفته بالتعويض به لتوافر الخطأ فى جانبه بفسخ عقد الإيجار

قبل انتهاء المدة المتفق عليها فيه مما ترتب عليه إلحاق الضرر بالمطعون ضدها المؤجرة بحرمانها من استغلال العين خلال مدة العقد الاتفاقيه دون أن يعرض بالرد على دفاع الطاعن بصفته آنف البيان وتخصيصه توصلا إلى تحديد ركن الخطأ ومداه ومسئولية كل من الطرفين فى ضوء الظروف التى أحاطت بالواقعة رغم أنه دفاع جوهري قد يتغير به - ان صح - وجه الرأى فى الدعوى ومن ثم فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

////////////////////

## جلسة ٢٧ من يونيو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم بنق دوس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، أحمد أبو الحجاج ، شكري العميري  
وعبد الرحمن فكوس .



الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٥٦ القضائية :

( ١ ) حكم « حجية الحكم الجنائي » . مسئولية . تعويض اثبات .

حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها . اقتصارها على المسائل التي كان  
الفصل فيها ضروريا لقيامه . المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية ، ١٠٢ مدني . استبعاد الحكم  
الجنائي مساهمة المجنى عليه أو الفخر في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه . لا حجية له في  
تقدير القاضي المدني للتعويض . علة ذلك .

( ٢ ) مسئولية « المسئولية التقصيرية » . محكمة الموضوع . حكم .

إثبات مساهمة المضرور في الفعل الضار أو أن الضرر بقوله وحده . من مسائل الواقع  
التي يقدراها قاضي الموضوع . له استخلاص ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة  
تعد عنصراً من عناصر الخطأ من عدمه

( ٣ ) تعويض . استئناف . حكم . محكمة الموضوع .

تقدير التعويض . من إطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مستهدية بكافة الظروف  
والالابسات في الدعوى . تعديل محكمة الاستئناف مبلغ التعويض فقط . يوجب عليها ذكر  
الأسباب التي اقتضت هذا التعديل .

١ - مزدي نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات أن الحكم الجنائي تقتصر حجيته امام المحاكم المدنية على المسائل التي كان الفصل فيها ضروريا لقيامه وهي خطأ المتهم ورابط السببية بين الخطأ والضرر كما أن القاضي المدني يستطيع أن يؤكّد دائما أن الضرر نشأ من فعل المتهم وحده أو أن يقرر أن المجنى عليه أو الغير قد أسهم في إحداث الضرر رغم نفى الحكم الجنائي هذا أو ذاك ليراعى ذلك في تقدير التعويض إعمالاً لنص المادة ٢١٦ من القانون المدني .

٢ - إثبات مساهمة المضرور في الفعل الضار أو أن الضرر بفعله وحده من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع ، كما أن استخلاص ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعدّ عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعدّ هي مسألة تقديرية متروكة لمحكمة الموضوع بلا معقب .

٣ - تقدير التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من إطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسباً مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملازمات في الدعوى ، وأن تعديل محكمة الاستئناف مبلغ التعويض فقط يوجب عليها ذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن بصفته أقيم الدعوى رقم ١١٣٢ لسنة ١٩٨٢ مدني كلى الفيرم على المطعون ضدهما بطلب الحكم بإلزامهما بالتضامن بأن يدفعها

له بصفته مبلغ ٧٤٩٢,٥٠٠ جنيه وقال شرحا لذلك أنه حال قيادة المطعون ضده  
 الثانى السيارة الملوكة للمطعون ضدها الأولى اصطدم بالسيارة الانريس  
 الملوكة للطاعن وقضى بإدانته وإذ لحقت به أضرار مادية من جراء الحادث  
 تتمثل فى التلغيفات التي لحقت السيارة التابعه له فقد أقام الدعوى .  
 كما أقامت المطعون ضدها الأولى دعوى ضمان فرعية على شركة التأمين  
 والمطعون ضده الثانى للحكم عليهما بالتضام بما عسى أن يحكم به عليها .  
 قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الأثبات قضت  
 بعدم قبول الدعوى بالنسبة لشركة التأمين لرفعها على غير ذى صفة والزام  
 المطعون ضدهما متضامين بأن يؤدبا للطاعن بصفته مبلغ ٢٨٦٧,٥٠٠ <sup>مليم جنيه</sup> .  
 استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٤١ لسنة  
 ١٩٩٠ ق بنى سوف « مأمورية الفيوم » كما استأنفه الطاعن بصفته بالاستئناف  
 الفرعى رقم ١١٨ لسنة ٢٢ ق بنى سوف « مأمورية الفيوم » وتاريخ  
 ١٩٨٦/٢/٢٥ قضت المحكمة فى الاستئناف الأصلي بتعديل الحكم إلى جعل  
 التعويض مبلغ ٧٥٠ جنيه ورفض الاستئناف الفرعى . طعن الطاعن بصفته فى  
 هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .  
 وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها  
 التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينعى الطاعن بصفته بالسببين  
 الأولين منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى الإسناد  
 ومخالفة الشايت فى الأوراق . وفى بيان ذلك يقول أنه لما كان قد قضى نهائيا  
 بتفريم المطعون ضده الثانى عن التصادم الذى تسبب فى وقوعه بخطئه الذى  
 أسند إليه وحده بالمخالفة رقم ٣٣٠١ لسنة ١٩٨٢ قسم الفيوم ، وكان الحكم  
 المطعون فيه قد أورد بأسبابه - وهو ما يتمتع عليه - أن تابع الطاعن بصفته قد  
 ساهم بخطئه فى وقوع الحادث مخالفًا بذلك الحكم الجنائى آنف الذكر ورتب على ذلك  
 فى قضائه إنقاص مبلغ التعويض الذى قضى به الحكم الابتدائى مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول . ذلك أن مؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجرامات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات أن الحكم الجنائي تقتصر حججته أمام المحاكم المدنية على المسائل التي كان الفصل فيها ضرورياً لقيامه وهي خطأ المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والضرر كما أن القاضى المدنى يستطيع أن يؤكد دائماً أن الضرر نشأ من فعل المتهم وحده أو أن يقرر أن المجنى عليه أو الغير قد أسهم فى إحداث الضرر رغم نفي الحكم الجنائى هذا أو ذاك ليراعى ذلك فى تقدير التعويض إعمالاً لنص المادة ٢١٦ من قانون المدنى . وإن اثبات مساهمة المضرور فى الفعل الضار أو أن الضرر بفعله وحده من مسائل الواقع التى يقدرها قاضى الموضوع ، كما أن استخلاص ما إذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أولاً تعد هى مسألة تقديرية متروكة لمحكمة الموضوع بلا معقب . لما كان ما تقدم وكان الحكم المعطون فيه قد استخلص مساهمة تابع الطاعن بصفته فى الخطأ مع المطعون ضده الثانى الذى ادى إلى وقوع الحادث من سرعة السيارة قيادته وعدم تأكده من خلو الطريق حال وقوف سيارة المطعون ضده الثانى - كما ثبت من محضر المعاينة وبها أنوار خلفية تعمل وانتهى إلى انقاص مبلغ التعويض بأسباب سائفة لها اصلها الثابت فى الأوراق وتكفى لحمل قضائه مما يضحى معه النعى بهذين السببين جدلاً موضوعاً لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن بصفته ينعى بالسببين الآخرين على الحكم المعطون فيه التقصير فى التسبب والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول أنه طلب من محكمة الاستئناف - بناء على المستندات الرسمية المقدمة منه - القضاء له بمبلغ التعويض الوارد بصحيفة افتتاح الدعوى إلا أنها انقصت مبلغ التعويض - دون بحث دفاعه - عن المبلغ المقضى من محكمة أول درجة ولم تراعى التعويض الجابر للضرر كما لم تعين العناصر المكونة للضرر مما يعيب حكمها بالتقصير والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى بسببيه. مردود . ذلك أن تقدير التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من إطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسبا مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملايسات في الدعوى ، وأن تعديل محكمة الاستئناف مبلغ التعويض فقط يوجب عليها ذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل ، لما كان ذلك وكان المبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اقتصر على تعديل مبلغ التعويض المقضى به استناداً على الأسباب السانفة التي أوردها والتي تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ومن ثم فإن النعى عليه بهذين السببين يكون على غير اساس .

////////////////

## جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٩٠

ب الرئاسة السيد المستشار / وليم زق دعوى نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكمة ، احمد ابو الحجاج ، شكوى العميرى  
وعبد الرحمن فكرى .



الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ٥٩ القضائية :

( ١ ) جمعيات . بنوك . مؤسسات . دعوى « الصقة » . أهلية .

الجمعية التعاونية الزراعية لها الشخصية الاعتبارية . ق ٥١ لسنة ١٩٦٩ . مقتضاء .  
لها ذمة مالية مستقلة ونائب يعبر عن إرادتها . فروع بنك التسليف الزراعى فى المحافظات  
صيرورتها بنوكاً مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية منذ العمل بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ .  
إستقلالها عن المؤسسة المصرية العامة للاتئمان الزراعى والتعاونى التى حلت محل المركز  
الرئيسى للبنك . مژدى ذلك . لبنك المحافظة وحده دون المؤسسة الاخيرة حق التقاضى بشأن  
الحقوق والالتزامات الخاصة به .

( ٢ ) مسئولية « المسئولية التقصيرية » « مسئولية المتبوع » .

رابطة التبعية . شرط قيامها . وجوب أن يكون للمتبع سلطة فعلية على التابع  
فى رقابته وتوجيهه .

////////////////

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الجمعية التعاونية الزراعية طبقاً  
للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية تتمتع  
بشخصية إعتبارية مستقلة مما مقتضاء عملاً بالمادة ٥٣ من القانون المدنى



أن لها ذمة مالية مستقلة ، كما أن لها حق التقاضى وثائب يعبر عن إرادتها .  
ومن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه منذ تاريخ العمل  
بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للاتئمان  
الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها فى المحافظات فى ١٩٦٤/٣/٢٣ ،  
أصبحت فروع بنك التسليف الزراعى فى المحافظات بنوكاً مستقلة يتمتع كل  
منها بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن المؤسسة المصرية العامة للاتئمان  
الزراعى والتعاونى التى حلت محل المركز الرئيسى للبنك وأصبح لبنك المحافظة  
دون المؤسسة حق التقاضى بشأن الحقوق والالتزامات الخاصة به .

٢ - يشترط لقيام رابطة التبعية أن يكون للمتبع على التابع سلطة فعلية  
فى رقابته وتوجيهه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المناولة .

• حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهن الثلاثة الأول أقمن الدعوى  
رقم ٢١٢٤ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى المنصورة على الطاعن بصفته وباقى  
المطعون ضدهم بصفاتهم للحكم بإلزامهم بصفاتهم متضامتين بأن يدفعوا لهن  
تعويضاً قدره ٣٠٠٠ وقالت شرحاً لها أنهن يحزن أطبائاً زراعية مزروعة أرزا وقام  
التابعين للطاعن بصفته برش جزء منها بمبيد ضار بالأرز مما أصابهن بأضرار

مادية ومن ثم أقمن الدعوى بالطلبات السالفة . قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهادة الإثبات قضت بإلزام الطاعن بصفته والمطعون ضدهم من الرابع حتى السادس بصفاتهم متضامين بأن يدفعوا للمطعون ضدهم الثلاثة الأول مبلغ ٢٥٠٠ تعريضا عن الأضرار المادية . إستأنف المطعون ضده الخامس بصفته هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠٢١ لسنة ٣٩ق المنصورة كما إستأنفه الطاعن بصفته بالإستئناف رقم ١٠٣٠ لسنة ٣٩ق المنصورة وبعد أن أمرت المحكمة بضم الإستئنافين للارتباط قضت بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقرّدت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . عرض الطعن علي هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأيها .

وحيث إن مما ينمى الطاعن بصفته علي الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أنه دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيساً على أن الجمعيات التعاونية الزراعية لها شخصية إعتباريه مستقلة ولا تخضع لرقابته ويمثلها المطعون ضده الرابع بصفته طبقاً للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية كما أن بنك الائتمان الزراعى والتعاونى يتمتع بشخصية إعتباريه مستقلة ولا يخضع لرقابته ويمثله المطعون ضده الخامس بصفته وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى فى رفضه الدفع على سند خضوع الجمعيات التعاونية الزراعية لرقابة الطاعن وأن البنك إحدى وحدات وزارة الزراعة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله . ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الجمعية التعاونية الزراعية طبقا للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة مما تقتضاه وعملاً بالمادة ٥٣ من القانون المدنى لها ذمة مالية مستقلة ، كما أن لها حق التقاضى ونائب يعبر عن إرادتها . ومن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه منذ تاريخ الفصل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها فى المحافظات فى ٢٣/٣/١٩٦٤ أصبحت فروع بنك التسليف الزراعى فى المحافظات بنوكاً مستقلة يتمتع كل منها بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى التى حلت محل المركز الرئيسى للبنك وأصبح لبنك المحافظة دون المؤسسة حق التقاضى بشأن الحقوق والالتزامات الخاصة به . وأنه يشترط لقيام رابطة التبعية أن يكون المتبوع على التابع سلطة فعلية فى رعايتها وتوجيهه ، لما كان ما تقدم ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر - واعتبر الطاعن بصفته متبوعاً لكل من المطعون ضدهما الرابع والخامس بصفتيهما على غير صحيح القانون - وأيد حكم محكمة أول درجة الدفع برفض الدفع المبدى من الطاعن بصفته بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة له وإلزامه بأداء مبلغ التعويض المقضى به فإنه يكون أخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه فى هذا الخصوص دون حاجة لمبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً بالنسبة للطاعن بصفته . وتعديل الحكم المستأنف حسبما يرد فى المنطوق .

////////////////////

## جلسة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد النفيس ، عادل نهار ، محمد عبد القادر سمير نواب رئيس المحكمة و  
إبراهيم الضمير .



الطعن رقم ١٩٣٨ لسنة ٥٧ القضائية :

عمل « العاملون ببنك الاسكندرية » . قانون « القانون الواجب  
التطبيق » . ترقية - سلطة صاحب العمل .

التشريع العام اللاحق . لا يلغى تشريعا خاصا سابقا عليه وإن تعارض معه . ترقية  
العاملين ببنك الاسكندرية وفقا للقانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ . تحكمها الضوابط والمعايير التي  
يضعها مجلس إدارة البنك بحسب ظروف البنك وطبيعته نشاطه طالما خلا قراره من شبهة  
التعسف . اشتراطه عدم النظر في ترقية العامل الحاصل على أجازة بدون مرتب . لا يناهض  
أحكام القانون . عليه ذلك .

=====

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التشريع اللاحق وإن كان  
لا يلغى التشريع السابق إذا ما تعارض معه ، إلا أن التشريع العام اللاحق  
لا يلغى تشريعا خاصا سابقا عليه وإن تعارض معه ، بل يظل التشريع الخاص  
قائما ، لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ هو تشريع خاص بالبنك  
المركزي المصري والجهاز المصرفي فإنه يظل قائما وأوجب التطبيق رغم صدور قانون

لاحق بنظام العاملين بالقطاع العام برقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وإذ كانت المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قد نصت على أنه « أن مؤدى ذلك أن المشرع منح مجلس إدارة البنك الذى يديره وطبيعته نشاطه ، مادامت غير مجانيه للقانون وعمامة التطبيق ويهدف بها إلى رعايه الصالح العام . وإذ كان البين من الأوراق أن مجلس إدارة البنك الطاعن وضع معياراً للترقية يمنع من النظر فى ترقية العاملين القسامين بأجازات خاصه بدون مرتب مع عدم استحقاقهم للعلاوة الدورية إذا زادت مده هذه الأجازة عن ستة أشهر قاصدا قصر الاختيار على القانون فعلا بالعمل وهو مالا يناهض أحكام القانون وإنما تتحقق به الخدمات التى تؤديها الوظائف مما تستهدفه الترقية كنظام مقرر للمصلحة وكان المطعون ضده فى تاريخ إجراء الطاعن لحركة الترقية فى سنة ١٩٨١ قائما بأجازة خاصه بدون مرتب مده تزيد عن ستة أشهر للعمل بالملكه العربيه السعوديه فلا تثريب على الطاعن أن هو امتنع عن النظر فى ترقية المطعون ضده بإعتبار أن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحتم على البنك أن يجرىها متى حل دروه للترقية وأستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هى حق للبنك بترخص فى إستعماله وفقاً لمتطلبات العمل وبما يساعد على تحقيق أهدافه ويستقل بتقدير الوقت الملائم لها بما لا معقب عليه فى ذلك طالما خلا قراره من شبهه التعسف .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرروالمراقعه وبعد المداوله .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق  
 تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٧٣ لسنة ١٩٨٣ مدنى بنها  
 الابتدائية على البنك الطاعن بطلب الحكم بأحققته فى الترقية إلى الوظيفة  
 التالية لوظيفته الحالية إعتباراً من ١٩٨١/٦/٢١ تاريخ حركة الترقيات التى  
 اجراها الطاعن مع ما يترتب على ذلك من آثار ، قولا منه أنه وهو من العاملين  
 لدى البنك المذكور حصل بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٨ على أجازة خاصة بدون مرتب  
 لمدة عامين أجرى الطاعن من خلالها بتاريخ ١٩٨١/٦/٢١ حركة ترقيات  
 لم تشمل به دعوى عدم قيامه بالعمل فعلا لوجوده فى تلك الاجازة ، ولما كان  
 تخطيه فى الترقية على هذا الأساس مخالفا للقانون فقد أقام دعواه بطلباته  
 سالفه البيان ، وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وقدم تقريره حكمت  
 بتاريخ ١٩٨٤/٩/٦ برفضها . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة  
 إستئناف طنطا بالإستئناف رقم ٤٢٦س ١٧ ق مدنى « مأمورية بنها » وبتاريخ  
 ١٩٨٦/١/٢٣ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده إلى وظيفه  
 « مصرفى » فى حركة الترقيات التى اجراها الطاعن سنة ١٩٨١ مع ندب خبير  
 لبيان الآثار المالية المترتبة على ذلك ، وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ  
 ١٩٨٧/٤/٢٣ للمطعون ضده بالفروق المالية التى أظهرها الخبير طعن الطاعن  
 فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكره أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم ،  
 عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسته لنظره التزمت  
 فيها النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يعنى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون حين لم يعمل المعيار الذى وضعه مجلس إدارته بعدم النظر فى ترقية العاملين القائمين بإجازة بدون مرتب وعدم إستحقاقهم للعلارة الدورية خلالها متى زادت مدتها عن ستة أشهر قولاً منه بأن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - وهو تشريع لاحق على القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى قد خلا من النص على ذلك وبالتالي لا يجوز لمجلس الإدارة وضع شروط ومعايير وضوابط تخالف تلك التى يتطلبها القانون للترقية .

وحيث إن هذا النعى صحيح - ذلك أنه من المقرر - وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة - أن التشريع اللاحق وإن كان يلغى التشريع السابق إذا ما تعارض معه إلا أن التشريع العام اللاحق لا يلغى تشريعاً خاصاً سابقاً عليه وإن تعارض معه ، بل يظل التشريع الخاص قائماً . لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ هو تشريع خاص بالبنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى فإنه يظل قائماً واجب التطبيق رغم صدور قانون لاحق بنظام العاملين بالقطاع العام برقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وإذ كانت المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قد نصت على أن « مجلس إدارة كل بنك من بنوك القطاع العام ..... هو السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف أموره ووضع الخطه الائتمانيه التى ينتهجها والاشراف على تنفيذها وفقاً لخطه التنمية الاقتصاديه واصدار القرارات بالقطع التى يراها كفيليه بتحقيق الاغراض والنجايات التى يقوم على تنفيذها وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه فى إطار السياسه

العامة بالدولة . ولللمجلس - في مجال نشاط كسل بنك - إتخاذ الوسائل الاتية

( أ ) ..... ( ج ) وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم واجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة بهم وتحديد فئات بدل السفر لهم في الداخل والخارج . ولايتقيد مجلس الإدارة فيما يصدر من قرارات طبقا للنموذج ( و ) و ( ز ) و ( ح ) بالقواعد والنظم المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات وشركات القطاع العام والقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام . فإن مزود ذلك أن المشرع منح مجلس إدارة البنك سلطة تقديرية يضع بمقتضاها ما يسبقه من ضوابط ومعايير للترقية بحسب ظروف البنك الذي يديره وطبيعة نشاطه مادامت غير مجافية للقانون وعامة التطبيق ويهدف بها إلى رعاية الصالح العام واذا كان البين من الأوراق أن مجلس إدارة البنك الطاعن وضع معياراً للترقية يمنع من النظر في ترقية العاملين القائمين بأجازات خاصة بدون مرتب مع عدم استحقاقهم للعلاوة الدورية إذا زادت مدة هذه الأجازة عن ستة أشهر قاصدا قصر الاختيار على القائمين فعلا بالعمل وهو مالا يناهض أحكام القانون ، وإنما تتحقق به الخدمات التي تؤديها الوظائف مما تستهدفه الترقية كنظام مقرر للمصلحة العامة وكان المطعون ضده في تاريخ إجراء الطاعن لحركة الترقيات في سنة ١٩٨١ قائما بأجازة خاصة بدون مرتب مدة تزيد عن ستة أشهر للعمل بالملكية العربية السعودية ، فلا تشرب على الطاعن أن هو أمتنع عن النظر في ترقية المطعون ضده ، باعتباره أن الترقية ليست حقا مكتسبا للعامل بحيث يتحتم على البنك أن يجرها مني حل دوره للترقية واستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق للبنك بتزويج في استعماله وفقا لمتطلبات العمل



وما يساعد على تحقيق اهدافه ويستقل بتقدير الوقت الملائم لها بما لامعقب عليه في ذلك طالما خلا قراره من شبهة التعسف . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٣ قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه ، وإذ يترتب على نقض هذا الحكم نقض جميع الأحكام والأعمال اللاحقة عليه متى كان ذلك الحكم اساساً لها وفقاً للمادة ٢٧١ من قانون المرافعات ، فمن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٣ بإعتباره لاحقاً له ومؤسساً على قضائه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم - وفقاً للأساس الذي أقيمت عليه الدعوى - فإنه يتعين القضاء في موضوع الاستئناف برفض وتأيد الحكم المستأنف .

////////////////

## جلسة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / دويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ نائب رئيس المحكمة ، محمد خير الدين الجندي  
عبدالمال السمان و محمد شاموس

٢٣٩

الطعن رقم ٢٩٢٢ لسنة ٥٨ القضائية :

١ - مسئولية « مسئولية المتبوع » . إلتزام . تعويض .

علاقة النعمة . قيامها كلما توافرت الولاية فى الرقابة والتوجيه . وجوب أن يكون هناك  
سلطة فعلية فى إصدار الأوامر للتابع بأداء عمل معين لحساب المتبوع وفى الرقابة عليه  
فى تنفيذها ومحاسبته على الخروج عليها . لا يحد من هذا القيد مجرد الاشراف العام  
على عمل التابع . ضرورة التدخل الإيجابى من المتبوع فى تنفيذ هذا العمل وتسييره .  
مؤداء . م ٢/١٧٤ مدنى .

٢ - جمعيات أهلية . دعوى « الصفة » التمثيل القانونى .  
مسئولية .

الجمعيات التعاونية للبناء والأسكان . ما هيئها . القانون ١٤ لسنة ١٩٨١ اكتسابها  
الشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها . يمثلها رئيس مجلس إدارتها فى تصريف شئونها وتعمل  
لحساب نفسها وليس لحساب الهيئة الطاعنة . مؤدى ذلك . مسئوليتها عن إلتزاماتها  
وتعهداتها قبل الغير . لا يغير من ذلك رقابة وتوجيه الهيئة العامة للتعاونيات للبناء  
والأسكان . علة ذلك .

١ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ من القانون المبنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علاقة التبعية تقوم كلما توافرت الولاية فى الرقابة والتوجيه بحيث يكون للمتبع سلطة فعلية فى إصدار الأوامر إلى التابع فى طريقة أداء عمله وفى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخرج عليها وبالتالي فلا يكتفى أن يكون هناك مطلق رقابة أو توجيه بل لابد أن تكون هذه الرقابة وذلك التوجيه فى عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبع ، ولا يعد من هذا القبيل مجرد الاشراف العام على عمل التابع - حتى ولو كان فنياً - بل لابد من التدخل الإيجابى من المتبع فى تنفيذ هذا العمل وتسييره كما شاء وهو الأمر الذى تقوم به سلطة التوجيه والرقابة فى جانب المتبع ويؤدى إلى مسألته عن الفعل المخاطىء الذى وقع من التابع .

٢ - إذ كانت الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان ، طبقاً لنص المادة ١٦ من قانون التعاون الإسكانى رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ - المنطبق على واقعة النزاع - منظمات جماهيرية تعمل على توفير المساكن لأعضائها وتضع لنفسها خطة نشاطها عن كل سنة مالية تحدد هى وسيلة تنفيذها وفقاً لنص الفقرة السابعة من المادة ١٨ من هذا القانون فإن هذه الجمعيات تكتسب بمجرد شهرها الشخصية الاعتبارية وطبقاً لنص المادة ٣٩ منه يكون لكل جمعية مجلس إدارة يدير شئونها ويمثلها لدى الغير ومفاد هذا كله أن الجمعية المَطعون ضدها الثانية لها شخصيتها الاعتبارية وقبيلتها فى تصرف شئونها رئيس مجلس إدارتها وأنها تعمل لحساب نفسها وليس لحساب الهيئة الطاعنة وأنها المستولة عن التزاماتها وتمهيداتها قبل الغير وعلى ذلك فلا يمكن القول بوجود أية سلطة فعلية للهيئة الطاعنة فى رقابة وتوجيه على تلك الجمعية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ تقوم بها علاقة التبعية بينهما بالمعنى المقصود بالمادة ١٧٤ من القانون المبنى ، ولا يغير من ذلك أن تكون نصوص قانون التعاون الإسكانى قد منحت الهيئة الطاعنة قسماً من الرقابة على تلك الجمعيات بأن جعلت لها سلطة متابعة خططها من خلال التقارير التى يقدمها الاتحاد التعاونى لها وجعلت

لها حق التفتيش والتوجيه ومراجعة القرارات الصادرة منها ، وخولت لها بقرار مسبق أن توقف ما يصدر منها من قرارات مخالفة لأحكام القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذاً له ، وأباحته لها أن تقترح على الاتحاد التعاونى اسقاط العضوية عن أحد أعضاء مجلس الإدارة فى حالات محددة وذلك على نحو ما ورد بنصوص المواد ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ من القانون آنف الذكر لأن المشروع لم يستهدف من هذه الرقابة سوى التحقق من مراعاة تلك الجمعيات للاشتراطات التى يتطلبها قانون انشائها وعدم خروجها عن الغرض الذى أنشأت من أجله فحسب .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة

حيث إن الظن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعن والمطعون ضده الثانى الدعى رقم ٨٦٠٩ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طالبا الحكم بتمكينه من الشقة رقم ٤٩ من العمارة الميينة بالصحيفة واحتياطياً إذا استحال التنفيذ العينى إلزامهما متضامنين بأن يؤديا إليه مبلغ ستين ألف جنية . وقال بمانا لذلك أنه التحق بعضوية الجمعية التعاونية التى يمثلها المطعون ضده الثانى بغية تملك إحدى وحداتها السكنية . وأدى مقدم ثمنها خلال الفترة من يناير سنة ١٩٧٧ حتى يناير سنة ١٩٧٩ ، وخصصت له الجمعية الشقة رقم ٩ بإحدى عماراتها الثلاث التى أقامتها بحى مصر القديمة ، ولكنه فوجئ بعد ذلك

بعدم ورود إسمه من بين المنتفعين بمساكن هذا المشروع على سند من الإدعاء بعدم توافر شروط الانتفاع بهذه المساكن بالنسبة له ، وإذ كانت الهيئة العامة لتعاونيات البناء التى يمثلها الطاعن هى جهة الإدارة المنوط بها قانوناً الرقابة والإشراف والتوجيه على الجمعيات التعاونية لبناء المساكن فإن المطعون ضدهما يلتزمان قبله بتنفيذ إلزام تمكينه من الوحدة السكنية التى خصصت له وفى حالة استحالة تنفيذ الإلتزام علينا يلتزمان بأداء التعويض جبراً لما حاق به ضرر مادي وأدبي وهو ما يقدره بمبلغ ستين ألف جنيه ولما فقد أقام الدعوى ليحكم بطلبها . نذبت المحكمة خبيراً . وبعد أن أودع تقريره أحالت الدعوى إلى التحقيق ، وبعد أن استمعت إلى أقوال الشهود قضت بتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٦ بإخراج الطاعن من الدعوى بلامصروفات وإلزام المطعون ضده الثانى بأن يؤدي إلى المطعون ضده الأول مبلغ أربعة آلاف جنيه . استأنف المطعون ضده الأول الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٦٠٩ لسنة ١٠٣ قضائية طالباً بإلغاء فيما قضى به من إخراج الطاعن من الدعوى بلامصروفات وإلزامه متضامناً مع المطعون ضده الثانى بالتعويض مع زيادته إلى القدر الذى يتناسب مع الضرر . وبتاريخ ١١ من مايو سنة ١٩٨٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إخراج الطاعن وإلزامه والمطعون ضده الثانى - متضامنين بأداء مبلغ التعويض المقضى به من محكمة أول درجة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها .

وجيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى من السبب الأول خطأه فى تطبيق القانون - وفى بيان ذلك يقول أنه قضى بإلزامه بالتعويض بالتضامن مع الجمعية المطعون ضدها الثانية استناداً إلى أحكام مسئولية المتبوع

عن أعمال تابعد غير المشروعة المنصوص عليها في المادة ١٧٤ من القانون المدني بتقريره بأن هذه الجمعية تابعه له في حين أن علاقة التبعية طبقاً لهذا النص تستلزم وجود سلطة فعلية من المتبوع على التابع وأن نصوص قانون الأسكان التعاوني رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ التي استند إليها الحكم المطعون فيه لا تخول للطاعن هذه السلطة على الجمعية المذكورة وعلى خلاف ذلك فإن هذه النصوص تدل على أن الرقابة التي تباشرها الهيئة عن تلك الجمعية بموجب نصوص القانون أنف الذكر لا تعدو أن تكون نوعاً من الوصاية الإدارية التي لا ترقى إلى مرتبة الرقابة التي تتحقق بها السلطة الفعلية للمتبوع على التابع لأنها قاصرة على متابعة الهيئة الطاعنة خطط الجمعيات وحق الإشراف العام والتفتيش ومراجعة القرارات الصادرة كشأن رقابة جهازى المحاسبات والتنظيم والإدارة على الجهات المنوط بها رقابتها ، وليس للهيئة الطاعنة حق توقيع الجزاءات بل مجرد إبداء الرأى بشأنها . كما أن علاقة التبعية تستلزم أن يكون عمل التابع لحساب المتبوع في حين أن الجمعية المطعون ضدها الثانية لا تعمل لحساب الهيئة الطاعنة بل لحساب نفسها وأعضائها ، الأمر الذي تنتفى معه علاقة التبعية . وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد . ذلك بأن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علاقة التبعية تقوم كلما توافرت الولاية في الرقابة والتوجيه بحيث يكون للمتبوع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر محاسبته على الخروج عليها ، وبالتالي فلا يكتفى أن يكون هناك مطلق رقابة وتوجيه بل لا بد أن تكون هذه الرقابة وذلك التوجيه في عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبوع ، ولا يعد من هذا القبيل مجرد الإشراف

العام على عمل التابع - حتى ولو كان فنياً بل لا بد من التدخل الإيجابي من المتبوع في تنفيذ هذا العمل وتسييره كما شاء وهو الأمر الذي تقوم به سلطة التوجيه والرقابة في جانب المتبوع ويؤدي إلى مسا لته عن الفعل الخاطئ الذي وقع من التابع . لما كان ذلك ، وكانت الجمعيات التعاونية للبناء والأسكان ، طبقاً لنص المادة ١٦ من قانون التعاون الإسكاني رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ - المنطبق على واقعة النزاع - منظمات جماهيرية تعمل على توفير المساكن لأعضائها ... وتضع لنفسها خطة نشاطها عن كل سنة مالية تحدد هي وسيلة تنفيذها - ووفقاً لنص الفقرة السابق من المادة ١٨ من هذا القانون فإن هذه الجمعيات تكتسب بمجرد شهرها - الشخصية الاعتبارية ، وطبقاً لنص المادة ٣٩ منه يكون لكل جمعية مجلس إدارة يدير شئونها ويثقلها لدى الغير وأمام القضاء . ومفاد هذا كله أن الجمعية المطعون ضدها الثانية لها شخصيتها الاعتبارية ويثقلها في تصرف شئونها رئيس مجلس إدارتها وأنها تعمل لحساب نفسها وليس لحساب الهيئة الطاعنة وأنها المسئولة عن التزاماتها وتعهداتها قبل الغير . على ذلك فإنه لا يمكن القول بوجود أية سلطة فعلية للهيئة الطاعنة في رقابة وتوجيه على تلك الجمعية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ تقوم بها علاقة التبعية بينهما بالمعنى المقصود بالمادة ١٧٤ من قانون المدني ، ولا يغير من ذلك أن تكون نصوص قانون التعاون الإسكاني قد منحت الهيئة الطاعنة قسماً من الرقابة على تلك الجمعيات بأن جعلت لها سلطة متابعة خططها من خلال التقارير التي يقدمها الإتحاد التعاوني لها ، وجعلت لها حق التفتيش والتوجيه ومراجعة القرارات الصادرة منها ، وخولت لها بقرار مسبب أن توقف ما يصدر منها من قرارات مخالفة لأحكام القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذاً له ، وأباح لها أن تقترح على الإتحاد التعاوني إسقاط العضوية عن أحد أعضاء مجلس الإدارة في حالات معدده وذلك على نحو ما ورد بنصوص المواد ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ من القانون آنف الذكر لأن المشرع لم يستهدف من هذه

الرقابة سوى التحقق من مراعاة تلك الجمعية للاشتراطات التي يتطلبها قانون انشائها وعدم خروجها عن الغرض الذي أنشأت من أجله فحسب ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وذهب إلى قيام علاقة التبعية بين الهيئة الطاعنة وبين الجمعية التعاونية للبناء والإسكان المطعون ضدها الثانية ورتب على ذلك مسئولية الهيئة الطاعنة عن إخلال هذه الجمعية بالتزاماتها قبل المطعون ضده الأول باعتبارها تابعة له فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا الوجه دون حاجة لبحث بقية الأوجه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين رفض الاستئناف بالنسبة للهيئة الطاعنة وتأييد الحكم المستأنف ،

////////////////



## جلسة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / هرويش عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ نائب رئيس المحكمة ، محمد خيرى الجندى ،  
سيد المال السمان و محمد شاموس



المجلس رقم ٤٨٨ لسنة ٥٧ القضائية :

عقد « تفسير العقد » « بطلان العقد » ملكية .

الأصل فى العقد . تغليب مبدأ سلطان الإرادة . مؤداه . إعتبار العقد شريعة المتعاقدين  
م ١٤٧ مدنى . أثره . توافر أركان العقد ينتج أثره التى اتجهت إليها إرادة المتعاقدين  
مالم ينص على البطلان استثناء من الأصل . وجوب مراعاة الحدود والقيود القانونية وعدم  
التوسع فى التفسير . تجاوز ملكية الفرد مقدار الحسين فلنا المنصوص عليها فى القانون .  
أثره . إعتبار العقد مشوباً بالبطلان فيما ترتب عليه وقوع المخالفة . مؤدى ذلك . بقاؤه  
صحياً إلا إذا كان محل التعاقد غير قابل للتجزئة بطبيعته أو بحسب إرادة العاقدین  
أو بحكم القانون . م ١ ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

=====

الأصل فى العقد هو تغليب مبدأ سلطان الإرادة لذلك يعتبر العقد شريعة  
المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى  
يقرها القانون عملاً بنص المادة ١٤٧ من القانون المدنى ، وينبنى على ذلك أنه  
إذا توافرت فى العقد أركانه من تراضى ومحل وسبب فإنه يقع صحيحاً وتترتب  
عليه آثاره القانونية التى اتجهت إليها إرادة المتعاقدين مالم يكن القانون قد  
نص على البطلان جزاء لاعتبارات عامة تتعلق بها مصلحة الجماعة إستثناء .

من مبدأ سلطان الارادة ، ويتعين فى هذه الحالات المستثناه مراعاة الحدود والقيود التى نص عليها القانون وعدم التوسع فى التفسير ، وأخذاً بهذه القواعد فى التفسير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فإن النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يدل على أن النهى وارد على تجاوز الملكية لحسين فدانا وأن البطلان بشوب العقد فيما يترتب عليه وقوع المخالفة ، أما ما لا يترتب عليه وقوع المخالفة فإنه يكون صحيحاً بحسب الأصل إلا إذا كان محل التعاقد غير قابل للتجزئة بطبيعته أو بحسب إرادة عاقيه أو كان غير قابل لها بحكم القانون .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٧٦٣ لسنة ١٩٧٤ مدنى محكمة شمال القاهرة الابتدائية على المطعون ضدهم من الثانى إلى الرابع بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقدى البيع العرفيين المؤرخين ١٩٧١/١/٢٦ ، ١٩٧٢/١٢/١٤ وملحق أولهما المؤرخ ١٩٧١/١٠/٣ وذلك تأسيساً على أن المطعون ضده الرابع اشترى من المطعون ضدهما الثانى والثالث بمقتضى عقد البيع الأول وملحقه آنف الذكر مساحة <sup>ط</sup> ١٢ <sup>ف</sup> ٢٣ مقداره ١٧٩٢ جنيهاً

ثم اشترى الطاعن من المطعون ضده الرابع ذات المساحة بعقد البيع الثانى مقابل ذلك الثمن وامتنع البائعون عن تقديم المستندات اللازمة لنقل الملكية إليه ، تدخل الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكيلأ عن الطاعنة الثانية ووليأ طبيعياً على الطاعنين الثالث والرابع قبل بلوغهما سن الرشد منضمأ إلى المطعون ضدهما الثانى والثالث فى طلب رفض الدعوى ، بتاريخ ۱۰/۲۳/۱۹۷۷ قضت المحكمة بصحة عقدى البيع وملحق أولهما إستئناف الطاعن الأول عن نفسه وبصفته هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ۴۱۱۴ لسنة ۹۴ قضائية كما استأنفه المطعون ضدهما الثانى والثالث أمام ذات المحكمة بالاستئناف رقم ۴۱۳۵ لسنة ۹۴ قضائية طالبين إلغاء الحكم ورفض الدعوى ، بتاريخ ۸ من يناير سنة ۱۹۷۹ حكمت المحكمة بعدضم الإستئناف الأول إلى الاستئناف الثانى - برفضهما وتأيد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن عن نفسه وبصفته فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ۴۴۹ لسنة ۴۹ قضائية طالباً بنقض الحكم المطعون فيه والحكم فى موضوع الاستئناف المقام منه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وقضت محكمة النقض بتاريخ ۲۴ من مارس سنة ۱۹۸۳ بنقض الحكم المطعون فيه وأحالت الدعوى إلى محكمة استئناف القاهرة ، عجل الطاعن عن نفسه وبصفته السير فى الاستئناف أمام محكمة الإستئناف بتاريخ ۱۸ من ديسمبر سنة ۱۹۸۶ عادت المحكمة وقضت فى موضوع الإستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ۱۹۷۱/۷/۲۶ وملحقه المؤرخ ۱۹۷۱/۱۰/۳ المتضمن بيع المطعون ضدهما الثانى والثالث إلى المطعون ضده الرابع مساحة ۱۲ ۲۳ المبيته بالمعقد ، وبصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ۱۹۷۲/۱۲/۱۴ المتضمن شراء المطعون ضده الأول من المطعون ضده الرابع ذات المساحة سائلة التكر فى حدود عشرين فدانا فقط لقاء ثمن مقداره ۱۵۲۵ جنيه ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية وقدمت النيابة العامة مذكرة

أهدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة وأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعي به الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع ببطلان عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٢/١٢/١٤ بطلاناً مطلقاً لأن من شأنه أن يؤدى إلى زيادة ما يملكه المطعون ضده الأول على خمسين فدناً ، وأن البطلان يرد على العقد المبيع بالعقد جميعه لأن الصفقة لاتتجزأ ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة ونفاذ العقد بالنسبة لمساحة عشرين فدناً وبطلاناً بالنسبة لباقى المساحة المبيعه التى تزيد ملكية المطعون ضده على خمسين فدناً بإعتبار أن الأوراق قد خلت مما يفيد أن محل التعاقد غير قابل للتجزئه بحسب طبيعته أو بحسب قصد عاقيه مخالفاً بذلك نص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الأصل فى العقود هو تغليب مبدأ سلطان الإرادة لذلك يعتبر العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقرها القانون عملاً بنص المادة ١٤٧ من القانون المدنى ، وينبنى على ذلك أنه إذا توافرت فى العقد أركانه من تراضى ومحل وسبب فإنه يقع صحيحاً وتترتب عليه آثاره القانونية التى اتجهت إليها إرادة المتعاقدين مالم يكن القانون قد نص على البطلان جزاء لإعتبارات عامة تتعلق بها مصلحة الجماعة إستثناءً من مبدأ سلطان الارادة ، ويتعين فى هذه الحالات المستثناه مراعاة الحدود والقيود التى نص عليها القانون وعدم التوسع

فى التفسير وأخذاً بهذه القواعد فى التفسير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فإن النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ على أنه « لا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الأراضى الزراعية وما فى حكمها ... أكثر من خمسين فداناً ... وكل تعاقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلاً ولا يجوز شهرة يدل على أن النهى وارد على تجاوز الملكية لهذا القدر وأن البطلان يشوب العقد فيما يترتب عليه وقوع المخالفة ، أما ما لا يترتب عليه وقوع المخالفة فإنه يكون صحيحاً بحسب الأصل إلا إذا كان محل التعاقد غير قابل للتجزئة بطبيعته أو بحسب إرادة عاقيه أو كان غير قابل لها بحكم القانون ، لما كان ذلك وكان محل العقد موضوع الدعاوى مما يقبل التجزئة بطبيعته فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحته ونفاذه بالنسبة لمساحة عشرين فداناً من الأطلان الزراعية وهى القدر الذى لا يجاوز فيه المطعون ضده الأول الحد المقرر للملكية ولا يترتب عليه مخالفة طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون ويكون النعى عليه بما ورد بسبب الطعن على غير أساس .

////////////////

## جلسة ٩٠ من يولييه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / عبد المنعم إبراهيم ، عبد الرحيم صالح ، محمد مختار اياظه ود . حسن  
مسيونش .



الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٥٥ القضائية :

نقض « ميعاد الطعن » .

ميعاد الطعن بالنقض . ستون يوما تبدأ - بحسب الأصل - من تاريخ صدور الحكم  
المطعون فيه . المادتان ٢٥٢ ، ٢١٣ مرافعات . إدعاء الطاعن موطناً غير الثابت بمراحل  
التقاضى بقصد إضافة ميعاد مسافة . غير مجد . التقرير بالطعن بالنقض بعد الميعاد . أثره .  
عدم القبول .

=====

ميعاد الطعن بطريق النقض وفقاً للمادتين ٢٥٢ ، ٢١٣ من قانون المرافعات  
ستون يوماً تبدأ بحسب الأصل من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، وإذا كان  
الثابت بالأوراق أن الطاعن حدد موطنه منذ بدء الخصومة بدمنهور ولم يعلن  
المطعون ضده حتى صدور الحكم المطعون فيه بتغيير هذا الموطن ولم يقدم دليلاً  
على إقامته بالأوراق من قبل صدور الحكم المطعون فيه وحتى تقريره بالطعن فى  
هذا الحكم ، فلا يحق له إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن بطريق النقض  
إذ قرر به بأمورية محكمة استئناف الإسكندرية بدمنهور حيث يقع محل إقامته  
، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الإسكندرية

« مأمورية دمنهور » بتاريخ ١٩٨٥/١/١٩ ولم يقرر الطاعن بطعنه عليه بطريق النقض إلا فى ١٩٨٥/٥/١٨ فإن الطعن يكون غير مقبول للتقرير به بعد الميعاد .

### المحكمة

بعد الإذلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وإذاعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعن الدعوى رقم ٥١ لسنة ١٩٨٢ افلاس دمنهور بطلب الحكم بإشهار افلاسه . فاجابته المحكمة إلى ذلك بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٩ . أستئناف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٥ سنة ١٩٨٥/١/١٩/١٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن للتقرير به بعد الميعاد وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة بسقوط الحق فى الطعن أن الحكم المطعون فيه صدر فى ١٩٨٥/١/١٩ ولم يقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض إلا فى ١٩٨٩/٥/١٨ أى بعد فوات ستين يوما من تاريخ صدور الحكم .

وحيث إن هذا الدفع شديد ، ذلك إن ميعاد الطعن بطريق النقض وفقا للمادتين ٢٥٢ ، ٢١٣ من قانون المرافعات ستون يوما تبدأ بحسب الاصل من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، وإذا كان الثابت بالاوراق ان الطاعن حدد موطنه منذ بدء الخصومة بدمنهور ولم يعلن المطعون ضده حتى صدور الحكم المطعون فيه بتغيير هذا الموطن ولم يقدم دليلا على إقامته بالأردن من قبل صدور الحكم المطعون فيه وحتى تقريره بالطعن في هذا الحكم فلا يحق له اضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن بطريق النقض إذ قرر به بماورية محكمة استئناف الاسكندرية بدمنهور حيث يقع محل اقامته وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون قد صدر من محكمة استئناف الاسكندرية بماورية دمنهور بتاريخ ١٩٨٥/١/١٩ ولم يقرر الطاعن بطعنه عليه بطريق النقض إلا في ١٩٨٥/٥/١٨ فان الطعن يكون غير مقبول للتقرير به بعد الميعاد .

////////////////////



## جلسة ٩ من يولييه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة عضوية  
الشهادة المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، علي  
محمد علي و د. حسن بسيوني .



### الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٤ القضائية

(١) بنوك « الإلتزام المستندي » . « محكمة الموضوع » .

الإلتزام المستندي . ماهيته . التزامات البنك فاتح الإلتزام وكل من الأمر المشرعى  
والمستفيد البائع - خضوعها للشروط الواردة في طلب فاتح الإلتزام . قصور هذه الشروط  
يوجب تطبيق الأعراف الموحدة للإلتزامات المستندية مع جواز تكميلتها بنصوص ومبادئ  
القانون الداخلى لقاضى النزاع . خضوع هذه الشروط فى تطبيقها لسلطة محكمة الموضوع فى  
فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها وتفسير الأقراءات والأنفاقات بما تراه أو فى إلى  
نية عاقدتها .

(٢) بنوك « الإلتزام المستندي » .

البنك فاتح الإلتزام . التزامه . فحص كافة الوثائق التى يقدمها المستفيد بعناية معقولة  
حدوده . علة ذلك .

(٣) بنوك « الإلتزام المستندي » .

طلب تمييز الإلتزام من مصرف آخر . وجوب التزام البنك فاتح الإلتزام فى إخطاره  
للبنك المعزى بشروط وتفاسيل الإلتزام التى ضمنها المشتري الأمر طلب فتح الإلتزام  
علة ذلك .

## ( ٤ ) «بنوك الاعتماد المستندي» .

- إعتبار الفاتورتين المبلغيتين جزءاً من عقد فتح الإعتماد . أثره . التزام البنك الطاعن  
 - فاتح الإعتماد - في فحصة وقبوله مستندات المستفيد - البائع - بشروط المطعون ضده  
 - المشتري الأمر - وأخضا شرط الشحن الفوري .  
 (٥) تعويض « تقدير التعويض » محكمة الموضوع .

استقلال محكمة الموضوع بتقدير قيمة التعويض عن الضرر الناشئ عن الخطأ متى كان  
 غير مقرر في القانون . شرطه . أن تبين عناصر التعويض .

////////////////////

١- الإعتماد المستندي ، تعهد مصرفي مشروط بالوفاء ، صادر من البنك  
 فاتح الإعتماد بناء على طلب المشتري الأمر بالمطابقة لتعليماته والشروط التي  
 يحددها ويسلم للبائع المستفيد ، مستهدفاً الوفاء بقيمة السلعة أو السلع  
 المشتراه خلال فترة محددة في حدود مبلغ معين ، نظير مستندات مشترطة  
 ويجرى التعامل في ظلّه بين البنك فاتح الإعتماد والبنك المؤيد أو المعزز له  
 - إن وجد - وبين كل من الأمر والمستفيد على المستندات وحدها وسلامتها  
 وتطابقها في مجموعها ومطابقتها للشروط الواردة في الطلبه دون نظر إلى  
 البضاعة أو العلاقة الخاصة بين البائع والمشتري حول العقد الذي يحكم  
 علاقتهما ، ومدى صحته ونفاذه بينهما والمؤثرات التي تطرأ عليه ، بإعتبار  
 فتح الإعتماد بطبيعته عملاً تجارياً مستقلاً عن عمليات البيع والشراء والعقود  
 الأخرى التي يستند إليها - ولا يعتبر البنك فاتح الإعتماد أو المعزز له ذا علاقة  
 بها أو ملتزماً بأحكامها ، كما يخضع هذا التعامل أساساً للشروط الواردة في  
 الطلب لفتح الإعتماد وإذا هي التي تحدد التزامات البنك فاتح

الإعتماد وحقوق وواجبات كل من الأمر والمستفيد فإن قصرت عن مجابهة ما يشور من أنزعة أثناء تنفيذه ، طبقت الأعراف الموحدة للإعتمادات المستندة ( التي صاغتها غرفة التجارة الدولية بباريس وأعتمدتها لجنيتها التنفيذية في ١٩٧٤/١٢/٣ قبل تعديلها في أكتوبر ١٩٨٤ ، مع جواز تكملتها بنصوص ومبادئ القانون الداخلي لقاضى النزاع ، وإذ كان ذلك وكانت هذه الشروط فى تطبيقها تخضع لسلطة محكمة الموضوع فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها وتفسير الاقرارات والإتفاقات والمشارطات وسائر المحررات بما تراه أوفى إلى نية عاقيدها أو أصحاب الشأن فيها مستهدية فى ذلك بوقائع الدعوى وظروفها وما تفيد العبارات فى جملتها لا كما تفيد عبارة معينة فيها مستقلة عن باقى عباراتها دون رقابة لمحكمة النقض عليها مادامت لم تخرج فى تفسيرها عن المعنى الذى تحتمله عبارات المحرر مادام ما انتهت إليه سائفاً وله أصله الثابت بالأوراق .

٢- يتعين على البنك فاتح الإعتماد أن يفحص كافة الوثائق التى يقدمها المستفيد بعناية معقولة للتأكد من مطابقتها فى ظاهرها لشروط وتفاصيل الإعتماد مطابقة حرفية كاملة دون أى تقدير لدى جوهريه أى شرط فيها إذ قد يكون له معنى فنياً لا يدركه البنك أو موضع إعتبار خاص لدى الأمر .

٣- يتعين على البنك فاتح الإعتماد فى حالة طلب تعزيز من مصرف آخر ، الالتزام بشروط وتفاصيل الإعتماد ، بأن يتضمن إخطاره للبنك المؤيد أو المعزز سواء طلب ذلك برقياً أو تلفرافياً أو بواسطة جهاز التلكس أو بالتثيت البريدي ، كافة الشروط التى ضمنها المشتري طلبه فتح الإعتماد حتى يكون المستفيد على علم تام بكافة الحقوق والإلتزامات المترتبة على ذلك الإعتماد .

٤- إعتبار الفاتورتين المبدئيتين جزءاً من عقد فتح الاعتماد ، يرتب التزام البنك الطاعن في فحصه وقبوله لمستندات المستفيد بشروط المطعون ضده وأخصها الشحن الفوري وعدم إعادة الشحن .

٥- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن ثبات الخطأ الموجب للمستولية العقيدة على أحد العاقدين وتحديد قيمة التعويض عن الضرر الناشئ عن هذا الخطأ متى كان غير مقدر في القانون ، تستقل به محكمة الموضوع بما لها من سلطة فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، دون معقب عليها في ذلك ، متى كان إستخلاصها سائفاً وله أصله الثابت بالأوراق وما دامت قد بينته عناصر التعويض .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨١ تجارى كلى جنوب القاهرة انتهى فيها إلى طلب الحكم بالزام البنك الطاعن بأن يؤدي له مبلغ أربعمائة وخمسة وسبعين ألف دولار وفوائده القانونية من ١٩٨١/٨/٢٤ تاريخ رفع الدعوى ومصروفات فتح الإعتماد وقدرها عشرة آلاف دولار أمريكى وتعبئاً قدره ستين ألف جنيه مصرى، والفوائد من تاريخ صدور الحكم . وقال بيانياً لذلك أنه تعاقد مع البنك الطاعن على فتح إعتماد مستندى مؤيد من بنك

مونتريال لصالح شركة « يونيون كارباين » ضماناً لتنفيذ عقد بيع وتوريد بلاستيك مجروش وفقاً للأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية الصادرة في باريس سنة ١٩٧٤ ، وأخطر الطاعن البنك المراسل بذلك بتاريخ ١٩٨١/٢/٨ غير أن البنك الأخير لم يراع شروط فتح الإعتماد وقبل من المستفيد مستندات غير مطابقة وسدد له قيمتها ورغم أن البنك الطاعن رفض تلك المستندات الهادئة إلا أنه عاد وقبلها وخصم قيمتها من حسابه لديه دون وجه حق . وإذا لحقه ضرر من جراء ذلك فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة ، نهدت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٦ بالزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضده مبلغ اربعمئة وثمانية وخمسين ألفاً وتسعمائة وثمانية وستين دولار و ثلاثة آلاف وأربعمئة وخمسة وتسعين جنياً وتسعمائة مليم مصروفات فتح الإعتماد وعشرة آلاف جنيه تعويضاً . استأنف الطرفان هذا الحكم بالاستئنافين رقمي ٨٧٨ و ٨٧٤ لسنة ١٠٠ ق القاهرة وبعد ضم الاستئنافين قضت بتاريخ ١٩٨٣/٣/٥ بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن - وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالوجهين الأول والثالث من أولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ إعتبر الفاتورتين المبدئيتين جزءاً من عقد فتح الإعتماد فيما تضمنته من بيانات وشروط ورتب على تخلف المستفيد عن شحن الدفعة الأولى في الميعاد المحدد وجوب إلغاء الإعتماد وإبطال مفعوله في حين أنهما منفصلتان عن عقد فتح الإعتماد

وينحصر دورهما في تحديد العلاقة بين البائع والمشتري وتقديمهما لأزم لفتح الإعتماد إذ تعبيران بمثابة ترخيص استيراد فحسب ، ولم يطلب المطعون ضده من طاعن في كتابه المؤرخ ١٩٨١/٣/١٩ إلغاء الإعتماد لعدم وصول الشحنة الأولى من الصفقة بل قصر طلباته على إبلاغ المستفيد بإيقاف الشحن لحين الإتفاق على مواعيد أخرى له .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الإعتماد المستندى ، تعهد محسرفى مشروط بالوفاء صادر من البنك فاتح الإعتماد بناء على طلب المشتري الأمر وبالمطابقة لتعليماته والشروط التى يحددها ويسلم للبائع المستفيد ، مستهدفاً الوفاء بقيمة السلعة أو السلع المشتراة خلال فترة محددة فى حدود مبلغ معين ، نظير مستندات مشترطه ويجرى التعامل فى ظللة بين البنك فاتح الإعتماد والبنك المؤيد أو المعزله - إن وجد- وبين كل من الأمر والمستفيد على المستندات وحدها وسلامتها وتطابقها فى مجموعها ومطابقتها للشروط الواردة فى طلبية دون النظر إلى البضاعة أو العلاقة الخاصة بين البائع والمشتري حول العقد الذى يحكم علاقتهما ومدى صحته ونفاذ بينهما والمؤثرات التى تطرأ عليه ، بإعتبار فتح الإعتماد بطبيعته عملاً تجارياً مستقلاً عن عمليات البيع والشراء والعقود الأخرى التى يستند إليها - ولا يعتبر البنك فاتح الإعتماد أو المعزله ذا علاقة بها أو ملتزماً بأحكامها ، كما يخضع هذا التعامل أساساً للشروط الواردة فى الطلب فتح الإعتماد ، إذ هى التى تحدد التزامات البنك فاتح الإعتماد ، وحقوق وواجبات كل من الأمر والمستفيد فإن قصرت عن مجابهة ما يشور من أنزعة أثناء تنفيذه طبقت الأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية التى صاغتها غرفة التجارة الدولية بباريس وأعتمدتها لجنهتها التنفيذية فى ١٩٧٤/١٢/٣ قبل تعديلها فى أكتوبر سنة ١٩٨٤ مع جواز تكملتها بنصوص

ومبادئ القانون الداخلي لقاضى النزاع ، وإذ كان ذلك وكانت هذه الشروط فى تطبيقها تخضع لسلطة محكمة الموضوع فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، وتفسير الإقرارات والإتفاقات والمشارطات وسائر المحررات بما تراه أوفى إلى نية عقايدها أو أصحاب الشئان فيها ، مستهدية فى ذلك بوقائع الدعوى وظروفها وما تنفذه العبارات فى جملتها ، لا كما تنفذه عبارة معينة منها مستقلة عن باقى عباراتها ، دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، ما دامت لم تخرج فى تفسيرها عن المنصى الذى تحتمله عبارات المحرر ، ومادام مالتته إلى سائفاً وله أصله القاهت بالأوراق ، لما كان ذلك وكان الحكم الإبتدائى الذى أبهه الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إعتبار الفاتورتين المبدئيتين المرفقتين بطلب فتح الاعتماد جزءاً منه مكملتين لشروطه ، فخلو الطلب من بيان البضاعة والسعر مع النص فيه على اعتماد واحد يبلغ ١,٣٣٠,٠٠٠ دولار عن الفاتورتين المرفقتين اللتين تضمنتا السعر والشحن الفورى لنصف الكمية المتعاقدعليها بالفاتورة الأولى ومشمول الفاتورة الثانية ، ولأن البنك لطاعن أستمد منها باقى شروط الاعتماد وأعتمد عليها لاستكمال مانقص من بياناً بالطلب ، وهو استخلاص سائغ تؤدي إليه عبارات الطلب فى مجموعها ، وإذ رتب الحكم على ذلك ، أخذاً بما انتهي إليه تقرير الخبراء المتدبين فى الدعوى والذى إعتبره جزءاً من أسباب حكمه التزام البنك بإبطال مفعول الاعتماد إثر تخلف المستفيد عن شحن الدفعة الأولى من مشمول الفاتورة الأولى ومشمول الفاتورة الثانية خلال ثلاثين يوماً من أبلاغه بخطاب الاعتماد نفاذاً لشروط فتحه ، وإعمالاً لحكم المادة ٣٦ من لائحة الأعراف الموحد أنفة الذكر دون إنتظار لتعليمات أخرى من العميل فإن

النمى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس ، ولا يغير من ذلك طلب العميل أهلاغ المستفيد إيقاف الشحن لحين الإتفاق بينهما على مواعيد أخرى للشحن ذلك أنه يعنى بطريق اللزوم الحتمى ، وقف تنفيذ الإعتماد لحين إتمام هذا الإتفاق لأمتداد سريان مفعوله .

وحيث إن حاصل النمى بالرجة الرابع من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق إذ أيد الحكم الابتدائى فيما أنتهى إليه من عدم مطابقة مستندات المستفيد والتى قبلها الطاعن لشروط فتح الإعتماد فى شأن الكميات المشحونه وإعادة شحنها ومعياد تسليم المستندات واختلاف السعر المثبت بالفاتورة التجارية عن مثيلتها المبدئية وإعتماده الأولى والتعديل فى أحد الأصناف رغم عدم الإرتباط بين الفاتورة المبدئية وشروط فتح الإعتماد والتزام البنك الطاعن بمستندات الشحن الأصلية ولم كانت غير صحيحة وتقتصر مهمته فى شأنها على فحصها ومطابقتها ظاهرياً على شروط فتح الإعتماد ، دون أن يكون له النظر خارجها .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك أنه يتعين على البنك فاتح الإعتماد أن يفحص كافة الوثائق التى يقدمها المستفيد بعناية معقولة للتأكد من مطابقتها فى ظاهرها لشروط وتفاصيل الإعتماد . مطابقة حرفية كاملة دون أى تقدير لمدى جوهرية أى شرط فيها إذ قد يكون له معنى فنيا لا يدركه البنك أو موضع إعتبار خاص لدى الأمر - لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبراء . المنتدبين فى الدعوى الذى أخذ به الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه مخالفة المستندات التى قبلها البنك الطاعن ، رغم سبق رفضه لها وقسكة بذلك، للشروط التى وضعها المطعون ضده فى طلب فتح الإعتماد من حيث



الكميات المشحونة وتاريخ وكيفية شحنها وسعرها والتعديل الواضح في أحد الأصناف وعدم تقديم إقرار من ربان السفينة التي تم شحن جزء من البضاعة عليها ، باستلامه لها بحاله جيدة وذلك على النحو المفصل به وللأسباب التي أوردها وأعتنقها الحكم المطعون فيه وهي كافية لحمل قضائه بعدم مطابقة تلك المستندات لشروط الإعتماد واقتفارها السلامة الظاهرية . ولها أصلها الشابت بالأوراق ومن ثم فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثانى من السبب الأول خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون وتفسيره ومخالفته الشابت بالأوراق إذ أبدا الحكم الابتدائى فيما أخذ به من تقرير الخبراء المنتدبين فى الدعوى من مخالفة خطاب فتح الإعتماد والتلكس المبلغ للبنك المعزز لما ورد بطلب فتح الإعتماد رغم عدم صدور ذلك الخطاب ووجوب عقد المقارنة بين شروط طلب فتح الإعتماد وتلك الواردة فى التلكس وفى حين أن مجال مسئولية البنك الطاعن تتحدد بمقارنة الشروط الأولى بمستندات الشحن التى قتل البضاعة لأن التلكس وخطاب الإعتماد إنما يمثلان العلاقة التعاقدية بين البنك ومراسله وهى مستقلة عن علاقة الطاعن بالمعيل .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه يتعين على البنك فاتح الإعتماد فى حالة طلب تعزيره من مصرف آخر ، الالتزام بشروط وتفاصيل الإعتماد ، بأن يتضمن إخطاره للبنك المؤيد أو المعزز ، سواء كان ذلك برقيا أو تلفرافيا أو بواسطة جهاز التلكس أو بالتشبيت البريدى ، كافة الشروط التى ضمنها المشترى طلبه فتح الإعتماد حتى يكون المستفيد على علم تام بكافة الحقوق والإلتزامات المترتبة على ذلك الإعتماد لما كان ذلك وكان الشابت بالدعوى عدم إخطار البنك الطاعن للبنك المعزز والمستفيد بالإعتماد ، كامل الشروط التى ضمنها المطعون ضده طلبه فتح الإعتماد مما ترتب عليه قبول البنك المعزز مستندات غير مطابقة لشروط المطعون ضده رفضها البنك الطاعن، ثم عاد

وقبلها لعدم أخطاره البنك الأول بكامل تلك الشروط على نحو ما ورد في الرد على الوجة الرابع من السبب الأول ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه تأييده الحكم الابتدائي الذى أخذ بتقرير الخبراء المنتدبين فى الدعوى رغم مناقشة ما ورد بخطاب فتح الإعتماد والتلكس المرسل من الطاعن إلى مراسله فى الخارج وبيان ما بينهما من اختلاف رغم انكار البنك وجود ذلك الخطاب بكون - أيا كان وجه الرأى فيه غير منتج .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب والاخلال بحق الدفاع إذ أ طرح دفاع الطاعن بشأن عدم جواز إعتبار الفاتورتين المبدئيتين جزءا من عقد الإعتماد وما يترتب على ذلك من عدم الاعتماد بشرط الشحن الفورى الوارد بهما وبعدم إعادة شحن البضاعة ومدى سلطة البنك فى فحص المستندات ولم يبين خطأ الطاعن فى تنفيذ عقد الإعتماد وقضى بالتعويض دون بيان عناصره ولم يعنى بالرد عليها رغم أنها جوهرية وما يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول بما سبق الرد به على الوجهين الأول والثالث من السبب الأول فى شأن إعتبار الفاتورتين المبدئيتين جزءا من عقد فتح الإعتماد وهو ما تترتب إلزام البنك الطاعن فى فحصه وقبوله لمستندات المستفيد بشروط المطعون ضده وأخصها الشحن الفورى وعدم إعادة الشحن ، وإذ إلتمز الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى يكون فى غير محله ، وهو غير مقبول فى شقه الثانى ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن إثبات الخطأ الموجب للمسئولية العقدية على أحد العاقدين ومحدد قيمة التعويض عن الضرر الناشئ عن هذا الخطأ متى كان غير

مقرر فى القانون ، تستقل به محكمة الموضوع بمآلها من سلطة فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، دون معقب عليها فى ذلك متى كان إستخلاصها سائفاً وله أصله الثابت بالأوراق ومادامت يثبت عناصر التعويض . لما كان ذلك وكان الحكم الإبتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه قد خلص - لما ورد بتقرير الخبراء المختدين فى الدعوى إلى ثبوت خطأ البنك الطاعن لإخلاله بالتزاماته الناشئة عن عقد فتح الاعتماد على نحو ما سلف بآانه فى الرد على الوجه الرابع من السبب الأول ، وتسييه بذلك فى الحاق أضرار بالمطعون ضده تتمثل فى فشل المشروع محل عقد فتح الاعتماد وما فاتته من ربح من جراء ذلك فضلاً عن ضباغ عائد المبالغ التى أداها للبنك الطاعن أو خصمها الأخير من حساب ، وكان هذا الاستخلاص سائفاً وله أصله الثابت بالأوراق ويكفى لحمل قضا ، الحكم المطعون فيه ، فإن النعى لا يعد وأن يكون فى حقيقته جدلاً موضوعياً فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهوما لا يجوز أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

//////////

## جلسة السنوية سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود واسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / حسين علي حميد ، ويون فهدم نائب رئيس المحكمة و شكري جمعه و محمد  
اسماعيل فوزي .



الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٦ القضائية :

( ١ ) محكمة الموضوع « سلطتها في تفسير العقود » .

تفسير العقود والشروط المتفق عليها . من سلطة محكمة الموضوع ما دامت لم تخرج عما  
احتمله عبارات الاتفاق ولم ينحرف عن المعنى الظاهر له .

( ٣ ، ٣ ، ٤ ) إيجار « إيجار الاماكن » « التناجيد المفروش » .

( ٢ ) الاماكن المؤجرة مفروشة . عدم خضوعها للأستداد القانوني . خضوعها لأحكام  
القانون المدني .

( ٣ ) تعلم معرفة الوقت الذي جعله المتعاقدان ميقاتا ينتهي إليه عقد الإيجار .  
إعتباره منعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة .

( ٤ ) إقرار المؤجر بعدم خضوع عقد الإيجار المفروش للتأقيت وإستمراره طالما كان  
المستأجر قائما بتنفيذ إلتزاماته ، لا يعد تحديداً لمدة العقد .

١ - تفسير العقود والشروط المتفق عليها للتعرف على مقصود العاقدین هو من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة القضا عليها فى ذلك ما دامت أنها لم تخرج عما تحتمله عبارات الإتفاق ولم تنحرف عن المعنى الظاهر له .

٢ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن أحكام الإمتداد القانونى لعقد الإيجار لا تسرى على الأماكن المؤجرة مفروشة ويتعين الرجوع فى هذا الشأن إلى القواعد العامة فى القانون المدنى التى تنظم كيفية إنتهاء الإيجار بإنتهاء مدته .

٣ - النص فى المادة ١/٥٦٣ من القانون المدنى يدل على أنه كلما تعذر معرفة الوقت الذى جعله العاقدان ميقاتا ينتهى إليه العقد بأن لم تحدد له مدة ينتهى بإنتهاؤها أو منعقد لمدة غير معينة بحيث لا يمكن معرفة التاريخ الذى ينتهى إليه على وجه التحديد أو ربط إنتهاؤه بأمر مستقبل غير محقق الوقوع ، أو استحالة معرفة التاريخ الذى قصد المتعاقدان أن يستمر إليه ، فإنه فى هذه الحالات جميعاً لا يمكن معرفة مدة العقد ، وحلا لما يمكن أن ينشأ عن جهالة المدة من منازعات فقد تدخل المشرع بالنص المشار إليه وأعتبر العقد منعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة .

٤ - النص فى العقد على التصريح للمتسأجر بإستغلال المكان فى الغرض الذى يترامى له أو تأجيره من الباطن أو التنازل عنه للغير لا يدل على أن الطرفين قد حددا مدة معينة للإجارة ، وإذ كان الإقرار المؤرخ ١٩٧٧/١/١ المنسوب صدره إلى المالك السابق للعقار ، والذى ورد به أن العقد لا يخضع للتأقيت

ويظل مستمراً بشروطه طالما أن المستأجر قائم بتنفيذ التزاماته ، لا تؤدي عبارته إلى معرفة التاريخ الذي قصد المتعاقدان أن يستمر العقد إليه ، بل ربط إنتهاؤه بأمر مستقبل غير محقق الوقوع ، ومن ثم فلا محل لأفتراض مدة للعقد طالما كانت عبارته أو عبارة الإقرار المشار إليه لا تدل عليها ولم يرد نص بشأنها ، وإذا خلص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة مقررًا أن ما تضمنه هذا الإقرار لا يغير من المراكز القانونية ، للطرفين فإنه لا يكون قد شابه الفساد في الإستدلال أو القصور في التسيب .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسامع التقرير تلاه السيد المستشار المقرر والمرفعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت على الطاعنين الدعوى رقم ٢٢٠٥ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الفيوم الابتدائية طالبة الحكم بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٧/١/١ وإخلاء الدكان محل النزاع وتسليمه إليها بمحتوياته . وقالت شرحا لدعواها أنه بموجب هذا العقد إستأجر المطعون ضده الثاني من المرحوم ..... مورث المطعون ضدهم من الثالث إلى الأخيرة - الدكان

محل النزاع بمحتوياته الكائن بالعقار مشتراها وذلك بأجرة شورية قدرتها عشرون جنيها ، وقد تنازل المستأجر عنه للطاعنين ، وإزاء عدم رغبة الطاعنين فى تجديد العقد فقد اندزتهما بإنهائه ، وإذ لم يمتثلا فقد أقيمت الدعوى . وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٥ حكمت المحكمة بإنهاء العقد وإخلاء الدكان محل النزاع وتسليمه للمطعون ضدها الأولى بمحتوياته . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٩ لسنة ٢١ ق بى سوف « مأمورية الغيوم » وبتاريخ ١٩٨٦/١/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيه رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأته جديرا بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة بأبيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يعنى بهما الطاعنان على الحكم المطعون فيه الفساد فى الإستدلال والقصور فى التسبب وفى بيان ذلك يقولان أن التفسير الصحيح لعقد الإيجار المفروش سند الدعوى هو أن نية طرفيه قد أجهت إلى إعتباره عقدا مستمرا وليس مؤقتا بذلالة التصريح للمستأجر فى إستغلال العين المؤجرة فى أى نشاط تجارى ، والاذن له بتأجيرها من الباطن أو التنازل عنها للغير ، إلا أن الحكم أقام قضاء بإنهاء العقد على سند من أن الأجرة تخضع للقواعد العامة فى القانون المدنى ، رغم أن التأجير المفروش لا يمنع المتعاقدين من الإتفاق على إستمرارية العقد بشروطه دون تأقيت ، وقد قدم الطاعنان الإقرار المؤرخ ١٩٧٧/١/٨ الصادر من المالك السابق للعقار الذى أقر فيه بإستمرار عقد الإيجار بشروطه طالما أن المستأجر قائم بتنفيذ إلتزاماته

وأن العقد غير خاضع للتأقيت ، ومع ذلك فقد أطرح الحكم المطعون فيه دلالة هذا الإقرار بدعوى أنه غير جدى ، وخلص إلى أنه رغم شرط الإستمرارية ، فإنه يحق لأى من طرفيه إنهاؤه ، الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن تفسير العقود والشروط المتفق عليها للتعرف على مقصود العاقلين هو من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دامت أنها لم تخرج عما تحتمله عبارات الاتفاق ولم تنحرف عن المعنى الظاهر له . ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن أحكام الإمتداد القانونى لعقد الإيجار لا تسرى على الأماكن المؤجرة مفروشة ويتعين الرجوع فى هذا الشأن إلى القواعد العامة فى القانون المدنى التى تنظم كيفية إنتهاء الإيجار بإنشائها مدته ، والنص فى المادة ١/٥٦٣ من القانون المدنى على أنه « إذا عقد الإيجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر إثبات المدة المدعاء ، اعتبر الإيجار منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة » يدل على أنه كلما تعلز معرفة الوقت الذى جعله المتعاقدان ميقاتا ينتهى إليه العقد بأن لم تحدد له مدة ينتهى بانتهائها ، أو عقد لمدة غير معينة بحيث لا يمكن معرفة التاريخ الذى ينتهى إليه على وجه التحديد أو ربط إنتهاؤه بأمر مستقبل غير محقق الوقوع ، أو إستحالة معرفة التاريخ الذى قصد المتعاقدان أن يستمر إليه ، فإنه فى هذه الحالات جميعا لا يمكن معرفة مدة العقد . لذلك وحلا لما يمكن أن ينشأ عن جهالة المدة من منازعات فقد تدخل المشرع بالنص المشار إليه واعتبر العقد منعقدا للفترة المحددة لدفع الأجرة ، لما كان ذلك وكان لاتنزع بين طرفى الخصومة فى أن العين محل النزاع قد أجزت مفروشة ، واتفق



على سداد الأجرة شهريا وكان النص فى العقد على التصريح للمستأجر باستغلال المكان فى الغرض الذى يتراى له أو تأجيره من الباطن أو التنازل عنه للغير لا يبدل على أن الطرفين قد حددا مدة معينة للاجارة ، وإذ كان الاقرار المؤرخ ١٩٧٧/١/١ المنسوب صدوره إلى المالك السابق للعقار ، والذى ورد به أن العقد لا يخضع للتأقيت ويظل مستمرا بشروطه طالما أن المستأجر قائم بتنفيذ إلتزاماته ، لا تؤدى عبارته إلى معرفة التاريخ الذى قصد المتعاقدان أن يستمر العقد إليه ، بل ربط إنتهاؤه بأمر مستقبل غير محقق الوقوع ومن ثم فلا محل لافتراض مدة للعقد طالما كانت عبارته أوعبارة الإقرار المشار إليه لاتدل عليها ولم يرد نص بشأنها ، وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة مقررأ أن ما تضمنه هذا الاقرار لا يغير من المراكز القانونية للطرفين فإنه لا يكون قد شابه الفساد فى الاستدلال أو القصور فى التسبيب ويكون النعى برمته على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

## جلسة ١٢ من يوليو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خغايش نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجارحس ، محمد  
محمد طيطة و محمد بحر الدين توفيق .



الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٦ القضائية :

( ١ ، ٢ ) حكم « سيعاد الطعن فيه » . استئناف ، سيعاد الطعن  
بالاستئناف « إفلاس . إيجار . إيجار الآماكن .

حكم الإفلاس . أثره . غل يد المفلس عن إدارة أمواله م ٢١٦ في التجارة تعلق ذلك  
بالصفة في الإدارة والتقاضى . مؤداه . عدم تطبيق الأحكام الواردة في القانون التجارى  
والمتعلقة بالإفلاس على المنازعات التي تخرج عن هذا النطاق .

٢ - إقامة وكيل الدائنين في التفليسه دعوى بطلب طرد الطاعنين من العين المؤجرة  
للمفلس وتسليمها له لإدارتها إستناداً لعقد الإيجار . إلزام الحكم بتلك الطلبات وانتهائه  
إلى أن عقد إيجار العين المؤجرة للمفلس ما زال قائماً ومستمراً وذهابه إلى بطلان عقد  
إستئجار الطاعن الثالث لعين النزاع إستناداً لحكم المادة ٢٤ ، ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اعتبار  
المنازعة إيجارية وليست من المنازعات المتعلقة بالتفليسه . ميعاد إستئناف الحكم الصادر  
فيها خضوعه للقواعد العامة دون قانون التجارة .

( ٣ ، ٤ ) افلاس . التزام . حكم . دعوى .

٣ - الحكم بأشهار الافلاس . أثره . غل يد المفلس عن ادارة امواله أو التصرف فيها .  
وقد اهلته للتقاضى وحلول وكيل الدائنين محله فى مباشرة هذه الامور .

٤ - صدور التصرف من المفلس بعد صدور الحكم بأشهار افلاسه . عدم نفاذه فى مواجهه  
جماعة الدائنين طالما لم يختصم وكيلهم فى الدعوى التى تقام بشأن هذا التصرف . للاخير  
التسلك بذلك سواء بطريق الدفع أو بدعوى مبتدأة .

=====

١ - حكم الافلاس لئن كان يترتب عليه غل يد المفلس عن إدارة امواله  
ويصبح السنديك صاحب الصفة فى الإدارة والتقاضى نيابة عن المفلس وجماعة  
الدائنين عملا بالمادة ٢١٦ من قانون التجارة إلا أن ذلك أمر يتعلق بالصفة فى  
الإدارة والتقاضى ولا يؤدى اليه إلى تطبيق الأحكام الواردة فى القانون  
التجارى والمتعلقة بالافلاس على جميع المنازعات التى تخرج عن هذا النطاق .

٢ - إذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول بصفته وكيل الدائنين  
فى تغليسة المطعون ضده الثانى أقام دعوى النزاع بطلب طرد الطاعنين من العين  
المؤجرة للمفلس وتسليمها له لادارتها إستناداً لعقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٨/٥/١  
وقد إلزم الحكم المطعون فيه بتلك الطلبات وإنتهى إلى أن عقد الإيجار ما زال  
قائماً ومستمرا وذهب إلى بطلان عقد إستئجار الطاعن الثالث للعين محل النزاع  
إستناداً لحكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن ثم فإن المنازعة  
التي كانت مطروحة والحكم الصادر فيها هى منازعة إيجارية تخضع فى  
تطبيقها لأحكام قانون إيجار الأماكن ولا تعتبر من المنازعات المتعلقة  
بالتغليسة والى تختص بها محكمة الافلاس ومن ثم فإن ميعاد إستئناف الحكم  
الإبتدائى الصادر فيها لا يخضع لقانون التجارة .

٣ - حكم أشهر الأفلاس يترتب عليه غل يد المفلس عن إدارة أمواله أو التصرف فيها وفقد أهليته في التقاضي بشأنها ويحل محله في مباشرة تلك الأمور وكيل الدائنين الذي عينته المحكمة في حكم إشهار الأفلاس .

٤ - إذا أهرم المفلس تصرفاً مالياً في تاريخ لاحق لصدور حكم الأفلاس وأقيمت بشأن هذا التصرف دعوى ضد المفلس دون إختصام وكيل الدائنين فإن التصرف والحكم الصادر في شأنه لا يحاج بها جماعة الدائنين ويكون لوكيلهم أن يتمسك بعدم نفاذ هذا التصرف في مواجهة هذه الجماعة إما بطريق الدفع أو الدعوى المبتدأه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها أنه قد صدر حكم في الدعوى رقم ..... مدنى القاهرة الابتدائية بأشهار أفلاس المطعون ضده الثانى وتعيين المطعون ضده الأول وكيلًا للدائنين وكانت الدعوى رقم ..... قد نظرت بجلسة ١٢/١/١٩٧١ وتلك الجلسة صدر الحكم بطرد المطعون ضده الثانى من العين محل النزاع وكان ذلك كله في تاريخ لاحق لصدور الحكم الأول وقد تم تنفيذ حكم الطرد المستعجل فى ١٦/٦/١٩٧١ وتم تأجير العين المؤجرة إلى الطاعن الثالث فى ١/١/١٩٧٥ ولم يكن وكيل الدائنين - المطعون ضده الأول - مختصاً فى دعوى الطرد التى أقيمت على المفلس وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ..... فيكون قد إنتهى إلى عدم نفاذ هذا الحكم بالنسبة لوكيل الدائنين المطعون ضده الأول وتسليمه العين موضوع النزاع وهو ما يتفق وصحيح القانون ولا وجه لما ينعى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه من أنه لم يواجه دفاعهم من أنه كان يتعين على وكيل الدائنين أن يسلك سبيل الطعن فى الحكم الصادر على المفلس بالطرد ذلك أن جماعة الدائنين التى ينوب وكيل الدائنين - فى الحفاظ على مصالحهما لم تكن مختصمه أصلاً فى تلك الدعوى ومن ثم فلا تحاج بالحكم الصادر فيها ، ولا محل للقول بقبوله للحكم إذ لا صفه له فى ذلك .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول بصفته أقام على الطاعنين والمطعون ضده الثانى الدعوى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٤ مدنى شمال القاهرة الإبتدائية إبتغاء الحكم بطردهم من العين محل النزاع والتسليم وقال شرحا لذلك أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٨/٥/١ إستأجر المطعون ضده الثانى محل النزاع ونظرا لعدم قيامه بسداد ديونه صدر بتاريخ ١٩٧١/١/٥ الحكم بإشهار أقلاسه فى الدعوى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧١ كلى القاهرة وتعيين المطعون ضده الأول وكيلًا للدائنين وفى ١٩٧١/١/١٢ تمكن الطاعنان الأول والثانى من إستصدار - حكم من القضاء المستعجل بطرد المطعون ضده الثانى من محل النزاع لعدم سداد الأجرة وذلك دون إختصام المطعون ضده الأول بصفته وكيلًا للدائنين وقد تم تنفيذ الحكم المستعجل فى ١٩٧١/٦/١٦ وتم تأجير المحل إلى الطاعن الثالث فى ١٩٧٥/١/١ ، فأقام الدعوى . حكمت المحكمة برفضها . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٩٩٥ لسنة ١٠١ ق س القاهرة . ويتارىخ ١٩٨٦/١/١٥ قضت المحكمة بالإلغاء الحكم ويطرد الطاعنين من العين محل النزاع والتسليم . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبليت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعنون بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون أن المطعون ضده الأول أقام دعواه بغية رد المحل مثار النزاع إلى تفليسة المطعون ضده الثانى ليتولى إدارته لصالح الدائنين باعتبار أن حكم شهر الأفلاس يترتب عليه غل يد المفلس عن إدارة أمواله ويصبح السنديك صاحب الصفة فى الإدارة والتقاضى نيابة عن المفلس وجماعة الدائنين فإن دعوى المطعون ضده الأول لا تكون إلا بمناسبة دعوى الأفلاس ، ويستلزم ذلك تطبيق الأحكام الواردة فى قانون التجارة مما لزمه أن الحكم الإبتدائى يخضع ميعاد إستئنافه لنص المادة ٣٩٤ من قانون التجارة وهو خمسة عشر يوما من تاريخ الإعلان ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بقبول استئناف المطعون ضده الأول شكلا فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن حكم الأفلاس ولئن كان يترتب عليه غل يد المفلس عن إدارة أمواله ويصبح السنديك صاحب الصفة فى الإدارة والتقاضى نيابة عن المفلس وجماعة الدائنين عملا بالمادة ٢١٦ من قانون التجارة إلا أن ذلك أمر يتعلق بالصفة فى الإدارة والتقاضى ولا يؤدى البتة إلى تطبيق الأحكام الواردة فى القانون التجارى والمتعلقة بالأفلاس على جميع المنازعات التى تخرج عن هذا النطاق ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول بصفته وكيل الدائنين فى تفليسه المطعون ضده الثانى أقام دعوى النزاع يطلب طرد الطاعنين من العين المؤجرة للمفلس وتسليمها له لإدارتها استنادا لعقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٨/٥/١ وقد إلتمز الحكم المطعون فيه بتلك

الطلبات وأنتهى إلى أن عقد الإيجار ما زال قائما ومستمرًا وذهب إلى بطلان عقد إستئجار الطاعن الثالث للعين محل النزاع إستنادا لحكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن ثم فإن المنازعة التي كانت مطروحة والحكم الصادر فيها هي منازعة إيجارية تخضع فى تطبيقها لأحكام قانون إيجار الأماكن ولا تعتبر من المنازعات المتعلقة بالتقليسة والتي تختص بها محكمة الأقالس ومن ثم فإن ميعاد إستئناف الحكم الإبتدائى الصادر فيها لا يخضع لقانون التجارة ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولون أن الدعوى رقم ١٠٣٩٣ لسنة ١٩٧٠ مستعجل القاهرة قد رفعت وانعقدت الخصومة فيها قبل صدور حكم إشهار أفلاس المطعون ضده الثانى ، بما مؤداه أن الحكم الصادر فيها قد صدر فى دعوى أنعقدت فيها الخصومة بإجراءات صحيحة وكانت مرفوعة على ذى صفة وقت إيداع الصحيفة وأن الحكم صدر صحيحا ويحتج به على السنديك ، ولا يكون أمامه سوى الطعن عليه بالإستئناف أو بإقامة دعوى موضوعية كما أن السنديك كان يعلم بصدور ذلك الحكم ويتنفيذه بوضع يد الطاعن الثالث على المحل موضوع النزاع ، بما مفاده أنه قد قبل هذا الحكم وهو ما يترتب عليه نفاذه فى نفسه وفى حق جماعة الدائنين وسقوط حقهم فى الاعتراض عليه ، وأن الطاعنين قد طرحوا على المحكمة دفاعهم بأن عقد الإيجار الذى يتمسك به السنديك والحرر بين مالك العقار والمفلس قد انفسخ بتحقيق الشرط الفاسخ الصريح بدون حاجة إلى حكم قضائى لتأخره فى سداد الأجرة ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم نفاذ ذلك الحكم المستعجل فى حق المطعون ضده الأول ولم يرد على دفاعهم بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن حكم اشهار الافلاس يترتب عليه غل يد المفلس عن ادارة امواله أو التصرف فيها وفقد اهليته فى التقاضى بشأنها ويحل محله فى مباشرة تلك الامور وكيل الدائنين الذى عينته المحكمة فى حكم اشهار الافلاس فإذا ابرم المفلس تصرفاً مالياً فى تاريخ لاحق لصدور حكم الافلاس وأقيمت بشأن هذا التصرف دعوى ضد المفلس دون اختصام وكيل الدائنين فإن التصرف والحكم الصادر فى شأنه لا يحاج بهما جماعة الدائنين ويكون لوكيلهم أن يتمسك بعدم نفاذ هذا التصرف فى مواجهة هذه الجماعة اما بطريق الدفع أو الدعوى المتبدأه ، لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها أنه قد صدر حكم فى الدعوى رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٠ مدنى القاهرة الابتدائية باشهار افلاس المطعون ضده الثانى وتعيين المطعون ضده الأول وكيلاً للدائنين وكانت الدعوى رقم ١٠٣٩٣ لسنة ١٩٧١ قد نظرت بجلسته ١٩٧١/١/١٢ وتلك الجلسة صدر الحكم بطرد المطعون ضده الثانى من العين محل النزاع وكان ذلك كله فى تاريخ لاحق لصدور الحكم الأول وقد تم تنفيذ حكم الطرد المستعجل فى ١٩٧١/٦/١٦. وتم تأجير العين المؤجرة إلى الطاعن الثالث فى ١٩٧٥/١/١ ولم يكن وكيل الدائنين - المطعون ضده الأول - مختصماً فى دعوى الطرد التى اقيمت على المفلس وإذ إلتمز الحكم المطعون فيه هذا النظر وأورد فى أسبابه ولما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الدعوى أن الحكم فى القضية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٠ افلاس باشهار افلاس المستأنف عليه الثالث وبوضع الأختام على كل محل يتصل بتجارته وتعيين المستأنف وكيلاً للدائنين . وأن المستأنف عليهما الأول والثانى استصدرا حكماً من القضاء المستعجل فى القضية رقم ١٠٣٩٣ لسنة ١٩٧١ بطرد المستأنف عليه الثالث من العين محل النزاع ، وتمكننا من تنفيذه ، وتأجير العين محل النزاع



إلى المستأنف عليه الرابع بموجب عقد إيجار صدر بتاريخ أول يناير سنة ١٩٧٥ ، وأن المستأنف بصفته وكيلًا للدائنين لم يكن مختصًا في الدعوى المستعجلة ، التي قضى فيها بطرد المفلس من العين محل النزاع وانتهت المحكمة حسبما سلف بيانه إلى أن العين محل النزاع تدخل ضمن عناصر التفليس . فإنه يترتب على ذلك عدم نفاذ الحكم المستعجل سالف الذكر في مواجهة جماعة الدائنين ، واستمرار عقد إيجار المستأنف ضده الثالث قائما وناقذا لصالح جماعة الدائنين وكذلك حيازته للعين محل النزاع تظل قائمة أيضا ومستمره وأن حال بين مباشرتها ماديًا على العين المؤجرة مانع عارض مما لا يقره القانون ، وهو الحكم المستعجل الصادر بطرده من العين ، والذي انتهت المحكمة إلى عدم نفاذه في مواجهة جماعة الدائنين ، وبالتالي لا تزول به تلك الحيابة قانوناً . فيكون قد إنتهى إلى عدم نفاذ هذا الحكم بالنسبة لوكيل الدائنين المطعون ضده الأول وتسليمه العين موضوع النزاع وهو ما يتفق وصحيح القانون ولا وجه لما ينعى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه من أنه لم يواجه دفاعهم من أنه كان يتعين على وكيل الدائنين أن يسلك سبيل الطعن في الحكم الصادر على المفلس بالطرده ذلك أن جماعة الدائنين التي ينوب وكيل الدائنين عنها في الحفاظ على مصالحها لم تكن مختصة أصلاً في تلك الدعوى ومن ثم فلا تحتاج بالحكم الصادر فيها ، ولا محل للقول بقبوله للحكم إذ لا صفة له في ذلك ومن ثم يضحى النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن . .

////////////////////

## جلسة ١٦ من يولييه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية العادة  
المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، على محمد على  
و . م . / حسن بسيوني .

٢٤٥

### الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ القضائية :

( ١ ) يحكيم . سعاديات « اتفاقية نيويورك لتنفيذ أحكام المحكمين  
الأجنبية » . حكم « تنفيذ الأحكام الأجنبية » . نظام عام .

نص المادتين الأولى والثانية من إتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام  
المحكمين الأجنبية . مفاده . إعراف كل دولة منظمة بحجية أحكام التحكيم الأجنبية  
والتزامها بتنفيذها طبقاً لقواعد المرافعات المتبعة فيها مالم يثبت المحكوم ضده توالى احدى  
الحالات الخمس الواردة على سبيل المحسر فى المادة ١ / ٥ من الإتفاقية أو يتبين لقاضى  
التنفيذ أنه لا يجوز اللجوء إلى التحكيم أو أن تنفيذ الحكم يخالف النظام العام .

( ٢ ) يحكيم . قوة الأمر المقضى . تنفيذ .

حكم المحكمين . اكتسابه قوة الأمر المقضى طالما بقى قائماً . ليس للقاضى عند الأمر  
بتنفيذه التحقق من عدالته أو صحة قضائه فى الموضوع لأنه لا يعد هيئة إستئناف  
فى هذا الصدد .

( ٣ ، ٤ ، ٥ ) يحكيم . سعاديات « اتفاقية نيويورك لتنفيذ أحكام  
المحكمين الأجنبية » . حكم « تنفيذ الأحكام الأجنبية » . قانون .

( ٣ ) إضمام مصر إلى اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ بشأن أحكام المحكمين الأجنبية  
وتنفيذها . إعتبار الاتفاقية قانوناً واجب التطبيق ولو تعارضت مع أحكام قانون المرافعات .

( ٤ ) خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى. ٢٢ مدنى . علة ذلك . تقديم الدليل على عدم إعلان المحكوم منتهى بإجراءات التحكيم أو أنه قد استحال عليه تقديم دفاعه كشرط لرفض طلب تنفيذ الحكم الأجنبى طبقا لنص المادة ٥/ب من إتفاقية نيويورك . بعد من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى .

( ٥ ) ثبوت إنعقاد جلسة التحكيم بغرفة المداولة الخاصة بالمحكم بلندن نفاذا لإتفاق الطرفين وتزيميله بتوقيعه . وجود خاتم غرفة التجارة الدولية بهاريس ونصاين القنصلية المصرية بها عليه لا ينفى إنعقاد التحكيم فى لندن وإعمال أحكام القانون الإنجليزى عليه .

( ٦ ) إثبات « العدول عن إجراءات الإثبات » .

حكم الإثبات . عدم إكتسابه قوة الأمر المقضى طالما خلت أسبابه من حسم مسألة أولية تتنازع عليها . عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات . شرطه . م ٩ إثبات عدم بيانها صراحة أسباب هذا العدول . لا خطأ . علة ذلك .



١ - مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من إتفاقية نيويورك الخاصة بالأعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية - التى انضمت إليها مصر بالقرار الجمهورى رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى ١٩٥٩/٢/٢ وأصبحت تشريعا نافذا بها إعتبارا من ١٩٥٩/٦/٨ إعتراف كل دولة متعاقدة بحجية أحكام التحكيم الأجنبية والتزامها بتنفيذها طبقا لقواعد المرافعات المتبعة فيها والتى يحددها قانونها الداخلى ، مالم يثبت المحكوم ضده فى دعوى تنفيذ حكم التحكيم توافق إحدى الحالات الخمس الواردة على سبيل الحصر فى المادة الخامسة فقرة أولى من الإتفاقية وهى ( أ ) نقض أهلية أطراف إتفاق التحكيم أو بطلاته ( ب ) عدم إعلائه إعلانا صحيحا بتعيين المحكم أو بإجراءات التحكيم أو استحالة تقديمه دفاعه لسبب آخر . ( ج ) مجاوزة الحكم فى قضائه حدود إتفاق أو شرط التحكيم . ( د ) مخالفة تشكيل محكمة التحكيم أو إجراءات إتفاق الطرفين أو لقانون البلد الذى تم فيه التحكيم فى حالة عدم الإتفاق

( هـ ) صيرورة الحكم غير ملزم للطرفين أو إلفائه أو وقفه . أو يتبين لقاضى التنفيذ طبقا للفقرة الثانية من المادة المشار إليها - أنه لا يجوز قانونا الإلتجاء إلى التحكيم لتسوية النزاع أو أن تنفيذ الحكم يخالف النظام العام .

٢ - أحكام المحكمين شأن أحكام القضاة تحوز حجية الشئ المحكوم به بمجرد صدورها وتبقى هذه الحجية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طالما بقى الحكم قائما ، ومن ثم لا يملك القاضى عند الأمر بتنفيذها التحقق من عدالتها أو صحة قضائتها فى الموضوع لانه لا يعد هيئة استئنافية فى هذا الصدد .

٣ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون المرافعات - والتي اختتم بها المشرع الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية - تقضى بأنه إذا وجدت معاهدات بين مصر وغيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية فإنه يتعين إعمال أحكام هذه المعاهدات وكانت مصر قد انضمت إلى إتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ بشأن أحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩ وصارت نافذة ابتداء من ٨ يونيو سنة ١٩٥٩ ومن ثم فإنها تكون قانونا من قوانين الدولة واجبة التطبيق ولو تعارضت مع أحكام قانون المرافعات .

٤ - مفاده نص المادة ٢٢ من القانون المدنى خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى وذلك بإعتبار أن القضاء وظيفته من وظائف الدولة يؤديها طبقا لقواعد المرافعات المقررة فى قانونها دون قواعد المرافعات فى أى دولة أخرى ، وبإعتبار أن ولاية القضاء اقليمية مما يوجب أن تكون القواعد اللازمة لمباشرة هى الأخرى اقليمية ، وإذا ثبت من الترجمة الرسمية لحكم التحكيم أنه قد تأكد لدى المحكم استلام الطاعنة لطلب الحضور الذى أرسله لها وتخلفها عن الحضور دون عذر مقبول ، فإن ما اشترطته المادة الخامسة « ب » من إتفاقية نيويورك - الواجبة التطبيق - لرفض طلب تنفيذ الحكم الأجنبى من تقديم الدليل على عدم إعلان المحكوم ضده إعلانا صحيحا بتمعيىن المحكم أو بإجراءات التحكيم ، وأنه قد استحال عليه لسبب آخر تقديم دفاعه ، يعد من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى .

٥ - لما كان الثابت من الترجمة الرسمية لحكم التحكيم أن جلسة التحكيم قد عقدت بغرفة المداولة الخاصة بالمحكم الوحيد للنزاع بلندن وهو أحد مستشارى ملكة بريطانيا نفاذا لاتفاق الطرفين وقد ذيل الحكم بتوقيعه ومن ثم فإن وجود خاتم غرفة التجارة الدولية بباريس وتصديق القنصلية المصرية بها عليه لا ينفى إنعقاد التحكيم فى لندن وإعمال أحكام القانون الانجليزى عليه .

٦ - مؤدى نص المادة التاسعة من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حكم الإثبات لا يجوز قوة الأمر المقضى طالما قد خلت أسبابه من حسم مسألة أولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبقاء عليها حكم الإثبات ، ومن ثم يجوز للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات إذا ما وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فى موضوع النزاع كما لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بعد تنفيذه ، والمشرع وأن تطلب فى النص المشار إليه بيان أسباب العدول عن إجراء الإثبات فى محضر الجلسة ، وبيان أسباب عدم الأخذ بنتيجة إجراء الإثبات - الذى تنفذ فى أسباب الحكم ، إلا أنه لم يرتب جزاء معيناً على مخالفة ذلك ، فجاء النص فى هذا الشأن تنظيمياً ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه قد اعول فى قضائه على حجية حكم التحكيم ، وكان ذلك منه عدولاً ضمناً عن تنفيذ حكم الاستجواب فلا يعيبه عدم الانقصاص صراحة فى محضر الجلسة أو فى مدوناته عن أسباب هذا العدول .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أو ضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها اقامت الدعوى رقم ٤٥٥٥ لسنة ١٩٨٤ - مائى كلمى شمال القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بالأمر بتصفية حكم التوسيم الصادر ضدها من محكمة التحكيم بالغرفة التجارية الدولية ببائرس بجلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٨٣ فى القضية رقم ٤٠٣٥ / أ ر الموضحة بالصيغة وذلك بوضع الصيغة التنفيذية على الحكم المشار إليه وقالت بياناً لذلك ، أنه بموجب عقد مؤرخ ١٤ / ٩ / ١٩٧٨ ، عهدت إليها الطاعنة بمهمة تقديم التصميم المعمارى والخدمات الهندسية الخاصة بإقامة فندق فاخر بشارع كورنيش النيل بالجيزة ، وأتفق الطرفان بالهند التاسع من العقد على احوالة كافة ما يشار حوله من منازعات ومطالبات وأمور لا يمكن تسويتها وديا إلى التحكيم ، وفقا لقواعد التوفيق والتحكيم للغرف التجارية الدولية ببائرس ، على أن ينعقد التحكيم فى لندن ويخضع الاتفاق لقوانين إنجلترا ، وإذ أخلت الطاعنة بشروط العقد وتعذر تسوية الخلاف بين الطرفين وديا فقد قامت المطعون ضدها بعرض النزاع على محكمة التحكيم بغرفة التجارة الدولية ببائرس حيث قيد برقم ٤٠٣٥ / أ ر ، وصدر الحكم فى ٢٨ / ١٠ / ١٩٨٣ بإلزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ ٧٥٩٨٢٦ و ٢٦ دولار امريكى وتم التصديق على الحكم من القنصلية المصرية ببائرس فى ١٣ / ١٢ / ١٩٨٣ ومن وزارة الخارجية المصرية

برقم ٣٦ فى ١٩٨٤/١/٣ وأصبح حائزا لقوة الأمر المقتضى ، ونظرا لما يستلزمه تنفيذ هذا الحكم على الطاعنة وأموالها بمصر ، من استصدار أمر بالتنفيذ وفق أحكام قانون المرافعات ، فقد أقامت المطعون ضدها الدعوى بطلبائها السالفة ، وجهت الطاعنة دعوى فرعية بطلب إلزام المطعون ضدها بأن تؤدى لها مبلغ ٦٩٨٥٠٠ دولار أمريكي دفع دون وجه حق . ويتأريخ ١٩٨٧/٢/٢٦ حكمت محكمة أول درجة باجابة المطعون ضدها إلى دعاوها ورفض الدعوى الفرعية . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٤٠ لسنة ١٠٤ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التى قضت فى ١٩٨٧/١١/٢٦ بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلزمت النيابة وأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثمانية أسباب تنعى الطاعنة بالأول والثانى والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب ، وبياننا لذلك نقول انها دفعت بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذى صفة إذ لم تكن طرفا فى العقد سند التحكيم الذى وقع من انتحل صفة رئيس مجلس إدارتها فى تاريخ سابق على نشأة الشركة وقيدها فى السجل التجارى ، لكن الحكم لم يستظهر صفة الأخير فى تمثيلها ، وأطرح هذا الدفع بقوله انها قد اخلت بما فرضه عليها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ من إلزام بعرض هذا العقد على الجهة المختصة لاجازته بعد تأسيسها ، فلا تفيد من تقصيرها ، فى حين أن هذا القانون لم يفترض مسئوليتها عن تصرفات المؤسسين وإنما جعلها غير سارية فى حقها فى حالة عدم عرضها على مجلس إدارتها لا جازتها بعد

التأسيس ، بحيث لا تكون مسئوليتها عند تخلفها عن هذا الإجراء عقدية ، وإنما تحكمها قواعد المسئولية التقصيرية إن صح القول بتوافر الخطأ في حقها ، هذا فضلا عن أن القانون المذكور لم يكن نافذ المفعول وقت إبرام العقد ، وقد خلا القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - الراجب التطبيق - من النص على سلطة المؤسسين في إبرام العقود ، وجعل من قيد الشركة في السجل التجارى شرطا لمباشرة نشاطها كشخص معنوى ، بما مفاده عدم سريان العقد سند التحكيم في حق الطاعة وإنتفاء مسئوليتها عنه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من اتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية - والتي انضمت إليها مصر بالقرار الجمهورى رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى ١٩٥٩/٢/٢ وأصبحت تشريعا نافذا بها إعتبارا من ١٩٥٩/٦/٨ - إعتراف كل دولة متعاقدة بحجية أحكام التحكيم الأجنبية وإلتزامها بتنفيذها ، طبقا لقواعد المرافعات المتبعة فيها ، والتي يحددها قانونها الداخلى ، ما لم يثبت المحكوم ضده فى دعوى تنفيذ حكم التحكيم توافر إحدى الحالات الخمس الواردة على سبيل الحصر فى المادة الخامسة فقرة أولى من الاتفاقية وهى (أ) نقض أهلية اطراف اتفاق التحكيم أو بطلانه ( ب ) عدم إعلانه إعلاتا صحيحا بتعيين المحكم أو بإجراءات التحكيم أو استحالة تقديمه دفاعه لسبب آخر . (ج) مجاوزة الحكم فى قضائه حدود إتفاق أو شرط التحكيم . (د) مخالفة تشكهل محكمة التحكيم أو إجراءاته لاتفاق الطرفين أو لقانون البلد الذى تم فيه التحكيم فى حالة عدم الاتفاق . ( هـ ) صيرورة الحكم غير ملزم للطرفين أو إلغائه أو وقفه . أو يتبين لقاضى التنفيذ - طبقا للفقرة



الثانية من المادة المشار إليها - إنه لا يجوز قانوناً الإلتجاء إلى التحكيم لتسوية النزاع أو أن تنفيذ الحكم يخالف النظام العام ، وكانت أحكام المحكمين ، شأن أحكام القضاء ، تحوز حجية الشيء المحكوم به بمجرد صدورها وتبقى هذه الحجية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طالما بقي الحكم قائماً ومن ثم لا يملك القاضى عند الأمر بتنفيذها التحقق من عدالتها أو صحة قضائها فى الموضوع لأنه لا يعد هيئته استئنافية فى هذا الصدد ، لما كان ذلك وكان دفاع الطاعنه بانتفاء صفتها فى التعاقد مع المطعون ضدها لعدم تمثيلها فيه - أياً كان وجه الرأى فيه - لا يندرج ضمن أى من الحالات التى تسوغ إيجابتها إلى طلب عدم تنفيذ الحكم أو تبرر رفض القاضى لدعوى المطالبة بالتنفيذ وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إطراح هذا الدفاع ، فإن النعى عليه فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالأسباب الرابع والخامس والسادس للطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ فى الإسناد والقصور فى التسبيب والتناقض إذ أعمل أحكام اتفاقية نيويورك فى شأن تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية دون أن يتحقق من تكليفها بالحضور وتمثيلها تمثيلاً صحيحاً فى الدعوى الصادر فيها حكم التحكيم ، ومن عدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر المنازعة عملاً بنص المادتين ٢٩٨ ، ٢٩٩ من قانون المرافعات الراجب التطبيق بمقولة أن أحكام هذا القانون قد نسخت بانضمام مصر إلى الاتفاقية المشار إليها بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٨ رغم أن هذا القرار لا يعدو أن يكون قراراً إدارياً لا ينسخ نصوص القانون ، كما اطرحت الحكم دفعها بصدر حكم التحكيم عن محكمة غير مختصة بفرنسا - خلافاً لشرط

التحكيم الذى يوجبه عنده فى لندن وإخضاعه لأحكام القانون الإنجليزى .. بمقرلة أن الثابت من ترجمة الحكم الرسمية بدوره فى لندن عن أحد مستشارى ملكة بريطانيا فى حين أنه مشهور يختم رئيس غرفة التجارة الدولية بهاريس وتوقيع وتصديق القنصلية المصرية بها ومن ثم يكون صادرا من هذه الغرفة وفقا لأحكام القانون الفرنسى .

وحيث إن هذا النعى غير سديد فى شقه الأول ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٠١ من قانون المرافعات التى إختتم بها المشرع الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية - تقضى بأنه إذا وجدت معاهدات بين مصر وغيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية فإنه يتعين إعمال أحكام هذه المعاهدات ، وكانت مصر قد انضمت إلى اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ بشأن أحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩ وصارت نافذة ابتداء من ٨ يونيو سنة ١٩٥٩ ومن ثم فإنها تكون قانونا من قوانين الدولة واجبة التطبيق ولو تعارضت مع أحكام قانون المرافعات . لما كان ذلك وكانت الاتفاقية المشار إليها لم تتضمن نصا يقابل ما جرى به نص المادة ٢٩٨/أ من قانون المرافعات من أنه لايجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق من أن محاكم الجمهورية غير مختصة بالنزاع التى صدر فيها الحكم أو الأمر ، فإنه لا على الحكم المطعون فيه عدم إعماله هذا النص ، وكان مفاد نص المادة ٢٢ من القانون المدنى خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى وذلك بإعتبار أن القضاء وظيفته من وظائف الدولة يؤدها وفقا لقواعد المرافعات المقررة فى قانونها دون قواعد المرافعات فى أى دولة أخرى ، وبإعتبار أن ولاية القضاء الإقليمية بما يوجب أن تكون القواعد اللازمة لمباشرة هى الأخرى الإقليمية . وإذ ثبت من الترجمة الرسمية لحكم التحكيم أنه قد تأكد لدى المحكم استلام

الطاعة لطلب الحضور الذى أرسله لها وتخلفها عن الحضور دون عذر مقبول فإن ما اشترطته المادة الخامسة « ب » من اتفاقية نيويورك الواجبة التطبيق - لرفض طلب تنفيذ الحكم الاجنبى من تقديم الدليل على عدم إعلان المحكوم ضده اعلانا صحيحا بتعين المحكم أو بإجراءات التحكيم أو أنه قد إستحال عليه لسبب آخر تقديم دفاعه ، بعد من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى ، وإذ لم تقدم الطاعة الدليل على عدم تكليفها بالحضور طبقا لقانون القاضى - وخلافا للثابت بحكم التحكيم فإن نعيها على الحكم المطعون فيه عدم تحققه من تكليفها بالحضور عملا بنص المادة ٢/٢٩٨ من قانون المرافعات يكون على غير أساس والنعى مردود فى شقه الآخر بما ثبت من الترجمة الرسمية لحكم التحكيم من أن جلسة التحكيم قد عقدت بغرفة المداولة الخاصة بالمحكم الوحيد للنزاع بلندن وهو أحد مستشارى ملكة بريطانيا نفاذاً لاتفاق الطرفين وقد ذبل الحكم بتوقيعه ومن ثم فإن وجود خاتم غرفة التجارة الدولية بباريس وتصديق القنصلية المصرية بها عليه لاينفى انعقاد التحكيم فى لندن وإعمال أحكام القانون الإنجليزى عليه ، وإذ ا طرح الحكم المطعون فيه دفاع الطاعة بصور الحكم عن محكمة فرنسية غير مختصة ، فإن النعى عليه فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب السابع للطعن البطلان فى الإجراءات ، إذ لم يواجه الحكم المطعون فيه دفاع الطاعة الجوهرى بمخالفة محكمة أول درجة نص المادة التاسعة من قانون الإثبات بعدولها عن الحكم التمهيدى الصادر فى ١٩٨٦/٥/١٥ بإستجواب الخصوم فى شأن صفة الموقع على مشاركة التحكيم دون بيان أسباب العدول بالمحضر .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن مؤدى نص المادة التاسعة من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء - أنه حكم الإثبات لا يحوز قوة

الأمر المقتضى طالما قد خلت أسبابه من حسم مسألة أولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبناء عليها حكم الإثبات ، ومن ثم يجوز للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات إذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل في موضوع النزاع كما لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بعد تنفيذه ، والمشرع وإن تطلب في النص المشار إليه بيان أسباب العدول عن إجراء الإثبات في محضر الجلسة ، وبيان أسباب عدم الأخذ بنتيجة إجراء الإثبات - الذى تنفذ - في أسباب الحكم ، إلا أنه لم يرتب جزاءاً معيناً على مخالفة ذلك ، فجاء النص في هذا الشأن تنظيمياً ، لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على حجية حكم التحكيم ، وكان ذلك منه عدولاً ضمنياً عن تنفيذ حكم الاستجواب ، فلا يعيبة عدم الانصاح صراحة في محضر الجلسة أو في مدوناته عن أسباب هذا العدول .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثامن للطعن على الحكم المطعون فيه إغفال الفصل في دعواها الفرعية بطلب بطلان وقسح مشاركة التحكيم وإلزام الشركة المطعون ضدها برد المبالغ التى قبضتها .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه قد فصل في أسبابه ومنطوقه في الدعوى الفرعية التى أقامتها الطاعنة وإنتهى إلى رفضها لما فيها من مساس بحجية حكم التحكيم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

## جلسة ١٧ من يولييه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / ماهر البحري ، محمد جمال حامد ، أنور العاصي و محمد الشماوس .



الطعن رقم ٣٠٤٢ لسنة ٥٧ ق ، ٦٠ لسنة ٥٨ القضائية :

( ١ ) إختصاص « الإختصاص الولائي » . ملكية .

القضاء العادي . صاحب الولاية العامة في نظر المنازعات التي تشور بين الحكومة  
والأفراد بشأن تسمية الأموال المتنازع عليها للدولة أو ما يدعيه الأفراد من حقوق عينه  
لهم عليها .

( ٢ ) إختصاص « الإختصاص الولائي » . استثناءه « الحكم في  
الاستثناءه » .

إلغاء محكمة الإستئناف حكم محكمة أول درجة الصادر بعدم إختصاصها ولاتيا .  
لازمه . اعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للنظر في موضوعها . علة ذلك .

=====

١ - لما كانت المحاكم المدنية هي السلطة الوحيدة التي تملك حق الفصل في  
المنازعات التي تشور بين الأفراد والحكومة بشأن تسمية الأموال المتنازع عليها  
للدولة أو بشأن ما يدعيه الأفراد من حقوق عينه لهم عليها بإعتبار أن القضاء  
المدني هو صاحب الولاية العامة في نظر المنازعات المدنية والتجارية ، وكان  
البين من الأوراق أن التكليف الصحيح للنزاع في ضوء طلبات المدعين أنه نزاع  
على الملكية مما تختص بتطوره والفصل فيه المحاكم المدنية دون غيرها ، وكان الحكم

المطعون فيه قد خلص إلى ذلك وقضى بالغا - الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم الاختصاص الولائي فإنه يكون قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة في القانون .

٢ - لما كانت محكمة أول درجة بقضائها بعدم اختصاصها الولائي لم تستنفذ ولايتها في نظر موضوع الدعوى ، فإن محكمة الاستئناف متى ألغت هذا الحكم لا يكون لها أن تتصدى للفصل ذلك الموضوع ، بل يكون عليها أن تعيد الدعوى إلى المحكمة الابتدائية لنظره والفصل فيه حتى لا يحرم الخصوم من إحدى درجتي التقاضي وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وفصل في موضوع الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعين استوفيا أوضاعهما الشكلي .

وحيث إن الواقع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول في الطعين أقاموا على الطاعنين فيها الدعوى ٩٨٣/١٢٦ مدنى شمال سيناء الابتدائية بطلب تثبيت ملكيتهم للأرض موضوع النزاع وإزالة ما عليها من المباني مع التسليم واحتياطيا إلزامهم متضامين بأن يدفعوا إليهم التعويض المناسب عن غضبها ، وقالوا بيانا لذلك أنهم يمتلكون أرض النزاع بالميراث ويضعون اليد عليها امتدادا لوضع يد أسلافهم المدة الطويلة المكتسبة للملكية ، إلا أن الشركة الطاعنة في الطعن الأول

وضعت يدها عليها غصبا بتاريخ ١٩٨١/٦/٢ بموجب محضر تسليم من الجبهتين الإداريتين الطاعنين في الطعن الثاني ، وشرعت في إقامة منشآت عليها دون أن يصدر قرار بتنزع الملكية وفقا للإجراءات المقررة قانونا فأقاموا الدعوى بطلبها منهم السالفه ، والشركة المدعى عليها طلبت إلزام الجهتين المشار إليهما بأن يؤديا إليها ماعسى أن يحكم بإلزامها به ، ومحكمة أول درجة بعد أن نذبت خبيرا ، وقدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٦ بعدم الاختصاص الولائي . استأنف المطعون ضدهم الثلاثة الأول هذا الحكم بالاستئناف ١٢/١٠ ق الاسماعيلية ، وبتاريخ ١٩٨٧/١١/٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكيتهم لعين النزاع ، وإلزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا إليهم مبلغ ٧٥٩٠٠ جنيه « قيمة محل النزاع » وطعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن الأول ، كما طعنت فيه الجهتان الإداريتان بالطعن الثاني وقدمت النيابة في كل من الطعنين مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعنان على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما وفيها إلتزمت النيابة برأيها .

وحيث إن حاصل السبب الثاني من الطعن الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أنه أقام قضاء بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم الاختصاص الولائي على أنه لم يصدر قرار بتنزع ملكية أرض النزاع حتى يجوز تخصيصها للمنفعة العامة ، في حين أن هذه الأرض من الأملاك الخاصة للدولة والتي لايجوز التعمد عليها أو تملكها بالتقادم ، وأن هذا التخصيص لم يكن إلا إزالة التعمد بالطريق الإداري هو مايفرج عن اختصاص القضاء العادي ، وإذا خالف الحكم ذلك فضلا عن عدم تعرضه لدعوى الضمان الفرعية فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كانت المحاكم المدنية هى السلطة الوحيدة التى تملك حق الفصل فى المنازعات التى تثور بين الأفراد والحكومة بشأن تبعية الأموال المتنازع عليها للدولة أو بشأن مايدعيه الأفراد من حقوق عينيه لهم عليها بإعتبار أن القضاء المدنى هو صاحب الولاية العامة فى نظر المنازعات المدنية والتجارية ، وكان البين من الأوراق أن التكييف الصحيح للنزاع فى ضوء طلبات المدعين أنه نزاع على الملكية مما تختص بنظره والفصل فيه المحاكم المدنية دون غيرها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى ذلك وقضى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم الاختصاص الولاتى فإنه يكون قد إنتهى إلى النتيجة الصحيحة فى القانون ، ويكون ما أثارته الشركة الطاعنة بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل الأسباب الأخرى للطعنين أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى القانون ذلك أنه فصل فى موضوع الدعوى رغم أن محكمة أول درجة لم تستنفذ ولايتها بالنسبة له إذ اقتصر قضاؤها على عدم اختصاصها ولايتها .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كانت محكمة أول درجة بقضائها بعدم اختصاصها الولاتى لم تستنفذ ولايتها فى نظر موضوع الدعوى ، فإن محكمة الاستئناف متى الفت هذا الحكم لا يكون لها أن تتصدى للفصل فى ذلك الموضوع ، بل يكون عليها أن تعيد الدعوى إلى المحكمة الابتدائية لنظره والفصل فيه حتى لا يحرم الخصوم من إحدى درجتى التقاضى . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وفصل فى موضوع الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم .



## جلسة ١٨ من يولييه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود واسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / حميد علي حسين ، ويهون قضميم ( نائب رئيس المحكمة ) ، شكرى جمعه  
ومحمد إسماعيل فزالي .



الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٥٢ القضائية :

حكم « الأحكام غير الجائز الطعن فيها » . نقض .

الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . عدم جواز الطعن  
فيها على استقلال . الاستثناء م ٢١٢ مرافعات . الحكم بعدم قبول تعجيل الخصومة . عدم  
جواز الطعن فيه على استقلال .

=====

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يذلل - وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة - عل أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن استقلالا  
فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك  
باستثناء الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتنفيذ  
الجبهرى ، ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية  
الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق  
الفصل فى موضوع الدعوى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر  
قضاءه على عدم قبول تعجيل الخصومة فى الاستئناف من جانب الطاعنة  
بصفحتها حارسة قضائية على العقار - لزوال صفحتها كحارسة وهو حكم

غير منه للخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين فى موضوع النزاع ، كما أنه ليس من بين الأحكام الأخرى التى أجاز المشرع - على سبيل الاستثناء - الطعن فيها على استقلال قبل صدور الحكم الختامى المنهى للخصومة برمتها ومن ثم فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الرقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنه بصفتها حارسة قضائية على العقار المبين بالصحيفة أقامت على المطعون ضدهم الدعوى ٥١٠٠ لسنة ١٩٧٥ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طالبة الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ٢٣/١٠/١٩٦٩ وتسليم الشقة محل النزاع إليها ، وقالت بيانا لدعواها أنه بموجب العقد المذكور استأجر مورث المطعون ضدهم الشقة المبينة بالصحيفة وإذ يحتج بنفسه مسكنا آخر فى مدينة القاهرة فقد أقامت الدعوى بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٧ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لأثبت أن المطعون ضدهم يحتجزون أكثر من مسكن فى المدينة الواحدة وبعد أن استمعت المحكمة إلى شهود الطرفين قضت بتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٨ بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ٢٣/١٠/١٩٦٩ وأخلأ شقة النزاع وتسليمها خالية إلى الطاعنه ، استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٢٢ لسنة ٩٥ ق القاهرة بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨١ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة الطاعنة بعزلها من الحراسة على العقار إلا أنها قامت بتمجيل السير فى الاستئناف بذات الصفة على سنة

من عدم زوال صفتها كحارسه على العقار ، ويتأريخ ١٩٨٢/٤/٢٦ قضت المحكمة بعدم قبول طلب التعجيل لتقديره من غير ذى صفة ، طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن وفقاً لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأته جديراً بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة بأبيها .

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة فى محلة ذلك أن النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الرقنية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى » يذلل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن استقلاً فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها وذلك باستثناء الأحكام الرقنية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر قضاءه على عدم قبول تعجيل الخصومة فى الاستئناف من جانب الطاعنة بصفتها حارسة قضائية على العقار لزوال صفتها كحارسه ، وهو حكم غير منه للخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين فى موضوع النزاع ، كما أنه ليس من بين الأحكام الأخرى التى أجاز المشرع - على مبيد الاستثناء - الطعن فيها على استقلال قبل صدور الحكم الختامى المنهى للخصومة برمتها ومن ثم فإن الطعن فيها بطريق النقض يكون غير مجاز .

## جلسة ١٩ من يولييه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجارحي ،  
محمد محمد طيطيه و محمد بدر العيين توفيق .

٢٤٨

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٥٦ القضائية :

سحابة . وكالة . نقض .

اختلاف اسم الموكل في سند وكالة المحامي رافع الطعن عن اسم الطاعن . خلو الأوراق  
ما يفيد أن الاسمين لشخص الطاعن أثره . عدم قبول الطعن لرتبه عن ذي صفة . « مثال »

//////////

إذا كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات قد أوجبت على الطاعن بالنقض أن يودع  
سند توكيل المحامي في الطعن وذلك حتى تتحقق المحكمة من صحة رافع الطعن ،  
وكان الشايت من الأوراق أن اسم الطاعن في جميع مراحل التقاضي هو  
..... ، إلا أن المحامي الذي أقام الطعن قدم سند وكراته عن من يدعى  
..... دون أن يكون في الأوراق ما يفيد أن الاسمين لشخص الطاعن ، ومن ثم  
ولاختلاف اسم الموكل في سند الوكالة عن اسم الطاعن يضحى الطعن المائل مرفوعاً من غير  
ذی صفة وغير مقبول .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعن وآخر الدعوى رقم ٣٢٠١ لسنة ١٩٨٢ مدنى دمنهور الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء المنزل المبين بالصحيفة والتسليم ، وقال بيانا لها أن اللجنة الخاصة بالمنشآت الآيلة للسقوط أصدرت بتاريخ ١٩٧٨/٧/١ القرار ١٦٢ لسنة ١٩٧٨ يتضمن إزالة العقار جميعه حتى سطح الأرض . وإذ طعن الطاعن بالدعوى رقم ٢١٣٠ لسنة ١٩٧٨ مدنى دمنهور الابتدائية وقضى فيها بتعديل القرار بإزالة الدورين الرابع والخامس وترميم باقى العقار وتم إنذار الشاغلين فى ١٩٨٢/٨/٢١ بإخلاء العقار حتى يتسنى له تنفيذ القرار ولتفادعهم عن التنفيذ أقام الدعوى . حكمت المحكمة بإخلاء الطابقين الرابع والخامس . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢٣ لسنة ٣٩ ق الاسكندرية « مأمورية دمنهور » وبتاريخ ١٩٨٦/١/٢٢ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن وفى الموضوع برفضه . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلترمت النيابة رأياها . وبجلسة المرافعة أتاحت المحكمة لمحامى الطاعن الفرصة لتقديم سند الوكالة ولم يقدمه .

وحيث انه لما كانت المادة ٥٥ من قانون المرافعات قد أوجبت على الطاعن بالنقض أن يودع سند توكيل المحامي في الطعن وذلك حتى تتحقق المحكمة من صفة وأفع الطعن وكان الثابت من الأوراق أن اسم الطاعن في جميع مراحل التقاضى هو..... ، إلا أن المحامي الذي أقام الطعن قدم سند وكالته عن من يدعى ..... دون أن يكون في الأوراق ما يفيد أن الاسمين لشخص الطاعن ومن ثم ولاختلاف اسم الموكل في سند الوكالة عن اسم الطاعن يضحى الطعن المائل مرفوعا من غير ذي صفة وغير مقبول .

////////////////////////////////////

## جلسة ١٩ من يوليو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رأفت خفاجي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين/ سيد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الهاردي ، محمد  
محمد طيحه ومحمد محمود عبد اللطيف .

٢٤٩

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ - ٢ ) إيجار « إيجار الأماكن » « التنازل عن الإيجار والتأجير  
عن الباطن وترك العين المؤجرة » « امتداد العقد » « العين  
المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى » . شركات  
الواقع « شركات » .

( ١ ) حظر التنازل عن الإيجار والتأجير من الباطن وترك العين المؤجرة بغیر إذن كتابى  
صریح من المالك . ١٨م/ جرق ١٣٩ - لسنة ١٩٨١ . الإستثناء .  
إستمرار عقد إيجار السكن لأقارب المستأجر المقيمين معه عند وفاته أو تركه العين  
المؤجرة . ٢٩م/ اق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

( ٢ ) العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى عدم إنتهاء العقد  
برفاه المستأجر أو تركه للعين . إستمرار الإيجار لصالح ورثته وشركائه فى إستعمال العين .  
ولوكالت الشركة من شركات الواقع لم يتم تسجيلها وشهرها علة ذلك .

( ٣ ) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الأدلة » « مسائل الواقع »

تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، وبحث وتقدير ما يقدم فيها من أدلة ومستندات . من  
سلطة محكمة الموضوع . حسبها بيسان الحقيقة التى إقتنعت بها وإقامة قضاها على  
أسباب سائفة تكفى لحمله . عدم التزامها بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم  
وحججهم والرد عليها إستقلالاً . علة ذلك .

١ - النص في المادة ١٨/ج من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - بشأن بعض الأحكام الخاصة بإيجار الأماكن - يدل على أن المشرع حظر التنازل عن الإيجار والتأجير من الباطن وترك العين المؤجرة وإستثناء من هذا الأصل نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - بشأن إيجار الأماكن - على إستمرار عقد إيجار الوحدة السكنية لأقارب المستأجر المشار إليهم في هذه الفقرة والمقيمين معه عند وفاته أو تركه العين المؤجرة .

٢ - نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٩ سالفه البيان - بالنسبة للأماكن المؤجرة لغير السكنى على إنه إذا « كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى فلا ينتهى العقد بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه فى إستعمال العين بحسب الأحوال » - مما يدل على أنه فى حالة إستغلال المكان المؤجر لمزاولة الأنشطة سالفه البيان ، أجاز المشرع إستمرار عقد الإيجار لورثة المستأجر عند وفاته ، - وجاء النص عاما بغير قيد فلم يشترط المشرع أن يكون الورثة قد زالوا هذا النشاط مع مورثهم قبل وفاته بل يستمر عقد الإيجار لصالحهم ولو لم يكن لهم أى نشاط البتة .

وهدف المشرع من ذلك هو الإبقاء على إستمرار تلك الأنشطة فى الأماكن المؤجرة حماية لها وتشجيعا للاستثمار لكى تنمو وتزدهر لما لها من أثر كبير فى الحياة الاقتصادية . أما إذا قام المستأجر بأشراك آخر معه فى النشاط الذى يباشره فلا يعدو أن يكون هذا متابعة منه لارتفاع المكان المؤجر فيما أجر من أجله بعد أن ضم إلى رأس المال المستثمر فيها حصه لأجر على سبيل المشاركة فى أستغلال هذا المال المشترك دون أن ينطوى هذا بذاته على معنى تخلى المستأجر عن المكان المؤجر ، وقد التزم المشرع بهذا التهج الذى هدف إليه باستمرار عقد الإيجار لصالح ورثة المستأجر ، وأوجب إستمرار عقد الإيجار لشركائه فى إستعمال العين وجاء النص عاما بغير قيد إلزاما بهذا الهدف فيستمر عقد الإيجار لشركائه ولو كانت الشركة من شركات السواقع أو لم



يتم تسجيلها وشهرها وفقاً للقانون ما دام الهدف الذى قصده المشرع فى قانون إيجار الإماكن هو الإبقاء على النشاط ذاته وإستمراره يؤيد ذلك أن المادة ٢/٢٩ سالفه البيان نصت على إستمرار عقد الإيجار « لشركائه » ولو كان القصد هو أن تكون الشركة مستوفية الشروط التى استلزمها القانون لجاء النص على إستمرار عقد الإيجار للشركة باعتبارها من الاشخاص الاعتبارية ، وليس هناك أى تعارض بين قانون إيجار الأماكن وقانون الشركات إذ لكل من القانونين مجال ونطاق مستقل لتطبيقه ، لما كان ذلك فلا يجدى الطاعنه التمسك ببطلان الشركة لعدم إتخاذ إجراءات الشهر التى نص عليها القانون .

٣ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، وتقدير ما يقدم إليها من أدلة ، ولا تشرب عليها فى الأخذ بأى دليل تكون قد إقتنعت به ما دام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية ، وبحسبها أن تبين الحقيقة التى إقتنعت بها وأن تقيم قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله ، ولها السلطة التامة فى بحث المستندات المقدمة لها وفى إستخلاص ما تراه متفقاً مع الواقع متى كان هذا الإستخلاص سائفاً وهى غير ملزمة بأن تتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وترد إستقلالاً على كل قول أو حجة أثاروها ما دام فى قيام الحقيقة التى إقتنعت بها وأوردت دليها الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنه أقامت على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة الدنيا الابتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٤/٨/١ وإخلاء المحل الميين بالصحيفة وتسليمه لها وقالت بياناً لها أنه بموجب هذا العقد استأجرت ..... مورثة المطعون ضدهم الخمسة الأول محل النزاع لاستعماله في بيع قطع غيار السيارات، وإذا أجز ورثتها عين النزاع من باطنهم للمطعون ضده الأخير مخالفين المحظر الوارد في العقد والقانون أقامت الدعوى دفع المطعون ضدهم بأن المطعون ضده الأخير شريك في النشاط التجاري الذي يمارس في العين المؤجرة بموجب عقد شركة مؤرخ ١٩٧٥/٣/٣ . حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنه هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٩٠ لسنة ١٧٢٠ بنى سوف « مأمورية الدنيا » بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٠ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع الشهود قضت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٦ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنه في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة - في غرفة مشورة - حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

. وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنه بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن القانون يقضى بتسجيل عقود الشركات بقلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مقر الشركة وكذلك النشر عن الشركة في جريدة محلية خلال خمس عشر يوما من تاريخ تحرير عقد الشركة وإلا اعتبر العقد باطلا ، وإذا كان الثابت من مستندات - المطعون ضدهم المقدمة لمحكمة الموضوع بطلان عقد الشركة لعدم إتخاذ إجراءات التسجيل والنشر فإن الحكم المطعون فيه إذ إعتد بهذه الشركة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن نص المادة ١٨/ج من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بإيجار الأماكن أجاز للمؤجر أن يطلب إخلاء العين المؤجرة « إذا ثبت أن المستأجر قد تنازل عن المكان المؤجر ، أو أجره من لباطن بغير إذن كتابي صريح من المالك للمستأجر الأصلي أو تركه للغير بقصد الإستغناء عنه نهائيا وذلك دون إخلال بالحالات التي يجيز فيها القانون للمستأجر تأجير المكان مفروش أو التنازل عنه أو تأجيره من الباطن أو تركه لذوى القربى وفقاً لأحكام المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ » مما يدل على أن المشرع حظر التنازل عن الإيجار والتأجير من الباطن وترك العين المؤجرة . وإستثناء من هذا الأصل نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن إيجار الأماكن على إستمرار عقد إيجار الوحدة السكنية لاقارب المستأجر المشار إليهم فى هذه الفقرة والمقيمين معه عند وفاته أو تركه العين المؤجرة أما بالنسبة للأماكن المؤجرة لغير السكنى فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٩ سالفه البيان على أنه إذا « كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى فلا ينتهى العقد بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه فى إستعمال العين بحسب الأحوال » مما يدل على أنه لم يمس حالة إستغلال المكان المؤجر لمزاولة الأنشطة سالفه البيان أجاز المشرع إستمرار عقد الإيجار لورثة المستأجر عند وفاته وجاء النص عاما بغير قيود فلم يشترط المشرع أن يكون الورثة قد زاولوا هذا النشاط مع مورثهم قبل وفاته بل يستمر عقد الإيجار لصالحهم ولو لم يكن لهم أى نشاط البته . وهدف المشرع من ذلك هو الإبقاء على إستمرار تلك الأنشطة فى الأماكن المؤجرة حماية لها وتشجيعاً للاستثمار لكى تنمو وتزدهر لما لها من أثر كبير فى الحياة الاقتصادية . أما إذا قام المستأجر بأشراك آخر معه فى النشاط الذى يباشره فلا يعدو أن يكون هذا متابعة منه لارتفاع المكان المؤجر فيما أجر من أجله بعد أن

ضم إلى رأس المال المستثمر فيها حصة لآخر على سبب المشاركة في إستغلال هذا المال المستثمر دون أن ينطوي هذا بذاته على معنى تخلى المستأجر عن المكان المؤجر وقد إلتمز المشرع بهذا النهج الذى هدف إليه باستمرار عقد الإيجار لصالح ورثة المستأجر ، وأوجب استمرار عقد الإيجار لشركائه فى إستعمال العين وجاء النص عاما بغير قيود التزاما بهذا الهدف فيستمر عقد الإيجار لشركائه ولو كانت الشركة من شركات الواقع أو لم يتم تسجيلها وشهرها وفقاً للقانون ما دام الهدف الذى قصده المشرع فى قانون إيجار الأماكن هو الإبقاء على النشاط ذاته واستمراره يؤيد ذلك أن المادة ٢/٢٩ سائلة البيان نصت على إستمرار عقد الإيجار « لشركائه » ولو كان القصد هو أن تكون الشركة مستوفية للشروط التى إستلزمها القانون لجاء النص على إستمرار عقد الإيجار للشركة بإعتبارها من الأشخاص الاعتبارية ، وليس هناك أى تعارض بين قانون إيجار الأماكن وقانون الشركات إذ لكل من القانونين مجال ونطاق مستقل لتطبيقه ، لما كان ذلك فلا يجدى الطاعنه التمسك ببطلان الشركة لعدم إتخاذ إجراءات الشهر التى نص عليها القانون ويكون النعى على غير أساس .

. وحيث إن الطاعنه تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى الأسناد والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول أن المستندات التى قدمها المطعون ضدهم للتدليل على قيام الشركة من صنعهم ولا تكفى لنفى أستئجار المطعون ضده الأخير لعين النزاع من باطن باقى المطعون ضدهم وهو ما أكدته الشهادة المستخرجة من المحكمة الابتدائية المختصة المتضمنة عدم اشهار الشركة أو النشر عنها والتى لم يرد عليها الحكم فضلاً عن أنه لم يثبت من أقوال شاهدى المطعون ضدهم قيام هذه الشركة وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ، وتقدير ما يقدم إليها من أدلة ، ولا تثريب عليها في الأخذ بأى دليل تكون قد أقتنعت به ما دام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية ، وبحسبها أن تبين الحقيقة التي أقتنعت بها وأن تقيم قضاها على أسباب سائفة تكفى لحملها ، ولها السلطة التامة في بحث المستندات المقدمة لها وفي إستخلاص ما تراه متفقاً مع الواقع متى كان هذا الاستخلاص سائفاً وهى غير ملزمة بأن تتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وترد استغلالاً على كل قول أو حجة أثاروها ما دام في قيام الحقيقة التي أقتنعت بها واوردت دليلها الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إستند في قضائه بمشاركة المطعون ضده الأخير لباقى المطعون عليهم في النشاط التجارى الذى يمارس في العين إلى ما أورده بمدونات من أن الثابت من مستندات المتأنف عليهم - المطعون ضدهم - سائلة البيان وجود شركة قائمة بين المتأنف عليهم ..... وتأييدت هذه المستندات بشهادة ..... شاهدى المتأنف عليهم . وكانت المحكمة يطمئن وجدانها إلى سى هذه الشهادة وترتاح ..... إليها ..... بالإضافة إلى ما شهد به ..... شاهد المتأنفة - الطاعنة - والذى شهد بإدارة المتأنف عليه الأخير - المطعون عليه الأخير - لعين النزاع بصفته شريكاً لباقى المتأنف عليهم الذين شغلتهم وظائفهم عن إدارة المحل » وكان هذا الذى حصله الحكم وإنتهى إليه سائفاً وله أسله الثابت بالأوراق وكافياً لحمل قضائه ومن ثم فإنه النعى لا يعدو أن يكون جسدياً موضوعياً في تقدير الدليل لا تجوز أثارته أمام محكمة النقض وبالتالي يكون غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

~~~~~

جلسة ٢٥ من يوليو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشار بن / طه الشريف ، احمد ابو الجاج نائب رئيس المحكمة ، شكري العمير
وعبد الصمد عبد العزيز .



الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٥٦ القضائية :

إثبات « الأوراق الوسمية » . تزوير . شركات . حكم « تسبيب الحكم » .
عدم جواز المضاهاة على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها ولم يعترف بها . وجوب أن
يكون هناك موقف إيجابي يستدل منه بوضوح على إقراره بصحتها م ٣٧ إثبات . رسمية
الورقة . مناطها . المادتان ١٠ ، ١١ إثبات . شركات القطاع العام من أشخاص القانون
الخاص والعاملون بها ليسوا من الموظفين العموميين . مؤدى ذلك عدم اعتبار أوراقها أوراقاً
رسمية . إنكار الطاعنة لتوقيعات مورثها على أوراق الشركة فى تحقيق المضاهاة . تسكها
بذلك أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه . إغفاله الرد على هذا
الدفاع الجوهري . قصور .



مفاد النص فى المادة ٣٧ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ عدم جواز
المضاهاة على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها ولم يعترف بها ، ولا يكتفى فى
هذا الشأن بالسكوت أو بإتخاذ موقف سلبي بل يجب أن يكون هناك موقف
إيجابي يستدل منه بوضوح على إقراره بصحة الورقة العرفية ، ومناط رسمية
الورقة فى معنى المادتين ١٠ ، ١١ من قانون الإثبات سالف الذكر أن يكون
محورها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته وتعتبر حجة بما دون
فيها من أمور قام بها محررها فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى
حضره ، وشركات القطاع العام تعتبر من أشخاص القانون الخاص والعاملون

بها ليسوا من الموظفين العموميين لأن علاقتهم بها علاقة تعاقدية تخضع لأحكام نظام العاملين بتلك الشركات ومن ثم لا تعتبر أوراقها أوراقاً رسمية .
وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الخبر المنتدب لصحة توقيع مورت الطاعنة والمطعون ضدهم الخمسة الأول المرحوم على الإقرار المطعون عليه قد إستعان في تحقيق المضاهاة بتوقيعات له على إخطارات إشترائه في صندوق المؤسسة والزمالة بشركة إسكو هى أوراق بحكم كنهها أوراق عرقية لم تعترف الطاعنة بصحتها وانكرتها وتمسكت أمام المحكمة التى أصدرته بهذا الدفاع إلا أنها أغفلته مع أنه دفاع جوهري من شأن تحقيقه أن يثبتي وجه الرأى فى الدعوى بما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والقصور فى التسبيب

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضدهم الخمسة الأول أقاموا الدعوى رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩ مدنى جزئى مصر القديمة على الطاعنة والمطعون ضده الأخير بطلب الحكم بفرز وتجنيد أنصبتهم فى الشقة المينة بصحيفة الدعوى وفى حالة عدم إمكان القسمة الحكم ببيعها بالثمن الأساسى الذى يقدره الخبر الذى يتدب لهذا الغرض وقالوا بياناً لذلك أنه يعقد بيع إبتدائى مؤرخ ١٩٦٦/٤/٣٠ باعت الطاعنة لمورثهم ومورثها المرحوم شقة النزاع وأقام الدعوى رقم ٤٦٧٣ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة طالبا الحكم له بصحته ونفاذه . وقد انتهت صلحاً بالحقاق عقد الصلح المؤرخ ١٩٦٨/٥/٢٨ المبرم بين الطرفين .

بمحضر الجلسة وجعله فى قوة السند واجب النفاذ وإذ توفى لرحمة مسواه
فى ١٩٧٣/٧/٣ وانحصر إرثه فيهم والطاعة التى استأثرت بعين النزاع مع
إنها قتلك فيها الربع ميراثاً . فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم . قدمت الطاعة
حال نظر الدعوى إقراراً مؤرخاً ١٩٦٨/١١/٦ متضمناً تنازل المورث عن الحكم
الصادر فى الدعوى رقم ٤٦٦٣ لسنة ٦٧ مدنى كلى جنوب القاهرة فضلاً عن
تنازله عن عقد بيع الشقة الصادر منها إليه بتاريخ ١٩٦٦/٤/٣ . طعن
المطعون ضدهم الخمسة الأول بالجهالة على توقيع المورث على هذا الإقرار فأمرت
المحكمة بوقف السير فى الدعوى وإحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة للفصل
فى الطعن حيث قيدت برقم ١٠٠٢٨ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة وإذ
قضت هذه المحكمة برفض الطعن بالجهالة وبصححة توقيع المورث . فقرروا
بالطعن بالتزوير على هذا التوقيع - حكمت المحكمة بعدم قبول الإدعاء - بالتزوير
وإحالة الدعوى إلى محكمة مصر القديمة الجزئية لاستئناف السير فى دعوى
القسم - إستأنف المطعون ضدهم الخمسة الأول هذا الحكم بالإستئناف
رقم ٥٣٥٦ لسنة ٩٩ ق القاهرة - نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى لإجراء
المضاهاة وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٣ بإلغاء الحكم
المستأنف ويرد وعلان الإقرار العرفى المؤرخ ١٩٦٨/١١/٦ . طعن الطاعة
فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض
الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره
وفيهما التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور
فى التسبب والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه
وإذ عول فى قضاءه على ما خلص إليه الخبير المنتدب فى الدعوى فى تقريره من
عدم صدور التوقيع على الإقرار المطعون عليه من المورث إستناداً إلى أن الأوراق

التي أجزى المضاهاه عليها أوراقاً رسمية مع إنها ليست كذلك إذ هي أوراق عرقية غير معترف بها منها وقد قسكت بهذا الدفاع إلا أن الحكم المطعون فيه أعرض عنه ولم يقل كلمته فيه إيراداً بما يعيبه بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه لما كان مؤدى النص في المادة ٣٧ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن بيان الأوراق التي تقبل للمضاهاه عند تحقيق الخطوط والتوقيعات بمعرفة أهل الخبرة فيما عدا الرسمية منها وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تكون عرقية معترف بها أو تم استكتابها أمام القاضي بما مفاده عدم جواز المضاهاه على ورقة عرقية ينكر الخصم صحتها ولم يعترف بها ولا يكتفى في هذا الشأن بالسكوت أو بإتخاذ موقف سلبي بل يجب أن يكون هناك موقف إيجابي يستدل منه بوضوح على إقراره بصحة الورقة العرقية . لما كان ذلك وكان مناط رسمية الورقة في معنى المادتين ١٠ ، ١١ من قانون الإثبات سالف الذكر أن يكون محررها موظفاً عموماً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته وتعتبر حجة بما تدرن فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره وكانت شركات القطاع العام تعتبر من أشخاص القانون الخاص والعاملون بها ليسوا من الموظفين العموميين لأن علاقتهم بها علاقة تعاقدية تخضع لأحكام نظام العاملين بتلك الشركات ومن ثم لا تعتبر أوراقها أوراقاً رسمية . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الخبر المتدبر لتحقيق صحة توقيع مورث الطاعنة والمطعون

ضدهم الخمسة الأول المرحوم على الإقرار المظنون عليه قد استعان
فى تحقيق المضاهاه بتوقيعات له على إخطارات إشتراكه فى صندوق المؤسسة
والزماله بشركة إسكو وفى أوراق حكم كنهها أوراق عرفية لم تعترف الطاعنة
بصحتها وأنكرتها وتمسكت أمام المحكمة التى أصدرته بهذا الدفاع
إلا أنها أغفلت مع أنه دفاع جوهري لم تقل كلمتها فيه مع أنه كان من شأن
تحقيقه أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى بما يعيب الحكم المظنون فيه بمخالفة
القانون والقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى
أسباب الطعن .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المظنون فيه .

////////////////

جلسة ٢٥ من يولييه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم رزق بهوس نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / طه الشريف ، أحمد أبو الحجاج نائب رئيس المحكمة ، شكري العميرى و عبد
الصمد عبد العزيز .

٢٥١

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٧ القضائية :

(١) نقض « الخصوم في الطعن » .

الاختصاص في الطعن بالنقض . عدم جوازه بالنسبة لمن لم يكن خصما في النزاع الذى
صدر فيه الحكم المطعون فيه . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة له .

(٢) شيوخ . بيع . ملكية . قسمة .

بيع الشريك المشتاع لجزء مفروز من العقار الشائع . لا يجيز للمشتري طلب تثبيت
ملكيته لهذا البيع قبل إجراء القسمة ووقوعه فى نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلا . م
٢/٨٢٦ مدنى .

(٣) ملكية . تقادم . حكم .

إنهاء الحكم المطعون فيه إلى أن دعوى تثبيت الملكية التى إقامتها المظعون ضدها
الأولى قاطعة للتقادم بالنسبة لباقي الملاك على الشيوخ ومنهم الهانعة للطاعنين بما لا تتوافر
معه شروط كسب الملكية بالتقادم في حقهم . صحيح فى القانون .

١- لا يجوز أن يختصم في الطعن بالنقض من لم يكن خصماً في النزاع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك المطعون ضده الأخير لم يكن طرفاً في الحكم المطعون فيه وإذا اختصمه الطاعنون في الطعن بالنقض فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده المذكور .

٢- النص في الفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ من القانون المدني يدل على أن بيع الشريك المشتاع لجزء من العقار الشائع قبل إجراء القسمة بين الشركاء لا يجيز للمشتري طلب تثبيت ملكيته لما أشتراه مفرزاً قبل إجراء القسمة ووقوع المبيع في نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلاً .

٣- إذ كان الحكم المطعون قد أنتهى إلى أن دعوى تثبيت الملكية التي أقامتها المطعون ضدها الأولى قاطعة للتقادم بالنسبة لباقي الملاك على الشيوع ومنهم البائعة للطاعنين ولم تكتمل للبائعة والطاعنين من بعدها مدة خمسة عشر سنة من تاريخ صدور الحكم في الدعوى رقم مدنى كلى طنطا وحتى رفع الدعوى المطروحة وخلص من ذلك إلى عدم توافر شروط كسب الملكية بالتقادم في حق الطاعنين فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المدوالة .

حيث إن الرقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٧٩ مدنى جزئى تطور على المطعون ضدهم من الثانى حتى الخامسة بطلب الحكم

بقرض وتجنيب حصتها الميراثية المخلقة عن والدها البالغ قدرها ٩٠ ط ٤ اف
شائعة فى مساحة ٢٣ س ١٠ ط ٩ و التى قضى بتثبيت ملكيتها لها فى
الدعوى رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٤ مدنى كلى طنطا تدخل الطاعنون والمطعون ضده
الأخير فى الدعوى هجومياً باعتبار أنهم مالكيين للمساحات المبنية بعقد شرائهم
والتي تم شرائها من إحدى الورثة وبوضع اليد منذ تاريخ الشراء واستداداً
لوضع يد البائعة لهم والتي تدخل فى مشروعى الفرز والتجنيب . قضت
المحكمة الجزئية بوقف دعوى القسمة حتى يفصل نهائياً فى النزاع حول الملكية
وإحالة الدعوى بشأن هذا النزاع إلى محكمة طنطا الابتدائية المختصة قيمياً
بنظر الدعوى حيث قيدت برقم ٦٠٦ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى طنطا . نذبت
المحكمة خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره قضت بقبول تدخل الطاعنين والمطعون ضده
الأخير خصوصاً ثلثاً فى الدعوى وفى موضوع التدخل برفضه . استأنف
الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٥ لسنة ٣٤ ق طنطا ، كما استأنفه
المطعون ضده الأخير بالاستئناف رقم ٤٤٤ لسنة ٣٤ ق ، ضمت المحكمة
الإستئنافين وأحالتهما إلى التحقيق وبعد أن استمعت إلى أقوال الشهود إثباتاً
ونفياً قضت فى موضوع الإستئناف رقم ٣٧٥ لسنة ٣٤ طنطا برفضه وبتأييد
الحكم المستأنف وفى موضوع الإستئناف رقم ٤٤٤ لسنة ٣٤ ق بإلغاء الحكم
المستأنف وتثبيت ملكية المطعون ضده الأخير لمساحة ستة عشر قيراطاً . طعن
الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى
بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأخير وفى الموضوع برفضه ، وإذ عرض
الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت
النيابة رأياً .

وحيث إن معنى الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون
ضده الأخير لأنه لم يكن طرفاً فى الحكم المطعون فيه .

حيث إن هذا الدفع في محلة ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز أن يختصم في الطعن بالنقض من لم يكن خصماً في النزاع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه لما كان ذلك كان المظعون ضده الأخير لم يكن طرفاً فإن الحكم المظعون فيه وإذا أختصمه الطاعنون في الطعن بالنقض فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للمظعون ضده المذكور .

وحيث إن الطعن فيما عدا ذلك استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنون بالسبب الأول منهما على الحكم المظعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون إنهم إشتروا من المرحومة مورثة المظعون ضدهم مساحة ١ ١ ط ف وقد آت الملكية إلى البائعة لهم عن طريق الميراث عن زوجها وجزء آخر عن والدها وهو لا يتعارض مع ملكية المظعون ضدها الأولى الشائع في مساحة ١٠ ١ ط ب مما يقتضى إستهاد القدر مشترى الطاعنين عند الفرز والتجنيب لأن المظعون ضدها الأولى إحدى ورثة البائعة لهم ويمتنع عليها التعرض للطاعنين بإعتبارها خلف عام للبائعة وتلتزم بنقل ملكية الحق المبيع وإذا أنتهى الحكم المظعون فيه إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض تدخل الطاعنين لأن عقد شرائهم عرفي لم يسجل فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعي في غير محلة ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ من القانون المدني على أنه إذا كان التصرف منصفاً على جزء مفرزاً من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف إنتقل حق التصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذي آل إلى المتصرف بطريق

القسمة يدل على أن بيع الشريك المشتاع لجزء مفرز من العقار الشائع قبل إجراء القسمة بين الشركاء لا يجوز للمشتري طلب تثبيت ملكيته لما أشتراه مفزراً قبل القسمة ووقوع المبيع فى نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلاً لما كان ذلك وكان الطاعنون يستندون فى تدخلهم إلى ملكيتهم لجزء مفرز من أرض النزاع استناداً إلى وضع اليد وإلى العقد العرفى المؤرخ ١٩٧٨/١٢/١٤ والذى قضى بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨١ جزئى قطور وكانت أرض النزاع ضمن قدر أكبر مملوك على الشيوع للمطعون ضدهم وللبائعة للطاعنين ولم تتم القسمة بين الشركاء المشتاعين ومن ثم فلا يجوز للطاعنين طلب تثبيت ملكيتهم لما أشتروه مفزراً قبل القسمة وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحى النعى عليه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وتفسيره وفى بيان ذلك يقولون انهم أشتروا قدراً محدداً من أحد الملاك على الشيوع وهى المرحومة ووضعوا يدهم عليه فإذا أجريت القسمة ووقع هذا القدر فى نصيب البائعة أستمر وضع يدهم الذى يكمل وضع يد البائعة لهم وإذا وقع فى نصيب البائعة جزء آخر أنتقل وضع يدهم إليه ولا يكون للحكم الذى صدر بتثبيت ملكية المطعون ضدها الأولى أى أثر فى وضع يدهم وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر الحكم الصادر بتثبيت ملكية المطعون ضدها الأولى قاطع التقادم وضع اليد البائعة لهم فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى فى محله ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن دعوى تثبيت الملكية التى أقامتها المطعون ضدها الأولى قاطعة للتقادم بالنسبة لباقى الملاك على الشيوع ومنهم البائعة للطاعنين ولم تكتمل للبائعة وللطاعنين من بعدها مدة خمسة عشر سنة تاريخ صدور الحكم فى الدعوى رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٩مدنى كلى طنطا وحتى رفع الدعوى المطروحة وخلص من ذلك إلى عدم توافر شروط كسب الملكية بالتقادم فى حق الطاعنين فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويضحق النعى غير أساس .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٥ من يوليو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد «محمود» باسم نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / حسين علي حسين ، ريمون قميم نائب رئيس المحكمة وشكري جمعة ،
ومحمد اسماعيل الفزالي

٢٥٢

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٦٠ القضائية :

(١ ، ٢ ، ٣) دعوى « الخصوم في الدعوى » (يجاز .

١- الخصومة لا تقدر إلا بين طرفين من الأحياء ، وإلا كانت معدومة لكل ذي مصلحة
التمسك بهذا الدفع .

٢ - الدعوى بانها ، عقد الإيجار وإخلاء العين المؤجرة لفائدة المستأجر يلزم
اختصاص ورثته فيها .

٣- انعدام الخصومة قبل المستأجر الأصلي أو ورثة الراجب أختصاصه في الدعوى . جواز
تمسك المستأجر من الباطن بهذا الدفع .

(٤) نقض « أثر نقض الحكم » .

نقض الحكم الصادر في الدعوى الأصلية لسبب متعلق بأنعدام الخصومة . أثره . نقض
الحكم الصادر في الدعوى الفرعية الموجهة بجلسة المرافعة .

١ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الخصومة لا تقوم إلا بين طرفين من الأحياء ، فلا تنعقد أصلاً إلا بين أشخاص موجودين علي قيد الحياة وإلا كانت معدومة لا ترتب أثراً ولا يصححها إجراء لاحق ، وعلي من يريد عقد خصومة أن يراقب ما يطرأ علي خصومة من وفاة قبل اختصامهم ويحق لكل ذي مصلحة التمسك بالدفع بأنعدام الخصومة متى كان الخصم الذي توفي قبل رفع الدعوي هو خصم أصيل من يوجب القانون إختصامهم فيها

٢ - الدعوي بانها - عقد الإيجار وإخلاء العين المؤجرة لوفاة المستأجر الأصلي يلزم إختصام ورثته فيها .

٣ - الخصومة إذا لم تنعقد أصلاً بالنسبة للمستأجر الأصلي أو وارثة الذي يجب إختصامه في الدعوي ، إعتبرت كذلك بالنسبة للمستأجر من الباطن مما يخوله إبدأ الدفع بأنعدام الخصومة .

٤ - لما كان نقض الحكم الصادر في الدعوي الأصلية للسبب المشار إليه يتعلق بصحة أو انعدام الخصومة فيها فانه يترتب على ذلك نقض الحكم الصادر في الدعوي الفرعية الموجهة من الطاعن بالجلسة إلي المطعون ضده الأول .

الـهـكـمـة

بعد الاطلاع علي الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - علي ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام علي الطاعن وأقنعهم ضده الثاني

والمستأجره الأصلية الدعوي رقم ١٥٠٦ لسنة ١٩٨٢ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طالباً الحكم بانهاء عقد إيجار الشقة محل النزاع وتسليمها إليه خالية ، وقال شرحاً لدعواه إنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٢/٥/١ إستأجرت المرحومة مورثة المطعون ضده الثاني هذه الشقة من المالكه السابقة للعقار التي أذنت لها بتأجيرها من باطنها فاستأجرها منها الطاعن ، وإذ غادرت المستأجرة الأصلية البلاد وأسقطت عنها الجنسية المصرية ثم توفيت بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣ دون أن يقيم معها أحد فيها فقد أقام الدعوى . ويجلسه المرافعة وجه الطاعن إلى المطعون ضده الأول دعوى فرعية طالباً الحكم بأحققيته في البقاء بالعين المؤجرة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تأسيساً على أنه يستأجرها مفروشة من المستأجرة الأصلية لمدة جاوزت عشر سنوات سابقة علي صدور القانون المذكور . وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٩ قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة بوفاء المستأجرة الأصلية وبعد تعجيل السير في الدعوى قضت المحكمة بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣٠ برفض الدعوى الأصلية وفي الدعوى الفرعية بأحقية في الطعن البقاء بالشقة محل النزاع . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٨٦٩ لسنة ١٩٨٦ القاهرة، وبتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبانتهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٢/٥/١ وبإخلاء الشقة محل النزاع وتسليمها خالية للمطعون ضده الأول ورفض دعوى الطاعن، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، ويجلسه ١٩٩٠/٣/٧ أمرت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً وحددت جلسة لنظر الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وبالمجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بانعدام الخصومة أمام محكمة أول درجة على سند من أن المطعون ضده الثانى..... قد توفي من قبل رفع الدعوى فى سنة ١٩٨٢ وهو الشخص الذى اختصمه المطعون ضده الأول فى الدعوى باعتباره ابن المستأجرة الأصلية..... فى حين أن الأوراق قد خلّت من دليل على وفاتها أو وراثته لها ذلك أن الثابت بالمستند المقدم من المطعون ضده الأول المنسوب صدره إلى عمودية باريس، أن المتوفاه تدعى..... وأنها أرملة..... مما مفاده وفاة المطعون ضده الثانى قبل وفاة زوجته فى سنة ١٩٨٠، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه تحييص هذا الدفاع والرد عليه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الخصومة لا تقوم إلا بين طرفين من الأحياء فلا تنعقد أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة وإلا كانت معدومة لا ترتب أثراً ولا يصححها إجراء لاحق ، وعلى من يريد عقد خصومة أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة قبل اختصاصهم ويحق لكل ذى مصلحة التمسك بالدفع بانعدام الخصوم متى كان الخصم الذى توفى قبل رفع الدعوى هو خصم أصيل من يوجب القانون اختصاصهم فيها ، والدعوى بإنهاء عقد الإيجار وإخلاء العين المؤجرة لوفاة المستأجر الأصلية يلزم اختصاص ورثته فيها ، لما كان ذلك وكان المطعون ضده الأول قد أقام الدعوى على المطعون ضده الثانى بصفته وارثاً للمستأجرة الأصلية طالبا إنهاء عقد إستئجارها لمفادرتها البلاد وإسقاط الجنسية المصرية

عنها ثم وفاتها بعد ذلك في سنة ١٩٨٠ وترتب على ذلك إنها - عقد استئجار الطاعن من الباطن للشقة محل النزاع ، وكان الأخير قد تمسك أمام محكمة أول درجة بانعدام الخصومة بوفاة المطعون ضده الثاني من قبل رفع الدعوي استنادا إلي المستند المقدم من المطعون ضده الأول نفسه بأن أرملته قد توفيت سنة ١٩٨٣ ، وقد عاد إلي إثارة منازعته أيضاً أمام محكمة الاستئناف ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاج رغم أنه دفاع جوهري يحق له التمسك به ، ذلك أن الخصومة إذا لم تتعقد أصلاً بالنسبة للمستأجر الأصلي أو ورائه الذي يجب إخصامه في الدعوي ، إعتبرت كذلك بالنسبة للمستأجر من الباطن مما يخوله إبداء الدفع بانعدام الخصومة ، وإذا أغفل الحكم الرد علي هذا الدفع الذي قد يتغير به - إن صح - وجه الرأي في الدعوي فإنه يكون قد شابه القصور في التسبب بما يوجب نقضه لهذا السبب ولما كان نقض الحكم الصادر في الدعوي الأصلية للسبب المشار إليه يتعلق بصحة أو انعدام الخصومة فيها فإنه يترتب علي ذلك نقض الحكم الصادر في الدعوي الفرعية الموجهة من الطاعن بالجلسة إلي المطعون ضده الأول دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

~~~~~

## جلسة ٢٥ من يوليو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / حعين على حعين ، ربهون فهديم نائب رئيس المحكمة و شكري جمعه و محمد  
إسماعيل غزالى



الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥٦ القضائية :

( ١ ) إيجار « إيجار الأماكن » اسباب الاخلاء . عقد « فسخ العقد » .

نظام عام .

تعيين أسباب اخلاء الأماكن المؤجرة الخاضعة للتشريعات الإستثنائية . أحكام أمره  
متعلقة بالنظام العام وورودها فى تلك التشريعات على سبيل الحصر . مؤداه . عدم طلب  
اخلاها أعمالا للشرط الصريح الفاسخ متى تعارض هذا الشرط مع تلك الأسباب .

( ٢ ) حكم « تسبیب الحكم » « ما لا يعد قصورا » . نقض « اسباب

الطعن : السبب غير المنتج » .

إقامة الحكم على دعائتين . كفاية احدهما لحمله . النعى عليه فى الأخرى - يفرض

صحته - غير منتج



١ - الدعوى التى يقيمها المؤجر بفسخ عقد الإيجار - وعلى ما جرى به  
قضا ، هذه المحكمة - هى دعوى باخلاء العين المؤجرة ويعتبر طلب الاخلاء  
مندمجا فى طلب الفسخ وأثر حتمى للقضاء به ، وأنه ولئن كانت القواعد العامة  
فى القانون المدنى إعمالا لمبدأ سلطان الأرادة - وفقا لما نصت عليه المادة ١٥٨ منه -

تجيز في العقود الملزمة للجانبين الاتفاق على اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائي عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه بما يؤدي إلى وقوع الفسخ في هذه الحالة نفاذاً لذلك الإتفاق بقوة القانون ودون أن يكون للقاضي خيار في أمره إلا أنه تحقيقاً للتوازن بين أوضاع المؤجرين والمستأجرين للأماكن التي تسرى عليها أحكام التشريعات الإستثنائية المنظمة للإيجار رأى المشرع التدخل بتعيين أسباب الأخلاء بأحكام أمره متعلقة بالنظام العام أوردتها على سبيل الحصر في تلك التشريعات مما مفاده أن المشرع لم يصادر حق المتعاقدين في الإتفاق على الشرط الصريح الفاسخ في عقد الإيجار إلا إذا تعارض مع القواعد الأمره الواردة في تلك القوانين الإستثنائية ، ومن ثم فلا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر متى كان خاضعاً لأحكام التشريع الإستثنائي إلا لسبب من الأسباب المبينة به ، فإن كان عقد الإيجار قد تضمن شرطاً صريحاً فاسخاً تعين أن يكون تحقق هذا الشرط موافقاً لما نص عليه التشريع المذكور من قواعد .

٢ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه متى أقام المحكم قضاءً على دعامتين وكانت أحدهما كافية لحمله ، فإن النemy عليه في الأخرى - بفرض صحته - يكون غير منتج

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن بصفته رئيساً للوحدة المحلية لمركز ومدينة طامية بمحافظة الفيوم أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٢٧٢٣ لسنة ١٩٨٤ أمام محكمة سوهاج الابتدائية طالباً الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٢/٥/١ وباخلاء الشقة محل النزاع وتسليمها إليه ، وقال بياناً لدعواه إنه بموجب العقد المذكور إستأجر منه المطعون ضده هذه الشقة وقد تضمن العقد شرطاً فاسخاً صريحاً يقضى بفسخه في حالة نقل المطعون ضده إلى خارج محافظة الفيوم وإذ تحقق هذا الشرط بنقله إلى مدينة سوهاج قد أقام الدعوى .

وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧ قضت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٤ لسنة ٦٠ ق أسبوط « مأمورية سوهاج »

وبتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أهدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة - في غرفة مشورة - وأنه جديراً بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأيها .



وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول إنه استند فى دعواه بفسخ عقد الإيجار إلى تحقق الشرط الصريح الفاسخ الوارد به بنقل المظنون ضده المستأجر - إلى خارج القيدوم ، وإذ لم يعمل الحكم أثر هذا الشرط رغم تحققه بمقولة أنه لا يعد سببا من أسباب الاخلاء الواردة بتشريعات إيجار الأماكن هذا فى حين أن القواعد العامة فى القانون المدنى تجهز الاتفاق على إعتبار للعقد مفسوخا من تلقاء نفسه ومن ثم فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا اللبى غير شديد ، ذلك أن الدعوى التى يقيمها المٌزجر بفسخ عقد الإيجار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى دعوى باخلاء العين المٌزجرة ويعتبر طلب الاخلاء مندمجا فى طلب الفسخ وأثر حتمى للقضاء به ، وأنه ولئن كانت القواعد العامة فى القانون المدنى إعمالا لمبدأ سلطان الإرادة - وفقا لما نصت عليه المادة ١٥٨ منه - يجيز فى العقود الملزمة للجانبين الإتفاق على إعتبار للعقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائى عند عدم الوفاء بالإلتزامات الناشئة عنه بما يؤدى إلى وقوع الفسخ فى هذه الحالة نفاذاً لذلك الإتفاق بقوة القانون ودون أن يكون للقاضى خيار فى أمره إلا أنه تحقيقاً للتوازن بين أوضاع المٌزجرين والمستأجرين للأماكن التى تسرى عليها أحكام التشريعات الإستثنائية المنظمة للإيجار رأى المشرع التدخل بتعيين أسباب الاخلاء بأحكام أمره متعلقة بالنظام العام أوردها على سبيل المحصر فى

تلك التشريعات مما مفاده أن المشرع لم يصادر حق المتعاقدين في الإتفاق على الشرط الصريح الفاسخ في عقد الإيجار إلا إذا تعارض مع القواعد الأمرة الواردة في تلك القوانين الإستثنائية ومن ثم فلا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكا المؤجر متى كان خاضعاً لأحكام التشريع الإستثنائي إلا لسبب من الأسباب المبينة به ، فإن كان عقد الإيجار قد تضمن شرطاً صريحاً فاسخاً تعين أن يكون تحقق هذا الشرط موافقاً لما نص عليه التشريع المذكور من قواعد ، لما كان ذلك وكانت الشقة محل النزاع - وبما لا خلاف فيه بين الخصوم - خاضعة لأحكام التشريع الإستثنائي لأيجار الإماكن ، وكان الشرط الصريح الفاسخ الوارد بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٢/٥/١ بإعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه في حالة نقل المظعون ضده ( المستأجر ) إلى خارج محافظة الفيوم لا يتفق والأسباب التي تميز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان وفقاً لما نصت عليه أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن إيجار الأماكن ويترتب على اعمال هذا الشرط إضافة سبب جديد من أسباب الإخلاء لم يرد به نص في القانونيين المذكورين الأمر الذي يتمين معه إهدار أثر هذا الشرط في هذا الخصوص وإذا إلترزم الحكم المظعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون النعى عليه بههنا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثاني على الحكم المظعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم ذهب إلى أن عقد الإيجار ما زال سارياً بين طرفيه لثبوت إستيفاء الطاعن

للأجرة من المَطْعُون ضده عن المدة من يناير حتى ديسمبر ١٩٨٥ ، هذا في حين أنه أُنذِر المستأجر بفسخ العقد وبإخلاء العين المؤجرة بما ينفي التجديد الضماني للإيجار ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه متى أقيم الحكم قضاءً على دعامين ، وكانت إحداها كافية لحمله ، فإن النعى عليه في الأخرى - بفرض صحته - يكون غير منتج ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول - قد أقيم قضاءً برفض الدعوى على سند من أنها لا تستند إلى أحد الأسباب التي تميز إخلاء العين المؤجرة وفقاً للتشريع الخاص بإيجار الأماكن ، وإذ كانت هذه الدعامة تتفق وصحيح القانون وكافية لحمل قضائه فإن تعييبه فيما استطرد إليه تزيداً بشأن أثر قبول الطاعن إستيفاء الأجرة من المَطْعُون ضده بضحي وأيا كان وجه الرأي فيه - غير منتج .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

////////////////////

## جلسة ٢٥ من يوليو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود باسم نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / حسين علي حسين ، بهيود سليم نائب رئيس المحكمة و شكري حميد و محمد  
إسماعيل عزالي .

٢٥٤

المعلم رقم ٢٤٥ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) بيع « بيع ملك الغير » . بطلان « بطلان نسبى » .

بطلان بيع ملك الغير وعدم نفاذه فى حق المالك . عدم تعلقه بالنظام العام لا يجوز لغير  
صاحب الشأن فيه التمسك به .

( ٢ ، ٣ ) إيجار « إيجار الأماكن » « إيجار ملك الغير » .  
عقد « عقد الإيجار » « آثار عقد الإيجار » .

( ٢ ) عقد الإيجار - إنتقال آثاره إلى المشتري متى سجل عقد شرائه  
ولو لم يقم البائع بدولة حقوقه فى عقد الإيجار إليه .

( ٣ ) الإيجار الصادر ممن لا يملك الشيء أو له حق التعامل فيه صحيح  
بين طرفيه بعدم نفاذه فى حق مالكه أو من له الحق فى الإنتفاع به إلا  
بإجازة مطلب المستأجر بطلال العقد أو فسخه . غير جائز . طالما لم  
يتعرض له المالك فى الإنتفاع بالعين الموجودة .

( ٤ ) إيجاباً « إيجاباً الأياكن » « بيع الجك » . محكمة الموضوع

« سلطتها فى تقرير الأدلة » .

إبقاء الإيجاب فى حالة بيع المتجر أو المصنع بالجدك . مناطه . توافر الضرورة للمجته  
للبيع وتقدم تلك الضرورة هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى أقامت قضاها  
على أسباب سائفة .

=====

١ - النص فى المادة ٣٦٦ والفقرة الأولى من المادة ٤٦٧ من القانون المدنى  
يدل على أن بيع ملك الغير تصرف قابل للأبطال لمصلحة المشتري ، وإجازة  
المشتري للعقد تزيل قابليته للأبطال وتجعله صحيحاً فيما بين العاقدين ، أما  
بالنسبة للمالك الحقيقى فيجوز له إقرار هذا البيع صراحة أو ضمناً ، فإذا لم  
يقره كان التصرف غير نافذ فى حقه ، مما مفاده أن بطلان التصرف أو عدم  
نفاذه هو أمر غير متعلق بالنظام العام بل هو مقرر لمصلحة صاحب الشأن فيه  
ولا يجوز لغيره التمسك به .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن آثار عقد الإيجاب تنتقل إلى مشتري  
العقار متى سجل عقد شرائه وفق أحكام القانون ولو لم يتم البائع بمحاولة حقوقه  
فى عقد الإيجاب إلى هذا المشتري .

٣ - الإيجاب الصادر من شخص لا يملك الشئ - المذبحر وليس له الحق فى  
التعامل فى منفعة صحيح فيما بين طرفيه غير قابل للأبطال إلا أنه لا ينفذ

فى حق مالكه أو من له الحق فى الإنتفاع به إلا بأجازة هذا الأخير ، وأنه طالما أن المالك الحقيقى لم يتعرض للمستأجر فى إنتفاعه بالعين فليس لهذا الأخير طلب بإبطال الإيجار أو فسخه .

٤ - الإبقاء على إيجار المتجر أو المصنع لصالح مشتريه بالحدك من المستأجر الأصلى إستثناء من الشرط المانع من النزول عن الإيجار منوط - وفقاً لما تقضى به المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى - بتوافر الضرورة الملجئة التى يضطرغها المستأجر إلى بيعه ، ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن تقدير الضرورة فى هذه الحالة هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب ساقفه .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

وحيث إن المظعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم للمظعون فيه وسائر الأوراق - تنحصر فى أن الشركة للمظعون ضدها الأولى أقامت على للطاعن الأول والمظعون ضدها الثالثة الدعوى رقم ٢٨٦٢ لسنة ١٩٧٣ أمام محكمة الأستندرية الابتدائية طالبه الحكم بإخلاء المحل الميّن بالصحيفة ، وقالت بياناً لدعواها إنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥١/٣/٣٠ - أستأجر مورث المظعون ضدها الثالثة

من المالك السابق للعقار - ..... - هذا المحل لأستعماله مستجراً  
 للبقالة إلا أنها تنازلت عنه للطاعن الأول دون إذن كتابي منها فضلاً عن قيام  
 الأخير بتغيير النشاط القائم بالمحل إلى معرض للسيارات بالمخافقة للعظر  
 الوارد في العقد والقانون ، وإذ آلت ملكية هذا العقار للشركة بطريق الشراء من  
 الحارس العام على أموال المالك السابق فقد أقامت الدعوى ، وبجلسة المرافعة  
 طلبت الطاعنة الثانية قبول تدخلها في الدعوى منضمه للمدعى عليها في طلب  
 رفضها إستناداً إلى شرائها المحل المذكور ، بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٣٠ قضت  
 المحكمة بقبول تدخل الطاعنة الثانية خصماً في الدعوى وبإخلاء العين محل  
 النزاع . إستأنفت المطعون ضدها الثالثه هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٣  
 لسنة ٣٣ق الأسكندرية ، كما إستأنفته الطاعنان بالإستئناف رقم ٨٠  
 لسنة ٣٣ق الأسكندرية وبعد أن أمرت المحكمة بضم الإستئنافين  
 قضت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٥ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنان في  
 هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي  
 بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأته  
 جديراً بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعنان بالأول والثاني منها  
 على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب  
 والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقولان إنهما أشتريا العين محل النزاع  
 بالجدك من مستأجرها الأصلي مورث المطعون ضدها الثالثه في ١٩٧٣/٥/٢٦

وقد تمسكاً أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لأن الشركة المدعية لا تملك العقار الواقع به عين النزاع على سند من بطلان فرض الحراسة الإدارية على أموال وممتلكات ..... المالك الأصلي للعقار بمقتضى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ إذ ليس فى نصوص هذا القانون ما يميز فرض الحراسة إلا على الشركات والمؤسسات دون الأشخاص الطبيعيين مما يترتب عليه بطلان بيع العقار المذكور الصادر من الحارس العام إلى الشركة المطعون ضدها وأنه ما زال مملوكاً للمالك الأصلي ، هذا بالإضافة إلى أن عقد إيجار المحل لم تتم حوالته إلى الشركة حتى ينصرف أثره إليها ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يقبل هذا الدفع إستناداً إلى أن الطاعن الأول أقر فى مذكرته وخطابه إلى الشركة بصفتها كمؤجره وأن المالك الأصلي لم ينازعها فى ذلك ، وهو استدلال غير سديد ، لأنه ليس هناك ما يمنع مشتري المحل بالجدك من التمسك بالدفع وغم كل ذلك وإذ ذهب الحكم أيضاً إلى أن الشركة قد تملك العقار بالتقادم الخمسى فى حين أنه لم يتحقق من توافر شروطه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص فى المادة ٤٦٦ من القانون المدنى على أنه « إذا باع شخص شيئاً معيناً بالذات وهو لا يملكه جاز للمشتري أن يطلب إبطال البيع » ، ويكون الأمر كذلك ولو وقع البيع على العقار سجل العقد أو لم يسجل . وفى كل حال لا يسرى هذا البيع فى حق المالك للعين المباعة ولو أجاز المشتري العقد « وفى الفقرة الأولى من المادة ٤٦٧ من



ذات القانون على أنه « ١ - إذا أقر المالك البيع سرى العقد » وأنقلب صحيحاً في حق المشتري . . . . » يدل على أن بيع ملك الغير تصرف قابل للأبطال لمصلحة المشتري ، وإجازة المشتري للعقد تزيل قابليته للأبطال وتجعله صحيحاً فيما بين المتعاقدين ، أما بالنسبة للمالك الحقيقي فيجوز له إقرار هذا البيع صراحة أو ضمناً ، فإذا لم يقره كان التصرف غير نافذ في حقه ، مما مفاده أن بطلان التصرف أو عدم نفاذه هو أمر غير متعلق بالنظام العام بل هو مقرر لمصلحة صاحب الشأن فيه لا يجوز لغيره التمسك به ومن ثم وتأسيساً على ما تقدم فإنه لا يجوز للطاعتين اللذين اشتريا العين المؤجرة بالجدك من مستأجرها الأصلي أن يتمسكا ببطلان التصرف بالبيع في العقار الكائن به العين الصادر من الحارس العام إلى الشركة المطعون ضدها بدعوى صدوره من غير مالك ، كما لا يجوز لهما التمسك بعدم نفاذ هذا التصرف في حق المالك الأصلي للعقار ، لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن آثار عقد الإيجار تنتقل إلى مشتري العقار متى سجل عقد شرائه وفق أحكام القانون ولو لم يقم البائع بمحاولة حقوقه في عقد الإيجار إلى هذا المشتري وأن الإيجار الصادر من شخص لا يملك الشيء المؤجر وليس له الحق في التعامل في منفعة صحيح فيما بين طرفيه غير قابل للأبطال إلا أنه لا يتخذ في حق ماله أو من له الحق في الإنتفاع به إلا بأجازة هذا الأخير له ، وأنه طالما أن المالك الحقيقي لم يتعرض للمستأجر في إنتفاعه بالعين فليس لهذا الأخير طلب إبطال الإيجار أو فسخه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضا « بثبوت أحقية الشركة

المطعون ضدها الأولى فى أقامة الدعوى إستناداً إلى الأقرار بصفتها كمالك ومؤجره للمعمل بموجب الخطاب المؤرخ ١٩٧٣/١١/٢٤ الصادر من وكيل الطاعن الأول وشركاء بمطالبتها بتحرير عقد إيجار بأسم الشركة موكلته وتحرير إيصالات سداد الأجرة بأسمها وأنه أقر بذلك أيضاً فى مذكرته المقدمة إلى محكمة أول درجة ، هذا بالإضافة إلى أن المالك ..... الأصل للمعقار لم ينازع الشركة المطعون ضدها فى كونها صاحبة الحق على عقار النزاع التى تقلكت المعقار بموجب عقد البيع المسجل رقم ١١٣٨ فى ١٩٦٦/٤/٩ ، وإذ كان هذا الذى خلص إليه المحكم سائفاً له أصل ثابت بالأوراق ولا مخالفة فيه للقانون ، ومؤيداً إلى للنتيجة التى خلص إليها فإنه لا يعيبه ما استورد إليه فى أسبابه بشأن تلك الشركة المطعون ضدها للمعقار بالتقادم الخمسى ذلك أن قضاءه برفض الدفع بعدم القبول وقد أقيم على ما يكفى لحمله من دعامة صحيحة - على ما سلف ببيانها فإنه يكون غير منتج النعى عليه فيما تزيد فيه من أسباب فى هذا الخصوص ومن ثم فإن النعى برمته يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما ينهه الطاعنان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسيب والأخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك بقولان إنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأنهما اشتريا المحل بالمجدة من المستأجر الأصلى وأن هذا البيع قد توافرت له شرائط القانونية المنصوص عليها فى المادة ٥٩٤ من القانون المدنى إذ أضطر المستأجر الأصلى لبيع المتجر بسبب المرض الذى أقعده عن مزاولة

نشاط مع شريكه في المحل ( ..... ) وقدموا ما يفيد  
الضرائب المتأخرة عليه وأستلام الشريك لمبالغ منهما والأعلان في الصحف عن  
بيع المحل إلا أن الحكم المطعون فيه نفى توافر الضرورة الملجئة للبيع بقوله أن  
الدعوى قد خلت من المستندات الدالة على ذلك متجاهلاً ما قدماء من أوراق ،  
وذهب الحكم إلى أن تغيير النشاط بالمحل من تجاره البقالة إلى تجارة السيارات  
ينتفى به أحد الشروط القانونية لبيع الجدل في حين أن هذا التغيير لا يترتب  
عليه ثمة ضرر للشركة المطعون ضدها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر  
فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن الأبقاء على إيجار المتجر أو المصنع  
لصالح مشتره بالجلد من المستأجر الأصلي إستثناء من الشرط المانع من النزول  
عن الإيجار منوط وفقاً لما تقضى به المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني - بتوافر  
الضرورة الملجئة التي يضطر معها المستأجر إلى بيعه ، ومن المقرر في قضاء هذه  
المحكمة أن تقدير الضرورة في هذه الحالة هو مما تستقل به محكمة الموضوع  
متى أقامت قضاها على أسباب سائفة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه .  
قد أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف بإخلاء العين محل النزاع على سند من أن  
الأوراق قد خلت مما يفيد تحقق الضرورة التي تبيح للمستأجر الأصلي بيع  
المتجر بالجلد ورتب على ذلك أن هذا التصرف هو في حقيقته تنازل عن الإجاره  
إلى الطاعتين دون تصريح كتابي من المؤجر موجب للقضاء بالإخلاء ، وإذا كان  
هذا الذي خلص إليه الحكم سائفاً ولا مخالفة فيه للشايت بالأوراق ، ذلك

أنها خلت من دليل على صحة ما يدعيانه من مرض المستأجر الأصلي وكساد تجارتهم مما أضطره إلى بيع المحل إذ لا ينهض دليلاً على ذلك سدادهما للضرائب المستحقة عليه ومبالغ أخرى للشريك أو الاعلان في الصحف عن بيع المحل ، ولما كان ما أستطرد إليه الحكم في أسبابه بشأن تغيير الطاعنين لأوجه النشاط في العين المؤجرة - وأياً كان وجه الرأي فيه - قد جاء زائداً عن حاجة الدعوى ، بعد أن - أستقام قضاءه بنفى الضرورة الملجئة للبيع - وهي دعمه كافية لحمل قضائه ، فإنه يكون غير منتج النعى عليه فيما تزيد فيه عن أسباب في هذا الخصوص ومن ثم فإن النعى يرمته يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

## جلسة ٢٥ من يوليو سنة ١٩٩٠

بمناصة السيد المستشار / محمد محمود باسم نائب رئيس المحكمة وعفوية السادة  
المستشارين / حسين علي حسين ، رمون فديم ( نائب رئيس المحكمة ) ، شكري جمعة  
و محمد إسماعيل غزالى

٢٥٥

### الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٦ القضائية :

( ١ ، ٢ ، ٣ ) : إيجاز « إيجاز الأماكن » الاستحالة للقانونى لعملاً لإيجاز .

عقد إيجاز المسكن - علم انتهاءه بوفاء المستأجر - استمراره لصالح زوجه أو أولاده  
أو أى من والديه المتجدين معه حتى وفاته أو تركه العين . الإقامة الموسعة المتقطعة بالعين  
كمصيف - لا يغير من وجه إستعمالها كمسكن .

( ٢ ) التعرف على الغرض من أستجار العين وتوافر الإقامة فيها . من سلطة قاضى  
الموضوع طالما كان إستخلاصه سائفاً يتفق والثابت بالأوراق ولا يتجافى مع مدلول مع ما أخذ  
به من أقوال الشهود .

( ٣ ) القضاء بامتداد عقد إيجاز العين - المستغلة كمصيف - لصالح من كانوا يقيمون  
فى موسم الصيف مع المستأجر قبل وفاته . لا خطأ .

( ٤ ) « دعوى » مصروفات الدعوى . « محكمة الموضوع » .

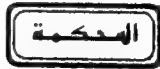
لمحكمة الموضوع إلزام أيا من الخصوم بمصروفات الدعوى كلها رغم  
القضاء له ببعض طلباته .

١ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون السابق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار المساكن - التي تحكم واقعة النزاع والمقابلة لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - أن عقد إيجار المسكن لا ينتهى بوفاة المستأجر ويستمر لصالح زوجه أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى وفاته أو تركه العين وأن المقصور بالإقامة التي يترتب عليها مزية الامتداد القانوني لعقد إيجار العين المؤجرة بقصد إستخدامها مصيفا هي الإقامة الموسمية المتقطعة بحسب طبيعة الإقامة فيها كمصيف ولا يغير من ذلك النص عقد الإيجار على إستعمال العين المؤجرة مسكنا ذلك أن الإقامة الموسمية بالعين لا يعد تفسيراً في وجه إستعمالها كمسكن .

٢ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لقاضى الموضوع سلطة التعرف على الغرض من استئجار العين ، وتقدير مدى توافر الإقامة فيها التي يترتب عليها مزية إستمرار عقد الإيجار بماله من سلطة فهم الواقع في الدعوى وتقدير الدليل فيها ، كما له سلطة تقدير أقوال الشهود حسبما يطمئن إليه وجدانه من غير أن يكون ملزما ببيان أسباب ترجيحه لما أخذ به من أقوالهم واطراح ما عده طالما كان استخلاصه سائفا يتفق والثابت بالأوراق ولا يتجافى مع مدلول ما أخذ به من أقوال الشهود .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإمتداد عقد الإيجار لصالح المطعون ضدهم استناداً إلى ما حصله من أقوال شاهدهم بجلسة التحقيق من أن مورثهم استأجر شقة النزاع بمدينة الاسكندرية بقصد استخدامها مصيفاً ، وأنه كان يقيم معهم فيها فى موسم الصيف حتى تاريخ وفاته ورتب الحكم على ذلك الزام الطاعن بتحرير عقد إيجار لهم ، وإذ كان هذا الذى خلص إليه الحكم سائفاً له أصل ثابت بالأوراق ولا خروج فيه بأقوال الشاهدين إلى غير ما يؤدى إليه مدلولها متفقاً وصحيح القانون ، ومن ثم فإن التعمى لا يعدو أن يكون جدلاً فيما لمحكمة الموضوع من سلطة فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير تلك التى أخذت بها المحكمة وهو ما لا يجوز أثارته أمام محكمة النقض .

٤ - يجوز لمحكمة الموضوع وفقاً لما تقضى به المادة ١٨٦ من قانون المرافعات أن تلزم أياً من الخصوم بمصروفات الدعوى كلها رغم القضاء له ببعض طلباته .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها الأولى الدعوى رقم ٢٦٢٩  
لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبا الحكم بانتهاء عقد  
الإيجار المؤرخ ١٩٦٦/٩/١ وإخلاء شقة النزاع وتسليمها إليه . وقال بيانا  
لدعواه إنه بموجب العقد المذكور استأجر المرحوم ..... هذه الشقة  
وأقام فيها مع زوجته المطعون ضدها الأولى إلى أن توفي المستأجر وإذا  
تركت الأخيرة الشقة بعد وفاته وأقامت بمسكنها بمدينة القاهرة فقد أقام  
الدعوى كما أقام المطعون ضدهم على الطاعن الدعوى رقم ٣٩٦٢ لسنة  
١٩٨٣ أمام ذات المحكمة طالبين الحكم بالزامه بتحرير عقد إيجار لهم عن  
شقة النزاع وذلك استناداً إلى أنهم كانوا يقيمون مع مورثهم المستأجر  
الأصلى حتى تاريخ وفاته في سنة ١٩٧٠ ، وبعد أن قررت المحكمة ضم  
الدعويين قضت بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٥ بأحالة الدعوى إلى التحقيق  
ليثبت المطعون ضدهم اقامتهم بشقة النزاع مع مورثهم وأنهم استمروا  
في شغلها بعد وفاته وبعد أن استتمعت إلى شهود الطرفين حكمت  
بتاريخ ١٩٨٥/١/١٣ برفض دعوى الطاعن والزامه بتحرير عقد إيجار  
للمطعون ضدهم عن الشقة محل النزاع ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف  
رقم ١٣٦ سنة ٤١ق الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٥/١١/٤ قضت المحكمة  
بتعديل الحكم المستأنف برفض دعوى المطعون ضدها الثانية وبتأييده فيما عدا  
ذلك . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت  
فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة



- فى غرفة مشورة - بأنه جديراً بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبين الأول والثانى وبالوجه الأول من السبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقول إن الثابت بعقد الإيجار أن مورث المطعون ضدهم استأجر شقة النزاع للسكنى فيها وليس بغرض استعمالها مصيفا ، وقد أقام بالعين حتى وفاته بينما انقطع أولاده المطعون ضدهم عن الإقامة فيها وأقاموا بمساكنهم المستقلة بمدينة القاهرة ، وإذا استند الحكم فى قضائه إلى ما حصله من أقوال شاهدى المطعون ضدهم من استئجار العين لتكون مصيفا رغم تضارب أقوالهما ومخالفتها للثابت كتابة بعقد الإيجار دون أن يبين سنده فى الأخذ بها وأطراح أقوال شاهدة أو يتثبت من إقامة المطعون ضدهم مع المستأجر الأصلى بالعين حتى وفاته وذهب إلى أن المطعون ضدها الثانية هى وحدها التى لا يمتد إليها العقد فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون السابق رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ بشأن إيجار المساكن - التى تحكم واقعة النزاع والمقابلة لنص المادة ٢٩

من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - أن عقد إيجار المسكن لا ينتهى برفاه المستأجر ويستمر لصالح زوجه أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى وفاته أو تركه العين ، وأن المقصود بالاقامة التى يترتب عليها مزية الامتداد القانونى لعقد إيجار العين المؤجرة بقصد إستخدامها مصيفا هى الاقامة الموسمية المتقطعة بحسب طبيعة الاقامة فيها كمصيف ولا يغير من ذلك النص فى عقد الإيجار على استعمال العين المؤجرة مسكنا ذلك أن الاقامة الموسمية بالعين لا يعد تقييداً فى وجه إستعمالها كسكن ، ومن المقرر أيضاً أن لقاضى الموضوع سلطة التعرف على الفرض من إستئجار العين ، وتقدير مدن توافر الاقامة فيها - التى يترتب عليها مزية استمرار عقد الإيجار بماله من سلطة فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الدليل فيها كما أن له سلطة تقدير أقوال الشهود حسبما يظنهم إليه وجدانه من غير أن تكون ملزما ببيان أسباب ترجيعه لما أخذ به من أقوالهم وأطرح ما عباه طالما كان استخلاصه سائفاً يتفق والشابت بالأوراق ولا يتجافى مع مدلول ما أخذ به من أقوال الشهود ، لما كان ذلك وكان المحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإمتداد عقد الإيجار المؤرخ ١٩٩٦/٩/١ لصالح المطعون ضدهم - عدا الثانية استناداً إلى ما حصله من أقوال شاهديهم بجلسة التحقيق من أن مورثهم استأجر شقة النزاع بمدينة الاسكندرية بقصد استخدامها مصيفا وأنه كان يقيم معهم فيها فى موسم الصيف

حتى تاريخ وفاته ورتب الحكم على ذلك الزام الطاعن بتحرير عقد إيجار لهم ،  
 وإذا كان هذا الذي خلص إليه الحكم سابقا له أصل ثابت بالأوراق - ولا خروج  
 فيه بأقوال الشاهدين إلى غير ما يؤدي إلى مدلولها متفقا وصحيح القانون ،  
 ومن ثم فإن النعى لا يعدو أن يكون جدلا فيما لمحكمة الموضوع من سلطة فهم  
 الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها بغية الوصول إلى نتيجة أخرى  
 غير ذلك التي أخذت بها المحكمة وهو مالا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الثالث على الحكم المطعون  
 فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ ألزمه بمصروفات الدعوى كلها في حين أن  
 القضاء يرفض طلبات المطعون ضدها الثانية كان لازمه الحكم عليها بالمصروفات  
 ومقابل أتعاب المحاماة الأمر الذي يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه يجوز لمحكمة الموضوع وفقا لما  
 تقضى به المادة ١٨٦ من قانون المرافعات أن تلزم أيا من الخصوم بمصروفات  
 الدعوى كلها رغم القضاء له ببعض طلباته ومن ثم فإن النعى على الحكم بهذا  
 الوجه لا يعدو أن يكون جدلا فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره بغیر رقابة  
 عليها من محكمة النقض في ذلك .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣٠ من يوليو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / عبد المنعم إبراهيم ، عبد الوهيد صالح ، محمد مختار  
إباضة وه . حسن بسيونس .



الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٥٥ القضائية :

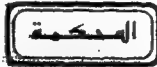
إصلاح زراعى . ضرائب « ضريبة التراكات » .

تصرف المالك إلى أفراد أسرته فى الأقطان الزراعية الزائدة على ٥٠ فداناً نفاذاً  
للقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . عدم دخوله فى نطاق  
التصرفات التى لا تحتاج بها مصلحة الضرائب فى القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل والتى لا  
تخضع لرسم الأيلولة . تصرف المورث فى القدر غير الزائد . عدم حاجة مصلحة الضرائب به .

=====

مؤدى ما نصت عليه المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون  
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تحديد الحد الأقصى للملكية الفرد والأسرة من  
الأراضى الزراعية ، وما فى حكمها أن تصرف المالك إلى أفراد أسرته فى  
الأقطان الزراعية الزائدة عن الخمسين فدان التى يسمح له بتملكها هو أمر ندب  
إليه الشارع لاعتبارات قدرها رعاية منه للملاك ذوى الأسر وتمييزاً لهم عن  
غيرهم سواء كان التصرف بعوض أو بغير عوض ومن ثم لا ترد عليه مظنة

الغش أو التحايل على أحكام القانون تلك المظنة التي أقرتها المشرع وأقام عليها حكم المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ في شأن رسم الأيلولة بأعتبار الخمس سنوات السابقة على وفاة المورث فترة ريبة لا تحتاج مصلحة الضرائب، بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلالها يسبب من أسباب الأثر كان متوفراً وقت صدورها مع جواز رفع صاحب الشئ الأمر للقضاء لاثبات جدية التصرف وقامه بعوض حتى يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه بما مفاده أن التصرف في القدر الزائد عن الخمسين فدان هو وحده الذي لا ترد عليه مظنة الغش أو التحايل على القانون ولا يدخل بالتالي في نطاق التصرفات التي لا تحتاج بها مصلحة الضرائب وفق ما تقدم ولا تخضع لرسم الأيلولة أو ما جاوزه من تصرف المورث فيما يدخل ضمن الخمسين فداناً المسموح له بتملكها إلى وارث له حسب ما تقدم خلال فترة الريبة فإنه يخضع لرسم الأيلولة وفق لحكم المادة الرابعة آنفة الذكر .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر

والمراقبة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم لم يرتضوا تقدير مأمورية ضرائبه المنيا

لصافي تركة مورثهم - المتوفى بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٠ - بمبلغ ٥١٤, ٢٨٧٨٩ <sup>مليم</sup> جنيه

فأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت في ١٩٨٠/١/١٧ تخفيض التقدير

إلى مبلغ ٥١٦, ٢٥٥٠٥ . أقام المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٨٩ <sup>مليم</sup> جنيه

لسنة ١٩٨٠ ضرائب كلى المنيا طعناً في هذا القرار ، كما طعن عليه

مصلحة الضرائب بالدعوى رقم ١٨٥ لسنة ١٩٨٠ ضرائب كلى المنيا - قررت

المحكمة ضم الدعويين للارتباط ثم نذبت خبيراً فيهما ، وبعد أن أودع تقريره

حكمت في ١٩٨٣/١١/٢٧ بتقدير صافي تركة المورث بمبلغ ٥١٦, ٢٤٥٦٩ <sup>مليم</sup> جنيه

- استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨ سنة ٢٠

بنى سويفه - مأمورية المنيا - وتاريخ ١٩٨٥/١/١٥ قضت المحكمة بتعديل

الحكم المستأنف بتقدير صافي تركة المورث بمبلغ ١٤١١٦ جنيه - طعنت الطاعنة

في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أهدت فيها الرأي بتخصمه

وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها.

التزمت النيابة وأيها .

وحيث ان مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيق  
 س ط ف  
 إذ استبعد مساحة ١٥ ٩ ٣٦ من عناصر التركة لتصرف المورث فيها  
 بالبيع لزوجته وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم عدم خضوعها  
 لضريبة التركات وأن البيع تم في فترة الرتبة ، في حين أن ما يخص هذا القانون  
 بالتصرف فيه هو ما جاوز الخمسين فدانا - الحد الأقصى للملكية الأطيان  
 الزراعية ، وإذا كان منجموع ما كان يمتلكه المورث حال حياته قبل العمل بالقانون  
 س ط ف س ط ف  
 سالف الذكر ٨ ٣ ٨٧ تبقى منها بعد تصرفه للفير ٣ ٨ ٧٣ فإن  
 تصرفه بالبيع لزوجته يشمل قدرا يدخل في الخمسين فدانا يتعين إخضاعه  
 للضريبة طبقا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ لحصول  
 التصرف في فترة الرتبة .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن مزودي مانصت عليه المادة الأولى  
 والفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ في شأن تحديد  
 الحد الأقصى للملكية الفرد والأسرة من الأراضي الزراعية وما في حكمها - أن  
 تصرف المالك إلى أفراد أسرته في الأطيان الزراعية الزائدة على الخمسين فدانا  
 التي يسمح له بتملكها هو أمر ندب إليه الشارع لإعتبارات قدرها ، رعاية منه  
 للملاك ذوي الأسر وتقييضا لهم عن غيرهم سواء كان التصرف بعوض أو بغير  
 عوض ومن ثم لا تترد عليه مظنة الغش أو التحايل على أحكام القانون ، تلك  
 المظنة التي افترضها المشرع وأقام عليها حكم المادة الرابعة من القانون

رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ فى شأن رسم الأيلولة ، بإعتبار الخمس سنوات السابقة على وفاة المورث « فترة ريبة » لاحتياج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وأرثا خلالها ، بسبب من أسباب الارث ، كان متوافرا وقت صدورها ، مع جواز رفع صاحب الشأن الأمر إلى القضاء لاثبات جدية التصرف وتماحه بهوض حتى يرد إليه رسم الأيلولة المعصل منه ، مما مفاده أن التصرف فى القدر الزائد على الخمسين فدانا هو وحده الذى لاترد عليه مظنة الغش أو التحايل على القانون ولا يدخل بالتالى فى نطاق التصرفات التى لاحتياج بها مصلحة الضرائب وفق ماتقدم والتى لاتخضع لرسم الأيلولة ، أما ما جازوه من تصرف المورث فيما يدخل ضمن الخمسين فدانا المسموح له بتملكها إلى وارث له حسب ماتقدم خلال فترة الريبة فإنه يخضع لرسم الأيلولة وفقا لحكم المادة الرابعة آنفة الذكر - لما كان ذلك وكان الثابت بالدعوى أن مورث المطعون ضدهم قد تصرف بالبيع إلى زوجته فى ١٥ ٩ ٣٦ بموجب العقدين الإبتدائيين <sup>س ط ف</sup> المؤرخين ١/١٠/١٩٦٩ ، ١٠/١/١٩٧٠ ، ثم توفى فى ٢٠/٦/١٩٧١ ، وكان الحكم المطعون فيه قد استبعد كامل القدر المبيع إلى الزوجه من عناصر التركة الخاضعة للضريبة ، بدعوى كفاية ثبوت التصرف فى مستندات تصلح دليلا على المتوفى للمطالبة بها أمام القضاء ، دون التعرض لأجمالى المساحة المملوكة للمورث قبل وفاته وما كان يجوز



له التصرف فيه توفيقاً الأوضاع ومقدار ما يجاوزه ولا تحتاج مصلحة الضرائب بالتصرف فيه لصدوره في فترة الرتبة ومن ثم خضوعه للضريبة وإطراح ما تمسكت به الطاعنة من قصر الاستبعاد على ما جاوز الخمسين فدانا التي كان مصرحاً للصورت بتسليمها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وعابه القصور في التسبيب مما يوجب نقضه .

////////////////////

## جلسة ٣١ من يوليو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد نصر الجنحى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / حسين محمد حسن عمقر نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حسيب عباس  
محمود ، فتحي محمود يوسف وسعيد غريبانى .



الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٨ القضائية « أحوال شخصية » :

( ١ ) أحوال شخصية « الطعن فى الحكم : النقص » .

الطعن فى الحكم بطلان فى الإجراءات . شرط قبوله . أن يكون البطلان قد أثر فى  
الحكم . عدم إستناد الحكم إلى محضر يوقع عليه القاضى . أثره . النعى على الحكم  
بالبطلان لهذا السبب . غير مقبول .

( ٢ ) أحوال شخصية « دعوى الأحوال الشخصية : الإجراءات » .

قرار إحالة الدعوى من التحقيق إلى المرافعة . وجوب إخطار الغائب من الخصوم به .  
م ٩٥ إثبات . الإخطار . وسيلة . إعلائه أو ثبوت حضوره وقت النطق بالقرار . مخالفة ذلك  
أثره . البطلان .

١ - للمقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن قبول الطعن فى الحكم لوقوع بطلان فى الإجراءات منوط بأن يكون هذا البطلان قد أثر فى الحكم وكان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة لم تجر تحقيقاً فى الدعوى بما مؤداه عدم إستناد الحكم فى قضائه إلى هذا المحضر فإن النعى على الحكم بالبطلان لعدم احتمال محضر جلسة ..... على توقيع القاضى المنتدب للتحقيق يكون غير مقبول .

٢ - النص فى المادة ٩٥ من قانون الإثبات على أنه « بمجرد إنتهاء التحقيق أو إنقضاء الميعاد المحدد لا تمامه يعين القاضى المنتدب أقرب جلسة لنظر الدعوى ويقوم قلم الكتاب بإخطار الخصم الغائب » . مؤداه أنه يجب على المحكمة إخطار الغائب من الخصوم بقرار إحالة الدعوى من التحقيق إلى المرافعة للاتصال بالدعوى وأن الإخطار لا يتم إلا بإعلانه قانوناً أو ثبوت حضوره وقت للنطق بقرار الإحالة . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعنة لم تحضر جلسة التحقيق أمام محكمة أول درجة فى ..... وقرر القاضى المنتدب إحالة الدعوى إلى المرافعة لذات الجلسة حيث أصدرت المحكمة قرارها بشطب للدعوى رغم عدم إخطار للطاعنة بقرار الإحالة أو ثبوت حضورها وقت النطق به . فإن قرارها يكون مشوباً بالبطلان ويترتب عليه اعتبار قرار الشطب على غير سند من القانون وبالتالي لا تلتزم الطاعنة بتجديد السير فى الدعوى خلال الميعاد المحدد فى المادة ٨٢ من قانون المرافعات وإذ أسست محكمة أول درجة - بعد ذلك - قضاءها باعتبار الدعوى كأن لم تكن على عدم تجديداتها خلال

ستين يوماً من تاريخ شطبها فإن حكمها يكون قد وقع باطلا لابتثائه على إجراء .  
باطل قام عليه قضاؤها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والرفعة وبعد المداولة .

وحيث إن الظعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٩٨٤/٣٦٨ كلى أحوال شخصية  
أسرأ على المظنون ضده للحكم بعدم الإعتداف بالإعلان الموجه إليها من المظنون ضده  
بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٢ بدعوتها للدخول فى طاعنة واعتباره كأن لم يكن  
وقالت بيانا لدعواها إنها زوجته ومدخلته بصحيح العقد الشرعى وقد دعاها  
بجوب الإعلان المشار إليه للدخول فى طاعته فى المنزل المبين به وإذا كان هذا  
المنزل مشغولا بسكنى أهله وغير مكتمل المرافق الصحية وهو غير أمين عليها  
نفسا لتعديه عليها بالضرب والسب فقد أقامت الدعوى . وبمجلسة  
١٩٨٥/١٢/١٠ قررت للمحكمة شطب الدعوى . جددت الطاعنة السير فى  
الدعوى بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٣٠ حكمت باعتبار الدعوى كأن لم تكن .

إستأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف قنا ( مأمورية أسوان ) بالإستئناف رقم ١٩٨٤/٣٦٨ أحوال شخصية وفى ١٩٨٨/٣/٢١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنمى الطاعة بالسبب الرابع منها على الحكم المطعون فيه البطلان وفى بيان ذلك تقول إنه لما كان المشرع بالنص فى المادة ٩٣ من قانون الإثبات على أن يشتمل محضر التحقيق توقيع رئيس الدائرة والقاضى المنتدب والكاتب قد أوجب أن يكون محضر التحقيق الذى يباشره القاضى موقعا منه والا كان باطلا وكان محضر جلسة ١٩٨٥/١٢/١٠ قد خلا من توقيع القاضى المنتدب لإجراء التحقيق بما يصمه بالبطلان وإذ إستند الحكم المطعون فيه إلى هذا الإجراء الباطل فإنه يكون معيبا بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن قبول الطعن فى الحكم لوقوع بطلان فى الإجراءات منوط بأن يكون هذا البطلان قد أثر فى الحكم وكان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة لم تجر تحقيقات فى الدعوى بما مؤداه عدم إستناد الحكم فى قضائه إلى هذا المحضر فإن النعى على الحكم بالبطلان لعدم إشتمال محضر جلسة ١٩٨٥/١٢/١٠ على توقيع القاضى المنتدب للتحقيق يكون غير مقبول .

وحيث إن مما تتعاه الطاعة في باقى أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول إنه لما كانت المادة ٩٥ من قانون الإثبات قد أوجبت إعلان الخصم الغائب بقرار إعادة الدعوى إلى المرافعة وكانت قد تمسكت أمام محكمة الإستئناف بدفع مبناه عدم إعلاتها بجلسته ١٩٨٥/١٢/١٠ المحددة لنظر الدعوى بعد إعادتها إلى المرافعة والتى صدر فيها قرار بشطبها مما مؤداه وقوع هذا القرار باطلا وإذ صدر الحكم الابتدائى باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب خلال الميعاد المحدد قانونا وأيده الحكم المطعون فيه فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى فى محله ذلك أن النص فى المادة ٩٥ من قانون الإثبات على أنه « بمجرد إنتهاء التحقيق أو إنقضاء الميعاد المحدد لا تمامه يعين القاضى المنتدب أقرب جلسة لنظر الدعوى ويقوم قلم الكتاب بإخبار الخصم الغائب » . مؤداه أنه يجب على المحكمة إخطار الغائب من الخصوم بقرار إحالة الدعوى من التحقيق إلى المرافعة للاتصال بالدعوى وأن الإخطار لا يتم إلا بإعلانه قانونا أو بشبوت حضوره وقت النطق بقرار الإحالة لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعة لم تحضر جلسة التحقيق أمام محكمة أول درجة فى ١٩٨٨/١٢/١٠ وقرر القاضى المنتدب إحالة الدعوى إلى المرافعة لذات الجلسة . حيث أصدرت المحكمة قرارها بشطب الدعوى رغم عدم إخطار

الطاعنة بقرار الإحالة أو ثبوت حضورها وقت النطق به ، فإن قرارها يكون مشوباً بالبطالان ، ويترتب عليه اعتبار قرار الشطب على غير سند من القانون ، وبالتالي لا تلتزم الطاعنة بتجديد السير في الدعوى الميعاد المحدد في المادة ٨٢ من قانون المرافعات وإذا أسست محكمة أول درجة - بعد ذلك - قضاءها باعتبار الدعوى كان لم تكن على عدم تجديدها خلال ستين يوماً من تاريخ شطبها فإن حكمها يكون قد وقع باطلاً لابتنائه على إجراء باطل قام عليه قضاؤها ، وكانت الطاعنة قد تسكت أمام محكمة الاستئناف ببطلان القرار الصادر بشطب الدعوى لعدم اتصال علمها بالجلسة التي صدر فيها هذا القرار ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الاستئناف وأيد الحكم الابتدائي ، يكون حكماً باطلاً مما يوجب نقضه .

ولما تقدم وكان موضوع الاستئناف صالحاً للفصل فيه وبناءً على ما سلف بيانه يتعين الحكم في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لتقضي في موضوعها .

////////////////////

## جلسة ٣١ من يولييه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد نمر الجنيح نائب رئيس المحكمة ومخوية السادة  
المستشارين / حسين محمد حسن عمق نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حبيب عباس ،  
فتحي محمود يوسف و سعيد عرياني

٢٥٨

الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٥ القضائية أحوال شخصية :

(٣٠١) أحوال شخصية « الطعن فى الحكم . النقض » .

(١) الاختصاص فى الطعن بالنقض . شرطه .

(٢) أسباب الطعن بالنقض . وجوب ورودها فى صحيفة الطعن . لا يبنى عن ذلك ذكرها

مجهلة بالصحيفة والإحالة فى بيانها إلى صحيفة الإستئناف .

(٣٠٣) أحوال شخصية « دعوى الأحوال الشخصية . الأجوامات » .

(٣) عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو ردة أو بسقوط الحق فى إثبات صحته

وفى الموضوع معاً . علة ذلك . القضاء بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج . لا محل

لا عمال تلك القاعدة . علة ذلك .

(٤) عدم وجوب إبداء النيابة رأياً فى كل خطوة من خطوات الدعوى .

(٥) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين زواج » .

عقد الزواج . جواز إبرامه فى الشكل الذى تقتضيه قانون الزوجين الشخصى أو قانون

البلد الذى عقد فيه . إثباته . خضوعه للقانون الذى يحكم شكله .

(٦) أحوال شخصية « الطعن فى حكم النقض » .

إقامة الحكم على دعامين مستقلين . كثافة أحدهما حمل قضا . تنبيه فى الأخرى .

غير منتج .



١- يشترط بقبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى ، ومن ثم لا يكفى لقبول الطعن بالنقض مجرد أن يكون المطعون عليه طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها أو نازعه خصمه فى طلباته .

٢- بيان سبب الطعن - وعلى جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتحقق إلا بالتعريف به تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منه كشفاً وافياً ناقباً عنه القموض والجهالة بحيث يبين منه العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعة منه وأثره فى قضائه ، فمن ثم يتعين أن يرد هذا البيان الواضح فى ذات صحيفة الطعن ولا يغنى عن ذلك ذكر سبب الطعن مجهلاً بالصحيفة والأحالة فى بيانه إلى صحيفة الاستئناف .

٣- من المقرر وفقاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أورده أو بسقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث فى هدف واحد وهو أن لا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر وقضى بيزوره أو بسقوط الحق فى إثبات صحته

أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لدية من أدلة قانونيه أخرى أو يسلط دفاعاً متاحاً جديداً أخذاً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولا ومنتجاً في النزاع . إلا أنه لا مجال لإعمال هذه القاعدة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج إذ في هذه الحالة تفتقد المحكمة التي ترمى إلى الفصل بين الحكم في الادعاء بالتزوير والحكم في الموضوع طاملاً ليس من ورائه تأثير على موضوع الدعوى الأصلية فلا يكون ثمة داع لأن يسبق الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير الحكم في الموضوع .

٤- لن كانت النيابة العامة بعد صدور القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية إلا أن القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لم يوجب عليها إبداء رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى ولا في كل جزئية من جزئيات النزاع وإنما أوجب إبداء رأيها في القضية على أى وجه .

٥- من المقرر - في هذه المحكمة - أن للزوجين أن يبرما زواجهما في الشكل الذي يقتضيه قانونهما الشخصي أو يبرما زواجهما في الشكل المقرر لقانون البلد الذي عقد فيه .

٦- من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - إذا أقيم الحكم على دعائيتين مستقلتين وكانت إحدهما تكفي لحمل قضاء الحكم فإن تعيينه في الدعامة الأخرى يفرض صحته يكون غير منتج .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة  
وبعد المناولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٧٧  
كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة على الطاعنة والمطعون ضدهم من الثانية إلى  
الخامسة للحكم بإثبات وفاة المرحوم ..... وإنحصار أثره الشرعى  
فيها والطاعنة بإعتبارهما زوجتين له وفى أبنته القاصرة المشمولة بحوصاية  
المطعون ضدها الثانية وفى أخوته الأشقاء المطعون ضدهم من الثالث إلى  
الخامسة وذلك فى مواجهة المطعون ضدهما السادس السابع بصفتها كما  
أقامت الدعوى رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٧٧ كلى أحوال شخصية جنوباً القاهرة بطلب  
الحكم ببيان إعلام الوفاة والورثة رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٧ « ورثات الأنكية »  
وقالت بياناً للدعويين إنه بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣ وتوفى المرحوم .....  
وانحصر ارثه الشرعى فيها والطاعنة بإعتبارهما زوجين له وفى أبنته القاصرة  
وفى أخوته الأشقاء ..... و..... وإذا أنكر الورثة زواجها  
بالموثر وأستصبرت الطاعنة إعلام الوفاة والورثة رقم لسنة ١٩٧٧ « ورثات  
الأنكية » على خلاف الواقع بإنحصار ورثة المتوفى فيها بإعتبارها زوجته  
الوحيدة والمستحقه لثمن تركته فرضاً وفى أبنته وأخوته الأشقاء فقد أقامت  
الدعويين . ضمت المحكمة الدعوى الثانية للأولى ليصدر فيهما حكم واحد .  
بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٧ طعنت الطاعنة بالتزوير على وثيقة الزواج المقدمة من

المطعون ضدها الأولى والصادرة من جمهورية لبنان وبلجنة ١٩٧٨/٥/٢٧

قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الإدعاء بالتزوير وبصحة وثيقة الزواج المطعون عليها وحددت جلسة ١٩٧٨/٦/١٠ لنظر الموضوع . أقامت الطاعنه دعوى فرعية طلبت فيها بطلان الحكم الصادر ببلجنة ١٩٧٨/٥/٢٧ بعدم قبول الإدعاء بالتزوير . أحالت المحكمة الدعوى للتحقيق وبعد إن أستمعت إلى أقوال شهود الطرفين حكمت فى ١٩٨٣/٥/٢٨ حضورياً أولاً : برفض الدفع المبدى من الطاعنه بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وقبولها . ثانياً : برفض الدفع المبدى من الطاعنه بعدم سماع الدعوى وبسماعها . ثالثاً : عدم قبول الدعوى الفرعية رعباً : بطلان إعلام الوفاة الوراثة رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٧ « وراثات الأزبكية » وأثبتات وفاة المرحوم ..... فى ١٩٧٧/٥/٣ وإنحصار ارثة الشرعى فى زوجته المطعون ضدها الأولى والطاعنه ويستحقان ثمن تركته فرضاً مناصفة بينهما وفى إبنته القاصر وتستحق نصف تركته فرضاً وفى أخوته الأشقاء ..... و ..... و ..... ويستحقون الباقي تعصيباً للذكر مثل خط الأنثيين بلا شريك ولا وارث ولا مستحق لوصية واجبة ذلك فى مواجهة المطعون ضدهما السادس والسابع بصفتيهما . إستأنفت الطاعنه هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣٨٤ لسنة ١٠٠ ق وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنه فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما السادس والسابع بصفتيهما . وأبدت الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذا المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النابية رأياها .

وحيث إن مبنى دفع النية أن المطعون ضدهما السادس والسابع بصفتيهما ليسا خصمين حقيقين للطاعة، إذ لم توجه لهما ثمة طلبات كما لم ينازعها في طلباتها . ولم يقض لهما أو عليهما شئ فيها فلا مصلحة في إختصاصهما .

وحيث إن هذا الدفع شديد ذلك أنه يشترط لقبول اخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى ، ومن ثم لا يكفى لقبول الطعن بالنقض مجرد أن يكون المطعون عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها أو نازعه خصمه في طلباته هو ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الخصومة وجهت من المطعون ضدها الأولى إلى المطعون ضدهما السادس والسابع بصفتيهما ليصدر الحكم في موجهتهما ولم يكن لها أو للطاعنة طلبات قبلهما ، ولم يكن لهما طلبات قبل الطاعة ، بل وقفاً من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يحكم بشئ عليهما . من ثم لا يكون للطاعنة مصلحة في إختصاصهما أمام محكمة النقض مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن الموجه إليهما .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول 'إن الحكم المطعون فيه لم يعرض لدعوى التزوير الفرعية المقامة منها كما لم يناقش دفاعها الجوهري الذى أبدته تفصيلاً بصحيفة الإستئناف طعنًا على الحكم الصادر في هذه الدعوى مما يشوبه بالقصور في التسبيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن بيان سبب الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتحقق إلا بالتعريف به تعريفاً واضحاً كما شفا عن المقصود منه كشفاً واثياً ناقياً عنه الغموض والجهالة بحيث يبين منه العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فى قضاء » ، فمن ثم بتعين

أن يرد هذا البيان الواضح في ذات صحيفة الطعن ولا يفنى عن ذلك ذكر سبب الطعن مجهلاً بالصحيفة والاحالة في بيانه إلى صحيفة الإستئناف . لما كان ذلك وكانت الطاعته لم تبين بسبب النعى الدفاع الذى أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه وأثره في قضائه فإنه يكمن مجهلاً ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن الطاعته تنسب بالنسب الثانى على الحكم المطعون فيه البطلان وفى بيان ذلك تقول إنه قد يتعين على محكمة الموضوع أن تفصل فى دعوى التزوير وقبل الفصل فى موضوع الدعوى. ولا يجوز لها أن تفصل فيهما معا وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وفصل فى موضوع الدعوى دون أن يعرض إلى دعوى التزوير الفرعية المقامة منها يكون معيباً بالبطلان بما يستوجب نقضه

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه من المقرر وفقاً لصريح نصت المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده ويسقط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معا بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث فى هدف واحد وهو أن لا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر المقضى بتزويره أو يسقط الحق فى إثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاحاً جديداً أخلاً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومنتجاً فى النزاع . إلا أنه لا مجال لا عمال هذه القاعدة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج إذ فى هذه الحالة تفتقد الحكمة التى ترمى إلى الفصل بين الحكم فى الإدعاء بالتزوير والحكم فى الموضوع طالما ليس من ورائه تأثير على موضوع الدعوى الأصلية فلا يكون ثمة داع لأن يسبق الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير

الحكم فى الموضوع . لما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة قد خلصت فى حكمها الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٧ إلى أن الإدعاء بالتزوير غير منتج وقضت بعدم قبوله فانه لا عليها أن هى جمعت بين هذا القضاء وقضايتها فى الموضوع بحكم واحد وإذ أيد الحكم المطعون فيه هذا القضاء فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنه تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه البطلان وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت بأسباب إستئنافها بدفاع حاصله أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٧ فى دعوى التزوير الفرعية باطل لعدم تمثيل النيابة فيها وصدور هذا الحكم دون أن تبد النيابة وأنها . إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع بقوله أن النيابة أبدت رأى كما هو ثابت بالحكم المستأنف المنهى للخصومة وإذ كان هذا القول يخالف صحيح القانون وما توجبه المادة الأولى من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ من ضرورة تمثيل النيابة فى قضايا الأحوال الشخصية وكانت النيابة لم تمثل فى الدعوى ولم تبد رأيها حتى صدور الحكم فى دعوى التزوير الفرعية فإن الحكم وقع باطلا ولا يصحح هذا البطلان تمثيل النيابة بعد ذلك فى موضوع الدعوى الأصلية وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون معيباً بالبطلان بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه ولئن كانت النيابة العامة بعد صدور القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت طرفاً أصلياً فى قضايا الأحوال الشخصية التى لا تختص بها المحاكم الجزئية إلا أن القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لم يوجب عليها إبداء رأيها فى كل خطوة من خطوات الدعوى ولا فى كل جزئية من جزئيات النزاع وأما أوجب إبداء رأيها فى القضية على أى

وجه . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة ٢٢/١٠/١٩٧٧ وماتلاها من جلسات أمام محكمة أول درجة أن النياية العامة كانت ممثلة فى الدعوى وكان ذلك قبل صدور الحكم الذى فصل فى دعوى التزوير الفرعية فى ٢٧/٥/١٩٧٨ وأهدت الرأى فى موضوع الدعوى قبل صدور الحكم الابتدائى ، وهو ما يتحقق به تمثيل النياية فى الدعوى وإذا أيد الحكم المطعون فيه هذا القضاء فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعته تنعى بالسببين الخامس والسادس والوجه الرابع من السبب الأول - على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض الدفع المبدى من الطاعته بعدم سماع دعوى المطعون ضدها الأولى إعمالاً لنص المادة ٩٩/٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على سند من القول بصحة زوجية المطعون ضدها الأولى للمتوفى طبقاً لوثيقة الزواج الحاصل فى ١٤/٩/١٩٧٤ بجمهورية لبنان بمعرفة قاضى جبل لبنان الشرعى والمصدق عليها من القنصلية اللبنانية ووزارة الخارجية فى حين أن هذا المحرر لا يعد وثيقة زواج رسمية بالمعنى الذى تطلبته المادة سالفة الذكر فلم تحرر على يد موظف مختص بتوثيق العقود ولم يقرها المورث فى الخصومة صحيحة . وإذا كان التصديق عليها لا يكسبها الرسمية وعول عليها الحكم المطعون فيه فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .



وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن للزوجين أن يبر ما زواجهما في الشكل الذي يقتضيه قانونهما الشخصي أو يبرما ما زواجهما في الشكل المقرر لقانون البلد الذي عقد فيه ، لما كان ذلك وكان إثبات الزواج يخضع للقانون الذي يحكم شكله وكان الحكم الإبتلائي الذي أيده الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم سماع دعوى المظنون ضدها الأولى على سند من قوله « لما كان الثابت أن واقعة زواج المدعيه المرحوم ..... قد تمت بتاريخ ١٤/٩/١٩٧٤ بجمهورية لبنان بمعرفة قاضي محكمة جبل لبنان الشرعية ومذهبة بتوقيعة وقد تم التصديق عليها من القنصلية اللبنانية ووزارة الخارجية المصرية ومن ثم تكون واقعة الزواج بوثيقه رسمية وكان هذا الذي استخلصه الحكم له أصله الثابت بالأوراق ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه من رفض الدفع بعدم سماع الدعوى فإن النعى عليه بهذا السبب لا يعلو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة المقدمة في الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة المنقض .

حيث إن الطاعنة تنعى بالوجهين الثاني والثالث من السبب الأول والسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبب وفي بيان ذلك تقول إن حكم محكمة أول درجة المزيد بالحكم المطعون فيه أورد بمذونات أن الحكم الصادر من محكمة جبل لبنان بتاريخ ١٣/٨/١٩٧٨ بإثبات زواج المظنون ضدها الأولى بمورث الطاعنة حكم نهائي صادر من جهة ذات ولاية بحسب قانونها وبحسب قواعد اختصاص القانون الدولي الخاص وليس هناك ما

يمنع من الأخذ به أمام المحاكم المصرية ولو لم يذيل بالصيغة التتفيلية . وهذا القول ينطوي على مخالفة للقانون إذا أن الحكم معدوم لصدوره من محكمة لا ولاية ولا اختصاص لها . ولم يصد في منازعة أو خصومة ولكنه تم بالمصادقة على الزواج كما أن المدعى عليه - مورث الطاعنين - لم يمثل تمثلاً صحيحاً لوفاته قبل إقامة الدعوى التي صدر فيها الحكم المذكور . وأن المحامي الذي كان يمثل في الدعوى إنتهى توكيله بوفاة الموكل كما أن التوكيل لا يخوله المصادقة على الزواج التي تستلزم توكيلاً خاصاً بذلك . كما أنه وعملاً بالمادة ٦٤ من تعليمات الشهر العقارى لا يجوز للوكيل استعمال التوكيل خارج البلاد وقد أثار الطاعن هذا الدفع أمام محكمة الإستئناف إلا أنها لم تتناوله بالرد وقضت بتأييد الحكم المستأنف الأمر الذي يجعل حكمها مشوباً بمخالفة القانون والقصور التسبب بها يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ذلك أنه - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا أقيم الحكم على دعائيتين مستقلتين وكانت إحداها تكفي لحمل قضاء الحكم فإن تعييبه في الدعامة الأخرى يفرض صحته يكون غير منتج . لما كان ذلك وكان الشاهد بمذونات الحكم الابتدائي أنه أقام قضاءه بقبول دعوى المطعون ضدها الأولى مستنداً في ذلك إلى أن زواجها بالمورث كان بوثيقة رسمية صدرت من موظف مختص بمقتضى وظيفة - بمعرفة قاضى محكمة جبل لبنان الشرعية - ومذيله بتوثيقة وقدم التصديق عليها من القنصلية اللبنانية ووزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية . وإذا أيد الحكم المطعون فيه هذا القضاء وأحال إليه في أسبابه وأضاف أنه باستقراء وثيقة الزواج المقدمة من المطعون ضدها الأولى بين أنها تحمل تصديق الحكومة المصرية الأمر الذي يؤدي إلى سلامتها وصحتها . وكانت هذه الدعامة تكفي وحدها لحمل قضاء الحكم في هذا الصدد ، فإن تعييبه فيما تزيد فيه بشأن الحكم الاجنبى - أياً كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج .

لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / عبد المنصف أحمد هاشم نائب رئيس المحكمة ومضوية  
المادة المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد الهجيد ، محمد خيرى  
المنحى نواب رئيس المحكمة و محمد شافوس

٢٥٩

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) نقض « الخصوم في الطعن » .

الإختصاص في الطعن بالنقض ، مناطه .

(٢) بيع . تسجيل . صوريه . ملكيه .

تواطؤ مشتري العقار مع البائع أو علمه بالبيع السابق علي شرائه ليس من شأنهما  
الحيلولة دون إنتقال ملكية المبيع له إذا ما بادر إلي تسجيل عقده قبل المشتري الآخر . علة  
ذلك .

( ٣ ) إثبات . تزوير « الإدعاء بالتزوير » . بيع « عقد البيع » .

« فسخ العقد » . عقد « عقد البيع » فسخ العقد .

الإدعاء بتزوير مخالصة سداد باقي ثمن العقار المبيع توصلا لإعمال أثر الشرط الفاسخ  
الصريح الوارد بعقد البيع وإعتباره مفسوخاً . منتهج في النزاع . م٢٠٥ من قانون الإثبات وإن  
أردع المشتري قيمة الثمن الوارد بهاء علة ذلك .

١ - المقرر- في قضاء هذه المحكمة - أن المناط في توجيه الطعن إلي خصم  
معين أن يكون للطاعن مصلحة في إختصاصه بأن يكون لأي منهما طلبات قبل  
الآخر أمام محكمة الموضوع ونزاع أي منهما الآخر ، وإذ لم يوجه الطاعن إلي

المطعون ضدهم من السادسة وحتى الثامنة ومن العاشرة إلى الأخيرة أية طلبات أمام محكمة الموضوع ، كما لم تتعلق أسباب الطعن بأي منهم فإن إختصاصهم في الطعن يكون غير مقبول .

٢ - سوء نية مشتري العقار بسبب علمه بالبيع السابق علي شرائه أو تواطؤ مع البائع علي الإضرار بالمشتري الآخر بقصد حرمانه من الصفقة ليس من شأن أيهما أن يحول دون القضاء له بصحة ونفاذ عقده متى توافرت شروط إنعقاده ، ومن إنتقال ملكية المبيع له إذا ما هادر إلي تسجيل عقده قبل تسجيل المشتري الآخر للمتصرف الحاصل له ، وكان توقيع مشتري العقار علي عقد صادر لآخر من نفس البائع عن ذات المبيع لا يعد إقراراً منه بإنتقال ملكيته إلي الأخير يمنع من إنعقاد عقد هذا المشتري أو يفيد صوريته ، لما كان ذلك ، وكان ما قلناه به الطاعن أمام محكمة الإستئناف من نعي علي قضاة محكمة أول درجة بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٣/١/٧ لصدوره عن غش وتواطؤ وعلي نحو ما ورد برجه النعي لا يستند إلي أساس قانوني صحيح وليس من شأنه أن يتغير به وجه الرأي في الدعوي ، فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصوراً مبطلاً له ويكون النعي بهذا الوجه في غير محله .

٣ - مناط قبول الإدعاء بالتزوير علي ما تقرره المادة ٥٢ من قانون الإثبات أن يكون منتجاً في النزاع فإن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوي تعين علي المحكمة أن تقيم قضاها بعدم قبوله علي أسباب سائقة تكفي لحمله (٣) وكان الشمن بإعتباره ركناً من أركان عقد البيع يوجب علي المحكمة قبل القضاء بصحته ونفاذه أن تثبت من الوفاء به وكان الإتفاق علي أن يكون عقد البيع مفسوخاً من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار عند تخلف المشتري عن سداد أي قسط من أقساط باقي الشمن يترتب عليه القسح حتما بمجرد تحقق الشرط ، وإذا أقام الحكم المطعون فيه ... قضاة بعدم قبول إدعاء الطاعن بتزوير المخالصة المؤرخة ١٩٨١/٣/١١ المدعي صدورها من مورثه علي قوله « وكان الطعن

بالتزوير قد أنصب علي توقيع مورث الطاعن المرحوم ... .. علي  
المخالصة الموهورة بتوقيعه، وكانت هذه المخالصة تتعلق بالتخالف عن جزء من  
الشن بما يفيد إستلام المذكور لهذا المبلغ ، وكان الطاعن أحد الورثة الذين أقروا  
هذه المخالصة وبصحتها وأن المستأنف عليه الأول - المطعون ضد الأول - درأ  
لأي نزاع قام بعرض نصيب الطاعن أي المستأنف في قيمة تلك المخالصة وتلا  
ذلك إيداعه لقيمة ذلك النصيب بخزانه المحكمة بعد أن رفض الطاعن إستلامه  
فإن مصلحة الطاعن في هذا الطعن تكون منتفية ويكون الطعن بذلك غير منتج  
لأن النزاع حول هذه المخالصة لم يؤثر البتة في النزاع حول عقد البيع المؤرخ  
١٩٦٤/١٠/٢١ ومن ثم تقضي المحكمة بعدم قبول الطعن بالتزوير ، وكان هذا  
الذي إستند إليه الحكم تبريراً لعدم قبول إدعاء الطاعن بتزوير توقيع مورثه علي  
تلك المخالصة ونفي أثرها في النزاع حول عقد البيع المؤرخ ١٩٦٤/١٠/٢٦  
ليس من شأنه أن يؤدي إلي النتيجة التي إنتهي إليها في هذا الشأن ، ذلك أن  
هذه المخالصة لم تشمل إقرار للطاعن بصحتها ، بل ولم يبين الحكم المصدر الذي  
إستقي منه ذلك ، هذا إلي أن الحكم وقد إعتبر أن مجرد عرض المطعون ضد  
الأول وإيداعه نصيب الطاعن في باقي الشن الوارد بالمخالصة موجباً لعدم قبول  
إدعائه بتزويرها وهو ما يتحصن به عقد البيع الصادر من مورثه بتاريخ  
١٩٦٤/١٠/٢٦ رغم أن فسخ العقد متي وقع بمقتضي شرط فيه نتيجة تخلف  
المشتري عن الوفاء بباقي الشن في الميعاد المتفق عليه فإن عرضه - وعلي ما  
جري به قضاء هذه المحكمة - ليس من شأنه أن يعيد العقد بعد إنفصاحه وهو ما  
قصد الطاعن تحقيقه من الإدعاء بتزوير تلك المخالصة توصلأ لا عمال أثر  
الشرط الفاسخ الصريح الوارد بالبند الثاني من عقد البيع وإعتباره مفسوخاً  
لتخلف المطعون ضد الأول عن سداد باقى ثمن المبيع وهو ما يدل  
علي أن الحكم المطعون فيه لم يتفهم حقيقة دفاع الطاعن ومراءه ولم يظن إلى  
الشرط الفاسخ الصريح الوارد بالعقد للتشبهت من توافر

موجباته لاعمال أثره علي وجهه الصحيح مما يكون معه الحكم معيباً بما يوجب نقضه لما ورد بهذين الوجهين دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## المحكمة

بعد الاطلاع علي الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ..... والمرافعة وبعد المناقولة .

حيث إن الوقائع - علي ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٥٢٥٣ لسنة ٩٧٩ مدني محكمة الزقازيق الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٤/١٠/٢٦ المتضمن بيع المرحوم ..... مورث الطاعن والمطعون ضدهم الخمسة الأول له مساحة الستة أفدنة المبينة به وبالصحيفة لقاء ثمن مقداره ٢٧٠٠ جنية ، والعقود المؤرخة ١٩٦٥/٨/٢١ ؛ ١٩٦٥/٣/١١ ، ١٩٦٥/٩/١٦ ، ١٩٧٣/١/٧ المشتعلة على بيع كل من المطعون ضدهم السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة له مساحة ٦ س ١١ ط ١١ مبينة بالصحيفة وبتلك العقود لقاء الثمن المسمي في كل منها ، والعقد المؤرخ ١٩٧٧/٦/٥ المتضمن بيع المطعون ضدها العاشرة له مساحة فدان مبينة به وبالصحيفة نظير ألف جنية ، والعقد المؤرخ ١٩٧٨/٣/٢٦ المشتعل علي بيع المطعون ضدهم الثاني والثالث والعاشرة له مساحة ٢٠ س ٨ ط ٩ موضحة به بالصحيفة مقابل ثمن مقداره ٦٣٠٠ جنية وأخيراً العقد المؤرخ ١٩٥٧/٥/٧ المتضمن بيع المرحومة ..... مورثه المطعون ضدهم من الحادي عشر وحتى الأخيرة ستة أفدنة مبينة به وبالصحيفة للمطعون ضدها الثاني والثالث لقاء مبلغ ٦٥٠٠٠ جنية مع الزام الطاعن والمطعون ضدهم من الثاني وحتى الأخيرة بتسليم الأرض محل هذه العقود ، وذلك علي سند من تقاعسهم عن التوقيع علي عقود البيع النهائية

وعن التسليم . ويتأريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة أول درجة بعدم قبول الدعوي بالنسبة للعقدين المؤرخين ١٩٧٨/٣/٢٦ ، ١٩٥٧/٥/٧ ، وبصحة ونفاذ باقي العقود مع تسليم المقادير الواردة بها . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٢٧ لسنة ٢٣ قضائية لدى محكمة إستئناف المنصورة ( مأمورية الزقازيق ) طالباً إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى من عدم قبول الدعوي بالنسبة للعقدين سالفى الذكر والحكم بصحتهما ونفاذهما مع التسليم ، كما إستأنفه الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث بالإستئناف رقم ٥٣٦ لسنة ٢٣ قضائية طالبين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى من صحة ونفاذ العقدين المؤرخين ١٩٦٤/١٠/٢٦ ، ١٩٧٣/١/٧ ورفض الدعوي بالنسبة لهما ، وبعد أن ضمت المحكمة الإستئناف الأخير إلى الأول حكمت في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ بعدم قبول إدعاء الطاعن بتزوير المخالصة المؤرخة ١٩٨١/٣/١١ وفي موضوع الإستئنافين برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون ضدهم من الخامسة وحتى الثامنة ومن العاشرة إلى الأخيرة وقبوله شكلاً فيما عداهم ورفضه موضوعاً ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة رأته أنه جدير بالنظر وبالمجلسة المحددة لنظره - إلتزمت النيابة وأيها .

وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم من الخامسة وحتى الثامنة ومن العاشرة إلى الأخيرة فإن من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المناط فى توجيه الطعن إلى خصم معين أن يكون للطاعن مصلحة فى إختصاصه بأن يكون لأي منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع وتنازع أى منهما الآخر ، وإذ لم يوجه الطاعن إلى المطعون ضدهم من السادسة وحتى الثامنة ومن العاشرة إلى الأخيرة أية طلبات أمام محكمة الموضوع كما لم تتعلق أسباب الطعن بأي منهما فإن اختصاصهم فى الطعن يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم الخمسة الأول والمطعون ضدها التاسعة قد إستوفى اوضاعه الشكلية

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إنه تسك أمام محكمة الإستئناف بخطأ الحكم المستأنف فى قضائه بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ۱۹۷۳/۱/۷ المتضمن شراء المطعون ضده الأول من المطعون ضدها التاسعة مساحة ۱۱ ط ۱۱ اف لصدوره عن غش وتوطؤ بينهما إضراراً به ، إذ باعت له الأخيرة هذه المساحة بموجب عقد صادر فى ۱۹۷۳/۹/۱۶ وقعه المطعون ضده الأول كشاهد وصادق عليه وهو ما يقطع بصورية التاريخ المعطى له فضلاً عن إنطوائه على إقرار منه بصحة هذا التصرف لا يجوز له التحلل منه ، وإذ لم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع ويقسظه حقه و إكتفى بإعتبار أسباب الحكم الابتدائى الذى لم يكن مطروحاً عليه الدفاع المشار إليه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن سوء نية المشتري العقار بسبب علمه بالبيع السابق على شرائه أو تواطؤه مع البائع على الأضرار بالمشتري الآخر بقصد حرمانه من الصفقة ليس من شأن أيهما أن يحول دون القضاء له بصحة ونفاذ عقده متى توافرت شروط إنعقاد ، ومن إنتقال ملكية المبيع له إذا ما بادر إلى تسجيل عقده قبل تسجيل المشتري الآخر للتصرف الحاصل له ، وكان توقيع مشتري العقار على عقد صادر لآخر من نفس البائع عن ذات المبيع لا يعد إقراراً منه بإنتقال ملكيته إلى الأخير يمنع من إنعقاد عقد هذا المشتري أو يفيد صوريته ، لما كان ذلك ، وكان ملتصك به الطاعن أمام محكمة الإستئناف من نمى على قضاء محكمة أول درجة بصحونفاذ العقد المؤرخ ۱۹۷۳/۱/۷ لصدوره عن غش وتواطؤ وعلى نحو ما ورد بوجه النعى لا يستند إلى أساس قانونى صحيح وليس من شأنه أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فان أغفال الحكم المطعون



فيه الرد عليه لا يعد قصوراً مبطلاً له ويكون النعى بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجهين الثاني والثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بعدم قبول إدعائه بتزوير توقيع مورثه المرحوم ..... على المخالصة المؤرخة ١٩٨١/٣/١١ المتضمنة قبض المذكور باقى ثمن الأرض المباعة منه إلى المطعون ضده الأول بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٤/١٠/٢٦ إستناداً إلى إقراره - الطاعن - وباقي ورثة ذلك البائع بصحة صدور هذه المخالصة منه ، رغم عدم إقراره بصحتها - ودون بيان المصدر الذى إستقى ما أنتهى إليه فى هذا الخصوص ، وإلى أنتفاء مصلحته فى التمسك بالادعاء بالتزوير بعد أن قام المطعون ضده الأول بعرض وإيداع قيمة نصيبه فى المبالغ الوارد بتلك المخالصة ، دون أن يفتن إلى حقيقة دفاعه ومروءة إذ من شأن تحقيق إدعائه بتزوير المخالصة وثبوت صحة هذا الادعاء تأكيد ما تمسك به من إنفساخ هذا العقد حال حياة البائع يتحقق الشرط الفاسخ الصريح الوارد بالبند الثانى منه لتخلف المشتري - المطعون ضده الأول - عن سداده باقى ثمن المبيع فى الميعاد المتفق عليه وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك بأن مناط قبول الادعاء بالتزوير على ماتقوره المادة ٥٢ من قانون الاثبات أن يكون منتجاً فى النزاع فإن كان غير ذى أثر فى موضوع الدعوى تعيين على المحكمة أن تقيم قضاءها بعدم قبوله على أسباب سائفة تكفى لحمله ، وكان الثمن بإعتباره ركناً من أركان عقد البيع يوجب على المحكمة قبل القضاء بصحته ونفاذه أن تثبت من الوفاء به ، وكان الاتفاق على أن يكون عقد البيع مفسوخاً من تلقاء نفسه دون تنبيه أو انذار عند تخلف المشتري عن سداد أى قسط من أقساط باقى الثمن يترتب عليه الفسخ حتماً بمجرد تحقق الشرط ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بعدم قبول ادعاء الطاعن بتزوير المخالصة المؤرخة ١٩٨١/٣/١١ المدعى صدورها من مورثه على قوله « وكان الطعن بالتزوير انصب على توقيع

مورث الطاعن المرحوم ..... على المخالصة الممهدة بتوقيعه ، وكانت هذه المخالصة تتعلق بالتخلص عن جزء من الثمن بما يفيد استلام المذکور لهذا المبلغ ، وكان الطاعن أحد الورثة الذين اقروا هذه المخالصة وبصحتها وأن المستأنف عليه الأول ( المطعون عليه الأول ) درءاً لأى نزاع قام بعرض نصيب الطاعن أى المستأنف فى قيمة تلك المخالصة وتلا ذلك إيداعه لقيمة ذلك النصيب بخزانة المحكمة بعد أن رفض الطاعن استلامه فإن مصلحة الطاعن فى هذا الطعن تكون متغنيه ويكون الطعن بذلك غير منتج لأن النزاع حول هذه المخالصة لم يؤثر البتة فى النزاع حول عقد البيع المؤرخ ١٩٦٤/١٠/٢٦ ومن ثم تقضى المحكمة بعدم قبول الطعن بالتزوير ، وكان هذا الذى إستند إليه الحكم تبريراً لعدم قبول إدعاء الطاعن بتزوير توقيع مورثه على تلك المخالصة ونفى أثرها فى النزاع حول عقد البيع المؤرخ ١٩٦٤/١٠/٢٦ ليس من شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى أنهت إلىها فى هذا الشأن ذلك أن هذه المخالصة لم تشمل اقرار للطاعن بصحتها بل ولم يبين الحكم المصدر الذى إستقى منه ذلك ، هذا إلى أن الحكم وقد إعتبر أن مجرد عرض المطعون ضده الأول وإيداعه نصيب الطاعن فى باقى الثمن الوارد بالمخالصة موجباً لعدم قبول إدعائه بتزويرها وهو ما يتحصن به عقد البيع الصادر من مورثه بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٦ رغم أن فسخ العقد متى وقع بمقتضى شرط فيه نتيجة تخلف المشتري عن الوفاء بباقى الثمن فى المسعاد المتفق عليه فإن عرضه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس من شأنه أن يعيد العقد بعد إنفاذه وهو ما قصد الطاعن تحقيقه من الادعاء بتزوير تلك المخالصة توصلأ لأعمال أثر الشرط الفاسخ الصريح الوارد بالبند الثانى من عقد البيع وإعتباره مفسوخاً لتخلف المطعون ضده الأول عن سداد باقى ثمن المبيع وهو ما يدل على الحكم المطعون فيه لم يتفهم حقيقة دفاع

الطاعن ومرامة ولم يظن إلى الشرط القاسخ الصريح الوارد بالعقد للتثبت من توافر موجباته لإعمال أثره على وجهة الصحيح مما يكون معه الحكم معيباً بما يوجب نقضه لما ورد بهذين الوجهين دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن وكان يترتب على قضاء الحكم المطعون فيه فى الطعن بتزوير المخالصة نقض قضائه فى موضوع عقد البيع المؤرخ ٢٦ / ١٠ / ٦٤ المترتب عليه .

=====

## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٩٠

بمشاركة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ومضوية المساعدة  
المستشارين / محمد فتحي الجوهري ، عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة  
محمود وشا الفخيمس و ابراهيم الطويله .

٢٦٠

المطعن رقم ١٥٦ لسنة ١٦٠ القضائية :

١ - بطلان « بطلان الأحكام » .

اقبال بحث دفاع جوهري للخصم . قصور في أسباب الحكم الواقعية موجب لبطلانه .  
مثال :

( ٢ ) استئناف « استئناف الحكم » .

رفع الاستئناف . أثره . نقل موضوع الاستئناف برمته إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن  
أنهائه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفرع وأوجه دفاع . اعتبارها مطروحة أمام  
محكمة الاستئناف . دون حاجة لإعادة التمسك بها طالما لم يتنازل عنها .

( ٣ ) اوتفاق .

حق الاتفاق-جواز التحرر منه . شرطه . افتقاده كل منفعة للعقار المرتفق أو عدم تناسب  
فائده مع العبء الذي يلقيه على العقار المرتفق به . موافقه صاحب الحق المرتفق به لا محل  
لها . م ١٠٣٩ مدني .

١- المقرر- فى قضاء هذء المحكمءة - أن اغقال المحكم بءء دفاع أبءاء المحصم بئرءب علبه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع ءوهرىا ومؤثرا فى النءىءة التى إنتهء إلبها المحكمءة - إذ بءءبر ذلك . الإغقال قصورا . فى أسباب المحكم الواقعية بما يقتضى بطلانه .

٢ - رفع الاستئناف بئرءب علبه نقل موضوع النزاع برمته إلى محكمءة الاستئناف بما سبق أن أبءاء المستأنف علبه أمام محكمءة أول ءرءة من ءفوع ولؤوجه ءفاع وءءءبر هذه وتلك مطورءة أمام محكمءة الاستئناف وبعىن علبها أن ءفصل فبها ولو لم يعاوء المستأنف علبه ءءسلك بها طالما أنه لم بئنازل عنها .

٣- مفاء نص الماءة ١٠٢٩ من القانون المءنى أن حق الاءفاق بءوز ءءرر منه إذا فءء كل منفعه للعقار المرفق أو أصءبء فائءءه مءءوءة لا ءئناسب البءه مع اللعب الذى بلبقه على العقار المرفق به ، فى هذء الحالة بءوز للمالك العقار المرفق به أن بطلب ءءفص من حق الأرففاق ءءرر عقاره منه ولو ءون موافقه صاحب العقار المرفق .

## المحكمءة

بعء الإطلاع على الأوراق وسماح ءءررر الذى ءلاه السبء المسءشار المقرر المرافعة وبعء المءاولة .

ءبء إن الطعن اسءرفى أوضاعه الشكلية .

وءبء إن الوقائع - على ما بببب من المحكم المطفون فىه وسائر الأوراق - ءءفصل فى أن المطفون علبه أقام ءء الطاعن ءءعوى رقم ..... سنة ١٩٨٦ مءنى الزقاقبب الإبءائبة بطلب المحكم بازالء المبانى التى أقامها الأءبر

على العقار المبين بالصحيفة ، وقال بيانا لذلك إنه يمتلك المنزل المجاور لمنزل الطاعن من الناحية الشرقية ، ولما أعاد المذكور بناء منزله أعتدى على حقه فى المثل إذ أقام المبانى على نحو حجب نوافذ منزله المطله على الناحية الغربية فاقام الدعوى ، نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل ولما قدم الخبير تقريره ، أحالت الدعوى إلى التحقيق وبعد أن أستمعت إلى شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٢ برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة - مأمورية الزقازيق - بالاستئناف رقم ..... سنة ٣١ ق . وبتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وإزالة المبانى التى أقامها الطاعن والتى تحول دون انتفاع المطعون عليه بحق الارتفاق المقرر له على عقار الطاعن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن بما يتماه للطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب ببيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدفاع حاصلة انتهاء الارتفاق لانعدام القائمة منه تطبيقا لحكم المادة ١٠٢٩ من القانون المدنى لما ثبت من تقرير خبير الدعوى أن المطعون عليه أعاد بناء منزله وفتح به مطلا على الطريق العام لم يكن موجودا من قبل بما يفتنى عن المثل موضوع النزاع غير أن الحكم المطعون فيه أغفل بحث هذا الدفاع الجوهرى ولم يرد عليه بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى فى محله ، وذلك أن المقرر- فى قضاء هذه المحكمة - أن اغفال الحكم بحث دفاع أبداه الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا فى النتيجة التى إنتهت إليها المحكمة إذ يعتبر ذلك

الأغفال قصورا في أسباب الحكم الواقعية بما يقتضى بطلانه ، وأنه يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع برمته إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفعوع وأوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف ويتعين عليها أن تفصل فيها ولو لم يعاود المستأنف عليه التمسك بها طالما أنه لم يتنازل عنه ولو كان مفاد نص المادة ١٠٢٩ من القانون المدني أن حق الأرتفاق يجوز التحرر منه إذا فقد كل منفعة للعقار المرتفق أو أصبحت فائدته محدودة لا تتناسب البتة من العبء الذى يلقى على العقار المرتفق به ، ففى هذه الحالة يجوز لمالك العقار المرتفق به أن يطلب التخلص من حق الأرتفاق وتحرير عقاره منه ولو دون موافقه صاحب العقار المرتفق . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن - فى مذكرتى دفاعه المقدمتين أمام محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٣ ، ١٩٨٨/١٠/٢٩ - قد قضى تمسك بتطبيق حكم المادة ١٠٢٩ من القانون المدني لا نعلم الفائدة من المطلب موضوع النزاع على سند من أن الطاعن عليه فتح نافذة على الشارع الرئيسى بذات الحجرة التى يطالبه بحق المطلب لها ، ولم يثبت من الأوراق أنه تخلص عن هذا الدفاع أو تنازل عنه ومن ثم يبقى مطروحا على محكمة الاستئناف لتقول فيه كلمتها . لما كان ما تقدم - وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه - قد قضى بالغاء الحكم الإبتائى وبإزالة المباني التى أقامها الطاعن وتحوله دون انتفاع الطاعن عليه بحق الأرتفاق على عقار الطاعن - لم يشر إلى هذا الدفاع والتفتة عن تناوله بما يقتضيه من البحث ولم يرد عليه ، وكان هذا الدفاع جوهرها قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / جرجس أسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد فتحي الجدهودس ، عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة ،  
محمود رضا الخضير وإبراهيم الطويلة .

٢٦١

الطعن رقم ٢٢٨٦ لسنة ٥١ المقضائية :

( ١ ) بطلان « بطلان الحكم » .

ابتناء للحكم على واقعة لا سند لها في أوراق الدعوى أو مستنده لمصدر موجود ولكن  
مناقض لها . أثره . بطلان الحكم .

( ٢ ) إيجار « إيجار الأمان » توزيع تكاليف « المصد » وجوب توزيع قيمة تكاليف  
المصد كامله على الوحدات المنتفعه بمحميل باقي الوحدات غير المنتفعه به . خطأ .

////////////////////

١ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الحكم قد بنى على  
واقعة لاستدلها في أوراق الدعوى أو مستنده إلى مصدر موجود ولكن مناقض  
لها فإنه يكون باطلاً .

٢ - مفاد نص المادتين الثالثة والرابعة من اللائحة التنفيذية للقانون

٥٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر بها قرار وزير الاسكان رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٦٩



أنه يتعين تحديد قيمة مستقلة لتكلفه مبانى الأدوار محل التقدير محسوبه بإعتبار قيمة المتر المربع من المبانى فى مساحه الأدوار جميعاً وقيمة مستقلة لكل ما يتوافر من العناصر الأخرى من تكاليف المنشآت - والتركيبات منها المصاعد مما ينهى عليه توزيع قيمة تكلفه المصعد كاملاً على وحدات المبنى المنتفعه به ، وكان البين من تقرير الخبير الذى ندبته محكمة الاستئناف أنه انتهى إلى تقدير قيمة تكاليف المصعد بمبلغ ٤٤٠٠ جنيهها وأجرى توزيع مبلغ ٣٧٧١,٤٢٨ جنيه من قيمته على الوحدات السكنية المنتفعه به ، بينما ذهب إلى تحميل الطاعنين بساقي التكاليف على سند من أنها تخص باقى الوحدات التى لا تنتفع بالمصعد فى حين أنه كان يتعين تحميل الوحدات المنتفعه به قيمته كامله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتحصل فى أن لجنة تقدير الإيجارات قدرت أجره وحدات العقار

المملك للطاعات بمبلغ ۷۴۱، ۸۰۸ جنيه شهرياً ، فأقامت الطاعات الدعويين رقمى ۱۳۸۷، ۴۵۱۲ لسنة ۱۹۸۳ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ، كما أقام المطعون عليه الأول الدعوى رقم ۱۴۷۱ لسنة ۱۹۸۳ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ، وأقام المطعون عليهما السادس والخامس عشر الدعوى رقم ۱۷۲۶ لسنة ۱۹۸۳ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ، يطلب كل منهم الحكم بتعديل القيمة الاجبارية إلى الحد المناسب على ضوء أوجه الطعن التى بينها كل منهم بالصحيفة وصحيح حكم القانون ، ضمت المحكمة هذه الدعاوى ونذبت خبيراً لاعادة تقدير الأجرة ويعد أن قدم تقديره حكمت بتحديد القيمة الاجبارية لوحداث هذا العقار بمبلغ ۸۳۳، ۹۴۲ جنيه شهرياً موزعه على وحداته على النحو الوارد بتقرير الخبير ، استأنف المطعون عليهم من الأول حتى السابع عشر ومن التاسع عشر حتى الحادى والعشرين هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۲۹۲ لسنة ۹۳ ق القاهرة . نذبت المحكمة خبيراً آخر ويعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ۱۹۸۱/۶/۲۹ بتعديل الحكم المستأنف يجعل القيمة الاجبارية لوحداث العقار مبلغ ۳۳۵، ۸۰۳ جنيه شهرياً موزعه على وحدات العقار على النحو الوارد بتقرير الخبير . طعن الطاعنات فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره . وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن ما تنعاه الطاعنات على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت من الأوراق وفي بيان ذلك تقلن إن الخبير الذي نديته محكمة الاستئناف ذهب إلى أن مساحة العقار ۸۰, ۱۳۶۹ متراً حال أن الثابت بالمستندات وخاصة عقد البيع المشرع برقم ۸۷-۸ لسنة ۱۹۷۷ مصر الجديدة أن مساحته ۸۰, ۱۳۹۶ متراً ، كما خالف الخبير أسس التقدير السليمة فلم يحسب قيمة المصعد بالكامل وقدره ۴۴۰۰ جنيهها على الأدوار المنتفعة به ، بل احتسب من قيمته مبلغ ۱۲۵, ۳۷۷۱ جنيهها بعد أن انتقص منها سبعها مقابل عدم انتفاع الدورين الأرضي والأول به ، في حين أنه كان يتعين توزيع قيمة المصعد بالكامل على الأدوار المنتفعة به ، وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بتقدير الخبير رغم مخالفته لأسس التقدير السليمة يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح في شقيه ، ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الحكم قد بنى على واقعة لاسند لها من أوراق الدعوى أو مستنده إلى مصدر موجود ولكن مناقض لها فإنه يكون باطلاً ، لما كان ذلك وكان الخبير الذي نديته محكمة الاستئناف احتسب مساحة العقار موضوع التذاعى بـ ۸۰, ۱۳۶۹ متراً وذلك إستناداً إلى ماورد بمحضر تسليم الطاعنات للأرض المباعة لهن من شركة مصر الجديدة ، حال أن الثابت بهذا المحضر أن حقيقه مساحة الأرض هي ۸۰, ۱۳۹۶ متراً وهو ما يتفق مع ماورد بتقدير لجنة الإيجارات وتقدير الخبير الذي نديته محكمة أول درجة وتقدير

الخبير الاستشارى ومع ماورد بعقد البيع المسجل برقم ٨٧٠٨ لسنة ١٩٧٧ مصر الجديدة ، وإذ عول الحكم المطعون فيه على تقدير الخبير الذى احتسب مساحة الأرض بـ ٨٠, ١٣٦٩ متراً دون سند من الأوراق واطرح ما تضمنته المستندات على خلاف ذلك دون أن يعن يبحث هذا الخلاف بإستجلاء وجه الحق فى شأنه فإنه يكون معيباً ، لما كان ذلك وكان مفاد نص المادتين الثالثة والرابعة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر بها قرار وزير الاسكان رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٦٩ أنه يتعين تحديد قيمة مستقلة لتكلفه مبانى الأدار محل التقدير محسوبة باعتبار قيمة المتر المربع من المبانى فى مساحة الأدار جميعاً وقيمة مستقلة لكل ما يتوافر من العناصر الأخرى من تكاليف المنشآت والتركيبات الأخرى ومنها المصاعد بما ينبنى عليه توزيع قيمة تكلفه المصعد كاملاً على وحدات المبنى المنتفعه به ، وكان البين من تقدير الخبير الذى ندينه محكمة الاستئناف أنه انتهى إلى تقدير قيمة تكاليف المصعد بمبلغ ٤٤٠٠ جنيهها وأجرى توزيع مبلغ ٤٢٨, ٣٧٧١ جنيه من قيمته على الوحدات السكنية المنتفعه به بينما ذهب إلى تحميل الطاعنين بباقى التكاليف على سند من انها تخص باقى الوحدات التى لا تنتفع بالمصعد فى حين أنه كان يتعين تحميل الوحدات المنتفعة به قيمته كاملاً وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على ما انتهى إليه الخبير فى تقديره فإنه يكون معيباً كذلك بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى زمره نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / محمد عبد الحميد سند نائب رئيس المحكمة ، كمال نافع نائب رئيس  
المحكمة ، يحيى عايف وأحمد العبيدس .

٢٦٢

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٥٣ القضائية :

( ١ - ٣ ) إيجار « إيجار الأماكن » . نطاق تطبيق قوانين إيجار

الأماكن . « الأماكن التي تشغل بسبب العمل » .

( ١ ) خضوع المكان لقوانين إيجار الأماكن . مناطه . قيام علاقة إيجارية عنه . المادة

الأولى من قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة .

( ٢ ) الأماكن التي تشغل بسبب العمل . عدم سريان أحكام قوانين الإيجار عليها .

مناطه . أن يكون شغلها مرده علاقة العمل .

( ٣ ) للقائمين بخدمات العاملين بالمشأة أو أبنائهم . لا تربطهم بالمشأة علاقة عمل .

ثبوت أن سكانهم مردها علاقة إيجارية . أثره . إعتداه العقد طبقاً لقوانين الإيجار .

( ٤ - ٥ ) إيجار « إيجار الأماكن » « لثبوت الإيجار » . محكمة

الموضوع « مسائل الواقع » نقص « سلطة محكمة النقض » .

( ٤ ) إثبات العلاقة الإيجارية من سلطة محكمة الموضوع . متى كان استخلاصها سافهاً

( ٥ ) إنهاؤه الحكم في قضاة صحيحاً إلى ثبوت العلاقة الإيجارية — إشمال

أسبابه على أخطاء قانونية لمحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه .

////////////////

١ - قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة غنيت بتحديد نطاق تطبيقها سواء من حيث طبيعته المكان وموقعه أو من حيث الرابطة العقدية المبرمه بشأنه ، ومن ثم فقد حرص كل من هذه القوانين ، وبصدد الرابطة العقدية على النص في المادة الأولى منه على أن أحكامه لا تسرى إلا على الأماكن المؤجرة أى التى مردها عقد إيجار ، بحيث إذا انتفت تلك العلاقة الإيجارية سواء لعدم وجود رابطة تصاقديه أصلاً أو بوجود رابطة عقدية غير إيجارية فإن المكان يخرج من نطاق تطبيق قوانين إيجار الأماكن ويخضع للقواعد العامة ..... هذه القاعده تسرى حيث يكون شغل المكان مرده علاقة عمل .

٢ - أصدر للمشرع القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ ونص في المادة الأولى منه على أنه « لا تسرى أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجارات الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على المساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية والمخصصة لبيكنى عمال هذه المرافق ، وإذا كان القانون المذكور قد قصر الأمر على المساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية ، إلا أن القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد عممها بالنسبة لكافة المساكن التى تشغل بسبب العمل سواء كانت تابعه لجهه حكوميه أو لشركه قطاع عام أو خاص

أو لأحد الأفراد بما أورده فى الفقرة الأولى من المادة الثانية من أنه « لاتسرى أحكام هذا الباب على المساكن الملحقه بالمرافق ، والمنشآت وغيرها من المساكن التى تشغل العمل » ثم صدر القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ملتزما ذات نهج القانون الأخير إذ نص فى الفقرة « أ » من المادة الثانية على أنه لاتسرى أحكام هذا الباب على ( أ ) المساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التى تشغل بسبب العمل وجلى فى هذه النصوص جميعا أن أحد شروط الخضوع لأحكامها والخروج عن نطاق تطبيق قوانين إيجار الأماكن أن يكون شغل المسكن مرده علاقة العمل ولا يتأتى ذلك إلا أن يكون شاغل المسكن عامل لدى رب عمل المنشأة أو المرافق التابع له المسكن .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القائمين على خدمة العاملين بالمرفق لا تربطهم علاقة عمل بالمرفق ، وكان المطعون ضده وهو مدرس بوزارة التربية والتعليم يقوم بالتدريس فى أحد مدارسها لاتربطه ثمة علاقة عمل بالشركة ، ولا ينال من ذلك أن يقوم بالتدريس لأبناء العاملين بالشركة الملتحقين بالمدرسة الحكومية التى يعمل بها ، ومن ثم فإن شغله أحد مساكن الشركة المخصصة لسكنى عمالها وموظفيها لا يكون مرده علاقة عمل ويحق له التمسك بالحماية التى أسبغها المشرع على المستأجرين للأماكن المبيته إذا ما تحققت العلاقة الإيجارية .

٤ - إثبات العلاقة الإيجارية من المساكن الموضوعية التي تخضع لمطلق سلطان محكمة الموضوع دون معقب عليها في ذلك من محكمة النقض متى أقامت قضاها على أسباب سائفة لها أصلها في الأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى ثبوت العلاقة الإيجارية مستدلا بذلك من إيصال مقابل الانتفاع الصادر من الشركة وقد انتهى إلى التنبه الصحيحه وهي رفض الدعوى فلا يبطله ما أشتمل عليه الحكم من تقرير قانوني خاطئ ، إذ لمحكمة النقض تصحيحه دون أن تبطله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنه أقامت الدعوى رقم ٢٩٢٧ لسنة ١٩٨٠ مدنى دمنهور الابتدائية بطلب الحكم بأخلاء المطعون ضده من شقه النزاع وهي إحدى شقق الشركة التي تشغل بسبب العمل وقد منح المطعون ضده



حق الانتفاع باعتباره قائماً بالتدريس لابناء العاملين فيها باحدى المدارس داخل كردوق الشركه ، والتابعة لوزارة التربية والتعليم ، واذا انقضت العلاقة باحالاته إلى التعاقد فقد نهبت عليه بالإخلاء إلا أنه لم يثبث فأقامت دعواها . نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن أودع تقريره حكمت برفضهما - استأنفت الطاعنه بلاستئناف رقم ٢٩٥ لسنة ٢٨ ق اسكندرية « مأمورية دمنهور » ويتاريخ ١٩٨٣/١/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنه في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن واذا عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وحاصل ذلك أنه وفقاً لنص المادة الأولى من القانون ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ لا تسرى أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية والمخصصة لسكن موظفي وعمال هذه المرافق وأجاز في مادته الثالثة إخراج المنتفع من المسكن ولو كان شغله له سابقاً على العمل بهذا القانون ذلك إذا زال الغرض الذي من أجله أعطى السكن واذا كان الثابت أن المطعون ضده يعمل بوزارة التربية والتعليم ومنحته الشركه مسكناً من المساكن الملحقة بالشركه والمخصصة لموظفي

قياسية بالتدريس لابناء العاملين بها ولم تحصر له عقد إيجار فسانه

يخضع لأحكام القانون ۵۶۴ لسنة ۱۹۵۵ ولو كان شغله للمسكن سابقا على العمل به كما أن الإيصال الصادر من الشركة واستدل به الحكم على العلاقة الإيجارية لا يفيد ذلك لأنه مقابل انتفاع سده المطعون ضده نقداً بإعتبار أنه ليس من العاملين بالشركة الذين يتم استقطاع مقابل الانتفاع من مرتباتهم شهرياً . وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك وانتهى لاتطبيق أحكام القانون ۱۲۱ لسنة ۱۹۴۷ الذي نشأت العلاقة في ظلّه دون أحكام القانون ۵۶۴ لسنة ۱۹۵۵ فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة عيّنت بتحديد نطاق تطبيقها سواء من حيث طبيعة المكان وموقعه أو من حيث الرابطة العقدية المبرمه بشأنه ، ومن ثم فقد حرص كل من هذه القوانين ، وبصدد الرابطة العقدية ، على النص في المادة الأولى منه على أن أحكامه لا تسرى إلا على الأماكن المؤجرة أى التي مردها عقد إيجار ، بحيث إذا انتهت تلك العلاقة الإيجارية سواء بعدم وجود رابطة تعاقدية أصلاً أو بوجود رابطة عقديه غير إيجاريه فإن المكان يخرج من نطاق تطبيق قوانين إيجار الأماكن ويخضع للقواعد العامة ، ولئن كانت هذه القاعدة تسرى حيث يكون شغل المكان مرده علاقة عمل ، إلا أن المشرع حرص على تأكيد خروج هذه الحالة عن نطاق تطبيق قوانين إيجار الأماكن فاصدر القانون رقم ۵۶۴ لسنة ۱۹۵۵ ونص في المادة الأولى منه على أنه « لا تسرى أحكام القانون ۱۲۱ لسنة ۱۹۴۷

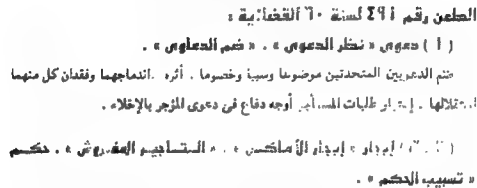
بشأن إيجارات الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على المساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية والمخصصه لسكنى عمال هذه المرافق ، وإذا كان القانون المذكور قد قصر الأمر على المساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية ، إلا أن القانون ۵۲ لسنة ۱۹۶۹ قد عممها بالنسبه لكافه المساكن التى تشغل بسبب العمل سواء كانت تابعه لجهه حكوميه أو لشركه قطاع عام أو خاص أو لأحد الأفراد ما أورده فى الفقرة الأولى من المادة الثانيه من أنه « لاتسرى أحكام هذا الباب على المساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التى تشغل بسبب العمل » ثم صدر القانون ۴۹ لسنة ۱۹۷۷ ملتزما ذات نهج القانون الأخير إذ نص فى الفقرة ( أ ) من المادة الثانيه على أنه « لاتسرى أحكام هذا الباب على ( أ ) المساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التى تشغل بسبب العمل » وجلى فى هذه النصوص جميعا أن أحد شروط الخضوع لأحكامها والخروج عن نطاق تطبيق قوانين إيجار الأماكن أن يكون شغل المسكن مرده علاقة العمل ولايتأتى ذلك إلا أن يكون شاغل المسكن عامل لدى رب عمل المنشأة والمرافق التابع له المسكن ، ولما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القائمين على خدمه العاملين بالمرافق لاتربطهم علاقة عمل بالمرافق ، وكان المطعون ضده وهو مرس بوزاره التربيه والتعليم يقوم بالتدريس فى أحد مدارسها لاتربطه ثمة علاقة عمل بالشركه ، ولا ينال من ذلك أن يقوم بالتدريس لأبناء العاملين بالشركه الملتحقين بالمدرسه الحكوميه التى يعمل بها ،

ومن تم فإن شغله أحد مساكن الشركة المخصصة لسكنى عمالها وموظفيها لا يكون مرده علاقة عمل ويحق له التمسك بالحماية التي أسبقها المشرع على المستأجرين للاماكن المبنية إذا ما تحققت العلاقة الإيجارية ، لما كان ذلك وكان إثبات العلاقة الإيجارية من المسائل الموضوعية التي تخضع لمطلق سلطان محكمة الموضوع دون معقب عليها في ذلك من محكمة النقض متى أقامت قضاها على أسباب سانعه لها أملها في الأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت اليها وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى ثبوت العلاقة الإيجارية مستدلا بذلك من إبدال مقابل الانترفاخ الصادر من الشركة وقد انتهى إلى النتيجة الصحيحة وهي : رفض الدعوى فلا يطله ما اشتدل عليه الحكم من تقرير قناصوني خالطي . إذ لمحكمة النقض تصحيحه . أن تبطله ويكن النعي على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

برئاسة السيد المهندس / محمد عبد الحليم  
المستشارين / محمد الحميد كلبان / من الهدى /  
الدين توفيق / شادي /



( ٣ ) استقلال المستأجرة الدين المؤجرة للتصنيف تتوافق به الإقامة المستقرة المعتادة مدة استغلالها وإستمرار الإقامة حكما باقى أشهر السنة ولو لم تكن مقيمة فى المسكن خلال تلك الفترة.علة ذلك - إنتهاء الحكم الطعنون فيه إلى إعتبار التأجير بقصد الاصطيان لا بتحقيق به وصف المسكن فى تطبيق المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خطأ فى القانون .

إنهاء الحكم المطعون فيه أن للطاعة مسكناً آخر دون التحقق من كون المسكن خاص بها . إنها تحتج معه شقة النزاع دون مقتضى . خطأ وتصور .

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن ضم الدعويين عند وحدة الموضوع والسبب بالخصوم يترتب عليهما اندماجهما وفقدان كل منهما استقلالها بحيث تصبغ طلبات المستأجر فى النزاع المائل أوجه دفاع فى دعوى المؤجر بالإخلاء .

٢ - النص فى المادة ١/٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به إعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ على أنه ( يحق للمستأجر الذى يسكن فى عين استأجرها مفروشة من مالكةا لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء فى العين ولو انتهت المدة المتفق عليها وذلك بالشروط المنصوص عليها فى العقد ..... يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على، أن يكون التأجير بقصد السكنى وأن تظل الاجارة ممتدة مدة خمس سنوات سابقة على يوم ١٩٧٧/٩/٩ وغنى عن البيان أن هناك تلازماً بين ما نصت عليه هذه المادة وبين ما نصت عليه المادة الثامنة من ذات القانون والتي تحظر احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى لتعلق ذلك بالنظام العام ، فلا يستمر العقد المفروش إذا خالف المستأجر هذا الحظر .

٣ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بعدم امتداد عقد الإيجار إلى أن التأجير بقصد الاصطيف لا يعد إستنجاراً بقصد السكنى الذى يتطلب الإقامة المستقرة المعتادة التي تنصرف فيها نية المستأجر إلى أن يجعل المسكن مراحة ومغذاء بحيث لا يعول على ماوى دائم وثابت سواء، إذ العبرة بالفرض الحقيقى للإيجار وذهب إلى أن الطاعنة استأجرت العين محل النزاع للاصطيف وأنها تقيم فى مسكن آخر بدائرة قسم العطارين بمدينة الاسكندرية وأنهى إلى عدم انطباق نص المادة ١/٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على واقعة النزاع لأن التأجير لم يكن بقصد السكنى فى حين أن الشاهد من

عقد الإيجار الموزع ( ..... ) موضوع الدعوى ومن أقوال شاهدة المطعون ضلحا ( المؤجرة ) أن التأجير المفروش يقصد السكنى ويبدأ من ١٩٧١/٦/١ حتى ١٩٧٢/٥/٢١ وبأجرة سنوية وليس موسميا قاصرا على فترة الصيف وحدها واستغلال الطاعنه للعين المؤجرة للتصيف تتوافر به الإقامة المستقرة المعتادة الفعلية ، مدة استغلالها ، وتظل الإقامة مستمرة حكما باقى أشهر السنة ولو لم تكن مقيمة فى المسكن خلال تلك الفترة إذ أن المصاف والمشاى لا تستلزم الإقامة الدائمة ، كما أن المستأجر طالما استلم العين المؤجرة فإنها تكون فى حوزته ويحق له استغلالها إن شاء ويلزم بأجرتها ولا يحول ذلك من إعتبار هذا المكان مسكنا يصول عليه المستأجر كماً وى دائم وثابت طالما فى مكتته الإقامة فيه فى الوقت الذى يراه مناسبا له وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر التأجير يقصد الاصطيف لا يتحقق به وصف المسكن فى تطبيق المادة ١/٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وخالف الثابت فى الأوراق .

٤ - أخطأ - الحكم المطعون فيه - عندما عول قضائه على أن للطاعنه مسكنا آخر دون أن يتحقق من أن هذا المسكن خاص بها وأنها تحتجز معه شقه النزاع دون مقتضى مما يعيبه بالقصور والفساد فى الإستدلال .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تحصل في أن الطاعنه أقامت على المطعون ضدها الدعوى رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٨٤ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بصورية وصف العين المؤجرة محل عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧١/٥/٤ بأنها مفروشة ، وبإمتداد هذا العقد بالأجرة القانونية مع رد فروق الأجرة عن المدة السابقة . كما أقامت المطعون ضدها الدعوى رقم ٧١١٢ لسنة ١٩٨٥ أمام ذات المحكمة بطلب الحكم بطرد الطاعنه من العين المؤجرة لها مفروشة بالعقد سالف البيان وتسليمها بمنقولاتها مع التعويض من تاريخ إنتهاء العقد في ١٩٨٤/٦/١ حتى تمام الطرد على سند من إنها نهت عليها بإعلان مؤرخ ١٩٨٤/٦/٥ برغبتها في إنهاء العقد ضمت المحكمة الدعويين وأحالتهما إلى التحقيق . وبعد سماع شهود الطرفين حكمت برفض دعوى الطاعنه وطردها من عين النزاع والزامها بتعويض شهرى حتى تسليم العين استأنفت الطاعنه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٠ لسنة ٤٣ق الاسكندرية . كما استأنفته المعطون ضدها بالاستئناف رقم ٢٠٤ لسنة ٤٣ق الاسكندرية للحكم بزيادة التعويض . وبتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٢ قضت المحكمة برفض استئناف الطاعنه وبزيادة التعويض للمطعون ضدها . طعنت الطاعنه في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنهاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الاوراق والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول أن الحكم استند في قضائه بعدم الامتداد القانونى لعقد الإيجار المفروش وفقا لحكم المادة ١/٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إلى أن التأجير لم يكن بقصد السكنى وإنما كان بقصد الاصطياف إذ أنها تقيم بمسكن آخر بمدينة الاسكندرية في حين أن الثابت من عقد الإيجار أن التأجير بقصد السكنى ولم تحدد الاجاره بتحديد القيمة ، كما أن المسكن الآخر مملوك لزوجها ولايجب أن يستجارها عين النزاع وأن يكون لها أكثر من موطن وأن ما أوردته بصحيفة الدعوى



هو إستئجارها العين بإيجار سنوى يدفع مقدما فى بداية صيف كل عام .  
وإذ استدل الحكم من ذلك على أن التأجير بقصد الاصطيف مما لا يتحقق به  
الامتداد القانونى للاماكن المؤجرة مفروشة بقصد السكنى فإنه يكون معيها  
بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة  
أن ضم الدعويين عند وحده الموضوع والسبب والخصوم يترتب عليه اندماجهما  
وفقدان كل منهما استقلالها بحيث تصبح طلبات المستأجر فى النزاع اوجه دفاع  
فى دعوى المؤجر بالإخلاء ولما كان النص فى المادة ١/٤٦ من القانون رقم ٤٩  
لسنة ١٩٧٧ المعمول به إعتبارا من ١٩/٩/١٩٧٧ على أنه « يحق للمستأجر  
الذى يسكن فى عين استأجرها مفروشة من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة  
سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء فى العين ولو انتهت المدة المتفق  
عليها وذلك بالشروط المنصوص عليها فى العقد ..... » يدل - وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة على أن يكون التأجير بقصد السكنى وأن تظل الاجارة  
ممتدة ومتصلة مدة خمس سنوات سابقة على يوم ١٩/٩/١٩٧٧ ، وغنى عن  
البيان أن هناك تلازما بين ما نصت عليه المادة وبين ما نصت عليه المادة  
الثامنة من ذات القانون التى تحظر احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون  
مقتضى لتعلق ذلك بالنظام العام ، فلا يستمر العقد المقروش إذا خالف المستأجر  
هذا الحظر وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بعدم امتداد عقد  
الإيجار إلى أن التأجير بقصد الاصطيف لا يعد إستجارا بقصد السكنى الذى  
يتطلب الإقامة المستقرة المعتادة التى تنصرف فيها نية المستأجر إلى أن يجعل  
المسكن مراحه ومغلايه بحيث لا يعوله على مأوى دائم وثابت سواه إذا عبره  
بالفرض الحقيقى للإيجار وذهب إلى أن الطاعنه استأجرت العين محل النزاع  
للاصطيف وانها تقيم فى مسكن آخر بدائرة قسم العطارين بمدينة الاسكندرية  
وانتهى إلى عدم انطباق نص المادة ١/٤٦ من القانون رقم ٤٩

سنة ١٩٧٧ على واقعة النزاع لأن التأجير لم يكن بقصد السكنى فى حين أن الثابت من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧١/٥/٤ موضوع الدعوى ومن اقوال شاهدى المطعون ضدها المؤجرة أن التأجير المفروش بقصد السكنى ويبدأ من ١٩٧١/٦/١ حتى ١٩٧٢/٥/٣١ وبأجره سنوية وليس موسميا قاصرا على فترة الصيف وحدها ، واستغلال الطاعنه للمعين المؤجرة للتصنيف تتوافر به الإقامة المستقرة المعتاده الفعلية مدة استغلالها وتظل الاقامه مستمرة حكما باقى اشهر السنه ولو لم تكن مقيمة فى المسكن خلال تلك الفترة ، إذ أن المصايف والمشاى لا تستلزم الإقامة الدائمة ، كما أن المستأجر طالما استلم العين المؤجرة فإنها تكون فى حوزته ويحق له استغلالها أن شاء ويلزم باجرتها ، ولا يحول ذلك من إعتبار هذا المكان مسكنا يعول عليه المستأجر كماوى دائم وثابت طالما فى مكتبته الإقامة فيه فى الوقت الذى يراه مناسبا له . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر التأجير بقصد الاصطياف لا يتحقق به وصف المسكن فى تطبيق المادة ١/٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وخالف الثابت فى الاوراق ، كما اخطأ عندما عول فى قضائه على أن للطاعنه مسكنا آخر دون أن يتحقق من أن هذا المسكن خاص بها ، وإنها تحتجز معه شقه النزاع دون مقتضى مما يعيبه أيضا بالقصور والفساد فى الاستدلال ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

////////////////////

## جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / عبد المنعم أحمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد عبد المنعم حاشم ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب  
رئيس المحكمة و محمد شاموس .

٢٦٤

الطعنان رقم ٣٦٥٨ ، ٣٦٥٩ لسنة ٥٨ القضائية :

( ١ ، ٢ ) إثبات « إثبات الصورية » . صورية « إثبات الصورية » . حكم .

( ١ ) إستبدال الشفع وسيلة إثبات الصورية بوسيلة قانونية أخرى . لا بعد تنازلا عن

التمسك بالصورية . علة ذلك .

( ٢ ) إقامة الحكم قضاء بصورية التصرف على جملة فرائن محتانده . عدم جواز

مناقشة كل قرينة على حده لإثبات عدم كفايتها . النعي على الحكم فى هذا الصدد جدل

موضوعى تنحصر عنه رقابة محكمة النقض .

( ٣ ) بيع . شفعة « تعدد المشتريين » . صورية . إثبات .

بيع مشتري المقار المشفوع فيه لشتر ثان قبل إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة أو قبل

تسجيلها . م ٩٣٨ مدني . مؤداه . عدم جواز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثانى .

شرطه . ألا يكون البيع الثاني صورياً . إختصاص الشفيع للشفيعى الثاني فى الدعوى وإثبات صورية عقده . أثره . إعفاء الشفيع من توجيه طلب الشفعة إليه .

( ٤ ) شفعة . بيع .

النزول الضمنى عن الشفعة . المقصود به .

عرض العقار المشفوع به على الشفيع قبل بيعه وعدم قبوله شراءه . لا يعد نزولاً عن حقه فى الأخذ بالشفعة .

( ٥ ) حكم « تسبیب الحكم » . نقض « السبب غیر المنتج » .

إنتهاء الحكم فى قضائه إلى النتيجة الصحيحة قانوناً . إشماله على أسباب قانونية خاطئة . لا بطلان . لمحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه .

( ٦ ) نقض « السبب المجهل » .

عدم بيان الطاعن الدفاع الجوهري الذى أغفل الحكم الرد عليه وأثره فى قضائه . نعى مجهل غير مقبول .

~~~~~

١ - إذ كان للشفيع بإعتباره من طبقه الغير بالنسبة إلى طرفى عقد البيع إثبات صوريته بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة والقرائن ، فإن عدوله عن إثبات هذه الصورية بالبينة لا يحول بينه وبين اللجوء فى إثباتها إلى القرائن أو أية وسيلة أخرى بقراها القانون ، وكان الثابت - أن المطعون ضدها الأولى قد تسكت بصورية عقد الطاعنين صورية مطلقة فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفع ثم طلبت من المحكمة العدول عن الحكم

التصهيدي بإجراء التحقيق مع إصرارها على دفعها بالصورية واكتفائها في إثباته بالقرائن التي ساقتها والمستندات التي قدمتها فاستجابت المحكمة لطلبها فإن دفاع الطاعنين بخصوص تنازل تلك الشركة عن قسمها بالصورية إذ أنبنى على إستبدالها وسيلة إثبات هذه الصورية بوسيلة قانونية أخرى يكون غير صحيح وظاهر البطلان ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه إغفال الرد عليه .

٢ - إذ كانت القرائن التي ساقها الحكم المطعون فيه علي ثبوت صورية عقد البيع الثاني هي قرائن متسانده واستنبطتها المحكمة من الأوراق المقدمة في الدعوى وهي سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم وكان لا يجوز مناقشة كل قرينه منها على حده لإثبات عدم كفايتها فإن ما أثاره الطاعنون بشأن هذه القرائن والقول بعدم كفايتها في ثبوت الصورية لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير الدليل الذي تستقل به محكمة الموضوع وتنحسر عنه رقابة هذه المحكمة .

٣ - لنن كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذا صدر من مشترى العقار المشفوع فيه بيعاً لمشتري ثان فإنه يسرى في حق الشفيع ، ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي أشتري بها ، إلا أن ذلك مشروط بالا يكون البيع صوريا ، فإذا ادعى الشفيع صوريته وأفلح في اثبات ذلك أعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الأول قائما وهو الذي يعتد به في الشفعة دون البيع الثاني الذي لا وجود له ، بما يغني الشفيع عن توجيهه طلب الشفعة إلى المشتري الثاني ، وكان

من المقرر أيضا أنه يجب أن يتم إثبات الصورية في مواجهة المشتري الثاني لأنه صاحب الشأن في نفى الصورية وإثبات جديده عقده ليكون الحكم الذي يصدر بشأن عقده حجة له أو عليه ، إذ كان ذلك وكانت المطعون ضدها الأولى قد أصرت على طلب أخذ أرض النزاع بالشفعة من المطعون ضده الأخير المشتري الأول وطعنت على البيع الثاني الصادر منه إلى الطاعنين بالصورية المطلقة في مواجهتهم وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى في قضائه إلى صورية هذا العقد فإن عقد البيع الثاني يكون والعلم سواء بالنسبة إلى المطعون ضدها الأولى ، فلا عليها إذ هي لم توجه إجراءات دعوى الشفعة أصلا في خصوصه ، ومن ثم فلا محل لاحتجاج الطاعنين عليها بعدم رفع دعوى الشفعة عليهم إبتداء وتخلفها عن إبداء الشمن طبقا لشروط عقد البيع الثاني ، وإذ إلترز الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه فإنه يكون سدينا ويضحي النعى عليه في هذا الخصوص على غير أساس .

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النزول الضمني عن الشفعة يفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد ذلك بفيد الرغبة عن إستعمال حق الشفعة . كما أن مجرد عرض العقار المشفوع فيه على الشفيع وعدم قبوله شراء لا يعتبر تنازلا عن حقه في أخذه بالشفعة إذا بيع ، وكان الثابت - أن الطاعن قد ذهب في دفاعه أمام محكمة الموضوع إلى أن الشركة المطعون ضدها الأولى قد تنازلت عن حقا في الشفعة لرفضها شراء أرض النزاع واستند في ذلك إلى صورة الخطاب المؤرخ ١٤/١٢/١٩٨١ الذي عرضت فيه البائعة له على تلك الشركة شراء هذه الأرض بواقع ٣٥٠٠ جنيها للحدان

وانها أعرضت عن الصفقة وكان رفض الشركة المذكورة شراء تلك الأرض قبل قيام البيع الحاصل منها إلى الطاعن فى تاريخ لاحق بموجب العقد المؤرخ ١٩٨٢/٨/٢٢ لا يعتبر تنازلاً عن حقها فى أخذ أرض النزاع بالشفعة طبقاً لهذا العقد وشروطه ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خلص إلى ذلك بقضائه باحقية الشركة المطعون ضدها الأولى فى الشفعة طبقاً لهذا العقد فإنه يكون صحيح النتيجة قانوناً .

٥ - لا يبطل الحكم ما إشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية بخصوص النزاع عن حق الشفعة إذ لمحكمة النقض وعلى ما جرى به قضاءه أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تنقضه متى كان سليماً فى النتيجة التى إنتهى إليها .

٦ - إذ كان الطاعن لم يبين فى صحيفة الطعن ما هية الدفاع الجوهرى الذى يعزو إلى الحكم المطعون فيه إغفال مناقشته والرد عليه ، وأوجه مخالفته للأثر الناقل للإستئناف تحديداً لأسباب الطعن وتعريفها تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً ناقياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه ، فمن ثم يكون النعى بهذا السبب وقد اكتنفه الغموض والتجهيل غير مقبول .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين إستوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت على الطاعنين وباقى المطعون ضدهم الدعوي رقم ٣١٢٩ لسنة ١٩٨٢ مدنى دمنهور الابتدائية بطلب الحكم ببطالان عقد البيع الصادر من الطاعن فى الطعن الأول - المطعون ضده الثالث فى الطعن الثانى - إلى المطعون ضدهم الثلاثة الآخرين فى الطعن الأول- الطاعنين فى الطعن الثانى وبأحقيتها فى أخذ الأرض المبينة بالصحيفة بالشفعة لقاء ثمن مقداره ١٢٥٩٩١ جنيهها وما يثبت أنه من ملحقاته الفعلية . وقالت بيانا لدعواها أنها علمت بأن المطعون ضدها الثانية قد باعت إلى الطاعن فى الطعن الأول مساحة ١٣ . ١ . ٤ من الأرض المبينة بالصحيفة مقابل الشمن أنف البيان وإذ كانت تمتلك العقار الملاصق لهذه الأرض من الجهتين القبلية والشرقية المقام على أرض تزيد قيمتها على الأرض المبيعة مما يخلوها حق أخذها بالشفعة فقد وجهت إنذار الرغبة فى الشفعة إلى كل من المشتري والبائعة فى ١٤ و ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ غير أن الطاعن فى الطعن الأول - المشتري - وجه إليها إنذارا فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ زعم

فيه أنه باع الأرض المشفوع فيها إلى المطعون ضدّهم الثلاثة الآخرين في هذا الطعن مقابل ثمن مقداره ٤٠٠٠٠٠ جنيه ولما كان عقد البيع الثاني الصادر من المشتري الأول إلى هؤلاء الآخرين صوريّ صورية مطلقة وقد صد به التعاليل عم حقها في الشفعة فقد أقامت هذه الدعوى لحكم بطلانها سالفة البيان. أحالت المحكمة الدعوى إليّ لتلحقيق لإثبات صورية عقد البيع الثاني. ثم نددت خبيراً في الدعوى بعد أن قدم تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٣٠ من إبريل سنة ١٩٨٦ بسقوط حق المطعون ضدها الأولى في أخذ أرض النزاع بالشفعة. إستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية - مأمورية دمنهور بالاستئناف رقم ٤٩٠ لسنة ٤٢ قضائية وبتاريخ ٢٥ من يونية سنة ١٩٨٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية الشفعة المطعون ضدها الأولى في أخذ أرض النزاع بالشفعة وتسليمها إليها لقاء ثمن مقداره ١٢٥٩٩١ جنيهاً وما يثبت أنه من ملحقات الثمن الفعلية، فمن المشتري الأول في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن الأول رقم ٣٦٥٨ لسنة ٥٨ القضائية كما طعن المشترون في العقد الثاني بطريق النقض بالطعن الثاني رقم ٣٦٥٩ لسنة ٥٨ القضائية وأودعت النيابة العامة مذكرة في كل طعن أبدت فيها الرأي برفضه، وإذا عرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة رأّت أنهما جديران بالنظر وحددت جلسة لنظرهما وفيها أمرت بضم الطعن الثاني إلى الأول ليصدر فيهما حكم واحد والتزمت النيابة وأبها .

ولا: الطعن رقم ٣٦٥٩ لسنة ٥٨ القضائية :

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعنون الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع. وفي بيان ذلك

يقولون إن الثابت أن المطعون ضدها الأولى كانت قد تمسكت أمام محكمة أول درجة بصورية عقد البيع الثاني وأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفعها بالصورية إلا أنها عادت فطلبت من المحكمة العدول عن إجراء التحقيق فاستجابت لطلبها ، مما يعدل قرارا قضائيا منها بتنازلها عن دفعها بالصورية وعجزا منها عن إثبات هذا الدفع . وإذا لم يفتن الحكم المطعون فيه إلى دلالة هذا التعارض وقضى بصورية عقد البيع الثاني وعلى الرغم من عجز المطعون ضدها الأولى عن إثبات الصورية فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأنه لما كان للشفيح باعتباره من طبقة الغير بالنسبة إلى طرفى عقد البيع إثبات صورته بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة والقرائن ، فإن عدولة عن إثبات هذه الصورية بالبيئة لا يحول بينه وبين اللجوء فى إثباتها إلى القرائن أو أية وسيلة أخرى يقرها القانون ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها الأولى قد تمسكت بصورية عقد الطاعنين صورية مطلقة فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفع ثم طلبت من المحكمة العدول عن الحكم التمهيدى بإجراء التحقيق مع إصرارها على دفعها بالصورية واكتفائها فى إثباته بالقرائن التى ساقته والمستندات التى قدمت فاستجابت المحكمة لطلبها فإن دفاع الطاعنين بخصوص تنازل تلك الشركة عن تمسكها بالصورية إذ اتبنى على استبدالها وسيلة إثبات هذه الصورية بوسيلة قانونية أخرى يكون غير صحيح وظاهر البطلان ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه إغفال الرد عليه .

وحيث إن الطاعنين ينمون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون إنه إستند في قضائه بصورية عقد البيع الثاني صورية مطلقة إلى عدة قرائن ذهب فيها إلى أن هذا العقد حرر دون وجود فاصل زمني كبير بينه وبين عقد البيع الأول وقبل أن يقوم المشتري الأول بالوفاء بكامل الثمن وقبل تسجيل عقده وأن الثمن المثبت بعقد البيع الثاني يفوق كثيرا الثمن الوارد في عقد البيع الأول وأن الطاعنين قد تقاعسوا عن إتمام إجراءات تسجيل عقدهم كما أنهم لم يقدموا دليلا على قيامهم بدفع الثمن إلى المشتري الأول ، في حين أن هذا القرائن التي ساقها الحكم لا تصلح دليلا على صورية عقد البيع الثاني صورية مطلقة ولا تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها بما يعيبه ويستوجب نقضه .

حيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء في هذا الخصوص بقوله وحيث إن الشركة المستأنف ضدها دفعت بصورية عقد البيع المؤرخ ١٩٨٢/٩/٨ صورية مطلقة وأنه قصد به التحايل لمنعها من الأخذ بالشفعة في أطيان النزاع فإنه في محله ذلك أن البين من العرض السابق أن عقد البيع المؤرخ ١٩٨٢/٩/٨ الصادر من المستأنف عليه الأول للمستأنف عليهم الثالث والرابع والخامس أنه عقد صوري قصد به الحيلولة دون الشركة المستأنفة وأخذ أطيان النزاع بالشفعة وذلك من القرائن الآتية .

١ - أنه لم يحض على شراء المستأنف عليه الأول أطيان النزاع وبيعها سوى سبعة عشر يوما فقط .

٢ - وإن هذا البيع الثاني قد تم قبل أن يقوم المشتري الأول بدفع كامل الثمن للبائع له وقبل أن يتسلم الأطيان المبيعة من المستأجر لها الواضع البند عليها .

٣ - أن المشتري الأول اشترى الأطيان بمبلغ ١٢٥٩٩١ جنيه في حين أنه باعها بعد ١٧ يوما من تاريخ شرائها بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه وهو تاريخ قريب ومن غير المتصور أن يرتفع ثمن الأطيان إلى هذا الثمن الباهظ الذي بيعت به خلال أيام قليلة من الشراء .

٤ - أنه من غير المقبول عقلا ومن غير المتصور أن يحصل أب على ربح من ولديه ومن ثمة يبق في نفس الوقت عند إعاده بيع نفس صفقة الأطيان التي سبق أن اشتراها على مبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه بل المنطق يفرض وعلى ما جرى عليه العمل أن ينزل الأب أو الوالد عن ملكه لأولاده ودون مقابل .

٥ - أنه لما ثبت من الأوراق كما لم يقدم المستأنف عليهم الثلاثة الآخرين - المشتريين - ما يفيد سدادهم لثمن الأطيان مشتراهم أو إثبات واقعة السداد على ظهر عقد البيع الثاني كما فعل المستأنف عليه الأول عند إثبات سداده الثمن في ظهر عقد شرائه .

٦ - أن الثابت أن عقد البيع الثاني لم يقدم عنه طلب الشهر العقاري إلا بعد تاريخ ١٣/١٠/١٩٨٢ وبعد أن أعلن المستأنف عليه الأول باعلائه بين الشركة المستأنفة في ١١/١٠/١٩٨٢ برغبتها في أخذ الأطيان مشتراه من المستأنف عليها الثانية بالشفعة ذلك أن الثابت من تحقيقات النيابة العامة أن المستأنف عليه قد أعلن برغبة الشركة في أخذ الأطيان بالشفعة في ١١/١٠/١٩٨٢ وليس في ١٤/١٠/١٩٨٢ وأن المحضر الذي قام بإعلان المستأنف عليه الأول قد زور تاريخ إعلائه بأن جعله تاريخ ١٤/١٠/١٩٨٢ بدلا من ١١/١٠/١٩٨٢ وقسم لمجلس تأديب وقضى فيه بجلسته ١٧/٦/١٩٨٤ بمجازاة المحضر .

٧ - أن البيع الثاني قدم للشهر العقاري للتسجيل في وقت لم يكن عقد بيع البائع للمشتري قد سجل لما كان ما تقدم وكانت القرائن التي ساقها الحكم المطعون فيه على ثبوت صورية عقد البيع الثاني هي قرائن متساندة إستنبطتها المحكمة من الأوراق المقدمة في الدعوى وهي سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم وكان لا يجوز مناقشة كل قرينة منها على حدة لإثبات عدم كفايتها فإن ما أثاره الطاعنون بشأن هذه القرائن أو القول بعدم كفايتها في ثبوت الصورية لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير الدليل الذي تستقل به محكمة الموضوع وتحتسرها عنه رقبه هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون إنه لما كان عقد البيع الثاني قد صدر لهم من المطعون ضده الأول بتاريخ ١٩٨٢/٩/٨ قبل قيام المطعون ضدها الأولى بتسجيل إنذار الرغبة في أخذ أرض النزاع بالشفعة الذي تم بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٦ فإن الشفعة لا تجوز إلا بالنسبة لعقد البيع الثاني وبالمثل الوارد به مقداره ٤٠٠٠٠٠ جنيه مما كان يتعين معه على المطعون ضدها الأولى ترجيه دعوى الشفعة إليهم ابتداء وإيداع هذا الشمن خزانة المحكمة على زمتهم قبل رفع الدعوى وإلا سقط حقها في الشفعة طبقاً لنص المادة ٩٤٢ من القانون المدني ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك بأنه وإن كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذا صدر من مشتري العقار المشفوع فيه بيعا لمشتري ثان فإنه يسرى في حق الشفعيع ، ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها ، إلا أن ذلك مشروط بالألا يكون البيع صورياً فإذا ادعى الشفعيع صوريته وأقبح في إثبات ذلك اعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الأول قائما وهو الذي يعتد به في الشفعيع دون البيع الثاني الذي لا وجود له ، بما يغنى الشفعيع عن توجيه طلب الشفعيع إلى المشتري الثاني ، وكان من المقرر أيضا أنه يجب أن يتم إثبات الصورية في مواجهة المشتري الثاني لأنه صاحب الشأن في نفى الصورية وإثبات جدية عقده ليكون الحكم الذي يصدر بشأن عقده حجة له أو عليه . إذ كان ذلك كانت المطعون ضدها الأول قد أصرت على طلب أخذ أرض النزاع بالشفعة من المطعون ضده الأخير المشتري الأول وطعنن على البيع الثاني الصادر منه إلى الطاعنين بالصورية المطلقة في مواجهتهم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى صورية هذا العقد فإن عقد البيع الثاني يكون والعدم سواء بالنسبة إلى المطعون ضدها الأولى ، فلا جليها إذ هي لم توجه إجراءات دعوى الشفعيع أصلا في خصوصه ، ومن ثم فلا محل لاحتجاج الطاعنين عليها بعدم رفع دعوى الشفعيع عليهم ابتداء وتخلقها عن إيداع الثمن طبقا لشروط عقد البيع الثاني ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه فإنه يكون سديدا ويضحى النعى عليه في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتمين رفض هذا الطعن .

(ثانيا) الطعن رقم ٣٦٥٨ لسنة ٥٨ القضائية :

حيث إن الطعن أقيم على أسباب ينمى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال من ثلاثة أوجه يقول فيها إن أولها أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز أخذ أرض النزاع بالشفعة منه لأنه من ذات طبقة الشفعاء التى تنتمى إليها المطعون ضدها الأولى إذ يمتلك أرضا زراعية تجاور الأرض المشفوع فيها فيستنتج عليها قانونا مزاحمته فيها بالشفعة ، ومع ذلك فقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع ، ويقول الطاعن فى بيان الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه لم يرد كذلك على دفاعه بعدم جواز الشفعة فى البيع الثانى الصادر منه لإبنه وأخيه المطعون ضدهم الثلاثة الأخيرين لأن البيع على هذه الصورة يكون قد تم بين الأصول والفروع والأقارب حتى الدرجة الثانية فلا يجوز فيه الشفعة طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٩٣٩ فى القانون المدنى ، ويقول الطاعن فى بيان الوجه الثالث أنه تمسك أيضا أمام محكمة الموضوع بسقوط حق المطعون ضدها الأولى فى الشفعة لتنازلها عن هذا الحق مستدلا على ذلك بأن المطعون ضدها الثانية البائعة له سبق لها أن عرضت على المطعون ضدها الأولى شراء أرض النزاع بكتابتها المؤرخ ١٩٨١/١٢/١٤ إلا أنها رفضت هذا العرض مما يعتبر منها تنازلا ضمينا عن حقها فى الشفعة وأما قول الحكم بأن الأوراق قد خلت من الدليل على استلام الشركة الكتاب آنف البيان فضلا عن إنه يشترط فى إعلان الرغبة بالشفعة أن يكون رسميا فإنه لا يصلح ردا على دفاعه ، وفى ذلك كله ما يوجب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجه الأول، بأنه لما كان الثابت من تقرير الخبير المتدرب، من مسكاة الإستئناف بأن الأرض التي يمتلكها الطاعن بموجب العقد المسجل رقم ٦٦٤٩ لسنة ١٩٨١، تؤتي حقاً مفرزة ولا تجاوز الأرض المشفوع فيها في أي حد ولا يوجد لأى منهما على الأخرى حق إرتفاق من أي نوع كان فإن دفاعه بأفضليته في حق الشفعة على المطعون ضدها الأولى عملاً بحكم الفقرة الثالثة من المادة ٩٣٧ من القانون المدني يضحى ببلاسند قانونى صحيح ولا يعد دفاعاً جوهرياً، وتغيير ببعثه وجه الرأى في الدعوى طالما لم يثبت أن للطاعن حقاً في الشفعة أصلاً، ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه إغفال الرد عليه، والنعى مردود في وجهه الثانى بأنه لما كان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إنتهى في فضائه إلى أن عقد البيع الثانى الصادر من الطاعن إلى أخيه وولديه المطعون ضدهم الثلاثة الأخيرين صوري صورية مطلقة فإنه يترتب على ذلك ألا يكون لهذا العقد وجود في الحقيقة وبالتالي فلم يكن الحكم في حاجة إلى النظر في دفاع الطاعن بعدم جواز الشفعة في عقد البيع الثانى تطبيقاً لحكم الفقرة ب من المادة ٩٣٩ من القانون المدني طالما كان القضاء ببطلان هذا العقد لصوريته المطلقة يترتب عليه ألا تكون له أية دلالة كما أنه لا ينتج أثراً، لهذا فلا يعيب الحكم المطعون فيه عدم الرد على هذا الدفاع لكونه غير منتج والنعى بالوجه الثالث مردود ذلك بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النزول الضمنى عن الشفعة يفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد ذلك يفيد الرغبة عن استعمال حق

الشفعة . ومن المقرر كذلك أن مجرد عرض العقار المشفوع فيه على الشفيع وعدم قبوله شراء لا يعتبر تنازلا عن حقه في أخذه بالشفعة إذا بيع ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مسونات المحكم المطعون فيه أن الطاعن قد ذهب في دفاعه أمام محكمة الموضوع إلى أن الشركة المطعون ضدها الأولى قد تنازلت عن حقها في الشفعة لرفضها شراء أو ، النزاع واستند في ذلك إلى صورة الخطاب المؤرخ ١٩٨١/١٢/١٤ الذي عرضت فيه البائنة له على تلك الشركة شراء هذه الأرض برأق ٣٥٠٠٠ جنيه للفدان وأنها عرضت عن الصفقة ، وكان رفض الشركة المذكورة شراء تلك الأرض قبل تمام البيع الحاصل منها إلى الطاعن في تاريخ لاحق بموجب العقد المؤرخ ١٩٨٢/٨/٢٢ لا يعتبر تنازلا عن حقها في أخذ أرض النزاع بالشفعة طبقا لهذا العقد وشروطه فإن المحكم المطعون فيه وقد خلص إلى ذلك بقضائه باحقية الشركة المطعون ضدها الأولى في الشفعة طبقا لهذا العقد فإنه يكون صحيح النتيجة قانونا فلا يطل ما أشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية بخصوص التنازل عن حق الشفعة إذ لمحكمة النقض وعلى ما جرى به قضاؤها أن تصحح أسباب المحكم المطعون فيه بغير أن تنقضه متى كان سليما في النتيجة التي انتهى إليها .

وحيث إن الطاعن يتعى على المحكم المطعون فيه بالسبب الثاني القصور في التسبيب ، ويقول في بيان ذلك أن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات ترتب جزاء البطلان إذا أغفل المحكم بحث دفاع جوهرى للخصم . وأنه يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما أشتملت عليه من أدلة ودفع .

وحيث إنه لما كان الطاعن لم يبين في صحيفة الطعن ماهية الدفاع الجوهري الذي يعزو إلى الحكم المطعون فيه إغفال مناقشته والرد عليه وأوجه مخالفته للأثر الناقل للإستئناف تحديدا لأسباب الطعن وتعريفها تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها كشفا وأقبا ناظرا عنها للعموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يحزوه للطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، فمن ثم يكون النعي بهذا السبب وقد اكتنفه الغموض والتجهيل غير مقبول .

وحيث أنه لما تقدم بتعيين رفض هذا الطعن أيضا .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٠

بتراسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية المائدة
المستشارين / محمد فتحي الجمهودي ، عبد الحميد الشافعي (نائب رئيس المحكمة)
، محمود رضا الخضير ، إبراهيم الطويله ،

٢٦٥

الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) إستئناف . إيمان الإستئناف « إعتبار الإستئناف كأن لم يكن » .

إعتبار الإستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان المستأنف عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ
تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب بسبب يرجع إلى المستأنف . جوازي للمحكمة م ٧٠٠ مرافعات
معدلة بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ .

(٣٠٢) إيجار « إيجار الأماكن » التأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار

. عقد . قانون

(٢) العين المستأجرة لمزاولة مهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة .
للمستأجر تأجير جزء منها لا كلها من الباطن آخر . شرطه . المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة
١٩٧٧ .

٣- الإيجار من الباطن والتنازل عن الإيجار . ما هيته . حق المستأجر مباشرتهما م ٥٩٣

مدنى . لا محل للتحدى به بالنسبة لقانون إيجار الأماكن . جواز التنازل إستثناء عن حق
إيجار مكتب المحاماة لمزاولة مهنة حرة أو غير مقلقة للراحة . م ٢/٥٥ من قانون المحاماة
١٧ لسنة ١٩٨٣ إقتصار هذه الاجازة على التنازل دون التأجير من الباطن .

المكان المؤجر أو تركه للخير إلا بإذن كتابي من المالك ، فان مفاد ذلك أنه إذا ما قصر المالك على حق المستأجر في الآلات ، حيزية تملك ، التنازل عن الإيجار تعين الالتزام بهذا الإذن دون توسع فيه أو في أي حال الحالة المأدوم بها ، ويظل المنع الوارد بنص القانون سارياً يالك . لا تخير ما أذن به ، ولا يتغير من ذلك ما تقتضى به المادة ٥٩٤ من القانون المدني من أن « منع المستأجر من أن يؤثر من الباطن يقتضى منعه من التنازل ، من الإيجار وكذلك للحكم ، وذلك أنه فضلاً عن أن هذا النص قد عرض لحالة المنع من الإيجار من الباطن أو التنازل عن الإيجار دون حالة الإذن بأيهما فأنه قد ورد ضمن القواعد العامة للإيجار في القانون المدني حيث الأصل - - وفقاً لنص المادة ٥٩٣ منه - وعلى خلافه نون إيجار الأماكن - أن للمستأجر حق النزول عن الإيجار أو الإيجار من الباطن وذلك عن كل ما أستاذجه أو بعضه مالم يقتض الاتفاق بخير وذلك ، مما لا محل للتعدي به في هذه الحالة بالنسبة للعين التي تخضع لقانون إيجار الأماكن . لما كان ذلك وكان ما أجازته المشرع للمحامي بـ ٢/٥٥ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد إقتصر على التنازل عن حق إيجار مكتب المحاماة لمزاولة مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للأمة أو مضرة بالصحة فإن هذه الإجازة لا تمتد إلى التأجير من الباطن .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٧٢٠ سنة ١٩٨١ مدنى طنطا الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء المطعون عليهم وآخرين من الشقة المبينة بالصحيفة والتسليم ، وقالت بياناً لذلك إن مورث الطاعنين الأربعة الأول - إستأجر شقة النزاع بموجب العقد المؤرخ ١٤/١٠/١٩٣٥ وخصصها لاستعمالها مكتباً للمحاماه ، وبعد وفاته فى ٢٢/١٠/١٩٧٦ أجر ورثته وحنايتها من الباطن إلى باقى المدعى عليهم دون إذن كتابى منها فأقامت الدعوى . بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا بالإستئناف رقم ٧١٧ سنة ٣٣ ق ، وبتاريخ ٢٣/٤/١٩٨٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء المستأنف عليهم من الشقة المبينة بمعدلايجار المؤرخ ١٤/١٠/١٩٣٥ والتسليم . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة وأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعنون بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، إذ قضى برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن رغم أن المطعون عليها لم تقدم عذراً لتراخيها فى إعلان صحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب ، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة ٧٠ من قانون المرافعات بعد التعديل الذى أستحدثه المشرع بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - والمنطبق على واقعة الدعوى - تنص على أنه « يجوز بناء على طلب المدعى عليه إعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب وكان ذلك راجعاً إلى فعل المدعى » ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اشترط لتوقيع الجزاء المقرر بهذا النص - والذى يسرى على الإستئناف طبقاً لنص المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات - ألا يتم إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى خلال الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ تقديم الصحيفة قلم كتاب المحكمة بسبب يرجع إلى فعل المدعى وألا يوقع الجزاء الأبناء على طلب للمدعى عليه مع جعل أمر توقيعه - رغم توافر هذين الشرطين - جوازياً للمحكمة ليكون لها مكتنة للتقدير فتوازن بين مصلحة طرفى النزاع فى هذا الشأن ، وتقدير أيهما أولى بالرعاية من الآخر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بملوناته أن المحكمة لم تر توقيع الجزاء المقرر بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات إعتباراً بأن توقيعه جوازى وليس وجوبياً ومن ثم لا تترتب على محكمة الموضوع أن لم تشأ تطبيق جزاء أخضعه القانون لطلق تقديرها ويكون النعى قائماً على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون في الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن المادة ٣/٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ألزمت المؤجر بتحرير عقد إيجار لصالح ورثة المستأجر الذي كان يباشر نشاطا مهنيًا في العين المؤجرة وهو ما يترتب عليه حقهم في الإستمرار في شغل العين وتأجير بعض وحداتها مفروشة ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى بإنهاء العلاقة الإيجارية مع الطاعنين إستناداً إلى المادة ٤٠ من ذات القانون رغم أنها لا تنطبق على واقعة النزاع بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه « لا يجوز للمستأجر في غير المصايف والمشااتي المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشاً أو خالياً إلا في الحالات الآتية (أ) (ب) إذا كان مزاولاً لمهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة وأجر جزءاً من المكان المؤجر له لهذا الغرض إلى من يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته » ، وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة - على أن مناط أحقية المستأجر في أن يؤجر من الباطن جزءاً من المكان المؤجر له أن تتوافر الشروط الواردة

بهذا النص ومنها أن يكون المستأجر مزاولاً لى العين المؤجرة لمهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إنتهى إلى أن الطاعنين الأربعة الأول - ورثة المستأجر الأصلى - قد أجزوا بعض وحدات عين النزاع من الباطن وأن أيا منهم لا يزاول بتلك العين مهنة أو حرفة مما أورده نص الفقرة «ب» من المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وكانت المنازعة المعروضة لا تتعلق بمدى أحقية ورثة المستأجر الأصلى فى إستمرار العلاقة الإيجارية للعين المؤجرة لمورثهم ومن ثم فإن هذا النعى يكون قائماً على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ونرى بيان ذلك يقولون أن الحكم أقام قضاء بالإخلاء من العين المؤجرة على أنه ليس لورثة المحر مى تأجير المكتب المخلف عن مورثهم من الباطن فى حين أن المادة ٢/٥٥ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تجيز لورثة المحامى التنازل عن حق إيجار مكتب المحاماه لمزاولة مهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة وهو ما يشمل حق التأجير من الباطن ، لأنه حيث يميز القانون التنازل عن الإيجار فإنه يتعين إلزام هذا الحكم بالنسبة للتأجير من الباطن ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإيجار من الباطن يختلف عن التنازل عن إيجار ، ففى الإيجار من الباطن تبقى العلاقة بين المؤجر والمستأجر الأصلى خاضعة لأحكام

عقد الإيجار الأصلي ، وتسرى على العلاقة بين المستأجر الأصلي و المستأجر من الباطن أحكام عقد الإيجار من الباطن فلا ينشئ العقد الأخير علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي فى حين أن التنازل عن الإيجار ينشئ مثل هذه العلاقة بينهما مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية ، وكان الأصل فى قانون إيجار المساكن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو منع المستأجر الأصلي من التاجير من الباطن أو التنازل عن المكين المؤجر أو تركه للغير إلا بإذن كتابى من المالك ، فأن مفاد ذلك أنه إذا ما قصر القانون حق المستأجر فى حالات معينة على التنازل عن الأيجار تعين الإلتزام بحدود هذا الأذن دون توسع فيه أو قياس على الحالة المأذون بها ، ويظل المنع الوارد بنص القانون سارياً بالنسبة لغير ما أذن به ، ولا يغير من ذلك ما تقضى به المادة ٥٩٤ من القانون المدنى من أن « منع المستأجر من أن يؤجر من الباطن يقتضى منعه من التنازل عن الأيجار وكذلك العكس » ذلك أنه فضلاً عن أن هذا النص قد عرض لحالة المنع من الإيجار من الباطن أو التنازل عن الأيجار دون حالة الأذن بأيهما ، فإنه قد ورد ضمن القواعد العامة للأيجار فى القانون المدنى حيث الأصل - ووفقاً لنص المادة ٥٩٣ منه - وعلى خلاف قانون إيجار المساكن - أن للمستأجر حق النزول عن الإيجار أو الإيجار من الباطن وذلك عن كل ما أستأجره أو بعضه ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك ، مما لا محل للتحدى به فى هذه الحالة بالنسبة للعين التى تخضع لقانون إيجار المساكن . لما كان ذلك وكان

ما أجازته المشرع للمحامى وورثته بالمادة ٢/٥٥ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد إقتصر على التنازل عن حق إيجار مكتب المحاماه لمزاولة مهنة حرة أوحرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة فإن هذه الاجازة لاقتد إلى التأجير ومن الباطن ، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون صحيحاً ويضحي النعى عليه بهذا السبب غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / منيوتوفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، عبد الرحيم
سالح و علي محمد علي .



الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٥٥ القضائية :

ضرائب « ضريبة الدمغة » الطعن الضريبي ٣٠٤٥٥٥ .

الطعن على تقدير مأمورية الضرائب لضريبة الدمغة على المحررات . سبيله . وجوب
التزام المول بالطريق الذي رسمه القانون للتظلم من التقدير وفقا للمادتين ٦ ، ١٠ من قانون
ضريبة الدمغة ١١١ لسنة ١٩٨٠ والإصدار الرطب نهائيا وأصبحت الضريبة واجبة الأداء وفقا
لتقدير المأمورية ، الدعوى التي يقمها المول مباشرة إلى المحكمة الابتدائية طعنا في
تقديرات المأمورية دون اتباع مارسه القانون . غير مقبولة . علة ذلك .

////////////////////

مفاد مانصت عليه المادتان السادسة والعاشرة من قانون ضريبة الدمغة
الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ أن لمأمورية الضرائب المختصة تقدير
ضريبة الدمغة على المحررات إذا لم يضمنها أصحاب الشأن قيمة التعامل أو إذا
كانت القيمة المحددة فيها تقل بمقدار يزيد على عشر القيمة الحقيقية وفقا لما يتكشف
لها من أدلة وقرائن - كذلك عند عدم تقديم المحررات والمستندات للأطلاع
عليها أو إتلافها قبل انقضاء أجل التقادم المسقط لاقتضاء الضريبة كما تحد
الضريبة المستحقة غير المؤداة وفقا لما يتكشف لها من الاطلاع أو المعاينة ،

وعليها إخطار الممول بالتقدير أو بالضريبة أو فروقها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول مبيناً به التدبير أو المحررات أو الوقائع أو التصرفات أو غيرها التي استحدثت عليها الضريبة أو فروقها حسب الأحوال وللممول أن يتظلم من هذا التقدير بكتاب موصى عليه بعلم الوصول إلى المأمورية المختصة لحالته إلى لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار بالتقدير وإلا صار الربط نهائياً وتصبح الضريبة واجبة الأداء وفقاً لتقديرات المأمورية ، وللممول أن يطعن في قرار اللجنة بدعوى أمام المحكمة الابتدائية التي يقيم في دائرتها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه القرار ، ويكون ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو المنازعات المشار إليها أربعين يوماً من تاريخ إعلان الحكم ، مما مؤده عدم جواز التجاء الممول إلى المحكمة الابتدائية مباشرة طعناً في تقديرات المأمورية سالفه البيان سواء لعدم استحقاقها أصلاً لعدم تحرير محررات أو وجود مستندات أو للمنازعة في القيمة التي أتخذت أساساً للتقدير وبالتالي عدم قبول الدعوى التي يقيمها الممول ابتداء أمام المحكمة الابتدائية بالمنازعة في أمر مما تقدم بإعتبارها جهة طعن في قرار لجنة الطعن التي أوجب القانون الإلتجاء إليها أولاً - بالتظلم من تقرير المأمورية خلال ثلاثين يوماً من إخطاره به إليها لحالته إلى اللجنة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن

تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى التي قبلت فيما بعد برقم ١٦١٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى اليوم ضد المصلحة الطاعنة إنتهى فيها إلى طلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ١٠٥.٢٩٠ جنيه مما طالبت به مأمورية ضرائب الفيوم كرسم دمغة رغم أنه لا يمسك دفاتر منتظمة ولا توجد لديه أية مستندات أو فواتير ، كما إنها غالت في تقدير الضريبة المستحقة على الإعلان الخاص بحله ، مما دعاه إلى إقامة الدعوى بطلباته السالفة - دفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى - ويتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٤ نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره أجابت بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٤ المطعون ضده لطلباته استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٢٥ لسنة ١٩ ق بنى سريـف « مأمورية الفيوم . ويتاريخ ١٩٨٥/١/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض - وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى شرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله إذ أقام قضا « برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم إتباع الإجراءات التى نص عليها القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ على عدم توافر شروط إعماله فضلاً عما ذهب إليه الحكم الابتدائى من عدم خضوع دعوى الممول ببراءة ذمته من دين الضريبة لمواعيد الطعن فى قرارات لجان التقدير فى حين أن المادة السادسة من ذات القانون حددت إجراءات ومواعيد الطعن على تقدير ضريبة الدمغة أيا كان وجه المنازعة فيها ورتب على مخالفتها صيرورة الرىـط نهائياً .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن مفاد ما نصت عليه المادتان السادسة والعاشرـة من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ أن مأمورية الضرائب المختصة بتقدير ضريبة الدمغة على المحررات إذا لم يضمنها أصحاب الشأن قيمة التعامل أو كانت القيمة المحددة فيها تقل بمقدار يزيد على

عشر القيمة الحقيقية وفقاً لما يتكشف لها من أدلة وقرائن وكذلك عند عدم تقديم المحررات والمستندات للاطلاع عليها أو إتلافها قبل إنقضاء أجل التقادم المسقط لانتضاء الضريبة كما تحدد الضريبة المستحقة غير المؤداة وفقاً لما يتكشف لها من الإطلاع أو المعاينة أو عليها ، إخطار الممول بالتقدير أو بالضريبة أو فروقها بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول مبيناً به التقدير أو المحررات أو الوقائع أو التصرفات أو غيرها التي استحدثت عليها الضريبة أو فروقها حسب الأحوال وللممول أن يتظلم من هذا التقدير بكتاب موسى عليه بعلم الوصول إلى المأمورية المختصة لاحالته إلى لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار بالتقدير وإلصاق الربط نهائياً وتصبح الضريبة واجبة الأداء وفقاً لتقديرات المأمورية ، وللممول أن يطعن في قرار اللجنة بدعوى أمام المحكمة الابتدائية التي يقيم في دائرتها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه القرار ، ويكون ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو المنازعات المشار إليها أربعين يوماً من تاريخ إعلان الحكم ، مما يؤده عدم جواز التجاء الممول إلى المحكمة الابتدائية مباشرة طعناً في تقديرات المأمورية سائلة البيان سواء لعدم استحقاقها أصلاً لعدم تحرير المحررات أو وجود مستندات أو للمنازعة في القيمة التي أتخذت أساساً للتقدير وبالتالي عدم قبوله للدعوى التي يقيمها الممول ابتداءً أمام المحكمة الابتدائية بالمنازعة في أمر مما تقدم باعتبارها جهة طعن في قرار لجنة الطعن التي أوجب القانون الإلتجاء إليها أولاً بالتظلم من تقدير المأمورية خلال ثلاثين يوماً من إخطاره به إليها لاحالته إلى اللجنة ، لما كان ذلك وكان المطعون ضده أقام دعواه أمام المحكمة الابتدائية مباشرة بطلب الحكم بهرامة ذمته من مبلغ ١٠٥,٢٩٠ جنيه من الـ ١١٠,٠٩٠ جنيه للتي طالبتها به مأمورية ضرائب القيوم بكتابها المؤرخ ١٩٨١/٧/٢٩ الموصى عليه كضريبة دمه على محررات عن معاملات نسبت إليه إبراهيم فيها

وعلى اللائحة الموضوعة على محله بدعوى عدم إمساكه دفاتر منتظمة ، وأنه لم يتم بتحرير عقود وأن الدفعة المستحقة على اللائحة ٤,٨٠٠ جنيه لا ٨,٣٤٠ جنيه وهي منازعة في تقدير المأمورية لضريبة الدفعة في حالات نصت عليها المادتان السادسة والعاشره أنفتا الذكر يتعين مباشرتها بالطريق الذى رسمته المادة السادسة وفى الميعاد الذى حددته وإلا صار الربط نهائيا وأصبحت الضريبة واجبة الأداء وفقاً لتقدير المصلحة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة ومضوية
السادة المستشارين / محمد المعيد رضوان ، حماد الشافعي ، مروت البنداري ومحمد
عبد العزيز الشاوي .



الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٥٨ القضائية :

(١ - ٤) تأمينات إجتماعية : إصابة عمل . تعويض . معاش
« معاش العجز المستديم » . عمل . محكمة الموضوع
« سلطتها في تقدير الدليل » مسائل الواقع . نقض .

(١) تقدير توافر شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناجمة عن الإجهاد أو الإرهاق
إصابة عمل من سلطة محكمة الموضوع .

(٢) إعتبار الإصابة إصابة عمل . واقع لقاضي الموضوع تقديره عدم خضوعه في ذلك
لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفاً .

(٣) تعريض الأجر عن إصابة العمل . شرطه ، استحقاقه معاش العجز الجزئي المستديم
بثبوت العجز ونسبته وليس من تاريخ الإصابة رقم ٤٩ ، ٥٢ ق ٧٩ لسنة ٧٥ .

(٤) معاش العجز أو الوفاة . حسابه من تاريخ ثبوت العجز أو الوفاة ،

م ١٩٩ ق ٧٩ لسنة ٧٥ .

١ - من المقرر أن أحكام قرار وزير التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن شروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الإجهاد والإرهاق من العمل اصابة عمل ، والصادر استناداً إلى المادة ٥/هـ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما أورده من اجراءات لا يعدو أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمه للتفسير على العامل فى اقتضاء حقوقه مما يدخل بحث مدى توافر شروطها فى نطاق سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل .

٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تقدير ما إذا كانت الاصابة اصابة عمل من عدمه . هو مما يتعلق بفهم الواقع فى الدعوى فلا يخضع فيه قاضى الموضوع لرقابة محكمة النقض ، متى كان استخلاصه سائفاً وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باعتبار اصابة المطعون ضده اصابة عمل على ما جاء بتقرير الطبيب الشرعى ، من أن الأصابة نتجت عن تكليف المطعون ضده بالإعداد للمعرض الدولى للكتاب ، وجرى الكتب الجامعية وتسوية حسابات مؤلف الكتب . علاوة على عمله الأسمى كأمين مكتبه وأن النزبه القلبيه فاجأته أثناء قيامه بحمل جهاز عرض أفلام خاص بالمكتبه ، وصعوده به السلم الموصل بين طابقى المكتبه وأنه لم يسبق علاجه من حاله مرضيه بالقلب أو الأوعية الدموية وانتهى التقرير من ذلك إلى اعتبار الاصابة اصابة عمل ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب ينحل فى حقيقته إلى جدل موضوعى فى سلطة المحكمة فى فهم واقع الدعوى وتقدير الدليل فيها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٣ - مفاد النص في المادتين ٤٩ ، ٥٢ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن: تعويض الأجر يصرف للعامل إذا حالت الإصابة بينه وبين أداء عمله و بين شفائه أو ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاء ، أما معاش العجز الجزئى المستديم يستحق للعامل بثبوت العجز ونسبته وليس من تاريخ حدوث إصابته .

٤ - المقصود بالنسبة الأخيرة فى نطاق أعمال نص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ المعد له بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٧٧ . السنة التى نهايتها تاريخ ثبوت العجز أو حصول الوفاء بإعتبار أن هذا التاريخ هو تاريخ إستحقاق المعاش .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول ، أقام الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٨٤ عمال كلى الأسكندرية على الطاعنه « الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية »

والمطعون ضدها الثانية . وطلب الحكم بإعتبار اصابته التي حدثت بتاريخ ١٩٧٩/٧/١٠ أصابة عمل وما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بيانياً لها أنه يعمل لدى المطعون ضدها الثانية منذ ١٧/١٠/١٩٦٨ ، وأثناء عمله بمكتبه يوم ١٩٧٩/٧/١٠ أصيب بهبوط مفاجيء نقل على أثره إلى المستشفى وشخصت حالته بأنها جلطة بالقلب وهبوط به ، وقد قدم للطاعة المستندات الدالة على أن اصابته كانت نتيجة لأرهاقه وأجهاده في العمل الاضافى المكلف به إلا أنها رفضت إعتبار اصابته أصابة عمل مما حداً به إلى أقامة الدعوى بطلباته السالفة البيان . وبتاريخ ١٩٨٤/١١/١٥ نذبت المحكمة الطبيب الشرعى لأداء المهمة المبينه بمنطوق الحكم ، وبتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٩ نذبت خبيراً لأداء المهمة المبينه بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره ، حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٢ باعتبار حالة المطعون ضده الأول أصابة عمل ، وبأحقيته لمعاش أصابة مقداره ٩٧,٦٨٠ من تاريخ الأصابة فى ١٩٧٩/٧/١٠ . أستأنفت الطاعنه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٣ الاسكندرية . وبتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنه فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أهدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة بأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنه بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم

اعتبر إصابة المطعون ضده إصابة عمل أخذاً بتقرير الطبيب الشرعى فى حين أن القرار الوزارى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن شروط وقواعد إعتبار الإصابة الناتجة عن الإرهاق والإجهاد إصابة عمل يشترط أن يكون الإرهاق والإجهاد بسبب بذل جهد إضافى يفوق الجهد العادى للمصاب ، وأن يكون ناتجاً عن تكليفه بعمل معين فى وقت محدد ، وقد قررت اللجنة المختصة أن حالة المطعون ضده لا تعتبر إصابة عمل ، وإذ لم يشر الحكم المطعون فيه إلى تكليف المطعون ضده بعمل إضافى ، وعلاقة هذا العمل بالإصابة فإنه يكون مشوباً بالنقص فى التسيب والخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن أحكام قرار وزير التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن شروط وقواعد إعتبار الإصابة الناتجة عن الإجهاد والإرهاق من العمل إصابة عمل ، والصادر إستناداً إلى المادة ٥/هـ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما أورده من اجراءات لا يعدو أن يكون تقريراً للقواعد تنظيميه للتيسير على العامل فى إقتضاء حقوقه مما يدخل بحث مدى توافر شروطها فى نطاق سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل . وكان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تقدير ما إذا كانت الإصابة إصابة عمل من عدمه . هو ما يتعلق بفهم الواقع فى الدعوى ، فلا يخضع فيه قاضى الموضوع لرقابة محكمة النقض ، متى كان إستخلاصه سائفاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإعتبار إصابة المطعون ضده إصابة عمل على ما جاء بتقرير الطبيب الشرعى ، من أن الإصابة

نتجت عن تكليف المطعون ضده بالإعداد للمعرض الدولي للكتاب ، وجرد الكتب الجامعية وتسوية حسابات مؤلفي الكتب ، علاوة على عمله الأصلي كأمين مكتبه وأن النوبة القلبية فاجأته أثناء قيامه بحمل جهاز عرض أفلام خاص بالمكتبة ، وصعوده به السلم الموصل بين طابقى المكتبة ، وأنه لم يسبق علاجه من حالة مرضية بالقلب أو الأوعية الدموية ، وانتهى التقرير من ذلك إلى اعتبار الإصابة أصابة عمل ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب ينحل فى حقيقته إلى جدل موضوعى فى سلطة المحكمة فى فهم واقع الدعوى وتقدير الدليل فيها ، وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم قضى للمطعون ضده معاش العجز إعتباراً من تاريخ حدوث إصابته فى ١٠/٧/١٩٧٩ ، وجمع له بذلك بين تعويض الأجرة عن المرض ، والمعاش المستحق عن العجز الجزئى المستديم ، فى حين أنه طبقاً لنص المادتين ٤٩ ، ٧٨/١ من قانون التأمين الإجتماعى يستحق تعويض الأجر حتى تاريخ ثبوت العجز ، ولا يستحق معاش العجز إلا من تاريخ ثبوت العجز ، وهو ما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه حساب معاش العجز من تاريخ تقديم الطبيب الشرعى فى ٢٣/١٠/١٩٨٥ وليس من تاريخ حدوث الإصابة .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى المادة ٤٩ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه

« إذا حالت الإصابة بين المومن عليه وبين أداء عمله ، تزدى الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر: خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها عن أجر: يعادل أجره المسدّد عنه الاشتراك ، ويصرف هذا التعويض للمصاب فى مواعيد صرف الأجور بالنسبة لمن يتقاضون أجورهم بالشهر وأسبوعياً بالنسبة لغيرهم ، ويستمر صرف ذلك التعويض خلال مدة عجز المصاب عن أداء عمله ، أو حتى ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة . . . » والنص فى المادة ٥٢ منه على أنه « إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستديم تقدر بنسبة ٣٥٪ فأكثر أستحق المصاب معاشاً يساوى نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالمادة ٥١ . . . » مفاده أن تعويض الأجر يصرف للعامل إذا حالت الإصابة بينه وبين أداء عمله ولحين شفائه أو ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة ، أما معاش العجز الجزئى المستديم فيستحق للعامل بثبوت العجز ونسبته ، وليس من تاريخ حدوث إصابته ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من إستحقاق معاش العجز الجزئى المستديم للمطعون ضده من تاريخ حدوث إصابته فى ١٠/٧/١٩٧٩ وليس من تاريخ ثبوت عجزه ونسبته فى ٢٣/١٠/١٩٨٥ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً فى خصوص ما جاء بهذا السبب من أسباب الطعن .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه اخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول ان الحكم قضى بحساب المعاش المستحق للمطعون ضده على أساس أجره فى السنة السابقة على

تقرير الطبيب الشرعى المثبت للعجز . فى حين أن معاش العجز الجزئى المستديم يحسب على أساس الأجر المستحق للمصاب فى السنة السابقة على تاريخ الإصابة ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه « . . . وفى حالات طلب صرف المعاش للعجز أو الوفاة يسوى المعاش على أساس المتوسط الشهري للأجور التى أديت على أساسها الاشتراكات خلال السنة الأخيرة من مدة الاشتراك فى التأمين أو مدة الاشتراك فى التأمين أن قلت عن ذلك . » وكان المقصود بالسنة الأخيرة فى نطاق اعمال هذا النص السنة التى نهايتها تاريخ ثبوت العجز أو حصول الوفاة بإعتبار أن هذا التاريخ هو تاريخ إستحقاق المعاش على نحو ما سبق بيانه فى الرد على السبب الثانى من أسباب الطعن ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الموضوع فيما نقض فيه الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً صالح للفصل فيه . ولما تقدم ، يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف رقم ٢٠٧ سنة ٤٣ق الأسكندرية بتعديل الحكم المستأنف فى خصوص تاريخ استحقاق معاش العجز الجزئى المستديم إلى ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٥ .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة ومضوية
السادة المستشارين / محمد السعيد وشوان ، حماد الشافعي ، عزت البنداري و محمد
عبد العزيز الشناوي .



المطعون رقم ٢٠٥ لسنة ٥٨ القضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام » تسوية . دعوى « رفع الدعوى » حكم
« تسبيب الحكم » الخطأ في القانون .

مبعاد رفع الدعوى المنصوص عليه في المادة ٧١١ من السنة ٨٤ في شأن تسوية
حالات بعض العاملين . امتداده إلى ٣٠ يونيو سنة ٨٥ . م ١٠ ق ١٣٨ لسنة ٨٤ .
مخالفة ذلك - خطأ في القانون .

////////////////////

لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في أسبابه إلى عدم قبول دعوى
الطاعين لرفعها في ٢٨/٣/١٩٨٥ ، بعد التاريخ الذي حددته المادة الحادية
عشر من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ لرفع الدعوى فيما يتعلق بالحقوق التي
نشأت بمقتضى أحكام القانون المذكور ، وهو ٣٠/٦/١٩٨٤ في حين أن المادة
الأولى من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ قد نصت على أنه « تم المهلة
المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن
تسوية حالات بعض العاملين حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨٥ » فإنه يكون قد

قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما ججبه عن الفصل في موضوع الدعوى ، ولا يغير من ذلك ما جرى به منطوقه من تأييد الحكم المستأنف لأنه قد أقام هذا القضاء في أسبابه - رغم ما انتهى إليه من عدم قبول الدعوى على أن « القضاء برفض الدعوى وعدم قبولها يستويان من حيث الأثر في الخصومة . ومن ثم فترى تأييد الحكم المستأنف » فإن قضاء « يكون في حقيقته قضاء بعدم قبول الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٩٣٧ لسنة ١٩٨٥ مدنى كلى قنا على المطعون ضدها - - وطلبوا الحكم بتسوية حالتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ، وقرارى وزير التنمية الادارية رقمى ٢٩٧٨ ، ٣٨٨٧ لسنة ١٩٨٤ وإعطائهم كافة الحقوق والمميزات القانونية والمادية . وقالوا بياناً لها إنهم يحملون لدى الشركة المطعون ضدها منذ تاريخ تعيين كل منهم ، وقد صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤

بتسوية حالة بعض العاملين . كما أصدر وزير التنمية الادارية القرارات
رقمى ٢٩٧٨ ، ٣٨٨٧ لسنة ١٩٨٤ بتحديد المؤهلات التى تمنح حاملها الزايا
المشار إليها فى القانون سالف الذكر ، وإذ توافرت لديهم كافة الشروط الواردة
بها ، فقد أقاموا الدعوى بطلبيتهم السالفة البيان ، ويتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٩
قضت المحكمة بنسب خبير ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة
بتاريخ ١٩٨٦ / ١١ / ١١ ، برفض الدعوى . إستأنف الطاعنون هذا الحكم
بالاستئناف رقم ٣٨ سنة ق قنا ، ويتاريخ ١٩٨٥ / ١١ / ٢٩ حكمت المحكمة
بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون ، فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة
فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة بأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعنون على الحكم المطعون
فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولون
إن الحكم قضى بعدم قبول الدعوى تأسيساً على أنها رفعت بعد التاريخ الذى
حدده القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ . وهو ١٩٨٤/٦/٣٠ ، فى حين أن القانون
رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ صدر بمعد الأجل المحدد لرفع الدعوى
إلى ١٩٨٥/٦/٣٠ ، وقد أقاموا الدعوى فى ١٩٨٥/٣/٢٨ وإذ حجب هذا
الخطأ الحكم المطعون فيه عن بحث أحقيتهم فى تسوية حالتهم طبقاً للقانون
رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ باعتبارهم من حملة المؤهلات المتوسطة التى توقف منحها فإن
الحكم يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أنتهى فى أسبابه إلى عدم قبول دعوى الطاعنين لرفعها فى ١٩٨٥/٣/٢٨ ، بعد التاريخ الذى حددته المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ لرفع الدعوى فيما يتعلق بالحقوق التى نشأت بمقتضى أحكام القانون المذكور ، وهو ١٩٨٤/٦/٣٠ ، فى حين أن المادة الأولى من القانون برقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٤ قد نصت على أنه « تعد المهلة المنصوص عليها فى المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسوية حالات بعض العاملين حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨٥ » . فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما حجه عن الفصل فى موضوع الدعوى ، ولا يغير من ذلك ما جرى به منطوقه من تأييد الحكم المستأنف لأنه وقد أقام هذا القضاء فى أسبابه - رغم ما انتهى إليه من عدم قبول الدعوى على أن القضاء برفض الدعوى وعدم قبولها يستويان من حيث الأثر فى الخصومة ، ومن ثم فترى تأييد الحكم المستأنف « فإن قضاء » يكون فى حقيقته قضاء بعدم قبول الدعوى « ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه على أن يكون مع النقض الأحالة .

////////////////////

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٩٠

بواسطة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / أحمد مكى نائب رئيس المحكمة ، ماهر البحيرى ، محمد جمال حامد وأنور
العاصى .

٢٦٩

الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع . لها السلطة التامة فى تقدير الأدلة والقرائن والموازنة بينها
وإستخلاص الحقيقة منها متى أقامت قضاها على أسباب سائفة .

(٢) تقادم « التقادم العرفى » .

الدفاع بالتقادم العرفى . ما هيته . عدم جواز التمسك به من المستفيد فى الورقة
التجارية .

(٣) حكم « عيوب التدليل : التقريبات الخاطئة » . نقض « سلطة

محكمة النقض » .

إنهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة . لا يعبه ما ورد فى أسبابه من أخطاء قانونية لمحكمة
النقض تصحيحها .

////////////////

- ١ - إن لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - السلطة التامة فى تقدير الأدلة والقرائن والموازنة بينها واستخلاص الحقيقة منها . حسبها أن تقييم قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله .
- ٢ - الدفاع بالتقادم الصرفى دفع موضوعى يدفع به المدين فى الورقة التجارية مطالبة الدائن بحق تنشئه هذه الورقة ، فلا يقبل من الطاعن وهو المستفيد - وليس المدين - أن يتمسك بهذا الدفع .
- ٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة هى - رفض الدفع بالتقادم الخمسى - فإنه لا يؤثر فيه ما قد يكون واردا فى أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنفضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحد . أى أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعن الدعوى ٢٧٩٧ لسنة ١٩٨١ مدنى المنصورة الابتدائية بطلب الحكم بالزامه بأن يؤدى إليهم مبلغ ثلاثة عشر

ألف جنيه تأسيسا على أنه إقترضها من مورثهم بموجب خمسة شبكات حررت لأمره وقام بصرف قيمتها من بنك الاسكندرية فرع المنصورة ولم يتم بسدادها . ومحكمة أو درجة أحالت الدعوى إلى التحقيق وسمعت شهود الطرفين ثم حكمت بمصاريف ١٩٨١/١١/١٠ بالطلبات . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف ٣٥/٧٣١ ق المنصورة . وبتاريخ ١٩٨٦/٤/٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فعددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه ، مخالفة الثابت بالأوراق ذلك أنه قدم عقد صلح موقعا ومؤرخا فى ١٩٨٣/٤/١٧ وقسك بما تضمنه من تنازل المطعون ضدهم عن الدعوى فإطرحه الحكم المطعون فيه بقوله أنه غير موقع .

وحيث إن هذا النعمى فى غير محله ، ذلك أن البين من الاطلاع على العقد المؤرخ ١٩٨٣/٤/١٧ أنه قد إبرم بين ورثة ممثلين بوكيلهم الطاعن وبين المطعون ضدهم لإنهاء نزاع لا يتعلق بمضوع الدعوى . وإذا استند الحكم المطعون فيه فى قضائه إلى أن الطاعن لم يقدم أى دليل على وجود صلح بين طرفى هذا النزاع . وأن محاضر الصلح الأخرى - التى أشارت إلى النزاع المائل خالية من أى توقيع . فإنه لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه على الاطمئنان لأقوال شاهدى المظعون ضدهم فى حين أن هذه الأقوال تنفيها دلالة المستندات التى قدمها لإثبات خلو الطلب المقدم إلى نيابة الأحوال الشخصية ومحضر حصر وجرى التركة وتقرير الخبير بشأنها من الإشارة إلى هذا الدين وأنه فى تاريخ لاحق لوفاة المورث سدد إليه المظعون ضده الثانى مبلغ ٢٦٠٠ جنيه دون إجراء مقاصة وإذا أغفل الحكم الرد على دفاعه فى هذا الصدد فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - السلطة التامة فى تقدير الأدلة والقرائن والموازنة بينها واستخلاص الحقيقة منها . حسبها أن تقم قضاؤها على أسباب سائفة تكفى لحمله وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى فيما إستخلصه من أقوال الشهود التى إطمأن إليها ومن شهادة البنك المقدمة من المظعون ضدهم أن تسليم الشيكات إلى الطاعن وصرف قيمتها له كان على سبيل القرض وأن الأوراق قد خلت مما يدل على أنه سدها أو أنها كانت وفاء لإلتزام سابق ، وأضاف إليها أن الطاعن لم يقدم دليلا مقنعا على أن المظعون ضده الثانى كان مدينا له بمبلغ ٢٦٠٠ جنيه . وكان هذه الإستخلاص سائفاً يكفى لحمل قضائه . فلا على المحكمة بعد بذلك أن أغفلت التحدث عن كل قرينه من القرائن غير القاطعة التى أدلى بها الطاعن إستدلالا على عدم مدهونيته . عن طريق

الاستنباط ، ففي قيام الحقيقة التي إقتنعت بها وأوردت دليلها التعليل الضمني لإطراح هذه القرائن ، ومن ثم فإن النعى بهذا السبب لا يبدو أن يكون جديلاً موضوعياً في تقدير الدليل وهو مالا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع أمام محكمة الاستئناف بتقادم الشبكين المحررين في ٧/٣/٧٦ ، ١/٤/٧٦ بالتقادم الخمسى باعتبارهما قد حررا بين تاجرين ولتفطيه أعمال تجارية إلا أن المحكمة إكتفت بالقول بأنه لم يتمسك به أمام محكمة أول درجة ولم يحفظ حقه فيه وحجبت نفسها - ن هذا الدفع .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الدفع بالتقادم الصرعى دفع موضوعى يدفع به المدين في الورقة التجارية مطالبه الدائن بحق تنشئه هذه الورقة ، فلا يقبل من الطاعن وهو المستفيد - وليس المدين - أن يتمسك بهذا الدفع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة هي - رفض الدفع بالتقادم الخمسى - فإنه لا يؤثر فيه ما قد يكون وارداً في أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه . ومن ثم يكون النعى غير منتج .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / محمد أمين طوموم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد جمال العيين شلقانس ، صلاح محمود عويش (نائب رئيس المحكمة) ،
السيد خلف وفؤاد شامي .

٢٧٠

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٦ القضائية :

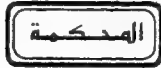
(١ ، ٢) إيجار « إيجار الأماكن » « بعض أنواع الإيجار »
« الأماكن التي تشغل بسبب العمل » . حكم . عيوب التذليل « الفساد في
الإستدلال » .

(١) الأماكن الملحقة بالمندارس والمساجد والكنائس والمخصصة لسكنى بعض العاملين
بها التي ترتبط الإقامة فيها مع شغل الوظيفة . لها طبيعة خاصة . زوال السند القانوني لتلك
الإقامة بانتهاء العلاقة الوظيفية . علة ذلك .

(٢) إقامة الحكم المطعون فيه قضا « برفض دعوى إخلاء الطعون عليهما من العين
المؤجرة لهما بسبب العمل على سند من التحاق الطعون عليه بالأول بالعمل بالمدرسة قبل تحرير
عقد الإيجار وخلو العقد من الإقصاح عن علاقة العمل واسم الطعون عليها الثانية فساد في
الإستدلال .

١ - الأماكن الملحقة بالمدارس والمساجد والكنائس والمخصصة لسكنى بعض العاملين بها ممن تقتضى طبيعة وظائفهم الإقامة بها لها طبيعة خاصة تحت إرباط الإقامة بها مع شغل الوظيفة بحيث إذا انفصلت عرى تلك العلاقة الوظيفية إنتهت بالتبعية لذلك وبطريق اللزوم الإقامة فيها وزال سندها القانونى لأن تلك الأماكن لم تشيد بقصد الاستفادة من أجرتها وعاندها الدورى وإنما للتيسير على العاملين بها لأدائهم أعمال وظيفتهم .

٢ - إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اتخذ من التحاق المطعون عليه الأول بالعمل بالمدرسة قبل تحرير عقد الإيجار له - عن حجرتين بها - بائنى عشر عاماً وخلو العقد من الإقصاح عن علاقة العمل ومن اسه المطعون عليها الثانية سندا لقضائه برفض الدعوى - دعوى إخلالهما من العين المؤجرة لسبب العمل - وهى أسباب لا تؤدى بذاتها إلى النتيجة التى خلص إليها احكم وأقام عليها قضاؤه . فإنه يكون قد شابه فساد فى الاستدلال .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن - تتحصل في أن الطاعنين بصفتها أقاما الدعوى رقم ٢٠٦٢ لسنة ١٩٨٣ مدنى المنيا الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بإحلالتهما من العين المؤجرة لهما بسبب العمل وإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٤/٨/١ والتسليم ، وقالا ببيان ذلك إن الطاعن الأول أجر للمطعون عليه الأول حجرتين بمدرسة الأقباط الكاثوليك لإقامته وزوجته المطعون عليها الثانية وذلك بحكم عملهما بتلك المدرسة ونظرا لبلوغ المطعون عليه الأول سن التقاعد وفصل المطعون عليها الثانية وإنهاء علاقة العمل فإن عقد الإيجار يكون منتها ، وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/٤ حكمت المحكمة للطاعنين بطلبتهما ، إستأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٩ لسنة ٢١ ق لدى محكمة إستئناف بنى سويف « مأمورية المنيا » التى حكمت بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أهدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الإستدلال وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم أقام قضا « برفض الدعوى على ما خلص إليه من أن عقد الإيجار لم يكن بسبب علاقة العمل إستناداً إلى خلوه من الإشارة إلى تلك العلاقة ومن بيان اسم المطعون عليها الثانية فضلا عن

تراخى تحرير عقد الإيجار إلى ما بعد التحاق المطعون عليه الأول بالعمل بالمدرسة باثنى عشر عاما وعدم المطالبة بإنهاء ذلك العقد فور إحالة المطعون عليه الأول إلى المعاش ، فى حين أن شغل المساكن الملحقة بالمدارس أو الكنائس لا يكون إلا بسبب العمل بها ، ولم يستلزم القانون أن يتضمن عقد الإيجار سبب شغل العين وأن التراخى فى تحرير عقد الإيجار إنما كان بسبب شغل المكان المؤجر عند التحاق المطعون عليه الأول بالعمل بالمدرسة وأن عدم رفع الدعوى فور إنتهاء تلك العلاقة إنما كان بسبب استمرار زوجته - المطعون عليها الثانية - فى شغل العين بسبب استمرارها فى العمل .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كانت الأماكن الملحقة بالمدارس والمساجد والكنائس والمخصصة لسكنى بعض العاملين بها عن تقتضى طبيعة وظائفهم الإقامة بها لها طبيعة خاصة تحتم إرتباط الإقامة بها مع شغل الوظيفة بحيث إذا انفصلت عرى تلك العلاقة الوظيفية إنتهت بالتبعية لذلك وبطريق اللزوم الإقامة فيها وزال سندها القانونى ، لأن تلك الأماكن تم تشييدها بقصد الاستفادة من أجزائها وعائدها الدورى وإنما للتيسير على العاملين بها لأدائهم أعمال وظيفتهم ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اتخذ من التحاق المطعون عليه الأول بالعمل بالمدرسة قبل تحرير عقد الإيجار له - عن حجتين بها - باثنى عشر عاما وخلو العقد من الإقصاح عن علاقة العمل ومن

اسم المظعون عليها الثانية سندا لقضائه برفض الدعوى وهى أسباب لا تؤدى بذاتها إلى النتيجة التى خلص إليها الحكم وأقام عليها قضاؤه ، فإنه يكون قد شابه فساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

////////////////

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

بمناخلة السيد المستشار / وليم بنق بعوي نائب رئيس المحكمة ومضوية للسادة
المستشارين / حمد الشويخ ، أحمد ابو المجان نائب رئيس المحكمة ، حكيم الميموي
ومحمد الدخمن حكيم .



الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٦ للقضائية :

(١) تمويض - مسئولية - تقادم - دعوى .

قيام دعوى جنائية عن العمل الضار إلى جانب دعوى التعويض المدنية . أثره . إختبار
المضور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض . أثره . وقف سريان التقادم
بالنسبة له طوال مدة المحاكمة الجنائية . إقتضاء المدعى الجنائية . أثره . عودة سريان تقادم
دعوى التعويض المدنية عندئذ الأصلية .. على ذلك - المادتان ١٧٢ ، ١/٣٨٤ منى . المحكم
المضوري الإختبارى - طبعته .

(٢) دعوى - حكم - تقادم .

التضا - رفض المدعى التي من شأنها قطع التقادم أو بعدم قبولها . أثره . زوال أثرها
فى قطع التقادم وإعتبار ما بدأ منه قبل رفعها مستمراً .

١ - عفاة نص المادة ١٧٢ من القانون المدني أنه إذا كان للعمل الضار
يقتضى دعوى جنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية
لا تسقط إلا بسقوط المدعى الجنائية - فإذا اختار المضور الطريق المدني دون
الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض وقف سريان التقادم بالنسبة للمضور طوال

مدة المحاكمة الجنائية وترتب على إنقضاء الدعوى الجنائية - بصدر حكم بات بإدانة الجاني أو عند إنتهاء المحاكمة بسبب آخر - عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية وهي ثلاث سنوات على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني بتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض والحكم المحضوري الإعتباري الصادر في مواد الجنع هو في حقيقته حكم غيابي ومن ثم يعتبر من إجراءات المحاكمة التي تقطع تقادم الدعوى الجنائية ولا تنقضي به وتبدأ مدة التقادم من تاريخ صدوره.

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضى برفض الدعوى التي من شأنها قطع التقادم أو بعدم قبولها ترتب عليه زوال ما كان لها من أثر في قطع التقادم وإعتبار الإنقطاع كأن لم يكن والتقادم الذي كان قد بدأ قبل رفعها مستمراً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن الأول أقام الدعوى رقم ٣٧١٢ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الشركة للمطعون ضدها بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً على الطاعنة الثانية مبلغ عشرين ألف جنيه ، وقال بجانا لها إنه بتاريخ ١٩٧٤/٨/٣ تسبب تابع الشركة المطعون ضدها أثناء

قيادته الجرار في إصابة ابنته وقد حرر عن الحادث المحضر رقم ٦٣٧٣ سنة ١٩٧٣ جنح بليبس وقضى بتاريخ ٤/٦ سنة ١٩٧٥ حضورياً إعتبارياً بإدائته ولم يطعن بالمعاضة أو بالإستئناف في الحكم ، وإذ لحقته وابنته أضراراً مادية وأدبية بسبب الحادث فقد أقام الدعوى . قضت المحكمة بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدى للطاعن عن نفسه وبصفته مبلغ ٣٦٠٠ جنيه . استأنف الطاعن عن نفسه وبصفته هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٦٢٧ سنة ١٠٢ ق القاهرة . كما استأنفته الشركة المطعون ضدها بالإستئناف رقم ٦٦٤٥ سنة ١٠٢ ق ، وبتاريخ ١٨/٣/١٩٨٦ حكمت المحكمة في الإستئناف الأول برفضه وفي الإستئناف الثانى بإلغاء الحكم المستأنف وبإنقضاء الدعوى بالتقادم الثلاثى . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إتلمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يعنى الطاعنان بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٢ من القانون المدنى أنه إذا كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية إلى جانب الدعوى المدنية وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ويقف سريان تقادمها طوال مدة المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم الثلاثى إلى السريان إلا عند صدور الحكم النهائي فى الدعوى الجنائية ، وأنه لما كان الحكم الجنائى بإدانة تابع الشركة المطعون ضدها قد صدر حضورياً إعتبارياً ولم يعلن فإن الدعوى الجنائية تكون ما زالت قائمة ولم تنقض مما يترتب عليه وقف سريان تقادم دعوى التعويض المدنية حتى يحكم نهائياً فى الدعوى الجنائية إعمالاً لقاعدة الجنائى يوقف المدنى وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى أن الدعوى الجنائية قد سقطت بالتقادم بمضى المدة من تاريخ صدور الحكم المحضورى

الإعتبارى لعدم إعلائته ورتب على ذلك قضاءه بإنقضاء الدعوى المدنية لإقامتها بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ سقوط الدعوى الجنائية فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن مفاد نص المادة ١٧٢ من القانون المدني أنه إذا كان العمل الضار يقتضى قيام دعوى جنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض وقف سريان التقادم بالنسبة للمضرور طوال مدة المحاكمة الجنائية ويترتب على إنقضاء الدعوى الجنائية - بصدر حكم بات بإدانة الجاني أو عند إنتهاء المحاكمة بسبب آخر - عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية وهي ثلاث سنوات على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني يتعلو معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض . ولما كان الحكم الحضوري الإعتبارى الصادر في مواد الجنيح هو في حقيقته حكم غيابي ومن ثم يعتبر من إجراءات المحاكمة التي تقطع تقادم الدعوى الجنائية ولا تنقضى به وتبدأ مدة التقادم من تاريخ صدوره وكان الثابت أن الحكم الحضوري الإعتبارى قد صدر بتاريخ ١٩٧٥/٤/٦ ولم يعلن للمتهم فإن الدعوى الجنائية تكون قد أنقضت في ١٩٧٨/٤/٦ عملاً بنص المادتين ١٥ ، ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية مما يترتب عليه عودة سريان تقادم دعوى التعويض ، ولما كانت الدعوى المطروحة قد أقيمت في ١٩٨٣/٣/٣٠ بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ إنقضاء الدعوى الجنائية فإنها تكون قد سقطت بالتقادم ، وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحي النعى عليه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وأخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقسولان ان الدعوى رقم ۲۹۵ لسنة ۱۹۷۹ مدنى عابدين التى أقامها الطاعن الأول عن نفسه وبصفته ضد الشركة المطعون ضدها بطلب تعويض مؤقت من شأنها قطع سريان التقادم بالنسبة للتعويض الكامل وأن هذا الإلتقاط إستمر حتى ۱/۲۶/۱۹۸۳ تاريخ صدور الحكم الإستئنافى رقم ۲۳۴ لسنة ۱۹۷۹ جنوب القاهرة - ومن ثم فإن تقادم الدعوى الراحنة لا يبدأ إلا من اليوم التالى لهذا التاريخ وفقاً لنص المادة ۳۸۳ من القانون المدنى وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا للنظر ولم يعتد بأثر هذه الدعوى فى قطع التقادم للقضاء بعدم قبولها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضى يرفض الدعوى التى من شأنها قطع التقادم أو بعدم قبولها ترتب عليه زوال ما كان لها من أثر فى قطع التقادم وإعتبار الإلتقاط كأن لم يكن والتقادم الذى كان قد بدأ قبل رفعها مستمراً . لما كان ذلك ، وكان اثبات أن الدعوى بطلب التعويض المؤقت التى أقامها الطاعن الأول عن نفسه وبصفته قد قضى فيها فى الإستئناف رقم ۲۳۴ لسنة ۱۹۷۹ جنوب القاهرة بعدم قبولها فإنه يترتب على ذلك زوال أثرها فى قطع التقادم بالنسبة للدعوى الراحنة بطلب التعويض الكامل ، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا للنظر فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويضحي النعى عليه على غير أساس .

ولما تقدم يتمين رفض الطعن .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / سليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / طه الشريف ، أحمد أبو العجاا نائب رئيس المحكمة ، شكري العميري
وعبد الحميد عبد العزيز .



الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٥ القضائية :

شفعه . (اختصاص) « الاختصاص المحلي » .

إيداع الشفع الثمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه . وجوب أن يتم بخزينة المحكمة المختصة
بنظر دعوى الشفعة . حصوله الإيداع بخزينة المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها العقار رغم أن
المحكمة الابتدائية هي المختصة بنظر الدعوى . أثره . سقوط الحق في الأخذ بالشفعة .
المادتان ٩٤٢ ، ٩٤٣ من القانون المدني .

إذ كانت المادة ٩٤٢ من القانون المدني قد نصت في فقرتها الثانية على أنه
يجب - خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ
بالشفعة - أن يودع خزانة المحكمة الكائن بدائرتها العقار كامل الثمن الحقيقي
الذي حصل به البيع مع مراعاة أن يكون هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة
فإن لم يتم الإيداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة ،
وكان إيداع الثمن الحقيقي خزانة المحكمة في خلال الموعد الذي حددته المادة
السالفة هو إجراء من إجراءات دعوى الشفعة فإنه يتمين إتخاذها أمام المحكمة
المختصة قانوناً بنظر تلك الدعوى ، يؤكد ذلك أن المادة ٩٤٣ من القانون المدني
قد حددت المحكمة التي ترفع إليها دعوى الشفعة بأنها المحكمة الكائن في

العقار المشفوع فيه مستخدمة ذات العبارة التى حددت بها المادة ٣/٩٤٢ السابقة عليها المحكمة التى يجب إيداع الثمن الحقيقى بخزانتها إذ استخدام هذه العبارة فى النصين بمعنى إصطلاحى واحد يدل على وجوب إيداع الثمن الحقيقى للعقار المشفوع فيه خزانة المحكمة المختصة قانوناً بنظر دعوى الشفعة وإلا سقط الحق فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٤٧١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدها الأخيرة ومورث باقى المطعون ضدهم بطلب الحكم بأخذ الحصة المبيعة الموضحة بالأوراق بالشفعة مقابل الثمن المودع خزانة المحكمة والتسليم على سند من القول بأن المطعون ضدها الأخيرة باعت للمورث سالف الذكر الحصة الموضحة بالأوراق مقابل الثمن المسمى بالعقد وقدره ألف جنيه وحين علم الطاعن بواقعة البيع أعلنهما برغبته فى أخذ الحصة المبيعة بالشفعة وأودع كامل الثمن الحقيقى محكمة ووض الفرج الجزئية وأقام دعواه بالطلبات أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية . قضت المحكمة بسقوط الحق فى أخذ الحصة المبيعة بالشفعة . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف وقم ٤١٥٧ لسنة ١٠١ ق القاهرة ، ويتاريخ ١٦/٤/١٩٨٥ قضت المحكمة بتأييد

الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الطعن الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول ان نص المادة ٩٤١ من القانون المدنى الذى أوجب إيداع الثمن خزانة المحكمة الكائن بدائرتها العقار ورد مطلقاً دون تخصيص نوع المحكمة وإذ كانت المحكمة الابتدائية يتبعها أكثر من محكمة جزئية فإن المقصود بالمحكمة الكائن في دائرتها العقار في مفهوم المادتين ٩٤٢ ، ٩٤٣ من القانون المدنى هي المحكمة الجزئية وليست المحكمة الابتدائية وبالتالي يكون إيداع الثمن خزانة المحكمة الجزئية صحيحاً فضلاً عن أن الإيداع إجراء شكلى لا يترتب عليه سقوط الحق في الأخذ بالشفعة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على إيداع الثمن خزانة المحكمة الجزئية وليست المحكمة الابتدائية سقوط الحق في طلب الأخذ بالشفعة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٩٤٢ من القانون المدنى قد نصت في فقرتها الثانية على أنه يجب - خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة - أن يودع خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كامل الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع مع مراعاة أن يكون هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة فإن لم يتم الإيداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة ، وكان إيداع الثمن الحقيقي خزانة المحكمة في خلال الموعد الذى حددته المادة السالفة هو إجراء من إجراءات دعوى الشفعة فإنه يتعين إتخاذها أمام المحكمة المختصة قانوناً بنظر تلك الدعوى يؤكد ذلك أن المادة ٩٤٣ من القانون المدنى قد حددت المحكمة التى

ترفع إليها دعوى الشفعة بأنها المحكمة الكائن في دائرتها العقار المشفوع فيه مستخدمة ذات العبارة التي حددت بها المادة ٣/٩٤٢ السابقة عليها المحكمة التي يجب إيداع الثمن الحقيقي بخزانتها إذ استخدام هذه العبارة في النصين بمعنى اصطلاحى واحد يدل على وجوب إيداع الثمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه بخزانة المحكمة المختصة قانوناً بنظر دعوى الشفعة وإلا سقط الحق فيها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتم هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائى الذى قضى بسقوط حق الطاعن فى أخذ الحصة المبيعة بالشفعة تأسيساً على ما ثبت من إيداعه الثمن خزانة محكمة روض الفرج الجزئية وليست محكمة شمال القاهرة الابتدائية المختصة قانوناً بنظر دعوى الشفعة عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد حسن العفيفي ، عادل نصار ، إبراهيم بركات نواب رئيس المحكمة و
إبراهيم التميمي عضو .

٢٧٣

الطعن رقم ٢٦٦٣ لسنة ٥٦ القضائية :

(١ ، ٢ ، ٣) عمل : « مقابل الوجبات الغذائية » « ملاوات » . حكم

تسبيبه : ما يعد قصوراً . الخطأ في تطبيق القانون .

(١) استحقاق العامل مقابل الوجبات الغذائية . مناطق . بعد منطقة عمله مسافة لا تقل

عن خمسة عشر كيلو متر عن أقرب حدود أية مدينة أو قرية . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ١٣٧

لسنة ١٩٨١ وقراري وزير العمل ١١٠ لسنة ١٩٦٨ ، ١١ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) العلاوة الدورية . أحقية العامل في صرفها . شرطه . أن يكون موجوداً بالعمل في

تاريخ صدور القانون ١٣٧ لسنة ٨١ في ١٩٨١/٨/٦ أو بعد ذلك التاريخ .

(٣) دفاع الطاعن بسبق منحه العلاوة الدورية للمطعون ضدهم . عدم تعرض محكمة

الموضوع له . خطأ أو قصور .

١ - مفاد نص المادة ٦٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة ١٢٣ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وقرار وزير العمل رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٨ وقرار وزير الدولة للقوى العاملة رقم ١١ لسنة ١٩٨٢. أن مناط استحقاق العامل للوجبات الغذائية هو بعد منطقة عمله بمسافة لا تقل عن خمسة عشر كيلومتراً عن أقرب حدود مدينة أو قرية، والمعدل عليه في تحديد معنى المدينة أو القرية هو معناها الوارد بقانون الحكم المحلي لأنه هو القانون الذي قسم الجمهورية إلى محافظات والمحافظات إلى مدن وقرى ورسم لكل منها حدودها فلا يعتبر بالمسافة بينها وبين أى تجمع سكانى لا يعتبر مدينة أو قرية بالمعنى السالف ازاء وضوح عبارة نص كل من القرارين الوزاريين رقمى ١١٠ لسنة ١٩٦٨ ، ١١ لسنة ١٩٨٢ فى تحديد ماهية المنطقة البعيدة عن العمران التى يستحق من يعمل بها صرف وجبات غذائية .

٢- يدل نص المادة ٤٢ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ على أن المشرع قرر لعامل المنشأة التى يعمل بها خمسة عمال على الأقل علاوة دورية سنوية لا تقل عن ٧٪ من الأجر الذى تحسب على أساسه إشتراكات التأمين الإجتماعى وذلك بالنسبة للموجودين بالعمل لديه من تاريخ حدود ذلك القانون فى ١٩٨١/٨/٦ ومن يلتحق بالعمل بعد ذلك التاريخ - ، ثم تتوالى العلاوات السنوية من عام إلى آخر بذات القرار لمدة عشرين عاماً أخرى .

٣- لما كان المظعون ضدهم موجودين بالعمل في ١٩٨١/٨/٦ - تاريخ صدور القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ - وكانت الطاعنة قد تمسكت في إستئنافها بأنها منحت المظعون ضدهم تلك العلاوات بتاريخ ١٩٨١/٨/١٣ بعد صدور ذلك القانون وأضيفت فعلاً إلى مرتباتهم وأثبت الخبير المنتدب ذلك في تقريره ، وكان الحكم المظعون فيه قد قضى بأحقية المظعون ضدهم في صرفها مرة ثانية إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٢ دون التعموض لدفع الطاعنة في هذا الصدد فإنه يكون قد شابه القصور في التسبب وأخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المظعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المظعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٥٦٧ لسنة ١٩٨٢ مدنى أسوان الابتدائية على الجمعية الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدى إلى كل منهم :

أولاً : علاوة دورية بنسبة ٧٪ من أجورهم التى تسدد عنها الإشتراكات
إعتباراً من ١٩٨٢/١/١ مع المتجمد حتى تاريخ صدور الحكم .

ثانياً : أجر ثلاثة عشر يوماً عن كل سنة من السنوات الخمس السابقة على
رفع الدعوى .

ثالثاً : حصته فى الأرباح عن الخمس سنوات السابقة على رفع الدعوى .

رابعاً : الوجبات الغذائية الثلاث يومياً إعتباراً من تاريخ صدور الحكم .

خامساً : مقابل نقدي لتلك الوجبات بواقع جنيه واحد يومياً عن الخمس
سنوات السابقة على رفع الدعوى .

سلباً الأجر الإضافى عن مقابل التشغيل أكثر من ٤٨ ساعة فى الأسبوع
الواحد . وقالوا فى بيان ذلك إنهم يعملون لدى الجمعية الطاعنة وإذا رفضت
منحهم حقوقهم القانونية المطالب بها فقد أقاموا الدعوى . نذبت المحكمة خبيراً ،
وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٨ بإلزام الطاعنة بأن تؤدى لكل
مطعون ضده المبلغ المبين قرين إسمه بتقرير الخبير والعلاوة المستحقة بصفة دورية فى
مبدا إستحقاقها وفقاً لما جاء بذلك التقرير . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى
محكمة إستئناف قنا بالإستئناف رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق ، وبتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٢

حكمت بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى ينقضه ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بنانيها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى فى قضائه للمطعون ضدهم بمقابل الوجبات الغذائية تأسيساً على ما أورده خبير الدعوى فى تقريره من بعد منطقة عملهم عن العمران بمسافة تزيد على خمسة عشر كيلومتراً فى حين أن منطقة عملهم لا تبعد بأكثر من ثلاثة كيلو مترات من أقرب منطقة عمران وهى منطقة صحارى السكنية بالسد العالى بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك لأن المشرع عالج أحكام توفير الغذاء للعاملين بالمادة ٦٤ من قانون العمل رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ التى تنص على أنه « وعلى من يستخدم عمالاً فى المناطق البعيدة عن العمران التى تعين بقرار من وزير الشئون الإجتماعية والعمل أن يوفر لهم التغذية بأسعار لا تزيد على ثلث تكاليفها بشرط ألا يجاوز ما يؤديه العامل عن الوجبة الواحدة عشرين مليماً » ثم أصدر المشرع قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ونص فى المادة ٢٣ منه على أنه « وعلى من يستخدم عاملين فى المناطق البعيدة عن العمران التى تحدد بقرار من وزير الدولة للقوى

العاملة والتدريب أن يوفر لهم التغذية المناسبة » وقد حدد قرار وزير العمل رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٨ المناطق البعيدة عن العمران في تطبيق أحكام قانون العمل ونفس التحديد صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ إذ نص على أنه « تعتبر مناطق بعيدة عن العمران في تطبيق أحكام قانون العمل المشار إليه المحافظات الآتية : سيناء الشمالية ، سيناء الجنوبية ، البحر الأحمر ، مطروح ، الوادي الجديد ، كما تعتبر مناطق بعيدة عن العمران أماكن العمل التي تبعد خمسة عشر كيلو متراً على الأقل عن أقرب حدود مدينة أو قرية بما مفاد أن مناطق إستحقاق العامل للوجبات الغذائية هو بعد منطقة عمله بمسافة لا تقل عن خمسة عشر كيلو متراً عن أقرب حدود مدينة أو قرية . والمعمول عليه في تحديد مجلس المدينة أو القرية هو معناها الوارد بقانون الحكم المحلي لأنه هو القانون الذي قسم الجمهورية إلى محافظات والمحافظات إلى مدن وقرى ورسم لكل منها حدودها فلا يعتد بالمسافة بينها وبين أي تجمع سكاني لا يعتبر مدينة أو قرية بالمعنى السالف إزاء وضوح عبارة نص كل من القرارين الوزاريين رقمي ١١٠ لسنة ١٩٦٨ ، ١١ لسنة ١٩٨٢ في تحديد ماهية المنطقة البعيدة عن العمران التي يستحق من يعمل بها صرف وجبات غذائية . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المزيد بالحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضدهم بذلك على أن المشرع قرر لعمال المنشأة التي يعمل بها خمسة عمال على الأقل علاوة دورية سنوية لا تقل عن ٧٪ من الأجر الذي تحسب على أساسه

إشتراكات التأمين الإجتماعى وذلك بالنسبة للموجودين بالعمل لديها فى تاريخ صدور ذلك القانون فى ١٩٨١/٨/٦ ومن يلتحق بالعمل بعد ذلك التاريخ ، ثم تتوالى العلاوات السنوية من عام إلى آخر سنوات - المقدار لمدة عشرين عام أخرى .

لما كان ذلك وكان المطعون ضدهم موجودين بالعمل فى ١٩٨١/٨/٦ - تاريخ صدور القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ - وكانت الطاعنة قد تمسكت فى إستئنافها بأنها منحت المطعون ضدهم تلك العلاوة بتاريخ ١٩٨١/٨/١٣ بعد صدور ذلك القانون وأضيفت فعلاً إلى مرتباتهم وأثبت الخبر المنتدب ذلك فى تقريره ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضدهم فى صرفها مرة ثانية إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٢ دون التعرض لدفاع الطاعنة فى هذا الصدد فإنه يكون قد شابه القصور فى التسبيب وأخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص على أن يكون مع النقض الإحالة .

////////////////

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم رفو نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
 المستشارين / محمد حسن العميفي ، عادل نهار ، إبراهيم بوكات نواب رئيس المحكمة
 وإبراهيم الشهيري .

٢٧٤

الحكم رقم ١٩٨٩ لسنة ٥٨ القضاية :

سمل « العاملون بالقطاع العام » « إعانة مالية » .

(١) الاعانة المقررة للعاملين بمحافظات القناة بالقانون ٩٨ لسنة ١٩٧٦ تحدد قيمتها
بواقع ٢٥٪ من المرتب الأصلي في أول يناير سنة ١٩٧٦ بما لا يجاوز عشرين جنيها شهريا أما
كان المرتب . عدم زيادتها تبعاً لزيادته . استهلاكها من نصف علاوات العامل بعد التاريخ
المشاو إليه أو أي زيادة في المرتب الأصلي أو خسر قيمتها الأصلية إذا لم تحصل أي زيادة .

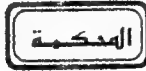
(٢) تأميمات إجتماعية « منازعات التأمينات » . دعوى « قبول الدعوى » .

الدفع بعدم قبول الدعوى لرقعها قبل عرض النزاع على اللجان المنصوص عليها في
المادة ١٥٧ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . دفع شكلي وليس دفعاً بعدم القبول . عدم استنفاد محكمة
أول درجة ولايتها بالحكم بقبوله .

١ - مفاد نص المادتين الثانية والرابعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦
- بشأن فتح إعانات للعاملين المدنيين بسينا و قطاع غزة و محافظات
القناة - أن المشرع منح العاملين بمحافظات القناة اعانة بواقع ٢٥٪ من قيمة
المرتب الأصلي أو المعاش الشهري للمحاليين على المعاش بحد أقصى

مقداره عشرون جنيهاً ويحد أدنى مقداره خمسة جنيهات على أن تستهلك تلك الأعانه من نصف ما يحصل عليه العامل بعد أول يناير سنة ١٩٧٦ من العلاوات الدورية وعلاوات للترقية أو أى زيادة فى المرتب الأسمى أو خمس قيمتها الأصلية إذا لم يحصل العامل على أى زيادة فى المرتب خلال أى سنة ومفهوم ذلك أن تتحدد قيمة تلك الأعانه بواقع ٢٥٪ من المرتب الأسمى فى أول يناير ١٩٧٦ بما لا يجاوز عشرين جنيهاً شهرياً إما كان المرتب وعدم زيادتها تبعاً لزيادته على أن تستهلك تلك الأعانه على النحو آنف البيان وذلك بالنظر إلى أنها مؤقته تقروا لظروف استثنائية خاصة ترتبط بها وتزول بزوالها.

٢ - لما كانت المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر برقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد أن أوجبت على اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم اصحاب - المعاشات المستحقة وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم الناشئة عن احكام هذا القانون على اللجان المبينة بها . نصت فى الفقرة الأخيرة منها على أنه « » بما مفاده وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل تقديم هذا الطلب إلى هذه الهيئة لعرض المنازعات على تلك اللجان هو فى حقيقة جوهرة ومرماه دفع ببطالان الاجراءات بالتالى يكون مرجها إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها ويضحي بهذه المثابة دفعا شكلياً وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات، والذي تستنفذ المحكمة التى أصدرته ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ عمال بورسعيد الابتدائية على المطعون ضدهما وآخرين بطلب الحكم .

أولاً : بإلزام الشركة المطعون ضدها الأولى بتصحيح قيمة الإعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ إلى مبلغ ٢٣.٥٠٠ جنيهه وبحد أقصى مقداره ٢٠ جنيهه من تاريخ الإحالة إلى المعاش في ١٩٨٣/١١/٢ وأن تدفع إليه مبلغ ١٩٧.٨١٦ قيمة الفروق المالية المستحقة له من المدة من ١٩٧٩/١/١ حتى ١٩٨٣/١١/٢ والفوائد .

ثانياً : بإلزام الهيئة المطعون ضدها الثانية وآخرين بأن يدفعوا إليه قيمة الإعانة المشار إليها بحد أقصى مقداره ٢٠ جنيهه - تتدرج تبعاً لزيادة المعاش

يستهلك نصف قيمة الزيادة أو خمس الاعانه فى حالة عدم الزيادة وبأن يدفعوا إليه مبلغ ١٢٠ قبة المستحق له عن المدة من نوفمبر سنة ١٩٨٣ حتى آخر إيريل سنة ١٩٨٤ وما يستجد والفوائد - وقال بياناً لدعواه إنه كان يعمل لدى الشركة المطعون ضدها الأولى بمنطقة بورسعيد من ١٩٦٨/١١/٢ حتى إنتهت خدمته فى ١٩٨٣/١١/٢ لبلوغة سن المعاش وتكشف له خطأ الشركة المذكورة فى إستهلاك قيمة الإعانه المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر بإحتسابه من الحد الأقصى للإعانة المقررة بذلك القانون ومقداره عشرون جنيهاً وليس من القيمة الحقيقية التى تبلغ ٢٥٪ من قيمة المرتب والتى تزيد عن الحد الأقصى المشار إليه مما أدى إلى حصوله على إعانه أقل مما يستحقه يبلغ مقدارها ١٥,٢٥٠ وعند قيام الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بربط معاشه إستبعدتها نهائياً . لذا أقام دعواه بالطلبات سالفه البيان . نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٦/٣/٣١ برفض الشق الأول ويعلم قبول الشق الثانى .

إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسماعيلية بالإستئناف رقم ٢٣٨ لسنة ٢٧ ق « مأمورية بورسعيد » وبتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٥ حكمت بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذ عرض على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينهى الطائفتين بالأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ اعتبر أن إستهلاك الإعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ يجرى على الحد الأقصى ومقداره ٢٠ جنيه في حين أنه يتعين أن يجرى الإستهلاك على القيمة الحقيقية للإعانة التي تزيد عن هذا الحد باعتبار أن مرتبه كان في ١/١/١٩٧٦ مبلغ ١٠٣ جنيه شهريا وتدرج حتى بلغ ١١٣ جنيه في عام ١٩٧٩ على ألا يجاوز الباقي بعد استهلاك الحد الأقصى المقرر .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن النص في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح إعانات العاملين المدنيين بسنائه وقطاع غزة ومحافظات القناة على أن « تمنح إعانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من الراتب الأصلي الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة أو الذين عادوا إليها أو الذين مازالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لأحكام نظام العاملين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام وذلك بحد أقصى قدره عشرون جنيهاً و بحد أدنى قدره خمسة جنيهات وتستهلك هذه الإعانة مما يحصل عليه العاملون بمحافظتي بورسعيد والإسماعيلية بعد أول يناير سنة ١٩٧٦ من نصف العلاوات الدورية أو علاوات الترقية أو أية تسويات يترتب عليها زيادة في المرتب الأصلي فإذا

لم يحصل العامل على أية زيادة فى المرتب خلال أية سنة تستهلك الإعانة بواقع خمس قيمتها الأصلية وفى المادة الرابعة من ذات القانون على أن « تمنح إعانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من قيمة المعاش الشهرى للمحاليين إلى المعاش من العاملين المدنيين بمنطقة القناة الذين عادوا أو تعود أسرهم إلى هذه المنطقة بحد أقصى قدره عشرون جنيهاً ويحد أدنى قدره خمسة جنيهاً إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٦ أو من تاريخ عودة أسرهم إلى المنطقة بحسب الأحوال على أن تستهلك هذه الإعانة بواقع خمس قيمتها الأصلية سنوياً إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٧ بالنسبة إلى محافظتى بورسعيد والإسماعيلية ومن التاريخ الذى يحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بالنسبة إلى محافظة السويس » مفاده أن المشرع منح العاملين بمحافظات القناة إعانة بواقع ٢٥ ٪ من قيمة المرتب الأصلى أو المعاش الشهرى للمحاليين إلى المعاش بحد أقصى مقداره عشرون جنيهاً ويحد أدنى مقداره خمسة جنيهاً على أن تستهلك تلك الإعانة من نصف ما يحصل عليه العامل بعد أول يناير سنة ١٩٧٦ من العلاوات الدورية وعلاوات الترقية أو أى زيادة فى المرتب الأصلى أو بخمس قيمتها الأصلية إذا لم يحصل العامل على أى زيادة فى المرتب خلال أى سنة ومفهوم ذلك أن تتحدد قيمة تلك الإعانة بواقع ٢٥ ٪ من المرتب الأصلى فى أول يناير سنة ١٩٧٦ بما لا يجاوز عشرين جنيهاً شهرياً أيما كان المرتب وعدم زيادتها تبعاً لزيادته على أن تستهلك تلك الإعانة على النحو آنف البيان وذلك بالنظر إلى أنها مؤقته تقرررت لظروف

إستثنائية خاصة ترتبط بها وتزول بزوالها وإذ يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويكون النعى عليه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وذلك بتصدى محكمة الإستئناف للفصل فى مرصوع الطلب الموجه من الطاعن إلى الهيئة المطعون ضدها الثانية بعد قضائها بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول هذا الطلب لعدم عرضه على اللجان المشار إليها فى المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حالة أن محكمة أول درجة لم تستنفد بهذا القضاء ولايتها على موضوع الطلب لوقوفها عند حد التعرض لإجراء شكلى بحث ، مما كان يوجب على محكمة الإستئناف عند إلغائها ذلك الحكم إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها إلتزاما مبدأ تعدد درجات التقاضى .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كانت المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر برقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد أن أوجبت على أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم الناشئة عن أحكام هذا القانون على اللجان الميينة بها . ونصت فى الفقرة الأخيرة منها على أنه ... لا يجوز رفع الدعوى قبل مضى ستين يوماً من تاريخ تقديمه

هذا الطلب المشار إليه مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدفع المبدى بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل تقديم هذا الطلب إلى هذه الهيئة لعرض المنازعات على تلك اللجان هو في حقيقة جوهره ومرماه دفع بطلان الإجراءات بالتالي يكون موجهاً إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها ويضحي بهذه المشابة دفْعاً شكلياً وليس دفْعاً بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات والذي تستند به المحكمة التي أصدرته ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى .. لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة أسباب الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الثانية أن المحكمة لم تتجاوز النظر في إجراءات الخصومة ، فإنها لا تكون بذلك قد إتصلت بموضوع الدعوى وقوفاً منها عن حد المظهر الشكلي بما ينأى بالدفع المبدى لديها عن وصف الدفع بعدم القبول الذي تستند بقبوله ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى الأمر الذي كان يوجب على محكمة الاستئناف بعد إلغائها للحكم المستأنف إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها دون أن تتصدى لهذا الفصل تفادياً من تفويت درجة من درجات التقاضي وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في الموضوع فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به من رفض الدعوى الموجهة من الطاعن إلى المطعون ضدها الثانية ، ولما كان الإستئناف في ضوه ما تقدم صالح للفصل فيه فإنه يتعين إحالة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت حجاج نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة، السيد محمد طلحة، محمد بحر
الدين توفيق وشكري جمعه حسن .



الطعن رقم ٧٣ - السنة ٥٢ القضائية :

(١-٣) إثبات « الإثبات بالكتابة » « حجية الورقة العرفية » . مبدأ
الثبوت بالكتابة تزوير »

(١) حجية الورقة العرفية فى الإثبات . مستمدة من التوقيع وحده . عدم صلاحيتها عند
خاؤها من التوقيع - استأنون مبدأ ثبوت بالكتابة إلا إذا كانت مكتوبة بخط المدين . الورقة
البردة البر بها إضافات خالصة من التوقيع . خضوع البيانات المضافة فى الإثبات لتقدير
القاضى

(٢) عدم جواز القضا بصحة المحرر أو برده وتزويره أو بسقوط الحق فى إثبات صحته
وفى الموضوع معاً . م ٤٤ إثبات . جواز القضا بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لكونه غير منتج
وفى الموضوع معاً . علة ذلك .

(٣) عدم تقديم الخصم المحرر المشترك بينه وبين خصمه رغم تكليف المحكمة بتقديمه .
أثره إعتبار صورة المحرر التى قدمها خصمه صحيحه مطابقة لأصلها . شرطه . أن يكون
المحرر مسالماً للإحتجاج به على الخصم المنتع وموقعاً من الآخر . تخلف ذلك أثره . م ٢٤
مرافعات .

(٤) إيجاب « إيجاب الأماكن . التنازل عن الإيجاب . الفأجييو من الباطن .
إثبات عبء الإثبات » .

حظر تنازل المستأجر عن العين المؤجرة والذاحير من الباطن إلا بإذن كتابى صريح من
المؤجر . عبء إثبات إنتفاء الحظر . وقوعه على عاتق مدعاه .

(٥) حكم « تسبیب الحكم »

أسباب الحكم الكاملة للمنطوق. إحتواؤها على ما يوضح حتمته. لا محل لتعيب المنطوق.

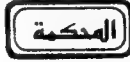
١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الورقة العرفية تستمد حجيتها فى الإثبات من التوقيع وحده الذى يوضع عادة فى آخرها فإن خلت من توقيع أحد العقادين فلا تكون لها أية حجية قبله بل إنها لا تصلح مجرد مبدأ ثبوت بالكتابة ضده إلا إذا كانت مكتوبة بخطه فإذا كانت الورقة موقعة ولكن بها إضافات خالية من التوقيع فإن قوة البيانات المضافة فى الإثبات تخضع لتقدير القاضى .

٢ - مؤدى نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه يجب أن يكون الحكم بصحة المحرر أو بنزويه أو سقوط الحق فى اثبات صحته سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصوم من تقديم ما عسى أن يكون لديهم من أدلة قانونية أخرى بإعتبار أن الإدعاء بالتزوير كان مقبولا ومنتجا فى النزاع أما فى حالة عدم قبوله لكونه غسر منتج فى موضوع الدعوى فليس من مبرر للفصل بين الحكم فى الإدعاء بالتزوير والحكم فى الموضوع ومن ثم يجوز القضاء بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لكونه غير منتج وفى الموضوع معا .

٣ - النص فى المادة ٢٤ من قانون الإثبات على أنه إذا لم يتم الخصم بتقديم المحرر فى الموعد الذى حددته المحكمة - إعتبرت صورة المحرر التى قدمها خصمه صحيحة ومطابقة لأصلها مفاده أن يكون المحرر صالح للإحتجاج به على الخصم المتنع فإذا لم يكن يحمل توقيعاً له فلا محل لإعمال هذا النص

٤ - الأصل فى قانون إيجار الأماكن - خلافاً للقواعد العامة - أنه لا يجوز للمستأجر التنازل عن الإيجار أو التأجير من الباطن مالم يصرح المأجر بذلك كتابة ومن ثم فإن عبء إثبات إنتفاء هذا الحظر يقع على عاتق مدعيه .

٥ - إذ كانت أسباب الحكم تكمل المنطوق وتوضحه بما لا يدع مجالاً للشك فى حقيقته ومن ثم فلا محل لتعيب المنطوق .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت على الطاعنين الدعوى رقم ٤٠٦٧ لسنة
١٩٧٦ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار
المؤرخ ١٩٧١/٤/١ وإخلاء العين وتسليمها لها بمفروشاتهما على سند من أن
الطاعن الأول إستأجر عين النزاع مفروشة وتنازل عن الإيجار للطاعن الثانى
مخالفاً للحظر الوارد فى العقد والقانون دفع الطاعن الأول بأن عقد الإيجار
تضمن التصريح له بالتأجير من الباطن طعنت المطعون ضدها بتزوير البيان
المتضمن التصريح بالتأجير من الباطن وبعد أن إنتهت المحكمة إلى رد وعلان
هذا البيان حكمت بإخلاء العين وتسليمها بمفروشاتهما للمطعون ضدها . إستأنف
الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٣٥٤ لسنة ٥٦ ق - القاهرة . ويتاوخ
١٣ / ٢ / ١٩٨٢ قضت المحكمة بإلغاء الحكم الصادر فى دعوى التزوير
الفرعية وبعدم قبولها وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعن الطاعنان
فى هذا الحكم بطريق النقض - وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض
الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة - حددت جلسة
نظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك بقولان أن ما يضاف إلى العقد من بيانات بعد توقيع طرفيه عليه يخضع لتقدير القاضى ، فإذا كان بخط أحد الطرفين عد مبدأ ثبوت بالكتابة يكمل بأدلة أخرى ، وإذا طعن عليه بالتزوير فلا يجوز الحكم فى الطعن وموضوع الدعوى معاً . وإذا لم يخضع الحكم المطعون فيه البيانات المضافة لتقديره ولم يجعل منها مبدأ ثبوت بالكتابة يكمل بالبينه وقضى بحكم واحد فى الطعن بالتزوير وموضوع الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان المقرر - فى قضاء هذه المحكمة- أن الورقة العرفية تستمد حجيتها فى الإثبات من التوقيع وحده الذى يوضع عادة فى آخرها ، فإن خلت من توقيع أحد العاقدين فلا تكون لها أية حجية قبله بل أنها لاتصلح مجرد مبدأ ثبوت بالكتابة ضده إلا إذا كانت مكتوبة بخطه فإذا كانت الورقة موقعة ولكن بها إضافات خالية من التوقيع فإن قوة البيانات المضافة فى الإثبات تخضع لتقدير القاضى ، وكان مؤدى نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه يجب أن يكون الحكم بصحة المحرر أو بتزويره أو سقوط الحق فى إثبات صحته سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصوم من تقديم ما عسى أن يكون لديهم من أدلة قانونية أخرى بإعتبار أن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومنتجاً فى النزاع ، أما فى حالة عدم قبوله لكونه غير منتج فى موضوع الدعوى فليس من مبرر للفصل بين الحكم فى الإدعاء بالتزوير والحكم فى الموضوع ومن ثم يجوز القضاء بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لكونه غير منتج وفى الموضوع معاً . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون

فيه قد استبعد البيانات المضافة للعقد مستندا في ذلك إلى أنها وردت نهاية عقد الإيجار بعد تنويع الطرفين عليه وغير موقعه من المطعون ضدها » المؤجرة » ولم تحررها بخط يدها وأنها مخالفة لبيانات أخرى بصلب العقد تحظر النزاع عن الإيجار والتأجير من الباطن وكان هذا الذي حصله الحكم في قضائه بعدم جدوى الادعاء بتزوير البيانات المضافة لاتتفاء حجتها وبالتالي عدم صلاحيتها لأن تكون مبدءا للشبوت بالكتابة - سائغا ولا مخالفة فيه للقانون ومن ثم فإن النعى برمته يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ أن عدم تقديم المطعون ضدها نسخة العقد التي تحت يدها رغم تكليفها بذلك من شأنه أن تعتبر الصورة المقدمة من الطاعنين صحيحة مطابقة لأصلها وإذ لم يأخذ الحكم النظر فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن النص في المادة ٢٤ من قانون الإثبات على أنه إذا لم يتم الخصم بتقديم المحرر في الموعد الذي حددته المحكمة اعتبرت صورة المحرر التي قدمها خصمه صحيح مطابقة لأصلها مفاده أن يكون المحرر صالح للاحتجاج به على الخصم المنتع فإذا لم يكن يحمل توفيقا له فلا محل لإعمال هذا النص لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى سائغا - وعلى ما سلف بيانه - إلى أن البيانات المضافة لصورة عقد الإيجار المقدمة من الطاعنين لاحجية لها قبل المدعى ضدها لعدم

التوقيع عليها ولوجود ما يناقضها بصلب العقد فإن النعى على الحكم بعدم التعويل على هذه البيانات يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التحييب والفساد في الاستدلال والخطأ في الاستناد في بيان ذلك بقولان أن محكمة الاستئناف عدلت عن إدخال المالكه السابقة للعقار لتقديم صورة عقد الإيجار وذلك بعد أن قررت المطعون ضدها بوفاتها ولما كانت المحكمة لم تتحقق من هذه الوفاة مكتفية بصورة العقد المقدمة منهما دون تكليف المطعون ضدها باثبات حظر التأجير من الباطن وقضت بفسخ عقد مؤرخ ١٩٧١/٤/١ رغم أن العقد المقدم منهما مؤرخ ١٩٧١/٣/٥ متخذ من عدم حذف البند الخاص بحظر التأجير من الباطن سنداً لقضائها فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول ذلك أن البين من الأوراق أن - الطاعنين لم ينازعا المطعون ضدها فيما قرره من وفاة المالكه السابقة ومن ثم فليس لهما تعيب الحكم لسكوته عن التحقق من وفاتها طالما أنهما لم يطلبتا اتخاذ هذا الاجراء، ويعتبر ماتضمنه النص في هذا الشق سبباً جديداً لا يجوز اثارته أمام هذه المحكمة ويكون غير مقبول . والنعى مردود في شقه الثاني بأن الاصل في قانون إيجار المساكن - خلافاً للقواعد العامة - أنه لا يجوز للمستأجر التنازل عن الإيجار أو التأجير من الباطن ما لم يصحح المؤجر بذلك كتابه ومن ثم فإن عبء اثبات انتفاء هذا الحظر يقع على عاتق مدعيه ولما كان

الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى قيام العلاقة الإجارية بين الطاعن الأول والمطعون ضدها وانتهى بأسباب سائفة - على نحو ما سلف - إلى أن الطرفين لم يتفقا على ما يخالف الأصل المذكور فأن ما ورد بهذا الشق من النعى يكون على غير أساس . والنعى فى شقه الثالث غير صحيح إذ أن أسباب الحكم تكمل المنطوق وتوضحه بما لا يدع مجالا للشك فى حقيقته ومن ثم فلا محل لتعميب المنطوق ولما كان البين من أسباب الحكم المطعون فيه أن العقد موضوع الدعوى يحمل تاريخين أولهما ١٩٧١/٣/٥ وهو الذى حرر فيه والثانى ١٩٧١/٤/١ اتخذ لبدء تنفيذ العقد ومن ثم فإن منطوق الحكم يكون قد انصب على ذات العقد، ويكون النعى فى هذا الشق غير صحيح أما ما أثاره الطاعنان بعمجز النعى خاصا بدلالة عدم حذف بند حظر التخلي عن العين المؤجرة من صلب العقد الموقع عليه لا يعدو - وعلى ما سلف بيانه - أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض وبذلك فإن النعى برمته يكون على غير أساس .

ولما تقدم بتمين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد واقت خفاجي نائب رئيس المحكمة ومضوية
السادة المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجارحي ،
محمد محمد طيبي وشكري جعفر حسين



الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٦ القضائية :

(١-٣) إيجار « إيجار الأملكن . التاجير من الباطن . التنازل من الإيجار بتملك العين المؤجرة » .

(١) التاجير من الباطن والتنازل عن الإيجار وترك العين المؤجرة . أسباب مستقلة للإخلاء . للمؤجر طلب الإخلاء بتحقيق أي منها .

(٢) ترك العين المؤجرة . ماهيته . إختلافه عن التاجير من الباطن زوال صفة المستأجر عن التارك . م ٣١/ب ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧-المقابلة للمادة ١٨/ج ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

(٣) حق المستأجر في تأجير المكان للمؤجر له كله أو بعضه للطلاب في غير المدن التي تقيم فيها أسرهم . م ٤٠/ج ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم إنطباق ذلك النص على حالة ترك المستأجر العين المؤجرة . علة ذلك .

١- التاجير من الباطن والتنازل عن الإيجار وترك العين المؤجرة . وعلى ما يبين من نصوص قوانين إيجار الأماكن ألتعاقبة - تعتبر أسبابها مستقلة للإخلاء . للمؤجر طلب الإخلاء بتحقيق أي منها .

٢ - التارك في معنى المادة ٣١/ب من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - المقابلة

للمادة ١٨/ج من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - ينصرف إلى حالة تغلي المستأجر عن العين المؤجرة إلى آخر لم يكن مقبلاً معه وليس عليه إلزام بإسكانه دون تعاقد أو أبة علاقة قانونية بشأن الانتفاع بالعين والترك نزول عن المستأجر التارك صفته كمستأجر وهو بذلك يفترق عن حالة المستأجر الذي يتعاقد مع آخر على أن يخوله حق الانتفاع بالعين كلها أو بعضها لقاء أجر معين وهي حالة التأجير من الباطن .

٢ - إذ كان مؤدى المادة ٤٠/ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع أعطى المستأجر حق تأجير المكان المؤجر له كاه أو بعضه للطلاب الذين يدرسون في غير المدن التي تقيم فيها أسرهم فإن يتعين الإلتزام بحدود هذه النص وعدم إطلاقه لينطبق على حالة ترك المستأجر العين المؤجرة لإختلاف الحكم والأثر في كل من الحالتين فضلاً عن أنه لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس على الحالة المأذون بها ليظل المنع من الترك الوارد بنص القانون سارياً بالنسبة لغير ما أذن به .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم وآخرين الدعوى ١٣٥٦ سنة ١٩٨٠ مدنى أسيرت الإبتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧١/١١/١ وبإخلاء الشقة المبنية في الصحيفة وتسليمها له، وقال شرحاً لدعواه إن المطعون ضدهما الأولين إستأجرا منه هذه الشقة، وإذ قاما بتأجيرها من الباطن للمدعى عليهما الثالث والرابع دون إذن منه وفي غير الأحوال المنصوص عليها قانوناً فقد أقام الدعوى . وبعد أن أحالت محكمة أول درجة

الدعوى إلى التحقيق وسمعت شهود الصرفين حكمت برفضها . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٢٥ لسنة ٥٩ ق أسيرت وفي مذكرته المقدمة لحكمة الدرجة الثانية بجلسة ٣ / ١٢ / ١٩٨٣ أضاف سبباً آخر للإخلاء هو ترك المطعون ضدهما المذكورين للعين المؤجرة وتخليهما عنها للمدعى عليهما الثالث والرابع . ويتاريخ ١٩٨٦/٣/٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله والقصور فى التسببب وفى بيان ذلك يقول إن المشرع حدد معنى لترك المستأجر للعين المؤجرة له مفايراً لمعنى تأجيرها من الباطن ، وإذ طلب هو من محكمة الإستئناف إخلاء الشقة موضوع النزاع للترك فقضت برفض دعواه على سند من أن المشرع أجاز التأجير من الباطن للطلاب الذين يدرسون فى غير المدن التى تقيم فيها أسرهم ، فخلطت بذلك بين ترك العين المؤجرة والتخلى عنها نهائياً وبين إستغلالها فى التأجير من الباطن ، وحجبها هذا الخطأ عن تحقيق دفاعه الذى جرى بأن المطعون ضده الثالث لم يكن مقيماً مع أخويه المطعون ضدهما الأولين قبل تركهما تلك الشقة - مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن التأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار وترك العين المؤجرة - وعلى ما يبين من نصوص قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة - تعتبر أسباباً مستقلة للإخلاء للمؤجر طلب الإخلاء . يتحقق أى منها ، والترك فى معنى المادة ٣١/ب من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - المقابلة للمادة ١٨/ج من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ ينصرف إلى حالة تخلى المستأجر عن العين المؤجرة إلى آخر لم يكن مقيماً معه وليس عليه إلتزام باسكانه ، دون تعاقد

أو أية علاقة قانونية بشأن الإنتفاع بالعين وبالترك نزول عن المستأجر التارك صفته كمستأجر وهو بذلك يفترق عن حالة المستأجر الذي يتعاقد مع آخر على أن يخوله حق الإنتفاع بالعين كلها أو بعضها لقاء أجر معين وهي حالة التأجير من الباطن ، فإذا كان مؤدى المادة ٤٠ / ج من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ المشار إليه أن المشرع أعطى للمستأجر حق تأجير المكان المؤجر له كله أو بعضه للطلاب الذين يدرسون في غير المدن التي تقيم فيها أسرهم ، فإنه يتعين الإلتزام بحدود هذا النص وعدم إطلاقه لينطبق على حالة ترك المستأجر للعين المؤجرة لإختلاف الحكم والأثر في كل من الحالتين فضلاً عن أنه لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس على الحالة المأذون بها ليظل المنع من الترك الوارد بنص القانون سارياً بالنسبة لغير ما أذن به - لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن أضاف في مذكرته المقدمة إلى محكمة الإستئناف في جلسة ١٩٨٣/١٢/٣ سبباً جديداً للإخلاء هو ترك المطعون ضدتهما للشقة موضوع النزاع للمدعى عليهما الثالث والرابع فواجه الحكم المطعون فيه ذلك بأن المشرع نص على بعض الحالات المستثناة من حكم إجازة طلب الإخلاء بسبب التأجير من الباطن أو النزول عن الإيجار أو ترك العين المؤجرة للغير من بينها قيام المستأجر بالتأجير للطلاب الذين يدرسون في غير المدن التي يقيم فيها أسرهم طبقاً للمادة ٤٠ / ج من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ولا يكون للمالك في هذه الحالة سوى تقاضى أجر إضافي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، وإذ حجه هذا الخطأ عن تحقيق واقعة الترك المدعى بها ، فإنه فضلاً عن ذلك يكون مشوباً بتصور يبطله .

////////////////

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجي نائب رئيس المحكمة ومضوية والسادة
المتشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة محمد وليد الجاردي لا محمد محمد
طيحطه وشكوى جمعه حسين .

٢٧٧

الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) دعوى . « تكيف الدعوى » . محكمة الموضوع .

تكيف الخصوم للدعوى . لا يقيد المحكمة ولا يمنحها من أعطائها التكيف الصحيح .

(٢) عقد « تفسير العقد » . إيجار « إيجار الأماكن » . « عقد الإيجار » .

نسخ العقد . عدم إمكان انفراد أحد العاقدين به دون رضا المتعاقد الآخر . التنازل في

عقد الإيجار . يكون باتفاق المتعاقدين على انتهائه قبل انقضاء مدته حتى ولو تم التنازل

أثناء امتداد الإيجار بقرة القانون .

(٣) نقض « أسباب الطعن » « السبب المجهل » .

عدم بيان الطاعنين في صحيفة الطعن مظاهر عدم فهم محكمة الموضوع بدرجتها لواقع

الدعوى ولا أوجه الدفاع المقول باعذار الحكم المطعون فيه لها . نعى مجهل غير مقبول .

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تكليف الخصوم للدعوى لا يقيد المحكمة ولا يمنعها من فهمها على حقيقتها وأعطائها التكييف الصحيح بما تنبئنه من وقائعها .

٢ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وأن كان الأصل فى العقود أن تكون لازمة بمعنى عدم إمكان انفراد أحد العاقدين بفسخ العقد دون رضا المتعاقدين الآخر إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الاتفاق بينهما على فسخ العقد والتقابل عنه ومن ثم فإن القابل فى عقد الإيجار يكون باتفاق المتعاقدين على إنهاء الإيجار قبل إنقضاء مدته حتى ولو تم التقابل أثناء إمتداد الإيجار بحكم القانون .

٣ - إذ كان الطاعنون لم يبينوا فى صحيفة طعنهم نطاق عدم فهم محكمة الموضوع بدرجةيتها لواقع الدعوى ولا أوجه الدفاع التى يقولون أن الحكم المطعون فيه أهدرها ولم يرد عليها ومن ثم فإن هذا النعى يكون مجهلا وبالتالى غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التمهير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

• حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضده الأول الدعوى ٦٨٣٦ سنة
١٩٨١ مدنى الأسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع إليهم
مبلغ ٩٤٠٠ جنيه ، وقالوا بيانا لها أن المطعون ضده المذكور استصدر حكما
بأخلاءه لمار المبين فى الصحيفة الذى يستأجرون وحدات فيه مؤقتا حتى
يتسنى له تنفيذ قرار الترميم رقم ١١٦ سنة ١٩٧٦ ولما لم يفعل فقد اضطروا
للقيام بما يحتاجه العقار من اصلاحات ضرورية ثم أقاموا الدعوى استرداداً لما
أنفقوه من مبالغ فى هذا الصدد . وأقام المالك على الطاعنين وبقى المطعون
ضدهم الدعوى ٢٤١٦ لسنة ١٩٨٢ مدنى الأسكندرية الابتدائية بطلب طرد
الطاعنين من العقار سالف البيان وتسليمه له خاليا حتى يتمكن من هدمه
 وإعادة بنائه وقال شرحا لدعواه أنه - بعد أن نفذ حكم الاخلاء المؤقت المشار
إليه - أرتأى أنه من الأفضل هدم العقار وإعادة بنائه بدلا من ترميمه واتفق مع
مستأجريه على أنها عقود استئجارهم مقابل مبالغ تقاضاها بعضهم وتأجير
وحدات فى العقار الجديد للآخرين واستصدر ترخيصا بالهدم إلا أنه فرجى بهم
بعاودون اقتحام الوحدات التى كانوا يشغلونها بغير سند فأقام دعواه . أمرت
محكمة أول درجة بضم الدعويين وندهت خبيراً ، فيها ، وبعد أن أودع الخبير
تقريره حكمت فى دعوى الطاعنين بالزام المطعون ضده الأول بأن

يدفع اليهم مبلغ ٢٣٢٢ جنيها ، وفى دعوى هذا الأخير بالأخلاء والتسليم استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٠٠ لسنة ٤١ ق الأسكندرية كما استأنفه المطعون ضده الأول بالاستئناف رقم ٥١٦ لسنة ٤١ ق ويعد أن ضمت المحكمة الاستئنافيين قضت فى ١٩٨٦/٥/٦ برفض الاستئناف الأول وفى الاستئناف الثانى بالفاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سته أسباب ينعى الطاعنون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقولون إنهم دفعوا بعدم قبول دعوى المطعون ضده الأول لأنها لا تعدو أن تكون طعنا فى قرار ترميم أقيم بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ فالتفت الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه واجه الدفع بعدم قبول دعوى المطعون ضده الأول لرفعها بعد الميعاد بما أورده من أن « هذه » الدعوى ليست طعنا من المالك على قرار ترميم وإنما هى دعوى أخلاء للغصب ومن ثم فلا محل للدفع بعدم قبولها إستنادا

إلى ذلك الفهم الخطأ: « ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن
تكييف الخصوم للدعوى لا يقيد المحكمة ولا يمنعها من فهمها على حقيقتها
وأعطائها التكييف الصحيح بما تبينه من وقائعها ، وكان البين من أوراق
الدعوى ٢٤١٦ سنة ١٩٨٢ مدنى الاسكنبرية الابتدائية أن حقيقة طلب المطعون
ضده الأول فيها هو طرد الطاعنين للقصب ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد
طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الأول والخامس على الحكم المطعون فيه
الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال إذ أعتمد فى قضائه بالأخلاء
على إقرارات أنها - العلاقة الايجارية المنسوبة إليهم فى حين أن أسباب الأخلاء
وردت فى القانون على سبيل الحصر وليس من بينها إقرار المستأجر بالتنازل عن
العين المؤجرة هذا فضلاً عن أن تلك الاقرارات وقعت باطلة لمخالفتها قواعد أمره
متعلقة بالنظام العام .

وحيث إن النعى بهذين السببين غير شديد ، ذلك أنه من المقرر وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة - أنه وان كان الأصل فى العقود أن تكون لازمة بمعنى
عدم امكان انفراد أحد العاقدين بفسخ العقد دون رضا المتعاقد الآخر إلا أنه
ليس ثمة ما يمنع من الاتفاق بينهما على فسخ العقد والتقابل عنه ، ومن ثم فإن
التقابل فى عقد الإيجار يكون باتفاق المتعاقدين على إنها - الإيجار

قبل انقضاء مدته حتى ولو تم التقايل أثناء إمتداد الإيجار بحكم القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر بما أورده من أنه « لم يصدر بعد ثمة تشريع ببطلان الاتفاق رضا بين المالك والمستأجر على أنها العلاقة الإيجارية بينهما عن العين المؤجرة على النحو الحاصل في هذه الدعوى طبقا للاقرارات الصادرة من المستأنفين فضلا عن تقاضيه مبالغ مقابل ذلك وهي الإقرارات المؤرخة ٧/١٤ ، ٩/٣٠ ، ١٠/١٠ ، ١٩٧٩١٠ ومن ثم لا يستقيم النعى على تلك الاقرارات بالبطلان وكذا النعى على الحكم المستأنف قضا « بالأخلاء بقوله أنها ليست من الحالات الواردة على سبيل الحصر بالقانون » فإن النعى عليه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالسبب الثانى على الحكم المعطون فيه الإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقولون أنهم نعموا على محكمة أول درجة عدم فهمها لواقع الدعوى ولدفاعهم الوارد فى مذكرتهم المقدمة بجلسة ١٠/١/١٩٨٥ فأهدر الحكم المطعون فيه هو الآخر هذا الدفاع بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الطاعنين لم يبينوا فى صحيفة طعنهم مظاهر عدم فهم محكمة الموضوع بدرجتيها لواقع الدعوى ولا أوجه الدفاع التى يقولون أن الحكم المطعون فيه أهدرها ولم يرد عليها ومن ثم فإن هذا النعى يكون مجهلا وبالتالى غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الرابع والسادس على الحكم المطعون فيه
البطالان للقصور في التسبيب والأخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقولون أنهم
تمسكوا بأن الطاعنين الأول والخامسة لم يوقعا على أية إقرارات باتفاقهما مع
المطعون ضده الأول على انها العلاقة الابجارية وإذ لم يشر الحكم المطعون فيه
إلى ذلك مما ينبئ عن أن - المحكمة لم تحصى الدعوى فإن حكمها يكون معيبا
بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن الشابت في الأوراق أن المرحوم
..... والد المطعون ضدهما الأول الثانى هو الذى كان يستأجر شقه
فى العقار موضوع النزاع بعقد مؤرخ ١٩٦٣/٢/١ وأن دفاع المطعون ضده
الأول قام على أن ابنه الطاعن الثانى هو الذى استمر لصالحه هذا العقد دون
أخيه الطاعن الأول وأنه مقابل تقايله معه عن تلك الأجرة حرر له عقد إيجار
مؤرخ ١٩٧٩/١٠/١٠ وعن وحدة العقار الجديد المزمع انشاؤه بعد الهدم وإعادة
البناء ، وأن المستأجرة الوحيدة للحجرة فى العقار سالف
البيان وقعت إقرارا مؤرخاً ١٩٧٩/١٠/١٠ باقتضاء مبلغ ستمائة جنيه مقابل
تقاييلها عن عقد استئجار تلك الحجرة ، ومن ثم فإن النعى بشقيه يكون وارداً
على غير محل من قضاة الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، عبد الرحيم صالح
و د . حسن بسيونى .

٢٧٨

الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٥٥ القضائية :

ضرائب « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » « خصم فوائد
القرض من وعاء الضريبة » .

الفوائد التى تدفعها المنشأة عن المبالغ التى تقترضها . دخولها فى نطاق
التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
شرطه م٣٩/١٤ أن ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
أنه يدخل فى نطاق التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة
على الأرباح التجارية والصناعية الفوائد التى تدفعها المنشأة عن المبالغ
التي تعترضها بشرط أن يكون القرض حقيقيا ويهدف إدارة المشروع والمحافظة
على قوته الإنتاجية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسانر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أعترض على تقدير مأمورية ضرائب أبو تيج لصالحى أرباحه من نشاطه فى المقاولات عن سنة ١٩٧٧ - فأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت تخفيضه أقام المطعون ضده الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٤ تجارى كلى أبو تيج على المصلحة الطاعنة طعنأ فى هذا القرار . وبتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠ نذبت محكمة أول درجة خبيرأ فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره ، قضت فى ١٩٨٤/٤/٢٦ بتخفيض تقدير اللجنة استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٣ لسنة ٥٩ ق أمام محكمة استئناف أسيرط التى قضت فى ١٩٨٥/٥/٧ بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب ، إذ إعتد ما تضمنه تقرير الخبير المنتدب من خصم فوائده وعمولات البنك من الرعاء الخاضع للضريبة ، وإطرح دفاع الطاعنة من أنها ليست ضمن التكاليف واجبة الخصم ، في حين أنه كان يتعين التحقق من تعلق القرض المطلوب خصم فوائده وعمولاته بالنشاط التجاري للمطعون ضده قبل إجراء الخصم .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه يدخل في نطاق التكاليف خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية الفوائد التي تدفعها المنشأة عن المبالغ التي تقترضها بشرط أن يكون القرض حقيقيا ويهدف إدارة المشروع والمحافظة على قوته الانتاجية لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الحكم الإبتدائي المزيد بالحكم المطعون فيه قد أعتد تقرير الخبير المنتدب الذي خصم من وعاء الضريبة المستحقة على المطعون ضده في سنة ١٩٧٧ فوائد بمسرب قرض البنك الأهلي المصري بأسيوط للمنشأة وكانت الطاعنة لم تكشف لحكمة الموضوع عن سبب اعتراضها في استئنافها على هذا الخصم أو تدلل على عدم توافر شروطه ، ومن ثم فإن دفاعها في هذا الخصوص يكون غير جدى حلق بالرفض ، وإذا أنتهى الحكم المطعون فيه إلى أطراحه ، فإن النعى عليه يكون على غير أساس .

حيث أنه لما تقدم متعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد نصر الجنحى نائب رئيس المحكمة ومعه السادة
المستشارين / حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حبيب عباس ، فتحي
محمود يوسف وعبد الهنعم محمد الشافى .

٢٧٩

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٨ القضائية « أحوال شخصية » :

(١) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : التطلاق » .

زجر القاضى للزوج . شرطه . أن تثبت الزوجة تعديه عليها وأن تختار البقاء معه .

م ٦ بق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

(٢) أحوال شخصية « دعوى الأحوال الشخصية : الحكم فى الدعوى » .

تعديل المطعون ضدها طلباتها أمام محكمة أول درجة إلى التطلاق للضرر المتمثل
فى تعدى الطاعن عليها بالضرب والسب . مؤداه . طلب الأخير يكون هو المعروض
على المحكمة . علة ذلك . مسايرة الحكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة
فى هذا الخصوص . صحيح .

(٣ - ٥) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : التطلاق » .

(٣) وجوب الالتجاء إلى التحكيم فى دعوى التطلاق للضرر . شرطه أن يتكرر

من الزوجة طلب التطلاق لإضرار الزوج بها بعد رفض طلبها الأول مع عجزها عن إثبات

ماتنصرون منه . م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

(٤) عرض محكمة أول درجة الصلح على الزوجين . ورضه من أحدهما . كاف لآتيها
عجز المحكمة عن الإصلاح بينهما . لا حاجة لإعادة عرضه أمام محكمة الاستئناف طالما لم
يستجد ما يدعو إليه .

(٥) التطلق للضرر طبقاً للمادة ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . مناطه . تحقق وقوع الضرر .
التفرقة بين الزوجة المدخول بها وغير المدخول بها . لا محل له .

~~~~~

١ - المنصوص عليه في مذهب المالكية وهو الذي أخذت به المادة السادسة  
من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٥ أنه « إذا تعدى الزوج على زوجته ورفعت أمرها  
إلى القاضى وأثبتت تعديها عليها - ولكنها تختار البقاء معه - كان لها أن  
تطلب من القاضى تأديبه وزجره ليكف عن إذاها لها » مما مفاده أن زجر  
القاضى للزوج مشروط بأن تثبت الزوجة تعديها عليها أمام القاضى وأن تختار  
البقاء مع زوجها .

٢ - المقرر - في قضاء المحكمة - أن العبرة في الطلبات هي بالطلبات  
الختامية في الدعوى لا بالدعوى بالطلبات السابقة عليها . لما كان ذلك وكانت المطعون  
ضدها قد عدلت طلباتها أمام محكمة أول درجة إلى طلب التطلق للضرر  
التمثل في تعدى الطاعن عليها بالضرب والسب فإن هذا الطلب الأخير - دون غيره  
- هو المعروض على المحكمة وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وسائر محكمة  
أول درجة في هذا الخصوص فإن النعى على بهذا الوجه يكون على غير أساس .

٣ - مفاد المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التحكيم في دعوى التطلاق للضرر لا يكون إلا عندما تكرر الزوجة شكواها في طلب التفريق ولم يثبت ما تشكو منه بعد الحكم برفض دعواها الأولى بطلب التفريق .

٤ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه يكفي لأثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين أن تعرض المحكمة أول درجة الصلح عليهما فيرفضه أحدهما دون حاجة لاعادة عرضه مرة أخرى أمام محكمة الاستئناف ما دام لم يستجد ما يدعو إليه .

٥ - التطلاق للضرر الذي تحكمه المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ استماده المشرع من مذهب الأمام مالك ، وهو لا يفرق بين الزوجة المدخول بها وغير المدخول بها في طلب التطلاق للضرر فتسمع الدعوى به من كليهما والمناطق في التطلاق . لهذا السبب هو تحقق وقوع الضرر فعلاً .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها أقام استدعاءً بالتحكيم رقم ١٩٨٦/٦٠٧ على

أحوال شخصية الجيزة ضد الطاعن طالبه الحكم بتطبيقها عليه للضرر وقالت فى بيان ذلك إنها زوجته بصحيح العقد الشرعى وأختلى بها خلوة شرعية دون أن يدخل بها وإذ تبين لها أنه يعانى من مرض نفسى يعالج منه بدار الاستشفاء للصحة النفسية فقد أقامت الدعوى ثم عدلت طلباتها إلى طلب التطبيق المتمثل فى تعدى الطاعن عليها بالضرب والسب . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٧ برفض الدعوى . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٩٣/١٠٤ ق . وبتاريخ ١٠/٣/١٩٨٨ قضت بإلغاء الحكم المستأنف وتطبيق المطعون ضدها على الطاعن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقسم على سببين يعنى الطاعن بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من ثلاثة أوجه يقول فى أولها إن المادة السادسة من القانون ٣٥ لسنة ١٩٢٩ أخذت بالضرر كسبب للتطبيق من مذهب الأمام مالك الذى يرى أنه إذا تعدى الزوج على زوجته ورفضت أمرها إلى القاضى وأثبتت الاعتداء زجره القاضى وأكتفى بذلك أن أرادت البقاء إلا أن الحكم المطعون فيه لم يلتزم مذهب المالكية فى ذلك . ويقول الطاعن فى الوجه الثانى إن المطعون ضدها طلبت التطبيق للمرض النفسى والضرر وإذ ثبت



عدم المرض فقد عدلت المطعون ضدها طلبها إلى التطبيق لسوء العشرة ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالتطبيق على هذا الأساس دون أن يعرض للتقرير الطبى الذى أثبت عدم مرض الطاعن . ويقول فى الوجه الثالث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالتطبيق للضرر الذى تحكمه المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ دون أن يعين حكيمين للاصلاح بين الطرفين أو يعرض الصلح عليهما مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق ومخالفة الثابت بالأوراق ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود فى الوجه الأول ذلك أن المنصوص عليه فى مذهب المالكية وهو الذى أخذت منه المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه « إذا تعدى الزوج على زوجته ، ورفعت أمرها إلى القاضى وأثبتت تعديه عليها - ولكنها تختار البقاء معه - كان لها أن تطلب من القاضى تأديبه وزجره ليكف عن أذاه لها » مما مفاده أن زجر القاضى للزوج مشروط بأن تثبت الزوجة تعدية عليها أمام القاضى وأن تختار البقاء مع زوجها ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها لم تختار البقاء مع الطاعن فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس . ومردود فى الوجه الثانى بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن العبرة فى الطلبات بالطلبات الاختامية فى الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها . لما كان ذلك وكانت المطعون ضدها قد عدلت طلباتها أمام محكمة أول درجة إلى طلب التطبيق للضرر المتمثل فى تعدى الطاعن عليها بالضرب والسب ، فإن هذا الطلب الأخير - دون غيره - هو المعروض على المحكمة ، وإذا ألتزم الحكم

المطعون فيه هذا النظر وسائر محكمة أول درجة في هذا الخصوص فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس . ومردود في الوجه الأخير بأن مفاد المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التحكيم في دعوى التطليق للضرر لا يكون إلا عندما تكرر الزوجة شكواها في طلب التفريق ولم يثبت ما تشكو منه بعد الحكم برفض دعواها الأولى بطلب التفريق لما كان ذلك وكانت دعوى المطعون ضدها هي الدعوى الأولى بطلب التطليق للضرر ، وكان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه يكفي لأبواب عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين أن تعرض محكمة أول درجة الصلح عليهما فيرفضه أحدهما دون حاجة لأعاده عرضه مرة أخرى أمام محكمة الاستئناف ما دام لم يستجد ما يدعو إليه ، وكان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة قد عرضت الصلح على الطرفين فرفضته المطعون ضدها ولم يستجد بعد ذلك ما يدعو لإعادة عرضه عليهما فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالتطليق على ما جاء بأقوال الشهود من أنه مريض، مريض بنفسه يجعله يعتدى على المطعون ضدها بالسبب والضرب بما يستحيل معه دوام العشرة بين أمثالهما وإذا أثبت التقرير الطبي شفاء الطاعن الذي لم يدخل بالمطعون ضدها حتى يتبين لها سوء المعاشرة من عدمه ، فإنه يكون معيباً بمخالفة الثابت في الأوراق ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن التظليق للضرر الذي تحكمه المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ استقاء المشرع من مذهب الأمام مالك ، وهو لا يفرق بين الزوجة المدخول بها وغير المدخول في طلب التظليق للضرر فتسمع الدعوى به من كليهما ، والمناط في التظليق لهذا السبب هو تحقق وقوع الضرر فعلاً . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص - في حدود سلطته الموضوعية - من أقوال شاعدي المطعون ضدها أمام محكمة أول درجة تعدى الطاعن عليها على رأى وسمع منهما مما يتوافر به ركن الضرر المبرر للتظليق وهو من الحكم استخلاص موضوعى سائغ يكفى لحمل قضائه ، ويكون النعى عليه بمخالفة الثابت بالأوراق على غير أساس .

////////////////////

## جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

أحمد هكس نائب رئيس المحكمة، ماهر البحيري، محمد جمال - أحمد وانور العاصي .

٢٨٠

### الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ١٥٨ القضائية :

اختصاص « اختصاص الولائى » . قرار ادارى . تعويض .

اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى طلبات التعويض . مناطه . م . ا ق ٧٢/٤٧ .  
المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية والأعمال الضارة التى تأتيتها الجهة الادارية دون أن تكون  
تنفيذاً مباشراً لقرارات ادارية أو التى ينسب إلى موظفيها ارتكابها أثناء أو بسبب تأدية  
وظائفهم . اختصاص محاكم القضاء العادى وحدها بنظرها .

~~~~~

وإن كان المشرع لم يضع تعريفاً للمنازعات الادارية يميزها عن المنازعات
المدنية والتجارية التى تقع بين الأفراد وأشخاص القانون العام لتهتدى به المحاكم
فى مجال توزيع الاختصاص الولائى فيما بينها ، إلا أن مؤدى النص فى المادتين
١٥ ، ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون ١٩٧٢/٤٦ والمادة
العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون ١٩٧٢/٤٧ - وعلى
ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن اختصاص محاكم الدولة - دون غيرها - بالفصل
فى طلبات التعويض رهين بأن تكون هذه الطلبات مرفوعة بصفة أصلية أو تبعية

عن قرار ادارى مانص عليه في البنود التسعة الأول من المادة العاشرة من قانون هذا المجلس أو تعد من سائر المنازعات الادارية في تطبيق البند الرابع عشر من هذه المادة ، وأن مناط اختصاص تلك المحاكم بالفصل في سائر المنازعات الادارية تطبيقا لذلك البند أن تكون للمنازعة الخصائص ذاتها التي تتميز بها المنازعات التي أوردها المشرع في البنود الأخرى مما يقتضاه أن تكون المنازعة متعلقة بتصرف قانوني تعبر فيه جهة الادارة عن ارادتها كسلطة عامة بوسيله من وسائل القانون العام - كالأشأن في المنازعات المتعلقة بالقرارات الادارية النهائية الصادرة بنقل وتذب وإعادة الموظفين العموميين التي خلت تلك البنود من النص عليها- أما المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية والأفعال الضارة التي تأتيها الجهة الادارية - دون أن تكون تنفيذا مباشرا لقرارات ادارية - أو التي تسبب إلى موظفيها إرتكابها أثناء أو بسبب تأدية وظائفهم فلا تعد من المنازعات الادارية في تطبيق ذلك البند أو في تطبيق سائر المواد المشار إليها ومن ثم لاتدخل في الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة ويكون الاختصاص بالفصل فيها معقودا لمحاكم القضاء العادى وجدها باعتبارها صاحبة الولاية العامة في الفصل في كافة المنازعات - عدا المنازعات الادارية وما استثنى بنص خاص وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم الدعوى ١٠٣ لسنة ١٩٨٦ مدنى شمال سيناء الابتدائية بطلب الحكم بالزامهم بأن يزدوا إليه مبلغ التعويض المناسب عن الأضرار التي لحقت أرضه وما عليها من غراس نتيجة اندفاع ميله البحر إليها بعد تنفيذهم مشروع ميناء العريش . ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٥ بعدم اختصاصها ولايتها وأحالت الدعوى إلى محكمة القضاء الإدارى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٨٢ لسنة ١٢ ق الاسماعيلية بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحدها جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأبها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول أن الدعوى أقيمت تأسيسا على أحكام المسؤولية التقصيرية للمطالبة بتعويض ما لحق أرضه من ضرر نتيجة التنفيذ الخاطئ لمشروع ميناء العريش على الأرض التي خصصت بقرار محافظ شمال سيناء ١٩٨١/٩٣٠ والتي كلفت بتنفيذه الشركة المطعون ضدها الأولى بقرار وزير التعمير ١٩٨١/٦٣ وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم الاختصاص للولاية باعتبار أن الدعوى بطلب التعويض عن هذين القرارين الإداريين وأنها تعد منازعة إدارية فإنه معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه ولئن كان المشرع لم يضع تعريفا للمنازعات الادارية يميزها عن المنازعات المدنية والتجارية التي تقع بين

الأفراد وأشخاص القانون العام لتهتدى به المحاكم فى مجال توزيع الاختصاص
الولائى فيما بينهما ، إلا أن مؤدى النص فى المادتين ١٥ ، ١٧ من قانون
السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون ١٩٧٢/٤٦ والمادة العاشرة من قانون
مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون ١٩٧٢/٤٧ - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - أن اختصاص محاكم مجلس الدولة - دون غيرها - بالفصل
فى طلبات التعريض رهين بأن تكون هذه الطلبات مفروعة بصفة أصلية أو تبعية
عن قرار إدارى كما نص عليه فى البنود التسعة الأولى من المادة العاشرة من
قانون هذا المجلس أو تعد من سائر المنازعات الادارية فى تطبيق البند الرابع
عشر من هذه المادة ، وأن مناط اختصاص تلك المحاكم بالفصل فى سائر
المنازعات الادارية تطبيقا لذلك البند أن تكون للمنازعة الخصائص ذاتها التى
تميز بها المنازعات التى أوردها المشرع فى البنود الأخرى مما مقتضاه أن تكون
المنازعة متعلقة بتصرف قانونى تعبر فيه جهة الادارة عن ارادتها كسلطة علمة
بوسيله من وسائل القانون العام - كالشأن فى المنازعات المتعلقة بالقرارات
الادارية النهائية الصادرة بنقل وتذب وإعادة الموظفين العموميين التى خلت تلك
البنود من النص عليها - أما المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية والأفعال
الضارة التى تأتيتها الجهة الادارية - دون أن تكون تنفيذا مباشرا لقرارات
ادارية - أو التى ينسب إلى موظفيها ارتكابها أثناء أو بسبب تأدية وظائفهم
فلا تعد من المنازعات الادارية سواء فى تطبيق ذلك البند أو فى تطبيق سائر
البنود المشار إليها ، ومن ثم لا تدخل فى الإختصاص الولائى لمحاكم مجلس الدولة
ويكون الاختصاص بالفصل فيها معقودا لمحاكم القضاء العادى وحدها
باعتبارها صاحبة الولاية العامة فى الفصل فى كافة المنازعات - على المنازعات
الادارية وما استثنى بنص خاص وفقا لنص الفقرة الأولى من ١٥ من قانون
السلطة القضائية . لما كان ذلك . وكان البين من الأوراق أن الدعوى قد رفعت

بطلب التعويض عن الضرر الذى لحق أرض الطاعن، كنتيجة مباشرة للأعمال
المادية التى نفذت فى المنطقة التى خصصت لمشروع بناء العريش ولم ترفع بطلب
التعويض عن تنفيذ القرارات الإدارية الصادرة بمناسبة هذا المشروع حتى
ينعقد الاختصاص بشأنها للقضاء الإدارى وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك
وقضى بعدم الاختصاص الولاى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما
يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .
وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، لما تقدم .

////////////////

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم زين محسن نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / طه الشويك ، أحمد أبو الحجاج ، نائين رئيس المحكمة ، شكرى
العيسى ، عبد الصمد عبد العزيز .



الطعن رقم ٣١٩٠ لسنة ٥٨ القضائية :

(١ - ٣) خصم « نسبي الحكم » « تفصيل الحكم » . نقض .

(١) - إحاطة الحكم المطعون فيه بطلبات الخصوم ودعوماتها الأساسية واستخلاص
سائغا لواقع النزاع المطروح . النعى عليه فى هذا الشأن على غير أساس . مثال .

(٢) - طلب التفسير . نطاقه . اقتصاره على كشف غموض الحكم إن شابه إبهام أو
لبس دون تصحيح خطأ أو عيب فيه . علة ذلك . التزام الحكم المطعون فيه ذلك . النعى عليه غير
أساس .

=====

١ - إذ كان الحكم المطعون فيه أحاط فيه بطلبات الخصوم ودعوماتها
الأساسية كما أوردتها الطاعنون فى طلب التفسير وخلص إلى أن هذا الطلب
يستند إلى أن الحكم الصادر بالنقض الجزئى قاصر على مازاد على مساحة ٢٠ ط وأنه
فيما يتعلق بهذه المساحة ، فقد حاز الحكم فى شأنها قوة الأمر المقضى
وأن الحكم محل التفسير أخطأ إذ قضى بالطرد من كل المساحة المبينة بصحيفة
الدعوى غير ملتفت إلى حكم النقض الجزئى على ماسلف بيانه ، وهو استخلاص
سائغ لواقع النزاع الذى طرحه الطاعنون فى طلب التفسير ويكون النعى على
الحكم فى هذا الشأن غير قائم على أساس .

٢ - إذ كان طلب التفسير يقتصر على كشف غموض الحكم إن شابه إبهام أو ليس ولا يتعدى ذلك إلى تصحيح خطأ أو عيب فيه - إذ أن تقويم الأحكام مقصور على جهات الطعن المقررة وفقاً لأحكام القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه بالأوجه سالفة البيان يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعنين تقدموا إلى محكمة استئناف قنا بالطلب رقم ١٤٦ لسنة ٦٠ ق تفسير الحكم الصادر من محكمة استئناف اسيوط في الإستئناف رقم ٧٧ لسنة ٥٠ ق وقالوا بيانا له أنه بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٤ قضى في الإستئناف سالف البيان بعد تعجيله امام المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى اسوان ويطرد الطاعنين من الاطيان المبينه بصحيفة الدعوى وتقرير الخبير على أساس أن ما يرمى إليه الحكم هو طرد الطاعنين من المساحة الزائدة عن عشرين قيراطا محل العقد الموضحين بالمصحفة وتقرير الخبير وهو ما يتفق مع حكم النقض في الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٨ ق نقضاً جزئياً بحيث يقتصر على ما زاد على مساحة ٢٠ ط بما مفاده أن الحكم في هذا القدر قد حاز قوة الأمر المقضى ، وبتاريخ ٥/٥/١٩٨٨ قضت محكمة استئناف قنا بعدم قبول طلب التفسير .

طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع وفى بيانه يقولون أن الحكم المطعون فيه مسخ وقائع النزاع بتحصيله - خطأ - لمضمون طلب التفسير بأن الحكم محل التفسير خالف ما قضت به محكمة النقض وأن منطوقه عابه الغموض مما حجب المحكمة عن بحث دفاع الطاعنين الوارد بطلب التفسير والذى يقوم على تجرد الحكم - محل التفسير - من سنده. القانونى كما حجبه عن بحث الحكم الصادر فى الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٨ ق فيما يتعلق بمساحة ٢٠ ط مما يعجبه بالأوجه سالفة البيان .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أحاط بطلبات الخصوم ودعائياتها الأساسية كما أوردتها الطاعنون فى طلب التفسير وخلص إلى أن هذا الطلب يستند إلى أن الحكم الصادر بالنقض الجزئى قاصر على مازاد على مساحة ٢٠ ط وأنه فيما يتعلق بهذه المساحة فقد حاز الحكم فى شأنها قوة الأمر المقضى وأن الحكم محل التفسير أخطأ إذ قضى بالطرد من كل المساحة المبينة بصحيفة الدعوى غير ملتفت إلى حكم النقض الجزئى على ما سلف بيانه ، وهو إستخلاص سائغ لواقع النزاع الذى طرحه الطاعنون فى طلب التفسير ويكون النعى على الحكم فى هذا الشأن غير قائم على أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه - بالسببين الثانى والثالث البطلان ومخالفة حجية الحكم محل التفسير والخطأ فى تطبيق القانون والفصل فى النزاع على خلاف حكم سابق وفى بيانهما يقولون أن طلب التفسير ينصب على غموض منطوق الحكم رقم ٧٧ لسنة ٥٠ ق أسيوط ، وأنه يجب أن يفسر على ضوء أسبابه المرتبطة بمنطوقه والتى تجعل فيما إنتهى إليه من أن

النزاع يقتصر على المساحة الزائدة على عشرين قيراطاً ، إلا أن الحكم المطعون فيه عابه القصور في سرر الأسباب الواقعية والقانونية للحكم محل التفسير ، كما أن قضاءه بعدم جواز الإلتماس مفاده أن الطرد يشمل كل المساحة بما فيها العشرين قيراطاً التي يملكها مورث الطاعنين بوضع اليد ، ويكون الحكم - محل التفسير - قد قضى على خلاف حكم محكمة النقض في الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٤٨ ق .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد وافى أحكام القانون في سرد الأسباب الواقعية اللازمة لإقامة الحكم ثم عرض إلى موضوع طلب التفسير فأورد في مدوناته أن الحكم - محل التفسير - كان واضح الدلالة - في أسبابه ومنطوقه على طرد الطاعنين من الأطيان المبينة بصحيفة الدعوى وتقرير الجبير المودع ضمن أوراق الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى ، ولما كان طلب التفسير يقتصر على كشف غموض الحكم إن شابه إبهام أو لبس ولا يتعدى ذلك إلى تصحيح خطأ أو عيب فيه . إذ أن تقويم الأحكام مقصور على جهات الطعن المقررة وفقاً لأحكام القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر فإن النعى عليه بالأوجه سالفة البيان يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / عبد الهنصف أحمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / محمد عبد المعظم حافظ ، د. رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى
الجندي نواب رئيس المحكمة ومحمد شفاوى



الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥١ القضائية :

(٢-١) تقسيم . حيازة « إكتساب الملكية » . تقادم « التقادم

المكسب » . ملكية « أسباب كسب الملكية : الحيازة » . بيع .

(١) الحظر الوارد بالمادة العاشرة ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . مايجنه . للمشتري لخصة شائعة

أو محددة مفروزة من أراضى التقسيم قبل صدور قرار الموافقة على التقسيم . كسب ملكيتها
بالتقادم الطويل . شرطه .

(٢) وضع اليد على العقار المدة الطويلة . سبب مستقل من أسباب كسب الملكية . أثره .

=====

١ - النص فى المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم

الأراضى المعدة للبناء قبل إلغائه بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ - يدل على أن

المقصود بالحظر الذى عناه المشرع بهذا النص هو التصرفات فى الأراضى المقسمة

بالبيع أو التأجير أو التحكير قبل صدور قرار الموافقة على التقسيم من وزير

الشئون البلدية والقروية وإيداعه قلم الرهون . ومتى كان النص آنف البيان

صريحاً جلى المعنى قاطع الدلالة فى إنصراف حكم الحظر الوارد به بشأن الأراضى المقسمة قبل صدور قرار الموافقة على تقسيمها من الجهة الإدارية المختصة إلى التصرفات المبينة به بيان حصر دون سواها كما لا يندرج تحت هذا الحظر حيابة أراضى التقسيم ، فتظل قابلة للحيازة حتى قبل صدور القرار المشار إليه ، فمن ثم فإنه يجوز للمشتري لحصة شائعة أو محددة مفرزة من أراضى التقسيم قبل صدور قرار الموافقة على التقسيم حيابة الحصة المبينة له . وكسب ملكيتها بالتقادم الطويل إذا استمرت حيازته لها مدة خمس عشرة سنة واستوفت سائر شرائطها القانونية رغم حظر التصرف له بالبيع وما قد يترتب عليه من بطلان ، وهذا النظر يتفق مع المفهوم الصحيح للتملك بالتقادم الطويل المنصوص عليه فى المادة ٩٦٨ من القانون المدنى .

٢ - المقرر طبقاً لنص المادة ٩٦٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن وضع اليد المدة الطويلة إذا توافرت فيه الشروط القانونية بعد بذاته سبها لكسب الملكية مستقلاً عن غيره من أسباب اكتسابها ، ويعنى واضح اليد الذى يتمسك به من تقديم الدليل على مصدر ملكيته وصحة سندها

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدوالة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - علي ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٥١٤ لسنة ١٩٧٩ مدني الجيزة
الابتدائية بطلب الحكم بأحقتهما في أخذ قطعة الأرض المبينة بضعفيتها
بالشفعة لقاء ثمن مقداره ١١١٢٠ جنيها مع التسليم ، وقالا بيانا لذلك أنها
يتملكان قطعة الأرض رقم ٢٤ من تقسيم الجمعية التعاونية لبناء المساكن
الشعبية بالجيزة والقاهرة ويمتلك والدهما المطعون ضد الثاني قطعة الأرض رقم
٢٥ بذات التقسيم المصقة لها - وقد علما بأنه باع هذه القطعة إلى المطعون
ضده الأول بمبلغ ١١١٢٠ جنيها ولما كانا شريكين على الشبوع في الأرض
المبيعة فضلا عن الجوار القائم بينها وبين الأرض المملوكة لهما ووجود حق
إرتفاق بالمرور والمطل لها على الأرض الأولى مما يفرلها حق الشفعة فيها فقد
أعلنا المطعون ضدهما بالرغبة في الأخذ بالشفعة في ١٤ ، ٢٧ من ديسمبر سنة
١٩٧٨ وقاما بإبداء الثمن خزانه المحكمة وأقاما الدعوى بطلباتها سالفة
البيان . وبتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة للطاعنين بطلباتها
إستئناف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف
رقم ٥٠٧٨ لسنة ٩٦ قضائية . أحالت المحكمة الدعوى إلى خبير وبعد أن قدم
تقريره حكمت بتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨١ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض
الدعوى . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في
غرفة مشورة وأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره فيها إلترمت
النيابة رأيها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون
، وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع
بإكتسابهما ملكية الأرض المشفوع بها بالتقادم الطويل والذي أستمر مدة تزيد
على خمس عشرة سنة منذ تاريخ شرائهما لها من الجمعية التعاونية لبناء
المساكن في سنة ١٩٥٨ حتى تاريخ بيع الأرض المشفوع فيها بموجب العقد
المؤرخ ١٩٧٦/٩/١ وأستدلا على ذلك بأستخراجهما رخصة للبناء على تلك

الأرض وقياسهما بيتنا منزل عليها تم بالفعل قبل سنة ١٩٦٢ كما قاما بدفع الأموال الأميرية عنها ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع قولا منه بأن تصرف الجمعية التعاونية لهما بيع الأرض المشفوع بها قبل صدور قرار الموافقة على التقسيم من الجهة الإدارية المختصة في ١٨/٤/١٩٦٤ كان باطلاً لحظر بيع أراضي التقسيم قبل صدور هذا القرار ورتب الحكم على ذلك عدم اعتداده بوضع يدهما على تلك الأرض في الفترة السابقة على تاريخ صدور القرار سالف البيان وأن مدة التقادم الطويل المكسب للملكية الأرض المشفوع بها لم تكتمل وقت بيع الأرض المشفوع فيها ، في حين أن الحظر الوارد بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قاصر على التصرفات في أراضي التقسيم بالبيع والتأجير والتحكير قبل صدور قرار الموافقة على تقسيمها من وزير الشؤون البلدية والقروية ، ولا يسرى هذا الحظر على الحيازة المؤدية إلى كسب الملكية بالتقادم الطويل ، كما أن وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية إذا إستوفى شروطه يعد سبباً قائماً بذاته للتملك ولا شأن له بمصلحة عقد البيع أو بطلانه ، خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك بأن النص في المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء - قبل ألغائه بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ - على أن « يحظر بيع الأراضي المقسمة أو تأجيرها أو تحكيرها قبل صدور القرار المشار إليه في المادة السابقة وقبل إيداع قلم الرهون صورة مصدقا عليها من هذا القرار ومن قائمة الشروط المشار إليها في المادة السابعة » يدل على أن المقصود بالحظر الذي عناه المشرع بهذا النص هو التصرفات في الأراضي المقسمة بالبيع أو التأجير أو التحكير قبل صدور قرار الموافقة على التقسيم من وزير الشؤون البلدية والقروية وإيداعه قلم الرهون . متى كان النص آنف البيان صريحاً جلي المعنى قاطع الدلالة في إنصراف حكم الحظر الوارد به بشأن الأراضي المقسمة قبل صدور قرار الموافقة على تقسيمها من

الجهة الإدارية المختصة إلى لتصرفات المبينة به بيان حصر دون سواها كما لا يندرج تحت هذا التقسيم فتظل قابلة للحياز حتى قبل صدور القرار المشار إليه فمن ثم فإنه يجوز للمشتري لحصة شائعة أو محددة مفرزة من أراضي التقسيم قبل صدور قرار الموافقة على التقسيم حياز الحصة المبيعة له وكسب ملكيتها بالتقادم الطويل إذا استمرت حيازته لها مدة خمس عشرة سنة واستوفت سائر شرائطها القانونية رغم حظر التصرف له بالبيع وما قد يترتب عليه من بطلان ، وهذا النظر يتفق مع المفهوم الصحيح للتملك بالتقادم الطويل المنصوص عليه في المادة ٩٦٨ من القانون المدني إذا توافرت فيه الشروط - إذ المقرر طبقاً لهذا النص - وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمة - أن وضع اليد المدة الطويلة القانونية يعد بذاته سبباً لكسب الملكية مستقلاً عن غيره من أسباب اكتسابها ويعفى واضح اليد الذي يتمسك به من تقديم الدليل على مصدر ملكيته وصحة سندها . لما كان ذلك وكان الطاعنان قد تمسكا في دفاعهما أمام المحكمة الموضوع بتملكهما الأرض المشفوع بها بوضع اليد الطويل المدة قبل بيع الأرض المشفوع فيها إذ إستمر وضع يدهما عليها بنية التملك مدة تزيد على خمس عشرة سنة منذ تاريخ شرائهما لها في سنة ١٩٥٨ من الجمعية التعاونية لبناء ١١ ساكن وشيدا عليها منزلاً أكتمل بناؤه في أوائل سنة ١٩٦٢ وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفاع إستناداً إلى ما جاء بتقرير الحبير المنتدب من أن التصرف ببيع الأرض المشفوع بها للطاعنين باطل ولا يعتد به في وضع يدهما عليها في المدة السابقة على اعتماد قرار للتقسيم من الجهة الإدارية المختصة الصادر بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٤ لمخالفة هذا التصرف للحظر الوارد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٠ وأن مدة التقادم المكسب للملكية لا تكون قد أكتملت بعد بالنظر إلى المدة اللاحقة على صدور قرار اعتماد التقسيم وحتى

تاريخ بيع الأرض المشفوع فيها الحاصل في ١٩٧٦/٩/١ ، فإن الحكم يكون قد
جانب صحيح القانون ، وإذا أدى هذا الخطأ إلى أن حجت محكمة الإستئناف
نفسها عن التحقق من توافر الشرط مدة هذه التقادم واحتسابها منذ بدايتها
الحقيقية وسائر شروطه الأخرى فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في
التسبيب أيضاً مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

////////////////

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين / محمد حسن الصفيص ، عادل نصار ، إبراهيم بركات نواب رئيس المحكمة

وابراهيم الضمير .



الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٤ القضائية :

(١ ، ٢) عمل « تقادم ، تقادم مسقط » ، تعويض . حكم « تسببه

الخطأ في تطبيق القانون . ما يعد قصوراً » .

(١) دعوى التعويض عن الفصل التعسفي . من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .

تقدمها بإنقضاء سنة . بدء سريانها من تاريخ إخطار العامل بقرار إنها خدمته أو علمه
يقينياً.م ٦٩٨ مدني .

(٢) تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع أنه كان مريضاً بمرض حال بينه وبين عمله

بقرار إنها خدمته وقت صدوره . دفاع جوهري . إعراض الحكم عن بحثه . خطأ وقصور .

~~~~~

١ - يدل النص في المادة ٦٩٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاة

هذه المحكمة على أن دعوى المطالبة بالتعويض عن الفصل التعسفي . تسقط  
بالتقادم بإنقضاء سنة تبدأ من وقت إنتهاء المدة باعتبارها من الدعاوى الناشئة  
عن عقد العمل وإذا كان القانون قد أجاز لكل من طريقه إنها « بإرادته المنفردة »  
وكان التعبير عن هذه الإرادة لا ينتج أثره إذا أثبت من وجه إليه إنه لم يعلم به  
وقت وصوله وكان علم العلم لا يرجع إلى خطأ منه وفقاً لنص المادة ٩١ من القانون

المدنى فلن مؤدى ذلك أن إنها - رب العمل لعقد العمل بإرادته المنفردة لا ينتج أثره وبالتالي لا يبدأ منه التقادم الحولى المسقط للدعاوى الناشئة عن هذا العقد إلا من وقت إخطار العامل بهذا الإنهاء إخطاراً صحيحاً أو علمه به علماً يقيناً

٢ - لما كان الثابت أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لم يعلم بقرار إنهاه خدمته فى ١٩٧٦/٤/١٢ إلا بتاريخ ١٩٨١/٥/٥ وإنه كان مريضاً بمرض حال بينه وبين علمه بذلك القرار وقت صدوره إلا أن الحكم المطعون فيه وقد أعرض عن بحثه وتخلى لسبب ذلك عن الفصل فى دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسييب .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٠٢ لسنة ١٩٨١ مدنى بهذا الابتدائية « مأمورية قليوب » على المطعون ضده بصفته وإنتهى فيها إلى طلب الحكم أصلياً بإلغاء قرار فصله الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٢ وما يترتب على ذلك من آثار واحتياطياً إلزامه بأن يدفع له تعويضاً مقداره خمسة آلاف جنيه وقال بياناً لدعواه أن الشركة المطعون ضدها كانت تباشر علاجه فى الفترة من ١٩٧٦/٤/١٢ حتى ١٩٧٧/١٠/٣٠ من مرض عصبي ونفسى وفجوى . فى

خلال تلك الفترة بصدر قرار فصله الذي لم يعلم به ، وإذ كان ذلك القرار قد صدر على خلاف أحكام القانون كما أصيب من جرائه بأضرار بقدر التعويض عنها بالمبلغ المنوه عنه فقد أقام الدعوى بالطلبات آنفه البيان دفعت المطعون ضدها بسقوط حق الطاعن في رفع الدعوى بالتقادم الحولى ، وبتاريخ ۱۹۸۲/۱/۲۶ قضت المحكمة بقبول هذا الدفع ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ۲۲۰ لسنة ۱۵ ق طنطا « مأمورية بنها » وبتاريخ ۱۹۸۳/۱۲/۲۱ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفضه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم برفض دعواه تأسيساً على سقوطها بالتقادم الحولى على سند أن الدعوى رفعت فى ۱۹۸۱/۵/۶ بعد مضى أكثر من سنة من تاريخ إنهااء خدمته ففى ۱۹۷۶/۴/۱۲ ، فى حين أن مدة التقادم لا تسرى فى حقه إلا من تاريخ علمه بقرار إنهااء خدمته الذى حصل بتاريخ ۱۹۸۱/۵/۵ ، وأنه تمسك بهذا الدفاع - وهو دفاع جوهري - وإذ لم يعرض الحكم المطعون فيه للرد عليه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابهه القصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن النص فى المادة ۶۹۸ من القانون المدنى على أن « تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بإنقضاء سنة تبدأ من وقت إنتهاء العقد ... » يدل وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - على أن دعوى المطالبة بالتعويض عن الفصل التعسفى تسقط بإنقضاء سنة تبدأ من وقت إنتهاء العقد بإعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل وإذ كان

القانون قد أجاز لكل من طرفيه إنهاؤه بإرادته المنفردة ، وكان التعبير عن هذا الإرادة لا ينتج أثره إذا أثبت من وجه إليه أنه لم يعلم به وقت وصوله وكان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه وفقاً لنص المادة ٩١ من القانون المدني فإن مژدى ذلك إن إنهاؤه رب العمل لعقد العمل بإرادته المنفردة لا ينتج أثره وبالتالي لا يبدأ منه التقادم الحولى المسقط للدعوى الناشئة عن هذا العقد إلا من وقت إخطار العامل بهذا الإنهاء إخطاراً صحيحاً أو علمه به علماً يقيناً - لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لم يعلم بقرار إنهاؤه خدمته فى ١٢/٤/١٩٧٦ إلا بتاريخ ٥/٥/١٩٨١ وأنه كان مريضاً بمرض حال بينه وبين علمه بذلك القرار وقت صدوره إلا أن الحكم المطعون فيه وقد أعرض عن بحثه وتخلى بسبب ذلك عن الفصل فى دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه تصور فى التسبب بما يوجب نقضه دون حاجه لبحث باقى أسباب الطعن .

=====

## جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المنشار / سعيد صفر نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / محمد فؤاد شرباش نائب رئيس المحكمة ، وحلف فتح الباب ، العام نوارو  
محمد محمود عبد اللطيف .

٢٨٤

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٤ القضائية :

( ١ ) دعوى « الطلبات العارضة » .

اقامة الدعوى ابتداء بطلب تسليم العين محل النزاعى . تعديل الطلبات فيها إلى طلب  
الطرد للفصص وإزالة ما أقيم عليها من مبانٍ إعتباره من قبيل الطلبات العارضة م. ١٢٤  
مرامعات . علة ذلك .

( ٢ ) إيجار « إيجار الأرض القصاد » « اقاعة مبانى بالعين المؤجرة » .  
قانون . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الأدلة » .

إيجار الأرض القصاد . عدم خضرة لقوانين إيجار الأماكن . العبرة فى وصف العين  
الموجرة هى ما ورد بهق الإيجار . متى كان حقيقياً أنصرفت إليه إدارة المتعاقدين . استقلال  
محكمة الموضوع بتقدير ذلك متى أقامت قضاها على سباب سائفة . لا عبرة بالفرض الذى  
أجرت من أجله الأرض ولا بما يقيمه المستأجر عليها من منشآت .

( ٣ ) نقض « أسباب الطعن » « سبب قانونى يخالطة واقع »

النمى بعلم المظعون ضدما منذ أكثر من سنة سابقة على تاريخ رفع الدعوى بإقامة  
المبانى المطلوب إزالتها . عدم تمسك الطاعن به أمام محكمة الموضوع . دفاع قانونى يقوم  
على واقع . عدم قبول التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

////////////////////  
 (٤) محكمة الموضوع « سلطتها في إستخلاص الأدلة » .

إستخلاص الحكم المطعون فيه سؤ النية وإعمال حكم م ٩٢٤ مدنى فى شأن إزالة المبانى التى أقامها الطاعن على عين النزاع تأسيسا على أنه لا سند له فى وضع يده عليها بعد اطراح الحكم دفاع الطاعن بشأن استنجاذه لعين النزاع إستخلاص سائق . يدخل فى نطاق السلطة التقديرية لقاضى الموضوع .

(٥) إثبات « خبوء » .

محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب ندب خبير مرجع متى وجدت فى تقارير الخبراء المقدمة إليها ما يكفى لا قتناعها بالرأى الذى إنتهت إليه .

////////////////////

١- إذ كانت دعوى المطعون ضدهما قد أقيمت إبتداء بطلب الحكم بالزام الطاعتين الثانية والثالثة بتسليم العين محل التداعي وذلك فى مواجهة الطاعن الأول تأسيساً على أن المطعون ضدهما إشترياً هذه العين من هاتين الطاعتين بعقد بيع شهرة برقم ٣٢٣٦ فى ١٣/٥/١٩٧٦ إلا أن الأخيرتين سهلتا للطاعن الأول وضع يده على العين وأغتصابها بما تكون معه الدعوى فى حقيقتها مقامة أصلا بطلب إلزام الطاعتين جميعاً بتسليم العين محل التداعي على سببين أولهما : عقد البيع بالنسبة للطاعتين الثانية والثالثة بإعتباره يرتب إلتزاما عليهما بتسليم العين المباعة وثانيهما : العمل غير المشروع المتمثل فى فعل الغصب بالنسبة للطاعن الأول وهو ما يجعل الأخير خصماً حقيقياً فى الدعوى بصرف النظر عن كونه قد أختصم فيها للحكم فى مواجهته ، ولما كانت المادة ١٢٣ من قانون المرافعات تنص على أنه « تقدم الطلبات المعارضة من المدعى أو من المدعى عليه إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة ..... » وتنص



المادة ١٢٤ من ذات القانون علي أنه « للمدعي أن يقدم من الطلبات العارضة - ما يتضمن تصحيح للطلب الأصلي أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو ثبتت بعد رفع الدعوي . - ما يكون مكملًا لطلب أو مترتبًا عليه أو متصلاً به إتصال لا به قبل التجزئة ..... » وكان المطعون ضدهما قد عدل طلباتهما في الدعوى إلى إلزام الطاعنين بتسليمهما العين محل النزاع وطرده الطاعن الأول منها وإزالة ما أقامة عليهما من مبان ، وكان طلب الطرد الموجه إلي الطاعن يعتبر مكملًا لطلب التسليم الذي أقيمت به الدعوي عليه ابتداءً ويقوم علي ذات السبب الذي بني عليه هذا طلب وهو فعل الغصب المكون للعمل غير المشروع ، كما أن طلب إزالة المباني الموجه إليه هو من توابع طلب التسليم لكونه ما ترتب عليه ، فأن تعديل المطعون ضدهما لطلباتهما على النحو المشار إليه يكون من قبيل الطلبات العارضة التي أجاز المشرع للمدعي تقديمها أثناء نظر الدعوى بمقتضى المادة ١٢٤ سالفة الذكر وليست بدعوى جديدة تختلف في موضوعها وسببها عما رفعت به الدعوى إبتداءً على ما يذهب إليه الطاعنان .

٢- قوانين إيجار الأماكن . استثنت صراحة الأرض الفضاء من تطبيق أحكامها والضابط في تعيين القانون الواجب التطبيق مرده في الأصل إلي وصف العين المؤجرة في عقد الإيجار شريطه أن يكون ما ورد به مطابقاً لحقيقة الواقع وما قصد إليه المتعاقدان وهو ما تستقل بتقديره محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائفة لها أصلها من الأوراق ، ولا عبره في هذا الخصوص بالفرض المؤجرة من أجله هذه الأرض ولا بما يقيمه عليها المستأجر من منشآت تحقيقاً لهذا الغرض

٣- لما كان الطاعنون لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بدفاعهم الوارد ،

بوجه التمسى - أن الحكم قضى بإزالة المبانى على سند من نص المادة ٩٢٤ مدنى  
حال أن هذه المادة توجب على المطعون ضدهما أن يطلبوا الإزالة فى ميعاد سنة  
من يوم علمهما بإقامتها والثابت من محاضر أعمال الخبراء المقدمة تقاريرهم فى  
الدعوى أن علم المطعون ضدهما بإقامة تلك المبانى سابقة على رفع الدعوى  
بأكثر من سنة - مع أنه دفاع قانونى يقوم على واقع يقتضى تحقق تلك المحكمة  
من كيفية توافر علم المطعون ضدهما بإقامة المبانى المطلوب الحكم بالزالتها  
وتاريخ هذا العلم فإنه لا يقبل من الطاعنين التحدى بهذا الدفاع لأول مرة  
أمام محكمة النقض .

٤- لما كان البين من مدونات الحكم الإبتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون  
فيه أنه أعمل حكم المادة ٩٢٤ من القانون المدنى فى شأن ازالة المبانى التى  
أقامها الطاعن الأول على ما خلص إليه من أن الأخير لا سند له فى وضع يده  
على الأرض محل التداعى بعد أن أ طرح دفاعه بشأن استئجاره لها من  
الطاعتين الثانية والثالثة بما يوفر فى حقه سؤ النية لأقامته تلك المبانى فى  
أرض مملوكة للمطعون ضدهما وهو من الحكم إستخلاص سائح يدخل فى نطاق  
السلطة التقديرية لقاضى الموضوع .

٥ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلبهم ندب خبير  
مرجع فى الدعوى متى وجدت تقارير الخبراء المقدمة إليها ما يكفى لأقتناعها  
بالرأى الذى إنتهت إليه بصدد المنازعة التى استعانت برأى أهل الخبرة فيها .

## المحكمة

بعد الأطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه سائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقاماً على الطاعنين الدعوى ٥٠٠ لسنة ١٩٨٦ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية إنتهيا فيه إلى طلب الحكم بتسليمها العقار المبين بصيغة الدعوى وطرده الطاعن الأول منه وإزالة ما أقامة عليه من مبان وقالوا شرحاً لدعواهما أن الطاعنتين الثانية والثالثة باعتا لهما قطعة أرض فضاء موضحة بصحيفة الدعوى بعقد مؤرخ ١٩٧١/١٠/١٦ ومشهر تحت رقم ٣٢٣٦ فى ١٣/٥/١٩٧٦ . إلا أن الطاعن الأول وضع يده على هذه الأرض بطريق النصب وأستغلها لصالحه فاقاما الدعوى بطلباتها سائلة البيان نذبت المحكمة خبيراً وبعد أو أودع تقريره . حكمت بتسليم العقار للمطعون ضدهما وإزالة ماعليه من مبان . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦١٠٠ لسنة ٩٩ ق قضائية القاهرة . بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٢ قضت المحكمة بتأيد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فعددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

حيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من أربعة وجوه حاصل أولها أن الدعوى أقيمت إبتداء بطلب إلزام الطاعنتين الثانية والثالثة بتسليم العين محل التنازع بإعتباره أثراً من آثار عقد البيع !! سادر منهما إلى المطعون ضدهما وقد أختصم فيها الطاعن الأول للحكم فى مواجهته إلا إن المطعون ضدهما عدلاً طلباتهما أثناء نظر الدعوى بصحيفة أعلنت للطاعنين فى ١٩٨٠/٥/١٠ إلى إلزام الأخيرين جميعاً بتسليم هذه العين وطرده الطاعن الأول منها وإزالة ما أقامه عليها من مبان وهى طلبات تخرج من حيث طبيعتها

وأساسها القانوني عن الطلب الأصلي الذي رفعت به الدعوى ومع ذلك قضى الحكم فى تلك الطلبات .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت دعوى المطعون ضدهما قد أقيمت ابتداء بطلب الحكم بإلزام الطاعنتين الثانية والثالثة بتسليم العين محل التداعى وذلك فى مواجعة الطاعن الأول تأسيسا على أن المطعون ضدهما أشتريا هذه العين من هاتين الطاعنتين بعقد بيع تم شهرة برقم ٣٢٣٦ فى ١٣/٥/١٩٧٦ إلا أن الأخيرتين سهلتا للطاعن الأول وضع يده على العين وأغتصباها بما تكون معه الدعوى فى حقيقتها مقامة أصلا بطلب إلزام الطاعنين جميعاً بتسليم العين محل التداعى على سببين أولهما : عقد البيع بالنسبة للطاعنتين الثانية والثالثة بإعتباره يرتب إلزاماً عليهما بتسليم العين المبيعة وثانيهما : العمل غير المشروع المتمثل فى فعل الغصب بالنسبة للطاعن الأول وهو ما يجعل الأخير خصماً حقيقاً فى الدعوى بصرف النظر عن كونه قد أختصم فيها للحكم فى مواجهته . لما كانت المادة ١٢٣ من القانون المرافعا تنص على أنه « تقدم الطلبات العارضة من المدعى أو من المدعى .. » إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة ..... وتنص المادة ١٢٤ من ذات القانون على أنه « لمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ١ - ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوع لمواجهة ظروف طرات أو تبين بعد رفع الدعوى ٢ - ما يكون مكملاً للطلب الأصلي أو مترتباً عليه أو متصلاً به اتصال لا يقبل التجزئة ..... » وكان المطعون ضدهما قد عدلاً طلباتها نفى الدعوى إلى إلزام الطاعنين بتسليمهما العين محل التداعى وطرده

الطاعن الأول منها وإزاله ما أقامه عليها من مبان ، وكان طلب الطرد المرجح إلى الطاعن يعتبر مكملاً لطلب التسليم الذى رفعت به الدعوى عليه إبتداء . ويقوم على ذات السبب الذى بنى عليه هذا الطلب وهو فعل القصب المكون لعمل غير المشروع ، كما أن طلب إزالة المبانى المرجح إليه هو من توابع طلب التسليم لكونه مما يترتب عليه فإن تعديل المطعون ضدهما لطلباتهما على النحو المشار إليه يكون من قبيل الطلبات العارضة التى أجاز المشرع للمدعى تقديمها أثناء نظر الدعوى بمقتضى المادة ١٢٤ سالفه الذكر وليست بدعوى جديدة تختلف فى موضوعها وسببها عما رفعت به الدعوى إبتداء . على ما يذهب إليه الطاعنون . لما كان ذلك وكانت تلك الطلبات العارضة قد وجهت إلى الأخيرين بصحيفه أعلنت إليهم فى ١٠/٥/١٩٨٠ على ما جاء فى وجه النعى وكان الطاعنون لا يجادلون فى أن ذلك تم على النحو الذى رسمه القانسون قس المادة ١٢٣ مرافعات فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى فى الدعوى على نحو ما آلت إليه طلبات المطعون ضدهما فيها لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ويضحى النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثانى أن الحكم أقام قضاءً على أن العين محل النزاع تخضع لأحكام القانون المدنى بإعتبارها أرضاً قضاءً حال إنها مؤجرة مكاناً مبنياً إلى الطاعن الأول بتاريخ ١/١/١٩٧١ صادر إليه من الطاعنتين الثانيتين والثالثة فى تاريخ سابق على بيعها لها إلى المطعون ضدهما ومن ثم فهى تخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى لا يجيز طرد المستأجر إلا فى الأحوال المحددة فيه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت قوانين إيجار الأماكن قد استثنيت صراحة الأرض القضاء من تطبيق أحكامها وكان الضابط فى تعيين

القانون الواجب التطبيق مرده فى الأصل إلى وصف العين المؤجرة فى عقد الإيجار شريطة أن يكون ما ورد به مطابقاً لحقيقته الواقع وما قصد إليه المتعاقدان وهو ما تستقل بتقديره محكمه الموضوع متى أقامت قضاؤها على أسباب سائغه لها أصلها من الأوراق ، وكان لا عبرة فى هذا الخصوص بالفرض المؤجرة من أجله هذه الأرض ولا بما يقيمه عليها المستأجر من منشآت تخصيصاً لهذا الغرض . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بأن العين محل النزاع كانت أرض فضاء حتى تاريخ بيعها إلى المطعون ضدهما بالعقد المؤرخ ١٦/١٠/١٩٧١ وذلك على ما أستخلصه من تقرير الخبير الذى أطمأن إليه وهو إستخلاص سائغ له أصله الثابت بالأوراق فإن الحكم إذ أعمل أحكام القانون المدنى على واقعة الدعوى يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ويضحي النعى عليه بهذا الوجه على بخير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثالث أن الحكم قضى بإزالة المباني على سند من المادة ٩٢٤ مدنى حال أن هذه المادة توجب على المطعون ضدهما أن يطلبوا الإزالة فى ميعاد سنة من يرمّ علمهما بإقامتها . والثابت من محاضر أعمال الخبراء المقدمه تقاريرهم فى الدعوى أن علم المطعون ضدهما بإقامه تلك المباني سابقه على رفع الدعوى بأكثر من سنة على ما جاء بمحضر أعمال الخبير المؤرخ ١٩٧٧/٦/٤ وأقوال المطعون ضده الأول فى المحضر المؤرخ ١٩٧٩/٣/٢١ ما يكون معه الحكم قد أخطأ فى تطبيق تلك المادة .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الطاعنون لم يتمسكوا أمام محكمه الموضوع بدفاعهم الوارد فى وجه النعى مع أنه دفاع قانونى يقوم على واقع يقتضى تحقق تلك المحكمه من كيفيه توافر علم المطعون ضدهما بإقامه المباني المطلوب الحكم بإزالتها وتاريخ هذا العلم فإنه لا يقبل من

الطاعنين التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الرابع من السبب الأول وبالنسبة للثالث والرابع أن الحكم وهو بمصد أعمال قواعد الالتصاق طبقاً للمادة ٩٢٤ مدنى قد افترض سوء نية الطاعن الأول وقت أقامته المباني المطلوب إزالتها مع أن المادة ٩٦٥ مدنى تفترض حسن النية دائماً ما لم يتم الدليل على العكس وإذا كان عقد الإيجار الصادر لذلك الطاعن من الطاعنتين الثانية والثالثة مصرح له فيها بإقامته تلك المباني فإن ذلك كان يوجب إعمال المادة ٩٢٥ مدنى التى تحول دون طلب الإزالة إذا كان من أقام المنشآت يعتقد بحسن نية أن له الحق فى إقامتها . إلا أن الحكم ذهب إلى القول بأنه على فرض صحة تلك العلاقة الإيجارية فإنها لا تحول للطاعن إقامة تلك المباني أو أن يزيد فيها عما يكون فضلاً عن مخالفتها للقانون والخطأ فى تطبيقه قد عابه الفساد فى الاستدلال وخلفه الثابت فى الأوراق .

وحيث إن هذا النعى محدود ، فذلك أنه خلافاً للبين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه يتحكم المطعون فيه أنه أعمالاً حكم المادة ٩٢٤ من القانون المدنى فى شأن إزالة المباني التى أقامها المظعن الأول على ما خلص إليه من أن الاختير لا سند له فى وضع يده على الأرض محل التنازع بعد أن أطره دفاعه بشأن استجرام لها من الطاعنتين الثانية والثالثة بما يوفر فى حقه سوء النية لأقامته تلك المباني فى أرض مملوكة للنظام ضدّها وهو من الحكم إستخلاص سائق يدخل فى نطاق السلطة التقديرية لقاضى الموضوع فإن النعى عليه فى هذا الشق بفساد الإستدلال يكون فى غير محله - لما كان ذلك وكان لا محل للاستناد لنص المادة ٩٦٥ من ذلك القانون التى تتحدث عن حسن النية فى شأن كسبه الميازاة لاختلاف مجال أعمالها عن نطاق الدعوى المطروحة . وكان منطوق أعمال المادة ٩٢٥ من القانون المدنى أن يكون حق أقام المنشآت

يعتقد بحسن النية أن له الحق في إقامتها بما لا محل معه لأعمالها على واقعته الدعوى بعد أن خلص الحكم إلى توافر سوء نية الطاعن الأول وقت إقامته المباني المطلوب إزالتها فإن النعى عليه في هذا الخصوص بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم وكان ما أورده الحكم - وعلى ما سلف بيانه في معرض تدليله على سوء نية ذلك الطاعن كالمحمل قضائه في هذا الشأن فإنه لا يعيبه بعد ذلك ما استطرده إليه من القول بأنه « مما يزيد في سوء نيته أي - الطاعن الأول - أنه حتى على فرض صحة العلاقة الإيجارية فإنها لا تخوله إقامة هذه المباني أو أن يزيد فيها » إذ أن ذلك من الحكم كان تزيداً يستقيم قضاؤه بدونه ومن ثم فإن النعى عليه في هذا الصدد بمخالفة الثابت في الأوراق يكون غير مقبول لوروده على ناقلة من أسباب الحكم لا أثر لها في قضائه .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم لم يجهبهم إلى طلبه ندب خبير مرجح في الدعوى بمقوله أن التقارير المقدمة فيها تكمل بعضها ولا تعارض بينها حال أنها جاءت متناقضة إذ خلص إحداها إلى صحة العلاقة الإيجارية محل عقد الطاعن الأول بشأن إستجاره مكاناً مبنياً . هذا إلى أن الحكم أهدر تلك العلاقة برمتها على سند من أن تعامل المطعون ضدهما مع الطاعنتين الثانية والثالثة جرى على أرض قضاء وذلك من الحكم لا يحمل قضاءه بإهدار تلك العلاقة لكونه لا يمس وجود عقد إيجار الطاعن وتبنيه لاثاره القانونيه حتى يفرض إنصراغه إلى أرض قضاء .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلبهم ندب خبير مرجح في الدعوى متى وجدت في



تقارير الخبراء المقدمة إليها ما يكفى لاقناعها بالرأى الذى أنتهت إليه بصدد المنازعة التى استعانت برأى أهل الخبرة فيها ، وكانت منازعة الطاعن الأول قد قامت على أنه يستأجر العين محل التداعى بوصفها مكاناً مبنياً بموجب العقد المؤرخ ۱/۱/۱۹۷۰ الصادر إليه من الطاعنتين الثانية والثالثة والمثبت تاريخه فى ۲۸/۳/۱۹۷۲ وكان أى من تقارير الخبراء المقدمة فى الدعوى لم يعرض لبحث صحة هذا العقد أو عدم صحته لأن ذلك لم يكن داخلًا فى نطاق ما عهد إليهم بحثه باعتباره من المسائل المنوط بالمحكمة الفصل فيها وكان تقرير الخبيرين المؤرخين ۱۳/۷/۱۹۷۷ ، ۱۰/۴/۱۹۸۲ قد خلاصاً إلى أن العين محل التداعى كانت أرضاً فضاء حتى ۲۱/۳/۱۹۷۹ إستناداً إلى ما جاء فى تأشيرته المكتب الهندسى على كشف تحديد المساحة وفقاً للمعاينة التى تمت على الطبيعة فى هذا التاريخ ، وكان تقرير الخبير المؤرخ ۸/۵/۱۹۷۹ قد خلا من بحث تلك الواقعة التى لم تكن داخله فيما عهد إليه بحثه فإن الحكم إذ إطمأن إلى ما جاء فى التعزيزين المشار إليهما بشأن منازعة الطاعن ..... ذلك أن هو التفت عن طلب الطاعنين نذب خبير مرجح فى الدعوى ويكون النعى عليه فى الصدد على غير أساس . لما كان ذلك وكان التقرير الأدلة فى الدعوى والأخذ بما يطمأن إليه منها هو من إطلاقات قاضى الموضوع ، كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تقرير الخبير المؤرخ ۱۵/۱/۱۹۷۸ ( وصحته ۸/۲/۱۹۷۸ ) الذى تناول الرد على

إعتراضات الطاعن الأول قد أورد بأن عقد الإيجار سند الأخير فى الدعوى لا يطمأن إليه لما لحقه من إضافات وتصويبات انصبت على طبيعه العين المؤجرة ورقم العقار حررت جميعها بالقلم الحبر بينما حرر العقد بالاله الكاتبه فإن أخذ الحكم بهذا التقرير بإعتباره مكملًا للتقرير المؤرخ ١٩٧٧/٧/٣ يفيد عدم إطمئنانه بدوره إلى إنصراف ذلك العقد إلى العين محل التداعى وهو ما يكفى فى ذاته لاطراح عقد ايجار الطاعن الأول ومن ثم يضحى النعى عليه بقصور التسبيب فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

## جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / محمد فتحي الجوهري ، عبد الحميد الشافعي ( نائب رئيس المحكمة ) .  
إبراهيم الطويله واحمد علي خيري .

٢٨٥

### الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ القضائية :

( ٣٠١ ) قانون « سريانه من حيث الزمان » . نظام عام . عقد . تقسيم .

بطلان .

( ١ ) سريان القانون الجديد من حيث الزمان . نطاقه بالنسبة للمراكز القانونية . آثار  
العقد . خضوعها كأصل لأحكام القانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . صدور قانون جديد  
يتضمن أحكام متعلقة بالنظام العام . وجوب أعمالها بأثر مباشر على العقود السارية وقت  
العمل به .

( ٢ ) إبرام عقد البيع في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ متضمنا التصرف في أرض غير  
مقسمة . أثره . بطلان العقد . تعلق ذلك بالنظام العام . صدور قانون التخطيط العمراني  
رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ متضمنا النص علي جواز إتخاذ إجراءات تقسيم الأرض الزراعية وما  
في حكمها الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ وبالشروط والأوضاع  
المنصوص عليها في القانون . لا أثر له . علة ذلك . إستمرار النص على ذات المفطر  
الوارد في المادة العاشرة من القانون الملغى .

(٣) قانون « مصادره القانون » بطلان . تقسيم . بيع .

القانون الطبيعي وقواعد العدالة مجال اعمالهما عدم وجود نص تشريعي . النص على بطلان جزاء التصرف في أرض مقسمة . مؤداه . عدم جواز التحدي بالقانون الطبيعي أو قواعد العدالة .

رد الثمن بعد القضاء ببطلان البيع . مناطه ان يطالب الخصم بالحكم به .

(٤) نقض « التسبب غير المنتج » بطلان . بيع .

انتهاء الحكم إلى بطلان عقد البيع . عدم تعرضه لطلب فسخة . غير منتج .

=====

(٢٠١) المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتوافقة عليها أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك والأصل أن للقانون أثراً مباشراً تخضع لسلطانة الآثار المستقبلية للمراكز القانونية الخاصة إلا في العقود فتخضع للقانون القديم الذي أبرمت في ظله ما لم تكن أحكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد لما كان ذلك وكان عقد البيع موضوع التداعي مبرماً في ١٩٧٢/٢/٢ في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بتقسيم الأراضي المعدة للبناء فإن هذا القانون يحسب الأصل هو الواجب التطبيق على العقد ، وإذ حظر هذا القانون في المادة العاشرة منه - التصرف في الأراضي المقسمة قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم وهو خطر عام كما وصفته المذكرة الإيضاحية دعت إليه الاعتبارات التي أفصحت عنها وكلها إعتبارات تتعلق

بالصالح العام من مقتضاء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ترتيب هذا الجزاء ، وأن يصرح به واعتبار هذا البطلان في هذه الحالة مطلقا يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به وإذا لم يصدر قرار بتقسيم الأرض موضوع عقد البيع فإن العقد يكون باطلا ، لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني الذي ألغى القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ذلك أنه فضلا عن أن - القانون الجديد لا يسرى علم عقد البيع موضوع الدعوى باعتبار أن البطلان قد تحقق في ظل أحكام القانون القديم فإن مفاد نص المادة الثانية من مواد أصداد قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ أنه يجوز اتخاذ الإجراءات لتقسيم الأراضي الزراعية وما في حكمها الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ وذلك بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون ومنها المواد من ١١ إلى ٢٦ الواردة بالفصل الثالث في شأن التقسيم وهي تتضمن ذات الحظر على التصرف في الأراضي المقسمة الوارد في المادة العاشرة من القانون الملغى .

٣- لما كان القاضي وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون المسدنى لا يحكم بمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة إلا إذا لم يوجد نص تشريعي أو عرف أو مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن تطبيقها ، لما كان ذلك وكان القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قد رتب البطلان المطلق على بيع الأرض الناشئة عن تقسيم لم يصدر قرار بإعتمادة وهو بطلان يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به ومن ثم فلا يقبل التحلى بمبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة في هذا الخصوص ، لما كان ذلك

وكانت العبارة في تحديد طلبات الخصم هي بما يطلب الحكم له به وإذا كانت مورثة الطاعن لم تطلب من محكمة الموضوع الزام المطعون عليه الأول رد الثمن الذي دفعته فلا على الحكم إذ لم يعرض لذلك .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١١٠٨ لسنة ١٩٧٥ مدنى المنيا الابتدائية ضد مورثة الطاعن والمطعون عليهما الثانى والثالثة بطلب الحكم بفسخ عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٧٢/٢/٢ المتضمن بيعه لها قطعة أرض قضاء معده للبناء موضحة الحدود والمعامل بالعقد وبصحيفة الدعوى لقاء ثمن مقداره ٦٣٧,٥٠٠ جنيه وطردها منها وتسليمها له . وقال بياناً لذلك أنه باع لها قطعة الأرض سالفة البيان بالثمن المشار إليه دفع منه عند التوقيع على العقد مبلغ ٣٦٥,٥٠٠ جنيه واشترط سداد الباقي على قسطين واتفق فى البند الرابع من العقد على أنه إذا تأخرت المشترية فى سداد القسط الأول يحل القسط الثانى ويعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه بدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار . ولما كانت المشترية قد تخلفت عن سداد باقى الثمن ومقدارة ٣٢٢ جنيه أقام الدعوى وأنشاء تداول الدعوى أضاف المطعون عليه الأول إلى طلباته طلباً احتياطياً

بيطلان عقد البيع لأنه يتعلق بجزء من أرض مقسمة دون أن يصدر قرار بالموافقة على التقسيم ، أقامت المشتري الدعوى رقم ٩٧١ لسنة ١٩٧٧ مدنى المنيا الابتدائية ضد المطعون عليه الأول بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع السالف ، بعد أن ضمت المحكمة الدعويين حكمت المحكمة فى الدعوى رقم ١١٠٨ لسنة ١٩٧٥ مدنى المنيا الابتدائية بىطلان عقد البيع وإعتباره كأن لم يكن ويتسلم الأرض للمطعون عليه الأول - وبطرد المشتري منها وفى الدعوى رقم ٩٧١ لسنة ١٩٧٧ مدنى المنيا الابتدائية برفضها ، إستأنفت مورثة الطاعن والمطعون عليها الثانى والثالثة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف بنى سويف « مأمورية المنيا » بالاستئناف رقم ١٥١ لسنة ١٧ فى تاريخ ١٩٨٦/٢/١١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينهى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بىطلان عقد البيع تأسيساً على عدم صدور قرار بالموافقة على التقسيم تطبيقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ واغفل ما تمسكت به مورثته من اعمال أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن التخطيط العمرانى الذى صدر أثناء

نظر الدعوى وأخرج من أحكامه الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ وهو ما ينطبق على الأرض موضوع العقد بما ينهى عليه أن أصبح التصرف والبناء في أرض النزاع مباحاً وفقاً لحكم القانون الجديد وبالتالي يضيح عقد البيع مشروعاً لا يلحقه البطلان .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتراضع عليها أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك والأصل أن للقانون أثراً مباشراً تخضع لسلطانه الآثار المستقلة للمراكز القانونية الخاصة إلا في العقود فتخضع للقانون القديم الذي أبرمت في ظله مالم تكن أحكام القانون الجديد متعلقة بالنظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد . ، لما كان ذلك وكان عقد البيع موضوع التداعى مبرماً في ١٩٧٢/٢/٢ في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء فإن هذا القانون يحسب الأصل هو الواجب التطبيق على العقد ، وإذ حظر هذا القانون في المادة العاشرة منه التصرف في الأراضي المقسمة قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم وهو حظر عام كما وضحته المذكرة الأيضاحية دعت إليه الإعتبارات التي أفصحت عنها وكلها إعتبارات متعلقة بالصالح العام من مقتضاه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ترتيب هذا الجزاء ، وإن لم يصرح به وإعتبار هذا البطلان في هذه الحالة مطلقاً يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به ، وإذ لم يصدر قرار بتقسيم الأرض موضوع عقد البيع فإن العقد يكون باطلاً ، لا يفسر



من ذلك صدور القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني الذي ألغى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ذلك أنه فضلاً عن أن القانون الجديد لا يسرى على عقد البيع موضوع الدعوى باعتبار أن البطلان قد تحقق في ظل أحكام القانون القديم فإن مفاد النص المادة الثانية من مواد إصدار قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ أنه يجوز اتخاذ الإجراءات لتقسيم الاراضي الزراعية وما في حكمها الواقع داخل كردون المدن المعتمد حتى ١/١٢/١٩٨١ وذلك بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون ومنها المواد من ١١ إلى ٢٦ الواردة بالفصل الثالث في شأن التقسيم وهي تتضمن ذات الحظر على التصرف في الأراضى المقسمة في المادة العاشرة من القانون الملغى بما ينتفى معه قول الطاعن بأن القانون الجديد استبعد هذا التصرف من أحكام البطلان وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون صحيحاً ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن المطعون عليه الأول هو الذي تخلف عن استكمال إجراءات تقسيم الأرض فلا يجوز له تطبيقاً لمبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة المشار إليها في المادة الأولى من القانون المدني أن يستفيد من إجراء تسبب فيه ، كما أن الحكم المطعون فيه قضى بتسليم الأرض موضوع عقد البيع الذي قضى ببطلانه للمطعون عليه الأول دون أن يحكم في ذات الوقت بالزامه برد الشمن المدفوع من مورثته تطبيقاً لما تقتضيه المادة ١٤٢ - من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن القاضى وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون المدنى لا يحكم بمقتضى مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة إلا إذا لم يوجد نص تشريعى أو عرف أو مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن تطبيقها ، لما كان ذلك وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قد رتب البطلان المطلق على بيع الأرض الناشئة عن تقسيم لم يصدر قرار باعتماده وهو بطلان يجوز لكل ذى مصلحة أن يتمسك به ومن ثم فلا يقبل التحدى .. بمبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة فى هذا الخصوص ، لما كان ذلك وكانت العبرة فى تحديد طلبات الخصم هى بما يطلب الحكم له به ، وإذ كانت مورثة الطاعن لم تطلب من محكمة الموضوع الزام المطعون عليه الأول رد الثمن الذى دفعته فلا على الحكم إذ لم يعرض لذلك فى قضائه ويكون النعى برمته غير مقبول .

وحيث إن الطاعن بنهى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب ونفى بيان ذلك يقول أن محكمة الاستئناف حجت نفسها عن الفصل فى طلب الفسخ بمقولة أن محكمة أول درجة أغفلت الفصل فيه فى حين أن الحكم الابتدائى إذ قضى برفض طلب صحة ونفاذ عقد البيع قد انطوى على قضاء ضمنى فى طلب الفسخ .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد قضى ببطلان عقد البيع فما كان للمحكمة بعد ذلك أن تعرض لطلب فسخه ويكون النعى - وأياً كان وجه الرأى فيه - غير منتج .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن

////////////////////

## جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد نهر الجنس نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / حسين محمد حسن عقرو نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حبيب عباس ، فتحي  
محمود يوسف وعبد المنعم محمد الشاوي .



### الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٩ القضائية « أحوال شخصية » :

( ٢ ، ١ ) أحوال شخصية « دعوى الأحوال الشخصية : الإجراءات ،

الإثبات » .

( ١ ) رأى النيابة في قضايها الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية .

لا يقيد المحكمة . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ .

( ٢ ) اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي . ليس من البيانات الأساسية التي يترتب

على إغفالها بطلان الحكم طالما أبدت النيابة رأيها بالفعل وأثبت ذلك الحكم .

( ٣ ) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بغير المسلمين : تطبيق » .

إم إر المدعى عليه من الزوجين بما هو منسوب إليه . الأخذ به . شرطه . أن يكون مزيدا

بالقرائن أو شهادة الشهود . م ٦٣ من قانون الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس . مثال

بشأن القرينة .

( ٤ ) دعوى الأحوال الشخصية « الحكم فى الدعوى » .

تحصيل فهم الراقع فى الدعوى . من سلطة قاضى الموضوع متى كان إستخلاصه سائفاً ورتب عليه نتيجة سائفة ومحموله على ما يكفى لحملها .

( ٥ ) المسائل الخاصة بغير المسلمين : تطبيق .

التطبيق لعللة الزنا أن يثبت فى جانب المرأة - لا يشترط بيان الاسم الصحيح لشريكها .

////////////////////

١ - لئن كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه بعد صدور القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً فى قضايا الأحوال الشخصية التى لا تختص بها المحكمة الجزئية إلا أن رأى الذى تبديه النيابة على ضوء ما تتبينه من وقائع الدعوى ومدى تفسيرها للقانون لا تتقيد به المحكمة فلها أن تأخذ به أو تطرحه .

٢ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن بيان اسم عضو النيابة الذى أهدى رأيه فى القضية ليس من البيانات الأساسية التى يترتب على إغفالها بطلان الحكم ما دامت النيابة قد أبدت رأيها بالفعل وأثبت ذلك فى الحكم .

٣ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وإعمالاً لحكم المادة ٨٣ من قانون الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس أنه لا يؤخذ باقرار المدعى عليه من الزوجين بما هو منسوب إليه مالم يكن مزيداً بالقرائن أو شهادة

الشهود لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه والمزيد للحكم الابتدائي قد أقام قضاة بتطبيق الطاعة لعللة الزنا إستناداً إلى الإقرارين الصادرين منها بإرتكاب جريمة الزنا وأيد ذلك بقرينة مستمدة من خطاب صادر منها متضمناً إقرارها بواقعة الزنا فإن ما أثارته بسبب النعى يكون على غير أساس .

٤ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تحصيل فهم الواقع فى الدعوى من شأن قاضى الموضوع وحده ولا رقيب عليه فى ذلك متى كان إستخلاصه سائغاً له سنده من الأوراق وأنه رتب على ما إستخلصه نتيجة سائغة ومحمولة على ما يكفى لحملها .

٥ - التطبيق لعللة الزنا - أن يثبت فى جانب المرأة - لا يشترط فيه بيان الاسم الصحيح لشريكها فى جريمة الزنا .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨١ كلى أحوال

شخصية أسيوط للحكم بتطبيق الطاعة منه للزنا وسوء السلوك . وقال بيانا لدعواه إنه تزوج بها بعقد صحيح تاريخه ١٠/١٠/١٩٨٧ طبقا لشرعية الأتباط الأرثوذكس ودخل بها وعاشها معاشرة الأزواج ، وأثناء سفره بالخارج ارتكبت فعل الزنا . وتاريخ ١٤/٣/١٩٨٨ قضت المحكمة بتطبيق الطاعة من المطعون ضده - إستأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسيوط بالإستئناف رقم ٢٨ لسنة ٦٣ ق وتاريخ ١٦/١١/١٩٨٨ حكمت بتأييد الحكم . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقدم على أربعة أسباب تنعى الطاعة بأولها على الحكم المطعون فيه بالبطان وفي بيان ذلك نقول أن النيابة العامة أبدت الرأي بطلب احالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعة أنها وقعت الإقرار المؤرخ ٣/١١/١٩٨٦ تحت الضغط والإكراه من المطعون ضده وأنه كان يعاشرها أبان عودته من الخارج وحملت منه آنذاك - إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى رأى وطرح رأياها رغم جوهريته فإنه يكون مشوها بالبطان بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه وإن كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه بعد صدور القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة العامة

طرقاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحكمة الجزئية إلا أن الرأي الذي تبديه النيابة على ضوء ما تتيحه من وقائع الدعوى ومدى تفسيرها للقانون لا تتقيد به المحكمة فلها أن تأخذ به أو أن تطرحه . لما كان ذلك وكان الثابت أن التفات الحكم المطعون فيه عن الرأي الذي أبدته النيابة مفاده عدم جدوى الأخذ به - بعد أن وجد بأوراق الدعوى من الأدلة ما يكفي لحمل قضائه ، وكان من المقرر - في قضاء هذا المحكمة - أن بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ليس من البيانات الأساسية التي يتم تب على إغفالها بطلان الحكم ما دامت النيابة قد أبدت رأيها بالفعل وأثبت ذلك في الحكم . وكانت النيابة قد أبدت رأيها في الحكم الابتدائي فضلاً عن الحكم المطعون فيه . فإن ما أثارته الطاعنة بسبب النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إنه طبقاً لنص المادة ٦٢ من شريعة الأقباط الأرثوذكس . لا يؤخذ بإقرار المدعى عليه من الزوجين بما هو منسوب إليه ما لم يكن مؤيداً بالقرائن أو شهادة الشهود وإذا أخذ الحكم المطعون فيه المزيد لحكم محكمة أول درجة بإقرار الطاعنة الذي جاء وليد إكراه ولم يؤيد بالقرائن ولا بشهادة الشهود فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - وإعمالاً لأحكام المادة ٦٣ من قانون الأحوال الشخصية للأقباط

الأثر وذكس أنه لا يؤخذ باقرار المدعى عليه من الزوجين بما هو منسوب إليه ما لم يكن مؤيداً بالفرائن أو شهادة الشهود . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه والمؤيد للحكم الابتدائي قد أقام قضاءً بتطبيق الطاعة لعلّة الزنا إستناداً إلى الإقرارين الصادرين منها بإرتكابها جريمة الزنا وأيد ذلك بقرينة مستمدة من خطاب صادر منها متضمناً إقرارها بواقعة الزنا فإن ما أثارته بسبب النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث والوجه الثاني من السبب الرابع القصور في التسبب والفساد في الإستدلال وفي بيان ذلك تقول إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه عول في قضائه بتطبيقها لعلّة الزنا على الإقرار المنسوب إليها وأنها لم تطعن عليه بأي طعن . في حين أنها قد طعنت أمام محكمة أول درجة ومحكمة الإستئناف على الإقرار المذكور بأنه وليد إكراه وضغط فضلاً عن أن إرتكابها لهذا الفعل أمر يستحيل وقوعه لإقامتها منذ زفافها مع والدة المطعون ضده وأشقائه بما يكون معه الحكم المطعون فيه قاصر البيان فاسد الإستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تحصيل فهم الواقع في الدعوى من شأن قاضي الموضوع وحده ولا رقيب عليه في ذلك متى كان استخلاصه سائغاً له سنده من الأوراق وأنه رتب على ما استخلصه نتيجة سائغة ومحمولة على ما يكفي لحملها . وكان



الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائي قد أقام قضاؤه بتطبيق الطاعة لعللة الزنا إستناداً إلى ثبوت واقعة الزنا من الإقرارين الصادرين منها وخطابها المتضمن إقرارها بهذه الواقعة والذي لم يقدّم دليل على عكس ما جاء به مما مفاده عدم جدوى ما ذهبت إليه في دفاعها من أن المطعون ضده أكرهها على تحرير هذين الإقرارين - بعد أن وجدت في أوراق الدعوى من الأدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها ، لما كان ذلك وكانت مجادلة الطاعة فيما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه تعتبر مجادلة موضوعية في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل تنحصر عنها رقابة محكمة النقض ويكون النعى بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن الطاعة تنعى بباقي السبب الرابع على الحكم المطعون فيه الفصور في التسبب ومخالفة الثابت وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه أيد حكم محكمة أول درجة الذي جاء في أسبابه في أكثر من موضع أن ..... شريك الطاعة في جريمة الزنا حالة كون زوج شقيقتها هو المقصود بذلك واسمه ..... كما أن قضاء الحكم المطعون فيه بتطبيقها لعللة الزنا يفسح للمطعون ضده سبيل إنكار نسب طفليه منها وكان في وسع المحكمة إنتداب أهل الخبرة لبيان ما إذا كان هذان الطفلان منه من عدمه وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه لعدم إحاطته بوقائع الدعوى بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى مردود ذلك أن التطبيق لعللة الزنا - إن ثبت في جانب المرأة - لا يشترط فيه بيان الاسم الصحيح لشريكها في جريمة الزنا ، لما كان

ذلك وكانت العبارة فى تحديد طلبات الخصم هى بما يطلب الحكم به ، وكان المطعون ضده لم يطلب فى دعواه نفى نسب الطفلين منه واقتصر على طلب تطبيق الطاعة منه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا رأى وقضى بالتطبيق ، فعلا عليه بعد ذلك إن هو لم يصحح اسم الشريك فى جريمة الزنا أو يندب أهل الخبرة لبيان ما إذا كان الطفلان من المطعون ضده من عدمه ، ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

## جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حبيب عباس ، فتحي  
محمود يوسف وعبد المنعم محمد الشاوش



الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٩ القضائية « أحوال شخصية »

(١) أحوال شخصية « دعوى الأحوال الشخصية : الإثبات » :

الأصل في المذهب الحنفى . عدالة الشاهد . أنطواء الشهادة على النفع أو الدفع . أثره .  
اتهام الشاهد . الإطمتنان إلى الشاهد . سرده وجدان القاضى وشعوره دون التزام  
بإبداء الأسباب .

(٢٠٢) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : التطبيق ، دعوى

الأحوال الشخصية الإثبات » .

(٢) تقدير دواعي الفرقة بين الزوجين ويحث دلالتها والموازنة بينها . من سلطة قاضى  
الموضوع - طالما أقام حكمة على أسباب سائغة تؤدى إلى ما خلص إليه .

(٣) قبول الشهادة على حقوق المهاد . شرطه . موافقتها للدعوى . كفاية إتفاقها لبعض  
ما أدعاه المدعى معلى ولوتفايرت الألفاظ .

(٤) الضرر المبرر للتطبيق - ماهيته إستقلال محكمة الموضوع بتقديره م٦ من القرار

بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . دخول التشهير بإرتكاب الجرائم فى ذلك .

\*\*\*\*\*

١- من الأصول المقررة فى المذهب الحنفى تحقق عدالة الشاهد ما لم يقم الدليل على غير ذلك وأنه إذا تضمنت الشهادة معنى النفع أو الدفع صار الشاهد متهماً فى شهادته ولا شهادة لمتهم وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الإطمئنان إلى صدق الشاهد مرده وجدان القاضى وشعوره فلا يلزم بإبداء الأسباب .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لقاضى الموضوع السلطة فى تقدير دواعى الفرقة بين الزوجين وبحث دلالتها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها مادام يقيم حكمه على أسباب سائفة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها .

٣- المقرر فى الفقه الحنفى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لقبول الشهادة على حقوق العباد أن تكون موافقة للدعوى وأن الموافقة قد تكون تامة بأن يكون ما شهد به الشهود هو عين ما أدعاه المدعى وقد تكون الموافقة ببعض ما أدعاه المدعى وتسمى موافقة ضمنية وهى تقبل إتفاقاً ويأخذ القاضى بما شهد به الشهود باعتباره القدر الثابت من المدعى بالبينة ولا تلزم الموافقة فى اللفظ بل تكفى الموافقة فى المعنى والمقصود سواء انحدرت الألفاظ أو تباينت .

٤- الضرر المبرر للتطبيق وفق المادة السادسة من القرار بقانون رقم ٢٥

لسنة ١٩٢٩ هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو الفعل ويدخل في ذلك التشهير بأرتكاب الجرائم وهو ما تستقل تقديره محكمة الموضوع .

## الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المدوالة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل في أن المظنون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٣٣٩ لسنة ١٩٨٦ كلى  
أحوال شخصية جنزب القاهرة - ضد الطاعن للحكم بتطبيقها عليه طلقه بانه  
للضرر وقالت بيانا لدعواها أنها زوجته بصحيح العقد الشرعى ودخل بها وإذا  
دأب على إيذائها بالإسائة إليها بالقول والفعل مما لا يستطاع معه دوام العشرة  
بينهما وتحرر عن ذلك المحضرين رقمى ١٩٨٥/١٩٦٤ و ١٩٨٦/١٠٩٤ إدارى  
الدرب الأحمر كما سبق أن طلقها مرتين على الأبراء فقد أقامت الدعوى .  
أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت  
بتساريغ ١٩٨٦/١١/٢٤ بتطبيق المظنون ضدها على الطاعن

طلقة بانه للضرر . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١٠٤/٨٩٠ حتى أحوال شخصية وتاريخ ١٩٨٨/١٢/٨ حكمت المحكمة بتأييد . الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك بقول إنه يشترط فى الشاهد أن يكون عدلا ولا تقوم بينه وبين المشهود له صلة مانعه من أداء الشهادة وإلا يكون متهما فى شهادته فإذا كان الشاهد الأول من شاهدى الأثبات رئيس المطعون ضدها فى عملها . والثانى خالها وصاحب المنزل الكائن به شقة الزوجية ولم تجتمع شهادتهما على الوقائع المشهود بها فضلا عن قيام مصالح لهما فى أداء شهادتهما فإن الحكم الابتدائى إذ أقام قضاءه بالتطبيق على سند من أقوال هذين الشاهدين وأيده الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن من الأصول المقررة فى المذهب الحنفى تحقق عداله الشاهد مالم يقم الدليل على غير ذلك وأنه إذا تضمنت الشهادة معنى النفع أو الدفع صار الشاهد متهما فى شهادته ولا شهادة لتهم

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن إلا طمئنان إلى صدق الشاهد مرده وجدان القاضى وشعوره فلا يلزم باءاء الأسباب . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن شاهدى المطعون ضدها لم تتوافر فيهما أسباب التهمة من جر مخنم أو دفع مغرم وكانا ليسا من أصولها أو فروعها واطمئنان الحكم المطعون فيه إلى ما استخلصه من شهادتهما من أن الطاعن تعدى عليها بالقول والفعل فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون نيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب والأخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول إنه بشرط فى التطلاق للضرر أن يكون الضرر واقعا من الزوج دون الزوجه بما يتعين معه معرفة المتسبب فيه واذا أطلق الحكم القول بوجود ضرر وقع على الزوجه دون أن يعنى ببحث دواعيه ومعرفة المتسبب فيه ورتب على ذلك قضاء بالتطلاق ودون أن تجيب المحكمة إلى طلب توجيه اسئلة إلى الشاهد الثانى والتى قد يتغير بالأجابة عليها وجه الحق فى الدعوى فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب والأخلال بحق الدفاع ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك لأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لقاضى الموضوع السلطة فى تقدير دواعى الفرة بين الزوجين وبحث دلالتها والموازنه بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها مادام يقيم حكمه على أسباب سائفة من شأنها أن يؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها لما كان ذلك

وكان الحكم المطعون فيه قد خلص سائغا إلى أن تعدد بالسبب قد وقع من جانب الطاعن على المطعون ضدها على مرأى ومسمع شأهدها على النحو الثابت بأقوالها وهو مما يتوافر به ركن إضرار الزوج بزوجه المبرر للتطبيق فإنه لا يعيبه من بعد عدم إجابة المحكمة طلب الطاعن توجيه بعض الأسئلة إلى أى من الشاهدين ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان . ذلك يقول إنه لما كان يتعين شرعاً لثبوت الضرر الموجب للتطبيق قيام البينة عليه من رجلين أو رجل وأمرأتين وهو لا يكون إلا إذا حدث اعتداء من الزوج على زوجته قولاً بتوجيه الفاظ تمس الشرف والإعتبار ويتعين ذكرها فى الشهادة أو يكون الإعتداء فعلاً فيتعين بيان كيفية حصوله وإذ خلت أقوال شاهدى المطعون ضدها من ذكر ألفاظ منسوبة للطاعن تمس شرفها ونفى شأهدها الأول واقعة الضرب وابتعد الثانى عن واقعة السبب بما لا تتوافر فى شهادتهما نصاب ثبوت الضرر الموجب للتطبيق فإن الحكم الابتدائى إذ عول على هذه الشهادة وقضى بالتطبيق وأبده الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر فى الفقه الحنفى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الشهادة على حقوق العباد أن تكون موافقة للدعوى وأن الموافقة قد تكون تامه بأن يكون ما شهد به الشهود



هو عين ما أدعاه المدعى وقد تكون الموافقة ببعض ما أدعاه المدعى وتسمى موافقة ضمنية وهي تقبل إتفاقاً ويأخذ القاضى بما شهد به الشهود بإعتباره القدر الثابت من المدعى بالبينة ولا تلزم الموافقة فى اللفظ بل تكفى الموافقة فى المعنى والمقصود سواء اتحدت الألفاظ أو تباينت . لما كان ذلك وكان الضرر المبرر للتطبيق وفق نص المادة السادسة من القرار بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو الفعل ويدخل فى ذلك التشهير بإرتكاب الجرائم وهو ما تستقل بتقديره محكمة الموضوع وكانت المطعون ضدها قد أقامت دعواها بالتطبيق إستناداً إلى أن الطاعن أساء عشرتها وأوقع بها الاذى بأن أعتدى عليها بالضرر والسب فإن شهادة شاهدها المتضمنة أنه وجه إليها الفاظ سباب تكون وارده على الدعوى والمقصود بها ومؤديه إلى الحقيقة التى استخلصتها المحكمة وهى إيقاع الطاعن الاذى بالمطعون ضدها بالقول والتشهير بما مما تنفر منه لا ترى الصبر عليه ويتوفر به وحده ركن الضرر المبرر للتطبيق ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

////////////////////

## جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / حسين علي حسين نائب رئيس المحكمة ومضوية المادة  
المستشارين / ويومون فهديم نائب رئيس المحكمة ، عبد الناصر السباعي ، إبراهيم شعبان  
ومحمد إسماعيل فزالي .

٢٨٨

### الطعن رقم ٣٠ السنة ٦٠ القضائية :

( ١ ، ٢ ) إيجار « إيجار الأماكن » التاجير المفروش « . صورية »  
اثباتها « . محكمة الموضوع . حكم « تسببيه » « عيوب التدليل » ما  
يعد قصوراً » .

الأماكن المزجرة مفروشة . عدم خضوعها لأحكام قوانين إيجار الأماكن الخاصة  
بالامتداد القانوني ..... وتحديد الأجرة . شرطه . إشتغال الأجرة فوق منفعه المكان في  
ذاته على مفروشات أو منقولات ذات قيمة تهر تغليب منفعتها على منفعة المين خالية .  
لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته متى كان إستخلاصها سائفاً . المبرة في  
ذلك بحقيقة الواقع لا بما أثبت في العقد .

( ٢ ) تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع باستتجار المكان خاليا خلافاً للثالث .  
بالعقد بأنه مفروش . إقامة الحكم قضا « باعتبار المين مؤجرة مفروشة تأسيساً على  
تراخيه في رفع الدعوى بصورية العقد وتوقيعه على عقود متتالية قائله والقوائم  
الملحقة بها . قصوره ذلك .

( ٣ ) إيجار « إيجار الأماكن » « التاجير المفروش » « قيد عقد  
الإيجار » . قانون « سويانه » .

وجرب قيد عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة - مادتان ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٩  
لسنة ١٩٧٧ . تخلف ذلك . أثره . عدم سماح الدعوى الناشئة أو المترتبة عليه ولو أهرم  
العقد أو إنتهت مدته في تاريخ سابق على سريان القانون المذكور . علة ذلك .

١- المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يلزم لاعتبار المكان المؤجر مفروشا بحيث يخرج عن نطاق تطبيق قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بالامتداد القانوني للعقد وتحديد الأجرة أن تكون الإجارة قد شملت فوق منفعة المكان في ذاته مفروشا أو منقولات معينة ذات قيمة تبرر تغليب منفعتها على منفعة العين خالية وأن العبرة في ذلك بحقيقة الواقع وليس بما أثبت بالعقد من وصف للعين بأنها مفروشة ، وأنه ولئن كان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير جدية الفرش أو صورته في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستنبطه من قرائن بغير رقابة من محكمة النقض إلا أن شرط ذلك أن يكون إستخلاصها سائفا مردود إلى أصله الثابت بالأوراق ، ومؤديا إلى النتيجة التي إنتهت إليها

٢- إذ كان البين من الأوراق أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه يستأجر شقة النزاع خالية على خلاف ما أثبت بعقد الإيجار المؤرخ ١٠ / ١٠ / ١٩٧٠ من انها مفروشة وإذ أقام الحكم قضاء باعتبار العين المؤجرة مفروشة على سند من تراخي الطاعن في رفع الدعوى بضرورة هذا العقد وتوقعة على عقود متتالية تماثله والقوائم الملحقة بها ، في حين أن مجرد التراخي في رفع الدعوى بصورية هذا العقد لا يدل بذاته ومجرده على جدية ما ورد فيه من أن العين مؤجرة حقيقة مفروشة كما أن ما جاء - بالعقود المتتالية وقوائم المنقولات هو محل طعن من الطاعن وبالتالي لا ينهض التوقيع عليها دليلا على جدية ما ورد بها في هذا الصدد ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد شابه الفساد في الاستدلال ، وإذ حجة ذلك عن تحقيق دفاع الطاعن الجوهري

الذى يتغير به - أن صبح وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبب .

٣ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن النص فى المادتين ٤٢ ، ٤٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - يدل على أن المشرع فرض على المؤجر إتخاذ إجراء معين يتمثل فى وجوب قيد عقد الإيجار المفروش الذى يبرم طبقاً لأحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ من القانون المذكور بالوحدة المحلية المختصة ، وفرض على تخلف هذا الأجراء جزاء معيناً هو عدم سماع الدعوى الناشئة أو المترتبة على ذلك العقد ، استهدف به أحكام الرقابة على الشقق المفروشة ضماناً لتحصيل الضرائب المستحقة على مثل هذا النشاط ، ولما كانت الدعوى تخضع من حيث شروط قبولها وإجراءاتها للقانون السارى وقت رفعها ، وكان ما نصت عليه المادتان ٤٢ ، ٤٣ لا يعدو أن يكون إجراء لا تستقيم الدعوى إلا باتخاذها فإنه يتعين النظر فيه إلى وقت رفعها دون اعتداد بهام العقد أو أنتهاؤه مدته فى تاريخ سابق على سريان القانون المذكور ، لما كان ذلك ، وكان الشابت بالأوراق أن المطعون ضده قد أقام دعواه باخلاء شقة النزاع لأنتهاؤه مدة عقد الإيجار المفروش المؤرخ ١٩٧٥/١٠/١٠ بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة مـ ١٩٧٩/١١/٢٤ - أى فى تاريخ لاحق على العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - ومن ثم فإنها تخضع للقيد الذى أوجبه المادة ٤٢ منه وإلا كانت غير مسموعة إلزاماً بحكم المادة ٤٣ من ذات القانون دون اعتداد بهام العقد فى

تاريخ سابق على سريان القانون المشار إليه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى عدم خضوع الدعوى لأحكام المادتين ٤٢ ، ٤٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لبرام العقد فى تاريخ سابق على العمل بأحكامه ورتب على ذلك قضاء برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وبإخلاء شقة النزاع على الرغم من أن البين من مطالعة العقد لمؤرخ ١/١٠/١٩٧٥ - المقدم ضمن مستندات المطعون ضده أمام محكمة أول درجة - أنه غير مقيد بالوحدة المحلية المختصة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر المرافعة والمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام على الطعون ضده الدعوى رقم ٣٥٧٥ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبا الحكم بإلزامه بتحرير عقد إيجار له عن « الفيلا » محل النزاع ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٦/٣/١ أستأجر ..... هذه الفيلا وأقام معه فيها بعد زواجه من شقيقة زوجته سنة ١٩٦٨ إلى أن ترك المستأجر العين وظل الطاعن مقيما بها و زوجته وأولاده بموافقة المالك السابق الذى حرر معه عقد إيجار ضمنه - على خلاف الحقيقة - أن العين مفروشة ليحصل على زيادة فى الأجرة التى استمر فى سدادها بعد شراء المطعون ضده للعقار وإذا امتنع المذكور عن تحرير

عقد إيجار له رغم صورية ما أثبت بالعقد بأن العين مفروشة وأمتددة الأجرة لصالحه أعمالاً لنص المادتين ٢٩، ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فقد أقام الدعوى كما أقام المطعون ضده على الطاعن الدعوى رقم ٦٠٦٦ لسنة ١٩٧٩ أمام ذات المحكمة طالبا الحكم بإخلاء عين النزاع وتسليمها إليه بمنقولاتها المبينة بالقائمة الملحقة بالعقد المؤرخ ١٩٧٥/١٠/١ وقال بياناً لدعواه أنه بموجب العقد المذكور أستأجر منه الطاعن هذه العين مفروشة لمدة ستة أشهر ، ولانتهاء مدة العقد بنهاية شهر سبتمبر سنة ١٩٧٩ فقد أنفذه في ١٩٧٩/٧/٢٨ بعدم رغبته في تجديده وإذا أستمر في وضع يده على العين دون سند فقد أقام الدعوى . أمرت المحكمة بضم الدعويين وتاريخ ١٩٨٠/٥/١٠ حكمت بإلزام المطعون ضده بتحرير عقد إيجار للطاعن عن الفيلا محل النزاع باعتبارها خالية ويرفض دعوى المطعون ضده . أستاذف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٨٦/٢/٣ ، وتاريخ ١٩٨٦/٢/٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء العين محل النزاع وتسليمها إلى المطعون ضده بمنقولاتها المبينة بالقائمة الملحقة بالعقد المؤرخ ١٩٧٥/١٠/١ ويرفض دعوى الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٦٢٧ سنة ١٩٨٦ ، وتاريخ ١٩٧٨/٢/٤ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه فعمل المطعون ضده بالإستئناف وتاريخ ١٩٨٣/١٢/٦٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء الفيلا محل النزاع ويرفض دعوى الطاعن طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن المائل ، وفي ١٩٩٠/٣/٢٨ أمرت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم

المطعون فيه مؤقتاً ، وحددت جلسة لنظر الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة إتلت النيابة رأياً بها .

وحيث إن مما ينهض الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسمييع والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بصورية عقد الإيجار المفروش المؤرخ ١٠/١٠/١٩٧٥ وبأنه قد أستاذجر عين النزاع خالية ، و إذ أقام الحكم قضاءه بإعتبار العين مؤجرة مفروشة على سند من عدم مبادرته بالطعن على هذا العقد وتوقيعه عقوداً متتالية مماثلة له ، ومن إقراره بحضور الشرطه بالتوقيع على قوائم المنقولات الملحقة بهذه العقود على الرغم من هذا الذي عول عليه الحكم في قضائه لا يؤدي بذاته إلى جدية اعتبار العين مؤجرة مفروشة فانه يكون مغيباً بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يلزم لإعتبار المكان المأجر مفروضاً بحيث يخرج عن نطاق تطبيق قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بالامتداد القانوني للعقد ويحدد الأجرة أن تكون الأجرة قد شملت فوق منفعة المكان ذاته مفروشات أو منقولات معينة ذات قيمة تبرر تغليب منفعتها على منفعة العين خالية وأن العبرة في ذلك بحقيقة الواقع وليس بما أثبت بالعقد من وصف للعين بأنها مفروشة ، وإنه ولئن كان لمحكم الموضوع سلطة تقدير جدية الفرش أو صورته في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستنبطه من قرائن يغير رقابة من محكمة النقض إلا

أن شرط ذلك أن يكون إستخلاصها سائغا مردود إلى أصله الثابت بالأوراق ، ومؤديا إلى النتيجة التى إنتهت إليها ، لما كان ذلك كان البين من الأوراق أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه يستأجر شقة النزاع خالية على خلاف ما أثبت بعقد الأيجار المؤرخ ١٠ / ١ / ١٩٧٥ من أنها مفروشة وإذ أقام الحكم قضاءه بإعتبار العين مؤجرة مفروشة على سند من تراخى الطاعن فى رفع الدعوى بصورية هذا العقد وتوقيعه على عقود متتالية قاتلة والقوائم الملحقة بها ، فى حين أن مجرد التراخى فى رفع الدعوى بصورية هذا العقد لا يدل بذاته وبمجرده على جدية ما ورد فيه من أن العين مؤجرة حقيقة مفروشة كما أن ما جاء بالعقود المتتالية وقوائم المنقولات هو محل طعن من الطاعن وبالتالي لا ينهض التوقيع عليها دليلا على جدية ما ورد بها فى هذا الصدد ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد شابه الفساد فى الاستدلال ، وإذ حجة ذلك عن تحقيق دفاع الطاعن الجوهري الذى يتغير به - ان صح - وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب فى خصوص ما قضى به فى دعوى الطاعن دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن المتعلقة بها على أن يكون مع النقض الحالة .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن ما نصت عليه المادتان ٤٣ . ٤٢ من



القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من وجوب قيد عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة و إلا كانت دعوى المؤجر الناشئة عن تطبيق أحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ غير مسموعة هي قاعدة امره تتعلق بالنظام العام فتسرى بأثر فوري على العقود القائمة وقت رفع الدعوى ، وإذا أستند الحكم فى قضائه فى موضوع الدعوى المقامة من المطعون ضده إلى العقد المؤرخ ١٠/١/١٩٧٥ على الرغم من أنه غير مقيد بالوحدة المحلية المختصة ملتفتاً عن الدفع بعدم سماع هذه الدعوى على سند من أن العقد قد أبرم فى تاريخ سابق على القانون المشار إليه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن النص فى المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر المستأجر على أنه : « على المؤجر أن يطلب قيد عقود الإيجار المفروش التى تيرم تطبيقاً لأحكام المادتين » ٣٩ ، ٤٠ لدى الوحدة المحلية المختصة وتلتزم هذه الجهة باخطار « مصلحة الضرائب شهرياً بما يتجمع لديها من بيانات فى هذا الشأن » والنص فى المادة ٤٣ من ذات القانون على أنه « لا تسمع دعاوى المؤجر كما لا تقبل « الطلبات المقدمة منه الناشئة أو المترتبة على تطبيق أحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ » إلا إذا كانت العقود المبرمة وفقاً لها مقيدة على الوجه المنصوص عليه فى « المادة السابقة ».

يدل على أن المشرع فرض على المزوج إتخاذ إجراء معين يتمثل في وجوب قيد عقد الإيجار المفروش الذى يبرم طبقاً الأحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ من القانون المذكور بالوحدة المحلية المختصة ، وفرض على تخلف هذا الأجراء جزاء معيناً هو عدم سماع الدعوى الناشئة أو المترتبة على ذلك العقد ، إستهدف به أحكام الرقابة على الشقق المفروشة ضماناً لتحصيل الضرائب المستحقة على مثل هذا النشاط ، ولما كانت الدعوى تخضع من حيث شروط قبولها وأجراءاتها للقانون السارى وقت رفعها ، وكان مانعت عليه المادتان ٤٢ ، ٤٣ لا يبدو أن يكون اجراء لا تستقيم الدعوى إلا بأتخاذة، فإنه يتعين النظر فيه إلى وقت رفعها دون اعتداد بإبرام العقد أو بإنتهاء مدته فى تاريخ سابق على سريان القانون المذكور ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده قد أقام دعواه باخلاء شقة النزاع لإنتهاء مدة عقد الأيجار المفروش المؤرخ ١٩٧٥/١٠/١ بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة فى ١٩٧٩/١١/٢٤ - أى فى تاريخ لاحق على العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - ومن ثم فإنها تخضع للقيد الذى أوجبه المادة ٤٣ منه وإلا كانت غير مسموعة إلتزاماً بحكم المادة ٤٣ من ذات القانون دون اعتداد بإبرام العقد فى تاريخ سابق على سريان القانون المشار إليه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وإنتهى إلى عدم - خضوع الدعوى لأحكام المادتين ٤٢ ، ٤٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لأبرام العقد فى تاريخ سابق على العمل بأحكامه ورتب على ذلك قضاء برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وبإخلاء شقة النزاع

على الرغم من أن البين من مطالعة العقد المؤرخ ١٠/١/١٩٧٥ - المقدم ضمن مستندات المطعون ضده أمام محكمة أول درجة - أنه غير مقيد بالوحدة المحلية المختصة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تقضه لهذا السبب في خصوص ما قضى به في دعوى المطعون ضده .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه و ولما تقدم بتعين القضاء بالنفاذ المحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به في دعوى المطعون ضده رقم ٦٠٦٦ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى الاسكندرية وعدم سماع هذه الدعوى .

////////////////////

## جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد أمين طومر نائب رئيس المحكمة ومضوية المادة  
المستشارين / محمد جمال الدين شلقاني ، صلاح محمود عويبي نائب رئيس المحكمة ،  
محمد رشاد مبروك والسيد خلف .

٢٨٩

الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٥٩ القضائية :

( ١ / ٢ ) إيجاب « إيجاب الأماكن » المنشآت الآيلة للسقوط . حكم  
« حجية الحكم » « تسبيب الحكم » .

( ١ ) قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط . قرار عيني متعلق بذاتية العقار . حجية  
الأحكام . مناطقها . م ١٠١ إثبات . اقتصادها على أطراف الخصومة حقيقة أو حكما . عدم  
جواز الاحتجاج بحجية حكم سابق على غير الخصم . حق الأخير في التمسك بعدم الاعتداد  
بذلك الحكم .

( ٢ ) اعتداد الحكم الطعون فيه بحجية الحكم الصادر بتأييد القرار الهندسي ضد  
مستأجرين آخرين بخلاف الطاعنين لثقله بقرار عيني . خطأ في القانون .

~~~~~

١ - إذ كان القرار الهندسي الصادر من لجنة المنشآت الآيلة للسقوط قرار
عيني يتعلق بذاتية العقار الصادر في شأنه إلا أن مفاد النص في المادة ١٠١
من قانون الإثبات يدل على أن حجية الأحكام القضائية في المسائل المدنية

لا تقوم إلا بين من كان طرفاً في الخصومة حقيقة أو حكماً ولا يستطيع الشخص الذي صدر لمصلحته حكم سابق الاحتجاج به على من كان خارجاً عن الخصومة ولم يكن ممثلاً فيها وفقاً للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن ، ويجوز لغير الخصم في هذا الحكم التمسك بعدم الاعتداد به .

٢ - إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يكونوا خصوماً في الحكم الصادر في الدعوى رقم لسنة ١٩٧٨ مدنى قنا الابتدائية - بتأييد القرار الهندسى المذكور لتعلقه بقرار عيى - والصادر ضد مستأجرين آخرين فإن الحكم المطعون فيه إذ إلزم في قضائه بحجية هذا الحكم فإنه يكرن قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن- تتحصل فى أن الطاعن الأول ومورث الطاعنتين الثانية والثالثة أناما الدعوى رقم ١٣٤١ سنة ١٩٧٨ مدنى قنا الابتدائية ضد المطعون عليهما الأول والخامس بطلب الحكم بإلغاء القرار الهندسى رقم ١٧ سنة ١٩٧٨ بهدم العقار

الذى يشغلان محلين به . حكمت المحكمة بعدم قبول تدخل المطعون عليهما
 الثانى والثالث وتأييد القرار المطعون فيه . استأنف الطاعنون والمطعون عليها
 الرابعة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٥٨ سنة ٦ ق ، كما استأنفه المطعون
 عليهما الثانى والثالث بالاستئناف رقم ٣٦٣ سنة ٦ ق لدى محكمة إستئناف
 قنا وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين حكمت بإلغاء
 الحكم المستأنف وبقبول تدخل المطعون عليهما الثانى والثالث وتأييد
 القرار المطعون فيه . طعن الطاعنون فى الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة
 مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى
 غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ونظره وفيها إلتزمت
 النيابة رأبها .
 وحيث إنه لما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ
 فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم اقام قضاءه بتأييد القرار الهندسى
 المطعون فيه على الإلتزام بحجية الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٧٨
 مدنى قنا الابتدائية بتأييد القرار الهندسى المذكور لتعلقه بقرار عينى حال انهم
 لم يكونوا خصوما فى تلك الدعوى فلا يحتاجون بالحكم الصادر فيها .

وحيث ان هذا النعى سديد ذلك أنه وان كان القرار الهندسى الصادر من لجنة
 المنشآت الابلية للسقوط قرار عينى يتعلق بذاتية العقار الصادر فى شأنه ،
 إلا أن النص فى المادة ١٠١ من قانون الإثبات على أن الأحكام التى حازت قوة
 الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض
 هذه الحجية ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا فى نزاع قام بين

المقصود أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتملك بذات الحق محللاً وسبباً وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها يدل على أن حجية الأحكام القضائية فى المسائل المدنية لا تقوم الا بين من كان طرفاً فى الخصومة حقيقة أو حكماً ولا يستطيع الشخص الذى صدر لصلحته حكم سابق الاحتجاج به على من كان خارجاً عن الخصومة ولم يكن ممثلاً فيها وفقاً للقواعد القانونية المقررة فى هذا الشأن ، ويجوز لغير الخصم فى هذا الحكم التمسك بعدم الاعتدالية ، لما كان ذلك ، وكان الشابت من الأوراق أن الطاعنين لم يكونوا خصوصاً فى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى قنا الإبتدائية والصادر ضد مستأجرين آخرين فان الحكم المطعون فيه إذ إلتزم فى قضائه بحجية هذا الحكم فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

~~~~~

## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ومضوية العادة المستشارين /  
محمد حسن العقيفي ، عادل نهار ، إبراهيم بركات نواب رئيس المحكمة ، إبراهيم  
الضيصر .

٢٩٠

الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ، ٢ ) عمل « العاملون بالقطاع العام » تعيين « عدم اللياقة

الصحية » .

قانون « نطاقه » . حكم « تسببيه : الخطأ في تطبيق القانون » .

( ١ ) التعيين بإحدى وظائف القطاع العام أو الإستمرار في العمل الأصل فيه توافر  
اللياقة الصحية . الإستثناء . القانون ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين . قضاء الحكم  
على أساس سريان هذا القانون على المعوق الذي لم يسبق تعيينه والذي تم تعيينه ثم أصبح  
غير قادر صحيا على العمل . خطأ في القانون .

( ٢ ) عدم اللياقة الصحية . المقصود به . عدم إلتزام جهة العمل بنقل العامل عند  
ثبوت عدم لياقته الصحية إلى وظيفة أخرى . الإستثناء م ٤٣ ق ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .



١- مفاد نص المادتين ٦/١٦ ، ٢/٩٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن اللياقة الصحية شرط للتعيين إبتداءً في وظيفة القطاع العام وهو شرط أيضاً للاستمرار في العمل والأصل هو وجوب توافر شرط اللياقة الصحية في العامل إلا أن المشرع أجاز لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه الإعفاء من شرط اللياقة الصحية اللازمة لشغل الوظيفة أو للاستمرار في العمل كلها أو بعضها ..... ويستثنى المعوق من شرط اللياقة الصحية بالنسبة إلى حالة العجز الواردة بشهادة التأهيل المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ . لما كان ذلك ..... فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدهم بطلباتهم على أساس أن القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ يسرى على حالة المعوق الذي لم يسبق تعيينه والذي تم تعيينه ثم أصبح غير قادر صحياً على أداء عمله المنوط به فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

٢ - عدم اللياقة الصحية ليس هو العجز الكامل عن أداء أي عمل وإنما يقصد به العجز عن أداء العمل المنوط بالعامل بصفة دائمة على وجه مرض ولو كان قادراً على أداء أعمال أخرى من نوع مغاير فلا تلتزم جهة العمل بنقل العامل عند ثبوت عدم لياقته الصحية إلى وظيفة أخرى يكون قادراً على أداء واجباتها ولكن لا يوجد في القانون ما يحول دون تدبير مثل هذه الوظيفة للعامل إلا أنه إذا كان سبب عدم اللياقة الصحية هو عجز أصاب العامل أثناء الخدمة الإلزامية وكان يستطيع القيام بوظيفة أو عمل آخر يتعين على جهة العمل

إلحاقه بهذا العمل أو تلك الوظيفة عملاً بنص المادة ٤٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ..

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن المطعون ضدهم وآخرين أقاموا الدعوى رقم ٩٧٤ لسنة ١٩٨٢  
شبين الكوم الإبتدائية على الشركة الطاعنة وآخر يطلب الحكم بإلزامهما بنقلهم  
إلى الوظائف التى تم تأهيل كل منهم لها والمبينه بصحيفة الدعوى . وقالوا  
ببانا لها أنهم يعملون لدى الشركة الطاعنة وأصيب كل منهم بمرض يشكل خطراً  
على حياته إذا ما استمر فى عمله وأوصى مكتب تأهيل المعوقين بنقلهم إلى  
المهن المطالب بها نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن أودع تقريره  
حكمت بتاريخ ١٩٨٣/١١/٣٠ للمطعون ضدهم والآخرين بطلباتهم . إستأنفت  
الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا بالإستئناف رقم ٢ لسنة ١٧ ق  
« مأمورية شبين الكوم » . وبتاريخ ١٩٨٥/٢/١١ حكمت بتأييد الحكم  
المستأنف بالنسبة للمطعون ضدهم وبإلغائه ورفض الدعوى بالنسبة لمن عداهم .

طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقضه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة نظره إلتزمت فيها النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول إن القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل الموقين والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ قد صدر لحماية الموقين الذي لا يعملون فأوجب تأهيلهم لتمكينهم من التغلب على الآثار التي تخلفت عن عجزهم بقصد إلحاقهم بعمل يناسب حالتهم الصحية والزام جهات العمل بتخصيص ٥٪ من عدد العاملين لديها لتشغيلهم ولا يسرى على من يفقد اللياقة الصحية من العاملين أثناء عملهم والمستفيدين من أحكام قوانين أخرى وإذا كان المطعون ضدهم من العاملين لدى الشركة الطاعنة وفقدوا اللياقة الصحية أثناء خدمتهم لديها فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى قضاؤه - على أعمال أحكام ذلك القانون بالنسبة إليهم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعمى صحيح ذلك أنه لما كان مفاد نص المادتين ١٦/٦ ، ٢/٩٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن اللياقة الصحية شرط للتعيين ابتداءً في وظيفة من وظائف القطاع العام وهو شرط أيضا للإستمرار في العمل والأصل هو وجوب توافر شرط اللياقة الصحية في العامل إلا أن المشرع أجاز لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه الأعفاء

من شروط اللياقة الصحية اللازمة لشغل الوظيفة أو للإستمرار فى العمل كلها أو بعضها وعدم اللياقة الصحية ليس هو العجز الكامل عن أداء أى عمل وإنما يقصد به العجز عن أداء العمل المنوط بالعامل بصفه دائمه على وجه مرض ولو كان قادراً على أداء أعمال أخرى من نوع مغاير فلا تلتزم جهة العمل بنقل العامل عند ثبوت عدم لياقته الصحية إلى وظيفة أخرى يكون قادراً على أداء واجباتها ولكن لا يوجد فى القانون ما يحول دون تدبير مثل هذه الوظيفة للعامل ، إلا أنه إذا كان سبب عدم اللياقة الصحية هو عجز أصاب العامل أثناء الخدمة الإلزاميه وكان يستطيع القيام بوظيفة أو عمل آخر تعين على جهة العمل إلحاقه بهذا العمل أو تلك الوظيفة عملاً بنص المادة ٤٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية وكان القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين قد صدر لحماية طائفة المعوقين الذين لا يعملون فأوجب تأهيلهم لتمكينهم من التغلب على الآثار التى تخلفت عن عجزهم بقصد إلحاقهم بعمل يناسب حالتهم الصحية ويستثنى المعوق من شرط اللياقة الصحية بالنسبة إلى حالة العجز الوارده بشهادة التأهيل المنصوص عليها فى هذا القانون لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أن أساس دعوى المطعون ضدهم أنهم أصيبوا أثناء العمل وبسببه يمرض شكل خطراً على حياتهم من إستمرار كل منهم فى عمله المعين عليه وتم تأهيلهم مهنياً وطلب كل منهم نقله إلى العمل الذى تأهل له فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدهم بطلباتهم على أساس أن القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ يسرى على حالة المعوق الذى لم يسبق تعيينه والذى تم تعيينه

ثم أصبح غير قادر صحياً على أداء عمله المنوط به فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وجره ذلك إلى حجب نفسه من بحث مدى أحقية الطعمون ضدهم في نقلهم إلى أعمال أخرى غير أحكام هذا القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

////////////////

## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / عبد المنصف احمد هاشم نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ،  
محمد خيرى للجنس نواب رئيس المحكمة و عبد المال السمان

٢٩١

الطلب رقم ٧٠١ لسنة ٥٦ القضائية :

( ٢٠١ ) دعوى « الصفة » . حكم « الطعن فى الحكم » .

( ١ ) قبول الطعن . شرطه . أن يكون الطاعن طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم  
بشخصه أو بمن ينوب عنه . إنتحال صفة النيابة أو إضفاء الحكم لها على شخص بلا مبرر .  
لا يكفى لإعتباره طرفاً فى الخصومة . أثره .

( ٢ ) رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة . وحده صاحب الصفة فى  
تمثيل جهاز ميناء دمياط أمام القضاء . علة ذلك .

١ - المقرر- فى قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الطعن من الطاعن  
أن يكون طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم بشخصه أو بمن ينوب عنه ،  
وأن العبرة فى توافر هذه الصفة تكون بحقيقة الواقع ، ولا يعتبر الشخص طرفا  
فى خصومة بتمثيل الغير له إلا إذا كان هذا التمثيل مقطوعاً به ، فإذا إنتحلت  
صفة النيابة أو اضافها الحكم على شخص بلا مبرر ، فهذا غير كاف لإعتباره  
طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم بما يحق له الطعن فيه ، ويكون ذلك  
جانزاً من صاحب الصفة الحقيقى .

٢ - مفاد المواد ٢ ، ٥ ، ٢٧ ، ٣٦ ، ٤٢ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة والمادة الأولى من قرار رئيس الوزراء رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مشروع ميناء دمياط ، أن ميناء دمياط الجديد يعتبر من المجتمعات العمرانية الجديدة التالية لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأن الجهاز الذى يشرف على إدارة هذا الميناء وتصريف شؤونه هو أحد أفرع هذه الهيئة وإدارة من إدارتها طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الذى عهد إلى الهيئة المذكورة وحدها مسئولية إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ، وخولها سلطة تعيين الأجهزة الإدارية والتنفيذية التابعة لها التى تباشر عن طريقها الأعمال والمشروعات التى تقوم بها ، ومنعها الشخصية الاعتبارية المستقلة وجعل رئيس مجلس إدارتها ممثلاً لها أمام القضاء ولدى الغير وأن القانون لم يمنح جهاز ميناء دمياط الشخصية الاعتبارية ولم يغوله الحق فى التقاضى ، فإن رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة يكون هو وحده صاحب الصفة فى تمثيل هذا الجهاز التابع له فى الدعوى المرفوعة من المطعون ضده وفى الطعن على الحكم الصادر فيها ضده ، ولا يؤثر فى ذلك إختصاص رئيس جهاز ميناء دمياط فى الدعوى طالما لم تتوافر له الصفة فى حقيقة الواقع ولم يصح تمثيله فيها ، وإذخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر حين قضى بعدم جواز الإستئناف المرفوع من الطاعن لإنتفاء صفته فى رفعه فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
المرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعن بصفته ورئيس جهاز ميناء  
دمياط وآخرين الدعوى رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٨٣ مدنى دمياط الابتدائية بطلب  
الحكم بالزامهم بأن يؤدوا إليه مبلغ ١١١٣٢ جنيهاً ، وقال بياناً لدعواه أن  
يستأجر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قطعة أرض مساحتها ١٢ ط ٥ ف  
وقام بإستصلاحها وزراعتها ثم أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٥٤٦  
لسنة ١٩٨٠ بإعتبار هذه الأرض من المنافع العامة وتم الإستيلاء عليها لإقامة  
مشروع ميناء دمياط وقامت اللجنة المختصة بتقدير قيمة ما على الأرض من  
زراعة وغراس بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه فقط فأقام دعوى إثبات الحالة رقم ٥١ لسنة  
١٩٨٢ مستمجل دمياط وإنتهى الحبيب فيها إلى تقدير قيمة التعويض المستحق  
له بملغ ١٥١٣٢ جنيهاً بما يزيد عن القيمة التى قدرتها اللجنة المذكورة بالمبلغ  
المطالب به وهو ما حدا به إلى إقامة هذه الدعوى بطلبه سالف البيان ، ندبت  
المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٤  
بالزام رئيس جهاز ميناء دمياط بأن يؤدى إلى المطعون ضده مبلغ ١٥٠  
ملياً و٤٨٣٩ جنيهاً ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . إستأنف  
الطاعن بصفته الممثل القانونى لجهاز ميناء دمياط هذا الحكم لدى محكمة  
إستئناف المنصورة بأمرورية دمياط بالإستئناف رقم ١٣٤ لسنة ١٦ قضائية .



وتاريخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٨٦ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف ، طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض وأدعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة وأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيانه يقول أنه أقام قضاء بعدم جواز الاستئناف على أن جهاز ميناء دمياط له شخصية إعتبارية مستقلة وينوب عنه رئيس الجهاز الذي كان مثلاً في الدعوى وحكم عليه فيها بالتعويض للمطعون ضده فيكون وحده هو صاحب الصفة في الطعن بالاستئناف على الحكم الابتدائي الصادر ضده دون الطاعن الذي لم يكن مختصاً في الدعوى بصفته نائباً عن جهاز ميناء دمياط بل كان مختصاً فيها بصفته رئيساً لهيئة المجتمعات العمرانية وإذ لم يقض عليه بشئ فلا يقبل منه الطعن بالاستئناف ، هذا في حين أن جهاز ميناء دمياط ليست له شخصية إعتبارية مستقلة تخوله الحق في التقاضي بإسسه وإنما هو أحد فروع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة طبقاً لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن مشروع ميناء دمياط وأن الطاعن بصفته هو وحده الذي يمثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وفروعها وإداراتها أمام القضاء طبقاً لنص المادة ٤٢ من القانون المشار إليه فيكون صاحب الصفة في التقاضي وفي الطعن بالاستئناف على الحكم الابتدائي الصادر ضد جهاز ميناء دمياط خلافاً لما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك بأن من المقرر- فى قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الطعن من الطاعن أن يكون طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم بشخصه أو بمن ينوب عنه ، وأن العبرة فى توافر هذه الصفة تكون بحقيقة الواقع ، ولا يعتبر الشخص طرفا فى خصومة بتمثيل الغير له إلا إذا كان هذا التمثيل مقطوعاً به ، فإذا إنتحلت صفة النيابة أو أنضافها الحكم على شخص بلا مبرر ، فهذا غير كاف لإعتباره طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم بما يحق له الطعن فيه ، ويكون ذلك جائزاً من صاحب الصفة الحقيقى ، لما كان ذلك وكان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة قد نص فى مادته الثانية على أن « يكون إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . وتتأش هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة طبقاً لأحكام الباب الثانى من هذا القانون ، وتكون - دون غيرها - جهاز الدولة المسئول عن إنشاء هذه المجتمعات العمرانية الجديدة ويعبر عنها فى هذا القانون بالهيئة » وخول فى المادة الخامسة منه لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة سلطة الحصول على الأراضى اللازمة لمشروعاتها بطريق الإتفاق مع الملاك أو إتخاذ إجراءات نزع الملكية طبقاً لقانون نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة . كما نص فى المادة السابعة والعشرين منه على أن « تنشأ هيئة تسمى المجتمعات العمرانية الجديدة ، تكون لها شخصية إعتبارية مستقلة » وفى المادة السادسة والثلاثين على أن « مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها ... .. وله أن يتخذ ما يراه لازماً من قرارات لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله ويكون له على الأخص » إنشاء الأجهزة التابعة للهيئة التى تباشر عن طريقها الأعمال

والمشروعات التى تقوم بها واصدار قرارات إنشاء أجهزة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وفى المادة الثانية والأربعين على أن « يمثل الهيئة رئيسها أمام القضاء ولدى الغير » وتنفيذاً لأحكام هذا القانون أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مشروع مينا دمياط والذى نص فى مادته الأولى على أن « يعتبر مشروع مينا دمياط الجديد وما يتضمنه من منطقة سكنية وأعمال أخرى مرتبطة به مجتمعاً عمرانياً جديداً فى تطبيق أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ » وكان مفاد ذلك أن مينا دمياط الجديد يعتبر من المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأن الجهاز الذى يشرف على إدارة هذا الميناء وتصريف شؤونه هو أحد أفرع هذه الهيئة وإدارة من إداراتها طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الذى عهد إلى الهيئة المذكورة وحدها مسئولية إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ، وخولها سلطة تعيين الأجهزة الإدارية والتنفيذية التابعة لها التى تباشر عن طريقها الأعمال والمشروعات التى تقوم بها ، ومنحها الشخصية الاعتبارية المستقلة وجعل رئيس مجلس إدارتها ممثلاً لها أمام القضاء ولدى الغير ، وأن القانون لم يمنح جهاز مينا دمياط الشخصية الاعتبارية ولم يخوله الحق فى التقاضى ، فإن رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة يكون هو وحده صاحب الصفة فى تمثيل هذا الجهاز التابع له فى الدعوى المرفوعة من المطعون ضده وفى الطعن على الحكم الصادر فيها ضده ، ولا يؤثر فى ذلك إختصاص رئيس جهاز مينا دمياط فى الدعوى طالما لم تتوافر له الصفة فى حقيقة الواقع ولم يصح تمثيله فيها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر

حين قضي بعدم جواز الإستئناف المرفوع من الطاعن لإنتفاء صفته في رفعه فإنه  
يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

////////////////

## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

ب الرئاسة السيد المستشار / عبد المنعم أحمد هاشم نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ،  
محمد خير الجندى نواب رئيس المحكمة و محمد شافعي .

٢٩٢

الطلب رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ القضائية :

(١) دعوى « إعتقاد الخصومة » .

وفاة أحد الطرفين ضد من قبل رفع الطعن بالنقض . أثره . إعتبار الخصومة في الطعن  
معلومة بالنسبة له . علة ذلك .

(٢) إستئناف « الطلب الجديد » . محكمة الموضوع .

الطلب الجديد في الإستئناف . ماهيته . عدم جواز إبداء هذه الطلبات في الإستئناف .  
م ٢٣٥ مرافعات . مثال .

(٣) حكم « تسبب الحكم : سالا يعد قصوراً » . محكمة الموضوع

إلتفات الحكم عن الرد على دفاع الطاعن في تصرف غير معروض عليها . لا تصرر .

(٤) إثبات « إجراءات الإثبات : طلب إلزام الخصم بتقديم ورقة

تحت يده »

المحرر المشترك . ماهيته . ما حرر لمصلحة خصي الدعوى أو كان مثبتا . لإلزاماتهما  
وحرقرهما المتبادلة . م ٧٠ من قانون الإثبات .

(٥) « دعوى » الدفاع في الدعوى » . إثبات « عبء الإثبات » .

محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع . عدم التزامها بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه أو لفت نظره إلى مقتضياته .

(٦) صحيفة الموضوع « مسائل الواقع » . حيازة . تقادم .

محكمة الموضوع . سلطتها في التحقق من إستيفاء الحيازة لشروطها القانونية متى أقامت قضاها على أسباب سائفة .

(٧) نقض « السبب غير المنتج » . حكم « تسبیب الخصم »

إقامة الحكم على دعائتين . كفاية إحداهما لحمل قضائه - النعى عليه في الدعامة الأخرى . غير منتج .

////////////////////

١ - إذ كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد صدر في الإستئناف رقم ٢٥ لسنة ١٠٣ ق على المطعون ضدهما الخامس والأخيرة عن نفسهما ويصفتهما ورثة المطعون - ضدها السابعة مما مفاده وفاتها قبل صدور الحكم المطعون فيه ورفع الطعن بالنقض، وكان الأصل أن تقوم الخصومة بين طرفيها من الاحياء فلا تنعقد أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ، وإلا كانت معدومة لا ترتب أثراً ومن ثم يتعين إعتبار الخصومة في الطعن معدومة بالنسبة للمطعون ضدها السابعة والحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لها .

٢ - الأصل أن يكون التقاضى على درجتين وتجنباً لإتخاذ الإستئناف وسيلة لمباغته الخصم بطلب لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة فقد حظرت المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات قبول أى طلب جديد أمام المحكمة الإستئنافية وأوجب عليها الحكم بعدم قبوله من تلقاء نفسها ، وإذ كان الشايت من الطاعن الأول بعد أن أقام دعواه أمام محكمة أول درجة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ عدل طلباته إلى طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الوعد بالبيع المؤرخ ١٢ من يناير سنة إلا أنه عاد أمام محكمة الإستئناف وتحسك بطلبه الأول الذى سبق أن تنازل عنه ، وكان ما أضافه الطاعن الأول في المرحلة الإستئنافية على هو النحو لم يقف عند حد إبداء سبب جديد لطلبه وإفا إستطال إلى تعديل في هذا الطلب يختلف عنه في شروطه وأطرافه وأحكامه مما

يعد معه طلباً جديداً لا يجوز لمحكمة الإستئناف قبوله ، وإذ إنترم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً إلى عدم قبول طلب الطاعن الأول - الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بإعتباره طلباً جديداً لا يجوز إبداءه أمام محكمة الإستئناف ، فلا يعيبه إن إلتفت عن الرد على دفاع الطاعن بشأن توافر شروط الوكالة الظاهرة في تصرف غير معروض عليها ويكون النعى عليه بالقصور في غير محله .

٤ - يعتبر المحرر مشتركاً في مفهوم المادة ٢٠ من قانون الإثبات إذا كان لمصلحة خصمى الدعوى أو كان مثبتاً لإلتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة ، وكان الثابت أن الطاعن الأول الذى إدعى صدور عقد الوعد بالبيع المؤرخ ١٢ من يناير سنة ١٩٦٤ لصالحه من مورث المطعون ضدهم وقدم صوره ضوئية له لم يطلب من المحكمة إلزام المطعون ضده الأول بتقديم أصله الموجود تحت يده وإنما طلبه باقى الطاعنين الذين لم يدعوا أنهم طرفاً فيه ومن ثم فلم تنشأ لهم بهذه المثابة علاقة قانونية مشتركة بينهم وبين المطعون ضده الأول تولد إلتزامات متبادلة تخول لهم طلب الزامه بتقديم أصل هذا المحرر ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى عدم توافر شروط هذا الطلب فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يعيبه القصور في أسبابه القانونية إذ لمحكمة النقض أن تستكمل هذه الأسباب دون أن تنقضه ويكون هذا النعى على غير أساس .

٥ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المدعى هو المكلف قانوناً بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التى تؤكد ما يدعيه فيها وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه أو لفت نظره إلى مقتضيات هذا الدفاع وكان الطاعن الأول لم يقدم إلى محكمة الموضوع للتدليل على صدور عقد الوعد بالبيع - الذى طلب القضاء بصحته ونفاذه - لصالحه

سوى صورة ضوئية قد جردها المطعون ضدهم ولم يتخذ من جانبه إجراءات طلب أصل هذا العقد من المطعون ضده الأول فإن النعى بهذين الوجهين يكون على غير أساس .

٦ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن التحقق من استيفاء الحيازة التى تصلح أساساً لتملك العقار بالتقادم للشروط التى يتطلبها القانون أن نفى ذلك من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع دون رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض متى أقام قضاءه على أسباب سائفة .

٧ - المقرر أنه متى أقيم الحكم على دعائتين وكانت إحداها تكفى لحمل قضاؤه فإن تعييبه فى الأخرى يكون غير منتج .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرفعة وبعد المناولة .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل فى أن الطاعن الأول أقام الدعوى رقم ٣٦٨٥ لسنة ٧٩ مدنى الجيزة الابتدائية بطلب الحكم بصحفة ونفاذ العقد المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ وقال بياناً لها أنه أشتري بموجب هذا العقد من المطعون ضده الأول عن نفسه ويصفته وكيلا عن باقى المطعون ضدهم عدا السابعة مساحة ١٠ س ١٤ ط ١٠ ف مبينه بالأوراق لقاء ثمن مقدارة ألف جنية ، وإذ رفض المطعون ضدهم سالفى الذكر إتخاذ إجراءات نقل الملكية إليه فضلاً عن تنكرهم لوكالة شقيقتهم المطعون ضده الأول . رغم إصدارهم توكيلا له برقم ٤٨٦ سنة ٦٤ رسمى عام الوابلى أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان ، عدل الطاعن الأول طلباته فى الدعوى إلى طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد



الوعد بالبيع المورخ ١٢ من يناير سنة ١٩٦١ والصادر له من مورث المظعون  
ضدهم عن نفس المساحة وبذات الثمن على سند من أنه في حقيقته عقد بيع  
معلق على شرط إخراج المستأجر من العين المبيعة وقد تحقق هذا الشرط حال  
حياة المورث ونفذ وورثته العقد من بعده بتسليمهم مبالغ من الثمن المسمى به  
وقام بإبداء الباقي خزينة المحكمة على ذمتهم وأقام باقي الطاعنين وآخر يدعى  
..... - الدعوى رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٨٢ مدنى الجيز الإحتلتية  
بطلب الحكم بثبت ملكية كل منهم لقطعة الأرض المبينة بالصحيفة وقالوا ببياناً  
لذلك أنهم اشتروا تلك القطع من الطاعن الأول ضمن المساحة موضع الدعوى  
الأولى وتلكها كل منهم بالبناء ويوضع اليد المدة الطويل المكية للملكية ، وبعد  
أن نهدت المحكمة خبراً فى الدعوى وقدم تقريره قروت المحكمة ضم هذه الدعوى  
إلى الدعوى الأولى للارتباط وليصدر فما حكم واحد ، ويتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة  
١٩٨٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف الطاعنون .....  
هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٢٠ لسنة ١٠٣  
قضائية ، ٣٥ لسنة ١٠٣ قضائية ، وبعد أن ضمت المحكمة الإستئناف الأخير  
إلى الأول قضته فى أبريل سنة ١٩٨٧ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون  
فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها رأى  
برفض الطعن وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه  
جدير بالنظر وبالجلسة المدة لنظره ألتمزت النيابة رأيها .

وحيث إنه لما كان الثابت أن الحكم المظعون فيه قد صدر فى الإستئناف رقم ٣٥  
لسنة ١٠٣ على المظعون ضدهما الخامس والأخيرة عن نفسيهما وبصفتهما وورثة  
المظعون ضدهما السابقة عما مفادة وفاتها قبل صدور الحكم المظعون فيه ورفع  
الطعن بالنقض ، وكان الأصل أن تقوم الخصومة بين طرفيها من الأحياء ، فلا  
تتعقد أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ، وإلا كانت معدومة

لا ترتب أثراً ومن ثم يتعين إعتبار الخصومة فى الطعن معدومة بالنسبة للمطعون ضدها السابعة والحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لها .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم عدا السابعة قد إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالوجه الرابع من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أن محكمة الإستئناف إعتبرت طلب الطاعن الأول القضاء له بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ طلباً جديداً غير جائز ابدأه أمامها بعد أن عدل طلباته أمام محكمة أول درجة إلى طلب الحكم بحسبه ونفاذ عقد الوعد بالبيع المؤرخ ١٢ من يناير سنة ١٩٦٤ رغم أن كلا من العقدين مكمل للآخر ويعد العقد الأول تعديلاً بالإضافة إلى العقد موضوع الطلب الأسمى فى الدعوى وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر- فى قضاء هذه المحكمة - أن الأصل أن يكون التقاضى على درجتين وتجنباً لإتخاذ الإستئناف وسيلة لىاغته الخصم بطلب لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة فقد حظرت المادة ٢٣٥ من قانون المرافعة قبول أى طلب جديد أمام المحكمة الإستئنافية وأوجبت عليها الحكم بعدم قبوله من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك ، وكان الشايت من مدونات الحكم المطعون فيه وأوراق الدعوى أن الطاعن الأول بعد أن أقام دعواه أمام محكمة أول درجة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ عدل طلباته إلى طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الوعد بالبيع المؤرخ ١٢ من يناير سنة ١٩٦٤ إلا أنه عاد أمام محكمة الإستئناف وتمسك بطلبه الأول

الذى سبق تنازل عنه ، وكان ما أضافه الطاعن لأول فى المرحلة الإستئنافية على هذا النحو لم يقف عند حد إبداء سبب ج: يد لطلبه وإنما إستطال اا تعديل فى هذا الطلب يختلف عنه فى شروطه وأوصافه وأحكامه مما يعد معه طلباً جديداً لا يجوز لمحكمة الإستئناف قبوله ، وإذا انتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه السادس من السبب الثانى والوجه الرابع من السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور فى التسبب وفى بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأنه قد تحقق فى شأن التعاقد الذى أبرمه الطاعن الأول مع المطعون ضده الأول بصفته نائباً عن إخوته باقى المطعون ضدهم - والمؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ أحكام الوكالة الظاهرة وإذا لم يعرض الحكم المطعون فيه لبحث هذا الدفاع وإعمال حكمه على الواقع فى الدعوى فإذ يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً حسبما جاء فى الرد على الوجه السابق إلى عدم قبول طلب الطاعن الأول الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بإعتباره طلباً جديداً لا يجوز إبداءه أمام محكمة الإستئناف فلا يعيبه أن إلتفت عن الرد على دفاع الطاعن بشأن توافر شروط الوكالة الظاهرة فى تصرف غير معروض عليها ويكون النعى عليه بالقصور فى غير محله .

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالسبب الأول وبالوجهين الأول والثالث من السبب الثانى وبالوجهين الأول والثانى من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب ، وفى بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بطلب إلزام المطعون ضده الأول بتقديم أصل عقد الوعد بالبيع المؤرخ ١٢ من يناير سنة ١٩٦٤ الصادر من مورثه والوجود تحت يده بإعتباره محرراً مشتركاً بينهم وبينه وباقى المطعون ضدهم بعد أن جحدوا

الصورة الضوئية المقدمة من الطاعن الأول ، وإذ رفض الحكم المطعون فيه إجابته إلى هذا الطلب على مجرد القول بعدم توافر شروطه حسبما تقضى المادة ٢٠ من قانون الإثبات في حين أن إنكار المطعون ضده الأول وجود أصل عقد الوعد بالبيع الموجود تحت يده وعدم حلف اليمين المقرره تستتبع إعتبار صورة العقد الضوئية مطابقة للأصل فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك بأن المحرر يعتبر مشتركاً في مفهوم المادة ٢٠ من قانون الإثبات إذا كان لمصلحة خصمى الدعوى أو كان مثبتهاً لإلتزاماتها وحقوقها المتبادلة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه وأوراق الدعوى أن الطاعن الأول الذى إدعى صدور عقد الدعوى بالبيع المؤرخ ١٢ من يناير سنة ١٩٦٤ لصالحه من مورث المطعون ضدهم وقدم صورة ضوئية له لم يطلب من المحكمة إلزام المطعون ضده الأول بتقديم أصله الموجود تحت يده وإنما طلبه باقى الطاعنين الذين لم يدعوا أنهم كانوا طرفاً فيه ومن ثم فلم تنشأ لهم بهذه المثابة علاقة قانونية مشتركة بينهم وبين المطعون ضده الأول تولد التزامات متبادله تخول لهم طلب إلزامه بتقديم أصل هذا المحرو ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى عدم توافر شروط هذا الطلب فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يعيبه القصور فى أسبابه القانونية إذ لمحكمة النقض أن تستكمل هذه الأسباب دون أن تنقضه ويكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثانى من السبب الثانى والوجه الثالث من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى

التسبيب وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم - رفض القضاء للطاعن الأول بصحة ونفاذ عقد الوعد بالبيع المؤرخ ١٢ من يناير سنة ١٩٦٤ وغم أنه قد توافرت في شأنه جميع المسائل الجوهرية المؤدية لإنتاج أثره بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المدعى هو المكلف قانوناً بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التي تؤكد ما يدعيه فيها ومن المقرر أيضاً أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه أو لفت نظره إلى مقتضيات هذا الدفاع ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن الأول لم يقدم إلى محكمة الموضوع للتدليل على صدور عقد الوعد بالبيع - الذي طلب القضاء بصحته ونفاذه لصالحه سوى صورة ضوئية قد جردها المظعون ضدهم ولم يتخذ من جانبه إجراءات طلب أصل هذا العقد من المظعون ضده الأول على نحو ما ورد في الرد على السبب الأول ووجهي السببين الثاني والثالث فإن النعى بهذين الوجهين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الخامس من السبب الثاني أن الحكم المظعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم أقام قضاءه برفض دعواهم بطلب تثبيت ملكيتهم لأرض النزاع على سند من أن الملكية في العقار لا تنتقل إلا بالتسجيل وأن عقودهم لم تسجل فلا تنتقل الملكية إليهم رغم تمسكهم باكتسابها بوضع اليد الطويل المدة وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك بأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن التحقق من إستيفاء الحيابة التي تصلح أساساً لتملك العقار بالتقادم للشروط

التي يتطلبها القانون أو نفى ذلك من مسائل الواقع التي تستقل بها قاضي الموضوع دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة ومن المقرر أيضاً أنه متى أقيم الحكم على دعامتين وكانت إحداها تكفي لحمل قضاؤه فإن تعييبه في الأخرى يكون غير منتج ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من الأوراق ومن تقرير الخبراء المتقدم في الدعوى أن وضع يد الطاعنين من الثاني إلى الأخيرة على أرض النزاع لم يستوف شرط المدة اللازم لإكتسابها بالتقادم وكان هذا الإستخلاص له مأخذ الصحيح من الأوراق وهي دعامة كافية وحدها لحمل قضاؤه الحكم فإنه تعييبه فيما أورده في أسبابه من أن عقود البيع الصادره هؤلاء الطاعنين غير مسجلة يكون غير منتج ويكون النعى بهذين الوجهين غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

## جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد فتحي الجهمودس ، عبد الحميد الشافعي ( نائب رئيس المحكمة ) ،  
محمود رضا الخضير ، إبراهيم الطويله .

٢٩٣

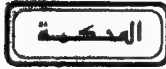
الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٥٨ القضائية :

حكم . « الطعن في الحكم بالنقض » . نقض . « الاحوال التي لا يجوز  
الطعن فيها » ، محكمة القيم العليا .

أحكام المحكمة العليا للقيم . عدم جواز الطعن فيها بالنقض م ٥٠ ق ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .  
قاعدة جواز الطعن في الأحكام الإنتهائية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها م ٢٤٩ مرافعات  
عدم جواز أعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة العليا للقيم . علة ذلك .

//////////

مفاد نص المادة ٥٠ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠  
أن أحكام المحكمة العليا للقيم نهائية غير قابلة للطعن ومن ثم فإنه مع قيام  
هذا النص لا يجوز اعمال القاعدة العامة الواردة في المادة ٢٤٩ من قانون  
المرافعات التي تجيز الطعن بالنقض في الأحكام الأنتهائية أيا كانت المحكمة  
التي أصدرتها .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام ضد المطعون عليهم الدعوى رقم ٩٤١ سنة ١٩٧٧ مدنى الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفساذ عقد البيع المؤرخ ١٢/٨/١٩٦٨ المتضمن بيع مورث المطعون عليه الأول له مساحة ٨١ و ١٧٥٧ م شيوعا فى كامل العقار المبين بالصحيفة والتسليم وشطب ما قد يكون على هذا القدر من قيود أو تصرفات ، وقال ببياننا لذلك أنه بموجب هذا العقد باعه المورث المذكور هذه المساحة لقاء ثمن مقداره مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه وإذ صدر قرار الحراسة العامة رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٦ بالتخلّى والإفراج عن تركة مورث البائع وعادت أعيانها لورثته خالية من قيود الحظر أقام الدعوى ، بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٩ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٢/٨/١٩٦٨ موضوع التداعى والتسليم استأنف المطعون عليه الثانى هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ١٥٢ سنة ٣٥ ق وأيضاً استأنفه المطعون عليه الثالث بالإستئناف رقم ٢٢٢ سنة ٣٥ ق الإسكندرية ، وبتاريخ ١٦/١٢/١٩٨١ قررت المحكمة إحالة الإستئنافين



إلى محكمة القيم حيث قيداً أمامها برقمى ٢٤٠ ، ٢٤١ سنة ٢ ق قسم ،  
وبتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٠ - حكمت محكمة القيم برفض الدعوى . طعن  
الطاعن فى هذا الحكم أمام المحكمة العليا للقيم وقيد طعنه برقم ٧٠ سنة ٧ ق  
عليا ، وبتاريخ ١٩٨٨/٣/١٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المطعون فيه .  
طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أهدت فيها  
الرأى بعدم جواز الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة قرأت  
أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن هذا الطعن غير جائز ذلك أن النص فى المادة ٥٠ من قانون حماية  
القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ على أنه « يكون الحكم  
الصادر من المحكمة العليا للقيم نهائياً ولا يجوز الطعن فيه بأى وجه من وجوه  
الطعن عدا إعادة النظر » يدل على أن أحكام المحكمة العليا للقيم نهائية غير  
قابله للطعن ومن ثم فإنه مع قيام هذا النص الخاص لا يجوز إعمال القاعدة  
العامة الواردة فى المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات التى تجيز الطعن بالنقض فى  
الأحكام الإنتهائية أيا كانت المحكمة التى أصدرتها لما كان ذلك وكان الحكم  
المطعون فيه صادراً من المحكمة العليا للقيم فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون  
غير جائز ويتعين القضاء بعدم جواز نظره .

## جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد فتحي الجمهودي ، عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة  
ابراهيم الطويله واحمد علي خيرى .



الطعن رقم ٢٧٦٣ لسنة ١٥٨ القضائية :

( ١ ، ٢ ) قضاء « رد القضاء » . نظام عام . بطلان « بطلان لأخضام » .

( ١ ) طلب رد القضاء وتحيثهم . ما هيته . خصومه من نوع خاص . إختلائها فى  
طبيعتها وأطرافها وموضوعها وإجراءات رفعها والفصل فيها عن باقى الدعاوى والخصومات  
الأخرى ، ومنها إرسال صورة من تقرير الرد إلى النيابة العامة . علة ذلك ، تقرير ضمانات  
معينة للحفاظ على هيبة القضاء وحسم ما يثار حول القاضى من إدعاءات وإتاحة  
الفرصة للنياية العامة لتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها . مسؤدى ذلك جواز الطعن منها  
فى الحكم . م ٩٦ مرافعات .

( ٢ ) وجوب إرسال صورة من تقرير الرد إلى النيابة العامة . تلمقه بالنظام العام . تخلف

ذلك . أثره . بطلان الحكم .

١ - مفاد ما نصت عليه المواد من ١٤٨ - ١٦٢ من قانون المرافعات فى شأن رد القضاة وتنحيتهن أن طلب رد القاضى هو فى حقيقته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نوع خاص تختلف فى طبيعتها وأفرادها وموضوعها وإجراءات رفعها ونظرها والفصل فيها عن باقى الدعاوى والخصومات الأخرى ، من ذلك ما نص عليه فى المادة ١٥٥ من قانون المرافعات من أنه « يجب على كاتب المحكمة. رفع تقرير الرد إلى رئيسها خلال أربع وعشرين ساعة وعلى رئيس المحكمة التى تقرر أمامها بالرد أن يطلع القاضى المطلوب رده على التقرير فوراً وأن يرسل صورة منه إلى النيابة » وهو ما يشير إلى قصد الشارع بتنظيم وضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه هو أتاحه الفرصة للنيابة للعلم بخصومة الرد حتى يتسنى لها تقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وأبداء رأبها التزاما بمقتضيات الصالح العام وتحقيقا للغاية التى هدف إليها الشارع وهى تأكيد الضمانات التى أحاط بها القانون خصومه الرد مراعيها فيها الحفاظ على هيبة القضاء وعدم المساس به طالما أن طالب الرد لا يبتغى من طلبه سوى منع القاضى من نظر الدعوى والفصل فيها للأسباب التى أوردها القانون فى هذا الصدد على سبيل الحصر، ومن ثم فإن هذا الأجراء يعتبر من إجراءات التقاضى المتعلقة بالنظام العام بما لا يجوز مخالفته أو الأعراض عن تطبيقه كما تلزم المحكمة المطروح عليها طلب الرد التحقق من أعماله .

٢ - مفاد نص المادة ١٥٥ من قانون المرافعات أن المشرع أوجب على رئيس المحكمة التى تقرر أمامها بالرد أن يرسل صورة من تقرير الرد إلى النيابة ، وهو إجراء متعلق بالنظام العام ..... مما يترتب على تخلفه بطلان الحكم الصادر فى الدعوى .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون عليه قدم طلبا لرد « ..... » عضو الدائرة التى كانت تنظر الاستئناف رقم ٤٥٨ سنة ١٠٢ ق أحوال شخصية القاهرة واستند فى طلب الرد إلى أنه رغم عدم اعلائه بالجلسة المحددة بعد تعجيل الاستئناف من الايقاف فقد استمرت المحكمة فى نظره وقررت حجز القضية للحكم ، وتاريخ ١٩٨٨/٥/١١ حكمت المحكمة برد السيد المستشار ..... عن نظر الاستئناف المرفوع من طالب الرد رقم ٤٥٨ سنة ١٠٢ ق القاهرة . وبإلزام المستشار المقضى برده المصروفات طعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها الحكم بعدم جواز الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فترأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع الذى أبدته النيابة بعدم جواز الطعن ، هو أن الحكم الصادر فى دعوى الرد لا يجوز الطعن عليه من النيابة العامة .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ، ذلك أن مفاد ما نصت عليه المواد من ١٤٨ - ١٦٢ من قانون المرفعات فى شأن رد القضية وتنحيتهم أن طلب رد القاضى هو فى حقيقته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - خصومة من

نوع خاص تختلف فى طبيعتها وأفرادها وموضوعها وإجراءات رفعها ونظرها والفصل فيها عن باقى الدعاوى والخصومات الأخرى ، من ذلك ما نص عليه فى المادة ١٥٥ من قانون المرافعات من أنه « يجب على كاتب المحكمة رفع تقرير الرد إلى رئيسها خلال أربع وعشرين ساعة وعلى رئيس المحكمة التى تقرر أمامها بالرد أن يطلع القاضى المطلوب رده على التقرير فوراً وأن يرسل صورته منه إلى النيابة ، وهو ما يشير إلى قصد الشارع بتنظيم وضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه هو اتاحة الفرصة للنيابة لتعلم بخصومة الرد حتى يتسنى لها تقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وأبداء رأيا فيها التزاما الضمانات التى أحاط بها القانون خصومة الرد مراعيًا فيها الحفاظ على هيبة القضاء وعدم المساس به طالما أن طالب الرد لا يبقى من طلبه سوى منع القاضى من نظر الدعوى والفصل فيها للإسباب التى أوردها القانون فى هذا الصدد على سبيل الحصر ، ومن ثم فإن هذا الإجراء يعتبر من إجراءات التقاضى المتعلقة بالنظام العام بما لا يجوز مخالفته أو الاعتراض عن تطبيقه كما تلتزم المحكمة المطروح عليها طلب الرد التحقق من أعماله ، لما كان ما تقدم وكان النص فى المادة ٩٦ من قانون المرافعات على أن « للنيابة العامة الطعن فى الحكم فى الأحوال التى يوجب القانون أو يجيز تدخلها فيها إذا خالف الحكم قاعدة من قواعد النظام العام أو إذا نص القانون على ذلك » أمّا قصد به مواجهة الحالات التى لم تتدخل فيها النيابة على الرغم من أنه كان عليها أو لها التدخل فيها بقصد أن تتدارك ما فاتتها من تدخل حتى لا يضيع حق المجتمع وعلى اعتبار أن دفع المضارة عن المجتمع أحق بالتقدمة وأولى بالاعتبار ، وكان مبنى الطعن الذى أقامته النيابة العامة أنها لم تخطر بتقرير الرد ولم تمثل فى الدعوى المقامة بشأنه ومن ثم يكون الدفع قائما على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أو ضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تشعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه البطلان إذ صدر دون أن تخطر بطلب الرد المقدم من المطعون عليه أو تمثل فى الدعوى رغم أن هذا الأخطار يعد من إجراءات التقاضى المتعلقة بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن المشرع أوجب بمقتضى نص المادة ١٥٥ من قانون المرافعات على رئيس المحكمة التمس . تقرر أمامها بالرد أن يرسل صورة من تقرير الرد إلى النيابة ، وهو إجراء يتعلق بالنظام العام على ما سبق بيانه فى الرد على الدفع السالف مما يترتب على تخلفه بطلان الحكم الصادر فى الدعوى ، لما كان ما تقدم وكان الشاهد من الأوراق أن السيد المستشار رئيس محكمة إستئناف القاهرة أشر على تقرير الرد بإخطار السيد المستشار الذى تقرر برده ولم تحمل تأشيرته إرسال صورة منه إلى النيابة كما خلت الأوراق مما يفيد حدوث هذا الأخطار أو تمثيل النيابة فى دعوى الرد إلى أن صدر الحكم المطعون فيه فإن هذا الحكم يكون باطلا مما يتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

//////////

## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد قنّاد بدير نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين / محمد عبد الحميد سند ، كمال نافع نائب رئيس المحكمة .  
أحمد عارف وأحمد الجديس .

٢٩٥

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٥٤ القضائية :

( ١ - ٣ ) إيجار « إيجار المساكن » إيجار المنشأة الطبية « التاجير  
من الباطن » . « الاستداد القانوني » . قانون .

( ١ ) إلغاء النص التشريعي الذي يتضمن قاعدة عامة لا يتم إلا بتشريع لاحق ينص  
صرحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد  
الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع . غلة ذلك م ٢ مدنى .

( ٢ ) نص المادة ٤١ ق ٥١ لسنة ١٩٨١ . عدم إستحداثه أسبابا لانتهاه عقد الإيجار المبرم  
لزاولة مهنة الطب مؤدى ذلك . إمتداد عقد الإيجار لصالح ورثة المستأجر الأصلى دون  
إشتراط مشاركتهم له أو ممارسه أحدهم مهنة الطب م ٥١ ق ٥١ لسنة ١٩٨١ . النص المذكور  
مجرد تطبيق خاص لنص م ٢٩/٢٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

( ٣ ) حق المستأجر فى التاجير من الباطن . م ٤٠ ب ق لسنة ١٩٧٧ . مناهة  
ورود التاجير على جزء من المكان المؤجر . عدم ورود نص مخالف بالقانون ٥١  
لسنة ١٩٨١ . مؤداه .

( ٤ ) صورية . محكمة الموضوع « تقدير الدليل » . نقض .

« اسباب الطعن : السبب الموضوعي » .

تقدير كفاية قرائن الصورية . هو مما تستقل به محكمة الموضوع المنازعة في ذلك جدل موضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

////////////////////

١ - إلغاء النص التشريعي الذي يتضمن قاعدة عامة لا يتم - وعلى ما جرى به نص المادة الثانية من القانون المدني - إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، ويقصد بالتعارض في هذا الخصوص أن يكون النصان واردين على محل واحد ويستحيل أعمالهما فيه معاً .

٢ - إذ كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد أورد نصوصاً عامه في التزامات المؤجر والمستأجر وقواعد إيجار الأماكن المفروضة تنطبق على جميع الأماكن المذكورة . كان الغرض من تأجيرها وسواء كان لممارسه مهته الطب أو غيرها من المهن أو الحرف الأخرى ثم صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية بقرار في مادته الرابعة عدم إنتهاه ، رخصه صاحب المنشأة الطبية بمجرد وفاته وجواز ابقائها لصالح الورثة مدة عشرين عاما شريطة . أن يتقدموا بطلب ذلك



خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة وأن يعين مديراً للمنشأة يكون طبيباً مرخصاً له بمزاولة المهنة يقوم بإخطار الجهة الإدارية ونقابة الأطباء بذلك ، فإن تخرج أحد أبناء المتوفى من إحدى كليات الطب خلال هذه الفترة نقل ترخيص المنشأة باسمه وأن كان لا يزال بأحدى سنوات الدراسة بالكلية عند أنتهاء المدة منح المهلة اللازمة حين تخرجه لتنتقل إليه الرخصة ، أما إذا انقضت المدة دون أن يكون من بين أبناء صاحب المنشأة طبيب . أو طالب بأحدى كليات الطب وجب على الورثة التصرف فيها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة ينتقل إليه الترخيص الذي ظل قائماً لصالحهم طوال هذه المدة وإلا حق للجهة الإدارية المختصة بمنح الترخيص التصرف في المنشأة ، وكان هذا النص لم يستحدث أسباباً لأنتهاء عقد إيجار الأماكن المؤجرة لمزاولة نشاط مهنة الطب على خلاف الحكم العام الوارد في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة لسائر المهن الأخرى وإنما يفيد الأبقاء على رخصه صاحب المنشأة الطبية لصالح ورثته بعد وفاته وهو ما يؤكد النص في المادة الخامسة من ذات القانون على أنه « لا ينتهى عقد إيجار المنشأة الطبية بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه في استعمال العين بحسب الأحوال ويجوز له ولورثته من بعده التنازل عنها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة وفي جميع الأحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق في الإستمرار في شغل العين » مما مفاده أن عقد إيجار العيادة الطبية يمتد بقوة القانون لصالح ورثته المستأجر الأصلي ولو لم يشاركوه في استعمالها دون اشتراط ممارسة أحدهم مهنة الطب وليس ذلك ألا

تطبيقاً خاصاً للنص الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والتي تقضى باستمرار عقد الإيجار لصالح ورثه المستأجر الأصلي إذا ما كان يزاول فى العين المؤجرة نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو مهنية أو حرفياً .

٣ - حق المستأجر فى التأجير من الباطن فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة ( ب ) من المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ « إذا كان مزاولاً لمهنة أو حرفه غير مقلقه للراحة أو معتره بالصحة العامة وأجر جزء من المكان المؤجر له لهذا الغرض إلى من يمارس مهنة أو حرفه ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته » أن يرد التأجير من الباطن فى هذه الحالة على جزء من المكان المؤجر فقط ولا يشمل كله ، وكانت نصوص قانون المنشآت الطبية رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ قد خلت من نص مسريح بألغاء حكم المادة ٤٠ سالف الإشارة ، كما لم يأت بتنظيم جديد فى خصوص تأجير جزء من العين المؤجرة من الباطن إلى من يمارس مهنة أو حرفه ولو كانت مغايرة لمهنة أو حرفه المستأجر الأصلي كما لا يستحيل أعمال حكم النصين لأنعدام التعارض بينهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إلتزم فى نتيجته حكم هذا النص وأقام قضاءه بالزام الطاعنين بتحرير عقد إيجار عن ذات النزاع لورثه المستأجر الأصلي الذى كان يستعمل العين عياده طبية ويرفض دعوى أخلاهم منها لمخصوص التنازل عن جزء من العين المؤجرة طبقاً للمادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الإشارة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٤ - تقدير كفاية قرائن الصورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بفع

عائق من يدعيه وتستقل به محكمة الموضوع ، وإذ كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض صورية عقد الإيجار على ما أورده . من خلو الأوراق من بساند قولهم المرسل في هذا الشأن وهو ما يكفى لحمل هذا القضاء فان لا يعد وأن يكون مجادله موضوعية فيما تستقل بتقديره محكمة مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

نوه

### الحكم

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة..

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مورث المطعون ضدها أقام الدعوى رقم ٣٨٢٨ سنة ١٩٨١ مدنى الأسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بالزام الطاعنين بتحرير عقد إيجار له عن شقه النزاع بذات شروط المستأجر الأصلى إستناداً إلى أنه يحل محل مورثه المرحوم ..... الذى كان يستعمل العين لممارسة نشاطه المهنى كطبيب ويتنقل إليه الحق فى الإنتفاع بها طبقاً للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، كما أقام الطاعنون دعوى فرعية بطلب أنها عقد الإيجار والتسليم للتنازل عن العين المؤجرة بغير إذن صريح منهم ،

حكمت المحكمة فى الدعوى الأصلية بالزام الطاعنين بتحرير عقد إيجار للمطعون ضدهم بذات شروط عقد المورث الأصلى ، وفى الدعوى الفرعية برفضها ، استأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٣٣ سنة ٣٩٩٩ ق الإسكندرية ، وتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الصاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها-إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن حاصل ما ينهأ الطاعنون بالسببين الأول والثانى للطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم أقام قضاء على أن النزاع يخضع لحكم المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم المنشآت الطبية باعتبارها نصوصاً خاصة بالنسبة لنصوص قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فإذا أنتفت شرائط أعمال هذه النصوص تعين الرجوع إلى القانون الأخير باعتباره القانون العام فى هذا الصدد ، حال أنه طبقاً للقواعد العامة لا يكون إلغاء النص التشريعى إلا بتشريع لاحق بنص صراحه على ذلك أو يشتمل على نص يتعارض معه أو يأتى بقواعد جديدة منظمة للموضوع ، ومن ثم فإنه يشترط لعدم إنتهاء عقد إيجار المنشأة الطبية أن يستمر مزاوله ذات النشاط المهنى فيها وأن يطلب ورثه المستأجر لهما التراخيص لهم بذلك فى مدى سته أشهر من تاريخ الوفاء ، كما فات الحكم إن إستمرار ورثة مستأجر عين النزاع

مزاولة ذات النشاط فيها غير متاح لهم لأنه ليس من بينهم من هو مؤهل للعمل كطبيب ولم يطلبوا التصريح لهم بممارسة النشاط بواسطة الغير بما يكون معه معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن إلغاء النص التشريعي الذي يتضمن قاعده عامه لا يتم وعلى ما جرى به نص المادة الثانية من القانون المدني - إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظمه من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعد ، ذلك التشريع ، ويقصد بالتعارض في هذا الخصوص أن يكون النصان وارد من على محل واحد ويستحيل أعمالهما فيه معاً ، هنا كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد أورد نصوصاً عامه في إلتزامات المؤجر والمستأجر وقواعد إيجار الأماكن المفروضة تطبق على جميع الأماكن المؤجرة أياً كان الفرض من تأجيرها وسواء كان لممارسة مهنة الطب أو غيرها من المهن أو الحرف الأخرى ثم صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية يقرر في مادته الرابعة عدم انتهاء رخصه صاحب المنشأة الطبية بمجرد وفاته وجواز أبقائها لصالح الورثة مدة عشرين عاماً شريطة أن يتقدموا بطلب ذلك خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة وأن يعين مدير للمنشأة يكون طبيباً مرخصاً له بمزاولة المهنة يقوم بأخطار الجهة الإدارية ورقابة الأطباء بذلك ، فلئن تخرج أحد أبناء المتوفى من إحدى كليات الطب خلال هذه الفترة نقل ترخيص المنشأة بأسمه وأن كان لا يزال بأحدى

سنوات الدراسة بالكلية عند أنتهاء المدة منح المهلة اللازمة لحين تخرجه لتنتقل إليه الرخصة ، أما إذا أنقضت المدة دون أن يكون من بين أبناء صاحب المنشأة طبيباً أو طالب بأحدى كليات الطب وحسب على الورثة التصرف فيها لطبيب مرخص له بزاولة المهنة ينتقل إليه الترخيص الذي ظل قائماً لصالحهم طوال هذه المدة والحق للجهاز الإداري المختصة بمنح الترخيص التصرف في المنشأة ، وكان هذا النص لم يستحدث أسباباً لإنتهاء عقد إيجار الأماكن المؤجرة لمزاولة نشاط مهنة الطب على خلاف الحكم العام الوارد في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة لسائر المهن الأخرى وإنما يقيد الأبقاء على رخصه صاحب المنشأة الطبية لصالح ورثته بعد وفاته وهو ما يؤكد النص في المادة الخامسة من ذات القانون على أنه « لا تنتهى عقد إيجار المنشأة الطبية بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه في استعمال العين بحسب الأحوال ويجوز له ولورثته من بعده التنازل عنهما لطبيب مرخص له بزاولة المهنة وفي جميع الأحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق في الإستمرار في شغل العين » مما مفاده أن عقد إيجار العيادة الطبية يمتد بقوة القانون لصالح ورثه المستأجر الأصلي وإن لم يشاركوه في أستعمالهما دون اشتراط ممارسة أحدهم ثم مهنة الطب وليس ذلك إلا تطبيقاً خاصاً للنص الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والتي تقضى بأستمرار عقد الإيجار لصالح ورثه المستأجر الأصلي إذا ما كان يزاول في العين المؤجرة نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو مهنياً أو حرفياً ، لما كان ذلك ، وكان مناط حق المستأجر في التأجير من الباطن في الحالة المنصوص عليها في الفقرة ( ب )

من المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ « إذا كان مزاولا لمهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة العامة أو أجر جزء من المكان المؤجر له لهذا الغرض إلى من يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنة أو حرفته » أن يرد التآجير من الباطن في هذه الحالة على جزء من المكان المؤجر فقط ولا يشمل كله ، وكانت نصوص قانون المنشآت الطبية رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ قد خلت من نص صريح بإلغاء حكم المادة ٤٠ سالف الإشارة ، كما لم يأت بتنظيم جديد في خصوص تآجير جزء من العين المؤجرة من الباطن إلى من يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنة أو حرف المستأجر الأصلي كما لا يستحيل أعمال حكم النصين معاً لانتعدام التعارض بينهما فإن الحكم المطعون إذا التزم في نتيجته حكم هذا النص وأقام فضاءه بإلزام الطاعنين بتحرير عقد إيجار عمر ذات عين النزاع لورثه المستأجر الأصلي الذي كان يستعمل العين عباده طبية ويرفض دعوى أخلاتهم منها لحصول التنازل عن جزء من العين المؤجرة طبياً للمادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الإشارة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث للطعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ذلك أنهم تمسكوا بصورية عقد الإيجار المبرم بين المطعون ضدهم وبين مجموعة ويزدو منه بتآجير أربع حجرات من خمسة تقسم إليها عين النزاع وبأن هذا العقد يسر تنازلاً عن العين المؤجرة وطلبوا تمكنهم مع إثبات هذا الدفاع إلا أن الحكم التفت عن هذا الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن تقدير كفاية قرائن  
الصورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقع على عائق من يدعيه  
وتستقل به محكمة الموضوع ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام  
قضاء برفض صورية عقد الإيجار على ما أورده من خلو الأوراق من  
دليل يساند قولهم المرسل في هذا الشأن وهو ما يكفي لحمل هذا القضاء فأن  
النعى لا يعدو أن يكون مجادله موضوعيه فيما تنتقل بتقريره محكمة الموضوع  
مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

ولما تقدم بتمين رفض الطعن .

////////////////////



## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ومجموعة السادة  
المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، على محمد علي  
د . / حسن بسيونس .

٢٩٦

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٥ القضائية :

ضرائب « الطعن الضريبي » . شركات . دعوى « الصفة » .

الضريبة على الشركات التوصية . تفرض بأسم الشركاء المتضامنين بمقدار نصيب كل  
منهم في الأرباح وما زاد على ذلك تفرض بأسم الشركة . الشريك الموصى لا توجه له أية  
إجراءات تتعلق بتلك الضريبة . أثره . الطعن على قرار اللجنة من الشريك المتضامن عن  
نفسه دون صفته كمدير للشركة يجعل طعنه قاصراً على حصته كشريك متضامن دون حصة  
التوصية . الطعن من الشريك الموصى طعن من غير ذي صفة .

مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن  
الضريبة على شركات التوصية تفرض باسم كل من الشركات المتضامنين بمقدار  
نصيب كل منهم في الربح وما زاد على ذلك تفرض باسم الشركة ، ولا توجه  
للشريك الموصى فيها أية إجراءات متعلقة بتلك الضريبة ، لما كان ذلك وكان  
الثابت بالأوراق أن مأمورية الضرائب المختصة وجهت إلى المطعون ضده الأول  
عن نفسه وبصفته مديراً لحصة التوصية الإخطارات الخاصة بالضريبة على

المنشأة فأعترض عليها بذات الصفة وإذا صدر قرار لجنة الطعن . طعن عليه المطعون ضدها بالدعوى رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٨٠ المحلة الكبرى ولم يرد بصحيفة الطعن ما يفيد صفة المطعون ضده الأول كمدير لشركة التوصية ومن ثم فإن طعنه يكون قاصراً على حصته كشريك متضامن ويكون الطعن المقام من المطعون ضده الثاني الشريك الموصى مقاماً من غير ذي صفة وإذا أنقضى ميعاد الطعن على ذلك القرار فإن الربط بالنسبة لحصة التوصية يضحى نهائياً .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته مديراً لحصة التوصية أعترض على تقدير صافي ربح المنشأة كنشاط فردي عن الفترة من ١٩٧٢/٣/٢٥ إلى ١٩٧٢/٦/٣٠ ، وكشركة توصية عن الفترة من ١٩٧٢/٧/١ حتى ١٩٧٢/٦/٣٠ وعن كل من السنوات من ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٧ فأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت تخفيض تلك التقديرات ، طعن المطعون ضدهما والمصلحة الطاعنة على هذا القرار

بالدعويين رقمي ٥٥٧ و ٥٦١ لسنة ١٩٨٠ ضرائب كلى المحلة ويعد ضم الطعنين نديت المحكمة خبيراً فيها ، ويعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٣ فى الطعن الأول بتعديل القرار المطعون فيه وبرفض الطعن الآخر . أستاذت الطاعنه هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٢٥ سنة ٣٣٣ قطناً وبتاريخ ٢١/٢/١٩٨٥ . حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الطعن المقام من المطعون ضده الثانى لأنتفاء صفته لكونه شريكاً موصياً بدعوى وجود صفة ومصلحة له فى إقامة هذا الطعن رغم أن الضريبة على شركات التوصية تفرض على كل شريك متضامن فيها بقدر حصص كل منهم فيها ومازاد بفرض على الشركة ذاتها ، ويمثل مدير الشركة حصة التوصية فيها ، ولا يجوز الطعن على قرار لجنة الطعن ألا من كان ممثلاً أمامها .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الضريبة على شركات التوصية تفرض باسم كل من الشركاء المتضامين بمقدار نصيب كل منهم فى الربح ومازاد على ذلك تفرض باسم الشركة ولا توجه للشريك الموصى فيها أية إجراءات متعلقة بتلك

الضريبة لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن مأمورية الضرائب المختصة وجهت إلى المطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته مديراً لحصة التوصية الإخطارات الخاصة بالضريبة على المنشأة ، فأعترض عليها بذات الصفة ، وإذ صدر قرار لجنة الطعن ، طعن عليه المطعون ضدهما بالدعوى رقم ٧٧٧ سنة ١٩٨٥ المحلة الكبرى ولم يرد بصحيفة الطعن ما يفيد صفة المطعون ضده الأول كمدير لشركة التوصية ومن ثم فإن طعنه يكون قاصراً على حصته كشريك متضامن ، ويكون الطعن المقام من المطعون ضده الثانى الشريك الموصى مقاماً من غير ذى صفة ، وإذ أنتضى ميعاد الطعن على ذلك القرار فإن الربط بالنسبة لحصة التوصية يضحى نهائياً وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على توافر صفة المطعون ضده الثانى ومصلحته فى إقامة طعنه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

////////////////////

## جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

بمناسة السيد المستشار / أحمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة وعصوية السادة  
المتقارنين / حسين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حسيب عباس محمود ،  
فتحي محمود يوسف وعبد الهنعم محمد الشماوس .

٢٩٧

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ القضائية « أحوال شخصية » :

( ١ - ٣ ) أحوال شخصية « دعوى الأحوال الشخصية . الطعن

فى الحكم : النقض » .

( ١ ) النيابة العامة . حقها فى الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة فى قضايا  
الأحوال الشخصية . وجوب رفع الطعن منها وأن يوقع صحيفته رئيس نيابة على الأقل .  
توقيع صحيفته الطعن بالنقض وإداعها قلم الكتاب من هيئة قضايا الدولة نيابة عنها  
. باطل . علة ذلك . م ٢٥٣ مرافعات .

( ٢ ) التمس على الحكم المطعون فيه لإطراحه أو خطئه فى الرد على دفاع لم يبد من  
الطاعن ولم يتمسك به أمام محكمة الموضوع . غير مقبول .

( ٣ ) التدخل الأنضمامى . نطاقه . رفض المحكمة التدخل وقضائها فى الموضوع . أثره .  
. إنتهاء الخصومة التى كان يهدف طالب التدخل الإلتزام إلى أحد طرفيها . طعنه فى هذا  
الحكم . غير مقبول . علة ذلك .

( ٤ - ٥ ) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين :

الإعتقاد الدينى » .

( ٤ ) المرتد . يستتاب ويؤمر بالرجوع إلى الاسلام . عودته إليه . أثرها .  
عوده ملكه إلى ماله . . . . .

( ٥ ) الاعتقاد الدينى . المبرة فيه بظاهر اللسان . النطق بالشهادتين - كفايته  
لأعتبار الشخص مسلماً .

## ( ٦ ) حكم . نقض .

النمى على ما أستطرد إليه الحكم تزيلاً ويستقيم بهونه . غير منتج .

////////////////////

١ - بصدر القانون رقم ١٩٥٥/٦٢٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة - (١) أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً فى قضايا الأحوال  
الشخصية التى تختص بها المحاكم الابتدائية التى أوجب القانون تدخلها فيها  
وخولها ما للمخصوم من حق الطعن فى الأحكام الصادرة فيها بطريق الإستئناف  
والنقض . لما كان ذلك وكان النص فى المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن  
« يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى  
أصدرت الحكم المطعون فيه ، ويوكلها محام مقبول أمام محكمة النقض ...  
فإذا كان مرفوعاً من النيابة العامة وجب أن يوقع صحيفته رئيس نيابة على  
الأقل ..... فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلاً وتحكم المحكمة من  
تلقاها نفسها ببطلانه » مفاده أن النيابة العامة حيث يكون لها حق الطعن بطريق  
النقض فى الأحكام الصادرة فى قضايا الأحوال الشخصية أن ترفع هى الطعن  
وأن يوقع صحيفته رئيس نيابة على الأقل ولا يكون لغيرها أن ينوب عنها

فى ذلك لما كان ذلك وكان الشابت من صحيفة الطعن أن الحكم المطعون فيه صادر فى دعوى من دعاوى الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الإبتدائية وأوجب القانون تدخل النيابة العامة فيها وخولها وحدها حق الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة فيها وأن هيئة قضايا الدولة قامت بالتوقيع عليها وأودعتها قلم كتاب محكمة النقض نيابة عن النيابة العامة وهو مالا يتحقق به. الشرط الوارد فى المادة ۲۵۳ سالفه الذكر من وجوب توقيع صحيفة الطعن من رئيس نيابة على الأقل ويكون الطعن بالنسبة للمطعون ضد الأول قد وقع باطلاً .

۲ - لا يقبل من الطاعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - النعى على الحكم المطعون فيه لإطراحه أو خطئه فى الرد على دفاع لم يبد منه وإنما أبداه غيره من الخصوم طالما أنه لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع .

۳ - نطاق التدخل الإلتزامى يتحدد بتأيميد طلبات من يريد التدخل الأنضمام إليه من طرفى الدعوى فلا يترتب على قبول المحكمة لهذا التدخل أن يطرح عليها طلب خاص بالتدخل لتقضى فيه بل يظل عملها مقصوراً على الفصل فى الموضوع الأصلي المرد بين طرفى الدعوى فإذا ما رفضت المحكمة التدخل وقضت فى الموضوع فإنه يترتب على ذلك أنتهاء الخصومة التى كان بهدف طالب التدخل الأنضمام إلى أحد طرفيها مع اعتباره أجنبياً عنها فلا يعد طرفاً فى الحكم الصادر فيها ولا يقبل منه الطعن فيه .

۴ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المرتد يستتاب ويؤمر بالرجوع إلى الإسلام فإن هو عاد إلى الإسلام عاد ملكه إلى ماله بعد أن كان قد زال عنه برده زوالاً موقوفاً .

- ٥ - الاعتقاد الديني من الأمور التي تبنى الأحكام فيها على الأقوال بظاهر اللسان والتي لا يجوز البحث في جديتها ولا في دواعيها أو بواعثها وأن النطق بالشهادتين كاف في اعتبار الشخص مسلماً دون ما حاجة إلى إتخاذ أى إجراء آخر .
- ٦ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النعى إذا كان وارداً على ما أستطرد إليه الحكم تزيده لتأييد وجهه نظره وفيما يستقيم الحكم بدونه فإنه يكون - أياً كان وجه الرأي فيه - غير منتج .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٧ كلى أحوال شخصية أجنبى الأسكندرية على ورثة ..... بأثبات وفاته بتاريخ ١٩٧٧/٨/٤ وإنحصار أثره الشرعى في زوجته المطعون ضدها الأولى وتوزيع تركته طبقاً لوصيته المؤرخه ١٩٧١/١٢/١٥ بواقع ٤٠٪ للزوجة ، ٢٠٪ لكل من ابنائه الثلاثة ..... الشهر ..... وتعيينها منفذه للوصيه . وقالت في بيان ذلك



أن المورث المذكور يوناني الجنسية وتوفى عنها وعن أولاده المذكورين وقد أوصى لهم بتركته بموجب وصيه مؤرخه ١٩٧١/١٢/١٥ ومشهرة بالفنصليه اليونانية بالأسكندرية في ١٩٧٧/٨/٢٦ . وإذا كانت الوصيه نافذة طبقا للمقانون اليوناني فقد أقامت الدعوى . بتاريخ ١٩٧٨/٤/٦ - قضت المحكمة أولا بإثبات وفاة المورث المذكور بتاريخ ١٩٧٧/٨/٤ بالمجلترا وانحصار أثره في أرملته المطعون ضدها الأولى وفي أولاده المطعون ضدهما الثاني والثالث ..... وتوزع تركته عليهم طبقا لما جاء بالوصيه المؤرخه ١٩٧١/١٢/١٥ . ثانياً : تعين المطعون ضدها الأولى منفذة لوصيته وإذا كانت المطعون ضدها قد حصلت على قرار بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٧ في مادة الوراثه رقم ١٩٨٠/١ بشبوت وفاة المورث بتاريخ ١٩٧٧/٨/٤ وانحصار أثره فيها بصفتها زوجة له دون شريكه أو وارث سواها ولا مستحق بالوصيه الواجبه فقد عارض المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع بالدعوى رقم ٢٩/١١ أحوال أجناب غير مسلمين والتي قيدت فيما بعد برقم ١٩٨٠/١٣٧ كلى أحوال شخصية أجناب الأسكندرية والدعوى رقم ١٩٨٠/١٥ التي قيدت برقم ١٩٨١/١٣٨ فى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٧ طالبين تعديل الحكم المعارض فيه وإعتبار ..... غير مستحق فى الأثر ولا فى الوصيه لأنه ليس أبنا شرعياً للمورث وتعديل الأعلام الشرعى رقم ١٩٨٠/١ بإحلال ..... مسجل .....

فى الأثر واستحقاقه بنسبه ۲۰٪ طبقاً للوصيه ضمت المحكمة الدعوى ۱۳۷/۱۹۸۰ إلى الدعوى رقم ۱۳۸/۱۹۸۱ ليصدر فيها حكم واحد . تدخل  
بنك ناصر فى الدعوى طالبا قبول تدخله . وانضم إلى النيابة العامة التى  
أعتبرت الدعوى دعوى حسبه . بتاريخ ۱۹۸۲/۵/۴ حكمت المحكمة أولاً :  
برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها ثانياً : برفض قبول تدخل بنك ناصر  
الإجتماعى ممثلاً لبيت المال خصماً فى الدعوى . ثالثاً بالنسبه للمعارضه فى  
الحكم الصادر فى الدعوى رقم ۸۵ لسنة ۱۹۷۷ كلى أحوال شخصية أجنب  
بالغاء الحكم المعارض فيه . رابعاً بالنسبه للطعن على القرار الصادر فى مادة  
الوراثه رقم ۱ لسنة ۱۹۸۰ أحوال شخصية أجنب مسلمين بالغاء القرار الصادر  
بتاريخ ۱۹۸۰/۱۰/۷ وأبطاله خامساً : أيلول تركه المتوفى .....  
بتاريخ ۱۹۷۷/۸/۴ إلى بيت المال ممثلاً فى بنك ناصر . استأنفت المطعون  
ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف الأسكندرية بالإستئناف رقم ۲  
لسنة ۱۹۸۲ أجنب مسيحين واستأنفه باقى المطعون ضدهم بالإستئناف رقم  
۱۹۸۲/۳ أجنب غير مسلمين . ضمت المحكمة الاستئناف الأخير للأول ليصدر  
فيهما حكم واحد بتاريخ ۱۹۸۵/۱/۱۸ حكمت أولاً فى الإستئناف رقم ۲  
لسنة ۱۹۸۲ بالغاء الحكم المستأنف فى شقة الأول والرابع والخامس وبعدم قبول  
دعوى الحسبه المقامه من النيابة العامة وبتأييد القرار رقم ۱ لسنة ۱۹۸۰ أحوال  
شخصية أجنب مسلمين الصادر بتاريخ ۱۹۸۰/۱۰/۷ وبتأييد الحكم

فيما عدا ذلك ثانياً : فى الإستئناف رقم ١٩٨٢/٣ بعدم قبوله . طعنت هيئة قضايا الدولة - عن النيابة العامة وعن بنك ناصر الإجتماعى - فى هذا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بىطلان الطعن بالنسبة للطاعن الأول وفى الموضوع برفضه . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة وأبها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بىطلان الطعن بالنسبة للطاعن الأول بصفته ، أن هيئة قضايا الدولة لاتنسب عن النيابة العامة فى الطعن على الأحكام بطريق النقض .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أنه بصدر القانون رقم ١٩٥٥/٦٢٨ - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً فى قضايا الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الابتدائية والتى أوجب القانون تدخلها فيها وخلوها مالمالخصوم من حق الطعن فى الأحكام الصادرة فيها بطريق الاستئناف والنقض . لما كان ذلك وكان النص فى المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن « يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، ويقعها محام مقبول أمام محكمة النقض ..... فإذا كان مرفوعاً من النيابة العامة وجب أن يرفع صحيفته رئيس نيابة على الأقل ... فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بىطلاله » مفاده أن النيابة العامة

حيث يكون لها حق الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة فى قضايا الأحوال الشخصية أن ترفع هى الطعن وأن يوقع صحيفته رئيس نيابة على الأقل ولا يكون لغيرها أن ينوب عنها فى ذلك لما كان ذلك وكان الثابت من صحيفة الطعن أن الحكم المطعون فيه صادر فى دعوى من دعاوى الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الابتدائية ووجب القانون تدخل النيابة العامة فيها وخولها وحدها حق الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة فيها وأن هيئة قضايا الدولة قامت بالتوقيع عليها وأودعتها قلم كتاب محكمة النقض نيابة عن النيابة العامة وهو مالا يتحقق به الشروط الوارد فى المادة ٢٥٣ سالفه الذكر من وجوب توقيع صحيفة الطعن من رئيس نيابة على الأقل ويكون الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول ، قد وقع باطلا .

وحيث إن الطعن فيما عدا ذلك استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب ينعى الطاعن بالسبين الأول والناسى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن النيابة العامة أقامت دعوى حسبه على إعتبار عدم استحقاق المرتد فى الميراث وقد تدخل فى الدعوى متضمنا إلى النيابة غير أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول دعوى الحسبه وبعدم قبول تدخل الطاعن على سند من أنها أدعى بالاستحقاق فى تركه المتوفى وليس فيه فعل منكراً أو ترك معروف وهو مايعبه بالخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك لأنه لا يقبل من الطاعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - النعى على الحكم المطعون فيه لاطراحه أو خطئه في الرد على دفاع لم يبد منه . وإنا أبدها غيره من الخصوم طالما أنه لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة هي مدعية الحسبه وأقامت دفاعها على هذه الأساس . واكتفى الطاعن بانضمامه إليها وقضى الحكم المطعون فيه بعدم قبوله دعوى الحسبه فإن النعى عليه من الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكان نطاق التدخل الانتظامي يتحدد بتأييد طلبات من يريد التدخل الانتظام اليه من طرفى الدعوى . فلا يترتب على قبول المحكمة لهذا التدخل أن يطرح عليها طلب خاص بالتدخل لتقضى فيه بل يظل عملها مقصوراً على الفصل في الموضوع الأصلي المردد بين طرفى الدعوى فإذا ما رفضت المحكمة التدخل وقضت في الموضوع فإنه يترتب على ذلك انتهاء الخصومة التى كان يهدف طالب التدخل وقضت في الموضوع فإنه يترتب على ذلك انتهاء الخصومة التى كان يهدف طالب التدخل الانتظام إلى أحد طرفيها مع إعتباره أجنبياً عنها فلا يعد طرفاً في الحكم الصادر فيها ولا يقبل منه الطعن فيه . وكان البين من الوقائع أن الطاعن تدخل منتظماً إلى النيابة العامة في طلبها إعتبار الدعوى دعوى حسبه الذى قضى بعدم قبوله - دون أن تطعن هي عليه - وبذلك انتهت الخصومة في هذا الطلب واقصت الطاعن من عداد أطراف الحكم الصادر فيه ويكون النعى وقد رفع من طالب التدخل غير مقبول .

وحيث إن الطاعن يتعى بالسبب الثالث والخامس والسادس والسابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان بقول إن العودة إلى الاسلام تستلزم صدور اشهار شرعى بالاسلام وإذ لم يصدر هذا الاشهار بالاسلام المطعون ضدها هى وزوجها قبل وفاته فى ١٩٧٧/٨/٤ وأقام الحكم المطعون فيه قضاءه بثبوت اسلامها على مظاهر كانت من باب صنع الدليل ليتم الاستيلاء على تركته المتوفى - وهو مرتد - دون أن يستوثق من صدور الاشهار بالاسلام بعد الارتداد قبل تاريخ الوفاة وقرر أن الأوراق خلت من ثبوت رده المطعون ضدها الأولى عند وفاة زوجها وأغفل زواجهما الكنسى بعد اسلامهما ورفعها دعوى ذكرت فيها أنها غير مسلمة واعتد الحكم باقراوها فى استمارتى تجديد الإقامة بمصر انهما مسلمان يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المرتد يستتاب ويؤمر بالرجوع الى الاسلام فإن هو عاد إلى الإسلام عاد ملكه إلى ماله بعد أن كان قد زال عنه برده زوالا موقوفا . لما كان ذلك وكان الاعتقاد الدينى من الأمور التى تبنى الأحكام فيها على الأقوال بظاهر اللسان والى لايجوز البحث فى جديتها ولا فى دواعيها أو بواعثها وأن النطق بالشهادتين كاف فى إعتبار الشخص مسلماً دون ما حاجه إلى اتخاذ أى إجراء آخر

وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بشيوت عوده المطعون ضدها الأولى وزوجها إلى الاسلام قبل وفاته في ١٩٧٧/٨/٤ على ما استخلصه من إقرار المطعون ضدها الأولى هي وزوجها بطلب استخراجهما بطاقة الإقامة في مصر بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٤ ، ١٩٧٧/٧/٩ ، أنهما مسلمان فضلا عن عقد بيع مسجل صادر منها بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٤ - قبل وفاة زوجها - باعتبارها مسلمة - هو من الحكم استخلاص موضوعي سائق له أصله الثابت في الأوراق ويكفي وحده لحمل قضائه دون حاجة لاستخراج اشهار باسلام المطعون ضدها الأولى وزوجها قبل وفاته ويكون النعي بسبب الطعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل مما لا تجوز آثاره أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن الحكم ذهب إلى أن اشهار اسلام الزوجة في ١٩٧٩/٦/٢٣ بجمعها وكأنها لم ترتد اصلا مع أن اشهار الإسلام مؤداه أنها كانت غير مسلمة قبل حصوله - هو معايب الحكم بالفساد في الاستدلال ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النعي إذا كان وارداً على ما استطرده إليه الحكم تزيد لتأييد وجهه

نظرة وفيما يستقيم الحكم بدونه فانه يكون - أيا كان وجه الرأي فيه - غير منتج لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى ثبوت اسلام المطعون ضدها الأولى قبل وفاة زوجها على النحو المبين بالرد على السبب السابق فإن ما أورده الحكم المطعون فيه بعد ذلك بأسبابه متعلقاً بديانته المطعون ضدها الأولى قبل تجديد اسلامها - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج ومن ثم غير مقبول .

لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////



## جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

رئاسة السيد المستشار / محمد أمين طومر نائب رئيس المحكمة ومعضوبة  
السادة المستشارين / محمد جمال الدين شلقاسي ، صلاح محمود عويس نائب رئيس  
المحكمة ، محمد رشاد مبروك وفؤاد شليس .

٢٩٨

الطعن رقم ٣٤١٣ لسنة ٥٩ القضائية :

إعلان « إعلان الحكم » « ال . بأن في الموطن المختار » . حكم « الطعن  
في الحكم » « سيعاد الطعن » . موطن .

إعلان الحكم الذي يفتح به ميعاد الطعن للمحكوم عليه الذي لم يمثل أثناء نظر الدعوى  
ولم يقدم مذكره بدفاعه . ماهيته م ٢١٣ مرافعات . عدم جواز حلول الموطن المختار محل  
الموطن الأصلي مالم يفصح صاحب المحل المختار بتخليه صراحة عن الموطن الأصلي حال إعلان  
إرادته بتحديد الموطن المختار . علة ذلك . مثال .

////////////////////

مفاد نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات أن إعلان الحكم الذي يفتح به  
ميعاد الطعن في حالة ما إذا كان المحكوم عليه لم يمثل أثناء نظر الدعوى  
ولم يقدم مذكراً بدفاعه هو الإعلان الحاصل لشخص المحكوم عليه أو في موطنه  
الأصلي وكان النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٣ من القانون المدني على أنه  
« يجوز إتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معين » ليس من شأنه

حلول الموطن المختار محل الموطن الأصلي مالم يفصح صاحب المحل المختار صراحة في إعلان إرادته بتحديد الموطن المختار بتخليه عن الموطن الأصلي - لأن الأصل حصول إعلان الحكم لشخص المراد إعلانه أو في موطنه الأصلي - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاء على وجوب إعلان الحكم المحكوم عليهما - المطعون عليهما - بموطنهما المختار الذي أعلن إرادتهما في حصول الإعلانات به رغم عدم تخليهما عن الموطن الأصلي ورتب على ذلك بطلان إعلان الحكم الابتدائي الحاصل في موطن المحكوم عليهما الأصلي وبقاء ميعاد الاستئناف مفتوحاً - فإنه يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٦ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء المطعون عليهما من العين المزجرة لهما والتسليم - تأسيساً على تأخيرهما عن سداد الأجرة المستحقة وتكرار الأمتناع عن السداد . ويتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٩ أجابت المحكمة الطاعن إلى طلبيه للسبب الأول . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم

بالاستئناف رقم ٥٠٥/٧٤٦ ق لدى محكمة استئناف القاهرة التي حكمت بتأخير  
بألغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى .

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض فقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها  
الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه  
جدير بالنظر . وحددت جلسة لنظره وفيها ألتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق  
القانون وفي بيان ذلك يقول أنه دفع أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول  
الاستئناف شكلاً لرقعه بعد الميعاد غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع  
استناداً إلى أن الحكم المستأنف أعلن للمطعون عليهما في موطنهما الأصلي  
دون الوطن المختار الذي أتخذه في شأن كل مايتعلق بالعين المؤجرة ورتب  
على ذلك عدم الاعتداد باعلان الحكم الحاصل في الوطن الأصلي مخالفاً بذلك  
حكم المادة ٢١٣ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن مفاد نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات  
أن إعلان الحكم الذي يفتح به ميعاد الطعن في حالة ما إذا كان الحكم عليه لم  
يمثل أثناء نظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه هو الإعلان الحاصل لشخص  
المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي ، وكان النص في الفقرة الأولى من  
المادة ٤٣ من القانون المدنى على أنه « يجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل  
قانونى معين » ليس من شأنه حلول الوطن المختار محل الوطن الأصلي

ما لم يفصح صاحب المحل المختار صراحة في إعلان إرادته بتحديد الموطن المختار بتخليه عن الموطن الأصلي - لأن الأصل حصول إعلان الحكم لشخص المراد إعلانه أو في موطنه الأصلي - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه على وجوب إعلان الحكم للمحكوم عليهما - المطعون عليهما - بموطنهما المختار الذي أعلنتا إرادتهما في حصول الإعلاطات به رغم عدم تخليها عن الموطن الأصلي ورتب على ذلك بطلان إعلان الحكم الإبتدائي الحاصل في موطن المحكوم عليهما الأصلي وبقاء ميعاد الاستئناف مفتوحا - فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، وكان الثابت في الدعوى أن المستأنفين طعنوا بالاستئناف بمعد الميعاد القانوني محسوباً من اليوم التالي لتاريخ إعلاتهما بالحكم المستأنف في موطنهما الأصلي فإنه يتعين القضاء ، بسقوط حق المستأنفين في الاستئناف .

////////////////////

## جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

رئاسة السيد المستشار / محمد أمين طوم نائب رئيس المحكمة ومضوية  
السادة المستشارين / محمد جمال العين ثلقاني ، صلاح محمود موسى. ( نائب رئيس  
المحكمة ) ، محمد بشاد صبروك وقؤاد خليس .



## الطعن رقم ١٢ - ٢ لسنة ٥٦ القضائية :

( ١ - ٢ ) إيجار ، إيجار المساكن « بيع الجحك » « التنازل عن الإيجار » .  
« التنازل عن إيجار المنشأة الطبية » . بطلان . قانون « سريان القانون » .  
نظام عام .

( ١ ) حق المالك في الحالات التي يجوز فيها للمستأجر بيع المتجر أو المصنع أو التنازل  
عن حق الإنتفاع بالعين المؤجرة في الحصول على ٥٠٪ من ثمن المبيع أو مقابل التنازل وفي  
شراء العين متى أنذر المستأجر برغبته في الشراء وأودع نصف الثمن خزينة المحكمة .  
م . ٢٠١٣ لسنة ١٩٨٩ . بقاء ميعاد الشراء مفتوحاً طالما لم يخطر المستأجر بالثمن  
المعرض عليه قانوناً . بطلان كل شرط وأتفاق يخالف ذلك لتعلق أعتبارات النص المذكور  
بنظام المجتمع وسلامه الإجتماعي . م ٢٥٢٣ لسنة ١٩٨٩ .

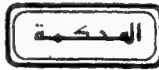
( ٢ ) صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨٩ في تاريخ لاحق للقانون ٥١ لسنة ١٩٨٩  
بتنظيم المنشآت الطبية وعموم نص المادة ٢٠ منه وأطلاقها . أثره . سريان المادة المذكورة على  
حالة التنازل عن المنشآت الطبية متى أستوفت الشروط المقررة قانوناً . علة ذلك .

۱ - مفاد النص في المادتين ۲۰، ۲۵ من القانون رقم ۱۳۶ لسنة ۱۹۸۱ -

في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير الأماكن - بدل - على أن المشرع استحدث حلاً عادلاً عند تنازل المستأجر عن المكان المؤجر إليه تنازلاً نافذاً في حق المؤجر وذلك بهدف تحقيق التوازن بين حق كل من المؤجر والمستأجر في الانتفاع بالعين المؤجرة وهو ما نص عليه صراحة في عنوان البند الثاني من القانون المذكور بقوله « في شأن تحقيق التوازن في العلاقات الإيجارية » وهي لأرب إعتبارات تتعلق بنظام المجتمع الأساسي وسلامه الاجتماعي . فأعطى للمالك الحق في أن يقتسم مع المستأجر الأصلي قيمة ما يجهنم الأخير من منفعة نتيجة تصرفه ببيع العين المؤجرة له بالبدك أو التنازل عنها في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك التصرف ونص على أحقية المالك بأن يتقاضى نسبة ۵۰٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال كما أعطى له أيضاً الحق في شراء العين إذا أبدى رغبته في ذلك وأودع نصف الثمن الذي اتفق عليه المتعاقدان خزانه المحكمة مخصوماً منه قيمة ما بها من منقولات إيداعاً مشروطاً بالتنازل للمالك عن عقد الإيجار وتسليم العين إليه على أن يقوم بإبداء رغبته في ذلك خلال شهر من تاريخ إعلان المستأجر له بالثمن المعروض عليه لشراء العين ويظل الميعاد مفتوحاً للمالك طالما لم يخطر المستأجر بالثمن المعروض عليه لشراء العين بالطريق الذي رسمه القانون بإعلان على يد محضر ولا يكفي

مجرد اعلاته بمحصول البيع لعدم تحقق الغرض من الاعلان الذى هدف إليه  
المشرع كما أبطل كل شرط أو اتفاق يخالف ماتقدم .

إذ كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير  
الأماكن - لاحقاً صدره للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية  
وجاء نص المادة ٢٠ منه عاماً مطلقاً فإنه يسرى على كافة الحالات التى يجوز  
للمستأجر فيها قانوناً بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة  
السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى بما فى ذلك التنازل عن المنشآت الطبية  
متى استوفى الشروط المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون ٥١ لسنة  
١٩٨١ وذلك إعمالاً لمعوم النص وإطلاقة إذ لا تخصيص لمعوم النص بغير  
مخصص ووصولاً لتحقيق ماهدف إليه المشرع وابتغاء منه لما كان ذلك ،  
وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر . فإنه يكون قد اخطأ فى  
تطبيق القانون .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ۱۱۲۲۳ سنة ۱۹۸۴ مدني شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بإبطال التنازل الصادر من المطعون عليهما الأولى إلى المطعون عليه الثاني عن الشقة المبينة بالأوراق والملوكة لها وتسليمها هذه الشقة بعد سداد مقابل هذا التنازل مخصصا منه قيمة المنقولات الموجودة بها ، وقالت بيانا لها أنه بتاريخ ۱۹۸۴/۴/۱۴ انذرهما المطعون عليه الثاني بتنازل المطعون عليهما الأولى له عن تلك الشقة المؤجرة لها كعمادة طبية بموجب عقد موثق برقم ۷۴۵ القناطر الخيرية بتاريخ ۱۹۸۴/۴/۳ وذلك لاستخدامها في ذات الغرض الاتف لقاء مبلغ ۵۰۰ جنيه وذلك وفقا للمادة الخامسة من القانون رقم ۵۱ سنة ۸۱ بتنظيم المنشآت الطبية . وإذ تنكب المطعون عليهما اتباع الإجراءات التي رسمتها المادة ۲۰ من القانون رقم ۱۳۶ لسنة ۱۹۸۱ للاعتداد بهذا التنازل فإنه يكون قد تم باطلا الأمر الذي يسوغ لها إقامة الدعوى بطليها . سالفى البيان .

وبتاريخ ۱۹۸۵/۶/۹ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ۶۶۵۳ سنة ۱۰۲ اق فحكمت بتاريخ ۱۹۸۶/۲/۲۳ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة قرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة للنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .



وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ أقام قضاءه برفض الدعوى على استبعاد أحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٥١ سنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية والتي أجازت التنازل عن المنشأة الطبية لطبيب من مجال أعمال الأحكام التى استتتها المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لسريان هذا التنازل فى حق المالك فى حين أن هذا القانون الأخير - فضلا عن أنه لاحق لذلك القانون - يسرى على جميع الحالات التى يجوز فيها التنازل عن الوحدة المؤجرة لتحقيق التوازن بين المؤجر والمستأجر .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير الأماكن - على أنه « يحق للمالك عند قيام المستأجر فى الحالات التى يجوز له فيها بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى الحصول على ٥٠ ٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المنقولات التى بالعين وعلى المستأجر قبل إبرام الاتفاق اعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض ، ويكون للمالك الحق فى الشراء إذا أبدى رغبته فى ذلك وأودع الثمن مخصصا منه نسبة الـ ٥٠ ٪ المشار إليها خزانه المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها العقار إبداعا مشروطا بالتنازل عن عقد الإيجار وتسليم العين ؛ذلك خلال شهر من تاريخ الاعلان ، وبانقضاء ذلك

الأجل يجوز للمستأجر أن يبيع لغير المالك من الزام المشتري بأن يؤدي للمالك مباشرة نسبة الـ ٥٠٪ المشار إليها » والنص في المادة ٢٥ من ذات القانون على أنه « يقع باطلا بطلانا مطلقا كل شرط أو تعاقدا يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القوانين السابقة له المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر .... » يدل على أن المشرع استحدث حلا عادلا عند تنازل المستأجر عن المكان المؤجر إليه تنازلا نافذا في حق المؤجر وذلك بهدف تحقيق التوازن بين حق كل من المؤجر والمستأجر في الانتفاع بالعين المؤجرة وهو مانص عليه صراحة في عنوان الهند الثاني من القانون المذكور بقوله « في شأن تحقيق التوازن في العلاقات الإيجارية - وهي لاربي إعتبارات تتعلق بنظام المجتمع الأساسي وسلامه الاجتماعي » فأعطى للمالك الحق في أن يقتسم مع المستأجر الأصلية قيمة ما يجنيه الأخير من منفعة نتيجة تصرفه ببيع العين المؤجرة له بالجندك أو التنازل عنها في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك التصرف ونص على أحقية المالك بأن يتقاضى نسبة ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال كما أعطى له أيضا الحق في شراء العين إن أبدى رغبته في ذلك وأودع نصف الثمن الذي أتفق عليه المتعاقدان خزانة المحكمة مخصصا منه قيمة ما بها من منقولات إيداعا مشروعا بالتنازل للمالك عن عقد الإيجار وتسليم العين إليه على أن يقوم بإبداء رغبته في ذلك خلال شهر عن طريق إعلان المستأجر له بالثمن المعروض عليه لشراء العين ويظل الميعاد مفتوحا له طالما لم يخطره المستأجر بالثمن المعروض عليه بالطريق الذي رسمه القانون بإعلان على يد محضر

ولا يكتفى بمجرد إعلانه بحصول البيع لعدم تحقق الغرض من الإعلان الذى هدف إليه المشرع كما أبطل كل شرط أو اتفاق يخالف ما تقدم . وإذا كان القانون لاحقا فى صدوره للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية وجاء نص المادة ٢٠ منه سائلة الإشارة عاما مطلقا فإنه يسرى على كافة الحالات التى يجوز للمستأجر فيها قانونا بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجر لغير أغراض السكنى بما فى ذلك التنازل عن المنشآت الطبية متى أستوفى الشروط المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون ٥١ سنة ١٩٨١ وذلك إعمالا لعموم النص وأطلاقه إذ لا تخصيص لعموم النص بغير مخصص ووصولا لتحقيق ما هدف إليه المشرع وأبتغاه منه . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

~~~~~

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

بواسطة السيد المستشار / طه الشريف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين / أحمد أبو الحجاج نائب رئيس المحكمة ، شكري العميري ، عبد السم

عبد العزيز و عبد الرحمن تكري .



الطعن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٥٨ للقضائية :

(١) وقف . ملكية . إختصاص « الإختصاص اللوائى » . دعوى « الدفاع

فى الدعوى » .

دعوى تثبيت ملكية جزء من أعيان الوقف . عدم جواز رفعها قبل قيام لجنة شئون

الأوقاف بتقدير وفرز حصة الخيرات فيها ، عليه ذلك . ق ٥٥ لسنة ١٩٩٠ بقسمة الأعيان

التي فيها الوقف .

(٢) نقض « المصلحة فى الطعن » . حكم « الطعن فيه » .

الذى على الحكم المعلن فيه . عدم تحقيقه سوى مصلحة نظريه للطاعنين غير مقبول .

١- المقرر- فى قضاء هذه المحكمة - أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٠

بقسمة الأعيان التى إنتهى فيها الوقف قد جعل الإختصاص بإجراء قسمة هذه

الأعيان وفرز حصة الخيرات فيها وبيع ما يتعذر قسمته منها للجان المشكلة وفقا

لأحكامه ، ومؤدى ذلك أنه لا يقبل من المستحقين فى الوقف أن يرفعوا الدعوى بطلب تثبيت ملكيتهم لجزء من أعيان الوقف قبل أن تقوم اللجنة سائلة البيان بفرز حصة الخيرات فيها إذ أن من شأن إجابتهم إلى طلبهم فى هذه الحالة المصادرة على عمل هذه اللجنة وجعلة لا طائل منه .

٢- لكن كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى تكييف الدعوى بأنها قسمة لأعيان الوقف وقضى بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظرها وبإحالتها إلى لجنة القسمة بوزارة الأوقاف إلا أن نقض الحكم لا يحقق للطاعنين سوى مصلحة نظرية بحته ولا يعود عليهم منه أية فائدة وبالتالي فإن النemy عليه بأسباب الطعن يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
المرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٨٩٧٢ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المطعون ضدهم بطلب الحكم بالزام المطعون ضده الأول

بصفته بتسليمهم الأعيان المبينة بالصحيفة وقالوا بياناً لها أنه بموجب الحجتين المؤرختين ١٧ من شهر رجب ، ٢٢ من شهر رمضان سنة ١٢٠٥ هجرية أوقف المرحوم الشيخ و الأعيان سائلة البيان ،

ولما كان الطاعنون من المستحقين فى هذا الوقف فإنه يصدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالفاء نظام الوقف على الخيرات أصبحوا المالكين لأعيان الوقف ، وإذا امتنع المطعون ضده الأول بصفته ناظراً وحارساً على الوقف عن تسليمهم الأعيان فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم . قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى لجنة القسمة بوزارة الأوقاف . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٧٤٩ لسنة ١٠٠٤ ق القاهرة . بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٨ حكمت المحكمة بالتأييد طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أهدت فيها رأى يرفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله والقصور فى التسييب ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه كيف الدعوى بأنها قسمة لأعيان الوقف ورتب على ذلك قضاءه بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى لجنة القسمة بوزارة الأوقاف فى حين أن طلب تسليم الأعيان الموقوفة - بعدم صدور قانون إنهاه الوقف - أصبح من

اختصاص المحاكم العادية دون لجنة القسمة المشكلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ والتي يقتصر إختصاصها على إجراء القسمة أو رفضها ، وأنهم تقدموا فى - ١٩٥٩ بطلب إلى لجنة القسمة لقسمة أعيان الوقف ولم يفصل فيه حتى الآن وقدموا المستندات التى تثبت قيام وزارة الأوقاف بفرز حصة الخيرات وتسببها فى وهبة الأوقاف فى تعطيل الفصل فى طلب القسمة بتقاعسها عن تنفيذ القرارات والأوامر الصادرة من اللجنة غير أن الحكم المطعون فيه لم يطلع على تلك المستندات التى يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى وهو ما يعيبه بأسباب النعى سالفة البيان ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر- فى قضاء هذه المحكمة - أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التى إنتهى فيها الوقف قد جعل الإختصاص بإجراء قسمة هذه الأعيان وفرز حصة الخيرات فيها وبيع ما يتعذر قسمته منها للجان المشكلة وفقاً لأحكامه ، ومزدى ذلك أنه لا يقبل من المستحقين فى الوقف أن يرفعوا الدعوى بطلب تثبيت ملكيتهم لجزء من أعيان الوقف قبل أن تقوم اللجنة سالفة البيان بفرز حصة الخيرات فيها إذ أن من شأن إجابتهم إلى طلبهم فى هذه الحالة المصادرة على عمل هذه اللجنة وجعله لا طائل منه ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن لجنة القسمة لم تقم بفرز حصة الخيرات وأن الطلب المقدم من الطاعنين إلى لجنة القسمة لقسمة أعيان الوقف مازال قيد الفصل حتى الآن فإن دعوى الطاعنين بطلب تسليم بعض أعيان الوقف - التى

أصبحت مملوكة لهم على الشيوع بعد انتهاء الوقف - تكون غير مقبولة لرفعها قبل الأوان . ولئن كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى تكييف الدعوى بأنها قسمة لأعيان الوقف وقضى بعدم إختصاص المحكمة ولاتياً بنظرها وبإحالتها إلى لجنة القسمة بوزارة الأوقاف إلا أن نقض الحكم لا يحقق للطاعنين سوى مصلحة نظرية بحته ولا يعود عليهم منه أية فائدة وبالتالي فإن النعى عليه بأسباب الطعن يكون غير مقبول . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم بنق بعوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / طه الشريف ، أحمد أبو العجاج نائب رئيس المحكمة ، شكري الصيغ
، و عبد الرحمن فكري .



الطلب رقم ٩٩٩ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) قوة الأمر المقضى . حكم . « حجية الحكم » .

اللقاء النهائي . إكتسابه قوة الأمر المقضى . نطاقه .

(٢) بيع « البيع الوقائي » « بطلان » .

بطلان بيع الوفاء . شرطه . احتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال فترة معينة . أدارج
هذا الشرط في ذات عقد البيع . غير لازم . مناطه . ثبوت الإتفاق على الأمرين معا في
وقت واحد وتحقق المعاصرة اللعنية بينهما سواء كانت الورقة سابقة أو لاحقة على البيع .
م ٤٦٥ مدني .

(٣) نقص . حكم . ملكية .

إنهاء الحكم بأسباب مائفة إلى النتيجة الصحيحة . النعى عليه بالقصور في التسبب . غير
مقبول . مثال في ملكية .

١- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القضاء النهائى لا تكتسب قوة الأمر المقضى إلا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية أمام مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل فلا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز الأمر المقضى .

٢- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٤٦٥ من القانون المدنى أنه يشترط فى بيع الوفاء الذى يبطله القانون أن تتجه إرادة الطرفين وقت إبرام العقد إلى احتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال فترة معينة ولا يلزم أن يدرج هذا الشرط فى ذات عقد البيع ما دام الثابت أن الإتفاق قد تم على الأمرين معاً فى وقت واحد وأن المعاصرة الذهنية بين البيع وحق البائع فى الاسترداد تتحقق سواء كانت الورقة سابقة أو لاحقة على البيع .

٣- إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة إستخلصت أن وضع يد الطاعن على عين النزاع إستناداً إلى عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٨/٢٠ والذى إنتهت إلى القضاء ببطلانه لوفائيته قائم على سبب وقتى معلوم ولا يؤدى إلى أكتساب الملكية بالتقادم مهما طال أمده إلا إذا حصل تغيير فى سببه طبقاً لما يقضى به حكم المادة ٢/٩٧٢ من القانون المدنى وإذ لم يقدم الطاعن ما يفيد ذلك وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأسباب سائفة تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها ومن ثم فإن النعى عليه بالقصور فى التسهيب يضحى على غير أساس .

المحكمة

بعد الأطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون ضدهم الستة الأول أقاموا الدعوى رقم ٨٦١ لسنة
١٩٨٠ مدنى كلى قنا ضد الطاعن والمطعون ضدهما السابع والثامن بطلب الحكم
بالزامهم متضامنين بمبلغ ٧٠٠ جنيه وتسليم مساحة ٢٠ ص ٧ ط المبينة
بالصحيفة . وقالوا بياناً لدعواهم أنهم يمتلكون الأرض موضوع النزاع ميراثاً
عن والدهم ويضع الطاعن اليد عليها بغير سبب قانونى منذ سنة ١٩٥٩ حتى
سنة ١٩٧٩ ويؤجرها للمطعون ضدهما السابع والثامن . دفع الطاعن بعدم جواز
نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى الدعوى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٩ مدنى
مستأنف قنا، قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم عدا
الأخيرين هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٣ سنة ٥٦ ق قنا . بتأريخ
١٩٨٦/٦/٢٤ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف والزام الطاعن والمطعون
ضدهما الأخيرين بالتضامن بأن يؤدوا للمطعون ضدهم عدا الأخيرين مبلغ
٤٦٠ جنيه وتسليم ٢٠ ص ٧ ط . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض
وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على
المحكمة فى غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن قضاء المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى الدعوى رقم ۱۴۸ لسنة ۱۹۷۹ مدنى مستأنف قنا إستناداً لاختلاف الموضوع فى الدعويين فالأولى بطلب بطلان عقد البيع المؤرخ ۱۹۵۹/۸/۲۰ لأنه بيع وفائى والدعوى الثانية بطلب الربيع والتسليم فى حين أن موضوعهما واحد إذ أن طلب الربيع يستند إلى العقد سالف الذكر مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القضاء النهائى لا يكتسب قوة الأمر المقضى إلا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية أما ما لم تنتظر فيه المحكمة بالفعل فلا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى، لما كان ذلك وكان موضوع الدعوى رقم ۱۴۸ لسنة ۱۹۷۸ مدنى دشنا وأستئنافها رقم ۱۴۸ سنة ۱۹۷۹ مدنى مستأنف قنا بطلب بطلان عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ۱۹۵۹/۸/۲۰ لوفائيته والتى قضى فيها يسقط الحق فى رفع دعوى البطلان بالتقادم لم تبحث المحكمة فيها مدى صحة البيع ولم تفصل فيه ، ومن ثم لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة للدفع ببطلان العقد سالف الذكر الذى رده الطعون ضدهم الستة الأول على إدعاء الطاعن فى الدعوى الحالية بطلب الربيع

والتسليم إستناداً لتملكه الأرض محل النزاع بذلك العقد ، ذلك أن دعوى البطلان تسقط بالتقادم أما الدفع بالبطلان فلا يسقط إذ أن العقد الباطل يظل معدوماً ولا يتقلب مع الزمن صحيحاً وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لاختلاف الموضوع في الدعويين فإنه يكون قد ألتزم صحيح القانون ويضحي النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم إذ اعتبر ورقة الضد المؤرخة ١٩٥٩/٧/٢١ متضمنه الشرط الوفائي وأن عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٨/٢٠ بيع وفائي ورتب على ذلك بطلانه في حين أن الورقة حررت في تاريخ سابق على تاريخ عقد البيع بما تنتفي معه المعاصرة الذهنية فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله . ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٤٦٥ من القانون المدني أنه يشترط في بيع الوفاء الذي يبطله القانون أن تتجه إرادة الطرفين وقت إبرام العقد إلى احتفاظ البائع بحق إسترداد المبيع خلال فترة معينة ولا يلزم أن يدرج هذا الشرط في ذات عقد البيع مادام الثابت أن الاتفاق قد تم على الأمرين معاً في وقت واحد وأن المعاصرة الذهنية بين البيع وحق البائع في الاسترداد تتحقق سواء كانت الورقة سابقة أولاً حقة على البيع ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن

المحكمة كسفت الورقة المؤرخة ١٩٥٩/٧/٢١ - والتي تفيد حق البائع في استرداد المبيع الذي تحرر عنه العقد المؤرخ ١٩٥٩/٨/٢٠ على أنها ورقة ضد واستخلصت نيه المتعاقدين وقصدهما من تحريرها من ظروف الدعوى وملابساتها بما يتفق والمعنى الظاهر لعباراتها ورتبت على ذلك بطلان عقد البيع وكان ذلك بأسباب سائفة لها أصلها الثابت بالأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها المحكمة فإن النعى على الحكم بالخطأ فنى تطبيق القانون يضحي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن بنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك بملكيته لأرض النزاع بالتقادم الطويل المكسب للملكية وإذ أغفل الحكم المطعون فيه تحقيق هذا الدفاع وبنى قضاؤه على أن يده يستند إلى عقد البيع الرفائى ولا يؤدي إلى ملكيته وأنه لا يستطيع أن يغير سبب وضع يده وكان ذلك بأسباب غير سائفة ولا تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله . ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون أن المحكمة أستخلصت أن وضع يد الطاعن على عين النزاع إستنادا إلى عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٨/٢٠ والتي إنتهت إلى القضاء ببطلانه لوفائيته قائم على سبب وفتى معلوم ولا يؤدي إلى أكتساب الملكية بالتقادم مهما طال أمدّه إلا إذا حصل تغير فى سببه طبقاً لما يقضى به حكم المادة

٢/٩٧٢ من القانون المدني وإذ لم يقدم الطاعن ما يفيد ذلك وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأسباب سائغة تؤدي إلى نتيجة التي إنتهى إليها ومن ثم فإن النعي عليه بالقصور في التسبب يضحى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم بنق بدوي نائب رئيس المحكمة ومضوية
السادة المستشارين / طه الشويخ ، احمد ابو الجاج نائب رئيس المحكمة ،
شكري العميري وعبد الرحمن فكري .

٣٠٢

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٦ القضائية

١ - قضاة « عدم الصلاحية » . دعوى .

عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى . وجوب إمتناعه عن سماعها لسبق نظرها . مقتضاء
م ١٤٦ مرافعات .

٢ - حكم « إصدار الحكم » .

وجوب صدور الحكم من الهيئة التي سمعته . تخلف أحد أعضائها عن حضور جلسة
المنطق به . وجوب توقيعها على مسودته وأن يحل غيره محله وقت المنطق به وإثبات ذلك في
الحكم .

التمسك بعدم حصول المناولة قانوناً . وجوب تقديمه الدليل . المناط في ذلك .

٣ - قوة الأمر المقضي . حكم « حجية الحكم » .

القضاء في المسألة الأساسية الواحدة بين ذات الخصوم ، إكتسابه قوة الأمر المقضي . أثره .

١ - النص في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى ووجوب إمتناعه عن سماعها إن كان قد سبق له نظرها يقتضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يقوم القاضي بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فيه من خلو الذهن عن موضوعها حتى يستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى المواد ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٨ من قانون المرافعات أنه يتعين أن يكون الحكم صادراً من ذات الهيئة التى سمعت المرافعة وإذا تخلف أحد أعضائها عن حضور جلسة النطق به فإنه يتعين أن يوقع على مسودته على أن يحل غيره محله وقت النطق به مع إثبات ذلك فى الحكم وأن الأصل فى الإجراءات أنها روعيت وعلى المتمسك بعدم حصول المداولة على وجهها السليم أن يقدم دليله وأن المناط فى هذا الخصوص هو بالبيانات المثبتة بالحكم ويكمل بما يرد بمحضر الجلسة فى خصوصه .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المسألة الواحدة إذا كانت أساسية يترتب على ثبوتها أو عدم ثبوتها القضاء بثبوت الحق المطلوب فى الدعوى أو إنتفائه ، فإن هذا القضاء - متى صار نهائياً - يحوز قوة الأمر المقضى فى تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو الدفع فى شأن أى حق آخر يتوقف على ثبوت أو إنتفاء ذات المسألة السابق الفصل فيها - بين هؤلاء الخصوم ، وأن الأحكام التى تحوز قوة الأمر المقضى - سواء كانت صادرة فى ذات الموضوع أو فى مسألة كلية شاملة - تكون حجة فيما فصلت من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث ان الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى الإسماعيلية ضد الطاعنة والمطعون ضده الثانى بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٨/٢/١ وإخلاء العين المؤجرة والتسليم وقالت بياناً لها أنه بموجب هذا العقد إستأجر منها المطعون ضده الثانى الشقة المبينة بالصحيفة وإذ قام بتأجيرها من الباطن للطاعنة دون إذن كتابى منها فقد أقامت الدعوى بطلباتها . إحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين قضت برفض الدعوى . إستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠٥ سنة ١٠ ق الإسماعيلية ، بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإجابة طلبات المطعون ضدها الأولى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان وفى بيان ذلك تقول أن عضو يمين الدائرة التى أصدرت الحكم المطعون فيه سبق له نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى

وسمع مرافعة الخصوم ورائل على مستنداتها وأصدر فيها حكماً قهيداً بالتحقيق وسمع شهودها وكون عقيدته فيها نأضحى بذلك غير صالح لنظر الدعوى فى الإستئناف ممنوعاً من سماعها - وهو ما يعيب الحكم بالبطلان ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن ما تنص عليه المادة ١٤٦ من قانون المرافعات من عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى ووجوب إمتناعه عن سماعها إن كان قد سبق له نظرها يقتضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يقوم القاضى بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فيه من خلو الذهن عن موضوعها حتى يستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً . ولما كان الثابت من الإطلاع على حكم التحقيق الذى أصدره عضو يمين الدائرة الإستئنافية بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٥ إبان عمله بمحكمة الإسماعيلية الابتدائية أنه لم يحرر له أسباب وقد خلا منطقته مما يشف عن رأى المحكمة فى موضوع الدعوى فإنه لا يفقد القاضى الذى أصدره صلاحية نظر الإستئناف المرفوع عن الحكم القطعى من ذات المحكمة بهيئة أخرى فى تلك الدعوى ويضحي النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه بالبطلان وفى بيان ذلك تقول أن عضو يسار الدائرة الإستئنافية - المستشار الذى سمع المرافعة لم يحضر جلسة التلطق بالحكم ولم يوقع على مسودته وأن الذى حضر تلاوته ووقع مسودته المستشار ... الذى لم يسمع المرافعة بما يعيب الحكم بالبطلان ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى قى غير محله ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن
مؤدى المواد ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٨ من قانون المرافعات أنه يتعين أن يكون
الحكم صادراً من ذات الهيئة التى سمعت المرافعة وإذا تخلف أحد أعضائها عن
حضور جلسة النطق به فإنه يتعين أن يوقع على مسودته على أن يحل غيره
محله وقت النطق به مع إثبات ذلك فى الحكم وأن الأصل فى الإجراءات إنهار
روعية. وعلى المتمسك بعدم حصول المداولة على وجهها السليم أن يقدم دليله
والمناط فى هذا الخصوص هو بالبيانات المثبتة بالحكم ويكمل بما يرد بحضور
الجلسة فى خصوصه . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن
الهيئة التى تداولت فيه وأصدرته وقعت على مسودته مشكلة برئاسة وعضوية
المستشارين ... و ... و ... و ... وكان ثلاثتهم ضمن أعضاء
الهيئة التى سمعت المرافعة وفقاً للشايت بحضور الجلسة ١٦/١١/١٩٨٥ التى
حجز فيها الإستئناف للحكم ، وإذ كان عضو اليسار قد وقع على مسودة الحكم
وتخلف عن جلسة النطق به وأثبت فى الحكم أن المستشار ... قد حل
محله ، فإن الإجراءات قد روعيت وإذ جاءت الأوراق خلواً عما يدعى من المداولة
قانوناً على النحو الذى أثبتته الحكم المطعون فيه فإن النعى عليه بهذا السبب
يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى
تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك تقول
أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على سند من حجية الحكم الصادر فى الدعوى
رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الإسماعيلية رغم إختلاف المحل والسبب
وهو منه خطأ فى تطبيق القانون وقد حجبه ذلك عن مناقشة مستنداتها التى

تثبت إقامتها قبل شراء المطعون ضدها الأولى للمطاع وأعرض عن أقوال شهودها التي إطمأنت إليها محكمة الدرجة الأولى وأغفل الرد على طلبها نذب خبير فى الدعوى - وهو ما يعيبه بالقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المسألة الواحدة إذا كانت أساسية يترتب على ثبوتها أو غنم ثبوتها القضاء بشبوت الحق المطلوب فى الدعوى أو إنتفائه ، فإن هذا القضاء - متى صار نهائياً - يحوز قوة الأمر المقضى فى تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويعنهم من التنازع بطريق الدعوى أو الدفع فى شأن أى حق آخر يتوقف على ثبوتها أو إنتفاء ذات المسألة السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم ، وأن الأحكام التى يحوز قوة الأمر المقضى - سواء كانت صادرة فى ذات الموضوع أو فى مسألة كلية شاملة - تكون حجة فيما فصلت فى الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم الصادر بتاريخ ۱۹۸۳/۱۱/۲۷ بين نفس الخصوم فى الدعوى رقم ۱۷۱ لسنة ۱۹۸۳ مدنى جزئى الإسماعيلية قد قضى بإلزام الطاعنة والمطعون ضده الثانى بالتضام بأن يؤدى للمطعون ضدها مبلغ ۲۴۰ جنيه قيمة إيجار شقة النزاع فى الفترة من ۱۹۸۲/۷/۱ حتى ۱۹۸۳/۱۰/۱ وفصل فى أسبابه المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بمنطوقه فى مسألة أساسية هى ثبوت واقعة تأجير المطعون ضده الثانى للشقة إستئجاره من المطعون ضدها الأولى من الباطن الى الطاعنة دون إذن كتابى ، وإذا أصبح هذا الحكم نهائياً فإنه يكون قد حاز قوة الأمر المقضى بشأنها وبات

حجة فيما فصل فيه - في الدعوى المطروحة والتي تطالب فيها المطعون ضدها الأولى بفسخ عقد الإيجار لقيام المطعون ضده الثاني بتأجير شقة النزاع إلى الطاعنة دون إذن كتابي وبإخلاصها منها ، وإذا إلتمز الحكم المطعون فيه في قضائه هذا النظر فإنه يكون قد إلتمز صحيح القانون ولا عليه إن هو لم يناقض مستندات الطاعنة أو يرد على طلبها ندب خير لأنه لا يجوز قبول دليل يناقض حجية الحكم السابق ويضحي النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم رزق بعوي نائب رئيس المحكمة ومضوية
السادة المستشارين / طه الشريف ، أحمد أبو المجاز نائب رئيس المحكمة ،
شكري الميمري و عبد الحميد عبد العزيز



الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ القضائية

(٤٠١) تنفيذ « تنفيذ الأحكام الأجنبية » . حكم . إعلان .

- ١- الأخذ مبدأ المعاملة بالمثل أو التبادل . مژداد . وجوب معاملة الأحكام الأجنبية في مصر معاملة الأحكام المصرية في البلد الأجنبي الذي أصدر الحكم المراد تنفيذه في مصر . كفاية التبادل التشريعي . وجوب تحقق المحكمة من توافره من تلقاء نفسها . م ٢٩٦ مرافعات
- ٢- عدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر المنازعة لجواز الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي . المقصود به الاختصاص المانع أو الإفرادى . إختصاصها في حالة الإختصاص المشترك . شرطه . الفقرتان الأولى والرابعة من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات .
- ٣- وجوب التحقق من إعلان الخصوم علي الوجه الصحيح في الحكم الأجنبي قبل تذييله بالصيغة التنفيذية . صحة إعلان المحكوم عليه وفقاً للإجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم مع الاعتداد بمدوناته . النعى عليه على غير أساس . المادتان ٢٩٨ مرافعات ، ٢٢ مدنى .

٤ - ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره . تخلف المحكوم عليه عن الحضور . بداية ميعاد الطعن في حقه من تاريخ تسليم صورة رسميه من الحكم له أو لوكيله أو لإعلانه به لشخصه أو في موطنه الأصلي . جريان الميعاد من تاريخ الإعلان . م ١٩٢ من قانون المرافعات الجنى . مثال .

(٥) نقتض « اسباب الطعن » « السبب المقتضى إلس الحليل » .

الطعن بالنقض . وجوب تقديم الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن في الميعاد القانوني . تخلف ذلك . أثره . نعي بغير دليل . غير مقبول .

١- النص في المادة ٢٩٦ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع أخذ بمبدأ المعاملة بالمثل أو التبادل وعلى ذلك يتعين أن تعامل الأحكام الأجنبية في مصر ذات المعاملة التي تعامل بها الأحكام المصرية في البلد الأجنبي الذي أصدر الحكم المراد تنفيذه في مصر، وأكتفى المشرع في هذا الصدد بالتبادل التشريعي ولم يشترط التبادل الدبلوماسي الذي يتقرر بنص في معاهدة أو اتفاقية، ويجب على المحكمة أن تحقق من توافر شرط التبادل التشريعي من تلقاء نفسها .

٢- إذ كان النص في الفقرتين الأولى والرابعة من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات المصري على أنه « لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق مما يأتي :

١- أن المحاكم الجمهورية غير مختصة المنازعة التي صدر فيها الحكم أو الأمر ، وأن المحاكم الأجنبية التي أصدرته مختصة بها طبقاً لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في قانونها . ٢- ... ٣- ...

٤- أن الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من محاكم الجمهورية » يدل علي أن المقصود بشرط عدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر المنازعة لجواز الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي هو الاختصاص المانع أو الاختصاص الانفرادي أي في الحالة التي يكون فيها الاختصاص بنظر النزاع قاصراً علي المحاكم الوطنية . أما إذا كانت المحاكم الأجنبية مختصة بنظر النزاع طبقاً لقواعد الاختصاص الدولي المقررة في قانونها إلي جانب المحاكم الوطنية وهو ما يعرف بالاختصاص المشترك فلا يحول دون الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي طالما لا يتعارض مع حكم سبق صدوره من المحاكم الوطنية .

٣- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن شرط إعلان الخصوم علي الوجه الصحيح هو بما يجب التحقق من توافره في الحكم الأجنبي قبل أن يصدر الأمر بتبديله بالصيغة التنفيذية عملاً بالبند الثاني من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات . وإذا كانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدني تنص علي أنه يسري علي جميع المسائل الخاصة بالاجراءات قانون البلد الذي تجري مباشرتها فيه - وكان إعلان الخصوم بالدعوي مما يدخل في نطاق هذه الإجراءات، وكان البين من مدونات الحكم المطلوب تنفيذه أن الطاعن أعلن لجلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ إلا أنه لم يحضر وأعلن بالطريق الدبلوماسي لجلسة ١٩٧٧/٦/٣٠ إلا أنه لم يحضر وإذا كانت تلك الإعلانات تحقق الغرض منها وتكفي لإخبار الطاعن بالإحالة ويمراحل الدعوى، وكان القائلون لم يقيد المحكمة بطريق معين . للتحقق من صحة الإعلانات فإن الاعتداد بمدونات الحكم المطلوب تنفيذه - والتي ليست محل نعي من الطاعن - تكون صالحة للإستناد إليها في التحقق من مراقبة الاعلانات ويضحي النعي علي غير أساس.

٤ - النص في المادة ١٩٢ من قانون المرافعات البيمني أنه « يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون علي خلاف ذلك، فإذا كان المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور ونصب عنه أو لم ينصب سواء أكان ذلك في البداية أو بعد وقف السير في الدعوي لأي سبب من الأسباب فلا يبدأ ميعاد الطعن في حقه إلا من تاريخ تسليم صورة رسمية من الحكم له أو لوكيله أو إعلانه به لشخصه أو في موطنه الأصلي. ويجري الميعاد في حق من أعلن الحكم أيضاً من تاريخ الإعلان ». لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه والتي لاختلاف عليها من المحصور أن الطاعن حضر أمام محكمة لواء صنعاء الشرعية قبل الإحالة وأعتبر أن الحكم بالإحالة المعلن إلي الطاعن لا يقطع تسلسل الجلسات ورتب علي ذلك أن ميعاد الطعن في الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه يبدأ من تاريخ صدوره وليس من تاريخ إعلانه فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

٥ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالمحصور أنفسهم تقديم الدليل علي ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون. وإذا لم يقدم الطاعن الدليل الذي يؤيد نعيه فإن النعي يكون عارياً عن الدليل ويضحي غير مقبول .

المحكمة

بعد الإطلاع علي الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - علي ما يبين من الحكم المطعون وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٦٠ / ١٩٨٠ مدني كلي شمال القاهرة بطلب الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي الصادر في الدعوي رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ من محكمة لواء صنعاء الابتدائية بتاريخ ٧/٧/٧٩ والذي قضى بأن الطائرة محل النزاع أصبحت ملكاً خاصاً للمطعون ضده ، وأن يدفع الطاعن له مبلغ ٣٥٩٣.٣ ريالاً . وقال شرحاً لذلك أنه بموجب عقد إتفاق مؤرخ ٨/٩/١٩٧٣ إستأجر المطعون ضده من الطاعن الطائرة الموضحة بالأوراق وتضمن الإتفاق أن قيمة الطائرة خمسون ألف دولار أمريكي وعندما تسدد المؤسسة العامة للطيران المدني اليمني ايجاراً نحو الشراء مساوياً لهذا المبلغ تصبح الطائرة ملكاً لها وأن محاكم أي من البلدين تكون هي المختصة عند النزاع ولما سددت المطعون ضدها هذا المبلغ أقامت الدعوي رقم لسنة ٧٦ لواء صنعاء التجارية بطلب تثبيت ملكيتها للطائرة واسترداد المبلغ الذي دفع زائداً عن الخمسين ألف دولار . وبتاريخ ٧/٧/١٩٧٩ اصدرت المحكمة اليمنية حكماً المتقدم ولم يطعن عليه وأصبح نهائياً وأقام المطعون ضده الدعوي بطلب الأمر بتنفيذ هذا الحكم . قضت المحكمة للمطعون ضده بالطلبات . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٥٧ لسنة ٥٨ق القاهرة وبتاريخ ١٥/٢/١٩٨٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم علي أربعة أسباب ينهي الطاعن بالسبب الأول علي الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول بأن المادة ٢٩٦ من قانون المرافعات تشترط حتي يمكن الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي توافر شرط التبادل، وكان هذا لا يتوافر إلا بالتبادل التشريعي والدبلوماسي وإذا كان التبادل الدبلوماسي غير متوافر لعلم إيداع وثائق التصديق علي اتفاقية تنفيذ الأحكام والتي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في ١٤/٩/١٩٥٢ ووقعتها حكومة اليمن في ٢٨/١١/١٩٥٣، وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بالتبادل التشريعي الوارد بالمادة ٢٣٤ مرافعات دون أن يبين ما يفيد وجود تشريع يعني بجيز تنفيذ الأحكام المصرية علي إقليم اليمن فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بمخالفة القانون والقصور في التسييب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن النص في المادة ٢٩٦ من قانون المرافعات علي أن « الأحكام والأوامر الصادرة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ الأحكام والأوامر المصرية فيه » يدل علي أن المشرع أخذ بمبدأ المعاملة بالمثل أو التبادل وعلي ذلك يتعين أن تعامل الأحكام الأجنبية في مصر ذات المعاملة التي تعامل بها الأحكام المصرية في البلد الأجنبي الذي أصدر الحكم المراد تنفيذه في مصر وإكتفي المشرع في هذا الصدد بالتبادل التشريعي ولم يشترط التبادل الدبلوماسي الذي يتقرر بنص في معاهدة أو اتفاقيته ويجب علي المحكمة أن تتحقق من توافر شرط التبادل التشريعي من تلقاء نفسها . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه يلتزم هذا النظر وتحقق من توافر شرط التبادل المنصوص

عليه في المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات اليمنى والمادة التالية لها الخاصة بشروط تنفيذ الحكم الأجنبي على إقليم اليمن وكانت هي ذات الشروط الواردة بالمادة ٢٩٨ من قانون المرافعات المصري والتي تكفى لتنفيذ الحكم الأجنبي في مصر فإن الحكم المطعون فيه ويكون قد إلتزم صحيح القانون ويضعى النعمى بمخالفة القانون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات المصري إشتطرت لجواز الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي ألا يكون النزاع داخلاً في الاختصاص الدولى للقضاء المصرى وإذا كانت المنازعة التي صدر فيها الحكم الأجنبي تدخل في اختصاص القضاء المصرى وفقاً للمادتين ٣٢. ٢٨ من قانون المرافعات المصرى فضلاً عن أن الطاعن استعمل الخيار الوارد بعقد الاتفاق الذي جعل لمحاكم أي من البلدين نظر المنازعات الناشئة عنه وذلك بإقامته الدعوى رقم ٢٢٠ سنة ١٩٧٦ تجاوي كلي جنوب القاهرة مما يجعل القضاء الوطنى المختص، وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك وأخذ بنظرية الاختصاص المشترك واعتبر أن مشول الطاعن أمام القضاء المصرى كان اضطرارياً ولا يسقط حقه في اللجوء إلي القضاء اليمنى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعمى غير سديد ذلك أنه لما كان النص في الفقرتين الأولى والرابعة من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات المصرى على أنه «لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق مما يأتى :

١ - ان محاكم الجمهورية غير مختصة المنازعة التي صدر فيها الحكم أو الأمر، وأن المحاكم الأجنبية التي أصدرته مختصة بها طبقاً لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في قانونها ٢- ٣- ٤-.....- أن الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من محاكم الجمهورية، « يدل على أن المقصود بشرط عدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر المنازعة بجواز الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي هو الاختصاص المانع أو الإختصاص الإفرادى أى فى الحالة التي يكون فيها الإختصاص بنظر النزاع قاصراً علي المحاكم الوطنية. أما إذا كانت المحاكم الأجنبية مختصة بنظر النزاع طبقاً لقواعد الاختصاص الدولي المقررة فى قانونها إلى جانب المحاكم الوطنية وهو ما يعرف بالإختصاص المشترك فلا يحول دون الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي طالما لا يتعارض مع حكم سبق صدوره من المحاكم الوطنية. لما كان ذلك وكانت المحاكم اليمنية مختصة بنظر النزاع طبقاً للمادة ٤٢ من قانون المرافعات اليمنى باعتبارها البلد الذى أبرم فيه العقد، كما أن المحاكم الوطنية مختصة أيضاً بنظر النزاع عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون المرافعات المصري باعتبارها بلد التنفيذ فإن ذلك لا يحول دون الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي الصادر من المحاكم اليمنية طالما أنه لا يتعارض مع حكم آخر صدر من المحاكم الوطنية، ولما كان لجو الطاعن إلى المحاكم الوطنية كان إستناداً إلى النص الواردة فى العقد موضوع النزاع الذى يجعل الاختصاص لأى من محاكم البلدين فإنه لا يسلب حق المطعون ضد أى خيار اللجوء إلى محكمة بلده. وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ويضحي النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون في بالوجه الأول من السببه الثالث الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وفي بيان ذلك يقول أن المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات اشترطت التحقق من صحة تكليف الخصوم بالحضور وصحة تمثيلهم في الخصومة وإذا لم يقدم المطعون ضده ما يفيد إعلان الطاعن بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة إعلاناً صحيحاً وأن الإعلانات المقدمة من المطعون ضده أمام محكمة أول درجة بجلسات ١٧/١١/٧٦، ٢٢/٧/٧٨، ١٦/١٢/١٩٧٨ باطلة عملاً بالمادة ٢٣ من قانون المرافعات اليمنى لخلوها من البهانات وعدم مراعاة مواعيد المسافة على النحو المنصوص عليه في المواد ١٥، ١٦، ١٨، ٢١ من ذات القانون ولا يجوز الاعتماد على مدونات الحكم الأجنبي وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بهذه الاعلانات رغم بطلانها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن شرط إعلان الخصوم على الوجه الصحيح هو ما يجب التحقق من توافره في الحكم الأجنبي قبل يصدر الأمر بتذيله بالصيغة التنفيذية ذلك عملاً بالبند الثاني من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات المصري، وإذا كانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدني تنص على إنه يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تجرى مباشرتها فيه - وكان إعلان الخصوم بالدعوى مما يدخل في نطاق هذه الإجراءات - وكان البين من مدونات الحكم المطلوب تنفيذه أن الطاعن أعلن لجلسة ٣٠/٦/١٩٧٧ إلا أنه لم يحضر وإذا كانت تلك الإعلانات ليست محل نعى من الطاعن وكانت هذه الاعلانات تحقق الغرض منها وتكفي لإخبار الطاعن بالإحالة ومراحل الدعوى .

وكان القانون لم يقيد المحكمة بطريق معين للتحقق من صحة الاعلانات فإن الاعتماد بمدونات الحكم المطلوب تنفيذه والتي ليست محل نعي من الطاعن تكون صالحة للاستناد إليها في التحقق من مراقبة الاعلانات ومن ثم يضيحي النعي علي غير أساس .

وحيث إن الطاعن يعني علي الحكم المطعون فيه بالوجه الثاني من السبب الثالث الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وفي بيان ذلك يقول بأن مؤدي الفقرة الثالثة من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات المصري أن يكون الحكم حائزاً لقوة الأمر المقضى طبقاً لقانون المحكمة التي أصدرته ويتعين علي المحكمة أن تتحقق من صيرورة الحكم نهائياً ولا يكفي في هذا الصدد أن يكون الحكم مذيلاً بالصيغة التنفيذية وإذا كان الطاعن لم يحضر أمام المحكمة بعد الإحالة وكان لا يعتد بحضور المحامي الذي نصبته المحكمة فإن ميعاد الطعن لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان الحكم عملاً بالمادة ١٩٢ من قانون المرافعات اليمنى - إذ كان الحكم المطعون فيه إعتد بحضور المحامي الذي نصبته المحكمة واعتبرته بمثابة حضور عن الطاعن شخصياً وانتهى إلي أن المادة ١٩٢ من القانون سالف الذكر لا تستلزم إعلان الحكم إلا في حالة التخلف عن حضور جميع الجلسات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره بما يستتبعه - ، نقضه

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن النص في المادة ١٩٢ من قانون المرافعات اليمنية يعني أن « يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون علي خلاف ذلك فإذا كان المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور

ونصب عنه أو لم ينصب سوا، أكان ذلك من البداية أو بعد وقف السير في الدعوي لأي سبب من الأسباب فلا يبدأ ميعاد الطعن في حقه إلا من تاريخ تسليم صورة رسمية من الحكم له أو لوكيله أو إعلانه به لشخصه أو في موطنه الأصلي. ويجرى الميعاد في حقه من أعلن الحكم أيضاً من تاريخ الاعلان». لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه والتي لاختلاف عليها من المختصم أن الطاعن حضر أمام محكمة لواء صنعاء الشرعية قبل الإحالة وكان إحالة الدعوي إلي محكمة أخرى لا يتحقق به انقطاع تسلسل الجلسات لاسيما وقد أعلن بها علي النحو الثابت من مدونات الحكم وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بحضور الطاعن قبل الإحالة واعتبر أن الحكم بالاحالة المعلن إلي الطاعن لا يقطع تسلسل الجلسات ورتب علي ذلك أن ميعاد الطعن في الحكم المطلوب الامر بتنفيذه يبدأ من تاريخ صدوره وليس من تاريخ إعلانه فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحي النعي علي غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي علي الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع مخالفة القانون الخطأ في تفسيره وفي بيان ذلك يقول بأن الدعوي التي صدر فيها الحكم المطلوب تنفيذه رقت من مصفي المؤسسة بعد انقضاء شخصيتها الاعتبارية فتكون إجراءات الدعوي باطلة ومعدومة لانعدام أهلية المدعي فيها .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالمختصم

أنفسهم تقديم الدليل علي ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون. وإذا لم يقدم الطاعن الدليل الذي يؤيد نعيه من أن الدعوى أقيمت من المصني بعد إنتضاء الشخصية الاعتبارية للمؤسسة المطعون ضدها وتقام تصفيته وأيلولة ما لها من حقوق وما عليها من التزامات إلى شركة المخطوط الجوية اليمنية فإن النعي بهذا السبب يكون عارياً من الدليل ويضحى غير مقبول .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

بمناسبة السيد المستشار / عبد المنصف أحمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خير
الجندي (نواب رئيس المحكمة) وعبد العال السمان .



الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٦٠ القضائية :

(١ - ٢) قضية « رد القضاء » . قانون . حكم . نقض . نظام عام .

(١) قابلية الحكم للطعن فيه أو عدم قابليته . وقيام الطعن على الأسباب التي حددها
وتخلف ذلك . من النظام العام . أثره .

(٢) الطعن من النائب العام لمصلحة القانون . حالاته . الأحكام التي تكون مبنية على
مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ٢٥٠٠ مرافعات . مؤدى ذلك . عدم
امتناع هذا الحق للطعن في الأحكام بالأسباب التي مبنياها وقوع بطلان في الحكم أو بطلان
في الإجراءات أثر في الحكم . الحكم الصادر برد القاضى . جواز الطعن فيه عن طريق النائب
العام لمصلحة القانون . علة ذلك .

=====

١ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن قابلية الأحكام للطعن فيها أو
عدم قابليتها ، وقيام الطعن على الأسباب التي حددها القانون وتخلف ذلك من
المسائل المتعلقة بالنظام العام التي يتعين على المحكمة أن تقضى بها
من تلقاء نفسها .

٢ - النص في المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - أن المشرع أستحدث نظام الطعن من النائب العام لمصلحة القانون وذلك في الأحكام الانتهازية - أي كانت المحكمة التي أصدرتها - والتي أستقرت حقوق المحصوم فيها ، أما بسبب عدم جواز الطعن عليها أو لتفويت المحصوم لمعاذه أو نزولهم عنه ، وذلك لمواجهة الصعوبات التي تعرض في العمل وتزدى إلى تعارض أحكام القضاء في المسألة القانونية الواحدة مما يحسن معه أن تقول المحكمة العليا كلمتها فيها فتضع حداً لتضارب الأحكام ، وقد قصر المشرع حق النائب العام في الطعن في الأحكام التي تكون مبنية على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله دون باقي الأحوال التي يكون للمحصوم في الأحكام أن يطعنوا بها بطريق النقض ، والتي أوردتها المادتان ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات وهو ما يتفق ومصلحة القانون التي تغياها المشرع ، ومن ثم فلا يمتد حق النائب العام في الطعن في الأحكام بالأسباب التي يكون مبنياها وقسوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صادراً في دعوى رد قاضى قضى بإجابة طالبي الرد إلى مطلبهما فيها ، فإن الحكم يكون انتهازياً بعدم جواز الطعن فيه من طالبي الرد عملاً بنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات ومن القاضى المطلوب رده باعتباره ليس طرفاً ذا مصلحة شخصية في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم فإنه يجوز الطعن فيه عن طريق النائب العام لمصلحة القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن و..... قررا بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٨٩ بقلم كتاب محكمة استئناف القاهرة بريد السيد المستشار والسيد رئيس وعضو يمين الدائرة السابعة جنايات أمن دولة عليا القاهرة عن نظر الجناية رقم ٥٠٩ لسنة ٨٨ حصر أمن دولة عليا فى القضية ٥١٩ سنة ٨٨ المعادى المقيدة برقم ٢٠٦٠ سنة ٨٨ المعادى وقيد طلبهما لدى محكمة أستئناف القاهرة برقم ١٤٨ سنة ١٠٦ ق ، وقال بياناً له أنه توجد خصومة سابقة بينهما وبين المطلوب ردهما لسبق إصدارهما حكماً ببراءة جميع الضباط المتهمين فى قضية التعذيب رقم ١٣٠٥ لسنة ٨٦ جنايات المعادى ولتحاملهما فى أسباب هذا الحكم على المجنى عليهم فيها ، فضلاً عن تناقضه مع أسباب الحكم السابق صدوره عليه فى الجناية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة المعروفة بقضية الجهاد ، وأن المطلوب ردهما لديهما قناعة خاصة فى محاربه المعتقلين الإسلاميين وهو الأمر المستفاد من رفضهما التظلمات المقدمة من هؤلاء المعتقلين وتأييد اعتراضات أجهزة الأمن على قرارات الانقراج الصادرة من دوائر قضائية أخرى

ويتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٩٠ قضت محكمة جنايات أمن الدولة العليا بالقاهرة بقبول طلب الرد شكلا وفي الموضوع برد السيدين المستشارين سالفى الذكر عن نظر الجناية رقم ٢٠٦٠ لسنة ٨٨ المعادى طعن النائب العام فى هذا الحكم بطريق النقض لمصلحة القانون ، وأدعت النيابة العامة مذكرة أهدت فيها الرأى بعدم جواز الطعن لإقامته على غير الأسباب المبينة فى المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فترأت أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة لنظره بذات الغرفة ألتزمت النيابة رأيهما .

وحيث إن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن قابلية الأحكام للطعن فيها أو عدم قابليتها وقيام الطعن على الأسباب التى حددها القانون وتختلف ذلك من المسائل المتعلقة بالنظام العام التى يتعين على المحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك ، وكان النص فى المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات على أنه « للنائب العام أن يطعن بطريق النقض لمصلحة القانون فى الأحكام الانتهائية - أيا كانت المحكمة التى أصدرتها - إذا كان الحكم مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله وذلك فى الأحوال الآتية : -

١ - الأحكام التى لا يجيز القانون للخصوم الطعن فيها .

٢ - الأحكام التى فوت الخصوم ميعاد الطعن فيها أو نزلوا فيها عن الطعن ولا يفيد الخصوم من هذا الطعن . « يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون أن المشرع أستحدث

نظام الطعن من النائب العام لمصلحة القانون ذلك في الأحكام الانتهازية - أما كانت المحكمة التي أصدرتها - التي أستقرت حقوق الخصوم فيها أما بسبب عدم جواز الطعن عليها أو لتفويت الخصوم لميعاده أو نزولهم عنه ، وذلك لمواجهة الصعوبات التي تعرض في العمل وتؤدي إلى تعارض أحكام القضاء في المسألة القانونية الواحدة مما يحسن معه أن تقول المحكمة العليا كلمتها فيها ، فتضع حدا لتضارب الأحكام ، وقد قصر المشرع حق النائب العام في الطعن في الأحكام التي تكون مبنية على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله دون باقي الأحوال التي يكون للخصوم في الأحكام أن يطعنوا بها بطريق النقض والتي أوردتها المادتان ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات وهو ما يتفق ومصلحة القانون التي تفيهاها المشرع ، ومن ثم فلا يمتد حق النائب العام في الطعن في الأحكام بالأسباب التي يكون مبنياها وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صادرا في دعوى رد قاضي قضى باجابه طالبي الرد إلى مطلبهما فيها ، فإن الحكم يكون انتهازيا بعدم جواز الطعن فيه من طالبي الرد عملاً بنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات ومن القاضى المطلوب رده باعتباره ليس طرفا ذا مصلحة شخصية في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم فإنه يجوز الطعن فيه عن طريق النائب العام لمصلحة القانون ، ولما كان الطعن قد أقيم على ثلاثة أسباب ينمي الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب

لعدم بيانه الدليل على أن طالبي الرد ينتميان إلى التيار الإسلامي وبالسبب الثاني الخطأ في الاستناد ذلك بأن الحكم أسند خطأ إلى الحكم الصادر في الجناية ١٣٠٥ لسنة ٨٦ جنايات المعادى بإيراده عبارة « الذين يحملون راية التيار الإسلامي » ، وبالسبب الثالث فساد الحكم في الاستدلال على قيام العداوة بين طالبي الرد والقاضين بما لا يؤدي إليه من أسباب الحكم الصادر في الجناية سالفة الذكر ، وهي في جملتها تقوم على الأسباب المبينة في المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات ومن ثم فإن الطعن من النائب العام في الحكم المطعون فيه بطريق النقض بناء على هذه الأسباب يكون غير مقبول .

ولما تقدم يتعين عدم قبول الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / عبدالمنصف أحمد هاشم نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى للجنى
نواب رئيس المحكمة و محمد شافوى .



الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٦ ق :

(١) قضية « اسباب عدم الصلاحية » .

أسباب عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى . ورودها على سبيل الحصر . م ١٤٦
مرافعات . ندب القاضى للعمل مستشارا قانونيا لجهة مختصة فى الدعوى . لا يعد سببا
لعدم صلاحيته لنظرها .

(٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) بيع . بطلان « بطلان التصرفات » . عقد « الغلط »

« الحوادث الطائفة » : محكمة الموضوع

(٢) إبطال العقد لغلط فى الواقع أو القانون . شرطه . أن يكون جوهريا .

(٣) الغش والتدليس فى التعاقد . شرطه . أن يكون ما استعمل فى خدع المتعاقد
بعملة . وأن تكون هذه العملة غير مشروعة قانونا . م ١٢٥ مدنى .

(٤) نظرية الظروف الطارئة . شرط إعمالها . أن يكون الحادث استثنائيا وغير متوقع
الحصول وقت انعقاد العقد . م ١٤٧ مدنى . توافر هذا الشرط . مناطه .

(٥) محكمة الموضوع . سلطتها فى استخلاص إلفظ وعناصر الغش وما إذا كانت

للإقامة المدعى بها تعتبر قوة قاهرة من علمه . إقامة قضائها على أسباب سائفة .^١

١ - المقرر... فى قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أورد فى المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الأحوال التى يكون القاضى فيها غير صالح لنظر الدعوى ومنعها من سماعها ولو لم يردده أحد من الخصوم - على سبيل الحصر - فلا يجوز القياس عليها وإذ كان ليس من بين الحالات التى نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة سالف الذكر حالة ندب القاضى للعمل مستشارا قانونيا لجهة مختصة فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع ببطالان الحكم الابتدائى لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ولا يعيبه ما قد يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية عندما أقام رفضه لذلك الدفع على أن كتاب إدارة التفتيش القضائى الذى يفيد ندب عضو بين الدائرة التى أصدرت الحكم سالف الإشارة للعمل مستشارا قانونيا لمحافظة شمال سيناء لا يكفى للدلالة على أنه أفتى أو أبدى رأيا فى الموضوع ، إذ أن لمحكمته النقض أن تصح هذا الخطأ دين أن تنقض الحكم مادام أنه قد إنتهى إلى النتيجة الصحيحة ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يشترط لابطال العقد للغلط سواء كان فى الواقع أو فى القانون أن يكون جوهرى ، أى أن يكون هو الذى دفع إلى التعاقد .

٣ - يشترط فى الغش والتدليس على ما عرفته المادة ١٢٥ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون ما استعمل فى خدع المتعاقد حيلة ، وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانونا .

٤ - قوام نظرية الظروف الطارئة فى معنى المادة ١٤٧ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو أن يكون الحادث استثنائيا وغير متوقع الحصول وقت انعقاد العقد ، والمعيار فى توافر هذا الشرط معيار مجرد مناطه ألا يكون فى مقدور الشخص أن يتوقع حصوله لو وجد فى ذات الظروف عند التعاقد ، دون ما اعتداد بما وقر فى ذهن هذا المدين بالذات من توقع الحصول أو عدم توقعه .

٥ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن استخلاص الغلط وعناصر الفش والبحث فيما إذا كان الحادث الطارىء هو مما فى وسع الشخص العادى توقعه أو انه من الحوادث الطارئة هو مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع طالما أقام قضاؤه على أسباب مؤدية إلى ما انتهى إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨٨ سنة ١٩٨٤ مدنى شمال سيناء الابتدائية بطلب الحكم بانقاص الاجرة المنصوص عليها فى عقد الإيجار المؤرخ ١٩٨٢/١٠/٣١ إلى عشرة آلاف جنيه والزام المعطون ضده بأن يدفع له مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، وقال بيانا لذلك أنه إستأجر بموجب هذا العقد من المعطون ضده « كافتريا » الوصول بمنفذ رقع البرى لمدة ثلاث سنوات لقاء أجرة سنوية مقدارها ٢٠٢٠٠ جنيه ونص فى العقد على أن العين المؤجرة منشأة سياحية من مستوى النجوم الثلاثة ، ثم أكتشف أنها ليست لها هذه الصفة وأن أسعار البيع فيها تخضع لقوانين الترمين والتسعير الجبرى وتحديد الأرباح وأنها لا تدر إيرادا يفى بالتزاماتها ، وقد أصيب من جراء اختلاف ظروف التعاقد عن الظروف الفعلية بأضرار مادية وأدبية تستوجب التعويض

فأقام الدعوى بطلبه سالفى البيان ، بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسماعيلية بالاستئناف رقم ٣ سنة ١٠٠ ، بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٤ حكمت المحكمة بتأييدالحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشوره فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره والتزمت فيها النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالأول منهما على الحكم اصعرون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أنه دفع ببطلان الحكم الابتدائى لافتقاده عضو يمين الدائرة التى أصدرته صلاحيته للفصل فى الدعوى اعمالا لنص الفقرة الثالثة من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات ، وقدم تأييدا لدفعه هذا كتابا من إدارة التفتيش القضائى يفيد نده للعمل مستشارا قانونيا بالمحافظة التى يمثلها المطعون ضده خلال الفترة من ١٩٨٣/١٠/٢٩ وحتى ١٩٨٤/١٠/٢٨ ، غير أن الحكم المطعون فيه ا طرح هذا الدفع على سند من أن ذلك الكتاب لا يفيد أن عضو الدائرة المذكور قد أفتى أو أبدى رأيا فى الدعوى وفق ما يتطلبه نص المادة ١٤٦/٥ من قانون المرافعات ، فى حين أن حالات عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادة المشار إليها كافية كل منها بذاتها لبطلان الحكم إذا ما توافرت شروطها ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أورد فى المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الاحوال التى يكون القاضى فيها غير صالح لنظر الدعوى ومنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد من الخصوم - على سبيل الحصر - فلا يجوز القياس عليها ، لما كان ذلك ،

وكان ليس من بين الحالات التي نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة سالف الذكر حالة ندب القاضى للعمل مستشارا قانونيا لجهة مختصة فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع ببطلان الحكم الابتدائى لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ولا يعيبه ما قد يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطأ قانونية عندما اقام رفضه لذلك الدفع على أن كتاب ادارة التفتيش القضائى الذى يفيد ندب عضو يمين الدائرة التى أصدرت الحكم سالف الاشارة . للعمل مستشارا قانونيا لمحافظة شمال سيناء لا يكتفى للدلالة على أنه أفتى أو أبدى رأيا فى الموضوع ، إذ أن لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ دون ان تنقص الحكم مادام أنه قد انتهى إلى النتيجة - الصحيحة ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان عقد الايجار للغلط الجوهرى والغش والتدليس ، وبأن تعجيد العلاقات بين مصر اسرائيل يعد حادث استثنائيا عاما لم يكن فى الوسع توقعه ، غير أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفاع إستنادا إلى أن عقد الايجار أبرم بعد اجراء مزاد علنى ونص فى البند الرابع منه على أن المستأجر عاين المكان المزجر ووجده مستوفيا وموافقا لفرضه وإلى أنه لم تطرأ ثمة حوادث استثنائية تؤثر على الالتزام التعاقدى وأن الجهة المزجره لم تخل بأى من التزاماتها ، وهذا الذى أورده الحكم لا يصلح ردا على دفاعه لأن المعايين انصبت على المكان فقط ثم تكشف له بعد ذلك أن المنشأة لم يصدر بها

ترخيص من وزارة السياحة ولا تتوافر لها الشروط التي تجعل منها منشأة سياحية غير مقيدة بقوانين التمويل وتحديد الاسعار وهي أمور كانت السبب الرئيسي في التعاقد، كما أن تجميد العلاقات بين مصر واسرائيل تم بقرار سياسي من الدولة وترتب عليه أن صار تنفيذ عقد الإيجار بالنسبة إليه مرهقا يهدده بخسارة فادحة مما يوجب رد التزامه المهرق إلى الحد المعقول . وكل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمی فی جملته مردود ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه يشترط لابطال العقد للغلط سواء كان في الواقع أو في القانون أن يكون جوهرها ، أى أن يكون هو الذي دفع إلى التعاقد ، وأنه يشترط في الغش والتدليس على ما عرفته المادة ١٢٥ من القانون المدني أن يكون ما استعمل في خدع التعاقد حيلة ، وإن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانونا ، وأن قوام نظرية الظروف الطارئة في معنى المادة ١٤٧ من القانون المدني هو أن يكون الحادث استثنائيا وغير متوقع الحصول وقت انعقاد العقد ، والمعيار في توافر هذا الشرط معيار مجرد من نشاطه ألا يكون في مقدور الشخص أن يتوقع حصوله لو وجد في ذات الظروف عند التعاقد ، دون ما اعتداد بما وقر في ذهن هذا المدين بالذات من توقع الحصول أو عدم توقعه ، ومن المقرر أيضا أن استخلاص الغلط وعناصر الغش والبحث فيما إذا كان الحادث الطارىء هو مما في وسع الشخص العادى توقعه أو أنه من الحوادث الطارئة هو مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع طالما أقام قضاءه على أسباب مؤدية إلى ما انتهى إليه ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اطرح ما أثاره الطاعن بشأن بطلان العقد واعتبار تجميد

العلاقات بين مصر واسرائيل حادثا طارئا - بناء على ماقرره من أن « الثابت من أوراق الدعوى أن العقد سند الدعوى عقد انتفاع وقد تم تحريره بين طرفيه بعد إجراء مزاد علني ورسوه على المستأجر (الطاعن) وقد ثبت في البند الرابع من هذا العقد أن المستأجر قد عاين المكان المؤجر معاينه نافية للجهالة ووجده مستوفيا لجميع لوائمه ووجده خاليا من أى خلل وموافقا لفرضه وكان لم يطرأ ثمة حوادث استثنائية تؤثر على الالتزام التعاقدى » وإذا كانت هذه الاسباب سائغة ولها أصلها الثابت بالأوراق وتكفى لحمل قضائه فإن هذا النعى لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير محكمة الموضوع لوقائع الدعوى وما استخلصته مما قدم فيها من مستندات مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ولايجوز اثارته امامها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٠

بمئاسة السيد المستشار / إبراهيم يسونائب رئيس المحكمة ومضوية للسلطة الاستشاريين /

محمد حسن النقيفي ، عادل نصار ، إبراهيم بركات نواب رئيس المحكمة وإبراهيم الضمير .



الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٥٨ ق :

تأمينات اجتماعية « اصابة عمل » . « وفاة صاحب العمل » .

- وفاة صاحب العمل المؤمن عليه . اعتبارها إصابة عمل . شرطه . أن يقع أثناء . وسبب

تأديته النشاط الذي تم التأمين عليه بسببه . مثال :

////////////////////

مفاد نص المادة ١٦ من قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال

ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون

رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ وبالقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٤ والمادتين الاولى والعاشره من

قرار وزير الشئون والتأمينات الاجتماعيه رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٧ باللائحة

التنفيذيه للقانون المذكور . انه يشترط لإعتبار الوفاة اصابيه بسبب حادث عمل

بالنسبة لأصحاب الأعمال المؤمن عليهم أن يقع الحادث لهم اثناء . ولسبب

تأديتهم لنشاطهم الذي تم التأمين عليهم بسببه ، بما لازمه أن يقع الحادث

بالنسبة لأصحاب الأعمال المزمّن عليهم بصفتهم ملاك وسائل النقل ائنا .

تأديتهم لنشاطهم بوسيلة النقل التي تم التأمين عليهم بسببها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر

والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -

تتحصل فى أن المطعون ضدها عن نفسها وبصفتهما أقامت الدعوى رقم ٣٧١٢

لسنة ١٩٨٧ مدنى أسيوط الإبتدائية على الطاعنه - الهيئة العامة للتأمينات

الاجتماعية - بطلب الحكم بأحققتها وأولادها القصر فى صرف معاش إصابى

ومايتسرب على ذلك من فروق مالىة ، وقالت بيانا للدعوى أنه بتاريخ

١٩٨٥/١/٨ توفى زوجها أثناء قيادته للسيارة رقم ٣٠٨٢ أجره اسيوط

وإذ صرفت لها الهيئة الطاعنه معاش وفاة طبيعية ورفضت صرف معاش الوفاة

الإصابية المقررة للمصابين أثناء وسبب العمل بحجة أن مورثها وقت وفاته لم

يكن يؤدى نشاطه على السياره المزمّن عليها رقم ٢٠٨١ أجره أسيوط فقد

أقامت الدعوى بطلبها أنه البيان . بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٨ قضت المحكمة

بالزام الطاعنه بأن تؤدى للمطعون ضدها عن نفسها وبصفتهما معاش الوفاة

الإصابية من تاريخ وفاة مورثهم . إستأنفت الطاعنه هذا الحكم

بالإستئناف رقم ١١ لسنة ٦٢ ق أسيوط ، وبتاريخ ١٩٨٨/٣/٩ حكمت بتعديل الحكم المستأنف بإجراء المقاصه بين المبالغ التى تم صرفها على أساس المعاش الطبيعى وتلك المستحقه والمعاش الاصناى - طعنت الطاعنه فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيايه مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشوره فحددت جلسه لنظره وفيها التزمت النيايه رأياها .

وحيث إن الطعن اقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنه على الحكم المطعون فيه مخالفه القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول أن مفاد نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٦ والعاشره من قرار وزير الشئون والتأمينات الاجتماعيه رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٧ أنه يتعين لإعتبار الوفاء إصابه بسبب حادث عمل أن يقع الحادث للمؤمن عليه أثناء وبسبب تأديته نشاطه كصاحب عمل بوسيله النقل التى تم التأمين عليه بسببها ، وإذ كان الثابت بالاوراق أن الحادث الذى وقع لمورث المطعون ضدها إنما وقع له أثناء قيادته لسيارة خلاف السياره المؤمن عليها كمالك وقائد لها وعلى الرغم من ذلك إعتبر الحكم المطعون فيه وفاته نتيجة اصابه عمل فإنه يكون قد خالف القانون وخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك لأنه لما كانت المادة ١٦ من قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الاعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والمعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ وبالقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه « وفى حاله إستحقاق المعاش للعجز أو الوفاء نتيجة اصابه عمل يربط المعاش بواقع ٨٠٪ من دخل الإشتراك أو متوسط دخول الإشتراك بحسب الاحوال ويحدد اللاتحه التنفيذيه الشروط والأوضاع التى يتعين توافرها لإعتبار العجز أو الوفاء

نتيجته إصابه عمل « وكانت المادة العاشره من قرار وزير الشئون والتأمينات الاجتماعيه رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٧ بالاتحه التنفيذيه للقانون المذكور تنص على أنه « يعتبر العجز الكامل او الوفاه التى تقع للمؤمن عليه ناجمه من إصابه عمل فى الحالات الآتيه : ١ - إذ نشأ العجز الكامل أو الوفاه نتيجته حادث أو مؤثر خارجى مفاجىء وقع له أثناء وسبب تأديته نشاطه » كما تنص المادة الاولى من ذات القرارعلى أن النشاط المقصود فى أحكام هذا القرار هو « ما يزاوله المؤمن عليه من عمل أو نشاط يخضع بمقتضاء لأحكام القانون » فإن مفاد ذلك أنه يشترط لإعتبار الوفاه إصابهه بسبب حادث عمل بالنسبه لأصحاب الأعمال المؤمن عليهم أن يقع الحادث لهم أثناء وسبب تأديتهم لنشاطهم الذى تم التأمين عليهم بسببه بما لازمه أن يقع الحادث بالنسبه لأصحاب الاعمال المؤمن عليهم بصفتهم ملاك وسائل النقل أثناء تأديتهم لنشاطهم بوسيله النقل التى تم التأمين عليهم بسببها ، لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذى تكشف عنه أوراقها أن الحادث الذى وقع لمورث المطعون ضدها إنما وقع له أثناء قيادته لسيارة أخرى غير السياره رقم ٢٠٨١ أجره أسيوط المؤمن عليه كمالك وقائد لها ومن ثم فإن هذا الحادث الذى أودى بحياته لا يعتبر إصابه عمل ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وإعتبره إصابه عمل رتب عليها القضا للمطعون ضدها بالمعاش المقرر لتلك الحاله فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم بتعين القضاء فى موضوع الاستئناف رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ أسيوط بالغا - الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

=====

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / سعيد صقر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد فؤاد شرباش نائب رئيس المحكمة وخلف فتح الباب ، وحسام الخناوي
ومحمد محمود عبد اللطيف .

٣٠٧

الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥٦ القضائية :

نيابة « نيابة قانونية » . وكالة . هيئات « هيئة قضايا الدولة » .

هيئة قضايا الدولة ، نهايتها قانونا عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما
يرفع منها أو عليها من قضايا . لها اقامة الدعاوى نيابة عن تلك الجهات
مسالم تعترض الأخيرة .

//////////

- إذ كان قانون ادارة قضايا الحكومة الصادر بالقرار بقانون رقم ٧٥ لسنة
١٩٦٣ قبل تعديله بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ينص على أن « تنوب هذه
الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو
عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.....
وفى المادة السابعة على أن « إذا أبدت ادارة القضايا رأيا بعدم رفع الدعوى
أو الطعن فلا يجوز للجهة الإدارية صاحبه الشأن مخالفة هذا الرأى إلا بقرار
مسبب من الوزير المختص ، وكان مفاد هذين النصين أن الجهات المنصوص
عليها فى المادة السادسة هى صاحبة الحق الأصيل فيما ترى رفعه من دعاوى
وأن ادارة قضايا الحكومة هى النائبة عنها قانونا فى ذلك . ولم يورد المشرع
ثمة قيود على هذه النيابة ، كما لم يضع تنظيما معيناً لها إلا ما نص

عليه في المادة السابعة تاركاً ما عدنا ذلك لما يراه الأصل وثاقبه في هذا الشأن حسب مقتضيات الظروف والأحوال . الأمر الذي يخول لإدارة قضائياً الحكومة رفع الدعاوى نيابة عن تلك الجهات دون ما حاجة إلى طلب أو تفويض خاص . منها في كل دعوى على حدة ما دام أن هذه الأخيرة لم تعترض على ذلك .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن التوابع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده الأول - رئيس حي عتاقة بصفته - أقام على الطاعن الدعوى رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ أمام محكمة السويس الابتدائية ابتغاء الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ٢٠ / ١ / ١٩٧٥ وأخلاء الشقة النبينة بالصحيفة والتسليم ، وقال بياناً لها: أنه بموجب هذا العقد إستأجر منه الطاعن الممين محل النزاع إلا أنه أجراها من الباطن مفروشة للمطعنين ضده الثاني بالمخالفة لأحكام القانون وشروط الإيجار . حكمت المحكمة بإجابة المطعون ضده الأول لطلباته . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٩ لسنة ٨ قضائية الاسماعيلية « مأمورية السويس » بتاريخ ٨ / ٤ / ١٩٨٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة ملفكوة أيدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة النظره وفيها إلتزمت النيابة وأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وتأويله وفى بيان ذلك يقول أنه دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لأن المطعون ضده الأول لم يطلب من إدارة قضايا الحكومة رفعها . إلا أن الحكم رفض هذا الدفع على سند من أن هذه الإدارة تنوب عن المجالس المحلية نيابة قانونية فيما يرفع منها أو عليها من دعاوى حال أن هذه النيابة لا تخولها رفع الدعوى دون طلب الجهة المختصة .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان قانون إداره قضايا الحكومة الصادر بالقرار بقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ قبل تعديله بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ ينص فى المادة السادسة منه على أن « تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وفى المادة السابعة على أن « إذا أبدت إدارة القضايا رأيا بعدم رفع الدعوى أو الطعن فلا يجوز للجهة الادارية صاحبه الشأن مخالفة هذا الرأى لإلحاق مسيب من الوزير المختص » وكان مفاد هذين النصين أن الجهات المنصوص عليها فى المادة السادسة هى صاحبه الحق الأصل فيما ترى رفعه من دعاوى وأن إدارة قضايا الحكومة هى النائبة عنها قانونا فى ذلك . ولم يورد المشرع ثمة قيود على هذه النيابة كما وأنه لم يضع تنظيما معيناً لها إلا ما نص عليه فى المادة السابعة تاركاً ما عدا ذلك لما يراه الأصل ونائبه فى هذه الشأن حسب مقتضيات الظروف والأحوال ، الأمر الذى يخول لإدارة قضايا الحكومة رفع الدعاوى نيابة عن تلك الجهات دون ما حاجة إلى طلب أو تفويض خاص منها فى كل دعوى على حده ما دام أن هذه الأخيرة لم تعترض على ذلك - لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى

لرفعها من غير ذي صفه تأسيسا على ان إدارة قضايا الحكومة تنوب قانوناً عن المطعون ضده الأول في رفعها فإنه يكرن قد أصاب صحيح القانون ويضحي النعى عليه لهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الأخلال بحق الدفاع والفساد في الإستدلال ، وبياننا لذلك يقول أن الحكم ذهب في قضائه إلى أن تمسك الطاعن في مذكرة دفاعه الاحتامية بتأجيده الشقة محل النزاع مفروشة إستناداً لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بعد عدولا منه عن طعنه بالصورية على عقد الإيجار المفروش وعن دفاعه القائم على أن إقامة المطعون ضده الثاني في الشقة كانت على سبيل الإستضافة وذلك من الحكم أستدلال فاسد جال بينه وبين تحقيق هذه الدفاع بشقيه إذ أنه قسلك في تلك المذكرة بما سبق أن أبداه من دفاع ودفع في صحيفة إستئنافية بالإضافة إلى ما تضمنته المذكرة سالفه الذكر من دفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أنه لما كان دفاع الطاعن في مذكرته . احتامية بتأجيده الشقة محل النزاع مفروشة إلى المطعون ضده الثاني عملا بالرخصة المخولة له بمقتضى المادة ٤٠ / د من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يتناقض مع دفاعه السابق بصورية عقد الإيجار المفروش المبرم بينه وبين المطعون ضده الثاني عن ذات العين ، كما أنه يتعارض مع دفاعه المؤسس على أن إقامة الأخير بهذه العين كان على سبيل الإستضافة إذ لا يتأتى الإستناد إلى العقد بما يعنى صحته مع الطعن عليه بالصورية في آن واحد ، كما لا يستقيم القول بقيام علاقة الإيجار بما ترتبه من حقوق والتزامات في جانب المستأجر مع القول بالإستضافة التي هي من قبيل المجاملة والتسامح ومن ثم فإن الحكم إذ أعتبر

دفاع الطاعن السارد فى مذكرته الختامىة عدولا منه عن ذات الدفاع
السابق بشقيه بما لامحل معه لناقشته لا يكون قد عابه الفساد فى الإستدلال
أو أخل بحق الدفاع ويضحى النعى فى هذا الخصوص على غير أساس .

ولما يقدم بتعين رفض الطعن .

////////

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / طه الشريف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
/ أحمد أبو العجاا نائب رئيس المحكمة ، شكري العميرى ، عبد الصمد عبد العزيز
وعبد الرحمن فكري .



الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٥٥ القضائية :

عقد « زوال العقد » « فسخ العقد » . مسئولية . تعويض .

رجوع الدائن الذى أجيب إلى فسخ عقده بالتعريض على المدين . شرطه . علم قيام
المدين بتنفيذ إلتزامه نتيجة خطئه بإهمال أو تعدد . أساس التعويض المسئولية التقصيرية .
خضوع دعواه للتقادم المسقط الثلاثى . م ١٧٢ مدنى .

للدائن الذى أجيب إلى فسخ عقده أن يرجع بالتعويض على المدين إذا كان
علم قيام المدين بتنفيذ إلتزامه راجعاً إلى خطئه بإهمال أو تعدد وينبنى
التعويض على أساس المسئولية التقصيرية وليس على أحكام المسئولية العقدية
ذلك أن العقد بعد أن يفسخ لا يصلح أساساً لطلب التعويض وإنما يكون أساسه
هو خطأ المدين ، وتخضع دعوى التعويض الناشئة عنه لقواعد المسئولية
التقصيرية وللتقادم المسقط للمصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى
بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه الضرر بوقوع الضرر وبالشخص
المسئول عنه .

الْحُكْمَةُ

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٨٢٢ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى طنطا بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٢/١٥ وبإلزام المطعون ضده بأن يرد لها مبلغ ١٥٠ جنيه مائة وخمسين جنيهاً قيمة الثمن الوارد بالعقد ومبلغ ١٧٥٠٠ جنيه كتعويض عما فاتها من كسب ومالحقتها من خسارة على سند من القول بأنها اشترت من المطعون ضده والده مساحة قهراطين نظير الثمن سالف الذكر وصدر لصالحها الحكم فى الدعوى رقم ٨٨٢ سنة ١٩٦٤ مدنى مركز طنطا بصحة ونفاذاً للعقد ثم الحكم رقم ١١٥٨ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى طنطا بالتسليم ، وإذ شرعت فى تنفيذ الحكم الأخير استشكل من يدعى على سند من أنه اشترى ذات العين بعقد بيع عرفى مؤرخ ١٩٦١/٧/١٤ وأقام بشأنه الدعوى رقم ٣٩٥ سنة ٦٣ مدنى كلى طنطا بطلب صحته ونفاذه وإنتهت صلحاً وتم تسجيل الحكم وقضى فى الأشكال رقم ١٩٧٨/٣١١ مركز طنطا بوقف تنفيذ الحكم الصادر لصالحها بالتسليم وإذ كان المطعون ضده سىء النية لإعادته البيع مرة ثانية لذلك أقامت دعواها بطلب

الفسخ والتعويض - قضت المحكمة بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٧/١٥ وإلزام المطعون ضده برد الثمن ، وبندب خير وبعد أن قدم تقريره قضت بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ١٠٥٠٠ جنيه عشرة آلاف وخمسمائة جنيه ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم فيما قضى به من تعويض بالإستئناف رقم ٣٣/٣٣١ ق طنطا .

وبتاريخ ١٩٨٥/٤/٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف - بالنسبة لشق التعويض - وبسقوط الحق فى طلب التعويض بمضى المدة . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره والفساد فى الإستدلال وفى بيان ذلك تقول أن العلاقة بين طرفى الدعوى يحكمها عقد البيع وإذ ثبت تعلل تنفيل التزام البائع عينيا بعد أن استحق العقار للغير بإنتقال الملكية إليه وخروجه من ملك البائع بفعل هذا الأخير - يكون للطاعنة طلب التعويض المؤسس على قواعد المسؤولية العقدية بإعتبار أن التعويض من الآثار المترتبة على الفسخ فلا يستقط إلا بمضى خمس عشرة سنة وإذ طبق الحكم المطعون فيه قواعد المسؤولية التقصيرية على طلب التعويض أخذاً بأنه لا مجال لتطبيق قواعد المسؤولية العقدية بعد فسخ العقد ثم أخضعه لأحكام التقادم الثلاثى المنصوص عليه بالمادة ١٧٢ من القانون فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

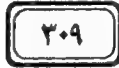
وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن للدائن الذى أوجب إلى فسخ عقده أن يرجع بالتعويض على المدين إذا كان عدم قيام المدين بتنفيذ إلتزامه راجعاً إلى خطئه بإهمال أو تعدد ويبنى التعويض على أساس المسئولية التقصيرية وليس على أحكام المسئولية العقدية ذلك أن العقد بعد أن يفسخ لا يصلح أساساً لطلب التعويض وإنما يكون أساسه هو خطأ المدين . وتخضع دعوى التعويض الناشئة عنه لقواعد المسئولية التقصيرية ، وللتقادم المسقط المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه المضرور بوقوع الضرر وبالشخص المسئول عنه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيها إلتزام هذا النظر إذ قضى بفسخ العقد ثم أعمل أحكام المسئولية التقصيرية . بعد أن استظهر أركانها وخلص صاحبها إلى أن دعوى التعويض قد لحقها التقادم المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ويضحى النعى عليه بسببه على غير أساس .

ولما تقدم بتعيين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة - اهن ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة وعضوية
المادة المستشارين / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة حياه الشافعي، عزت
البنهارى و محمد عبد العزيز الشناوى .



الطن رقم ٤٢٥ لسنة ٥٧ القضائية :

تعمل « إدارات قانونية » تسكين .

التسكين على الوظائف الفنية بالإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة
والوحدات التابعة لها . قاصر على الاعضاء الفنيين العاملين بتلك الإدارات عند صدور
الهيكل الوظيفية . م ١ ، ٨ ق ٤٧ لسنة ٧٣ .

مفاد النص فى المادة الأولى والثامنة من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٣ بشأن
الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ،
والمادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ أن التسكين على
الوظائف الفنية بالإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة
والوحدات التابعة لها إنما يكون للاعضاء الفنيين العاملين بتلك الإدارات عند
صدور الهيكل الوظيفية أما من عداهم من العاملين الشاغلين لوظائف غير فنية
أو المتدربين للقيام بأعمال فنية بها فإنهم لا يسكنون على الوظائف الفنية طالما
غير معينين عليها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١١٩٦ سنة ١٩٨٣ عمال كلى الزقازيق على المطعون ضدهما « بنك التنمية والأئتمان الزراعى لمحافظة الشرقية » و « البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى » وطلبت فى طلباتها الختامية الحكم بتسكينها على وظيفة محامى رابع بالمستوى الثانى ورد رسوم القيد المدفوعة لنقابة المحامين ومقدارها ١٦٢ جنيه ، وتقرير كافة حقوقها المترتبة على تسكينها بالدرجة المطالب بها ، وقالت بيانها انها حاصلة على ليسانس الحقوق سنة ١٩٧٩ وعملت منذ تخرجها محامية بشركة التوكيلات الملاحية بهورسعيد إلى أن نقلت إلى البنك الطاعن الأول فى ١/٥/١٩٨٠ بالشئون القانونية ، ومازالت بها إلى الآن وإذ كانت قد قيدت بجدول نقابة المحامين فى ١٦/١٢/١٩٨٢ ، فإن من حقها التسكين على الدرجة المطالب بها ومن ثم فقد أقامت الدعوى بطلباتها السالفة البيان .

وتاريخ ٢٧/٦/١٩٨٣ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٤ برفض الدعوى . استأنفت

المطعون ضدها هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٥٤ لسنة ٢٧ ق المنصورة « مأمورية الزقازيق » وتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٤ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره ، حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١١ ، بإلغاء الحكم المستأنف وتسكين المطعون ضدها على وظيفة محام رابع ، إعتباراً من ١٩٨٢/١٢/١٦ مع عدم إستحقاقها أية فروق مالية ، وإلزامت الطاعنين بسداد مبلغ ١٥٠,٩٠٠ جنيه إلى المطعون ضدها قيمة الرسوم والإشتراكات التى سددتها الأخيرة لنقابة المحامين . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبهت فيها رأى فى موضوع الطعن بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها إلتزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينعم الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان أن الحكم المطعون فيه قضى بتسكين المطعون ضدها على وظيفة محام رابع ، فى حين أن شروط تعيينها فى هذه الوظيفة غير متوافرة لأنها كانت تعمل قبل نقلها إلى البنك المطعون ضده الأول فى وظيفة كتابية بشركة التوكيلات البحرية ، ونقلت إلى البنك فى وظيفة كتابية بوحدة الشئون القانونية ، ولا يجوز تسكينها على إحدى الوظائف الفنية ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات

العامّة والوحدات التابعة لها على أنه « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامّة والهيئات العامّة والوحدات التابعة لها . والنص في المادة الثامنة منه على أن « تختص لجنة شئون الإدارات القانونية بالتنسيق العامّ بينها وتباشر اللجنة فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون ما يأتي : أولا ثانيا : وضع القواعد العامّة التي تتبع في التعيين والترقية والنقل والندب والإعارة بالنسبة لشاغلي الوظائف الفنية الخاصة لهذا القانون في جميع الإدارات القانونية أو بالنسبة لنوع أو أكثر منها . وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ونصوص اللوائح والقرارات التنظيمية العامّة المنصوص عليها في هذه المادة بقرارات من وزير العدل » وفي المادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بقواعد وإجراءات إعداد وإعتماد الهياكل الوظيفية وجدول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أن « يتمّ تسكين مديري وأعضاء الإدارات القانونية العاملين بها عند صدور الهياكل على الوظائف الواردة بها المعادلة للفتات المالية التي يشغلونها حاليا ، على أنه إذا توافرت في أحدهم الشروط المنصوص عليها في القانون لشغل وظيفة أعلى يسكن من توافرت فيه الشروط على هذه الوظيفة الأعلى مع عدم المساس بالأقدميات الحالية . » مقاده أن التسكين على الوظائف الفنية بالإدارات القانونية بالمؤسسات العامّة والهيئات العامّة والوحدات التابعة لها إما يكون للأعضاء الفنيين العاملين بتلك الإدارات عند

صدر الهيكل الوظيفية أما من عداهم من العاميين الشاغلين لوظائف غير فنية أو المنتدبين للقيام بأعمال فنية بها ، فإنهم لا يسكنون على الوظائف الفنية طالما أنهم غير معينين عليها لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضدها كانت تعمل بشركة القناة للتوكيلات الملاحية بوظيفة صراف ثالث بالدرجة الثالثة ، وإنها نقلت إلى البنك الطاعن الأول بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣ في وظيفة صراف ثالث بالإدارة - المالية ثم نقلت في ١٩٨٠/٥/١٥ إلى مراقبة الشؤون القانونية في وظيفة كاتب شئون قانونية أول . وكانت تلك الوظيفة من الوظائف المدرجة بالهيكل التنظيمي للبنك ، وليست من بين الوظائف الفنية بالإدارات القانونية ، فإنه من ثم لا يجوز تسكينه على وظيفة محام رابع وهي من بين الوظائف الفنية في الإدارات - القانونية . ولا يغير من ذلك قيد المطعون ضدها بجدول نقابة المحامين أو مباشرتها لبعض أعمال المحامين بالإدارة القانونية . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ٢٥٤ لسنة ٢٧ ق المنصورة « مأمورية الزقازيق » بتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

بمناصة السيد المستشار / وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / طه الشويخ ، أحمد أبو الحجاج نائب رئيس المحكمة ، شكري العميري
وسيد السيد عبد العزيز .

٣١٠

الطعن رقم ٨٤٦ السنة ٥٧ القضائية :

١ - قوة الأمر المقض . حكم « حجية الحكم » .

المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . القضاء النهائي . نطاقه .
تقدير وحدة الموضوع أو اختلاقه في الدعويين . من سلطة محكمة الموضوع طالما استندت إلى
أسباب مؤدية إلى النتيجة التي إنتهت إليها .

٢ - وقف « إستبدال الوقف » . عقد . نقض « السبب غير المنتج » .

التعاقد الحاصل بين وزارة الأوقاف ومن يرسو عليه مزاد العين المراد إستبدالها . معلن
على شرط واقف هو توقيع صيغة البذل من المحكمة المختصة . تخلف هذا الشرط يجعل
التعاقد كأن لم يكن مهما كانت الأسباب سواء أكانت رفض المحكمة توقيع صيغة البذل أو
صدور المرسوم بقانون ١٨٠ سنة ٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات وخروج الأمر من
اختصاص الحاكم الشرعية . إقامة الحكم المطعون فيه قضاء على ذلك . كان لحصل
قضائه . تعييبه فيما أورده من أسبابا أخرى . غير منتج .

١ - المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة أساسية لا تتغير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيهما في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية ، كما أن القضاء النهائي - لا قوة له - إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقر المنطوق بدونها ومالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، وأن تقدير وحدة الموضوع أو اختلافه في الدعويين مما تستقل به محكمة الموضوع طالما استندت على أسباب مؤدية إلى النتيجة التي إنتهت إليها .

٢ - إذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه بمدوناته أن التماقذ الحاصل بين وزارة الأوقاف والتي يمثلها المطعون ضدها الأول والثاني بصفتيهما وبين من يرسو عليه مزاد العين المراد إستبدالها يعتبر معلقاً على شرط وأقف هو توقيع صيغة البذل من المحكمة المختصة بحيث إذا تخلف هذا الشرط - إن كان مرجعه رفض المحكمة توقيع صيغة البذل للرأى عليه المزاد أو كان مرجعه أية أسباب أخرى مهما تنوعت أدت إلى الحيلولة دون إيقاع هذه الصيغة حتى ولو كان ذلك راجعاً لصدور المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات وخروج الأمر من إختصاص المحاكم الشرعية فإن التماقذ يصبح كأن لم يكن ولا وجود له منذ البداية وهي دعامة تكفى لحمل قضائه فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويضحي تعييبه فيما أورده من أسباب أخرى لم يكن بحاجة إليها لتدعيم هذا القضاء أيا كان وجه الرأى فيها غير منتج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن الطاعنات وآخرين أقاموا الدعوى رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٧٧ مدنى
كلى طنطا على المطعون ضدهم بطلب الحكم بإلزام المطعون ضدهما الأول
والثانى بصفتيهما فى مواجهة الرابع بأن يسلما لهم صورة من قرار وقائمة
الإستبدال ورسو المزااد المبين بصحيفة الدعوى وكذلك موافقه وتصديق المحكمة
الشرعية عليهم وتسليمهم نصف منسطح العقار المبين موقعا وحدودا بها محل
الاعماله سالغة البيان وقالوا بياناً لذلك. أنه بقائه إستبدال عرفيه مؤرخه
١٩٤٧/١٠/٦ رسى على مورثهن المرحوم والمطعون ضده الرابع
مزااد إستبدال العقار المبين موقعا وحدودا ومعالمها بصحيفة الدعوى لقاء ثمن
قدره - - ٤٨٠٠ جنيه وتم إخطارهما من المطعون ضدهما الأول والثانى برسو
المزااد عليهما وما يجب عليهما سداذه من مبالغ مستحقه قبلهما بخلاف ماتم
دفعه من تأمين دخول المزااد وقد استصدرا ضدهما حكماً بإلزامهما بدفع ثمن
الإستبدال دون تضامن بينهما فى الدعوى رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥١ مدنى كللى
طنطا وإذا امتنع المطعون ضدهما بصفتيهما عن تسليمهم صورة من قرار وقائمة

الاستبدال ورسو المزداد سألني البيان وموافقته وتصديق المحكمة الشرعية عليهما وكذلك تسليمهم نصف مسطح العقار محل القائمة بغير حق ومن ثم أقاموا الدعوى بطلباتهم - أمرت المحكمة بوقف الدعوى وفقاً لتعليقاً حتى يتم الفصل في الدعوى رقم ٥٢٢٧ لسنة ١٩٧٨ مدني كلى طنطا والمقامة من المطعون ضدهما الأول والثاني بطلب فسح قائمة الإستبدال لعدم سداد باقي الثمن وبعد الفصل فيها وتعجيل تلك الدعوى قضت للطاعنات بطلباتهم استأنف المطعون ضدهم الأول والثاني هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٠٤ لسنة ٣١ ق - طنطا وتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى طعنات الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعنات على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقضاء على خلاف الثابت بالأوراق والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع وفي بيانهما تقلن أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاء على ما إنتهى إليه في مدوناته من أن ملكية العين محل قائمة الاستبدال لم تستقر بعد إلى الطاعنات ومورثهن من قبل لعدم صدور موافقة المحكمة الشرعية وتصديقها عليها مع أن أمر الملكية قد فصل فيه الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٢٢٧ لسنة ١٩٧٨ مدني كلى طنطا والتي أقامها المطعون ضدهما الأول والثاني بصفتيهما عليهم والمطعون ضده الرابع بطلب فسح القائمة سألني البيان لعدم سداد باقي الثمن وقضى فيها بالرفض لاخيتارهما طريق التنفيذ العيني لسبق مطالبتهما لمورثهن والمطعون ضده الرابع به بدعوى

قضائية وإذا حاز هذا الحكم قوة الأمر المقضى بقبوله منهما وعدم طعنهما عليه كما تأكدت تلك الحجية بالحكم الصادر في الإستئناف ٨٧٥ لسنة ٣٤ ق إستئناف طنطا في الدعوى المقامة منهما بإبطال قائمه الإستبدال محل النزاع والتي قضى فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها وكذلك بالحكمين الصادرين في الإستئنافين ٢٣٦ لسنة ٣٢ ق ، ٥٣٤ لسنة ٣٥ ق - إستئناف طنطا الصادرين لصالح المشتري من المطعون ضده الرابع في الدعوى المقامة منه على الأخير بصحة ونفاذ عقد البيع الصادرين إليه ودعوى التسليم مما كان مقتضاه ألا تعاود المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه البحث في مسألة إنتقال الملكية بعد أن استقرت لهن . لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام الباتة سالفة البيان ولا أن تستطرده تدعيماً لقضائهما إضافة إلى ذلك بأن المورث لم يسدد كامل الثمن إذ أن ما قدم من مستندات داله على ذلك يناقض بما يعيب الحكم المطعون فيه بالأوجه سالفة البيان

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة أساسية لا تنغير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراً جافعاً مانعاً وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية . كما أن القضاء النهائي لا قوة له إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفه صريحه أو بصفه ضمنيّه سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها ومالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا

يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى وأن تقدير وحدة الموضوع أو اختلاقه فى الدعويين مما تستقل به محكمة الموضوع طالما استندت على أسباب مؤديه إلى النتيجة التى إنتهت إليها . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٢٢٧ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى طنطا والتى أقامها المطعون ضدهما الأول والثانى بصفتيهما على الطاعنات والمطعون ضدهما الثالث والرابع بفسخ عقد البدل المؤرخ ١٩/١٠/١٩٤٧ على سند من عدم سدادهم لباقى ثمن العين محل الإستبدال أنه أقام قضاءً فيها بالرقض على ماأورده فى أسبابه من أن فى اختيارهما لطريق تنفيذ عقد البدل سالف البیان باستصدار الحكم فى الدعويين ٦٥٨/٣٥٩ لسنة ٥١ مدنى كلى طنطا عليهم واتخاذ إجراءات تنفيذه قبلهم بتوقيع حجز مالملمدين لدى الغير فى ١٩٩٧/١٢/٢٥ ما يستتبع القضاء برفض طلبهم بالفسخ دون أن يعرض فى تلك الأسباب لانتقال ملكية العين محل الإستبدال إذ لم تكن مطروحة عليه ولا لازمة لقضاء كمالم يتناقش فيها الخصوم مما لا يمكن معه أن تكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى وينبنى على ذلك أن الحكم الصادر فى دعوى الفسخ المشار إليه لا حجة له فى شأن النزاع المائل وكذلك باقى الأحكام المشار إليها بسببى النعى وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأمام قضاء برفض دعوى الطاعنات على ماأورده فى مدوناته فإن التماقد الحاصل بين وزارة الاوقاف والتى شملها المطعون ضدهما الأول والثانى بصفتيهما وبين من يرسو عليه مزاد العين المراد إستبدالها يعتبر معلقاً على شرط واقف هو توقيع صيغه البدل من المحكمة المختصة بحيث إذا تخلف هذا الشرط إن كان مرجعه رفض

المحكمة توقيع صيغه الهدل للراسى عليه المزداد أو كان مرجعه أية أسباب أخرى مهما تنوعت أدت إلى الحيلولة دون إيقاع هذه الصيغة حتى ولو كان ذلك راجعاً بصور المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات وخروج الأمر من اختصاص المحاكم الشرعية فإن التعاقد يصبح كأن لم يكن ولا وجود له منذ البداية وهى دعامة تكفى لحمل قضاة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحي تعييبه فيما أوردته من أسباب أخرى لم يكن بحاجة إليها لتدعيم هذا القضاة أما كان وجه الرأى فيها غير منتج ويكون النعى برمته على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم بنق بدوي رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / طه الشويخ ، احمد أبو الدجاج نائب رئيس المحكمة ، شكري العبيدي
وعبد الرحمن فكري .

٣١١

الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٥٨ القضائية :

نقض « الخصوم في الطعن » .

عدم اختصاص من أمرت المحكمة باختصاصه . أثره . عدم قبول الطعن .

لما كانت المحكمة قد كلفت الطاعن الثاني باختصاص الطاعنة الأولى بصفتها
وصية على ولديها القاصرين أوفى شخص من يمثلهما قانوناً فقعد عن اتخاذ
هذا الإجراء . فإنه يتعين نقضا - بعدم قبول الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع أبان عنها الحكم الصادر من هذه المحكمة بتساريخ
١٩٩٠ / ٣ / ٢٨ بما يغني عن تكرار سردها ومن ثم تحيل إليه في بيانها ،

وتوجز في أن المطعون ضده الأول أقيم الدعوى رقم ۲۱۲۳ لسنة ۱۹۸۱

مدنى كلى بنى سوف بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ

۱۹۸۰ / ۱ / ۵ الصادر إليه من المرحوم - مورث الطاعنة

الأولى بصفتها والطاعن الثانى وباقى المطعون ضدهم والمتضمن بيعه له ۱۲ ط

لقاء ثمن قدره ۱۲۰۰ جنيه والتسليم . طعنت الطاعنة الأولى بصفتها بالجهالة

على توقيع مورث القاصرين على عقد البيع . كما طعن الطاعن الثانى بتزويره

. وقضت المحكمة بسقوط الطعن بالجهالة ويرفض الإدعاء بالتزوير ثم قضت

بالطلبات . استأنف الطاعنان والمطعون ضدهم من الثالث حتى السابعة هذا

الحكم بالإستئناف رقم ۲۲ لسنة ۲۴ ق بنى سوف ، وبتاريخ ۱۹۸۷/۱۲/۶

حكمت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ

۱۹۹۰ / ۳ / ۲۸ أصدرت المحكمة حكمها المحال إليه بعدم قبول الطعن بالنسبة

للطاعنة الأولى بصفتها وصية على ولديها المرحوم

وبإعادة الطعن إلى المرافعة لجلسة ۱۹۹۰ / ۵ / ۲۳ وأمرت الطاعن الثانى

باختصاص الطاعنة بصفتها وصية على ولديها المذكورين أوفى شخص من يمثلها

قانونا وأقامت قضاها على أساس أن المحامى الذى قرر بالطعن نيابة عن

الطاعنة الأولى بصفتها على ولديها القاصرين لم يودع مع التوكيل الصادر إليه

منها صورة رسمية من قرار الوصاية وإنه لما كان الحكم المطعون فيه صادراً

في موضوع غير قابل للتجزئة فإنه يتعين إختصاص الورثة الذين قضى بعدم الطعن بالنسبة لهم حتى يستقيم شكل الطعن وتكمل له مقومات قبوله .

وحيث إنه لما كانت المحكمة قد كلفت الطاعن الثاني بإختصاص الطاعنة الأولى بصفتها وصية على ولديها القاصرين أوفى شخص من يمثلهما قانونا فبعد عن إتخاذ هذا الإجراء فإنه يتعين التضاء بعدم قبول الطعن .

////////////////

١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / عبد المنصف أحمد عاشم نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، « . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجندى نواب
رئيس المحكمة وعبد الصال السمان .



الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) نقض « حالات الطعن : الأحكام الجائز الطعن فيها » . إستئناف .

ضم الاستئنافات الذى لا يفقد أى منها استقلاله . أثره . جواز الطعن فى الحكم المنهى
للخصومة الصادر فى أى منها ولو صدر قبل الفصل فيما استجبت المحكمة منها للقضاء
فى موضوعه .

(٢) دعوى « ترك الخصومة » . إثبات « الإقرار » . نقض « نظر
الطعن أمام محكمة النقض : ترك الخصومة » .

الإقرار المقدم من الطاعن للمحكمة بترك الخصومة فى الطعن . قيامه مقام المذكرة الموقعة
عليها منه . إطلاع الخصم عليه . أثره .

(٣ ، ٤) قضية « عدم الصلاحية » . حكم - بطلان .

(٢) عدم صلاحية القاضى لنظر دعوى سبق له نظرها قاضيا . علته . ما يشترط فى
القاضى من خلو ذهنه عن موضوع الدعوى حتى يزن جميع الخصوم وزنا مجردا .

(٤) إبداء القاضي رأيا في القضية المطروحة عليه ؛ سبب لعدم صلاحيته لنظرها .
شموله كل خصومة سبق تردها بين الخصوم أنفسهم واثرت فيها ذات الحجج والأسانيد التي
اثرت في الخصومة بحيث تعتبر استمرار لها وعودا إليها .

(٥ ، ٦) حكم « حجية الحكم » . قوة الأمر المقضى .

(٥) حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى . مناهيها . وحدة الموضوع
والخصم والسبب .

(٦) حجية الحكم . اقتصارها على ما فصلت فيه المحكمة . مالم تفصل فيه المحكمة
بالعمل لا يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

(٧ ، ٨) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الأدلة » . « سلطتها
في تقدير أقوال الشهود » . إثبات . تزوير .

(٧) محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أدلة التزوير متى كان تقديرها سائغا .

(٨) ترجيح شهادة شاهد على آخر . من إطلاقات محكمة الموضوع .

(٩) استئناف « الحكم في الاستئناف : تبسيبه » . حكم « تبسيبه » .

أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي والإحالة إليه . لاعيب . شرطه .

(١٠) حكم « تبسيب الحكم » .

عدم التزام الحكم بالرد على أقوال وجحج الخصم . شرطه . أن يكون في قيام الحقيقة
التي إقنع بها وأورد لإلها الرد الضمني للسقط لتلك الأقوال والحجج .

(١١ ، ١٢) تزوير « الإلعاء » بالتزوير . بطلان « بطلان الإعلان » .

إعلان « بطلان الإعلان » .

(١١) قبول الإدعاء بالتزوير . شرطه . أن يكون مقبعا في النزاع . إثبات . علة ذلك .

(١٢) البطلان الناشئ عن التزوير في أوراق التكليف بالحضور زواله بحضور المعلن

إليه الجلسة المحددة بالإعلان . علة ذلك .

(١٣) إثبات « الدفع بالإنكار » . تزوير .

الدفع بالإنكار أو الجهالة . لا يحول دون الإدعاء بعد ذلك بتزوير المحرر . علة ذلك .

(١٤) تزوير . حكم « تسبیب الحكم : ما يعد قصورا » .

غرم جواز الحكم بصحة الوثيقة أو تزويرها وفي موضوع الدعوى معاً . م ٤٤ إثبات .

صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء كان الحكم بالتأييد

أو الإلغاء . علة ذلك .

////////////////

١ - ضم الاستئنافات تسهيلاً للإجراءات لا يترتب عليه دمج أحدهما في

الأخر بحيث لا يفقد كل منها استقلاله ، ومن ثم فإذا رفعت استئنافات عن

أحكام في دعاوى تختلف كل منها عن الأخرى موضوعاً أو سبباً فإنه يجوز

الطعن فيهما فصلت فيه المحكمة من هذه الاستئنافات باعتباره حكماً منهيماً

للخصومة فيها ولو صدر قبل الفصل فيما استبقته المحكمة منها للقضاء ،

في موضوعه .

٢ - إذ كانت المادة ١٤١ من قانون المرافعات تجبئ إبداء ترك الخصومة

ببيان صريح من التارك في مذكرة موقع عليها منه مع اطلاع خصمه عليها

وكان الإقرار المكتوب الموقع عليه من الطاعنة الثالثة والذي صدق عليها بمكتب

توثيق دمههور قد تضمن بيانا صريحا بتركها الخصومة في هذا الطعن فإن هذا

الإقرار الذى قدم إلى المحكمة وأطلع عليه الخصوم يقوم مقام المذكورة الموقع عليها من هذه الطاعنة ، ومن ثم يتعين القضاء بقبول ترك الطاعنة الثالثة الخصومة فى الطعن .

٣ - النص فى المادة ١٤٦ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن علة عدم صلاحية القاضى للفصل فى الدعوى التى سبق له نظرها قاضيا هى الخشية من أن يلتزم برأية الذى يشف عنه عمله المتقدم ، إستناداً إلى أن أساس امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجرداً ، أخذاً بأن إظهار الرأى قد يدعو إلى التزامه مما يتنافى مع حرية العدول عنه .

٤ - لئن كان ظاهر سياق المادة ١٤٦ من قانون المرافعات يفيد بأن إبداء الرأى يلزم أن يكون فى ذات القضية المطروحة إلا أنه ينبغى أن يفسر ذلك بالمعنى الواسع ، فيؤخذ به متى كانت الخصومة الحالية مردده بين ذات الخصوم ، ويستدعى الفصل فيها الأدلاء بالرأى فى نفس الحجج والأسانيد التى اثبتت فى الخصومة الأخرى بحيث تعتبر الخصومة الحالية استمراراً لها وعوداً إليها .

٥ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن النص فى المادة ١٠١ من قانون الإثبات يدل على أن مناط حجية الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى هو

وحدة الموضوع والخصوم والسبب بحيث إذا تخلف أحد هذه الشروط انتفت تلك الحجة .

٦ - المقرر أن حجة الحكم تقتصر على ما فصل فيه من الحقوق ومالم تفصل فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا للحكم يجوز قوة الأمر المقضى .

٧ - المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطان المطلق فى تقدير أدلة التزوير المطروحة أمامها وفى تكوين إعتقادها فى تزوير الورقة المدعى بتزويرها أو صحتها بناء على هذا التقدير ولا رقابة عليها لمحكمة النقض فى ذلك متى كان تقديرها سائفا .

٨ - المقرر أن ترجيح شهادة شاهد على شهادة شاهد آخر هو من إطلاقات محكمة الموضوع لا شأن فيه لغير ما يطمئن إليه وجدانها .

٩ - لا يعيب الحكم المطعون فيه إذ هو أيد الحكم الابتدائى أن يحيل على أسبابه التى أقيم عليها متى كانت تكفى لحمله ولم يكن الخصوم قد استندوا أمام محكمة الاستئناف إلى أوجه دفاع جديد ، تخرج فى جوهرها عما قدموه لمحكمة أول درجة .

١٠ - لا يعيب الحكم سكوته عن الرد على ما ساقه الطاعنون من أقوال وحجج استدلالا على التزوير خلافا لما أخذ به وانتهى إليه ، لأن فى قيام الحظيفة التى اقتصت بها وأورد دليله عليها التعليل الضمنى المسقط لكل قول أو حجة تخالفه .

١١ - يشترط لقبول الإدعاء بالتزوير طبقاً للمادة ٥٢ قانون الإثبات أن

يكون منتجاً في النزاع ، فإن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها إذ لا جدوى من تكليف المحكوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً في موضوع الدعوى .

١٢ - بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في

بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة يزول - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بحضور المعلن إليه الجلسة في الزمان والمكان المعينين لحضوره ، اعتباراً بأن حضور الخصم في الجلسة التي دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصود منها ، وبعد تنازلاً منه عن التمسك ببطلانها وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاء بعدم قبول الإدعاء بتزوير إعلاى الطاعن الأول بصحيفتى الدعويين رقمى ٢٢٥٤ لسنة ١٩٧٥ ، ٨٨٨ لسنة ١٩٧٦ مدنى ومنهـور الإبتدائية لكون هذا الإدعاء غير منتج ، على أن حضور المعلن إليه الجلسة المحددة بالإعلان يزول البطلان الناشئ عن التزوير المدعى به فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

١٣ - لئن كان الإدعاء بتزوير محرر بحول دون التمسك بعد ذلك بالدفع

بالإنكار أو الجهالة على التوقيع الوارد على هذا المحرر إلا أن الدفع بالإنكار أو الجهالة والاختفاء فيه لا يحول - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دون الإدعاء بعد ذلك بتزوير المحرر . ذلك أن الدفع بالإنكار أو الجهالة على التوقيع

الوارد بالمرحور سواء كان بالإمضاء أو البصمة أو الختم يقتصر مجاله على صحة التوقيع محل هذا الدفع فحسب. أما الطعن بالتزوير على التوقيع - بعد الإقرار به أو الإخفاق في الطعن بالنكاره - فإنه يتناول كيف وصل التوقيع من يد صاحبه إلى المرحور الذي يحتج به خصمه عليه .

١٤ - النص في المادة ٤٤ من قانون الإثبات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء في الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى لا فرق في ذلك بين أن يكون إنكار المرحور أو الإدعاء بتزويره حاصل أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة ولا يكون القضاء في أيهما صادراً بصحته أو برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو الإلغاء ، لاتحاد المحكمة التشريعية في جميع الأحوال السابقة وهي ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو إدعى التزوير واخفق في إدعائه من تقديم ما يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمرحور الذي ثبت تزويره أو التخلص من الالتزام الذي يشبته وفشل في الطعن عليه ، إذ المرحور المحكوم بصحته أو بطلانه لا يبعد أن يكون دليلاً في الدعوى وقد تتعدد الأدلة على إثبات الالتزام أو نفيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهما الأول والثانى أقاما الدعوى - رقم ٢٢٥٤ لسنة ١٩٧٥ مدنى دمنهور الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقود البيع الابتدائية المؤرخة ١٩٥٠/٣/٤ ، ١٩٧٣/٧/١٥ ، ١٩٧٤/١٠/١ الصادر أولها من المرحومة مورثة المطعون ضدهم من الثالث إلى السادس متضمنا بيعها إلى الطاعن الأول مساحة ١٢ قيراطا مبينة بالصحيفة لقاء ثمن مقداره ١٣٠ جنيها . والصادر ثانيها من الطاعن الأول متضمنا بيعه لهما ذات هذه المساحة بثمن مقداره ٥٠٠ جنيه ، والصادر ثالثهما من الطاعن الأول أيضا متضمنا بيعه لهما مساحة ١٨ قيراطا مبينة بالصحيفة لقاء ثمن مقداره ٧٥٠ جنيها ، وذلك تأسيسا على أن البائع لهما تقاعس عن تقديم المستندات اللازمة للتسجيل وهو ما حدا بهم إلى إقامة هذه الدعوى . بطلبتهما سالفه البيان . دفع الطاعن الأول بإنكار توقيعه ببصمة الختصم على العقدين الثانى والثالث فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق قى صدد هذا الدفع واستمعت إلى شهود الطرفين ثم حكمت بتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٧٦

برفض الدعوى بالإنكار وبصحة التوقيع على عقد البيع المؤرخين ۱۹۷۳/۷/۱۵

۱/۱۰/۱۹۷۴ كما رفع المطعون ضدّهما الأول والثاني على الطاعن الأول الدعوى رقم ۸۸۸ لسنة ۱۹۷۶ مدنى دمنهور الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ۱۹۷۳/۱/۵ المتضمن بيعه لهما مساحة فدان مبنية بالصحيفة لقاء من مقداره ۱۰۰۰ جنيه ، تدخلت الطاعنات من الثانية إلى الأخيرة فى هذه الدعوى تدخلًا انضماميًا إلى والدهن الطاعن الأول فى طلب رفض الدعوى واستندن فى ذلك إلى أن القدر المبيع للمطعون ضدّهما المذكورين يدخل ضمن مساحة ۶ و ۱ و ۱ التى اشتريتها من الطاعن الأول لقاء ثمن مقداره ۳۰۰۰ جنيه بموجب عقد البيع الابتدائى المؤرخ ۱۹۷۶/۱/۱ وأنهن رفعن فى شأنه دعوى صحة التعاقد رقم ۹۲۳ لسنة ۱۹۷۶ مدنى دمنهور الابتدائية ، فأمرت المحكمة بضم الدعوى الأخيرة إلى الدعويين السابقتين ليصدر فى الدعوى الثلاثة حكم واحد ، وتبين أن طرفى عقد البيع المؤرخ ۱۹۷۶/۱/۱ قدما فى الدعوى المشار إليها عقد صلح مؤرخ ۱۹۷۶/۵/۳۰ وطلبا من المحكمة التصديق عليه وأن المطعون ضدّهما الأول والثاني تدخلًا فيها هجوميًا وطلبا الحكم برفضها على أساس أن عقد البيع المؤرخ ۱۹۷۶/۱/۱ إنصب على ذات المساحة المبيعة لهما من نفس البائع بموجب عقد البيع المؤرخ ۱۹۷۳/۱/۵ المرفوعة بشأنه دعوى صحة التعاقد رقم ۸۸۸ لسنة ۱۹۷۶ مدنى دمنهور الابتدائية وادعى الطاعن الأول بتزوير التوقيع المنسوب إليه على عقود البيع المؤرخه ۱۹۷۳/۱/۵ ، ۱۹۷۳/۷/۱۵ ، ۱۹۷۴/۱۰/۱ ،

كما طعن المطعون ضدّهما الأول والثاني بالصورية المطلقة على عقد البيع المؤرخ ١٩٧٦/١/١ وعقد الصلح المؤرخ ١٩٧٦/٥/٣٠ وتاريخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ حكمت المحكمة في الدعوى رقم ٢٢٥٤ لسنة ١٩٧٥ مدنى دمنهور الابتدائية بعدم قبول الإدعاء بالتزوير بالنسبة لعقدى البيع المؤرخين ١٩٧٣/٧/١٥ ، ١٩٧٤/١٠/١ وفى الدعوى رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٧٦ مدنى دمنهور الابتدائية بإحالتها إلى التحقيق بشأن الادعاء بالتزوير بالنسبة لعقد البيع المؤرخ ١٩٧٣/١/٥ وفى الدعوى رقم ٩٢٣ لسنة ١٩٧٦ مدنى دمنهور الابتدائية بوقف الفصل فى الطعن بالصورية إلى حين الفصل فى الادعاء بتزوير عقد البيع سالف الذكر ، وبعد أن استمعت المحكمة إلى شهود الطرفين فى الادعاء بتزوير ذلك العقد عاد الطاعن الأول فادعى بتزوير إعلانه بصحيفة الدعوى رقم ٢٢٥٤ لسنة ١٩٧٥ مدنى دمنهور الابتدائية . وتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة فى الدعوى رقم ٢٢٥٤ لسنة ١٩٧٥ مدنى دمنهور الابتدائية بعدم قبول ادعاء الطاعن الأول بتزوير إعلانه بصحيفتها وفى موضوعها بصحة ونفاذ عقود البيع المؤرخه ١٩٥٠/٣/٤ ، ١٩٧٣/٧/١٥ ، ١٩٧٤/١٠/١ وفى الدعوى رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٧٦ مدنى دمنهور الابتدائية برفض الإدعاء بتزوير عقد البيع المؤرخ ١٩٧٣/١/٥ ، ثم عادت وحكمت بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٩ فى موضوع هذه الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع سالف الذكر ، وفى الدعوى رقم ٩٢٣ لسنة ١٩٧٦ مدنى دمنهور الابتدائية بإحالتها إلى التحقيق لاثبات دفع المطعون ضدّهما الأول - والثاني

بصورة عقد البيع المؤرخ ١٩٧٦/١/١ وعقد الصلح المؤرخ . ١٩٧٦/٥/٣٠ وبعد أن استعنت إلى شهود الطرفين حكمت المحكمة برفض هذه الدعوى .

إستأنف الطاعن الأول الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٢٥٤ لسنة ١٩٧٥ مدنى دمنهور الابتدائية لدى محكمة إستئناف الأسكندرية - مأمورية دمنهور - بالاستئناف رقم ١١٦ لسنة ٣٥ قضائية كما استأنف هو وباقى الطاعنات الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٧٦ مدنى دمنهور الابتدائية بالاستئناف رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ قضائية واستأنفت الطاعنات من الثانية إلى الأخيرة الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩٢٣ لسنة ١٩٧٦ مدنى دمنهور الابتدائية بالاستئناف رقم ٢٨٦ لسنة ٣٨ قضائية . أمرت المحكمة بضم الاستئنافين الأخيرين إلى الأول ليصدر فيها حكم واحد ثم أدعى الطاعنان الأول والثانية بتزوير إعلان الأول فى مواجهة الثانية بصحيفة افتتاح الدعوى رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٧٦ مدنى دمنهور الابتدائية . وبتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٤ حكمت المحكمة فى الاستئناف رقم ١١٦ لسنة ٣٥ قضائية بتأييد الحكم المستأنف وفى الاستئناف رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ قضائية بعدم قبول الإدعاء بتزوير صحيفة افتتاح الدعوى رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٧٦ مدنى دمنهور الابتدائية وتأييد الحكم المستأنف وفى الاستئناف رقم ٢٨٦ لسنة ٣٨ قضائية وقبل الفصل فى موضوعه بندب خبير ثم عادت المحكمة وقضت بتاريخ ٢٠ من يونيو سنة ١٩٨٧ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون بطريق النقض فى الحكم الصادر فى الاستئنافين

رقمى ١١٦ ، ٤٦٨ لسنة ٣٥ قضائية ثم تنازلت الطاعنة الثالثة عن الطعن بموجب إقرار مصدق عليه بمكتب توثيق دمنهور فى ٢٧ من يولييه سنة ١٩٨٦ وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى أصلا بعدم جواز الطعن واحتياطيا بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأَتْ أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره فيها التزمت النيابة رأبها .

وحيث إن سبى الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم جواز الطعن أن الحكم المطعون فيه صدر فى الاستئناف رقمى ١١٦ ، ٤٦٨ لسنة ٣٥ قضائية قبل الفصل فى موضوع الاستئناف رقم ٢٦٨ لسنة ٣٨ قضائية المنظم - الذى تدبت فيه المحكمة خميرا - ولم يكن من بين الحالات المستثناءة التى تقبل الطعن استقلالا طبقا لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ومن ثم فإنه لا يجوز الطعن فيه قبل صدور الحكم فى موضوع الاستئناف المشار إليه .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ، ذلك بأن ضم الاستئنافات تسهيلا للإجراءات لا يتوجب عليه دمج إحداها فى الأخر بحيث يفقد كل منها استقلاله . ومن ثم فإذا رفعت استئنافات عن أحكام فى دعاوى تختلف كل منها عن الأخرى موضوعا أو سببا فإنه يجوز الطعن فيما فصلت فيه المحكمة من هذه الاستئنافات باعتباره حكما منهيًا للخصومة فيها ولو صدر قبل الفصل فيما استتبعته المحكمة منها للقضاء فى موضوعه . إذ كان ذلك

وكانت دعوى الطاعنات من الثانية إلى الأخيرة رقم ٩٢٣ لسنة ١٩٧٦ مدنى
دمنهو^ر الإبتدائية التى أقيمت بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المورخ
١٩٧٦/١/١ بالنسبة لمساحة ٦ و ١ و ١ من أرض النزاع محل الإستئناف
رقم ٢٨٦ لسنة ٣٨ قضائية الاسكندرية تغاير فى موضوعها وسببها دعوى
المطعون ضدهما الأول والثانى رقم ٢٢٥٤ لسنة ١٩٧٥ مدنى دمنهور الإبتدائية
التى أقامها بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقود البيع المؤرخة ١٩٥٠/٣/٤ ،
١٩٧٣/٧/١٥ ، ١٩٧٤/١٠/١ بالنسبة لمساحتين أخيرتين مقدار أولهما ١٢^ط
والثانية ١٨^ط من تلك الأرض محل الاستئناف رقم ١١٦ لسنة ٣٥ قضائية
الأسكندرية ، كما تختلف دعوى الطاعنات أنه الذكر كذلك سببا عن دعوى
المطعون ضدهما المذكورين رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٧٦ مدنى دمنهور الإبتدائية التى
طلبها فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المورخ ١٩٧٣/١/٥ بالنسبة لمساحة
فدان من أرض النزاع محل الاستئناف رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ قضائية الاسكندرية
وذلك لاستناد كل منهما فى دعواه إلى عقد يغاير العقد الصادر للآخر من نفس
البائع ، إذا كان ذلك وكان الاختلاف بين تلك الدعاوى من شأنه عدم القيام وحده فى
الخصومة بينها لتشملها جميعا وأن اتحد الخصوم فيها ، وكان لا يغير من ذلك
إيراد العقدين المؤرخين ١٩٧٣/١/٥ و ١٩٧٦/١/١ على ذات القدر المبيع
لكل مشتر من نفس البائع ، فهذا لا يمنع من النظر فى دعوى صحة ونفاذ كل
عقد والقضاء فيها استقلالا عن الأخرى لما هو مقرر من أن العبرة

عند تزامن المشتريين للقدور المبيع من نفس البائع تكون بالاسبق منهم تسجيلا لعقده ، فإن كلا من الاستئنافات أرقام ١١٦ ، ٤٦٨ لسنة ٣٥ ، ٢٨٦ لسنة ٣٨ قضائية الاسكندرية المرفوعة عن الأحكام الصادرة في الدعاوى المشار إليها تكون له ذاتية وكيانه المستقل بعد ضمها - وينبنى على ذلك أن قضاء الحكم المطعون فيه في الاستئنافين الأول والثاني بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة ونفاذ عقود البيع آتفه البيان ونذب خبير قبل الفصل في موضوع الاستئناف الثالث يعتبر منهيا للخصومة فيما فصل فيه وحسمه في موضوع الاستئنافين الأولين ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله متعينا رفضه .

وحيث إن الطاعنه الثالثة - - قدمت إقرارا بتنازلها عن الطعن صدق على توقيعها عليه بتاريخ ١٧ من يولييه سنة ١٩٨٦ بمكتب توثيق دمنهور ، ولما كانت المادة ١٤١ من قانون المرافعات تميز إبداء ترك الخصومة ببيان صريح من التارك في مذكرة موقع عليها منه مع اطلاع خصمه عليها وكان الأقرار المكتوب آنف الذكر الموقع عليه من الطاعنه الثالثة والذي صدق عليه بمكتب توثيق دمنهور قد تضمن بيانا صريحا بتركها للخصومة في هذا الطعن فإن هذا الإقرار الذي قدم إلى المحكمة واطلع عليه الخصوم يقوم مقام المذكرة الموقع عليها من هذه الطاعنه ، ومن ثم يتعين القضاء بقبول ترك الطاعنه الثالثة الخصومة في الطعن .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي الطاعنين قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب ينمى الطاعنون بالسابع منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفى بيان ذلك يقولون أن السيد المستشار / عضو اليسار فى الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه قد سبق له إبان عمله قاضيا بمحكمة بندر دمنهور - إصدار الحكم فى الدعوى المدنية رقم ٥٨١ لسنة ١٩٧٦ ببطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٥٠ / ٣ / ٤ ومن ثم يكون غير صالح لنظر الدعوى الراهنة طبقا لنص المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون المرافعات ويتربط عليه بطلان الحكم الصادر منه وهذا البطلان متعلق بالنظام العام يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأنه لما كان النص فى المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على أنه « يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد من الخصوم فى الأحوال الآتية إذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم فى الدعوى أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيراً أو محكماً » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن علة عدم صلاحية القاضى للفصل فى الدعوى التى سبق له نظرها قاضيا هي الخشية من أن يلتزم برأيه الذى يشف عنه عمله المتقدم ، إستناداً إلى أن أساس إمتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجرداً ،

أخذاً بأن اظهر الرأي قد يدعوا إلى التزامه مما يتنافى مع حرية العدول عنه - وأنه وإن كان ظاهر سياق المادة ١٤٦ أنه الذكر يفيد بأن ابداء الرأي يلزم أن يكون في ذات القضية المطروحة إلا أنه ينبغي أن يفسر ذلك بالمعنى الواسع ، فيؤخذ به متى كانت الخصومة الحالية مرددة بين ذات الخصوم ، ويستتدعى الفصل فيها الادلاء بالرأى في نفس الحجج والاسانيد التى أثبتت في الخصومة الأخرى بحيث تعتبر الخصومة الحالية استمراراً لها وعوداً إليها . لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن الرجوع إلى الصورة الرسمية للحكم فى الدعوى رقم ٥٨١ لسنة ١٩٧٦ مدنى بتدر دمنهور - المودع ملف الدعوى - أن تلك الدعوى رفعت من على ورثة المرحومة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٠/٣/٤ الصادق من المورثة المذكورة بالنسبة إلى مساحة^ط ١٢ من الأرض المبعة لها وقد قضى فيها برفضها بحالتها لعدم تقديم المستندات ، بينما رفعت الدعوى رقم ٢٢٥٤ لسنة ١٩٧٥ مدنى دمنهور الابتدائية من المطعون ضدهما الأول والثانى على ورثة البائعة فى العقد سالف الذكر بطلب الحكم بصحته ونفاذه بالنسبة لمساحة أخرى مقدارها^ط ١٢ من الأرض التى ياعتها إلي الطاعن الأول ، وبالتالي فإن وحدة الخصومة لا تكون متوافقة مع الدعويين السابقة والحالية لإختلافهما خصوصاً ومجلاً ، لهذا فلا يتمتع قانوننا على السيد المستشار عضو اليسار فى الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه الأشتراك فى إصداره بسبب قضائه

فى الدعوى السابقة إبان عمله قاضيا بحكمة بتدر دمنهور ولا يعد قضاؤه فيها سببا من أسباب عدم صلاحية القاضى المتعلقة بالنظام العام ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون أنهم دفعوا أمام محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٥٨١ لسنة ١٩٧٦ مدنى بتدر دمنهور المرفوعة من على ورثة البائعة لهما بالعقد المؤرخ ١٩٥٠ / ٣ / ٤ بطلب صحة ونفاذ هذا العقد بالنسبة للحصة المبيعة لها والتى قضى فيها بالرفض تأسيسا على عدم ملكية البائعة لما باعتته وتأيد الحكم استئنافيا ، وأستندوا فى هذا الدفع إلى أن القضاء ببطالان البيع فى تلك الدعوى ينسحب على القدر المبيع إلى الطاعن الأول بموجب هذا العقد مما كان يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر دعوى المطعون ضدهما الأول والثانى الحالیه المرفوعة بطلب صحته ونفاذه والعقود المتوالية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون معيبا مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك بأن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن النص فى المادة ١٠١ من قانون الإثبات على أن « الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز لجسول دليل ينقض هذه الحججيه ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحججية

إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسيبا » يدل على أن مناط حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى هو وحده الموضوع والخصوم والسبب بحيث إذا تخلف أحد هذه الشروط انتفتت تلك الحجية . كما أن من المقرر أن حجية الحكم تقتصر على ما فصل فيها من الحقوق ومالم تفصل فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك وكان البين من الرد على السبب السابق أن الدعوى السابقة رقم ۵۸۱ لسنة ۱۹۷۶ مدنى بندر دمنهور والدعوى رقم ۲۲۵۴ لسنة ۱۹۷۵ مدنى دمنهور الابتدائية مختلفان محلا وخصوصا بما لا تتوافر معه شروط حجية الأمر المقضى للحكم الصادر فى الدعوى السابقة ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فى قضائه برفض دفع الطاعنين بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى سالفة الذكر ، فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ، ومن ثم يكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون أنه لم يتناول ادعاءهم بتزوير عقد البيع المؤرخ ۱۹۷۳/۱/۵ موضوع الدعوى رقم ۸۸۸ لسنة ۱۹۷۹ مدنى دمنهور الابتدائية ولم يرد على الأدلة التى ساقوها على تزوير هذا العقد ومنها إعتراقات المطعون ضدهما الأول والثانى بعدم وجود عقود أخرى لديهما فى تحقيقات الشكويين رقمى ۲۰۴۵ ، ۲۷۵۹ لسنة ۱۹۷۵

أدارى دمنهور المقدمين ضمن مستنداتهم فى الدعوى ، كما لم يقل كلمته بشأن تقدير أقوال شهود الطرفين فى تحقيق الأدعاء بتزوير ذلك العقد وما عابه الطاعنون على أقوال شهود المطعون ضدهما الأول والثانى مكتفيا بالإحالة على أسباب الحكم الابتدائى فى هذا الخصوص فتخلت بذلك محكمة الاستئناف عن وظيفتها فى مراقبة سلامة تقدير محكمة الدرجة الأولى للأدلة ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأنه لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطان المطلق فى تقدير أدلة التزوير المطروحة أمامها وفى تكوين إعتقادها فى تزوير الورقة المدعى بتزويرها أو صحتها بناء على هذا التقدير ولا رقابة عليها لمحكمة النقض فى ذلك متى كان تقديرها سائفا ، وكان من المقرر أيضا أن ترجيح شهادة شاهد على شهادة شاهد آخر من إطلاقات محكمة الموضوع لا شأن فيه لغير ما يطمئن إليه وجدانها ، لما كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أعتمد فى صحة عقد البيع المؤرخ ١٩٧٣/١/٥ على أقوال شاهدى المطعون ضدهما الأول والثانى التى اطمأن إليها وأقادت بأنهما حضرا مجلس هذا العقد المدعى بتزويره وأن الطاعن الأول وقع عليه ببصمة ختمه الذى يحتفظ به كما وقعا هما عليه كشاهدين وقت تحريره ، وكان هذا الاستخلاص سائفا ولا خروج فيه على مدلول ما أخذ به الحكم من أقوال الشهود ومن شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه

إذا هو أيد الحكم الابتدائي أن يحيل على أسبابه التي أقيم عليها متى كانت تكفى لحمله ولم يكن الخصوم قد إستندوا أمام محكمة الاستئناف إلى أوجه دفاع جديدة تخرج فى جوهرها عما قدموه لمحكمة أول درجة كما لا يعيب الحكم كذلك سكوته عن الرد على ما ساقه الطاعنون من أقوال وحجج استدلالا على التزوير خلافا لما أخذ به وانتهى إليه ، لأن فى قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليله عليها التعليل الضمنى المسقط لكل قول أو حجة تخالفه ، ومن ثم فإن النعى بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع وتنحسر عنه رقابة محكمة النقض وبالتالى فهو غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين يتعون بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أنه قضى بعدم قبول أديانهم بتزوير إعلان أولهم بصحيفتى الدعويين رقمى ٢٢٥٤ لسنة ١٩٧٥ ، ٨٨٨ لسنة ١٩٧٦ مدنى دمنهور الابتدائية وأقام قضاءه على أن تلك الادعاء غير منتج لأن حضور المعلن إليه الجلسة المحددة بزيل البطلان الذى لحق بإعلانه ، فى حين أن إعلان صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يقتصر أثره على مجرد حضور المعلن إليه الجلسة إنما تبدو فى الأثر الذى يرتبه القانون على أسبقية تسجيل تلك الصحيفة ، وقد تحدى المطعون ضدهما الأول الثانى بإسبقيتهما فى تسجيل صحيفتى الدعويين آنفى الذكر وهو ما يجعل الطاعنين مصلحة

فى الإدعاء بالتزوير، كما فات الحكم المطعون فيه أن إعلان صحيفة الدعوى شرط لانعقاد الخصومة إذا تخلف حتى صدور الحكم الابتدائى زالت الخصومة كأثر للمطالبة القضائية، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غير سديد، ذلك بأنه لما كان يشترط لقبول الأدعاء بالتزوير طبقاً للمادة ٥٢ من قانون الأثبات أن يكون منتجاً من النزاع، فإن كل غير ذى أثر فى موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهدة أو تحققها إذ لا جدوى من تكليف الخصوم بإثبات مالوثبت بالفعل ما كان منتجاً فى موضوع الدعوى. وكان بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب فى الإعلان أو فى بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة يزول - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بحضور المعلن إليه الجلسة فى الزمان والمكان المعينين لحضوره، إعتباراً بأن حضور الخصم فى الجلسة التى دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصود منها ويعد تنازلاً منه عن التمسك ببطلانها، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الأدعاء بتزوير إعلاني الطاعن الأول بصحيفتى الدعويين رقمى ٢٢٥٤ لسنة ١٩٧٥، ٨٨٨ لسنة ١٩٧٦ مدنى دمنهور الابتدائية لكون هذا الإدعاء غير منتج، على أن حضور المعلن إليه الجلسة المحددة بالإعلان يزول البطلان الناشئ عن التزوير المدعى به فإنه يكون قد التزم صحيح القانون، ولا يعدى الطاعنين التحدى بقيام مصلحتهم فى تحقيق ذلك الأدعاء، توصلاً لزوال

أثر تسجيل صحيفتي الدعويين المدعى بتزوير أعلانهما بالنسبة لعقد البيع المؤرخ ١٩٧٦/١/١ موضوع دعوى صحة التعاقد رقم ٩٢٣ لسنة ١٩٧٦ مدنى دمنهور الابتدائية طالما كان الثابت من الأوراق أن هذه الدعوى قد قضى فيها نهائيا بالرفض لصورية ذلك العقد صورية مطلقة ، مما تنتفى معه مصلحة الطاعنين فى تحقيق الأذعاء بالتزوير قصدا إلى زوال أثر تسجيل صحيفتي الدعوى محل هذا الإدعاء على عقدهم بعد أن زال هذا العقد من الوجود ، لما كان ذلك وكان غير صحيح ما أثاره الطاعنون مع عدم إنعقاد الخصومة أمام محكمة أول درجة لعدم إعلان أولهم بحصيفتها أصلا لما هو ثابت من حصول هذا الإعلان وزوال ما شابه من بطلان بحضوره الجلسة ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعمون بالسبين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون قضى بعدم قبول ادعائهم بالتزوير بالنسبة لعقدى البيع المؤرخين ١٩٧٣/٧/١٥ ، ١٩٧٤/١٠/١ موضوع الدعوى رقم ٢٢٥٤ لسنة ١٩٧٥ مدنى دمنهور الابتدائية قولا منه بأن المحكمة إذ قضت فى حكمها السابق برفض الطعن المبدى من الطاعن الأول - البائع - بإنكار توقيعه على هذين العقدين فاتها تكون قد حسمت النزاع بشأن صحتها مما لا يجوز معه لهذا الأخير معاودة الطعن بالتزوير عليهما فى حين أن لكل

من الطعن بالإنكار والطعن بالتزوير مجاله وأن اخفاق الطاعن بإنكار توقيع
على العقد لا يحول بينه وبين اللجوء إلى الإدعاء بتزويره بعد ذلك ، وإذا لم
يعرض الحكم المطعون فيه للأدعاء بتزوير العقدين سالف الذكر ولم يقل كلمته
فيه رغم إصرار الطاعن الأول على التمسك به أمام محكمة الاستئناف فإنه
يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك بأنه وإن كان الأدعاء بتزوير محرر يحول
دون التمسك بعد ذلك بالدفع بالإنكار أو الجهالة على التوقيع الوارد على هذا
المحرر إلا أن الدفع بالإنكار أو الجهالة والافاق فيه لا يحول - وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة - دون الأدعاء بعد ذلك بتزوير المحرر . ذلك أن الدفع
بالإنكار أو الجهالة على التوقيع الوارد بالمحرر سواء كان بالأمضاء أو البضمة
أو الختم - يقتصر مجاله على صحة التوقيع محل هذا الدفع فحسب أما الطعن
بالتزوير على التوقيع - بعد الأقرار به أو الاخفاق في الطعن بإنكاره - فإنه
يتناول كيف وصل التوقيع من يد صاحبه إلى المحرر الذي يحتج به خصمه
عليه . لما كان ذلك وكان الشايت من الأوراق أن الطاعن الأول قد دفع أمام
محكمة أول درجة بإنكار التوقيع ببضمة الختم المنسوب إليه بعقدي البيع
المسؤرخين ١٩٧٣/٧/١٥ ، ١٩٧٤/٥/١ موضوع الدعوى رقم ٢٢٥٤
لسنة ١٩٧٥ مدني دمنهور الابتدائية ، وإذا اخفق في دفعه بالإنكار بقضاء
المحكمة بتاريخ ١٩٧٦/٦/٣٠ برفض هذا الدفع وبصححة توقيعيه عليهما عاد

وادعى تزوير التوقيع المنسوب إليه فى كل منهما وركن فى إدعائه إلى أن المطعون ضده الثانى اختلس ختمه القديم ووقع به على العقدین ، إذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ۱۹۷۷/۱۱/۲ الذى ابده الحكم المطعون فيه وأحال على أسبابه قد قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير إستناداً إلى أن قضاء الحكم السابق برفض دفع الطاعن الأول بإنكار توقيعه على عقدى البيع المشار إليهما وبصحة هذا التوقيع قد حسم النزاع بين الطرفين بشأن صحة هذين العقدین مما يتمتع معه على هذا الطاعن سلوك سبيل الأدعاء بالتزوير بعد اخفاقه فى الطعن بالانكار فإنه يكون قد جانب صحيح القانون ، وإذ اعتنق الحكم المطعون فيه قضاء الحكم الابتدائى وأحال إلى أسبابه التى لاتصلح سنداً له ودون أن يتناول الإدعاء بالتزوير وادلتة المطروحة بالبحث والتمحيض فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب أيضاً مما يوجب نقضه فى خصوص قضائه فى الإدعاء بتزوير عقدى البيع المؤرخين ۱۹۷۳/۷/۵ ، ۱۹۷۴/۱۰/۱ ويستتبع نقض الحكم بصحتهما ونفاذهما الذى اتخذه أساساً له .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائى الصادر فى الإدعاء بتزوير عقد البيع المؤرخ ۱۹۷۳/۱/۵ وفى الموضوع معاً فى حين أنه طبقاً لنص المادة ۴۴ من قانون الأثبات يجب أن يكون الحكم فى الأدعاء بالتزوير سابقاً على القضاء فى موضوع الدعوى وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص في المادة ٤٤ من قانون
 الإثبات على أنه « إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط
 الحق في إثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره
 أقرب جلسة » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز
 الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معا ، بل يجب أن يكون القضاء
 في الادعاء بالتزوير سابقا على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم
 من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع
 الدعوى لا فرق في ذلك بين أن يكون إنكار المحرر أو الإدعاء بتزويره حاصل
 أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثانية درجة ولا يكون القضاء في أيهما
 صادرا بصحته أو برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثانية درجة
 بالتأييد أو الألفاء ، لاتحاد الحكمة التشريعية في جميع الأحوال السابقة وهي
 ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو إدعى التزوير وأخفق في إدعائه
 من تقديم ما يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أورد إثباته بالمحرر
 الذي ثبت تزويره أو التخلص من الإلتزام الذي يثبته وفشل في الطعن عليه ، إذ
 المحرر المحكوم بصحته أو ببطلانه لا يعدو أن يكون دليلا في الدعوى وقد
 تعدد الأدلة على إثبات الإلتزام أو نفيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون
 فيه قد قضى في إدعاء الطاعن الأول بتزوير عقد البيع المؤرخ ١٩٧٣/١/٥

موضوع الدعوى رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٧٦ مدنى دمنهور الابتدائية بتأييد قضاء
الحكم الابتدائى برقضى الإدعاء بالتزوير وفى الموضوع معا فإنه يكون قد اخطأ
فى تطبيق القانون بما يوجب نقض قضائه فى موضوع هذه الدعوى أيضا .

////////////////////

١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / عبد المنصف أحمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / محمد عبد النعم حافظ ، « . رفعت عبد المجيد ، محمد خيرى الجنحى نواب
رئيس المحكمة و محمد شعاوى .



الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٩ القضائية :

(١) نقض « اسباب الطعن : السبب الجديد » .

عدم تسلك الطاعن أمام محكمة الموضوع بضم حيازة السلف إلى حيازة مورثه . أثره .
عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢) ملكيته . تسجيل . شهر عقارى . بيع « نقل الملكية » .

الملكية فى المراد المقارئة . عدم انتقالها فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا
بالسجل . م ٩ بق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

(٣) بيع « دعوى صحة التعاقد » . دعوى « التدخل فى الدعوى »

« دعوى صحة التعاقد » . صلح .

التدخل الاختصاصى فى دعوى صحة التعاقد بطلب رفضها . وجوب الفصل فى طلب
التدخل قبل القضاء بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه .

(٤) بيع « تراحم المشتريين » . عقد . تسجيل .

المشتري لمقار واحد بمقدى بيع إبتدائين . تسلم أحدهما العقار من البائع تنفيذا للعقد .
أثره . عدم جواز نزاع العين من تحت يده وتسليمها للمشتري الآخر إلا بعد تسجيل عقده
وثبوت أفضلية له فى ذلك . علة ذلك .

١ - إذ كان يبين من الأوراق أن الطاعنين لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بحقوقهم في ضم مدة حيازة البائعة لمورثتهم للمعين محل النزاع إلى مدة حيازتهم ومورثتهم لها ، وكان هذا الدفاع يقوم على أمور واقعية يتعين طرحها على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها وهي بحث مدى جواز ضم حيازة السلف إلى مورثتهم - الخلف - وثبوت وضع يد السلف ومدته ، فإن هذا الدفاع يكون سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - مؤدى نص المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦

العقارى أن الملكية فى المواد العقارية لا تنتقل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ، وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة المتصرف ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن ملكية المنزل محل النزاع لم تنتقل من المطعون ضدها الثانية إلى الطاعنين لعدم تسجيل العقد الصادر لصالح مورثتهم ، فإنه لا يقبل من الطاعنين المنازعة فى نطاق عقد البيع الصادر للمطعون ضدها الأولى ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى رفض منازعتهم فى هذا الشأن قد التزم صحيح القانون .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة بأن تمسك المتدخل فى دعوى صحه التعاقد بطلب رفض الدعوى ، يعد تدخلا خصاميا يطلب به المتدخل لنفسه حقا ذاتياً مرتبطا بالدعوى الأصلية ويتعين على المحكمة ألا تقضى بصحة التعاقد أو تقبل الصلح بشأنه إلا بعد الفصل فى طلب التدخل رفضاً أو قبولاً ،

اعتباراً بأن هذا البحث هو مما يدخل في صميم الدعوى المطروحة ، وعلى أساس أن الحكم الذي يصدر بصحة التعاقد أو بالحقاق الصلح المبرم يحضر الجلسة منوط بالتحقق من عدم سلامة دعوى الخصم المتدخل إما كان السبب .

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذ لم يسجل المشتريان لعقار واحد عقديهما فإنه لا يكون ثمة محل للمفاضلة بين البيعين وذلك بسبب تعادل سندات المشتريين ، ومن مقتضى ذلك إنه إذا كان المشتري الأول قد تسلم العقار المباع من البائع له أو ورثته من بعده تنفيذا للالتزامات الشخصية التي يرتبها العقد ، فإنه لا يجوز بعد ذلك نزاع العين من تحت يده وتسليمها إلى المشتري الثاني إلا بعد تسجيل عقده وثبوت افضلية له بذلك .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٨٤٨ سنة ٧٧ مدنى المنصورة الابتدائية على المطعون ضدها الثانية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ أول مايو سنة ١٩٦٩ ، وقالت بيانا لدعواها

وحيث إن هذا النعمى صحيح ، ذلك أن النص فى المادة ٤٤ من قانون
 الإثبات على أنه « إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط
 الحق فى إثبات صحته أخذت فى نظر موضوع الدعوى فى الحال أو حددت لئظره
 أقرب جلسة » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز
 الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفى الموضوع معا ، بل يجب أن يكون القضاء
 فى الادعاء بالتزوير سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم
 من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه فى موضوع
 الدعوى لا فرق فى ذلك بين أن يكون إنكار المحرر أو الإدعاء بتزويره حاصل
 أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثانى درجة ولا يكون القضاء فى أيهما
 صادرا بصحته أو برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثانى درجة
 بالتأييد أو الألفاء ، لاتحاد المحكمة التشريعية فى جميع الأحوال السابقة وهى
 الا يحرم الخصم الذى تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو ادعى التزوير وأخفق فى إدعائه
 من تقديم ما يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر
 الذى ثبت تزويره أو التخلّص من الإلتزام الذى يثبته وقشل فى الطعن عليه ، إذ
 المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلا فى الدعوى وقد
 تعتمد الأدلة على إثبات الإلتزام أو نفيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون
 فيه قد قضى فى إدعاء الطاعن الأول بتزوير عقد البيع المزمخ ١٩٧٣/١/٥

أنها اشترت بموجب هذا العقد من المطعون ضدها المذكورة المنزل المبين بالصحيفة لقاء ثمن مقداره ... - لكنها تخلفت عن تسليمها المستندات اللازمة لتحرير العقد النهائي والتصديق عليه فأقامت الدعوى بطلبها سالف البيان ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة قدم الطرفان عقد صلح وطلبيا الحاقه بمحضر الجلسة ، وتدخل الطاعنون وطلبوا الحكم برفض الدعوى على سند من أن ذلك المنزل ملوك لهم بالميراث عن مورثتهم المرحومة شقيقة المطعون ضدها الأولى وابنة المطعون ضدها الثانية ، نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ويعد أن أودع تقريره أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أنهم يضعون اليد على المنزل موضوع النزاع وضع يد مستكمل لشرائطه القانونية ويعد أن سمعت المحكمة أقوال شهود الطرفين قضت بتاريخ ٢٧ / ١٠ / ١٩٧٩ برفض طلب الطاعنين موضوعا وبالحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة . إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٧٣ سنة ٣١ ق . نذبت محكمة الإستئناف خبيراً ويعد أن أودع تقريره أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أن مورثتهم وضعت يدها على المنزل محل النزاع وضع يد مستكمل لشرائطه القانونية واستطال لمدة خمسة عشر سنة ، ويعد أن سمعت المحكمة أقوال شهود الطرفين قدم الطاعنون عقد بيع مؤرخ ٢٨ / ٤ / ١٩٦٩ تضمن شراء مورثتهم نصف المنزل محل النزاع ، ادعت المطعون ضدها الثانية تزوير هذا العقد ، نذبت المحكمة خبير البصمات ويعد أن أودع تقريره

أحالت الدعوى إلى التحقيق وأثر سماع أقوال شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢ فى موضوع الادعاء بالتزوير برفضه ثم حكمت بتاريخ ٢ من مايو سنة ١٩٨٩ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريقا للنقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتفرض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب بنعى الطاعنون بالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء برفض طلبهم بتملك الجزء الغربى من المنزل محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية على سند من أن وضع يدهم على المنزل المذكور كان على سبيل التسامح ، إلا أن ذلك ينفيه عقد البيع الصادر لمورثتهم فى ١٩٦٩/٤/٢٨ عن ذات المقدار وأن من حقهم أن يضيفوا إلى مدة حيازتهم حياة البائعه لمورثتهم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بتغير النية فى الحياة إعتباراً من تاريخ إبرام ذلك العقد ولم يضم مدة حياة سلف المورثة إلى مدة حيازتهم للعين يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان يبين من الأوراق أن الطاعنين لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بحقهم فى ضم مدة حياة البائعة لمورثتهم للعين محل النزاع إلى مدة حيازتهم ومورثتهم لها ،

وكان هذا الدفاع يقوم على أمور واقعية يتعين طرحها على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها وهي بحث مدى جواز ضم حيازة السلف إلى مورثتهم - الخلف - وثبوت وضع يد السلف ومدته ، فإن هذا الدفاع يكون سببا جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان حساب مدة وضع يد الطاعنين ومورثتهم من قبل للمعين محل النزاع إعتباراً من تاريخ العقد الصادر لمورثتهم في ١٩٦٩/٤/٢٨ لا تكتمل به المدة اللازمة لكسب ملكية العين بوضع اليد المدة الطويلة حتى رفع الدعوى في سنة ١٩٧٧ ، فإن دفاعهم المتعلق بتفسير النية في وضع اليد من تاريخ إبرام ذلك العقد - أيما كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج وبالتالي فإن هذا النعى برمته يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولون أن من بين ما تمسكوا به أمام محكمة الموضوع بدرجتها أن عقد البيع المؤرخ ١٩٦٩/٥/١ الصادر لصالح المطعون ضدها الأولى لا يشمل الجزء الغربي الذي انصرف إليه البيع الصادر لصالح مورثتهم وإنما يقتصر فقط على الجزء الشرقي من المنزل لكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع على سند من أن الطاعنين لم يقدموا ما يدل على قيامهم بتسجيل العقد الصادر من المطعون ضدها الثانية لمورثتهم وبالتالي فإن ملكية الجزء المبيع بموجب ذلك العقد لا تكون قد انتقلت إليهم وتظل باقية للمطعون ضدها الثانية - البائعة - وأنه لا يوجد ثمة ما يحول دون أن تقوم بإعادة بيعها ،

وإذا كان ما أورده الحكم فى هذا الشأن لا يصلح ردا على ما تمسك به الطاعنون فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن مؤدى نص المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن الملكية فى المراء العقارية لا تنتقل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سرا - بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ومالم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة المتصرف ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن ملكية المنزل محل النزاع لم تنتقل من المطعون ضدها الثانية إلى الطاعنين لعدم تسجيل العقد الصادر لصالح مورثتهم ، فإنه لا يقبل من الطاعنين المنازعة فى نطاق عقد البيع الصادر للمطعون ضدها الأولى ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض منازعتهم فى هذا الشأن قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه فى هذا الشأن على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولون أن الصلح المقدم فى الدعوى قد تضمن تعهد المطعون ضدها الثانية بتسليم المنزل محل النزاع جميعه بما فيه النصف المباع لورثه الطاعنين وفى وضع يدهم فى حين أنه لا يجوز نزاع العين من تحت يدهم وتسليمها إلى المشتري الثانى إلا بعد تسجيل عقده

وثبوت أفضليته له بذلك ، فإذا ألحق الحكم المطعون فيه هذا الصلح بحضور الجلسة بالرغم من سبق القضاء برفض إدعاء المطعون ضدها الثانية بتزوير عقد البيع الصادر لمورثتهم فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعنى فى محله ، ذلك بأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة بأن تمسك المتدخل فى دعوى صحة التعاقد بطلب رفض الدعوى ، يعد تدخلا خصاميا يطلب به المتدخل لنفسه حقا ذاتيا مرتبطا بالدعوى الأصلية ويتعين على المحكمة ألا تقضى بصحة التعاقد أو تقبل الصلح بشأنه إلا بعد الفصل فى طلب التدخل رفضا أو قبولا ، إعتبارا بأن هذا البحث هو بما يدخل فى صميم الدعوى المطروحة ، وعلى أساس أن الحكم الذى يصدر بصحة التعاقد أو بالحقاق الصلح المبرم يحضر الجلسة منوط بالتحقق من عدم سلامة دعوى الخصم المتدخل أيا كان السبب . لما كان ذلك وكان الطاعنون قد تدخلوا فى دعوى صحة التعاقد المقامة من المطعون ضدها الأولى طالبين رفضها على سند من سبق شراء مورثتهم للجزء الغربى محل النزاع واستلامها للمبيع تنفيذا لهذا العقد ، فإن تدخلهم يعد خصاميا ويتعين معه عدم قبول الصلح بشأن الدعوى الأصلية إلا بعد الفصل فى طلب التدخل ، وإذا كان الشابت من الأوراق أن محكمة الإبتئناف قد قضت بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣ برفض إدعاء المطعون ضدها الثانية بتزوير عقد البيع المؤرخ ١٩٦٩/٤/٢٨ الصادر لصالح مورثتهم المرحومة وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا لم يسجل المشتريان

لعقار واحد عقديهما فإنه لا يكون ثمة محل للمفاضلة بين البيعين وذلك بسبب تعادل سندات المشترين ومن مقتضى ذلك أنه إذا كان المشتري الأول قد استلم العقار المباع من البائع له أو ورثته من بعده تنفيذا للالتزامات الشخصية التي يربتها العقد ، فإنه لا يجوز بعد ذلك نزع العين من تحت يده وتسليمها إلى المشتري الثانى إلا بعد تسجيل عقده وثبوت افضليه له بذلك ، لما كان ذلك وكان عقد الصلح الذى قبله الحكم المطعون فيه قد تضمن تعهد المطعون ضدها .
شأنية بتسليم المنزل المباع للمطعون ضدها الأولى بعد أسبوع من تاريخ التصديق على هذا المحضر وإلا يصير التسليم بالطريق القانونى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى تأييد الحكم الابتدائى القاضى بالحقاق هذا الصلح بمحضر الجلسة وفى مواجهة الطاعنين دون أن بحث مدى أفضلية المطعون ضدها الأولى فى تسلم العين محل النزاع يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

////////////////////

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجارحي ، محمد
محمد طيحه و محمد بحر الدين توفيق .



الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٦ القضائية :

(١ - ٣) إيجار « إيجار المساكن » « المساكن التي تشغل بسبب العمل »
. قانون « إلغاء القانون » .

١ - حق العاملين بالدولة والقطاع العام الذين انتهت خدمتهم وملاك العقارات المؤجرة
للغير في المحافظات ولاقارهم حتى الدرجة الثانية في أولوية تأجير الوحدات السكنية التي
تقيمها الدولة أو المحافظات أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام. ٢٢/١٣٦ لسنة
١٩٨٩ . لاحق لهؤلاء العاملين في البقاء في المساكن التي كانوا يشغلونها قبل انتهاء
خدمتهم حين تدوير مساكن لهم .

٢ - السلطة الأدنى في منازع التشريع . عدم جواز إلغائها أو تعديلها لقاعدة
قانونية وضعها سلطة أعلى أو إضافة أحكام جديدة إليها إلا بتفويض خاص من السلطة
العليا أو القانون .

٣ - المساكن التي تشغل بسبب العمل . عدم سريان أحكام الباب الأول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عليها . م ٢/٤ أ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وجوب أعمال حكم المادة المذكورة دون التعليمات الإدارية بإمتداد عقود تلك المساكن إلى حين تدبير مساكن أخرى لشاغليها .
علة ذلك .

٤ - نقض « أسباب الطعن » « السبب الجديد » . التزام . « اوصاف الالتزام » .

فسك الطاعنين بأن اقامتهم فى مساكن الشركة المطعون ضدها إلى حين تدبير مساكن مناسبة لهم يعتبر من قبيل الأجل اعمالا للمادة ٣٤٦ من القانون المدنى . دفاع قانونى يخالفه واقع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

////////////////////

١ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر يدل على أن المشرع - رعاية لمن انتهت خدمتهم من العاملين بالدولة وبالقطاع العام والملاك والعقارات المؤجرة للغير فى المحافظات ولاقاريهم حتى الدرجة الثانية - منحهم أولوية فى تأجير الوحدات السكنية التى تقيمها - الدولة أو المحافظات أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام - ولم يمنح أولئك العاملين حق البقاء فى المساكن التى كانوا يشغلونها قبل انتهاء خدمتهم إلى حين تدبير مساكن أخرى لهم .

٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع أن تلغى أو أن تعدل قاعدة قانونية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاماً جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون .

٣ - إذ كانت المادة ٢/أ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المأجر والمستأجر - المقابلة للمادة ١/٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - قد استثنت المساكن التى تشغل بسبب العمل من الخضوع لأحكام الباب الأول من القانون ، فإن صدور تعليمات إدارية بامتداد عقود أشغال تلك المساكن إلى حين تدبير مساكن أخرى لشاغلها لما يتعارض مع ذلك التشريع الأعلى الذى لا يسمح بامتداد العقود المشار إليها الى ما بعد انتهاء خدمة العامل . ومن ثم يتعين إعمال أحكامه دون التعليمات لأنها لا تقلل الغاء أو تعديله أو تعطيل أحكامه أو الأعفاء منها .

٤ - إذ كان ما أثاره الطاعنون أمام - محكمة النقض - لأول مرة من أن الحكم باستمرار إقامتهم فى مساكن الشركة المطعون ضدها إلى حين تدبير مساكن مناسبة لهم يعتبر من قبيل الأجل الذى يمنحه القاضى لتنفيذ الالتزام طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٤٦ من القانون المدنى ذلك أن هذا الدفاع الجديد - بالفترض سداذه قانوناً - يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع هو التحقق من مدى توافر شروط تطبيق هذا النص - التى تتطلب التحقق من تأثر حالة المدين بالتنفيذ وعدم إلحاق ضرر جسيم بالدائن من إرجائه . ومن ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا على الشركة المطعون ضدها الدعوى ۸۸۰۰ سنة ۱۹۸۲ مدنى جنوب القاهرة طلبوا الحكم - بصفة أصلية - باستمرار العلاقة الإيجارية بينهم وبين الشركة عن الوحدات السكنية المبينة فى الصحيفة، ويعدم تعرضها لهم فى الانتفاع بها ، واحتياطيا بإبقاء تلك العلاقة حتى يتم تدبير مساكن لهم ولاسرههم فى الوحدات السكنية التى تقيمها الدولة والمحافظات والهيئات العامة وشركات القطاع العام وقالوا شرحا لدعواهم أنهم كانوا من بين العاملين لدى الشركة المطعون ضدها وأنها اسكنتهم فى مدينة الصلب الجديدة بالتبين بمقتضى عقود إيجار أبرمتها معهم . وإذ انتهت خدمتهم ببلوغ سن الاحالة إلى المعاش أنذرتهم باخلاء تلك الوحدات ولما لم يمثلوا تعرضت لهم تعرضا ماديا فأقاموا الدعوى . ومحكمة أول درجة حكمت برفض الطلب الاصلى ، وقضت فى الطلب الاحتياطى باستمرار إقامة الطاعنين فى مساكن الشركة إلى حين تدبير مساكن مناسبة لهم . استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم - فيما قضى به فى الطلب الاحتياطى - بالإستئناف رقم ۱۲۳۳

سنة ١٠٢ ق القاهرة . ويتاريخ ١٩/١١/١٩٨٥ قضت المحكمة بالفاء هذا الشق من الحكم ورفض الطلب الاحتياطى . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، والخطأ فى تطبيقه وفى تأويله ، وفى بيان ذلك يقولون أنه إعمالاً لحكم المادة ١/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ أصدرت اللجنة العليا للتخطيط واللجنة العليا للسياسات كما أصدر كل من رئيس الوزراء ووزير الصناعة تعليمات بالأيطرد عامل من مسكنه بسبب انتهاء خدمته حتى يتم تدبير مسكن آخر له فى المساكن التى تقيمها الدولة والمحافظات والهيئات العامة وشركات القطاع العام ، ومن ثم فان استمرار انتفاعهم بالوحدات السكنية موضوع النزاع إلى حين تدبير مساكن أخرى لهم لا يتعارض مع حكم المادة ١/٢٢ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ وإنما هو من قبيل الأجل الذى يمنحه القاضى للمدين تنفيذ التزامه طبقاً للمادة ٢/٣٤٦ من القانون المدنى . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقصر نطاق تطبيق المادة ١/٢٢ المشار إليها على المساكن التى تقيمها الجهات سالفة الذكر ابتداء لإسكان الكافة دون تلك التى يشغلونها وخالف ما صدر من تعليمات ملزمة فى هذا الصدد ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعمى فى غير محله ، ذلك أن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - على أن « تعطى أولوية فى تأجير الوحدات السكنية التى تقيمها الدولة أو المحافظات أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام لتلبية احتياجات العاملين الذين انتهت خدمتهم من شاغلى المساكن التابعة للحكومة ووحدات الحكم المعلى والهيئات العامة وشركات القطاع العام ، وكذلك ملاك العقارات وأقاربهم حتى الدرجة الثانية فى المحافظات التى يؤجرون بها وحدات العقارات المملوكة لهم للغير . وتوزع هذه الوحدات بينهم وفقا للأولويات التى يصدر بها قرار من المحافظ المختص » - يدل على أن المشرع - رعاية لمن انتهت خدمتهم من العاملين بالدولة وبالقطاع العام وللاك العقارات المؤجرة للغير فى المحافظات ولاقاربهم حتى الدرجة الثانية - منحهم أولوية فى تأجير الوحدات السكنية التى تقيمها الجهات السالف ذكرها ولم يمنع أولئك العاملين حق البقاء فى المساكن التى كانوا يشغلونها قبل انتهاء خدمتهم إلى حين تدبير مساكن أخرى لهم . ولما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع أن تلغى أو أن تعدل قاعده قانونية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاما جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون ، وكانت المادة ١/٢ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - المقابلة للمادة ١/٢ من القانون رقم ٥٢

سنة ١٩٦٩ - قد استثنت المساكن التي تشغل بسبب العمل من الخاضع لأحكام

الباب الأول من القانون ، فان صدور تعليمات إدارية بإمتداد عقود إشغال تلك المساكن إلى حين تدبير مساكن أخرى لشاغلها لما يتعارض مع ذلك التشريع الأعلى الذى لا يسمح بإمتداد العقود المشار إليها إلى ما بعد انتهاء خدمة العامل ومن ثم يتمين أعمال أحكامه دون التعليمات لأنها لا تملك إلغاء أو تعديله أو تعطيل أحكامه أو الاعفاء منها . وإذا إلترم الحكم المطعون فيه هذا النظر بما أقام عليه قضاء من أنه إعمالا لنص المادة الثانية من القانون المدنى فإنه لا يجوز إلغاء نص تشريعى إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص تشريعى قائم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، ومن ثم فان المحكمة تلتفت عن كل ما أثاره المستأنف عليهم من صدور تصريحات أو مذكرات أو قرارات لرئيس مجلس الوزراء أو لأى وزير إذا تعارض ذلك مع نص تشريعى قائم ولما كان نص المادة ٢٢/١ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ موجه إلى الدولة والمعافظات والهيئات العامة وشركات القطاع العام فى حالة إقامتها وحدات سكنية بقصد تأجيرها ابتداء للكافة ، وغير موجه لها فى حالة إقامتها وحدات سكنية بقصد اسكان العاملين بها أية ذلك أن هذا النص ألزم هذه الجهات أيضا اعطاء أولوية فى التأجير لحلاك العقارات وأقاربهم حتى الدرجة الثانية فى المحافظة التى يؤجرون بها وحدات العقارات المملوكة لهم للفهر ومن ثم

فإن المحكمة ترى أن هذا النص (م ١/٢٢) لا يسرى على الشركة المستأنفة والتي أقامت وحدات سكنية خاصة لإسكان العاملين بها ، ولا يتصور إلزامها في إسكان هؤلاء العمال الذين انتهت عقود عملهم لمخالفة ذلك لنص المادة ١/٢٢ السابقة ومن قبله نص المادة ١/٢ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ - فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعم عليه في غير محله لا يغير من هذا ما أثاره الطاعنون أمام هذه المحكمة - لأول مرة - من أن الحكم باستمرار إقامتهم في مساكن الشركة المطعون ضدها إلى حين تدبير مساكن مناسبة لهم يعتبر من قبيل الأجل الذي يمنعه القاضي لتنفيذ الالتزام طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٤٦ من القانون التلغى ذلك أن هذا الدفاع الجديد - بافتراض سنده قانوناً مخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع هو التحقق من مدى توافر شروط تطبيق هذا النص التي يتطلب التحقق من تأثر حالة المدين بالتنفيذ وعدم إلحاق ضرر جسيم بالدائن من أرجائه - ومن ثم فلا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

ولما تقدم فإنه يتعين رفض الطعن .

////////////////

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد وافت خفاجي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجارحي ، محمد
محمد طيطه و شكري جمعه حسين



الطعن رقم ٣٧٣٩ لسنة ٥٩ القضائية :

(٢٠١) إيجار « إيجار الأسكن » « تغيير إستعمال العين المؤجرة » .

حكم « تسبيب الحكم » .

(١) إستعمال العين المؤجرة في غير أغراض السكن أو تغيير الغرض من أستعمالها
لغير أغراض السكن . أثره . أحقيه المالك في تقاضى أجرة إضافية عنه . م ٢٣ ق ٤٩ لسنة
١٩٧٧ سواء وقع التغيير سابقا أم لاحقا على نفاذ أحكام القانون المذكور . عملة ذلك . لا محل
لتطبيق نص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أو إعمال حكم المحكمة المختصة
في الطعن على قرار لجنة تقدير الإيجارات

(٢) قضاء الحكم المطعون فيه بعدم أحقية الطاعنين في اقتضاء الزيادة القانونية للأجرة
المنصوص عليها في المادة ٢٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من الهيئة المطعون ضدها تأسيسا
على تصريحهم لها باستعمال العين المؤجرة في غير أغراض من السكنى في عقد الإيجار
وعدم جوازات اقتضاء هذه الزيادة مقابل نوع الاستعمال المتعاقد عليه . خطأ في القانون .

١- مفاد النص في المادة ٢٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع ارتأى تحقيقاً للعدالة وإعادة التوازن بين الملاك والمستأجرين - تقدير أحقية الملاك في تقاضى أجرة إضافية في حالة إستعمال العين لغير أغراض السكن وذلك في كل هذه الأحوال سواء صدر هذا الأذن بتغيير الغرض من الاستغلال في عقد الإيجار أم في اتفاق لاحق وذلك لحكمة أنصَح عنها بما أورده في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون وما جاء بتقرير لجنة الأسكان والمرافق العامة والتعمير بشأن القانون المذكور وهي أن الأحكام التي تضمنتها قوانين الإيجارات تأخذ في حساباتها الإستعمال الغالب للأعم للأماكن وهو السكنى ولايستساع . أن تسرى هذه الأحكام وبالذات ما يتعلق منها بتحديد الأجرة على الأماكن التي تستعمل في غير هذا الغرض وبالذات في الأغراض التجارية والمهنية التي تدرعاندا مجزيا فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للملاك، عما يحيط بالإستعمال غير السكنى من إعتبارات وظروف تعجل باستهلاك المبنى وحاجته إلى الصيانة والتدعيم مما يقتضى إيجاد الحافز لدى الملاك للقيام بذلك وما يؤكد المعنى الذى بيته المذكرة الإيضاحية أن النص قد غاير في النسب المستحقة بالنظر إلى تاريخ إنشاء المبنى فزاد النسبة عن المهنائى القديمة هذا إلى أن قواعد تحديد الأجرة تأخذفى إعتبارها وفي المكان الأول أغراض السكنى بذلك فانه إذا ما تفسر الغرض فلا تشرب على المشرع ولاضير إن هو قضى بزيادة الأجرة وهو ما يكشف عن عمومية النص

وشموله الإستعمال غير السكنى عند إبرام العقد أو فى تاريخ لاحق لتوافر المحكمة التى قصدها المشرع فى الحالتين خاصة وأن أحكام الأجرة الإضافية - وحسبما سلف بيانه - هى من الأمور المتعلقة بالنظام العام ومن ثم فإنها تسرى على حالات التأجير القائمة سواء وقع التغيير فى استعمال العين المؤجرة سابقاً أم لاحقاً على نفاذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ويستوى أن يتم ذلك عند إبرام العقد أو فى تاريخ لاحق وغنى عن البيان أنه لا محل للإستناد إلى حكم المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٩ فى القول بإعتبار إستعمال الهيئة المطعون ضدها للأعيان المؤجرة كمكاتب لها فى حكم الإستعمال السكنى إذ أن هذا النص قضى بعدم دستوريته فى ١٩٨٦/٤/٢٩ فى الطعن رقم ٢١ لسنة ٧٧ دستورية كما أنه لا محل للإستناد إلى حكم المحكمة المختصة فى الطعن على قرار لجنة تقدير الإيجارات بمقولة أن عناصر التقدير لم تشمل نسبة الأجرة الإضافية المقررة بنص المادة ٢٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إذ أن أحكام تقدير الأجرة - تأخذ فى إعتبارها أن المكان أعد للسكنى ويتم التقدير على هذا الأساس بأعتباره الإستعمال العادى للأماكن المؤجرة أما تغيير الإستعمال فهو من الأمور المتغيرة ولا يستتاع أن تشملها قرارات لجان تحديد الأجرة ألبتداء. إذ التأجير لغير السكنى أو إضافة مزنة جديدة يستحق المؤجرة عنها مقابلاً مشروط بتحققها ثم يضاف إلى الأجرة الزيادة المقررة فى القانون ولاشأن للجنة تحديد الأجرة بذلك .

٢- إذ كان الثابت بالأوراق أن الهيئة المطعون ضدها استأجرت العين محل النزاع من اللطاعنين لاستعمالها فى غير غرض السكنى وكان الحكم المطعون فيه

قضى للمطعون ضدها بعدم أحقية الطاعنين فى اقتضاء زيادة الأجرة القانونية المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ كما قضى لها باسترداد - ما دفعته من هذه الزيادة على سند من أن الطاعنين قد صرحوا للمطعون ضدها فى عقد الإيجار باستعمال العين المؤجرة فى غير أغراض السكنى وأنه لا يسوغ زيادة الأجرة مقابل نوع الإستعمال المتعاقد عليه إذ لا يعتبر مزية تبرر زيادة الأجرة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الهيئة المطعون ضدها أقامت على الطاعنين الدعوى رقم ٤٧٣ سنة ١٩٨٦ مدنى الجيزة الابتدائية بطلب الحكم بتخفيض أجرة الشقق إستجارها الميئنه بالصحيفة طبقاً للحكم الصادر من محكمة الجيزة الابتدائية بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨٤ واسترداد مئادفعته منها بغير حق . وقالت فى بيان دعواها أنها إستأجرت من الطاعنين شققا بالعقار المملوك لهم لمباشرة نشاطها بموجب عقدين مؤرخين ٢٩/١٢/١٩٧٩ ، ١١/١٠/١٩٨٠ بأجرة شهرية قدرها ١٤٧٠٠ جنية ونص فى عقدى الأيجار على زيادة الأجرة ٥٠٪ لحين تحديد اللجنة

المختصة للأجرة وإذا حددت هذه اللجنة الأجرة وصار قرارها نهائياً . بحكم محكمة الجيزة الابتدائية الصادر بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٥ فى الطعنين رقمى ٨٦٣، ١٤٩٥ سنة ١٩٨٠ وكانت قد سددت أجرة زائدة قدرها ٢١٥٩٤ جنية فقد أقامت الدعوى . حكمت المحكمة بإلزام الطاعنين بأن يردوا للهيئة المطعون ضدها مبلغ ٢١٥٩٤ جنية على أقساط شهرية مساوية للشهور التى تم تحصيله فيها إذا استمرت الإجارة . إستأنف الطاعنون الحكم بالاستئناف رقم ٧٦٢٨ سنة ١٠٤٩ القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/١١/٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وقدمت النيابة مذكرة أبهت وأمرت فيها الرأى بنقض الحكم وجلسة المرافعة إلترمت النيابة رأبها .

وحيث إن مما ينمأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقولون أن زيادة الأجرة القانونية للعين المؤجرة لغير أغراض السكن بالنسب المبينة بنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ يستحقها المؤجر باعتبارها 'مقابلا اضافياً' حدده المشرع عن تخويله المستأجر مزبه استعمال العين فى غير غرض السكن سواء خوله هذه المزية عند إبرام الإجارة أو فى تاريخ لاحق وإذا كانت الهيئة المطعون ضدها قد استأجرت العين محل النزاع لإستعمالها فى غير غرض السكن وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم إستحقاقهم للأجرة الإضافية المقرره بنص المادة ٢٣ سالفة الذكر على سند من أن الأعيان مؤجرة أصلا لغير السكنى ولا يسوغ زيادة الأجرة مقابل نوع الإستعمال المتعاقد عليه إذ لا يعتبر ذلك مزية تبرر تلك الزيادة فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى سديد ذلك أن النص في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن « في جميع الأحوال التي يتم فيها تغيير استعمال العين المؤجرة بعد تاريخ العمل بهذا القانون وبموافقة المالك إلى غير أغراض السكن تزداد الأجرة القانونية بنسبة ٢٠٪ للمباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤، ١٠٠٪ للمباني المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١، ٧٥٪ للمباني المنشأة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون ٥٠٪ للمباني التي يرخّص في إقامتها اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون » بدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع ارتأى - تحقيقاً للعدالة وإعادة التوازن بين المالك والمستأجرين - تقدير أحقية المالك في تقاضى أجرة إضافية في حالة إستعمال العين لغير أغراض السكن وذلك في كل هذه الأحوال سواء صدر هذا الأذن بتغيير الغرض من الإستغلال في عقد الإيجار أم في إتفاق لاحق وذلك لحكمة أفصح عنها بما أورده في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون وما جاء بتقرير لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير بشأن القانون المذكور وهي أن الأحكام التي تتضمنها قوانين الإيجارات تأخذ في حسابها الإستعمال الغالب الاعم للأماكن وهو السكنى ولا يستساع أن تسرى هذه الأحكام وبالذات ما يتعلق منها بتحديد الأجرة على الأماكن التي تستعمل في

غير هذا الغرض وبالذات فى الاغراض التجارية والمهنية التى تدر عائدا مجزياً
 فيصلح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً للملاك عما يحيط بالاستعمال
 غير السكنى من اعتبارات وظروف تعجل باستهلاك المبنى و حاجته إلى الصيانة
 والتدعيم مما يقضى بإيجاد الحافز لدى الملاك للقيام بذلك وما يؤكد المعنى الذى
 بينته المذكرة الإيضاحية أن النص قد غاير فى النسب المستحقة بالنظر إلى تاريخ
 إنشاء المبنى فزاد النسبة عن المبانى القديمة هذا إلى أن قواعد تحديد الأجرة
 تأخذ فى إعتبارها وفى المكان الأول اغراض السكنى وبذلك فإنه إذا ما تغير
 هذا الغرض فلا تثريب على المشرع ولا ضير إن هو قضى بزيادة الأجرة وهو ما
 يكشف عن عمومية النص وشموله الإستعمال غير السكنى عند إبرام العقد أو
 فى تاريخ لاحق لتوافر الحكمة التى قصدها المشرع فى الحاليتين خاصة وأن أحكام
 الأجرة الإضافية - وحسبما سلف بيانه - هى من الأمور المتعلقة بالنظام العام
 ومن ثم فإنها تسرى على حالات التأجير القائمة سواء وقع التغيير فى إستعمال
 العين المؤجرة سابقاً أم لاحقاً على نفاذ القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ - سالف
 الذكر ويستوى أن يتم ذلك عند إبرام العقد أو فى تاريخ لاحق وغنى عن البيان
 أنه لا محل للإستناد إلى حكم المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ فى
 القول بإعتبار استعمال الهيئة المطعون ضدها للأعيان المؤجرة كمكاتب لها فى
 حكم الاستعمال السكنى إذ أن هذا قضى بعدم دستوريته فى ٢٩/٤/١٩٨٩
 فى الطعن رقم ٢١ سنة ٧٧ دستورية . كما لا محل للإستناد إلى حكم المحكمة
 المختصة فى الطعن على قرار لجنة تقدير الاجارات بمقولة أن عناصر التقدير

لم تشمل نسبة الأجرة الإضافية المقررة بنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ إذ أن أحكام تقدير الأجرة تأخذ في إعتبارها أن المكان أعد للسكنى ويتم التقدير على هذا الأساس بإعتباره الإستعمال العادى للأماكن المؤجرة أما تغيير الإستعمال فهو من الأمور المتغيرة ولا يستتاع أن تشملها قرارات لجان تحديد الأجرة ابتداء إذ أن التأجير لغير السكنى أو إضافة مزية جديدة يستحق - المؤجر عنها مقابلا لشروط تحقيقها ثم يضاف إلى الأجرة الزيادة المقررة فى القانون ولا شأن للجان بتحديد الأجرة بذلك وإذ كان الثابت بالأوراق أن الهيئة المطعون ضدها إستأجرت العين محل النزاع من الطاعنين لإستعمالها فى غير غرض السكنى وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضدها بعدم أحقية الطاعنين فى إقتضاء زيادة الأجرة القانونية المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ كما قضى لها بإسترداد - ما دفعته من هذه الزيادة على سند من أن الطاعنين قد صرحوا للمطعون ضدها فى عقد الإيجار باستعمال العين المؤجرة فى غير أغراض السكنى وأنه لايسوغ زيادة الأجرة مقابل نوع الإستعمال المتعاقد عليه إذ لا يعتبر مزية تبرر زيادة الأجرة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

//////////

١٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فتوح شرباش نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / خلف فتح الباب ، حسام الحناوس ، المام نوار ، محمد محمود عبد اللطيف .

٣١٦

الطعن رقم ١٩٣٩ لسنة ٥٦ القضائية :

إيجار « إيجار الأماكن » تحديد الأجرة « تقاضى مقدم الإيجار » .
دعوى « الدفاع الجوهري » .

تقاضى مالك المبنى المنشأ بعد ١٩٨١/٧/٣١ مقدم إيجار لا يجاوز أجرة سنتين . جازز .
شرطه . م ٦ ن ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . دفاع الطاعن أن عين النزاع أنشأت قبل العمل بهذا
القانون . محجب الحكم المطعون فيه عن بحث هذا الدفاع الجوهري . خطأ . وقصور .

لما كانت المادة ٦ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام
الخاصة بتأجير وبيع الأماكن تنص على أنه « يجوز لمالك المبنى المنشأ إعتبارا
من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم إيجار لا يجاوز
أجرة سنتين وذلك بالشروط الآتية » مما مفاده أن حكم هذه
المادة لا يسرى على المبانى المنشأة قبل ١٩٨١/٧/٣١ تاريخ العمل

بهذا القانون وفقا للمادة ٢٩ منه وكانت المادة ٢٥ من ذات القانون تنص على أنه « يقع باطلا بطلانا مطلقا كل شرط أو تعاقد يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القوانين السابقة المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر » لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك في مذكرة دفاعه المقدمة أمام محكمة أول درجة بجلسته ١٩٨٤/٦/٣ أن المبنى الكائن به شقة النزاع قد أنشأ قبل العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومن ثم فإنه يخضع لأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وكانت المادة ٢٦ من هذا القانون تنص في فقرتها الأخيرة على أنه « كما لايجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم إيجار وتقرر المادة ٧٧ منه جزاء على مخالفة هذا الحظر فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق نص المادة ٦ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على واقعة الدعوى وأجاز تقاضى المطعون ضده مقدم إيجار سنتين ، على سند من أن الشقة محل النزاع قد أعدت للسكنى وتم التعاقد عليها فى ١٩٨١/٩/١٧ لشغلها لأول مرة بعد سريان هذا القانون دون التحقق من تاريخ إنشائها ، وتحجب بذلك عن بحث دفاع الطاعن رغم كونه دفاعا جوهريا من شأنه - لوصح - أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وعابه القصور فى التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقدم
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

· وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن البنك الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٣٦١٧
لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طلب فيها الحكم ببطالان عقد
الإيجار المبرم بينهما بتاريخ ١٧/٩/١٩٨١ وبإلزام المطعون ضده أن يرد له
مبلغ ٣٤٤٠٠ جنيه وأن يدفع له ٤٥٦٠٠ جنيه على سبيل التعويض . وقال
بيانا لدعواه أنه بموجب ذلك العقد استأجر من المطعون ضده الشقة الموضحة
بصحيفة الدعوى بأجرة شهرية مقدارها ٩٠٠ جنيه تزداد إلى ١٠٠٠ جنيه فى
حالة تركيب تليفون . وقد تسلم منه المطعون ضده ٣٢٤٠٠ جنيه مقدم إيجار
ثلاث سنوات تبدأ من ١/٩/١٩٨١ إلى ٣١/٨/١٩٨٤ بالإضافة إلى
٢٠٠٠ جنيه تأمين إلا أن المطعون ضده لم يمكنه من الإنتفاع بالشقة إذ أنها
لا تزال غير صالحة للاستعمال لعدم تزويدها بالطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل
المصاعد وأجهزة التكييف وغيرها من الأجهزة المنزلية . حكمت المحكمة ببطالان
عقد الإيجار سالف الذكر وبإلزام المطعون ضده أن يرد إلى الطاعن
٣٤٤٠٠ جنيه وبرفض طلب التعويض . استأنف المطعون ضده هذا الحكم

أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٧٢٤ لسنة ١٠٢ قضائية ، كما أقام الطاعن استئنافاً فرعياً بالنسبة لقضاء الحكم برفض طلب التعويض ، ندبت المحكمة خبيراً أودع تقريره ثم قضت بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٣ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى والاستئناف الفرعى - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسته لنظره وفيها ألزمت النيابة بأنها :

وحيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أعمل نص المادة (٦) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على واقعة الدعوى فيما يتعلق بتقاضى المطعون ضده لقدم الإيجار على سند من أن القانون الذى أبرم فى ظله عقد الإيجار فى وقت كانت فيه الشقة المزجرة معدة للسكنى . حال أن العقار الكائنة به هذه الشقة تم انشاؤه قبل العمل بذلك القانون ومن ثم فلا يسرى عليه نص المادة سالفة الذكر وإنما يخضع لأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى تحظر نصوصه تقاضى مقدم إيجار وتقرر جزاء جنائياً على مخالفة هذا المحظر .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٦ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن تنص على أنه « يجوز لمالك المبنى المنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم إيجار لا يتجاوز أجره سنتين وذلك بالشروط الآتية » بما مفاده أن حكم هذه المادة لا يسرى على المبنى المنشأ قبل ١٩٨١/٧/٣١ تاريخ العمل

بهذا القانون وفقاً للمادة ٢٩ منه ، وكانت المادة ٢٥ من ذات القانون تنص على أنه « يقع باطلاً وبطلاناً مطلقاً كل شرط أو تعاقد يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القوانين السابقة له المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر »

لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك في مذكرة دفاعه المقدمة أمام محكمة أول درجة بـجلسة ١٩٨٤/٦/٣ بأن المبنى الكائنة به شقه النزاع قد أنشأ قبل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومن ثم فإنه يخضع لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وكانت المادة ٢٦ من هذا القانون تنص في فقرتها الأخيرة على أنه « كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم إيجار »

وتقرر المادة ٧٧ منه جزاءً جنائياً على مخالفة هذا الحظر فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق نص المادة ٦ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على واقعة الدعوى وأجاز تقاضى المطعون ضده مقدم إيجار سنتين ، على سند من أن الشقة محل النزاع قد أعدت للسكنى وتم التعاقد عليها في ١٩٨١/٩/١٧ لشغلها لأول مرة بعد سريان هذا القانون دون التحقق من تاريخ إنشائها وتحجب بذلك عن بحث دفاع الطاعن رغم كونه دفاعاً جوهرياً من شأنه لو صح أن يتفیر وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وعابه القصور فى التفسير مما يوجب نقضه دون ما حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

١٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوة السادة
المستشارين / منير توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، عبد الرحيم صالح
ومختار أباطة .



الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٥٥ القضائية :

(١ - ٢) ضرائب « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » « الربط
الحكمي » . قانون .

(١) اتخذ سنة ١٩٦٨ سنة أساس . ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن تكون هذه
السنة سنة ضريبية كاملة وأن يحق الممول خلالها ربحاً . عدم تحقق ذلك . أثره . إتخاذ أول
سنة ضريبية كاملة تالية حق الممول فيها ربحاً سنة أساس . اختلاف عدد السنوات التي
يسرى عليها الربط الحكمي باختلاف الأرباح المقدرة في سنة الأساس . تقسيم الممولين إلى
فئات ثلاث . وقف القياس عند السنوات التي حددها القانون لكل فئة وبدء سنة أساس
جديدة أياً كانت سنة الأساس .

(٢) الإعفاء من الضرائب والرسوم المقررة لمواطني محافظات القناة وسيناء . أساسه .
م ١ ق ١٩ لسنة ١٩٨١ . أقتضاه على منع مصلحة الضرائب من إنقضاء الضريبة
المستحقة عن أرباح السنوات المعفاء دون أن يعنى ذلك نفى مبدأ الخضوع للضريبة . أثره .
وجوب أعمال قاعدة الربط الحكمي متى توافرت شروطها .

١ - مژدى نص المادتين ٥٥ ، ٥٥ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ - وعلى ما جرى به قضاة هذه المحكمة أن الشارع رغبة منه فى إستقرار مراكز المولىن إتخذ سنة ١٩٦٨ كسنة أساس لجميع المولىن حتى يتساوى الجميع فى إتخاذ سنة واحدة لهم يقاس على أرباحها وتتوافق فيها ظروف إقتصادية ومالية واحدة إلا أنه إشتراط فى هذه السنة أن تكون سنة ضريبية كاملة ، فإذا كان المولى قد بدأ نشاطه فى خلالها أتخذت أرباح أول سنة لاحقة لها أساسا للربط الحكى ، كما إشتراط أن يكون المولى قد حقق فيها ربحا ، فإذا كانت قد إنتهت بخسارة أتخذت أول سنة لاحقة حقق فيها المولى ربحا أساسا للربط الحكى ، وقد رأى الشارع أن يفاير فى عدد السنوات التى يسرى عليها الربط الحكى باختلاف الأرباح المقدرة فى سنة الأساس بحيث يقل عدد السنوات المقيسة كلما زادت الأرباح فقسم المولىن إلى فئات ثلاث : الأولى ويدخل فيها من تتراوح ، أرباحهم فى سنة الأساس بين خمسمائه جنيه وألف جنيه فحدد عدد السنوات المقيسة بالنسبة لهم بثلاث سنوات والفئة الثانية ويدخل فيها من تبدأ أرباحهم فى سنة الأساس بمائتين وخمسين جنيه ولا تبلغ خمسمائه جنيه وسنواتهم المقيسة أربعا ، أما الفئة الثالثة فهم المولىون الذين تقل أرباحهم فى سنة الأساس عن مائتين وخمسين جنيه وحددت سنواتهم المقيسة بست سنوات ، كما هدف الشارع إلى توحيد سنة الأساس بالنسبة لكل فئة من فئات المولىن الثلاث المشار إليهم وكذا توحيد نهاية الأجل الزمنى لسريان الربط الحكى على كل فئة بحيث تعاد

محاسبته من جديد فى أول سنة لاحقة لتطبيق الربط الحكى عليهم إذا أسفر ، فنص عن خضوع أرباحهم لأحكامه ولذلك نص على وقف القياس بالنسبة إلى المولين المنصوص عليهم فى الفقرة الثالثة من المادة ٥٥ المشار إليها عن السنوات التى حدها القانون للفة التى ينتمون إليها وتبدأ سنة أساس جديدة إعتبارا من السنة التالية لإنتهاء السنوات المقيسة أيا كانت سنة الأساس .

٢ - أساس سريان التيسيرات والإعفاءات من الضرائب والرسوم المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثانية والفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض الإعفاءات والتيسيرات لمواطنى محافظات القناة وسيناء بمقتضى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨١ هو - وعلى ما أفصحت عنه مذكرته الإيضاحية - طول مدة وقف تحصيل الضرائب والرسوم التى نص عليها القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن وقف مواعيد سقوط الحق والإجراءات فى قوانين الضرائب والحجز الإدارى - والتى سرت على مولى محافظة البحر الأحمر بموجب القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ بانتهاء مدة الوقف فى ١/٧/١٩٧٧ ، وما يسبب مطالبة هؤلاء المولين بالضرائب والرسوم المستحقة إعتبارا من سنة ١٩٦٨ من أرهاق ينعكس أثره على النشاط التجارى والمهنى للمحافظة . مما مفاده أن أثر الاعفاء ينحصر فى منع مصلحة الضرائب من إقتضاء الضريبة المستحقة عن أرباح السنوات المعفاء نتيجة للإعتبارات المشار إليها دون أن يعنى ذلك نفى مبدأ الخضوع للضريبة وهو ما يوجب اعمال قاعدة الربط الحكى التى يتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تطبيقه فى جميع الحالات إذا ما توافرت شروطها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية ضرائب الغردقة قد قدرت صافى أرباح المطعون ضده من نشاطه فى مطعم « فول وطعمية » فى الفترة من ١٩٧٣/٣/٢١ حتى ١٩٧٣/١٢/٣١ بمبلغ ٢٤١ جنيه وفى سنة ١٩٧٤ مبلغ ٤١٤ جنيه تتخذ أساسا لكل من السنوات من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ ، عملا بأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ ، فأعرض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت فى ١٩٨٢/٤/٦ إعفاء حتى سنة ١٩٧٤ طبقا للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨١ مع إعادة محاسبة المأمورية له فعليا عن عام ١٩٧٥ وما بعدها وإعادة إخطاره بالنماذج . أقامت المصلحة الطاعنه الدعوى رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٢ كلى ضرائب قنا على المطعون ضده بطلب الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه فى شقه الثانى وتأييد تقديرات المأمورية عن السنوات ١٩٧٥ وما بعدها . وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٣ قضت محكمة أول درجة بتأييد القرار المطعون فيه ، إستأنفت الطاعنه هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩٦ لسنة ٢ ق أمام محكمة إستئناف قنا التى قضت فى ١٩٨٤/٢/١١ بتأييد الحكم المستأنف .

طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها إلتمزت النيابة رأيها .

حيث إن مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، إذ أيد قرار لجنة الطعن بحاسبة المطعون ضده فعليا عن سنة ١٩٧٥ ورفض اتخاذ أرباحه عن سنة ١٩٧٤ - وهي أول سنة تالية للسنة التي بدأ فيها نشاطه - أساسا للربط إعمالا لأحكام قواعد الربط الحكمي المنصوص عليها في القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ ، بمقولة أنها من بين السنوات التي أعفاه المجرع من أداء الضريبة عن نشاطه فيها ، بصرف النظر عن تحقق الربح أو الخسارة في أي منها بمقتضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨١ فلا تصلح كسنة أساس ، في حين أن هذا القانون لم يحظر تطبيق قواعد الربط الحكمي على المولين الذين شملهم الإعفاء ، وقد ثبت من مذكرة تقدير أرباح المطعون ضده ومحضر مناقشته أنه قد حقق ربحا في تلك السنة التي ينطوي أعفاؤه من الضريبة بالنسبة لها على التسليم بمزاولته نشاطا فيها ، ومن ثم يتعين تحديد أرباحه عن كل من السنوات ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٧٧ بمبلغ ٤١٤ جنيه قياسا على أرباح سنة ١٩٧٤ بعد رد تلك السنة إلى سنة ١٩٦٨ .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن مؤدى نص المادتين ٥٥ و ٥٥ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع رغبة منه في إستقرار مراكز المولين

إتخذ سنة ١٩٦٨ كسنة أساس لجميع الممولين حتى يتساوى الجميع فى إتخاذ سنة واحدة لهم يقاس على أرباحها وتتوافر فيها ظروف إقتصادية ومالية واحدة إلا أنه اشترط فى هذه السنة أن تكون سنة ضريبية كاملة ، فإذا كان الممول قد بدأ نشاطه فى خلالها أتخذت أرباح أول سنة لاحقة لها أساسا للربط الحكى ، كما اشترط أن يكون الممول قد حقق فيها ربحا ، فإذا كانت قد إنتهت بخسارة أتخذت أول سنة لاحقة حقق فيها الممول ربحا أساسا للربط الحكى ، وقد رأى الشارع أن يغير فى عدد السنوات التى يسرى عليها الربط الحكى بإختلاف الأرباح المقدرة فى سنة الأساس بحيث يقل عدد السنوات المقيسة كلما زادت الأرباح فقسّم الممولين إلى فئات ثلاث : الأولى ويدخل فيها من تتراوح ، أرباحهم فى سنة الأساس بين خمسمائه جنيه وألف جنيه فحدد عدد السنوات المقيسة بالنسبة لهم بثلاث سنوات والفئة الثانية ويدخل فيها من تبدأ أرباحهم فى سنة الأساس بمائتين وخمسين جنيهها ولا تبلغ خمسمائه جنيه وسنواتهم المقيسة أربعة ، أما الفئة الثالثة فهم الممولون الذين تقل أرباحهم فى سنة الأساس عن مائتين وخمسين جنيهها وحددت سنواتهم المقيسة بست سنوات ، كما هدف الشارع إلى توحيد سنة الأساس بالنسبة لكل فئة من فئات الممولين الثلاث المشار إليهم وكذا توحيد نهاية الأجل الزمنى لسريان الربط الحكى على كل فئة بحيث تعاد محاسبتهم من جديد فى أول سنة لاحقة لتطبيق الربط الحكى عليهم إذا أسفر الفحص عن خضوع أرباحهم لأحكامه ولذلك نص على وقف القياس بالنسبة إلى الممولين المنصوص عليهم فى الفقرة الثالثة

من المادة ٥٥ المشار إليها عن السنوات التى حددها القانون للفئة التى يتمتعون
 إليها وتبدأ سنة أساس جديدة إعتباراً من السنة التالية لإنهاء السنوات المقيسة
 أياً كانت سنة الأساس . لما كان ذلك وكان أساس سريان التيسيرات
 والإعفاءات من الضرائب والرسوم المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثانية
 والفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض
 الإعفاءات والتيسيرات لمواطنى محافظات القناة وسيناء بمقتضى نص المادة
 الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨١ هـ - وعلى ما أفصحت عنه مذكرته
 الإيضاحية - طول مدة وقف تحصيل الضرائب والرسوم التى نص عليها القانون
 رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن وقف مواعيد سقوط الحق والإجراءات فى قوانين
 الضرائب والحجز الإدارى - والتى سرت على محلى محافظة البحر الأحمر بموجب
 القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ وإنهاء مدة الوقف فى ١٩٧٧/٧/١ ، وما يسببه
 مطالبة هؤلاء الممولين بالضرائب والرسوم المستحقة إعتباراً من سنة ١٩٦٨ من
 إرهاب يعكس أثره على النشاط التجارى والمهنى للمحافظة ، مما مفاده أن
 أثر الأعفاء ينحصر فى منع مصلحة الضرائب من إقتضاء الضريبة المستحقة عن
 أرباح السنوات المعفاة نتيجة للإعتبارات المشار إليها ، دون أن يعنى ذلك نفى
 مبدأ المخضوع للضريبة وهو ما يوجب إعمال قاعدة الربط الحكى التى يتعين -
 وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تطبيقها فى جميع الحالات إذا ما
 توافرت شروطها ، لما كان ما تقدم ، وكان الثابت فى الدعوى أن أول سنة
 ضريبية كاملة تالية للسنة التى بدأ المطعون ضده نشاطه فيها هى سنة ١٩٧٤

والتي قدرت مأمورية الضرائب .أرباحه فيها بمبلغ ٤١٤ جنيه ، فإنه
يذلك يدخل ضمن الفئة الثانية من المولين التي حدد المشرع بمقتضى القانون رقم
٧٧ لسنة ١٩٦٩ سنواتهم المقيسة بأربع سنوات تنتهى فى سنة ١٩٧٢ لتبدأ
سنة أساس جديدة بلات التقدير ، وهى سنة ١٩٧٣ تتخذ أساسا للربط عن
السنوات الأربع التالية ، ومن ثم يتعين ربط الضريبة بطريق القياس فى
السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ولا يغير من ذلك إعفاء المطعون ضده
من الضريبة المستحقة على أرباحه فى سنة ١٩٧٤ ، وإذ لم يلزم الحكم
إللمطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على إستبعاد أعمال قاعدة الربط
الحكمى المنصوص عليها فى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ على سنوات النزاع
بدعوى أن المشرع إستهدف من إعفاء الممول من الضريبة المستحقة عن أرباح
السنوات من أول سنة ١٩٦٨ حتى آخر سنة ١٩٧٤ بمقتضى القانون
رقم ١٩ لسنة ١٩٨١ محاسبته فعليا عن سنة ١٩٧٥ ورتب على ذلك تأييد
قرار لجنة الطعن ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما
يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

////////////////////

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

. برئاسة السيد المستشار / أحمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / معين محمد حسن عقر نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حبيب ، فتحي
محمود يوسف و عبد الهنعم محمود الشاوي .

٣١٨

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٨ القضائية « أحوال شخصية » :

(١) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : نفقة ، تطبيق » .

وقف نفقة الزوجة فى حالة امتناعها دون حق عن طاعة زوجها . م ٦ مكرور ثانيا من
القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩. على المحكمة اتخاذ إجراءات التحكيم المنصوص عليها فى
المواد من ٧ - ١١ من ذات القانون فى حالة استحكام الخلاف بين الزوجين وطلب الزوجة
التطبيق . اختلاف ذلك عن الحالة الواردة بنص المادة ٦ من ذات القانون .

(٢ - ٤) دعوى الأحوال الشخصية « الإثبات : البينة » .

(٢) تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . استقلال قاضى الموضوع به طالما لم
يخرج عن مدلولها .

(٣) عدم ذكر أسماء الشهود وعدم إيراد نص أقوالهم . لا يعيب الحكم متى أشار إليهم
وأورد مضمون أقوالهم .

(٤) ترجيح شهادة شاهد على آخر . من إطلاقات قاضى الموضوع . عدم التزامه ببيان
أسباب الترجيح مادام لم يخرج بأقوال الشهود عما تزودى إليه .

(٥) دعوى الأحوال الشخصية « الحكم فى الدعوى » الطعن فى الحكم

النقض .

إقامة الحكم على دعائتين . كفاية إحداها لحمله . تعييبه فى الأخرى . غير منتج .

=====

١ - النص فى المادة ١١ مكرر ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه « إذا إمتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع وتعتبر ممتنعه دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج اياها للعودة باعلان على يد محضر لشخصها أو من ينوب عنها وعليه أن يبين فى هذا الاعلان المسكن وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الاعلان وعليها أن تبين فى صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التى تستند إليها فى امتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها . ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ إنتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم تتقدم به فى الميعاد . وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين التدخل لانها « النزاع بينهما صلحا باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة فإن بان لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة التطلاق اتخذت إجراءات التحكيم الموضع فى المواد من ٧ إلى ١١ من هذا القانون » يدل على أنه يشترط لتطبيق الأحكام الواردة فى هذا النص أن تكون الزوجة قد إمتنعت عن طاعة زوجها ودعاها للعودة لمنزل الزوجية على يد محضر ثم اعترضت الزوجة على هذه الدعوى

فإذا استوفى الاعتراض شكله القانوني وجب على المحكمة عند نظر موضوعه التدخل لانتهاء النزاع صلحا بين الطرفين من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحدهما فإذا بان لها أن الخلاف مستحكم بين الزوجين وطلبت الزوجة التطليق اتخذت إجراءات التحكيم المنصوص عليها في المواد من ٧ إلى ١١ من ذات القانون وكانت هذه الحالة التي يقتصر الأمر فيها على مجرد ثبوت استحكام الخلاف بين الزوجين دون تحمّر لسببه أو تحديد أى من الزوجين يسأل عنه تختلف عن تلك الواردة بنص المادة السادسة من ذات القانون والتي يشترط لتحقيقها ثبوت، تعمد الزوج ابتداء زوجته بالقول أو الفعل على نحو لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضى الموضوع طالما لم يخرج عن مدلولها .

٣ - لا يعيب الحكم عدم ذكر أسماء الشهود الذين سمعوا في التحقيق وعدم إيراد نص أقوالهم متى كان قد أشار إليهم وأورد مضمون أقوالهم .

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ترجيح شهادة على أخرى هو من إطلاقات قاضى الموضوع ولا شأن فيه بغير ما يطمئن إليه وجدانه ولا يلزم أن يبين أسباب هذا الترجيح مادام لم يخرج بأقوال الشاهد عما تؤدي إليه .

٥ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا أقيم على دعامتين وكانت احدهما كافية وحدها لحمل الحكم فإن تعييبه في الدعامة الأخرى يفرض صحته يكون غير منتج .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٤٦٦ / ١٩٨٥ كلى أحوال شخصية المجيزة ضد الطاعن للحكم بتطليقها عليه طلقه بانه للضرر - وقالت بياناً لدعواها أنها زوجة بصحيح العقد الشرعى وإذ دأب على الاساءة إليها بالقول والفعل وحاول اكراهها على العمل بالملاهى الليلية العامة مما تضررت منه واستبحال معه دوام العشرة بينهما فقد أقامت الدعوى . كما أقامت ضده الدعوى رقم ١٥١٢ / ١٩٨٥ كلى أحوال شخصية المجيزة للحكم بعدم الأعتداد بالإعلان الموجه إليها منه بتاريخ ١٩٨٥ / ١١ / ٩ للعودة لمنزل الزوجيه وإعتباره كأن لم يكن وقالت بياناً لدعواها أنه لما كان الطاعن غير أمين عليها نفساً ومالا وأراد اكراهها على العمل بالملاهى الليلية فقد أقامت الدعوى .

ضمت المحكمة الدعوى الثانية إلى الأولى ليصدر فيهما حكم واحد . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق - بعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥ فى الدعويين برفضهما . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٠٤/٦٦ وفى تاريخ ١٩٨٨/٤/٧ حكمت المحكمة فى الدعوى رقم ١٩٨٥/١٤٦٦ كلى أحوال شخصية الجيزة بتطبيق المطعون ضدها على الطاعن طلقه بائمة وفى الدعوى رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٨٥ كلى أحوال شخصية الجيزة بعدم الاعتداد باعلان دعوة الطاعن المطعون ضدها لطاعته . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة وأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والحكم بمالم يطلبه الخصوم وفى بيان ذلك يقول أن المطعون ضدها عدلت طلباتها إلى طلب الطلاق من خلال اعتراضها على دعوته لها بالعودة إلى منزل الزوجية بالدعوى رقم ١٩٨٥/١٥١٢ كلى أحوال شخصية الجيزة بما لازمه وجوب اتخاذ إجراءات التحكيم المنصوص عليها فى المواد من ٧ - ١١ من المرسوم بقانون رقم ١٩٢٩/٢٥ عملاً بالمادة ١١ مكرر ثانياً من هذا القانون وإذ لم يتخذ الحكم المطعون فيه هذا الأجراء وأورد بأسبابه أن إجراءات التحكيم لاتأتى

إلا إذا طلبت الزوجه الطلاق أثناء نظر دعوى الاعتراض وأن المطعون ضدها رفعت دعوى بطلب الطلاق قبل اعتراضها على أنذار الطاعة فضلا عن عدم قضائه فى الدعوى على أساس طلبات المطعون ضدها المعدلة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وقضى بما لم يطلبه الخصوم وأخل بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص فى المادة ١١ مكرر (ثانيا) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه « إذا امتنعت الزوجه عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقه الزوجه من تاريخ الإمتناع وتعتبر تمتنع دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجيه بعد دعوة الزوج أياها للعودة باعلان على يد محضر لشخصها أو من بنوب عنها وعليه أن يبين من هذا الاعلان المسكن وللزوجه الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان وعليها أن تبين فى صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التى تستند إليها فى امتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها . ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم تتقدم به فى الميعاد . وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين التدخل لانتهاء النزاع بينهما صلحا باستمرار الزوجيه وحسن المعاشرة فإن بان لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجه التطلاق اتخذت إجراءات التحكيم الموضح فى المواد من ٧ إلى ١١ من هذا القانون يبدل على أنه يشترط لتطبيق الأحكام الواردة فى هذا النص

أن تكون الزوجه قد امتنعت عن طاعه زوجها ودعاها للعودة لمنزل الزوجيه على يد محضر ثم اعترضت الزوجه على هذه الدعوى فإذا استوفى الاعتراض شكله القانوني وجب على المحكمة عند نظر موضوعه التدخل لانتهاء النزاع صلحا بين الطرفين من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحدهما فإذا بان لها أن الخلاف مستحكم بين الزوجين وطلبت الزوجه التطلاق اتخذت إجراءات التحكيم المنصوص عليها في المواد من ٧ إلى ١١ من ذات القانون وكانت هذه الحالة التي يقتصر الأمر فيها على مجرد ثبوت استحكام الخلاف بين الزوجين دون محركسبه أو تحديد أى من الزوجين يسأل عنه تختلف عن تلك الواردة بنص المادة السادسة من ذات القانون والتي يشترط لتحقيقها ثبوت تعدد الزوج اإذا زوجه بالقول أو الفعل على نحو لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها قد طلبت التطلاق على سند من توافر حالة الاضرار هذه وقدمت الهيئة على مدعاها وأقام الحكم المطعون فيه قضااء باجابتها إلى طلبها على ماتحقق للمحكمة من بينتها الشرعيه من أن الطاعن دائم التعدى عليها بالسب والضرب والاإذا وأنه غير أمين عليها نفسا ومالا لطلبه سفره مع إلى ايطاليا للعمل بأحدى الملاهى الليلية وهو ما يوجب اعمال نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وكان هذا النص لايمتازم اتخاذ إجراءات التحكيم إلا إذا رفض طلب الزوجه ثم تكررت الشكوى منها واخفقت في إثبات أوجه الأضرار التي تدعيها . لما كان ذلك وكان -

على ما هو مقرر من قضاء هذه المحكمة - لا يقبل من الطاعن تعييب الحكم

المطعون فيه بسبب اغفاله طلبا لم يقدم منه وأما قدمه المطعون ضده وكانت المطعون ضدها هي التي عدلت طلباتها في الدعوى رقم ١٥١٢ لسنة ٨٥ كلى أحوال شخصية الجيزة فإن تعييب الطاعن الحكم المطعون فيه لعدم قضائه لها بطلباتها في الدعوى المذكورة يكون غير مقبول ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث والوجه الأول من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء في الدعوى رقم ١٤٦٦/١٩٨٥ كلى أحوال شخصية الجيزة على ما أورده في أسبابه من أن المطعون ضدها أقامت البيئة الشرعية على تعدى الطاعن عليها بالسبب والایذاء وهو قول مرسل لا يكفي لتسبب حكم التطليق وإذ كانت البيئة الشرعية التي أقامتها المطعون ضدها لا تتوافر فيها الشروط الشرعية لاثبات المضارة إذ لم ير الشاهد الأول فعل الاعتداء ولم يستطع وصف شقة الزوجية وجاءت شهادة الثاني ملقنه ولم يذكر هذا الحكم أسماء هذين الشاهدين وما ورد في شهادتهما وقرر بأن شاهدي الطاعن نفيًا ما أثبته شاهدي الإثبات ولم ينته إلى ثبوت الضرر الذي يستحيل به العشرة وقضى رغم ذلك بالتطليق فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضى الموضوع

طالما لم يخرج عن مدلولها . لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم عدم ذكر أسماء الشهود الذين سمعوا في التحقيق وعدم إيراد نص أقوالهم متى كان قد أشار إليهم وأورد مضمون أقوالهم وكان الحكم المطعون فيه قد أشار إلى شهود الطرفين وأورد مضمون شهادة كل منهم واستخلص منها سائفا قيام اضرار الطاعن بالمطعون ضدها فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس :

وحيث إن الطاعن ينمى بباقي السبب الرابع والسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب وفي بيان ذلك يقول أن الأدلة التي أقام عليها الحكم المطعون فيه قضاء لا تصلح أساسا للحكم بالتطبيق ذلك أن الحكم أورد في أسبابه أن الطاعن غير أمين على المطعون ضدها في مالها للحكم نهائيا عليه بالحبس لتبديده منقولاتها وإذ لم يشير إلى أن الحكم الجنائي أصبح باتا وأن الواقعة الواردة بصحيفة أفتتاح دعوى التطبيق هي بذاتها الواقعة التي حكم فيها جنائياً ، وعول على بيئة المطعون ضدها - لأنها بيئة اثبات - رغم تقريره أنها تتساوى وبيئة الطاعن ودون أن يرجع أحد البيئتين فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ترجيح شهادة على أخرى هو من إطلاقات قاضى الموضوع

ولاشأن فيه بغير ما يطمئن إليه وجدانه ولا يلزم أن يبين أسباب هذا الترجيح مادام لم يخرج بأقوال الشاهد عما تزودى إليه . لما كان ذلك وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا أقيم على دعامتين وكانت أحدهما كافية وحدها لحمل الحكم فإن تعييبه فى الدعامة الأخرى بفرض صحته يكون غير منتج وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أقوال شهودى المطعون ضدها أن الطاعن أضر بها ضرراً يستحيل معه دوام العشرة بينهما وهو من الحكم إستخلاص سائق له أصله الثابت فى الأوراق ويكفى وحده لحمل قضائه بالتطبيق فإن النعى عليه بسبب الطعن - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج ومن ثم غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد نصر الجندى نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين / حسين محمد حسن عمور نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حبيب عباس ،
فتحي محمود يوسف ، وعبد المنعم الشاويس .



الطعن رقم ٩٢ لسنة ٥٨ القضائية « أحوال شخصية » :

(١ ، ٢) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : تطليق . دعوى

الأحوال الشخصية « الطعن فى الحكم » .

(١) التراضى فى إتمام الزوجية بسبب من الزوج . درء من درء الهجر . النوى على
الحكم بعدم اتخاذ إجراءات التحكيم أو عدم تطبيق المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون ٢٥ لسنة
١٩٢٩ فى شأن التطليق لغياب الزوج . لا أساس له . عنه ذلك .

(٢) النوى على ما استورد إليه الحكم تزيماً ويستقيم بدونه . غير منتج . القضاء
بالتطليق لعدم اتمام الدخول بالمطعون ضدها . النوى على الحكم بعدم الرد على ابنا معجل
الصداق أو إعداد مسكن زوجية . غير مقبول .

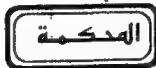
~~~~~

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التراضى فى اتمام الزوجية بسبب من  
الزوج يعد ضرياً من ضروب الهجر لأن استطالته تنال من الزوجة ، وتصيبها بأبلغ  
الضرر ومن شأنه أن يجعلها كالمعلقة فلا هى ذات فعل ولا هى مطلقة . لما كان ذلك  
بمكان الثابت من الأوراق أن زواج الطاعن بالمطعون ضدها تم فى ١٩٨٤/٨/٢٠

وأقامت دعواها بالتطليق في ١٩٨٦/١٢/٢ لتراخيه في الدخول بها وتضررها

من ذلك وكان البين من قرارات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض الصلح على الطرفين أقام قضاءً بالتطليق للضرر على ما استخلصه من أقوال شاهدي المطعون ضدها أن الطاعن لم يقدّم بأعداد مسكن شرعى لإتمام الدخول بها بالإضافة إلى هجرة لها بدون عذر مقبول - فهو من الحكم استخلاص سائق له أصله الثابت في الأوراق ويكفي لحمل قضائه ويكون النعى عليه بعدئذٍ اتخاذ إجراءات التحكيم أو عدم تطبيق المادتين ١٢، ١٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في شأن التطليق لغياب الزوج قائماً على غير أساس .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن النعى إذا كان وراداً على ما استطرد إليه الحكم تزيده لتأييد وجهه نظره فيما يستقيم الحكم بدونه ، فإنه يكون إيا كان وجه الرأي فيه - غير منتج . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بالتطليق على سند من عدم إتمام الدخول بالمطعون ضدها - على ما هو وارد بالرد على السبب السابق وهو ما يكفي وحده لحمل قضائه فإن النعى عليه بعدم الرد على إيفاء معجل الصداق أو إعداد مسكن زوجية - إيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج ومن ثم غير مقبول .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .



حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٤٣٥ / ١٩٨٦ كلى احوال  
شخصية كفر الشيخ ضد الطاعن للحكم بتطليقها عليه طلقه بئانه للضرر وقالت  
بيانا لدعواها أنه بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢٠ تزوجها المطعون ضده بصحيح العقد  
الشرعى وإذ هجرها وتراخى فى الدخول بها ولم يعد مسكنا شرعيا لسكانها مما  
تتضرر منه وتخشى على نفسها الفتنة فقد اقامت الدعوى . أحالت المحكمة  
الدعوى إلى التحقيق ويعد سماع اقوال شاهدى المطعون ضدها . حكمت بتاريخ  
١٩٨٧/٥/١٩ بتطليق المطعون ضدها على الطاعن طلقه بئانه . استأنف  
الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا ( مأمورية كفر الشيخ )  
بالإستئناف رقم ١٠٦ / ٢٠ ق احوال نفس وبتاريخ ١٩٨٨/٣/٩ حكمت  
المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض  
وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن عوض الطعن على هذه  
المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون  
فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن التطليق لغياب الزوج شرطه  
أن تمضى سنة على الغياب تتضرر فيها الزوجة وإن بينت لدى القاضى غيابيه  
(يعذر إليه ويضرب له أجلا للحضور لزوجه أو بضمها إليه أو يطلقها . والا تطلق

عليه القاضى متى امكن وصول الرسائل إليه وإذ لم يتخذ الحكم المطعون فيه هذا الإجراء وايد قضاء محكمة أول درجة الذى طبق المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ / ١٩٢٩ دون أن يحاول الصلح بين الطرفين أو يتخذ إجراءات التحكيم المنصوص عليها فى المواد من السابعة إلى الحادية عشرة من ذات القانون فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود على أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التراخى فى إتمام الزوجية بسبب من الزوج يعد ضربا من ضروب الهجر لأن استقالته تنال من الزوجة وتصيبها بالبلغ الضرر ومن شأنه أن يجعلها كالمعلقة فلاهى ذات بعيل ولا هى مطلقة . لما كان ذلك وكان الشابت من الأوراق أن زواج الطاعن بالمطعون ضدها تم فى ٢٠/٨/١٩٨٤ واقامت دعواها بالتطبيق فى ٢/١٢/١٩٨٦ لتراخيه فى الدخول بها وتضررها من ذلك وكان البين من تقريرات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض الصلح على الطرفين أقام قضاء بالتطبيق للضرر على ما استخلصه من اقوال شاهدى المطعون ضدها أن الطاعن لم يقم باعداد مسكن شرعى لاتمام الدخول بها بالاضافه إلى هجره لها بدون عذر مقبول - هو من الحكم استخلاص سائق له اصله الشابت فى الأوراق ويكفى لحمل قضائه ويكون النعى عليه عدم اتخاذ إجراءات التحكيم أو عدم تطبيق المادتين ١٢، ١٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فى شأن التطبيق لغياب الزوج قائما على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك - أمام محكمة أول درجة - أنه أوفى :  
المطعون ضدها عاجل صداقتها واثت مسكن الزوجيه واذا خلت أسباب الحكم المطعون فيه من الرد على هذا الدفاع الجوهري الذى من شأنه أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النعى إذا كان واردا على ما استطرد إليه الحكم تزيدا لتأييد وجهه نظره فيما يستقيم الحكم بدونه فإنه يكون - . أيا كان وجه الرأى فيه - غير منتج . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضائه بالتطبيق على سند من عدم اتمام الدخول بالمطعون ضدها - على ما هو وارد بالرد على السبب السابق - وهو ما يكفى وحده لحمل قضائه فإن النعى عليه بعدم الرد على ايضا - معجل الصداق او اعداد مسكن زوجية - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج ومن ثم غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////

## جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

بمناسة السيد المستشار / حسين علي حسين نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / ريمون فهميم نائب رئيس المحكمة وعبد الناصر السباعي ، ابراهيم شعبان  
ومحمد اسماعيل قزالي

٣٢٠

الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥٥ القضائية :

( ١ ) - إثبات « قواعد عامه » . نظام عام .

قواعد الاثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . أثره .

( ٢ ) - إثبات « وسائل الإثبات » . الإثبات بالكتابة » .

الأوراق العرفية » . « حجية تاييدها » .

التاريخ الذي تحمله الورقة العرفية . إفتراض صحته ما لم يثبت العكس. عدم جواز إثبات  
ما يخالف التاريخ المكتوب بغير الكتابه .

( ٣ ) - إيجاب « إيجاب الأماكن » . عقد « بطلان العقد » .

نقض « ما لا يصلح سببا للطعن » .

حظر ابرام أكثر من عقد إيجاب واحد للمبنى أو الوحدة منه . مخالفة ذلك أثره . بطلان  
المعقود اللاحقه للعقد الأول بطلانا مطلقا سواء علم المستأجر اللاحق بصدر العقد الاول أو لم  
يعلم « م ٤٩ ق ١ لسنة ١٩٧٧ » لا محل لاعمال نص م ٥٧٣ مدني. لا يغير من ذلك عدم  
ثبوت تاريخ العقد الأول .

(٤ ، ٥) نقض « السبب الجديد » « سالا يصلح سببا للطعن » .

حكم « تسبيبه » .

(٤) - مستند لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة

أمام محكمة النقض .

(٥) - دفاع عار عن دليله . التفات الحكم عنه . لاعيب .

=====

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن قواعد الاثبات غير متعلقة بالنظام العام فيجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمنا ، كما يجوز لصاحب الحق فى التمسك بها أن يتنازل عنها ، وإذا خلت الأوراق من سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بما تقضى به المادة ١٥ من قانون الاثبات من اشتراط التاريخ الثابت فى المحرر العرفى ليكون حجه على الغير ، فإنه لايجوز للطاعن التمسك لأول مرة أمام هذه المحكمة بمخالفة الحكم المطعون فيه لقاعدة من قواعد الإثبات .

٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الفقرة الأولى من المادة ١٤ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ جعلت الورقة العرفية حجة بما ورد فيها على من نسب إليه توقيعها إلا إذا انكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمه ، وأن الأصل فى التاريخ الذى تحمله الورقة العرفية يفترض صحته حتى يثبت صاحب التوقيع أنه غير صحيح وأن حقيقته تاريخ آخر ، ومن ثم فلا يجوز له إثبات ما يخالف التاريخ المكتوب إلا بالكتابة .

٣ - النص فى الفقرة الرابعة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - بشأن إيجار الأماكن - يذل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع رتب بطلان عقد الإيجار اللاحق للمعد الأول بطلانا مطلقا

لتعارض محل الالتزام فى ذلك العقد مع نص قانونى أمر متعلق بالنظام العام بما يمتنع معه إجراء المفاضلة بينه وبين العقد السابق وفقا لنص المادة ٥٧٣ من القانون المدنى على أساس الأسبقية فى وضع يده ، وذلك سواء كان المستأجر اللاحق عالما بصدور العقد الأول أم غير عالم به ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بطلان عقد إيجار الطاعن على ما أورده بأسبابه من أنه « لما كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت من دليل على عدم صحة التاريخ المدين بعقد الإيجار الصادر للمستأنف عليه الأول - المطعون ضده الأول - عن شقة النزاع وكان اثبات تاريخه فى الشهر العقارى فى أى وقت لاحق لانبهض بطلانه دليلا على عدم سلامة ذلك التاريخ ولا أثر له على أركان العقد ولا على شروط صحته ولما كان عقده قد حرر فى تاريخ لاحق فإنه يكون بذلك قد وقع باطلا بالتطبيق لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حتى ولو كان اثبات تاريخه بالشهر العقارى سابقا على اثبات تاريخ العقد الآخر » وكان هذا الذى أورده الحكم لا مخالفه فيه للقانون ولا يغير من ذلك ما أشتطره المشرع فى المادة ٢٤ من القانون المشار إليه من وجوب إبرام عقود الإيجار كتابه واثبات تاريخها بأمورية الشهر العقارى الكائن بدانترتها العين المؤجرة فخلو النص من اشتراط أن يكون العقد الأول ثابت التاريخ لاعمال حكم الفقرة الرابعة من المادة ٢٤ ساقفة الذكر فى ترتيب بطلان العقود اللاحقة جزاءا لمخالفة الحظر الوارد فيها ، وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة ، فإنه لا يبطله قصوره فى بيان سنده الصحيح إذ لمحكمه النقض ان يستكمل ما قصر الحكم فى بيانه .

٤ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يقبل التحدى أمام محكمة النقض بمسند لم يثبت أنه قد سبق عرضه على محكمة الموضوع ، لما كان ذلك ، وكان اليقين من الأوراق أن محضرى الجنبه رقم .... لسنة ١٩٨٣ أمن دولة المعادى المحررين فى ٣ ، ١٩٨٢/١١/٧ المودعين من الطاعن بملف الطعن لم يثبت من الأوراق سبق تقديمها لمحكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يقبل التحدى بهذا المسند لأول مرة أمام هذه المحكمة .

٥ - ما تمسك به الطاعن من دفاع أمام محكمة الموضوع بشأن اختلاف مرقع الشقة محل عند إيجار المطعون ضده الأول عن تلك محل بنقد إيجار الطاعن قد خلت الأوراق من دليل يسانده ، كما خلت الأوراق أيضا من دليل على إقامة الجنبه رقم .... لسنة ١٩٨٣ أمن دولة وبأنها عن نفس موضوع الدعوى الماثله أو عن مسألة اساسيه مشتوكة بينهما ، وعلى الفصل فيها ، فلا على الحكم المطعون فيه أن لم يعرض بالرد على هذا الدفاع ولا عليه أيضا أن لم يستجب لطلب الطاعن بوقف الدعوى حتى يفصل فى تلك الجنبه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على المطعون ضدها الثانية الدعوى رقم ١١٣١١ لسنة ١٩٨٢ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طالبا الحكم

بإلزامها بتسليمه شقة النزاع ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٨٠/٤/٢٧ استأجر من المَطعون ضدها الثانية هذه الشقة وإذا امتنعت عن تسليمها له رغم انذاره لها وأجرتها إلى الطاعن فقد أقام الدعوى . قام المَطعون ضده الأول بادخال الطاعن خصما في الدعوى طالبا الحكم بأخلاء شقة النزاع وتسليمها له خاليه . ويتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٣ حكمت المحكمة بإلزام المَطعون ضدها الثانية بتسليم شقة النزاع إلى المَطعون ضده الأول - وببطلان عقد إيجار الطاعن المؤرخ ١٩٨٠/٦/٦ واستأنفت المَطعون ضدها الثانية هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٦٧ لسنة ١٠١ ق القاهرة ، كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ٣١٣٩ لسنة ١٠١ ق القاهرة وبعد أن أمرت المحكمة بضم الاستئنافين حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٢ برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة - في غرفة مشورة - رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالسبب الاول منهما على الحكم المَطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأسبقية عقد إيجاره لشقة النزاع على عقد المَطعون ضده الأول من حيث ثبوت تاريخهما بأمورية الشهر العقاري ، وأنه بأعتباره من الغير حسن النية بالنسبة لعقد المَطعون ضده الاول فإنه لا يحتج به قبله إلا منذ أن يكون له تاريخ ثابت عملا بالمادة ١٥ من قانون الاثبات ، إلا أن الحكم اعتد بالتاريخ العرفي لعقد إيجار المَطعون ضده الأول واعتبره الاسبق على عقده الذى تنفذ بوضع يده ورتب على ذلك قضاؤه ببطلان عقده بأعتباره العقد اللاحق على خلاف احكام المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى فضلت عقد المستأجر الاسبق فى اثبات تاريخه ، الامر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .



وحيث إن النعى فى شقه الاول غير مقبول ، ذلك أنه من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن قواعد الاثبات غير متعلقة بالنظام العام فيجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمنا ، كما يجوز لصاحب الحق فى التمسك بها أن يتنازل عنها ، وإذ خلت الأوراق من سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بما تقضى به المادة ١٥ من قانون الاثبات من اشتراط التاريخ الثابت فى المحرر العرفى ليكون حجة على الغير ، فإنه لا يجوز للطاعن التمسك لأول مرة أمام هذه المحكمة بمخالفة الحكم المطعون فيه لقاعدة من قواعد الاثبات . والنعى فى شقه الثانى مردود بأنه من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الفقرة الاولى من المادة ١٤ من قانون الاثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ جعلت الورقة العرفيه حجه بما ورد فيها على من نسب إليه توقيعه عليها إلا إذا انكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمه ، وأن الاصل فى التاريخ الذى تحمله الورقة العرفيه يفترض صحته حتى يثبت صاحب التوقيع أنه غير صحيح وأن حقيقته تاريخ آخر ، ومن ثم فلا يجوز له اثبات ما يخالف التاريخ المكتوب الا بالكتابة ، وأن النص فى الفقرة الرابعه من المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - بشأن إيجار الاماكن - على أنه « ..... ويحظر على المؤجر ابرام اكثر من عقد ايجار واحد للمبنى أو الوحدة منه ، وفى حالة المخالفة يقع باطلا العقد أو العقود اللاحقه للعقد الاول » ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع رتب بطلان عقد الايجار اللاحق للعقد الاول بطلانا مطلقا لتعارض محل الالتزام فى ذلك العقد مع نص قانونى آمر متعلق بالنظام العام

ما یمتنع معہ اجرا المفاضلہ بینہ و بین العقد السابق وفقا لنص المادة ۷۳ من القانون المدني على أساس الاستقہ فی وضع یدہ ، وذلك سواء كان المستأجر اللاحق عالما بصدر العقد الاول ام غير عالم به ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاء ببطال عقد إيجار الطاعن على ما اورده بأسبابه من أنه « لما كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت من دليل على عدم صحة التاريخ المدون بعقد الإيجار الصادر للمستأنف عليه الأول - المطعون ضده الأول - عن شقه النزاع وكان اثبات تاريخه فی الشهر العقاري فی أى وقت لاحق لا ينهض بذاته دليلا على عدم سلامة ذلك التاريخ ولا أثر له على اركان العقد ولا على شروط صحته .. ولما كان عقده - أى عقد الطاعن - قد حرر فی تاريخ لاحق فإنه يكون بذلك قد وقع باطلا بالتطبيق لنص الفقرة الأخيرة من المادة ۲۴ من القانون رقم ۴۹ لسنة ۱۹۷۷ حتى ولو كان اثبات تاريخه بالشهر العقاري سابقا على اثبات تاريخ العقد الآخر ..... » وكان هذا الذى اورده الحكم لا مخالفة فيه للقانون ، ولا يغير من ذلك ما اشترطه المشرع فی المادة ۲۴ من القانون المشار إليه من وجوب ابرام عقود الإيجار كتابة واثبات تاريخها بأمووية الشهر العقاري الكائن بذانرتها العين المؤجرة لحلو النص من اشتراط أن يكون العقد الاول ثابت التاريخ لاعمال حكم الفقرة الرابعة من المادة ۲۴ سالفة الذكر فی ترتيب بطلان العقود اللاحقه جزاء لمخالفة الحظر الوارد فيها ، وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحه فإنه لا يبطله قصوره فی بيان سنده الصحيح إذ لمحكمه النقض أن تستكمل ما قصر الحكم فی بيانه ومن ثم فإن النعى يكون على غير اساس .

وحيث إن حاصل ما ينهض الطاعن بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بطلان عقد إيجار الطاعن اللاحق دون طلب من المطعون ضده الأول ، كما أنه لم يحقق دفاع المطعون ضدها الثانيه الذي تمسكت به لعدم وجود علاقه ايجارية بينها وبين المطعون ضده الأول لانها لم تبرم العقد المقدم منه وإنما وقعته على بياض لشقيقه ضمن عقود أخرى بأعتباره وكيلها عنها ، كما واجه الحكم دفاعه القائم على أن عقد إيجاره ينصب على شقة بالدور الرابع في حين أن عقد ايجار المطعون ضده الأول ينصب على شقة بالدور الثالث بما اورده بمذواته من أن الدور الثالث العلوى هو بذاته الدور الرابع بالأرضى مخالفاً بذلك الثابت بأوراق الجنبه رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣ أمن دولة المعادى - المقدمة منه بملف الطعن - من أن الدور الثالث العلوى ليس هو الدور الرابع ، كما لم يستجيب لطلب المطعون ضدها الثانيه الذى تمسك به هو ايضا هووقف الدعوى لحين الفصل فى الجنبه المشار إليها الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى فى شقه الأول غير صحيح ، ذلك أن البين من المذكرة المقدمة من المطعون ضده الأول أمام محكمة أول درجة بجلسته ١٩٨٣/١١/١٠ انه قد ضمن طلباته فى الدعوى طلب بطلان العقد المبرم لاحقا من المطعون ضدها الثانيه ( المؤجرة ) للطاعن ، ومن ثم فإن هذا الطلب يكون معروضا على محكمة الموضوع للفصل فيه ، والنعى فى شقة الثانى مردود بما اورده الحكم المطعون فيه بأسبابه من أنه « لما كان البين من الرجوع إلى أوراق الدعوى وما قدم فيها من مذكرات لمحكمة أول درجة أن المستأنفه فى الاستئناف الاول - المطعون ضدها الثانية - لم تجحد توقيعها على عقد الايجار ، الصادر للمستأنف عليه الأول - المطعون ضده الاول - عن شقة

التزاع ، وأن ادعت بغير دليل أن شقيقه كان وكيلًا عامًا عنها وأنه حصل على توقيعها على عدة عقود على بياض من بينها ذلك العقد الذى يستند إليه المستأنف عليه الأول فى دعواه ولو كان لهذا الدفاع ظل من الحقيقه لسارعت بتقديم سند الوكاله المزعوم ..... ولكان الوكيل غنى عن الحصول على توقيعها على أى عقد مكتوب أو على بياض مآدام أن فى مقدوره ومن حقه كوكيل عام أن يوقع عنها بهذه الصفة على عقود الايجار وغيرها ولكن شيئًا من ذلك كله لم يحدث ، ولما كان من المقرر أن المحرر يستمد حجتيه وقوته فى الاثبات من التوقيع عليه فلا يجدى المستأنف بعد توقيعها على عقد الايجار الذى لم تطعن عليه أن تنكر العلاقة الايجارية الثابتة به . وكان هذا الذى خلص اليه الحكم سائقًا له اصل ثابت بالأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، فإن النعى يكون على غير أساس ، والنعى فى شقه الثالث غير مقبول ، ذلك أنه من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يقبل التحدى أمام محكمة النقض بمستند لم يثبت أنه قد سبق عرضه على محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن محضرى الجنبه رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣ امن دولة المصادق المحررين فى ٣ ، ١١/٧/١٩٨٢ المدعيين من الطاعن بملف الطعن لم يثبت من الأوراق سبق تقديمها لمحكمة الموضوع ومن ثم فلا يقبل التحدى بهذا المستند لأول مرة أمام هذه المحكمة ، وكان ما تمسك به الطاعن من دفاع أمام محكمة الموضوع بشأن اختلاف موقع الشقه محل عقد إيجار المطعون ضده الاول عن تلك محل عقد إيجار الطاعن قد خلت الأوراق من دليل يسانده ، كما خلت الأوراق أيضا من دليل على اقامة الجنبه رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣ امن الدولة

وهانها عن نفس موضوع الدعوى الماثلة ، أو عن مسأله اساسيه مشتركه بينهما وعلى الفصل فيها ، فلا على الحكم المطعون فيه إن لم يعرض بالرد على هذا الدفاع ، ولا عليه أيضا إن لم يستجب لطلب الطاعن بوقف الدعوى حتى يفصل فى تلك الجنحه ، ومن ثم يكون الحكم بمنأى عن قالة القصور المدعى به ، ويكون النعى برمته على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / عبد المنصف احمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد الهجيد ، محمد خيرى  
الهندس نواب رئيس المحكمة ، عبد الوال السمان .

٣٢١

### الطعن رقم ٣ لسنة ٥٦ القضائية :

( ١ ) إيجار « إيجار الأماكن » . قانون .

حق المستأجر فى التأجير مفروض بغير موافقة المالك . م ٢١ بق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .  
مصدره القانون . عبارة بغير موافقة المالك . الواردة بنص هذه المادة . المقصود منها .  
إيضاح مفهوم الحق المقرر للمستأجر بنص المادة ٤٠ بق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

( ٢ ) إيجار « الإيجار من الباطن » عقد « عقد الإيجار » . قانون .

الأصل تحريم التأجير من الباطن فى ظل تشريعات إيجار الأماكن بغير إذن كتابى صريح  
من المالك . ولو خلا عقد الإيجار من شرط الحظر . مؤدى ذلك . على من يدعى خلاف ذلك  
عبء إثباته .

( ٣ ) إيجار « اسباب الإخلاء : التأجير من الباطن » . دعوى « الخصوم »  
الدعوى .

دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن . محلها . فسخ عقد الإيجار الأسمى . مؤدى ذلك .  
وجوب إختصاص المستأجر الأسمى . إختصاص المؤجر للمستأجر من الباطن دون المستأجر  
الأسمى . أثره . عدم قبول الدعوى . إختصاص المستأجر الأسمى وحده . كافعلة ذلك .

////////////////

١ - النص في المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٢١ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يدل على أن المشرع لم ينشئ بنص المادة ٢١ سالفه الذكر حكماً جديداً بالنسبة لحق المستأجر في تأجير المكان المؤجر له مفروشا ، وإن إرادته عبارة بغير موافقة المالك على النص السابق لا يعد وأن يكون إبطاحا لمفهوم الحق المقرر للمستأجر بموجب المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وتجليه له ، باعتبار أنه إنما يستمد حقه في تأجير المكان المؤجر في الحالات الواردة في هذه المادة من القانون مباشرة ، دون حاجة إلى موافقة المالك .

٢ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن حظر التأجير من الباطن بغير إذن كتابي صريح من المالك هو حكم تشريعي قائم منذ العمل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالنص عليه في المادة ٤ فقرة ب وهو واردته المواد ٢٣/ ب بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٣١/ ب من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٨/ ج من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مما مقتضاه أن الأصل في تشريعات إيجار المساكن هو تحريم التأجير من الباطن ومن ثم فقد بات على من يدعى خلاف هذا الأصل عبء إثبات ما يدعيه ، وكان الأثر الفوري لهذه التشريعات المتلاحقة بموجب سريان هذا الحكم على كل تأجير من الباطن يتم في ظلها ولو خلا عقد الإيجار من شرط الحظر .

٣ - دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن بدون إذن كتابي من المؤجر - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - محلها فسخ الاجارة الصادرة منه إلى المستأجر الأصلي وليس الإيجار من الباطن إذ أنه ينقضي حتما بانقضاء الإيجار الأصلي ، ومن ثم فهي ترفع منه على الأخير ليقول كلمته فيما أسند إليه من إخلال بالعقد ، فإذا لم يختصم في الدعوى واختصم المستأجر من الباطن وحده كانت الدعوى غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة ، على أنه يجوز للمؤجر أن يدخل

المستأجر من الباطن في الدعوى إلى جوار المستأجر الأصلي وإن كان ذلك غير ضروري لأن الحكم الصادر ضد المستأجر الأصلي يجوز تنفيذه على المستأجر من الباطن ولو لم يختصم في الدعوى .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٥١٧ لسنة ٨٢ لدى محكمة الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم باخلاء الشقة المينة بالصحيفة ويعقد الإيجار المؤرخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦١ المؤجر للطاعن في مواجهة من يدعى ..... غير مختصم في الطعن - وقالت ببيانها لها أنه تمى إلى علمها أن الطاعن قام بترك هذه الشقة للأخير بقصد الاستغناء عنها نهائيا . فأقامت الدعوى ليقضى بمطلبها آنف البيان وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق قضت في ٢٠ ابريل سنة ١٩٨٤ برفضها . إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٤٧٠ لسنة ٤٠ قضائية ، وبجلسة ١٦ اكتوبر سنة ١٩٨٥ قرر الحاضر عن المطعون ضدها ترك الخصومة في الاستئناف بالنسبة للمستأنف ضده الثاني ..... وأضاف سبباً جديداً لطلب الأخلاء هو قيام الطاعن بتأجير الشقة موضوع النزاع إلى الأخير بغير موافقتها . ويتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة



المحكمة باثبات ترك الخصومة بالنسبة ..... وبالفاء الحكم المستأنف وباخلاء الطاعن من العين المؤجرة ممن يشغلها وتسليمها خالية إلى المظعون ضدها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الأولين منها على الحكم المظعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى باخلائه من العين المؤجرة على سند من ثبوت تأجيرها لها من الباطن بغير إذن من المظعون ضدها دون أن يفتن إلى أن المادة ٢١ من القانون ١٣٩ لسنة ٨١ قد عدلت أحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فأصبح للمستأجر وفقاً لها الحق في أن يؤجر شقة واحدة في نفس المدينة بغير موافقة المالك ودون التقيد باحكامها ، وإلى أن قرار وزير الاسكان رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ الصادر تنفيذاً للمادة ٤٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد أجاز للمستأجرين غير المقيمين في المصاريف والمشاتي ويستغلون الأماكن المؤجرة لهم لمدة لا تقل عن شهر في السنة الحق في تأجيرها مفروشة لمدة أو لمدد مؤقته خلال السنة ، وإذا كان عقد الإيجار المفروش الصادر إلى المستأجر منه عن المدة من ١/٢/١٩٨١ وحتى ٢٨/٢/٨٣ والذي اتخذ أساساً لاختلاله لا تتجاوز مدته المدة المقرره له وفقاً لهذا القرار وهي إحدى عشر شهراً، فإن الحكم المظعون فيه إذا قضى على خلاف هذا النظر يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن النص في المادة ٤٠ في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على « إنه لا يجوز للمستأجر في غير المصاريف والمشاتي المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو خالياً إلا في الأحوال الآتية ( أ ) ..... ( ب ) ..... ( ج ) ..... وفي جميع الأحوال يشترط ألا يزيد مجموع ما يقوم المستأجر هو وزوجته وأولاده القصر بتأجيرها مفروشا عن شقة

واحدة فى نفس المدينة ..... » والنص فى المادة ٢١ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه « يشترط ألا يزيد مجمر ما يقوم المستأجر وزوجته وأولاده القصر غير المتزوجين بتأجيرهم مفروشا - بغير موافقة المالك - على شقة واحدة فى نفس المدينة ..... » يدل على أن المشرع لم ينشئ بنص المادة ٢١ سالفه الذكر حكماً جديداً بالنسبة لحق المستأجر فى تأجير المكان المؤجر له مفروشا ، وإن إرادته عباره بغير موافقة المالك على النص السابق لا يعدو أن يكون أيضاً لفهم الحق المقرر للمستأجر بموجب المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وتجليه له . ، باعتبار أنه إنما يستمد حقه فى تأجير المكان المؤجر فى الحالات الواردة فى هذه المادة من القانون مباشرة . دون حاجة إلى موافقة المالك ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لبحث شرائط تطبيق أحكام قرار وزير الاسكان رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ومنها حق غير المقيمين بالعين المؤجرة فى المصايف والمشاتى مده لا تقل عن شهر فى السنة فى تأجيرها مفروشة لمدة مؤقته خلال السنة وانتهى منها إلى أن « الثابت من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٨٢/٣/٦ الصادر من المستأنف عليه الأول ( الطاعن ) للمستأنف عليه الثانى أن مدته سنة تبدأ من التاريخ المتقدم ويتجدد لمدة مماثلة فإنه يكون قد فقد الصفة العرضية للتأجير من الباطن الذى اجازاه المشرع للمستأجر دون إذن المالك » . وكان إستخلاص الحكم المطعون فيه لقبام الطاعن بتأجير شقته مفروشة لمدة غير مؤقته تجاوز السنة يرتد إلى ماله أصل ثابت فى الأوراق ويؤدى إلى ما إنتهى إليه صحيحا من عدم توافر شرائط التأجير من الباطن وفقاً لأحكام القرار ٣٣ لسنة ١٩٧٨ أنف الذكر فإن النعى بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والمخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسييب وفى بيان ذلك يقول أن الحكم قضى باخلاته من العين لتأجيرها من الباطن دون أن يعرض إلى عدم توافر شروط دعوى الأخلاء لعدم تقديم المطعون ضدها عقد إيجار العين المكتوب ، ودون أن يتأكد من اشتغال هذا

العقد على الشرط المانع من التأجير من الباطن واعتد بتوافره - رغم وجوب تكليفها بإثبات هذا الشرط بالكتاباه وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقة الأول ذلك بأن المطعون ضدها غير ملزمة بتحرير عقد إيجار مكتوب طالما أن العلاقة الإيجارية نشأت قبل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي استحدث في المادة ١٦ منه أن يكون عقد الإيجار مكتوبا . ومردود في شقة الثاني بأنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن حظر التأجير من الباطن بغير إذن كتابي صريح من المالك هو حكم تشريعي قائم منذ العمل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالنص عليه في المادة ٤ فقرة ( ب ) وهو ما رددته المواد ٢٣ / ب من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٣١ / ب من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٨ / ج من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مما يقتضاه أن الأصل في تشريعات إيجار الأماكن هو تحريم التأجير من الباطن ومن ثم فقد بات على من يدعى خلاف هذا الأصل عبء إثبات ما يدعيه ، وكان الأثر الفوري لهذه التشريعات المتلاحقة يوجب سريان هذا الحكم على كل تأجير من الباطن يتم في ظلها ولو خلا عقد الإيجار من شرط الحظر ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم ينازع أمام محكمة الموضوع في أن وضع يده على العين كان يستند إلى غير عقد الإيجار المؤرخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦١ الصادر له من المالك السابق والذي استندت إليه المطعون ضدها في الدعوى ، كما إنه لم يدع على خلاف الأصل المقرر في التشريعات الاستثنائية سالفه الذكر أن هناك تصریحا له في هذا العقد، يبيح له التأجير من الباطن فإن النعى بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إنه كان يتعين على الحكم وقد

قضى باثبات ترك المطعون ضدها الخصومة فى الاستئناف قبل المستأجر منه أن يحكم بتأييد الحكم المستأنف القاضى برفض الدعوى ، بعد أن أصبح هذا الحكم نهائيا بالنسبة لهذا المستأجر ، وإذا قضى على خلاف ذلك باخلاته من العين المؤجرة فإنه يكون قد بعض الخصومة الواردة على محل واحد فى الدعوى والتى لا يحتمل القضاء فيها إلا حلا واحداً وهو مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك بأن دعوى الاخلاء للتأجير من الباطن بدون إذن كتابى من المؤجر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محلها فسخ الاجازة الصادره منه إلى المستأجر الأصلي وليس الإيجار من الباطن إذ أنه ينقض حتماً بانقضاء الإيجار الأصلي ، ومن ثم فهى ترفع منه على الأخير ليقول كلمته فيما اسند إليه من اخلال بالعقد ، فإذا لم يختصم فى الدعوى واختصم المستأجر من الباطن وحده كانت الدعوى غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفه ، على أنه يجوز للمؤجر أن يدخل المستأجر من الباطن فى الدعوى إلى جوار المستأجر الأصلي وإن كان ذلك غير ضرورى لأن الحكم الصادر ضد المستأجر الأصلي يجوز تنفيذه على المستأجر من الباطن ولو لم يختصم فى الدعوى ، لما كان ذلك ، فإن هذا النعى - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج وبالتالي غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////

## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد راقئ خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة ، محمد وليد الجاردي ، محمد  
محمد طيحه وشكري جمعة خسين



الطعن رقم ٢٧١٩ لسنة ٥٦ القضائية :

( ١-٣ ) إيجار « إيجار الأماكن » « الإخلاء لإساءة إستعمال العين  
المؤجرة » إلزام « التزامات المستأجر » . تعويض . حكم « تسبیب  
الحکم » « حجية الحكم » محكمة الموضوع « مسائل الواقع » مسئولية .

( ١ ) مسئولية المستأجر في المحافظة على العين المؤجرة وإستعمالها الأستعمال المألوف  
غير الضار بها أو بالمؤجر . عدم إقتضاره على أفعاله الشخصية . انعقاد مسئولينه عن  
أعمال المتنفعين معه بالعين المؤجرة وتابعيه ، تابعى المستأجر وماهيتهم م ٣٧٨ مدنى  
قديم . خلو التقنين المدنى الحالى من حكم مماثل للمادة المذكورة . لا يفيد إستبعاد حكم النص  
سالف البيان . علة ذلك .

( ٢ ) حق المؤجر فى إخلاء المستأجر إذا ثبت بحكم قضائى نهائى إستعماله العين  
المؤجرة أو سماحة باستعمالها بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة  
أو منافسيه للأداب العامة م ١٨ / د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . خلو النص المذكور

من بيان حكم الإلغاء الصادر من تابعى المستأجر . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة فى القانون المدنى . مؤداه . مسئولية المستأجر عن أفعال المقيمين معه بالعين المؤجرة ، وقوع الفعل الضار من المترددين على المستأجر انعقاد مسئوليته عند ثبوت سماحه بهذا الفعل . إلزام محكمة الموضوع حال نظر دعوى الأخلاء بالتحقق من سماح المستأجر لغير المقيم معه بالعين المؤجرة من إثبات الفعل الضار بأسباب سائفة .

( ٢ ) حجية حكم التعريض النهائى الصادر لصالح المؤجر على المستأجر عن الفعل الصادر من غير المقيم معه بالعين المؤجرة أمام المحكمة المنظور أمامها دعوى الإخلاء . شرطه . بحشه مسألة سماح المستأجر بوقوع الفعل الضار من عدمه ، مثال بصدد حكم تعريض عن الضوضاء والعنيج من التلاميذ المترددين على المستأجر لأخذ دروس خصوصية .



١- المقرر - فى أحكام القانون المدنى - وهو الذى يجب الرجوع إليها فيما لم يرد به نص فى قوانين إيجار الأماكن - أن مسئولية المستأجر فى المحافظة على العين المؤجرة وفى استعمالها الاستعمال المألوف الذى لا يضير بها أو بالمؤجر لا تقتصر على الأعمال الصادرة منه شخصياً بل تمتد إلى أعمال المنتفعين معه بالعين المؤجرة وتابعيه وهم فى هذا المعنى كل شخص تكون صلته بالمستأجر هى التى مكنت له من الأضرار بالعين فيعتبر من أتباع المستأجر أهل بيته من زوجه وأولاده وأقارب يسكنون معه أو يستضيفهم وكذلك خدمه وعماله والمستأجر من الباطن والمتنازل له عن الإيجار ،

وكانت المادة ٣٧٨ من القانون المدني القيم تنص على ذلك بقولها « يجب على المستأجر حين إنتهاء عقد الإيجار أن يرد ما إستأجره بالحالة التي هو عليها بغير تلف حاصل من فعله أو فعل مستخدميه أو من فعل من كان مساكنا معه أو من فعل المستأجر الثاني إلا إذا وجد شرط يخالف ذلك ولئن لم يتضمن التقنين المدني الحالي نصاً مماثلاً إلا أن ذلك لم يقصد به حذف الحكم الوارد بالتقنين المدني القديم وأما لانه من القواعد العامة التي لا تحتاج إلى نص خاص لما لعقد إيجار المسكن من طابع عائلي وجماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته ومن يتراعى له أن يأويه من أقارب وضيوف وخدم .

٢- إذ كان المشرع قد أجاز للمؤجر- بنص المادة ١٨/د من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المنطبقة على واقعة النزاع - طلب إخلاء العين المؤجرة إذا ثبت بحكم قضائي نهائي أن المستأجر أستعمل المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو في أغراض مناقية للأدب العامة دون أن يبين في النص حكم الأفعال الصادرة من تابعي المستأجر، إلا أن ذلك لا يعنى بحال عدم مسئولية المستأجر عن أعمال تابعيه - وإنما يتعين الرجوع في ذلك إلى القواعد العامة - في القانون المدني - سالف البيان - ومؤداها مسئولية المستأجر عن فعل المتفعين معه بالإقامة بالعين المؤجرة، أمام عداهم من المترددين على المستأجر من أصدقاء أو زائرين وغيرهم فعوا - وقع الفعل منهم بالعين المؤجرة أو أستطال - إلى ما يتصل بها - فلا تنشأ مسئولية المستأجر إلا إذا كان قد سمح بهذا الفعل الضار وهو ما تضمنته

صراحة الفقرة (٥) من نص المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعبارة « أو سمح باستعماله وهذا لا يتأتى إلا إذا ارتضى المستأجر وقوع الفعل من مرتكبه بسماعه له به أو علمه به قبل وقوعه أو إن تدل ظروف الحال بأنه لم يكن لسماعه أو ليعترض على وقوعه ويتعين على محكمة الموضوع عند نظر دعوى الإخلاء أن تتحقق من سماح المستأجر لغير المنتفع المقيم معه بالعين من إتيان الفعل الضار وأن يكون ذلك بأسباب سائفة .

٣- صدور حكم قضائي نهائي على المستأجر لصالح المؤجر بتعويض الأخير عن فعل صدر من غير المنتفع المقيم بالعين المؤجرة لا يحوز حجية أمام المحكمة التي تنظر دعوى الإخلاء إذا لم يكن الحكم السابق قد بحث مسألة ما إذا كان المستأجر قد سمح بوقوع الفعل الضار من عدمه . لما كان ذلك وكان البين من الإطلاع على الحكم (رقم ....) مدني مستأنف الزقازيق الذي يستند الطاعن إلى حججه في استعمال المطعون ضده العين المؤجرة بطريقة مقلقة للراحة أنه أيد الحكم الابتدائي المستأنف فيما قضى به من تعويض مؤقت للطاعن عما أحدثته التلاميذ المترددين على المطعون ضده لأخذ دروس خصوصية من ضجيج وضوضاء وأزعاج للسكان دون أن يعرض الحكم لمسألة ما إذا كان المطعون ضده قد سمح لهؤلاء التلاميذ باتيان الأفعال التي تعتبر مقلقة للراحة وهو الأمر الذي يتطلبه القانون لطلب الإخلاء بنص الفقرة (د) من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الإخلاء على ما أورده بملوناته من أن « ... .. »



«فأنه يكون قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون إذ خلت الأوراق من دليل على أن المطعون ضده « المستأجر » قد سمح للغير بهذا الإستعمال الضار ومتى كان الحكم قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة فلا يعيبه ما ساقه سنداً لقضائه من أسباب خاطئه إذ لحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه .

### الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

نحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوفائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق فى أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ١٢٨١ سنة ١٩٨٥ مدنى الزقازيق الابتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٤/٧/١ وإخلاء العين المؤجرة المبنية بالصحيفة وهذا العقد والتسليم وقال فى بيانها أنه أجر للمطعون ضده بموجب العقد المشار إليه الشقة المبنية بالصحيفة للسكن وإذا إستعملها فى إعطاء الدروس الخصوصية بطريقة مقلقة للراحة على خلاف الحظر الجارد بالعقد والقانون وثبت ذلك بحكم قضائى نهائى أقام الدعوى . حكمت المحكمة بالإخلاء والتسليم . استأنف المطعون ضده الحكم بالإستئناف رقم ٤٢٤ سنة ٢٩ فى المنصورة « مأمورية الزقازيق » بتاريخ ١٩٨٦/١١/٣ قضت المحكمة

بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكره أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة بأبيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق ومخالفة حجية الأمر المقضى والتناقض وفى بيان ذلك يقول أن المشرع جعل من استعمال المستأجر المكان المؤجر أو سماحه باستعماله بطريقة مقلقة للراحة سبباً للإخلاء متى ثبت ذلك بحكم قضائى نهائى بإعتبار أن هذا الحكم قرينة قانونية قاطعة على ثبوت المخالفة وإذ كان قد حكم له نهائياً على المطعون ضده بالتعويض عن إستعماله العين المؤجرة فى أعطاء الدروس الخصوصية بطريقة مقلقة للراحة وهى بذاتها المسألة الأولية فى دعوى الإخلاء وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعواه بالإخلاء على سند من أن الفعل وإن كان موجباً للتعويض لا يصلح لأن يكون سبباً للإخلاء طبقاً للقانون فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى مردود ذلك أن المقرر فى أحكام القانون المدنى وهى التى يجب الرجوع إليها فيما لم يرد به النص فى القوانين إيجاب الأماكن - أن مسئولية المستأجر فى المحافظة على العين المؤجرة وفى إستعمالها الأستعمال المألوف الذى لا يضرها أو بالمؤجر لا تقتصر على الأعمال الصادرة منه شخصياً بل تمتد إلى أعمال المنتفعين معه بالعين المؤجرة وتابعيه وهم فى هذا المعنى كل شخص تكون صلته بالمستأجر هى التى مكنت له من الإضرار بالعين فيعتبر

من أتباع المستأجر أهل بيته من زوجة وأولاد وأقارب يسكنون معه أو يستضيفهم وكذلك خدمه وعماله والمستأجر من الباطن والمتنازل له عن الإيجار ، وكانت المادة ٣٧٨ من القانون المدني القديم تنص على ذلك بقولها « يجب على المستأجر حين إنتهاء عقد الإيجار - أن يرد ما أستأجره بالحالة التي هو عليها بغير تلف حاصل من فعله أو فعل مستخدميه أو من فعل من كان مساكنا معه أو من فعل المستأجر الثانى إلا إذا وجد شرط يخالف ذلك » ولئن لم يتضمن التقنين المدنى الحالى نصا مماثلا إلا أن ذلك لم يقصد به حذف الحكم الوارد بالتقنين المدنى القديم وأما لأنه من القواعد العامة التى لا تحتاج إلى نص خاص لما لعقد إيجار المسكن من طابع عائلى وجماعى لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته ومن يتراءى له أن يأويه من أقارب وضيوف وخدم . ولما كان المشرع قد أجاز للمؤجر - بنص المادة ١٨/د من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ المنطبقة على واقعة النزاع - طلب إخلاء العين المؤجرة إذا ثبت بحكم قضائى نهائى أن المستأجر إستعمل المكان المؤجر أوسع باستعماله بطريقة مقلقة للراحة أو ضاره بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو فى أغراض منافية للأداب العامة دون أن يبين فى النص حكم الأفعال الصادرة من تابعى المستأجر ، إلا أن ذلك لا يعنى بحال عدم مسئولية المستأجر عن أعمال تابعيه وأما بتعين الرجوع فى ذلك إلى القواعد العامة سائلة البيان ومزداها مسئولية المستأجر عن فعل المنتفعين معه بالأقامة بالعين المؤجرة، أما من عداهم من المترددين على المستأجر من أصدقاء أو زائرين وغيرهم فمساء - وقع الفعل منهم

بالعين المؤجرة أو استئصال إلى ما يتصل بها فلا تنشأ مسئولية المستأجر إلا إذا كان قد سمح بهذا الفعل الضار وهو ما تضمنته صراحة الفقرة (د) من نص المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعبارة « أو سمح بأستعماله » وهذا لا يتأتى إلا إذا أوتضى المستأجر وقوع الفعل من مرتكبه بمساحه له به أو علمه به قبل وقوعه أو أن تدل ظروف الحال بأنه لم يكن ليمانع أو ليعترض على وقوعه ويتعين على محكمة الموضوع عند نظر دعوى الإخلاء أن تتحقق من سماح المستأجر لغير المنتفع المقيم معه بالعين من أتيان الفعل الضار وأن يكون ذلك بأسباب سائفة ويدهى أن صدور حكم قضائي نهائى على المستأجر لصالح المؤجر بتعويض الأخير عن فعل صدر من غير المنتفع المقيم بالعين المؤجرة لا يحوز حجية أمام المحكمة التى تنظر دعوى الإخلاء إذا لم يكن الحكم السابق قد بحث مسألة ما إذا كان المستأجر قد سمح بوقوع الفعل الضار من عدمه لما كان ذلك وكان البين من الإطلاع على الحكم رقم ٥٧٧ سنة ١٩٨٤ مدنى مستأنف الزقازيق الذى يستند الطاعن إلى حججه فى استعمال المطعون ضده العين المؤجرة بطريقة مقلقة للراحة أنه أيد الحكم الابتدائى المستأنف فيما قضى به من تعويض مؤقت للطاعن عما أحدثته التلاميذ المترددين على المطعون ضده لأخذ دروس خصوصية من ضجيج وضوضاء وأزعاج للسكان دون أن يعرض الحكم لمسألة ماذا كان المطعون ضده قد سمح لهؤلاء التلاميذ باتيان الأفعال التى تعتبر مقلقة للراحة وهو الأمر الذى يتطلبه القانون لطلب الإخلاء بنص الفقرة (د) من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه برفض الإخلاء على ما أورده بمدوناته من أن « الخطأ الذى أورده الحكم رقم ٤٦٨ سنة ١٩٨٣ مدنى بندر الزقازيق

الذي تأيد بالإستئناف رقم ٥٧٧ سنة ١٩٨٤ مدنى الزقازيق وأن كان يصلح لأن يكون موجبا للتعويض الذى قضى به ذلك الحكم إلا أنه لا يدخل ضمن الحالات المبينه فى الفقرة (د) من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ ، فإنه يكون قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون إذ خلت الأوراق من دليل على أن المطعون ضده ( المستأجر ) قد سمح للغير بهذا الاستعمال الضار ومتى كان الحكم قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة فلا يعيبة ما ساقه سنداً لقضائه من أسباب خاطئه إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه ومن ثم يكون التعمى برمته على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت فخاجي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة و محمد وليد الجارحي ، محمد  
محمد طيعة و محمد بدو الدين توفيق .



### الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٦٠ القضائية :

( ١ ) إيجار « إيجار الأماكن » « التاجير المفروش .

اشتمال الاجارة على عناصر اكثر اهمية من المكان في حد ذاته . اثره . عدم خضوعها  
لقانون إيجار الأماكن . شرطه .

( ٢ - ٥ ) إيجار « عقد الإيجار يفسخ العقد و إلتزامات المستأجر » و الوفاء  
بالأجرة « إلتزام » تنفيذ الألتزام « عقد » تفسير العقد « قانون » القانون الواجب  
التطبيق « حكم » تسبيب الحكم « .

( ٢ ) إنتهاء الحكم صحيحا إلى أن محل الاجارة منشأة تجارية خاضعة لأحكام القانون  
المدينى . عدم سريان أحكام قانون إيجار الأماكن على دعوى فسخ تلك الاجارة .

( ٣ ) الوفاء بالدين . الاصل فيه أن يكون في محل المدين . عدم اشتراط الوفاء  
بالأجرة في موطن المؤجر . تقاعس الأخير عن السعى إلى موطن المستأجر لاقتضا  
الأجرة عند حلول الاجل . لا يترتب عليه فسخ العقد بموجب الشرط الفاسخ الصريح . المادتان  
٣٤٧ ، ٥٨٦ / ٢ مثنى .

( ٤ ) عدم تنفيذ المدين لالتزامه خطأ من الدائن . اثره . وجوب التجاوز عن شرط  
الفسخ الاتفاقى . م ١٥٧ مثنى -

( ٥ ) النص في عقد الإيجار على تحديد موطن لطرفيه واجب الاعتبار في كل إعلان بمرئان العقد أو فسغه وعهم براءة ذمة المستأجر الا بالحصول على إيصال موقع من المؤجر .  
لا يهيد الاتفاق على الوفاء بالأجرة في غير موطن المدين .

=====

١- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - إنه إذا لم يكن الغرض الاساسى من الاجارة المكان في حد ذاته وإنما ما اشتملت عليه الاجارة من عناصر أخرى اكثر أهمية مادية كانت هذه العناصر ام معنوية بحيث يتعدّل الفصل بين مقابل إيجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا تلك العناصر ، فإن الاجارة لاتخضع لقانون إيجار الأماكن .

٢ - إذ انتهى الحكم المطعون فيه صحيحا - إلى أن محل الاجارة منشأة تجارية تخضع للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني . ومن ثم فان الدعوى بطلب فسخ تلك الاجارة لاتسرى عليها أحكام قانون إيجار الأماكن .

٣ - مفاد النص في المادتين ٣٤٧ ، ٢/٥٨٦ من القانون المدني - يدل على أن الاصل في تنفيذ الإلتزام ان يكون الوفاء بالدين في محل المدين إلا إذا اتفق على خلاف ذلك ، ومن ثم فإن النص في عقد الإيجار على الشرط الفاسخ الصريح عند تخلف المستأجر عن سداد الاجرة مع عدم اشتراط أن يكون الوفاء في موطن المؤجر لايعفى هذا الأخير من السعى إلى موطن المستأجر لاقتضاءها عند حلول ميعاد استحقاقها ، فإن قام بذلك وامتنع المستأجر عن السداد بدون حق إعتبر متخلفا عن الوفاء وتحقق فسخ العقد بموجب الشرط اما إذا أبى المؤجر السعى إلى موطن المستأجر عند حلول الأجل عد ذلك بمثابة رفض لاستيفاء الأجرة دون مبرر فلا يرتب الشرط اثره في هذه الحالة .

٤ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا تسبب الدائن بخطئه فى عدم تنفيذ المدين لالتزامه وجب على القاضى التجاوز عن شرط الفسخ الاتفاقى ولا يبقى للدائن سوى الفسخ القضائى طبقا للمادة ١٥٧ من القانون المدنى .

٥ - ماتضمنه عقد الإيجار من تحديد موطن لكل من طرفيه « يكون محل اعتبار فى كل إعلان يتعلق بهريان العقد أو فسخه أو طرد المستأجر » ومانص عليه فيه من أن « ذمة المستأجر لا تبرا من دين الأجرة الا بحصوله على إيصال بخط المؤجرة وتوقيعها » لا يفيد الاتفاق على الوفاء بالأجرة فى غير موطن المدين أو مركز أعماله .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تبين فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت على الطاعن الدعوى ٥١٧٨ سنة ١٩٨٨ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم « بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على محطة بنزين « فيكتوريا » المبنية فى الصحيفة وتعيينها حارسه قضائية عليها ، وفى الموضوع باخلا هذه العين وتسليمها إليها بما اشتملت عليه من منقولات وأدوات . وقالت شرحا لدعواها أن الطاعن استأجر منها محطة بنزين بكافة عناصرها المادية والمعنوية بمقود إيجار متعالية .



آخرها العقد المؤرخ ١٩٨٦/١/١ لمدة خمس سنوات ، وإذ تأخر في سداد الأجرة اعتباراً من ١٩٨٨/١/١ كما أخل بالتزامه بالمحافظة على العين المؤجرة بأن أجرى بها تعديلات على النحو المبين بالصحيفة - مما تحقق به الشرط الفاسخ الصريح الذى تضمنه العقد فقد أقامت الدعوى . وأقام الطاعن على المطعون ضدها الأولى الدعوى ٦٢٩٧ سنة ١٩٨٨ مدنى شمال القاهرة بطلب الحكم باعتبار عقد الإيجار سالف البيان وارداً على عين خالية تأسيساً على أن وصف هذه العين فى العقد بأنها منشأة تجارية تم بقصد التحايل على أحكام قانون إيجار الأماكن إذ أنها لا تعدو أن تكون مكاناً مبنياً اشتمل على بعض المنقولات ضئيلة القيمة أما باقى المنشآت والادوات اللازمة لاستغلالها كمحطة بنزين فملوك للجمعية المطعون ضدها الثانية وسلم إليه على سبيل الامانة ولا تشمل الإجارة . كما أقام الطاعن على المطعون ضدهما الدعوى ٦٨٩٠ سنة ١٩٨٩ مدنى شمال القاهرة بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٩/٨/٦ الذى وكلته المطعون ضدها الثانية بمقتضاه فى تسويق منتجاتها وأعارته جدار محطة البنزين المشار إليها بعنصره المادى والمعنوى . وبعد أن ضمت محكمة أول درجة الدعاوى الثلاث ، حكمت فى الدعوى الأولى - بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٨٦/١/١ لتحقيق الشرط الفاسخ الصريح وتسليم العين موضوع النزاع بحالتها عند التعاقد للمطعون ضدها الأولى ، ورفضت ماعداً ذلك من الطلبات ، كما رفضت الدعويين المضمومتين . استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالإستئناف رقم ٨٠٦٩ لسنة ١٠٦ ق القاهرة ، كما استأنفه الطاعن بالإستئناف رقمى ٨٧٤٧ ، ٩٣٢٩ لسنة ١٠٦ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٩٠/٣/٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبطلت فيها رأى بنقض الحكم ، وفى جلسة المرافعة إلزمت النيابة وأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول ،  
والوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون  
والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع . وفى بيان ذلك يقول إن المطعون  
ضدها الأولى ليست مالكة إلا للأرض والمباني المقامة على العين موضوع  
النزاع ، أما مشتعلات هذه العين فمملوكة للجمعية المطعون ضدها الثانية  
ومسلمة له على سبيل الامانة ومن ثم لم تشملها الإجارة وإذا كانت رخصة  
المنشأة - صادرة باسم هذه الجمعية وكان ما اكتسبته من سمعة تجارية مرده  
حسن اتصاله وعماله بعمالها فقد طلب إلى محكمة الموضوع نذب خبير  
لتحقيق ذلك كما تمسك بأن ما أدرج فى عقد الإيجار المؤرخ ١٩٨٦/١/١ من  
اشتمال الإجارة على بعض المنقولات تم بقصد التحايل على أحكام قانون إيجار  
الأماكن وطلب تمكينه من إثبات هذه الصورة ، وإذا أغفل الحكم هذا الدفاع  
الجوهري ، وذهب إلى أن تلك الإجارة وردت على منشأة تجارية بعنصرها المادى  
والمعنوى وآخرجها بذلك عن نطاق تطبيق القانون المشار إليه ، فإنه يكون معيبا  
بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك إنه من المقرر فى قضاء هذه  
المحكمة أنه إذا لم يكون الغرض الاساسى من الإجارة المكان فى حد ذاته وإنما  
ما اشتملت عليه الإجارة من عناصر أخرى أكثر أهمية مادية كانت هذه العناصر  
أم معنوية بحيث يتغير الفصل بين مقابل إيجار المكان فى حد ذاته وبين مقابل  
الانتفاع بمزايا تلك العناصر ، فإن الإجارة لا تخضع لقانون إيجار الأماكن .  
ولما كان الثابت من الإطلاع على عقد الإيجار المؤرخ ١٩٨٦/١/١ أن الإجارة  
أنصبت على منشأة تجارية بلوازمها معروفة باسم محطة بنزين « فيكتوريا » ،  
وأن بعضا من مشتعلاتها المبينة تفصيلا فى هذا العقد مملوك للمؤجرة والبعض  
الأخر مملوك للجمعية المطعون ضدها الثانية وإن الغرض من الإجارة هو مزاوله

النشاط ذاته الذى كان يمارس عند التعاقد ، وأنه روعى فى تقدير الأجرة « مسطح الارض المؤجرة وما يتبعها من محطة بنزين بمستلزماتها وكذلك صقع المنطقة » وأن المستأجر تعهد بالمحافظة على المنقولات المملوكة للجمعية وتسليمها « للمؤجرة » بالحالة التى كانت عليها وذلك عند انتهاء التعاقد . وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء فى هذا الخصوص على ما أورده فى مدوناته من أنه ( بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٨٦/١/١ استأجر المستأجر عليه من المالكة ذات العين وبذات الوصف فى العقدین السابقین على أنها منشأة تجارية بلوازمها مرخصة ومعروفة باسم محطة بنزين فيكتوريا وذلك بقصد إستغلالها محطة بنزين وهو ذات الغرض المخصصة له وقت إبرام العقد ، وإذا كانت العبارة بوصف العين فى عقد الإيجار بطبيعتها وقت التعاقد عليها وكان الاستفادة من الظروف والملايسات وماجرى عليه التعامل بين طرفى هذه العلاقة منذ بدايتها فى عام ١٩٧٩ وتسلسلها ، وما نشأ عنها من منازعات قضائية والأحكام الصادرة فيها ومن اقرارات المستأجر التى يحتاج بها على نحو ما سبق ببيان أنه قد استأجرها بوصفها أرضاً قضاء وما يتبعها من محطة بنزين مرخصة ومعروفة باسم محطة بنزين فيكتوريا « منشأة تجارية » حسبما نص عليه خرفيا يعقود الإيجار المتلاحقه مما تقتنع معه المحكمة عن يقين بأن الغرض الأساسى من الإجارة لم يكن الارض والمباني المقامة عليها فى حد ذاته بل لاستغلال اسم المحطة التجارى الذى حرص المتعاقدان على إبرازه فى كل هذه العقود ، وإذا وردت الإجارة عليها باعتبارها منشأة تجارية معروفة وقائمة باسم محطة بنزين فيكتوريا ومرخص بإدارتها ، ومن وجود عملاء لها تكونوا على مدار السنوات السابقة على استئجارها لها ، ومن ثم فقد انصبت هذه الإجارة على منشأة تجارية ذلك أن الحصول على الترخيص اللازم لاستغلالها وإدارتها فيما خصصت له قبله السنوات السابقة على الإيجار وتردد العملاء عليها خلالها يكسبها سمعة تجارية تتكون منها ومن المبنى وما المحقق به من تركيبات

ثابته وملحقات منقولة - منشأة تجارية فلا يرد إيجارها على مجرد المبنى والارض وانما على المنشأة التجارية بما فيها من مقومات مادية يشكل المبنى احدها ، ومقومات معنوية تدخل فيها السمعة التجارية وحق الاتصال بالعملاء ، وبالتالي لا تخضع إيجارتها لاحكام قانون إيجار الأماكن بل تحكمها القواعد العامة المقررة فى القانون المدنى ، ولا ينال من هذا النظر ملكية الجمعية التعاونية للمبتورل لبعض المعدات اللازمة لهذا النوع من النشاط والتي تسلمها لمالك المحطة أو من يقوم مقامه فى إدارتها على سبيل الامانة مقابل تأمين نقدى يساوى قيمتها تستأديه ضمانا لحقها فى حالة ضياعها أو هلاكها ، كما لاتأثير عليه من تعاقد الجمعية معه على تصريف منتجاتها مقابل عمولة يتقضاها نظير ذلك ولا قيامها بالاشراف على حسن سير العمل ونظامه فيها ورفع شعارها واسمها عليه ، وكل ذلك تنتظمه اتفاقيات خاصة بينها وبين مالك المحطة أو من توكل إليه إدارتها سواء كان وكيلا عنه أو مستأجرا لانفصال هذه الاتفاقيات التى يجرى العمل بها فى هذا المجال والتي ليس من شأنها المساس بالعلاقة الإيجارية بين مالكيها ومن يستأجرها منه أخذا بنسبية أثر هذه العقود خاصة وأن الجمعية لم تدع حقا يتعارض معها ، فإنه يكون قد انتهى بأسباب سائفة لها أصل ثابت فى الأوراق إلى أن محل عقد الإيجار سالف البيان منشأة تجارية تخرج عن نطاق تطبيق قانون إيجار الأماكن وتسرى عليها أحكام القواعد العامة المنصوص عليها فى القانون المدنى ، ولا تثريب على المحكمة أن عولت فى هذا الشأن على ما قدم فى الدعوى من مستندات فهي ليست ملزمة بندب خبير أو بإحالة الدعوى إلى التحقيق طالما وجدت فى أوراقها ما يكفى لتكوين عقيدتها ومن ثم يصبح هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما ينشئ به الطاعن - بالوجه الثانى من السبب الثالث - على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك يقول ان الحكم قضى بفسخ عقد الإيجار موضوع النزاع وإخلاء العين المزجرة لعدم سداد الأجرة بالمخالفة لاحكام قانون إيجار الأماكن التى تستلزم التكليف بالوفاء قبل رفع الدعوى وتجهيز للمستأجر أن يترقى الحكم بالإخلاء بسداد الأجرة قبل قفل باب المرافعة فى الدعوى - وقد فعل - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا - وعلى ما سلف بيانه - إلى أن محل الإجارة منشأة تجارية تخضع للقواعد العامة المنصوص عليها فى القانون المدنى ومن ثم فان الدعوى بطلب فسخ تلك الإجارة على هذا النحو لا تسرى عليها أحكام قانون إيجار الأماكن ، وإذ إن التزم الحكم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى فى غير محله .

وحيث إن مما ينشئ الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبب . ويانأ لذلك يقول أنه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضدها لم تسع إلى مرطنه لاستلام الأجرة فى المواعيد المحددة طبقا للمادة ٢/٣٤٧ من القانون المدنى ، وأنه يادر بسداد ما استحق عليه من تلك الاجرة فى أولى جلسات دعوى الطرد المستعجلة التى أقامتها ضده مما لا يتحقق به فسخ العقد بموجب الشرط الفاسخ الصريح المنصوص عليه فيه ، وإذ أغفل الحكم تحصيل هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه ، وأقام قضاءه على ما يخالفه ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النس فى الفقرة الثانية من المادة ٥٨٦ من القانون المدنى على أن يكون الوفاء بالأجرة « فى موطن المستأجر مالم يكن هناك اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك » وفى الفقرة الثانية من المادة ٣٤٧ من القانون ذاته على أنه إذا لم يكن محل الإلتزام شيئاً معيناً بالذات « يكون الوفاء فى المكان الذى يوجد فيه موطن المدين وقت الوفاء أو فى المكان الذى يوجد فيه مركز أعمال المدين إذا كان الإلتزام متعلقاً بهذه الأعمال » - يدل على أن الأصل فى تنفيذ الإلتزام أن يكون الوفاء بالمدين فى محل المدين إلا إذا اتفق على خلاف ذلك ومن ثم فإن النص فى عقد الإيجار على الشرط الفاسخ الصريح عند تخلف المستأجر عن سداد الأجرة مع عدم اشتراط أن يكون الوفاء فى موطن المؤجر ، لا يعنى هذا الأخير من السعى إلى موطن المستأجر لاقتضاءها عند حلول ميعاد استحقاقها ، فإن قام بذلك وامتنع المستأجر عن السداد بدون حق اعتبر متخلفاً عن الوفاء وتحقق فسخ العقد بموجب الشرط أما إذا أبى المؤجر السعى إلى موطن المستأجر عند حلول الأجل عد ذلك بمثابة رفض لاستيفاء الأجرة دون مبرر فلا يرتب الشرط أثره فى هذه الحالة لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أنه إذا تسبب الدائن بخطئه فى عدم تنفيذ المدين لالتزامه وجب على القاضى التجاوز عن شرط الفسخ الاتفاقى ، ولا يبقى للدائن سوى الفسخ القضائى طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المدنى - لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمكن فى صحيفة استئنافية بعدم تحقق الشرط الفاسخ الصريح لأن المطعون ضدها الأولى لم تسع إلى موطنه لاقتضاء أقساط الأجرة فى موعد استحقاقها ، وجلت أوراق الدعوى بما يدل على أن اتفاقاً قد تم على الوفاء بالأجرة فى موطن المؤجر فإن الحكم المطعون فيه إذ عمل أثر - الشرط الفاسخ الصريح المنصوص عليه فى العقد دون أن يعرض لهذا الدفاع الجوهري فإنه يكون معيباً بالقصور

فى التسبب الذى أدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه  
نقضاً جزئياً فى خصوص ما قضى به فسخ عقد الإيجار موضوع النزاع .  
لا يغير من ذلك ما تضمنه عقد الإيجار من تحديد موطن لكل من طرفيه  
« يكون محل اعتبار فى كل إعلان يتعلق بسريان العقد أو فسخه أو طرد  
المتأجر » وما نص عليه فيه من أن « ذمة المستأجر لاتبرأ من دين الأجرة  
إلا بحصوله على إبطال بخط المؤجر وتوقيعها » لأن ذلك لا يفيد الاتفاق  
على الوفاء بالأجرة فى غير موطن المدين أو مركز أعماله .

////////

## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / منصور حبيب عبد العزيز نائب رئيس المحكمة ومضوية  
السادة المستشارين / محمد الصعيدى وضوان نائب رئيس المحكمة / حماد الشافعى ،  
مزت الهنداوى و محمد عبد العزيز الشاوش .



الطعن رقم ١٥٦٤ لسنة ٥٣ القضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام » ندب . قانون « القانون الواجب  
التطبيق » . حكم « تسببه » الخطأ فى تطبيق القانون .  
ندب العاملين بالقطاع العام للعمل خارج الجمهورية . اثره سريان القوانين المصرية  
عليهم . مخالفة هذا النظر خطأ فى القانون .



لما كان الفصل الثالث من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون  
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الذى يحكم واقعة الدعوى - بعد أن بين فى المادة ١٨  
منه كيفية تحديد اجور العاملين نص فى المادة ١٩ منه على أنه « .....  
مما مفاده جواز ندب العاملين بالقطاع للعمل خارج الجمهورية  
وسريان القوانين المصرية عليهم فى هذه الحالة . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا  
النظر وقرر أحقية المطعون ضدهم لمكافأة نهاية الخدمة عن مدة ندهم للعمل



بفرع الشركة الطاعنة بليبيا تطبيقا لأحكام القوانين الليبية فى هذا الشأن فى حين انهم لا يستحقون هذه المكافأة قبل الطاعنة عملا بأحكام القوانين المصرية .  
فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهم اقاموا الدعوى رقم ٩٤٤ سنة ١٩٧٨ عمال كلى جنوب القاهرة على الطاعنة - الشركة المساهمة المصرية للمقاولات - وطلبوا الحكم بعدم أحقية الشركة الطاعنة فى استرداد المكافآت التى صرفتها لهم مع ما يترتب على ذلك من آثار وقالوا ببيان لدعواهم انهم يعملون لدى الطاعنة وقد اوفدتهم للعمل بفرع الشركة بليبيا وبعد انتهاء عملهم صرفت لهم مكافأة بواقع نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الاولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية تطبيقا لأحكام قانون العمل الليبى رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٠ غير أن الشركة قامت بإسترداد المكافأة بواقع ٢٥٪ من مرتباتهم وإذا كان لا يجوز للشركة خصمها إذ أن المادة الأولى من قرار وزير الإسكان المصرى رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على تطبيق أحكام قوانين الدولة التى يوجد بها فرع الشركة أو نشاطها وتوجب المادة ٤٧ من قانون العمل الليبى

صرف هذه المكافأة للعاملين بليبيا فقد اقاموا الدعوى بطلباتهم آنفة البيان .  
ندبت المحكمة خبيرا وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٧ بعدم  
أحقية الطاعن في إسترداد قيمة المكافآت التي صرفتها للمطعون ضدهم .  
استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٠٧ لسنة ٩٩ ق القاهرة وبتاريخ  
١٩٨٣/٤/١٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة في هذا  
الحكم بطريق النقض وقدمت النياية العامة مذكرة ابدت فيها الراى بنقض الحكم  
وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت  
النياية رأياها .

وحيث إن الطعن اقيم على ثلاثة أسباب تنعى بها الطاعنة على الحكم  
المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك  
تقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء على أن المطعون ضدهم معارون  
وليسوا منتدبين لعدم معقولية ندب العامل للعمل خارج الجمهورية فى حين  
أن المطعون ضدهم من العاملين الدائمين لديها وقد انتدبوا للعمل بفرع الشركة  
بليبيا والذي يعتبر وحدة من وحدات الشركة الام الوطنية وهم يخضعون لذلك  
لأحكام القوانين المصرية ولايستحقون بالتالى مكافأة نهاية الخدمة المقررة  
فى القانون الليبى عن مدة عملهم فى ليبيا واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا  
النظر وقضى بأحقيتهم لتلك المكافأة قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه  
القصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله . ذلك أن الفصل الثالث من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الذى يحكم واقعة الدعى - بعد أن بين فى المادة ١٨ منه كيفية تحديد أجور العاملين نص فى المادة ١٩ منه على أنه « يمنح العاملون الذين يعملون خارج جمهورية مصر العربية الرواتب الإضافية التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء مما مفاده ، جواز نذب العاملين بالقطاع العام للعمل خارج الجمهورية وسريان القوانين المصرية عليهم فى هذه الحالة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أحقية المطعون ضدهم لمكافأة نهاية الخدمة عن مدة نذبهم للعمل بفرع الشركة الطاعنة يلبيبا تطبقاً لأحكام القوانين اللببية فى هذا الشأن فى حين أنهم لا يستحقون هذه المكافأة قبل الطاعنة عملاً بأحكام القوانين المصرية فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف رقم ٦٠٧ لسنة ٩٩ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعى .

////////////////

## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / منصور حمين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة ، حماد الشافعي ،  
عزت البنداوي و محمد عبد العزيز الشناوي .



الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ١٥٨ القضائية :

( ١ ، ٢ ) تأمينات اجتماعية . معاش . قانون .

(١) - التأمين الاجتماعي على اصحاب الاعمال ومن في حكمهم . الزاميا لمن يبلغ  
الحادية والعشرين ولم يتجاوز الستين . واختياريا لمن تجاوز الستين . استحقاق معاش  
الشيخوخة في الحالتين ببلوغ الخامسة والستين . اداء الاشتراك في التأمين مدة تقل عن ١٨٠ شهرا  
مؤهلا . الاستمرار في السداد لحين إستكمال هذه المدة أو توقف النشاط م ١٠ ، ٥ ، ٦ ق ١٠٨  
لسنة ١٩٧٦ .

( ٢ ) أحكام قانون التأمينات الاجتماعية . تعلقها بالنظام العام

=====

١ - مفاد نص المواد الأولى والخامسة والسادسة من القانون رقم ١٠٨ في  
شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم أن المشرع جعل  
التأمين على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الزاميا لمن بلغ منهم الحادية

والعشرين ولم يتجاوز الستين من عمره واختياريا لم يتجاوز سن الستين ، وأن معاش الشيخوخة في الحالتين يستحق ببلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين الا إذا لم تبلغ مدة اشتراكه في التأمين ١٨٠ شهرا فيستمر سداده للاشتراكات حتى يستكمل - هذه المدة أو يتوقف نشاطه وبالتالي فلا يجوز أن يبدأ التأمين على صاحب العمل في الحالة الاختيارية إذا كان قد تجاوز الخامسة والستين .

٢ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية تتعلق بالنظام العام ، وأن قيام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتفاضي الاشتراكات عن احد الأشخاص في غير الأحوال المحددة بتلك القوانين لا ينشئ له حقا تأمينيا قبلها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها عن نفسها وبصفتها أقامت على الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات - الدعوى رقم ٢٦٨٧ لسنة ١٩٨٥ مدني كلي النجوم وطلبت الحكم بإلزامها بصرف معاش لها ولأولادها المستحق لهم عن مورثهم من تاريخ وفاته وحتى صدور الحكم . وقالت بيانا لها أن زوجها

كان يعمل مآذونا شرعياً ومؤمن عليه لدى الهيئة الطاعنة كصاحب عمل طبقاً للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ وقد قام بسداد الاشتراكات المستحقة اعتباراً من ١/١٠/١٩٧٦ حتى وفاته في ٢٨/٥/١٩٨٣ وإذ طالبت الهيئة الطاعنة بصرف المعاش المستحق لها ولأولادها عن مورثهم رفضت فأقامت الدعوى بطلبها سالف الببان بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٦ نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨٦ بالزام الطاعنة بدفع قيمة المعاش المستحق للمطعون ضدها عن نفسها وبصفتها وقدره عشرون جنيهاً ومائتين وخمسون مليماً شهرياً اعتباراً من ١/٥/١٩٨٣ . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف « مأمورية الفيم » وقيد الاستئناف برقم ١٣٩ لسنة ٢٣ ق . وبتاريخ ٩/٣/١٩٨٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة اهدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسييب ومخالفة الشايت في الاوراق من وجهين وفي بيان الوجه الأول تقول أنه طبقاً للمادتين الأولى والخامسة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ لا يجوز انتفاع صاحب العمل بأحكام القانون المذكور إذا كان قد تجاوز سن الخامسة والستين . ولما كان مورث المطعون ضدها عن نفسها وبصفتها قد تجاوز هذه السن عند العمل بأحكام ذلك للقانون فلا يستفيد منها ، ولا ينال من ذلك تحصيل الطاعنة اشتراكات تأمين منه قبل وفاته لأن ذلك لا يكسب وراثته ، حقاً تأمينياً لتعلق أحكام قوانين التأمينات بالنظام العام . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وخالف الشايت في الاوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد ( أ ) ..... ( ب ) ..... ( ح ) بالسن : السن الخامسة والستين .... » وفي المادة الخامسة من نفس القانون على أن « يشترط للائتمان بأحكام هذا القانون ألا تقل سن المؤمن عليه عن الحادية والعشرين ولا تتجاوز سن الستين . ويكون التأمين في الهيئة وفقا لأحكام هذا القانون الزاميا - ويجوز لمن تجاوز سن الستين أن يطلب الائتمان بأحكامه » وفي المادة السادسة علي أنه « إذا بلغ المؤمن عليه السن دون أن تبلغ مدة اشتراكه في التأمين ١٨٠ شهرا استمر خضوعه لأحكام هذا القانون لحين استكمال هذه المدة أو توقف نشاطه » مفادة أن المشرع جعل التأمين على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الزاميا لمن بلغ منهم الحادية والعشرين ولم يتجاوز الستين من عمره واختياريا لمن تجاوز سن الستين ، وأن معاش التشبيخ في الحالتين يستحق ببلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين الا اذا لم تبلغ مدة اشتراكه في التأمين ١٨٠ شهرا فيستمر سداده للاشتراكات حتى يستكمل هذه المدة أو يتوقف نشاطه وبالتالي فلا يجوز أن يبدأ التأمين على صاحبت العمل في الحالة الاختيارية إذا كان قد تجاوز الخامسة والستين . لما كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن الطاعنة قد تسكت أمام محكمة الموضوع بهذا الوجه من سبب الطعن وكان الثابت من الاستشارة ( أ ) تأمينات الوقعة من مورث المدعى عليها عن نفسها وبصفتها أنه طلب الائتمان بأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ اعتبارا من ١٠/١/١٩٧٦ « تاريخ العمل بهذا القانون » وأن تاريخ ميلاده هو ١٣/٨/١٩١١ فإنه يكون قد جاوز الخامسة والستين في التاريخ الاول ولا تنطبق عليه بالتالي أحكام التأمين طبقا للقانون سالف البيان ،

ولا يغير من ذلك قبول الهيئة الطاعنة اشتراكات التأمين من المورث ذلك أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية تتعلق بالنظام العام ، وأن قيام الهيئة العامة للتأمينات بتقاضى الاشتراكات عن أحد الأشخاص في غير الأحوال المحددة بتلك القوانين لا ينشئ له حقاً تأمينياً قبلها . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث الوجه الثانى من سبب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم بتعين الحكم فى موضوع الاستئناف رقم ١٣٩ لسنة ٢٣ ق بنى سوريف « مأمورية الفيوم » بالغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى .

////////////////////



## جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

بمناصة السيد المستشار / سليم زرق دعوى نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / طه الشريف ، احمد ابو الحجاج نائب رئيس المحكمة ، شكري العميري  
وعبد السميد عبد العزيز .



الطعن رقم ٣٦٥٢ لسنة ٥٨ القضائية

( ١ ) إثبات « عبداً الثبوت بالكتابة » « الإثبات بالبينة » القرائن .

مبدأ الثبوت بالكتابة . قوته في الاثبات تصادف الكتابه متى اكمل بشهادة  
الشهود أو القرائن . سرا . اشترط الاثبات بالكتابة بنص القانون أو بالاتفاق توافقه .  
شرطه . م ٦٢ إثبات .

( ٢ ) إثبات « الإثبات بالبينة » « محكمة الموضوع » .

محكمة الموضوع . عدم إلزامها بالإسجابه إلى طلب الخصم إحضار شهود نفى .  
شرطه . فكيده من ذلك وتقااعه .

=====

١ - المقرر وفقاً للقواعد العامة في الاثبات أن النص في الفقرة الأولى من  
المادة ٦٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - يدل على أن المشرع خرج على  
الأصل العام الذي يقضى بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود فيما يجب اثباته  
بها بأن يجعل لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الاثبات متى اكمله  
الخصوم بشهادة الشهود أو القرائن يستوى في ذلك أن يكون الاثبات بالكتابة

مشترطاً بنص القانون أو باتفاق الطرفين واشترط لتوافره أن تكون هناك ورقة مكتوبة أيا كان شكلها والقرض منها وأن تكون هذه الورقة صادرة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو من يمثله أو يتوب عنه قانوناً وأن يكون من شأنها أن تجعل الالتزام المدعى به أو الواقعة المراد إثباتها مرجحة الحصول وقريبة الاحتمال .

٢ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تستجيب إلى طلب الخصم لاحضار شهود نفى طالما أنها مكنته من ذلك وتقاوس عن احضارهم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٨١٠ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى الاسكندرية على الطاعن بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٨٤/٨/١ المتضمن بيعه للأخير العقارين المبيينين مرقعاً ومعالماً به وإعادة الحال إلى

ما كانت عليه قبل التعاقد وتسليمه إياهما وبالأزامه بأن يؤدي له مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . وقال بياناً لذلك إنه باع للطاعن عقارين عباره عن فيلتين بمنطقة الهانوفيل بالعجمى محافظة الاسكندرية بمقد مؤرخ ١٩٨٤/٨/١ لقاء ثمن قدره أربعون ألفاً من الجنيهات وقد نص الهند الثانى من العقد على أن الثمن قد دفع بالكامل فى مجلس العقد إلا أن حقيقة ما عجل دفعه منه وفقاً للاتفاق بينهما هو مبلغ خمسة عشر ألفاً من الجنيهات وحررت ببقايقه تشيكات من بينها الشيك رقم ٤٠٤٦١٤ يستحق دفعه فى ١٩٨٥/٢/٢٥ ولعسره ما لبأ فى ميعاد الاستحقاق فقد طلب إليه تأجيل الوفاء به إلى شهر نوفمبر من ذات العام على أن يسلمه إليه لا ستبداله بشيك آخر يستحق الوفاء فى التاريخ الأخير وإذا سلمه الشيك الأول فوجئ به قد حرر شيكا برقم ٤٠٤٦١٩ بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه خالياً من توقيعه فأعاده إليه وإذا كان ذلك منه يعد إخلالاً بالتزامه التعاقدى عملاً بالمادة ١/١٥٧ من القانون المدنى فقد أقام الدعوى بطلباته - قضت المحكمة برفض الدعوى - استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٧٨ لسنة ٤٣ق الاسكندرية - أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الأثبات فقضت بجلسة ١٩٨٨/٦/٢٣ بإلغاء الحكم المستأنف وبفسخ عقد البيع المبرم بين المطعون ضده والطاعن بتاريخ ١٩٨٤/٨/١ وإعادة الحال إلى ما كانت عليه وتسليم العقارين محل العقد إلى المطعون ضده خاليين من يشغلها وبالأزام الطاعن بأن يؤدي

إليه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة بأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وإخفاً في تطبيقه والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه قد خرج في تفسيره لبنود عقد البيع محل النزاع المؤرخ ١٩٨٤/٨/١ عن دلالتها الواضحة ونية المتعاقدين وأسس قضاءه بفسخ العقد على أن الطاعن لم يدفع كامل الثمن المحدد بالعقد وإنما دفع جزء منه والباقي بموجب شيكين لم يتم صرفهما أحدهما بمبلغ خمسة آلاف جنيه والآخر بمبلغ أربعة آلاف جنيه مستنداً في ذلك لأقوال شهود المطعون ضده والبيان الوارد من البنك الأهلى المصرى رغم انقطاع الصلة بين هذين الشيكين وبين البنك وبين عقد البيع محل النزاع وإذ اعتبرهم الحكم المطعون فيه مبدأً ثبوت بالكتابة رغم أنهما لا يجعلان التصرف المدعى به قريب الاحتمال لمخالفة ذلك لما ورد بالبند الثانى من العقد ولانتفاء المعاصره بين الشيكين وعقد البيع وأحال المدعى الدعوى إلى التحقيق لتكملة هذا المبدأ بشهادة الشهود ليكون له قوة الكتابة في الاثبات فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه ولئن كان المقرر وفقاً للقواعد العامة في الاثبات أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٢ من القانون رقم ٢٥

لسنة ١٩٦٨ على أنه « يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة » يدل على أن المشرع خرج على الأصل العام الذي يقضى بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود فيما يجب إثباته بها بأن جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة مالم للكتابة من قوة الإثبات متى أكمله الخصوم بشهادة الشهود أو القرائن يستوى في ذلك أن يكون الإثبات بالكتابة مشروطاً بنص القانون أو باتفاق الطرفين واشتراط لتوافره أن تكون هناك ورقة مكتوبة أياً كان شكلها والغرض منها وأن تكون هذه الورقة صادرة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو من يمثله أو يتوب عنه قانوناً وأن يكون من شأنها أن تجعل الالتزام المدعى به أو الواقعة المراد إثباتها مرجحة الحصول وقرينة الاحتمال . لما كان ذلك ، وكان تقدير ما إذا كانت الورقة المتمسك بها من الخصم تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة من عدمه هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع .

فإنه بحسب الحكم المطعون فيه إذ اعتبر إفادة البنك الأهلي بكتابه المؤرخ ١٩٨٦/٣/٢٧ ببيانه الشيكات المسحوبة من الطاعن لصالح المطعمون ضده عليه ومن بينها الشيكين المؤرخين ١٩٨٥/٢/٢٥ و ١٩٨٥/١٠/٢٥ بأرقام مسلسلته متواليه وكذلك صورته الشيك بمبلغ الثلاثة آلاف جنيه المحرر بخط يده خالياً من توقيعه والتي لم يجعلها مبدأ ثبوت بالكتابة يجعل الواقعة التي يدعيها الطمعون ضده من أن الثمن الذى تم تحديده بقيمة العقارين محل عقد البيع مشار النزاع لم يدفع كاملاً بمجلس العقد وأن مادفع منه هو مبلغ خمسة

عشر ألفاً من الجنهات وحررت بباقيه الشيكات المبيته بالإفاده سالفه البيان أمراً مرجح الحصول وقريب الاحتمال يميز الاثبات بشهادة الشهود والقرائن فيما كان يجب إثباته بالكتابة فأحال الدعوى إلى التحقيق وأقام قضاءً ذلك بفسخ العقد موضوع النزاع لعدم وفاء الطاعن بباقي الثمن الذي لا يفتنيه عن الوفاء إعطاءً شيكات به للمطعون ضده إذ لا يعتبر وفاءً مبرئاً لذمته لأن الالتزام المترتب في ذمته لا ينقضى إلا بتحصيل قيمة الشيكات - مستنداً في ذلك لأقوال الشهود وما قدم في الدعوى من مستندات وقرائن لها أصلها الثابت بالأوراق مما لا بعد لذلك منه إنحرافاً بتفسير عبارات العقد عن مدلولها وما ترمى إليه إرادة المتعاقدين ويكون قد أعمل صحيح القانون ويضحي النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول أنه تسك بحفه في طلب التأجيل لإحضار شهود نفى إلا أن المحكمة رفضت طلبه ولم تورد به بأسبابها أو ترد عليه مما بعد إخلالاً بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود وذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تستجيب إلى طلب الخصم لإحضار شهود نفى طالما أنها مكنته من ذلك وتفاعس عن إحضارهم . لما كان ذلك

وكان الثابت من محاضر الجلسات أن المحكمة أصدرت حكمها بإحالة الدعوى إلى التحقيق بجلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧ وحددت ليدنه جلسة ١٩٨٨/٢/٢٢ وأعلن طرفى التداعى بها وإذ حضر كلاهما استأجلا لإخصار الشهود وتأجل نظر الدعوى لجلسة ١٩٨٨/٤/١٨ ثم تأجل نظرها لاقام مشروع صلح بينهما وإحضار الشهود لجلسة ١٩٨٨/٥/٢٤ وإذ لم يتم الصلح حضرا واستمعت المحكمة إلى أقوال شاهدى المطعون ضده واستأجل الطاعن لإحضار شهوده مما يدل على أن المحكمة قد أفسحت له المجال فى هذا الصدد وبحسبها إن رفضت طلب التأجيل إعمالاً لسلطتها التقديرية فى هذا الشأن دون أن يعد ذلك إخلالاً بحقه فى الدفاع ويضحي النemy على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

والا تقدم بتعيين رفض الطعن برمته .

////////////////////

## جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / وليم رزق دعوى نائب رئيس المحكمة ومخوية المادة  
المستشارين / طه الشريف ، احمد ابو الجاه نائب رئيس المحكمة ، شكري الصيرى  
و عبد الحميد عبد العزيز .



الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ القضائية :

( ١ ) مدعاء . دعوى « التمثيل القانوني » : هيئات . مؤسسات عامة .

هيئة قضايا الدولة . نيابتها عن الهيئات أو المؤسسات أو الوحدات الاقتصادية .  
شرطه . تفويض مجلس ادارته لها . ق ١٠ لسنة ١٩٨٦ .

( ٢ ) نُجزئته . حكم « الطعن فى الحكم » . بطلان .

المحكوم عليهم فى موضوع غير قابل للنجزئه . بطلان الطعن المرفوع من بعضهم  
وصحته بالنسبه للآخرين . جواز تدخلهم منضمين لئن صح طعنهم . وجوب الأمر باختصاصهم  
فى الطعن إن قعدوا عن التدخل . م ٢١٨ مرافعات :

=====

١ - مؤدى النص فى المواد السادسة من قانون إدارة قضايا الحكومة  
رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ والرابعة من مواد  
إصدار القانون الأخير والمادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أن إدارة  
قضايا الحكومة - التى تغير اسمها إلى هيئة قضايا الدولة بمقتضى



القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ - أصبحت لا تنوب عن الهيئة أو المؤسسة .  
أو إحدى الوحدات الاقتصادية لها إلا بناء على تفويض يصدر لها بذلك من  
مجلس إدارتها .

٢ - لما كان مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات  
- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان المحكوم عليهم قد طعنوا  
فى الحكم الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة بطعن واحد رفع صحيحا من  
الأوليين على أن يكون لأولئك الذين قضى بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم أن  
يتدخلوا منضمين إلى زملائهم فى طلباتهم فإن قعدوا عن ذلك وجب على  
المحكمة أن تأمر بأختصاصهم فيه ، فإذا ما تم إختصاص باقى المحكوم عليهم  
استقام شكل الطعن وأكتملت له موجبات قبوله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية ..

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٢٩٤ لسنة ١٩٧٩

مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الطاعنين بطلب الحكم بإلزامهم متضامين بتسليمه  
سندات إسمية على الدولة مقابل الأرض الزراعية التى استولت عليها الحكومة  
تنفيذاً لأحكام القرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والفوائد القانونية بواقع  
٤٪ من تاريخ الاستيلاء وحتى تمام السداد وقال بياناً لها أنه يمتلك أرضاً  
س ط ف  
زراعية مساحتها ٤٩ ١٦ ١٨ موضحة بالصعيفة وقد استولت عليها الحكومة  
باعتبارها زائدة عن الحد الأقصى للملكية وامتنعت الدولة عن تسليمه ، يعاينها  
من سندات إسمية بمقولة أن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قضى  
بأيلولة ملكية الأراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقاً لأحكام القرار  
بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨  
لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى - الى الدولة دون مقابل ، وأنه لما كان القرار  
بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر غير دستورى فقد أقام الدعوى  
بطلباته . قضت المحكمة بوقف الدعوى لحين الفصل فى الدعوى الدستورية التى  
أقامها المطعون ضده وبعد أن حكمت المحكمة الدستورية العليا بتاريخ  
١٩٨٣/٦/٢٥ فى الدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ بعدم دستورية القرار بقانون رقم  
١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ونشر الحكم بتاريخ ١٩٨٣/٧/٧ قام المطعون ضده  
بتعجيل السير فى الدعوى . نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره عدل  
الطاعن عن طلباته إلى طلب الحكم بإلزام الطاعنين متضامين بالتعويض النقدى  
الموضح بتقرير الخبير والفوائد القانونية وقضت المحكمة بطلباته المعدلة .

استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٨٥ لسنة ١٠٣ ق القاهرة .  
وبتاريخ ١٩٨٨/٢/١١ حكمت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعنون في هذا  
الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطعن  
شكلاً ورفضه موضوعاً ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة  
حدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأبها .

وحيث إنه لما كان النص في المادة السادسة من قانون إدارة قضايا الحكومة  
رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ على أن « تنوب  
الهيئة عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها  
من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ... » والنص في المادة  
الرابعة من مواء إصدار القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ على أنه « مع عدم  
الاخلال بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية .. » .  
وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد نصت على أنه  
« ويجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة بها  
بناءً على اقتراح إدارتها القانونية إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون  
المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفاً فيها إلى إدارة  
قضايا الحكومة لمباشرتها ... » فإن مؤدى ذلك أن إدارة قضايا الحكومة - التي تغير  
أسمها إلى هيئة قضايا الدولة بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ - أصبحت  
لاتنوب عن الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة

لها إلا بناء على تفويض يصدر لها بذلك من مجلس إدارتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن هيئة تضابا الدولة قد أقامت الطعن نيابة عن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ووقع مستشاريها على صحيفة الطعن دون أن تقدم التفويض الصادر اليها بذلك من مجلس إدارة الهيئة المذكورة حتى حجز الطعن للحكم فإن الطعن بالنسبة لهذه الهيئة يكون قد رفع من غير ذي صفة ويتعين القضاء بعدم قبوله . إلا أنه لما كان مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان المحكوم عليهم قد طعنوا في الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة بطعن واحد رفع صحيحاً من بعضهم وباطلاً من الآخرين ، فإن ذلك لا يؤثر في شكل الطعن المرفوع صحيحاً من الأولين على أن يكون لأولئك الذين قضى بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم أن يتدخلوا منضمين إلى زملائهم في طلباتهم فإن قعدوا عن ذلك وجب على المحكمة أن تأمر بإختصاصهم فيه ، فإذا ماتم إختصاص باقي المحكوم عليهم استقام شكل الطعن واكتملت له موجبات قبوله ، ولما كان الحكم المطعون فيه صادراً في التزام بالتضامن - مما لا زمة أن يكون الحكم واحداً بالنسبة لهم - وكانت المحكمة قد انتهت فيما تقدم إلى عدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الخامس بصفته فإنه يتعين إختصاصه في الطعن .

## جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / هليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / طه الشريف، أحمد أبو الحجاج (نائب رئيس المحكمة) شكري العمير،  
وعبد الرحمن فكريس .



الطلب رقم ٢٢٣٧ لسنة ٥٤ القضائية

تقسيم . بطالان . بيع . شهر عقارى .

التقسيم . ماهيته . الموافقة على التقسيم . ثبوتها بقرار من المحافظ ينشر في الجريدة  
الرسمية . لا يفتي عنه موافقة الجهة القائمة على أعمال التنظيم . علة ذلك . جواز التصرف  
فى الأرض المتقسمة . شرطة . صدور قرار بالموافقة على التقسيم وإيداع صورة رسمية منه  
الشهر العقارى .

=====

١ - إذ كانت العبرة ابتداءً فى تحديد مدى خضوع الأرض لقانون تقسيم  
الأراضى هو بما وضعته أحكامه فى ذلك من قواعد وما حددته من ضوابط وهي  
أحكام أمرة ومتعلقة بالنظام العام وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٢  
لسنة ١٩٤٠ - الذى ينطبق على واقعة النزاع - قد بينت ماهية التقسيم فنصت على  
أن ( تطلق كلمة « تقسيم » على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد  
عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحويل لإقامة مبانٍ عليها متى كانت  
إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم ) . وكان النص فى المادة التاسعة من  
ذات القانون قاطع الدلالة على أن الموافقة على التقسيم لا تثبت إلا بقرارات

وزير الشؤون البلدية والقروية - الذى حل محله المحافظ - ينشر في الجريدة الرسمية وأن المشرع رتب على هذا القرار آثاراً هامة وأن موافقة الجهة القائمة على أعمال التنظيم صراحة أو إعتبارياً على مشروع التقسيم لا يغنى عن وجوب صدور قرار باعتماده ولا تقوم مقامه في إحداث الآثار التي رتبها القانون على صدوره وبالتالي فلا يرتفع بها الحظر من التصرف في الأراضى المقسمة الوارد في المادة العاشرة لأن نص هذه المادة صريح في أن المشرع جعل جواز التصرف في تلك الأراضى مرهوناً بصدور قرار بالموافقة على التقسيم وإيلائه صورة رسمية منه الشهر العقارى .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن يستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٧٩ مدني كلى الزقاق ضد الطعون ضدها بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٠/٥/٤

واحتمالياً الحكم ببطالته وتسليم الأرض بما عليها من أنقاض مستعقة للهدم وقال بياناً لها إنه بموجب هذا العقد باع للمطعون ضدها قطعة أرض معدة للبناء لقاء ثمن قدره ٥٩٢,٥٠٠ دفعت منه مبلغ ٢٩٢,٥٠٠ والباقي بسدد على أقساط شهرية، وإذا لم تقم المطعون ضدها بسداد هذه الأقساط واعتبر العقد مفسوخاً إعمالاً للشرط الصريح الفانسخ المتفق عليه وأن العقد باطل بطلاناً مطلقاً طبقاً لنص المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لأن البيع ورد على قطعة أرض ضمن تقسيم غير معتمد فقد أقام الدعوى بطلانته. نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره قضت برفض الدعوى. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٦ سنة ٢٧٧٠ ق المنصورة « مأمورية الزقازيق » وتاريخ ١٩٨٤/٦/٧ حكمت المحكمة بالتأييد. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة، منذ أن أهدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ولي بيان ذلك بقول أن الثابت أن قطعة الأرض المبيعة ضمن تقسيم لم يصدر قراراً باعتماده وفق ما تقرره خبير الدعوى وأقره دفاع المطعون ضدها غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر التقسيم معتمداً بالقرائن التي أوردها من قيام الجهات الإدارية بتوصيل المرافق إليه في حين أن اعتماد التقسيم وفقاً لنص المادة التاسعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لا يثبت إلا بقرار من وزير الشؤون

البلدية والقروية الذي حل محله المحافظ - ويكون عقد البيع الذي أبرم قبل صدور هذا القرار باطلاً بطلاناً لنص المادة العاشرة من القانون المذكور لا يصححه إجراء لاحق مثل توصيل المرافق العامة وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لما كانت العبرة ابتداءً في تحديد مندي خضوع الأرض لقانون تقسيم الأراضي هي بما وضعت أحكامه في ذلك من قواعد وما حددته من ضوابط وهي أحكام أمرة ومتعلقة بالنظام العام وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - الذي ينطبق علي واقعة النزاع قد بينت ما هية التقسيم فنصت علي أن « تطلق كلمة تقسيم » علي كل تجزئة لقطعة أرض إلي عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو الاستئجار أو التأجير أو للتحكير لإقامة مبان عليها متي كانت إحدي هذه القطع غير متصلة بطريق قائم ، وأن النص في المادة التاسعة علي أن تثبت الموافقة علي التقسيم بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ينشر في الجريدة الرسمية ويترتب علي صدور هذا القرار إلحاق الطرق والميادين والحدائق والمنزهات العامة بأملالك الدولة العامة . قاطع الدلالة علي أن الموافقة علي التقسيم لا تثبتت إلا بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية - الذي حل محله المحافظ - ينشر في الجريدة الرسمية وأن المشرع رتب علي هذا القرار آثاراً هامة وأن موافقة الجهة القائمة علي أعمال التنظيم صراحة أو إعتبارياً علي مشروع التقسيم لا يعني عن وجوب صدور قرار بإعتماد هذا التقسيم ولا تقوم مقامه تقي إحداث الآثار



التي رتبها القانون علي صدورهِ وبالتالي فلا يرتفع بها الحظر من التصرف في الأراضي المقسمة الوارد في المادة العاشرة لأن نص هذه المادة صريح في أن المشرع جعل جواز التصرف في تلك الأراضي مرهوناً بصدر قرار بالموافقة علي التقسيم وإيداع صورة رسمية منه الشهر العقاري . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر التقسيم الذي تقع به قطعة الأرض محل النزاع - ويضم ١٣٩ قطعة أخرى - ينطبق عليه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ علي مجرد أن قطعة الأرض محل النزاع متصلة بطريق قائم من حدها البحري إستناداً إلي تقرير الخبير المندوب في الدعوي في حين أن التقسيم وفقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - وأحكامه أمرة تتعلق بالنظام العام - يشترط فيه أن تكون إحدى قطعة غير متصلة بطريق قائم كما أنه إذ اعتبر هذا التقسيم معتمداً لموافقة الجهات الادارية علي توصيل المرافق إليه والتصريح بإقامة المباني عليه - وهو ما لا يفي عن وجوب صدر قرار من محافظ الشرقية باعتماده وإيداع الشهر العقاري صورة رسمية منه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

ولما تقدم بتعين نقض الحكم فيه علي أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

بمناسة السيد المستشار / حسين علي حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / ريمون فاهيم نائب رئيس المحكمة عبد الناصر السباعي ، ابراهيم شعبان  
و محمد اسماعيل غزاله

٣٢٩

الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥١ القضائية :

( ١ ) إثبات . تزوير « المحررات الرسمية » « حجيتها في الإثبات » .  
موظف عام .

الأوراق الرسمية . مناطقها . إقتصارها على تلك التي يحررها موظفا عموميا بمقتضى  
وظيفته . حجيتها في الإثبات . نطاقها . مباشرة الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة  
لإجراء معين . لا يقطع بمجرد بترافق شروط إختصاصه . الإدارة المعنية . عدم إختصاصها  
بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين مالك الأرض الزراعية ومستأجرها أو بتوثيق عقود  
الصلح بين الأفراد . علة ذلك .

( ٢ ) إثبات . « عبء الإثبات » « الإحالة للتحقيق » . محكمة الموضوع .  
حكم . « تصيبه » . « مالا يعد قصورا » . إستئناف .

المدعى . إلتزامه بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التي تزعمها . إحالة الدعوى إلى التحقيق .  
من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم إثباتها : هذا الإجراء . من تلقاء نفسها . لا عبء .

١ - مناط رسمية الورقة فى معنى المادة ١٠ ، ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته ، وهى حجة بما دون فيها من أمور قام بها محررها فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره ، كما وأن مباشرة الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة لإجراء معين لا تقطع بجردها فى توافر الشروط اللازمة لإختصاصه به . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن مجلس مدينة مطاي قد تدخل لتسوية النزاع الذى قام بين الطاعنة والمطعون ضده الأول وغيره من مستأجرى أطيان الطاعنة الزراعية وحرر فى سبيل قيامه بهذه التسوية محاضر ضمنها ما توصلت إليه اللجنة المشكلة لهذا الغرض ، وكانت المنازعات الزراعية التى تنشأ بين مالك الأرض الزراعية ومستأجرها تختص بنظرها لجان لفصل فى المنازعات الزراعية والمحاكم من بعدها وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى وتعديلاته بما لا يكون معه لجهة الإدارة المحلية إختصاص الفصل فى تلك المنازعات كما أنها لا تختص كذلك بتوثيق عقود الصلح بين الأفراد التى يراعى فى توثيقها الأوضاع والقواعد التى قررها القانون لتوثيق كل ورقة ، فإن المحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى نفي صفة الرسمية عن المحاضر التى تضمنت أعمال لجنة التسوية المشار إليها لصدورها من موظفين غير مختصين بتحريرها كما تفت عنها صفة المحرر العرفى لكونها لم تتضمن توقيع المطعون ضده الأول لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

٢ - المدعى المكلف بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التي تؤيد ما يدعيه أما الحق المخول للمحكمة في المادة ٧٠ من قانون الإثبات بأن تأمر المحكمة من تلقاء نفسها بالإحالة إلى التحقيق فهو حق جوازى لها متروك لطلق تقديرها . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنة لم تطلب من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما تدعيه فليس لها من بعد أن تعيب على المحكمة عدم إتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها ، إذ الأمر في إتخاذ هذا الإجراء أو عدم إتخاذها يكون عندئذ من إطلاقاتها .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن قد إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائل الأوراق تتحصل في أن الطاعنة أقامت على السيد/ رئيس مجلس مدينة مطاي بصفته والمطعون ضده الأول الدعوى رقم ٥١٩ لسنة ١٩٧٢ أمام محكمة المنيا الابتدائية طالبه الحكم بإلزام الأول بأن يدفع لها بصفته مبلغ ١١٠ مليون ١٤٤٥٠ جنيه وبالإلزام الثانى بتسليمها الأرض الزراعية الميينة بالصحيقة وفق إختيارها ، وقالت بياناً لدعواها أن مجلس المدينة المذكور قام بتحصيل المبلغ المطلوب من مستأجرى أرضها الزراعية وإحتفظ به وديعه لديه وامتنع عن رده إليها ، كما تدخل والمكتب التنفيذى يطأى لفض نزاع نشب بينها وبين المطعون ضده الأول

بشأن وضع يده - وقت أن كان يعمل بخدمتها - على مساحة ۸ م ر ۱ ط ۹۳ ف بوصفه مستأجر لها وعقد بتاريخ ۲۳ / ۳ / ۱۹۶۸ مصالحة بينهما أثبت بها التراضي على تنازلها عن مبلغ ۱۰۰۰ جنيه من مستحقاتها لدى المطعون ضده الأول نظير ترك الأخير لها نصف الأطنان التي يستأجرها ، وإذ إمتنع عن تنفيذ ما اتفق عليه في هذه المصالحة ولعدم قيام المجلس برد المبلغ المدوع لديه إليها فقد أقامت الدعوى . وبتاريخ ۲۶ / ۱۲ / ۱۹۷۳ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ۱۶ لسنة ۱۰ ق بنى سريف « مأمورية النيا » وبتاريخ ۲۱ / ۴ / ۱۹۷۵ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف في شقه الخاص بالمبلغ المطالب به وألزمت مجلس مدينة مطاي بأداء للطاعنة وتأييده فيما عدا ذلك . طعنت الطاعنة في الشق الأخير من هذا الحكم بطريق النقض الذي قيد برقم ۷۰۹ لسنة ۴۵ ق ، وبتاريخ ۱۵ / ۶ / ۱۹۷۸ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة الإستئناف ، وبعد تعجيل السير في الإستئناف وحال نظره تم إدخال المطعون ضدهما الثاني والثالث ليصدر الحكم في مواجهتهما ، وبتاريخ ۱۷ / ۲ / ۱۹۸۱ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن المائل وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأته أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتمزت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول أنها ركنت

في مطالبتها بتسليم أطيان التداعى إلى عقد المصالحة الموزع ١٩٦٨/٦/٢٣ والذي تم برضاء الطرفين وبمعرفة لجنة شكلت من موظفين وأشخاص مكلفين بخدمه عامه - المحافظ ورئيس المدينة وأمين المكتب التنفيذي - طبقاً للأوضاع القانونية وفي حدود الإختصاصات التى خولت إليهم بشأن تسوية المنازعات الزراعية حفاظاً على الأمن العام مما يضمن على المحاضر التى إنطوت على تلك المصالحة صفة المحررات الرسمية التى تعتبر حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور ، إلا أن الحكم المطعون فيه إنتهى إلى نفي تلك الصفة عنها وجردها من حجيتها دون أن ينالها أحد بشمة مطعن الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن مناط رسمية الورقة فى معنى المادتين ١٠ ، ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته ، وهى حجة بما دون فيها من أمور قام بها محررها فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره كما وأن مباشرة الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة لإجراء معين لا تقطع بمجردا فى توافر الشروط اللازمة لإختصاصه به . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن مجلس مدينة مطاى قد تدخل لتسوية النزاع الذى قام بين الطاعنة بالمطعون ضده الأول وغيره من محتأجرى أطيان الطاعنة الزراعية وحرر فى سبيل قيامه بهذه التسوية محاضر ضمنها ما توصلت إليه اللجنة المشكلة لهذا الغرض ، وكانت المنازعات الزراعية التى تنشأ بين مالك الأرض الزراعية ومستأجرها تختص بنظرها لجان الفصل فى المنازعات الزراعية والمحاكم من بعدها وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى

وتعديلاته بما لا يكون معه لجهة الإدارة المحلية اختصاص الفصل فى تلك المنازعات ، كما أنها لا تختص كذلك بتوثيق عقود الصلح بين الأفراد التى يراعى فى توثيقها الأوضاع والقواعد التى قررها القانون لتوثيق كل ورقة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى نفى صفة الرسمية عن الحاضر التى تضمنت أعمال لجنة التسوية المشار إليها لصدورها من موظفين غير مختصين بتحريرها كما نفت عنها صفة المحرر العرفى لكونها لم تتضمن توقيع المطعون ضده الأول لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك تقول أن محكمة الإستئناف وقد إنتهت إلى نفى صفة الرسمية عن المحررات التى إرتكتت عليها ، كما نفت عنها صفة المحرر العرفى لعدم توقيع المطعون ضده الأول عليها ، كان عليها إحالة الدعوى إلى التحقيق لسمع شهادة الموقعين على تلك المحررات الذين تم الصلح فى حضورهم ومن بينهم المطعون ضدهما الثانى والثالث اللذين أمرت المحكمة بإدخالهما واعتذرا عن عدم الحضور وذلك إستعمالاً لسلطتها المخولة لها فى القانون وصولاً للحقيقة فى الدعوى ، إلا أنها تقاعست عن إتخاذ هذا الإجراء الأمر الذى يعيب الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، بأن المدعى مكلف بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التى تؤيد ما يدعيه ، أما الحق المخول للمحكمة فى المادة ٧٠ من قانون الإثبات بأن تأمر المحكمة من تلقاها نفسها بالإحالة إلى التحقيق فهو حق جوازى

لها متروك لطلق تقديرها ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعنة لم  
تطلب من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما تدعيه  
فليس لها من بعد أن تميب على المحكمة عدم إتخاذها هذا الإجراء من تلقاء  
نفسها إذ الأمر في إتخاذ هذا الإجراء أو عدم إتخاذها يكون عندئذ من إطلاقاتها  
ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////



## جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

بوتاسة السيد المستشار / حسين علي حسين نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين / ريمون فهمي نائب رئيس المحكمة ، عبد الناصر الصباس ، إبراهيم شعبان ،  
محمد (سماعيل) فزالي



الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٦ القضائية :

إثبات « الإثبات بالبينة » « نطاق حكم الإثبات » . محكمة الموضوع

حكم « تسببه » « عيوب التسبب » . إيجار « إيجار المساكن »

الإثبات بشهادة الشهود . قيامه على ركنين هما تعلق الوقائع المراد إثباتها بالدعوى  
وكونها منتجة في النزاع فيها . مؤدى ذلك . إستخلاص المحكمة من أقوال الشهود  
على ثبوت أو نفى واقعة لم يتناولها منطق حكم التحقيق . أثره بطلان هذا الإستخلاص  
مضى تمسك الخصم بذلك . علة ذلك . ( مثال ) .

النص في المادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - يدل وعلى ما  
جاء بالمذكرة التفسيرية لقانون المرافعات الملغى - بصدد المادة ١٩١ منه المطابقة  
لها في الحكم - على أن الإثبات بشهادة الشهود يقوم على ركنين تعلق الوقائع  
المراد إثباتها بالدعوى ، - وكونها منتجة فيها ، ومقتضى هذا أن تكون تلك  
الوقائع مبينة بالدقة والضببط لينحصر فيها التحقيق وليعلم كل طرف ما هو

مكلف بإثباته أو نفيه ، فإذا إستخلصت المحكمة من أقوال الشهود الذين سمعهم دليلاً على ثبوت أو نفي واقعة لم يتناولها منطق حكم التحقيق وتسلك الخصم بطلان هذا الدليل فأن إستخلاصها هذا يكون مخالفاً للقانون ، إذ أنها إنتزعت من التحقيق دليلاً على خصم لم تمكنه من إثبات عكسه ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بنفاذ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٧/١٢/١ - الصادر من المطعون ضدها الثانية إلى المطعون ضده الأول - في حق باقى شركاء العقار الكائن به شقة النزاع والذي رتب عليه رفض دعوى الطاعنين على سند مما أستظهره من أقوال شهود المطعون ضدهما في التحقيق الذي أجرته المحكمة نفاذاً للحكم الصادر منها بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٨ من حصول قسمة مهالبة بين الشركاء المشتاعين في العقار « الطاعنين من الثانية حتى الرابع والمطعون ضدهم من الثانية حتى الأخيرة » أختصت بوجوبها المطعون ضدها الثانية بشقة النزاع بما يعادل حصتها في العقار ، في حين أن البين من منطق حكم التحقيق الذي أصلوته محكمة الإستئناف في ٨٠/١٢/٢٨ أنه قضى بالاحالة إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها الثانية أن الإتفاق على إدارة العقار لم يكن قائماً قبل رفع الدعوى و لتثبت والمطعون ضده الأول أن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٧/١١/١ - الصادر من مورث الشركاء إلى الطاعن الأول - هو عقد صوري ، وإذا كان ذلك ، وكانت واقعة حصول قسمة المهالبة بين الشركاء التي خلصت إليها المحكمة الإستئنافية من أقوال الشهود لم تكن محلاً للالتزام والنفي في منطق حكم التحقيق المشار إليه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن الأول والمرحوم ..... مورث باقى الطاعنين والمطعون ضدهم من الثانية حتى الأخيرة أقاما على المطعون ضدهما الأول والثانية الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٨ أمام محكمة قنا الابتدائية طالبين الحكم بإخلاء شقة النزاع وتسليمها إلى الطاعن الأول وقالوا بياناً لدعواهما أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٧/١١/١ إستأجر الطاعن الأول من المرحوم ..... هذه الشقة ، ووضع اليد عليها إلى أن نازعه في حيازتها المطعون ضده الأول إستناداً إلى عقد إيجار مؤرخ ٧٧/١٢/١ صادر له من المطعون ضدها الثانية التى تزعم إختصاصها بالعين على الرغم من أن العقار لازال شائعاً لم تتم قسمته بعد ، وإذ كان العقد الصادر للطاعن الأول يعتبر نافذاً في حق جميع الشركاء لصدوره من إختياره أغلبية الشركاء لإدارة العقار دون العقد الصادر من المطعون ضده الأول فقد أقاما الدعوى ، بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٨ قضت المحكمة بإخلاء الشقة محل النزاع وتسليمها إلى الطاعن الأول . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالحكم بالاستئناف رقم ٢٦٠ سنة ٥٤ قنا ، كما إستأنفته المطعون ضدها الثانية بالاستئناف رقم ٢٦١ سنة ٥٤ قنا . أمرت

المحكمة بضم الإستئنافين بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٨ احوالت الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها الثانية أن الإتفاق على ادارة العقار لم يكن قائما وقت رفع الدعوى ، ولتثبت والمطعون ضده الأول صورية العقد المؤرخ ١٩٧٧/١١/١ . إستتمعت المحكمة إلى شهود الطرفين وبتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٨ احوالت الدعوى إلى التحقيق مرة ثانية ليثبت المطعون ضده الأول حسن نيته عند توقيعة العقد المؤرخ ١٩٧٧/١٢/١ وأن المطعون ضدها الثانية ظهرت أمامه بمظهر صاحب الحق وبعد أن إستتمعت المحكمة إلى شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٤ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى. طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة - وأنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينهائ الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم أقام قضاء برفض الدعوى المقامة منهم على سند مما أستظهره من أقوال شاهدى المطعون ضدها الثانية فى التحقيق الذى أجرته محكمة الإستئناف نفاذاً للحكم الصادر منها بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٨ من حصول قسمة مهايأة بين الشركاء ، إختصت بموجيها المطعون ضدها الثانية بشقة النزاع فى حين أن منطوق الحكم لم يتضمن تحقيق هذه الواقعة الأمر الذى يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن النص في المادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه « يجب أن يبين منطق الحكم الذي يأمر بالإثبات بشهادة الشهود كل واقعة من الوقائع المأثور بإثباتها وإلا كان باطلاً ..... » يدل - وعلى ما جاء بالمذكرة التفسيرية لقانون المرافعات الملغى - بصدد المادة ١٩١ منه المطابقة لها في الحكم - على أن الإثبات بشهادة الشهود يقوم على ركنين : تعلق الوقائع المراد إثباتها بالدعوى ، وكونها منتجة فيها ، ومقتضى هذا أن تكون تلك الوقائع مبينة بالدقة وال ضبط لينحصر فيها التحقيق ، وليعلم كل طرف ما هو مكلف بإثباته أو بنفيه ، فإذا إستغلصت المحكمة من أقوال الشهود الذين سمعتهم دليلاً على ثبوت أو نفي واقعة لم يتناولها منطق حكم التحقيق وتمسك الخصم ببطان هذا الدليل فإن استخلاصها هذا يكون مخالفاً للقانون ، إذ إنها إنتزعت من التحقيق دليلاً على خصم لم تمكنه من إثبات عكسه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بنفاذ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٧/١٢/١ - الصادر من المطعون ضدها الثانية إلى المطعون ضده الأول - في حق باقى شركاء العقار الكائن به شقة النزاع والذي رتب عليه دعوى الطاعنين على سند مما إستظهره من أقوال شهود المطعون ضدهما في التحقيق اللى أجرتة المحكمة نفاذاً للحكم الصادر منها بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٨ من حصول قسمة مهايأة بين الشركاء المشتاعين في العقار ( الطاعنون من الثانى حتى الرابع والمطعون ضدهم من الثانية حتى الأخير ) إختصت بموجبها المطعون ضدها الثانية بشقة النزاع بما يعادل حصتها

في العقار ، في حين أن البين من منطوق حكم التحقيق الذي أصدرته محكمة الإستئناف في ٨٠ / ١٢ / ٢٨ أنه قضى بالإحالة إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها الثانية أن الإتفاق على إدارة العقار لم يكن قائما قبل رفع الدعوى وليثبت المطعون ضده الأول أن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٧ / ١١ / ١ - الصادر من مورث الشركاء إلى الطاعن الأول - هو عقد صوري وإذا كان ذلك وكانت واقعة حصول قسمة المهايأة بين الشركاء التي خلصت إليها المحكمة الإستئنافية من أقوال الشهود لم تكن محلا للأثبات والنفي في منطوق حكم التحقيق المشار إليه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا الوجه دون حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن .

=====

## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برنامج السيد المستشار / عبد المنصف أحمد هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين / محمد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد الهجيد ، محمد خيرى النجدي

نواب رئيس المحكمة و محمد شاموس .



الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٨ القضائية :

( ١ ، ٢ ، ٣ ) تعويض . كفالة . مسئولية « مسئولية المتبوع » .

( ١ ) مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . ما هيئتها : اعتبار المتبوع فى

حكم الكفيل التضامن كفاله مصدرها القانون . للمتبوع حق الرجوع على التابع بما أوفاء من

تعويض للمضروب . م ١٧٥ مدنى .

( ٢ ) حق المتبوع فى الرجوع على التابع بما أوفاء من تعويض للمضروب . سبيله دعوى .

الحلول . المادة ٣٢٦ ، ٧٩٩ مدنى . أو الدعوى الشخصية . م ٣٢٤ مدنى . رجوع المتبوع

على التابع بدعوى الكفيل قبل المدين . المادة ٨٠٠ مدنى . غير جائز . علة ذلك .

( ٣ ) المصروفات القضائية وأنساب المحاماة فى دعوى التعويض من قبيل التعويض .

أثره . للمتبرع أن يرجع على تابعه لأقتضاء هذه المصروفات بدعوى الحلول .

١- مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لصلحة المضرور ، وتقوم على فكرة الضمان القانوني فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كقائلة مصدرها القانون وليس العقد . ومن ثم فإذا أوفى المتبوع بالتعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولاً معه ، وهذه القاعدة هي التي قننها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني التي تقضى بأن للمستول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر ، ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه .

٢ - للمتبوع عند وفائه بالتعويض للدائن المضرور أن يرجع على التابع بأحدى دعوين الأولى دعوى الحلول المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدني والتي ليست إلا تطبيقاً للقاعدة العامة في الحلول القانوني المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتي تقضى بأن الموفى - يحل محل الدائن الذي استوفى حقه إذا كان الموفى ملزماً بوفاء الدين عن المدين ، والدعوى الثانية هي الدعوى الشخصية المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ من ذات القانون التي تقضى بأنه إذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه . وليس للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض الذي وفاه



عنه بالدعوى الشخصية التى قررها المشرع فى المادة ٨٠٠ من القانون المدنى لكفيل قبل المدين ، وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده ، وضمان المتبوع لأعمال تابعة هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده .

٣ - المصروفات القضائية وأتعاب المحاماة تمثل نفقات فعلية تكبدها المحكوم لهما فى تلك الدعوى فتعتبر من قبيل التعويض وتأخذ حكمه فى حلول المتبوع فى كل ما وفى به من التعويض محل الدائن المضرور ومن ثم يكون للطاعن أن يرجع على تابعه المطعون ضده لاقتضاء هذه المصروفات بدعى الحلول .

### الهيئة

بعد الأطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن - وزير الدفاع - أقام الدعوى رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٨٣ مدنى بنى سببها الابتدائية بطلب الحكم بالزام المطعون ضده بأن يؤدى إليه مبلغ ١٠٤٤٣ جنيها ، وقال بياناً لذلك أن الثابت ..... أقاما عليه بصفته الدعوى رقم ٦٦٩١ لسنة ١٩٧٩ مدنى طنطا الابتدائية بطلب الحكم

بإلزامه بالتعويض عن وفاة مورثهما ..... بسبب خطأ

تابعه المطعون ضده أثناء قيادته إحدى سيارات الجيش ، فحكمت المحكمة بإلزامه بصفته بأن يؤدي إلى المدعين مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصروفات شاملة أتعاب المحاماة ومقدارها ٤٣٣ جنيهًا وبعد أن تأيد الحكم إستئنافياً ، قام بالوفاء بالمبلغ المحكوم به والمصروفات إلى المحكوم لهما فيحق له الرجوع بما وفى به على تابعه المطعون ضده طبقاً للمادة ١٧٥ من القانون المدنى ، لذا فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان . وتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة بإلزام المطعون ضده أن يؤدي إلى الطاعن مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالنسبة لما رفضه من طلب المصروفات وأتعاب المحاماة البالغة ٤٤٣ جنيهًا لدى محكمة إستئناف بنى سوف بالإستئناف رقم ١٩٢ لسنة ٢٣ قضائية وتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٨٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة ورأت أنه جدير بالنظر حددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أنه رفض القضاء له بمبلغ ٤٣٣ جنيهًا قيمة المصروفات وأتعاب المحاماة المحكوم بها فى الدعوى رقم ٦٦٩١ لسنة ١٩٧٩ مدنى طنطا الابتدائية رغم قيامه بالوفاء بهذا المبلغ للمحكوم لهما ، مستندا فى ذلك إلى أنه بصفته كفيلا لتابعه المطعون ضده المدعى الأصلي فإنه لا يجوز له الرجوع

على هذا التابع بالمصرفات القضائية التى وفى بها للمحكوم لهما المذكورين بدعى الحلول بل يتعين عليه اللجوء فى طلبها إلى الدعى الشخصية فى حين أنه طبقا لنص المادة ١٧٥ من القانون المدنى يجوز له باعتباره متبوعا ومسئولا عن أعمال تابعه غير المشروعه وفى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون أن يرجع على هذا التابع محدث الضرر بكل ما وفى به من التعويضات المحكوم بها للمضرورين شاملة مصرفات الدعى وأتعاب المحاماة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك بأن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعه هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسئولية تبعية مفررة بحكم القانون لمصلحة المضرور ، وتقوم على فكرة الضمان القانونى فيعتبر المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد . ومن ثم فإذا وفى المتبوع بالتعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذى كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولاً معه ، وهذه القاعدة هى التى قننها المشرع فى المادة ١٧٥ من القانون المدنى التى تقضى بأن للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه فى الحدود التى يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعريض الضرر ، ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه وإنما يكون له عند وفاته بالتعويض للدائن المضرور أن يرجع على التابع بأحدى دعويين ، الأولى دعوى الحلول المنصوص عليها فى المادة ٧٩٩ من القانون المدنى والتى ليست لإتطبيقا للقاعدة العامة فى الحلول القانونى المنصوص عليها فى المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتى تقضى بأن الموفى يحل محل الدائن الذى استوفى حقه

إذا كان الموقى ملزماً بوفاء الدين عن المدين ، والدعوى الثانية هى الدعوى الشخصية المنصوص عليها فى المادة ٣٢٤ من ذات القانون التى تقضى بأنه إذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه ، وليس للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض الذى وفاه عنه بالدعوى الشخصية التى قررها المشرع فى المادة ٨٠٠ من القانون المدنى للكفيل قبل المدين ، وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده ، وضمان المتبوع لأعمال تابعه هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضور وحده ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد أقام دعواه قبل المطعون ضده بالرجوع عليه بما أداه عنه من التعويضات بما فى ذلك المصروفات القضائية وأتعاب المحاماه المحكوم بها لصالح المضورين فى الدعوى رقم ٦٦٩١ لسنة ١٩٧٩ مدنى طنطا الابتدائية ، وكانت المصروفات القضائية وأتعاب المحاماه تمثل نفقات فعلية تكبدها المحكوم لهما فى تلك الدعوى فتعتبر من قبيل التعويض وتأخذ حكمه فى حلول المتبوع فى كل ما وفى به من التعويض محل الدائن المضور ومن ثم يكون للطاعن أن يرجع على تابعه المطعون ضده لاقتضاء هذه المصروفات بدعوى الحلول . ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر باشتراطه فى رجوع الطاعن على المطعون ضده بالمصروفات القضائية وأتعاب المحاماه التى أداها عنه اللجوء إلى الدعوى الشخصية دون دعوى الحلول فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الآخر .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الغاء الحكم المستأنف واجابه الطاعن إلى طلب المصروفات القضائية وأتعاب المحاماه .

## ٣٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / عبد الحميد سليمان نائب رئيس المحكمة ، محمد محمد طييطه ،  
محمد بدر الدين توفيق وشكري جمعه حسين .



الطعن رقم ١٦٧٣ لسنة ٥٦ القضائية :

« إيجار » « إيجار الأماكن » « عقد الإيجار » . تزوير « دعوى التزوير  
الأصلية » . « الادعاء بالتزوير » . حيازة .

دعوى التزوير الأصلية . وجوب رفعها قبل رفع دعوى موضوعية بالحرر خشية التصمك  
به . م ٥٩ إثبات . إختلافها عن دعوى التزوير الفرعية . مؤداه . عدم جواز القضاء بصحة  
الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معا في الدعوى الأخيرة . م ٤٤ إثبات . إقامة دعوى تزوير  
أصلية وإبداء المدعى طلبا عارضا يعتبر نتيجة لازمة للحكم الصادر فيها . أثره . ترافر  
علة القاعدة النصوص عليها في المادة ٤٤ إثبات . مثال . بصدد دعوى تزوير أصلية برد  
وطلان عقد إيجار وإبداء طلب عارض برد حيازة المحل موضوع العقد .

=====

مفاد نص المادة ٥٩ من قانون الأنابات أن دعوى التزوير الأصلية ترفع قبل  
رفع دعوى موضوعية بالحرر خشية التصمك به وهو ما يميزها عن دعوى التزوير  
الفرعية التي ترفع أثناء سير الدعوى التي يتمسك فيها الخصم بالسند

المطعون فيه على نحو ما أفصحت عنه المادة ٤٩ من ذات القانون مما لازمه ألا يكون فى دعوى التزوير الأصلية ثمة موضوع غير التزوير وهو ليس كذلك فى دعوى التزوير الفرعية التى تتعلق بالدليل المقدم فى الدعوى وقد تتعدد الأدلة على إثبات الحق وإثبات الحق ونفيه . ومن ثم فإن القضاء بصحة المحرر أو تزويره فى الدعوى الأولى تنتهى به الخصومة ، والقضاء بذلك فى الدعوى الثانية مرحلة يتلوها القضاء فيما طلبه المتمسك بالسند ، ومن ثم حظر المشرع فى المادة ٤٤ من قانون الإثبات الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفى الموضوع معا حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى فى الموضوع إلا أنه إذا رفعت دعوى التزوير الأصلية وأبدى المدعى طلبا عارضا فيها يعتبر نتيجة لازمة للحكم الصادر فيها فإن دعوى التزوير الأصلية يكون قد أوسع نطاقها بالطلب العارض ولا يعدو أن يكون المحرر المطعون عليه دليلا فى الطلب العارض . ومن ثم فإن العلة التى توخاها المشرع فى المادة ٤٤ من قانون الإثبات تكون قائمة . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضدهما قد تقدمتا بطلب عارض برد حيازتهما للمحل موضوع عقد الإيجار المدعى بتزويره . فى دعواهما الأصلية ، وكان الطلب العارض قائما على الطلب الأصلى ويترتب عليه ونتيجة لازمة له ومرتبطة به بصفة لا تقبل الانقسام إذ أن الحكم فى طلب رد الحيازة تنفيذا لعقد الإيجار متوقف على الحكم بصحة هذا العقد أو تزويره مما تتحقق به العلة التى من أجلها أوجبت المادة ٤٤ من قانون الأثبات أن يكون الحكم بصحة المحرر أو تزويره سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى فى دعوى التزوير والموضوع معا مزيدا فى ذلك الحكم المستأنف . فإنه يكون معنيا بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد الداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقامتا على الطاعن الدعوى رقم ٢٧٦١  
لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم برد وبطلان عقد  
الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/٢/١ . كما أقامتا عليه أيضاً الدعوى رقم ٧٨٠٣  
لسنة ١٩٨٤ أمام ذات المحكمة بذات الطلبات وقالتا بيانا لهما أنه بموجب عقد  
مؤرخ ١٩٧٣/٢/١ أستأجرتا من الطاعن المحل المبين بالصحيفة وخلا العقد من  
الشرط الفاسخ السريع فى حالة مخالفة شروطه . وإذا حصل الطاعن على حكم  
بطردهما فى الدعوى رقم ١٦٠٤ لسنة ١٩٨٣ مستأنف مستعجل القاهرة على  
سند من أن نسخة عقد الإيجار المقدمة منه تتضمن هذا الشرط وهو مالم يرد فى  
العقد الموقع عليه منهما ومن ثم أقامتا الدعوى أضاف المطعون ضدهما طلبا  
عارضاً برد حيازتهما لعين النزاع . وبعد أن ضمت المحكمة الدعويتين حكمت  
بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٨ برد وبطلان العقد فيما تضمنه من النص على الشرط.  
الفاسخ السريع وبرد حيازة المحل المزجر للمطعون ضدهما .  
استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٢٨٤ لسنة ١٠٢ ق القاهرة .

وبتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبليت فيها رأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطاعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة - حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن النص فى المادة ٤٤ من قانون الأثبات يحظر القضاء بصحة الورقة أو بتزويرها وفى الموضوع معا إذ يجب أن يكون الحكم بصحة الورقة أو تزويرها سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى ، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد الحكم المستأنف فى قضائه فى دعوى التزوير ورد حيازة العين المزعومة فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سدهد ذلك أنه وإن كان مفاد المادة ٥٩ من قانون الأثبات أن دعوى التزوير الأصلية ترفع قبل رفع دعوى موضوعية بالحرر خشية التمسك به وهو ما يميزها عن دعوى التزوير الفرعية التى ترفع أثناء سير الدعوى التى يتمسك فيها الخصم بالسند المطعون فيه على نحو ما أفصحت عنه المادة ٤٩ من ذات القانون مما لازمه ألا يكون فى دعوى التزوير الأصلية ثمة موضوع غير التزوير وهو ليس كذلك فى دعوى التزوير الفرعية التى تتعلق بالدليل المقدم فى الدعوى وقد تتعدد الأدلة على أثبات الحق ونفيه ، ومن ثم فإن القضاء بصحة الحرر أو تزويره فى الدعوى الأولى تنتهى به الخصومة ، والقضاء بذلك فى الدعوى الثانية مرحله يتلوها القضاء فيما طلبه



المتمسك بالسند . ومن ثم حظر المشرع فى المادة ٤٤ من قانون الأثبات الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفى الموضوع معا حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدله أخرى فى الموضوع . الا أنه إذا رفعت دعوى التزوير الأصلية وأبدى المدعى طلبا عارضا فيها يعتبر نتيجة لازمة للحكم الصادر فيها فإن دعوى التزوير الأصلية يكون قد أوسع نطاقها بالطلب العارض ، ولا يعدو أن يكون المحرر المطعون عليه دليلا فى الطلب العارض ومن ثم فإن العلة التى توخاها المشرع فى المادة ٤٤ من قانون الأثبات تكون قائمة . لما كان ذلك وكان المطعون ضدهما قد تقدمتا بطلب عارض برد حيازتهما للمحل موضوع عقد الإيجار المدعى بتزويره فى دعواهما الأصلية ، وكان الطلب العارض قائما على الطلب الأصلى ويترتب عليه ونتيجة لازمة له ومرتبطة به بصلة لا تقبل الانقسام إذ أن الحكم فى طلب رد الحيازة تنفيذا لعقد الإيجار متوقف على الحكم بصحة هذا العقد أو تزويره مما تتحقق به العلة التى من أجلها أوجبت المادة ٤٤ من قانون الأثبات أن يكون الحكم بصحة المحرر أو تزويره سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى وإذا خالف الحكم المطعون فيه - هذا النظر وقضى فى دعوى التزوير والموضوع معا مؤيدا فى ذلك الحكم المستأنف فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار / جريس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / محمد فتحي الجمهودي وعبد الحميد الشافعي ( نائب رئيس المحكمة )  
ابراهيم الطويله واهمد علي خيرى .



الطعنان رقم ٧٣٩ ، ١١٤٨ لسنة ٦٠ القضائية :

مسألة « انتعاب المحامى » . استئناف .

استئناف قرارات مجلس نقابه المحامين فى طلبات تقدير الانتعاب . ميعادة عشرة ايام من  
تاريخ اعلان القرار م ٨٥ق ١٧ لسنة ١٩٨٣ . حضور الخصم الجلسات امام مجلس النقابة  
أو تخلفه عن الحضور . لا أثر له .

////////////////////

مفاد نص المادة ٨٥ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الذى يسرى  
على واقعته النزاع أن المشرع قصد الخروج على القواعد المقرره فى قانون  
المرافعات فى خصوص اجراءات وميعاد رفع الاستئناف وأوجب فى هذه الحاله  
وعلى خلاف ما يقضى به ذلك القانون - أن يرفع الاستئناف خلال عشرة ايام  
تبدأ من تاريخ اعلان قرار مجلس النقابه بتقدير الانتعاب بما مؤداه أن ميعاد  
الاستئناف لا يفتتح إلا بإعلان قرار تقدير الأتعاب للخصم وذلك سواء حضر  
بالجلسات أمام مجلس النقابة أو تخلف عن حضورها وسواء كان المحكوم عليه

هو المدعى أو المدعى عليه ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢١٣ من قانون المرافعات بأن يبدأ ميعاد الطعن من تاريخ صدور الحكم إذا حضر المحكوم عليه بالجلسات ..... ذلك أن المقرر قانوناً أنه لا يجوز اهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما فى ذلك من مناهاة صريحه للفرض الذى من اجله وضع القانون الخاص .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين إستوفيا أو ضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن فى الطعن رقم ١١٤٨ سنة ٦٠ تقدم إلى مجلس نقابة المحامين الفرعية بالقاهرة بالطلب رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٨ لتقدير مبلغ ثلاثين ألف جنيه كأتعاب له عن قضاياها باشروها لحساب المطعون عليهم كما تقدم بالطلب رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٨ لتقدير الأتعاب التى يستحقها بعد انذاره فى وقت غير لائق بإلغاء التوكيل الصادر له ، وتاريخ ١٠/٢٤/١٩٨٨ قروت اللجنة تقدير أتعاب الطاعن بمبلغ عشرة آلاف جنيه يخصم منها ثلاثة آلاف وأربعمائة جنيه السابق له تقاضيه وينفذ بالباقي وقدره ستة آلاف وستمائة جنيه ضد المطعون عليهم متضامنين . استأنف الطاعن هذا القرار لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١١٨٤٢ لسنة ١٠٥ ق ، كما استأنفه المطعون

عليهم بالإستئناف رقم ٣٢٢ لسنة ١٠٦٠ ق . وبتاريخ ١٧/١/١٩٩٠ حكمت المحكمة بسقوط حق كل مستأنف في استئنافه لرفعه بعد الميعاد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٦٠ ق ، كما طعن عليه المطعون عليهم بالطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٦٠ ق . وقدمت النيابة مذكرة في كل من الطعنين أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعنان على هذه المحكمة في غرفة مشورة قرأت انهما جديران بالنظر ، وحددت جلسة لنظرهما وبها قررت ضمهما ليصدر فيهما حكم واحد ، والتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن كلا من الطعنين أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم أقام قضاؤه بسقوط الحق في الاستئناف على أن الميعاد يبدأ من تاريخ صدور القرار إذا كان المحكوم عليه قد حضر بالجلسات اعمالا للمادة ٢١٣ من قانون المرافعات ، في حين أن قانون المحاماة تضمن حكما خاصا يقضى بأن ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ اعلان قرار التقدير ومن ثم يتعين اعمال حكم هذا النص سواء كان المحكوم عليه قد حضر بالجلسات أو تخلف عن حضورها .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه لما كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٨٥ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - الذي يسرى على واقعة النزاع - على أنه « لا يجوز الطعن في قرارات التقدير التي تصدرها النقابات الفرعية إلا بطريق الإستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان القرار ، ويرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية التي يقع بدئها مكتب المحامي إذا كانت قيمة الطلب خمسمائة جنيه فأقل ، وإلى محكمة الاستئناف إذا تجاوزت القيمة ذلك » يدل على أن المشرع قصد الخروج على القواعد المقررة في قانون المرافعات في خصوص اجراءات وميعاد رفع الاستئناف وأوجب في هذه الحالة - وعلى خلاف ما يقضى به ذلك القانون - أن يرفع الاستئناف خلال عشرة أيام تبدأ من تاريخ

أعلان قرار مجلس النقابة بتقدير الأتعاب بما مؤداه أن ميعاد الاستئناف لا ينفذ الا باعلان قرار تقدير الأتعاب للخصم وذلك سواء حضر بالجلسات أمام مجلس النقابة أو تخلف عن حضورها وسواء كان المحكوم عليه هو المدعى أو المدعى عليه ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢١٣ من قانون المرافعات بأن يبدأ ميعاد الطعن من تاريخ صدور الحكم إذا حضر المحكوم عليه بالجلسات ..... ذلك أن المقرر قانوناً أنه لا يجوز اهدار القانون الخاص لاعمال القانون العام لما فى ذلك من منافاة صريحه للغرض الذى من أجله وضع القانون الخاص ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واحتسب ميعاد الطعن فى قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير الأتعاب من تاريخ صدوره استناداً إلى القاعدة العامة الواردة بالمادة ٢١٣ سالفه البيان ، ورتب على ذلك قضاة بسقوط حق الطاعنين فى الاستئناف مهدداً بذلك الحكم الخاص الذى تضمنته المادة ٨٥ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

////////

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

بمناسة السيد المستشار / منصور حسين عبد العزيز نائب رئيس المحكمة ومضوية  
المادة المستشارين / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة ، حماد الشافعي ، مروت  
البنحاسي ومحمد عبد العزيز الشناوي .



الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٨ القضائية :

« عمل » العاملون ببنك التنمية والائتمان الزراعي « ترقية . حكم  
» تسبب الحكم : الخطأ في تطبيق القانون » .

ترقية العاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي إلى وظائف الدرجة الأولى فما  
لرفها طبقاً للاتحة نظام العاملين الخاصة به وفي ظل القانون ٤٨ لسنة ٧٨ . تمامها بالاختيار  
وفقا للمعايير التي تضمنها جهة العمل . الاستهدا . بما حواه ملف خدمة المرشح للترقية  
من عناصر الإمتياز ويرأى الرؤساء في المرشح . عنصرين أساسيين في الاختيار . الخروج  
على تلك الضوابط . إنحراف بالسلطة أو سوء إستعمالها . إغفال الحكم عناصر الإمتياز  
التي اعتد بها الطاعن في المقارن به وآراء الرؤساء في كفايته وصلاحيته لشغل الوظيفة  
المرقى إليها . خطأ في القانون .

//////////

مفاد نصوص المواد ١٦ ، ١٩ ، ١/٩٩ من لاتحة نظام العاملين بالبنك  
الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي الصادر بموجب التفويض بالقانون رقم ١١٧

لسنة ١٩٧٦ ، والمادة ٣٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ان المشرع قد وضع ضابطتين يتم الإستهداء بهما عند الترقية بالاختيار إلى الدرجة الأولى فما فوقها أولهما يتعلق بما حواه ملف خدمة المرشح للترقية من عناصر إمتياز والتي تختلف عن التقارير السنوية وإن كان ذلك لا يعنى إهدار هذه التقارير لانها من عناصر التقدير إذ تعطى صورة عن كفاية العامل فى المرحلة السابقة على الترقية فضلا عن إعتداد البنك الطاعن بها طبقا للمادة ١٩ من اللاتحه والسالف الإشارة إليها وثانيهما هو الإستهداء برأى الرؤساء فى المرشح ذلك أنه وإن كان ملف خدمة العامل يعتبر فى الأصل الوعاء الطبيعى لحياته الوظيفيه الا أنه لا يشمل «كما كل مايتعلق به من معلومات وبيانات أو عناصر لها أثرها فى التقدير لا تغيب عن رؤسائه أو ذوى الشأن عند النظر فى الترقيات وعلى ضوء هذه الآراء وما ورد بملف الخدمة تكون المفاضلة بين المرشحين للترقية حيث كفايتهم وحسن درايتهم بالعمل الذى يكون محلا للترقية والقدرة على الاضطلاع بمسئولياته والإستعدادات الشخصية لمواجهة الأمور والمشكلات وما يتحلى به كل منهم من مزايا وصفات وغير ذلك من العناصر التى تختلف باختلاف الوظيفة المطلوب الترقية إليها وصولا لاختيار الأكثر كفاية وصلاحيه لشغلها وهو أمر خاضع لتقدير جهة العمل تستقل به فى حدود تلك الضوابط بلا معقب متى خلا قرارها من عيب الإنحراف بالسلطة أو سوء استعمالها . لما كان ذلك وكان الثابت بمذكرة البنك الطاعن للبنك الرئيسى المؤرخة .... بأسباب ترشيح المقارن به للترقية

إلى وظيفة مدير إدارة الشئون التجارية والإنتاج والتخزين واستبعاد من يسبقونه فى الأقدمية ومنهم المطعون ضده أن الأخير لم يسبق له أن يباشر أى وظائف متعلقة بشئون مستلزمات الإنتاج والتخزين والشئون التجارية سواء فى البنك الرئيسى الذى نقل منه أو البنك الطاعن ، ولا تتوافر فيه الخبرة اللازمة لمباشرة مهام هذه الوظيفة بينما هى متوافرة بكفاءة وإقتدار فى المقارن به الذى حقق إيرادات للبنك فى مختلف أنشطة مستلزمات الإنتاج ثابتة بميزانية البنك ، كما قام بمباشرة أعباء هذه الوظيفة خلال ندبه إليها بمجهود إستثنائى كبير تمثل فى إقامة معرض دائم للميكنة الزراعية بمدينة اسوان مما سهل على الزراع والجمعيات والهيئات الزراعية ميكنة الزراعة والحصول على وسائلها بسهولة ويسر وحقق هذا المعرض إيرادات كبيرة للبنك . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بترقية المطعون ضده على ماورد بتقرير الخبير من تساويه مع المقارن به فى الكفاية لحصول كل منهم على تقرير كفاية بمرتبة « ممتاز » فى السنوات الثلاث السابقة على حركة الترقيات إلا أنه يسبق المقارن به فى الترتيب العام للأقدمية وفى أسبقية الترقية إلى الدرجة الثانية وفى الحصول على مؤهل عال « بكالوريوس تجارة » وأغفل الحكم عناصر الإمتياز التى أعتد بها الطاعن فى المقارن به وآراء الرؤساء فى كفايته وصلاحيته لشغل الوظيفة رغم أنها الأساس القانونى الذى يقوم عليه الإختيار عند الترقية إلى الدرجة الأولى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعن - بنك التنمية والإئتمان الزراعى بمحافظة اسوان - الدعوى رقم ٩٢٥ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى اسوان وطلب الحكم بأحققته إلى الفئة المالية الأولى إعتبارا من ١٩٨٣/٣/٢٦ مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية . وقال بيانا لها أنه يعمل لدى البنك الطاعن وتدرج فى وظائفه حتى شغل الفئة المالية الثانية ويتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٦ أجرى البنك حركة ترقية وقام بترقية زميل له إلى وظيفة مدير إدارة الشئون المالية والتجارية من الفئة الأولى متخطيا الطاعن الذى يسبقه فى اقدمية الدرجة المرقى منها وفى تاريخ الحصول على المؤهل فأقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . ويتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٥ نذبت المحكمة خبيرا فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره اعادت المحكمة المأمورية إليه بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٤ . وبعد أن قدم الخبير المنتدب تقريره النهائى قضت المحكمة بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٤ بأحقية المطعون ضده فى الترقية إلى الدرجة المالية

الأولى إعتباراً من ١٩٨٤/٤/٨ وما يترتب على ذلك من آثار مع الزام الطاعن بأن يؤدي له الفروق المترتبة على ذلك في الفترة من ١٩٨٤/٤/٨ حتى تاريخ رفع الدعوى وقدرها ١٧٣,٦ جنيها . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف قنا - مأمورية أسوان - وقيد الاستئناف برقم ١٣ لسنة ٦ ق بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله وفي بيان ذلك يقول أنه طبقاً للمادة ٣٣ من القانون رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ تكون الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالاختيار ويستهدف في ذلك بما يديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الأمتياز . وكانت الوظيفة التي طلب المطعون ضده ترقية إليها تحتاج إلى مواصفات خاصة رأى الطاعن توافرها في المقارن به دون المطعون ضده فقام بترقيته إليها بمقتضى سلطته في الاختيار ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده في الترقية لهذه الوظيفة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى قد أصدر بموجب تفويض بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ - لائحة نظام

العاملين الخاصة فى ١٩٧٩/٢/٢٨ ونصت المادة ١٦ منها - على أن تكون الترقية إلى وظيفة خالية ممولة بالجموعة النوعية التى ينتمى إليها العامل ، ويشترط فى المرقى أن يكون مستوفيا لشروط شغل الوظيفة المرقى إليها وفقا لجداول الوصف والتقييم ، وتكون الترقية من الوظيفة الأدنى مباشرة ، ولجلس ادارة البنك الرئيسى وضع قواعد تكميلية وضوابط ومعايير اضافية للترقية ، وذلك بمراعاة نوعيات الوظائف وما تتطلبه من مقاييس تبين مدى توافر عناصر الخبرة والقدرة الشخصية والكفاءة اللازمة لشغل الوظائف كما نصت المادة ١٩ منها على أنه « مع مراعاة أحكام المادة ١٦ من اللائحة تكون الترقية بالاختيار فى حدود النسب الواردة بالجدول رقم « ٣ » وذلك بالنسبة لكن سنة مالية على حدة على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية ويستهدى فى ذلك بتقارير الكفاية ونتائج إختبارات الدورات التدريبية التى تتاح وما قد يتقرر اجراؤه من اختبارات ..... » ويشترط فى الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلا على تقرير ممتاز عن السنتين الأخيرتين ويفضل من حصل على تقرير ممتاز فى السنة السابقة مباشرة « وقد أوضح الجدول السالف الإشارة إليه أن الترقية إلى الدرجة الأولى تكون بالاختيار بنسبة ١٠٠٪ ، وكانت الأوراق قد خلت ما يفيد وضع البنك الرئيسى ضوابط أو معايير إضافية للترقية للدرجة الأولى أو للمفاضلة بين المرشحين للترقية إليها إذا كان كل منهم حاصلا على تقارير كفاية بمرتبة ممتاز فى السنوات الثلاث السابقة على حركة الترقية وإذا كانت المادة ١/٩٩ من لائحة البنك تقضى باعتبار نظام العاملين بالقطاع

العام جزءا مكملا لأحكامها فإنه يتعين تطبيق أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ إلى جانب القواعد العامة الواردة في هذه اللائحة . وكان النص في المادة ٣٣ من هذا القانون على أن « تكون الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالاختيار ويستهدى في ذلك بما يبدية الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الأمتياز » مفاده أن المشرع قد وضع ضابطتين يتم الاستهداء بهما عند الترقية بالاختيار إلى الدرجة الأولى فما فوقها أولهما يتعلق بما حواه ملف خدمة المرشح للترقية من عناصر إمتياز والتي تختلف عن التقارير السنوية ، وإن كان ذلك لا يعنى إهدار هذه التقارير لأنها من عناصر التقدير إذ تعطى صورة عن كفاية العامل في المرحلة السابقة على الترقية فضلا عن اعتداد البنك الطاعن بها طبقا للمادة ١٩ من اللائحة والسالف الإشارة إليها وثانيهما هو الاستهداء برأى الرؤساء في المرشح ، ذلك أنه وإن كان ملف خدمة العامل يعتبر في الأصل الوعاء الطبيعي لحياته الوظيفية إلا أنه لا يشمل حتما كل ما يتعلق به من معلومات وبيانات أو عناصر لها أثرها في التقدير لاتغيب عن رؤسائه أو ذوى الشأن عند النظر في الترقيات وعلى ضوء هذه الآراء وما ورد بملف الخدمة تكون المفاصلة بين المرشحين للترقية من حيث كفايتهم وحسن درايتهم بالعمل الذى يكون محلا للترقية والقدرة على الاضطلاع بمسئولياته والاستعدادات - الشخصية لمواجهة الأمور والمشكلات وما يتعللى به كل منهم من مزايا وصفات وغير تلك من العناصر التى تختلف باختلاف الوظيفة المطلوب الترقية إليها وصولا لاختيار الأكثر كفاية وصلاحية لشغلها وهو أمر خاضع لتقدير جهة

العمل تستقل به فى حرد تلك الضوابط بلا معقب متى خلا قرارها من عيب  
الانحراف بالسلطة أو سوء استعمالها . لما كان ذلك وكان الثابت بمذكرة البنك  
الطاعن للبنك الرئيسى المؤرخة ١٧/٥/١٩٨٤ بأسباب ترشيح المقارن به للترقية  
إلى وظيفة مدير إدارة الشئون التجارية والانتاج والتخزين واستبعاد من يسبقونه  
فى الأقدمية ومنهم المطهرن ضده أن الأخير لم يسبق له أن يباشر أى وظائف  
متعلقة بشئون مستلزمات الانتاج والتخزين والشئون التجارية سواء فى البنك  
الرئيسى الذى نقل منه أو البنك الطاعن ولا تتوافر فيه الخبرة اللازمة لمباشرة  
مهام هذه الوظيفة بينما هى متوافرة بكفاءة واقتدار فى المقارن به  
الذى حقق إيرادات البنك فى مختلف أنشطة مستلزمات الانتاج ثابتة بميزانية  
البنك ، كما قام بمباشرة اعباء هذه الوظيفة خلال ندبه إليها بمجهود استثنائى  
كبير تمثل فى اقامة معرض دائم للميكنة الزراعية بمدينة اسوان مما سهل على  
الزراع والجمعيات والهيئات الزراعية ميكنة الزراعة والحصول على وسائلها  
بسهولة ويسر ، وحقق هذا المعرض إيرادات كبيرة للبنك . لما كان ذلك وكان  
الحكم المطعون فيه قد اسس قضاءه بترقية المطعون ضده على ماورد بتقرير  
الخبر من تساوية مع المقارن به فى الكفاية لحصول كل منهم على تقرير كفاية  
بمرتبة « ممتاز » فى السنوات الثلاث السابقة على حركة الترقية الا أنه يسبق  
المقارن به فى الترتيب العام للأقدمية وفى أسبقية الترقية إلى الدرجة الثانية  
وفى الحصول على مؤهل عال « بكالوريوس تجارة » . وأغفل الحكم عناصر  
الامتياز التى اعتد بهما الطاعن فى المقارن به وآراء الرؤساء فى كفايته  
وصلاحيته لشغل الوظيفة رغم انهما الاساس القانونى الذى يقوم عليه الاختيار

عند الترقية إلى الدرجة الأولى فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب  
نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء فى موضوع  
الاستئناف رقم ١٣ لسنة ٦ ق قنا « مأمورية اسوان » بالغاء الحكم المستأنف  
ويرفض الدعوى .

////////

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

بإدارة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل وعضوية السادة المستشارين / عبد الرحيم صالح ، علي محمد

علي ، مختار نباله ود ، حسن بسيوني .



الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٤ القضائية :

( ٢٠١ ) ضرائب « الضريبة العامة على الأيراد » ، « ضريبة المرتبات » ،

١ - جميع الأيرادات الخاضعة للضرائب النوعية . دخولها في وعاء الضريبة العامة على الأيراد . ما يحصل عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله بالحكومة سواء في مصر أو في خارجها . خضوعه للضريبة على المرتبات إلا ما استثنى بنص خاص .

٢ - عفا . من الضرائب المستحقة على البدلات والمرتبات الإضافية المنصوص عليها في المادة ٢/٤٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

مناطة إقامة العاملين في مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقريره سواء داخل الجمهورية أو خارجها طالما كان العامل مصرياً يتقاضى راتبه وبدلاته من الحكومة المصرية . علة ذلك .

~~~~~

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد مانصت عليه ١/٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٦٢ من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ والمادة ٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، أنه يدخل في وعاء الضريبة العامة على الأيراد ، وسائر الأيرادات الخاضعة للضرائب النوعية الأخرى بعد تحديدها طبقاً للقواعد المقررة لكل منها ، وأن الضريبة على المرتبات وما في حكمها تصيب بحسب الأصل - كافة ما يحصل عليه صاحب

الشأن من كسب نتيجة عمله من الحكومة المصرية أو مصالحها العامة أو مجالسها المحلية ، سواء كان مقيما فى دائرة مقر عمله فى مصر أم فى خارجها الا ما استثنى بنص القانون .

٢ - مؤدى عليه المادتان ٤٢ ، ٤٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ان مناه الاعفاء من الضرائب المستحقة اصلا على البدلات والمرتبات الاضافية المنصوص عليها فى المادة ٢/١٢ يكون للعاملين المقيمين فى مناه تتطلب ظروف الحياة فيها تقريره ، إيا كان مرقعها داخل الجمهورية أو خارجها . مادام العامل مصريا يتقاضى مرتبه وبدلاته من الحكومة المصرية أو مصالحها العامة أو وحدات الحكم المحلى فيها ، إذ جاء النص عاما مطلقا غير مقيد بتخصيص تحديد المستفيدين منه بالعاملين داخل الجمهورية فضلا عن انه ليس هناك ما يمنع قانونا من جمع هؤلاء العاملين بين ذلك البدل أو المرتب الاضافى وبين البدلات والمرتبات الاضافية الأخرى المقررة بأى من المادتين ٤٢ ، ٤٤ من ذلك النظام فى الحدود المقررة قانونا لاختلاف علة مناه مناه كل منها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه واثار اوراق الطعن - تتحصل فى ان المطعون ضده اعترض على تقدير مأمورية ضرائب طنطا

طنطا ثان لصفافى إيرادءء العام فى سنة ١٩٨٠ مبلؑ ٢٦١١,١٧٠ قاصفل ملبم ؑ
الءلال إلى لنة الطعن اللى قررت فى ١٩٨١/٩/٦ تخفلفه إلى مبلؑ
١٩٠, ١٠٣٧, فاقامت الطاعنة الدعوى رقم ٧٧٢ لسنة ١٩٨٢ ءجارى كلى ملبم ؑ
طنطا طعنا فى هذا القرار - بءارفؑ ١٩٨٣/٢/٢٢ حكمت المحكمة برفض
الطعن - اسءانفت الطاعنة هذا الحكم بالاستءناف رقم ١٣٤ سنة ٣٣ ق طنطا
وبءارفؑ ١٩٨٣/١٢/١٨ قضت المحكمة بءاففء الحكم المسءانف - طعنت
الطاعنة فى هذا الحكم بطرفق النقض وأوءعت النفاة العامة مذكرة أءدت ففها
الرأى بنقض الحكم . إذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت
جلسة لنظره وففها الءزمت النفاة رأفها .

وآفء ان مبنف الطعن على الحكم المطعون ففه مءالفة القانون والءطأ فى
ءطففه وآأوفله إذ آءبر البءلات اللى حصل عفها المطعون ضءه فى سنة النزاع
إبان إعارته للعمل بجمهوفرة السوءان معفاء من الضرائب وقفا للماءة ٢/٤٢
من نظام العاملفن المءنففن بالءولة الصاءر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ آءذا
بالففان الصاءر من آهة عمله , فى آفن ان تلك الماءة فقتصر ءطففها على
العاملفن داخل مصر ءون العاملفن آارآها والءفن فءضعون للماءة ٤٤ من
النظام المءكور اللى لم ننص على اعفاء البءلات المقررة لهم من الضرفرة .

وآفء إن هذا النعى رففر سفءء , ءلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة , ان
مفاء مائصء عفله الماءة ١/٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والماءة ٦٢
من ءاء القانون معءلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة والماءة ٦ من القانون رقم ٩٩
لسنة ١٩٤٩ , انه فءخل فى وعاء الضرفرة العامة على الايراد , سائر الايراداء
الءاضعة للضرائب النوعفة الاآرى بعء ءءفءها طفقا للقواعد المقررة لكل منها ,
وان الضرفرة على المرفءاء وما فى حكمها ءصفب - بآسب الأصل - كافة

ما يحصل عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله من الحكومة المصرية أو مصالحها العامة أو مجالسها المحلية ، سواء كان مقيما في دائرة مقر عمله في مصر أم في خارجها ، إلا ما استثنى بنص القانون . لما كان ذلك ، وكان مؤدى مانصت عليه المادتان ٤٢ و ٤٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، أن مناط الاعفاء من الضرائب المستحقة أصلا على البدلات والمرتبات الإضافية المنصوص عليها في المادة ٢/٤٢ أن يكون للعاملين المقيمين في مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقريره ، أي كان موقعها داخل الجمهورية أو خارجها مادام العامل مصريا يتقاضى مرتبه وبدلاته من الحكومة المصرية أو مصالحها العامة أو وحدات الحكم المحلي فيها إذ جاء النص عاما مطلقا غير مقيد بتخصيص تحديد المستفيدين منه بالعاملين داخل الجمهورية فضلا عن أنه ليس هناك ما يمنع قانونا من جمع هؤلاء العاملين بين ذلك البدل أو المرتب الإضافي وبين البدلات والمرتبات الإضافية الأخرى المقررة بأى من المادتين ٤٢ ، ٤٤ من ذلك النظام في الحدود المقررة للجمع لاختلاف علة ومناط منح كل منها . وإذا كان ذلك وكان الشاهد بالاوراق أن المطعون ضده موظف بالمنطقة التعليمية بطنطا ومنتدب منها إلى البعثة التعليمية المصرية بالسودان وإن البدلات موضوع النزاع هي بدل السودان وبدل غلاء المعيشة وبدل سكن لأقامته خارج مقر البعثة وهي بدلات منحها المشرع للمطعون ضده بحكم عمله وإقامته في منطقة تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذه البدلات لمواجهة متطلبات الإقامة فيها ومن ثم تكون معفاة من الخضوع للضرائب طبقا للمادة ٢/٤٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة آنف الذكر ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فلا ينال منه ما تضمنه من تقاريرات قانونية خاطئة إذ لمحكمه النقض تصحيحه دون أن تنقضه .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

فهرس هجائى موضوعى

**للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية
وفس طلبات رجال القضاء ومن الدوائر المدنية
والتجارية والأحوال الشخصية**

**السنة الحادية والأربعون
من يناير إلى ديسمبر ١٩٩٠**

أولاً: الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية
والأحوال الشخصية

الصفحة	القائمة
	إيجار
	تشريعات إيجار الأماكن :
	سريان القانون من حيث الزمان :
	١ - النص التشريعي . وجوب سريانه على مايلى نفاذه من وقائع مالم ينص القانون برجعية أثره . أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على مالا يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .
٢٤٥	١ (الطعن رقم ١٥٩٦ . لسنة ٢٠٠١ ق . هيئة عامة ، جلسة ١٩٩٦/٥/١٢) ٢ - نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريان حكمها على حالات البناء التي تتم وتكون معدة للسكن فعلا بعد نفاذه في ١٩٨١/٧/٣١ . علة ذلك .
٢٤٥	١ (الطعن رقم ١٥٩٦ . لسنة ٢٠٠١ ق . هيئة عامة ، جلسة ١٩٩٦/٥/١٢) إقامة مبنى مكون من ثلاث وحدات سكنية .
	٣ - سريان حكم المادة ٢٢ / ٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على البناء الذي يقيمه المستأجر في تاريخ لاحق لاستئجاره وتزيد وحداته عن ثلاث . مناطه . تمام بناء هذه الوحدات وإعدادها للسكن فعلا بعد نفاذ القانون المذكور . مخالفة ذلك . خطأ
٢٤٥	١ (الطعن رقم ١٥٩٦ . لسنة ٢٠٠١ ق . هيئة عامة ، جلسة ١٩٩٦/٥/١٢)

تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة :

١ - تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ نظير أجره - تقل عن أجرتها القانونية - بواقع جنيه للفرقة من الإسكان الاقتصادي وجنيه ونصف للفرقة من الإسكان المتوسط . نص المادتين ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، امن قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . سريان حكمه على تمليك المساكن التي تقل أجره الفرقة فيها عن هذا الحد . علة ذلك .

١٤٥ ١

(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق د هيئة عامة ، جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)

٢ - تقرير المشرع تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة متى كانت أجرتها - التي تقل عن الأجرة القانونية - بواقع جنيه للفرقة الواحدة أو أقل في الاقتصادى منها وبواقع جنيه ونصف أو أقل في الأخرى المتوسطة . شرطه . شغلها قبل ١٩٧٧/٩/٩ . لا يلزم أن يكون طالب التمليك هو الشاغل لها فى هذا التاريخ . م ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، امن قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ والملاحق رقم (١) المرفق به.

١٤٥ ١

(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق د هيئة عامة ، جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)

٣ - النعى الذى لا يحقق للطاعن سرى مصلحة نظرية بحتة . عدم صلاحيته سببا للطعن بطريق النقض . مثال « فى تمليك المساكن » .

١٤٥ ١

(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق د هيئة عامة ، جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>حكم</p> <p>تسبب الاحكام « ضوابط التسبب » :</p> <p>موضوع الدعوى وطلبات الخصوم والادلة الواقعية والحجج القانونية :</p> <p>الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه . وجوب أن يكون صريحا جازما كاشفا عن المقصود منه .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق هيئة عامة جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)</p> <p>١٤٥ ١</p> <p>بما لا يعيب تسبب الحكم :</p> <p>القصور فى الاسباب القانونية :</p> <p>انتهاء الحكم صحيحا إلى توافر شروط تملك المسكن للأسباب الواردة بتقرير الحبير . عدم إرادته أسباباً خاصة لهذه الشروط وقصوره فى الإلتصاح عن سنده القانونى . لا يعيب .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق هيئة عامة جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)</p> <p>١٤٥ ١</p> <p>الطعن فى الحكم :</p> <p>المصلحة فى الطعن :</p> <p>النعمى الذى لا يحق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحته . عدم صلاحيته سبباً للطعن بطريق النقض . مثال « فى تملك المساكن » .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق هيئة عامة جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)</p> <p>١٤٥ ١</p>

الصفحة	القاعدة	
		دعوى
		نظر الدعوى (إمام المحكمة :
		الدفاع فى الدعوى :
		الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه . وجوب أن يكون صريحاً جازماً كاشفاً عن المقصود منه .
١٤٥	١	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق هيئة عامة جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
		قانون
		سريان القانون من حيث الزمان :
		القانون الواجب التطبيق فى مسائل الإيجار :
		١ - النص التشريعى . وجوب سريانه على مايلى نفاذه من وقائع مالم ينص القانون برجعية أثره . أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على مالا يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .
٢٤٥	١	(الطعن رقم ١٥٩٦ . ٢٠٠١ لسنة ٦٣ ق هيئة عامة جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
		٢ - نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريان حكمه على حالات البناء التى تتم وتكون معدة للسكن فعلا بعد نفاذه فى ١٩٨١/٧/٣١ . علة ذلك .
٢٤٥	١	(الطعن رقم ١٥٩٦ . ٢٠٠١ لسنة ٦٣ ق هيئة عامة جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)

ملكية

تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة :

١ - تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتھا المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ نظير أجرة - تقل عن أجرتها القانونية - بواقع جنيه للغرفة من الإسكان الاقتصادي وجنيه ونصف للغرفة من الإسكان المتوسط . نص المادتين ٧٢ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . سريان حكمه على تمليك المساكن التي تقل أجرة الغرفة فيها عن هذا الحد . علة ذلك .

١٤٥

(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق هيئة عامة جلسة ١٩٩٤/١/١٤)

٢ - تقرير المشرع تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة متى كانت أجرتها - التي تقل عن الأجرة القانونية - بواقع جنيه للغرفة الواحدة أو أقل في الاقتصادي منها وبواقع جنيه ونصف أو أقل في الأخرى المتوسطة . شرطه . شغلها قبل ١٩٧٧/٩/٩ . لا يلزم أن يكون طالب التمليك هو الشاغل لها في هذا التاريخ . م ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، امن قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ والملحق رقم (١) المرفق به

١٤٥

(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق هيئة عامة جلسة ١٩٩٤/١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">نقض</p> <p style="text-align: right;">اسباب الطعن :</p> <p style="text-align: right;">مالا يصلح سببا للطعن :</p> <p style="text-align: right;">النمى الذى لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحتة .</p> <p style="text-align: right;">عدم صلاحيته سبباً للطعن بطريق النقض . مثال « فى تمليك المساكن »</p> <p style="text-align: right;">(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق هيئة عامة جلسة ١٤/٤/١٩٩٤)</p>
١٤٥	١	

ثانياً

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القاعدة	
		<p>طلبات رجال القضاء</p> <p>إجراءات - استقالة - أقدمية</p> <p>إجراءات الطلب</p> <p>صحيفة الطلب</p> <p>طلبات رجال القضاء والنيابة العامة . وجوب تقديمها بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة بحضور الطالب أو من ينوبه أمام الموظف المختص . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الطلب . لا يغير من ذلك إقامة الطلب أمام محكمة القضاء الإداري وقضاؤها فيه بعدم الاختصاص والإحالة . علة ذلك .</p> <p>(الطلب رقم ١٥٦ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٦/٥)</p> <p>الصفة في الطلب</p> <p>١ - وزير العدل هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئون وزارته . اختصاص النائب العام . غير مقبول</p> <p>(الطلب رقم ٢١٩ لسنة ٥٨ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٣/١٣)</p> <p>٢ - وزير العدل هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها . اختصاص النائب العام والنائب العام المساعد لشئون التفتيش القضائي . غير مقبول .</p> <p>(الطلب رقم ١٦٤ لسنة ٥٨ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٣/١٣)</p>
١٤٦٢	١٤	
١٤١٥	٩	
١٤٣٨	٧	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - وزير العدل هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئون وزارته . اختصاص مساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائي . غير مقبول .
١٤٨٦	٢١	(الطلب رقم ١٣٤ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٧/٢٤) ٤ - وزير العدل . هو الرئيس الأعلى المسئول عن وزارته وإدارتها وصاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها . اختصاص رئيس مجلس القضاء الأعلى . غير مقبول .
١٤٩٦	٢٣	(الطلبان رقم ٨٦ و ١٣٧ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥) استقالة : طلب إلغاء قرار قبول استقالة الطالب . وجوب تقديمه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو إعلانه به أو علمه به علماً يقينياً . م ٢/٨٥ من قانون السلطة القضائية . طلبه تحويل معاشه وباقى مستحقاته على حسابه لدى أحد البنوك . مؤداه . علمه اليقيني فى هذا التاريخ بذلك القرار .
١٤٩٩	٢	(الطلبان رقم ٧٨ لسنة ٥٥ ق و ١٠٩ لسنة ٥٧ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١/٩)

الصفحة	القاعدة	
		(أقدمية :
		١ - أقدمية القضاء تتحدد فى كل وظيفة من وظائف القضاء على حدة فى قرار التعيين فيها أو الترقية إليها . مصاحبتها لهم إلى الوظيفة الأعلى إذا لم يتخلقوا عن زملائهم فى الترقية إليها .
١٤٥٨	١٣	(الطلب رقم ١٦٨ لسنة ٥٨ قى رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٥/٨)
		٢ - استقرار أقدمية الطالب نهائيا بمقتضى القرار محل الطعن . مطالبته بتعديل أقدميته بالطعن فى القرارات التالية غير مقبول .
١٤٥٥	١٢	(الطلب رقم ٧٣ لسنة ٥٧ قى رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٥/٨)
		٣ - طلب تعديل أقدمية الطالب إلى ما كانت عليه قبل تخطيه بقرار جمهورى . ماهيته . وجوب رفع الطعن فيه خلال ثلاثين يوماً مضافاً إليه ميعاد مسافة من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية أو إعلان الطالب أو علمه به علماً يقينياً . م ٨٥ من قانون السلطة القضائية . تفويت هذا الميعاد . أثره . استقرار أقدمية الطالب على النحو الوارد بالقارار . طلب تعديل أقدميته بمناسبه صدور قرار جمهورى لاحق التزم بترتيب أقدميته على نحو ما استقرت عليه . لا أساس له .
١٤٦٨	١٦	(الطلب رقم ٢١٣ لسنة ٥٨ قى رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٧/١٠)

(ت)

تأديب - ترقية - تفتيش

تأديب :

عزل :

١ - الحكم التأديبي بعزل الطالب من وظيفته . عدم جواز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن . م ١٠٧ من قانون السلطة القضائية . مؤدى ذلك . امتناع الطالب عن مباشرة أعمال الوظيفة المعزول منها من تاريخ صدوره . تراخى إبلاغه بمضمون الحكم واستصدار القرار الجمهورى بتنفيذ العقوبة . لا أثر له . علة ذلك .

١٤٢٦

٣

(الطلب رقم ١٩٧ لسنة ٥٨ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١/٩)

٢ - توجيه أسباب الطعن إلى القرارات التنفيذية للحكم بعزل الطالب . غير مقبول . علة ذلك

١٤٢٦

٣

(الطلب رقم ١٩٧ لسنة ٥٨ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١/٩)

الصفحة	القاعدة	
		تنبيه :
		١- تنبيه أعضاء النيابة الذين يخلون بواجباتهم . حق للنائب العام . م ١٢٦ من قانون السلطة القضائية . ثبوت أن ما نسب للطالب فيه خروج على مقتضيات وواجبات وظيفته مما يبرر توجيه التنبيه إليه . مؤداه . رفض طلب إلغائه .
١٤٣٨	٧	(الطلب رقم ١٦ لسنة ٥٨ في رجال القضاء جلسة ١٣/٣/١٩٩٠) ٢- القرار بتوجيه تنبيه كتابي إلى القاضي . وجوب اشتماله على بيان السبب الذي قام عليه ويبرره في الواقع وفي القانون . السبب . عنصره . الوقائع المنسوبة إلى القاضي . التكييف القانوني لها . اختصار القرار على الوقائع وحدها . خطأ في السبب . مؤداه . إلغاء القرار .
١٤٧٩	١٩	(الطلب رقم ٣٦ لسنة ٥٩ في رجال القضاء جلسة ١٢/٦/١٩٩٠) ملاحظة : إحاطة الشك بالوقائع التي نسبت إلى الطالب . أثره . اعتبار القرار الصادر بتوجيه الملاحظة إليه مشوباً بإساءة استعمال السلطة .
١٤٤٨	١٠	(الطلب رقم ١٨ لسنة ٥٨ في رجال القضاء جلسة ١٠/٤/١٩٩٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>طلب الإحالة إلى مجلس التأديب لا يعتبر من القرارات الإدارية :</p> <p>طلب وزير العدل إحالة الطالب إلى مجلس التأديب . م ٩٨ من قانون السلطة القضائية . مجرد طلب رفعت به دعوى فقد الصلاحية . عدم اعتباره من قبيل القرارات الإدارية . مؤدى ذلك . عدم قبول طلب إلغاءه . م ٨٣ من ذات القانون .</p>
١٤٩١	٢٢	<p>(الطلب رقم ٣٣٤ لسنة ٥٨ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١٢/١١)</p> <p>ترقية :</p> <p>١ - ترقية القضاة والرؤساء بالمحاكم الابتدائية . أساسها . الأقدمية مع الأهلية . درجة الأهلية . تقديرها بعناصر الكفاءة وجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها .</p>
١٤٩١	٢	<p>(الطلبان رقما ٧٨ لسنة ٥٥ ق و ١٠٩ لسنة ٥٧ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١/٩)</p> <p>٢ - دعوى الصلاحية . ماهيتها . مجرد إحالة القاضى إلى مجلس الصلاحية . مسوغ لجهة الإدارة لإرجاء ترقيته حتى تستقر أهليته . عدم إخطاره بأن مشروع الحركة القضائية لن يشمل بالترقية . لا عيب . علة ذلك .</p>
١٤٩١	٢	<p>(الطلبان رقما ٧٨ لسنة ٥٥ ق و ١٠٩ لسنة ٥٧ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١/٩)</p>

اللائحة	الصفحة
	٣ - القرارات التي تختص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالغائها . ماهيتها . ليس من بينها إخطار وزير العدل لرجال القضاء والنيابة العامة بأن الحركة القضائية لن تشملهم بالترقية . مؤدى ذلك . عدم قبول طلب إلغائه إلا من خلال مخاصمة القرار الجمهورى الصادر بناء عليه . علة ذلك .
١٤٤٢ ع	٨ (الطلب رقم ١٧٥ لسنة ٥٨ ق رجال القضاء جلسة ١٣/٣/١٩٩٠) ٤ - ثبوت أن الوقائع التي نسبت إلى الطالب فى الظروف التي تمت فيها وإن اقتضت توجيه تنبيه إليه إلا أنها لا تبلغ حدا من الجسامه من شأنه الانتقاص من أهليته للترقية . مؤداه اعتبار القرار الصادر بخطيئه فى الترقية على سند من تلك الوقائع معيبا بإساءة استعمال السلطة .
١٤٤٥ ع	٩ (الطلب رقم ٢١٩ لسنة ٥٨ ق رجال القضاء جلسة ١٣/٣/١٩٩٠) ٥ - عدم حصول الطالب على تقريرين متتاليين بدرجة « فوق المتوسط » . خطيئه فى الترقية إلى درجة مستشار لهذا السبب . لا خطأ . علة ذلك .
١٤٥١ ع	١١ (الطلبان رقم ١٠٩ و ١٢٩ لسنة ٥٨ ق رجال القضاء جلسة ١٠/٤/١٩٩٠) ٦ - ترقية الرؤساء بالمحاكم الابتدائية . أساسها . الأقدمية مع الأهلية . درجة الأهلية لا تقدر بعناصر الكفاية الفنية وحدها بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها . لجهة الإدارة متى قام لديها من الأسباب مايدل على انتقاض أهلية القاضى أن تتخطاه فى الترقية إلى من يليه .
١٤٥٨ ع	١٣ (الطلب رقم ١٦٨ لسنة ٥٨ ق رجال القضاء جلسة ٨/٥/١٩٩٠)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - وضع قاعدة مقتضاها وجوب حصول من يرشح للترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة « ب » على تقريرين متوالين بدرجة « فوق المتوسط » . تخطى الطالب فى الترقية إلى هذه الوظيفة بسبب عدم استيفائهما . صحيح .
١٤٨٦	٢١	(الطلب رقم ١٣٤ لسنة ٥٩ قـ رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٧/٢٤)
		٨ - ترقية القضاة والرؤساء بالمحاكم الابتدائية . أساسها . الأقدمية مع الأهلية . للجهة المختصة أن تضع قواعد تلتزمها عند تقدير درجة أهلية القاضى . شرطه . أن يكون التزام هذه القواعد مطلقاً بين القضاة جميعاً .
١٤٨٦	٢١	(الطلب رقم ١٣٤ لسنة ٥٩ قـ رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٧/٢٤)
		٩ - ثبوت خروج الطالب على مقتضيات واجباته القضائية والزج بنفسه فى مواطن الشبهة والريبة . ينتقص من أهليته للترقية ويبرر تخطيه إليها أكثر من مرة . النعى على القرارين الجمهوريين رقمى فيما تضمناه من تخطيه فى الترقية ، بمخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة . لا أساس له .
١٤٩٦	٢٣	(الطلبان رقمائهما ٨٦ و ١٣٧ لسنة ٥٩ قـ رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥)
		١٠ - القضاء برفض طلب إلغاء القرار الجمهورى فيما تضمنه من تخطى الطالب فى الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة بمحاكم الاستئناف . أثره . رفض طلبه الرجوع بأقدميته إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار المشار إليه بعد أن رقى إلى ذات الدرجة بقرار جمهورى لاحق .
١٤٩٦	٢٣	(الطلبان رقمائهما ٨٦ و ١٣٧ لسنة ٥٩ قـ رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		١١ - احتفاظ وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى للطالب بدرجته عند إغفال ترقيته في الحركتين القضائيتين الصادر بهما القراران الجمهوريان رقما ٣٢٤ لسنة ١٩٨٧ و ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ لحين الانتهاء من تحقيقات القضية والحكم في دعوى فقد الصلاحية المقامة ضده . عدم كشف الوزارة عن نيبتها في مخالفة هذه القاعدة المقررة لصالح الطالب إلا عند إخطاره بقرار مجلس القضاء الأعلى بإقرار تخطيه في الترقية إليها في الحركتين سالفتي الذكر . أثره . بدء ميعاد طلب إلغاء القرارين الجمهوريين من اليوم التالي للتاريخ الذي كشفت فيه الوزارة عن إرادتها في العدول عن القاعدة المشار إليها .
١٤٩٦	٢٣	(الطلبان رقما ٨٦ و ١٣٧ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥)
		تفتيش
		١ - تقدير كفاية الطالب في تقرير التفتيش بدرجة (متوسط) . قيامه على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها . أثره . رفض طلب رفعه . حصوله على تقارير سابقة أو لاحقة بدرجة (فوق المتوسط) . لا أثر له . علة ذلك .
١٤٣٢	٥	(الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٢/١٣)
		٢ - قرار تقدير كفاية القاضي في عمل بإحدى الدرجات المنصوص عليها في المادة ٧٨ من قانون السلطة القضائية . ماهيته . قرار إداري . جواز الطعن عليه على استقلال .
١٤٣٢	٥	(الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٦ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تقدير كفاية الطالب فى تقرير التفتيش بدرجة « متوسط » . قيامه على أسباب مستمدة من أصول تؤدى إليها . أثره . رفض طلب رفعه . لا يغير من ذلك حصوله على درجة أعلى فى تقرير سابق أو لاحق . علة ذلك .
١٤٥١	١١	(الطالبان رقما ١٠٩ و ١٢٩ لسنة ٥٨ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٤/١٠)
		ص
		صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية :
		الشخصية الاعتبارية للصندوق :
		صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية . له شخصية اعتبارية . م ١ من ق ٣٦ لسنة ١٩٧٥ . اختصام وزير العدل فى المطالبة بتسوية المعاش الإضافى . فى غير محله .
١٤٧٢	١٧	(الطلب رقم ٧٨ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٧/١٠)
		المبلغ الإضافى
		المبلغ الإضافى . استحقاق عضو الهيئة القضائية له . شرطة أن يكون قد أمضى فى عضوية الهيئات القضائية مددا مجموعها خمسة عشر سنة مع جبر كسر الشهر شهراً .
		المادة ٣٤ مكررا (١) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ والمضافة بقراره رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ . بدء العلاقة الوظيفية . العبرة فيه . بقرار التعيين .
١٤٦٥	١٥	(الطلب رقم ١٢٢ لسنة ٥٧ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٧/١٠)

الصفحة	الترتيب	
		(م)
		مرتبات - معاش
		مرتبات :
		١ - استحقاق العضو علاوات وبدلات الوظيفة الأعلى
		بمقتضى البند عاشرًا من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق
		بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المضاف بالمادة
		١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ . شرطة . شغله للوظيفة
		التي تسبقها مباشرة . مؤدى ذلك . رفض طلب المستشار
		بحاكم الاستئناف استحقاق مرتب وبدلات رئيس محكمة
		استئناف القاهرة .
١٤٢٩	٤	(الطلب رقم ٣٢٣ لسنة ٥٨ قى رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١/٩)
		٢ - طلب عضو الهيئة القضائية استحقاق مرتب وبدلات
		من يسبقه فى الأقدمية فى وظيفته . لا أساس له . علة ذلك .
١٤٨٣	٢٠	(الطلب رقم ٩٠ لسنة ٥٩ قى رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٦/١٢)
		معاش
		١ - طلب تسوية معاش الطالب على أساس إحالته إلى
		التقاعد بسبب مرضه وليس على مقتضى استقالته . صدور
		قرار قبول استقالته نهائى . أثره . رفض الطلب . علة ذلك .
١٤١٩	٢	(الطلبان رقما ٧٨ لسنة ٥٥ قى و ١٠٩ لسنة ٥٧ قى رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١/٩)

الصفحة	القاعدة	
١٤٣٥	٦	<p>٢ - الوظائف القضائية التى تعادل درجة نائب الوزير وتعامل معاملته من حيث المعاش . ماهيتها . عدم إتساعها للوظائف الأدنى منها أيا ما بلغ مرتب من يشغلها .</p> <p>(الطلب رقم ٢٣ لسنة ٥٧ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٢/١٣)</p> <p>(ن)</p> <p>نذب - نقل</p> <p>نذب</p> <p>١ - خلو قانون السلطة القضائية من قواعد للنذب . مؤداه للجهة الإدارية سلطة اتخاذ قرارات بما يلائم إصدارها متى هدفت إلى المصلحة العامة .</p> <p>(الطلب رقم ٢٥ لسنة ٥٥ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/١/٩)</p> <p>٢ - العمل التنظير . العبرة فيه بالوظيفة الأصلية للطالب وليس بالوظيفة المنتدب إليها . طلبه احتساب مدة النذب للعمل التنظير فى المعاش الإضافى . لا أساس له .</p> <p>(الطلب رقم ٧٨ لسنة ٥٩ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٧/١٠)</p> <p>نقل</p> <p>المدد المقررة لبقاء القاضى أو الرئيس بالمحكمة فى كل من المناطق الثلاث . م ١/٥٩ من قانون السلطة القضائية . حد أقصى يتعين على الجهة الإدارية نقله عند نهايتها فى غير الحالات المستثناة . نقله قبل انقضائها . جائز . خلو قرار النقل مما يدل على أنه هدف لغير المصلحة العامة . مؤداه . رفض طلب التعويض عنه .</p> <p>(الطلب رقم ٧٨ لسنة ٥٧ ق رجال القضاء جلسة ١٩٩٠/٦/١٢)</p>
١٤٧٢	١٧	
١٤٧٦	١٨	

ثالثاً

الاحكام الصادرة فى المواد المدنية
والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة
	(١)
	إثبات - احوال شخصية - احوال مدنية - اختصاص - إرتفاق - إرث - استئناف - استيلاء - اشخاص اعتبارية - إصلاح زراعى - إعلان - أعمال تجارية - إفلاس - التزام - التماس إعادة النظر - امر اداء - اموال - انتخاب - اهلية - اوراق تجارية - إيجار .
	إثبات
	أولا : قواعد عامة :
	عبء الإثبات
	١ - المدعى هو الملزم بإقامة الدليل على ما يدعيه سواء أكان مدعيا أصلا فى الدعوى أم مدعى عليه فيها .
١٩٩	(الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٠)
٢٤١١٨	٢ - عدم ذكر سبب الإلتزام فى العقد . اقتراض أن السبب مشروعا . م ١٣٧ مدنى . إدعاء المدين إنعدام السبب أو عدم مشروعيته . وقوع عبء إثباته على عاتقه .
١٩٦	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٧)
٢٤١٤٨	

الصفحة	الترتيب	
		٣ - حظر تنازل المستأجر عن العين المؤجرة أو التأجير من الباطن إلا بإذن كتابي صريح من المؤجر . عبء إثبات إنتفاء الحظر . وقوعه على عاتق مدعيه .
٢٤٦٣٢	٢٧٥	(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٨)
		٤ - محكمة الموضوع . عدم التزامها بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه أو لفت نظره إلى مقتضياته .
٢٤٧٤١	٢٩٢	(الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)
		٥ - المدعى . إلتزامه بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التي تؤيدها . إحالة الدعوى إلى التحقيق . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم إتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها . لاعيب
٢٤١١٠	٣٢٩	(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)
		عدم تعلق قواعد الإثبات بالنظام العام :
		قواعد الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . أثره .
٢٤٩٤٨	٣٢٠	(الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩)

الصفحة	الطبعة	
		ثانياً: إجراءات الإثبات :
		د الزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده ،
		١ - عدم تقديم الخصم المحرر المشترك بينه وبين خصمه رغم تكليف المحكمة بتقديمه . أثره . إعتبار صورة المحرر التي قدمها خصمه صحيحه ومطابقة لأصلها . شرطه . أن يكون المحرر صالحاً للاحتجاج به على الخصم الممتنع وموقعا من الأخير . تخلف ذلك . أثره . م ٢٤ إثبات .
٢٤٦٣٢	٢٧٥	(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥٢ في جلسة ١٩٩٠/١١/٨)
		٢ - المحرر المشترك . ماهيته . ما حرر لمصلحة خصمي الدعوى أو كان مثبتا لإلتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة . م ٢٠ من قانون الإثبات . طلب أحد الطاعنين إلزام المطعون ضده بتقديم أصل محرر غير مشترك بينهما . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى رفضه . صحيح فى القانون .
٢٤٧٤١	٢٩٢	(الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)
		د استجواب الخصوم ،
		الاستجواب . ماهيته . تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب أو امتناعه عن الإجابة عليه بغير مبرر قانونى . حق المحكمة فى الحكم فى الدعوى متى وجدت فى أوراقها ما يكفى للفصل فيها .
١٤٨١٣	١٣٦	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٥٥ في جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)

الصفحة	الطبعة	
		، الإحالة إلى التحقيق ،
		١ - إجراء التحقيق أو تعيين خبير ليس حقا للخصوم . لمحكمة الموضوع عدم الإستجابة إليه دون أن تلتزم ببيان سبب الرفض .
١٤٤٢	٧٨	(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٥)
		٢ - جواز طلب الإحالة للتحقيق لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم إستجابتها لهذا الطلب بعد أن قعد الطالب عن إحضار شهوده أمام محكمة أول درجة . لا خطأ .
١٤٦٢٥	١٠٦	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)
		٣ - تخلف الخصم عن إحضار شاهدة أو تكليفه بالحضور لمجلسة أخرى . جزاؤه . سقوط حقه في الاستشهاد به ولو كان أجل التحقيق ما زال ممتدا . علة ذلك . م ٧٦ إثبات .
٢٤١٠٥	١٨٩	(الطعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
		٤ - قرار إحالة الدعوى من التحقيق إلى المرافعة . وجوب إخطار الغائب من الخصوم به . م ٩٥ إثبات . الإخطار . وسيلته إعلانه أو ثبوت حضوره وقت النطق بالقرار . مخالفة ذلك . أثره . البطلان .
٢٤٦٧٩	٢٥٧	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٧/٣١)

القاعدة	المصلحة
٣٢٦	٢٤٩٩٣
٥ - محكمة الموضوع . عدم إلتزامها بالإستجابة إلى طلب الخصم إحضار شهود نفى . شرطه . تمكينه من ذلك وتقاعسه . (الطعن رقم ٣٦٥٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)	
٣٢٩	٢٤١٠١٠
٦ - المدعى . إلتزامه بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التي تؤيدها . إحالة الدعوى إلى التحقيق . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم إتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها . لا عيب (الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)	
« نذب الخبراء »	
٥٢	١٤٢٦٥
١ - طلب نذب خبير فى الدعوى . لمحكمة الموضوع الإلتفات عنه طالما وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها . (الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)	
١٠٠	١٤٥٩١
٢ - عدم إلتزام محكمة الموضوع بالرد إستقلالاً على الطعون التى وجهها الطاعن لتقرير الخبير . مادام أنها أخذت بما جاء فيه محمولاً على أسبابه . لا سلطان عليها فى ذلك لمحكمة النقض (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - محكمة الموضوع ليست ملزمة باجابة الخصوم إلى طلب ندب خبير مرجع متى وجدت في تقارير الخبراء المقدمة إليها ما يكفى لاقتناعها بالرأى الذى إنتهت إليه .
٢٤٦٧	٢٨٤	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)
		« حكم الإثبات والعدول عنه »
		١ - حكم الإثبات . ما يرد به من وجهات نظر قانونية أو افتراضات مرضوعية . لا يحوز حجية طالما لم يتضمن حسما مخالف بين الخصوم . بجواز العدول عما تضمنه من أراء أو افتراضات .
١٤٣٦	٧٧	(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٩٠/٢/٥)
		٢ - حكم الإثبات . عدم إكتسابه قوة الأمر المقضى طالما خلت أسبابه من حسم مسألة أولية متنازع عليها . عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات . شرطه . م ٩ إثبات . عدم بيسانها صراحة في محضر الجلسة أو في مدونات حكمها أسباب هذا العدول . لا خطأ . علة ذلك .
٢٤٣٤	٢٤٥	(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		ثالثاً - طرق الإثبات :
		الكتابة :
		الأوراق الرسمية :
		١ - الصور الرسمية للأحكام - تنفيذيه كانت أو غير تنفيذية . حجة على الكافة . سبيل إنكارها الطعن عليها بالتزوير . المادتان ١٠ ، ١١ ، إثبات .
١٩١	١١٨ع٢	(الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٩٠/٥/١٠)
		٢ - عدم جواز المضاهاه على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها ولم يعترف بها . وجوب أن يكون هناك موقف إيجابي يستدل منه بوضوح على اعترافه بصحتها . م٣٧ إثبات .
		رسمية الورقة . مناطها . المادتان ١٠ ، ١١ إثبات . شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص والعاملون بها ليسوا من الموظفين العموميين . مؤدى ذلك . عدم إعتبار أوراقها أوراقا رسمية . إنكار الطاعنة لتوقيعات مورثها على أوراق الشركة فى تحقيق المضاهاه . تمسكها بذلك أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه . إغفاله السرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور .
٢٥٠	١٦٢ع٢	(الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٥٦ في جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - الأوراق الرسمية . مناطقها . إقتصارها على تلك التي يحررها موظفا عموميا بمقتضى وظيفته . حجيتها فى الإثبات نطاقها . مباشرة الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة لإجراء معين . لا تقطع بمجرد ما يتوافر شروط إختصاصه . الإدارة المحلية . عدم إختصاصها بالفصل فى المنازعات الزراعية التى تنشأ بين مالك الأرض الزراعية ومستأجرها أو بتوثيق عقود الصلح بين الأفراد . مؤدى ذلك . عدم رسمية محاضر أعمال لجنة تسوية المنازعات الزراعية المشكلة من موظفى الادارة المحلية .</p>
١٠١٠ ع	٣٢٩	<p>(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)</p> <p>« الأوراق العرفية »</p>
		<p>١ - الإدعاء بتزوير مخالصة سداد باقى ثمن العقار المبيع توصلا لإعمال أثر الشرط الفاسخ الصريح الوارد بعقد البيع وإعتباره مفسوخا . منتج فى النزاع . وإن أودع المشتري باقى الثمن الوارد بها . علة ذلك ..</p>
٥٢٣ ع	٢٥٩	<p>(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)</p>
		<p>٢ - التاريخ الذى تحمله الورقة العرفية . إفتراض صحته مالم يثبت العكس . عدم جواز إثبات ما يخالف التاريخ المكتوب بغير الكتابه .</p>
٩٤٨ ع	٣٣٠	<p>(الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		« الصورة الكربونية »
		إغفال الحكم التحدث عن مستند فاقد الحجية في الإثبات . لا قصور . مثال : الصورة الكربونية لقرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية والتي لم يوقع عليها الموظف المختص بما يفيد مطابقتها للأصل .
١٤١٠ع	٧٤	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١)
		« إنكار التوقيع والدفع بالجهالة »
		١ - إقرار منكر التوقيع بصحة الختم بصحة ختمه أو ثبوت صحتها للمحكمة . أثره . احتفاظ المحرر بحجيته . إنكار التوقيع بالختم لاختلاس التوقيع به عن كان تحت يده دون علم صاحبه . طعن بالتزوير . مؤداه .
١٤٣٩ع	٤٧	(الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٤)
		٢ - الدفع بالجهالة . تعلقه بالتوقيع على المحرر دون التصرف المثبت له . مؤدى ذلك . وجوب قصر التحقيق على الواقعة المادية المتعلقة بحصول التوقيع دون الإلتزام ذاته .
١٤٥٣ع	٨٥	(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
		٣ - إنكار الطاعة وجود المحرر في ذاته . عدم اعتباره انكاراً للتوقيع عليه .
١٤٧٩ع	١٦٠	(الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الدفع بالإتكار أو الجهالة . لا يحول دون الإدعاء بعد ذلك بتزوير المحرر . علة ذلك .
٢٤٨٦٨	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٩٠)
		د الإثبات بالبينة »
		١ - إغفال الحكم أقوال شهود الدعوى إيرادا وردا . قصور .
١٤٥٤٤	٩١	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢١/٢/١٩٩٠)
		٢ - شهادة الشاهد الشريك في الملكية ضد مستأجر العين في دعوى الاخلاء المرفوعة من الشريك الآخر . عدم قبولها . إقتضاء المغايرة بين شخص الخصم وشخص الشاهد . علة ذلك . اختلاف الشهادة عن الإقرار واليمين الحاسمة والمتمة .
١٤٧٨	١٤٥	(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٦/٣/١٩٩٠)
		٣ - عدم إلزام الخصم في سبيل إثبات دعواه بالبينة في الأحوال التي يجوز فيها ذلك باللجوء إلى شهود العقد محل النزاع لإثبات صحة ما يدعيه . المحكمة وشأنها في الاطمئنان إلى شهود العقد أو غيرهم . مثال : (بشأن إثبات توافر شروط البيع بالجدك وموافقة المؤجر على هذا البيع)
١٤٧٤	١٥٩	(الطعن رقم ٢٤٩٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ٤/١١/١٩٩٠)
		٤ - عدم ذكر أسماء الشهود وعدم إيراد نص أقوالهم . لا يعيب الحكم متى أشار إليهم وأورد مضمون أقوالهم .
٢٤٣٣	٣١٨	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٨ ق ، أحوال شخصية جلسة ١٨/١٢/١٩٩٠)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - محكمة الموضوع . عدم إلزامها بالإستجابة إلى طلب الخصم إحضار شهود نفى . شرطه . تمكينه من ذلك وتفاعسه عن احضارهم .
٢٤٩٩٣	٣٢٦	(الطعن رقم ٣٦٥٢ لسنة ٥٨ في جلسة ١٣٩٠/١٢/٢٦)
		٦ - الإثبات بشهادة الشهود . قيامه على ركنين هما تعلق الوقائع المراد إثباتها بالدعوى وكونها متنتجة في النزاع فيها . مؤدى ذلك . إستخلاص المحكمة من أقوال الشهود دليلاً على ثبوت أو نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . أثره . بطلان هذا الإستخلاص متى تمسك الخصم بذلك . علة ذلك . (مثال)
٢٤١٠١٧	٣٣٠	(الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٦ في جلسة ١٣٩٠/١٢/٢٦)
		د تقدير أقوال الشهود ،
		١ - تقدير أقوال الشهود والقرائن وإستخلاص الحقيقة منها من سلطة محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها سائغاً . عدم إلزامها بتتبع مناحى دفاع الخصوم . النعمى عليها في ذلك عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
١٤١٦٠	٣٤	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٨ في إحوال شخصية جلسة ١٣٩٠/١/١٦)
		٢ - تقدير أقوال الشهود والإطمئنان إلى أقوال شاهد دون آخر . مرجعه وجدان قاضى الموضوع . شرطه . ألا يخرج بتلك الأقوال إلى مالا يؤدي إليه مدلولها . عدم إلزامه بالتحدث عن كل قرينه من القرائن غير القانونية التى يدلى بها الخصوم أو تتبعهم في مختلف أقوالهم وحججهم والرد عليها استقلالاً .
١٤١٦٦	١١٦	(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٥٥ في جلسة ١٣٩٠/٣/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير أقوال الشهود وإستخلاص ما تقتنع به منها . شرطه . أن يكون إستخلاصها سائفا والا تخرج بها عما يؤدى إليه مدلولها . عدم اشتراط ورود شهادة الشاهد على الواقعة المطلوب إثباتها بكافة تفاصيلها . يكفى أن تؤدى إلى الحقيقة التى أستقرت فى وجدان المحكمة .
١٦٦	١٠١٠ع ^١	(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)
		٤ - تقدير أقوال الشهود . منوط بمحكمة الموضوع . سلطتها فى الأخذ بمعنى الشهادة تحتمله عباراتها دون معنى آخر ولو كان محتملا . حسبها بيان الحقيقة التى اقتنعت بها . عدم إلزامها بتتبع الخصوم فى كافة مناحى دفاعهم والرد إستقلا على ما يثيرونه خلافا لها .
١٨٩	١٠٥ع ^٢	(الطعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
		٥ - ترجيح شهادة شاهد على آخر . من اطلاقات قاضى الموضوع . عدم التزامه ببيان اسباب الترجيح مادام لم يخرج بأقوال الشهود عما تؤدى إليه .
٣١٨	٩٣٣ع ^٢	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨)
٣١٢	٨٦٨ع ^٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
		٦ - تقدير اقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها . استقلال قاضى الموضوع به طالما لم يخرج عن مدلولها .
٣١٨	٩٣٣ع ^٢	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٨ ق ، احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		قوة البيئة في الإثبات
		د تجارية التصرف ومدنيته ،
		١ - الوفاء بالالتزام للدائن . تصرف قانوني يخضع لوسيلة الإثبات التي يحتاج بها هذا الدائن أياً كان الموفى . مؤدى ذلك الوفاء بالثمن إلى البائع . تصرف قانوني يخضع فى إثباته لقواعد الإثبات التجارية التي يحتاج بها البائع .
٢٤١٤	١٩٥	(الطعن رقم ٣٣٩٨ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٩٠/٥/١٦)
		٢ - تجارية التصرف بالنسبة لأحد المتعاقدين ومدنيته بالنسبة للآخر . لازمه . وجوب إتباع قواعد الإثبات فى المواد المدنية على من كان التصرف مدينياً بالنسبة له وقواعد الإثبات فى المواد التجارية على من كان التصرف تجارياً بالنسبة له .
٢٤١٤	١٩٥	(الطعن رقم ٣٣٩٨ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٩٠/٥/١٦)
		مبدأ الثبوت بالكتابة
		١ - حجية الورقة العرفية فى الإثبات . مستمدة من التوقيع وحده . عدم صلاحيتها عند خلوها من التوقيع - لتكون مبدأ ثبوت بالكتابة إلا إذا كانت مكتوبة بخط المدين . الورقة الموقعة التى بها إضافات خالية من التوقيع . خضوع البيانات المضافة فى الإثبات لتقدير القاضى .
٢٤٦٣	٢٧٥	(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥٢ فى جلسة ١٩٩٠/١١/٨)
		٢ - مبدأ الثبوت بالكتابة . قوته فى الإثبات تعادل الكتابة متى أكمل بشهادة الشهود أو القرائن . سواء اشترط الاثبات بالكتابة بنص القانون أو بالاتفاق . توافره . شرطه .
٢٤٩٣	٣٣٦	٦٢م إثبات .
		(الطعن رقم ٣٦٥٢ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)

الصفحة	الترجمة	
		« الإثبات بالقرائن »
		١ - إستنباط القرائن . من سلطة محكمة الموضوع . لها الاستناد إلى ما قضى به فى دعوى أخرى مستعجلة دارت بين الخصوم أنفسهم لتدعيم الأدلة التى سردتها .
١٤١٠٢	٢٤	(الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/١/٣)
		٢ - القرينة . ما هيته . إستنباطها من واقعة محتملة وغير ثابتة بيقين . خطأ .
١٤٧٤٤	١٢٤	(الطعن رقم ١٩٠١٩٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)
		٣ - إقامة الحكم قضاء بصورية التصرف على جملة قرائن متسانده . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حده لإثبات عدم كفايتها . التعمى على الحكم فى هذا الصدد جدل موضوعى تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .
١٤٥٥٥	٢٦٤	(الطعن رقم ٣٦٥٨٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)
		« الإقرار »
		١ - الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء الذى ينطوى على تصرف قانونى . وجوب إستناده إلى توكيل خاص .
		المادتان ٧٠٢ مدنى و ٧٦ مرافعات . مثال بشأن النزول عن الحق .
١٤٢٥٨	٥١	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)

الصفحة	القائمة	
		٢ - إسقاط الحق . عدم وقوعه إلا صراحة أو باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة عليه .
١٤٨	١٥٥	(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		٣ - الإقرار . ماهيته .
٢٤٨٦	١٨٦	(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٥٥ في جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
		٤ - الإقرار القضائي . جواز إبدائه من الخصم شفاهة أمام القضاة أو كتابة في مذكرة مقدمه منه أثناء سير الدعوى .
٢٤٨٦	١٨٦	(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٥٥ في جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
		٥ - الإقرار المكتوب المقدم من الطاعن للمحكمة بترك الخصومة في الطعن . قيامه مقام المذكرة الموقع عليها منه . إطلاع الخصم عليه . أثره .
٢٤٨٦	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
		« اليمين »
		اليمين . ماهيتها . قد تكون قضائية أو غير قضائية .
		اليمين غير القضائية التي تتم باتفاق الطرفين في غير مجلس القضاء . تعتبر نوعاً من التعاقد يخضع في إثباته للقواعد العامة ويعد حلفها واقعة مادية تثبت بالبينه والقرائن ومتى تم حلفها من أهل لها ترتبت عليها جميع آثار اليمين القضائية في حسم النزاع .
١٤٨٦	١٥٨	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٩٠/٤/٩)
		« الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية » - إحالة إلى أحوال شخصية »

الصفحة	القاعدة	أحوال شخصية
		اولا : المسائل الخاصة بالمسلمين « القانون الواجب التطبيق »
١٦٤	١٤١٠٠٠	١ - القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . سريانه على المراكز القانونية التي تكونت فى ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذى قضى بعدم دستوريته طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر الملقى . مثال فى متعة . (الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٨ فى احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٤/١٧)
١٧٢	١٤١٠٥٦	٢ - القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ سريانه على المراكز القانونية التي تكونت فى ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذى قضى بعدم دستوريته طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر الملقى . مثال فى طاعة . (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ فى احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٤/٢٣)
١٩٤	٢٤١٣٩	٣ - القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . سريانه على المراكز القانونية التي تكونت فى ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذى قضى بعدم دستوريته طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر الملقى . (مثال : بشأن استداد مسكن الزوجية لانتهاء الحضنة) . (الطعن رقم ٢٢٨٧ لسنة ٥٥ فى احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٥/١٥)
٢٩٧	٢٤٧٧٣	« ديانة » ٣ - الاعتقاد الدينى . العبرة فيه بظاهر اللسان . النطق بالشهادتين كفايته لاعتبار الشخص مسلماً دون أى اجراء آخر (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ فى احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧)
٢٩٧	٢٤٧٧٣	« دة » ٤ - المرتد . يستتاب ويؤمر بالرجوع إلى الاسلام . عودته إليه . أثرها . عودة ملكه إلى ماله بعد زواله عنه برده . (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ فى احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧)

الصفحة	المادة	
		« عقد الزواج »
		عقد الزواج . جواز ابرامه فى الشكل الذى يقتضيه قانون الزوجين الشخصى أو قانون البلد الذى عقد فيه . إثباته . خضوعه للقانون الذى يحكم شكله .
٢٥٨ ع ٥١٢		(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٥ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٧/٣١)
		« التطبيق للضرر »
		١ - طلب الزوجة التطلق للضرر . مناطه . ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين . طلبها التطلق أثناء نظر إعتراضها على دعوة زوجها لها للعودة لمنزل الزوجية تأسيساً على استحكام الخلاف بينهما . إختلاف السبب فى الطلبين القضاء برفض الدعوى الأولى لا يمنع من نظر الدعوى الثانية .
٣٦ ع ١٧٢		(الطعن رقم ١٧ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١/١٦)
		٢ - زجر القاضى للزوج . شرطه . أن تثبت الزوجة تعديده عليها وأن تختار البقاء معه .
٢٧٩ ع ٦٥٣		(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١١/١٣)
		٣ - التطلق للضرر طبقاً للمادة ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . مناطه . تحقق وقوع الضرر . التفرقة بين الزوجة المدخول بها وغير المدخول بها . لا محل له .
٢٧٩ ع ٦٥٤		(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - وجوب الالتجاء إلى التحكيم فى دعوى التطلق للضرر . شرطه . أن يتكرر من الزوجة طلب التطلق لإضرار الزوج بها بعد رفض طلبها الأول مع عجزها عن إثبات ما تتضرر منه . م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .
٢٤٦٥٣	٢٧٩	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١١/١٣)
		٥ - الضرر المبرر للتطلق . ماهيته . استقلال محكمة الموضوع بتقديره . م ٦ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . دخول التشهير بإرتكاب الجرائم فى ذلك .
٢٤٧٠٧	٢٨٧	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٩ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠)
		٦ - التراخى فى إتمام الزوجية بسبب من الزوج . درب من دروب الهجر . النعى على الحكم بعدم اتخاذ إجراءات التحكيم أو عدم تطبيق المادتين ١٢ ، ١٣ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فى شأن التطلق لغياب الزوج . لا أساس له . علة ذلك
٢٤٩٤٣	٣١٩	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨)
		٧ - النعى على ما استطرذ إليه الحكم تزيداً ويستقيم بدونه . غير منتج . القضاء بالتطلق لعدم اتمام الدخول بالمطعون ضدها . النعى على الحكم بعدم الرد على ما تمسك به الطاعن من ايفائه معجل الصداق وإعداده مسكن زوجية . غير مقبول .
٢٤٩٤٣	٣١٩	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨)

القائمة	الصفحة
<p>« عرض الصلح على الزوجين »</p> <p>عرض محكمة أول درجة الصلح على الزوجين . رفضه من أحدهما . كاف لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بينهما . لا حاجة لإعادة عرضه أمام محكمة الاستئناف طالما لم يستجد ما يدعو إليه .</p> <p>(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٨ ق (أحوال شخصية) جلسة ١٣/١١/١٩٩٠)</p>	
٢٧٩	٢٤٦٥١
<p>« مهمة المحكمين »</p> <p>١ - اختيار المحكمين . شرطه . أن يكونا عدلين من أهل الزوجين إن أمكن . عدم وجود من يصلح من أقاربهما لهذه المهمة . أثره . للقاضي تعيين أجنبيين من لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما .</p> <p>(الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٨ ق (أحوال شخصية) جلسة ٢٦/٦/١٩٩٠)</p>	
٢٣٢	٢٤٣٥٢
<p>٢ - في حالة الإساءة المشتركة بين الزوجين . ليس بلازم أن يكون التظليق ببدل . الأمر متروك لإقتراح المحكمين .</p> <p>(الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٨ ق (أحوال شخصية) جلسة ٢٦/٦/١٩٩٠)</p>	
٢٣٢	٢٤٣٥٢
<p>٣ - عمل المحكمين . ماهيته . اتفاقهما على رأى . وجوب إنفاذه دون تعقيب .</p> <p>(الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٨ ق (أحوال شخصية) جلسة ٢٦/٦/١٩٩٠)</p>	
٢٣٢	٢٤٣٥٢

الصفحة	القاعدة	
		، التطلق للغيبة ،
		١ - التطلق للغيبة . وجوب قيام القاضى بضرب أجل للزوج الغائب إذا أمكن وصول الرسائل إليه ويكتب له يعذره بأنه يطلق زوجته عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها . م ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . مقصودة . حث الزوج الغائب على العودة للإقامة مع زوجته أو نقلها إليه . اختيار الزوج أحد هذه الخيارات . أثره . إنتفاء موجب التطلق .
١٤١٥٢	٣٣	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٨ في احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١/١٦)
		٢ - التراخى فى إتمام الزوجية بسبب من الزوج . درب من دروب الهجر . النعى على الحكم بعدم اتخاذ إجراءات التحكيم أو عدم تطبيق المادتين ١٢ ، ١٣ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فى شأن التطلق لغياب الزوج . لا أساس له . علة ذلك
٢٤٩١٣	٣١٩	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٥٨ في احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨)
		، طاعة ،
		١ - الإستئناف . أثره . إعادة طرح موضوع النزاع على محكمة الإستئناف وللخصوم فيه إبداء أدلة جديدة . تقديم الطاعن لمحكمة الإستئناف ما يفيد أنه هو مستأجر مسكن الزوجية المبين بإئذار الطاعة قبل صدور الحكم المطعون فيه دون زوجته المطعون ضدها . عدم إعتداد الحكم بذلك إستنادا إلى ما استخلصه من أقوال شاهدى الزوجة أنها هى المستأجرة لمسكن الزوجية وأن الطاعن لم يهئ لها مسكنا بديلا . فساد فى الاستدلال .
١٧٨٥	١٣٠	(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٨ في احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

الصفحة	الرقم	
١٧٢	١٧٢	٢ - دعوى اعتراض الزوجة على دعوة زوجها للعودة لمنزل الزوجية . ماهيتها . من دعاوى الزوجية حال قيامها . الحكم نهائيا بتطليق الزوجة . أثره . وجوب الحكم بعدم الاعتداد بإعلاناتها للدخول فى طاعته . علة ذلك . (الطعن رقم ٢ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)
١٧٤	١٧٢	٣ - وقف نفقة الزوجة فى حالة امتناعها دون حق عن طاعة زوجها . م ١١ مكرر ثانيا من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . على المحكمة اتخاذ إجراءات التحكيم المنصوص عليها فى المواد من ٧ - ١١ من ذات القانون فى حالة استحكام الخلاف بين الزوجين وطلب الزوجة التطليق . اختلاف ذلك عن الحالة الواردة بنص المادة ٦ من ذات القانون . (الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨)
١٧٤	٣١٨	د طلب التطليق من خلال الإعتراض على الطاعة ، طلب الزوجة التطليق من خلال إعتراضها على الطاعة . وجوب إتخاذ إجراءات التحكيم إذا بان للمحكمة أن الخلاف مستحكم بين الزوجين . م ١١ مكرر ثانيا فقرة أخيرة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .
١٧٤	٢٣٢	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٦/٢٦)

الطبعة	الصفحة
	<p>« حضانة »</p> <p>الحضانة التي تخول الحاضنة شغل مسكن الزوجية مع من تحضنهم دون الزوج المطلق . ماهيتها . سقوط حقها في شغل هذا المسكن ببلوغ الصغير سن العاشرة والصغيرة إئنتى عشرة سنة . مژدى ذلك . للزوج المطلق الحق فى العودة للاتنفاع بالمسكن مادام له من قبل أن يحتفظ به قانوناً .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٨٧ لسنة ٥٥ ق (أحوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٥/١٥)</p> <p>١٩٤ ٢١٣٩ ع</p>
	<p>« متعة »</p> <p>١ - المتعة . شروط إستحقاقها . طلاق الزوجة المدخول بها فى زواج صحيح دون رضاها ولا بسبب من قبلها .</p> <p>(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٨ ق (أحوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٤/١٧)</p> <p>١٦٤ ١٤١٠٠ ع</p>
	<p>٢ - محكمة الموضوع . سلطتها فى الأخذ بالقرائن . شرطه . أن تؤدى إلى ما إنتهت إليه . تمسك الطاعن بأن طلاقه للمطعون ضدها كان بسبب من قبلها وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك . إقامة الحكم قضاء للمطعون ضدها بالمتعة على مجرد وقوع الطلاق غيابياً وهو وحده لا يكفى لحمل قضائه . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٨ ق (أحوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٤/١٧)</p> <p>١٦٤ ١٤١٠٠ ع</p>

الصفحة	القاعدة	
		د نسب
		١ - الشهادة بالتسامح . جوازها عند الأحناف في النسب . شرطها .
١٠٦	١٠٦	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ قـ د احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)
١٠٦	١٠٦	٢ - بيانات شهادة الميلاد . إعتبارها قرينة على النسب وليست حجة في إثباته . نسبة الطفل فيها إلى شخص معين . عدم إعتبارها حجة عليه ما لم يقر بصحة البيانات المدونة بها .
١٠٦	١٠٦	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ قـ د احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)
٢٠٠	٢٠٠	٣ - التفات الحكم عن طلب إحضار الصغير للمحكمة في دعوى ثبوت النسب . لا عليه طالما أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحملة .
٢٠٠	٢٠٠	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٨ قـ د احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٠/٥/٢٢)
		د نفقة
		وقف نفقة الزوجة في حالة استناعها دون حق عن طاعة زوجها . ١١ مكرر ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . على المحكمة اتخاذ إجراءات التحكيم المنصوص عليها في المواد من ٧ - ١١ من ذات القانون في حالة استحكام الخلاف بين الزوجين وطلب الزوجة التطليق . اختلاف ذلك عن الحالة الواردة بنص المادة ٦ من ذات القانون .
٣١٨	٣١٨	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٨ قـ د احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨)

ثانيا : المسائل الخاصة بغير المسلمين :

د القانون الواجب التطبيق ،

١ - الحكم فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة طبقا لشريعتهم مقصوده . عدم إقتضاره على ما جاء بالكتب السماوية . انصرافه إلى ما كانت تطبقه جهات القضاء الملى قبل إلغائها .

٤٣ ٢١٦ع^١

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٨ قى احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)

٢ - الأحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقها فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة . هى الأحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق . الإجراءات الخاصة بما يتبع فى دعوى الطاعة . م ١١ مكرر ثانيا ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيتها . من قواعد الاختصاص والإجراءات التى تسرى على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانة أطرافها .

١٨٣ ٢٤٦٩ع^٢

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٩ قى احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٥/٨)

الصلحة	القاعدة	
		« التطلاق للزنا »
		١ - حق الزوج البرئ في طلب التطلاق للزنى . سقوطه بالصلح أو ثبوت صفحه عن الزوج المخطئ صراحة أو دلالة بعد حدوث الواقعة . م ٦٤ من المجموعة الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة سنة ١٩٣٨ . تقدير قيام التنازل الضمنى . من سلطة محكمة الموضوع . متى كانت أسبابها متفقة مع مقتضى العقل والمنطق . (مثال) .
١٤٢١٦	٤٣	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)
		٢ - التطلاق لعلة الزنا إن ثبت في جانب المرأة . لا يشترط بيان الاسم الصحيح لشريكها في جريمة الزنا .
٢٤٧٠٠	٢٨٦	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٩ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠)
		٣ - إقرار المدعى عليه من الزوجين بما هو منسوب إليه . الأخذ به . شرطه . أن يكون مؤيداً بالقرائن أو شهادة الشهود . م ٦٣ من قانون الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس . مثال بشأن إقرار من الزوجة مؤيد بقرينه .
٢٤٦٩٩	٢٨٦	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٩ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		ثالثاً - دعوى الأحوال الشخصية
		الإثبات فيها :
		د البيئة الشرعية ،
		١ - الشهادة فيما يشترط فيه العدد . شرط صحتها .
		إتفاقها مع بعضها . نصاب الشهادة على شرعية المسكن -
		وفقاً للرأى الراجح فى فقه الأحناف - رجلان عدلان أو رجل
		وامرأتين عدول .
١٤١٥٢	٣٣	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٨ ق الأحوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١/١٦)
		٢ - شهادة القربات بعضهم لبعض . مقبولة فى المذهب
		الحنفى . الاستثناء . شهادة الفرع لأصله والأصل لفرعه .
١٤١٢٥	١٠٦	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ ق الأحوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)
		٣ - الشهادة بالتسامح . جوازها عند الأحناف فى النسب .
		شرطها .
١٤١٢٥	١٠٦	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ ق الأحوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)
		٤ - الشهادة بالنكاح . شرطها .
٢٤١٦٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٨ ق الأحوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٥/٢٢)
		٥ - تقدير دواعى الفرقة بين الزوجين ويحث دلالتها
		والموازنة بينها . من سلطة قاضى الموضوع طالما أقام حكمه على
		أسباب سائغة تؤدى إلى ما خلص إليه .
٢٤٧٠٧	٢٨٧	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٩ ق الأحوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - قبول الشهادة على حقوق العباد . شرطه . موافقتها للدعوى . كفاية إتفاقها لبعض ما إدعاه المدعى معنى ولو تغايرت الألفاظ .
٢٤٧٠٧	٢٨٧	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٩ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠) ٧ - الأصل فى المذهب الحنفى . عدالة الشاهد . إنطواء الشهادة على النفع أو الدفع . أثره . اتهام الشاهد . الإطمئنان إلى صدق الشاهد . مرده وجدان القاضى وشعوره دون إلزام بإبداء الأسباب .
٢٤٧٠٧	٢٨٧	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٩ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠) ٨ - عدم ذكر اسماء الشهود وعدم إيراد نص أقوالهم . لا يعيب الحكم متى أشار إليهم وأورد مضمون أقوالهم .
٢٤٩٣٣	٣١٨	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨) د المسائل الخاصة بالإجراءات ، ١ - دعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية . وجوب نظرها فى غير علانية على أن يصدر الحكم فيها علناً . المادتان ٨٧٨ ، ٨٧١ مرافعات . عقد إحدى الجلسات فى علانية دون مراعاة فيها . لا إخلال بسرية نظر الدعوى .
١٤٦٠	٣٤	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - القيد الوارد بالمادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها . عدم خضوع دعوى النسب له . علة ذلك .
٢٤٣٦٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٥/٢٢)
		٣ - قرار إحالة الدعوى من التحقيق إلى المرافعة . وجوب إخطار الغائب من الخصوم به . م ٩٥ إثبات . الإخطار . وسيلته . إعلانه أو ثبوت حضوره وقت النطق بالقرار . مخالفة ذلك . أثره . البطلان .
٢٤٥٠٦	٢٥٧	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٧/٣١)
		٤ - عدم وجوب إبداء النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى .
٢٤٥١٢	٢٥٨	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٥ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٧/٣١)
		٥ - اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي . ليس من البيانات الأساسية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم طالما أبدت النيابة رأيها بالفعل وأثبت ذلك الحكم .
٢٤٦٩٩	٢٨٦	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٩ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠)
		٦ - رأى النيابة في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها لا يقيد المحكمة . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ .
٢٤٦٩٩	٢٨٦	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٩ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠)

القاعدة	المصلحة
الحكم في الدعوى	
١٦٤	١٠٠٠ ع ^١
١ - محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بالقرائن . شرطه أن تؤدي إلى ما انتهت إليه . تمسك الطاعن بأن طلاقه للمطعون ضدها كان بسبب من قبلها وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك . إقامة الحكم قضاء للمطعون ضدها بالمتعة على مجرد وقوع الطلاق غيابيا وهو وحده لا يكفي لحمل قضائه . قصور .	
(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٤/١٧)	
٢٧٩	٢٦٥٣ ع ^٢
٢ - تعديل المطعون ضدها طلباتها أمام محكمة أول درجة إلى التطبيق للضرر المتمثل في تعدي الطاعن عليها بالضرب والسب . مؤذاه . الطلب الأخير يكون هو المعروض على المحكمة . علة ذلك . مسايرة الحكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة في هذا الخصوص . صحيح .	
(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١١/١٣)	
الطعن في الحكم :	
١٨٣	٢٤٦٩ ع ^٢
١ - المصلحة في الطعن . نطاقها . الحكم برفض اعتراض الطاعنة على الدخول في طاعة زوجها المطعون ضده تأسيسا على عدم أحقيته في دعوتها للدخول في طاعته بمسكن الزوجية طبقا لأحكام الشريعة المسيحية الواجبة التطبيق . للمطعون ضده مصلحة في الطعن على هذا الحكم بالإستئناف .	
(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٩ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٥/٨)	

الصفحة	القاعدة	
٢٤٥٠٢	٢٥٨	٢ - إقامة الحكم على دعامتين مستقلتين . كفاية إحداهما لحمل قضاء . تعييبه في الأخرى . غير منتج . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٥ ق (أحوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٧/٣١))
٢٤٥٠٦	٢٥٧	٣ - الطعن في الحكم لبطلان في الإجراءات . شرطه قبوله . أن يكون البطلان قد أثر في الحكم . عدم استناد الحكم في قضائه إلى محضر الجلسة الذي لم يوقع عليه القاضي . أثره . النعي على الحكم بالبطلان لهذا السبب . غير مقبول . (الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٨ ق (أحوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٧/٣١))
٢٤٩٤٣	٣١٩	٤ - النعي على ما استطرده إليه الحكم تزيذا ويستقيم بدونه غير منتج . القضاء بالتطبيق لعدم إتمام الدخول بالمطعون ضدها . النعي على الحكم بعدم الرد على ما تمسك به الطاعن من أيفائه معجل الصداق وإعداده مسكن زوجية . غير مقبول . (الطعن رقم ٩٢ لسنة ٥٨ ق (أحوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨))
٢٤٧٧٢	٢٩٧	د حق النيابة العامة في الطعن في الحكم ، النيابة العامة . حقها في الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية . وجوب رفع الطعن منها وأن يوقع صحيفته رئيس نيابة على الأقل . توقيع صحيفة الطعن بالنقض وإيداعها قلم الكتاب من هيئة قضايا الدولة نيابة عنها . باطل . علة ذلك . م ٢٥٣ مرافعات . (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ ق (أحوال شخصية جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧))

الصفحة	المقدمة
	« الإعلام الشرعى »
	« حجيته »
	إنكار الوراثة الذى يستدعى صدور حكم على خلاف الإعلام الشرعى . وجوب صدوره من وارث حقيقى ضد آخر يدعى الوراثة . عدم إعتبار بنك ناصر الاجتماعى وراثا بهذا المعنى .
١٠٤	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٩ قى أحوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)
١٠٤	رابعاً : مسائل الولاية على المال :
	الصبي المميز ليست له أهلية التصرف فى أمواله . مؤداه .
	عدم جواز التصالح على حقوقه رلا بواسطة الأب . شرطه .
	إستئذان المحكمة إذا كان محل الصلح عقارا أو محلاً تجارياً
	أو أوراقا مالية تزيد قيمتها على ثلثمائة جنيه .
	٧٢ ق ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .
٨١	(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٨ قى أحوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٢/٧)
	أحوال مدنية
	درجة القرابة . كيفية إحتسابها . المادتان ٣٥ ، ٣٦ مدنى .
٧٧	(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٥٤ قى جلسة ١٩٩٠/٢/٥)

إختصاص

أولا: الاختصاص القضائي الدولي :

١ - تنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبي . من شروطه . اختصاص المحكمة التي أصدرته . تحديد الاختصاص . يكون وفقا لقانون الدولة التي صدر فيها الحكم . العبرة في ذلك . بتواعد الاختصاص القضائي الدولي دون تدخل من المحكمة المطلوب فيها الأمر بتنفيذه .

١٠٥ ١٤٦٩

(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٥٨ في احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)

٢ - عدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر المنازعة الصادر فيها الحكم الأجنبي كشرط لجواز الأمر بتنفيذه . المقصود به . الاختصاص المانع أو الإنفرادي . اختصاصها في حالة الاختصاص المشترك لا يحول دون الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي . شرطه . الفقرتان الأولى والرابعة من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات

٣٠٣ ١٤٨١٥

(الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)

ثانيا: الاختصاص المتعلق بالولاية

١ - الاختصاص الولائي . إعتباره مطروحا دائما على المحكمة . الحكم الصادر في موضوع الدعوى إشتماله على قضاء ضمنى في الاختصاص . الطعن فيه . إنسحابه بالضرورة على القضاء في الاختصاص . مؤدى ذلك . وجوب تصدى المحكمة له من تلقاء نفسها ولو لم يثار من الخصوم أو النيابة .

٦٥ ١٤٣٥٥

(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٥٦ في جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)

المصلحة	القاعدة	
		٢ - قوة الأمر المقضى . أثرها . منع الخصوم من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى أو أثيرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . الحكم النهائى الصادر بالريع . اكتسابه قوة الأمر المقضى فى مسألة الإختصاص الولائى فى دعوى أخرى بالريع عن فترة تالية .
١٤٥٩١	١٠٠	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)
		٣ - الدفع بعدم الاختصاص الولائى . إعتباره مطروحا على محكمة الموضوع ولو لم يدفع به أمامها . تعلقه بالنظام العام . عدم سقوط الحق فى إبدائه والتمسك به ولو تنازل عنه الخصوم . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض إذا لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .
٢٤٢٧	٢١٦	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)
		اختصاص القضاء الإدارى ،
		١ - المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية . إلغاء وتعويضاً إنعقاد الإختصاص بها كأصل عام لجهة القضاء الإدارى . القرار الإدارى . ماهيته . القرار الصادر من مصلحة الشهر العقارى بشهر محرر تعبيراً عن الإرادة الذاتية للمصلحة وليس الإرادة المباشرة للمشرع . قرار إدارى . الاختصاص بطلب إلغائه والتعويض عنه . إنعقاده لجهة القضاء الإدارى . قضاء الحكم المطعون فيه ضمناً باختصاص المحاكم العادية بنظره . خطأ فى القانون . علة ذلك .
١٤٣٥٥	٦٥	(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - قرار وزير الإسكان رقم ١٦ لسنة ١٩٨٤ بعدم سريان أحكام الفصل الأول من الباب الثانى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المباني المؤجرة للمنظمات النقابية العمالية . صدره مستكملاً فى ظاهرة مقومات القرار الإدارى وغير مشوب بعيب ينحدر به إلى العدم . أثره . عدم جواز تعرض جهة القضاء العادى له بالإلغاء أو التأويل أو وقف التنفيذ أو التعويض عن الأضرار الناشئة عنه . إنعقاد الإختصاص الولائى بذلك لجهة القضاء الإدارى . علة ذلك .</p>
٢٤٨٩	١٨٧	<p>(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٩)</p>
		<p>٣ - جواز الأفراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة بالشروط والأوضاع التى حددها وزير الخزانة . م ١٠١ من ق الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . شرطه . إعادة تصدير تلك البضائع خلال المدة المصرح بها . مخالفة ذلك . أثره . استحقاق الضرائب والرسوم فضلاً عن الغرامة . قرار وزير الخزانة ٤٥ لسنة ١٩٦٣ . سلطة مدير الجمرك المختص فى إصدار قرارات بغرض غرامات ومن بينها الغرامة المقررة على مخالفة نظام الأفراج المؤقت على السيارات. لذوى الشأن التظلم من هذه القرارات لمدير عام الجمارك الذى له تأييد أو تعديل أو إلغاء الغرامة . المواد ١١٤-١١٩ من قانون الجمارك سالف الذكر . الطعن فى قرارات مدير عام الجمارك أمام محكمة القضاء الإدارى بإعتبارها قرارات إدارية لا إختصاص للقضاء العادى بها .</p>
٢٢٠	٢٢٧٧	<p>(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)</p>

الصفحة	المادة
	٤ - القرار الإداري . ماهيته . إختصاص محاكم مجلس الدولة دون سواها بطلب التعويض عنه . المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . عدم تعريف القرارات الإدارية أو بيان خصائصها المميزة لها . مؤداه . وجوب أن تعطى المحاكم المدنية الوصف القانوني لهذه القرارات على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات توصلنا إلى تحديد إختصاصها للفصل في النزاع المطروح
٢٤٢٩٩	٢٢٤ (الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٦/١٤)
	د إختصاص المحاكم العادية
	١ - إختصاص المحاكم العادية بالفصل في كافة المنازعات إلا ما إستثنى بنص خاص . م ١٥ ق السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . المنازعة في شأن تكييف علاقة إيجارية كانت الحراسة قد أبرمتها . إختصاص المحاكم العادية بالفصل فيه . علة ذلك .
١٤٤١٢	٧٨ (الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٥)
	٢ - إختصاص القضاء العادي بالفصل في كافة المنازعات مالم تكن إداريه أو تختص بالفصل فيها استثناء جهة أخرى . إختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في طلبات التعويض . مناهة . كون الطلبات مرفوعة بصفة أصلية أو تبعية عن قرار إداري مما نص عليه في البنود التسعة الأولى من قانون المادة العاشرة من مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أو تعدد من المنازعات الإدارية في تطبيق البند ١٤ من ذات المادة . دعاوى

الصفحة	القاعدة	
		<p>التعويض عن الاعمال المادية والافعال الضارة التي تأتيتها الجهة الإدارية. اختصاص المحاكم العادية بها دون محاكم مجلس الدولة . طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت المطعون عليه من جراء التعذيب فترة إعتقاله وإتلاف منقولاته وبضاعته ونهب أمواله . تعويض عن افعال مادية ضارة غير مشروعة لا تتعلق بقرار إداري . اختصاص المحاكم العادية وحدها بالتعويض عنه</p>
١٤٥٣٣	٨٩	<p>(الطعن رقم ٣٤٥٩ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٩٠/٢/١٨)</p>
		<p>٣ - محكمة النقض . اختصاصها بتحقيق صحة الطعون الانتخابية واختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة العضوية . م ٩٣ من الدستور . غايته . أن يستقيم لمجلس الشعب مسوغات قراره بإقامته على دعائم مستمدة من تحقيق قضائي محايد . علة ذلك . إعتبار الفصل في صحة العضوية إحتكام في خصومه يدخل ضمن وظيفة القضاء ويحتاج إلى نزاهة القضاء وحيدتهم .</p>
١٤٦٤٩	١١٠	<p>(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)</p>
		<p>٤ - اختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة العضوية . إستثنائي . إستناده في الأصل إلى المادة الخامسة من الدستور قبل تعديلها في ١٩٨٠/٤/٣٠ . مؤدى ذلك . إختصاصه بعد قيام نظام تعدد الاحزاب . طبيعته . سياسى يتأبى على مبدأ عدل القضاء وحيدته . لازمه . أن يغل هذا الإختصاص في نطاقه السياسى وينحصر في مسألة الاقتراح على العضوية دون الاجراءات السابقة عليه . مراقبة هذه الاجراءات وما شابها من أخطاء لتعويض المضرور عنها . دخوله نطاق الولاية العامة للمحاكم .</p>
١٤٦٤٩	١١٠	<p>(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - تخويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون فى القرارات الصادرة من لجان تقدير التعويض - وهى قرارات إدارية .</p> <p>إستثناء من قاعدة اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون فى القرارات الإدارية . وجوب قصر هذا الاستثناء فى الحدود المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .</p> <p>ولاية المحكمة الابتدائية فى هذا الخصوص مقصوره على الطعون فى القرارات المبينة فى المادة ٤٧ منه . عدم إختصاصها بنظر الدعاوى التى ترفع إليها ابتداء قبل أن تصدر لجنة التقدير المختصة قرارها فيه . علة ذلك . الاستثناء . طلب التعويض عن الضرر الناجم عن التأخير فى تشكيل لجان تقدير التعويض عن الاستيلاء أو فى إصدار قراراتها تأسيساً على المسئولية التقصيرية .</p>
٢٢٤٧	٢١٦	<p>(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)</p> <p>٦ - عدم جواز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً . م ٤٠ أج صدور قرار إعتقال المطعون ضده طبقاً للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ . الحكم بعدم دستورية مادته الأولى التى تبين الإعتقال . أثره . عدم جواز تطبيقها من اليوم التالى لنشر الحكم بعدم الدستورية .</p> <p>إنسحاب أثر الحكم إلى الوقائع والعلاقات السابقة على صدوره إلا ما أستقر من مراكز أو حقوق بحكم حائز قوة الأمر المقضى أو بإنقضاء مدة التقادم . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم تحقق</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>الإستثناء من تطبيق الأثر الرجعى للحكم بعدم دستورية النص الذى يبيح الإعتقال . أثره . عدم جواز تطبيق هذا النص على واقعة اعتقال المطعون ضده وإعتبار القرار الجمهورى باعتقاله قرار فردى مخالف للقانون والشرعية ومشوبا بعيب جسيم ينحدر به إلى مرتبة الفعل المادى المعدوم الأثر قانونا . مؤدى ذلك . تجرده من صفته الإدارية وإختصاص القضاء العادى برفع ما نتج عن هذا الإجراء المادى من آثار .</p>
٢٤٢٩٩	٢٢٤	<p>(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٩٠/٦/١٤)</p> <p>٧ - العقود التى تبرمها جهة الإدارة مع الأفراد . إعتبارها عقودا إدارية . شرطة . اعتبار العقد موضوع الدعوى عقدا مدنياً يحكمه القانون الخاص ويختص بنظره القضاء العادى لخلوه من الشروط الإستثنائية غير المألوفة . لا خطأ .</p>
٢٤٣٦١	٢٣٣	<p>(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٩٠/٦/٢٦)</p> <p>٨ - القضاء العادى . صاحب الولاية العامة فى نظر المنازعات التى تثور بين الحكومة والأفراد بشأن تبعية الأموال المتنازع عليها للدولة أو ما يدعيه الأفراد من حقوق عينيه لهم عليها .</p>
٢٤٤٤٥	٢٤٦	<p>(الطعن رقم ٣٠٤٢ لسنة ٥٧ ق ٦٠ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٩٠/٧/١٧)</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>٩ - اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى طلبات التعريض . مناطه . م . ١٩٤٧ لسنة ١٩٧٢ . المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية والأفعال الضارة التى تأتىها الجهة الإدارية دون أن تكون تنفيذا مباشرا لقرارات إدارية أو التى ينسب إلى موظفيها ارتكابها أثناء أو بسبب تأدية وظائفهم . اختصاص محاكم القضاء العادى وحدها بنظرها .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٩٠/١١/١٣)</p> <p>عدم اختصاص محكمة الاستئناف ولائيا بالفصل فى طلب الرد المقدم ضد المحكمة العسكرية (أو أحد أعضائها :</p> <p>قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . سريان القواعد الإجرائية المنصوص عليها فيه على كافة الدعاوى التى تنظرها المحاكم العسكرية . الإستثناء . سريان الإجراءات التى تضمنتها القوانين العامة فيما لم يرد بشأنه نص فيه . م . ١٠ من القانون . المعارضة فى رئيس أو عضو المحكمة العسكرية (طلب الرد) . وجوب تقديمها لذات المحكمة التى تنظر القضية قبل تقديم أى دفع أو دفاع فيها وإثبات ذلك فى محضر الجلسة . مخالفة ذلك . جزاؤه . سقوط الحق فى إبدائها المادتان ٦٢، ٦١ من ذات القانون . مؤدى ذلك . قضاء محكمة الإستئناف بعدم اختصاصها ولائيا بالفصل فى طلب الرد . صحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٩ فى جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)</p>
٢٨٠	٢٤٦٠
١٦٨	١٤٠٢٩

الصفحة	القاعدة	
١٦٨	١٠٢٩ ع	<p>الاختصاص بتحية (أعضاء المحكمة العسكرية :</p> <p>تنحية أعضاء المحكمة العسكرية . إنعقاده للضابط الأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المعارض فى صلاحية أعضائها بعد ان تقرر تلك المحكمة قبول المعارضة م ٦٣ ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)</p>
		<p>الإختصاص المعقود للجان المختلفة :</p> <p>« إختصاص لجان تقييم المنشآت المؤممة ،</p> <p>إختصاص لجان التقييم . ق ٣٨ لسنة ١٩٦٣ . عدم جواز تقييمها ما لم يتم تأميمه أو استبعادها عناصر من الأموال المؤممة . مؤدى ذلك . انحدار عملها إلى مستوى الفعل المادى المجرد من المشروعية . المنازعات المتعلقة بما جاوزت فيه اللجان اختصاصها تختص المحاكم العادية بالفصل فيه . المنازعة على دخول الأرض ضمن الأصول الثابتة للمشروع المؤمم . للمحاكم القضاء فى مرضوعها إذا لجأ الأطراف إليها وكان داخلا فى اختصاصها .</p>
١٧٥	٢٤٣٠ ع	<p>(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢)</p> <p>« إختصاص لجان التعويض عن الاستيلاء على العقارات لأغراض التعليم ،</p> <p>الاستيلاء على العقارات اللازمة لأداء رسالة وزارة التربية والتعليم . شرطه . تعويض ذوى الشأن . تقدير التعويض . من</p>

الصفحة	الرقم
	<p>اختصاص اللجان الإدارية التي يصدر وزير التموين قرارات بإنشائها على أن يحصل التقدير وفقاً للأسس المبينة بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . الطعن في تقدير التعويض أمام المحكمة الابتدائية المختصة بإجراءات خاصة والحكم الذي يصدر فيها انتهائي . المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ بققرتها والمواد ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥</p> <p>(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)</p> <p>« لجان منازعات الري والصرف »</p> <p>لوزارة الري الرجوع بطريق المجزأ الإداري على من استفاد من التعدي على منافع الري والصرف بقيمة نفقات إعادة الشيء إلى أصله . التزامه بأداء هذه القيمة خلال شهر من إخطاره . عدم اعتبار هذه المبالغ عقوبة بل هي استرداد للنفقات الفعلية التي تكبدتها الدولة مقابل إعادة الشيء إلى أصله ، وهي لا تعد من قبيل التعويضات التي تختص بالفصل فيها لجنة الفصل في منازعات التعويضات . المواد ٦٩ ، ٩٨ ، ١٠٢ . القانون ١٢ لسنة ٨٤ بشأن الري والصرف</p> <p>(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٢٢)</p>
٢١٦	٢٢٤٧
١٦٩	١٠٣٧

الصفحة	القاعدة	
		ثالثا - الإختصاص النوعى :
		د من الإختصاص الاستثنائى للمحكمة الجزئية ،
		١ - دعوى القسمة . اختصاص المحكمة الجزئية إستثنائيا
		بنظرها أيا كانت قيمتها . توقف الفصل فى دعوى القسمة
		على الفصل فى منازعة تخرج عن اختصاص هذه المحكمة .
		أثره . وجوب وقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائيا فى هذه
		المنازعة وإحالة هذه المنازعة إلى المحكمة الابتدائية المختصة
		بنظرها . مؤداه . اعتبار الدعوى بهذه المنازعة مرفوعة أمام
		المحكمة الابتدائية ومتصلة بها قانونا دون حاجة لاتباع الطريق
		العادى لرفع الدعاوى .
٢٥٨ ع ^١	٥١	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)
		٢ - إختصاص المحكمة الجزئية فى المنازعات الزراعية .
		نطاقه . المنازعات الناشئة عن عقد إيجار الأراضى الزراعية
		التي تزرع بالمحاصيل العادية دون الحدائق والمشاتل . م ٣٩ مكرر
		من قانون الإصلاح الزراعى المضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ .
٦٤٣ ع ^١	١٠٩	(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		٣ - الاختصاص الاستثنائى للمحكمة الجزئية بالمنازعات
		المتعلقة بالأراضى الزراعية . مناطه . م ٣٩ مكرر من المرسوم
		بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ .
		الدعاوى الناشئة عن سبب آخر غير عقد الإيجار . خروجها عن
		هذا الاختصاص .
٦٦٥ ع ^١	١١١	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الدعوى بتعيين الحد الفاصل بين عقارين متجاورين ورد الجزء المقتصب من أحدهما . إلتزام محكمة الموضوع ببحث ملكية العقارين وسببها ومحلها متى كانت مناط الفصل فى النزاع . القضاء برد المساحة محل النزاع للمطعون ضده إستنادا إلى عقود بيع عرفية وإلى زيادة مساحة الأرض على عقود تملك الطاعن دون بيان سبب إكتساب المطعون ضد المالكيتها أو تحقيق دفاع الطاعن أكتسابه ملكية تلك المساحة . قصور مبطل . (الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٨)
١١٩	٤٧١٦ ع ^١	« إختصاص قاضى التنفيذ »
		١ - قاضى التنفيذ . إختصاصه نوعيا بنظر جميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها عدا ما استثنى بنص خاص . المادتان ٢٧٤ ، ٢٧٥ مرافعات . مباشرته الفصل فى إشكال وقتى سابق أو إصداره قرارات وقتية قبل نظر موضوع الاشكال الوقتى . لا يفقده صلاحيته لنظر هذا الإشكال ولو كانت هذه القرارات أو تلك الاشكالات بصدد نزاع مردد بين الخصوم أنفسهم . (الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٩٠/١/١٨)
٤٠	١٩٩٦ ع ^١	٢ - منازعة التنفيذ فى معنى المادة ٢٧٥ مرافعات . ماهيتها . المنازعة حول قيام العلاقة الإيجارية . تعلقها بطلب موضوعى . مؤداه . خروجها عن اختصاص قاضى التنفيذ . (الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
١١١	١٦٦٥ ع ^١	

الصفحة	القاعدة	
		رابعاً : الاختصاص القيمي :
		١ - الدفع بعدم الاختصاص القيمي . تعلقه بالنظام العام اختلاطه بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . أثره . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١ ٤٢٥٢	٥٠	(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٤)
٢ ٤٩٦	١٨٨	و (الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
		٢ - إيداع الشفيع الثمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه . وجوب أن يتم بخزينة المحكمة المختصة بنظر دعوى الشفعة . حصول الإيداع بخزينة المحكمة الجزئية الكائن بذاترتها العقار رغم أن المحكمة الابتدائية هي المختصة بنظر الدعوى . أثره . سقوط الحق في الأخذ بالشفعة . المادتان ٩٤٢ ، ٩٤٣ من القانون المدني .
٢ ٤٦١٢	٢٧٢	(الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧)
		خامساً : الاختصاص المحلي :
		١ - الدعاوى المتعلقة بالشركات أو الجمعيات أو المؤسسات الخاصة . إختصاص المحكمة التي يقع في ذاترتها

الصفحة	القاعدة	
		<p>مركز إدارتها محليا بنظرها ما لم يتفق ذور الشأن على</p> <p>إختصاص محكمة معينة . المادتان ٥٢ ، ٦٢ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٩٠)</p> <p>سادساً: الإحالة إلى المحكمة المختصة :</p> <p>إلتزام المحكمة عند قضائها بعدم الاختصاص بأن تحيل</p> <p>الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان الإختصاص متعلقا</p> <p>بالولاية . م ١١٠ مرافعات . مناطه . أن يكون متسجاً .</p> <p>استنفاد المحكمة العسكرية المختصة بالفصل فى طلب الرد</p> <p>ولايتها بالفصل فى الدعوى وسقوط حق الطاعتين فى</p> <p>المعارضة أمامها فى رئيس أو عضو المحكمة . مؤداه . إحالة</p> <p>طلب الرد إليها من محكمة الإستئناف التى قررت الطاعتان</p> <p>بالرد أمامها . غير منتج .</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٩٠)</p>
١٤١٠٢٩	١٦٨	

إرتفاق

١ - إشتراك الغير فى حق الإرتفاق المقرر للأرض المشفوع فيها أو الأرض المشفوع بها على الأخرى . لا يمنع الشفيع من التمسك بطلب الشفعة طالما لم يشترط القانون أن يكون هذا الحق مخصصا لأحدهما على الأخرى وحدها . وجود حق إرتفاق للغير على أرض المروى . لا يخرج هذه الأرض عن ملكية صاحب العقار المشفوع به .

٢٧ ١٢٠٠ ع

(الظعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٤)

٢ - حق الارتفاق . جواز التحرر منه . شرطه . افتقاده كل منفعة للعقار المرتفق أو عدم تناسب فائدته مع العبء الذى يلقيه على العقار المرتفق به . موافقة صاحب الحق المرتفق به . لامحل لها . م ١٠٢٩ مدنى .

٢٦٠ ٢٤٥٣٢

(الظعن رقم ١٥٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢١)

إرث

١ - وفاة المضرور بسبب فعل ضار من الغير . ثبوت حق المضرور في التعويض عن الضرر الذي لحقه حسيما يتطور ويتفاقم . إنتقال هذا الحق إلى ورثته .

٦٨ ٤٣٧٠

(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١)

٢ - عدم تسجيل المشتري عقد شرائه . أثره . للبائع ولورثته من بعده بيعه لمشتري آخر . تسلم أحد المشتريين للعقار المبيع . عدم جواز نزعه منه وتسليمه لمشتري آخر طالما لم يسجل عقده . عليه ذلك . مثال .

٨٥ ٤٥٠٣

(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

٣ - إنكار الورثة الذي يستدعي صدور حكم على خلاف الإعلام الشرعى . وجوب صدوره من وارث حقيقى ضد آخر يدعى الورثة . عدم إعتبار بنك ناصر الإجتماعى وارثا بهذا المعنى .

١٠٤ ٤٦١٥

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٩ق ، احوال شخصية ، - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - مسئولية المشتري التضامنية مع الوارث . مناطها . علم المشتري بأن المنقولات التي باعها له الوارث آلت إليه بطريق الميراث وأنه لم يؤد عنها رسم الأيلولة . المادتان ٤٣ ، ٤٥ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات .
١٦٤ ع ^٢	١٩٩	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢١) إستئناف اولا : شكل الإستئناف : جواز الإستئناف : د الأحكام الجائز إستئنافها : ١ - الحكم بعدم قبول التدخل . أثره . عدم إعتبار طالب التدخل خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها . إعتباره محكوما عليه في طلب التدخل . له . إستئناف الحكم بعدم قبول تدخله .
١٧٧ ع ^١	٣٧	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧) ٢ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة الطعن عليها بالاستئناف . حالاته .
١٧٥ ع	١٢٥	(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		، الاتحكام غير الجائز استئنافها استقلالا، :
		١ - الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم المنهى للخصومة كلها . علة ذلك . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . الحكم باتخاذ إجراءات التحكيم بين الزوجين لا ينهى الخصومة كلها ولا يعتبر من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى . مؤدى ذلك . عدم جواز الطعن فيه على استقلال .
٧٨٩ ع	١٣١	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥٩ لسنة ق ، احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)
		٢ - الأحكام الصادرة قبل الحكم المنهى للخصومه كلها . عدم جواز الطعن عليها استقلالا . الاستثناء . حالاته .
		٢١٢٤ مرافعات .
٥٢٨ ع	٨٨	(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
		٣ - تضمين الدعوى طلبات متعددة مع اتحاد السبب فيها تقدير قيمتها بقيمة الطلبات جملة . م ٣٨ مرافعات . الحكم فى أحد هذه الطلبات قبل الآخر . غير منه للخصومه كلها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا إلا فى الأحوال الاستثنائية الواردة فى المادة ٢١٢ مرافعات .
١٤٥٢٨	٨٨	(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الدعوى بطلب استكمال بناء العين المؤجرة وتسليمها وتعويض الاضرار الناجمة عن عدم تنفيذ العقد . اعتبارها جميعا ناشئة عن سبب قانونى واحد هو عقد الايجار . عدم جواز الطعن علي استقلال فى الحكم برفض طلب التسليم قبل صدور الحكم الختامى المنهى للخصومة كلها بالفصل فى طلب التعويض .
٥٢٨ ع ^١	٨٨	(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥) « ميعاد الإستئناف »
		١ - الطعن بالاستئناف الذى لا يفتح ميعاده إلا من تاريخ إعلان الحكم المستأنف . رفعه قبل انفتاح ميعاده . اعتباره مرفوعا فى الميعاد القانونى . إنتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . احتماله على تقرير قانونى خاطئ . لا أثر له . لمحكمة النقض أن تستدرك هذا الخطأ .
٨٢٩ ع ^١	١٣٨	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢) ٢ - إقامة وكيل الدائنين فى التفليس دعوى بطلب طرد الطاعنين من العين المؤجرة للمفلس وتسليمها له لادارتها إستنادا لعقد الإيجار . التزام الحكم بتلك الطلبات وانتهاه

الصفحة	القاعدة	
		إلى أن عقد إيجار العين المؤجرة للمفلس ما زال قائما ومستمرًا وذهابه إلى بطلان عقد إستئجار الطاعن الثالث لعين النزاع إستنادا لحكم المادة ٢٤٩ ق ٤ لسنة ١٩٧٧ . اعتبار المنازعة إيجارية وليست من المنازعات المتعلقة بالتفليسة . ميعاد إستئناف الحكم الصادر فيها خضوعه للقواعد العامة دون قانون التجارة .
٢٤٢٦ ع	٢٤٤	(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٢)
		٣ - استئناف قرارات مجلس نقابة المحامين فى طلبات تقدير الاتعاب . ميعاده عشرة ايام من تاريخ اعلان القرار م ٨٥ ق ١٧ لسنة ١٩٨٣ . حضور الخصم الجلسات امام مجلس النقابة أو تخلفه عن الحضور . لا أثر له .
١٠٣٤ ع	٣٣٣	(الطعن رقم ٧٣٩، ١١٤٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٣٠)
		صحيفة الإستئناف
		صحف الدعاوى امام محاكم الاستئناف . وجوب التوقيع عليها من محام مقيد بجدولها . تعلق ذلك بالنظام العام . تخلفه . أثره . بطلان الصحيفة . توقيع المحام باستلام أصل صحيفة استئناف غفل عن التوقيع عليها لاعلاتها . لا أثر له . علة ذلك .
٩٤٨ ع	١٥٥	(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

ثانياً: الخصوم في الإستئناف :

١ - المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين . له أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من أحد زملائه . قعوده عن ذلك . إلتزام محكمة الطعن بتكليف الطاعن بإختصامه كما تلتزم محكمة الإستئناف دون محكمة النقض بتكليفه بإختصاص باقي المحكوم لهم . علة ذلك . امتناعه عن تنفيذ أمر المحكمة . أثره . عدم قبول الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .

٢٠٥ ١٨٩ ع

(الطعون أرقام ١٧٥٥، ١٩١٦، ٢١٧٢ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

٢ - طلب ورثة المزجر إنهاء عقد الإيجار والإخلاء والتسليم . غير قابل للتجزئة بحسب طبيعة المحل فيه . الحكم بقبول الإستئناف شكلاً دون إختصاص الخصم المنضم - وهو أحد الورثة الصادر ضدّهم الحكم المطعون فيه ولم يطعن هو بالإستئناف . أثره . بطلان الحكم لمخالفته قاعدة إجرائية متعلقة بالنظام العام .

٢٠٥ ١٨٩ ع

(الطعون أرقام ١٧٥٥، ١٩١٦، ٢١٧٢ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

ثالثا : نطاق الاستئناف :

الاثر الناقل للاستئناف :

١ - محكمة الاستئناف . وظيفتها . نظر موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف بكل ما إشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١)

٢ - الإستئناف . أثره . إعادة طرح موضوع النزاع على محكمة الإستئناف وللخصوم فيه إبداء أدلة جديدة . تقديم الطاعن لمحكمة الإستئناف ما يفيد أنه هو مستأجر مسكن الزوجية المبين بإذن الطاعة قبل صدور الحكم المطعون فيه دون زوجته المطعون ضدها . عدم إعتداد الحكم بذلك إستنادا إلى ما إستخلصه من أقوال شاهدي الزوجة أنها هي المستأجرة لمسكن الزوجية وأن الطاعن لم يهئ لها مسكنا بديلا . فساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٨ق - احوال شخصية جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

٣ - رفع الاستئناف . أثره . نقل موضوع الاستئناف برمته إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه

الصفحة	القاعدة	
٢٥٣٢	٢٦٠	<p>أمام محكمة أول درجة من دفع وأوجه دفاع . اعتبارها مطروحة أمام محكمة الاستئناف . دون حاجة لإعادة التمسك بها طالما لم يتنازل عنها .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢١)</p> <p>استئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية لا يطرح بذاته دعوى الضمان الفرعية .</p> <p>الطلب الذي تغفله المحكمة بقاؤه أمامها . السبيل إلى الفصل فيه . الرجوع إلى ذات المحكمة لنظره . استئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية لا يطرح بذاته دعوى الضمان الفرعية .</p>
١٨٩٠	١٤٧	<p>(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)</p> <p>إستئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع استئناف جميع الأحكام السابقة</p> <p>قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص المحلي . استئناف الحكم الصادر من بعد برفض الدعوى . يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية ويستتبع حتما استئناف جميع الأحكام السابقة عليه بما في ذلك حكمها برفض الدفع بعدم الاختصاص المحلي .</p>
١٣٤	١٩٣	<p>(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		الاسباب والطلبات الجديدة
		١ - الطلب الأصلي فى الدعوى جواز تغيير سببه وإضافة إليه فى الإستئناف . الإستناد أمام محكمة الاستئناف فى طلب أخذ أرض النزاع بالشفعة إلى أنها والأرض المشفوع بها من الأراضى المعدة للبناء ومتجاوران فى حد وإلى أن للأرض الأولى على الأخيرة حق إرتفاق بالرى يعد إضافة لسبيين ولا يعتبر طلباً جديداً .
٢٧	١٤٢٠ ع	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/١/٤)
		٢ - دعوى المؤجر بطلب طرد المطعون ضدهما للقصب . طلبه فسخ عقد الإيجار المبرم بين المطعون ضدهما لعدم سداد الأجرة إليه لأول مرة أمام محكمة الإستئناف . طلب جديد . أثره .
٨٦	٥١٤ ع	(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
		٣ - جواز طلب الإحالة للتحقيق لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم إستجابتها لهذا الطلب بعد أن قعد الطالب عن إحضار شهوده أمام محكمة أول درجة . لا خطأ .
١٠٦	٦٢٥ ع	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ق د (حوال شخصية) - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)
		٤ - تكرار امتناع المستأجر عن سداد الأجرة الموجب للحكم بالاخلاء . شرطه . لمحكمة الموضوع عند نظر دعوى المؤجر باخلاء العين لهذا السبب بحث أمر تأخر المستأجر أو امتناعه

الصفحة	القاعدة	
		عن الوفاء بالأجرة . استئناف الحكم الصادر برفض دعوى الإخلاء لانتقاء واقعة التكرار . التمسك لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بواقعة امتناع المستأجر عن الوفاء بالأجرة كسبب للإخلاء . جائز . علة ذلك .
١٤٦	١٤٨٣	(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)
		٥ - طلب الطاعن إجراء المقاصة فيما يدعيه من دين بما يشمل عليه من ثمن أنقاض عقار النزاع دون تعيين مقدار الدين وخلوه من النزاع . تكييفه . طلب مقاصة قضائية . وجوب إبدائها بعريضة الدعوى العادية أوفى صورة طلب عارض أمام محكمة أول درجة . إبدائها أمام محكمة الاستئناف لأول مرة . غير مقبول . م ٢٣٥ مرافعات . عدم إستجابة الحكم المطعون فيه لدفع الطاعن بالحبس وطلبه إجراء المقاصة . صحيح قانونا . لا يبطله ما أشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية . لمحكمة النقض تصحيحها بغير أن تنقضه
٢٣١	٢٣٢٧	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)
		٦ - الطلب الجديد في الإستئناف . ما هيته . تعديل المستأنف طلباته أمام محكمة أول درجة . تمسكه أمام محكمة الاستئناف بطلبه الأول . اعتبار ذلك طلبا جديداً . غير جائز . إبدائه في الاستئناف . م ٢٣٥ مرافعات .
٢٩٢	٢٧٤١	(الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		، التصدي للموضوع ،
		قضاء المحكمة الاستئنافية بطلان حكم أول درجة لعب شابه دون أن يمتد إلى صحيفة الدعوى . أثره . وجوب الفصل فى موضوع الدعوى دون إعادتها لمحكمة أول درجة . قضاؤها بإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة ثم عرض الأمر من جديد على محكمة الاستئناف . النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . مؤداه . عدم صلاحيته سببا للطعن بالنقض .
١١٠	١٤٦٤٩	(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		د إلغاء الحكم المستأنف والإعادة لمحكمة أول درجة ،
		إلغاء محكمة الإستئناف حكم محكمة أول درجة الصادر بعدم اختصاصها ولائيا . لازمه . إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للنظر فى موضوعها . علة ذلك .
٢٤٦	١٤٤٥	(الطعن رقم ٣٠٤٢ لسنة ٥٧ ق ، ٦٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٧)
		رابعاً : نظر الإستئناف :
		التدخل فى الإستئناف
		طلب التدخل أمام محكمة الإستئناف بالإنضمام فى طلب رفض الدعوى دون أن يطلب المتدخل لنفسه حقاً ذاتياً يدعيه

الصفحة	القاعدة	
٢٤٢١	١٧٤	<p>فى مواجهة طرفى الخصومة . تدخل إنضمامى لا هجومى أياً كانت مصلحته فيه . جواز طلبه لأول مرة أمام محكمة الإستئناف . التدخل فى الدعوى . كفيته . م ٢/١٢٦ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)</p> <p>ضم الاستئنافات :</p> <p>ضم الإستئنافات الذى لا يفقد أى منها استقلاله . أثره . جواز الطعن فى الحكم المنهى للخصومة الصادر فى أى منها ولو صدر قبل الفصل فيما استبقته المحكمة منها للقضاء فى موضوعه</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)</p> <p>ما يعترض سير الخصومة أمام محكمة الإستئناف :</p> <p>إعتبار الاستئناف كأن لم يكن :</p> <p>إعتبار الإستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان المستأنف عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب بسبب يرجع إلى المستأنف . جوازى للمحكمة . م ٧٠ مرافعات معدلة بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٨)</p>
٢٤٥٧١	٢٦٥	

إنقطاع سير الخصومة :

حجز المحكمة الدعوى للحكم مع التصريح للخصوم بتقديم مذكرات خلال أجل حدته . وفاة المستأنف قبل انتهائه . أثره . إنقطاع سير الخصومة بقوة القانون . المادتان ١٣٠ ، ١٣١ مرافعات . صدور الحكم فى فترة الإنقطاع . أثره . بطلان الحكم . التمسك به . سبيله . الطعن على الحكم من شرع الإنقطاع لمصلحته .

٢
٤٥١ ١٧٩

(الطعن رقم ٨١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣)

خامساً : تسبیب الحكم الإستئنافى :

١ - أخذ محكمة الاستئناف بما لا يتعارض مع أسبابها من أسباب الحكم الابتدائى . أثره . عدم إعتبار أسباب الحكم الابتدائى التى تغاير المنعى الذى نحتة محكمة الاستئناف من أسباب الحكم الاستئنافى . مؤداه . عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إليها .

١٤٢٩٠ ٥٦

(الطعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

٢ - محكمة الاستئناف . عدم إلزامها ببحث وتفنيدها الحكم المستأنف الذى ألغته . طالما أقامت قضاءها على أسباب تكفى لحمله .

١
٤٤٢١ ٧٥

(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تأييد المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى أستندت إليها ولا تتعارض مع النتيجة التي إنتهى إليها الحكم الابتدائي . كاف لحمل قضائها . النعى عليه على غير أساس . مثال .
١٤٧١ ع	٨٢	(الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٧)
		٤ - الغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة الدرجة الأولى وجوب بيان الأسباب التي تحمل قضائها . علة ذلك .
١٤٨٠٨ ع	١٣٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)
		٥ - إقامة الحكم الاستئنافي قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي على أسباب خاصة . النعى على الحكم الأخير . غير مقبول .
١٤٩٠ ع	١٤٧	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)
		٦ - تقدير التعويض . من إطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسباً مستهدية بكافة الظروف والملايسات في الدعوى . تعديل محكمة الاستئناف مبلغ التعويض فقط .
٢٤٣٧٩ ع	٢٣٦	(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)
		٧ - أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي والإحالة إليه . لا عيب . شرطه .
٢٤٨٦٨ ع	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة
	إستيلاء
	١ - تقييد صاحب الشأن في تقدير التعويض عن مقابل الانتفاع بالعقار المستولى عليه بالإجراءات والميعاد الخاصين بالمعارضة في التقدير أمام لجنة الفصل في المنازعات الخاصة بنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة . أن تكون الجهة التي استولت على العقار قد اتبعت الإجراءات القانونية المنصوص عليها في ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة . عدم إتباعها هذه الإجراءات . أثره . لصاحب الشأن سلوك سبيل الدعوى العادية المبتدأة .
١٥٩١	١٠٠ (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)
	لجان التعويض عن الاستيلاء على العقارات لأغراض التعليم :
	٢ - الاستيلاء على العقارات اللازمة لأداء رسالة وزارة التربية والتعليم . شرطه . تعويض ذوى الشأن . تقدير التعويض . من اختصاص اللجان الإدارية التي يصدر وزير الترميم قرارات بإنشائها على أن يحصل التقدير وفقا للأسس المبينة بالمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . الطعن في تقدير التعويض أمام المحكمة الابتدائية المختصة بإجراءات خاصة والحكم الذي يصدر فيها انتهائى . المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ بققرتها الأولى والثانية والمواد ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
٢٤٢٢	٢١٦ (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)

القاعدة	المقدمة
٣ - تخويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان تقدير التعويض - وهي قرارات إدارية. استثناء من قاعدة اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية. وجوب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥. ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على الطعون في القرارات المبينة في المادة ٤٧ منه. عدم اختصاصها بنظر الدعاوى التي ترفع إليها ابتداء قبل أن تصدر لجنة التقدير المختصة قرارها فيه . علة ذلك الاستثناء . طلب التعويض عن الضرر الناجم عن التأخير في تشكيل لجان تقدير التعويض عن الاستيلاء أو في إصدار قراراتها تأسيساً على المسؤولية التقصيرية .	٢٤٢٢٧ ٢١٦ (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)
اشخاص اعتبارية	
الهيئات والطوائف الدينية :	
- ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية. مناهة . اعتراف الدولة بها. شرطه . صدور ترخيص أو إذن خاص بقيامها .	
١٤٥٥٨ ٩٤	(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		طائفة الأقباط الأرثوذكس :
		- طائفة الأقباط الأرثوذكس . اعتراف المشرع بالشخصية الاعتبارية لها واعتباره البطريرك نائباً عنها ومعبراً عن إرادتها في كل ما يختص به مجلس عمومي الأقباط الأرثوذكس وما يخص الأوقاف الخيرية التابعة لها . مؤداه . أن البطريرك هو صاحب الصفة في تمثيل هذه الطائفة في التقاضي دون سواء مالم يرد في القانون نص يسند صفة النيابة في شأن من شئونها لهيئة معينة أو شخص معين غير البطريرك .
١٤٥٥٨	٩٤	(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٢٢)
		جهاز تصفية الحراسات :
		- جهاز تصفية الحراسات إدارة تابعة لوزير المالية لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية . وزير المالية هو صاحب الصفة في تمثيل هذا الجهاز . علة ذلك .
٢٤٩٦	١٨٨	(الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
		المؤسسة العلاجية :
		المؤسسة العلاجية لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة . رئيس مجلس إدارتها دون الوزير هو ممثلها أمام القضاء . سلطته في الرقابة والإشراف على العاملين بها . المواد ١ ، ٨ ، ١٢ من قرار رئيس الجمهورية ١٥٨١ لسنة ١٩٦٧ في شأن إعادة تنظيم المؤسسات العلاجية . مؤدى ذلك . لرئيس مجلس الإدارة صفة المتبوع في مدلول المادة ١٧٤ مدني ويلزم بتعويض الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . وزير الصحة ليست له صفة المتبوع بالنسبة للعاملين بتلك المؤسسة . علة ذلك .
٢٤١٢٧	١٩٢	(الطعن رقم ٣٦١٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٢)
		الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان :
		- الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان . ماهيتها . القانون ١٤ لسنة ١٩٨١ . اكتسابها الشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها . يمثلها رئيس مجلس إدارتها في تصريف شئونها وتعمل لحساب نفسها وليس لحساب الهيئة الطاعنة . مؤدى ذلك . مسئوليتها عن التزاماتها وتعهداتها قبل الغير . لا يغير من ذلك رقابة وتوجيه الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان لها . علة ذلك .
٢٤٣٩١	٢٣٩	(الطعن رقم ٢٩٢٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٢٨)

الصلحة	القاعدة	
		الجمعيات التعاونية الزراعية :
		- الجمعية التعاونية الزراعية لها الشخصية الاعتبارية.
		ق ٥١ لسنة ١٩٦٩. مقتضاء. لها ذمة مالية مستقلة ونائب يعبر
		عن إرادتها. فروع بنوك التسليف الزراعى فى المحافظات .
		صيرورتها بنوكاً مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية منذ العمل
		بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤. استقلالها عن المؤسسة المصرية
		العامة للاتتمان الزراعى والتعاونى التى حلت محل المركز
		الرسمى للبنك. مؤدى ذلك. لبنك المحافظة وحده دون المؤسسة
		الأخيرة حق التقاضى بشأن الحقوق والالتزامات الخاصة به .
٢٤٣٨٤	٢٣٧	(الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)
		إصلاح زراعى
		١ - مستأجر الأرض الزراعية. عدم جواز إخلائه منها
		إلا إذا أخل بالتزام جوهرى فى القانون أو العقد. م ٣٥ ق الإصلاح
		الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل. إنهاء العقد بانقضاء مدته.
		للمستأجر وحده دون المؤجر. تعلق ذلك بالنظام العام .
١٤٥١٤	٨٦	(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
		٢ - صاحب حق الانتفاع الذى انتقلت إليه حيازة الأرض
		الزراعية. له تأجيرها للغير. عدم انقضاء عقد الايجار بانقضاء
		حقه فى الانتفاع، امتداده تلقائياً فى مواجهة المالك للأرض
		المؤجرة دون توقف على إجازته .
١٤٥١٤	٨٦	(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

الصفحة	القائمة	
		٣ - استخلاص توافر الصفة فى المؤجر التى تخوله الحق فى التأجير أو عدم توافرها . استقلال محكمة الموضوع به متى أقامت قضاها على أسباب سائفة .
١٤٥١٤	٨٦	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٤ فى جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
		٤ - اختصاص المحكمة الجزئية فى المنازعات الزراعية . نطاقه . المنازعات الناشئة عن عقد إيجار الأراضى الزراعية التى تررع بالمحاصيل العادية دون الحدائق والمشاتل . م ٣٩ مكرر من قانون الإصلاح الزراعى المضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ .
١٤٦٤٣	١٠٩	(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		٥ - الإختصاص الإستثنائى للمحكمة الجزئية بالمنازعات المتعلقة بالأراضى الزراعية . مناطه . م ٣٩ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . الدعاوى الناشئة عن سبب آخر غير عقد الإيجار . خروجها عن هذا الإختصاص .
٢٤٦٦٥	١١١	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		٦ - اعتداد المشرع بتصرفات المالك ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ . المقصود به . استبعاد محل هذه التصرفات من حساب ملكية الفرد عند تطبيق أحكامه دون الخروج على إجراءات نقل الملكية فى العقار . مؤدى ذلك . بقاء ملكية تلك المساحات على ذمة المتصرف فيها استثناء إلى أن ينقل ملكيتها إلى المتصرف إليهن بالتصرفات المعتد بها . المواد الأولى والثانية فقرة ثانية والثالثة من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١
٢٤٣٢٢	٢٢٩	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٥٥ فى جلسة ١٩٩٠/٦/٢٠)
		٧ - الأصل فى العقود . تغليب مبدأ سلطان الإرادة . مؤداة . اعتبار العقد شريعة المتعاقدين . م ١٤٧ مدنى . أثره . توافر أركان العقد ينتج اثاره التى اتجهت إليها إرادة المتعاقدين مالم ينص القانون على البطلان استثناء من هذا الأصل . وجوب مراعاة الحدود والقيود القانونية فى الحالات المستثناء وعدم

الصفحة	القاعدة	
		التوسع فى التفسير. تجاوز ملكية الفرد مقدار الخمسين فدانا المنصوص عليها فى القانون. أثره. اعتبار العقد مشوباً بالبطلان فيما يترتب عليه وقوع المخالفة. مؤدى ذلك. بقاءه صحيحاً فيما لا يترتب عليه وقوع المخالفة . إلا إذا كان محل التعاقد غير قابل للتجزئة بطبيعته أو بحسب إرادة العاقدين أو بحكم القانون. م ١ ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .
٢٤١٠١	٢٤٠	(الظعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥٧ قى جلسة ١٩٩٠/٦/٢٨)
		٨ - تصرف المالك إلى أفراد أسرته فى الأقطيان الزراعية الزائدة على ٥٠ فدانا نفاذاً للقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة. عدم دخوله فى نطاق التصرفات التى لا تحتاج بها مصلحة الضرائب فى القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل والتى لا تخضع لرسم الأيلولة. تصرف المورث فى القدر غير الزائد. عدم حاجة مصلحة الضرائب به .
٢٤٥٠٠	٢٥٦	(الظعن رقم ٧٨٨ لسنة ٥٥ قى جلسة ١٩٩٠/٧/٣٠)
		إعلان
		إعلان الأشخاص الطبيعيين :
		الإعلان فى الموطن الاصلى :
		١ - انتهاء الحكم صحيحاً إلى صحة الإعلان. لا يعيبه عدم بيانه فى أسبابه للأشخاص الذين تسلموا هذا الإعلان .
١٤٤١	٧٣	(الظعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ قى جلسة ١٩٩٠/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
١٤٦	١٤٨٣	٢ - المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة مستلم الإعلان بموطن المعلن إليه . (الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨) التحقق من صفة مستلم الإعلان دون التحقق من وصف العين التي يجرى الإعلان عليها . حق المحضر في التحقق من صفة مستلم الإعلان دون التحقق من وصف العين التي يجرى الإعلان عليها أو استظهار الغرض من استعمالها . علة ذلك . قضاء المحكم المطعون فيه بعدم صحة إعلان الحكم الابتدائي للمطعون عليه بعين النزاع استناداً إلى تقرير المحضر في صحيفة الإعلان من استخدامها كعبادة على خلاف الثابت بالعقد . خطأ وقصور . (الطعن رقم ٢٤٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢١) تسليم الإعلان لجهة الإدارة : ١ - الإعلان لجهة الإدارة لخلق المسكن . اعتباره صحيحاً من تاريخ تسليم صورته إلى مندوب الإدارة . لا عبرة بتاريخ القيد بدفاتر القسم أو بتسليمها للمعلن إليه أو استلامه للخطاب المسجل . (الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)
١٤٦	١٤٨٣	

الصفحة	القاعدة	
١٤٨٣	١٤٦	٢ - إثبات المحضر فى ورقة الإعلان أنه وجد مسكن المعلن إليه مغلقاً وإعلاته فى جهة الإدارة وإخطاره بذلك. عدم جواز المجادلة فيه إلا بسلوك طريق الطعن بالتزوير . (الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٥ فى جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)
		تسليم الإعلان إلى النيابة :
١٤٩١	٧٣	١ - تقدير كفاية التحريات عن موطن الشخص المراد إعلاته قبل إعلاته فى مواجهة النيابة أو عدم كفايتها . سلطة تقديرية لمحكمة الموضوع . (الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ فى جلسة ١٩٩٠/٢/١)
١٤٩١	١٦٢	٢ - إعلان الأوراق القضائية وضمها أوراق التنفيذ للنيابة العامة . شرطه . قيام طالب الإعلان بالتحريات الكافية للتقصى عن موطن المعلن إليه . (الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٥٤ فى جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)
		إحتساب ميعاد الاعلان :
		تعيين الميعاد المحدد فى القانون لحصول الإجراء بالشهور . مؤداه . وجوب احتسابه من اليوم التالى للتاريخ المعتبر مجزئاً له وانقضائه بانقضاء اليوم المقابل لهذا التاريخ من الشهر الذى ينتهى فيه الميعاد . الاعتداد بعدد أيام الشهر لا محل له . م ١٥ مرافعات . (مثال بشأن اعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة)
٢٤١٣	٢٠١	(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٩٠/٥/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		إعلان صحيفة الدعوى :
		التحقق من إعلان صحيفة الدعوى :
		تحقق إعلان الخصوم بصحيفة الدعوى كشرط جوهرى لانعقاد الخصومة. من الأمور الواقعية التى تستقل بها محكمة الموضوع متى استندت على أسباب سائغة لها مأخذها الصحيح من الأوراق .
٢٤١١٨	١٩١	(الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٠)
		الغش فى إعلان صحيفة الدعوى :
		١ - توجيه إعلان صحيفة دعوى الطرد إلى الخصم بطريق الغش على العين المزجرة رغم العلم بوجوده بالخارج ووجود من يمثله فى البلاد بقصد عدم إعلانه بالدعوى. مؤداه. انعدام حكم الطرد .
١٤٩١٧	١٥١	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٤)
		٢ - عدم جواز إهدار حجية الأحكام إلا بالتظلم منها بطرق الطعن المناسبة. الاستثناء . حالة تجرد الحكم من أركانه الأساسية. عدم إعلان صحيفة الدعوى أو إعلانها للخصم بطريق الغش فى موطن آخر غير موطنه . أثره . انعدام الحكم الصادر فيها وعدم حيازته قوة الأمر المقضى .
١٤٩١٧	١٥١	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٤)

الصفحة	الترتيب	
		إعلان الحكم :
		١ - وجوب إعلان الأحكام لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي. علة ذلك. م ٢١٣ مرافعات .
١٤٨٠٣	١٣٤	(الظعن رقم ٢٤٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)
		٢ - إعلان الحكم الذي يفتح به ميعاد الظعن للمحكوم عليه الذي لم يثل أثناء نظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه. ماهيته . م ٢١٣ مرافعات. عدم جواز حلول الموطن المختار محل الموطن الأصلي مالم يفصح صاحب المحل المختار صراحة في إعلان إرادته بتحديد المواطن المختار بتخليه عن الموطن الأصلي علة ذلك .
٢٤٧٨٥	٢٩٨	(الظعن رقم ٣٤١٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)
		إعلان الحكم الاجنبى :
		١ - بدء ميعاد الظعن فى الحكم من تاريخ صدوره. تخلف المحكوم عليه عن الحضور. بداية ميعاد الظعن فى حقه من تاريخ تسليم صورة رسمية من الحكم له أو لوكيله أو إعلانه به لشخصه أو فى موطنه الأصلي. جريان الميعاد فى حق من أعلن الحكم أيضا من تاريخ الإعلان . م ١٩٢ من قانون المرافعات اليمنى. مثال.
٢٤٨١٥	٣٠٣	(الظعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وجوب التحقق من إعلان الخصوم على الوجه الصحيح في الحكم الأجنبي قبل تذييله بالصيغة التنفيذية. صحة إعلان المحكوم عليه وفقاً للإجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم مع الاعتداد بمدوناته. النعى عليه على غير أساس. المادتان ٢٩٨ مراقعات، ٢٢ مدنى .
٢٤٨١٥	٣٠٣	(الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)
		إعلان السند التنفيذي :
		١ - إعلان الأوراق القضائية وضمنها أوراق التنفيذ للنيابة العامة. شرطه. قيام طالب الإعلان بالتحريات الكافية للتقصى عن موطن المعلن إليه .
١٤٩٩١	١٦٢	(الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)
		٢ - وجوب إعلان السند التنفيذي لشخص المدين أو في موطنه الأصلي قبل البدء في إجراءات التنفيذ. إغفال ذلك. بطلان الإجراءات. علة ذلك.
١٤٩٩١	١٦٢	(الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)

الصفحة	اللائحة	
		د بطلان الإعلان :
		١ - بطلان الخصومة لعيب في الإعلان . نسبي . عدم تعلقه بالنظام العام . مؤداه . عدم جواز التمسك به إلا لمن شرع لحمايته ولو كان النزاع غير قابل للتجربة .
١٤١٧	٣٩	(الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/١/١٧)
		٢ - البطلان الناشء عن تزوير إعلان صحيفة الدعوى زواله بحضور المعلن إليه الجلسة المحدودة بالإعلان . علة ذلك .
٢٤٨٦	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
		أعمال تجارية
		١ - نشاط المدرسة الخاصة لا يعتبر من قبيل الأعمال التجارية . ورود عقد الإيجار على مدرسة خاصة وتضمنه حظراً على المستأجر المطعمون ضده الأول بالتنازل عن الإيجار . اعتبار الحكم المطعمون فيه عين النزاع متجراً لمجرد أن

الصفحة	القاعدة	
١٤٩١٠	١٥٠	<p>المطعون ضده المذكور كان يحصل على نسبة من إيراد المدرسة التي أنشأها، واجازته بيعها بالجندك للمطعون ضده الثانى طبقاً للمادة ٢/٥٩٤. خطأ. علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٧٣ لسنة ٥٥ في جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)</p>
٢٤١٤٤	١٩٥	<p>٢ - تجارية الصرف بالنسبة لأحد المتعاقدين ومدنيته بالنسبة للآخر. لازمه. وجوب إتباع قواعد الإثبات فى المواد المدنية على من كان التصرف مدنياً بالنسبة له وقواعد الإثبات فى المواد التجارية على من كان التصرف تجارياً بالنسبة له .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٩٨ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٩٠/٥/١٦)</p>
٢٤١٤٤	١٩٥	<p>٣ - الوفاء بالالتزام للدائن. تصرف قانونى يخضع لوسيلة الإثبات التى يحاج بها هذا الدائن أياً كان الموفى . مؤدى ذلك . الوفاء بالثمن إلى البائع. تصرف قانونى يخضع فى إثباته لقواعد الإثبات التجارية التى يحاج بها البائع .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٩٨ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٩٠/٥/١٦)</p>

الصلحة	القاعدة	
		إفلاس
		١ - حكم الإفلاس. أثره. غل يد المفلس عن إدارة أمواله م ٢١٦ ق التجارة . تعلق ذلك بالصفة في الإدارة والتقاضى. مؤداه. عدم تطبيق الأحكام الواردة في القانون التجارى والمتعلقة بالإفلاس على المنازعات التي تخرج عن هذا النطاق .
٢٤١٢٦	٢٤٤	(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٧/١٢)
		٢ - إقامة وكيل الدائنين في التفليسه دعوى بطلب طرد الطاعنين من العين المؤجرة للمفلس وتسليمها له لإدارتها إستناداً لعقد الإيجار. إلتزام الحكم بتلك الطلبات وانتهائه إلى أن عقد إيجار العين المؤجرة للمفلس ما زال قائماً ومستمر وذهابه إلى بطلان عقد إستئجار الطاعن الثالث لعين النزاع إستناداً لحكم المادة ٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. اعتبار المنازعة إيجارية وليست من المنازعات المتعلقة بالتفليسه. ميعاد إستئناف الحكم الصادر فيها خضوعة للقواعد العامة دون قانون التجارة .
٢٤١٢٦	٢٤٤	(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٧/١٢)
		٣ - صدور التصرف من المفلس بعد صدور الحكم بإشهار إفلاسه. عدم نفاذه في مواجهه جماعة الدائنين طالما لم يختصم وكيلهم في الدعوى التي تقام بشأن هذا التصرف. للاخير التمسك بذلك سواء بطريق الدفع أو بدعوى مبتدأة .
٢٤١٢٦	٢٤٤	(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٧/١٢)
		٤ - الحكم بإشهار الإفلاس. أثره. غل يد المفلس عن إدارة أمواله أو التصرف فيها ، وفقد أهليته للتقاضى وحلول وكيل الدائنين محله في مباشرة هذه الأمور .
٢٤١٢٦	٢٤٤	(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٢٢)

الرقم	الصفحة
الالتزام	
أولاً أركان الالتزام :	
« سبب الالتزام »	
١ - عدم ذكر سبب الالتزام في العقد. افتراض أن السبب مشروعاً . م ١٣٧ مدنى. إدعاء المدين إنعدام السبب أو عدم مشروعيته . وقروح عبء إثباته على عاتقه .	
٢٤١٨	١٩٦
(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٧)	
ثانياً : بعض أنواع الالتزام :	
« الوعد بجائزة »	
الوعد بالجائزة. التزام بالارادة المنفردة . ترتيبه فى ذمة الواعد بمجرد توجيهه . م ١٦٢ مدنى .	
١٤٨٩٠	١٤٧
(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)	
ثالثاً - آثار الالتزام :	
« تنفيذ الالتزام »	
« إغذار المدين »	
إغذار المدين غير واجب متى أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين. المادتان ١٦٢ ، ٢٢٠ مدنى .	
١٤٨٩٠	١٤٧
(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)	

الصفحة	القاعدة	
		التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض :
		١ - الأصل تنفيذ الإلتزام عيناً. الاستعاضة عنه بالتعويض. شرطه . ألا يكون ممكناً. المادتان ٢٠٣ ، ٢١٥ مدنى. عرض المدين بعد رفع الدائن دعوى التعويض عليه أن ينفذ إلتزامه عيناً. مؤداه. إلتزام الدائن به متى كان ممكناً وجاداً
١٤٢٣٣	٤٦	الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٣
		٢ - الأصل عدم جواز الجمع بين التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض . تأخر المدين فى تنفيذ إلتزامه عيناً. لا يخل بحق الدائن فيما يجب له من تعويض عن الأضرار المترتبة على هذا التأخير فضلاً عن التنفيذ العينى .
١٤٢٣٣	٤٦	(الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)
		الحق فى الحبس والدفع بعدم التنفيذ
		١ - الشرط الفاسخ المقرر جزاء على عدم وفاء المشتري بالثمن فى الميعاد المتفق عليه. عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق. قيام حق المشتري فى الدفع بعدم التنفيذ مؤداه. وجوب التجاوز عن الفسخ الإتفاقي دون القضائي. إقامة الحكم المطعون فيه قضاء على تحقق الشرط الفاسخ الصريح وإغفاله الرد على ما تمسكت به الطاعنه ودلت عليه من وجود عجز فى مساحة أرض التداعى. قصور وخطأ فى تطبيق القانون .
١٤٧٩٩	١٣٣	(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة
	<p>٢ - الحق في الحبس والدفع بعدم التنفيذ. نطاق كل منهما.</p> <p>تقرير الحق في الحبس . شرطه . وجوب توافر الارتباط بين دينين ولا يكفي وجود دينين متقابلين . المادتان ١٦١ ، ٢٤٦ من القانون المدني. فسخ عقد البيع. يترتب عليه إلتزام المشتري برد المبيع إلى البائع ويقابله إلتزام الأخير برد ما قبضه من الثمن إلى المشتري. إلتزام المشتري برد ثمرات المبيع إلى البائع يقابله إلتزام الأخير برد فوائد الثمن إلى الأول . مؤدى ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)</p> <p>رابعاً: أوصاف الإلتزام:</p> <p>د الشرط والائجل ،</p> <p>١ - سلب القاضى كل سلطة تقديرية عند الاتفاق في العقد على الشرط الفاسخ الصريح. مناطه. تحقق المحكمة من توافره وموجب اعماله. قبول الدائن الوفاء بطريقة تتعارض مع إرادة الفسخ أو تسببه بخطله في عدم تنفيذ المدين لالتزامه أو كان إمتناع المدين عن الوفاء مشروعاً. مؤداه. وجوب تجاوز المحكمة عن أثر الشرط. تمسك الطاعن بنزول المطعون ضدها عن ذلك الشرط استناداً إلى قرار مجلس إدارتها بتأجيل الوفاء بالقسط الأول من الثمن وإلى قبولها الوفاء بالأقساط اللاحقة. دفاع جوهرى. إغفال الحكم بحثه. قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٦٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)</p>
٢٤٣٣٧	٢٣١
١٤٦٣٣	١٠٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الاتفاق على اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حكم قضائي عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه. يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى صدد الفسخ. مناطه. تثبيت المحكمة من توافره وموجب إعماله. مژدى ذلك. إلزامها بالتحقق من انطباق الشرط على عبارة العقد ومراقبة الظروف الخارجية التى تحول دون اعماله .
١٤٧٩٩	١٣٣	(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٥٨ قى جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)
		٣ - إعتبار الشرط الفاسخ صريحا . مناطه . أن يفيد أنفساخ العقد من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائى . مـ ١٥٨ مدنى .
١٤٦٦٦	٢١٩	(الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ قى . ١٢٠ لسنة ٥٨ قى جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)
		٤ - الشرط الفاسخ الصريح الذى يسلب المحكمة سلطة تقدير أسباب الفسخ . يلزم أن تكون صيغته قاطعه للدلالة على وقوع الفسخ بمجرد حصول المخالفة الموجبة له دون اشتراط ألفاظ معينة .
٢٤٢٦٦	٢١٩	(الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ قى . ١٢٠ لسنة ٥٨ قى جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)
		٥ - الادعاء بتزوير مخالصة سداد باقى ثمن العقار المبيع توصلا لاعمال أثر الشرط الفاسخ الصريح الوارد بعقد البيع وإعتباره مفسوخا . منتج فى النزاع . وإن أودع المشتري قيمة الثمن الوارد بها . علة ذلك .
٢٤٥٢٣	٢٥٩	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٣ قى جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)

الصفحة	القاعدة	
٢٤٩٠٤	٣١٤	٦ - تمسك الطاعنين بأن اقامتهم فى مساكن الشركة المطعون ضدها إلى حين تدبير مساكن مناسبة لهم يعتبر من قبيل الأجل أعمالا للمادة ٢/٣٤٦ من القانون المدنى . دفاع قانونى يخالطه واقع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٦ فى جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
٢٤٩٧٤	٣٢٣	٧ - عدم تنفيذ المدين لالتزامه لخطأ من الدائن . أثره . وجوب التجاوز عن شرط الفسخ الاتفاقى . م ١٥٧ مدنى . (الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٦٠ فى جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)
		تعهد طرفى الإلتزام : التضامن : التضامن . لا يفترض . وجوب رده إلى القانون أو الإتفاق . عدم النص فى العقد المنشئ للإلتزام المتعدد فى طرفيه على التضامن بين الدائنين أو المدينين . أثره . انقسام الإلتزام . (الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٥٧ فى جلسة ١٩٩٠/٢/٨)
١٤١٧٧	٨٣	إنقسام الإلتزام : عدم تحديد نصيب كل من الدائنين أو المدينين المتعددين . مؤداه . إنقسام الإلتزام عليهم بحسب الرؤوس أو بأنصبه متساوية مالم يعين الإتفاق أو القانون نصيب كل منهم . أثره . إنصراف آثار الإلتزام القابل للانقسام الناشئ عن العقد إلى أطرافه دون غيرهم ممن لم تكن له صلة بترتيب الأثر القانونى الناشئ عن الإلتزام ولا يصدق عليه وصف المتعاقدين ولو ورد ذكره بالعقد كأحد أطرافه . (الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٥٧ فى جلسة ١٩٩٠/٢/٨)
١٤١٧٧	٨٣	

الصفحة	القاعدة	
		خامساً: انتقال الالتزام :
		حوالة الحق :
١٤١٠٠٦	١٦٥	١ - حوالة الحق. انعقادها. أثره. انتقال الحق المحال به من المحيل إلى المحال له بما لهذا الحق من صفات وما عليه من دفع . (الطعن رقم ٢٨١٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)
٢٤٢٥٦	٢١٧	٢ - مشتري العقار بعقد غير مسجل. حقه في مطالبة المستأجر بالحقوق الناشئة عن عقد الايجار. شرطه. حوالة عقد الإيجار له من البائع وقبول المستأجر للحوالة أو إعلائه بها. يستوى في ذلك إعلان الحوالة من المشتري أو البائع طالما تم ب ورقة رسمية بواسطة المحضرين. قبول الحوالة. أثره. للمشتري مقاضاة المستأجر المحال عليه في شأن الحقوق المحال بها. علة ذلك . (الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٦)
٢٤٢٨٢	٢٢١	٣ - حوالة الحق . إنعقادها دون حاجة لرضاء المدين. عدم نفاذها في حقه إلا بإعلائه بها رسمياً أو بقبوله لها وذلك اعتباراً من هذا التاريخ الذي يحتاج به بانتقال الحق المحال به إلى المحال إليه بجميع مقوماته وخصائصه وتوابعه وما عليه من دفع ومنها الدفع بانقضاء الحق المحال به (الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - عدم تحديد المشرع ميعادا يتعين إعلان الحوالة فيه إلى المحال عليه وثبوت سقوط حق الشركة المحيلة في إقامة دعوى المسؤولية ضد المطعون ضدها (أمانة النقل) بالتقادم بمضى ١٨٠ يوما على تسلم رسالة النزاع بعد أن أصابها التلف قبل نفاذ حوالة الحق في التعويض في حق المطعون ضدها بإعلائها إليها . مؤداه . إعلان الطاعنة المطعون ضدها بالحوالة لا يستوجب احتساب ميعاد مسافة .
٢٤٢٨٢	٢٢١	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٦/١١) سادساً : إقفاء الالتزام : « الوفاء »
		١ - إلزام المدين بالوفاء بدينه بعملة أجنبية معينة . صحيح . وجوب الوفاء به عن طريق أحد المصارف أو الجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي . ق ٩٧ لسنة ١٩٧٦
١٤١٠٧	٢٥	(الطعن رقم ٢٥٤٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/١/٣) ٢ - الوفاء بالالتزام للدائن . تصرف قانوني يخضع لوسيلة الإثبات التي يحتاج بها هذا الدائن أي كان الموفى . مؤدى ذلك الوفاء بالثمن إلى البائع . تصرف قانوني يخضع في إثباته لقواعد الإثبات التجارية التي يحتاج بها البائع .
٢٤١١٤	١٩٥	(الطعن رقم ٣٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٦)

الصفحة	القاعدة	
٢٤٢٥٦	٢١٧	<p>٣ - إلتزام المدين - شخصاً طبيعياً أو معنوياً - بمبلغ من المال يعرضه نقوداً دون غيرها لإبراء ذمته من الدائن. إصداره شيكاً. لا يعد وفاء مبرئاً لزمته. عدم إنقضاء إلتزامه إلا بصرف المسحوب عليه قيمة الشيك للمستفيد .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٦)</p>
٢٤٩٧٤	٣٢٣	<p>٤ - الوفاء بالدين. الاصل فيه أن يكون في محل المدين. عدم اشتراط الوفاء بالأجرة في موطن المؤجر. تقاعس الأخير عن السعى إلى موطن المستأجر لاقتضاء الأجرة عند حلول ميعاد استحقاقها. لا يترتب عليه فسخ العقد بموجب الشرط الفاسخ الصريح. المادتان ٣٤٧، ٢/٥٨٦ مدنى .</p> <p>(الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)</p> <p>« الوفاء من الغير »</p> <p>« الوفاء مع الحلول »</p> <p>١ - مسئولية المتبرع عن أعمال تابعة غير المشروعة. ماهيتها. اعتبار المتبرع في حكم الكفيل المتضامن كفاله مصدرا القانون. للمتبرع حق الرجوع على التابع بما أوفاء من تعويض للمضرور . ١٧٥م مدنى .</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧)</p>
١٤١٠٢٣	٣٣١	

الصفحة	القاعدة	
١٤١٠٢٣	٣٣١	<p>٢ - حق المتبوع في الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضرور. سبيله . دعوى الحلول. المادتان ٣٢٦، ٧٩٩ مدنى.</p> <p>أوالدعوى الشخصية. م ٣٢٤ مدنى. رجوع المتبوع على التابع بدعوى الكفيل قبل المدين. المادة ٨٠٠ مدنى. غير جائز. علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧)</p> <p>الوفاء بالعرض والایداع :</p> <p>العرض الحقيقي الذى يتبعه الايداع. ماهيته . الوسيلة القانونية لإبراء ذمة المدين. شرطه. أن تتوافر فيه شروط الوفاء المبرئ للذمة ومنها عرض المبلغ على صاحب الصفة فى أستيفاء الحق. قبول العرض. من التصرفات القانونية التى لا يجوز للمحامى مباشرتها إلا بتفويض فى عقد الوكالة .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧)</p> <p>د إنقضاء الالتزام بما يعادل الوفاء ،</p> <p>د المقاصة القانونية ،</p> <p>١ - الوفاء بدين الضريبة . الأصل أن يكون نقداً أو بما يقوم مقامه. عدم وقوع المقاصة فى شأنه إلا بينه وبين دين مستحق الأداء للممول على مصلحة الضرائب .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)</p> <p>٢ - قيام جهاز الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ بسداد فروق الضريبة المستحقة على مورث المطعون ضدهم نقداً إلى مصلحة الضرائب خصما عما لديه من مستحقات ذلك المورث دون إيقاع المقاصة. وفاء صحيح. علة ذلك. المادتان ١، ٢ من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤.</p> <p>(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)</p>
١٤٢٠٢٢	٢٠٧	
١٤٢٩٦	٥٧	
١٤٢٩٦	٥٧	

الصفحة	القاعدة	
		« المقاصة القضائية »
١٤٥٩١	١٠٠	١ - المقاصة القضائية . سبيلها . دعوى أصلية أو في صورة طلب عارض . ١٢٥٠ مرافعات . إبداء طلب المقاصة القضائية لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . غير مقبول . (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)
		٢ - طلب الطاعن إجراء المقاصة فيما يدعيه من دين بما اشتمل عليه من ثمن أنقاض عقار النزاع دون تعيين مقدار الدين وخلوه من النزاع . تكييفه . طلب مقاصة قضائية . وجوب إبدائها بعريضة الدعوى العادية أو في صورة طلب عارض أمام محكمة أول درجة . إبدائها أمام محكمة الاستئناف لأول مرة . غير مقبول . ٢٣٥٠ مرافعات . عدم إستجابة الحكم المطعون فيه لدفع الطاعن بالحس ولطلبه إجراء المقاصة . صحيح قانوناً . لا يبطله ما أشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية . لمحكمة النقض تصحيحها بغير أن تنقضه . (الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)
٢٤٣٢٧	٢٣١	إنقضاء الالتزام بغير الوفاء : « إستحالة التنفيذ »
		١ - إستناد الشفيعين في حق الشفعة إلى عقد البيع الأول الذي باعت بموجبه المالكة العقار إلى الطاعن و صدور الحكم النهائي لهما في دعوى الشفعة على أساسه . أثره . إستحالة تنفيذ إلتزام الطاعن بنقل ملكية العقار الناشئ عن عقد البيع الثاني الصادر منه إلى المطعون ضدهما واللذين لم يختصما في دعوى الشفعة . (مثال)
٢٤٣٣٧	٢٣١	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إستحالة تنفيذ أحد المتعاقدين إلتزامه لسبب أجنبى. أثره . إنفساخ العقد من تلقاء نفسه. تحمل المدين بالإلتزام تبعه الإستحالة. المادتان ١٥٩ ، ١٦٠ من القانون المدنى. إنتها . الحكم سائغاً إلى أن إستحقاق الغير لعقار النزاع بالشفعة . مقتضاه . فسخ عقد البيع الصادر بشأنه من الطاعن المشفوع منه للمطمون ضدهما وإلزامه برد الثمن إليهما. النعى عليه على غير أساس (الطعن رقم ٥٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٢١) ٢٣١ ٢٤٣٣٧ إسقاط الحق : إسقاط الحق. عدم وقوعه إلا بالتنازل عنه صراحة أو باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً فى دلالتة عليه . (الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٥) ١٥٥ ١٤٩١٨ مسائل متنوعة : ١ - سلطة الوزير فى الإشراف والرقابة على شركات القطاع العام التى يشرف عليها . ق ٧٠ لسنة ١٩٧١ الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام لا تمتد إلى الأمور التى ترتب حقوقاً والتزامات للشركة قبل الغير. ثبوت ذلك لرئيس مجلس إدارتها الذى يتوب عنها قانوناً. (الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١) ٧٥ ١٤١٢١

اللائحة	الصلحة
<p>إتّماس إعادة النظر</p> <p>١ - الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه. جواز الطعن فيه بالنقض. شرطه. أن تكون المحكمة عالمه ومدركه بما قضت به وحقيقة ما قدم لها من طلبات مسببة قضاءها. قضاؤها دون أن تقصد ذلك. سبيله. التماس إعادة النظر. م٢٤١/٥ مرافعات.</p>	
٤٥	١٤٢٢٥
<p>(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)</p> <p>٢ - الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه. سبيل الطعن عليه . التماس إعادة النظر. الطعن فيه بطريق النقض. شرطه. صدوره من المحكمة وهي مدركة حقيقة الطلبات وأنها تحكم بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه .</p>	
١٧٥	٢٤٣٠
<p>(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٦ في جلسة ١٩٩٠/٥/٢)</p> <p>والطعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٩٠/٥/٩)</p> <p>٣ - القضاء بما لم يطلبه الخصوم. سبيل الطعن عليه هو التماس إعادة النظر. الطعن عليه بطريق النقض. شرطه.</p>	
٢٠٩	٢٤٣١٢
<p>(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨)</p>	

الصفحة	القائمة	
		<p>أمر إداري</p> <p>سلوك طريق أمر الأداء. شرطه . ٢٠١م مرافعات . عدم توافر شروط استصدار الأمر بالنسبة لبعض الطلبات . أثره . وجوب رفع الدعوى بالطريق العادي بكافة الطلبات .</p> <p>(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)</p>
١٤٣٣٩	٦٢	
		<p>أموال</p> <p>« زوائد التنظيم »</p> <p>اختصاص مجالس المدن في دوائر اختصاصها ببيع زوائد التنظيم نهائي فيما لا تجاوز قيمته ألف جنيهه . عدم وجوب تصديق مجلس المحافظة على البيع إلا فيما زاد على هذه القيمة المادتان ٣٤ ق ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٧١ ، ٤٣ من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن بيع مجلس المدينة زوائد التنظيم للمطعون ضده قد تم في حدود اختصاصه النهائي . صحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)</p>
١٤٦٣٨	١٠	

الصفحة	القائمة	
		- اموال الاوقاف الخيرية :
		أموال الأوقاف الخيرية. عدم تملكها أو ترتيب حقوق عينية عليها بالتقادم. م. ٩٧٠ مدنى المعدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٧ . أموال الأوقاف الأهلية المنتهية. ق. ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ تملكها بالتقادم الطويل. شرطه . عدم وجود حصة للخيرات شائعة فيها .
١٤٧٢٢	١٢٠	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٨)
		انتخاب
		١ - محكمة النقض . اختصاصها بتحقيق صحة الطعون الانتخابية واختصاص مجلس الشعب بالفصل فى صحة العضوية. م. ٩٣ من الدستور. غايته. أن يستقيم لمجلس الشعب مسوغات قراره بإقامته على دعائم مستمدة من تحقيق قضائى محايد. علة ذلك. اعتبار الفصل فى صحة العضوية احتكام فى خصومه يدخل ضمن وظيفة القضاء ويحتاج إلى نزاهة القضاء وحيدتهم .
١٤٦٤٩	١١٠	(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة العضوية. استثناء . استناده في الأصل إلى المادة الخامسة من الدستور قبل تعديلها في ٣٠/٤/١٩٨٠. مؤدى ذلك. اختصاصه بعد قيام نظام تعدد الأحزاب. طبيعته. سياسى يتأبى على مبدأ عدل القضاء وحيدته. لازمه أن يغفل هذا الاختصاص في نطاقه السياسى وينحصر فى مسألة الاقتراع على العضوية دون الإجراءات السابقة عليه. مراقبة هذه الإجراءات وما شابها من أخطاء . دخوله فى نطاق الولاية العامة للمحاكم .
١٤٦٤٩	١١٠	(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨) ٣ - سلطة مجلس الشعب بالفصل في صحة العضوية لا تأبى على مبدأ المساواة القانونية بالنسبة لإجراءات عملية الانتخاب. علة ذلك.
١٤٦٤٩	١١٠	(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨) ٤ - حصانة أعضاء مجلس الشعب. نطاقها. م ٩٨ من الدستور . عدم استطالتها إلى أى عمل يتجرد من المشروعية .
١٤٦٤٩	١١٠	(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ فى جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨) ٥ - الطعن الانتخابى الوارد بنص المادة ٩٣ من الدستور. انصرافه إلى العملية الانتخابية من تصويت وفرز إلى إعلان النتيجة. امتداده أيضا إلى ما يفرضه اللمتور من إحالة الطعن

الصلحة	القاعدة	
١٤٦٤٩	١١٠	<p>إلى محكمة النقض لتحقيقه وعرض نتيجة التحقيق على المجلس لإصدار قرار فى شأنه. افتتار هذه الأعمال للمشروعية وانحرافها عن أحكام الدستور. مؤداه . انحدارها إلى مستوى العمل المادى ويتحقق بها ركن الخطأ فى المسئولية التقصيرية .</p> <p>(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)</p> <p>٦ - استخلاص الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما من سلطة محكمة الموضوع. استظهار الحكم من تحقيقات محكمة النقض ما لحق عملية فرز الأصوات وإعلان النتيجة من أخطاء أدت إلا إعلان فوز منافس المطعون ضده رغم أحقيته هو فى ذلك علاوة على تراخى رئيس اللجنة التشريعية ورئيس مجلس الشعب فى عرض النتيجة على المجلس فى الوقت المناسب. قضاؤه بالتعويض تأسيساً على ما لحق المطعون ضده من أضرار نتيجة ذلك. سائغ .</p>
١٤٦٤٩	١١٠	<p>(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)</p> <p>٧ - تمثيل الدولة فى التقاضى، فرع من النيابة القانونية عنها . وجوب الرجوع إلى مصدرها وهو القانون فى بيان مداها ونطاقها. رئيس مجلس الشعب وهو صاحب الصفة . دون غيره فى تمثيله ولجانه بما فى ذلك رئيس اللجنة التشريعية .</p>
١٤٦٤٩	١١٠	<p>(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	أهلية
		١ - الصبي المميز ليست له أهلية التصرف في أمواله. مؤداه. عدم جواز التصالح على حقوقه إلا بواسطة الأب . شرطه استئذان المحكمة إذا كان محل الصلح عقاراً أو محلاً تجارياً أو أوراقاً مالية تزيد قيمتها على ثلاثمائة جنيه. م ٧ ق ١١٩ لسنة ١٩٥٢
١٤٦٥	٨١	(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٧) ٢ - الحكم بعقوبة جنائية. أثره. عدم أهلية المحكوم عليه للتقاضى أمام المحاكم مدع أو مدعى عليه. المواد ٨، ١/٢٤، ٤/٢٥ عقوبات. مخالفة ذلك. أثره. البطلان. أعمال هذه القاعدة على الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية بعقوبة جنائية. عدم تعيين المحكوم عليه بعقوبة جنائية قيماً تقره المحكمة . أثره. اعتبار الفترة التى تسبق صدور الحكم بتعيين القيم مانعاً يوقف سريان التقادم .
١٤٨٩٢	١٤٨	(الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩) ٣ - حكم الإقلاس. أثره. غل يد المفلس عن إدارة أمواله . م ٢١٦ ق التجارة . تعلق ذلك بالصفة فى الإدارة والتقاضى. مؤداه. عدم تطبيق الأحكام الواردة فى القانون التجارى والمعلقة بالإفلاس على المنازعات التى تخرج عن هذا النطاق .
٢٤٣٦	٢٤٤	(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٧/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		اوراق تجارية
		١ - الوفاء بالالتزام للدائن. تصرف قانونى يخضع لوسيلة الإثبات التى يحاج بها هذا الدائن أى كان الموفى . مؤدى ذلك الوفاء بالثمن إلى البائع. تصرف قانونى يخضع فى إثباته لقواعد الإثبات التجارية التى يحاج بها البائع .
٢٤١١	١٩٥	(الطعن رقم ٣٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٦)
		٢ - التزام المدين - شخصاً طبيعياً أو معنوياً بمبلغ من المال يعرضه نقوداً دون غيرها لإبراء ذمته من الدائن. إصداره شيكا . لا يعد وفاء مبرئاً لزمته . عدم انقضاء التزامه إلا بصرف المسحوب عليه قيمة الشيك للمستفيد .
٢٤٢٥٦	٢١٧	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٦)

إيجار

أولاً: القواعد العامة في عقد الإيجار :

تطبيق قواعد القانون المدني في الإيجار :

١ - حق المستأجر في شغل وحدة العقار بعد إعادة بنائه في حالة هدمه . م ٣٤ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . خلو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من نص مماثل . مؤداه وجوب الرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدني .

٣٨ ١٤١٨٢ (الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١/١٧)

٢ - خلو تشريعات إيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة . أثره . وجوب الرجوع إلى أحكام القانون المدني .

١٦٦ ١٤١٠١ (الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)

٣ - وفاة المستأجر الأصلي أثناء مدة العقد الاتفاقية وقبل استلامه العين المؤجرة معدة للسكنى . أثره . إنتقال الحقوق والإلتزامات الناشئة عن العقد إلى ورثته ولو كانوا غير مقيمين بالعين . م ١٠ / ٦٠ مدني .

١٦٦ ١٤١٠١ (الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)

٤ - مشتري العقار بعقد غير مسجل . حقه في مطالبة المستأجر بالحقوق الناشئة عن عقد الإيجار . شرطه . حوالة عقد الإيجار له من البائع وقبول المستأجر للحوالة أو إعلانه بها . يستوى في ذلك إعلان الحوالة من المشتري أو البائع

الصفحة	القائمة	
		طالما تم بورقة رسمية بواسطة المحضرين . قبول الحوالة . أثره . للمشتري مقاضاة المستأجر المحال عليه فى شأن الحقوق المحال بها . علة ذلك .
٢٤٢٥٦	٢١٧	(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٦ / ٦) ٥ - إنتهاء الحكم صحيحاً إلى أن محل الاجارة منشأة تجارية خاضعة لأحكام القانون المدنى . عدم سريان أحكام قانون إيجار الأماكن على دعوى فسخ تلك الاجارة .
٢٤٩٧٤	٣٢٣	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١٢ / ٢٠) إثبات العلاقة الإيجارية : ١ - تضمين قائمة شروط البيع شرطاً يتضمن إلتزام الطاعن الشريك على الشيوع بإخلاء العين - إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى رفض دعوى الطاعن بثبوت العلاقة الإيجارية إستناداً إلى أن قبوله هذا الشرط يعد قبولاً منه بتسليم العين خاليه من شاغليها - لاختطاً - علة ذلك .
١٤٣٢٥	٦٠	(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٢٩) ٢ - إستدلال الحكم المطعون فيه على إنتفاء صورية عقد إيجار النزاع بذات نصوصه ورفضه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية ذلك العقد لتقاعس الطاعن عن إقامة دعوى بصوريته . فساد فى الإستدلال وإخلال بحق الدفاع . علة ذلك .
١٤٣٩٨	٧٢	(الطعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - للمستأجر إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات . م ٣/٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
١٥٤٤ ع ١	٩١	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)
		٤ - إثبات العلاقة الإيجارية من سلطة محكمة الموضوع . متى كان إستخلاصها سائفاً .
٥٤١ ع ٢	٢٦٢	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٢)
		بعض أنواع الإيجار :
		إيجار الأراضي الزراعية
		١ - صاحب حق الانتفاع الذي أنتقلت إليه حيازة الأرض الزراعية . له تأجيرها للغير . عدم انقضاء عقد الإيجار بانقضاء حقه في الانتفاع . امتداده تلقائياً في مواجهة المالك للأرض المؤجرة دون توقف على إجازته .
١٥٤٤ ع ١	٨٦	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
		٢ - مستأجر الأرض الزراعية . عدم جواز إخلاله منها إلا إذا أخل بالتزام جوهرى فى القانون أو العقد . م ٣٥ ق الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل . إنهاء العقد بانقضاء مدته للمستأجر وحده دون المؤجر . تعلق ذلك بالنظام العام .
١٥٤٤ ع ١	٨٦	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إستخلاص توافر الصفة فى المؤجر . استقلال محكمة الموضوع به متى أقامت قضاها على أسباب سائفة .
١٤٥١٤	٨٦	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
		إيجار الأرض الفضاء :
		إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعة لقوانين إيجار الأماكن . العبارة فى وصف العين المؤجرة هى بما ورد بعقد الإيجار . متى كان مطابقا لحقيقة الواقع ومقصود المتعاقدين استقلال محكمة الموضوع بتقدير ذلك متى أقامت قضاها على أسباب سائفة . لا عبارة بالفرض الذى أجرت من أجله الأرض ولا بما يقيمه المستأجر عليها من منشآت .
٢٤٦٧٩	٢٨٤	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)
		الأماكن التى تشغل بسبب العمل :
		١ - المساكن التى تشغل بسبب العمل . عدم سرىان الإمتداد القانونى على عقود إستئجارها ولو لم تكن ملحقة بالمرافق أو المنشآت . إنتفاع موظف الحكومة بالمسكن فى هذه الحالة لا عبارة بكون المكان من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة
١٤٣٨٩	٧٠	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الأماكن التى تشغل بسبب العمل . عدم سريان أحكام قوانين الإيجار عليها . مناطه . أن يكون شغلها مرده علاقة العمل .
٢٤٥٤١	٢٦٢	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٢)
		٣ - الأماكن الملحقة بالمدارس والمساجد والكنائس والمخصصة لسكنى بعض العاملين بها التى ترتبط الإقامة فيها مع شغل الوظيفة . لها طبيعة خاصة . زوال السند القانونى لتلك الإقامة بإنهاء العلاقة الوظيفية . علة ذلك .
٢٤٦٠٢	٢٧٠	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١٠/٣١)
		٤ - إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه برفض دعوى إخلاء المطعون عليهما من العين المؤجرة لهما بسبب العمل على سند من التحاق المطعون عليه الأول بالعمل بالمدرسة قبل تحرير عقد الإيجار وخلو العقد من الإقصاح عن علاقة العمل واسم المطعون عليها الثانية فساد فى الاستدلال .
٢٤٦٠٢	٢٧٠	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١٠/٣١)
		٥ - أولوية العاملين بالدولة والقطاع العام الذين انتهت خدمتهم وملاك العقارات المؤجرة للتغير فى المحافظات ولاقاربهم حتى الدرجة الثانية فى تأجير الوحدات السكنية التى تقيمها الدولة أو المحافظات أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام . م ١/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .
		لاحق لهؤلاء العاملين فى البقاء فى المساكن التى كانوا يشغلونها قبل إنتهاء خدمتهم لحين تدبير مساكن لهم .
٢٤٩٠٤	٣١٤	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - المساكن التى تشغل بسبب العمل . عدم سريان أحكام الباب الأول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عليها . م٢ / أ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وجوب أعمال حكم المادة المذكورة دون التعليمات الإدارية بامتداد عقود تلك المساكن إلى حين تدبير مساكن أخرى لشاغلها . علة ذلك .
٢٤٩٠٤	٣١٤	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
		آثار عقد الإيجار :
		عقد الإيجار - إنتقال آثاره إلى المشتري متى سجل عقد شرائه ولو لم يتم البائع بحواله حقوقه فى عقد الإيجار إليه .
٢٤١٨٤	٢٥٤	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
		« التزامات المؤجر »
		١ - إلتزام المؤجر بأن يرد للمستأجر ما أنفق على المبنى المؤجرة أو التحسينات التى أحدثها بها عند إنتهاء العقد . م ٥٩٢ مدنى .
٢٤١٨٤	٢٠٤	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣)
		٢ - إلتزام المؤجر بتعويض المستأجر عن النقص فى الانتفاع بالعين المؤجرة أو استحالة هذه الانتفاع نتيجة عمل صادر من جهة حكومية فى حدود القانون . م ٥٧٤ مدنى .
٢٤١٨٤	٢٠٤	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
٢٤٣٧٤	٢٣٥	٣ - التزام المؤجر بضمان العيب الخفى . شرطه . للمستأجر عند تحققه طلب فسخ العقد مع التعويض أو انقاص الأجرة . م ٥٧٦ ، ٥٧٧ مدنى . (الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)
		د التزامات المستأجر ،
٢٤٩٦	١٨٨	١ - حق المؤجر فى طلب إزالة المبانى التى يقيمها المستأجر دون علمه فى العين المؤجرة . م ٥٩٢ مدنى . إستخلاص علم المؤجر من عدمه ، من سلطة محكمة الموضوع . مضى أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله . (الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
٢٤٩٧٤	٣٢٣	٢ - النص فى عقد الإيجار على تحديد موطن لطرفيه واجب الاعتبار فى كل إعلان بسريان العقد أو فسخه وعدم براءة ذمة المستأجر إلا بالحصول على إيصال موقع من المؤجر . لايفيد الاتفاق على الوفاء بالأجرة فى غير موطن المدين . (الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٦٠ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)
		تحديد مدة العقد :
٢٤٤٢٠	٢٤٣	١ - تعذر معرفة الوقت الذى جعله المتعاقدان ميقاتا ينتهى إليه عقد الإيجار . إعتبره متعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة . (الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إقرار المؤجر بعدم خضوع عقد الإيجار المقروش للتأقيت وإستمراره طالما كان المستأجر قائما بتنفيذ إلتزاماته لا يعد تحديدا لمدة العقد .
٢٤٢٠	٢٤٣	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/١١) إنهاء عقد الإيجار :
		١ - التنبيه بالإخلاء لإنتهاء مدة العقد . وجوب اشتمال عباراته على ما يفيد رغبة موجهة فى اعتبار العقد منتهياً فى تاريخ معين دون إشتراط ألفاظ معينة . إفصاح موجه التنبيه عن السبب فى طلب الإخلاء . أثره . وجوب الوقوف فى أعمال الأثر المترتب على التنبيه عند هذا السبب طالما لم يتم تغييره . يستوى فى ذلك إقامة دعوى الإخلاء أمام القضاء المستعجل أو القضاء الموضوعى أو أن يعقب الدعوى المستعجلة بالدعوى الموضوعية . إعتداد الحكم المطعون فيه بالتنبيه الموجه إلى الطاعن قبل رفع الدعوى المستعجلة . لا خطأ . علة ذلك .
١٤٢٥٢	٥٠	(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٤) ٢ - التنبيه بالإخلاء الصادر من أحد طرفى عقد الإيجار - أثره . إنحلال الرابطة العقدية بعد مدة معينة م ٥٦٣ مدنى .
١٤٤٢	٨١	(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - التنبيه بالإخلاء . جواز صدوره من المؤجر أو المستأجر أو من ينوب عن أى منهما تعدد المؤجرون أو المستأجرون . كفاية صدوره من أحدهم متى إجازة الباقي . إعتباره وكيلاً عنهم . (الطعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
١٤٩٢٦	١٥٢	٤ - عقود الإيجار الغير خاضعة للقوانين الاستثنائية . مؤقتة . عدم تحديد مدتها أو ربط إنهاؤها بأمر مستقبل غير محقق الوقوع أو استحالة معرفة تاريخ إنتهائها . وجوب إعتبار العقد منعقداً للفترة المحددة لدفع الأجرة . لكل من طرفيه إنهاؤه بالتنبيه على الآخر فى الميعاد القانونى . مادتان ٥٥٨ ، ٥٦٣ مدنى . (الطعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
١٤٩٢٦	١٥٢	٥ - الإتفاق على جعل حق إنهاء العقد موكولا إلى صدور تنبيه من المستأجرين دون المؤجرين . مؤداه . إمتداد العقد لمدة غير محددة . أثره . وجوب تطبيق أحكام المادة ٥٦٣ مدنى لتحديد مدة الإيجار . لكل من الطرفين الحق فى إنهاؤه . لا محل لترك المدة لتحديد القاضى أو ربطها بوقاة المستأجر ولا وجه للقياس على أحكام الحكر . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
١٤٩٢٦	١٥٢	التجديد الضمنى لعقد الإيجار : استخلاص التجديد الضمنى لعقد الإيجار من سلطة قاضى الموضوع متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة . (الطعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
١٤٩٢٦	١٥٢	

الصفحة	القاعدة	
		إدارة المال الشائع
		١ - إنفراد أحد الشركاء على الشيوع بالطعن في المنازعات المتعلقة بتحديد الأجرة . عمل من أعمال الإدارة . مؤداه . إعتبار الطاعن نائباً عن باقي الشركاء طالما لم يعترض أحدهم على هذا الإجراء .
١٤٤٩٢	٨١	(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١٤)
		٢ - اعتبار الإيجار من أعمال الإدارة - تولى أحد الشركاء الإدارة دون إعتراض من الباقين . أثره . إعتباره وكيلاً عنهم تنفذ في حقهم أعمال الإدارة المعتادة التي تصدر منه .
١٤٨٢٨	١٢٥	(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦)
		إيجار ملك الغير :
		الإيجار الصادر ممن لا يملك الشيء أو له حق التعامل فيه صحيح بين طرفيه . عدم نفاذه في حق مالكه أو من له الحق في الانتفاع به إلا بالأجازة . طلب المستأجر إبطال العقد أو فسخه . غير جائز . طالما لم يتعرض له المالك في الإنتفاع بالعين المؤجرة .
٢٤٤٨٤	٢٥٤	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
		ثانيا - تشريعات إيجار الأماكن
		« نطاق تطبيق تشريعات إيجار الأماكن من حيث المكان »
		١ - خضوع الإجارة للقواعد العامة في القانون المدني . مناطه . مجرد وجود المكان المؤجر في موقع متميز أو تزويده

الصفحة	القاعدة	
		بالأجهزة اللازمة لتكييف الهواء ، لا تخرجه من نطاق تطبيق قانون إيجار الأماكن .
١٤٩٢ ع	٨٤	(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١٤)
		٢ - خضوع المكان لقوانين إيجار الأماكن . مناطه . قيام علاقة إيجارية عنه . المادة الأولى من قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة .
٢٤٥٤١ ع	٢٦٢	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٢)
		٣ - إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين إيجار الأماكن .
٢٤٦٧٩ ع	٢٨٤	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)
		د سريان تشريعات إيجار الأماكن من حيث الزمان ،
		١ - أحكام القوانين ، عدم سريانها كقاعدة عامة إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، الاستثناء ، الأحكام المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله .
١٤٣٧٩ ع	٦٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣١)

الصفحة	القاعدة	
١٤٣٧٩	٦٩	٢ - الأحكام الخاصة بتعيين أسباب الإخلاء ، تتعلقها بالنظام العام ، سريانهما بأثر فوري على المراكز والوقائع التي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها . (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
١٤٣٧٩	٦٩	٣ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكماً جديداً يتعلق بذاتية القاعدة الموضوعية الأمرة ، سريانه بأثر فوري على المراكز والوقائع التي لم تستقر نهائياً وقت نفاذه ، تعلق التعديل ببعض شروط إعمال القاعدة الأمرة ، عدم سريانه إلا من تاريخ نفاذها على الدعاوى التي رفعت في ظلّه . م ٩ مدني . (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
١٤٣٧٩	٦٩	٤ - تعديل المشرع سبب إخلاء المستأجر ، م ١٨ / دق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، قاعدة تتعلق بالنظام العام ، سريانه بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي لم تكن قد استقرت بعد بحكم نهائي ولو كانت ناشئة في ظل قانون سابق . (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
١٤٣٧٩	٦٩	٥ - الأحكام الخاصة بتحديد أسباب الإخلاء ، تتعلقها بالنظام العام سريانهما بأثر فوري . (الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)
١٤٥٧٧	٩٩	٦ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكماً جديداً بذاتية القاعدة الموضوعية الأمرة سريانه بأثر فوري على المراكز والوقائع التي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها . (الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)
١٤٥٧٧	٩٩	

الصفحة	القاعدة	
		٧ - آثار العقد . خضوعها كأصل لأحكام القانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقا بالنظام العام . قوانين إيجار الأماكن وقراراتها التنفيذية . سريانها بأثر مباشر على عقود الإيجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به .
٢٤٨٩	١٨٧	(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٩) حقوق والتزامات طرفي العلاقة الإيجارية : حظر احتجاز أكثر من مسكن :
		١ - إبداء الطاعن دفاع قوامه توافر مقتضى احتجاز أكثر من مسكن متمثلاً في حاجته إلى شقة لزواج ابنته - إلتفات الحكم المطعون فيه عن مواجهة هذا الدفاع بالاعتداد بتاريخ عقد القران دون المراحل السابقة عليه . قصور .
١٤٦٠٦	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٦) ٢ - المسكن الذي ينتهى عقده عند احتجاز المستأجر أكثر من مسكن هو الذي لا يتوافر المقتضى لاحتجازه ، وجوب تحقق المحكمة من عدم توافر المقتضى عند نظر دعوى الاخلاء لتعلقه بالنظام العام .
١٤٧٥٧	١٢٦	(الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/١١) ٣ - احتجاز المستأجر أكثر من مسكن دون مقتضى عند التعاقد . المواد ٨ ، ٧٦ ق ٤٩ لسنة ٧٧ ، م ٢٥ ق ١٣٦

الصفحة	القاعدة	
		لسنة ١٩٨١ . أثره . بطلان العقد بطلاناً مطلقاً وحق المؤجر في طلب الإخلاء . إزالة المستأجر أسباب المخالفة أو تغيير وجه استعمال أحد المسكنين إلى غير أغراض السكنى بعد رفع الدعوى استعمالاً للرخصة المخولة له بالمادة ١٩ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . لا أثر له .
١٤٨١٣	١٣٦	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٢١) ٤ - حظر احتجاز الشخص أكثر من مسكن في البلد الواحد . إنصرافه إلى الوحدات السكنية دون المستعملة في غير أغراض السكن - العبرة بحقيقة الواقع حسب طريقة الانتفاع بالعين المؤجرة .
١٤٨٧٠	١٤٤	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦) ٥ - م ٢٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . اقتصار نطاق سريانها على ما ورد بالقانون المذكور لا محل لأعمالها بصدد تطبيق نص المادة ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
١٤٨٧٠	١٤٤	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦) ٦ - إحتجاز المطعون ضده مسكناً في مبناه الجديد الذي أقامه بمدينة القاهرة علاوة على العين المؤجرة له بمحافظة الجيزة خروج عن نطاق الحظر الوارد بالمادة ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
١٤٩٤٢	١٥٤	(الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٥) ٧ - إقامة الطاعنة دعواها لإخلاء المطعون ضده من عين النزاع لاحتجازه أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتض

الصفحة	القاعدة	
		إستخلاص الحكم علمها بحصول تنازله عنها من مستأجرها الأصلي المذكور من واقعة سداد المستأجر من الباطن لها لقيمة استهلاك المياه عن تلك الشقة . وقبولها لهذا التنازل فساد في الاستدلال وقصور . علة ذلك .
٢٤٤٨	١٧٨	(الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٣) ٨ - حظر إحتجاز الشخص أكثر من مسكن في البلد الواحد بغير مقتضى . م ١/٨ / ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إنصراف لفظ البلد إلى المدينة أو القرية وفقاً للجداول المرفقة بالقرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ . وجوب التحرز في تطبيق هذا الحظر بإعتباره أمراً متعلقاً بالنظام العام .
٢٤١٧٦	٢٠٢	(الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣) ٩ - إنتهاء الحكم المطعون فيه أن للطاعنة مسكناً آخر دون التحقق من كون المسكن خاص بها وإنها تحتجز معه شقة النزاع دون مقتضى . خطأ وقصور .
٢٤٥٤٩	٢٦٣	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥) حظر إبرام أكثر من عقد إيجار للمكان المؤجر : ١ - حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة . م ١٦ / ٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . مؤداه . بطلان العقد اللاحق للعقد الأول بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام . لا محل لإعمال نص م ٥٧٣ مدني بشأن المفاضلة بين المستأجرين لذات العين .
١٤١٠١	١٦٦	(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه . مخالفة ذلك أثره . بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول بطلانا مطلقا سواء علم المستأجر اللاحق بصدور العقد الأول أو لم يعلم . م ٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا محل لأعمال نص م ٥٧٣ مدني . لا يغير من ذلك عدم ثبوت تاريخ العقد الأول .
٢٤٩٤٨	٣٢٠	(الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩) « حق المأجر في طلب الإخلاء » « أسباب الإخلاء » تعيين أسباب إخلاء الأماكن المؤجرة الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . أحكام امره متعلقة بالنظام العام . ورودها في تلك التشريعات على سبيل الحصر . مؤداه عدم طلب إخلالها عمالا للشرط الصريح الفاسخ متى تعارض هذا الشرط مع تلك الأسباب .
٢٤٩٧٨	٢٥٣	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥) الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة والتكرار : « التكليف بالوفاء » دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المتأخرة . خلو الدعوى منه أو بطلانه . أثره عدم قبول الدعوى م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .
١٤٧٧٩	١٢٩	(الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>«تواقي الحكم المستعجل بالإخلاء»</p> <p>تنفيذ حكم مستعجل بطرد المستأجر لتخلفه عن سداد الأجرة - لا يحول وحق محكمة الموضوع في إعادته إلى العين - متى أوفى بالأجرة المستحقة عليه والمصاريف والنفقات الفعلية إلى المؤجر قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ولو تضمن العقد شرطاً فاسخاً ، علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٣)</p> <p>تخلف المستأجر عن سداد تكاليف الصرف الصحي :</p> <p>١ - أعمال الصرف الصحي للعين المؤجرة . اعتبارها من ملحقات الترميمات الضرورية للعين . التزام المؤجر بها ما لم يتفق على خلافه . المادتان ٩ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨٦ ، ٥٦٧ مدني . عدم وفاء المستأجر بتكاليفها . لا يرتب الإخلاء .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)</p> <p>٢ - القضاء بإخلاء الطاعن لتخلفه عن الوفاء بنصيبه في تكاليف توصيل الصرف الصحي للعقار الكائن به العين المؤجرة دون أن يكون هناك اتفاق على ذلك . خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)</p> <p>التكرار في التأخير بالوفاء بالأجرة :</p> <p>تكرار امتناع المستأجر عن سداد الأجرة الموجب للحكم بالإخلاء . شرطه . لمحكمة الموضوع عند نظر دعوى المؤجر بإخلاء العين لهذا السبب بحث أمر تأخر المستأجر أو امتناعه عن الوفاء بالأجرة . استثناء الحكم الصادر برفض دعوى</p>
١٤١٠٥٢	١٧١	
١٤٧٧٩	١٢٩	
١٤٧٧٩	١٢٩	

الصفحة	القاعدة	
		الإخلاء لانتفاء واقعة التكرار التمسك لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بواقعة امتناع المستأجر عن الوفاء بالأجرة كسبب للإخلاء . جائز . علة ذلك .
١٤٨٨٣	١٤٦	(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)
		الإخلاء للتأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار :
		١ - العقد . عدم جواز فسخه على غير عاقديه . عقد الإيجار من الباطن لا ينشئ علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي إلا بالنسبة للأجرة ولو كان مصرحاً في عقد الإيجار الأصلي بالتأجير من الباطن . إنتهاء الحكم إلى قيام علاقة تعاقدية بين المؤجر الأصلي والمستأجر من الباطن تأسيساً على التصريح الأصلي بالتأجير من الباطن . خطأ .
١٤٥٨١	٩٨	(الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)
		٢ - مجرد علم المؤجر بواقعة التأجير من الباطن وعدم اعتراضه عليها . عدم اعتباره بذاته تنازلاً ضمناً عن حقه في طلب الإخلاء . علة ذلك .
١٤٩٤٨	١٥٥	(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		٣ - حق مستأجر العين لمزاولة مهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة في تأجير جزء من المكان . م ٤٠ / ب ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم سريانه على حالة التنازل عن الإيجار . علة ذلك .
١٤٩٤٨	١٥٥	(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

الصفحة	القاعدة
	٤ - عقد الإيجار من الباطن لا ينشئ علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي إلا بالنسبة للأجرة . (الطعن رقم ٢٨١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)
١٤١٠٠٦	١٦٥
	٥ - العين المستأجرة لمزاولة مهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة للمستأجر تأجير جزء منها لا كلها من الباطن لأخر . شرطه . المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ (الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٨)
٢٤٥٧١	٢٦٥
	٦ - الإيجار من الباطن والتنازل عن الإيجار . ما هيته . حق المستأجر مباشرتهما م ٥٩٣ مدني . لا محل للتحدي به بالنسبة لقانون إيجار الأماكن . جواز التنازل استثناء عن حق إيجار مكتب المحاماه لمزاولة مهنة حرة أو غير مقلقة للراحة . م ٢/٥٥ من قانون المحاماة ١٧ لسنة ١٩٨٣ إقتصار هذه الإجازة على التنازل دون التأجير من الباطن . (الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٨)
٢٤٥٧١	٢٦٥
	٧ - حظر تنازل المستأجر عن العين المؤجرة والتأجير من الباطن إلا بإذن كتابي صريح من المؤجر . عبء إثبات إنتفاء الحظر . وقوعه على عاتق مدعيه . (الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)
٢٤٦٣٢	٢٧٥
	٨ - التأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار وترك العين المؤجرة . أسباب مستقلة للإخلاء . للمؤجر طلب الإخلاء بتحقيق أى منها . (الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)
٢٤٦٣٩	٢٧٦

الصفحة	القاعدة	
		٩ - حق المستأجر فى تأجير المكان المؤجر له كله أو بعضه للطلاب فى غير المدن التى تقيم فيها أسرهم . م ٤٠ / ج ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم إنطباق ذلك النص على حالة ترك المستأجر العين المؤجرة . علة ذلك .
٢٤٦٣٩	٢٧٦	(الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)
		١٠ - حق المستأجر فى التأجير من الباطن . م ٤٠ / ب ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مناهة . ورود التأجير على جزء من المكان المؤجر . عدم ورود نص مخالف بالقانون ٥١ لسنة ١٩٨١ . مؤداه .
٢٤٧٥٩	٢٩٥	(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٦)
		١١ - الأصل تحريم التأجير من الباطن فى ظل تشريعات إيجار المساكن بغير إذن كتابى صريح من المالك . ولو خلا عقد الإيجار من شرط الحظر . مؤدى ذلك . على من يدعى خلاف ذلك عبء ثباته .
٢٤٩٥٨	٣٢١	(الطعن رقم ٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)
		١٢ - دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن . محلها . فسخ عقد الإيجار الأصلى . مؤدى ذلك . وجوب اختصاص المستأجر الأصلى . اختصاص المؤجر للمستأجر من الباطن دون المستأجر الأصلى . أثره . عدم قبول الدعوى . اختصاص المستأجر الأصلى وحده . كاف . علة ذلك .
٢٤٩٥٨	٣٢١	(الطعن رقم ٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		الإخلاء للتغيير وإساءة استعمال العين المؤجرة :
		١ - شرط الحصول على حكم نهائى لإثبات الواقعة سبب الإخلاء م/ ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لا محل لإعماله على الدعاوى التى رفعت فى ظل العمل بأحكام ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩
١٤٣٧٩	٦٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
		٢ - استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه . من مسائل الواقع إستقلال قاضى الموضوع بتقديره . شرطة .
١٤٣٧٩	٦٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
		٣ - إنشاء المستأجر حظيرة لتربية الدواجن فى فضاء المنور الملحق بالعين المؤجرة من الأمور الضارة بالصحة العامة وينطوى على إقلاق لراحة السكان . للمؤجر طلب إخلاء العين المؤجرة له . لا يغير من ذلك وقوف الجيران من هذا التصرف موقفاً سلبياً .
١٤٣٧٩	٦٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
		٤ - حق المستأجر فى تغيير وجه استعمال العين المؤجرة . ١٨ / د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . شرطه . ألا يلحق بالمبنى أو شاغليه ضرر . مؤداه .
١٤٨٠٢	١٣٤	(الطعن رقم ٢٤٨٩ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)
		٥ - مسئولية المستأجر فى المحافظة على العين المؤجرة واستعمالها الاستعمال المألوف غير الضار بها أو بالمؤجر .

الصفحة	القاعدة
	<p>عدم اقتصره على أفعاله الشخصية . انعقاد مسئولته عن أعمال المتتبعين معه بالعين المؤجرة وتابعيه . . تابعى المستأجر وما هيتهم . م ٣٧٨ مدنى قديم . خلو التقنين المدنى الحالى من حكم مماثل للمادة المذكورة . لا يفيد استبعاد حكم النص سالف البيان . علة ذلك .</p>
٢٤٩٦٥	<p>٣٢٢ (الظعن رقم ٢٧١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)</p> <p>٦ - حق المؤجر فى إخلاء المستأجر إذا ثبت بحكم قضائى نهائى استعماله العين المؤجرة أو سماحة باستعمالها بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو منافيه للأداب العامة . م ١٨ / د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .</p> <p>خلو النص المذكور من بيان حكم الأفعال الصادرة من تابعى المستأجر . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة فى القانون المدنى . مؤداه . مسئولية المستأجر عن أفعال المقيمين معه بالعين المؤجرة . وقوع الفعل الضار من المترددى على المستأجر . انعقاد مسئولته عند ثبوت سماحه بهذا الفعل .</p> <p>التزام محكمة الموضوع حال نظر دعوى الإخلاء بالتحقق من سماح المستأجر لغير المقيم معه بالعين المؤجرة من إتيان الفعل الضار بأسباب سائغة .</p>
٢٤٩٦٥	<p>٣٢٢ (الظعن رقم ٢٧١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٧ - حجية حكم التعويض النهائي الصادر لصالح المؤجر على المستأجر عن الفعل الصادر من غير المقيم معه بالعين المؤجرة أمام المحكمة المنظور أمامها دعوى الإخلاء . شرطه . بحثه مسألة سماح المستأجر بوقوع الفعل الضار من عدمه . مثال بصدد حكم تعويض عن الضوضاء والضجيج من التلاميذ المترددين على المستأجر لأخذ دروس خصوصية . (الطعن رقم ٢٧١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)
٢٤٩٦٥	٣٢٢	الإخلاء لإعادة البناء بشكل أوسع : طلب إخلاء المبانى غير السكنية لإعادة بنائها بشكل أوسع . م ٤٩ وما بعدها ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وجوب تطبيق أحكام تلك المادة بأثر فوري على ما لم يفصل فيه بحكم قضائى نهائى . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك وإعماله أحكام ق ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بحجة أنها قواعد إجرائية . خطأ . علة ذلك .
١٤٥٨٧	٩٩	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		هدم المباني غير السكنية لإعادة بنائها :
		المباني غير السكنية المستثناء من أحكام الهدم لإعادة البناء . تحددها على سبيل المحصر ، م ١/٥١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ : المنشآت ذات الأهمية للاقتصاد أو الأمن القومي أو التي تقدم خدمات عامة للجمهور . اعتبارها كذلك . منوط بما يصدره وزير الإسكان من قرارات .
٢٤٨٩	١٨٧	(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
		الاستثناءات الواردة على حق المؤجر في طلب الإخلاء :
		« التاجير المفروش »
		« التنظيم القانوني للتأجير المفروش »
		١ - الأماكن المؤجرة مفروشة بأثاث من عند مؤجرها لفرض السكنى أو لغير ذلك من الأغراض . عدم خضوع أجرتها لتحديد القانوني . شرطه . ألا يكون القصد منها التحايل على أحكام القانون . العين المؤجرة لاستغلالها في الأعمال التجارية . عدم لزوم اشتغالها على المقومات المعنوية للمتجر . لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته .
١٤١٧	٢٥	(الطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣)
		٢ - ثبوت أن الفرض الأساسي من الإيجار ليس المكان في ذاته وإنما ما اشتمل عليه من عناصر مادية أو معنوية أثره خضوعه للقواعد العامة دون القوانين الاستثنائية .
١٤١٢	٢٨	(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الأماكن المؤجرة مفروشة . عدم خضوعها لأحكام قانون إيجار الأماكن فيما يتعلق بتحديد الأجرة وإمتداد عقد الإيجار . شرطه . ألا يكون التأجير صورياً .
١٤٥٤٤	٩١	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)
		٤ - اعتبار المكان المؤجر مفروشاً . شرطه . احتمال الإجارة فوق منفعة المكان في ذاته مفروشات ذات قيمة تبرر تغليب منفعتها على منفعة العين سواء كان المؤجر هو مالك العين أو مستأجرها الأصلي . للمستأجر إثبات التحايل بكافة طرق الإثبات .
١٤٥٤٤	٩١	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)
		٥ - الأماكن المؤجرة مفروشة . اقتضاء مؤجرها مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار غير مؤتم . أساس ذلك . فصل المحكمة الجنائية في وصف العقد . أثره . عدم جواز بحث هذه المسألة من المحكمة المدنية .
١٤٥٥٢	٩٣	(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)
		٦ - قضاء الحكم المطعون فيه بصورة وصف شقة إيجار النزاع بالمفروش دون استظهار شروط أعمال حجبة الحكم الجنائي الصادر ببراءة الطاعنة من تهمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار تأسيساً على كون العقد مفروشاً . قصور .
١٤٥٥٢	٩٣	(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - تقدير جدية الفرش أو صوريته . من سلطة قاضي الموضوع .
١٤٩٢٦	١٥٢	(الطعن رقم ٢٤٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		٨ - ادعاء المستأجر بطلان عقد استجاره للعين مفروشة وأنها في حقيقتها خالية لقيام المؤجر بتأجير أكثر من وحدة مفروشة بالعقار . لا مصلحة للمستأجر في هذا الادعاء . علة ذلك
١٤١٠٢١	١٦٧	(الطعن رقم ٣٢٥٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)
		٩ - الأماكن المؤجرة مفروشة . عدم خضوعها للأمتداد القانوني . خضوعها لأحكام القانون المدني .
٢٤٤٢٠	٢٤٣	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١١)
		١٠ - الأماكن المؤجرة مفروشة . عدم خضوعها لأحكام قوانين إيجار الأماكن الخاصة بالأمتداد القانوني وتحديد الأجرة . شرطه . إشتمال الإجارة فوق منفعة المكان في ذاته على مفروشات أو منقولات ذات قيمة تبرر تغليب منفعتها على منفعة العين خالية . لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته متى كان استخلاصها سائغاً . العبرة في ذلك بحقيقة الواقع لا بما أثبت في العقد .
٢٤٧١٤	٢٨٨	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		١١ - تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بإستئجار المكان خاليا خلافا للثابت بالعقد بأنه مفروش . إقامة الحكم قضاؤه باعتبار العين مؤجرة مفروشة تأسيسا على تراخيه في رفع الدعوى بصورية العقد وتوقيعه على عقود متتالية تماثله والقوائم الملحقة بها . قصور . علة ذلك .
٢٨٨	٢٤٧١٤	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢١)
		١٢ - اشتغال الاجارة على عناصر اكثر اهمية من المكان في حد ذاته . اثره . عدم خضوعها لقانون إيجار الأماكن . شرطه
٢٢٢	٢٤٩٧٤	(الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)
		« قيد عقد الإيجار المفروش »
		١ - الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة بالمادتان ٤٢ ، ٤٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اعتباره دفعا شكلياً وليس دفعا بعدم القبول .

الصفحة	القاعدة	
		قضاء محكمة أول درجة فى موضوع الدعوى الأصلية وبعدم سماع الدعوى الفرعية . تستنفذ به المحكمة ولايتها فى كل من الدعويين الأصلية والفرعية . علة ذلك .
١٤٨٠٨	١٣٥	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)
		٢ - التزام المأجر بقاء عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة قصره على العقود المبرمة طبقاً للمادتين ٣٩ ' ، ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧
١٤٨٠٨	١٣٥	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)
		٣ - وجوب قيد عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة . المادتان ٤٢ ، ٤٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تخلف ذلك . أثره . عدم سماع الدعوى الناشئة أو المترتبة عليه ولو ابرم العقد أو إنتهت مدته فى تاريخ سابق على سريان القانون المذكور . علة ذلك .
٢٤٧١٤	٢٨٨	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢١)

د حالات التاجير المفروش

حق المستأجر في التاجير مفروش بغير موافقة المالك .

٢١٢ بق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مصدره القانون . عبارة بغير

موافقة المالك . الواردة بنص هذه المادة . المقصود منها . إيضاح

منهزم الحق المقرر للمستأجر بنص المادة ٤٠ بق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

٢٤٩٥٨ ٣٢١

(الطعن رقم ٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١٢ / ٢٠)

د الامتداد القانوني لعقد الإيجار المفروش

١ - إمتداد عقد مستأجر المسكن المفروش من الباطن

وفقاً لنص المادة ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مناطه . قيام

العلاقة الإيجارية بينه وبين المستأجر الأصلي عند العمل

بأحكام القانون المذكور . لا يغير من ذلك انقضاء عقد

المستأجر الأصلي بوفاته وعدم إمتداده لأى من المستفيدين

المشار إليهم بالمادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

١٤٢٤٨ ٤٩

(الطعن رقم ١٥٢٧ سنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - الامتداد القانوني لعقد الإيجار المفروش . مناطه .</p> <p>أن يكون التأجير بقصد السكنى وأن تظل الإجاره ممتدة ومتصلة مدة خمس سنوات سابقة على ٩/٩/١٩٧٧ م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عدم امتداد العقد المفروش عند مخالفة المستأجر حظر احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى . علة ذلك .</p>
٢٤٥٤٩	٢٦٣	<p>(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)</p> <p>٣ - استغلال المستأجرة العين المؤجرة للتصنيف تتوافر به الإقامة المستقرة المعتادة مدة استغلالها وإستمرار الإقامة حكما باقى أشهر السنة ولو لم تكن مقيمة فى المسكن خلال تلك الفترة . علة ذلك . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى اعتبار التأجير بقصد الاصطيف لا يتحقق به وصف المسكن فى تطبيق المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خطأ فى القانون .</p>
٢٤٥٤٩	٢٦٣	<p>(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١٠ / ٢٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		حق المستأجر في اشراك آخرين معه في النشاط الذي يباشره بالعين المؤجرة :
		حق المستأجر الأصلي في إدخال شريك معه في استغلال العين المؤجرة ، أو أن يعهد لغيره في إدارة المحل المؤجر . لا يعد بذاته تخلياً عن حقه في الإنتفاع إلى شريكه .
٢٤٢١	١٧٤	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
		بيع الجندك :
		١ - عناصر وجود المتجر - تقدير كفايتها - من سلطة محكمة الموضوع . لها في سبيل ذلك التحرى عن قصد المتصرف من تصرفه .
١٤٤١٢	٧٨	(الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٥)
		٢ - بيع المستأجر المتجر أو المصنع المؤجر له . م ٥٩٤ / ٢ مدني . وجوب تقديم المشتري تأميناً كافياً للمؤجر للوفاء بالتزاماته قبله . بضائع المتجر لا تدخل في حساب هذا الضمان الإضافي . تقدير كفاية الضمان من سلطة قاضى الموضوع . مناطه . أن يكون سائغاً .
١٤٥٤٨	٩٢	(الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)
		٣ - إبقاء الإيجار في حالة بيع المصنع أو المتجر المنشأ بالعين . م ٥٩٤ / ٢ مدني جوازه استثناء من الأصل المقرر بحظر التنازل عن الإيجار . شرطه . أن يكون المكان المؤجر مستغلاً في نشاط تجارى . العبرة في ذلك بمرور التصرف على محل

الصفحة	القاعدة	
		تجارى دون الاعتداد بالوصف الوارد بالعقد . خضوع هذا التكليف لرقابة محكمة النقض .
١٤٩١٠	١٥٠	(الطعن رقم ٢٤٧٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)
		٤ - نشاط المدرسة الخاصة لا يعتبر من قبيل الأعمال التجارية . ورود عقد الإيجار على مدرسة خاص وتضمنه حظرا على المستأجر المطعون ضده الأول بالتنازل عن الإيجار اعتبار الحكم المطعون فيه عين النزاع متجراً لمجرد أن المطعون ضده المذكور كان يحصل على نسبة من إيراد المدرسة التى أنشأها . واجازته بيعها بالجدة للمطعون ضده الثانى طبقاً للمادة ٥٩٤/٢ . خطأ . علة ذلك .
١٤٩١٠	١٥٠	(الطعن رقم ٢٤٧٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)
		٥ - مشتري العين المؤجرة بالجدة . عدم التزامه باختصاص المستأجر الأصلى فى دعواه بإثبات العلاقة الإيجارية مع المؤجر . علة ذلك .
١٤٩٧٤	١٥٩	(الطعن رقم ٢٤٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١١)
		٦ - حق المستأجر فى بيع المتجر أو المصنع . م ٥٩٤ مدنى . تعلقه بالمصلحة العامة . شرط تقديم المشتري ضماناً كافياً . للمؤجر . عدم تعلقه بالنظام العام . لا يسوغ لمحكمة الموضوع أن تعرض له من تلقاء نفسها وتقضى بعدم توافره .
٢٤٣٦٦	٢٣٤	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - إبقاء الإيجار في حالة بيع المتجر أو المصنع بالجدك . مناطه . توافر الضرورة الملجئة للبيع وتقدير تلك الضرورة هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى إقامت قضاها على أسباب سائغة .
٢٤٤٨٤	٢٥٤	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥) ٨ - حق المالك في الحالات التي يجوز فيها للمستأجر بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الإنتفاع بالعين المؤجرة في الحصول على ٥٠ ٪ من ثمن المبيع أو مقابل التنازل وفي شراء العين متى أذن المستأجر برغبته في الشراء وأودع نصف الثمن خزينة المحكمة . م . ٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . بقاء ميعاد الشراء مفتوحا طالما لم يخطر المستأجر بالثمن المعروض عليه قانونا . بطلان كل شرط واتفاق مخالف . علة ذلك .
٢٤٧٨٩	٢٩٩	(الطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨) ٩ - صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في تاريخ لاحق للنانون ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية وعموم نص المادة ٢٠ منه وأطلاقها . أثره . سريان المادة المذكور على حالة التنازل عن المنشآت الطبية متى أستوفت الشروط المقررة قانونا . علة ذلك .
٢٤٧٨٩	٢٩٩	(الطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨) تحديد الاجرة : د لجان تقدير الاجرة ، ١ - لجان تقدير الأجرة . هيئات إدارية ذات صفة قضائية

الصفحة	القاعدة	
		<p>للفصل فى الخصومة بين المؤجر والمستأجر بشأن تحديد القيمة الإيجارية . المواد ٦ - ١٥ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩</p>
٢٤٢٣٠	٢١٣	<p>(الطعن رقم ٢٨٤٧ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)</p> <p>٢ - التزام المالك بإخطار اللجنة المختصة بتحديد الأجرة خلال ٣٠ يوما من تاريخ نفاذ عقد الإيجار أو شغل العين المؤجرة لأول مرة . تعلقه بالنظام العام . علة ذلك . المواد ٧ ، ٩ ، ٤٤ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٢ من اللائحة التنفيذية . عدم مراعاة الميعاد المذكور . أثره ، سقوط حق المالك فى طلب تقدير الأجرة .</p>
٢٤٢٣٠	٢١٣	<p>(الطعن رقم ٢٨٤٧ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)</p> <p>٣ - صدور قرار وزير الإسكان بسريان قانون إيجار الأماكن ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على القرية التى يقع بها عقار النزاع اعتبارا من ١٩٧٤/٧/٣٠ . شغل الطاعتين لوحدهات بموجب عقود إيجار بعد العمل بهذا القرار . عدم تقديم المالك طلب تقدير أجرة تلك الوحدات إلا فى ١٩٨٤/١٠/٢٧ مؤداه . سقوط حقه فى طلب تقدير الأجرة . تصدى لجنة تقدير الأجرة للطلب وإعادة تقدير الأجرة ومسايرة الحكم المطعون فيه لها فى ذلك . خطأ .</p>
٢٤٢٣٠	٢١٣	<p>(الطعن رقم ٢٨٤٧ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)</p> <p>الطعن على قرارات تحديد الأجرة :</p> <p>١ - الطعن فى تحديد الأجرة من أحد الملاك على الشيوع أثره . إعادة النظر فى تقدير الأجرة بالنسبة لجميع وحدات</p>

الصفحة	القاعدة	
		العقار . النعى بعدم قبول الطعن من المالك الآخر . غير منتج .
١٤٤٩٢	٨٤	(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١٤) ٢ - لجان تحديد الأجرة . اختصاصها بتقدير أجرة الأماكن الحاضنة للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حق المالك والمستأجر في الطعن على قراراتها أمام المحكمة الابتدائية المختصة . وقف حجية تلك القرارات لحين صيرورتها نهائية باستنفاد طرق الطعن عليها أو فوات مواعيده .
١٤٥٥٢	٩٣	(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢١) ٣ - إلحاق مهندس بتشكيل المحكمة الابتدائية طبقاً للمادتين ٥٩، ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قاصر على الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة ولجان المنشآت الآيلة للسقوط أو الترميم والصيانة . عدم سريانه على الدعاوى بطلب وقف تنفيذ قرار نهائي بإزالة عقار .
١٤٥٧٢	٩٦	(الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢) ٤ - القواعد والإجراءات المتعلقة بالطعن في الأحكام الصادرة في منازعات تحديد الأجرة الواردة بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سريانه على الدعاوى التي رفعت في ظله ولو كان الحكم قد اتبع في تقدير القيمة الإيجارية القواعد الموضوعية النصوص عليها في القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩
١٤٧٥٠	١٢٥	(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - اتباع أحكام قانون إيجار الأماكن السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إجراءات نظر الدعوى والطعن على الحكم بتحديد الأجرة . مناطة . أن تكون الدعوى قد أقيمت ابتداء قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
١٤٧٥٠	١٢٥	(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)
		٦ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة . الطعن عليها بالاستئناف . حالاته . الأحكام الصادرة من المحكمة الاستئنافية . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض . إباحة الطعن فى الأحكام الصادرة بشأن تحديد الأجرة . م ٥ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ نطاقه : الطعون المتعلقة بقرارات تحديد الأجرة الصادرة وفق أحكام القانون المذكور . عدم سريانه على الطعن فى القرارات السابقة عليه ولو صدر الحكم فى تاريخ لاحق للعمل بأحكامه .
١٤٧٥٠	١٢٥	(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)
		٧ - الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى المنازعات المتعلقة بتحديد القيمة الإيجارية - عدم جواز الطعن عليها بأى وجه من أوجه الطعن - المادتان ١٨ ، ٢٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - سريان القواعد الإجرائية المتعلقة بطرق الطعن المقررة به عليها ، ولو كان الطعن قد أقيم بعد العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، طالما تعلق بمقار رخص فى إقامته قبل العمل بالقانون المذكور .
٢٤٢٨٧	٢٢٢	(الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - القواعد الموضوعية والإجرائية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة فى القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - اقتصار سريانها على الأماكن المرخص فى إقامتها بعد العمل بأحكامه فى ١٩٨١/٧/٣١ - مؤداه - القواعد الموضوعية بتقدير الأجرة فى القوانين السابقه والقواعد الإجرائية المتعلقة بطرق الطعن فى الأحكام الواردة فى القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧، استمرار سريانها على الأماكن غير الخاضعة لأحكام تقدير الأجرة بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - علة ذلك .
٢٤٢٨٧	٢٢٢	(الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/١١) الاجرة الإضافية مقابل تغيير الغرض من استعمال العين المؤجرة:
		١ - زيادة الأجرة القانونية بنسبة ٥٠ ٪ للمباني المنشأة والى تنشأ بعد ١٩٧٧/٩/٩ م . ١٩ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ شرطه . أن يتم استعمال العين المؤجرة إلى غير أغراض السكنى .
١٤٤٣٠	٧٦	(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٤) ٢ - استعمال العين المؤجرة فى غير أغراض السكن أو تغيير الغرض من استعمالها لغير أغراض السكن . أثره . أحقية المالك فى تقاضى أجرة إضافية عنه . م ٢٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧؛ سواء وقع التغيير سابقا أم لا حقا على نفاذ أحكام القانون المذكور . علة ذلك . لا محل لتطبيق نص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أو أعمال حكم المحكمة المختصة فى الطعن على قرار لجنة تقدير الإيجارات .
٢٤٩١٢	٣١٥	(الطعن رقم ٣٧٢٩ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - قضاء الحكم المطعون فيه بعدم أحقية الطاعنين في اقتضاء الزيادة القانونية للأجرة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من الهيئـة المطعون ضدها تأسيسا على تصريحهم لها باستعمال العين المؤجرة في غير أغراض من السكنى في عقد الإيجار وعدم جواز اقتضاء هذه الزيادة مقابل نوع الاستعمال المتعاقد عليه . خطأ في القانون .
٢٤٩١٢	٣١٥	(الطعن رقم ٣٧٣٩ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
		زيادة الأجرة المقررة بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١
		الاماكن المؤجرة في أغراض لا تدخل في نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى . معاملتها معاملة المباني المؤجرة لأغراض السكنى . عدم سريان زيادة الأجرة المقررة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ عليها . المادتان ٧ ، ٢٧ المقضى بعدم دستوريـتها بعدم صيرورة النزاع نهائيا - ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١
١٤٣٩٢	٧١	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
		تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار :
		قضاء المحكمة الجنائية ببراءة الطاعنه من تهمة تقاضيهـا المبالغ المطالب بها خارج نطاق عقد الإيجار من المطعون ضدها تأسيسا على عدم تقديمها أصلى الإيصـالين محل النزاع المكونين ركن الجريمة . عدم حيازته حجية أمام المحكمة المدنية طالما قدمت لها تلك الإيصـالات .
١٤٩٧٩	١٦٠	(الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)

الصفحة	القائمة	
		د تقاضى مقدم الإيجار :
		تقاضى مالك المبنى المنشأ بعد ١٩٨١/٧/٣١ مقدم إيجار لا يجاوز أجرة سنتين . جائز . شرطه . م ٦ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . دفاع الطاعن أن عين النزاع أنشئت قبل العمل بهذا القانون ، تحجب الحكم المطعون فيه عن بحث هذا الدفاع الجوهري . خطأ . وقصور .
٢٤٩٢٠	٣١٦	(الطعن رقم ١٩٣٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٦)
		د توزيع تكاليف المصعد :
		وجوب توزيع قيمة تكاليف المصعد على الوحدات المنتفعة به . تحميل باقى الوحدات غير المنتفعة به . خطأ .
٢٤٥٣٦	٣٦١	(الطعن رقم ٢٢٨٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٩٠/١٠/٢١)
		الامتداد القانونى لعقد الإيجار :
		١ - امتداد عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة لصالح أقاربه نسبياً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة . شرطه م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
١٤٤٣٦	٧٧	(الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٥)
		٢ - درجة القرابة - كيفية احتسابها - المادتان ٣٥ ، ٣٦ ق مدنى .
١٤٤٣٦	٧٧	(الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٥)
		٣ - استمرار عقد الإيجار بوفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة لصالح أقاربه نسبياً أو مصاهرة . م ٢٩ / ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مناهة . ثبوت درجة القرابة والإقامة عند الوفاة .
١٤٧٠٢	١١٧	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - مستأجر المسكن هو الطرف الأصيل في عقد الإيجار . المقيمون معه من أفراد أسرته عدم اعتبارهم مستأجرين أصليين . وجود والدته معه في المسكن لا يجعل منها مستأجرة . علة ذلك .
١٤٧٠٨	١١٨	(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٨) ٥ - تمسك الطاعنة باستمرار عقد الإيجار لصالحها لترك ابنها « الطاعن الثاني » المستأجر الأصلي الأجنبي العين المؤجرة بمغادرته البلاد . تمسك ابنها المذكور بأن عقد الإيجار مازال قائماً ولم ينته بعد ، رغم سفره إلى الخارج وعودته إلى البلاد وحصوله على إقامة جديدة ، مؤداه : نفى تخليه عن العين المؤجرة وتركها . إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعنة . لا عيب .
١٤٧٠٨	١١٨	(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٨) ٦ - عقد الإيجار . عدم إنتهائه بوفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة . امتداده لصالح زوجه أو أولاده أو والديه . شرطه : إقامتهم معه بالعين المؤجرة إقامة مستقرة حتى الوفاة أو التبرك . م ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الانقطاع عن الإقامة لسبب عارض لا يحول دون امتداد العقد . إقامة المستفيد بالعين المؤجرة كمصيف . كفاية اتفاقها مع الغرض من هذا التأجير .
٢٤٢٢١	٢١١	(الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - حظر التنازل عن الإيجار والتأجير من الباطن وترك العين المؤجرة بغير إذن كتابي صريح من المالك . م ١٨ / ج ق ١٣٩ - لسنة ١٩٨١ . الاستثناء .
		استمرار عقد إيجار المسكن لأقارب المستأجر المقيمين معه عند وفاته أو تركه العين المؤجرة . م ٢٩ / ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧
٢٤١٥٥	٢٤٩	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/١٩)
		٨ - القائمون بخدمات العاملين بالمنشأة أو أبنائهم لا تربطهم بالمنشأة علاقة عمل . ثبت أن سكانهم مردوها علاقة إيجارية . أثره : إمتداد العقد طبقاً لقوانين الإيجار .
٢٤٥٥١	٢٦٢	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٢)
		د الامتداد القانوني لشقة المصيف ،
		١ - عقد إيجار المسكن . عدم انتهائه بوفاة المستأجر . استمراره لصالح زوجه أو أولاده أو أى من والديه المقيمين معه حتى وفاته أو تركه العين : الإقامة الموسمية المتقطعة بالعين كمصيف لا يحول من استعمالها كمسكن .
٢٤١٩٣	٢٥٥	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
		٢ - التعرف على الغرض من استئجار الغين وتوافر الإقامة فيها وترجيح بعض أقوال الشهود أطراح ماعده . من سلطة قاضى الموضوع طالما كان استخلاصه سائفاً يتفق والثابت بالأوراق ولا يتجافى مع مدلول ما أخذ به من أقوال الشهود .
٢٤١٩٣	٢٥٥	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
		٣ - القضاء بامتداد عقد إيجار العين - المستغلة كمصيف - لصالح من كانوا يقيمون فى موسم الصيف مع المستأجر قبل وفاته . لا خطأ .
٢٤١٩٣	٢٥٥	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		د التوك والتخلي عن العين المؤجرة :
		١ - التعبير عن التخلي أو التنازل عن العين المؤجرة للغير . جواز أن يكون صريحا أو ضمنيا باتخاذ موقف لاتدع ظروف الحال شكاً في انصراف الإرادة إليه .
٢٤٤٨	١٧٨	(الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٣)
		٢ - إثبات أو نفى ترك المستأجر للعين المؤجرة وتنازله عنها لآخر . واقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديره . متى كان استخلاصها سائفاً .
٢٤٤٨	١٧٨	(الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٣)
		٣ - ترك العين المؤجرة . ماهيته . اختلاقه عن التأجير من الباطن . زوال صفة المستأجر عن التارك . م ٣١/ب ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ١٨/ج ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١
٢٤٦٣٩	٢٧٦	(الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٨)
		الامتداد القانوني للعقد المبرم لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي :
		١ - وفاة مستأجر العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجاري أوصناعي أو مهني أو حرفي ، أو تركه لها . أثره . إمتداد العقد لصالح ورثته أو شركائه . م ٢٩ / ٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . نص مستحدث لا محل لإعمال حكمه على الوقائع السابقة على ١٩٧٧/٩/٩ . علة ذلك .
٢٤٤١٥	١٧٣	(الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى . عدم انتهاء العقد بوفاة المستأجر أو تركه للعين . استمرار الإيجار لصالح ورثته وشركائه فى استعمال العين ، ولو كانت الشركة من شركات الواقع ولم يتم تسجيلها وشهرها . علة ذلك .
٢٤٤٥٥	٢٤٩	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/١٩) الامتداد القانونى لعقد إيجار المنشأة الطبية :
		نص المادة ٤ ق ٥١ لسنة ١٩٨١ . عدم إستحداثه أسبابا لانتهاء عقد الإيجار المبرم لمزاولة مهنة الطب . مؤدى ذلك . إمتداد عقد الإيجار لصالح ورثة المستأجر الأصلى دون اشتراط مشاركتهم له أو ممارسة أحدهم مهنة الطب م ٥ ق ٥١ لسنة ١٩٨١ . النص المذكور مجرد تطبيق خاص لنص م ٢٩ / ٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧
٢٤٧٥٩	٢٩٥	(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٦) إقامة المستأجر مبنى مكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية :
		١ - إقامة المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات فى تاريخ لاحق لاستئجاره . تخييره بين إخلاء العين المؤجرة له أو توفيره وحدة ملائمة للمالك أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية فى المبنى الذى أقامه . م ٢٢ / ٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، إسقاط حقه فى التخيير بتأجيريه وحدات المبنى أو بيعها للغير وجوب إخلائه للعين المؤجرة له . علة ذلك .
٢٤٣٦٥	٥٢	(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الأماكن المنصوص عليها في المادة ٢٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ معاملتها معاملة المباني المؤجرة لأغراض السكن - الغاية منه - عدم اعتبارها كذلك في مجال تطبيق نص المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . علة ذلك .
١٤٨٧٠	١٤٤	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦) ٣ - إقامة المستأجر مبنى مكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية في تاريخ لاحق لإستئجاره . تخييره بين إخلاء سكنه الذي يستأجره أو توفير مكان ملائم للمالكه أو أحد اقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذي أقامه . م ٢٢ / ٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، كفاية ثبوت إقامة ذلك المبنى لحسابه وتمتعه عليه بسلطات المالك . عدم اشتراط استناد ملكيته إلى سبب من أسباب كسب الملكية المحددة قانوناً . علة ذلك .
١٤٩٣٥	١٥٣	(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٥) ٤ - إقامة الحكم قضاء برفض دعوى إخلاء المستأجر لإقامته مبنى مكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية ، على أساس خلو الأوراق بما يفيد أن المبنى الذي أقامه مملوكاً له بسبب من أسباب كسب الملكية التي نص عليها القانون دون بحث مستندات الطاعن التي دلت بها على أن المستأجر أقام ذلك المبنى لحسابه وانتفع به خطأ وقصور .
١٤٩٣٥	١٥٣	(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٥) ٥ - إقامة المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية في تاريخ لاحق لاستئجاره . أثره .

الصفحة	القاعدة	
		تخفيفه بين تركه الوحدة السكنية التي يستأجرها أو توفير وحدة سكنية ملائمة للمالك أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بما لا يتجاوز مثلى أجرة الوحدة التي يستأجرها .
١٤٩٤٢	١٥٤	٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . شرطه . وقوع المبنى الجديد الذى يملكه فى ذات البلد الكائن به مسكنه . وجود مسكنه بمحافظة الجيزة والمبنى الجديد الذى أقامه بمحافظة القاهرة . عدم إنطباق النص المذكور . علة ذلك . (الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
٢٤٥	١	٦ - نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سريان حكمها على حالات البناء التى تتم وتكون معدة للسكن فعلاً بعد نفاذه فى ١٩٨١/٧/٣١ . علة ذلك . (الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٦٣ ق . هيئة عامة . . جلسة ١٩٩٠/٥/١٢)
٢٤٥	١	٧ - سريان حكم المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على البناء الذى يقيمه المستأجر فى تاريخ لاحق لاستئجاره وتزيد وحداته عن ثلاث . مناطه : تمام بناء هذه الوحدات وإعدادها للسكن فعلاً بعد نفاذ القانون المذكور . مخالفة ذلك . خطأ . (الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٦٣ ق . هيئة عامة . . جلسة ١٩٩١/٥/١٢)
		إنهاء عقد الإيجار : إنعدام حكم الطرد :
		توجيه إعلان صحيفة دعوى الطرد إلى الخصم بطريق النشر على العين المؤجرة ، بقصد عدم إعلائه بالدعوى رغم العلم بوجوده بالخارج ووجود من يمثله فى البلاد . مؤداه . إنعدام حكم الطرد .
١٤٩١٧	١٥١	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٤)

الصفحة	القاعدة	
		« انفساخ العقد » :
		هلاك العين المؤجرة هلاكاً كلياً أيا كان سببه . أثره :
		انفساخ عقد الإيجار من تلقاء نفسه . م ١/٥٦٩ مدنى .
		عدم التزام المؤجر بإعادة العين إلى أصلها أو إبرام عقد إيجار مع المستأجر فى المبنى الجديد .
١٤١٨١	٣٨	(الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١/١٧)
		« الخصوم فى دعوى إنهاء عقد الإيجار »
		١ - الدعوى بإنهاء عقد الإيجار وإخلاء العين المؤجرة
		لوفاة المستأجر يلزم اختصاص ورثته فيها .
٢٤١٧٣	٢٥٢	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٦٠ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
		٢ - انعدام الخصومة قبل المستأجر الأصلي أو ورثته
		الواجب اختصاصهم فى الدعوى . جواز تمسك المستأجر من
		الباطن بهذا الدفع .
٢٤١٧٣	٢٥٢	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٦٠ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
		« تقاضى المستأجر مبالغ لإنهاء عقد الإيجار » :
		تقاضى المستأجر من المالك أى مبالغ فى مقابل إنهاء عقد
		الإيجار وإخلاء المكان المؤجر . لا مخالفة فيه للقانون . « مثال »
٢٤١٨٨	١٩٦	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/١٧)
		« إنتهاء عقد إيجار الأجنبى » :
		١ - عقود التأجير لغير المصريين . انتهؤها بانتهااء المدة
		المحددة قانوناً لإقامتهم فى البلاد . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة
		١٩٨١ . إقامة الحكم قضا « بتمكين الأجنبى من العين على

الصفحة	القاعدة	
		سند من أنه رخص له بإقامة أخرى دون أن يقطن إلى انتهاء إقامته حتى تاريخ التصريح له بالإقامة الجديدة وأنها ليست استمراراً للإقامة السابقة وغير متصلة بها . خطأ .
١٤٥٧٧	٩٧	(الظعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)
		٢ - عقود الإيجار الصادرة للأجانب القائمة وقت العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . انتهاءها بانتهاء المدة المحددة لإقامتهم في البلاد . م ١٧ منه . للمؤجر طلب الإخلاء فور ذلك .
١٤٧٠٢	١١٧	(الظعن رقم ٤١٧ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٨)
		٣ - إقامة الطاعنين دعواهم بالإخلاء لانتهاء عقد الإيجار بوفاة المستأجرة وتقسكهم بأن أولادها المطعون ضدهم أجنب قد انتهت إقامتهم بالبلاد فينتهي عقد إيجار شقة النزاع ، عملاً بالمادة ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . إقامة الحكم قضاء باستمرار عقد الإيجار إليهم على سند من ثبوت إقامتهم بالعين المؤجرة إقامة مستقرة ومعتادة ، وفقاً لأحكام قوانين إيجار المساكن وعدم تخليصهم عنها رغم إقامتهم بالخارج . خطأ .
١٤٧٠٢	١١٧	(الظعن رقم ٤١٧ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٨)
		٤ - عقود التأجير لغير المصريين . إنتهاؤها بانتهاء المدة المحددة قانوناً لإقامتهم في البلاد . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . العقود المبرمة قبل العمل بهذا القانون إنهاؤها بعد انتهاء إقامتهم .. رخصة للمؤجر . حصول المستأجر الأجنبي في تاريخ لاحق على إقامة جديدة . لا أثر له . علة ذلك .
١٤٧٠٨	١١٨	(الظعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - انتهاء عقود التأجير لغير المصريين بإنهاء المدة المحددة قانوناً لإقامتهم في البلاد . استمرار العقد . إقتضاره على الزوجة المصرية وأولادها من الأجنبي المقيمين بالعين المؤجرة دون سائر الأقارب . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . لا يغير من ذلك حصولهم على الجنسية المصرية قبل العمل بالقانون المذكور أو بعده .
١٤٧٠٨	١١٨	(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٨)
		تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة
		١ - تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ نظير أجرة تقل عن أجرتها القانونية بواقع جنيه للغرفة من الإسكان الاقتصادي وجنيه ونصف للغرفة من الإسكان المتوسط . نص المادتين ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠ لسنة ١٩٧٨ . سريان حكمه على تمليك المساكن التي تقل أجرة الغرفة فيها عن هذا الحد . علة ذلك .
١٤٥	١	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق . هيئة عامة . . جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
		٢ - تقرير المشرع تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة متى كانت أجرتها التي تقل عن الأجرة القانونية بواقع جنيه للغرفة الواحدة أو أقل في الاقتصادي منها ، وبواقع جنيه ونصف أو أقل في الأخرى المتوسطة . شرطه . شغلها قبل ١٩٧٧/٩/٩ . لا يلزم أن يكون طالب التمليك هو الشاغل لها في هذا التاريخ . م ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ والملحق رقم (١) المرفق به .
١٤٥	١	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق . هيئة عامة . . جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - انتهاء الحكم صحيحاً إلى توافر شروط تملك المسكن للأسباب الواردة بتقرير الخبير . عدم إيراده أسباباً خاصة لهذه الشروط وقصوره في الإنصاح عن سنده القانوني . لا عيب .
١٤٥	١	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق . . هيئة عامة . . جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
		٤ - النعى الذي لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحته . عدم صلاحيته سبباً للطعن بطريق النقض . مثال « في تملك المساكن » .
١٤٥	١	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق . . هيئة عامة . . جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
		المنشآت الآيلة للسقوط :
		١ - تنفيذ قرار الهدم الصادر من اللجنة المختصة بالمشآت الآيلة للسقوط والصيانة . مناطه . صيرورته نهائياً بعدم الطعن عليه خلال الميعاد أو بصدور حكم نهائى بالهدم . سريان ميعاد الطعن من تاريخ إعلان القرار . المواد ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا يقضى عن ذلك العلم اليقيني بصدور القرار بأية طريقة أخرى . وجوب التحقق من تمام الإعلان وفوات ميعاد الطعن فيه . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى إخلاء أعيان النزاع ، دون التحقق من إعلان الطاعنين بالقرار وقبولهم له صراحة أو ضمناً . خطأ .
١٥٧٢ع	٩٦	(الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٥٤ ق . . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إعمال أحكام القواعد العامة . مناطه . خلو القانون الخاص من تنظيم لها « مثال . فى شأن المنشآت الأبله للسقوط والترميم والصيانة » .
١٤٢٣٨	٢١٤	(الطعن رقم ٢٢٥٠ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)
		٣ - اعمال التدعيم والترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة . عدم جواز التجاء المستأجر إلى المحكمة مباشرة بطلب الإذن بإجرائها . وجوب لجنة إلى الجهة الإدارية المختصة لتتخذ مآثره . المواد ٥٦ : ٦٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
١٤٢٣٨	٢١٤	(الطعن رقم ٢٢٥٠ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)
		٤ - قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط . قرار عيني متعلق بذانيه العقار . حجية الأحكام . مناطها . م ١٠١ إثبات . اقتصارها على أطراف الخصومة حقيقة أو حكما . عدم جواز الاحتجاج بحجية حكم سابق على غير الخصم . حق الأخير فى التمسك بعدم الاعتداد بذلك الحكم .
٢٤٢٣٨	٢١٤	(الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢١)
		٥ - إعتداد الحكم المطعون فيه بحجية الحكم الصادر بتأييد القرار الهندسى ضد مستأجرين آخرين بخلاف الطاعنين لتعلقه بقرار عيني . خطأ فى القانون .
٢٤٧٢٤	٢٨٩	(الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢١)

الصفحة القاعدة

(ب)

بطلان - بنوك - بيع بطلان

(ولا: بطلان التصرفات:

«مسائل عامة»:

١ - الأصل في الإرادة هو المشروعية . بطلان الإرادة .
شرطه . تحديد نوع البطلان . معياره . الغاية التي تغيها
المشروع من القاعدة محل المخالفة فإن كانت حماية مصلحة
عامة جرت أحكام البطلان المطلق ويجوز لكل ذي مصلحة
التمسك به .

١٢٢ ١٤٧٣٣

(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٢)

٢ - الأصل في العقود . تغليب مبدأ سلطان الإرادة .
مؤداه . إعتبار العقد شريعة المتعاقدين . م ١٤٧ مدني .
أثره . توافر أركان العقد ينتج أثره التي توجهت إليها إرادة
المتعاقدين مالم ينص القانون على البطلان استثناء من الأصل .
وجوب مراعاة الحدود والقيود القانونية في الحالات المستثناة
وعلم التوسع في التفسير . تجاوز ملكية الفرد مقدار الخمسين
فداناً المنصوص عليها في القانون . أثره . اعتبار العقد
مشوباً بالبطلان فيما يترتب عليه وقوع المخالفة . مؤدى ذلك .
بقاؤه صحيحاً فيما لا يترتب عليه وقوع المخالفة إلا إذا كان
محل التعاقد غير قابل للتجزئة بطبيعته أو بحسب إرادة
العاقدين أو بحكم القانون . م ١ ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩

٢٤٠ ٢٤٠١

(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		« التصرف في أرض مقسمة » :
		١ - إبرام عقد البيع في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ متضمنًا التصرف في أرض مقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . أثره . بطلان العقد . تعلق ذلك بالنظام العام . صدور قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ متضمنًا النص على جواز إتخاذ إجراءات تقسيم الأراضي الزراعية وما في حكمها الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون . لا أثر له . علة ذلك . إستمرار النص على ذات الحظر الوارد في المادة العاشرة من القانون الملغى .
٢٨٥	٢٩٦١	(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)
		٢ - القانون الطبيعي وقواعد العدالة . مجال إعمالهما عدم وجود نص تشريعي . النص على البطلان المطلق جزاء التصرف في أرض مقسمة . مؤداه . عدم جواز التحدي بالقانون الطبيعي أو قواعد العدالة .
٢٨٥	٢٩٦١	(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - انتهاء الحكم إلى بطلان عقد البيع لوروده على أرض مقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . النعى عليه لعدم تعرضه لطلب فسخ العقد . غير منتج .
٢ ع ٦٩١	٢٨٥	(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)
		٤ - التقسيم . ماهيته . الموافقة على التقسيم . ثبوتها بقرار من المحافظ ينشر في الجريدة الرسمية . لا يقضى عنه موافقة الجهة القائمة على أعمال التنظيم . علة ذلك . جواز التصرف في الأرض المقسمة . شرطه . صدور قرار بالموافقة على التقسيم وإيداع صورة رسمية منه الشهر العقارى .
٢ ع ١٠٠٥	٣٢٨	(الطعن رقم ٢٣٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)
		« بيع الوفاء » :
		بطلان بيع الوفاء . شرطه . احتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال فترة معينة . إدراج هذا الشرط فى ذات عقد البيع . غير لازم . مناطه . ثبوت الاتفاق على البيع وحق البائع فى الاسترداد معا فى وقت واحد وتحقق المعاصرة اللهنية بينهما سواء كانت الورقة التى تفيد حق الاسترداد سابقة أو لاحقة على البيع . م ٤٦٥ مدنى .
٢ ع ٨٠١	٣٠١	(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		إبرام أكثر من عقد إيجار
		حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه . مخالفة ذلك . أثره . بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول بطلانا مطلقا سواء علم المستأجر اللاحق بصدور العقد الأول أو لم يعلم . م ٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا محل لأعمال نص ٥٧٣٣ مدنى . لا يغير من ذلك عدم ثبوت تاريخ العقد الأول .
٢٤٩٤٨ ع	٣٢٠	(الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩)
		بطلان بيع ملك الغير :
		بطلان بيع ملك الغير بالنسبة للمشتري وعدم نفاذه فى حق المالك . عدم تعلقه بالنظام العام . لا يجوز لغير صاحب الشأن فيه التمسك به .
٢٤١٨٤ ع	٢٥٤	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
		إبطال العقد للغلط :
		إبطال العقد للغلط فى الواقع أو فى القانون . شرطه . أن يكون جوهريا .
٢٨٣٣ ع	٣٠٥	(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		ثانياً : بطلان الإجراءات :
		« بطلان الطعن »
		١ - إجراءات الطعن والمرافعة أمام محكمة للنقض . وجوب أن يقوم بها المحامون المقبولون أمامها نيابة عن الخصوم علة ذلك . م ٢٥٣ مرافعات . توقيع صحيفة الطعن من غير الوكيل وعدم الاستدلال على صاحبه . أثره . بطلان الطعن . لا يغير من ذلك إيداع صحيفة الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل من الطاعنين .
٢ ع ١٩٨	٢٠٦	(الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤) ٢ - المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن المرفوع منهم بالنسبة لبعضهم وصحته بالنسبة للآخرين جواز تدخلهم منضمين لمن صح طعنهم . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن إن قعدوا عن التدخل . م ٢١٨ مرافعات .
٢ ع ١٠٠٠	٣٢٧	(الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦) « بطلان الخصومة لعيب في الإعلان » بطلان الخصومة لعيب في الإعلان . نسبي . عدم تعلقه بالنظام العام . مؤداه . عدم جواز التمسك به إلا لمن شرع لحمايته ولو كان النزاع غير قابل للتجزئة .
١ ع ١٨٧	٣٩	(الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		د بطلان الإجراء المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم ،
		١ - بطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٤٣٠	١٧٥	(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
		٢ - البطلان المترتب على فقدان الخصوم صفتهم في الدعوى . بطلان نسبي غير متعلق بالنظام العام . أثره .
٢١٨٤	٢٠٤	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣)
		د البطلان الناشئ عن تزوير إعلان صحيفة الدعوى ، :
		البطلان الناشئ عن تزوير إعلان صحيفة الدعوى . زواله بحضور المعلن إليه الجلسة المحددة بالإعلان . علة ذلك .
٢٨٦٨	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
		د بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب إنقطاع سير الخصومة . :
		١ - بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب إنقطاع سير الخصومة - بما فيها الحكم - تسمى . التمسك به . سبيله . الطعن على الحكم بطرق الطعن المقررة قانوناً . عدم الطعن عليه في الميعاد أو عدم قابليته للطعن . أثره . إكتساب الحكم قوة الأمر المقضى .
١٤٠١	٧٣	(الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حجز المحكمة الدعوى للحكم مع التصريح للخصوم بتقديم مذكرات خلال أجل حدته . وفاة المستأنف قبل انتهائه . أثره . إنقطاع سير الخصومة بقوة القانون . المادتان ١٣٠ ، ١٣١ مرافعات . صدور الحكم فى فترة الإنقطاع . أثره . بطلان الحكم . التمسك به . سبيله . الظمن على الحكم من شرع الإنقطاع لمصلحتهم .
٢ ع ٥٤	١٧٩	(الطعن رقم ٨١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣) البطلان المترتب على عدم إعلان قرار إحالة الدعوى إلى المرافعة : قرار إحالة الدعوى من التحقيق إلى المرافعة . وجوب إخطار الغائب من الخصوم به . م ٩٥ إثبات . الإخطار يتم بإعلانه أو ثبوت حضوره وقت النطق بالقرار . مخالفة ذلك . أثره . البطلان .
٢ ع ٥٠٦	٢٥٧	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٨ ق - د احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٠/٧/٣١) ثالثاً : بطلان الأحكام : ١ - الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية . وجوب نظرها فى غير علانية على أن يصدر الحكم فيها علناً . المادتان ٨٧١ ، ٨٧٨ مرافعات . عقد إحدى الجلسات فى علانية دون مراعاة فيها . لا إخلال بسرية نظر الدعوى .
١ ع ١٦٠	٣٤	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٨ ق - د احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٠/١/١٦)

الصلحة	القاعدة	
		٢ - النعى ببطلان الحكم لصدوره من قضاء غير الذين سمعوا المرافعة . دليل ثبوته . نسخة الحكم ذاته . عدم كفاية محضر الجلسة التي تلى بها منطوق الحكم لإثبات ذلك .
١٤١٨٧	٢٩	(الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧)
		٣ - تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهرى بعد توقيعه على مسودته المشتعلة على المنطوق والأسباب وحلول غير محله وقت النطق به وإثبات ذلك فى نسخة الحكم الأصلية . لا يرتب بطلانه .
		المواد ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٨ من قانون المرافعات . بيان مكان المحكمة التى أصدرت الحكم بعد بيان إسم المحكمة . غير جوهرى .
٢٤٢١	١٧٤	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
		٤ - بحث أسباب عوار الأحكام . سبيله . الطعن عليها .
		الدعوى الأصلية ببطلان الحكم أو الدفع به . إستثناء . قاصر على حالة تجرد الحكم من أركانه الأساسية .
٢٤١١٨	١٩١	(الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٠)
١٤٦٦٥	١١١	(والطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
١٤٩١٧	١٥١	(والطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - طلب ورثة المؤجر إنهاء عقد الإيجار والإخلاء والتسليم . غير قابل للتجزئة بحسب طبيعة المحل فيه . الحكم بقبول الاستئناف شكلاً دون إختصام الخصم المنضم - وهو أحد الورثة الصادر ضدهم الحكم المطعون فيه - ولم يطعن هو بالاستئناف - أثره . بطلان الحكم لمخالفته قاعدة إجرائية متعلقة بالنظام العام .
٢٤٨٩ ع	٢٥٥	(الطعون أرقام ١٧٥٥ ، ١٩١٦ ، ٢١٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)
		٦ - الطعن في الحكم لبطلان في الإجراءات . شرط قبوله . أن يكون البطلان قد أثر في الحكم . عدم إستناد الحكم في قضائه إلى محضر الجلسة الذي لم يوقع عليه القاضي . أثره . النعى على الحكم بالبطلان لهذا السبب . غير مقبول .
٢٤٥٦ ع	٢٥٧	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٨ ق د احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٠/٧/٣١)

القاعدة
الصلحة

بنوك

« الإعتداد المستندى » :

١ - الإعتداد المستندى . ما هيته . التزامات البنك فاتح الإعتداد وحقوق وواجبات كل من الأمر المشتري والمستفيد البائع . خضوعها للشروط الواردة فى طلب فتح الإعتداد . قصور هذه الشروط يوجب تطبيق الأعراف الموحدة للإعتدادات المستندية مع جواز تكميلتها بنصوص ومبادئ القانون الداخلى لقاضى النزاع . خضوع هذه الشروط فى تطبيقها لسلطة محكمة الموضوع فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها وتفسير الإقرارات والاتفاقات بما تراه أوفى إلى نية عاقيدها .

٢٤٢ ٢٤٠٩

(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٩)

٢ - إعتبار الفاتورتين المبدئيتين جزءا من عقد فتح الإعتداد . أثره . التزام البنك الطاعن - فاتح الإعتداد - فى فحصه وقبوله لمستندات المستفيد - البائع - بشروط المطعون ضده - المشتري الأمر - وأخصها شرط الشحن الفوري .

٢٤٢ ٢٤٠٩

(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - طلب تعزيز الإعتماد من مصرف آخر . وجوب التزام البنك فاتح الإعتماد فى اخطاره للبنك المعزز بشروط وتفاصيل الإعتماد التى ضمنها المشتري الأمر طلب فتح الإعتماد . علة ذلك .
٢٤٠٩ ع ٢	٢٤٢	(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٩)
		٤ - البنك فاتح الإعتماد . التزامه . بفحص كافة الوثائق التى يقدمها المستفيد بعناية معقولة . حدوده . علة ذلك .
٢٤٠٩ ع ٢	٢٤٢	(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٩)
		فروع بنك التسليف :
		الجمعية التعاونية الزراعية لها الشخصية الاعتبارية .
		ق ٥١ لسنة ١٩٦٩ . مقتضاه . لها ذمة مالية مستقلة ونائب يعبر عن إرادتها . فروع بنوك التسليف الزراعى فى المحافظات . صيرورتها بنوكاً مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية منذ العمل بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ .
		إستقلالها عن المؤسسة المصرية العامة للتأمين الزراعى

الصفحة	القاعدة	
		<p>والتعاونى التى حلت محل المركز الرئيسى للبنك . مؤدى ذلك . لبنك المحافظة وحده دين المؤسسة الأخيرة حق التقاضى بشأن الحقوق والالتزامات الخاصة به . مؤدى ذلك . انتقاء رابطة التبعية بين بنك المحافظة وتلك المؤسسة .</p>
٢٣٧	٢٣٨٤ ع	<p>(الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)</p> <p>بنك ناصر الاجتماعى :</p> <p>إنكار الورثة الذى يستدعى صدور حكم على خلاف الإعلام الشرعى . وجوب صدوره من وارث حقيقى ضد آخر يدعى الورثة . عدم اعتبار بنك ناصر الاجتماعى وارثا بهذا المعنى .</p>
١٠٤	١٦١٥ ع	<p>(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٩ ق - (حوال شخصية ، جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)</p> <p>، الوفاء بعملة (جنبية) :</p> <p>إلتزام المدين بالوفاء بدينه بعملة أجنبية معينة . صحيح . وجوب الوفاء به عن طريق أحد المصارف أو الجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى . ق ٩٧ لسنة ١٩٧٦ .</p>
٢٥	١٠٧ ع	<p>(الطعن رقم ٢٥٤٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣)</p>

اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بنوك القطاع العام :

اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بنوك القطاع العام .
يضعها مجلس إدارة كل بنك . سريان أحكامها على
العاملين بها . مؤداه . عدم التقيد بالنظم والقواعد
المنصوص عليها في قانون العاملين بالدولة والقطاع العام .
مخالفة ذلك . خطأ في القانون .

١٤١٤ع^١

٣١

(الطعن رقم ٢١٣٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٨)

بيع

أولاً : (ركان البيع :

والرضا ،

١ - التعاقد على البيع . شرطه . تلاقى إرادتى
المتعاقدين على قيام الالتزام بالبيع ونفاذه . مؤدى ذلك .
لزوم صدور إيجاب من المتعاقد يعبر به عن إرادة إنشاء
الالتزام بالبيع وأن يقترن بقبول مطابق . صدور التعبير عن
الإرادة من لا يملكه . لا ينتج أثراً .

١٤٢١ع^١

٧٥

(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)

القاعدة
الصلحة

٢ - فهم الواقع فى الدعوى وتفسير الإقرارات والمشارطات وسائر المحررات . سلطة مطلقة لمحكمة الموضوع وفقاً لما تراه أو فى إلى نية عاقدتها أو أصحاب الشأن فيها دون رقابة من محكمة النقض . شرطه . موافقة وزير الإسكان والتعمير على طلب الطاعن تخصيص شقة النزاع التى تملكها شركة القاهرة للإسكان والتعمير له . لا ينعقد بها بيع بات تلتزم به تلك الشركة . علة ذلك .

٤٤٢١ع

٧٥

(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)

«الضمن» :

١ - الثمن فى عقد البيع . من أركانه . وجوب تثبت القاضى من توافره قبل الحكم بصحة انعقاده . الدفع بصورية البيع صورية مستتره بدعوى أنه تبرعى مضاف إلى ما بعد الموت لم يدفع فيه ثمن . تعويل الحكم على ما ورد بالعقد من أداء الثمن إثر عجز الطاعن عن إثبات هذه الصورية . صحيح .

٤٥٠٣ع

٨٥

(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

٢ - الشرط الفاسخ المقرر جزاء على عدم وفاء المشتري بالثمن في الميعاد المتفق عليه . عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق . قيام حق المشتري في الدفع بعدم التنفيذ . مؤداه . وجوب التجاوز عن الفسخ الاتفاقي دون القضائي . إقامة الحكم المطعون فيه قضاء على تحقق الشرط الفاسخ الصريح وإغفاله الرد على ما تمسكت به الطاعنة ودلت عليه من وجود عجز في مساحة أرض التداعي وهو دفع بعدم التنفيذ . قصور وخطأ في القانون .

١٣٣ ١٧٩٩ ع

(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

بيع أرض مقسمة :

إبرام عقد البيع في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ متضمنا التصرف في أرض مقسمة . أثره . بطلان العقد . تعلق ذلك بالنظام العام . صدور قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ متضمنا النص على جواز اتخاذ إجراءات تقسيم الأراضي الزراعية وما في حكمها الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ وبالشروط

الصفحة	القاعدة	
٢٨٥	٢٤٦٩١	والأوضاع المنصوص عليها في القانون . لا أثر له . علة ذلك . استمرار النص على ذات الحظر الوارد في المادة العاشرة من القانون الملغى . (الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)
		الوعد بالبيع :
٤٨	١٤٢٤٣	الوعد بالبيع . اتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية من بيع و ثمن وعلى مدة إظهار الرغبة في الشراء . أثره . انعقاد العقد بمجرد إعلان الرغبة في الميعاد . المادتان ٩٥ ، ١٠١ من القانون المدني . (الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٤)
		د صورية البيع ،
		١ - مشتري العقار بعقد غير مسجل . اعتباره من الغير بالنسبة لعقد البيع الآخر الصادر من البائع له عن ذات المبيع . له باعتباره خلفاً خاصاً التمسك بصوريته صورية مطلقة واثباتها بكافة طرق الإثبات . م ٢٤٤ مدني .
٨٢	١٤٤٧١	(الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - الثمن فى عقد البيع . من أركانه . وجوب تثبت القاضى من توافره قبل الحكم بصحة انعقاده . الدفع بصورية البيع صورية مستتره بدعى أنه تبرعى مضاف إلى ما بعد الموت لم يدفع فيه ثمن . تعويل الحكم على ما ورد بالعقد من أداء الثمن إثر عجز الطاعن عن إثبات هذه الصورية . صحيح .</p>
٥٠٣ ع	٨٥	<p>(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)</p> <p>د اثرها ،</p> <p>١ - ثبوت صورية ورقة عقد البيع . أثره . زوال قوتها فى الإثبات . انسحاب ذلك على عقد الصلح الذى تناولها . تمسك الطاعنة بصورية عقد البيع . دفاع جوهرى . مؤداه . عدم جواز التعويل على نصوص المحرر المطعون عليه ولا على ورقة الصلح المنسحب عليه</p>

الصفحة	القاعدة	
		لنفي هذا الدفاع . مخالفة الحكم ذلك وإقامة قضاءه على ما استخلصه من عقد الصلح والتفاتته عن مواجهة ذلك الدفاع . قصور .
١٤٣٤٤ ع	٦٣	(الطعن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
		٢ - العقد الصوري . لا وجود له قانوناً ولو كان مسجلاً . مؤداه . لكل دائن تجاهله رغم تسجيله ولو كان دينه لاحقاً له . تصديق المحكمة على عقد الصلح . لا يعد قضاءً له حجية الشيء المحكوم فيه . البيع الذي سبق أن تحرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة . القضاء بصوريته لأنه في حقيقته وصية . لا خطأ .
٢١٠٥ ع	١٨٩	(الطعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٩)

الصفحة	القاعدة	
		ثانياً: آثار البيع :
		« إلتزامات البائع ،
		« الإلتزام بنقل الملكية ،
		١ - انتقال ملكية المبيع إلى المشتري من تاريخ
		التعاقد في حالة الوفاء بأقساط الثمن المؤجلة . م
		٣/٤٣ مدنى . شرطه . عدم الإخلال بالقواعد المتعلقة
		بالسجـيل فى المواد العقارية والتي لا تنتقل بمقتضاها
		ملكية العقار إلا بالسجـيل .
١٤١٠ع	٧٤	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)
		٢ - تمسك الباتعين فى دعوى صحة التعاقد بأن
		المشتريـن تصرفوا بالمبيع فى أرض النزاع إلى الغير بعقود
		عرفيه . دفاع غير جوهرى . لا يصيريه تنفيذ الإلتزام بنقل
		الملكية جبراً على الباتعين غير ممكن .
١٤٧٧ع	٨٣	(الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨)
		٣ - استناد الشفيعين فى حق الشفعة إلى عقد البيع الأول
		الذى باعت بموجبه المالكة العقار إلى الطاعن وصدور الحكم
		النهائى لهما فى دعوى الشفعة على أساسه . أثره . استحالة

الصفحة	القاعدة	
		تنفيذ إلزام الطاعن بنقل ملكية العقار الناشئ عن عقد البيع الثانى الصادر منه إلى المطعون ضدهما والذين لم يختصما فى دعوى الشفعة . (مثال) .
٢٣٣٧ ع	٢٣١	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)
		« الإلزام بتسليم المبيع »
		١ - التعرف على تاريخ تسليم المشتري للمبيع . من مسائل الواقع . استقلال قاض الموضوع به متى أقام قضاء على أسباب سائغة لها معينها فى الأوراق .
١٤١٠ ع	٧٤	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)
		٢ - التزام البائع بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التى كان عليها وقت البيع . مفاده . تحديد المبيع بالشئ المتفق عليه فى عقد البيع . تحديده فى الشئ المعين بالذات بحسب أوصافه الأساسية المتفق عليها والتى تميزه عن غيره . م ٤٣١ مدنى . وقوع خطأ مادي فى التسليم يتعلق بمباهية البيع . لا يمنع البائع من طلب تصحيحه . م ١٢٣ مدنى . « مثال بشأن تسليم إحدى شقق الأوقاف خلاف التى تمت عليها الموافقة »
٤٩٨٤ ع	١٦١	(الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - عدم تسجيل المشتري عقد شرائه . أثره . للبائع ولورثته من بعده بيعه لمشتري آخر . تسلم أحد المشتريين للعقار المبيع . عدم جواز نزعه منه وتسليمه لمشتري آخر طالما لم يسجل عقده . علة ذلك . مثال .</p>
٥٠٣ ع ^١	٨٥	<p>(الطعن رقم ١٢٢٨ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)</p>
		<p>الالتزام بالضمان - ضمان الاستحقاق :</p> <p>من أحكام الشفعة . تولد حق الشفعيع بمجرد تمام انعقاد البيع على العين المشفوعة . الحكم النهائي بثبوت الشفعة . اعتباره سند ملكية الشفعيع للعقار المشفوع فيه . مؤدى ذلك . ثبوت الحق فى الشفعة لا يعد تعرضاً موجباً لضمان الاستحقاق للمشتري على البائع .</p>
٢٣٢٧ ع ^١	٢٣١	<p>(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)</p>
		<p>« التزامات المشتري »</p>
		<p>« الوفاء بالثمن » « فوائد الثمن »</p> <p>١ - استحقاق البائع للفوائد عما لم يدفع من الثمن . شرطه . تسليم المبيع للمشتري وقابليته لإنتاج</p>

الصفحة	القاعدة	
		ثمرات أو إيرادات أخرى . استحقاقها بغير حاجة إلى وجود اتفاق عليها . مؤدى ذلك . عدم جواز الإعفاء منها إلا إذا وجد اتفاق أو عرف . م ٤٥٨ / ٢ مدنى . علة ذلك . خلو عقد بيع الوحدة السكنية من اتفاق بشأن الفوائد . اثره . استحقاق البائع لفوائد عن مؤجل الثمن . قابلية الوحدة السكنية لأن تدر ريعاً ولو استعملها المشتري سكناً خاصاً له .
١٤٢٧٠ ع	٥٣	(الطعن رقم ١٨٠٦ ، ١٨٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)
		٢ - تسليم المبيع للمشتري وقابليته لأن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى . أثره . استحقاق الفوائد من تاريخ تسلم المشتري للمبيع . القضاء باستحقاقها من تاريخ المطالبة القضائية . خطأ فى القانون .
١٤٢٧٠ ع	٥٣	(الطعن رقم ١٨٠٦ ، ١٨٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)
		٣ - العبرة فى تحديد طلبات الخصم بما يطلب الحكم له به . مؤدى ذلك . رد الثمن بعد القضاء ببطلان البيع . مناطه . أن يطلب الخصم الحكم به .
٢٤٦٩١ ع	٢٨٥	(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		ثالثاً : العجز أو الزيادة في المبيع :
		تقادم حق المشتري في انقاص الثمن أو فسخ العقد بسبب العجز في المبيع بانقضاء سنة من وقت تسلمه المبيع تسليماً فعلياً . شرطه . تعيين مقدار المبيع في العقد . بيانه على وجه التقريب أو عدم تعيينه . أثره . تقادم الدعوى بخمس عشرة سنة . م ٤٣٣ ، ٤٣٤ مدنى .
٩٥	١٥٦٤ع	(الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)
		رابعاً : ثمار المبيع :
		١ - عقد البيع . أثره . انتقال منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام العقد سجل أو لم يسجل ما لم يوجد اتفاق أو عرف أو نص مخالف . م ٢/٤٥٨ مدنى . مؤدى ذلك . للمشتري بعقد غير مسجل حق مطالبة واضع اليد على العقار المبيع بشمراته وغنائه عن مدة وضع اليد اللاحقة لإبرام العقد . علة ذلك .
٦٦	١٥٦١ع	(الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - انتقال منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام البيع . ثبوتها له . سجل أو لم يسجل . مالم يوجد إتفاق أو عرف مخالف . م ٢/٤٥٨ مدنى .
١٤١٠ ع	٧٤	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)
		خامساً: انتقال ملكية المبيع :
		١ - انتقال ملكية المبيع إلى المشتري من تاريخ التعاقد فى حالة الوفاء بأقساط الثمن المؤجلة .
		٣/٤٣٠ مدنى . شرطه . عدم الإخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل فى المواد العقارية والتى لا تنتقل بمقتضاها ملكية العقار إلا بالتسجيل .
١٤١٠ ع	٧٤	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)
		٢ - بيع الشريك المشتاع لجزء مفرز من العقار الشائع . لا يجوز للمشتري طلب تثبيت ملكيته لهذا المبيع قبل إجراء القسمة ووقوعه فى نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلاً . م ٢/٨٢٦ مدنى .
٢٤٦٧ ع	٢٥١	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - تواطؤ مشتري العقار مع البائع أو علمه بالبيع السابق على شرائه ليس من شأنهما الحيلولة دون القضاء له بصحة ونفاذ عقده أو إنتقال ملكية المبيع له إذا ما يادر إلى تسجيل عقده قبل المشتري الآخر . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)</p> <p>سادساً: بعض أنواع البيوع :</p> <p>بيع أملاك الدولة :</p> <p>« زوائد التنظيم »</p> <p>إختصاص مجالس المدن فى دوائر إختصاصها ببيع زوائد التنظيم نهائى فيما لا تجاوز قيمته ألف جنيه . عدم وجوب تصديق مجلس المحافظة على البيع إلا فيما زاد على هذه القيمة . المادتان ٣٤ ق ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٧١ ، ٤٣ من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن بيع مجلس المدينة زوائد</p>
٢٥٩	٢٥٢٣ ع ٢	

الصفحة	القاعدة	
		التنظيم للمطعون ضده قد تم فى حدود إختصاصه النهائى صحيح .
١٠٨	١٠٨	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)
		بيع الوفاء :
		بطلان بيع الوفاء . شرطه . احتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال فترة معينة . إدراج هذا الشرط فى ذات عقد البيع . غير لازم . مناطه . ثبوت الإتفاق على البيع وحق البائع فى الاسترداد معا فى وقت واحد وتحقق المعاصرة الذهنية بينهما سواء كانت الورقة التى تفيد حق الاسترداد سابقة أو لاحقه على البيع . م ٤٦٥ مدنى .
٣٠١	٣٠١	(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)
		بيع الأراضى الصحراوية :
		الإيجاب . ما هيته . العرض الذى يعبر به الشخص الصادر منه عن إرادته فى إبرام عقد معين . تمام التعاقد بتلاقى إرادة المتعاقدين على قيام الالتزام ونفاذه . شرطه . إقتران الإيجاب بقبول مطابق له . التعاقد بشأن بيع أملاك الدولة الخاصة تمامه بالتصديق عليه عن يلكه . بيع الأراضى الصحراوية لغير غرض إستصلاحها وزراعتها . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية . وجوب الترخيص فيه والتصديق على

الصفحة	القاعدة	
		<p>التمن من وزير الإصلاح الزراعى ثم إعتماده من صاحب الصفة فيه . إعلان الجهة الإدارية عن رغبتها فى البيع وإجرائاتها لهذا الغرض . لا يعتبر إيجاباً من جانبها . أساس ذلك .</p>
١٧٠	١٠٤٢ ع	<p>(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٢)</p> <p>بيع ملك الغير :</p> <p>بطلان بيع ملك الغير بالنسبة للمشتري وعدم نفاذه فى حق المالك . عدم تعلقه بالنظام العام . لا يجوز لغير صاحب الشأن فيه التمسك به .</p>
٢٥٤	١٨٤ ع	<p>(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)</p> <p>سابعاً: المفاضلة بين عقود البيع :</p> <p>١ - صدور عقدي بيع عن عقار واحد . جائز . المفاضلة بين المتنازعين على ملكيته . مناطها . الأسبقية فى التسجيل وألا يحوز الحكم السابق قوة الأمر المقضى بين ذات الخصوم .</p>
١٧٧	٤١٣ ع	<p>(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)</p> <p>٢ - المشتريان لعقار واحد بعقدى بيع إبتدائيين . تسلم أحدهما العقار من البائع تنفيذاً للعقد . أثره . عدم جواز نزع العين من تحت يده وتسليمها للمشتري الآخر إلا بعد تسجيل عقده وثبوت أفضلية له بذلك . علة ذلك .</p>
٢١٣	٨٩٤ ع	<p>(الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)</p>

الصفحة / القاعدة

ثامناً : د فسخ البيع وإفساخه :

١ - الشرط الفاسخ المقرر جزاء عدم وفاء المشتري بالثمن فى الميعاد المتفق عليه . عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق . قيام حق المشتري فى الدفع بعدم التنفيذ . مؤداه . وجوب التجاوز عن الفسخ الإتفاقي دون القضائي . إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه على تحقق الشرط الفاسخ الصريح وإغفاله الرد على ما تمسكت به الطاعنه ودلت عليه من وجود عجز فى مساحة أرض التداعى . قصور خطأ فى القانون .

١٣٣ ٤٧٩٩

(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

٢ - إستحالة تنفيذ أحد المتعاقدين إلتزامه لسبب أجنبى . أثره . إنفساخ العقد من تلقاء نفسه . تحمل المدين بالإلتزام تبعه الإستحالة . المادتان ١٥٩ ، ١٦٠ من القانون المدنى . إنتهاء الحكم سائغاً إلى أن إستحقاق الغير لعقار النزاع بالشفعة مقتضاه فسخ عقد البيع الصادر بشأنه من الطاعن المشفوع منه للطعون ضدهما وإلزامه برد الثمن إليهما . النعى عليه على غير أساس .

٢٣١ ٤٣٠٠٧

(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - الحق في الحبس والدفع بعدم التنفيذ . نطاق كل منهما . تقرير الحق في الحبس . شرطه . وجوب توافر الارتباط بين دينين ولا يكفي وجود دينين متقابلين .</p> <p>المادتان ١٦١ ، ٢٤٦ من القانون المدني . فسخ عقد البيع . يترتب عليه إلتزام المشتري برد المبيع إلى البائع ويقابله إلتزام الأخير برد ما قبضه من الثمن إلى المشتري . إلتزام المشتري برد ثمرات المبيع إلى البائع يقابله إلتزام الأخير برد فوائد الثمن إلى الأول . مؤدى ذلك .</p>
٢٤٣٣٧	٢٣١	<p>(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)</p>
		<p>٤ - الإدعاء بتزوير مخالصة سداد باقى ثمن العقار المبيع توصلا لإعمال أثر الشرط الفاسخ الصريح الوارد بعقد البيع واعتباره مفسوخاً . منتج في النزاع . وإن أودع المشتري قيمة الثمن الوارد بها . علة ذلك .</p>
٢٥٢٣	٢٥٩	<p>(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)</p>
		<p>٥ - إنتهاء الحكم إلى بطلان عقد البيع لوروده على أرض مقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم .</p> <p>النعي عليه لعدم تعرضه لطلب فسخ العقد . غير منتج .</p>
٢٤٦٩١	٢٨٥	<p>(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		تاسعا: دعوى صحة ونفاذ عقد البيع :
		١ - القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع فيما تضمنه من بيع العقار المبين بالعقد وبالصحيفة . ثبوت إختلاف أوصاف العقار فى العقد عن الصحيفة . لا يعد تناقضاً . علة ذلك .
٨٣	٤٧٧ع ^١	(الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨)
		٢ - تمسك البائعين فى دعوى صحة التعاقد بأَن المشترين تصرفوا بالبيع فى أرض النزاع إلى الغير بعقود عرفية . دفاع غير جوهري . لا يصير به تنفيذ الالتزام بنقل الملكية جبراً على البائع غير ممكن .
٨٣	٤٧٧ع ^١	(الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨)
		٣ - التدخل الاختصاصى فى دعوى صحة التعاقد بطلب رفضها . وجوب الفصل فى طلب التدخل قبل القضاء بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه .
٣١٣	٨٩٤ع ^٢	(الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		- - -
		تأميم - تأميمات إجتماعية - تجزئة - تحكيم - تركة - تزوير - تسجيل - تضامن - تعويض - تقادم - تقسيم - تنظيم - تنفيذ - تنفيذ عقارى .
		تأميم
		« اثر التأميم » :
		١ - التأميم . أثره . تحديد الحقوق والأموال المملوكة للمنشأة وقت التأميم تقدره لجان التقييم المختصة . م ٣ من القانونين ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١
٢٨٥ ع ١	٥٥	(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
		٢ - التأميم . أثره . نقل ملكية المشروع المؤم إلى الدولة مقابل تعويض صاحبه بسندات على الدولة بقيمتها التى تحددها لجان التقييم وقت التأميم . ق ١١٨ لسنة ١٩٦١ .
٦١٠ ع ١	١٠٣	(الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٦)
		« تقييم المنشآت » :
		١ - تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤمعة على نحو مؤقت . لا يخرجها عن نطاق التأميم . مؤداه . تحديده بصفة نهائية . أثره . إرتداد التحديد إلى وقت التأميم .
٢٨٥ ع ١	٥٥	(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
٢٨٥ ع	٥٥	٢ - تحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة إلى سندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة . المادتان ٢ ، ٤ من القانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ . مؤداه . إلزام الدولة بمثلة في الجهة مصدرة السندات بأداء كامل قيمة التعويض . تخصيص مبالغ للوفاء بمستحققات مصلحة الضرائب وهيئة التأمينات الإجتماعية . تحقيق فائض منه . عدم مسئولية الجهة الإدارية التي الحق بها المشروع عن الوفاء به . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
٦١٠ ع	١٠٣	٣ - كون المبلغ المطالب به عبارة عن حساب جار شخصي للطاعن ولم يدرج في الجانب الدائن من حساب التقييم وقت التأمين ولم يعرض عنه أصحاب المشروع . القضاء باعتبار هذه المسحوبات من أموال الشركة قبل تأميمها ديناً عليه لها يحق للجهة التي الحق بها المشروع مطالبتها بالوفاء به . خطأ . (الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٦)
		د لجان التقييم د اختصاصها
٢٣٠ ع	١٧٥	إختصاص لجان التقييم . ق ٣٨ لسنة ١٩٦٣ . عدم جواز تقييم مالم يتم تأميمه أو استبعاد عناصر من الأموال المؤممة . مؤدى ذلك . انعدام عملها إلى مستوى الفعل المادى المجرد من المشروعية . المنازعات المتعلقة بما جاوزت فيه اللجان اختصاصها تختص المحاكم العادية بالفصل فيه . المنازعة على دخول الأرض ضمن الأصول الثابتة للمشروع المؤم . للمحاكم القضاء فى موضوعها إذا لجأ إليها الأطراف وكان داخلاً فى اختصاصها . (الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)

الصفحة	القاعدة	
		تأمينات اجتماعية
		« تعلق قانون التأمينات الاجتماعية بالنظام العام »
		أحكام قانون التأمينات الاجتماعية . تعلقها بالنظام العام . أثره .
٢٩٨٨	٣٢٥	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٤)
		« سريان قوانين التأمينات الاجتماعية »
		القوانين . سريانها على ما يقع من تاريخ العمل بها . « مثال في تأمينات اجتماعية » .
٦٧٩	١١٣	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٥)
		« اعتبار الإصابة إصابة عمل »
		١ - تقدير توافر شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق إصابة عمل . من سلطة محكمة الموضوع .
٥٨٥	٣٦٧	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)
		٢ - اعتبار الإصابة إصابة عمل . واقع لقاضى الموضوع تقديره . عدم خضوعه فى ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغاً .
٥٨٥	٣٦٧	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
٢٨٤٠	٣٠٦	<p>٣ - وفاة صاحب العمل المؤمن عليه . اعتبارها إصابة عمل . شرطه . أن يقع الحادث له أثناء . ويسبب تأديته النشاط الذي تم التأمين عليه بسببه . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)</p> <p>« استحقاق التعويض عن إصابة العمل »</p> <p>تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية إلتزاماتها بشأن تأمين إصابات العمل . لا يخل بما يكون للعامل أو ورثته من حق قتل الشخص المستول عن الإصابة . مسئولية رب العمل عن أعمال تابعه غير المشروعة جواز رجوع العامل على رب العمل استناداً إلى أحكام المسئولية التقصيرية باعتباره متبوعاً مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . شرطه . م ١٧٤ مدنى . مسئولية المتبوع ليست مسئولية ذاتيه إنما هى فى حكم مسئولية الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون . م ٢/٦٨ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . نطاق تطبيقها .</p>
٢٨١٣	١٩٠	<p>(الطعن رقم ٣٥٨٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		معاش :
		١ - أصحاب المعاشات ممن إنتهت خدمتهم قبل يوم ١٩٧٥/٩/١ أو تركوا الخدمة حتى يوم ١٩٨٠/٥/٤ . حقهم فى حساب أى عدد من السنوات التى قضوها فى أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة إشتراكهم فى التأمين . شرطه . المادتان ١/٣٤ ، ١٧٠ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بق ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمادة ١/٧ ، ٢ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٨٠ .
٤٢	٢١٣ع	(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٢)
		٢ - معاش العجز للمجند بسبب العمليات الحربية أو الخدمة العسكرية أو إحدى الحالات المذكورة بالمادة ٣١ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وأجرة فى الخدمة المدنية . جواز الجمع بينهما . تسوية معاشه عند إنتهاء هذه الخدمة بسبب العجز أو الوفاة . يكون وفقاً للمادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٧٧ والمادة ١٠١ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٧٥
١٤١	٨٥١ع	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦)
		٣ - معاش العجز أو الوفاة . حسابه من تاريخ ثبوت العجز أو الوفاة . م ١٩ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بق ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .
٢٦٧	٥٨٥ع	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)

الصفحة	القائمة	
		٤ - تعويض الأجر عن إصابة العمل . شرطه أن تحول الإصابه بين العامل وبين أداء عمله . استحقاقه لحين الشفاء أو ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة . معاش العجز المستديم . استحقاقه بثبوت العجز ونسبته وليس من تاريخ الإصابة . المادتان ٤٩ ، ٥٢ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥
٢٤٥٨٥	٣٦٧	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)
		٥ - التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الزاميا لمن بلغ الحادية والعشرين ولم يتجاوز الستين . واختياريا لمن تجاوز الستين . استحقاق معاش الشيخوخة فى الحالتين ببلوغ الخامسة والستين . أداء الاشتراك فى التأمين مدة تقل عن ١٨٠ شهرا . مؤداه . الاستمرار فى السداد لحين إستكمال هذه المدة أو توقف النشاط م ١ ، ٥ ، ٦ ق ١٠٨ لسنة ١٩٧٦
٢٤٩٨٨	٣٢٥	(الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٤)
		منازعات التأمينات الاجتماعية :
		د لجان فحص المنازعات
		الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل عرض النزاع على اللجان المنصوص عليها فى المادة ١٥٧ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . دفع شكلى وليس دفعا بعدم القبول . عدم استنفاد محكمة أول درجة ولايتها فى الموضوع بالحكم بقبوله .
٢٤٦٢٣	٢٧٤	(الطعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		تجزئته
		١ - بطلان الخصومة لعيب فى الإعلان . نسبى . عدم تعلقه بالنظام العام . مؤداه . عدم جواز التمسك به إلا من شرع لحمايته ولو كان النزاع غير قابل للتجزئة . (الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧)
٢٩	١٨٧ع	٢ - نسبية أثر الطعن . مؤداه . ألا يفيد منه إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه . الاستثناء . الطعن فى الأحكام الصادرة فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلتزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين . م ٢١٨ مرافعات . علة ذلك . (الطعون أرقام ١٧٥٥ ، ١٩١٦ ، ٢١٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)
٢٠٥	١٨٩ع	٣ - المحكوم عليه الذى فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلتزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين . له أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من أحد زملائه . قعوده عن ذلك . إلتزام محكمة الطعن بتكليف الطاعن باختصاصه كما تلتزم محكمة الإستئناف دون محكمة النقض بتكليفه باختصاص باقى المحكوم لهم . علة ذلك . امتناعه عن تنفيذ أمر المحكمة . أثره . عدم قبول الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام . (الطعون أرقام ١٧٥٥ ، ١٩١٦ ، ٢١٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)
٢٠٥	١٨٩ع	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - طلب ورثه المُوْجِر إنها عقد الإيجار والإخلاء والتسليم غير قابل للتجزئة بحسب طبيعة المحل فيه . الحكم بقبول الاستئناف شكلاً دون إختصاص الخصم المنظم - وهو أحد الورثة الصادر ضدهم الحكم المطعون فيه - ولم يطعن هو بالاستئناف . أثره . بطلان الحكم لمخالفته قاعدة إجرائية متعلقة بالنظام العام .</p>
٢١٨٩ ع ٢	٢٠٥	<p>(الطعون) أرقام ١٧٥٥ ، ١٩١٦ ، ٢١٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)</p> <p>٥ - الصفقة الواحدة . أخذ جزء منها بالشفعة دون باقيها . غير جائز . وحدة الصفقة أو تبيعضها . مناطه . الرجوع إلى شروط العقد وإرادة العاقدين . عدم قبول دعوى الشفعة بالنسبة لبعض المشتريين . أثره . عدم قبولها بالنسبة للباقين . مثال .</p>
٣٢٢٨ ع ٢	٢٢٨	<p>(الطعن رقم ٢٨٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٠)</p> <p>٦ - الأصل فى العقود . تغليب مبدأ سلطان الإرادة . مؤداه . إعتبار العقد شريعة المتعاقدين . م ١٤٧ مدنى . أثره . توافر أركان العقد ينتج آثاره التى اتجهت إليها إرادة المتعاقدين مالم ينص القانون على البطلان استثناء من الأصل . وجوب مراعاة الحدود والقيود القانونية فى الحالات المستثناة وعدم التوسع فى التفسير . تجاوز ملكية الفرد مقدار</p>

الصفحة	القاعدة	
		الخمسین فدانا المنصوص علیها فی القانون . أثره . إعتبار العقد مشوباً بالبطلان فیما یترتب علیه وقوع المخالفة . مودی ذلك . بقاؤه صحیحاً فیما لا یترتب علیه وقوع المخالفة إلا إذا كان محل التعاقد غیر قابل للتجزئة بطبیعته أو بحسب إرادة العاقدين أو بحکم القانون . م ١ ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ (الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٨)
٢٤٠	١٤٠١	٧ - المحکوم علیهم فی موضوع غیر قابل للتجزئة . بطلان الطعن المرفوع منهم بالنسبة لبعضهم وصحته بالنسبة للآخرین . جواز تدخلهم منضمین لمن صح طعنهم . وجوب الأمر باختصاصهم فی الطعن إن قعدوا عن التدخل . م ٢١٨ مرافعات .
٣٢٧	٢١٠٠	(الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)
تحکیم		
إصدار حکم المحکمین :		
		حکم المحکمین وجوب إشتماله على صورة من وثیقة التحکیم . المادتان ٥٠٦ ، ٥٠٧ . مرافعات . إغفال ذلك . أثره بطلان الحکم ولو كانت قد أودعت معه بقلم کتاب المحكمة . علة ذلك . لزوم أن یتکمل الحکم بذاته شرائط صحته . (الطعن رقم ٢٥٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)
٤٤	٢٢٢١	

« تنفيذ حكم المحكمين » :

حكم المحكمين . اكتسابه قوة الأمر المقضى طالما بقي قائما . ليس للقاضي عند الأمر بتنفيذه التحقق من عدالته أو صحة قضائه في الموضوع لأنه لا يعد هيئة استئنافية في هذا الصدد .

٢٤٣٤ ع ٢

٢٤٥

(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)

« أحكام المحكمين الأجنبية » :

١ - نص المادتين الأولى والثانية من اتفاقية نيوروك الخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية . مفاده . إقرار كل دولة منضمة بحجية أحكام التحكيم الأجنبية والتزامها بتنفيذها طبقا لقواعد المرافعات المتبعة فيها مالم يثبت المحكوم ضده في دعوى تنفيذ حكم التحكيم توافق إحدى الحالات الخمس الواردة على سبيل الحصر في المادة ١/٥ من الاتفاقية أو يتبين لقاضي التنفيذ أنه لا يجوز الالتجاء قانوناً إلى التحكيم أو أن تنفيذ الحكم يخالف النظام العام .

(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)

٢ - ثبت انعقاد جلسة التحكيم بغرفة المداولة الخاصة بالمحكم بلندن نفاذا لاتفاق الطرفين وتذييله بتوقيعه . وجود

الصفحة	القاعدة	
		خاتم غرفة التجارة الدولية بباريس وتصديق القنصلية المصرية بها عليه . لا ينفي إنعقاد التحكيم فى لندن وإعمال أحكام القانون الإنجليزى عليه .
٢٤٣٤ ع ٢	٢٤٥	(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)
		٣ - خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى . م ٢٢ مدنى . علة ذلك . تقديم الدليل على عدم إعلان المحكوم ضده بإجراءات التحكيم أو أنه قد استحال عليه لسبب آخر تقديم دفاعه كشرط لرفض طلب تنفيذ الحكم الأجنبى طبقا لنص المادة ٥/ب من اتفاقية نيويورك . يعد من قواعد المرافعات التي تخضع لقانون القاضى .
٢٤٣٤ ع ٢	٢٤٥	(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)
		٤ - انضمام مصر إلى اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ بشأن أحكام المحكمين الأجانب وتنفيلها . إعتبار الاتفاقية قانونا واجب التطبيق ولو تعارضت مع أحكام قانون المرافعات .
٢٤٣٤ ع ٢	٢٤٥	(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)

الصفحة القاعدة

تركة

رسم الأيلولة :

١ - مسئولية المشتري التضامنية مع الوارث . مناطها .
علم المشتري بأن المنقولات التي باعها له الوارث آلت إليه
بطريق الميراث وأنه لم يؤد عنها رسم الأيلولة . المادتان ٤٣ ،
٤٥ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على
التركات .

١٩٩ ١٦٤ ع ٢

(الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢١)

٢ - تصرف المالك إلى أفراد أسرته في الأطياف الزراعية
الزائدة على ٥٠ فدناً نفاذاً للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ خلال
الخمس سنوات السابقة على الوفاة . عدم دخوله في نطاق
التصرفات التي لا تحتاج بها مصلحة الضرائب في القانون رقم
١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل والتي لا تخضع لرسم الأيلولة .
تصرف المورث في القدر غير الزائد . عدم محاجة مصلحة
الضرائب به .

٢٥٦ ٤٥٠ ع ٢

(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		تزوير
		اولا - الإدعاء بالتزوير :
		الاوراق الرسمية
		الأوراق الرسمية . مناطها . إقتصارها على تلك التي يحررها موظفا عموميا بمقتضى وظيفته . حجيتها في الإثبات . نطاقها . مباشرة الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة لإجراء معين . لا تقطع بمجرد ما يتوافر شروط اختصاصه . الإدارة المحلية . عدم اختصاصها بالفصل في المنازعات الزراعية التي تنشأ بين مالك الأرض الزراعية ومستأجرها أو بتوثيق عقود الصلح بين الأفراد . مؤدى ذلك . عدم رسمية محاضر أعمال لجنة تسوية المنازعات الزراعية المشكلة من موظفي الإدارة المحلية .
٢٤١٠١٠	٣٢٩	(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)
		د الادعاء بالتزوير بعد الدفع بالإنكار أو الجهالة ،
		الدفع بالإنكار أو الجهالة . لا يحول دون الادعاء بعد ذلك بتزوير المحرر . علة ذلك .
٢٤٨٦٨	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
		د شرط قبول الادعاء بالتزوير ،
		١ - قبول الادعاء بالتزوير . شرطه . أن يكون منتجا في النزاع . م ٥٢ إثبات . علة ذلك .
٢٤٨٦٨	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الإدعاء بتزوير مخالصة سداد باقى ثمن العقار المبيع توصلا لإعمال أثر الشرط الفاسخ الصريح الوارد بعقد البيع وإعتباره مفسوخاً . منتج فى النزاع وإن أودع المشتري قيمة الثلثين الوارد بها . علة ذلك .
٢٤٥٢٣	٢٥٩	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨) « إثبت التزوير »
		١ - عدم جواز المضاهاة على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها ولم يعترف بها . وجوب أن يكون هناك موقف إيجابى يستدل منه بوضوح على اعترافه بصحتها . م ٣٧ إثبات . رسمية الورقة . مناطها . المادتان ١٠ ، ١١ إثبات . شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص والعاملون بها ليسوا من الموظفين العموميين . مؤدى ذلك . عدم إعتبار أوراقها أوراقاً رسمية . إنكار الطاعة لترقيات مورثها على أوراق الشركة فى تحقيق المضاهاه . تمسكها بذلك أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه . إغفاله الرد على هذا الدفعا الجوهرى . قصور .
٢٤٦٢	٢٥٠	(الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أدلة التزوير مضى كان تقديرها سائغا .
٢ ٤٨٦٨	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣) « الحكم في الادعاء بالتزوير »
		١ - امتناع الخصم عن تسليم المحرر المطعون عليه بالتزوير وتعذر ضبطه . أثره . وجوب اعتباره غير موجود . م ٢/٥٩ إثبات :
١ ٤١٠٠	١٦٦	(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨) ٢ - عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً . م ٤٤ إثبات . القضاء بعدم قبول الادعاء بالتزوير لأنه غير منتج لا محل لإعمال تلك القاعدة . علة ذلك .
٢ ٤٥١٢	٢٥٨	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٥ ق - احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٠/٧/٣١)
٢ ٤٦٣٢	٢٧٥	و (الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨) ٣ - عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي موضوع الدعوى معاً . م ٤٤ إثبات . صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء كان الحكم بالتأييد أو الإلغاء . علة ذلك .
٢ ٤٨٦٨	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		ثانيا - دعوى التزوير الأصلية :
		١ - الاحتجاج بورقة فى نزاع مرفوع بشأنه دعوى . الادعاء بتزويرها . وجوب إبدائه بالطريق القانونى فى ذات الدعوى . عدم جواز رفع دعوى تزوير أصلية . المواد من ٤٩ إلى ٥٩ من قانون الإثبات .
١٩١	١٩٩٨ ع	(الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٠)
		٢ - دعوى التزوير الأصلية . وجوب رفعها قبل رفع دعوى موضوعية بالمحرر خشية التمسك به . م ٥٩ إثبات . اختلافا عن دعوى التزوير الفرعية . مؤداه . عدم جواز القضاء بصحة الورقة أو بتزويرها و فى الموضوع معا فى الدعوى الأخيرة . م ٤٤ إثبات . إقامة دعوى تزوير أصلية وإبداء المدعى فيها طلبا عارضا يعتبر نتيجة لازمة للحكم الصادر فيها . أثره . توافر علة القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ إثبات . مثال . بصد دعوى تزوير أصلية برد ويطلان عقد إيجار وإبداء المدعى طلب عارض فيها برد حيازة المحل موضوع العقد .
٣٣٢	١٠٢٩ ع	(الطعن رقم ١٦٧٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١٢ / ٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>تسجيل</p> <p>تسجيل التصرفات الناقلة للملكية :</p> <p>إنتقال ملكية المبيع إلى المشتري من تاريخ التعاقد فى حالة الرفاء بأقساط الثمن المؤجلة . م ٣٠/٤٣ مدنى . شرطه . عدم الإخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل فى المواد العقارية والتى لا تنتقل بمقتضاها ملكية العقار إلا بالتسجيل .</p> <p>(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ١)</p> <p>٢ - عدم تسجيل المشتري عقد شرائه . أثره . للبائع ولورثته من بعده بيعه لمشتري آخر . تسلم أحد المشتريين للعقار المبيع . عدم جواز نزعه منه وتسليمه لمشتري آخر طالما لم يسجل عقده . عله ذلك . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ١٥)</p> <p>٣ - الملكية فى المواد العقارية . لا تنتقل سواء فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا بالتسجيل .</p> <p>(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٦)</p> <p>والطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠ / ١٢ / ١٣</p> <p>٤ - تواطؤ مشتري العقار مع البائع أو علمه بالبائع السابق على شرائه ليس من شأنهما الحيلولة دون القضاء له بصحة</p>
١٠٤١ ع	٧٤	
١٠٥٠٣ ع	٨٥	
١٠٦٩١ ع	١١٥	
١٠٨٩٤ ع	٣١٣	

الصفحة	القاعدة	
		ونفاذ عقده أو إنتقال ملكية المبيع له إذا ما بادر إلى تسجيل عقده قبل المشتري الآخر . علة ذلك .
٢٤٥٢٣	٢٥٩	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٩٠)
		تسجيل السبب الصحيح في التقادم القصير :
		السبب الصحيح اللازم توافره للملك بالتقادم الخمسى .
		وجوب أن يكون سنده مسجلا طبقا للقانون . م ٩٦٩ / ٣ مدنى .
٢٤٢١	١٧٤	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٥ / ٥ / ١٩٩٠)
		د تراحم المشترين والمفاضلة بينهم بأسبعية التسجيل :
		صدور عقدى بيع عن عقار واحد . جائز . المفاضلة بين المتنازعين على ملكيته . مناطها . الأسبعية فى التسجيل وألا يحوز الحكم السابق قوة الأمر المقضى بين ذات الخصوم .
٢٤٤٣	١٧٧	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٥ / ٥ / ١٩٩٠)
		٢ - المشترى لعقار واحد بعقدى بيع إبتدائيين . تسلم أحدهما العقار من البائع تنفيذا للعقد . أثره . عدم جواز نزاع العين من تحت يده وتسليمها للمشتري الآخر إلا بعد تسجيل عقده وثبوت أفضلية له بذلك . علة ذلك .
٢٤١٩٤	٣١٣	(الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٩٠)

الصفحة	القاعدة	
		طلب محو التسجيل
		طلب محو التسجيلات الموجه لمصلحة الشهر العقاري . يجعلها خصماً حقيقياً فى الدعوى . إختصاصها فى الطعن بالنقض . صحيح .
٩٥٥ ع ^١	١٥٦	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٥)
		تضامن
		التضامن . لا يفترض . وجوب رده إلى القانون أو الاتفاق . عدم النص فى العقد المنشئ للإلتزام المتعدد فى طرفيه على التضامن بين الدائنين أو المدينين . أثره . انقسام الإلتزام .
٤٧٧ ع ^١	٨٣	(الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٨)
		مسئولية المشتري التضامنية مع الوارث . مناطها . علم المشتري بأن المنقولات التى باعها له الوارث آلت إليه بطريق الميراث وأنه لم يؤد عنها رسم الأيلولة . المادتان ٤٣ ، ٤٥ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على التركات .
١٦٤ ع ^٢	١٩٩	(الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٥ / ٢١)

الصفحة	القاعدة	تعويض
		<p>اولا - الخطأ الموجب للتعويض</p> <p>١ - القضاء ببراءة التابع لانتفاء الخطأ من جانبه . لا يمنع المحكمة من إلزام المتبوع بالتعويض على أساس المسؤولية الشيئية . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)</p> <p>٢ - الطعن الانتخابي الوارد بنص المادة ٩٣ من الدستور . إنصافه إلى العملية الانتخابية من تصويت وفرز إلى إعلان النتيجة . إمتداده أيضا إلى ما يفرضه الدستور من إحالة الطعن إلى محكمة النقض لتحقيقه وعرض نتيجة التحقيق على المجلس لإصدار قرار في شأنه . إفتقار هذه الأعمال للمشروعية وإنحرافها عن أحكام الدستور . مؤداه . إنحذارها إلى مستوى العمل المادى ويتحقق بها ركن الخطأ من المسؤولية التقصيرية</p>
١٥٤٠ع	٩٠	
		<p>(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)</p> <p>٣ - الخطأ المرفقى . ماهيته . الخطأ الذى ينسب إلى المرفق حتى لو كان الذى قام به مادياً أحد العاملين بالمرفق . قيامه على أساس أن المرفق ذاته هو الذى تسبب فى الضرر لكونه لم يؤد الخدمة العامة وفقا للقواعد التى يسير عليها . ثبوت أن</p>
١٦٤٩ع	١١٠	

الصفحة	القاعدة
	<p>الخطأ الموجب للتعويض خطأ شخصياً . معاملة التابع عنه . للمتبع الكفيل المتضامن معه الرجوع عليه بما يوفيه عنه من تعويض للمضرور . م ١٧٥ مدني . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .</p>
٢٤٦	<p>(الطعن رقم ٢٧٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٦)</p> <p>١٨١</p> <p>٤ - حصانة النشر . إقتصارها على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام التي تصدر علنا . عدم امتدادها إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية . علة ذلك . ليست علنية . أثره . نشر وقائعها وما يتخذ بشأنها على مسئولية ناشرها . المادتان ١٨٩ ، ١٩٠ عقوبات . حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي ولا تتجاوزها إلا بتشريع خاص . مؤدى ذلك . تناول القضايا بالنشر في مرحلة التحقيق الابتدائي أو الأولى باعتبارها من الأحداث العامة . ليس بالفعل المباح على إطلاقه وإنما محدد بالضوابط المنظمة له . مناطها . المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق العامة .</p> <p>المساس بالشرف والسمعة متى ثبتت عناصره ضرب من ضروب الخطأ الموجب للمسئولية . لا يشترط فيه أن يكون</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>المعتدى سئ النية بل يكفى أن يكون متسرعاً إذ فى التسرع إنحراف عن السلوك المألوف للشخص المعتاد وهو ما يتوافر به هذا الخطأ - هذا إلى أن سوء النية ليس شرطاً فى المسئولية التقصيرية كما هو شرط فى المسئولية الجنائية .</p>
٤٣١٠	٢٢٦	<p>(الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٧)</p> <p>٥ - إثبات مساهمة الضرر فى الفعل الضار أو أن الضرر بفعله وحده . من مسائل الواقع التى يقدرها قاضى الموضوع . له استخلاص ما إذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ . من عدمه .</p>
٤٣٧٩	٢٣٦	<p>(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)</p> <p>٦ - رجوع الدائن الذى أجيب إلى فسخ عقده بالتعويض على المدين . شرطه . عدم قيام المدين بتنفيذ التزامه نتيجة خطئه بإهمال أو تعمد . أساس التعويض . المسئولية التقصيرية .</p>
٤٨٤٩	٣٠٨	<p>(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٧ - حجية حكم التعويض النهائي الصادر لصالح المؤجر على المستأجر عن الفعل الصادر من غير المقيم معه بالعين المؤجرة أمام المحكمة المنظور أمامها دعوى الإخلاء . شرطه . بحثه مسألة سماح المستأجر بوقوع الفعل الضار من عدمه . مثال بصدد حكم تعويض عن الضوضاء والضجيج من التلاميذ الترددين على المستأجر لأخذ دروس خصوصية .
٢٢٢	١٩٦٥	(الطعن رقم ٢٧١٩ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)
		ثانيا - الضرر مناط التعويض :
		« الضرر المادى »
		١ - وفاة المضرور بسبب فعل ضار من الغير . ثبوت حق المضرور فى التعويض عن الضرر الذى لحقه حسبما يتطور ويتفاقم . انتقال هذا الحق إلى ورثته .
٦٨	١٩٧٠	(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
		٢ - التعويض عن الضرر المادى نتيجة وفاة شخص آخر . مناطه . إعالة المتوفى وقت وفاته للمضرور فعلاً على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الإستمرار كانت محققة . الضرر

الصفحة	القاعدة	
		<p>المحتمل غير كاف للحكم بالتعويض . ثبوت أن المضرور زوجة للمجنى عليه . دليل على ثبوت الضرر المادى . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦)</p> <p>٨٠ ٤٥٩ع^١</p>
		<p>٣ - التعويض عن الضرر المادى . شرطه . تحقق الضرر بالفعل أو أن يكون وقوعه فى المستقبل حتمياً . مناطه .</p> <p>ثبوت أن المجنى عليه وقت وفاته كان يعول المضرور فعلا على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار كانت محققة . إغفال الحكم استظهار مصدر هذه الإعالة . قصور . مجرد وقوع الضرر فى المستقبل . غير كاف للقضاء بالتعويض .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)</p> <p>١٣٨ ٨٢٩ع^١</p>
		<p>« التعويض عن الضرر الموروث ،</p> <p>وفاة المضرور بسبب فعل ضار من الغير . ثبوت حق المضرور فى التعويض عن الضرر الذى لحقه حسبما يتطور ويتفاقم . إنتقال هذا الحق إلى ورثته .</p> <p>(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١)</p> <p>٦٨ ٤٣٧٠ع^١</p>

الصفحة	القاعدة	
		د الضرر اللاتبي »
		١ - درجة القرايه . كيفية احتسابها . المادتان ٣٥ ، ٣٦ مدنى .
١٤٣٦	٧٧	(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٥)
		٢ - الضرر . ركن من أركان المسئولية . ثبوته . موجب للتعويض ماديا كان أو أدبيا . الضرر الأدبى . المقصود به . كل ضرر يؤذى الإنسان فى شرفه أو يصيب عاطفته ومشاعره انتفاء حصر أحوال التعويض عنه . الإعتداء على حق الملكية باتلاف مال مملوك للمضرور ويتخذ وسيلة لكسب الرزق . من شأنه أن يحدث له حزنا وغما . كفايته لتحقيق الضرر الأدبى . والتعويض عنه .
١٤٧٦٢	١٢٧	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)
		ثالثاً - عناصر الضرر :
		١ - تعيين العناصر المكونة للضرر التى يجب دخولها فى حساب التعويض . من مسائل القانون . خضوعها لرقابة محكمة النقض . مؤدى ذلك . إلتزام محكمة الموضوع ببيان عناصر الضرر الذى قضت من أجله بالتعويض . سلطتها فى تقدير تلك العناصر . شرطه .
١٤٩١٧	١٥١	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير قيمة التعويض عن الضرر الناشئ عن الخطأ العقدي متى كان غير مقدر في القانون . شرطه . أن تبين عناصر التعويض .
٢٤٢	٢٤٢	(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٩)
		٣ - المصروفات القضائية وأتعاب المحاماه المحكوم بها في دعوى التعويض من قبيل التعويض . أثره . للمتبوع أن يرجع على تابعه لاقتضاء هذه المصروفات بدعوى الحلول .
٣٣١	٣٣١	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧)
		رابعاً - رابطة السببية بين الخطأ والضرر :
		١ - تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغیر معقب مادام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة . مثال .
٨٩	٨٩	(الطعن رقم ٢١٥٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٨)
		٢ - استخلاص الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما من سلطة محكمة الموضوع . استظهار الحكم من تحقيقات محكمة النقض ما لحق عملية فرز الأصوات وإعلان النتيجة من أخطاء أدت إلى إعلان فوز منافس المطعون ضده رغم أحقيته هو في ذلك

الصفحة	القاعدة	
		<p>علاوة على تراخى رئيس اللجنة التشريعية ورئيس مجلس الشعب فى عرض النتيجة على المجلس فى الوقت المناسب . قضاؤه بالتعويض تأسيساً على ما لحق المطعون ضده من أضرار نتيجة ذلك . سائق .</p> <p>(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)</p> <p>خامساً: المستول عن التعويض</p> <p>١ - مالك السفينة هو المستول عن الخسارة الناشئة عن أعمال ربانها وعن الوفاء بما التزم به فى شأن السفينة وتسفيرها . م ١/٣٠ من قانون التجارة البحرى . لا يغير من ذلك تقييد سلطة الريان فى الاستدانة فى محل إقامة ملاك السفينة أو وكلائهم . م ٤٧ من ذات القانون . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)</p> <p>٢ - لوزارة الرى الرجوع بطريق الحجز الإدارى على من استفاد من التعدى على منافع الرى والصرف بقيمة نفقات إعادة الشئ إلى أصله . التزامه بأداء هذه القيمة خلال شهر من إخطاره بها . عدم إعتبار هذه المبالغ عقوبة بل هى استرداد للنفقات الفعلية التى تكبدتها الدولة مقابل إعادة الشئ إلى أصله ، وهى لا تعد من قبيل التعويضات التى تختص</p>
١٦٤٩ ع	١١٠	
٢٢٥ ع	٤٥	

الصفحة	القاعدة	
		بالفصل فيها لجنة الفصل فى منازعات التعويضات .
		المواد ٦٩ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، القانون ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن
		الرى والصرف .
١٦٩	١٠٣٧ ع	(الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٥٨٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٢)
		٣ - المؤسسة العلاجية لها شخصية إعتبارية مستقلة عن
		الدولة . رئيس مجلس إدارتها دون الوزير هو ممثلها أمام
		القضاء . سلطته فى الرقابة والإشراف على العاملين بها .
		المواد ٨ ، ١ ، ١٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨١ لسنة
		١٩٦٧ فى شأن إعادة تنظيم المؤسسات العلاجية . مؤدى ذلك .
		لرئيس مجلس الإدارة . صفة المتبوع فى مدلول المادة ١٧٤
		مدنى ويلزم بتعويض الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير
		المشروع . وزير الصحة ليست له صفة المتبوع بالنسبة للعاملين
		بتلك المؤسسة . علة ذلك .
١٩٢	١٢٧ ع	(الطعن رقم ٢٦١٣ لسنة ٥٦٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٣)

الصفحة	المادة
	<p>« مسئولية التابع والمتبوع »</p> <p>١ - تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إلتزاماتها بشأن تأمين إصابات العمل . لا يخل بما يكون للعامل أو ورثته من حق قبل شخص المسئول عن الإصابة . مسئولية رب العمل عن أعمال تابعة . جواز رجوع العامل على رب العمل استنادا إلى أحكام المسئولية التقصيرية بإعتباره متبوعا مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعة بعمله غير المشروع . شرطه . م ١٧٤ مدني . مسئولية المتبوع ليست مسئولية ذاتية إنما هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون . م ٦٨/٢٧ لسنة ١٩٧٥ . نطاق تطبيقها .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٨٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٩)</p> <p>٢ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . ما هيته . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون . للمتبع حق الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضور . م ١٧٥ مدني .</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧)</p>
١٩٠	١١٣ ع ٢
٣٣١	١٠٢٣ ع ٢

الصفحة	القاعدة	
		٣ - حق المتبوع في الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضروع . سبيله دعوى الحلول . المادتان ٣٢٦ . ٧٩٩ مدني . أو الدعوى الشخصية . م ٣٢٤ مدني . رجوع المتبوع على التابع بدعوى الكفيل قبل المدين . المادة ٨٠٠ مدني . غير جائز . علة ذلك .
١٠٢٣ ع	٣٣١	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧) سائلا - تقدير التعويض :
		١ - تقدير التعويض . من إطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسبا مستهدية بكافة الظروف والملابسات في الدعوى . تعديل محكمة الاستئناف مبلغ التعويض فقط . يوجب عليها ذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل .
٢ ٣٢٩ ع	٢٣٦	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧) ٢ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها . اقتصرها على المسائل التي كان الفصل فيها ضروريا لقيامه . المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية ، ١٠٢ إثبات . استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجنى عليه أو الغير في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه . لا حجية له في تقدير القاضى المدني للتعويض . علة ذلك .
٢ ٣٢٩ ع	٢٣٦	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		التعويض الإجمالي :
		قضاء الحكم بتعويض إجمالي عن عدة أمور ناقش كل أمر منها على حدة . لا بطلان . استقلال قاضي الموضوع بتقدير هذا التعويض .
١٤٧	١٤٧	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)
		التعويض الاختياري أو المعاش الاستثنائي :
		التعويض الاختياري أو المعاش الاستثنائي . لا يمنعان من المطالبة بالتعويض المناسب الكافي لجبر الضرر طبقاً لقواعد القانون المدني . شرطه . أن يراعى القاضي خصم التعويض الاختياري أو ما تقرر من معاش من جملة التعويض .
٣٩	٣٩	(الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧)
		د التعويض المؤقت
		الحكم بالتعويض المؤقت الحائز لقوة الأمر المقضي . أثره . امتداده لكل ما يتسع له محل الدين استكمالاً لعناصره ولو برفع دعوى التعويض التكميلي . علة ذلك .
٣٩	٣٩	(الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧)

الصلحة	القاعدة	
		<p>التعويض عن الاستيلاء على العقارات لأغراض التعليم :</p> <p>الاستيلاء على العقارات اللازمة لأداء رسالة وزارة التربية والتعليم . شرطه . تعويض ذوى الشأن . تقدير التعويض . من اختصاص اللجان الإدارية التى يصدر وزير التموين قرارات بإنشائها على أن يحصل التقدير وفقاً للأسس المبينة بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . الطعن فى تقدير التعويض أمام المحكمة الابتدائية المختصة بإجراءات خاصة والحكم الذى يصدر فيها انتهاى . المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ بفقرتها الأولى والثانية والمواد ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .</p>
١ ع ٢٤٧	٢١٦	<p>(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)</p> <p>سابعاً : تقادم دعوى التعويض :</p> <p>١ - دعوى التعويض الناشئة عن جريمة . امتناع سقوطها إلا بسقوط الدعوى الجنائية . انفصال الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية . مؤداه . وقف سريان التقادم بالنسبة للمضروب ما بقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً . عودة سريان مدة التقادم من تاريخ انقضاءها بمضى المدة أو بصدور حكم نهائى فيها بإدانة الجانى أو بغير ذلك من أسباب الانقضاء . علة ذلك .</p>
١ ع ٥٩	٨٠	<p>(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦)</p>
١ ع ٥٢٤	٨٧	<p>(الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>٢ - تقادم دعوى التعويض الناشئة عن جريمة . وقف سريانه حتى تنقضى الدعوى الجنائية بحكم بات . علة ذلك . اعتبار رفع الدعوى الجنائية أو السير فيها مانع يتعذر معه على المضرور المطالبة بالتعويض .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)</p> <p>٣ - وفاء المتبوع بما قضى عليه من تعويض للمضرور عما لحقه من ضرر بخطأ تابعة . حلوله محل الضرور فى ذات حقه بخصائصه وتوابعه وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفع . أثره . فى دعوى الحلول للتابع التمسك فى مواجهة المتبوع بسقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثى مالم يكن قد اختصم فيها .</p> <p>م ١٧٢ مدنى . سقوطها بمضى خمس عشرة سنة متى اختصم التابع مع المتبوع فيها وقضى عليهما بالتعويض متضامنين بحكم حائز لقوة الأمر المقضى .</p>
١٤٨	١٤٨

الصفحة	القاعدة	
٢٤٧٧	١٨٤	<p>مؤدى ذلك . يتمتع على التابع التمسك فى مواجهة المتبوع بما يتمتع عليه التمسك به من دفع فى مواجهة المضرور .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٨)</p> <p>٤ - قيام دعوى جنائية عن العمل الضار إلى جانب دعوى التعويض المدنية . اختيار المضرور الطريق المدنى دون الطريق الجنائى للمطالبة بالتعويض . مؤداه . وقف سريان التقادم بالنسبة له طوال مدة المحاكمة الجنائية . انقضاء الدعوى الجنائية . أثره . عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية . علة ذلك . المادتان ١٧٢ ، ١/٣٨٢ مدنى . الحكم الحضورى الإعتبارى . ماهيته . اعتباره من إجراءات المحاكمة التى تقطع تقادم الدعوى الجنائية ولا تنقضى به . بدء مدة التقادم من تاريخ صدوره .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧)</p> <p>٥ - دعوى التعويض عن الفصل التعسفى . من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . تقادمها بإنقضاء سنة . بدء سريانها من تاريخ إخطار العامل بقرار إنهاء خدمته أو علمه به يقينياً . المادتان ٩١ ، ٦٩٨ مدنى</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)</p>
٢٤٧٥	٢٨٣	

الصفحة	القاعدة	
		٦ - رجوع الدائن الذي أجيب إلى فسخ عقده بالتعويض على المدين . شرطه . عدم قيام المدين بتنفيذ إلتزامه نتيجة خطئه بإهمال أو تعمد . أساس التعويض . المسؤولية التقصيرية وليس العقدية . أثره . خضوع دعواه للتقادم المسقط الثلاثي . م ١٧٢ ملنى .
٢٤٨٩ ع	٣٠٨	(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٥)
		تقادم
		(أولاً : التقادم المكتسب
		« الحيازة المكتسبة للملكية »
		١ - إلتزام المحكمة بحرى توافر الشروط اللازمة لكسب الملكية عند بحث النزاع حول التملك بوضع اليد المدة الطويلة ومنها شروط المدة وما يعترضها من وقف أو انقطاع . مژدى ذلك .
٢٤٦٦ ع	٢١٩	(الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ ق . ١٧٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)
		٢ - محكمة الموضوع . سلطتها فى التحقق من إستيفاء الحيازة لشروطها القانونية متى أقامت قضاها على أسباب سائفة .
٢٤٦١ ع	٢٩٢	(الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		« ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف »
		إستناد مورث الطاعنين فى تثبيت ملكيته إلى التقادم الطويل . استدلاله على ذلك بوضع يد البائعين لمورثه . مفاده . طلبه ضم حيازتهم إلى حيازة مورثه . عدم مواجهة هذا الدفاع . قصور .
١٤٣٦ ع	٦٦	(الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
		« التقادم المكتسب الطويل »
		١ - أموال الأوقاف الخيرية . عدم جواز تملكها أو ترتيب حقوق عينية عليها بالتقادم . م ٩٧ مدنى المعدلة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . أموال الأوقاف الأهلية المنتهية . ق ١٨ لسنة ١٩٥٢ . تملكها بالتقادم الطويل . شرطه . عدم وجود حصة للخيرات شائعة فيها .
١٧٢٣ ع	١٢٠	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)
		٢ - التملك بوضع اليد المدة الطويلة . سبب مستقل بذاته من أسباب كسب الملكية يسرى على الكافة . إعتباره من مسائل الواقع . مؤدى ذلك . استقلال قاضى الموضوع بتقديره .
١٧٤ ع	١٧٤	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الحظر الوارد بالمادة العاشرة ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .
		ماهيته . للمشتري لخصة شائعة أو محددة مفرزة من أراضى
		التقسيم قبل صدور قرار الموافقة على التقسيم .
		كسب ملكيتها بالتقادم الطويل . شرطه .
٢٨٢	٢٦٦٩ ع	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)
		٤ - وضع اليد على العقار المدة الطويلة . سبب مستقل
		من أسباب كسب الملكية . أثره .
٢٨٢	٢٦٦٩ ع	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)
		د التقادم الخمسى :
		السبب الصحيح اللازم توافره للتملك بالتقادم الخمسى .
		وجوب أن يكون سنده مسجلا طبقا للقانون . م ٣/٩٦٩ مدنى .
١٧٤	٢٢١ ع	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
		ثانيا : التقادم المسقط :
		د مدة التقادم :
		د الأثر المترتب على صدور حكم نهائى بالدين :
		صدور حكم نهائى بالدين . أثره . إنقضاء الحق فى
		اقتضائه بالتقادم بمرور خمس عشرة سنة من وقت صدور

الصفحة	القاعدة	
		الحكم . إنتهاء الحكم إلى هذه النتيجة الصحيحة . لا يعيبه ما ورد بأسبابه من قرارات قانونية خاطئة . لمحكمة النقض أن تقوم قضاءه دون أن تنقضه .
٤٠١ ع	٧٣	(الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)
		د تقادم حق المشتري في إنقاص الثمن أو فسخ العقد بسبب العجز في المبيع ، تقادم حق المشتري في إنقاص الثمن أو فسخ العقد بسبب العجز في المبيع بانقضاء سنة من وقت تسلمه المبيع تسلماً فعلياً . شرطه . تعيين مقدار المبيع في العقد . بيانه على وجه التقريب أو عدم تعيينه . أثره . تقادم الدعوى بخمس عشرة سنة . المادتان ٤٣٣ ، ٤٣٤ مدني .
٤٦٤ ع	٩٥	(الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)
		د تقادم الدعاوى الناشئة عن العمل غير المشروع ،
		١ - وفاء المتبوع بما قضى عليه من تعويض للمضرور عما لحقه من ضرر بخطأ تابعة . حله محل المضرور في ذات حقه بخصائصه وتوابعه وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفع . أثره . في دعوى الحلول للتابع التمسك في مواجهة المتبوع بسقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثي إذا لم يكن قد اختصم فيها . م ١٧٢ مدني . سقوطها بمضي خمس عشرة سنة متى اختصم التابع مع المتبوع فيها وقضى عليهما

الصفحة	القاعدة	
		<p>بالتعويض متضامنين بحكم حائز لقوة الأمر المقضى . مؤدى ذلك . يتمتع على التابع التمسك فى مواجهة المتبوع بما يتمتع عليه التمسك به من دفع فى مواجهة المضرور .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٨)</p> <p>٢ - رجوع الدائن الذى أجيب إلى فسخ عقده بالتعويض على المدين . شرطه . عدم قيام المدين بتنفيذ التزامه نتيجة خطئه بإهمال أو تعمد . أساس التعويض المسئولية التصيرية . خضوع دعواه للتقادم المسقط الثلاثى .</p> <p>١٧٢ م دنى .</p>
٢٤٧٧ ع	١٨٤	<p>(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٥)</p> <p>د تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل »</p> <p>دعوى التعويض عن الفصل التعسفى . من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . تقادمها بإنقضاء سنة . بدء سريانها من تاريخ إخطار العامل بقرار إنهااء خدمته أو علمه به يقينيا</p> <p>المادتان ٩١ ، ٦٩٨ م دنى .</p>
٢٤٧٥ ع	٢٨٣	<p>(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)</p> <p>د التقادم الصرفى »</p> <p>الدفع بالتقادم الصرفى . ماهيته . عدم جواز التمسك به من المستفيد فى الورقة التجارية .</p>
٢٥٩٧ ع	٢٦٩	<p>(الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٣٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		« دعوى مسئولية الناقل »
		١ - سقوط الحق في دعاوى تسليم البضاعة بمضى سنة على تاريخ وصول السفينة . م ٢٧١ من قانون التجارة البحرية . مفاده . خضوع دعوى المسئولية المترتبة على التخلف عن تنفيذ الإلتزامات المتولدة عن عقد النقل لذلك التقادم الخاص . عدم سريان هذا التقادم الخاص متى صدر من الناقل أو تاهيه غش أو خطأ جسيم يعادله أو خيانة . تقادم دعوى المضرور في هذه الحالة طبقاً لقواعد المسئولية التقصيرية
١٨٢	١٨٢	(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٧)
١٨٢	١٨٢	٢ - عدم تحديد المشرع ميعاداً يتعين إعلان الحوالة فيه إلى المحال عليه وثبوت سقوط حق الشركة المحيلة في إقامة دعوى المسئولية ضد المطعون ضدها (أمانة النقل) بالتقادم بمضى ١٨٠ يوماً على تسلم رسالة النزاع بعد أن أصابها التلف قبل نفاذ حوالة الحق في التعويض في حق المطعون ضدها بإعلائها إليها . مؤداه . إعلان الطاعنة المطعون ضدها بالحوالة لا يستوجب احتساب ميعاد مسافة .
٢٣١	٢٣١	(الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
		ثالثاً - بدء التقديم :
		الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الدعوى الجنائية لإنقضائها بمضى المدة . لا يحول دون بدء سريان تقادم دعوى التعويض بدتها الأصلية من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية بقوة القانون وليس من تاريخ صدور الأمر .
٤٥٩ ع ١	٨٠	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦)
		رابعاً - وقف التقديم :
		١ - دعوى التعويض الناشئة عن جريمة . إمتناع سقوطها إلا بسقوط الدعوى الجنائية . انفصال الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية . مؤداه . وقف سريان التقادم بالنسبة للمضرر ما بقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً . عودة سريان مدة التقادم من تاريخ إنقضائها بمضى المدة أو صدور حكم نهائى فيها بإدانة الجانى أو بغير ذلك من أسباب الانقضاء . علة ذلك .
٤٥٩ ع ١	٨٠	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦)
٥٢٤ ع ١	٨٧	(الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
		٣ - تقادم دعوى التعويض الناشئة عن جريمة . وقف سريانه حتى تنقضى الدعوى الجنائية بحكم بات . علة ذلك .

الصفحة	القاعدة	
		إعتبار رفع الدعوى الجنائية أو السير فيها مانع يتعذر معه على المضرورة المطالبة بالتعويض .
١٤٨	١٤٩٧ ع	(الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)
		٣ - الحكم بعقوبة جنائية . أثره . عدم أهلية المحكوم عليه للتقاضى أمام المحاكم مدع أو مدعى عليه . المواد ٨ ، ١/٢٤ ، ٤/٢٥ عقوبات . مخالفة ذلك . أثره . البطلان . أعمال هذه القاعدة على الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية بعقوبة جنائية . عدم تعيين المحكوم عليه بعقوبة جنائية قيماً تقره المحكمة . أثره . إعتبار الفترة التى تسبق صدور الحكم بتعيين القيم مانعاً يوقف سريان التقادم .
١٤٨	١٤٩٧ ع	(الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)
		٤ - إلزام المحكمة بحرى توافر الشروط اللازمة لكسب الملكية عند بحث النزاع حوال التملك بوضع اليد المدة الطويلة ومنها شروط المدة وما يعترضها من وقف أو انقطاع . مؤدى ذلك . وقف سريان التقادم عند وجود مانع يستحيل معه على الدائن المطالبه بحقه فى الوقت المناسب . الموانع سواء كانت شخصية أو قانونية . عدم ورودها على سبيل المحصر . م ٣٨٢ مدنى . سريان هذه القواعد فى شأن التقادم المكسب للملكية عملاً بالمادتين ٩٧٣ ، ٩٧٤ مدنى .
٢١٩	٢٢٦٦ ع	(الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ ق - ١٢٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)

الصفحة	القائمة
	<p>٥ - ملكية الأموال والممتلكات الخاصة بالأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لقانون الطوارئ . ايلولتها للدولة من تاريخ العمل بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . مؤدى ذلك . الدولة صاحبة الصفة فى المطالبة بهذه الأموال . إنتفاء الصاه والمصلحة لدى الخاضع فى التقاضى . المطالبة بشأن الأموال التى آلت إلى الدولة يعد مانعاً قانونياً يتعذر معه عليه المطالبة بحقه قبل واضعى اليد طوال الفترة من تاريخ العمل بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وحتى تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القانون المذكور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٩٣ لسنة ٥٧ق . ١٢٠ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)</p> <p>٦ - قيام دعوى جنائية عن العمل الضار إلى جانب دعوى التعويض المدنية . إختيار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض . مؤداه . وقف سريان التقادم بالنسبة له طوال مدة المحاكمة الجنائية . انقضاء الدعوى الجنائية . أثره . عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية . علة ذلك . المادتان ١٧٢ ، ١/٣٨٢ مدنى . الحكم الحضورى الإعتبارى . ماهيته . اعتباره من إجراءات المحاكمة التى تقطع تقادم الدعوى الجنائية ولا تنقضى به .</p> <p>بده مدة التقادم من تاريخ صدوره .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧)</p>
٢٦٦ع	٢١٩
٢٦٧ع	٢٧١

خامساً : قطع التقادم :

« المطالبة القضائية »

١ - الإجراء القاطع للتقادم . شرطه . أن يتم بالطريق الذي رسمه القانون وفي مواجهة المدين . الهيئة العامة للبريد . هيئة عامة يمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها . إختصاص وزير النقل بصفته في دعوى التعويض قبل الهيئة ثم تصحيح شكل الدعوى باختصاص رئيس مجلس إدارة الهيئة . أثره . إعتبار الدعوى مرفوعة في مواجهة الهيئة من تاريخ التصحيح . لا يغير من ذلك وجوب اعلان ذى الصفة طبقاً للمادة ٢/١١٥ مرافعات . علة ذلك . وجوب إتمام التصحيح فى الميعاد المقرر ودون إخلال بالمواعيد المحددة لرفع الدعاوى ويمدد التقادم .

٥٩ ٤١٦٦

(الطعن رقم ١٨٢٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

٢ - إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن دعوى تثبيت الملكية التى اقامتها المطعون ضدها الأولى قاطعة للتقادم بالنسبة لباقى الملاك على الشيوع ومنهم البائعة للطاعتين مما لا تتوافر معه شروط كسب الملكية بالتقادم فى حقهم . صحيح فى القانون .

٢٥١ ٤١٦٧

(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - القضاء برفض الدعوى التى من شأنها قطع التقادم أو بعدم قبولها . أثره . زوال أثرها فى قطع التقادم واعتبار ما بدأ منه قبل رفعها مستمراً .
٢٦٠٧	٢٧١	(الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧)
		« الحجز »
		حجز ما للمدين لدى الغير . تمامه . بمجرد اعلان الحجز إلى المحجوز لديه . أثره . قطع التقادم السارى لمصلحة المحجوز عليه فى مواجهة الحاجز والتقادم السارى لمصلحة المحجوز لديه فى مواجهة المحجوز عليه .
١٤٨٤	١١٤	(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦)
		« إنقطاع التقادم الضريبي »
		إجراءات قطع تقادم الضرائب والرسوم المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . اعتبارها مكاملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم . ورود عبارة « إعلانات المطالبة والاضطرابات » بالنص عامة . سريانها على الاخطارات بعناصر ربط الضريبة والإخطارات بالربط على السواء . مؤدى ذلك . إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعن بانقطاع تقادم رسوم الشهر محل التظلم يتوجبه إعلان المطالبة بها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول سلم إلى المطعون ضده . قصور .
١٤٩٠	١٤٩	(الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)

ساحساً : أثر إنقضاء مدة التقادم

عدم جواز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً . م ٤٠ . إج . صدور قرار اعتقال المطعون ضده طبقاً للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ . الحكم بعدم دستورية مادته الأولى التى تبيح الاعتقال . أثره . عدم جواز تطبيقها من اليوم التالى لنشر الحكم بعدم الدستورية . انسحاب أثر الحكم إلى الوقائع والعلاقات السابقة على صدوره إلا ما استقر من مراكز أو حقوق بحكم حائز قوة الأمر المقضى أو بإنقضاء مدة التقادم . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم تحقق الإستثناء من تطبيق الأثر الرجعى للحكم بعدم دستورية النص الذى يبيح الاعتقال . أثره . عدم جواز تطبيق هذا النص على واقعة اعتقال المطعون ضده واعتبار القرار الجمهورى بالاعتقال قرار فردى مخالف للقانون والشرعية ومشوباً بعيب جسيم ينحدر به إلى مرتبة الفعل المادى المعلوم الأثر قانوناً . مؤدى ذلك . تجرده من صفته الإدارية واختصاص القضاء العادى برقع ما نتج عن هذا الإجراء المادى من آثار .

الصفحة	القاعدة	
		تقسيم
		١ - إسباغ وصف التقسيم على الأرض - شرطه . أن تجزأ قطعة الأرض إلى أكثر من قطعتين .
١٤٧٧ع	٨٣	(الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٨)
		٢ - الحظر الوارد بالمادة العاشرة ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . ما هيته . للمشتري لحصة شائعة أو محددة مفرزة من أراضي التقسيم قبل صدور قرار الموافقة على التقسيم . كسب ملكيتها بالتقادم الطويل . شرطه .
٢٤٦٦ع	٢٨٢	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١١ / ١٥)
		٣ - إبرم عقد البيع في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ متضمنا التصرف في أرض مقسمة . أثره . بطلان العقد . تعلق ذلك بالنظام العام . صدور قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ متضمنا النص على جواز إتخاذ إجراءات تقسيم الأراضي الزراعية وما في حكمها الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١ / ١٢ / ١ وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون . لا أثر له . علة ذلك . استمرار النص على ذات الحظر الوارد في المادة العاشرة من القانون الملغى .
٢٤٦٩ع	٢٨٥	(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١١ / ١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - القانون الطبيعى وقواعد العدالة . مجال اعمالهما عدم وجود نص تشريعى . النص على البطلان المطلق جزاء التصرف فى أرض مقسمة . مؤداه . عدم جواز التحدى بالقانون الطبيعى أو قواعد العدالة .
٢٦٩١ ع	٢٨٥	(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٩٠)
		٥ - التقسيم . ماهيته . الموافقة على التقسيم . ثبوتها بقرار من المحافظ ينشر فى الجريدة الرسمية . لا يغنى عنه موافقة الجهة القائمة على أعمال التنظيم . علة ذلك . جواز التصرف فى الأرض المقسمة . شرطة . صدور قرار بالموافقة على التقسيم وإيداع صورة رسمية منه الشهر العقارى .
١٠٠٥ ع	٣٢٨	(الطعن رقم ٢٣٣٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٠)

الصفحة	القاعدة	تنظيم
		١ - مباني الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية . عدم دخولها فى مدلول عبارة المباني السكنية ومباني الإسكان الإدارى الذى يخضع الترخيص بيناتها لشرط الاكتتاب فى سندات الإسكان . م ١/٦ ق ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديلها بالقانون ٢ لسنة ١٩٨٢ . مفاده . خضوع هذه المباني الفندقية والسياحية والتجارية لهذا الشرط . علة ذلك .
٤٢٧٧ ^١	٥٤	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١ / ٢٨) ٢ - إختصاص مجالس المدن فى دوائر إختصاصها ببيع زوائد التنظيم نهائى فيما لا تجاوز قيمته ألف جنيه . عدم وجوب تصديق مجلس المحافظة على البيع إلا فيما زاد على هذه القيمة . المادتان ٣٤ ق ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٧١ ، ٤٣ من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن بيع مجلس المدينة زوائد التنظيم للمطعون ضده قد تم فى حدود إختصاصه النهائى . صحيح .
٤٦٣٨ ^١	١٠٨	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢٧)

الصفحة	القاعدة	تنفيذ
		« السند التنفيذي »
		١ - الحكم الصادر فى الاشكال الوقتى فى التنفيذ . لا يعد سندا تنفيذيا . علة ذلك . أثره . لا وجوب لوقف التنفيذ بناء على الأشكال الوقتى فى الحكم الصادر فى إشكال سابق . علة ذلك . الإشكال الوقتى الذى يوجب وقف التنفيذ هو الإشكال الأول . م ٣١٢ مرافقات .
٤١	١٧٠٤ ع	(الطعن رقم ٢٣٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٨)
		٢ - إنضمام جمهورية مصر العربية ودولة الكويت إلى إتفاقية تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس جامعة الدول العربية فى ١٤/٩/١٩٥٢ . مؤداه . وجوب تطبيق أحكام هذه الإتفاقية . الحكم القابل للتنفيذ فى دول الجامعة العربية . ماهيته .
١٠٥	١٦١٩ ع	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٥٨ ق - احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)
		٣ - حكم المحكمين . اكتسابه قوة الأمر المقضى طالما بقى قائما . ليس للمقاضى عند الأمر بتنفيذه التحقق من عدالته أو صحة قضائه فى الموضوع لأنه لا يعد هيئة إستئنافية فى هذا الصدد .
٢٤٥	٤٣٤ ع	(الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - الأخذ بمبدأ المعاملة بالمثل أو التبادل . مؤداه . وجوب معاملة الأحكام الأجنبية فى مصر معاملة الأحكام المصرية فى البلد الأجنبى الذى أصدر الحكم المراد تنفيذه فى مصر . كفاية التبادل التشريعى . وجوب تحقق المحكمة من توافره من تلقاء نفسها . م ٢٩٦ مراقعات .</p>
٢٨١٥ ع	٣٠٣	<p>(الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)</p> <p>« منازعات التنفيذ »</p> <p>١ - منازعة التنفيذ فى معنى المادة ٢٧٥ مراقعات . ما هيئتها . دعوى المطعون ضده بطلب طرد الطاعن من عين النزاع للفصل والمنازعة فيها حول قيام علاقة إيجارية جديدة بينهما . تعلقها بطلب موضوعى . مؤداه . خروجها عن إختصاص قاضى التنفيذ</p>
١٦٦٥ ع	١١١	<p>(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - منازعات التنفيذ التى يختص بها قاضى التنفيذ .</p> <p>المقصود بها . أن تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ الجبرى ومنصبه على إجراء من إجراءاته أو مؤثره فيه . القضاء بوقف تنفيذ حكم الطرد لحين الفصل فى دعوى المطعون ضدهما يمنع تعرض الطاعن لهما فى إنتفاعهما بعين النزاع المؤجرة لهما . عدم إعتباره منازعة تنفيذيه .</p>
٢٢٢	٢٢٢٥ ع	<p>(الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)</p> <p>إختصاص قاضى التنفيذ :</p> <p>قاضى التنفيذ . إختصاصه نوعيا بنظر جميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها عدا ما استثنى بنص خاص . المادتان ٢٧٤ . ٢٧٥ مرافعات . مباشرته الفصل فى إشكال وقتى سابق أو إصداره قرارات وقتية قبل نظر موضوع الاشكال الوقتى . لا يفقده صلاحيته لنظر هذا الإشكال ولو كانت هذه القرارات أو تلك الاشكالات بصدد نزاع مردد بين الخصوم أنفسهم .</p>
٤٠	١٩٩٦ ع	<p>(الطعن رقم ٢٣٣٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٨)</p> <p>« تنفيذ الاحكام الاجنبية »</p> <p>١ - تنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبى . من شروطه . اختصاص المحكمة التى أصدرته . تحديد الاختصاص .</p>

الصفحة	القاعدة	
		يكون وفقاً لقانون الدولة التي صدر فيها الحكم . العبرة في ذلك بقواعد الاختصاص القضائي الدولي دون تدخل من المحكمة المطلوب منها الأمر بتنفيذه .
١٠٥	١٦٩ ع ^١	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٥٨ ق - (حوال شخصية - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)
		٢ - خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى ٢٢م مدنى . علة ذلك . تقديم الدليل على عدم إعلان المحكوم ضده بإجراءات التحكيم أو أنه قد استحال عليه لسبب آخر تقديم دفاعه كشرط لرفض طلب تنفيذ الحكم الأجنبى طبقاً لنص المادة ٥/ب من اتفاقية نيويورك . يعد من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى .
٢٤٥	٢٤٣ ع ^٢	(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)
		٣ - الأخذ بمبدأ المعاملة بالمثل أو التبادل . مؤداه . وجوب معاملة الأحكام الأجنبية فى مصر معاملة الأحكام المصرية فى البلد الأجنبى الذى أصدر الحكم المراد تنفيذه فى مصر . كفاية التبادل التشريعى . وجوب تحقق المحكمة من توافره من تلقاء نفسها . ٢٩٦م مرافعات .
٣٠٣	٢٤١ ع ^٢	(الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - عدم إختصاص المحاكم المصرية بنظر المنازعة بجواز الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي . المقصود به . الاختصاص المانع أو الإفرادى . إختصاصها فى حالة الاختصاص المشترك . شرطه . الفقرتان الأولى والرابعة من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات .
٢ ٤٨١٥	٣٠٣	(الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)
		د تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية ،
		١ - نص المادتين الأولى والثانية من إتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية . مفاده . إعتراف كل دولة منضمة بحجية أحكام التحكيم الأجنبية والتزامها بتنفيذها طبقا لقواعد المرفعات المتبعة فيها ما لم يثبت المحكوم ضده فى دعوى تنفيذ حكم التحكيم توافر إحدى الحالات الخمس الواردة على سبيل الحصر فى المادة ١/٥ من الإتفاقية أو يتبين لقاضى التنفيذ أنه لا يجوز الالتجاء قانوناً إلى التحكيم أو أن تنفيذ الحكم يخالف النظام العام .
٢ ٤٨٣٤	٢٤٥	(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)
		٢ - إنضمام مصر إلى إتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ بشأن أحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها . إعتبار الاتفاقية قانوناً واجب التطبيق ولو تعارضت مع أحكام قانون المرافعات .
٢ ٤٨٣٤	٢٤٥	(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)

الصفحة	القائمة	
		<p>توفى تنفيذ الحكم المستعجل بالإخلاء:</p> <p>تنفيذ حكم مستعجل بطرد المستأجر لتخلفه عن سداد الأجرة . لا يحول وحق محكمة الموضوع فى إعادته إلى العين . متى أوفى بالأجرة المستحقة عليه والمصاريف والتنفقات الفعلية إلى المؤجر قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى ولو تضمن العقد شرطاً فاسخاً . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٣)</p> <p>تنفيذ عقارى</p> <p>البيع الجبرى :</p> <p>د قائمة شروط البيع</p> <p>تضمن قائمة شروط البيع شرطاً مفاده التزام الطاعن الشريك على الشيوخ بإخلاء العين . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى رفض دعوى الطاعن بشيوت العلاقة الإيجارية بينه وبين المالك بحكم مرسى المزايد الصادر فى دعوى القسمة إستناداً إلى أن قبوله هذا الشرط يعد قبولاً منه بتسليم العين خالية من شاغلها . لا خطأ . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)</p>
١٠٥٢ ع	٧١	
١٢٢٥ ع	٦٠	

الصفحة	القائمة	
		<p>الإعتراض على قائمة شروط البيع</p> <p>« أوجه البطلان »</p> <p>وجوب إبداء أوجه البطلان على قائمة شروط البيع فى الميعاد المحدد م ٤٢٢ مرافعات . مخالفة ذلك . أثره . مثال بصدد عدم تمسك الطاعن بالحق المقرر لمالك العقار المنزوع ملكيته فى البقاء فيما يشغله من هذا العقار بطريق الإعتراض على القائمة .</p> <p>(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)</p> <p>نطاق التنفيذ على الملكية الزراعية .</p> <p>الدفع بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية فى حدود خمسة أفدنة . م ١٠ ق ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ . شرطه . ثبوت صفة المزارع قبل إبتداء التنفيذ واستمرارها إلى وقت التمسك بالدفع وأن الأرض المراد التنفيذ عليها داخلية فى الخمسة أفدنة الأخيرة التى يمتلكها المحجوز عليه وقت التنفيذ</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)</p>
٤٣٢٥	٦٠	
٤٤٠١	٧٣	

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">ج</p> <p style="text-align: center;">جمارك - جمعيات</p> <p style="text-align: center;">جمارك</p>
		<p>١ - إعفاء بعض السلع المستوردة من الضرائب والرسوم الجمركية تنفيذا للقرار الجمهوري ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ . شرطه . أن تكون مما تستهلكه جموع المواطنين . الكبد الرومي المجمدة . عدم إعفائها من الرسوم . علة ذلك . عدم ادراجها في جدول السلع المرفق بقرار وزير التموين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ الصادر تنفيذا للقرار الجمهوري وخلو القرار ١٥٦ لسنة ١٩٧٩ من النص عليها . مفاده .</p>
١٤١٣	٩	<p>(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/١/٨)</p> <p>٢ - جواز الافراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة بالشروط والأوضاع التي حددها وزير الخزانة . م ١٠١ من ق الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . شرطه . إعادة تصدير تلك البضائع خلال المدة المصرح بها . مخالفة ذلك . أثره . استحقاق الضرائب والرسوم فضلا عن الغرامة . قرار وزير الخزانة ٤٥ لسنة ١٩٦٣ . سلطة مدير الجمارك المختص في إصدار قرارات بفرض غرامات ومن بينها الغرامة المقررة على مخالفة نظام الافراج المؤقت على السيارات . لنوى الشأن التظلم من هذه القرارات لمدير عام الجمارك الذي له تأييد أو تعديل أو إلغاء الغرامة . المواد ١١٤-١١٩ من قانون الجمارك سالف الذكر . الطعن في قرارات مدير عام الجمارك أمام محكمة القضاء الإداري بإعتبارها قرارات إدارية لا إختصاص للقضاء العادي بها .</p>
٢٢٧٧	٢٢٠	<p>(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)</p>

الصفحة	القاعدة	جمعيات
		<p>الشخصية الاعتبارية للجمعية :</p> <p>١ - الجمعية التعاونية الزراعية لها الشخصية الاعتبارية .</p> <p>ق ٥١ لسنة ١٩٦٩ . مقتضاه . لها ذمة مالية مستقلة ونائب يعبر عن إرادتها . فروع بنوك التسليف الزراعى فى المحافظات . صيرورتها بنوكا مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية منذ العمل بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ . إستقلالها عن المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى التى حلت محل المركز الرئيسى للبنك . مؤدى ذلك . لبنك المحافظة وحده دون المؤسسة الأخيرة حق التقاضى بشأن الحقوق والالتزامات الخاصة به .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)</p> <p>٢ - الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان . ماهيتها . القانون ١٤ لسنة ١٩٨١ . اكتسابها الشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها . يمثلها رئيس مجلس إدارتها فى تصريف شئونها وتعمل لحساب نفسها وليس لحساب الهيئة الطاعنة . مؤدى ذلك . مسئوليتها عن التزاماتها وتعهداتها قبل الغير . لا يغير من ذلك رقابة وتوجيه الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان لها . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٢٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٨)</p>
٢٣٧	٢٣٨٤ ع	
٢٣٩	٢٣٩٤ ع	

الصفحة	القاعدة	ح
		حجز - حراسة - حكر - حكم - حوائث طارئة - حوالة - حيازة .
		حجز
		حجز ما للمدين لدى الغير الإدارى
		١ - حجز ما للمدين لدى الغير . تمامه . بمجرد إعلان الحجز إلى المحجوز لديه . أثره . قطع التقادم السارى لمصلحة المحجوز عليه فى مواجهة الحاجز والتقدم السارى لمصلحة المحجوز لديه فى مواجهة المحجوز عليه .
١٦٨٤ ع	١١٤	(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦)
		٢ - الحجز الموقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات والمؤسسات العامة . عدم إعلان الجهة المحجوز لديها باستبقاء الحجز أو تجديده خلال ثلاث سنوات . أثره . سقوط الحجز وإعتباره كأن لم يكن إستثناء من القاعدة العامة . م ٣٥٠ مرافعات . التمسك بذلك حق للجهة المحجوز لديها وحدها . علة ذلك .
١٦٨٤ ع	١١٤	(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦)
		٣ - لوزارة الرى الرجوع بطريق الحجز الإدارى على من استفاد من التعدى على منافع الرى والصرف بقيمة نفقات إعادة الشئ إلى أصله . إلزامه بأداء هذه القيمة خلال شهر من إخطاره بها . عدم إعتبار هذه المبالغ عقوبه بل هى استرداد للفنقات الفعلية التى تكبدتها الدولة مقابل إعادة الشئ إلى أصله ، وهى لا تعد من قبيل التعويضات التى تختص بالفصل فيها لجنة الفصل فى منازعات التعويضات . المواد ٦٩ ، ٩٨ ، ١٠٢ القانون ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الرى والصرف .
١٦٣٧ ع	١٦٩	(الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	حراسة
		<p>« حراسة قضائية »</p> <p>١ - الحراسة القضائية . ماهيتها . وضع مال يقوم فى شأنه نزاع ويتهدده خطر عاجل فى يد أمين يتكفل بحفظه وإدارته ورده مع تقديم حساب عنه إلى من يثبت له الحق فيه . وهى إجراء وقضى تدعو إليه الضرورة وتختلف فيه مهمة الحارس عن مهمة المصفى ولا تتعارض معها .</p>
٢١٧ ع	٢١٠	<p>(الطعن رقم ١٠٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨)</p> <p>٢ - وفاة أحد الشركاء المتضامنين فى شركة التضامن وإستمرار باقى الشركاء فيها دون موافقة ورثة الشريك المتوفى ودون أن يكون متفقاً فى عقد الشركة على استمرارها بعد الوفاة . مؤداة . للورثة أن يطلبوا وضع أموال الشركة تحت الحراسة القضائية حتى تبت محكمة الموضوع فى أمر تعيين مصفى لها متى توافرت المبررات الموجبة للحراسة .</p>
٢١٧ ع	٢١٠	<p>(الطعن رقم ١٠٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨)</p> <p>« حراسة إدارية »</p> <p>١ - قيام جهاز الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ بسداد فروق الضريبة المستحقة على مورث المطعون ضدهم نقداً إلى مصلحة الضرائب خصماً عما لديه من مستحقات ذلك المورث دون إيقاع المقاصة .</p>

الصفحة	القاعدة	
		وفاء صحيح . علة ذلك . المادتان ١ و ٢ من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ .
٢٩٦ ^١	٥٧	(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩) ٢ - إختصاص المحاكم العادية بالفصل فى كافة المنازعات إلا ما إستثنى بنص خاص . م ١٥ق السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، المنازعة فى شأن تكييف علاقة إيجارية كانت الحراسة قد أبرمتها . إختصاص المحاكم العادية بالفصل فيها . علة ذلك .
٤٤٢ ^١	٧٨	(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٥) ٣ - رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين . م الأولى ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضى إليهم من تاريخ العمل بهذا القانون فى ٢٤/٣/١٩٦٤
٤٨٨ ^١	١١٤	(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦) ٤ - جهاز تصفية الحراسات . إدارة تابعة لوزير المالية لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية . وزير المالية هو صاحب الصفة فى تمثيل هذا الجهاز . علة ذلك .
٤٩٦ ^٢	١٨٨	(الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٩) ٥ - ملكية الأموال والممتلكات الخاصة بالأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لقانون الطوارئ ايلولتها للدولة من تاريخ العمل بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . مؤدى ذلك . الدولة صاحبة الصفة فى المطالبة بهذه الأموال . إنتفاء الصفة والمصلحة لدى الخاضع فى التقاضى . المطالبة بشأن الأموال التى آلت إلى

الصفحة	القاعدة	
		الدولة . يعد مانعاً قانونياً يتعذر معه عليه المطالبة بحقه قبل واضعي اليد طوال الفترة من تاريخ العمل بالقانون ١٥٠ لسنة ٦٤ وحتى تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القانون المذكور .
٢٦٦ ع	٢١٩	(الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ ق - ١٢٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)
		حكر
		إختلاف عقد الحكر عن عقد الإيجار . ما هية كل منهما . الحكر حق عيني ينشأ مؤبداً أو لمدة طويلة مقابل أجره المثل . الإيجار حق شخصي ينشأ لمدة مؤقتة بأجره ثابتة .
٦٧٣ ع	١١٢	(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		حكم
		أولاً : إصدار الحكم :
		تشكيل المحكمة
		الحاق مهندس بتشكيل المحكمة الابتدائية طبقاً للمادتين ١٨ ، ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قاصر على نظر الطعون على قرارات لجان تحديد الاجرة ولجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . عدم سريانه على الدعوى يطلب تنفيذ قرار نهائي بإزالة عقار .
٥٧٣ ع	٩٦	(الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)
		المداولة في الحكم والنطق به :
		المداولة في الحكم
		وجوب صدور الحكم من الهيئة التي سمعت المرافعة . تغلف أحد أعضائها عن حضور جلسة النطق به . وجوب توقيعه على مسودته وأن يحل غيره محله وقت النطق به

الصفحة	القاعدة	
		ورائيات ذلك فى الحكم . المتمسك بعدم حصول المناولة قانونا . وجوب تقديمه الدليل . المناط فى ذلك .
٢٨٠٨ ع	٣٠٢	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)
		النطق بالحكم
		١ - النعى ببطلان الحكم لصدوره من قضاء غير الذين سمعوا المرافعة . دليل ثبوته . نسخة الحكم ذاته . عدم كفاية محضر الجلسة التى تلى بها منطوق الحكم لإثبات ذلك .
١٨٧ ع	٢٩	(الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧)
		٢ - تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهرى بعد توقيعه على مسودته المشتعلة على المنطوق والأسباب وحلول غيره محله وقت النطق به وإثبات ذلك فى نسخة الحكم الأصلية . لا يرتب بطلانه .
		المواد ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٨ من قانون المرافعات . بيان مكان المحكمة التى أصدرت الحكم بعد بيان إسم المحكمة . غير جوهري .
١٤٢١ ع	١٧٤	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
		٣ - وجوب صدور الحكم من الهيئة التى سمعت المرافعة . تخلف أحد أعضائها عن حضور جلسة النطق به . وجوب توقيعه على مسودته وأن يحل غيره محله وقت النطق به وإثبات ذلك فى الحكم . المتمسك بعدم حصول المناولة قانوناً . وجوب تقديمه الدليل . المناط فى ذلك .
٢٨٠٨ ع	٣٠٢	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		« منطوق الحكم »
		عبارة « ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات » الواردة في منطوق الحكم . انصرافها للطلبات التي كانت محل بحث في الحكم .
٩٥٥ ع ^١	١٥٦	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		« إغفال الفصل في بعض الطلبات »
		الطلب الذي تغفله المحكمة . بقاؤه أمامها . السبيل إلى الفصل فيه . الرجوع إلى ذات المحكمة لنظره . استئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية لا يطرح بذاته دعوى الضمان الفرعية .
٨٩٠ ع ^١	١٤٧	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)
		« عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معاً »
		١ - عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو برده أو يستقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً . علة ذلك . القضاء بعدم قبول الادعاء بالتزوير لأثمة غير منتج . لا محل لأعمال تلك القاعدة . علة ذلك .
٥١٢ ع ^٢	٢٥٨	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٥ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٩٠/٧/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو بتزويره أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً . م ٤٤ إثبات . جواز القضاء بعدم قبول الادعاء بالتزوير لكونه غير منتج وفي الموضوع معاً . علة ذلك .
٢ ع ٦٣٢	٢٧٥	(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)
		٣ - عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي موضوع الدعوى معاً . م ٤٤ إثبات . صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء كان الحكم بالتأييد أو الإلغاء . علة ذلك .
٢ ع ٨٦٨	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
		« بيان مكان المحكمة » :
		تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهري بعد توقيعه على مسودته المشتملة على المنطوق والأسباب وحلول غييره مسجلة وقت النطق به وإثبات ذلك في نسخة الحكم الأصلية . لا يرتب بطلانه . المواد ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٨ من قانون المرافعات . بيان مكان المحكمة التي أصدرت الحكم بعد بيان إسم المحكمة . غير جوهري .
٢ ع ٢١	١٧٤	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
		ثالثاً - تسبيب الأحكام « ضوابط التسبيب » :
		« موضوع الدعوى وطلبات الخصوم والأدلة الواقعية »
		١ - إشتغال الحكم على الحجاج الواقعية والقانونية التي قام عليها بما يكفي لحمل قضائه . النعي عليه بالقصور في التسبيب . لا أساس له . (مثال) .
١ ع ١٦٠	٣٤	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٨ق « لحوال شخصية » - جلسة ١٩٩٠/١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إحاطة الحكم المطعون فيه بطلبات الخصوم ودعائياتها الأساسية واستخلاصه سائغاً لواقع النزاع المطروح . النعى عليه في هذا الشأن على غير أساس . مثال .
٢٨١	٢٦٥	(الطعن رقم ٣١٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٤)
		« تعقب حجج الخصوم »
		إقامة الحكم المطعون فيه قضاؤه بإنهاء عقد إيجار شقة النزاع لزوال مقتضى احتجازها لدى الطاعن على أسباب سائغة . عدم التزامه بتتبع الطاعن في شتى مناحي دفاعه والرد عليها استقلالاً . علة ذلك .
١٢٦	٢٥٧	(الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)
		« كفاية الرد الضمني »
		عدم التزام الحكم بالرد على أقوال وحجج الخصم . شرطه . أن يكون في قيام الحقيقة التي اقتصح بها وأورد دليلها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج .
٣١٢	٢٦٨	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
		« التسبيب الكافي »
		إقامة الحكم قضاؤه على أسباب تكفي لحمله . تعيينه بما ورد في سبب النعى . غير منتج متى كان الحكم لا يتناقض مع الثابت بأوراق الدعوى . مثال .
١٧٠	٢٤٢	(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		د الإحالة إلى تقرير الخبير في الدعوى ،
		تكفل تقرير الخبير بالرد على أوجه دفاع الطاعنة . إحالة
		الحكم إلى تقرير الخبير فيه الرد الضمنى على تلك الأوجه .
٥٨	٣٠١ ع	(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
		د تسبیب الحكم الاستثنائي ،
		١ - أخذ محكمة الاستئناف بما لا يتعارض مع أسبابها من
		أسباب الحكم الابتدائي . أثره . عدم اعتبار أسباب الحكم
		الابتدائي التي تغاير المنحى الذي نعتة محكمة الاستئناف من
		أسباب الحكم الاستثنائي . مؤداه . عدم جواز توجيه الطعن
		بالنقض إليها .
٥٦	٢٩٠ ع	(الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٥٢٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
		٢ - محكمة الاستئناف . عدم التزامها ببحث وتنفيذ
		الحكم المستأنف الذي ألفتة . طالما أقامت قضاها على
		أسباب تكفى لحمله .
٧٥	٤٢١ ع	(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٢٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)
		٣ - تأييد المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي للأسباب
		الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليها ولا تتعارض مع
		النتيجة التي انتهى إليها الحكم الابتدائي . كاف لحمل
		قضائها . النعى عليه على غير أساس . مثال .
٨٢	٤٧١ ع	(الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - إلغاء محكمة الاستئناف حكم محكمة الدرجة الأولى . وجوب بيان الأسباب التي تحمل قضائها . علة ذلك . (الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)
١٣٥	١٤٨٠٨	٥ - إقامة الحكم الاستئنائي قضاء بتأييد الحكم الابتدائي على أسباب خاصة . النعى على الحكم الأخير . غير مقبول . (الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)
١٤٧	١٤٨٩٠	٦ - تقدير التعويض . من إطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسبة مستهدية بكافة الظروف والملابسات في الدعوى . تعديل محكمة الاستئناف مبلغ التعويض فقط . يوجب عليها ذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل . (الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)
٢٣٦	٢٣٧٩	٧ - أخذ الحكم الاستئنائي بأسباب الحكم الابتدائي والإحالة إليه . لا عيب . شرطه . (الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
٣١٢	٤٨٦٨	« قضاء القاضي بعمله الشخصي » نفي الحكم مسئولية الحكومة عن أعمال الشغب والاضطرابات والقتال خلال أيام ١٧ ، ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ لما إتخذته من إجراءات للحيلولة دون تفاقم الأمر . ليس من قبيل قضاء القاضي بعمله الشخصي .
٢٦	٤١١٥	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٤)

الصفحة	القاعدة	
		د ما لا يعيب تسبیب الحكم ٥ :
		د الانسباب الزائدة ٥ :
		١ - إقامة المطعون ضده دعواه بطلب فسخ عقد الإيجار لانتضاء مدة العقد وإخلال الطاعنة بالتزامها بعدم إقامة بناء على الأرض المؤجرة . قضاء الحكم المطعون فيه بالفسخ لتحقيق السبب الأول . تعييبه فيما استطرد إليه تزيلاً من تفريرات تتعلق بالسبب الثاني . أياً كان وجه الرأي فيه . غير منتج .
٢٤٩٦	٨٨	(الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
		٢ - إقامة الحكم على دعامتين . كفاية إحداها لحمله . النعي عليه في الأخرى - بفرض صحته - غير منتج .
٢٤٧٨	٢٥٣	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
٢٥١٢	٢٥٨	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٥ ق - احوال شخصية - جلسة ١٩٩٠/٧/٣١)
٢٤٧٤١	٢٩٢	(الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)
٢٤٩٣٣	٣١٨	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٨ ق - احوال شخصية - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨)
		٣ - النعي على ما استطرد إليه الحكم تزيلاً ومستقيم بلونه . غير منتج .
٢٤٧٧٤	٢٩٧	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ ق - احوال شخصية - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - النعى على ما استطرد إليه الحكم تزيد ويستقيم بدونه . غير منتج . القضاء بالتطبيق لعدم إتمام الدخول بالمطعون ضدها . النعى على الحكم بعدم الرد على ما تمسك به الطاعن من إيفائه معجل الصئق وإعداده مسكن زوجية . غير مقبول .
٢٤٩٣	٣١٩	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٥٨ قـ د لحوال شخصية ، - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨) « التقريرات القانونية الخاطئة »
		١ - إنتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . النعى فيما إشتملت عليه أسبابه من تقريرات قانونية خاطئة . غير منتج . لمحكمة النقض تصحيح ما شابها من خطأ .
١٤٨١	٣٨	(الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٥٣ قـ - جلسة ١٩٩٠/١/١٧)
١٢٣٩	٤٧	(الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٧ قـ - جلسة ١٩٩٠/١/٢٤)
٢٢٦٦	٢١٩	(الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ قـ . ١٢٠ لسنة ٥٨ قـ جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)
٢٥٥٦	٢٦٤	(الطعن رقم ٣٦٥٨ . ٣٦٥٩ لسنة ٥٨ قـ جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)
٢٥٩٧	٢٦٩	(الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٥٦ قـ - جلسة ١٩٩٠/١٠/٣٠)
		٢ - إنتهاء الحكم فى قضائه إلى النتيجة الصحيحة . إشتمال أسبابه على أخطاء قانونية . لا يعيبه أو يفسده .
١٤١٣	١٠٩	(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٨ قـ - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - طلب الطاعن إجراء المقاصة فيما يدعيه من دين بما إشتمل عليه من ثمن أنقاض عقار النزاع دون تعيين مقدار الدين وخلوه من النزاع . تكييفه . طلب مقاصة قضائية . وجوب إيدائها بعريضة الدعوى العادية أو في صورة طلب عارض أمام محكمة أول درجة . إيدائها أمام محكمة الاستئناف لأول مرة . غير مقبول . م ٢٣٥ مراقعات . علم إستجابة الحكم المطعون فيه لدفع الطاعن بالحبس ولطلبه إجراء المقاصة صحيح قانوناً . لا يبطله ما أشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية . لمحكمة النقض تصحيحها بغير أن تنقضه .
٢٣١	٢٣٣٧ ع	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)
		٤ - إنتهاء الحكم في قضائه صحيحاً إلى ثبوت العلاقة الإيجابية . إشتمال أسبابه على أخطاء قانونية . لمحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه .
٢٦٢	٢٥٤١ ع	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٢)
		رابعاً: عيوب التدليل =
		القصور =
		« ما يعد كذلك » :
		١ - ثبوت صورية ورقة عقد البيع . أثره . زوال قوتها في الإثبات . إنسحاب ذلك على عقد الصلح الذي تناولها .

الصفحة	القاعدة	
		تمسك الطاعنة بصورية عقد البيع . دفاع جوهرى . مؤداه . عدم جواز التعويل على نصوص المحرر المطعون عليه ولا على ورقة الصلح المنسحب عليه لنفى هذا الدفاع . مخالفة الحكم ذلك وإقامة قضاءه على ما استخلصه من عقد الصلح والتفاتة عن مواجهة ذلك الدفاع . قصور .
١٤٣٤٤	٦٣	(الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
		٢ - إستناد مورث الطاعنين فى طلب تثمينت ملكيته إلى التقادم الطويل . استدلاله على ذلك بوضع يد البائعين لمورثه . مفاده . طلبه ضم مدة حيازتهم إلى مدة حيازة مورثة . عدم مواجهة هذا الدفاع . قصور .
١٤٣٦١	٦٦	(الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
		٣ - إغفال الحكم أقوال شهود الدعوى إيرادا وردا . قصور .
١٤٥٤٤	٩١	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)
		٤ - قضاء الحكم المطعون فيه بصورية وصف عقد إيجار النزاع بالمفروش دون استظهار مدى توافر شروط اعمال حجبة الحكم الجنائى الصادر ببراءة الطاعنة من تهمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار تأسيسا على كون العقد مفروشا . قصور .
١٤٥٥٢	٩٣	(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعن باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إعلانه به في الميعاد . قصور .
١٦٨٤ ع	١١٤	(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦)
		٦ - إغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى . قصور .
١٧٤٤ ع	١٢٤	(الطعن رقم ١٩٠، ١٩١ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)
		٧ - استناد الحكم إلى جملة أدلة مجتمعة . ثبوت فساد أحداها . قصور .
١٨٠٨ ع	١٣٥	(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)
		٨ - إقامة الطاعنة دعواها لإخلاء المطعون ضده من عين النزاع لاحتجازه أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى . إستخلاص الحكم علمها بحصول تنازل من المطعون ضده عن عين النزاع وقبولها ضمنا لهذا التنازل من واقعة سداد المستأجر من الباطن لها لقيمة استهلاك المياه عن تلك الشقة . فساد فى الاستدلال وقصور . علة ذلك .
١٧٨ ع	١٢٨	(الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - عدم جواز المضاهاه على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها ولم يعترف بها . وجوب أن يكون هناك موقف إيجابي يستدل منه بوضوح على إعتراقه بصحتها م ٣٧ . إثبات . رسمية . الورقة . مناطها . المادتان ١٠ ، ١١ . إثبات . شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص والعاملون بها ليسوا من الموظفين العموميين . مؤدى ذلك . عدم إعتبار أوراقها أوراقا رسمية . إنكار الطاعنة لتوقيعات مورثها على أوراق الشركة فى تحقيق المضاهاه . تسكها بذلك أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه . إغفاله الرد على هذا الدفعا المجهرى . قصور .
٢٤٦٢ ع	٢٥٠	(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
		١٠ - إغفال بحث دفعا جهرى للخصم . قصور فى أسباب الحكم الواقعية موجب لبطالته . مثال .
٢٥٣٢ ع	٢٦٠	(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢١)
		١١ - إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن للطاعنة مسكنا آخر دون التحقق من كون المسكن خاص بها وإنها تحتجز معه شقة النزاع دون مقتضى . قصور وفساد فى الاستدلال .
٢٥٤٩ ع	٢٦٣	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - دفاع الطاعن بسبق منحه العلاوة الدورية للمطعون ضدهم . عدم تعرض محكمة الموضوع له . خطأ وقصور .
٢٦١٩ ع	٢٧٣	(الطعن رقم ٢٦٣٢ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)
		١٣ - تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأنه كان مريضاً بمرض حال بينه وبين علمه بقرار إنهاء خدمته وقت صدوره . دفاع جوهرى . إعراض الحكم عن بحثه . خطأ وقصور .
٢٦٧٥ ع	٢٨٣	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)
		١٤ - تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع باستئجار المكان خالياً خلافاً للشابت بالعقد بأنه مفروش . اقامة الحكم قضاء باعتبار العين مؤجرة مفروشة تأسيساً على تراخيه فى رفع الدعوى بصورية العقد وتوقيعه على عقود متتالية قائله والقوائم الملحقة بها . قصور . علة ذلك .
٢٧١٤ ع	٢٨٨	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٦٠ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢١)
		وما لا يعد كذلك :
		١ - انتهاء الحكم صحيحاً إلى توافر شروط تملك المسكن للأسباب الواردة بتقرير التحجير . عدم إيراده أسباباً خاصة لهذه الشروط وقصوره فى الإنصاح عن سنده القانونى . لا عيب .
١٤٥ ع	١	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ق - هيئة عامة ، جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - احتمال الحكم على الحجج الواقعية والقانونية التي قام عليها بما يكفى لحمل قضائه . النعى عليه بالقصور فى التسبيب . لا أساس له . (مثال) .
١٤٦٠	٣٤	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٦)
		٣ - اغفال الحكم التحدث عن مستند فاقد الحجية فى الإثبات . لا قصور . مثال الصورة الكربونية لقرار لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية والتى لم يوقع عليها بما يفيد مطابقتها للأصل .
١٤١٠	٧٤	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)
		٤ - قبول المحكمة المذكرات أو المستندات فى فترة حجز الدعوى للحكم . غير جائز . الاستثناء . أن تكون قد صرحت بتقديدها وأطلع الخصم عليها . م ١٦٨ مرافعات . التفات المحكمة عن مستند قدم فى فترة حجز الدعوى للحكم دون أن تصرح بذلك . لا عيب .
١٤٦٤	٩٥	(الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)
		٥ - إغفال المحكمة الحكم الرد على دفاع غير منتج . لا يعيبه بالقصور .
١٤٧٠٨	١١٨	(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

الصفحة	القائمة	
		٦ - الدفـاع القانونى ظاهر الفساد . لا يعيب الحكم عدم الرد عليه .
١٥٦	١٩٥٥ ع	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		٧ - إغـفال الحكم الرد على دفاع للخصم غير منتج ولا مصلحة له فيه . لا عيب .
١٦٧	١٩٠٢١ ع	(الطعن رقم ٢٩٢، ٣٢٥ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)
		٨ - إلتفات الحكم عن الرد على دفاع الطاعن فى تصرف غير معروض على المحكمة . لا قصور .
٢٩٢	١٩٧٤ ع	(الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)
		٩ - إنتهاء الحكم بأسباب سائفة إلى النتيجة الصحيحة . النعى عليه بالقصور فى التسبيب . غير مقبول . مثال فى ملكية .
٣٠١	١٩٨٠ ع	(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)
		١٠ - دفاع عار عن دليـله . إلتفات الحكم عنه . لا عيب .
٣٢٠	١٩٤٨ ع	(الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩)
		١١ - المدعى . إلتزامه بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التى تؤيدها . إحالة الدعوى إلى التحقيق . من إطلاقات محكمة

الصفحة	القاعدة	
		الموضوع . عدم إتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها . لا عيب .
٢ ٤١٠	٣٢٩	(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦) الفساد في الإستدلال : « ما يعد كذلك » ١ - إستدلال الحكم المطعون فيه على إنتفاء صورية عقد إجبار محل النزاع بذات نصوصه ورفضه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية ذلك العقد لتقاعس الطاعن عن إقامة دعوى بصوريته . فساد في الإستدلال وإخلال بحق الدفاع . علة ذلك .
١ ٤٣٩٨	٧٢	(الطعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٥٢ق جلسة ١٩٩٠/١/٣١) ٢ - إبتناء الحكم على واقعة لا سند لها في أوراق الدعوى أو مستنده لمصدر موجود ولكن مناقض لها . أثره . بطلان الحكم .
٢ ٤٥٣٦	٢٦١	(الطعن رقم ٢٢٨٦ لسنة ٥١ق جلسة ١٩٩٠/١٠/٢١) ٣ - إقامة الحكم المطعون فيه قضاء برفض دعوى إخلاء المطعون عليهما من العين المؤجرة لهما بسبب العمل على سند من التحاق المطعون عليه الأول بالعمل بالمدرسة قبل تحرير

الصفحة	القاعدة	
		عقد الإيجار للمطعون عليه الأول وخلو العقد من الإنصاح عن علاقة العمل واسم المطعون عليها الثانية . فساد في الاستدلال .
٢٧٠	٢٦٠٢	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٣١)
		٤ - الإثبات بشهادة الشهود . قيامه على ركنين هما تعلق الوقائع المراد إثباتها بالدعوى وكونها منتجة في النزاع فيها . مؤدى ذلك . إستخلاص المحكمة من أقوال الشهود دليلاً على ثبوت أو نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . أثره . بطلان هذا الإستخلاص متى قسك الخصم بذلك . علة ذلك . (مثال) .
٣٣٠	٢٦٠١٧	(الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)
		التناقض :
		د ما يعد كذلك ،
		١ - التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . ما تتعارض به الأسباب وتتهافت وتتماحى فلا يبقى ما يقيم الحكم أو يحمله .
٦٤	٢٦٤٧	(الطعن رقم ٢٥١١، ٣٠٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
		٢ - التناقض الذي يفسد الحكم . ماهيته . ما تتماحى به الأسباب بحيث لا يبقى ما يمكن حمل الحكم عليه أو يفهم على أى أساس قضى فى منطوقه .
١٢٨	٢٦٦٧	(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - التناقض الذى يفسد الحكم . ماهيته .
٢٤١٥	١٧٣	(الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
٢٤٢١	١٧٤	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
		د ما لا يعد كذلك : «
		التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته . ما تماشى به
		الأسباب بحيث لا يبقى ما يمكن حمل الحكم عليه أو يفهم على
		أى أساس قضت المحكمة بما قضت به . إستناد الحكم إلى
		دعامة أساسية . مؤداها . أن سند الدين الذى وقعه ريان
		السفينة يمثل ديناً بحرياً ولا يعد من قبيل القروض البحرية
		المنصوص عليها فى المادة ١٤٩ من قانون التجارة البحرى .
		النعى عليه بالتناقض . لا أساس له .
١٢٢٥ ع	٤٥	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)
		مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه :
		د ما لا يعد كذلك «
		١ - تفسير الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه
		عبارات التوكيل الصادر لوكيل الطاعنين والذى أقتصر على
		تفويله مباشرة الدعاوى نيابة عنهما واتخاذ كافة التصرفات
		القانونية المتعلقة بها بأنه يبيع له إبرام عقود إيجار تزيد
		مدتها على ثلاث سنوات نيابة عنهما . خطأ فى القانون .
٢٤١٨ ع	٢٠٣	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الترقية . المقصود بها . تكليف العامل بأعمال وظيفة تعلو وظيفته في مجال الاختصاص داخل الدرجة المالية الواحدة . إعتباره نقلا وليس ترقية . سلطة صاحب العمل في تنظيم منشأته . مؤداها . حقه في عدم نقل العامل إلى وظيفة معينة يطالب بها . مخالفة الحكم المطعون فيه لهذا النظر . خطأ في القانون .
٢٠٨ ٤٢٠٦	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧) ٣ - إستفاده العامل الحاصل على مؤهل أقل من المتوسط من الزيادة في المرتبات المقررة بالقانون ٧ سنة ١٩٨٤ . شرطه . م ١ من القانون . تسوية حالات المطعون ضدهم وفقا للمادة المشار إليها . خطأ في القانون . علة ذلك .
٢٣٠ ٤٣٢٢	٢٣٠	(الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢١) ٤ - وجوب توزيع قيمة تكاليف المصعد كامله على الوحدات المنتفعة به . تحميل باقى الوحدات غير المنتفعه به . خطأ .
٢٦١ ٤٥٣٦	٢٦١	(الطعن رقم ٢٢٨٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢١) ٥ - استغلال المستأجره العين المؤجرة للتصريف . تتوافر به الاقامة المستقرة المعتادة مدة استغلالها واستمرار الإقامة

الصفحة	القاعدة	
		<p>حكما باقى أشهر السنة ولو لم تكن مقيمة فى المسكن خلال تلك الفترة . علة ذلك . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى إعتبار التآجير بقصد الاصطيف لا يتحقق به وصف المسكن فى تطبيق المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خطأ فى القانون .</p>
٢ ع ٥٤٩	٢٦٣	<p>(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)</p> <p>٦ - معاد رفع الدعوى المنصوص عليه فى المادة ١١ ق ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأنه تسوية حالات بعض العاملين . امتداده إلى ٣٠ يونية سنة ١٩٨٥ . م ١ ق ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ . مخالفة ذلك . خطأ فى تطبيق القانون .</p>
٢ ع ٥٩٣	٢٦٨	<p>(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)</p> <p>٧ - قضاء الحكم المطعون فيه بعدم أحقية الطاعنين فى إقتضاء الزيادة القانونية للأجرة المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من الهيئة المطعون ضدها تأسيسا على تصريحهم لها باستعمال العين المؤجرة فى غير أغراض السكنى فى عقد الإيجار وعدم جواز إقتضاء هذه الزيادة مقابل نوع الاستعمال المتعاقد عليه . خطأ فى القانون .</p>
٢ ع ٩١٢	٣١٥	<p>(الطعن رقم ٣٧٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٨ - ندب العاملين بالقطاع العام للعمل خارج الجمهورية . اثره . سريان القوانين المصرية عليهم . مخالفة هذا النظر . خطأ فى القانون .
٢٤١٨٤	٣٢٤	(الطعن رقم ١٥٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٤) « بما لا يعد كذلك »
		١ - تقاض المستأجر من المالك أى مبالغ فى مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر . لا مخالفة فيه للقانون . « مثال »
٢٤١٤٨	١٩٦	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٧) ٢ - العقود التى تبرمها جهة الإدارة مع الأفراد . إعتبرها عقوداً إدارية . شرطه . إعتبر العقد موضوع الدعوى عقداً مدنياً يحكمه القانون الخاص ويختص بنظره القضاء العادى لخوله من الشروط الاستثنائية غير المألوفة . لا خطأ .
٢٤٣٦١	٢٣٣	(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٦) ٣ - إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن دعوى تثبيت الملكية التي أقامتها المطعون ضدها الأولى قاطعة للتقادم بالنسبة لباقى الملاك على الشيوخ ومنهم البائعة للطاعنين مما لا تتوافر

الصفحة	المادة	
		معها شروط كسب الملكية بالتقادم فى حقهم . صحيح فى القانون .
٢٤٦٧ ع	٢٥١	(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥) خامساً : تفسير الأحكام :
		طلب التفسير . نطاقه . اقتصاره على كشف غموض الحكم إن شابه إيهام أو لبس دون تصحيح خطأ أو عيب فيه . علة ذلك . التزام الحكم المطعون فيه ذلك . النعى عليه على غير أساس .
٢٦٦٥ ع	٢٨١	(الطعن رقم ٣١٩٠ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٤) سادساً : حجبة الأحكام :
		- شروط الحجية :
		« اتحاد الخصوم » :
		قرار لجنة المنشآت الائلة للسقوط . قرار عيني متعلق بذاتيه العقار . حجبة الأحكام . مناطها . م ١٠١ إثبات . اقتصارها على أطراف الخصومة حقيقة أو حكما . عدم جواز الاحتجاج بحجية حكم سابق على غير الخصم . حق الأخير فى التمسك بعدم الاعتداد بذلك الحكم .
٢٧٢٤ ع	٢٨٩	(الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		« وحدة الموضوع » :
		المنع من إعادة نظر النزاع فى المسألة المتقضى فيها . شرطه . القضاء النهائي . نطاقه . تقدير وحدة الموضوع أو اختلافه فى الدعويين . من سلطة محكمة الموضوع طالما استندت إلى أسباب مؤدية إلى النتيجة التى إنتهت إليها .
٢٤٥٨ ع	٣١٠	(الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٢)
		« وحدة السبب » :
		١ - طلب الزوجة التطليق للضرر . مناطه . ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين . طلبها التطليق أثناء نظر إعتراضها على دعوتها للعودة لمنزل الزوجية تأسيسا على إستحكام الخلاف بينهما . إختلاف السبب فى الطليين . القضاء برفض الدعوى الأولى لا يمنع من نظر الدعوى الثانية .
١٧٢ ع	٣٦	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٥٨ ق - بحوال شخصية - جلسة ١٩٩٠/١/١٦)
		٢ - حججية الأمر المتقضى . شرطها . إتحاد الموضوع والتخصوم والسبب فى الدعوى التى سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة .
١١٠ ع	٧٤	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)
١٦٦٥ ع	١١١	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى . مناطها وحدة الموضوع والخصوم والسبب .
٢٤٨٦٨	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
		د ما يحوز الحجية ،
		د نطاق الحجية ومداه ،
		١ - حجية الحكم المانعة من إعادة النظر فى المسألة المقضى فيها . مناطها . م ١٠١ إثبات . مثال بصدد طلب إثبات العلاقة الإيجارية .
١٤٣٢٥	٦٠	(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
		٢ - إمتداد حجية الحكم إلى الخلف الخاص . شرطه . صدوره قبل إنتقال الشئ موضوعه إليه واكتسابه الحق عليه .
١٤١٦٤	١٩٩	(الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢١)
		٣ - القضاء النهائى . إكتسابه قوة الأمر المقضى . نطاقه .
٢٤٨٠١	٣٠١	(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)
		٤ - حجية الحكم . اقتضارها على ما فصلت فيه المحكمة . ما لم تفصل فيه المحكمة بالفعل لا يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .
٢٤٨٦٨	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

الصفحة	القائمة	
		٥ - حجية حكم التعويض النهائي الصادر لصالح المؤجر على المستأجر عن الفعل الصادر من غير المقيم معه بالعين المؤجرة أمام المحكمة المنظور أمامها دعوى الإخلاء . شرطه . بحثه مسألة سماح المستأجر بوقوع الفعل الضار من عدمه . مثال بصدد حكم تعويض عن الضوضاء والضجيج من التلاميذ المترددين على المستأجر لأخذ دروس خصوصية .
٣٢٢	٢٤٦٥	(الطعن رقم ٣٧١٩ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)
		د ما لا يحوز الحجية »
		١ - حكم الإثبات ما يرد به من وجهات نظر قانونية أو افتراضات موضوعية . لا يحوز حجية طالما لم يتضمن حسما لخلاف بين الخصوم . جواز العدول عما تضمنه من أراء .
٧٧	٤٣٦١	(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٥)
		٢ - العقد الصوري . لا وجود له قانونا ولو كان مسجلا . مؤداه . لكل دائن تجاهله رغم تسجيله ولو كان دينه لاحقا له تصديق المحكمة على عقد الصلح . لا يعد قضاء له حجية الشيء المحكوم فيه . البيع الذي سبق أن تحرر بشأنه

الصفحة	القاعدة	
		عقد صلح صدقت عليه المحكمة . القضاء بصوريته لأنه في حقيقته وصية . لا خطأ .
٢٤١٥	١٨٩	(الطعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
		٣ - حجبة الحكم . اقتصارها على ما فصلت فيه المحكمة . مالم تفصل فيه المحكمة بالفعل لا يكون موضوعاً للحكم . يحوز قوة الأمر المقضى .
٢٤٦٨	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
		« احكام لها حجبة مؤقتة »
		حجبة الأمر المقضى للحكم الصادر من محكمة أول درجة . مؤقتة تقف بمجرد رفع الإستئناف عنه وعودتها في حالة القضاء بتأييده وزوالها في حالة الغائه . لازم ذلك . الركون إلى الحجية في قضية أخرى قبل بلوغها مرتبة قوة الأمر المقضى مدعاة لفتح باب التناقض بين الأحكام فيما لو انحسرت عنها تلك الحجية فيما بعد . أثره . وجوب أن تدرأ المحاكم احتمال وقوع هذا التناقض . وسيلة ذلك .
٢٤٢٢	٢١٥	(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		« حجية الحكم الجنائي » :
		١ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطها . أن يكون باتا . اما لا ستنفاده طرق الطعن المجازة فيه أو لفوات مواعييدها . عدم الطعن على الحكم الجنائي الغيابي بالمعارضة أو الاستئناف . إعتباره آخر إجراء من إجراءات الدعوى الجنائية حتى سقوطها بمضى المدة . أثره . عدم اكتسابه قوة الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية .
١٤٣٣	٦١	(الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
		٢ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . مناطها . المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية ، ١٠٢ إثبات . إستبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجنى عليه في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه . لا حجية له أمام القاضى المدنى عند بحث التعريض المستحق .
١٤٣٤	٦٤	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
		٣ - حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . نطاقها . القضاء ببراءة التابع لانتفاء الخطأ في جانبه . تطرق الحكم الجنائي إلى بحث خطأ المجنى عليه . تزيد لا يحوز حجية أمام المحكمة المدنية .
١٤٥١	٩٠	(الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطه . أن يكون قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعيين وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . المادتان ١٠٢ اثبات ، ٤٥٦ إجراءات جنائية .
٩٣	٩٣	(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)
		٥ - قضاء المحكمة الجنائية ببرائة الطاعنة من تهمة تقاضيتها المبالغ المطالب بها خارج نطاق عقد الإيجار من المطعون ضدهما تأسيسا على عدم تقديمهما أصلى الإيصالين محل النزاع المكونين ركن الجريمة . عدم حيازته حجية أمام المحكمة المدنية طالما قدمت لها تلك الإيصالات .
١٦٠	١٦٠	(الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)
		٦ - حجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية . مناطه .
١٦٠	١٦٠	(الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)
		٧ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطه . القضاء بإدانة المؤجر في جريمة عدم إخطار الشرطه عن تأجير المكان مفروشا . وجوب تقييد المحكمة المدنية بوصف العين

الصفحة	القاعدة	
		بأنها مفروشة . عدم قبول منازعة المستأجر بأن العين أجرت له خالية ، ولو لم يكن ممثلا في الدعوى الجنائية .
١٦٧	١٦٧	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٢٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)
١٦٧	١٦٧	٨ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها . اقتصارها على المسائل التي كان الفصل فيها ضروريا لقيامه . المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية ، ١٠٢ إثبات . استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجنى عليه أو الغير في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه . لا حجية له في تقدير القاضى المدنى للتعويض . علة ذلك .
٢٣٦	٢٣٦	(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٩٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)
		د اثر الحجية ، :
		١ - عدم جواز إهدار حجية الأحكام إلا بالتظلم منها بطرق الطعن المناسبة . الإستثناء . حالة تجرد الحكم من أركانه الأساسية . عدم إعلان صحيفة الدعوى أو إعلائها للخصم بطريق النشر فى موطن آخر غير موطنه . أثره . انعدام الحكم الصادر فيها وعدم حيازته قوة الأمر المقضى .
١٥١	١٥١	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٤)

الصفحة	المادة	
٢٨٠٨ ع	٣٠٢	٢ - القضاء فى المسألة الأساسية الواحدة بين نفس الخصوم . إكتسابه قوة الأمر المقضى . أثره . (الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)
٢٩٦٥ ع	٣٢٢	٣ - حق المؤجر فى إخلاء المستأجر إذا ثبت بحكم قضائى نهائى إستعماله العين المؤجرة أو سماحه باستعمالها بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو فى أغراض منافية للأداب العامة . م ١٨ / دق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ خلو نص تلك المادة من بيان حكم الأفعال الصادرة من تابعى المستأجر . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة فى القانون المدنى . مؤداه . مسئولية المستأجر عن أفعال المقيمين معه بالعين المؤجرة . وقوع الفعل الضار من المتردد بن على المستأجر . انعقاد مسئوليته عنه عند ثبوت سماحه بهذا الفعل . إلزام محكمة الموضوع حال نظر دعوى الإخلاء بالتحقق من سماح المستأجر لغير المقيم معه بالعين المؤجرة من إتيان الفعل الضار بأسباب سائفة . (الطعن رقم ٢٧١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)
		سابعاً : استنفاد الولاية :
		١ - قضاء المحكمة الإستئنافية ببطلان حكم أول درجة لعيب شاهه دون أن يمتد إلى صحيفة الدعوى . أثره .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب الفصل فى موضوع الدعوى دون إعادتها لمحكمة أول درجة . قضاؤها بإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة ثم عرض الأمر من جديد على محكمة الاستئناف . النعى عليه باغطا فى تطبيق القانون . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . مؤداه . عدم صلاحيته سببا للطعن بالنقض .
١٦٤٩	١١٠	(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		٢ - الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة . المادتان ٤٢، ٤٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اعتباره دفعا شكليا وليس دفعا بعدم القبول . قضاء محكمة أول درجة فى موضوع الدعوى الأصلية وعدم سماع الدعوى الفرعية . تستنفذ به المحكمة ولايتها فى كل من الدعويين الأصلية والفرعية . علة ذلك .
١٤٨٠	١٣٥	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)
		٣ - إلغاء محكمة الإستئناف حكم محكمة أول درجة الصادر بعدم إختصاصها ولائيا . لازمه . إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للنظر فى موضوعها . علة ذلك .
٤٤٤٥	٢٤٦	(الطعن رقم ٣٠٤٢ لسنة ٥٧ ق ، ٦٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل عرض النزاع على اللجان المنصوص عليها في المادة ١٥٧ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . دفع شكلي وليس دفعا بعدم القبول . عدم استنفاد محكمة أول درجة ولايتها في الموضوع بالحكم بقبوله . (الطعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٨)
٢٤٦٢٣	٣٧٤	ثامنا : الطعن في الحكم : « جواز الطعن » : الطعن في الحكم . وجوب تحقق المحكمة من جوازه من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام . (الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)
١٤٧٥٠	١٢٥	١ - قابلية الحكم للطعن فيه أو عدم قابليته وقيام الطعن على الأسباب التي حددها القانون وتختلف ذلك . من النظام العام . أثره . (الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)
٢٤٨٢٧	٣٠٤	« الاتهام الجائر الطعن فيها » : الحكم بعدم قبول التدخل . أثره . عدم إعتبار طالب التدخل خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها . إعتباره محكوما عليه في طلب التدخل . له إستئناف الحكم بعدم قبول التدخل . (الطعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٠/١/١٧)
١٤١٧٧	٣٧	

الصفحة	القاعدة	
		د الأحكام غير الجائز الطعن فيها ،
		١ - الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في المنازعات المتعلقة بتحديد القيمة الإيجارية . عدم جواز الطعن عليها بأى وجه من أوجه الطعن . المادتان ١٨ ، ٢٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . سريان القواعد الإجرائية المتعلقة بطرق الطعن المقرره به عليها ولو كان الطعن قد أقيم بعد العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٢٨١ طالما تعلق بمقار رخص فى إقامته قبل العمل بالقانون المذكور .
٢٢٢ ع ٢٨٧		(الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١١)
١٢٥ ع ٧٥٠		(الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)
		٢ - أحكام المحكمة العليا للقيم . عدم جواز الطعن فيها بالنقض م. ٥٠ ق ٩٥ لسنة ١٩٨٠ . قاعلة جواز الطعن فى الأحكام الإنتهائية أيا كانت المحكمة التى أصدرتها م ٢٤٩ مرافعات . عدم جواز اعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة العليا للقيم . علة ذلك .
٢٩٣ ع ٧٥١		(الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ١٩٩٠/١١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		د الاحكام غير الجائز الطعن فيها استقلالا .
		١ - الاحكام الصادرة قبل الحكم المنهى للخصومه كلها . عدم جواز الطعن عليها استقلالا . الاستثناء . حالاته م ٢١٢ مرافعات .
٥٢٨ع ^١	٨٨	(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
		٢ - تضمين الدعوى طلبات متعددة مع اتحاد السبب فيها تقدير قيمتها بقيمة الطلبات جملة . م ٣٨ مرافعات . الحكم فى أحد هذه الطلبات قبل الآخر . غير منه للخصومه كلها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا إلا فى الأحوال الاستثنائية الواردة فى المادة ٢١٢ مرافعات .
٥٢٨ع ^١	٨٨	(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
		٣ - الدعوى بطلب استكمال بناء العين المؤجرة وتسليمها وتعويض الاضرار الناجمة عن عدم تنفيذ العقد . إعتبارها جميعها ناشئة عن سبب قانونى واحد هو عقد الإيجار . عدم جواز الطعن على استقلال فى الحكم برفض طلب التسليم قبل صدور الحكم الختامى المنهى للخصومه كلها بالفصل فى طلب التعويض .
٥٢٨ع ^١	٨٨	(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم المنهى للخصومة كلها . نعمة ذلك . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . الحكم باتخاذ إجراءات التحكيم بين الزوجين لا ينهى الخصومة كلها ولا يعتبر من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى . مؤدى ذلك . عدم جواز الطعن فيه على استقلال .
١٣١	٧٨٩ ع	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥٩ ق - د (حوال شخصية) - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)
		٥ - الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . عدم جواز الطعن فيها على استقلال . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . الحكم بعدم قبول تعجيل الخصومة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال .
٢٤٧	٤٤٩ ع	(الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٨)
		د قبول الماتج من الطعن ،
		قبول الحكم الابتدائى وعدم استئنافه . إستئناف هذا الحكم من خصم آخر . لا يجيز لمن قبله أن يطعن على حكم محكمة الاستئناف بالنقض طالما لم يقضى عليه بشئ أكثر مما قضى به عليه الحكم الابتدائى .
٦٤	٣٤٧ ع	(الطعن رقم ٢٥١ . ٣٠٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		« طرق الطعن وإجراءاته » :
		١ - الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطعن عليه التماس إعادة النظر . الطعن فيه بطريق النقض . شرطه . صدوره من المحكمة وهي مدركة حقيقة الطلبات وأنها تحكم بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه .
٢٤٣٠	١٧٥	(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
		٢ - الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . الطعن فيه بطريق النقض . شرطه . صدوره من المحكمة وهي مدركة حقيقة الطلبات وأنها تقضى بما لم يطلبه الخصوم . عدم إداركتها ذلك . سبيل الطعن عليه هو التماس إعادة النظر .
٢٤١٥	١٨٩	(الطعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
		٣ - القضاء بما لم يطلبه الخصوم . سبيل الطعن عليه هو التماس إعادة النظر . الطعن عليه بطريق النقض . شرطه .
٢٤٧٢	٢٠٩	(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - القواعد الموضوعية والإجرائية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة في القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . اقتصار سريانهما على الأماكن المرخص في إقامتها بعد العمل بأحكامه في ١٩٨١/٧/٣١ . مؤداه . القواعد الموضوعية بتقدير الأجرة في القوانين السابقة والقواعد الإجرائية المتعلقة بطرق الطعن في الأحكام الواردة في القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . استمرار سريانهما على الأماكن غير الخاضعة لأحكام تقدير الأجرة الواردة بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . علة ذلك .
٢٢٢	٢٢٨٧ ع	(الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١١)
		« ميعاد الطعن » :
		١ - إضافة ميعاد مسافة . مناهة .
٢٢١	٢٢٨٢ ع	(الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١١)
		٢ - إقامة وكيل الدائنين في التفليسة دعوى بطلب طرد الطاعنين من العين المؤجرة للمفلس وتسليمها له لإدارتها إستنادا لعقد الإيجار . إلتزام الحكم بتلك الطلبات وانتهائه إلى أن عقد إيجار العين المؤجرة للمفلس ما زال قائما ومستمرا وذهابه إلى بطلان عقد إستئجار الطاعن الثالث لعين النزاع

الصفحة	القاعدة	
		إستنادا لحكم المادة ٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إعتبار المنازعة إيجارية وليست من المنازعات المتعلقة بالتفليسة . ميعاد إستئناف الحكم الصادر فيها . خضوعه للقواعد العامة دون قانون التجارة .
٢٤٤٦ ع	٢٤٤	(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٢) ٣ - بدء ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره . تخلف المحكوم عليه عن الحضور . بداية ميعاد الطعن في حقه من تاريخ تسليم صورة رسمية من الحكم له أو لوكيله أو إعلانه به لشخصه أو في موطنه الأصلي . جريان الميعاد في حق من أعلن الحكم أيضاً من تاريخ الإعلان . م ١٩٢ من قانون المرافعات اليمنى . مثال .
٢٨١٥ ع	٣٠٣	(الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨) ٤ - إعلان الحكم الذي يفتح به ميعاد الطعن للمحكوم عليه الذي لم يمثل أثناء نظر الدعوى ولم يقدم مذكره بدفاعه . ماهيته . م ٢١٣ مرافعات . عدم جواز حلول الموطن المختار محل الموطن الأصلي ما لم يفصح صاحب المحل المختار صراحة في إعلان إرادته بتحديد الموطن المختار بتخليه عن الموطن الأصلي . علة ذلك .
٢٧٨٥ ع	٢٩٨	(الطعن رقم ٣٤١٣ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		« المصلحة في الطعن » :
		المصلحة في الطعن . نطاقها . الحكم برفض اعتراض الطاعنة على الدخول في طاعة زوجها المطعون ضده تأسيساً على عدم أحقيته في دعوتها للدخول في طاعته بمسكن الزوجية طبقاً لأحكام الشريعة المسيحية الواجبة التطبيق . للمطعون ضده مصلحة في الطعن على هذا الحكم بالإستئناف .
٢٤٦٩	١٨٣	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٩ ق - احوال شخصية - جلسة ١٩٩٠/٥/٨)
		« الخصوم في الطعن » :
		١ - نسبة أثر الطعن . مؤداها . ألا يفيد منه إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه . الأستثناء . الطعن في الأحكام الصادرة في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلتزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين . م ٢١٨ مرافعات . علة ذلك .
٢٤٨٩	٢٠٥	(الطعون ارقام ١٧٥٥ ، ١٩١٦ ، ٢١٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)
		٢ - المحكوم عليه الذي قوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلتزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين . له أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من أحد زملائه .

الصفحة	القاعدة	
		<p>قعوده عن ذلك . إلزام محكمة الطعن بتكليف الطاعن باختصاصه كما تلتزم محكمة الاستئناف دون محكمة النقض بتكليفه باختصاص باقى المحكوم لهم . علة ذلك . امتناعه عن تنفيذ أمر المحكمة . أثره . عدم قبول الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .</p>
١٨٩ ع	٢٠٥	<p>(الطعن رقم ١٧٥٥، ١٩١٦، ٢١٧٢ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)</p> <p>٣ - قبول الطعن . شرطه . أن يكون الطاعن طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم بشخصه أو بمن ينوب عنه . إنتحال صفة النيابة أو إضفاء الحكم لها على شخص بلا مبرر لا يكفى لإعتباره طرفاً فى الخصومة . أثره .</p>
٢٧٢ ع	٢٩١	<p>(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)</p> <p>٤ - المحكوم عليهم فى موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن المرفوع من بعضهم وصحته بالنسبة للآخرين . جواز تدخلهم منضمين لمن صح طعنهم . وجوب الأمر باختصاصهم فى الطعن إن قعدوا عن التدخل . م ٢١٨ مرافعات .</p>
١٠٠٠ ع	٣٢٧	<p>(الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		تاسعا : أثر الحكم :
		١ - الحكم بأشهار الافلاس . أثره . غل يد المفلس عن إدارة أمواله أو التصرف فيها وفقد أهليته للتقاضى وحلول وكيل الدائنين محله فى مباشرة هذه الأمور .
٢٤٤	٢٤٤	(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٢)
٢٤٦	٢٤٦	٢ - القضاء برفض الدعوى التى من شأنها قطع التقادم أو بعدم قبولها . أثره . زوال أثرها فى قطع التقادم وإعتبار ما بدأ منه قبل رفعها مستمرا .
٢٧١	٢٧١	(الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧)
		عاشرا : تنفيذ الاحكام :
		د تنفيذ الاحكام الاجنبية :
		١ - تنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبى . من شروطه . اختصاص المحكمة التى أصدرته . تحديد الاختصاص . يكون وفقاً لقانون الدولة التى صدر فيها الحكم . العبرة فى ذلك بقواعد الاختصاص القضائى الدولى دون تدخل من المحكمة المطلوب منها الأمر بتنفيذه .
١٠٥	١٠٥	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٥٨ ق د احوال شخصية - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)

الصلحة	القاعدة	
		٢ - نص المادتين الأولى والثانية من إتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية . مفاده . إعتراف كل دولة متضمنة بحجية أحكام التحكيم الأجنبية والتزامها بتنفيذها طبقاً لقواعد المرافعات المتبعة فيها ما لم يثبت المحكوم ضده فى دعوى تنفيذ حكم المحكمين توافر إحدى الحالات الخمس الواردة على سبيل الحصر فى المادة ١/٥ من الإتفاقية أو يتبين لقاضى التنفيذ أنه لا يجوز الالتجاء قانوناً إلى التحكيم أو أن تنفيذ الحكم يخالف النظام العام .
٢ ع٤٣٤	٢٤٥	(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)
		٣ - إنضمام مصر إلى إتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ بشأن أحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها . إعتبار الاتفاقية قانوناً واجب التطبيق ولو تعارضت مع أحكام قانون المرافعات .
٢ ع٤٣٤	٢٤٥	(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)
		٤ - خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى . م ٢٢ مدنى . غلة ذلك . تقديم الدليل على عدم إعلان المحكوم ضده بإجراءات التحكيم أو أنه قد استحال عليه لسبب آخر تقديم دفاعه كشرط لرفض طلب تنفيذ الحكم الأجنبى طبقاً لنص المادة ٥/ب من إتفاقية نيويورك . يعد من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى .
٢ ع٤٣٤	٢٤٥	(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الأخذ بمبدأ المعاملة بالمثل أو التبادل . مؤداه . وجوب معاملة الأحكام الأجنبية فى مصر معاملة الأحكام المصرية فى البلد الأجنبى الذى أصدر الحكم المراد تنفيذه فى مصر . كفاية التبادل التشريعى . وجوب تحقق المحكمة من توافره من تلقاء نفسها . م ٢٩٦ مرافعات .
٢٤٨١٥	٣٠٣	(الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)
		٦ - عدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر المنازعة بجواز الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبى . المقصود به . الاختصاص المانع أو الإفرادى . إختصاصها فى حالة الاختصاص المشترك . شرطه . الفترتان الأولى والرابعة من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات .
٢٤٨١٥	٣٠٣	(الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)
		حادى عشر : بطلان الحكم وإنعدامه :
		١ - النعى ببطلان الحكم لصدوره من قضاء غير الذين سمعوا المرافعة . دليل ثبوته . نسخة الحكم ذاته . عدم كفاية محضر الجلسة التى تلى بها منطوق الحكم لإثبات ذلك .
١٤١٨٧	٣٩	(الطعن رقم ٢٨٩٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧)
		٢ - بحث أسباب العوار بالحكم . سبيله الطعن فيه بالطريق المناسب . عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم . الاستثناء . تجرده من أركانه الأساسية .
١٤٦٦٥	١١١	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - عدم جواز إهدار حجية الأحكام إلا بالتظلم منها بطرق الطعن المناسبة . الاستثناء . حالة تجريد الحكم من أركانه الأساسية . عدم إعلان صحيفة الدعوى أو إعلاتها للخصم بطريق الغش فى موطن آخر غير موطنه . أثره . انعدام الحكم الصادر فيها وعدم حيازته قوة الأمر المقضى .
١٥١	١٩١٧ ع ^١	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٤)
		٤ - توجيه إعلان صحيفة دعوى الطرد إلى الخصم بطريق الغش على العين المزجرة رغم العلم بوجوده بالخارج ووجود من يمثله فى البلاد بقصد عدم إعلاله بالدعوى . مؤداه . إنعدام حكم الطرد .
١٥١	١٩١٧ ع ^١	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٤)
		٥ - تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهرى بعد توقيعه على مسودته المشتعلة على المنطوق والأسباب وحلول غيره محله وقت النطق به وإثبات ذلك فى نسخة الحكم الأصلية . لا يرتب بطلانه . المواد ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٨ من قانون المرافعات . بيان مكان المحكمة التى أصدرت الحكم بعد بيان إسم المحكمة غير جوهرى .
١٧٤	٢١ ع ^٢	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - حجز المحكمة الدعوى للحكم مع التصريح للخصوم بتقديم مذكرات خلال أجل حدته . وفاة المستأنف قبل إنتهائه . أثره . إنقطاع سير الخصومه بقوة القانون . المادتان ١٣٠ ، ١٣١ مرافعات . صدور الحكم فى فترة الإنقطاع . أثره . بطلان الحكم . التمسك به . سبيله . الطعن على الحكم من شرع الإنقطاع لمصلحتهم .
٢٤٥٤	١٧٩	(الطعن رقم ٨١١ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣)
		٧ - بحث أسباب عوار الأحكام . سبيله . الطعن عليها . الدعوى الأصلية ببطلان الحكم أو الدفع به . إستثناء . قاصر على حالة تجرد الحكم من أركانه الأساسية .
٢٤١٨ ع	١٩١	(الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٠)
		٨ - الطعن فى الحكم لبطلان فى الإجراءات . شرط قبوله . أن يكون البطلان قد أثر فى الحكم . عدم إستناد الحكم فى قضائه إلى محضر الجلسة الذى لم يوقع عليه القاضى . أثره . النemy على الحكم بالبطلان لهذا السبب . غير مقبول .
٢٤٥٠٦	٢٥٧	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٨ق - (حوال شخصية) - جلسة ١٩٩٠/٧/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - وجوب إرسال صورة من تقرير الرد إلى النيابة العامة تعلقه بالنظام العام . تخلف ذلك . أثره . بطلان الحكم .
٧٥٤	٢٩٤	(الطعن رقم ٢٧٦٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٥)
		ثاني عشر : رقابة محكمة النقض :
		إقامة الحكم قضاءه بصورية التصرف على جملة قرائن متسائدة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها . النعي على الحكم في هذا الصدد جدل موضوعي تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .
٧٥٥ ع ٢	٢٦٤	(الطعن رقم ٣٦٥٨ . ٣٦٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)

الصفحة	القاعدة	حوادث طارئة
		د تطبيق نظرية الحوادث الطارئة ،
		نظرية الظروف الطارئة . شرط إعمالها . أن يكون الحادث
		استثنائيا وغير متوقع الحصول وقت انعقاد العقد . م١٤٧
		مدنى . توافق هذا الشرط . مناطه .
٢٨٣٣ ع	٣٠٥	(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)
		حوالة
		١ - حوالة الحق . إنعاقدها . أثره . إنتقال الحق المحال
		به من المحيل إلى المحال له بما لهذا الحق من صفات وما
		عليه من دفع .
١١٠٠٦ ع	١٦٥	(الطعن رقم ٢٨١٨ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)
		٢ - مشتري العقار بعقد غير مسجل . حقه فى مطالبة
		المستأجر بالحقوق الناشئة عن عقد الإيجار . شرطه . حوالة
		عقد الإيجار له من البائع وقبول المستأجر للحوالة أو إعلانه
		بها . يستوى فى ذلك إعلان الحوالة من المشتري أو البائع
		طالما تم بورقة رسمية بواسطة المحضرين . قبول الحوالة . أثره
		للمشتري مقاضاة المستأجر المحال عليه فى شأن الحقوق
		المحال بها . علة ذلك .
٢٥٦ ع	٢١٧	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - حوالة الحق . إنعقادها دون حاجة لرضاء المدين . عدم نفاذها في حقه إلا بإعلانه بها رسميا أو بقبوله لها وذلك إعتبارا من هذا التاريخ الذى يحاج به بانتقال الحق المحال به إلى المحال إليه بجميع مقوماته وخصائصه وتوابعه وما عليه من دفوع ومنها الدفع بانتضاء الحق المحال به .
٢٤٨٢ ع	٢٢١	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١١)
		٤ - عدم تحديد المشرع ميعادا يتعين إعلان الحوالة فيه إلى المحال عليه وثبوت سقوط حق الشركة المحيلة فى إقامة دعوى المسئولية ضد المطعون ضدها (امينة النقل) بالتقادم بمضى ١٨٠ يوما على تسلم رسالة النزاع بعد أن أصابها التلف قبل نفاذ حوالة الحق فى التعويض فى حق المطعون ضدها بإعلانه إليها . مؤداه . إعلان الطاعنة المطعون ضدها بالحوالة لا يستوجب احتساب ميعاد مسافة .
٢٤٨٢ ع	٢٢١	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١١)
		٥ - عقد الإيجار . إنتقال آثاره إلى المشتري متى سجل عقد شرائه ولو لم يتم البائع بحوالة حقوقه فى عقد الإيجار إليه .
٢٤٨١ ع	٢٥٤	(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)

الصفحة	القاعدة	حيازة
		« شروط الحيازة »
		محكمة الموضوع . سلطتها في التحقق من إستيفاء الحيازة لشروطها القانونية متى أقامت قضاها على أسباب سائفة .
٢٩٢	٢٩١ ع	(الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)
		« ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف »
		إستناد مورث الطاعنين في تثبيت ملكيته إلى التقادم الطويل . استدلاله على ذلك بوضع يد البائعين لمورثه . مفاده طلبه ضم حيازتهم إلى حيازة مورثه . عدم مواجهة هذا الدفاع . قصور .
٦٦	٣٦١ ع	(الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
		« تملك العقار بالحيازة »
		١ - التملك بوضع اليد المدة الطويلة . سبب مستقل بذاته من أسباب كسب الملكية يسرى على الكافة . إعتباره من مسائل الواقع . مؤدى ذلك . استقلال قاضى الموضوع بتقديره
١٧٤	٢٩١ ع	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وضع اليد على العقار المدة الطويلة . سبب مستقل من أسباب كسب الملكية . أثره .
٢٤٦٦٩	٢٨٢	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)
		٣ - الحظر الوارد بالمادة العاشرة ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . ما هبته . للمشتري لخصه شائعة أو محددة مفرزة من أراضي التقسيم قبل صدور قرار الموافقة على التقسيم . كسب ملكيتها بالتقادم الطويل . شرطه .
٢٤٦٦٩	٢٨٢	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)
		« تملك المنقول بالحياسة »
		الحياسة في المنقول سند الملكية . المشتري حسن النية يملك المنقول بالحياسة . حق الأمتياز . لا يحتاج به على من حاز منقولا بحسن نية . م ١١٣٣ / ١ مدني .
٢٤١٦٤	١٩٩	(الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>« تملك المنتفع ثمار الشئ المنتفع به ،</p> <p>ثمار الشئ المنتفع به . حق للمنتفع بنسبة مدة انتفاعه .</p> <p>م ٩٨٧ مدني .</p>
١٠٢ ع	٢٤	<p>(الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣)</p> <p>« دعاوى الحيازة ،</p> <p>١ - إقامة المستأجر دعوى الحيازة والإشارة فيها إلى صفته</p> <p>هذه للتدليل على حقه في رفع الدعوى . عدم إعتباره من قبيل</p> <p>الاستناد إلى أصل الحق الذي يسقط إدعاؤه بالحيازة .</p>
١٤٢ ع	٣٢	<p>(الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٠)</p> <p>٢ - سقوط الحق في دعوى الحيازة . مناطه . رفع المدعى</p> <p>دعوى الحق . جواز تقديمه أوجه الدفء والأدلة لإثبات حيازته</p> <p>ولو كانت تتعلق بأصل الحق طالما لم يطلب الفصل في موضوع</p> <p>الحق ذاته .</p>
١٤٢ ع	٣٢	<p>(الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٠)</p> <p>٣ - إقامة المطعون ضدهما دعاوهما بطلب منع تعرض</p> <p>الطاعن لهما في استئجارهما وانتفاعهما وحيازتهما لمحل</p> <p>النزاع إستناداً إلى عقد إستئجارهما له لاحقتهما</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>فى إستيجاره ووضع اليد عليه بموجب ذلك العقد بعد صدور حكم مستعجل بطرد الطاعن المستأجر السابق للمحل . تعلقها باصل الحق بحسب الطلبات فيها . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك وفصله فيها باعتبارها دعوى حيازه . خطأ .</p>
٢٢٢٥ ع	٢١٢	<p>(الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)</p> <p>٤ - دعوى التزوير الأصلية . وجوب رفعها قبل رفع دعوى موضوعية بالمحرر خشية التمسك به . م٥٩ إثبات . إختلافها عن دعوى التزوير الفرعية . مؤداه . عدم جواز القضاء بصحة الورقة أو بتزويرها وفى الموضوع معا فى الدعوى الأخيرة . م٤٤ إثبات . إقامة دعوى تزوير أصلية وإبداء المدعى فيها طلبا عارضا يعتبر نتيجة لازمة للحكم الصادر فيها . أثره . توافر علة القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ إثبات . مثال . بصدد دعوى تزوير أصلية برد وإعلان عقد إيجار وإبداء المدعى طلب عارض فيها برد حيازة المحل موضوع العقد .</p>
٢١٠٢٩ ع	٣٣٢	<p>(الطعن رقم ١٦٧٣ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ج)
		خبرة - خلف
		خبرة
		« نذب الخبراء »
		١ - طلب نذب خبير فى الدعوى لمحكمة الموضوع الإلتفات عنه طالما وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .
٢٦٥ ع	٥٢	(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)
		٢ - نذب مكتب الخبراء لمباشرة مأمورية . إعتباره الخبير فى الدعوى . للمكتب نذب خبيرين أو أكثر ولو كان عددهم زوجيا . علة ذلك . المادتين ١٣٥ ، ١٣٦ / ٣ إثبات ، والمادة ٥٠ من المرسوم بق ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء .
٣٠١ ع	٥٨	(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
		٣ - إجراء التحقيق أو تعيين خبير فى الدعوى ليس حقا للخصوم . لمحكمة الموضوع علم الإستجابة إليه دون أن تلتزم ببيان سبب الرفض .
٤٤٢ ع	٧٨	(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٥)
		٤ - محكمة الموضوع . عدم إلتزامها بإجابة طلب نذب خبير آخر متى وجدت فى تقرير الخبير السابق ما يكفى لتكوين عقيدتها
٥٦٤ ع	٩٥	(الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٢)
٦٢٥ ع	١٠٦	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - عدم إستجابة المحكمة لتعيين خبير آخر . لا عيب . شرطه . أن تكون المحكمة قد أطمأنت إلى تقرير الخبير الذى عينته فى الدعوى .
١١٢	١٦٧٣ ع	(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		٦ - عدم إلزام محكمة الموضوع بتعيين خبير آخر فى الدعوى أو الرد استقلالاً على الطعون الموجهة إلى تقرير الخبير .
١٥٦	١٩٥٥ ع	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		٧ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلبهم ندب خبير مرجع متى وجدت فى تقارير الخبراء المقدمة إليها ما يكفى لاقتناعها بالرأى الذى إنتهت إليه .
٢٨٤	٦٧٩ ع	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)
		« مباشرة الخبير مأموريته »
		١ - التحقق من إخطار الخبير للخصوم ببدء عمله . من سلطة محكمة الموضوع متى استندت إلى أسباب سائغة ترتد إلى أصل ثابت . إغفال الخبير أرفاق إيصال الكتاب المسجل المرسى إلى الخصم . لا بطلان . علة ذلك .
٩٥	٥٦٤ ع	(الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اشتراك الخبير المعين أولاً فى أعمال الخبرة التى عهد بها إلى لجنة أخرى لا عيب . علة ذلك .
١٥٦	١٩٥٥ ع	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		تقدير عمل الخبير :
		١ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى والموازنة بين آراء الخبراء من سلطة قاضى الموضوع . عدم التزامه بالرد إستقلالاً على ما وجه لتقرير الخبير - الذى إطمأن إليه - من طعون .
٢٥	١٩٠٧ ع	(الطعن رقم ٢٥٤٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣)
		٢ - تمسك الطاعنين أمام الخبير بتملكهم الورشة محل التداعى بوضع اليد المدة الطويلة . إنتهاء الخبير إلى ثبوت ملكية الورشة لمورث المطعون ضدهم على مائت من الترخيص الصادر إلى مورث الطاعنين لإدارتها وما ثبت من الشهادة الصادرة من النيابة الإدارية فى عريضة تضمنت إقرار الأخير بأن وضع يده عليها بموجب عقد إيجار . سائق . أخذ الحكم المطعون فيه به . لا قصور .
٦٢	١٩٣٩ ع	(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - عدم التزام محكمة الموضوع بالرد إستقلالاً على الطعون التي وجهها الطاعن لتقرير الخبير . ما دام أنها أخذت بما جاء فيه محمولاً على أسبابه . لا سلطان عليها في ذلك لمحكمة النقض .
١٥٩١ ع	١٠٠	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٨ هـ - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)
		٤ - تقرير الخبير . لمحكمة الموضوع الأخذ به كله أو ببعض ما جاء به . علة ذلك .
١٥٦٧ ع	١٢٨	(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ هـ - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
		خلف
		الخلف الخاص :
		مشتري العقار يعقد غير مسجل . إعتباره من الغير بالنسبة لعقد البيع الآخر الصادر من البائع له عن ذات المبيع . له بإعتبار خلفاً خاصاً التمسك بصوريته صورية مطلقة . وإثباتها بكافة طرق الإثبات . م ٢٤٤ مدني .
١٤٧١ ع	٨٢	(الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٥ هـ - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)
		إمتداد حجية الحكم إلى الخلف الخاص . شرطه . صدوره قبل إنتقال الشيء موضوعه إليه واكتسابه الحق عليه .
١٦٤ ع	١٩٩	(الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥٤ هـ - جلسة ١٩٩٠/٥/٢١)

الصفحة	القائمة	
		<p style="text-align: center;">د</p> <p style="text-align: center;">دستور - دعوى - دقوع</p> <p style="text-align: center;">دستور</p> <p>« الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع » :</p> <p>النص في المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. دعوة للشارع بالالتزام ذلك فيما يشرعه من قوانين. تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . منوط بإستجابة الشارع لتلك الدعوة وإفراغ مبادئها في نصوص قوانين يلتزم القضاء بأعمال أحكامها من تاريخ سريانها . علة ذلك .</p>
١٤١٣٧	٣٠	<p>(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٨)</p> <p>« حصانة أعضاء مجلس الشعب » :</p> <p>حصانة أعضاء مجلس الشعب . نطاقها . ٩٨ م من الدستور . عدم استطاعتها إلى أى عمل يتجرد من المشروعية .</p>
١٤٦٤٩	١١٠	<p>(الطعن رقم ٣٧٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)</p> <p>« صحة العضوية بمجلس الشعب » :</p> <p>١ - الطعن الانتخابى الوارد بنص المادة ٩٣ من الدستور . إنصرافه إلى العملية الانتخابية من تصويت وفرز إلى إعلان النتيجة. إمتداده أيضا إلى ما يفرضه الدستور من إحالة الطعن إلى محكمة النقض لتحقيقه وعرض نتيجة التحقيق على المجلس فى وقت مناسب لإصدار قرار فى شأنه. افتقار هذه الأعمال للمشروعية وانحرافها عن أحكام الدستور . مؤداه : انحدارها إلى مستوى العمل المادى ويتحقق بها ركن الخطأ فى المسؤولية التقصيرية .</p>
١٤٦٤٩	١١٠	<p>(الطعن رقم ٣٧٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)</p>

الصفحة	اللمعة
	٢ - اختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة العضوية. استثناء . استناده في الأصل إلى المادة الخامسة من الدستور قبل تعديلها في ٣٠/٤/١٩٨٠. مؤدى ذلك. اختصاصه بعد قيام نظام تعدد الأحزاب. طبيعته. سياسى يتأبى على مبدأ عدل القضاء وحيدته. لازمه أن يغفل هذا الاختصاص في نطاقه السياسى وينحصر في مسألة الاقتراح على العضوية دون الإجراءات السابقة عليه . مراقبة هذه الإجراءات وما شابها من أخطاء . دخوله في نطاق الولاية العامة للمحاكم .
١١٠	(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
١٤٦٤٩	٣ - محكمة النقض. اختصاصها بتحقيق صحة الطعون الانتخابية واختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة العضوية. م ٩٣ من الدستور . غايته . أن يستقيم لمجلس الشعب مسوغات قراره بإقامته على دعائم مستمدة من تحقيق قضائى محايد . علة ذلك . اعتبار الفصل في صحة العضوية احتكام فى خصومه يدخل ضمن وظيفة القضاء ويحتاج إلى نزاهة القضاء وحيدتهم .
١١٠	(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
١٤٦٤٩	

الصفحة	اللمعة	
		د اثر الحكم بعدم الدستورية :
		١ - القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . سريانه على المراكز القانونية التى تكونت فى ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذى قضى بعدم دستوريته طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى .
١٤١٠٠٠	١٦٤	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٨ ق دأحوال شخصية، جلسة ١٩٩٠/٤/١٧)
١٤١٠٥٦	١٧٢	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق دأحوال شخصية، جلسة ١٩٩٠/٤/٢٣)
٢٤١٣٩	١٩٤	(الطعن رقم ٢٢٨٢ لسنة ٥٥ ق دأحوال شخصية، جلسة ١٩٩٠/٥/١٥)
		٢ - عدم جواز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً . م ٤٠ إ ج . صدور قرار اعتقال المطعون ضده طبقاً للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ . الحكم بعدم دستورية مادته الأولى التى تبيح الاعتقال، أثره . عدم جواز تطبيقها من اليوم التالى لنشر الحكم بعدم الدستورية . انسحاب أثر الحكم إلى الوقائع والعلاقات السابقة على صدوره . إلا ما استقر من مراكز أو حقوق بحكم حائز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة التقادم . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم تحقق الاستثناء من تطبيق الأثر الرجعى للحكم بعدم دستورية

الصفحة	القاعدة	
		النص الذى يبيع الاعتقال. أثره. عدم جواز تطبيق هذا النص على واقعة اعتقال المطعون ضده واعتبار القرار الجمهورى باعتقاله قرار فردى مخالف للقانون والشرعية ومشوباً بعيب جسيم يتحدر به إلى مرتبة الفعل المادى المعلوم الأثر قانوناً . مؤدى ذلك . تجرده من صفته الإدارية واختصاص القضاء العادى برفع ما نتج عن هذا الإجراء المادى من آثار .
٢٤٢٩٩	٢٢٤	(الملحق رقم ٦٤٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٤)

دعوى

أولاً : إجراءات رفع الدعوى :

«طريقة رفع الدعوى»

١ - دعوى القسمة . اختصاص المحكمة الجزئية إستثنائياً بنظرها إيا كانت قيمتها . توقف الفصل فى دعوى القسمة على الفصل فى منازعة تخرج عن اختصاص هذه المحكمة. أثره. وجوب وقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائياً فى هذه المنازعة وإحالة هذه المنازعة إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها. مؤداه. اعتبار الدعوى بهذه المنازعة مرفوعة أمام المحكمة الابتدائية ومتصلة بها قانوناً دون حاجة لاتباع الطريق العادى لرفع الدعاوى .

٢ - أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى .
 ميعاد التظلم منه ثمانية أيام من تاريخ إعلائته . وجوب رفع
 التظلم إما بابدائه أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم
 كتاب المحكمة الكائن بدائرتها مكتب الشهر العقارى الذى
 أصدر الأمر فى كافة الأحوال . لا محل للتفرقة بين المنازعة فى
 مقدار الرسوم أو فى أساس الالتزام . سواء كان التقدير بناء
 على التحريات أو بمعرفة أهل الخبرة . م ٢٦ من القانون ٧٠ لسنة
 ١٩٦٤ المعدله .

٢١٨ ٢٤٢٦١

(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٧)

٣ - الطعن على تقدير مأمورية الضرائب لضريبة الدمغة
 على المحررات . سبيله . وجوب التزام الممول بالطريق الذى رسمه
 القانون للتظلم من التقدير وفقاً للمادتين ٦ ، ١٠ من قانون
 ضريبة الدمغة ١١١ لسنة ١٩٨٠ والإصرار الربط نهائياً
 وأصبحت الضريبة واجبة الأداء وفقاً لتقدير المأمورية ، الدعوى
 التى يقيمها الممول مباشرة إلى المحكمة الابتدائية طعن فى
 تقديرات المأمورية دون اتباع ما رسمه القانون . غير مقبولة .
 علة ذلك .

٢٦٦ ٢٤٥٨٠

(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)

الرقعة	الصفحة
	٤ - دعوى تثبيت ملكية جزء من أعيان الوقف. عدم جواز رفعها قبل قيام لجنة شئون الأوقاف بفرز حصة الخيرات فيها. علة ذلك. ق ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التي انتهت فيها الوقف.
٢٤٧٩٦	٣٠٠ (الطعن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)
	«ميعاد رفع الدعوى»
	١ - تعيين الميعاد المحدد فى القانون لحصول الإجراء بالشهر. مؤداه. وجوب احتسابه من اليوم التالى للتاريخ المعتبر مجرباً له. وانقضائه بانقضاء اليوم المقابل لهذا التاريخ من الشهر الذى ينتهى فيه الميعاد. الاعتداد بعدد أيام الشهر لا محل له. م ١٥ مرافعات. (مثال بشأن إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة).
٢٤١٧٣	٢٠١ (الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٢)
	٢ - حوالة الحق. انعقادها دون حاجة لرضا المدين. عدم نفاذها فى حقه إلا بإعلانه بها رسمياً أو بقبوله لها وذلك اعتباراً من هذا التاريخ الذى يحتاج به بانتقال الحق المحال به إلى المحال إليه بجميع مقوماته وخصائصه وتوابعه وما عليه من دفوع ومنها الدفع بانقضاء الحق المحال به.
٢٤٢٨٢	٢٢١ (الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - عدم تحديد الميعاد يتعين إعلان الحوالة فيه إلى الحال عليه وثبوت سقوط حق الشركة المحلية فى إقامة دعوى المسئولية ضد المطعون ضدها (أمانة النقل) بالتقادم بمضى ١٨٠ يوما على تسلم رسالة النزاع بعد أن أصابها التلف قبل نفاذ حوالة الحق فى التعويض فى حق المطعون ضدها بإعلائها إليها . مؤداه . إعلان الطاعنة المطعون ضدها بالحوالة لا يستوجب احتساب ميعاد مسافة .
٢٤٢٨٢	٢٢١	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١١)
		٤ - إضافة ميعاد مسافة . مناطه .
٢٤٢٨٢	٢٢١	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١١)
		٥ - ميعاد رفع الدعوى المنصوص عليه فى المادة ١١٩ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسوية حالات بعض العاملين . امتداده إلى ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٥ . م ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ . مخالفة ذلك . خطأ فى تطبيق القانون .
٢٤٥٩٣	٢٦٨	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)
		صحيفة الفتاح الدعوى،
		صحف الدعاوى أمام محاكم الاستئناف . وجوب التوقيع عليها من محام مقيد بجدولها . تعلق ذلك بالنظام العام . تخلفه أثره . بطلان الصحيفة . توقيع المحام باستلام أصل صحيفة استئناف غفل عن التوقيع عليها لاعتبارها . لا أثر له . علة ذلك .
١٤٩٤٨	١٥٥	(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

الصفحة	القيمة	
		«التكليف بالحضور»
		تحقق إعلان الخصوم بصحيفة الدعوى كشرط جوهرى لاتعقاد الخصومة. من الأمور الواقعية التى تستقل بها محكمة الموضوع متى استندت إلى أسباب سائغة لها مأخذها الصحيح فى الأوراق .
٢٤١٨	١٩١	(الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٠)
		ثانياً : شروط قبول الدعوى :
		«الصفة»
		١ - سلطة الوزير فى الإشراف والرقابة على شركات القطاع العام التى يشرف عليها. ق. ٧٠ لسنة ١٩٧١ الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام . لا تمتد إلى الأمور التى ترتب حقوقاً والتزامات للشركة قبل التغير. ثبوت ذلك لرئيس مجلس إدارتها الذى ينوب عنها قانوناً .
١٤٢١	٧٥	(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)
		٢ - طائفة الأقباط الأرثوذكس. اعتراف المشرع بالشخصية الاعتبارية لها واعتباره البطريك نائباً عنها ومعبراً عن إرادتها فى كل ما يختص به مجلس عمومى الأقباط الأرثوذكس وما يخص الأوقاف الخيرية التابعة لها. مؤداه. أن البطريك هو صاحب الصفة فى تمثيل هذه الطائفة فى التقاضى دون سواء مالم يرد فى القانون نص يسند صفة النيابة فى شأن من شئونها لهيئة معينة أو شخص معين غير البطريك .
١٤٥٥٨	٩٤	(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)

الصفحة	اللائحة	
		٣ - تمثيل الدولة فى التقاضى فرع من النيابة القانونية عنها . وجوب الرجوع إلى مصدرها وهو القانون فى بيان مداها ونطاقها . رئيس مجلس الشعب . هو صاحب الصفة - دون غيره - فى تمثيله ولجانه بما فى ذلك اللجنة التشريعية .
١٤٦٤٩	١١٠	(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		٤ - طلب محو التسجيلات الموجه لمصلحة الشهر العقارى . يجعلها خصماً حقيقياً فى الدعوى . اختصاصها فى الطعن بالنقض . صحيح .
١٤٩٥٥	١٥٦	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		٥ - بطلان الإجراءات المبنى على انعدام صفة أحد الخصوم . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٤٣٠	١٧٥	(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
		٦ - تمثيل الدولة فى التقاضى . الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته .
٢٤٩٦	١٨٨	(الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
		٧ - جهاز تصفية الحراسات . إدارة تابعة لوزير المالية لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية . وزير المالية هو صاحب الصفة فى تمثيل هذا الجهاز . علة ذلك .
٢٤٩٦	١٨٨	(الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٩)

الصفحة	اللائحة	
		٨ - تمثيل الدولة فى التقاضى . ماهيته . نيابة قانونية عنها . تعيين مداها وحلودها . مرده القانون . الأصل أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته . الاستثناء . إسناد القانون صفة النيابة القانونية إلى غير الوزير فىكون صاحب الصفة بالمدى وفى الحدود التى بينها القانون . (الطعن رقم ٢٦١٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٣)
٢٤١٢٧	١٩٢	٩ - المؤسسة العلاجية لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة . رئيس مجلس إدارتها دون الوزير هو ممثلها أمام القضاء . سلطته فى الرقابة والإشراف على العاملين بها . المواد ١ ، ٨ ، ١٢ من قرار رئيس الجمهورية ١٥٨١ لسنة ١٩٦٧ فى شأن إعادة تنظيم المؤسسات العلاجية . مؤدى ذلك . لرئيس مجلس الإدارة صفة المتبوع فى مدلول المادة ١٧٤ مدنى ويلزم بتعويض الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . وزير الصحة ليست له صفة المتبوع بالنسبة للعاملين بتلك المؤسسة . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٦١٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٣)
٢٤١٢٧	١٩٢	١٠ - البطлан المترتب على فقدان الخصوم صفتهم فى الدعوى . بطلان نسبى غير متعلق بالنظام العام . أثره . (الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣)
٢٤١٨٤	٢٠٤	

الصفة	القاعدة	
		١١ - ملكية الأموال والممتلكات الخاصة بالأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لقانون الطوارئ . أيلولتها للدولة من تاريخ العمل بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . مؤدى ذلك . الدولة صاحبة الصفة فى المطالبة بهذه الأموال . انتفاء الصفة والمصلحة لدى الخاضع فى التقاضى . المطالبة بشأن الأموال التى آلت إلى الدولة يعد مانعاً قانونياً يتعذر معه عليه المطالبة بحقه قبل واضعى اليد طوال الفترة من تاريخ العمل بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وحتى تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القانون المذكور .
٢٤٦٦٦	٢١٩	(الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ ق . ١٢٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)
		١٢ - الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان . ماهيتها . القانون ١٤ لسنة ١٩٨١ . اكتسابها الشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها . يمثلها رئيس مجلس إدارتها فى تصريف شئونها وتعمل لحساب نفسها وليس لحساب الهيئة الطاعنه . مؤدى ذلك . مسئوليتها عن التزاماتها وتعهداتها قبل الغير . لا يغير من ذلك رقابة وتوجيه الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان لها . علة ذلك .
٢٤٣٩٤	٢٣٩	(الطعن رقم ٢٩٢٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٨)
		١٣ - رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة . وحده . صاحب الصفة فى تمثيل جهاز ميناء دمياط أمام القضاء . علة ذلك .
٢٤٧٣٤	٢٩١	(الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - الضريبة على شركات التوصية. تفرض بأسم الشركاء المتضامنين بمقدار نصيب كل منهم فى الأرباح وما زاد على ذلك يفرض باسم الشركة. الشريك الموصى لا توجه له أية إجراءات تتعلق بتلك الضريبة. أثره. الطعن على قرار اللجنة من الشريك المتضامن عن نفسه دون صفته كمدير للشركة يجعل طعنه قاصراً على حصته كشريك متضامن دون حصة التوصية. الطعن من الشريك الموصى طعن من غير ذى صفة .
٢٤٧٦٩	٢٩٦	(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٦)
		١٥ - هيئة قضايا الدولة. نيابتها عن الهيئات أو المؤسسات أو الوحدات الاقتصادية. شرطه. تفويض مجلس الإدارة لها. ق. ١٠ لسنة ١٩٨٦ .
٢٤١٠٠٠	٣٢٧	(الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)
		المصلحة،
		المصلحة فى الطعن. نطاقها. الحكم برفض اعتراض الطاعنة على الدخول فى طاعة زوجها المطعون ضده تأسيساً على عدم أحقيته فى دعوتها للدخول فى طاعته بمسكن الزوجية طبقاً لأحكام الشريعة المسيحية الواجبة التطبيق. للمطعون ضده مصلحة فى الطعن على هذا الحكم بالاستئناف .
٢٤٦٩	١٨٣	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٩ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٩٠/٥/٨)
		ثالثاً: تقدير قيمة الدعوى:
		تضمن الدعوى طلبات متعددة مع اتحاد السبب فيها. تقدير قيمتها بقيمة الطلبات جملة . ٣٨م مرافعات. الحكم فى أحد هذه الطلبات قبل الآخر. غير منه للخصومه كلها. عدم جواز الطعن فيه استقلاً إلا فى الأحوال الاستثنائية الواردة فى المادة ٢١٢ مرافعات .
١٤٥٢٨	٨٨	(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

الصفحة	الرقم	
		رابعة: نطاق الدعوى:
		والطلبات فى الدعوى،
		١ - الطلب الأصلى فى الدعوى. جواز تغيير سببه
		والإضافة إليه فى الاستئناف . الاستناد فى طلب أخذ أرض
		التزاع بالشفعة أمام محكمة الاستئناف إلى أنها والأرض
		المنفوع بها من الأراضى المعدة للبناء و متجاوران فى حد وإلى
		أن للأرض الأولى على الأخيرة حق ارتفاق بالرى . يعد إضافة
		لسببين جديدين ولا يعتبر طلبا جديدا .
١٤١٢٠	٢٧	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٤)
		٢ - محكمة الموضوع. التزامها بطلبات الخصوم وعدم
		الخروج عليها .
١٤٥٨١	٩٨	(الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)
		٣ - الطلب أو وجه الدفاع الذى يترتب عليه تغيير وجه
		الرأى فى الحكم ويكون مدعيه قد أبداه بطريقة جازمة . التزام
		محكمة الموضوع بأن تجيب عليه بأسباب خاصة .
١٤٦٠٦	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٦)
		٤ - الطلب الذى تغفله المحكمة . بقاؤه أمامها . السبيل
		إلى الفصل فيه. الرجوع إلى ذات المحكمة لنظره. استئناف
		الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية لا يطرح بذاته دعوى الضمان
		الفرعية .
١٤٨٩٠	١٤٧	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)
		٥ - العبارة فى تحديد طلبات الخصم بما يطلب الحكم له به .
		مبؤدى ذلك . رد الثمن بعد القضاء ببطلان البيع. مناطه. أن
		يطلب الخصم الحكم به .
٢٤٦٩١	٢٨٥	(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)

القاعدة	المادة
	<p>تعديل الطلبات</p> <p>تعديل المطعون ضدها طلباتها أمام محكمة أول درجة إلى التطبيق للضرر المتمثل في تعدى الطاعن عليها بالضرب والسب. مؤداه. الطلب الأخير يكون هو المعروض على المحكمة. علة ذلك. مسaire الحكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة في هذا الخصوص. صحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٨ ق (احوال شخصية) - جلسة ١٩٩٠/١١/١٣)</p> <p>الطلبات العارضة</p> <p>إقامة الدعوى ابتداء بطلب تسليم العين محل التداعى. تعديل الطلبات فيها إلى طلب الطرد للغصب وإزالة ما أقيم عليها من مبان. اعتباره من قبيل الطلبات العارضة. م ١٢٤ مرافعات . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)</p> <p>سبب الدعوى</p> <p>الدعوى بطلب استكمال بناء العين المؤجرة وتسليمها وتعويض الأضرار الناجمة عن عدم تنفيذ العقد . اعتباره جميعا ناشئه عن سبب قانوني واحد هو عقد الإيجار. عدم جواز الطعن على استقلال في الحكم برفض طلب التسليم قبل صدور الحكم الختامي المنهى للخصومه كلها بالفصل في طلب التعويض .</p> <p>(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)</p>
٢٧٩	٢٤٦٥٣
٢٨٤	٢٤٦٧٩
٨٨	١٤٥٢٨

الصفحة	القائمة	
		خامساً : تكييف الدعوى :
		١ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة والموازنة بينها . سلطة تامة لمحكمة الموضوع .
٢٤٢٦٦	٢١٩	(الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ ق . ١٢٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)
		٢ - تكييف الخصوم للدعوى . لا يقيد المحكمة ولا يمنعها من إعطائها التكييف الصحيح .
٢٤٦٤٣	٢٧٧	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)
		سادساً : نظر الدعوى أمام المحكمة :
		د الخصوم فى الدعوى،
		١ - حرية المدعى فى تحديد نطاق الخصومة من حيث الخصوم مالم يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فى الدعوى . لا يغير من ذلك كون موضوعها غير قابل للتجزئة .
١٤٩٧٤	١٥٩	(الطعن رقم ٢٤٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١١)
		٢ - المحكوم عليه الذى فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أوفى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . له أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من أحد زملائه . قعوده عن ذلك . التزام محكمة الطعن بتكليف الطاعن باختصاصه كما تلتزم محكمة الاستئناف دون محكمة النقض بتكليفه باختصاص باقى المحكوم لهم . علة ذلك . امتناعه عن تنفيذ أمر المحكمة . أثره . عدم قبول الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .
٢٤١٨٩	٢٠٥	(الطعون (أرقام ١٧٥٥ . ١٩١٦ . ٢١٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - نسبة أثر الطعن. مؤداها. ألا يفيد منه إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه. الاستثناء. الطعن فى الأحكام الصادرة فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين - ٢١٨م مرافعات. علة ذلك .
٢٥٨٩	٢٥٥	(الطعن رقم ١٧٥٥، ١٩١٦، ٢١٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)
		٤ - انعدام الخصومة قبل المستأجر الأصلي أو وارثة الواجب اختصاصه فى الدعوى. جواز تمسك المستأجر من الباطن بهذا الدفع .
٢٤٧٣	٢٥٢	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
		٥ - الخصومة لا تقوم إلا بين طرفين من الأحياء وإلا كانت معدومة . لكل ذى مصلحة التمسك بهذا الدفع .
٢٤٧٣	٢٥٢	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
		٦ - الدعوى بانهااء عقد الإيجار وإخلاء العين المؤجرة لوفاة المستأجرة . يلزم اختصاص ورثته فيها .
٢٤٧٣	٢٥٢	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
		٧ - دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن. محلها. فسخ عقد الإيجار الأصلي. مؤدى ذلك. وجوب اختصاص المستأجر الأصلي فيها . اختصاص المؤجر للمستأجر من الباطن دون المستأجر الأصلي . أثره . عدم قبول الدعوى. اختصاص المستأجر الأصلي وحده. كاف. علة ذلك .
٢٤٥٨	٣٢١	(الطعن رقم ٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		«انعقاد الخصومة» وفاء أحد المطعون ضدهم قبل رفع الطعن بالنقض. أثره. اعتبار الخصومة فى الطعن معدومة بالنسبة له. علة ذلك . (الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢) ٢٩٢ ٢٤٧٤١
		«التدخل فى الدعوى» التدخل الانضمامى والتدخل الاختصاصى : ١ - طلب التدخل فى الدعوى رفضها استناداً إلى شرائه محل النزاع بالجدك من المستاجر الأصلى . تدخل هجومى . علة ذلك . (الطعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧) ٣٧ ١٤١٧٧
		٢ - الحكم بعدم قبول التدخل. أثره. عدم اعتبار طالب التدخل خصماً فى الدعوى الأصلية أو طرفاً فى الحكم الصادر فيها. اعتباره محكوماً عليه فى طلب التدخل. له استئناف الحكم بعدم قبول تدخله . (الطعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٧) ٣٧ ١٤١٧٧
		٣ - طلب التدخل أمام محكمة الاستئناف بالانضمام فى طلب رفض الدعوى دون أن يطلب التدخل لنفسه حقاً ذاتياً يدعيه فى مواجهة طرفى الخصومة . تدخل انضمامى لا هجومى أياً كانت مصلحته فيه. جواز طلبه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . التدخل فى الدعوى. كفيته. م. ٢/١٢٦ مرافعات . (الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢) ١٧٤ ٢٤٢١

الصفحة	القاعدة	
		٤ - التدخل الانضمامى. نطاقه. رفض المحكمة التدخل وقضائها فى الموضوع. أثره. انتهاء الخصومة التى كان يهدف طالب التدخل الانضمام إلى أحد طرفيها. طعنه فى هذا الحكم. غير مقبول. علة ذلك .
٢٤٧٧٣	٢٩٧	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ قـ «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧)
		٥ - التدخل الاختصاصى فى دعوى صحة التعاقد بطلب رفضها. وجوب الفصل فى طلب التدخل قبل القضاء بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه .
٢٤٨٩٤	٣١٣	(الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٩ قـ - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
		ضم الدعوى
		ضم الدعويين المتحدتين موضوعا وسببا وخصوصا. أثره. اندمجهما وفقدان كل منهما استقلالها. اعتبار طلبات المستأجر أوجه دفاع فى دعوى المؤجر بالإخلاء .
٢٤٥٤٩	٢٦٣	(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٦٠ قـ - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)
		الدفاع فى الدعوى وتقديم المستندات والمذكرات،
		١ - عدم التزام المحكمة بتكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم أو لفت نظرهم إلى مقتضياته. حسبها أن تقيم قضاها وفقاً للمستندات والأدلة المطروحة عليها .
١٤٤٠١	٧٣	(الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ قـ - جلسة ١٩٩٠/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قبول المحكمة المذكرات أو المستندات في فترة حجز الدعوى للحكم. غير جائز. الاستثناء. أن تكون قد صرحت بتقديمها واطلع الخصم عليها. ١٦٨ م. مرافعات. التفات المحكمة عن مستند قدم في فترة حجز الدعوى للحكم دون أن تصرح بذلك. لا عيب.
١٤٥٦٤	٩٥	(الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)
		٣ - الطلب أو وجه الدفاع الذي يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الحكم ويكون مدعيه قد أبداه بطريقة جازمه. التزام محكمة الموضوع بأن تحيي عليه بأسباب خاصة.
١٤٦٠٦	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٦)
		٤ - الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه. وجوب أن يكون صريحاً جازماً كاشفاً عن المقصود منه.
١٤٥	١	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق - هيئة عامة، - جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
		٥ - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل عرض النزاع على اللجان المنصوص عليها في المادة ١٥٧ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥. دفع شكلى وليس دفعاً بعدم القبول. عدم استنفاد محكمة أول درجة ولايتها في الموضوع بالحكم بقبوله.
٢٤٦٢٣	٢٧٤	(الطعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>د الدفاع الجوهري :</p> <p>تقاضى مالك المبنى المنشأ بعد ١٩٨١/٧/٣١ مقدم إيجار لا يجاوز أجرة سنتين. جائز. شرطه. م٦ ق١٣٦ لسنة ١٩٨١. دفاع الطاعن أن عين النزاع أنشأت قبل العمل بهذا القانون. تحجب الحكم المطعون فيه عن بحث هذا الدفاع الجوهري . خطأ وقصور .</p>
٢٤٩٢٠	٣١٦	<p>(الطعن رقم ١٩٣٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١٦)</p> <p>دإعادة الدعوى للمرافعة،</p> <p>قرار إحالة الدعوى من التحقيق إلى المرافعة. وجوب إخطار الفائت من الخصوم به. م٩٥ إثبات. الإخطار يتم بإعلانه أو ثبوت حضوره وقت النطق بالقرار. مخالفة ذلك . أثره . البطلان .</p>
٢٤٥٠٦	٢٥٧	<p>(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٨ ق إحوال شخصية - جلسة ١٩٩٠/٧/٣١)</p> <p>سابعاً: المسائل التي تعترض سير الخصومة :</p> <p>دوقف الدعوى،</p> <p>١ - دعوى القسمة . اختصاص المحكمة الجزئية إستثنائياً بنظرها أيا كانت قيمتها . توقف الفصل فى دعوى القسمة على الفصل فى منازعة تخرج عن اختصاص هذه المحكمة. أثره. وجوب وقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائياً فى هذه المنازعة وإحالة هذه المنازعة إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها. مؤداه. اعتبار الدعوى بهذه المنازعة مرفوعة أمام المحكمة الابتدائية ومتصلة بها قانوناً دون حاجة لاتباع الطريق العادى لرفع الدعاوى .</p>
١٤٢٥٨	٥١	<p>(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حجبة الأمر المقضى للحكم الصادر من محكمة أول درجة . مؤقتة تقف بمجرد رفع الاستئناف عنه وعودتها فى حالة القضاء بتأييده وزوالها فى حالة الغائه . لازم ذلك . الركون إلى الحجبية فى قضية أخرى قبل بلوغه مرتبة قوة الأمر المقضى مدعاة لفتح باب التناقض بين الأحكام فيما لو انحسرت عنها تلك الحجبية فيما بعد . أثره . وجوب أن تدرأ المحاكم احتمال وقوع هذا التناقض . وسيلة ذلك .
٢٤٢٧	٢١٥	(الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)
		٣ - وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ مرافعات . أمر جوازى للمحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة فى المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها أو علم جديتها .
٢٤٣٣	٢٣١	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)
		د انقطاع سير الخصومة ،
		١ - حجز المحكمة الدعوى للحكم مع التصريح للخصوم بتقديم مذكرات خلال أجل حدته . وفاة المستأنف قبل انتهائه . أثره . انقطاع سير الخصومة بقوة القانون . المادتان ١٣٠ ، ١٣١ . مرافعات . صدور الحكم فى فترة الانقطاع . أثره . بطلان الحكم . التمسك به . سبيله . الطعن على الحكم من شرع الانقطاع لمصلحتهم .
٢٤٥٤	١٧٩	(الطعن رقم ٨١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)
		٢ - تحقق سبب من أسباب انقطاع سير الخصومة فى الدعوى بعد أن تهيأت للحكم فى موضوعها . غير مانع للحكم فيها متى أبدى الخصوم دفاعهم حقيقة أو حكماً .
٢٤١٨٤	٢٠٤	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		ترك الخصومة :
		الإقرار المقدم من الطاعن للمحكمة بترك الخصومة فى الطعن.
		قيامه مقام المذكرة الموقع عليها منه . اطلاق الخصم عليه. أثره.
٢٤٨٦٨	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
		ثامناً : بمصروفات ورسوم الدعوى :
		١ - استحقاق ربع الرسم على الدعوى عند الصلح فيها .
		شرطه . أن يتم فى أول جلسة تكون الدعوى فيها صالحة للمضى
		فى نظرها بانعقاد الخصومة فيها . الجلسة الأولى فى معنى المادة
		٢٠ مكرر من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤
		المعدلة بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٧١ من قانون
		المرافعات . الجلسة التى أعلن فيها المدعى عليه بصحيفة
		الدعوى إعلاتاً صحيحاً . ويجب تحقق الحكم من ذلك .
١٤٧٣٩	١٢٣	(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)
		٢ - لمحكمة الموضوع الزام أيا من الخصوم بمصروفات
		الدعوى كلها رغم القضاء له ببعض طلباته .
٢٤٤٩٣	٢٥٥	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
		٣ - المصروفات القضائية وأتعاب المحاماه المحكوم بها فى
		دعوى التعويض . من قبيل التعويض. أثره . للمتبوع أن يرجع
		على تابعه لاقتضاء هذه المصروفات بدعوى الحلول .
٢٤١٠٢٣	٣٣١	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧)

الصفحة	الكلية	
		تاسعاً: أنواع من الدعاوى =
		دعوى التزوير الأصلية،
		الاحتجاج بورقة فى نزاع مرفوع بشأنه دعوى. الادعاء
		بتزويرها. وجوب إبدائه بالطريق القانونى فى ذات الدعوى. عدم
		جواز رفع دعوى تزوير أصلية. المواد من ٤٩ - ٥٩ من قانون
		الإثبات .
٢٤١١٨	١٩١	(الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٠)
		دعوى بطلان الحكم،
		بحث أسباب عوار الأحكام. سبيله. الطعن عليها. الدعوى
		الأصلية بطلان الحكم أو الدفع به . استثناء . قاصر على حالة
		تجرد الحكم من أركانه الأساسية .
٢٤١١٨	١٩١	(الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٠)
		دعوى الحق ودعوى الحيازة،
		١ - سقوط الحق فى دعوى الحيازة . مناطه . رفع المدعى دعوى
		الحق. جواز تقديمه أوجه الدفاع والأدلة لإثبات حيازته ولو كانت
		تتعلق بأصل الحق طالما لم يطلب الفصل فى موضوع الحق ذاته .
١٤١٤٧	٣٢	(الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٠)

الرقم	الصفحة
١٤١٤٧	٣٢
٢ - إقامة المستأجر دعوى الحيازة والإشارة فيها إلى صفته هذه للتدليل على حقه فى رفع الدعوى. عدم اعتباره من قبيل الاستناد إلى أصل الحق الذى يسقط ادعاؤه بالحيازة . (الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/١/١٠)	
٢٤٢٢٥	٢١٢
٣ - إقامة المطعون ضدهما دعواهما بطلب منع تعرض الطاعن لهما فى استئجارهما وانتفاعهما وحيازتهما لمحل النزاع استناداً إلى عقد استئجارهما له لأحققيتهما فى استئجاره ووضع اليد عليه بموجب ذلك العقد بعد صدور حكم مستعجل بطرد الطاعن المستأجر السابق للمحل. تعلقها بأصل الحق بحسب الطلبات فيها . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك وفصله فيها باعتبارها دعوى حيازة . خطأ . (الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)	
«دعوى الضمان»	
١٤٨٢٩	١٣٨
دعوى الضمان استقلالها عن الدعوى الأصلية. عدم اعتبارها دفعا أو دفاعاً فيها. مؤدى ذلك. عدم التزام المحكمة بالفصل فى الدعويين بحكم واحد أو التأجيل لإدخال ضامن فى الدعوى طالما قد تهيأت الدعوى الأصلية للفصل فيها. (الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)	

الصلحة	القاعدة	
		<p>«دعوى الحلول»</p> <p>وفاء المتبوع بما قضى عليه من تعويض للمضروب عما لحقه من ضرر بخطأ تابعة . حلوله محل المضروب فى ذات حقه بخصائصه وتوابعه وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفع . أثره . فى دعوى الحلول للتابع التمسك فى مواجهة المتبوع بسقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثى إذا لم يكن قد اختصم فيها . م ١٧٢ مدنى . سقوطها بمضى خمس عشرة سنة متى اختصم التابع مع المتبوع فيها وقضى عليهما بالتعويض متضامين بحكم حائز لقوة الأمر المقضى . مؤدى ذلك . يمتنع على التابع التمسك فى مواجهة المتبوع بما يمتنع عليه التمسك به من دفع فى مواجهة المضروب .</p>
٢٤٧٧	١٨٤	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٨)
		<p>«دعوى الإخلاء»</p> <p>طلب ورثة المؤجر إنهاؤه عقد الإيجار والإخلاء والتسليم . غير قابل للتجزئة بحسب طبيعة المحل فيه . الحكم بقبول الاستئناف شكلاً دون اختصاص الخصم المنضم - وهو أحد الورثة الصادر ضدهم الحكم المطعون فيه - ولم يطعن هو بالاستئناف . أثره . بطلان الحكم لمخالفته قاعدة إجرائية متعلقة بالنظام العام .</p>
٢٤١٨٩	٢٠٥	(الطعون أرقام ١٧٥٥ ، ١٩١٦ ، ٢١٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		«دعوى الإفلاس»
		صدور التصرف من المفلس بعد صدور الحكم بإفلاسه.
		عدم نفاذه فى مواجهه جماعة الدائنين طالما لم يختصم وكيلهم
		فى الدعوى التى أقيمت بشأن هذا التصرف. للأخير التمسك
		بذلك سواء بطريق الدفع أو بدعوى مبدأة .
٢٤٤٢٦	٢٤٤	(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٢)
		«دعوى الأحوال الشخصية»
		١ - الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية. وجوب
		نظرها فى غير علانية على أن يصدر الحكم فيها علناً. المادتان
		٨٧٨ ، ٨٧٩ مرافعات. عقد إحدى الجلسات فى علانية دون
		مراجعة فيها. لا إخلال بسرية نظر الدعوى .
١٤١٦٠	٣٤	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٨ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٩٠/١/١٦)
		٢ - القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥. سريانه على المراكز
		القانونية التى تكونت فى ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤
		لسنة ١٩٧٩ الذى قضى بعدم دستوريته طالما لم يصدر بتقريرها
		أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى .
١٤١٠٠٠	١٦٤	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٨ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٩٠/٤/١٧)
١٤١٠٥٦	١٧٢	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٩٠/٤/٢٣)
٢٤١٣٩	١٩٤	(الطعن رقم ٢٢٨٧ لسنة ٥٥ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٩٠/٥/١٥)

الصفحة	اللمعة
	٣ - القيد الوارد بالمادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها . علم خضوع دعوى النسب له . علة ذلك .
١٤١٦٨	٢٠٠ (الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٨ ق دأحوال شخصية، جلسة ١٩٩٠/٥/٢٢)
	« دعوى تعيين الحدود »
	الدعوى بتعيين الحد الفاصل بين عقارين متجاورين ورد الجزء المغتصب من أحدهما . التزام محكمة الموضوع ببحث ملكية العقارين وسببها ومحلها متى كانت مناط الفصل في النزاع . القضاء برد المساحة محل النزاع للمطعون ضده استناداً إلى عقود بيع عرفية وإلى زيادة مساحة الأرض على عقود تقليك الطاعن دون بيان سبب اكتساب المطعون ضده للملكيتها أو تحقيق دفاع الطاعن اكتسابه ملكية تلك المساحة . قصور مبطل .
١٤١٦٦	١١٩ (الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)
	« دعوى القسمة »
	دعوى القسمة . اختصاص المحكمة الجزئية إستثنائياً بنظرها أيا كانت قيمتها . توقف الفصل في دعوى القسمة على الفصل في منازعة تخرج عن اختصاص هذه المحكمة . أثره . وجوب وقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائياً في هذه المنازعة وإحالة هذه المنازعة إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها . مؤداه . اعتبار الدعوى بهذه المنازعة مرفوعة أمام المحكمة الابتدائية ومتصلة بها قانوناً دون حاجة لاتباع الطريق العادي لرفع الدعاوى .
١٤٢٥٨	٥١ (الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		«دعوى الشفعة»
		١ - دعوى الشفعة. اعتبارها مرفوعة بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة. م ٦٣ مرافعات. لا محل لإعمال أحكام قانون المرافعات السابق السارى وقت صدور القانون المدنى. علة ذلك.
١٤٧٦٧	١٢٨	(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)
		٢ - ميعاد الثلاثين يوما المقرر لرفع دعوى الشفعة. بدء سريانه من تمام إعلان البائع والمشتري بالرغبة فى الأخذ بالشفعة. مؤداه. إعلان أحدهما قبل الآخر. الاعتداد بتاريخ الإعلان الأخير.
١٤٧٦٧	١٢٨	(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)
		«دعوى التعويض»
		١ - دعوى التعويض الناشئة عن جريمة. امتناع سقوطها إلا بسقوط الدعوى الجنائية. انفصال الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية. مؤداه. وقف سريان التقادم بالنسبة للمضروب ما بقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً. عودة سريان مدة التقادم من تاريخ انقضائها بمضى المدة أوبصدور حكم نهائى فيها بإدانة الجانى أو بغير ذلك من أسباب الانقضاء. علة ذلك.
١٤٤٥٩	٨٠	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦)

الصفحة	الرقم	
		٢ - الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الدعوى الجنائية لانقضائها بمضى المدة. لا يحول دون بدء سريان تقادم دعوى التعويض بمدتها الأصلية من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية بقوة القانون . وليس من تاريخ صدور الأمر .
١٤١٥٩	٨٠	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦)
		٣ - تقادم دعوى التعويض الناشئة عن جريمة . وقف سريانه مابقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما . علة ذلك . عودة سريانه من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية بصدر حكم بات فيها أو بصيرورة الحكم الصادر فيها باتا أو بأى سبب آخر من أسباب الانقضاء .
١٤٥٢٤	٨٧	(الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
١٤٨٩٧	١٤٨	(الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)
		٤ - قيام دعوى جنائية عن العمل الضار إلى جانب دعوى التعويض المدنية . اختيار المضرور الطريق المدنى دون الطريق الجنائى للمطالبة بالتعويض . مؤداه . وقف سريان التقادم بالنسبة له طوال مدة المحاكمة الجنائية . انقضاء الدعوى الجنائية . أثره . عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية . علة ذلك . المادتان ١٧٢ ، ١/٣٨٢ مدنى . الحكم الحضورى الاعتبارى . ماهيته . اعتباره من إجراءات المحاكمة التى تقطع تقادم الدعوى الجنائية ولا تنقضى به . بدء مدة التقادم من تاريخ صدوره .
٢٤٦٠٧	٢٧١	(الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧)

الصفحة	القائمة	
		الدعوى العمالية:
		دعوى التعويض عن الفصل التعسفى. من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . تقادمها بانقضاء سنة. بدء سريانها من تاريخ إخطار العامل بقرار إنهاؤه خدمته أو علمه به يقينياً. المادتان ٩١ ، ٦٩٨ مدنى .
٢٤٦٧٥	٢٨٣	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)
		دعوى صحة التعاقد:
		القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع فيما تضمنه من بيع العقار المبين بالمعتمد وبالصحيفة . ثبوت اختلاف أوصاف العقار فى العقد عن الصحيفة. لا يعد تناقضا. علة ذلك .
١٤٤٧٧	٨٣	(الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨)
		عاشراً: مسائل متنوعة :
		١ - المدعى هو الملزم بإقامة الدليل على ما يدعيه سواء أكان مدعياً أصلاً فى الدعوى أم مدعى عليه فيها .
٢٤١١٨	١٩١	(الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٠)
		٢ - القضاء برفض الدعوى التى من شأنها قطع التقادم أو بعدم قبولها . أثره. زوال أثرها فى قطع التقادم واعتبار ما بدأ منه قبل رفعها مستمراً .
٢٤٦٠٧	٢٧١	(الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧)

السنة	القصة	دفع
		د الدفع بعدم الاختصاص الولائي ،
		الدفع بعدم الاختصاص الولائي . اعتباره مطروحا على محكمة الموضوع ولو لم يدفع به أمامها . تعلقه بالنظام العام . عدم سقوط الحق في إيدائه والتمسك به ولو تنازل عنه الخصوم . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض إذا لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .
٢٤٢٤٧	٢١٦	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)
		د الدفع بعدم الاختصاص القيمي ،
		الدفع بعدم الاختصاص القيمي . تعلقه بالنظام العام . اختلاطه بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . أثره . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٤٩٦	١٨٨	(الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
		د الدفع بعدم سماع الدعوى ،
		الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة . المادتان ٤٢ ، ٤٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اعتباره دفعا شكليا وليس دفعا بعدم القبول .

الصفحة	الطبعة	
١٤٨٠٨	١٣٥	<p>قضاء محكمة أول درجة فى موضوع الدعوى الأصلية وبعدم سماع الدعوى الفرعية . تستنفذ به المحكمة ولايتها فى كل من الدعويين الأصلية والفرعية . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)</p> <p>د الدفع بانعدام الخصومة ،</p> <p>١ - الخصومة لا تقوم إلا بين طرفين من الأحياء وإلا كانت معدومة . لكل ذى مصلحة التمسك بهذا الدفع .</p> <p>(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)</p> <p>٢ - انعدام الخصومة قبل المستأجر الأصلى أو وارثة الواجب أختصاصه فى الدعوى . جواز تمسك المستأجر من الباطن بهذا الدفع .</p> <p>(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)</p>
٢٤٤٧٣	٢٥٢	
٢٤٤٧٣	٢٥٢	

الصفحة	القاعدة	
		<p>(رسوم - ريج - رى)</p> <p>(رسوم)</p> <p>الرسوم القضائية :</p> <p>الإعفاء منها :</p> <p>١ - الإعفاء من سداد الرسوم القضائية. قصره على دعاوى الحكومة دون غيرها. الهيئات العامة التى تتمتع بشخصيتها الاعتبارية . إعفاؤها من الرسوم. شرطه. ورود نص بذلك فى قانون إنشائها .</p>
١٤٣١٦	٥٩	<p>(الطعن رقم ١٨٣٥، ١٨٤٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)</p> <p>٢ - هيئة البريد. خلو القانون الصادر بإنشائها من النص على إعفائها من الرسوم القضائية. أثره. بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير إيداع الكفالة .</p>
١٤٣١٦	٥٩	<p>(الطعن رقم ١٨٣٥، ١٨٤٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)</p> <p>استحقاق ريج الرسم :</p> <p>استحقاق ريج الرسم على الدعوى عند الصلح فيها. شرطه. أن يتم فى أول جلسة تكون الدعوى فيها صالحة للمضى فى نظرها بانهقاد الخصومة فيها. الجلسة الأولى فى معنى المادة ٢٠ مكرر من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٧١ من قانون المرافعات. الجلسة التى أعلن فيها المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً . وجوب تحقق الحكم من ذلك .</p>
١٤٧٣٩	١٢٣	<p>(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)</p>

الرقعة	الصفحة
	<p>المنازعة حول أساس الالتزام :</p> <p>الرسوم القضائية. المنازعة في أساس الالتزام بها ومدها والوفاء به . سبيله . إجراءات المرافعات العادية. الطعن على قائمة الرسوم الإضافية باعتباره غير مستحق وأن المستحق فقط هو ريع الرسم لحصول التصالح في الجلسة الأولى. اعتباره دائراً حول أساس الالتزام بالرسم .</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)</p> <p>رسوم طلبات رجال القضاء</p> <p>رد القضاء . وجوب سلوك طريق معين رسمه الشارع وتطلب في شأنه إجراءات محدده منها إيداع الكفالة. م ١٥٣ مرافعات. علة ذلك. تخلف أى من هذه الإجراءات - ومن بينها إيداع الكفالة - أثره. وجوب القضاء بعدم قبول الطلب. الإعفاء من رسوم الطلبات التي يقدمها رجال القضاء أمام الدائرة المختصة بمحكمة النقض المنصوص عليها في المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية لا ينصرف إلى الكفالة التي أوجبها المشرع في المادة ١٥٣ من قانون المرافعات إذا ما سلك رجال القضاء سبيل طلب رد مستشارى محكمة النقض المطروحة أمامهم تلك الطلبات .</p> <p>(الطعن رقم ١٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٤)</p>
١٤٧٣٩	١٢٣
٢٤٣٠٦	٢٢٥

القاعدة	المطبعة
<p>رسوم جمركية :</p> <p>إعفاء بعض السلع المستوردة من الضرائب والرسوم الجمركية تنفيذا للقرار الجمهوري ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥. شرطه. أن تكون مما تستهلكه جموع المواطنين. الكبد الرومي المجمدة. عدم إعفائها من الرسوم. علة ذلك. عدم إدراجها في جدول السلع المرفق بقرار وزير التموين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٧٥ الصادر تنفيذا للقرار الجمهوري وخلو القرار ١٥٦ لسنة ١٩٧٩ من النص عليها . مفاده .</p>	
٢٩	١٤١٣٤
<p>(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٨)</p> <p>رسم الدمغة ورسوم الشهر والتوثيق :</p> <p>الإعفاء منها :</p> <p>الإعفاء من رسوم الدمغة ورسوم الشهر والتوثيق تطبيقا للمادة ٤/٢٣ ع ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي المعدل بق ٣٢ لسنة ١٩٧٧. عدم اقتصاره على عقود تأسيس الشركات المالكة للمشروعات الاستثمارية والعقود المرتبطة بها. شموله عقود تأسيس المشروعات الاستثمارية ذاتها والعقود المرتبطة بها سواء كان صاحبها فرداً أو شركة أو فرعاً لشركة مالكا لمشروع واحد أو أكثر .</p>	
١٣٢	١٤٧٩٣
<p>(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)</p>	

الصفحة	القاعدة	
		<p>الرسوم التكميلية للشهر العقاري :</p> <p>١ - الإعلان الذي يبدأ منه سريان ميعاد التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية للشهر العقاري. شرطه. أن يكون بنسخة رسمية من الأمر ذاته متضمنة مقدار الرسوم الواجبة الأداء والمحزر المستحقة عنه هذه الرسوم والأشخاص الملزمين بها .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)</p> <p>٢ - أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقاري. ميعاد التظلم منه ثمانية أيام من تاريخ إعلائته. وجوب رفع التظلم إما بإبدائه أمام المحضر عند الاعلان أو بتقرير فى قلم كتاب المحكمة الكائن بدائرتها مكتب الشهر العقارى الذى أصدر الأمر فى كافة الأحوال. لا محل للفرقة بين المنازعة فى مقدار الرسوم أو فى أساس الالتزام. سواء كان التقدير بناء على التحريات أو بمعرفة أهل الخبرة . م٢٦ من القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المعدلة .</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٧)</p>
١٤٩	١٤٩	١٤٩٠٤
٢١٨	٢١٨	٢٤٣٦١

الصفحة	القاعدة	
		(ريج)
		١ - ثمار الشئ المنتفع به . حق للمنتفع بنسبة مدة انتفاعه . م ٩٨٧ مدنى .
١٤١٠٢	٢٤	(الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣) ٢ - عقد البيع . أثره . انتقال منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام العقد سجل أو لم يسجل مالم يوجد اتفاق أوعرف أو نص مخالف . م ٢/٤٥٨ مدنى . مؤدى ذلك . للمشتري بعقد غير مسجل حق مطالبة واضع اليد على العقار المبيع بشمراته وفائه عن مدة وضع اليد اللاحقة لإبرام العقد . علة ذلك .
١٤٣٦١	٦٦	(الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠) ٣ - انتقال منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام البيع . ثبوتها له - سجل أو لم يسجل . مالم يوجد اتفاق أو عرف مخالف . م ٢/٤٥٨ مدنى .
١٤١١٠	٧٤	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١) ٤ - قوة الأمر المقضى . أثرها . منع الخصوم من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يشار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى أو أثيرت ولم يحثها الحكم الصادر فيها . الحكم النهائى الصادر بالريع . اكتسابه قوة الأمر المقضى فى مسألة الاختصاص الولاتى فى دعوى أخرى بالريع عن فترة تالية .
١٤٥٩١	١٠٠	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
١٦٩ ١٤١٠٣٧		<p style="text-align: center;">رى</p> <p>الحجز بقيمة نفقات إعادة الشيء إلى أصله :</p> <p>لوزارة الرى الرجوع بطريق الحجز الادارى على من استفاد من التعدى على منافع الرى والصرف بقيمة نفقات إعادة الشيء إلى أصله. التزامه بأداء هذه القيمة خلال شهر من إخطاره بها .</p> <p>عدم اعتبار هذه المبالغ عقوبة بل هى استرداد للنفقات الفعلية التى تكبدتها الدولة مقابل إعادة الشيء إلى أصله، وهى لا تعد من قبيل التعويضات التى تختص بالفصل فيها لجنة الفصل فى منازعات التعويضات . المواد ٦٩ ، ٩٨ ، ١٠٢</p> <p>القانون ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الرى والصرف</p> <p>(الملحق رقم ١١١٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٢٢)</p>

(ش)

شركات - شفعة - شهر عقاري - شيوع

شركات

« شركة التضامن »

وفاة أحد الشركاء المتضامنين في شركة التضامن وإستمرار باقي الشركاء فيها دون موافقة ورثة الشريك المتوفى ودون أن يكون متفقاً في عقد الشركة على استمرارها بعد الوفاة . مؤداة . للورثة ان يطلبوا وضع اموال الشركة تحت الحراسة القضائية حتى تبث محكمة الموضوع في أمر تعيين مصفى لها متى توافرت المبررات الموجبة للحراسة .

(الطعن رقم ١٠٥٣ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨)

٢١٠ ٢١٧ ع ٢

« شركة الواقع »

العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى . عدم إنتهاء العقد بوفاة المستأجر أو تركه للعين . إستمرار الإيجار لصالح ورثته وشركائه فى إستعمال العين ولو كانت الشركة من شركات الواقع لم يتم تسجيلها وشهرها . علة ذلك .

(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٩٠/٧/١٩)

٢٤١٥٥ ٢٤٩

الصفحة	القاعدة
	<p>شركة التوصية :</p> <p>الضريبة على شركات التوصية . تفرض بأسم الشركاء المتضامين بمقدار نصيب كل منهم فى الأرباح وما زاد على ذلك يفرض بأسم الشركة . الشريك الموصى لا توجه له اية إجراءات تتعلق بتلك الضريبة . أثره . الطعن على قرار اللجنة من الشريك المتضامن عن نفسه دون صفته كمدير للشركة يجعل طعنه قاصراً على حصته كشريك متضامن دون حصة التوصية . الطعن من الشريك الموصى طعن من غير ذى صفة .</p> <p>(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٦)</p> <p>شركات القطاع العام :</p> <p>نطاق سلطة الوزير فى الإشراف والرقابة عليها :</p> <p>سلطة الوزير فى الإشراف والرقابة على شركات القطاع العام التى يشرف عليها . ق. ٧ لسنة ١٩٧١ الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام . لا تمتد إلى الأمور التى ترتب حقوقاً والتزامات للشركة قبل الغير . ثبت ذلك لرئيس مجلس إدارتها الذى ينوب عنها قانوناً .</p> <p>(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)</p> <p>محركات شركات القطاع العام لا تعتبر اوراقاً رسمية ،</p> <p>عدم جواز المضاهاة على ورقة عرقية ينكر الخصم صحتها ولم يعترف بها . وجوب أن يكون هناك موقف إيجابى يستدل منه بوضوح على إعترافه بصحتها . م ٣٧ إثبات . رسمية الورقة .</p>
٢٤٣١٩	٢٩٦
١٤٤٢١	٧٥

اللائحة	اللائحة
٢٤١٦٢	٢٥٠
<p>مناطقها . المادتان ١٠ ، ١١ إثبات . شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص والعاملون بها ليسوا من الموظفين العموميين . مؤدى ذلك . عدم إعتبار أوراقها أوراقا رسمية . إنكار الطاعة لتوقيعات مورثها على أوراق الشركة فى تحقيق المضاهاه . تمسكها بذلك أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه . إغفاله الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)</p> <p>الشركات المالكه للمشروعات الإستثمارية :</p> <p>الإعفاء من رسم الدمغة ورسم الشهر والتوثيق تطبيقا للمادة ٢٣ / ٤ ق ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربى والأجنبى المعدل بق ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . عدم اقتصاره على عقود تأسيس الشركات المالكه للمشروعات الاستثمارية والعقود المرتبطة بها . شموله عقود تأسيس المشروعات الاستثمارية ذاتها والعقود المرتبطة بها سواء كان صاحبها فردا أو شركة أو فرعا لشركة مالكا لمشروع واحد أو أكثر .</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)</p> <p>الإختصاص المحلى بالدعاوى المتعلقة بالشركات :</p> <p>الدعاوى المتعلقة بالشركات أو الجمعيات أو المؤسسات الخاصة . اختصاص المحكمة التى يقع فى دائرتها مركز إدارتها محليا بنظرها ما لم يتفق ذو الشأن على إختصاص محكمة معينة . المادتان ٥٢ ، ٦٢ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٤)</p>	
١٤٧٩٢	١٣٢
٢٤١٣٤	١٩٣

الصفحة	القاعدة	شعبة
		<p>(أسباب الشفعة :</p> <p>الشفعة بالجوار في الأراضي غير المعدة للبناء :</p> <p>إقتزان الجوار بحق إرتفاق :</p> <p>إشتراك الغير في حق الإرتفاق المقرر للأرض المشفوع فيها</p> <p>أوالأرض المشفوع بها على الأخرى . لا يمنع الشفيع من التمسك</p> <p>بطلب الشفعة طالما لم يشترط القانون أن يكون هذا الحق مخصصا</p> <p>لاحدهما على الأخرى وحدها . وجود حق إرتفاق للغير على أرض</p> <p>المروى . لا يخرج هذه الأرض عن ملكية صاحب العقار المشفوع به .</p> <p>(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩٠/١/٤)</p> <p>٢٧ ١٤١٢٠</p> <p>البيع موضوع الشفعة :</p> <p>١ - عقد البيع الذي يتولد منه حق الشفيع في طلب الشفعة</p> <p>. لا يجوز للمشتري أن يتحدى به سنداً للملكيته في مواجهة</p> <p>الشفيع ولو سجل . طالما لم يسقط حق الشفيع في الشفعة .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)</p> <p>١٢٨ ١٤٣٦٧</p> <p>٢ - من أحكام الشفعة . تولد حق الشفيع بمجرد تمام إنعقاد</p> <p>البيع على العين المشفوعة . الحكم النهائي بثبوت الشفعة .</p> <p>اعتباره سند ملكية الشفيع للعقار المشفوع فيه . مؤدى ذلك .</p> <p>ثبوت الحق في الشفعة لا يعد تعرضاً موجبا لضمان الاستحقاق</p> <p>للمشتري على البائع .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)</p> <p>٢٣١ ٢٤٣٣٧</p>

الصفحة	العدد	
		« عدم جواز تجزئة الشفعة »
		الصفقة الواحدة . أخذ جزء منها بالشفعة دون باقيها . غير جائز . وحدة الصفقة أو تبيعها . مناطه . الرجوع إلى شروط العقد وإرادة العاقلين . عدم قبول دعوى الشفعة بالنسبة لبعض المشترين . أثره . عدم قبولها بالنسبة للباقيين . مثال .
٢٤٣٨٨	٢٢٨	(الطعن رقم ٢٨٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٠)
		« الشفعة عند توالي البيوع »
		بيع مشتري العقار المشفوع فيه لمشتري ثان قبل إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل تسجيلها . م ٩٣٨ مدني . مؤداه . عدم جواز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني . شرطه . ألا يكون البيع الثاني سوريا . إختصام الشفع للمشتري الثاني في الدعوى وإثبات سوريا عقده . أثره . إعفاء الشفع من توجيه طلب الشفعة إليه .
٢٤٥٥٥	٢٦٤	(الطعن رقم ٣٦٥٩، ٣٦٥٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)
		إجراءات الشفعة :
		« إعلان الرغبة في الشفعة »
		تعيين الميعاد المحدد في القانون لحصول الإجراء بالشهور . مؤداه . وجوب احتسابه من اليوم التالي للتاريخ المعتبر مجريا له وإنقضائه بإنقضاء اليوم المقابل لهذا التاريخ من الشهر الذي ينتهي فيه الميعاد . الاعتداد بعدد أيام الشهر لا محل له . م ١٥ مرافعات . (مثال بشأن إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة) .
٢٤١٣٣	٢٠١	(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		إيداع الثمن :
		١ - الثمن الحقيقي . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصه مضى أقامت قضاها على أسباب سائفة . استخلاص أن الثمن الوارد بالعقد المسجل للأرض المشفوع فيها هو الثمن الحقيقي وليس الثمن المدعى بالعقد الابتدائي الذي يزيد عليه لعدم قيام الدليل على ذلك . سائغ .
١٤٧٦٧	١٢٨	(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)
		٢ - وجوب إيداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع في الميعاد خزانة المحكمة الكائن بدائرتها العقار المشفوع فيه . م ٩٤٢ مدني . شرط لقبول دعوى الشفعة . أثر مخالفة ذلك . لمحكمة الموضوع القضاء من تلقا نفسها بعدم قبولها . لمحكمة النقض إثارة ذلك باعتباره مسألة متعلقة بالنظام العام . شرطه إيداع الثمن الحقيقي . وجوب اتخاذ أمام المحكمة المختصة وإلا سقط الحق في الأخذ بالشفعة .
٢٤٣٩	١٧٦	(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
		٣ - إيداع الشفيع الثمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه . وجوب أن يتم بخزينة المحكمة المختصة بنظر دعوى الشفعة . حصول الإيداع بخزينة المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها العقار رغم أن المحكمة الابتدائية هي المختصة بنظر الدعوى . أثره . سقوط الحق في الأخذ بالشفعة . المادتان ٩٤٢ ، ٩٤٣ من القانون المدني .
٢٤٦١٢	٢٧٢	(الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧)

الصفحة	القاعدة	
		رفع دعوى الشفعة :
		١ - دعوى الشفعة . إعتبارها مرفوعة بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة م.٦٣ مرافعات . لا محل لإعمال أحكام قانون المرافعات السابق السارى وقت صدور القانون المدنى . علة ذلك .
١٤٧٦٧	١٢٨	(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)
		٢ - ميعاد الثلاثين يوما المقرر لرفع دعوى الشفعة . بدء سريانه من تمام إعلان البائع والمشتري بالرغبة فى الأخذ بالشفعة : مؤداه . إعلان أحدهما قبل الآخر . الإعتداد بتاريخ الإعلان الأخير .
١٤٧٦٧	١٢٨	(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)
		الخصوم فى دعوى الشفعة :
		بيع مشتري العقار المشفوع فيه لمشتري ثان قبل إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة أو قبل تسجيلها م.٩٣٨ مدنى . مؤداه . عدم جواز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثانى . شرطه . ألا يكون البيع الثانى سوريا . إختصام الشفيع للمشتري الثانى فى الدعوى وإثبات صورية عقده . أثره . إعفاء الشفيع من توجيه طلب الشفعة إليه .
٢٤٥٥٥	٢٦٤	(الطعن رقم ٣٦٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)

الصفحة	المادة	
		« إثبات الشفيع صورية البيع التالي ،
		إستبدال الشفيع وسيلة إثباته صورية البيع الثانى بوسيلة قانونية
		أخرى . لا يعد تنازلا منه عن التمسك بالصورية . علة ذلك .
٢٤٥٥٥	٢٦٤	(الطعن رقم ٣٦٥٨ ، لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)
		النزول الضمنى عن حق الشفعة :
		النزول الضمنى عن الشفعة . المقصود به . عرض العقار
		المشفوع فيه على الشفيع قبل بيعه وعدم قبوله شراءه . لا يعد
		نزولا منه عن حقه فى الأخذ بالشفعة إذا بيع .
٢٤٥٥٥	٢٦٤	(الطعن رقم ٣٦٥٨ ، لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)
		الحكم بالشفعة وآثاره :
		١ - إستناد الشفيعين فى حق الشفعة إلى عقد البيع الأول
		الذى باعت بموجب المالكة العقار إلى الطاعن وصدر الحكم
		النهائى لهما فى دعوى الشفعة على أساسه . أثره . إستحالة
		تنفيذ التزام الطاعن بنقل ملكية العقار الناشئ عن عقد البيع
		الفانى الصادر منه إلى المطعون ضدهما واللذين لم يختصما فى
		دعوى الشفعة . (مثال) .
٢٤٣٣٧	٢٣١	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)
		٢ - إستحالة تنفيذ أحد المتعاقدين إلتزامه لسبب أجنبى .
		أثره إنفساخ العقد من تلقاء نفسه . تحمل المدين بالإلتزام تبعه
		الإستحالة . المادتان ١٥٩ ، ١٦٠ من القانون المدنى . إنتهاء
		الحكم سائفا إلى أن إستحقاق الغير لعقار النزاع بالشفعة
		مقتضاء فسخ عقد البيع الصادر بشأنه من الطاعن المشفوع منه
		للمطعون ضدهما وإلزامه برد الثمن إليهما . النعى عليه على
		غير أساس .
٢٤٣٣٧	٢٣١	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)

الصفحة	القاعدة
	<p>شهر عقارى</p> <p>١ - المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية. إلغاء وتعويض.</p> <p>انعقاد الاختصاص بها كأصل عام لجهة القضاء الإدارى. القرار الإدارى. ماهيته. القرار الصادر من مصلحة الشهر العقارى بشهر محرر تعبيراً عن الإرادة الذاتية للمصلحة وليست الإرادة المباشرة للمشرع . قرار ادارى . الاختصاص بطلب إلغاءه والتعويض عنه . انعقاده لجهة القضاء الإدارى. قضاء المحكم المطعون فيه ضمناً باختصاص المحاكم العادية بنظره. خطأ فى القانون. علة ذلك .</p> <p>٦٥ ١٤٣٥٥</p> <p>(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)</p> <p>٢ - الإعلان الذى يبدأ منه سريان ميعاد التعظم من أمر تقدير الرسوم التكميلية للشهر العقارى. شرطه. أن يكون بنسخة رسمية من الأمر ذاته متضمنة مقدار الرسوم الواجبة الأداء والمحرر المستحقة عنه هذه الرسوم والأشخاص الملزمين بها.</p> <p>١٤٩ ١٤٩٠٤</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - طلب محو التسجيلات الموجه لمصلحة الشهر العقارى. يجعلها خصماً حقيقياً فى الدعوى. اختصاصها فى الطعن بالنقض. صحيح .
١٤٩٥٥	١٥٦	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		٤ - أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى. ميعاد التظلم منه ثمانية أيام من تاريخ إعلانه. وجوب رفع التظلم إما بايدائه أمام المحضر عند الاعلان أو بتقرير فى قلم كتاب المحكمة الكائن بدائرتها مكتب الشهر العقارى الذى أصدر الأمر فى كافة الأحوال. لا محل للتفرقة بين المنازعة فى مقدار الرسوم أو فى أساس الالتزام. سواء كان التقدير بناء على التحريرات أو بمعرفة أهل الخبرة. م٢٦ من القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المعدلة .
٢٤٢٦١	٢١٨	(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٧)

الصفحة	المادة
	<p>الإعفاء من رسوم الشهر والتوثيق :</p> <p>الإعفاء من رسم الدمغة ورسوم الشهر والتوثيق تطبيقاً للمادة ٢٣/٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربى والأجنبى المعدل بق ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . عدم اقتصراره على عقود تأسيس الشركات المالكة للمشروعات الاستثمارية والعقود المرتبطة بها . شموله عقود تأسيس المشروعات الاستثمارية ذاتها والعقود المرتبطة بها سواء كان صاحبها فرداً أو شركة أو فرعاً لشركة مالكا لمشروع واحد أو أكثر .</p> <p>(الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٥٦ فى جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)</p>
١٣٢	١٤٧٩٣
	<p>شيوخ</p> <p>إدارة المال الشائع :</p> <p>١ - الشركاء على الشيوخ الذين يملكون ثلاثة أرباع المال الشائع . حقهم فى إجراء تغيير فيه يخرج عن حدود الإدارة المعتادة . شرطه . إعلان قراراتهم إلى باقى الشركاء . مخالفة ذلك . للأخيرين الاعتراض إلى المحكمة خلال شهرين من وقت الإعلان . مؤدى ذلك . جواز إيجابار الشريك الباقى على إزالة</p>

الصفحة	القاعدة	
		البناء الذى أقامة على جزء مفرد من العقار الشائع. طالما لم توافق عليه أغلبية الشركاء المالكين ثلاثة أرباع العقار. م ١/٨٢٩ مدنى .
١٤٣٦٦	٦٧	(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١) ٢ - إنفراد أحد الشركاء على الشيوخ بالطعن فى المنازعات المتعلقة بتحديد الأجرة . عمل من أعمال الإدارة. مؤداه. إعتبار الطاعن نائبا عن باقى الشركاء فى الطعن طالما لم يعترض أحدهم على هذا الاجراء .
١٤٤٩٢	٨٤	(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٤) ٣ - اعتبار الايجار من أعمال الإدارة . تولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقين . أثره . اعتباره وكيلا عنهم وتنفذ فى حقهم أعمال الإدارة المعتادة التى تصدر منه .
١٤٨٧٨	١٤٥	(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦)

الصفحة	الرقم	
		٤ - إقامة أحد الشركاء المشتاعين مشروعاً أو بناء على جزء مفرز من أرض شائعة يعلم الباقيين ودون إعتراض منهم. مؤداه. إعتباره وكيلا عنهم فيه. أثره. شيوخ ملكيته بينهم جميعاً.
٢٤٨٢	١٨٥	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٨/٨) تصرف الشريك على الشيوخ :
		١ - بيع الشريك المشتاع لجزء مفرز من العقار الشائع. لا يجيز للمشتري طلب تثبيت ملكيته لهذا المبيع قبل إجراء القسمة ووقوعه في نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلاً. م ٢/٨٢٦ ملنى .
٢٤٦٧	٢٥١	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥) ٢ - الحظر الوارد بالمادة العاشرة ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠. ماهيته. للمشتري حصّة شائعة أو محددة مفرزة من أراضى التقسيم قبل صدور قرار الموافقة على التقسيم. كسب ملكيتها بالتقادم الطويل . شرطه .
٢٤٦٦٩	٢٨٢	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)

ص

صلح - صورية

صلح

١ - ثبوت صورية ورقة عقد البيع. أثره. زوال قوتها في الإثبات. إنسحاب ذلك على عقد الصلح الذي تناولها. تمسك الطاعنة بصورية عقد البيع. دفاع جوهرى . مؤداه. عدم جواز التعريل على نصوص المحرر المطعون عليه ولا على ورقة الصلح المنسحب عليه لنفى هذا الدفاع . مخالفة الحكم ذلك وإقامة قضاء على ما استخلصه من عقد الصلح والتفاتة عن مواجهة ذلك الدفاع . قصور .

٦٣ ١٤٣٤٤

(الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٠)

٢ - الصبي المميز ليست له أهلية التصرف في أمواله. مؤداه. عدم جواز التصالح على حقوقه إلا بواسطة الأب. شرطه. إستئذان المحكمة إذا كان محل الصلح عقاراً أو محلاً تجارياً أو أوراقاً مالية تزيد قيمتها على ثلاثمائة جنيه. م٧ ق١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

٨١ ١٤٣٦٥

(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٧)

استحقاق ريع الرسم على الدعوى عند الصلح فيها :

- استحقاق ريع الرسم على الدعوى عند الصلح فيها . شرطه . أن يتم في أول جلسة تكون الدعوى فيها صالحة للمضى في نظرها بانعقاد الخصومة فيها . الجلسة الأولى في

الرقم	الصفحة
١٤٧٣٩	١٢٣
<p>معنى المادة ٢٠ مكرر من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٧١ من قانون المرافعات. الجلسة التي أعلن فيها المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً . وجوب تحقق الحكم من ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)</p> <p>د تصديق القاضي على الصلح »</p> <p>١ - العقد الصوري . لا وجود له قانوناً ولو كان مسجلاً . مؤداه . لكل دائن تجاهله رغم تسجيله ولو كان دينه لاحقاً له . تصديق المحكمة على عقد الصلح . لا يعد قضاءً له حجية الشيء المحكوم فيه . البيع الذي سبق أن تحرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة . القضاء بصوريته لأنه في حقيقته وصية . لا خطأ .</p>	
٢٤١٠٥	١٨٩
<p>(الطعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٩)</p> <p>٢ - التدخل الاختصاصي في دعوى صحة التعاقد بطلب رفضها . وجوب الفصل في طلب التدخل قبل القضاء بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه .</p>	
٢٤٨٩٤	٣١٣
<p>(الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)</p>	

الصفحة	العدد	
		سورية
		د إثبات السورية :
		١ - استدلال الحكم المطعون فيه على إنتفاء سورية عقد إيجار محل النزاع بذا نصوصه ورفضه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات سورية ذلك العقد لتعاضد الطاعن عن إقامة دعوى بصورته . فساد فى الإستدلال وإخلال بحق الدفاع . علة ذلك .
١٤٣٩٨	٧٢	(الطعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
		٢ - محكمة الموضوع . لها إقامة قضائها فى الطعن بالسورية على ما يكفى لتكوين عقيدتها من الادلة المطروحة فى الدعوى دون أن تكون ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق . عدم جواز تعويلها فى ذلك على نصوص المحرر المطعون عليه أورفضها طلب الإحالة للتحقيق بغير مسوغ قانونى . علة ذلك .
١٤٣٩٨	٧٢	(الطعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١)

الصفحة	العدد	
		٣ - الثمن فى عقد البيع . من أركانه . وجوب تثبيت القاضى من توافره قبل الحكم بصحة انعقاده . الدفع بصورية البيع صورية مستتره بدعى أنه تبرعى مضاف إلى ما بعد الموت لم يدفع فيه ثمن . تعويل الحكم على ما ورد بالعقد من أداء الثمن إثر عجز الطاعن عن إثبات هذه الصورية . صحيح .
١٤٥٠٣	٨٥	(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
		٤ - قضاء الحكم المطعون فيه بصورية وصف عقد إيجار النزاع بالمفروش دون استظهار مدى توافر شروط أعمال حجبة الحكم الجنائى الصادر ببراءة الطاعنه من تهمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار تأسيسا على كون العقد مفروشا . قصور .
١٤٥٥٢	٩٣	(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)
		٥ - إستبدال الشفيع وسيلة اثباته صورية البيع الثانى بوسيلة قانونية أخرى . لا يعد تنازلا منه عن التمسك بالصورية علة ذلك .
٢٤٥٥٥	٢٦٤	(الطعن رقم ٣٦٥٨ . ٣٦٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - إقامة الحكم قضاءً بصورية التصرف على جملة قرائن مبتسائه . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حده لإثبات عدم كفايتها . النعى على الحكم فى هذا الصدد جدل موضوعى تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .
٢٤٥٥٥	٢٦٤	(الطعن رقم ٣٦٥٨، ٣٦٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)
		٧ - تقدير كفاية قرائن الصورية . هو ما تستقل به محكمة الموضوع . المنازعة فى ذلك . جدل موضوعى فى تقدير الدليل . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٢٤٧٦٠	٢٩٥	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٦)
		« الغير فى الصورية »
		مشتري العقار بعقد غير مسجل . إعتباره من الغير بالنسبة لعقد البيع الآخر الصادر من البائع له عن ذات المبيع . له باعتباره . خلفاً خاصاً التمسك بصوريته صورية مطلقة . وإثباتها بكافة طرق الإثبات . م ٢٤٤ مدنى .
١٤٤٧١	٨٢	(الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٧)

الصفحة	القاعدة	
		« أثر الصورية »
		<p>١ - ثبوت صورية ورقة عقد البيع . أثره . زوال قوتها فى الإثبات . إنسحاب ذلك على عقد الصلح الذى تناولها . تمسك الطاعنة بصورية عقد البيع . دفاع جوهرى . مؤداه . عدم جواز التعويل على نصوص المحرر المطعون عليه ولا على ورقة الصلح المنسحب عليه لنفى هذا الدفاع . مخالفة الحكم ذلك واقامة قضاء على ما استخلصه من عقد الصلح والتفتاته عن مواجهة ذلك الدفاع . قصور .</p>
١٤٣٤٤	٦٣	(الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
		<p>٢ - العقد الصورى . لا وجود له قانونا ولو كان مسجلا . مؤداه . لكل دائن تجاهله رغم تسجيله ولو كان دينه لاحقاً له . تصديق المحكمة على عقد الصلح . لا يعد قضاءً له حجية الشئ المحكوم فيه . البيع الذى سبق أن تحرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة . القضاء بصوريته لأنه فى حقيقته وصية . لا خطأ .</p>
٢٤١٠٥	١٨٩	(الطعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٩)

ض ضرائب

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :

الواقعة المنشئة للضريبة :

انتهاء الحبير إلى استبعاد الربط الإضافي عن سنة ١٩٦٥/٦٤ لعدم تحقق الواقعة المنشئة للضريبة نتيجة التحفظ على الصفقة وعن ١٩٦٦/٦٥ لذات السبب . اعتماد الحكم المطعون فيه باعتماد تقرير خبير الدعوى باستبعاد الربط في سنة ١٩٦٥/٦٤ وحدها رغم توافر ذات علة الاستبعاد في سنة ١٩٦٦/٦٥ التي أخذ في شأنها بتقرير خبير الدعوى المضمومة الذي اقترض دون سند مزاول الطاعنة للنشاط في تلك السنة لمجرد عدم إخطارها . تناقض . علة ذلك . أن الضريبة على الأرباح التجارية تفرض على الربح الصافي الذي يحققه الممول بالفعل وهو ما يقتضى مزاول النشاط .

(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

١٤٣٠١ ٥٨

الربط الحكمي :

١ - ربط الضريبة على الأرباح الحقيقية وفقاً للقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . شرطه . أن تجاوز أرباح سنة الأساس ١٥٠ جنيها ولا تزيد عن ٥٠٠ جنيها ، مع زيادة أرباحه في إحدى السنتين المقيستين زيادة جوهرية عن أرباح سنة الأساس . إخطار مصلحة الضرائب الممول بأسباب العدول عن الربط الحكمي إلى الربط الفعلي . عدم وجوبه إذا تحققت شروط تطبيق قاعدة الربط الحكمي بعد ربط الضريبة على السنتين المقيستين وأثناء نظر النزاع في أية مرحلة .

(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

١٤٣٠١ ٥٨

الصفحة	القاعدة
	<p>٢ - اتخاذ سنة ١٩٦٨ سنة أساس. ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩.</p> <p>شرطه. أن تكون سنة ضريبية كاملة حقق الممول فيها ربحاً. عدم تحقق ذلك. أثره. اتخاذ أرباح أول سنة تالية تحقق فيها الربح أساساً للربط الحكمي. تقسيم الممولين إلى فئات ثلاث. الفئة التي تبدأ أرباحها في سنة الأساس بمائتين وخمسين جنيهاً ولا تبلغ خمسمائة جنيه. تحديد عدد سنواتها المقيسة بأربع سنوات. توحيد سنة الأساس ونهاية الأجل الزمني لسريان الربط الحكمي على كل فئة وإعادة محاسبته من جديد في أول سنة لا حقة لتطبيق الربط الحكمي .</p>
٢٤١٥٩	١٩٨ <p>(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢١)</p> <p>٣ - إلغاء العمل بالمواد من ٥٥ إلى ٥٥ مكرر ٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المتضمنة قواعد الربط الحكمي اعتباراً من السنة الضريبية التي تبدأ بعد تاريخ العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . مؤداه . امتناع تطبيق المواد الملغاة بالنسبة للممول الذي تتفق سنته الضريبية مع السنة التقويمية اعتباراً من أول يناير ١٩٧٩ . ثبوت بدء السنوات الضريبية للمطعون ضدهم في أول يناير من كل عام . أثره . وجوب سريان أحكام الربط الحكمي على أرباحهم حتى نهاية ١٩٧٨ .</p>
٢٤١٥٩	١٩٨ <p>(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢١)</p>

الصفحة	القائمة	
		٤ - إعمال قواعد الربط الحكمي . ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن تكون سنة ١٩٦٨ سنة ضريبية كاملة حقق الممول خلالها ربحاً لا يجاوز الألف جنيه . عدم تحقق ذلك . أثره . اتخاذ أرباح أول سنة ضريبية كاملة لاحقة لتلك التي باشر نشاطه فيها أو استأنفه أو غيره أو طرأ فيها تعديل للشكل القانوني لها أساساً لربط الضريبة .
٢٤٣١٢	٢٠٩	(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨) ٥ - اتخاذ سنة ١٩٦٨ سنة أساس . ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن تكون هذه السنة . سنة ضريبية كاملة وأن يحقق الممول خلالها ربحاً . عدم تحقق ذلك . أثره . اتخاذ أول سنة ضريبية كاملة تالية ، حقق الممول فيها ربحاً سنة أساس . اختلاف عدد السنوات التي يسرى عليها الربط الحكمي باختلاف الأرباح المقدرة في سنة الأساس . تقسيم الممولين إلى فئات ثلاث . وقف القياس عند السنوات التي حددها القانون لكل فئة وبدء سنة أساس جديدة أياً كانت سنة الأساس .
٢٤٩٢٥	٣١٧	(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٢) ٦ - الإعفاء من الضرائب والرسوم المقررة لمواطني محافظات القناة وسيناء . أساسه . م ١٩ ق ١٩ لسنة ١٩٨١ . اقتصراره على منع مصلحة الضرائب من اقتضاء الضريبة المستحقة عن أرباح السنوات المعفاة دون أن يعنى ذلك نفي مبدأ الخضوع للضريبة . أثره . وجوب إعمال قاعدة الربط الحكمي متى توافرت شروطها .
٢٤٩٢٥	٣١٧	(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٢)

اللائحة	المادة
	<p>تغيير شكل المنشأة وتغيير النشاط :</p> <p>تغيير السنة المالية للمنشأة :</p> <p>تغيير السنة المالية للمنشأة من سنة متداخله إلى سنة ميلادية كاملة لا يعتبر تغييرا للشكل القانوني للمنشأة أو تغييرا لنشاطها .</p>
٢٠٩	٢٤٢١٢
	<p>(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨)</p> <p>ما يخضع من وعاء الضريبة :</p> <p>فوائد القروض :</p> <p>الفوائد التي تدفعها المنشأة عن المبالغ التي تقترضها .</p> <p>دخلها في نطاق التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . شرطه م ١/٣٩ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .</p>
٢٧٨	٢٤٦٥٠
	<p>(الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٢)</p> <p>ضريبة المرتبات :</p> <p>وعاء الضريبة :</p> <p>جميع الإيرادات الخاضعة للضرائب النوعية . دخلها في وعاء الضريبة العامة على الإيراد . ما يحصل عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله بالحكومة سواء في مصر أو في خارجها . خضوعه للضريبة على المرتبات إلا ما استثنى بنص خاص .</p>
٢٣٥	٢٤١٠٤٧
	<p>(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٣١)</p>

الصفحة	المادة	
		<p>الإعفاء منها :</p> <p>الإعفاء من الضرائب المستحقة على البدلات والمرتبات الإضافية المنصوص عليها في المادة ٢/٤٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مناطق . إقامة العاملين في مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقريره ، سواء داخل الجمهورية أو خارجها طالما كان العامل مصريا يتقاضى راتبه وبدلاته من الحكومة المصرية . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٣١)</p>
٢٤١٠٤٧	٣٣٥	<p>ضريبة الدمغة :</p> <p>الإعفاء منها :</p> <p>الإعفاء من رسم الدمغة ورسم الشهر والتوثيق تطبيقا للمادة ٤/٢٣ ق ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي المعدل بقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . عدم اقتصراره على عقود تأسيس الشركات المالكة للمشروعات الاستثمارية والعقود المرتبطة بها . شموله عقود تأسيس المشروعات الاستثمارية ذاتها والعقود المرتبطة بها سواء كان صاحبها فردا أو شركة أو فرعا لشركة مالكا لمشروع واحد أو أكثر .</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)</p>
١٤٧٩٣	١٣٢	

الصفحة	القاعدة	
		<p>الطعن على تقديرها :</p> <p>الطعن على تقدير مأمورية الضرائب لضريبة الدمغة على المحررات . سبيله . وجوب التزام الممول بالطريق الذي رسمه القانون للتظلم من التقدير وفقا للمادتين ٦ ، ١٠ من قانون ضريبة الدمغة ١١١ لسنة ١٩٨٠ وإلا صار الربط نهائيا وأصبحت الضريبة واجبة الأداء وفقا لتقدير المأمورية . الدعوى التى يقيمها الممول مباشرة إلى المحكمة الابتدائية طعنا فى تقديرات المأمورية دون اتباع ما رسمه القانون . غير مقبولة .</p> <p>علة ذلك .</p>
٢٤٥٨٠	٢٦٦	<p>(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)</p> <p>الضرائب العقارية و ضريبة الأرض الفضاء :</p> <p>فرض الضريبة على الأراضى الفضاء . مناطها . عدم خضوعها للضريبة على العقارات المبنية أو على الأراضى الزراعية واتصالها بجميع المرافق العامة الأساسية من مياه ومجارى وكهرباء ، وليس باتصالها ببعض منها فقط .</p> <p>م ٣ مكرر من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، المضافة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٨ ، المعدل بالقانون ١٣ لسنة ١٩٨٤</p>
١٤٩٦٨	١٥٧	<p>(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٩)</p>

الصفحة	القائمة	
		رسم الأيلولة :
		١ - مسئولية المشتري التضامنية مع الوارث . مناطها . علم المشتري بأن المنقولات التي باعها له الوارث آلت إليه بطريق الميراث وأنه لم يؤد عنها رسم الأيلولة . المادتان ٤٣ ، ٤٥ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات .
٢٤١٦٤	١٩٩	(الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢١)
		٢ - تصرف المالك إلى أفراد أسرته في الأطياف الزراعية الزائدة على ٥٠ فداناً ، نفاذاً للقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . عدم دخوله في نطاق التصرفات التي لا تحتاج بها مصلحة الضرائب في القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل والتي لا تخضع لرسم الأيلولة . تصرف المورث في القدر غير الزائد . عدم حاجة مصلحة الضرائب به .
٢٤٥٠٠	٢٥٦	(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٣٠)
		الضريبة العامة على الأيراد :
		جميع الإيرادات الخاضعة للضرائب النوعية . دخولها في وعاء الضريبة العامة على الإيراد . ما يحصل عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله بالحكومة سواء في مصر أو في خارجها . خضوعه للضريبة على المرتبات إلا ما استثنى بنص خاص .
٢٤١٠٤٢	٣٣٥	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٣١)

القاعدة	المصلحة
<p>الوفاء بدين الضريبة :</p> <p>١ - الوفاء بدين الضريبة . الأصل أن يكون نقداً أو بما يقوم مقامه . عدم وقوع المقاصة في شأنه إلا بينه وبين دين مستحق الأداء للممول على مصلحة الضرائب .</p>	
٥٧	١٤٢٩٦
<p>(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)</p> <p>٢ - قيام جهاز الحراسة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ بسداد فروق الضريبة المستحقة على مورث المطعون ضدهم نقداً إلى مصلحة الضرائب خصماً مما لديه من مستحقات ذلك المورث دون إيقاع المقاصة . وفاء صحيح . علة ذلك .</p> <p>المادتان ١ ، ٢ من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤</p>	
٥٧	١٤٢٩٦
<p>(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)</p> <p>إعفاء مواطني محافظات القناة وسيناء من الضرائب :</p> <p>الإعفاء من الضرائب والرسوم المقررة لمواطني محافظات القناة وسيناء . أساسه . م ١٩ ق ١٩ لسنة ١٩٨١ . اقتصراره على منع مصلحة الضرائب من اقتضاء الضريبة المستحقة عن أرباح السنوات المعفاة دون أن يعنى ذلك نفى مبدأ الخضوع للضريبة . أثره . وجوب أعمال قاعدة الربط الحكمي متى توافرت شروطها .</p>	
٣١٧	٢٤٢٢٥
<p>(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٧)</p>	

الصفحة	التاريخ	
		<p>الإعفاء المؤقت من الضرائب والرسوم الجمركية :</p> <p>جواز الإفراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة بالشروط والأوضاع التي حددها وزير الخزانة .</p> <p>م ١٠١ من ق الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . شرطه . إعادة تصدير تلك البضائع خلال المدة المصرح بها . مخالفة ذلك . أثره .</p> <p>استحقاق الضرائب والرسوم فضلاً عن الغرامة . قرار وزير الخزانة ٤٥ لسنة ١٩٦٣ . سلطة مدير الجمارك المختص في إصدار قرارات بفرض غرامات ومن بينها الغرامة المقررة على مخالفة نظام الإفراج المؤقت على السيارات . لذوى الشأن</p> <p>التظلم من هذه القرارات لمدير عام الجمارك الذي له تأييد أو تعديل أو إلغاء الغرامة . المسواد ١١٤ : ١١٩ من قانون الجمارك سالف الذكر . الطعن في قرارات مدير عام الجمارك أمام محكمة القضاء الإداري باعتبارها قرارات إدارية لا اختصاص للقضاء العادي بها .</p> <p>(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)</p> <p>الطعن الضريبي :</p> <p>١ - الطعن على تقدير مأمورية الضرائب لضريبة الدمغة على المحركات . سبيله . وجوب التزام الممول بالطريق الذي رسمه القانون للتظلم من التقدير وفقاً للمادتين ١٠ ، ٦ من قانون ضريبة الدمغة ١١١ لسنة ١٩٨٠ وإلا صار الربط نهائياً وأصبحت الضريبة واجبة الأداء وفقاً لتقدير المأمورية . الدعوى التي يقيمها الممول مباشرة إلى المحكمة الابتدائية طعناً في تقديرات المأمورية دون اتباع ما رسمه القانون . غير مقبولة .</p> <p>علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)</p>
٢٤٢٧٧	٢٢٠	
٢٤٥٨٠	٢٦٦	

الصفحة	اللمعة	
		٢ - الضريبة على شركات التوصية . تفرض باسم الشركاء المتضامين بمقدار نصيب كل منهم فى الأرباح وما زاد على ذلك يفرض باسم الشركة . الشريك الموصى لا توجه له أية إجراءات تتعلق بتلك الضريبة . أثره . الطعن على قرار اللجنة من الشريك المتضامن عن نفسه دون صفته كمدير للشركة يجعل طعنه قاصراً على حصته كشريك متضامن دون حصة التوصية . الطعن من الشريك الموصى طعن من غير ذى صفة .
٢٤٦٩	٢٩٦	(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٦)
		التقادم الضريبي :
		إجراءات قطع تقادم الضرائب والرسوم المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . اعتبارها مكتملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم . ورود عبارة « إعلانات المطالبة والإخطارات » بالنص عامة . سريانها على الإخطارات بعناصر ربط الضريبة والإخطارات بالربط على السواء . مؤدى ذلك . إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعن بانقطاع تقادم رسوم الشهر محل التظلم بتوجيه إعلان المطالبة بها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول سلم إلى المطعون ضده .
١٤٩٠	١٤٩	(الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">ع</p> <p style="text-align: center;">عرف - عقد - عمل</p> <p style="text-align: center;">عرف</p> <p>١ - استحقاق البائع للفوائد عما لم يدفع من الثمن . شرطه . تسليم المبيع للمشتري وقابليته لإنتاج ثمرات أو إيرادات أخرى . استحقاقها بغير حاجة إلى وجود اتفاق عليها . مؤدى ذلك . عدم جواز الإعفاء منها إلا إذا وجد اتفاق أو عرف . م ٢/٤٥٨ مدنى . علة ذلك . خلو عقد بيع الوحدة السكنية من اتفاق بشأن الفوائد . أثره . استحقاق البائع لفوائد عن مؤجل الثمن . قابلية الوحدة السكنية لأن تدر ريعا ولو استعملها المشتري سكنا خاصا له .</p> <p>١٤٣٧٠ ٥٣ (الطعن رقم ١٨٠٦. ١٨٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)</p> <p>٢ - تحرى العرف فى ذاته والتثبت من قيامه . من سلطة محكمة الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليها إلا إذا حادت عن تطبيق عرف ثبت وجوده .</p> <p>١٤٣٧٠ ٥٣ (الطعن رقم ١٨٠٦. ١٨٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)</p> <p>٣ - انتقال منفعه المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام البيع . ثبوتها له . سجل أو لم يسجل . مالم يوجد اتفاق أو عرف مخالف . م ٢/٤٥٨ مدنى .</p> <p>١٤٤١٠ ٧٤ (الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)</p>

الصفحة	القائمة	عقيد
		الوعد بالتعاقد :
		١ - الوعد بالبيع . اتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية من بيع و ثمن وعلى مدة إظهار الرغبة فى الشراء . أثره . انعقاد العقد بمجرد إعلان الرغبة فى الميعاد . المادتان ١٠١ ، ٩٥ من القانون المدنى .
١٤٢٤	٤٨	(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٤)
		٢ - الوعد بالجائزة . التزام بالإرادة المنفردة . ترتبه فى ذمة الواعد بمجرد توجيهه . إغذار المدين غير واجب متى أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين . المادتان ١٦٢ ، ٢٢٠ مدنى .
١٤٨٩٠	١٤٧	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)
		(ركان العقد وشروط انعقاده :
		سلطان الإرادة :
		١ - الأصل فى الإرادة هو المشروعية . بطلان الإرادة . شرطه . تحديد نوع البطلان . معياره . الغاية التى تفيهاها المشرع من القاعدة محل المخالفة فإن كانت حماية مصلحة عامة جرت أحكام البطلان المطلق ويجوز لكل ذى مصلحة التمسك به .
١٤٧٣٣	١٢٢	(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٢)

الصفحة	الرقم	المادة
		٢ - الأصل فى العقود . تغليب مبدأ سلطان الإرادة . مؤداه . إعتبار العقد شريعة المتعاقدين . م ١٤٧ مدنى . اثره . توافر أركان العقد ينتج آثاره التى اتجهت إليها إرادة المتعاقدين مالم ينص القانون على البطلان استثناء من هذا الأصل . وجوب مراعاة الحدود والقيود القانونية فى الحالات المستثناة وعدم التوسع فى التفسير . تجاوز ملكية الفرد مقدار الخمسين فدانا المنصوص عليها فى القانون . أثره . اعتبار العقد مشوباً بالبطلان فيما يترتب عليه وقوع المخالفة . مؤدى ذلك . بقاءه صحيحاً فيما لا يترتب عليه وقوع المخالفة إلا إذا كان محل التعاقد غير قابل للتجزئة بطبيعته أو بحسب إرادة العاقدین أو بحكم القانون . م ١٠ ق ٥ لسنة ١٩٦٩ . (الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٨)
٢٤٠	٢٤٠	التراضى : الإيجاب والقبول (توافق الإرادتين) : ١ - التعاقد على البيع . شرطه . تلاقى إرادتى المتعاقدين على قيام الالتزام بالبيع ونفاذه . مؤدى ذلك . لزوم صدور إيجاب من المتعاقد يعبر به عن إرادة إنشاء الالتزام بالبيع وأن يقترن بقبول مطابق . صدور التعبير عن الإرادة ممن لا يملكه . لا ينتج أثراً .
٢٤١	٢٥٠	(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١)

الصفحة	العدد	الصفحة
		<p>٢ - الإيجاب . ماهيته . العرض الذي يعبر به الشخص الصادر منه عن إرادته في إبرام عقد معين . تمام التعاقد بتلاقى إرادة المتعاقدين على قيام الالتزام ونفاذه . شرطه . اقتران الإيجاب بقبول مطابق له . التعاقد بشأن بيع أملاك الدولة الخاصة تمامه بالتصديق عليه ممن يملكه . بيع الأراضي الصحراوية لغير غرض استصلاحها وزراعتها . ق. ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية . وجوب الترخيص فيه والتصديق على الثمن من وزير الإصلاح الزراعي ثم اعتماده من صاحب الصفة فيه . إعلان الجهة الإدارية عن رغبتها في البيع وإجراءاتها لهذا الغرض . لا يعتبر إيجابا من جانبها . أساس ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٢)</p> <p>عيوب الإضا :</p> <p>١ - إبطال العقد للخلط في الواقع أو في القانون . شرطه . أن يكون جوهريا .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)</p> <p>٢ - الغش والتدليس في التعاقد . شرطه . أن يكون ما استعمل في خدع المتعاقد حيلة وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانونا . م ١٢٥ مدني .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)</p>
١٤١٠٢	١٧٠	
٢٤٨٣٣	٣٠٥	
٢٤٨٣٣	٣٠٥	

المادة	اللائحة	
		تحديد موضوع العقد :
		تكييف العقد :
		١ - تكييف العقود وإزالة حكم القانون عليها . خضوعه
		لرقابة محكمة النقض . تمييز عقد العمل عن غيره من العقود .
		مناطه . توافر عنصر التبعية ولسوفى صورتها التنظيمية
		أو الإدارية . المادتان ٦٧٤ مدنى ، ٢٩ من قانون العمل .
١٤٦٧	٣٥	(الطعن رقم ٣٠٧٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٦)
		٢ - تكييف العقد . التعرف على النية المشتركة
		للمتعاقدین . العبرة فيه بحقيقة الواقع . استخلاصه مما تستقل
		به محكمة الموضوع متى كان سائفا .
١٤٩٢	٨٤	(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٤)
		٣ - العبرة فى تكييف العقد بحقيقة الواقع .
١٤٧٣	١١٢	(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		٤ - التعرف على قصد المتعاقدين . من سلطة محكمة
		الموضوع . تكييفه القانونى . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
١٤٩١	١١٥	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦)
		٥ - إعطاء العقود التى تبرمها جهة الإدارة وصفها القانونى
		الصحيح باعتبارها عقودا إدارية أو مدنية . تمامه على هدى ما
		يرى تحصيله منها ومطابقته للحكمة من إبرامها .
٢٤٣١	٢٣٣	(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٦)

الصفحة	القائمة	تفسير العقد:
		١ - تفسير العقود . علم جواز الانحراف عن عباراتها الواضحة بدعوى تفسيرها .
١٤١٢٨	٢٨	(الطعن رقم ٢٤٨٠ لسنة ٥٤ في - جلسة ١٩٩٠/١/٤)
		٢ - قاعدة العقد شريعة المتعاقدين . م ١٤٧ مدنى . مؤداه عدم جواز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين . عدم جواز انحراف القاضى عن عباراته الواضحة . م ١/١٥٠ مدنى . خضوعه فى ذلك لرقابة محكمة النقض .
١٤١٢٨	٢٨	(الطعن رقم ٢٤٨٠ لسنة ٥٤ في - جلسة ١٩٩٠/١/٤)
		٣ - تفسير العقد . لا يجوز للقاضى الانحراف عن عباراته الواضحة . المقصود بالوضوح . حمله عبارات العقد على ما يخالف ظاهرها . شرطه . بيان أسباب ذلك . خضوعه لرقابة محكمة النقض فى هذا الشأن .
١٤٢٤٣	٤٨	(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٥٥ في - جلسة ١٩٩٠/١/٢٤)
		٤ - فهم الواقع فى الدعوى وتفسير الإقرارات والمشارطات وسائر المحررات . سلطة مطلقة لمحكمة الموضوع وفقاً لما تراه أو فى إلى نية عاقيدها أو أصحاب الشأن فيها دون رقابة من محكمة النقض . شرطه . موافقة وزير الإسكان والتعمير على طلب الطاعن تخصيص شقة النزاع التى تملكها شركة القاهرة للإسكان والتعمير له . لا يتعقد بها بيع بات تلغزم به تلك الشركة . علة ذلك .
١٤٤٢١	٧٥	(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ في - جلسة ١٩٩٠/٢/١)

الصفحة	اللمعة	
		٥ - تفسير الإتفاقيات والمشارطات والمحركات من سلطة محكمة الموضوع . بما تراه أوفى إلى نية عاقدتها ما دامت لم تخرج عن المعنى الذى تحمله عباراتها .
١٤٤١٢	٧٨	(الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٥)
		٦ - محكمة الموضوع . سلطتها فى تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود العاقدين . مناطه .
٢٤١٨١	٢٠٣	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣)
		٧ - تفسير العقود والشروط واستظهار نية طرفيها . استقلال محكمة الموضوع به مادام قضاها يقوم على أسباب سائفة ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر .
٢٤٢٦٦	٢١٩	(الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ ق - ١٢٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)
		٨ - تفسير العقود والشروط المتفق عليها . من سلطة محكمة الموضوع ما دامت لم تخرج عما تحمله عبارات الإتفاق ولم تنحرف عن المعنى الظاهر له .
٢٤٢٠	٢٤٣	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١١)
		آثار العقد :
		١ - عقد البيع . أثره . إنتقال منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام العقد سجل أو لم يسجل مالم يوجد إتفاق أو عرف أو نص مخالف . م ٤٥٨/٢ مدنى . مؤدى ذلك .

الصفحة	المادة	
		المشتري بعقد غير مسجل حق مطالبة واضع اليد على العقار المبيع بشمراته وغائه عن مدة وضع اليد اللاحقة لإبرام العقد . علة ذلك .
١٤٣٦١	٦٦	(الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠) ٢ - انتقال منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام البيع . ثبوتها له . سجل أو لم يسجل . مالم يوجد إتفاق أو عرف مخالف . ٢/٤٥٨م مدني .
١٤٤١٠	٧٤	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١) ٣ - مشتري العقار بعقد غير مسجل . إعتباره من الغير بالنسبة لعقد البيع الآخر الصادر من البائع له عن ذات المبيع . له باعتباره خلفاً خاصاً التمسك بصوريته صورية مطلقة واثباتها بكافة طرق الإثبات . ٢٤٤م مدني .
١٤٤٧١	٨٢	(الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٧) ٤ - عدم تسجيل المشتري عقد شرائه . أثره . للبائع ولورثته من بعده بيعه لمشتري آخر . تسلم أحد المشتريين للمبيع . عدم جواز نزع منه وتسليمه لمشتري آخر طالما لم يسجل عقده . علة ذلك . مثال .
١٤٥٠٢	٨٥	(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

اللائحة	الصفحة
٥ - آثار العقد . خضوعها كأصل لأحكام القانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقا بالنظام العام . قوانين إيجار الأماكن وقراراتها التنفيذية . سريانها بأثر مباشر على عقود الإيجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به .	
(الطعي رقم ٥٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٩)	١٨٧
٦ - القانون . سريانه بأثر فوري على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه . آثار العقد خضوعها كأصل لأحكام القانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقا بالنظام العام مالم يتجه قصد الشارع إلى غير ذلك .	٢٤٨٩
(الطعي رقم ٨٨٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١١)	٢٢٢
٧ - إبرام عقد البيع في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ متضمنا التصرف في أرض مقسمة . أثره . بطلان العقد . تعلق ذلك بالنظام العام . صدور قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ متضمنا النص على جواز إتخاذ إجراءات تقسيم الأراضي الزراعية وما في حكمها الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون . لا أثر له . علة ذلك . استمرار النص على ذات الحظر الوارد في المادة العاشرة من القانون الملغى .	٢٤٢٨٧
(الطعي رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)	٢٨٥
	٢٤٦٩١

الصفحة	للعدد	
		٨ - المشترين لعقار واحد بعقدى بيع ابتدائيين . تسلم أحدهما العقار من البائع تنفيذاً للعقد . أثره . عدم جواز نزع العين من تحت يده وتسليمها للمشتري الآخر إلا بعد تسجيل عقده وثبوت أفضلية له بذلك . علة ذلك .
٢٤٨٩٤	٣١٣	(الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
		صورية العقد :
		١ - مشتري العقار بعقد غير مسجل . إعتباره من الغير بالنسبة لعقد البيع الآخر الصادر من البائع له عن ذات المبيع . له باعتباره خلفاً خاصاً التمسك بصوريته صورية مطلقة واثباتها بكافة طرق الإثبات . م ٢٤٤ مدني .
١٤٤٧١	٨٢	(الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٧)
		٢ - العقد الصوري . لا وجود له قانوناً ولو كان مسجلاً . مؤداه . لكل دائن تجاهله رغم تسجيله ولو كان دينه لاحقاً له . تصديق المحكمة على عقد الصلح . لا يعد قضاءً له حجية الشيء المحكوم فيه . البيع الذي سبق أن تحرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة . القضاء بصوريته لأنه في حقيقته وصية . لا خطأ .
٢٤١٠٥	١٨٩	(الطعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٩)

الصفحة	اللمعة	
		<p>زوال العقد :</p> <p>فسخ العقد :</p> <p>١ - العقد . عدم جواز فسخه على غير عاقديه . عقد الإيجار من الباطن لا ينشئ علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي إلا بالنسبة للأجره ولو كان مصرحاً للمستأجر فى عقد الإيجار الأصلي بالتأجير من الباطن . انتهاء الحكم إلى قيام علاقة تعاقدية بين المؤجر الأصلي والمستأجر من الباطن تأسيساً على التصريح للمستأجر الاصلى بالتأجير من الباطن . خطأ .</p>
١٤٥٨١	٩٨	<p>(الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)</p> <p>٢ - سلب القاضى كل سلطة تقديرية عند الاتفاق فى العقد على الشرط الفاسخ الصريح . مناطه . تحقق المحكمة من توافره وموجب اعماله . قبول الدائن الوفاء بطريقة تتعارض مع إرادة الفسخ أو تسببه بخطئه فى عدم تنفيذ المدين لالتزامه أو كان إستناع المدين عن الوفاء مشروعاً . مؤداه . وجوب تجاوز المحكمة عن أثر الشرط . تمسك الطاعن بنزول المطعون ضدها عن ذلك الشرط استناداً إلى قرار مجلس إدارتها بتأجيل الوفاء بالقسط الأول من الثمن وإلى قبولها الوفاء بالأقساط اللاحقة . دفاع جوهرى . إغفال الحكم بحثه . قصور .</p>
١٤٦٣٣	١٠٧	<p>(الطعن رقم ٢٣٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)</p>

الصفحة	العدد	الصفحة
		<p>٣ - الشرط الفاسخ المقرر جزاء على وفاء المشتري بالثمن في الميعاد المتفق عليه. عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق . قيام حق المشتري في الدفع بعدم التنفيذ مؤداه . وجوب التجاوز عن الفسخ الإتفاقي دون القضائي . إقامة الحكم المطعون فيه قضاء على تحقق الشرط الفاسخ الصريح وإغفاله الرد على ما تمسكت به الطاعنه ودلت عليه من وجود عجز في مساحة أرض التداعي وهو دفع بعدم التنفيذ. تصور وخطأ في القانون .</p>
١٤٧٩٩	١٣٣	<p>(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)</p> <p>٤ - الاتفاق على اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حكم قضائي عند عدم الوفاء بالتزامات الناشئة عنه . يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ . مناطه . تثبيت المحكمة من توافره وموجب أعماله . مؤدى ذلك . إلزامها بالتحقق من انطباق الشرط على عبارة العقد ومراقبة الظروف الخارجية التي تحول دون أعماله .</p>
١٤٧٩٩	١٣٣	<p>(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)</p> <p>٥ - الشرط الفاسخ الصريح الذي يسلب المحكمة سلطة تقدير أسباب الفسخ . يلزم أن تكون صيغته قاطعه للدلالة على وقوع الفسخ بمجرد حصول المخالفة الموجبه له . دون اشتراط ألفاظ معينة .</p>
٢٤٣٦٦	٢١٩	<p>(الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ ق . ١٢٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
٢٤٣٦٦	٢١٩	٦ - إعتبار الشرط الفاسخ صريحاً . مناطه . أن يقيد انفساخ العقد من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائي . ١٥٨م مدنى . (الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ . ١٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)
٢٤٣٣٧	٢٣١	٧ - الحق فى الحبس والدفع بعدم التنفيذ . نطاق كل منهما تقرير الحق فى الحبس . شرطه . وجوب توافر الارتباط بين دينين ولا يكفى وجود دينين متقابلين . المادتان ١٦١ ، ٢٤٦ من القانون المدنى . فسخ عقد البيع . يترتب عليه إلزام المشتري برد المبيع إلى البائع ويقابله إلزام الأخير برد ما قبضه من الثمن إلى المشتري . إلزام المشتري برد ثمرات المبيع إلى البائع يقابله إلزام الأخير برد فوائد الثمن إلى الأول . مؤدى ذلك . (الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)
٢٤٣٧٨	٢٥٣	٨ - تعيين أسباب اخلاء الأماكن المؤجرة الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . أحكام أمره متعلقة بالتنظيم العام . ورودها فى تلك التشريعات على سبيل الحصر . مؤداه . عدم طلب اخلائها اعمالاً للشرط الصريح الفاسخ متى تعارض هذا الشرط مع تلك الأسباب . (الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
٢٤٥٢٣	٢٥٩	٩ - الإدعاء بتزوير مخالصة سداد باقى ثمن العقار المبيع توصلًا لإعمال أثر الشرط الفاسخ الصريح الوارد بعقد البيع وإعتباره مفسوخاً . منتج فى النزاع . وإن أودع المشتري قيمة الثمن الوارد بها . علة ذلك . (الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)

الصفحة	القائمة	
		١٠ - رجوع الدائن الذى أجيب إلى فسخ عقده بالتعويض على المدين. شرطه . عدم قيام المدين بتنفيذ إلتزامه نتيجة خطة بإهمال أو تعدد. أساس التعويض المستولية التقصيرية . خضوع دعواه للتقادم المسقط الثلاثى . م ١٧٢ مدنى .
٢٤٨١٩	٣٠٨	(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٥)
		١١ - الوفاء بالدين. الاصل فيه أن يكون فى محل المدين. عدم اشتراط الوفاء بالأجرة فى موطن المؤجر . تقاعس الأخير عن السعى إلى موطن المستأجر لاقتضاء الأجرة عند حلول ميعاد استحقاقها . لا يترتب عليه فسخ العقد بموجب الشرط الفاسخ الصريح. المادتان ٣٤٧ ، ٥٨٦ / ٢ مدنى .
٢٤٩٧٤	٣٢٣	(الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)
		١٢ - عدم تنفيذ المدين لالتزامه خطأ من الدائن . أثره . وجوب التجاوز عن شرط الفسخ الاتفاقى . م ١٥٧ مدنى .
٢٤٩٧٤	٣٢٣	(الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)
		إنفساخ العقد :
		إستحالة تنفيذ أحد المتعاقدين إلتزامه لسبب أجنبى . أثره . إنفساخ العقد من تلقاء نفسه. تحمل المدين بالإلتزام تبعة الإستحالة . المادتان ١٥٩ ، ١٦٠ من القانون المدنى. إنتهاء الحكم سائفاً إلى أن استحقاق الغير لعقار النزاع بالشفعة مقتضاه فسخ عقد البيع الصادر بشأنه من الطاعن المشفوع منه للمطعون ضدهما وإلزامه برد الثمن إليهما. النعى عليه على غير أساس .
٢٤٣٣٧	٢٣٩	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)

المادة	المادة	المادة
		التفاسخ:
		١ - التفاسخ يكون بإيجاب وقبول صريحين أو ضمنيين . القضاء بالتفاسخ الضمنى . شرطه . أن تبين محكمة الموضوع الظروف والوقائع الكاشفة عن تلاقى إرادة طرفى العقد على حله .
١٤٢٩٠	٥٦	(المعلن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
		٢ - فسخ العقد . عدم إمكان انفراد أحد العاقدين به دون رضا المتعاقد الآخر . التقايل فى عقد الإيجار . يكون باتفاق المتعاقدين على إنهائه قبل انقضاء مدته حتى ولو تم التقايل أثناء إمتداد الإيجار بقوة القانون .
٢٤٦٤٣	٢٧٧	(المعلن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)
		إبطال العقد:
		١ - إبطال العقد للغلط فى الواقع أو فى القانون . شرطه أن يكون جوهريا .
٢٤٨٣٣	٣٠٥	(المعلن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)

الصفحة	اللمعة	
٢٤٨٣٢	٣٠٥	٢ - الغش والتدليس فى التعاقد. شرطه. أن يكون ما استعمل فى خدع التعاقد حيلة وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانوناً. م ١٢٥ مدنى . (الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)
٢٤٨٣٢	٣٠٥	٣ - نظرية الظروف الطارئة . شرط إعمالها. أن يكون الحادث استثنائياً وغير متوقع الحصول وقت انعقاد العقد. م ١٤٧ مدنى . توافر هذا الشرط. مناطه . (الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩) بعض أنواع العقود : عقد البذل :
٢٤٨٥٨	٣١٠	التعاقد الحاصل بين وزارة الأوقاف ومن يرسو عليه مزاد العين المراد إستبدالها. معلق على شرط واقف هو توقيع صيغة البذل من المحكمة المختصة. تخلف هذا الشرط يجعل التعاقد كأن لم يكن مهما كانت الأسباب سواء أكانت رفض المحكمة توقيع صيغة البذل أو صدور المرسوم بقانون ١٨٠ سنة ٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات وخروج الأمر من اختصاص المحاكم الشرعية. إقامةالحكم المطعون فيه قضاء على ذلك. كاف لحمل قضائه. تعيبه فيما أورده من أسباباً أخرى . غير منتج . (الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	عقد الإيجار :
		١ - تضمن عقد الإيجار فى مقدمته بياناً باسماء طرفى العلاقة الإيجارية وهما المالك السابق للعقار كمؤجر والمستأجرة واعقبه وصف العين المؤجرة وتحديدها ثم وردت عبارة العقد (لسكنها خاصة هى وكريمتها) وذيل العقد بتوقيع والدة المطعون ضدها تحت كلمة المستأجرة . دلالتة أن والدة المطعون ضدها هى المستأجرة وأن ما ورد بالعبارة اللاحقة لبيان العين المؤجرة هو تبيان للفرض من الإيجار. استخلاص الحكم المطعون فيه من تلك العبارة أن المطعون ضدها مستأجرة أصلية للعين المؤجرة مع والدتها . خطأ .
١٤١٢٨	٢٨	(الطعن رقم ٢٤٨٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٤) ٢ - الإيجار من الباطن والتنازل عن الإيجار . ماهيته . حق المستأجر فى مباشرتهما . م ٥٩٣ مدنى . لا محل للتحدى به بالنسبة للعين الخاضعة لقانون إيجار الأماكن . جواز التنازل إستثناء عن حق إيجار مكتب المحاماه لمزاولة مهنة حرة أو غير مقلقة للراحة . م ٢/٥٥ من قانون المحاماة ١٧ لسنة ١٩٨٣ . إقتصار هذه الاجازة على التنازل دون التأجير من الباطن .
٢٤٥٧١	٢٦٥	(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٨) ٣ - إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعة لقوانين إيجار الأماكن . العبرة فى وصف العين المؤجرة هى بما ورد بعقد الإيجار . متى كان حقيقياً انصرفت إليه إرادة المتعاقدين . استقلال محكمة الموضوع بتقدير ذلك متى أقامت قضاها على أسباب سائفة . لا عبرة بالفرض الذى أجرت من أجله الأرض ولا بما يقيمه المستأجر عليها من منشآت .
١٤٦٧٩	٢٨٤	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)

الصفحة	القائمة	عقد إداري :
		<p>العقود التي تبرمها جهة الإدارة مع الأفراد. إعتبارها عقوداً إدارية. شرطه. اعتبار العقد موضوع الدعوى عقداً مدنياً يحكمه القانون الخاص ويختص بنظره القضاء العادي لخلوه من الشروط الاستثنائية غير المألوفة . لاختطاً .</p>
٢٤٣٦١	٢٣٣	(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٦)
		عقد الهبة :
		<p>١ - اشترط المقابل في الهبة. أثره. التبرع بتقديم عقار لجهة إدارية لإقامة مشروع ذي نفع عام تتحمل الإدارة بقيمة نفقاته . عقد إداري وليس هبة مدنية. مؤدى ذلك .</p>
١٤٦٩١	١١٥	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦)
		<p>٢ - جواز إقتران الهبة بالالتزام معين على الموهوب له . إخلاله بهذا الإلتزام. أثره. للواهب المطالبة بفسخ العقد. علة ذلك. المادتان ٤٨٦ ، ٤٩٧ مدنى .</p>
٢٤٣٦٨	٢٢٧	(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٩)

الصفحة	المادة	
		عقد المقاولة :
		تضمنين عقد النزاع أن مهمة الطاعن تتحصل فى قيامه بالتدريب والإشراف الفنى والإدارى على فريق كرة القدم الأول وتخويله كافة الصلاحيات والاختصاصات فى إختيار الأجهزة الفنية والإدارية والطبية المعاونة له وقيد اللاعبين والاستغناء عنهم دون تقرير أى حق للنادى فى الإشراف والتوجيه فيما عهد به إليه. مفاده. أنه عقد مقاولة وليس عقد عمل . علة ذلك . إنتفاء عنصر التبعية فيه .
١٤١٦٧	٣٥	(الطعن رقم ٣٠٧٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٦)
		عمل
		أولا - عقد العمل الفردى
		د تكييف العقد »
		١ - تكييف العقود وإنزال حكم القانون عليها . خضوعة لرقابة محكمة النقض . تمييز عقد العمل عن غيره من العقود . مناطه . توافر عنصر التبعية ولو فى صورتها التنظيمية أو الإدارية . المادتان ٦٧٤ مدنى ، ٢٩ من قانون العمل .
١٤١٦٧	٣٥	(الطعن رقم ٣٠٧٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٦)

الصفحة	الرقم	
		٢ - تضمين عقد النزاع أن مهمة الطاعن تتحصل في قيامه بالتدريب والإشراف الفني والإدارى على فريق كرة القدم الأول وتخويله كافة الصلاحيات والاختصاصات في إختيار الأجهزة الفنية والإدارية والطبية المعاونة له وقيد اللاعبين والاستغناء عنهم دون تقرير أى حق للنادى فى الإشراف والتوجيه فيما عهد به إليه . مفاده . أنه عقد مقاوله وليس عقد عمل . علة ذلك . إنتقاء عنصر التبعية فيه .
١٤٦٧	٢٥	(الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٦)
		د الاجر »
		د من صور الاجر وملحقاته »
		استحقاق العامل مقابل الوجبات الغذائية . مناطه . بعد منطقة عمله بمسافة لا تقل عن خمسة عشر كيلو متر عن أقرب حدود أية مدينة أو قرية . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وقرارى وزير العمل ١١٠ لسنة ١٩٦٨ ، ١١ لسنة ١٩٨٢ .
٢٤٦٦	٢٧٣	(الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٨)

الصفحة	القعدة	
		« سلطة رب العمل في تنظيم منشآته »
		الترقية . المقصود بها . تكليف العامل بأعمال وظيفة تعلق وظيفته في مجال الاختصاص داخل الدرجة المالية الواحدة . إعتباره نقلا وليس ترقية . سلطة صاحب العمل في تنظيم منشآته . مؤداها . حقه في عدم نقل العامل إلى وظيفة معينة يطالب بها . مخالفة الحكم المطعون فيه لهذا النظر . خطأ في القانون .
٢٤٢٠٦	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧)
		ثانياً - العاملون بالقطاع العام :
		« علاقة العمل والقانون الواجب التطبيق عليها »
		اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ببنوك القطاع العام . يضعها مجلس إدارة كل بنك . سريان أحكامها على العاملين بها . مؤداه . عدم التقيد بالنظم والقواعد النصوص عليها في قانون العاملين بالدولة والقطاع العام . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
١٤١١١	٣١	(الطعن رقم ٢١٣٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٨)
		« التعيين في الوظائف »
		التعيين بإحدى وظائف القطاع العام أو الإستمرار في العمل . الأصل فيه توافر اللياقة الصحية . الإستثناء . القانون ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين . قضاء الحكم على أساس سريان هذا القانون على المعوق الذي لم يسبق تعيينه والذي تم تعيينه ثم أصبح غير قادر صحيا على العمل . خطأ في القانون .
٢٤٧٢٨	٢٩٠	(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

الصفحة	الرقم	
		« إعادة التعيين »
		إنهاء خدمة العامل طبقاً للقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . مؤداه . إنتهاء الرابطة العقدية ولو إتسم الإنهاء بالتعسف . إعادة تعيينه بعد ذلك . إعتباره إمتداداً للتعين السابق . أثره . م ١٩ من القانون المشار إليه .
١٤٨٥٧	١٤٢	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦)
		« الادمية »
		١ - العاملون بالقطاع العام غير الحاصلين على مؤهلات دراسية الموجودين بالخدمة في ٣١/١٢/١٩٧٤ . منحهم أدمية اعتبارية في هذا التاريخ مقدارها ستان في الفئات التي كانوا يشغلونها أو أصبحوا يشغلونها بعد تسوية حالاتهم بالقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . الإعتداد بها في الترقية وعند تطبيق حكم المادة ١٠٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . م ٣/١ ، ٤ ق ١١٣ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ .
١٤٨١٥	١٤٠	(الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦)
		٢ - مدة الخدمة العسكرية . إحتسابها كمدة خبرة وأقدمية للمسجنين ذوي المؤهلات . شرطه . م ٤٤ ق ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المعدلة بق ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ . عدم جواز الاستناد إلى الأقدمية المقررة بهذه المادة للطعن على قرارات التعيين والترقية التي تمت في ١/١٢/١٩٦٨ حتى ١/١٢/١٩٨٠ . علة ذلك .
١٤٩١٥	١٦٣	(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		« تقارير الكفاية »
		قيام قانون خاص. مؤداه. عدم الرجوع إلى القانون العام إلا فيما فات القانون الخاص من أحكام. العاملون ببنك التنمية والإئتمان الزراعى. خضوعهم عند تقدير كفايتهم لأحكام القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ولائحة العاملين بالبنك الرئيسى والشركات التابعة له. ٢٦م من اللائحة. مخالفة هذا النظر. خطأ فى تطبيق القانون.
٢٤١٥٣	١٩٧	(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٧)
		« الترقية »
		١ - الترقية . المقصود بها . تكليف العامل بأعمال وظيفة تعلو وظيفته فى مجال الاختصاص داخل الدرجة المالية الواحدة . إعتباره نقلا وليس ترقية . سلطة صاحب العمل فى تنظيم منشأته. مؤداه. حقه فى عدم نقل العامل إلى وظيفة معينة يطالب بها . مخالفة الحكم المطعون فيه لهذا النظر . خطأ فى القانون.
٢٤٢٠٦	٢٠٨	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧)
		٢ - التشريع العام اللاحق . لا يلغى تشريعاً خاصاً سابقاً عليه وإن تعارض معه . مؤداه . وجوب تطبيق القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ على العاملين ببنوك القطاع العام دون القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام . ترقية العاملين ببنك الاسكندرية وفقا للقانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ . تحكمها الضوابط والمعايير التى يضعها مجلس إدارة البنك بحسب ظروف البنك وطبيعة نشاطه طالما خلا قراره من شبهة التعسف. اشتراطه عدم النظر فى ترقية العامل الحاصل على أجازة تزيد عن ستة أشهر بدون مرتب . لا يناهض أحكام القانون . علة ذلك .
٢٤٣٨٨	٢٣٨	(الطعن رقم ١٩٣٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٨)

الصفحة	القاعدة	الصفحة
		٣ - ترقية العاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها طبقاً للاتحة نظام العاملين الخاصة به وفى ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . تمامها بالاختيار وفقاً للمعايير التى تضعها جهة العمل . الاستهداء بما حواه ملف خدمة المرشح للترقية من عناصر الإمتياز ويرأى الرؤساء فى المرشح . عنصرين أساسيين فى الاختيار . الخروج على تلك الضوابط . إنحراف بالسلطة أو سوء إستعمالها . إغفال الحكم عناصر الإمتياز التى اعتد بها الطاعن فى المقارن به وآراء الرؤساء فى كفايته وصلاحيته لشغل الوظيفة المرقى إليها . خطأ فى القانون .
٢٤١٠٢٨	٣٣٤	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٣١) « من صور الاجر فى مجال القطاع العام » « بسدلات » ١ - بدل التمثيل . صرفه لشاغلى بعض الوظائف لمواجهة التزامات وظائفهم وللقائمين باعبائها .
١٤٧٢٩	١٢١	(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨) ٢ - حوافز الانتاج . اختصاص مجلس إدارة الشركة بوضع النظام الخاص لها . مؤداه . اعتباره جزءاً متمماً لنظام الشركة . م ٤٨ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .
١٤٨٦٢	١٤٣	(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		« عسلاوات »
		١ - العلاوة الدورية. أحقية العامل فى صرفها. شرطه. أن يكون موجوداً بالعمل فى تاريخ صدور القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ فى ١٩٨١/٨/٦ أو بعد ذلك التاريخ .
٢٤٦١٦	٢٧٣	(الطعن رقم ٢٦٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)
		٢ - دفاع الطاعن بسبق منحه العلاوة الدورية للمطعون ضدهم. عدم تعرض محكمة الموضوع له. خطأ . وقصور .
٢٤٦١٦	٢٧٣	(الطعن رقم ٢٦٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)
		« الإعانة المقررة للعاملين بمحافظات القناة »
		الإعانة المقررة للعاملين بمحافظات القناة بالقانون ٩٨ لسنة ١٩٧٦ . تحديد قيمتها بواقع ٢٥٪ من المرتب الأصلى فى أول يناير سنة ١٩٧٦ بما لا يجاوز عشرين جنيها شهرياً أياً كان المرتب. عدم زيادتها تبعاً لزيادته . إستهلاكها من نصف علاوات العامل بعد التاريخ المشار إليه أو أى زيادة فى المرتب الأصلى أو خمس قيمتها الأصلى إذا لم تحصل أى زيادة .
٢٤٦٢٣	٢٧٤	(الطعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)
		« تسوية »
		- إستفادة العامل الحاصل على مؤهل أقل من المتوسط من الزيادة فى المرتبات المقررة بالقانون ٧ سنة ١٩٨٤ . شرطه . م ١م
		من القانون . تسوية حالات المطعون ضدهم وفقاً للمادة المشار إليها . خطأ فى القانون. علة ذلك .
٢٤٣٣٢	٢٣٠	(الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)

الطبعة	الصفحة
	د تسكين
	التسكين على الوظائف الفنية بالإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . قاصر على الأعضاء الفنيين العاملين بتلك الإدارات عند صدور الهيكل الوظيفية . م ١ ، ٨ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . (الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٠)
٣٠٩	٢٤٨٥٣
	د نذب العاملين بالقطاع العام
	نذب العاملين بالقطاع العام للعمل خارج الجمهورية . أثره . سريان القوانين المصرية عليهم . مخالفة هذا النظر . خطأ فى القانون .
٣٢٤	٢٤٩٨٤
	(الطعن رقم ١٥٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٤)
	د نقل العامل
	١ - نقل العامل إلى الدرجة المعادلة للدرجة الوظيفية التى كان يشغلها بصفة شخصية . شرطه . المادتان ١٠٤ / ١ ، ٢ ، ١٠٧ . من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .
١٤٣	١٤٨٦٣
	(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦)
	٢ - عدم اللياقة الصحية . المقصود به . عدم التزام جهة العمل بنقل العامل عند ثبوت عدم لياقته الصحية إلى وظيفة أخرى . الإستثناء . م ٤٣ ق ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .
٢٩٠	٢٤٧٢٨
	(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		«إنهاء خدمة العاملين بالقطاع العام»
		١ - الحكم بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكن الحكم مشمولاً بوقف التنفيذ . من أسباب إنتهاء خدمة العامل - م٩٦/٧٧ق٤٨ لسنة ١٩٧٨ .
		إعتبار الهروب من خدمة القوات المسلحة. جريمة مخلة بالشرف . شرطه . أن يكون وقت خدمة الميدان وصدر الحكم بعقوبة جنائية. المادة الأولى من قرار وزير الحربية ٥٣٧ لسنة ١٩٦٨ .
١٤٨١٠	١٣٩	(الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٥)
		٢ - إنذار العامل المنقطع عن العمل بإنهاء خدمته . وجوب أن يكون مكتوباً . عدم استلزام المشرع شكلاً خاصاً له . م ١٠٠ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .
١٤٨٥٧	١٤٢	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦)
		٣ - عدم عودة العامل لمباشرة عمله خلال شهر من تاريخ إنهاء الإعارة أو الاجازة بدون مرتب. إعتباره مستقبلاً مالم يقدم عذراً مقبولاً. حق رئيس مجلس الإدارة المختص في قبول أو عدم قبول العذر طالما خلا قراره من الإتحراف واساءة إستعمال السلطة . م ١١ ق ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ولائحته ولائحة العاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والأئتمان الزراعى . مخالفة هذا النظر. خطأ في القانون .
٢٤٢٩٤	٢٢٣	(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٤)
		٤ - تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأنه كان مريضاً بمرض حال بينه وبين علمه بقرار إنهاء خدمته وقت صدوره . دفاع جوهري . إعراض الحكم عن بحثه . خطأ وقصور .
٢٤٦٧٥	٢٨٣	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)

الصفحة	القائمة	
		ثالثاً - الدعوى العمالية :
		١ - ميعاد رفع الدعوى المنصوص عليه فى المادة ١١ ق ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسوية حالات بعض العاملين . إمتداده إلى ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٥ . م ١ ق ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ مخالفة ذلك . خطأ فى تطبيق القانون .
٢٤٥٩٣	٢٦٨	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)
		٢ - دعوى التعويض عن الفصل التعسفى . من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . تقادمها بإنقضاء سنة . بدء سريانها من تاريخ إخطار العامل بقرار إنهاء خدمته أو علمه به يقينياً .
		المادتان ٩١ ، ٦٩٨ مدنى .
٢٤٦٧٥	٢٨٣	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)
		رابعاً - إصابة العمل :
		١ - إعتبار الإصابة إصابة عمل . واقع لقاضى الموضوع تقديره . عدم خضوعه فى ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفاً .
٢٤٥٨٥	٢٦٧	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)
		٢ - تعويض الأجر عن إصابة العمل . شرطه . أن تحول الاصابه بين العامل وبين إداء عمله . استحقاقه لحين الشفاء أو ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة . معاش العجز المستديم . استحقاقه بثبوت العجز ونسبته وليس من تاريخ الإصابة .
		المادتان ٤٩ ، ٥٢ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
٢٤٥٨٥	٢٦٧	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)
		٣ - وفاة صاحب العمل المؤمن عليه . اعتبارها إصابة عمل . شرطه . أن يقع الحادث له أثناء وسبب تأديته النشاط الذى تم التأمين عليه بسببه . مثال .
٢٤٨٤٠	٣٠٦	(الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	ف
		<p>« فوائد »</p> <p>فوائد ثمن المبيع :</p> <p>مناط استحقاقها :</p> <p>- إستحقاق البائع للفوائد عما لم يدفع من الثمن . شرطه .</p> <p>تسليم المبيع للمشتري وقابليته لانتاج ثمرات أو إيرادات أخرى .</p> <p>إستحقاقها بغير حاجة إلى وجود إتفاق عليها . مؤدى ذلك . عدم</p> <p>جواز الإعفاء منها إلا إذا وجد إتفاق أو عرف . م ٤٥٨ / ٢</p> <p>مدنى . علة ذلك . خلو عقد بيع الوحدة السكنية من اتفاق بشأن</p> <p>الفوائد . أثره . إستحقاق البائع لفوائد عن مؤجل الثمن . قابلية</p> <p>الوحدة السكنية لأن تدر ربحاً ولو استعملها المشتري سكناً</p> <p>خاصاً له .</p> <p>١٤٢٧٠ ٥٣ (الطعناني رقما ١٨٠٦، ١٨٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)</p> <p>« بدء سريانها »</p> <p>- تسليم المبيع للمشتري وقابليته لأن ينتج ثمرات أو</p> <p>إيرادات أخرى . أثره . إستحقاق الفوائد من تاريخ تسلم المشتري</p> <p>للمبيع . القضاء بإستحقاقها من تاريخ المطالبة القضائية . خطأ</p> <p>فى القانون .</p> <p>١٤٢٧٠ ٥٣ (الطعناني رقما ١٨٠٦، ١٨٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)</p>

الصفحة	القائمة	
		د خصم فوائد القروض من وعاء الضريبة ،
		- الفوائد التي تدفعها المنشأة عن المبالغ التي تقتصرها .
		دخولها في نطاق التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة
		على الأرباح التجارية والصناعية . شرطه . م ١/٣٩ ق ١٤
		لسنة ١٩٣٩ .
٢٤٦٥٠	٢٧٨	(الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٢)
		رد الفوائد :
		الحق في الحبس والدفع بعدم التنفيذ . نطاق كل منهما . تقرير
		الحق في الحبس . شرطه . وجوب توافر الارتباط بين دينين ولا
		يكفي وجود دينين متقابلين . المادتان ١٦١ ، ٢٤٦ من القانون
		المدنى . فسخ عقد البيع . يعرّب عليه إلزام المشتري برد المبيع
		إلى البائع ويقابله إلزام الأخير برد ما قبضه من الثمن إلى
		المشتري . إلزام المشتري برد ثمرات المبيع إلى البائع يقابله
		إلزام الأخير برد فوائد الثمن إلى الأول . مؤدى ذلك .
٢٤٣٣٧	٢٣١	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		ق
		قانون - قرار إدارى - قسمة - قضاء مستعجل
		قضاة - قوة الأهر المقضى
		قانون
		أولاً: مصادر القانون :
		القانون الطبيعى وقواعد العدالة :
		القانون الطبيعى وقواعد العدالة مجال اعمالهما . عدم
		وجود نص تشريعى . النص على البطلان المطلق جزاء التصرف فى
		أرض مقسمة . مؤداه . عدم جواز التحدى بالقانون الطبيعى أو
		قواعد العدالة .
٢٤٦٩١	٢٨٥	(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)
		العرف :
		تحرى العرف فى ذاته والتثبت من قيامه . من سلطة محكمة
		الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليها إلا إذا حادت عن
		تطبيق عرف ثبت وجوده .
١٤٢٧٠	٥٣	(الطعن رقم ١٨٠٦، ١٨٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)
		ثانياً: إصدار القانون :
		«التفويض التشريعى»
		السلطة الأدنى فى مدارج التشريع . عدم جواز إلغائها أو
		تعديلها لقاعدة قانونية وضعتها سلطة أعلى أو اضافة أحكام
		جديدة إليها إلا بتفويض خاص من السلطة العليا أو القانون .
٢٤٩٠٤	٣١٤	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

الصفحة	الصفحة
	ثالثاً : دستورية القوانين :
	د اثر الحكم بعدم الدستورية ،
	عدم جواز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً . م ٤٠ إج . صدور قرار اعتقال المطعون ضده طبقاً للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ . الحكم بعدم دستورية مادته الأولى التى تبيح الاعتقال . أثره . عدم جواز تطبيقها من اليوم التالى لنشر الحكم بعدم الدستورية . انسحاب أثر الحكم إلى الوقائع والعلاقات السابقة على صدوره إلا ما استقر من مراكز أو حقوق بحكم حائز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة التقادم . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم تحقق الإستثناء من تطبيق الأثر الرجعى للحكم بعدم دستورية النص الذى يبيح الاعتقال . أثره . عدم جواز تطبيق هذا النص على واقعة اعتقال المطعون ضده وإعتبار القرار الجمهورى باعتقاله قرار فردى مخالف للقانون والشرعية ومشوباً بعيب جسيم يتحدر به إلى مرتبة الفعل المادى المعدوم الأثر قانوناً . مؤدى ذلك . تجرده من صفته الإدارية واختصاص القضاء العادى برفع ما نتج عن هذا الإجراء المادى من آثار .
٢٤٢٩٩	٢٢٤ (الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٤)

الصفحة	المادة	
		رابعاً: تطبيق القانون :
		د القانون الواجب التطبيق :
		د في مسائل الإيجار ، :
		١ - إعمال أحكام القواعد العامة. مناطه. خلو القانون الخاص من تنظيم لها . « مثال في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة » .
٢٤٢٣٨	٢١٤	(الطعن رقم ٢٢٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)
		٢ - اعمال التدعيم والترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة. عدم جواز إلتجاء المستأجر إلى المحكمة مباشرة بطلب الإذن بإجرائها. وجوب لجوئه إلى الجهة الإدارية المختصة لتتخذ ما تراه. المواد ٥٦ : ٦٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٢٤٢٣٨	٢١٤	(الطعن رقم ٢٢٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)
		٣ - القواعد الموضوعية والإجرائية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة في القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . اقتصار سريانها على الأماكن المرخص في إقامتها بعد العمل بأحكامه في ١٩٨١/٧/٣١ . مؤداه . القواعد الموضوعية بتقدير الأجره في القوانين السابقة والقواعد الإجرائية المتعلقة بطرق الطعن في الأحكام الواردة في القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . استمرار سريانها على الأماكن غير الخاضعة لأحكام تقدير الأجرة بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . علة ذلك .
٢٤٢٨٧	٢٢٢	(الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١١)

الرقم	الصفحة
٤ - الإيجار من الباطن والتنازل عن الإيجار. ماهيته. حق المستأجر في مباشرتهما . م ٥٩٣ مدنى. لا محل للتحدى به بالنسبة للعين الخاضعة لقانون إيجار الأماكن. جواز التنازل استثناء عن حق إيجار مكتب المحاماة لمزاولة مهنة حرة أو غير مقلقة للراحة . م ٢/٥٥ من قانون المحاماة ١٧ لسنة ١٩٨٣ . اقتصار هذه الإجازة على التنازل دون التأجير من الباطن . (الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٨)	٢٤٥٧١
في مسائل العمل :	
١ - اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ببنوك القطاع العام. يضعها مجلس إدارة كل بنك. سريان أحكامها على العاملين بها. مؤداه. عدم التقيد بالنظم والقواعد المنصوص عليها فى قانون العاملين بالدولة والقطاع العام . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون . (الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٨)	٣١
٢ - قيام قانون خاص. مؤداه. عدم الرجوع إلى القانون العام إلا فيما فات القانون الخاص من أحكام. العاملون ببنك التنمية والإئتمان الزراعى. خضوعهم عند تقدير كفايتهم لأحكام القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ولائحة العاملين بالبنك الرئيسى والشركات التابعة له. م ٢٦ من اللائحة . مخالفة هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون . (الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٧)	٢٤١٥٣

الصفحة	القاعدة	
		٣ - التشريع العام اللاحق. لا يلغى تشريعاً خاصاً سابقاً عليه وإن تعارض معه . مؤداه . وجوب تطبيق القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بينوك القطاع العام دون القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام . ترقية العاملين بينوك الاسكندرية وفقاً للقانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ . تحكمها الضوابط والمعايير التي يضعها مجلس إدارة البنك بحسب ظروف البنك وطبيعته نشاطه طالما خلا قراره من شبهة التعسف . إشتراطه عدم النظر فى ترقية العامل الحاصل على إجازته تزيد عن ستة أشهر بدون مرتب. لا يناهض أحكام القانون . علة ذلك .
٢٤٣٨٨	٢٣٨	(الطعن رقم ١٩٣٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٨)
		٤ - نذب العاملين بالقطاع العام للعمل خارج الجمهورية . أثره . سريان القوانين المصرية عليهم . مخالفة هذا النظر . خطأ فى القانون .
٢٤٩٨٤	٣٢٤	(الطعن رقم ١٥٦٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٤)
		د فى مسائل الأحوال الشخصية ،
		١ - القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . سريانه على المراكز القانونية التى تكونت فى ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذى قضى بعدم دستوريته طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى . « مثال بشأن استرداد مسكن الزوجية لانتهاه الحضانة » .
٢٤١٩٣	١٩٤	(الطعن رقم ٢٢٨٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٥)

الصفحة	الفاصلة	
		<p>في الضرائب :</p> <p>- الإعفاء من الضرائب والرسوم المقررة لمواطني محافظات القناة وسيناء. أساسه. م ١٩ ق ١٩ لسنة ١٩٨١. اقتصره على منع مصلحة الضرائب من اقتضاء الضريبة المستحقة عن أرباح السنوات المعفاة دون أن يعنى ذلك نفى مبدأ الخضوع للضريبة. أثره. وجوب اعمال قاعدة الربط الحكمى متى توافرت شروطها.</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٧)</p> <p>« تطبيق القانون الاجنبى »</p> <p>ثبت انعقاد جلسة التحكيم بغرفة المداولة الخاصة بالمعكم بلندن نفاذاً لإتفاق الطرفين وتذليله بتوقيعه. وجود خاتم غرفة التجارة الدولية بباريس وتصديق القنصلية المصرية بها عليه . لا ينفى انعقاد التحكيم فى لندن وإعمال أحكام القانون الإنجليزى عليه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)</p> <p>خامساً- سريان القانون من حيث الزمان :</p> <p>١ - النص التشريعى. وجوب سريانه على ما يلى نفاذه من وقائع مالم ينص القانون برجعية أثره. أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على ما لا يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٩٦. ٢٠٠١ لسنة ٦٣ ق « هيئة عامة » جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)</p>
٢٤٩٢٥	٣١٧	
٢٤١٣٤	٢٤٥	
٢٤٥	١	

الصفحة	القاعدة
	٢ - أحكام القوانين. عدم سريانها كقاعدة عامة إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها. الاستثناء. الأحكام المتعلقة بالنظام العام. سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله.
١٤٣٧٩	٦٩ (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
	٣ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكماً جديداً يتعلق بذاتية القاعدة الموضوعية الأمرة. سريانه بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه. تعلق التعديل ببعض شروط أعمال القاعدة الأمرة. عدم سريانه إلا من تاريخ نفاذه على الدعاوى التي رفعت في ظله. م ٩ مدني.
١٤٣٧٩	٦٩ (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
	٤ - الأحكام الخاصة بتعيين أسباب الإخلاء. تعلقها بالنظام العام. سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع التي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها.
١٤٣٧٩	٦٩ (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
	٥ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكماً جديداً بذاتية القاعده الموضوعية الأمرة. سريانه بأثر فوري على المراكز والوقائع التي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها.
١٤٥٨٧	٩٩ (الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)
	٦ - القوانين. سريانها على ما يقع من تاريخ العمل بها. (مثال في تأمينات اجتماعية)
١٤٦٧٩	١١٣ (الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٥)

الصفحة	الرقم	
		٧ - وفاة مستأجر العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أوصناعى أو مهنى أو حرفى، أو تركه لها. أثره. إمتداد العقد لصالح ورثته أو شركائه. م ٢/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. نص مستحدث لا محل لإعمال حكمه على الوقائع السابقة على ١٩٧٧/٩/٩. علة ذلك .
٢٤١٥	١٧٣	(الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
		٨ - آثار العقد . خضوعها كأصل لأحكام القانون الذى أبرم فى ظله الاستثناء . سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقاً بالنظام العام. قوانين إيجار الأماكن وقراراتها التنفيذية . سريانها بأثر مباشر على عقود الإيجار السارية ولسـر كانت مبرمة قبل العمل به .
٢٤٨٩	١٨٧	(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
		٩ - إلغاء العمل بالمواد من ٥٥ إلى ٥٥ مكرر ٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المتضمنه قواعد الربط الحكى إعتباراً من السنة الضريبية التى تبدأ بعد تاريخ العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨. مؤداه. إمتناع تطبيق المواد الملغاة بالنسبة للممول الذى تتفق سنته الضريبية مع السنة التقويمية إعتباراً من أول يناير ١٩٧٩. ثبوت بدء السنوات الضريبية للمطعون ضدهم فى أول يناير من كل عام. أثره. وجوب سريان أحكام الربط الحكى على أرباحهم حتى نهاية ١٩٧٨ .
٢٤١٥٩	١٩٨	(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - صدور قرار وزير الإسكان بسريان قانون إيجار الأماكن ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على القرية التي يقع بها عقار النزاع اعتباراً من ١٩٧٤/٧/٣٠. شغل الطاعنين لوحدهم بموجب عقود إيجار بعد العمل بهذا القرار. عدم تقديم المالك طلب تقدير أجره تلك الوحدات إلا في ١٩٨٤/١٠/٢٧. مؤداه. سقوط حقه في طلب تقدير الأجرة. تصدى لجنة تقدير الأجرة للطلب وإعادة تقدير الأجرة ومسايرة الحكم المطعون فيه لها في ذلك. خطأ.
٢٤٢٣٠	٢١٣	(الطعن رقم ٢٨٤٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)
		١١ - القانون. سريانه بأثر فوري على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه. آثار العقد خضوعها كأصل لأحكام القانون الذي أبرم في ظله. الاستثناء. سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقاً بالنظام العام مالم يتجه قصد الشارع إلى غير ذلك.
٢٤٢٨٧	٢٢٢	(الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١١)
		١٢ - سريان القانون الجديد من حيث الزمان. نطاقه بالنسبة للمراكز القانونية. آثار العقد. خضوعها كأصل لأحكام القانون الذي أبرم في ظله. الاستثناء. صدور قانون جديد يتضمن أحكاماً متعلقة بالنظام العام. وجوب إعمالها بأثر مباشر على العقود السارية وقت العمل به.
٢٤٦٩١	٢٨٥	(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - وجوب قيد عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة . المادتان ٤٢، ٤٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تخلف ذلك . أثره . عدم سماع الدعوى الناشئة أو المترتبة عليه ولو أبرم العقد أو إنتهت مدته فى تاريخ سابق على سريان القانون المذكور . علة ذلك .
٢٤٧١٤	٢٨٨	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢١)
		١٤ - صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى تاريخ لاحق للقانون ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية وعموم نص المادة ٢٠ منه وإطالاتها . أثره . سريان المادة المذكورة على حالة التنازل عن المنشآت الطبية متى أستوفت الشروط المقررة قانونا . علة ذلك .
٢٤٧٨٩	٢٩٩	(الطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)
		سادساً - تفسير القانون :
		التفسير القضائى
		١ - مباني الفنادق والمحال التجارية والمنشآت السياحية . عدم دخولها فى مدلول عبارة المباني السكنية ومباني الإسكان الإدارى الذى يخضع الترخيص ببنائها لشرط الاكتتاب فى سندات الإسكان . م ١/٦ ق ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديلها بالقانون ٢ لسنة ١٩٨٢ . مقاده . خضوع هذه المباني الفندقية والسياحية والتجارية لهذا الشرط . علة ذلك .
١٤٣٧٧	٥٤	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)

الصفحة	الفاصلة	
		٢ - البحث عن حكمة التشريع ودواعية لا محل له إذا كانت نصوص القانون واضحة جلية المعنى .
١٤٣٠	٧٦	(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٤)
		٣ - إيراد المشرع مصطلحا فى نص ما لمعنى معين. وجوب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه . ثبوت مجافاة المعنى الاصطلاحي لقصد المشرع . وجوب التعرف على الغرض الذى رعى إليه والقصد الذى أملاه النص .
١٤٣٥	١٥٣	(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		٤ - تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التى أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ نظير أجره - تقل عن أجرتها القانونية - بواقع جنيه للغرفة من الإسكان الاقتصادى وجنيه ونصف للغرفة من الإسكان المتوسط. نص المادتين ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧، ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨. سريان حكمه على تملك المساكن التى تقل أجره الغرفة فيها عن هذا الحد. علة ذلك .
١٤٥	١	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق - هيئة عامة جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
		٥ - تقرير المشرع تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة متى كانت أجرتها - التى تقل عن الأجرة القانونية - بواقع جنيه للغرفة الواحدة أو أقل فى الاقتصادى منها وبواقع جنيه ونصف

الصفحة	العدد	
		أو أقل في الأخرى المتوسطة. شرطه. شغلها قبل ١٩٧٧/٩/٩.
		لا يلزم أن يكون طالب التملك هو الشاغل لها في هذا التاريخ. م ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧، ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ والملحق رقم (١) المرفق به .
١٤٥	١	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق - د هيئة عامة، جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
		سابعاً - إلغاء القانون الصريح والضمني
		إلغاء النص التشريعي الذي يتضمن قاعدة عامة لا يتم إلا بتشريع لاحق نص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع. علة ذلك . م ٢ مدني .
٢٤٧٩	٢٩٥	(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٦)
		ثامناً : مسائل متنوعة :
		- النص في المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. دعوة للشارع بالتزام ذلك فيما يشرعه من قوانين. تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. منوط باستجابة الشارع لتلك الدعوة وإفراغ مبادئها في نصوص قوانين يلتزم القضاء بإعمال أحكامها من تاريخ سريانها. علة ذلك .
١٤٣٧	٣٠	(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٨)

العدد	الصفحة
	<p>قرار إداري</p> <p>١ - المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية. إلغاء وتعويض.</p> <p>إنعقاد الاختصاص بها كأصل عام لجهة القضاء الإداري. القرار الإداري. ماهيته. القرار الصادر من مصلحة الشهر العقاري بشهر محرر تعبيراً عن الإرادة الذاتية للمصلحة وليس الإرادة المباشرة للمشرع. قرار إداري. الاختصاص بطلب إلغائه والتعويض عنه. إنعقاده لجهة القضاء الإداري. قضاء المحكم المطعون فيه ضمناً باختصاص المحاكم العادية بنظره. خطأ في القانون. علة ذلك.</p> <p>(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)</p> <p>٢ - قرار وزير الإسكان رقم ١٦ لسنة ١٩٨٤ بعدم سريان أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المباني المؤجرة للمنظمات النقابية العمالية. صدوره مستكملاً في ظاهره مقومات القرار الإداري وغير مشوب بعيب ينحدر به إلى العدم. أثره. عدم جواز تعرض جهة القضاء العادي له بالإلغاء أو التأويل أو وقف التنفيذ أو التعويض عن الأضرار الناشئة عنه. إنعقاد الاختصاص الولايتي بذلك لجهة القضاء الإداري. علة ذلك.</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٩)</p>
١٤٣٥٥	٦٥
٢٤٨٩	١٨٧

الصفحة	البيان
	<p>٣ - جواز الإفراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة بالشروط والأوضاع التى حددها وزير الخزانة .</p> <p>١٠١ م من ق الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . شرطه . إعادة تصدير تلك البضائع خلال المدة المصرح بها . مخالفة ذلك . أثره استحقاق الضرائب والرسوم فضلاً عن الغرامة . قرار وزير الخزانة ٤٥ لسنة ١٩٦٣ . سلطة مدير الجمرك المختص فى إصدار قرارات بفرض غرامات ومن بينها الغرامة المقررة على مخالفة نظام الإفراج المؤقت على السيارات . لنوى الشأن التظلم من هذه القرارات لمدير عام الجمارك الذى له تأييد أو تعديل أو إلغاء الغرامة . المواد ١١٤ - ١١٩ من قانون الجمارك سالف الذكر . الطعن فى قرارات مدير عام الجمارك أمام محكمة القضاء الإدارى باعتبارها قرارات إدارية لا إختصاص للقضاء العادى بها .</p>
٢٤٢٧٧	<p>٢٢٠ (الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٥٣ فى جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)</p> <p>٤ - القرار الإدارى . ماهيته . اختصاص محاكم مجلس الدولة دون سواها بطلب التعريض عنه . المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . عدم تعريف القرارات الإدارية أو</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>بيان خصائصها المميزة لها . مؤداه . وجوب أن تعطى المحاكم المدنية الوصف القانوني لهذه القرارات على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات توصلاً إلى تحديد اختصاصها للفصل فى النزاع المطروح .</p>
٢٤٢٩٩	٢٢٤	<p>(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٤)</p> <p>٥ - عدم جواز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً . م ٤٠ إج . صدور قرار اعتقال المطعون ضده طبقاً للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ . الحكم بعدم دستورية مادته الأولى التى تبیح الإعتقال . أثره . عدم جواز تطبيقها من اليوم التالى لنشر الحكم بعدم الدستورية . انسحاب أثر الحكم إلى الوقائع والعلاقات السابقة على صدوره إلا ما استقر من مراكز أو حقوق بحكم حائز قوة الأمر المقضى أو بإنقضاء مدة التقادم . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم تحقق الاستثناء من تطبيق الأثر الرجعى للحكم بعدم دستورية النص الذى يبيح الإعتقال . أثره . عدم جواز تطبيق هذا النص على واقعة اعتقال المطعون ضده وإعتبار القرار الجمهورى باعتقاله</p>

الصفحة	الرقم	
		<p>قرار فردي مخالف للقانون والشرعية ومشوياً بعيب جسيم ينحدر به إلى مرتبة الفعل المادى المعدوم الأثر قانوناً. مؤدى ذلك. تجرده من صفته الإدارية واختصاص القضاء العادى برفع ما نتج عن هذا الإجراء المادى من آثار .</p>
٢٤٢٩٩	٢٤٤	<p>(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٤)</p> <p>٦ - اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى طلبات التعويض . مناطه . م. ١ ق ١٩٧٢/٤٧ . المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية والأفعال الضارة التى تأتىها الجهة الإدارية دون أن تكون تنفيذاً مباشراً لقرارات إدارية أو التى ينسب إلى موظفيها ارتكابها أثناء أو بسبب تأدية وظائفهم . اختصاص محاكم القضاء العادى وحدها بنظرها .</p>
٢٤٦٦٠	٢٨٠	<p>(الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٣)</p>

القاعدة	الصفحة
<p>قسمة</p> <p>د دعوى القسمة ،</p> <p>دعوى القسمة . اختصاص المحكمة الجزئية إستثنائياً بنظرها أياً كانت قيمتها . توقف الفصل فى دعوى القسمة على الفصل فى منازعة تخرج عن اختصاص هذه المحكمة. أثره. وجوب وقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائياً فى هذه المنازعة وإحالة هذه المنازعة إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها. مؤداه. اعتبار الدعوى بهذه المنازعة مرفوعة أمام المحكمة الابتدائية ومتصلة بها قانوناً دون حاجة لاتباع الطريق العادى لرفع الدعوى .</p>	
٥١	١٤٢٥٨
<p>(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)</p> <p>د تصرف الشريك قبل إجراء القسمة ،</p> <p>بيع الشريك المشتاع جزء مفروز من العقار الشائع. لا يجيز للمشتري طلب تثبيت ملكيته لهذا المبيع قبل إجراء القسمة ووقوعه فى نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلاً. م ٢/٨٢٦ مدنى .</p>	
٢٥١	٢٤٦٧
<p>(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)</p>	

الصفحة	الرقم	
		<p>قضاء مستعجل</p> <p>١ - تنفيذ حكم مستعجل بطرد المستأجر لتخلفه عن سداد الأجرة لا يحول وحق محكمة الموضوع في إعادته إلى العين متى أوفى بالأجرة المستحقة عليه والمصاريف والنفقات الفعلية إلى المؤجر قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ولو تضمن العقد شرطاً فاسخاً. علة ذلك .</p>
١٤١٠٥٢	١٧١	<p>(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٣)</p> <p>٢ - إعمال أحكام القواعد العامة. مناهة. خلو القانون الخاص من تنظيم لها . « مثال في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة » .</p>
٢٤٢٢٨	٢١٤	<p>(الطعن رقم ٢٢٥٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)</p> <p>٣ - إعمال التدعيم والترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة. عدم جواز إلتجاء المستأجر إلى المحكمة مباشرة بطلب الإذن بإجرائها. وجوب لجوئه إلى الجهة الإدارية المختصة لتتخذ مآثره. المواد ٥٦ : ٦٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p>
٢٤٢٢٨	٢١٤	<p>(الطعن رقم ٢٢٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)</p>

الصفحة	القضية	قضاة
		<p>اولاً : عدم صلاحية القضاة :</p> <p>د ما يعد سبباً لعدم الصلاحية »</p> <p>١ - ابداء القاضى رأياً فى القضية المطروحة عليه . سبب لعدم صلاحيته لنظرها . شموله كل خصومه سبق ترديدها بين الخصوم أنفسهم وأثيرت فيها ذات الحجج والأسانيد التى أثيرت فى الخصومة بحيث تعتبر استمراراً لها وعود إليها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)</p> <p>٢ - عدم صلاحية القاضى لنظر دعوى سبق له نظرها ، علته . ما يشترط فى القاضى من خلو ذهنه عن موضوع الدعوى حتى يزن جميع الخصوم وزناً مجرداً .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)</p> <p>٣ - عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى . وجوب إمتناعه عن سماعها لسبق نظرها . مقتضاه . م ١٤٦ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)</p>
١٤٨١٩	١٣٧	
٢٤٨٦٨	٣١٢	
١٤٨١٩	١٣٧	
٢٤٨٦٨	٣١٢	
٢٤٨٠٨	٣٠٢	

الصفحة	القاعدة	
		<p>« ما لا يعد سبباً لعدم الصلاحية »</p> <p>أسباب عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى. ورودها على سبيل المحصر. م ١٤٦ مرافعات. نذب القاضى للعمل مستشاراً قانونياً لجهة مختصة فى الدعوى. لا يعد سبباً لعدم صلاحيته لنظرها .</p>
٢٤٨٢٣	٣٠٥	<p>(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)</p>
		<p>ثانياً - رد القضية :</p> <p>١ - تقدير وجود عداوة بين القاضى وأحد الخصوم يرجع معها عدم إستطاعته الحكم بغير ميل . من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائفة. مثال .</p>
١٤١٩٦	٤٠	<p>(الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٨)</p> <p>٢ - تحديد إجراءات خاصة للقضاء للتقرير بعدم صلاحيتهم وردهم وتنحياتهم . المواد ١٤٦ - ١٦٥ مرافعات . عدم خروج ذلك عن القاعدة العامة فى مساواة المنحرف عن استعمال حق التقاضى. حق القاضى الذى تقرر رده فى أن يلجأ للقضاء للحكم له على طالب الرد بالتعويض سواء قبل الفصل فى طلب الرد أو بعده . سلطة محكمة الموضوع فى الفصل فى الطلبين معا أو فى كل منهما مستقلاً عن الآخر .</p>
١٤٦٠٠	١٠١	<p>(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)</p> <p>٣ - حق التقاضى. عدم جواز الإتراف به إبتغاء مضارة الغير . قضاء الحكم بمسئولية الخصم عن الأضرار الناشئة عن</p>

الصفحة	القاعدة	
		الاستعمال الكيدى لحق التقاضى . لزوم أن يورد العناصر الواقعية والظروف الحاصلة التى يصح إستخلاص نيه الإنحراف والكيد منها إستخلاصاً سائفاً . إبداء طلب الرد بعد حجز الدعوى للحكم ثم التنازل عنه . لا يكفى لإثبات إنحراف الطاعن عن حقه المكفول فى التقاضى . ولا يكشف عن عدم جدية طلب الرد .
١٤٦٠٠	١٠١	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)
		٤ - خصومة رد القاضى . ذو طبيعة خاصة . مؤدى ذلك . التزام طالب الرد أن يقدم طلبه قبل إبداء أى دفع أو دفاع فى الخصومة الأصلية التى يطلب رد القاضى عن نظرها والفصل فيها . جواز طلب الرد بعد المواعيد المقررة . مناطه . ثبوت أن أسباب الرد قد حدثت بعد إبداء دفاعه أو حدثت قبله ولم يعلم بها إلا عند تقديم طلب الرد .
٢٤٥٨	١٨٠	(الطعن رقم ٢٩٨٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٦)
		٥ - رد القضاة . وجوب سلوك طريق معين رسمه الشارع وتطلب فى شأنه إجراءات محدده منها إيداع الكفالة . م ١٥٣ مرافعات . علة ذلك . تخلف أى من هذه الإجراءات - ومن بينها إيداع الكفالة - أثره . وجوب القضاء بعدم قبول الطلب . الإعفاء من رسوم الطلبات التى يقدمها رجال القضاء أمام الدائرة المختصة بمحكمة النقض المنصوص عليها فى المادة ٨٣ من قانون السلطة

الصفحة	الترتيب	
		القضائية لا ينصرف إلى الكفالة التي أوجبها المشرع في المادة ١٥٣ من قانون المرافعات إذا ما سلك رجال القضاء سبيل طلب رد مستشاري محكمة النقض المطروحة أمامهم تلك الطلبات .
٢٤٣٠٦	٢٢٥	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٦٠ في جلسة ١٩٩٠/٦/١٤)
		٦ - طلب رد القضاة وتنحياتهم. ماهيته. خصومه من نوع خاص. إختلافها في طبيعتها وأطرافها وموضوعها وإجراءات رفعها والفصل فيها عن باقي الدعاوى والخصومات الأخرى، ومنها إرسال صورة من تقرير الرد إلى النيابة العامة. علة ذلك. تقرير ضمانات معينة للحفاظ على هيبة القضاء وحسم ما يثار حول القاضي من إدعاءات وإتاحة الفرصة للنيابة العامة لتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها. مؤدى ذلك . جواز الطعن منها في الحكم . م ٩٦ مرافعات .
٢٤٧٥٤	٢٩٤	(الطعن رقم ٢٧٦٣ لسنة ٥٨ في - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٥)
		٧ - وجوب إرسال صورة من تقرير الرد إلى النيابة العامة. تعلقه بالنظام العام. تخلف ذلك. أثره. بطلان الحكم .
٢٤٧٥٤	٢٩٤	(الطعن رقم ٢٧٦٣ لسنة ٥٨ في - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٥)
		٨ - الطعن من النائب العام لمصلحة القانون. حالاته. الأحكام التي تكون مبنية على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله. م ٢٥٠ مرافعات. مؤدى ذلك. عدم امتداد هذا الحق للطعن في الأحكام بالأسباب التي مبنياها وقوع بطلان

الصفحة	الترتيب	
٢٤٨٢٧	٣٠٤	<p>فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم. الحكم الصادر برد القاضى. جواز الطعن فيه عن طريق النائب العام لمصلحة القانون. علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)</p> <p>رد وتنحية (أعضاء المحكمة العسكرية :</p> <p>١ - قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦. سريان القواعد الإجرائية المنصوص عليها فيه على كافة الدعاوى التى تنظرها المحاكم العسكرية. الاستثناء. سريان الإجراءات التى تضمنتها القوانين العامة فيما لم يرد بشأنه نص فيه. م. ١٠ من القانون. المعارضة فى رئيس أو عضو المحكمة العسكرية (طلب الرد). وجوب تقديمها للذات المحكمة التى تنظر القضية قبل تقديم أى دفع أو دفاع فيها وإثبات ذلك فى محضر الجلسة. مخالفة ذلك. جزاؤه. سقوط الحق فى إيدائها. المادتان ٦١ ، ٦٢ من ذات القانون. مؤدى ذلك. قضاء محكمة الاستئناف بعدم اختصاصها ولائياً بالفصل فى طلب الرد. صحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)</p> <p>٢ - إلزام المحكمة عند قضائها بعدم الاختصاص بأن تحويل الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان الإختصاص متعلقاً بالولاية. م. ١١٠ مراقعات. مناطه. أن يكون منتجاً. استنفاد المحكمة العسكرية المختصة بالفصل فى طلب الرد ولايتها</p>
١٤١٠٢٩	١٦٨	

الصفحة	الرقم	المادة
		بالفصل في الدعوى وسقوط حق الطاعتين في المعارضة أمامها في رئيس أو عضو المحكمة. مؤداه. إحالة طلب الرد إليها من محكمة الاستئناف التي قررت الطاعتان أمامها بالرد غير منتج .
١٤١٠٢٩	١٦٨	(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)
		٣ - تنحية أعضاء المحكمة العسكرية. إنعقاده للضابط الأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المعارض في صلاحية أعضائها بعد أن تقرر تلك المحكمة قبول المعارضة. م ٦٣ ق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .
١٤١٠٢٩	١٦٨	(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)
		ثالثاً: مخاصمة القضاة :
		د الخطأ الجسميم الذي يميز مخاصمة القاضي ،
		الخطأ الجسميم الذي يميز مخاصمة القاضي. مناه. وقوع القاضي في غلط فاضح أو إهماله إهمالاً مفرطاً. تقدير جسامة هذا الخطأ من إطلاقات محكمة الموضوع .
١٤٢٠٤	٤١	(الطعن رقم ٢٣٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٨)
		د عدم مسئولية القاضي عما يصدر عنه من تصرفات - أثناء عمله ،
		عدم مسئولية القاضي كأصل عما يصدر عنه من تصرفات أثناء عمله. الاستثناء. مسئوليته عن التضمينات إذا انحرف عن واجبات وظيفته وأساء استعمالها في أحوال معينة على سبيل الحصر . علة ذلك .
١٤٢٠٤	٤١	(الطعن رقم ٢٣٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		« دعوى المخاصمة »
		١ - إقامة دعوى المخاصمة بعد رفع الإشكالات محل طلب الرد. لا تفقد القاضى صلاحيته لنظر الدعوى. علة ذلك. دعوى المخاصمة. عدم جواز إعتبارها سببا للرد طالما لم يبد الطاعن هذا السبب بالطريق الذى رسمه القانون أمام محكمة الموضوع .
١٤٩٦	٤٠	(الطعن رقم ٢٣٣٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٨)
		٢ - دعوى المخاصمة . الفصل فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها. أساسه. ما يرد فى تقرير المخاصمة والأوراق المودعة به. المادتان ٤٩٥ ، ٤٩٦ مرافعات. عدم إستناد الطاعن فى تقرير المخاصمة إلى شهادة الشهود. أثره. لا على المحكمة إن هى لم تستجب إلى طلبه سماع من أشهدهما أمامها .
١٤٢٠	٤١	(الطعن رقم ٢٣٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٨)

الصفحة	القائمة	
		قوة الأمر المقضى
		شرطها:
		١ - حجية الحكم المانعة من إعادة النظر فى المسألة المقضى فيها . مناطها . ١٠١م . إثبات . (مثال بصدد طلب إثبات العلاقة الإيجارية) .
١٤٣٢٥	٦٠	(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
		٢ - بطلان الإجراءات التى تتم بعد قيام سبب إنقطاع سير الخصومة - بما فيها الحكم - نسبى . التمسك به . سبيله . الطعن على الحكم بطريق الطعن المقررة قانوناً . عدم الطعن عليه فى الميعاد أو عدم قابليته للطعن . أثره . إكتساب الحكم لقوة الأمر المقضى .
١٤٤٠١	٧٣	(الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)
		٣ - حجية الأمر المقضى . شرطها . اتحاد الموضوع والخصوم والسبب فى الدعوى التى سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة .
١٤٤١٠	٧٤	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)
		٤ - حجية الحكم . شرطه . وجوب اتحاد الموضوع والخصوم والسبب فى الدعوى التى صدر فيها والدعوى المطروحة .
١٤٦٦٥	١١١	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		٥ - حجية الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى . مناطها . وحدة الموضوع والخصوم والسبب .
٢٤٨٦٨	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

الصفحة	اللائحة	نطاقها:
٢٤١٦٤	١٩٩	١ - إمتداد حجبية الحكم إلى الخلف الخاص. شرطه. صدوره قبل إنتقال الشئ موضوعه إليه وأكتسابه الحق عليه . (الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢١)
٢٤٧٣٤	٢٨٩	٢ - قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط. قرار عيني متعلق بذاتية العقار. حجبية الأحكام. مناطها. م ١٠١. إثبات. اقتصارها على أطراف الخصومة حقيقة أو حكما. علم جواز الاحتجاج بحجبية حكم سابق على غير الخصم. حق الاخير فى التمسك بعدم الاعتداد بذلك الحكم . (الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢١)
٢٤٨٠١	٣٠١	٣ - القضاء النهائى. إكتسابه قوة الأمر المقضى. نطاقه . (الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)
٢٤٨٥٨	٣١٠	٤ - المنع من إعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها. شرطه. القضاء النهائى. نطاقه. تقدير وحدة الموضوع أو اختلافه فى الدعويين. من سلطة محكمة الموضوع طالما استندت إلى أسباب مؤدية إلى النتيجة التى إنتهت إليها . (الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١٢)
٢٤٨٦٨	٣١٢	٥ - حجبية الحكم. اقتصارها على ما فصلت فيه المحكمة. مالم تفصل فيه المحكمة بالفعل لا يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى . (الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

الصفحة	الرقم	
		اثر قوة الأمر المقضى :
		١ - الأماكن المؤجرة مفروشة، اقتضاء مؤجرها مبالغ خارج نطاق الإيجار. غير مؤتم. أساس ذلك. فصل المحكمة الجنائية فى وصف العقد. أثره. عدم جواز بحث هذه المسألة من المحكمة المدنية .
١٤٥٥٢	٩٣	(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١) ٢ - قوة الأمر المقضى. أثرها. منع الخصوم من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى أو أهدت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها. الحكم النهائى الصادر بالريع. اكتسابه قوة الأمر المقضى فى مسألة الاختصاص الولائى فى دعوى أخرى بالريع عن فترة تالية .
١٤٥٩١	١٠٠	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥) ٣ - قوة الأمر المقضى. أثرها. منع الخصوم من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها الحكم ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثيرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها. مالم تنظره المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .
١٤٩٥٥	١٥٦	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

الرقم	المادة	المصدر
٢٤٤٣	١٧٧	<p>٤ - صدور عقدى بيع عن عقار واحد. جائز. المفاضلة بين المتنازعين على ملكيته. مناطها. الأسبقية فى التسجيل وألا يحوز الحكم السابق قوة الأمر المقضى بين ذات الخصوم .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)</p>
٢٤٤٣٤	٢٤٥	<p>٥ - حكم المحكمين. اكتسابه قوة الأمر المقضى طالما بقى قائما . ليس للقاضى عند الأمر بتنفيذ التحقق من عدالته أوصحة قضائه فى الموضوع لأنه لا يعد هيئة إستئنافية فى هذا الصدد .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)</p>
٢٤٨٠٨	٣٠٢	<p>٦ - القضاء فى المسألة الأساسية الواحدة بين نفس الخصوم . إكتسابه قوة الأمر المقضى . أثره .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)</p> <p>أحكام لها حجية مؤقتة :</p> <p>حجية الأمر المقضى للحكم الصادر من محكمة أول درجة. مؤقتة تقف بمجرد رفع الإستئناف عنه وعودتها فى حالة القضاء بتأييده وزوالها فى حالة الفائه. لازم ذلك . الركون إلى الحجية فى قضية أخرى قبل بلوغها مرتبة قوة الأمر المقضى مدعاة لفتح باب التناقض بين الأحكام فيما لو انحسرت عنها تلك الحجية فيما بعد. أثره. وجوب أن تدرأ المحاكم احتمال وقوع هذا التناقض . سبيل ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)</p>
٢٤٢٢٢	٢١٥	

الصفحة	اللمعة	
		<p>تصديق القاضي على الصلح لا يعد حكماً يحوز الحجية :</p> <p>العقد الصوري. لا وجود له قانوناً ولو كان مسجلاً. مؤداة.</p> <p>لكل دائن تجاهله رغم تسجيله ولو كان دينه لاحقاً له. تصديق المحكمة على عقد الصلح. لا يعد قضاءً له حجية الشيء المحكوم فيه. البيع الذي سبق أن تحرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة. القضاء بصوريته لأنه في حقيقته وصية. لا خطأ .</p>
١٤١٠٥	١٨٩	<p>(الطعن رقم ٢٥٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٩)</p> <p>حجية الحكم الجنائي :</p> <p>١ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطها . أن يكون باتاً . إما لاستنفاده طرق الطعن الجائزة فيه أو لفوات مواعيدها . عدم الطعن على الحكم الجنائي الغيبي بالمعارضة أو الاستئناف . إعتباره آخر إجراء من إجراءات الدعوى الجنائية حتى سقوطها بمضي المدة . أثره . عدم اكتسابه قوة الأمر المقضي أمام المحاكم المدنية .</p>
١٤٣٣٤	٦١	<p>(الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)</p> <p>٢ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . مناطها . المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية ، ١٠٢ إثبات . إستبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجنى عليه في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه . لاحجية له أمام القاضي المدني عند بحث التعريض المستحق .</p>
١٤٣٤٧	٦٤	<p>(الطعن رقم ٣٠٩٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)</p>

الصفحة	العدد	
		٣ - القضاء ببراءة التابع لانتفاء الخطأ من جانبه. لا يمنع المحكمة من الزام المتبرع بالتعويض على أساس المسؤولية الشبئية . علة ذلك .
١٤٥٤٠	٩٠	(الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١) ٤ - حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية. نطاقها. القضاء ببراءة التابع لانتفاء الخطأ فى جانبه. تطرق الحكم الجنائي إلى بحث خطأ المجنى عليه. تزيد لا يحوز حجيته أمام المحكمة المدنية .
١٤٥٤٠	٩٠	(الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١) ٥ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية. شرطه. أن يكون قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعويين وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله. المادتان ١٠٢ اثبات، ٤٥٦ اجراءات جنائية .
١٤٥٥٢	٩٣	(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١) ٦ - قضاء المحكمة الجنائية ببراءة الطاعنة من تهمة تقاضيتها المبالغ المطالب بها خارج نطاق عقد الإيجار من المطعون ضدهما تأسيسا على عدم تقديمهما أصلى الإيصاليين محل النزاع المكونين ركن الجريمة. عدم حيازته حجية أمام المحكمة المدنية طالما قدمت لها تلك الإيصالات .
١٤٩٧٩	١٦٠	(الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢) ٧ - حجية الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية أمام المحاكم . مناطه .
١٤٩٧٩	١٦٠	(الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)

الرقم	الصفحة
٢٤٣٧	٢٣٦
	٨ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية. نطاقها. اقتصرها على المسائل التي كان الفصل فيها ضروريا لقيامه. المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية، ١٠٢ إثبات. استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجنى عليه أو الغير في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه. لا حجية له في تقدير القاضي المدني للتعويض. علة ذلك.
	(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)
	مسائل متنوعة :
٢٤٣٨	٢٤٥
	٢ - حكم الإثبات. عدم إكتسابه قوة الأمر المقضى طالما خلت أسبابه من حسم مسألة أولية متنازع عليها. عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات. شرطه. ٩ إثبات. عدم بيانها صراحة أسباب هذا العدول. لا خطأ. علة ذلك.
	(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)
٢٤٣٩	٢٤٥
	١ - نص المادتين الأولى والثانية من إتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية. مفاده. إعتراف كل دولة منضمة بحجية أحكام التحكيم الأجنبية وإلتزامها بتنفيذها طبقا لقواعد المرافعات المتبعة فيها مالم يثبت المحكوم ضده توافر إحدى الحالات الخمس الواردة على سبيل الحصر في المادة ١/٥ من الإتفاقية أو يتبين لقاضي التنفيذ أنه لا يجوز اللجوء إلى التحكيم أو أن تنفيذ الحكم يخالف النظام العام.
	(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		(ك)
		كفالة
		علاقة المتبوع بالتابع « الكفيل المتضامن »
		١ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة .
		ما هيئها . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة
		مصدرها القانون . للمتبوع حق الرجوع على التابع بما أوفاه
		من تعريض للمضرور . م ١٧٥ مدنى .
٢٤١٠٢٣	٣٣١	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧)
		٢ - حق المتبوع في الرجوع على التابع بما أوفاه من
		تعويض للمضرور . سبيله . دعوى الحلول . المادتان ٣٢٦ ،
		٧٩٩ مدنى . أو الدعوى الشخصية . م ٣٢٤ مدنى . رجوع
		المتبوع على التابع بدعوى الكفيل قبل المدين . المادة ٨٠٠
		مدنى . غير جائز . علة ذلك .
٢٤١٠٢٣	٣٣١	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		(م)
		محاماه - محكمة الموضوع - محكمة القيم - مسئولية - مملات - معاهدات - مقاوله - ملكية - مؤسسات عامة - موطن .
		محاماه
		التوقيع على صحف الدعاوى
		صحف الدعاوى أمام محاكم الاستئناف . وجوب التوقيع عليها من محام مقيد بجدولها . تعلق ذلك بالنظام العام . تخلفه . أثره . بطلان الصحيفة . توقيع المحام باستلام أصل صحيفة استئناف غفل عن التوقيع عليها لاعتلائها . لا أثر له علة ذلك .
١٥٥	١٤٨ ع ١٩	(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		وكالة المحامي :
		١ - الوكالة الخاصة . شرط للمرافعة أمام القضاء . إلا أنها ليست شرطاً لازماً لرفع الدعوى ابتداء . لمحكمة الموضوع إستخلاص الوكالة الضمنية في رفع الدعوى متى كان استخلاصها سائفاً . مثال .
٢٧	١٢٠ ع ١٩	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٤)
		٢ - تضمن التوكيل الصادر من المطعون ضدها لمحاميها أنه خاص بركاته عنها في القضية الخاصة بشقة النزاع . انصرافه إلى وكالة المحامي في النزاع مرافعة وطعنا في جميع مراحل التقاضى .
٢٨	١٢٨ ع ١٩	(الطعن رقم ٢٤٨٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - عدم اشتراط صيغة خاصة فى عبارة التوكيل .</p> <p>اشتمال عبارة التوكيل على الحق فى إتخاذ إجراءات التقاضى والمرافعة أمام المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها ومحاكم الأحوال الشخصية فى قضايا الأحوال الشخصية . إتساعها لمباشرة القضايا أمام محكمة النقض طعناً وحضوراً .</p>
١٤١٥٢	٣٣	<p>(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٨ ق « احوال شخصية » . جلسة ١٩٩٠/١/١٦)</p> <p>٤ - العرض الحقيقى الذى يتبعة الإيداع . ماهيته .</p> <p>الوسيلة القانونية لإبراء ذمة المدين . شرطه . أن تتوافر فيه شروط الوفاء المبررى للزمة ومنها عرض المبلغ على صاحب الصفة فى أستيفاء الحق . قبول العرض . من التصرفات القانونية التى لايجوز للمحامى مباشرتها إلا بتفويض فى عقد الوكالة</p>
٢٤٢٠٢	٢٠٧	<p>(الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧)</p> <p>٥ - إختلاف اسم الموكل فى سند وكالة المحامى رافع الطعن بالنقض عن اسم الطاعن . خلو الأوراق بمايفسد أن الاسمين لشخص الطاعن . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة . « مثال »</p>
٢٤٤٥٢	٢٤٨	<p>(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/١٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		اتعاب المجاهدين
		١ - المصروفات القضائية وأتعاب المحاماه المحكوم بها في دعوى التعويض من قبيل التعويض . أثره . للمتبع أن يرجع على تابعه لأقتضاء هذه المصروفات بدعوى الحلول .
٢٤١٠٢٣	٣٣١	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧)
		٢ - استئناف قرارات مجلس نقابة المحامين في طلبات تقدير الاتعاب . ميعادة عشرة ايام من تاريخ اعلان القرار .
		٢ ٨٥ ق ١٧ لسنة ١٩٨٣ . حضور الخصم الجلسات امام مجلس النقابة أو تخلفه عن الحضور . لا أثر له .
٢٤١٠٢٤	٣٣٣	(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ١١٤٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٣٠)
		محكمة الموضوع
		اولا - سلطة محكمة الموضوع بالنسبة لمسائل الإجراءات المتعلقة برفع الدعوى :
		في إجراءات الإعلان :
		تحقق إعلان الخصوم بصحيفة الدعوى كشرط جوهري لاتعقاد الخصومة . من الأمور الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع متى استندت على أسباب سائفة لها مأخذها الصحيح من الأوراق .
٢٤١١٨	١٩١	(الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/١٠)

الصفحة	القائمة	
		ثانياً - سلطة محكمة الموضوع بالنسبة لتكليف الدعوى :
		تكليف الخصوم للدعوى . لا يقيد المحكمة ولا يمنعها من إعطائها التكليف الصحيح .
٢٤٦٤٣	٢٧٧	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٨)
		ثالثاً - سلطة محكمة الموضوع بالنسبة لمسائل الإثبات :
		استجواب الخصوم :
		الاستجواب . ماهيته . تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب أو امتناعه عن الإجابة عليه بغير مبرر قانوني .
		حق المحكمة في الحكم في الدعوى متى وجدت في أوراقها ما يكفي للفصل فيها .
١٤٨١٣	١٣٦	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)
		الإحالة للتحقيق :
		١ - المدعى . التزامه بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التي تزيدها . إحالة الدعوى إلى التحقيق . من إطلاقات محكمة الموضوع . علم اتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها . لا عيب .
٢٤١٠١٠	٣٢٩	(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)

الصفحة	القائمة	
		٢ - محكمة الموضوع . عدم التزامها بالاستجابة إلى طلب الخصم إحضار شهود نفى . شرطه . تمكينه من ذلك وتقاعسه عن أحضارهم .
٢٤١٩٣	٣٢٦	(الطعن رقم ٣٦٥٢ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)
		تقدير أقوال الشهود
		١ - تقدير أقوال الشهود والقرائن واستخلاص الحقيقة منها . من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفاً . عدم التزامها بتتبع مناحى دفاع الخصوم . النعى عليها فى ذلك . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
١٤١٦٠	٣٤	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٨ ق . احوال شخصية . . جلسة ١٩٩٠/١/١٦)
		٢ - لمحكمة الموضوع . السلطة فى فهم الواقع فى الدعوى وبحث الدلائل والمستندات والموازنة بينها وترجيح شهادة شاهد على آخر واستخلاص ما تراه متفقاً وواقع الدعوى دون رقابة من محكمة النقض متى كان سائفاً . عدم إلزامها بالرد على كل قرينة مناهضة يدلى بها الخصم متى أقامت قضاها على دليل يحمله . علة ذلك .
١٤٥٠٣	٨٥	(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
		٣ - محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير أقوال الشهود واستخلاص ما تقتنع به منها . شرطه . أن يكون استخلاصها سائفاً وألا تخرج بها عما يؤدى إليه مدلولها . عدم اشتراط ورود شهادة الشاهد على الواقعة المطلوب إثباتها بكافة تفاصيلها . يكفى أن تؤدى إلى الحقيقة التى استقرت فى وجدان المحكمة .
١٤١٠١٠	١٦٦	(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تقدير أقوال الشهود . منوط بمحكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بمعنى الشهادة تحتمله عباراتها دون معنى آخر ولو كان محتملاً . حسبها بيان الحقيقة التي اقتنعت بها . عدم التزامها بتتبع الخصوم في كافة مناحي دفاعهم والرد استقلالاً على ما يثيرونه خلافاً لها .
٢٤١٠٥	١٨٩	(الطعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
		٥ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . استقلال قاضي الموضوع به طالما لم يخرج عن مدلولها .
٢٤٩٣٣	٣١٨	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٨ ق . د احوال شخصية . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨)
		٦ - عدم ذكر أسماء الشهود وعدم إيراد نص أقوالهم . لا يعيب الحكم متى أشار إليهم وأورد مضمون أقوالهم .
٢٤٩٣٣	٣١٨	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٨ ق . د احوال شخصية . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨)
		٧ - ترجيح شهادة شاهد على آخر . من إطلاقات قاضي الموضوع . عدم التزامه ببيان أسباب الترجيح ما دام لم يخرج بأقوال الشهود عما تؤدي إليه .
٢٤٩٣٣	٣١٨	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٨ ق . د احوال شخصية . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨)
٢٤٨٦٨	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

الصفحة	القائمة	
		٨ - الإثبات بشهادة الشهود . قيامه على ركنين هما تعلق الوقائع المراد إثباتها بالدعوى وكونها منتجة في النزاع فيها . مؤدى ذلك . استخلاص المحكمة من أقوال الشهود دليلا على ثبوت أو نفي واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق . أثره . بطلان هذا الإستخلاص متى تمسك الخصم بذلك . علة ذلك . (مثال) .
٢٤١٠١٧	٣٣٠	(الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦) نائب الخبير :
		١ - طلب نذب خبير في الدعوى . لمحكمة الموضوع الالتفات عنه طالما وجدت في أوراق الدعوى مايكفي لتكوين عقيدتها .
١٤٢٦٥	٥٢	(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٥) ٢ - نذب مكتب الخبراء لمباشرة مأمورية . اعتباره الخبير في الدعوى . للمكتب نذب خبيرين أو أكثر ولو كان عددهم زوجياً علة ذلك . المادتان ١٣٥ ، ٣/١٣٦ ، إثبات ، والمادة ٥٠ من المرسوم بق ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء .
١٤٣٠١	٥٨	(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٩) ٣ - إجراء التحقيق أو تعيين خبير ليس حقا للخصوم . لمحكمة الموضوع عدم الإستجابة إليه دون أن تلتزم ببيان سبب الرفض .
١٤٤٤٢	٧٨	(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٥) ٤ - تعيين الخبير في الدعوى . رخصة لقاضى الموضوع . له وحده تقرير لزمومه من عدمه . النعى على الحكم لعدم الاستعانة بخبير . غير مقبول متى رأى في عناصر النزاع ما يكفي لتكوين إقتناعه .
١٤٢٦٥	١٠٦	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ ق . احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		نذب خبير آخر :
		١ - محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب نذب خبير آخر متى وجدت في تقرير الخبير السابق مايكفي لتكوين عقيدتها .
١٤٥٦٤	٩٥	(الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)
		٢ - عدم إستجابة المحكمة لتعيين خبير آخر . لا عيب . شرطه . أن تكون المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير الخبير الذي عينته في الدعوى .
١٤٦٧٣	١١٢	(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		٣ - عدم التزام محكمة الموضوع بتعيين خبير آخر في الدعوى أو الرد استقلالا على الطعون الموجهة إلى تقرير الخبير .
١٤٩٥٥	١٥٦	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		تعيين خبير مرجح :
		محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب نذب خبير مرجح متى وجدت في تقارير الخبراء المقدمة إليها مايكفي لاقتناعها بالرأى الذي أنهت إليه .
٢٤٦٧٩	٢٨٤	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)
		سوءة الخبير للخصوم :
		التحقق من إخطار الخبير للخصوم ببدء عمله . من سلطة محكمة الموضوع متى استندت إلى أسباب سائغة تترد إلى أصل ثابت . إغفال الخبير إرفاق إيصال الكتاب المسجل المرسل إلى الخصم . لا بطلان . علة ذلك .
١٤٥٦٤	٩٥	(الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		تقدير عمل الخبير :
١٠٧ ع ١	٢٥	١ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى والموازنة بين آراء الخبراء . من سلطة قاضى الموضوع . عدم التزامه بالرد استقلالا على ماوجه لتقرير الخبير الذى اطمأن إليه من طعون (الطعن رقم ٢٥٤٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣)
٣٠١ ع ١	٥٨	٢ - الأخذ بتقرير خبير واطراح ماعده . من سلطة محكمة الموضوع فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه منها متى كان لذلك أصله الثابت بالأوراق .
٥٩١ ع ١	١٠٠	(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٩) ٣ - عدم التزام محكمة الموضوع بالرد استقلالا على الطعون التى وجهها الطاعن لتقرير الخبير مادام أنها أخذت بما جاء فيه محمولا على أسبابه . لاسلطان عليها فى ذلك لمحكمة النقض .
٧٢٧ ع ١	١٢٨	(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥) ٤ - تقرير الخبير . لمحكمة الموضوع الأخذ به كله أو ببعض ما جاء به . علة ذلك .
٩٥٥ ع ١	١٥٦	(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/١٥) ٥ - عدم التزام محكمة الموضوع بتعيين خبير آخر فى الدعوى أو الرد استقلالا على الطعون الموجه إلى تقرير الخبير الذى أخذت به .
		(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع . لها الأخذ بتقرير الخبير المقدم فى الدعوى محمولا على أسبابه . عدم إلزامها بالرد إستقلا على الطعون الموجهة إليه متى أقامت قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله .
٢٤١٨٤	٢٠٤	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣) فى القرارين :
		إستنباط القرارين . من سلطة محكمة الموضوع . لها الاستناد إلى ما قضى به فى دعوى أخرى مستعجلة دارت بين نفس الخصوم لتدعيم الأدلة التى سردتها .
١٤١٠٢	٢٤	(الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣) سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة : مسائل عامة :
		١ - لمحكمة الموضوع . السلطة فى فهم الواقع فى الدعوى وبحث الدلائل والمستندات والموازنة بينها وترجيح شهادة شاهد على آخر واستخلاص ما تراه متفقا وواقع الدعوى دون رقابة من محكمة النقض متى كان سائغا . عدم إلزامها بالرد على كل قرينة مناهضة يدلى بها الخصم متى أقامت قضاها على دليل يحمله . علة ذلك .
١٤٥٠٣	٨٥	(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١٥) ٢ - محكمة الموضوع . سلطتها فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحث الدلائل والمستندات وترجيح ما تطمئن إليه منها . متى كان من شأنه أن يؤدى إلى ما أنتهت إليه . تقدير كفاية الأدلة أو عدم كفايتها فى الاقتناع . من شأن محكمة الموضوع . عدم خضوعها فى ذلك لرقابة محكمة النقض .
١٤٦٦٥	١١١	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها وكفايتها . من سلطة قاضى الموضوع . متى أفصح عن مورد الدليل وكان استخلاصه سائغاً وكافياً .
١٥٥	١٤٨	(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		٤ - محكمة الموضوع . سلطتها فى بحث الدلائل والمستندات وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ماتمئن إليه منها واستخلاص ماتراه متفقاً مع واقع الدعوى . شرطه أن يكون استخلاصها سائغاً عما له أصل ثابت فى الأوراق .
١٨٣	٢٤٦	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٩ ق . احوال شخصية ، . جلسة ١٩٩٠/٥/٨)
		٥ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحث وتقدير ما يقدم فيها من أدلة ومستندات . من سلطة محكمة الموضوع حسبها بيان الحقيقة التى اقتنعت بها وإقامة قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله . عدم التزامها بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحجهم والرد عليها استقلالاً . علة ذلك .
٢٤٩	٢٤٥	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/١٩)
		٥ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة فى تقدير الأدلة والقرائن والموازنة بينها واستخلاص الحقيقة منها متى أقامت قضاها على أسباب سائغة .
٢٦٩	٢٤٧	(الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١٠/٣٠)

القاعدة	المادة
٢٨٤	٢٤٦٧٩
٦ - استخلاص الحكم المطعون فيه سوء النية وإعمال حكم م ٩٤٢ مدنى فى شأن إزالة المباني التى أقامها الطاعن على عين النزاع تأسيسا على أنه لا سند له فى وضع يده عليها بعد إطراح الحكم دفاع الطاعن بشأن استنجاهه لعين النزاع . استخلاص سائق يدخل فى نطاق السلطة التقديرية لقاضى الموضوع . (الطعن رقم ٣٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)	
رابعة - سلطة محكمة الموضوع بالنسبة لفهم الواقع فى الدعوى :	
١ - تقدير وجود عداوة بين القاضى وأحد الخصوم يرجع معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل . من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائغة . مثال . (الطعن رقم ٢٣٣٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٨)	
٤٠	١٤١٩٦
٢ - من سلطة محكمة الموضوع تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها طالما أقامت قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله . إقامة الحكم قضاها على ما استخلصه من تحقيقات اللجنة من أن الضرر الذى لحق المصاب وقع بخطئه وحده نتيجة استمراره متدفعاً بدراجة مسرعة رغم انحراف السيارة - التى تجاوزته - جهة اليمين فأصطدم بمؤخرتها . سائق . (الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)	
٦١	١٤٣٣٤

الصفحة	القاعدة	
		٣ - قاضى الموضوع . سلطته فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى متى أقام قضاؤه على أسباب تكفى لحمله .
١٤٢٩٣	٧١	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
		٤ - التعرف على تاريخ تسلم المشتري للمبيع . من مسائل الواقع . استقلال قاضى الموضوع بها متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة لها معينها فى الأوراق .
١٤٤١٠	٧٤	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١)
		٥ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير ما يقدم إليها من أدلة واستخلاص الحقيقة منها . من سلطة محكمة الموضوع متى كان سائغاً وله أصل ثابت بالأوراق .
١٤٤١١	٧٣	(الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١)
٢٤٢٦٦	٢١٩	(الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ ق . ١٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)
٢٤٧٠٠	٢٨٦	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٦ ق . د احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠)

الرقم	القاعدة	الصفحة
٦ -	فهم الواقع فى الدعوى من سلطة محكمة الموضوع . تكيفها لهذا الواقع مسألة قانون . خضوعه لرقابة محكمة النقض .	
١٤٣٠	٧٦	(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٤)
٧ -	استخلاص نية المتعاقدين على إبرام عقد الإيجار وتحصيل فهم الواقع فى الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع . شرطه . أن تقيم قضاها على أسباب سائغة .	
١٤٧٤٤	١٢٤	(الطعن رقم ١٩٠، ١٩١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)
٨ -	فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها وكفايتها . من سلطة قاضي الموضوع . متى أفصح عن مورد الدليل وكان استخلاصه سائغاً وكافياً .	
١٤٩٤٨	١٥٥	(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
٩ -	حق المؤجر فى طلب إزالة المباني التى يقيمها المستأجر دون علمه فى العين المؤجرة . م ٥٩٢ مدنى . إستخلاص علم المؤجر من عدمه . من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله .	
٢٤٩٦	١٨٨	(الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - الاعتماد المستندي . ماهيته . التزامات البنك فاتح الاعتماد وكل من الأمر المشتري والمشتري البائع . خضوعها للمشروط الواردة في طلب فاتح الاعتماد . قصور هذه الشروط يوجب تطبيق الأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية مع جواز تكميلتها بنصوص ومبادئ القانون الداخلي لقاضي النزاع . خضوع هذه الشروط في تطبيقها لسلطة محكمة الموضوع في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها وتفسير الإقرارات والاتفاقات بما تراه أو في إلى نية عاقدتها .
٢٤٠٩	٢٤٢	(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٩)
		خامساً - سلطة محكمة الموضوع بالنسبة للمنازعات الناشئة عن العقود: في تكييف العقد:
		١ - تكييف العقد . التعرف على النية المشتركة للمتعاقدين . العبرة فيه بحقيقة الواقع . استخلاصه مما تستقل به محكمة الموضوع متى كان سائفا .
١٤٩٢	٨٤	(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٩ ق . لسة ١٩٩٠/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
١٤٦٩١	١١٥	٢ - التعرف على قصد المتعاقدين . من سلطة محكمة الموضوع . تكييفه القانوني . خضوعه لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٦)
٢٤٣٦١	٢٣٣	٣ - إعطاء العتود التي تبرمها جهة الإدارة وصفها القانوني الصحيح با اعتبارها عقود إدارية أو مدنية . تمامه على مدى ما يرى تحصيله منها ومطابقته للحكمة من إبرامها . (الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢٦)
		في تفسير العقد :
١٤١٢٨	٢٨	١ - قاعدة العقد شريعه المتعاقدين . م ١٤٧ مدني . مؤداها . عدم جواز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين . عدم جواز انحراف القاضى عن عباراته الواضحة . م ١٥٠ / مدني . خضوعه في ذلك لرقابه محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٤٨٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٤)
١٤٢٤٣	٤٨	٢ - تفسير العقد . لايجوز للقاضى الانحراف عن عباراته الواضحة . المقصود بالوضوح . حمله عبارات العقد على ما يخالف ظاهرها . شرطه . بيان أسباب ذلك . خضوعه لرقابة محكمة النقض في هذا الشأن . (الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٤)
١٤٤٤٢	٧٨	٣ - تفسير الاتفاقيات والمشارطات والمحركات من سلطة محكمة الموضوع . بما تراه أوفى إلى نية عاقيدها ما دامت لم تخرج عن المعنى الذي تحمله عباراتها . (الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - محكمة الموضوع . سلطاتها فى تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أو فى بمقصود العاقلين . مناطه .
٢٤١٨١	٢٠٣	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣)
		٥ - تفسير العقود والشروط وإستظهار نية طرفيها . استقلال محكمة الموضوع به مادام قضاها يقوم على أسباب سائغة ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر .
٢٤٢٦٦	٢١٩	(الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ ق . ١٢٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)
٢٤٤٢٠	٢٤٣	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/١١)
		فى فسخ العقد :
		الشرط الفاسخ الصريح الذى يسلب المحكمة سلطة تقدير أسباب الفسخ . يلزم أن تكون صيغته قاطعه للدلالة على وقوع الفسخ بمجرد حصول المخالفة الموجه له .
٢٤٢٦٦	٢١٩	(الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ ق . ١٢٠ لسنة ٥٨ ق . - جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		في عقد البيع :
		في استخلاص الثمن الحقيقي :
		الثمن الحقيقي . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصه
		متى أقامت قضاها على أسباب سائفة . استخلاصها أن
		الثمن الوارد بالعقد المسجل هو الثمن الحقيقي وليس الثمن
		المدعى بالعقد الابتدائي الذي يزيد عليه لعدم قيام الدليل
		على ذلك . سائغ .
١٤٧٦٧	١٢٨	(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)
		في عقد الإيجار :
		في إثبات قيام العلاقة الإيجارية :
		إثبات العلاقة الإيجارية من سلطة محكمة الموضوع . متى
		كان استخلاصها سائفاً .
٢٤٥٤١	٢٦٢	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٢)
		في استخلاص الصفة في المؤجر :
		استخلاص توافر الصفة في المؤجر التي تخوله الحق في
		التأجير أو عدم توافرها . استقلال محكمة الموضوع به متى
		أقامت قضاها على أسباب سائفة .
١٤٥١٤	٨٦	(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
		في تحديد الغرض من الاستئجار :
		- التعرف على الغرض من استئجار العين وتوافر الإقامة
		فيها وترجيح بعض أقوال الشهود وأطراح ما عده . من سلطة
		قاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائفاً يتفق والثابت
		بالأوراق ولا يتجافى مع مدلول ما أخذ به من أقوال الشهود .
٢٤٤٩٣	٢٥٥	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)

القاعدة	المصفحة
<p>في تحديد وصف العين المؤجرة :</p> <p>إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين إيجار الأماكـن . العبـرة في وصف العين المؤجرة هي بما ورد بعقد الإيجار . متى كان مطابقاً لحقيقة الواقع ومقصود المتعاقدين استقلال محكمة الموضوع بتقدير ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة . لا عبـرة بالغرض الذي أجرت من أجله الأرض ولا بما يقيمه المستأجر عليها من منشآت .</p> <p>(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)</p>	
٢٨٤	٢٤٦٧٩
<p>في تأجير العين مفروشة :</p> <p>الأماكـن المؤجرة مفروشة . عدم خضوعها لأحكام قوانين إيجار الأماكـن الخاصة بالامتداد القانوني وتحديد الأجرة . شرطه . إشتمال الإجارة فوق منفعة المكان في ذاته على مفروشات أو منقولات ذات قيمة تبرر تغليب منفعتها على منفعة العين خالية . لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته متى كان استخلاصها سائفاً . العبـرة في ذلك بحقيقة الواقع لا بما أثبت في العقد .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٦٠ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢١)</p>	
٢٨٨	٢٤٧١٤
<p>في تقدير الضرر الناجم عن إساءة استعمال العين المؤجرة :</p> <p>١ - حق المؤجر في إخلاء المستأجر إذا ثبت بحكم قضائي</p>	

الصفحة	القاعدة	
		<p>نهائي استعماله العين المؤجرة أو سماحة باستعمالها بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو منافية للأداب العامة . م ١٨ / د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . خلو النص المذكور من بيان حكم الأنفعال الصادرة من تابعي المستأجر . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدني . مؤداه . مسئولية المستأجر عن أفعال المقيمين معه بالعين المؤجرة . وقوع الفعل الضار من المترددين على المستأجر . انعقاد مسئوليته عند ثبوت سماحه بهذا الفعل . التزام محكمة الموضوع حال نظر دعوى الإخلاء بالتحقق من سماح المستأجر لغير المقيم معه بالعين المؤجرة من إثبات الفعل الضار بأسباب سائفة .</p>
٢٤٩٦٥	٣٢٢	<p>(الطعن رقم ٢٧١٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)</p> <p>في ترك المستأجر للعين المؤجرة :</p> <p>إثبات أو نفى ترك المستأجر للعين المؤجرة وتنازله عنها لآخر . واقع . إستقلال محكمة الموضوع بتقديره . متى كان إستخلاصها سائفاً .</p>
٢٤٤٨	١٧٨	<p>(الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		في تأجير المتجر :
		عناصر وجود المتجر - تقدير كفايتها - من سلطة محكمة الموضوع . لها في سبيل ذلك التحرى عن قصد المتصرف من تصرفه .
١٤٤٢	٧٨	(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٥)
		في الضرورة الملجئة لبئح المتجر أو المصنع :
		إبقاء الإيجار في حالة بيع المتجر أو المصنع بالجدك . مناطه . توافر الضرورة الملجئة للبئح وتقدير تلك الضرورة هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائغة .
٢٤٤٨٤	٢٥٤	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
		في عقد الوكالة :
		١ - الوكالة الخاصة . شرط للمرافعة أمام القضاء إلا أنها ليست شرطاً لازماً لرفع الدعوى ابتداء . لمحكمة الموضوع استخلاص الوكالة الضمنية في رفع الدعوى متى كان استخلاصها سائفاً . مثال .
١٤١٢٠	٢٧	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٤)
		٢ - ثبوت الوكالة الاتفاقية . أمر موضوعي . للمحكمة استخلاصها من أوراق الدعوى متى كان استخلاصها سائفاً .
١٤٢٩٠	٥٦	(الطعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

الصفحة	القائمة	
		سلاسة: سلطة محكمة الموضوع في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية :
		في تقدير مبرر الطلاق :
		١ - الضرر المبرر للتطليق . ماهيته . استقلال محكمة الموضوع بتقديره . م٦ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . دخول التشهير بارتكاب الجرائم في ذلك .
٢٤٧٠٧	٢٨٧	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٩ ق . د احوال شخصية ، . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠)
		٢ - تقدير دواعي الفرقة بين الزوجين وبحث دلالتها والموازنة بينها . من سلطة قاضي الموضوع : طالما أقام حكمه على أسباب سائغة تؤدي إلى ما خلص إليه .
٢٤٧٠٧	٢٨٧	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٩ ق . د احوال شخصية ، . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠)
		سابعاً - سلطة محكمة الموضوع بالنسبة للمسئولية :
		في الخطأ :
		١ - تكييف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع متى كان سائفاً .
١٤١١٥	٢٦	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٤)
		٢ - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع . لها الأخذ بتقرير الخبير المقدم في الدعوى محمولاً على أسبابه . عدم إلزامها بالرد استقلالاً على الطعون الموجهة إليه متى أقامت قضاها على أسباب سائغة تكفي لحمله .
٢٤١٨٤	٢٠٤	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
٢٤٣٧٩	٢٣٦	٣ - إثبات مساهمة المضرور في الفعل الضار أو أن الضرر بفعله وحده . من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع . له استخلاص ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ من عدمه . (الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)
		في الضرر :
		١ - من سلطة محكمة الموضوع . تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها طالما أقامت قضاها على أسباب سائغة تكفي لحمله . إقامة الحكم قضاءه على ما استخلصه من تحقيقات اللجنة من أن الضرر الذي لحق المصاب وقع بخطئه وحده نتيجة استمراره مندفعاً بدراجة مسرعة رغم انحراف السيارة - التي تجاوزته - جهة اليمين فاصطدم بمؤخرتها . سائغ .
١٤٣٣٤	٦١	(الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
		في علاقة السببية بين الخطأ و الضرر :
		١ - تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر . من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة . مثال .
١٤٥٣٣	٨٩	(الطعن رقم ٣٤٥٩ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - إستخلاص الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما . من سلطة محكمة الموضوع . استظهار الحكم من تحقيقات محكمة النقض ما لحق عملية فرز الأصوات وإعلان النتيجة من أخطاء . أدت إلى إعلان فوز منافس المطعون ضده رغم أحققته هو علاوة على تراخي رئيس اللجنة التشريعية ورئيس مجلس الشعب في عرض النتيجة على المجلس في الوقت المناسب . قضاؤه بالتعويض تأسيساً على ما لحقه من أضرار نتيجة ذلك . سائغ .
١٤٦٤٩	١١٠	(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨) في تقدير التعويض :
		١ - تقدير التعويض . من إطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مستهدية بكافة الظروف والملابسات في الدعوى . تعديل محكمة الاستئناف مبلغ التعويض فقط يوجب عليها ذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل .
٢٤٣٧٩	٢٣٦	(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧) ٢ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير قيمة التعويض عن الضرر الناشئ عن الخطأ متى كان غير مقدر في القانون . شرطه . أن تبين عناصر التعويض .
٢٤٤٠٩	٢٤٢	(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٩)

الصفحة	القاعدة	
		ثامناً : سلطة محكمة الموضوع بالنسبة لاستخلاص الغلط والغش :
		١ - المسئولية التقصيرية . عدم جواز الأخذ بأحكامها في حالة الارتباط بعلاقة عقدية سابقة . الاستثناء . إخلال التعاقد الذي يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً . علة ذلك . استخلاص عناصر الغش من سلطة محكمة الموضوع .
١٤٩١٧	١٥١	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٤)
		٢ - محكمة الموضوع . سلطتها في استخلاص الغلط وعناصر الغش وما إذا كانت الواقعة المدعى بها تعتبر قوة قاهرة من عدمه متى أقامت قضاها على أسباب سائغة .
٢٤٨٣٣	٣٠٥	(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)
		تاسعاً : سلطة محكمة الموضوع بالنسبة للقوة القاهرة :
		محكمة الموضوع . سلطتها في استخلاص الغلط وعناصر الغش وما إذا كانت الواقعة المدعى بها تعتبر قوة قاهرة من عدمه متى أقامت قضاها على أسباب سائغة .
٢٤٨٣٣	٣٠٥	(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)
		عاشراً : سلطة محكمة الموضوع بالنسبة للتزوير :
		محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أدلة التزوير متى كان تقديرها سائفاً .
٢٤٨٦٨	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		حادى عشر : سلطة محكمة الموضوع بالنسبة للصورية :
		١ - محكمة الموضوع . لها إقامة قضائها فى الطعن بالصوريه على مايكفى لتكوين عقيدتها من الأدلة المطروحة فى الدعوى دون أن تكون ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق عدم جواز تعويلها فى ذلك على نصوص المحرر المطعون عليه أو رفضها طلب الإحالة للتحقيق بغير مسوغ قانونى . علة ذلك .
١٤٣٩٨	٧٢	(الطعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
		٢ - تقدير كفاية قرائن الصورية . هو مما تستقل به محكمة الموضوع . المنازعة فى ذلك جدل موضوعى فى تقدير الدليل . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٢٤٧٥٩	٢٩٥	(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٦) .
		ثانى عشر : سلطة محكمة الموضوع بالنسبة لاستخلاص وضع اليد المكتسبة للملكية :
		١ - التملك بوضع اليد المدة الطويلة . سبب مستقل بذاته من أسباب كسب الملكية يسرى على الكافة . إعتباره من مسائل الواقع . مؤدى ذلك . إستقلال قاضى الموضوع بتقديره .
٢٤٢١	١٧٤	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
		٣ - إلزام المحكمة بتحرى توافر الشروط اللازمة لكسب الملكية عند بحث النزاع حول التملك بوضع اليد المدة الطويلة ومنها شروط المدة وما يعترضها من وقف أو أنقطاع .

الصفحة	القاعدة	
		مؤدى ذلك . وقف سريان التقادم عند وجود مانع يستحيل معه على الدائن المطالبه بحقه فى الوقت المناسب . الموانع سواء كانت شخصية أو قانونية . عدم ورودها على سبيل الحصر . م ٣٨٢ مدنى . سريان هذه القواعد فى شأن التقادم المكسب للملكية عملاً بالمادتين ٩٧٣ ، ٩٧٤ مدنى .
٢٤٢٦٦	٢١٩	(الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ ق . لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)
		٤ - محكمة الموضوع . سلطتها فى التحقق من إستيفاء الحيازة لشروطها القانونية متى أقامت قضاها على أسباب سائغة .
٢٤٧٤١	٢٩٢	(الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)
		ثالث عشر : سلطة محكمة الموضوع بالنسبة للتأمينات الاجتماعية :
		١ - تقدير توافر شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق إصابة عمل . من سلطة محكمة الموضوع .
٢٤٥٨٥	٢٦٧	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)
		٢ - إعتبار الإصابة إصابة عمل . واقع . لقاضى الموضوع تقديره . عدم خضوعه فى ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغاً .
٢٤٥٨٥	٢٦٧	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		رابع عشر : سلطة محكمة الموضوع في الرد على دفاع الخصوم :
		١ - تقدير أقوال الشهود والقرائن وإستخلاص الحقيقة منها . من سلطة محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها سائغاً . عدم التزامها بتتبع مناحى دفاع الخصوم . النعى عليها في ذلك . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
١٤١٦٠	٣٤	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٨ ق . . أحوال شخصية ، جلسة ١٩٩٠/١/١٦)
		٢ - عدم إلزام المحكمة بتكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم أولفت نظرهم إلى مقتضياته . حسبها أن تقيم قضاها وفقاً للمستندات والأدلة المطروحة عليها .
١٤١٠١	٧٣	(الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ ق . . جلسة ١٩٩٠/٢/١)
٢٤٧٤١	٢٩٢	(والطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ ق . . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)
		٣ - تقدير أقوال الشهود . منوط بمحكمة الموضوع سلطتها في الأخذ بمعنى للشهادة تحتمله عباراتها دون معنى آخر ولو كان محتملاً . حسبها بيان الحقيقة التي أقتنعت بها عدم إلزامها بتتبع الخصوم في كافة مناحى دفاعهم والرد إستقلالاً على ما يثيرونه خلافاً لها .
٢٤١٠٥	١٨٩	(الطعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٥٨ ق . . جلسة ١٩٩٠/٥/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى ، وبحث وتقدير ما يقدم فيها . من أدلة ومستندات . من سلطة محكمة الموضوع . حسبها بيان الحقيقة التي إقتنعت بها وإقامة قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله . عدم إلزامها بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم والرد عليها إستقلالاً . علة ذلك .
٢٤٨	٢٤٩	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/١٩)
		خامس عشر : سلطة محكمة الموضوع في التحقق من استيفاء الحيابة شروطها القانونية :
		محكمة الموضوع . سلطتها في التحقق من إستيفاء الحيابة لشروطها القانونية متى أقامت قضاها على أسباب سائفة .
٢٤٩	٢٩٢	(الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)
		سادس عشر : سلطة محكمة الموضوع في تقدير كفاية التحريات التي تسبق الإعلان في مواجهة النيابة العامة :
		تقدير كفاية أو عدم كفايتها . التحريات عن موطن الشخص المراد إعلانه قبل إعلانه في مواجهة النيابة . سلطة تقديرية لمحكمة الموضوع .
١٤٠١	٧٣	(الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>سابع عشر : سلطة محكمة الموضوع في تحرى العرف والتثبت من قيامه :</p> <p>تحرى العرف في ذاته والتثبت من قيامه. من سلطة محكمة الموضوع . لارقابة لمحكمة النقض عليها إلا إذا حادت عن تطبيق عرف ثبت وجوده .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٠٦، ١٨٤٥، لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)</p>
١٤٢٧٠	٥٣	<p>ثامن عشر : سلطة محكمة الموضوع بالنسبة لمصروفات الدعوى :</p> <p>لمحكمة الموضوع الزام أيا من الخصوم بمصروفات الدعوى كلها رغم القضاء له ببعض طلباته . م ١٨٦ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)</p>
٢٤٤٩٣	٢٥٥	
		<p>محكمة القيم</p> <p>أحكام المحكمة العليا للقيم . عدم جواز الطعن فيها بالنقض م ٥٠ ق ٩٥ لسنة ١٩٨٠ . قاعدة جواز الطعن في الأحكام الإنتهائية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها . م ٢٤٩ مرافعات . عدم جواز اعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة العليا للقيم . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٥)</p>
٢٤٧٥١	٢٩٣	

الصفحة	القاعدة	مسئولية
		المسئولية التقصيرية :
		عناصر المسؤولية :
		« الخطأ »
		١ - تكليف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية من سلطة محكمة الموضوع متى كان سائفاً
١٤١١٥	٢٦	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٤)
		٢ - من سلطة محكمة الموضوع تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها طالما أقامت قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله . إقامة الحكم قضاها على ما استخلصه من تحقيقات اللجنة من أن الضرر الذي لحق المصاب وقع بخطئه وحده نتيجة استمراره متدفعاً بدراجة مسرعة رغم انحراف السيارة - التي تجاوزته - جهة اليمين فاصطدم بمؤخرتها . سائق .
١٤٣٣٤	٦١	(الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
		٣ - الطعن الانتخابي الوارد بنص المادة ٩٣ من الدستور . إنصرافه إلى العملية الانتخابية من تصويت وفرز إلى إعلان النتيجة . إمتداده أيضاً إلى ما يفرضه الدستور من إحالة الطعن إلى محكمة النقض لتحقيقه وعرض نتيجة التحقيق على المجلس

الصفحة	القاعدة	
		<p>لإصدار قرار في شأنه . إفتقار هذه الأعمال لمشروعية وإنحرافها عن أحكام الدستور . مؤداه . إنحدارها إلى مستوى العمل المادى و يحقق بها ركن الخطأ فى المسئولية التقصيرية .</p>
١٤٦٤٩	١١٠	<p>(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)</p> <p>٤ - المسئولية التقصيرية . عدم جواز الأخذ بأحكامها فى حالة الارتباط بعلاقة عقدية سابقة . الاستثناء . إخلال المتعاقد الذى يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً . علة ذلك . إستخلاص عناصر الغش من سلطة محكمة الموضوع .</p>
١٤٩١٧	١٥١	<p>(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٤)</p> <p>٥ - الخطأ المرفقى . ماهيته . الخطأ الذى ينسب إلى المرفق حتى لو كان الذى قام به مادياً أحد العاملين بالمرفق . قيامه على أساس أن المرفق ذاته هو الذى تسبب فى الضرر لكونه لم يؤد الخدمة العامة وفقاً للقواعد التى يسير عليها . ثبوت أن الخطأ الموجب للتعويض خطأ شخصياً . مسألة التابع عنه . للمتبع الكفيل المتضامن معه الرجوع عليه بما يوفيه عنه من تعويض للمضرور . م ١٧٥ مدنى . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .</p>
٢٤٦١	١٨١	<p>(الطعن رقم ٢٧٥٣ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٦)</p>

الرقم	القاعدة	الصفحة
١٨٢	٦ - الضرر الذى يصيب أحد المتعاقدين نتيجة إخلال الطرف الآخر بالتزامه التعاقدى . يوجب تطبيق أحكام العقد والمسئولية العقدية . إرجاع المضرور الضرر إلى استعمال الآخر لطرق احتيالية أو اقترافه جرماً أو ارتكابه خطأ جسيماً معادلاً للفس . يوجب أعمال أحكام المسئولية التقصيرية .	٢٤٦٥
١٨٢	(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٧)	
٢٠٤	٧ - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع . لها الأخذ بتقرير الخبير المقدم فى الدعوى محمولاً على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالاً على الطعون الموجهة إليه متى أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله .	٢٤١٨٤
٢٠٤	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣)	
٢٠٤	٨ - حصانة النشر . اقتصارها على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام التى تصدر علناً . عدم امتدادها إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية . علة ذلك . ليست علنية . أثره . نشر وقائعها وما يتخذ بشأنها على مسئولية ناشرها .	
٢٠٤	المادتان ١٨٩ ، ١٩٠ عقوبات . حرية الصحفي لاتعزو حرية الفرد العادى ولا تتجاوزها إلا بتشريع خاص . مؤدى ذلك تناول القضايا بالنشر فى مرحلة التحقيق الابتدائى أو الأولى باعتبارها من الأحداث العامة . ليس بالفعل المباح على	

الصفحة	القاعدة	
		إطلاقه وإثما محدد بالضوابط المنظمة له . مناهة . المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق العامة . المساس بالشرف والسمعة . متى ثبتت عناصره . ضرب من ضروب الخطأ الموجب للمسئولية . لا يشترط فيه أن يكون المعتدى سئ النية بل يكفي أن يكون متسرعاً إذ في التسرع انحراف عن السلوك المألوف للشخص المعتاد وهو ما يتوافر به هذا الخطأ - هذا إلى أن سوء النية ليس شرطاً في المسؤولية التقصيرية كما هو شرط في المسؤولية الجنائية .
٢٤٣١٠	٢٢٦	(الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/١٧) ٩ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها . اقتصارها على المسائل التي كان الفصل فيها ضرورياً لقيامه . المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية ، ١٠٢ إثبات . استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجنى عليه أو الغير في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه . لا حجية له في تقدير القاضى المدنى للتعويض علة ذلك .
٢٤٣٧٩	٢٢٦	(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧) ١٠ - رجوع الدائن الذى أجيب إلى قسح عقده بالتعويض على المدين . شرطه . عدم قيام المدين بتنفيذ التزامه نتيجة خطئه بإهمال أو تعمد . أساس التعويض . المسؤولية التقصيرية .
٢٤٨٤٩	٣٠٨	(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		مساهمة المضرور في الخطأ :
٢٤٣٧٩	٢٣٦	إثبات مساهمة المضرور في الفعل الضار أو أن الضرر بفعله وحده . من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع . له استخلاص ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ من عدمه . (الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)
		« الضرر »
١٤٣٧٩	٦٩	١ - استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه . من مسائل الواقع استقلال قاضي الموضوع بتقديره . شرطه . (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
١٤٤٥٩	٨٠	٢ - التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر . مناطه . إعالة المتوفى وقت وفاته للمضرور فعلاً على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار كانت محققة . الضرر المحتمل غير كاف للحكم بالتعويض . ثبوت أن المضرور زوجه للمجنى عليه . دليل على ثبوت الضرر المادي . علة ذلك . (الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٦)
١٤٣٦٢	١٢٧	٣ - الضرر . ركن من أركان المسؤولية . ثبوته . موجب للتعويض مادياً كان أو أدبياً . الضرر الأدبي . المقصود به . كل ضرر يؤذي الإنسان في شرفه أو يصيب عاطفته ومشاعره انتفاء - حصر أحوال التعويض عنه . الاعتداء على حق الملكية باتلاف مال مملوك للمضرور ويتخذ وسيلة لكسب الرزق . من شأنه أن يحدث له حزناً وغماً . كفايته لتحقيق الضرر الأدبي . والتعويض عنه . (الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)

الصفحة	القائمة	
		٤ - التعويض عن الضرر المادى . شرطه . تحقق الضرر بالفعل أو أن يكون وقوعه فى المستقبل حتمياً . مناطه . ثبوت أن المجنى عليه وقت وفاته كان يعول المضرور فعلا على نحو مستمر ودائم . إغفال الحكم استظهار مصدر هذه الإعالة قصور . مجرد وقوع الضرر فى المستقبل . غير كاف للقضاء بالتعويض .
١٤٨٢٩	١٣٨	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢) ٥ - تعيين العناصر المكونة للضرر التى يجب دخولها فى حساب التعويض . من مسائل القانون . خضوعها لرقابة محكمة النقض . مؤدى ذلك . التزام محكمة الموضوع ببيان عناصر الضرر الذى قضت من أجله بالتعويض . سلطتها فى تقدير تلك العناصر . شرطه .
١٤٩١٧	١٥١	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٤) علاقة السببية بين الخطأ والضرر . ١ - تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة . مثال .
١٤٥٣٣	٨٩	(الطعن رقم ٣٤٥٩ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١٨) ٢ - استخلاص الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما من سلطة محكمة الموضوع . استظهار الحكم من تحقیقات محكمة النقض ما لحق عملية قرز الأصوات وإعلان النتيجة من أخطاء أدت إلى إعلان فوز منافس المطعون ضده رغم أحقيته هو فى ذلك علاوة على تراخى رئيس اللجنة التشريعية ورئيس مجلس الشعب فى عرض النتيجة على المجلس فى الوقت

الصفحة	القاعدة	
		المناسب . تضاضه بالتعويض تأسيساً على ما لحق المطعون ضده من أضرار نتيجة ذلك . سائع .
١٤٦٤٩	١١٠	(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨) « مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعه »
		١ - مسؤولية المتبوع . مناطها . أن يكون فعل التابع قد وقع أثناء تأديته وظيفته أو كان قد استغل وظيفته أو ساعدته أو هيأت له فرصة ارتكابه الفعل غير المشروع سواء كان ذلك لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصى يعلم المتبوع أو بغير علمه . م ١٧٤ مدنى .
١٤٢٤٧	٦٤	(الطعن رقم ٢٥١ . ٣٠٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣٠) ٢ - وفاة المتبوع بما قضى عليه به من تعويض للمضرور عما لحقه من ضرر بخطأ تابعة . حلوله محل المضرور فى ذات حقه بخصائصه وتوابعه وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفعوع . أثره . فى دعوى الحلول للتابع التمسك فى مواجهة المتبوع بسقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثى إذا لم يكن قد اختصم فيها . م ١٧٢ مدنى . سقوطها بمضى خمس عشرة سنة متى اختصم التابع مع المتبوع فيها وقضى عليهما بالتعويض متضامين بحكم حائز لقوة الأمر المقضى . مؤدى ذلك . يمتنع على التابع التمسك فى مواجهة المتبوع بما يمتنع عليه التمسك به من دفعوع فى مواجهة المضرور .
٢٤٧٧	١٨٤	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية التزاماتها بشأن تأمين إصابات العمل . لا يخل بما يكون للعامل أو ورثته من حق قبل الشخص المسئول عن الإصابة . مسئولية رب العمل عن أعمال تابعه غير المشروعة . جواز رجوع العامل على رب العمل استناداً إلى أحكام المسئولية التقصيرية باعتباره متبوعاً مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . شرطه . م ١٧٤ مدنى . مسئولية المتبوع ليست مسئولية ذاتية إنما هى فى حكم مسئولية الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون . م ٦٨ / ٢ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . نطاق تطبيقها .</p>
٢	١٩٠	<p>(الطعن رقم ٣٥٨٧ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٩)</p> <p>٤ - المؤسسة العلاجية . لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة . رئيس مجلس إدارتها دون الوزير هو ممثلها أمام القضاء . سلطته فى الرقابة والإشراف على العاملين بها . المواد ١ ، ٨ ، ١٢ من قرار رئيس الجمهورية ١٥٨١ لسنة ١٩٦٧ فى شأن إعادة تنظيم المؤسسات العلاجية . مؤدى ذلك . لرئيس مجلس الإدارة صفة المتبوع فى مدلول المادة ١٧٤ مدنى ويلزم بتعويض الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . وزير الصحة ليست له صفة المتبوع بالنسبة للعاملين بتلك المؤسسة . علة ذلك .</p>
٢٤١٢٧	١٩٢	<p>(الطعن رقم ٢٦١٣ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/١٣)</p> <p>٥ - رابطة التبعية . شرط قيامها . وجوب أن يكون للمتبوع سلطة فعلية على التابع فى رقابة وتوجيهه .</p>
٢٤٣٨٤	٢٣٧	<p>(الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦ - علاقة التبعية . قيامها كلما توافرت الولاية في الرقابة والتوجيه . وجوب أن تكون هناك سلطة فعلية في إصدار الأوامر للتابع بأداء عمل معين لحساب المتبوع وفي الرقابة عليه في تنفيذها ومحاسبته على الخروج عليها . لا يعد من هذا القبيل مجرد الإشراف العام على عمل التابع . ضرورة التدخل الإيجابي من المتبوع في تنفيذ هذا العمل وتسييره . مؤداه . م ١٧٤ / ٢ مدنى .
٢٤٣٩٤	٢٣٩	(الطعن رقم ٢٩٢٢ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢٨) ٧ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . ما هيته . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون . للمتبوع حق الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضور . م ١٧٥ مدنى .
٢٤١٠٢٣	٢٣٩	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧) ٨ - حق المتبوع في الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضور . سبيله . دعوى الحلول . المادتان ٣٢٦ ، ٧٩٩ مدنى . أو الدعوى الشخصية . م ٣٢٤ مدنى . رجوع المتبوع على التابع بدعوى الكفيل قبل المدين . المادة ٨٠٠ مدنى . غير جائز . علة ذلك .
٢٤١٠٢٣	٢٣٩	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧) د المسئولية الشيثية ١ - المسئولية الشيثية . م ١٧٨ مدنى . الشئ في حكم هذه المادة . ماهيته . إقامة الحكم المطعون فيه قضاء بالتعويض على أساس المسئولية الشيثية واستخلاصه أن الأسلاك التليفونية في مثل ظروف الدعوى تعتبر من الأشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة . سائق له أصله الثابت بالأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها . اتفاقه وصحيح القانون .
١٤٣٧٠	٦٨	(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - المسؤولية الشيعية . قيامها على خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء . نفيها . شرطه . إثبات الحارس أن الضرر وقع بسبب قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير . استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر أو انقطاعها . من مسائل الواقع . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض .
١٤٣٧٠	٦٨	(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
		٣ - القضاء ببراءة التابع لانتفاء الخطأ من جانبه . لا يمنع المحكمة من إلزام المتبوع بالتعويض على أساس المسؤولية الشيعية . علة ذلك .
١٤٥٤٠	٩٠	(الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)
		« مسؤولية متولى الرقابة »
		مسئولية متولى الرقابة . قيامها على خطأ مفترض قابل لإثبات العكس . انتهاء الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه سائفاً إلى مسؤولية الطاعن عن الحادث الذي وقع من إينه مسؤولية مفترضة لم يستطع نفيها . كفايته لحمل قضاءه . النعى عليه بعدم تقصير الطاعن في تربيته واتخاذة كافة الاحتياطات للحصول له دون الأضرار بالغير . جدل موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
١٤٦٥	٨١	(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٧)

الصفحة	القاعدة	
		« من صور المسؤولية التقصيرية ،
		« مسؤولية الحكومة بسبب الاضطرابات ،
		١ - مسؤولية الحكومة عن الأضرار التي تلحق الأفراد
		بسبب الاضطرابات والقلق . لا تقوم إلا إذا ثبت أن
		القائمين على شئون الأمن قد امتنعوا عن القيام بواجباتهم
		وقصروا في إدارتها تقصيرا يمكن وصفه في الظروف
		الاستثنائية التي وقع فيها الحادث بأنه خطأ .
١٤١٥	٣٦	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٤)
		٢ - نفى الحكم مسؤولية الحكومة عن أعمال الشغب
		والاضطرابات والقلق خلال أيام ١٧ ، ١٨ ، ١٩ يناير سنة
		١٩٧٧ لما اتخذته من إجراءات للحيلولة دون تفاقم الأمر .
		ليس من قبيل قضاء القاضى بعلمه الشخصى .
١٤١٥	٣٦	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٤)
		إساءة استعمال حق التقاضى :
		حق التقاضى . عدم جواز الانحراف به ابتغاء مضارة
		الغير . قضاء الحكم بمسئولية الخصم عن الأضرار الناشئة عن
		الاستعمال الكيدى لحق التقاضى . لزوم إيراد الحكم العناصر
		الواقعية والظروف الحاصلة التى يصبح إستخلاص نية
		الانحراف والكيد منها استخلاصاً سائفاً . إبداء طلب الرد
		بعد حجز الدعوى للحكم ثم التنازل عنه . لا يكفي لإثبات
		انحراف الطاعن عن حقه المكفول فى التقاضى . ولا يكشف
		عن عدم جدية طلب الرد .
١٤٦٠٠	١٠٩	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)

الرقم	القاعدة	الصفحة
		مسئولية الناقل البحري :
		مالك السفينة هو المسئول عن الخسارة الناشئة عن أعمال ربانها وعن الوفاء بما التزم به في شأن السفينة وتسفيرها م ١/٣٠ من قانون التجارة البحرية . لا يغير من ذلك تقييد سلطة الربان في الاستدانة في محل إقامة ملاك السفينة أو وكلائهم . م ٤٧ من ذات القانون . علة ذلك .
١٤٥	٢٢٥ ج ١	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)
		المسئولية العقدية :
		١ - الضرر الذي يصيب أحد المتعاقدين نتيجة إخلال الطرف الآخر بالتزامه التعاقدى . يوجب تطبيق أحكام العقد والمسئولية العقدية . إرجاع المضرور الضرر إلى استعمال الآخر لطرق إحتيالية أو اقترافه جرماً أو إرتكابه خطأ جسيماً معادلاً للغش . يوجب اعمال أحكام المسئولية التقصيرية .
١٨٢	٢٤٦٥	(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٧)
		٢ - مسئولية المستأجر في المحافظة على العين المؤجرة وإستعمالها الاستعمال المألوف غير الضار بها أو بالمؤجر . عدم إقتصاره على أفعال الشخصية . انعقاد مسئوليته عن أعمال المنتفعين معه بالعين المؤجرة وتابعيه . تابعى المستأجر ماهيتهم . م ٣٧٨ مدنى قديم . خلو التقنين المدنى الحالى من حكم مماثل للمادة المذكورة . لا يفيد إستبعاد حكم النص سالف البيان . علة ذلك .
٣٢٢	٢٤٩٦٥	(الطعن رقم ٢٧١٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)
		د تقادم دعوى المسئولية :
		١ - دعوى التعريض الناشئة عن جريمة . إمتناع سقوطها إلا بسقوط الدعوى الجنائية . إنفصال الدعوى المدنية عن

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى الجنائية . مؤداه . وقف سريان التقادم بالنسبة للمضرور ما بقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً . عودة سريان مدة التقادم من تاريخ إنقضائها بمضى المدة أو صدور حكم نهائى بإدانة الجانى أو بغير ذلك من أسباب الإنقضاء . علة ذلك .
١٤٤٥٩	٨٠	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٦) ٢ - الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الدعوى الجنائية لإنقضائها بمضى المدة لايعول دون بدء سريان تقادم دعوى التعويض بمدتها الأصلية من تاريخ إنقضاء الدعوى الجنائية بقوة القانون . وليس من تاريخ صدور الأمر .
١٤٤٥٩	٨٠	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٦) ٣ - تقادم دعوى التعويض الناشئة عن جريمة . وقف سريانه مابقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً . علة ذلك . عودة سريانه من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية بصدور حكم بات أو بصيرورة الحكم الصادر فيها باتاً أو بأى سبب من أسباب الإنقضاء .
١٤٥٢٤	٨٧	(الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)
١٤٨٩٧	١٤٨	والطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩ ٥ - سقوط الحق فى دعاوى تسليم البضاعة بمضى سنة على تاريخ وصول السفينة . م ٢٧١ من قانون التجارة البحرى . مفاده . خضوع دعوى المسئولية المترتبة على التخلف

الصفحة	القاعدة	
٢٤٦٥	١٨٢	تنفيذ الإلتزامات المتولدة عن عقد النقل لذلك التقادم الخاص عدم سريان هذا التقادم الخاص متى صدر من الناقل أو تابعيه غش أو خطأ جسيم يعادله أو خيانة . تقادم دعوى المضورر فى هذه الحالة طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية . (الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٧)
٢٤٧٧	١٨٤	٦ - وفاة المتبوع بما قضى عليه به من تعويض للمضورر عما لحقه من ضرر بخطأ تابعة . حلوله محل المضورر فى ذات حقه بخصائصه وتوابعه وما يكفله من تأمينات ومايرد عليه من دفعوع . أثره . فى دعوى الحلول للتابع التمسك فى مواجهة المتبوع بسقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثى إذا لم يكن قد اختصم فيها . م ١٧٢ مدنى . سقوطها بمضى خمس عشرة سنة متى اختصم التابع مع المتبوع فيها وقضى عليهما بالتعويض متضامنين بحكم حائز لقوة الأمر المقضى . مؤدى ذلك . يمتنع على التابع التمسك فى مواجهة المتبوع بما يتمتع عليه التمسك به من دفعوع فى مواجهة المضورر . (الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٨)
٢٤٦٠٧	٢٧١	٧ - قيام دعوى جنائية عن العمل الضار إلى جانب دعوى التعويض المدنية . إختيار المضورر الطريق المدنى دون الطريق الجنائى للمطالبة بالتعويض . مؤداه . وقف سريان التقادم بالنسبة له طوال مدة المحاكمة الجنائية . إنقضاء الدعوى الجنائية . أثره . عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية . علة ذلك . المادتان ١٧٢ ، ١/٣٨٢ مدنى . الحكم الحضورى الإعتبارى . ماهيته . اعتباره من إجراءات المحاكمة التى تقطع تقادم الدعوى الجنائية ولا تنقضى به . بدء مدة التقادم من تاريخ صدوره . (الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - رجوع الدائن الذى أجب إلى فسخ عقده بالتعويض على المدين . شرطه . عدم قيام المدين بتنفيذ إلتزامه نتيجة خطئه بإهمال أو تعمد . أساس التعويض . المسؤولية التقصيرية خضوع دعواه للتقادم المسقط الثلاثى . م ١٧٢ مدنى . (الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٥)
٢٤٨٤٩	٣٠٨	مسائل متنوعة :
		١ - عدم مسؤولية القاضى كأصل عما يصدر عنه من تصرفات أثناء عمله . الاستثناء . مسؤوليته عن التضمينات إذا انحرف عن واجبات وظيفته وأساء استعمالها فى أحوال معينة على سبيل الحصر . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٢٣٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٩٠/١/١٨)
١٤٢٠٤	٤١	٢ - سلطة الوزير فى الإشراف والرقابة على شركات القطاع العام التى يشرف عليها . ق ٧٠ لسنة ١٩٧١ الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام . لامتد إلى الأمور التى ترتب حقوقاً والتزامات للشركة قبل الغير . ثبوت ذلك لرئيس مجلس إدارتها الذى ينوب عنها قانوناً . (الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١)
١٤٤٢١	٧٥	٣ - مسؤولية المشتري التضامنية مع الوارث . مناطقها . علم المشتري بأن المنقولات التى باعها له الوارث آلت إليه بطريق الميراث وأنه لم يؤد عنها رسم الأيلولة . المادتان ٤٣ ، ٤٥ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على التركات . (الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢١)
٢٤١٦٤	١٩٩	

الصفحة	القاعدة	-
٢٤٣٩٤	٢٣٩	<p>٤ - الجمعيات التعاونية للبناء والاسكان . ما هيئتها . القانون ١٤ لسنة ١٩٨١ . اكتسابها الشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها . يمثلها رئيس مجلس ادارتها فى تصرف شئونها وتعمل لحساب نفسها وليس لحساب الهيئة الطاعنه . مؤدى ذلك . مسئوليتها عن التزاماتها وتعهداتها قبل الغير لا يغير من ذلك رقابة وتوجيه الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان لها . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٢٢ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢٨)</p>
		<p>مطلات</p> <p>حق الجار فى أن يكون له مظل على جاره . شرطه .</p> <p>المادتان ٨١٩ ، ٨٢٠ مدنى . المناور . ماهيتها . م ١٢١ مدنى . عدم بيان الحكم ماهية المطلات التى أقيمت ووجه مخالفتها للقانون . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٨)</p>
١٤٧١٦	١١٩	<p>معاهدات</p> <p>اتفاقية تنفيذ الاحكام الصادرة من مجلس جامعة الدول العربية .</p> <p>إنضمام جمهورية مصر العربية ودولة الكويت إلى إتفاقية تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس جامعة الدول العربية فى ١٤/٩/١٩٥٢ . مؤاده . وجوب تطبيق أحكام هذه الاتفاقية الحكم القابل للتنفيذ فى دول الجامعة العربية . ماهيته .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٥٨ ق . د احوال شخصية ، . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)</p>
١٤٦١٩	١٠٥	

الصفحة	القاعدة	
		معاهدة نيويورك لتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية :
		١ - إنضمام مصر إلى اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ بشأن أحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها . إعتبار الاتفاقية قانونا واجب التطبيق ولو تعارضت مع أحكام قانون المرافعات .
٢٤١٣٤	٢٤٥	(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)
		٢ - خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى . م ٢٢ مدنى . علة ذلك . تقديم الدليل على عدم إعلان المحكوم ضده بإجراءات التحكيم أو أنه قد استحال عليه ليست آخر تقديم دفاعه كشرط لرفض طلب تنفيذ الحكم الأجنبى طبقا لنص المادة ٥ / ب من اتفاقية نيويورك . يعد من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى .
٢٤١٣٤	٢٤٥	(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)
		١ - نص المادتين الأولى والثانية من إتفاقية نيويورك الخاصة بالأعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية . مفاده . إعتراف كل دولة منضمة بحجية أحكام التحكيم الأجنبية وإلتزامها بتنفيذها طبقا لقواعد المرافعات المتبعة فيها ما لم يثبت المحكوم ضده توافر احدى الحالات الخمس الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٥ / ١ من الإتفاقية أو يتبين لقاضى التنفيذ أنه لا يجوز اللجوء إلى التحكيم أو أن تنفيذ الحكم يخالف النظام العام .
٢٤١٣٤	٢٤٥	(الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">مقاوله</p> <p>١ - تضمين عقد النزاع أن مهمة الطاعن تتحصل فى قيامه بالتدريب والإشراف الفنى والإدارى على فريق كرة القدم الأول وتخويله كافة الصلاحيات والاختصاصات فى إختيار الأجهزة الفنية والإدارية والطبية المعاونة له وقيد اللاعبين والاستغناء عنهم دون تقرير أى حق للنادى فى الإشراف والتوجيه فيما عهد به إليه . مفاده . أنه عقد مقاوله وليس عقد عمل . علة ذلك . إنتفاء عنصر التبعية فيه .</p>
١٤١٦٧	٣٥	<p>(الطعن رقم ٣٠٧٠ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١/١٦)</p> <p>٢ - المقاولات التى تزيد قيمتها على مائة ألف جنيه والتي تطرحها الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات . حظر اسنادها إلى مقاول من غير الشركات التى تساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من رأسمالها وألا يزيد مايسند إلى المقاول الواحد على مائة ألف جنيه فى السنة الواحدة مالم يرخص رئيس الجمهورية بذلك . م ١ من القرار الجمهورى ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ المعدل . غاية الشارع من ذلك الحظر الصريح . تحقيق الصالح العام . مقتضاء . ترتيب البطلان المطلق جزاءً لمخالفته .</p>
١٤٧٣٣	١٢٢	<p>(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/١٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		ملكية
		اسباب كسب الملكية :
		الحيازة
		« شروط الحيازة المكتسبة للملكية »
		التزام المحكمة بتحري توافر الشروط اللازمة لكسب الملكية عند بحث النزاع حول التملك بوضع اليد المدة الطويلة ومنها شروط المدة وما يعترضها من وقف أو انقطاع . مؤدى ذلك . وقف سريان التقادم عند وجود مانع يستحيل معه على الدائن المطالبة بحقه فى الوقت المناسب . الموانع سواء كانت شخصية أو قانونية . عدم ورودها على سبيل المحصر .
		٣٨٢٢ مدنى . سريان هذه القواعد فى شأن التقادم المكسب للملكية عملا بالمادتين ٩٧٣ ، ٩٧٤ مدنى .
٢٤٢٦٦	٢١٩	(الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ ق . ١٢٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)
		٢ - انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن دعوى تثبيت الملكية التى أقامتها المطعون ضدها الأولى قاطعة للتقادم بالنسبة لباقى الملاك على الشيوع ومنهم الباتعة للطاعنين مما لا تتوافر معه شروط كسب الملكية بالتقادم فى حقهم . صحيح فى القانون .
٢٤٢٦٧	٢٥١	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
		« التقادم الطويل المكسب »
		١ - تمسك الطاعنين أمام الخبير بتملكهم الورشة محل التداعى بوضع اليد المدة الطويلة . انتهاء الخبير إلى ثبوت ملكية الورشة لمورث المطعون ضدهم على ماثبت من الترخيص

الصفحة	القاعدة	
		الصادر إلى مورث الطاعنين لإدارتها ومائت من الشهادة الصادرة من النيابة الإدارية في عريضة تضمنت إقرار الأخير بأن وضع يده عليها بموجب عقد إيجار . سائق . أخذ الحكم المطعون فيه به . لا قصور .
١٤٣٣٩	٦٢	(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
		٢ - التملك بوضع اليد المدة الطويلة . سبب مستقل بذاته من أسباب كسب الملكية يسرى على الكافة . اعتباره من مسائل الواقع . مؤدى ذلك . استقلال قاضى الموضوع بتقديره .
٢٤٢١	١٧٤	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
		٣ - وضع اليد على العقار المدة الطويلة . سبب مستقل من أسباب كسب الملكية . أثره .
٢٤٦٦٩	٢٨٢	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)
		٤ - الحظر الوارد بالمادة العاشرة ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . ماهيته . للمشتري لخصه شائعة أو محددة مفرزة من أراضي التقسيم قبل صدور المرافقة على التقسيم . كسب ملكيتها بالتقادم الطويل . شرطه .
٢٤٦٦٩	٢٨٢	(الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)
		ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف :
		استناد مورث الطاعنين فى تثبيت ملكيته إلى التقادم الطويل . استدلاله على ذلك بوضع يد البائعين لمورثه . مفاده طلبه ضم حيازتهم إلى حيازة مورثة . عدم مواجهة هذا الدفاع . قصور .
١٤٣٦١	٦٦	(الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		« التملك بالتقادم الخمسى »
		السبب الصحيح اللازم توافره للتملك بالتقادم الخمسى . وجوب أن يكون سنده مسجلاً طبقاً للقانون . م ٩٦٩ / ٣ مدنى .
٢٤٢١	١٧٤	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
		« تملك المنقول بالحيازة »
		الحيازة فى المنقول سند الملكية . المشتري حسن النية يملك المنقول بالحيازة . حق الامتياز . لا يحتاج به على من حاز منقولا بحسن نية . م ١١٣٣ / ١ مدنى .
٢٤١٦٤	١٩٩	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢١)
		« تملك الثمار بالحيازة »
		ثمار الشئ المنتفع به . حق للمنتفع بنسبة مدة انتفاعه . ٩٨٧٢ مدنى .
١٤١٠٢	٢٤	(الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣)
		« الالتصاق »
		إستخلاص الحكم المطعون فيه سوء النية وإعمال حكم ٩٢٤٤ مدنى فى شأن إزالة المبانى التى أقامها الطاعن على عين النزاع تأسيسا على أنه لا سند له فى وضع يده عليها بعد إطراح الحكم دفاع الطاعن بشأن استجاره لعين النزاع . استخلاص سائق . يدخل فى نطاق السلطة التقديرية لقاضى الموضوع .
٢٤٦٧٩	٢٨٤	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		« العقد »
		تواطؤ مشترى العقار مع البائع أو علمه بالبيع السابق على شرائه ليس من شأنهما الحيلولة دون القضاء بصحة ونفاذ عقده أو انتقال ملكية المبيع له إذا بادر إلى تسجيل عقده قبل المشتري الآخر . علة ذلك .
٢٤٥٢٣	٢٥٩	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)
		« الشفعة »
		من أحكام الشفعة . تولد حق الشفعين بمجرد تمام انعقاد البيع على العين المشفوعة . الحكم النهائي بثبوت الشفعة . اعتباره سند ملكية الشفع للعقار المشفوع فيه . مؤدى ذلك . ثبوت الحق في الشفعة لا يعد تعرضاً موجباً لضمان الاستحقاق للمشتري على البائع .
٢٤٢٣٧	٢٣١	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢١)
		انتقال الملكية
		١ - انتقال ملكية المبيع إلى المشتري من تاريخ التعاقد في حالة الوفاء بأقساط الثمن المؤجلة . م . ٣/٤٣٠ مدنى . شرطه . عدم الإخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل في المواد العقارية والتي لا تنتقل بمقتضاها ملكية العقار إلا بالتسجيل .
١٤٤١٠	٧٤	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١)
		٢ - عدم تسجيل المشتري عقد شرائه . أثره . للبائع ولورثته من بعده بيعه لمشتري آخر . تسلم أحد المشتري للعقار المبيع . عدم جواز نزعه منه وتسليمه لمشتري آخر طالما لم يسجل عقده . علة ذلك .
١٤٥٠٣	٨٥	(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الملكية فى المواد العقارية . لا تنتقل سواء فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا بالتسجيل .
١٤٦٩١	١١٥	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٦)
٢٤٨٩٤	٣١٣	و (الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
		٤ - ملكية الأموال والممتلكات الخاصة بالأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لقانون الطوارئ . أيلولتها للدولة حتى تاريخ العمل بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . مؤدى ذلك . الدولة صاحبة الصفة فى المطالبة بهذه الأموال . انتفاء الصفة والمصلحة لدى الخاضع فى التقاضى . المطالبة بشأن الأموال التى آلت إلى الدولة . يعد مانعاً قانونياً يتعذر معه عليه المطالبة بحقه قبل واضعى اليد طوال الفترة من تاريخ العمل بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وحتى تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القانون المذكور .
٢٤٢٦٦	٢١٩	(الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ ق . ١٢٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)
		٥ - اعتداد المشرع بتصرفات المالك ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ . المقصود به . استبعاد محل هذه التصرفات من حساب ملكية الفرد عند تطبيق أحكامه دون الخروج على إجراءات نقل الملكية فى العقار . مؤدى ذلك . بقاء ملكية تلك المساحات على ذمة المتصرف فيها استثناء إلى أن ينقل ملكيتها إلى المتصرف إليهم بالتصرفات المعتد بها . المواد الأولى والثانية فقرة ثانية والثالثة من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .
٢٤٣٢٢	٢٢٩	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - استناد الشفيعين فى حق الشفعة إلى عقد البيع الأول الذى باعت بموجبه المالكة العقار إلى الطاعن وصدور الحكم النهائى لهما فى دعوى الشفعة على أساسه . أثره . استحالة تنفيذ التزام الطاعن بنقل ملكية العقار الناشئ عن عقد البيع الثانى الصادر منه إلى المطعون ضدهما واللذين لم يختصما فى دعوى الشفعة . (مثال)
٢٤٣٣٧	٢٣١	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢١) « الملكية الشائعة » « استعمال المال الشائع واستغلاله »
		١ - الشركاء على الشيوع الذين يملكون ثلاثة أرباع المال الشائع . حقهم فى إجراء تغيير فيه يخرج عن حدود الإدارة المعتادة . شرطه . إعلان قراراتهم إلى باقى الشركاء . مخالفة ذلك . للأخيرين الاعتراض إلى المحكمة خلال شهرين من وقت الإعلان . مؤدى ذلك . جواز إجبار الشريك الباقى على إزالة البناء الذى أقامه على جزء مفرز من العقار الشائع . طالما لم توافق عليه أغلبية الشركاء المالكين ثلاثة أرباع العقار . م ٨٢٩ / ١ مدنى .
١٤٣٦٦	٦٧	(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣١)

الصفحة	القائمة	
		٢ - إقامة أحد الشركاء المشتاعين مشروعاً أو بناء على جزء مفرز من أرض شائعة يعلم الباقيين ودون اعتراض منهم مؤداه . اعتباره وكيلا عنهم فيه . أثره . شيوع ملكيته بينهم جميعاً .
٢٤٨٢	١٨٥	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٨) التصرف في المال الشائع بيع الشريك المشتاع لجزء مفرز من العقار الشائع . لا يجوز للمشتري طلب تثبيت ملكيته لهذا المبيع قبل إجراء القسمة ووقوعه في نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلاً . م ٢/٨٢٦ مدني .
٢٤٤٦٧	٢٥١	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥) ملكية الأموال الموقوفة : ١ - أموال الأوقاف الخيرية . عدم جواز تملكها أو ترتيب حقوق عينية عليها بالتقادم . م ٩٧٠ مدني المعدلة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . أموال الأوقاف الأهلية المنتهية . ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . تملكها بالتقادم الطويل . شرطه . عدم وجود حصة للخيرات شائعة فيها .
١٤٧٢٣	١٢٠	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٨) ٢ - دعوى تثبيت ملكية جزء من أعيان الوقف . عدم جواز رفعها قبل قيام لجنة شئون الأوقاف بتقدير وفراز حصة الخيرات فيها . علة ذلك . ق ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التي انتهت فيها الوقف .
٢٤٧٩٦	٣٠٠	(الطعن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة :
		١ - تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ نظير أجرة - تقل عن أجرتها القانونية - بواقع جنيه للغرفة من الإسكان الاقتصادى وجنيه ونصف للغرفة من الإسكان المتوسط . نص المادتين ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ . سريان حكمه على تمليك المساكن التي تقل أجرة الغرفة فيها عن هذا الحد . علة ذلك .
١٤٥	١	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق د هيئة عامة ، جلسة ١٩٩٠/٤/١٤)
		٢ - تقرير المشرع تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة متى كانت أجرتها - التي تقل عن الأجرة القانونية - بواقع جنيه للغرفة الواحدة أو أقل فى الاقتصادى منها وبواقع جنيه ونصف أو أقل فى الأخرى المتوسطة . شرطه . شغلها قبل ١٩٧٧/٩/٩ لايلزم أن يكون طالب التمليك هو الشاغل لها فى هذا التاريخ . المادتان ٧٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٠ لسنة ١٩٧٨ والملحق رقم (١) المرفق به .
١٤٥	١	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق د هيئة عامة ، جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
		الدعاوى المتعلقة بالملكية :
		١ - سقوط الحق فى الحيازة . مناطه . رفع المدعى دعوى الحق . جواز تقديمه أوجه الدفاع والأدلة لإثبات حيازته ولو كانت تتعلق بأصل الحق طالما لم يطلب الفصل فى موضوع الحق ذاته .
١٤١٧	٣٢	(الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٥ ق د جلسة ١٩٩٠/١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اختصاص المحكمة الجزئية إستثنائياً بنظرها أياً كانت قيمتها . توقف الفصل في دعوى القسمة على الفصل في منازعة تخرج عن اختصاص هذه المحكمة . أثره . وجوب وقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائياً في هذه المنازعة وإحالة هذه المنازعة إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها . مؤداه . اعتبار الدعوى بهذه المنازعة مرفوعة أمام المحكمة الابتدائية ومتصلة بها قانوناً دون حاجة لاتباع الطريق العادى لرفع الدعاوى .
١٤٢٥٨	٥١	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)
		٣- الدعوى بتعيين الحد الفاصل بين عقارين متجاورين ورد الجزء المقتصب من أحدهما . التزام محكمة الموضوع ببحث ملكية العقارين وسببها ومحلها متى كانت مناط الفصل في النزاع . القضاء برد المساحة محل النزاع للمطعون ضده استناداً إلى عقود بيع عرفية وإلى زيادة مساحة الأرض على عقود تمليك الطاعن دون بيان سبب اكتساب المطعون ضده للملكيتها أو تحقيق دفاع الطاعن اكتسابه ملكية تلك المساحة . تصور مبطل .
١٤٢١٦	١١٩	(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٨)
		٤ - - القضاء العادى . صاحب الولاية العامة في نظر المنازعات التى تشور بين الحكومة والأفراد بشأن تبعية الأموال المتنازع عليها للدولة أو ما يدعيه الأفراد من حقوق عينية لهم عليها .
٢٤٤٥	٢٤٦	(الطعن رقم ٣٠٤٧ لسنة ٥٧ ق . ٦٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/١٧)
		٥ - إنتهاء الحكم بأسباب سائغة إلى النتيجة الصحيحة . النعى عليه بالتصور فى التسبيب. غير مقبول . (مثال فى ملكية)
٢٤٨٠١	٣٠١	(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>التر تجاوز ملكية الفرد مقدار الخمسين فدانا:</p> <p>الأصل فى العقود . تغليب مبدأ سلطان الإرادة . مؤداه .</p> <p>اعتبار العقد شريعة المتعاقدين . م ١٤٧ مدنى . أثره . توافر</p> <p>أركان العقد ينتج أثره التى اتجهت إليها إرادة المتعاقدين</p> <p>مالم ينص القانون على البطلان استثناء من هذا الأصل .</p> <p>وجوب مراعاة الحدود والقيود القانونية فى الحالات المستثناة</p> <p>وعدم التوسع فى التفسير . تجاوز ملكية الفرد مقدار</p> <p>الخمسين فدانا المنصوص عليها فى القانون . أثره . اعتبار</p> <p>العقد مشرباً بالبطلان فيما لا يترتب عليه وقوع المخالفة .</p> <p>مؤدى ذلك . بقاؤه صحيحاً فيما لا يترتب عليه وقوع المخالفة</p> <p>إلا إذا كان محل التعاقد غير قابل للتجزئة بطبيعته أو بحسب</p> <p>إرادة العاقدين أو بحكم القانون . م ١ ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢٨)</p>
٢٤٠	٢٤٠	
		<p>مؤسسات عامة</p> <p>١ - سلطة الوزير فى الإشراف والرقابة على شركات</p> <p>القطاع العام التى يشرف عليها . ق ٧٠ لسنة ١٩٧١ الخاص</p> <p>بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام . لاقتد إلى الأمور</p> <p>التي ترتب حقوقاً والتزامات للشركة قبل الغير . ثبوت ذلك</p> <p>لرئيس مجلس إدارتها الذى يتوب عنها قانوناً .</p> <p>(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١)</p>
٢٤١	٢٤١	

الصفحة	القاعدة	
٢٤١٢٧	١٩٢	<p>٢ - المؤسسة العلاجية . لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة . رئيس مجلس إدارتها دون الوزير هو ممثلها أمام القضاء . سلطته في الرقابة والإشراف على العاملين بها .</p> <p>المواد ١ ، ٨ ، ١٢ . من قرار رئيس الجمهورية ١٥٨١ لسنة ١٩٦٧ في شأن إعادة تنظيم المؤسسات العلاجية . مؤدى ذلك . لرئيس مجلس الإدارة صفة المتبرع في مدلول المادة ١٧٤ مدنى ويلزم بتعويض الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . وزير الصحة ليست له صفة المتبرع بالنسبة للعاملين بتلك المؤسسة . علة ذلك .</p>
		(الطعن رقم ٢٦١٣ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/١٣)
		<p>٣ - الجمعية التعاونية الزراعية لها الشخصية الاعتبارية ق ٥١ لسنة ١٩٦٩ . مقتضاء . لها ذمة مالية مستقلة ونائب يعبر عن إرادتها . فروع بنوك التسليف الزراعى فى المحافظات . صيرورتها بنوكاً مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية منذ العمل بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ . إستقلالها عن المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى التى</p>

الصفحة	القاعدة	
		حلت محل المركز الرئيسي للبنك . مؤدى ذلك . لبنك المحافظة وحده دون المؤسسة الأخيرة حق التقاضى بشأن الحقوق والالتزامات الخاصة به .
٢٤٣٨٤	٢٣٧	(الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧) ٤ - التسكين على الوظائف الفنية بالإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . قاصر على الاعضاء الفنيين العاملين بتلك الإدارات عند صدور الهياكل الوظيفية . م ١ ، ٨ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .
٢٤٨٥٣	٣٠٩	(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٠) ٥ - هيئة قضايا الدولة . نيابتها عن الهيئات أو المؤسسات أو الوحدات الاقتصادية . شرطه . تفويض مجلس الإدارة لها . ق ١٠ لسنة ١٩٨٦ .
٢٤١٠٠٠	٣٢٧	(الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	موطن
٢٤٣٦٦	٢٢٤	١ - وجوب إشتمال صحيفة الطعن على أسماء المخصوص وصفاتهم وموطن كل منهم . م ٢٥٣ مرافعات . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن . المنازعة بشأن حقيقة موطن المطعون ضده . قاصرة على صاحب المصلحة فيه . (الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)
٢٤٤٠٦	٢٤١	٢ - ميعاد الطعن بالنقض . ستون يوما . تبدأ - بحسب الأصل - من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . المادتان ٢٥٢ ، ٢١٣ مرافعات . إدعاء الطاعن موطناً غير الثابت بمراحل التقاضي بقصد إضافة ميعاد مسافة . غير مجد . التقرير بالطعن بالنقض بعد الميعاد . أثره . عدم القبول . (الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٩)
٢٤٧٨٥	٢٩٨	٣ - إعلان الحكم الذي ينفتح به ميعاد الطعن للمحكوم عليه الذي لم يمثل أثناء نظر الدعوى ولم يقدم مذكره بدفاعه ماهيته م ٢١٣ مرافعات . عدم جواز حلول الموطن المختار محل الموطن الأصلي مالم يفسح صاحب المحل المختار عن تخليه صراحه عن الموطن الأصلي حال إعلان إرادته بتحديد الموطن المختار . علة ذلك . مثال . (الطعن رقم ٣٤١٣ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)
٢٤٩٧٤	٣٢٣	٤ - النص في عقد الإيجار على تحديد موطن لطرفيه واجب الاعتبار في كل إعلان يتعلق بسريان العقد أو فسخه وعلى عدم براءة ذمة المستأجر إلا بالحصول على إيصال مرقع من المؤجر . لا يفيد الاتفاق على الوفاء بالأجرة في غير موطن المدين . (الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٦٠ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

(ن)

نزاع الملكية - نظام عام - نقد - نقص - نقل - نيابة -

نيابة عامة :

نزاع الملكية للمنفعة العامة**لجنة الفصل فى المنازعات الخاصة بنزع الملكية :**

تقيد صاحب الشأن فى تقدير التعويض عن مقابل عدم
الانتفاع بالعقار المستولى عليه بالإجراءات والميعاد الخاصين
بالمعارضة فى التقدير أمام لجنة الفصل فى المنازعات الخاصة
بنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة . مناطه . أن تكون
الجهة التى أستولت على العقار قد أتبعت الإجراءات القانونية
المنصوص عليها فى ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية
العقارات للمنفعة العامة . عدم إتباعها هذه الإجراءات .
أثره . لصاحب الشأن سلوك سبيل الدعوى العادية المبتدأة .

الصفحة	القائمة	
		نظام عام
		أولاً : المسائل المتعلقة بالنظام العام :
		د القواعد الموضوعية الآمرة ،
		١ - أحكام القوانين . عدم سريانها كقاعدة عامة إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها . الإستثناء . الأحكام المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله .
١٤٣٧٩	٦٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
		٢ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكماً جديداً يتعلق بذاتيته القاعدة الموضوعية الآمرة . سريانه بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه . تعلق التعديل ببعض شروط اعمال القاعدة الآمرة . عدم سريانه إلا من تاريخ نفاذه على الدعاوى التي رفعت في ظله . م ٩ مدنى .
١٤٣٧٩	٦٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
		٣ - النص التشريعى . وجوب سريانه على ما يلى نفاذه من وقائع مالم ينص القانون برجعية أثره . أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على مالا يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .
٢٤٥	١	(الطعن رقم ١٥٩٦ . ٢٠٠١ لسنة ٦٣ ق . هيئة عامة جلسة ١٩٩٤/٥/١٢)
		٤ - القانون . سريانه بأثر فوري على المراكز القانونية التى تتكون بعد نفاذه . آثار العقد خضوعها كأصل لأحكام القانون الذى أبرم فى ظله . الامتثناء . سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقا بالنظام العام ما لم يتجه قصد الشارع إلى غير ذلك .
٢٤٢٨٧	٢٢٢	(الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
٢٤٦٩١	٢٨٥	٥ - سريان القانون الجديد من حيث الزمان . نطاقه بالنسبة للمراكز القانونية . آثار العقد . خضوعها كأصل لأحكام القانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . صدور قانون جديد يتضمن أحكام متعلقة بالنظام العام . وجوب أعمالها بأثر مباشر على العقود السارية وقت العمل به . (الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/١٨) « القواعد المتعلقة بقوانين إيجار المساكن »
١٤٣٧٩	٦٩	١ - الأحكام الخاصة بتعيين أسباب الاخلاء . تعلقها بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع التي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها . (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣١)
٢٤٨٩	١٨٧	٢ - آثار العقد خضوعها كأصل لأحكام القانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقا بالنظام العام . قوانين إيجار المساكن وقراراتها التنفيذية . سريانها بأثر مباشر على عقود الإيجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به . (الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
٢٤١٧٦	٢٠٢	٣ - حظر إحتجاز الشخص أكثر من مسكن في البلد الواحد بغير مقتضى . م ١/٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إنصرف لفظ البلد إلى المدينة أو القرية وفقاً للجداول المرفقة بالقرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ . وجوب التحرز في تطبيق هذا الحظر بإعتباره أمراً متعلقاً بالنظام العام . (الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - إلزام المالك باخطار اللجنة المختصة بتحديد الأجرة خلال ٣٠ يوما من تاريخ نفاذ عقد الإيجار أو شغل العين المؤجرة لأول مرة . تعلقة بالنظام العام . علة ذلك . المواد ٧ ، ٩ ، ٤٤ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٢ ، ٦ من اللائحة التنفيذية . عدم مراعاة الميعاد المذكور . أثره . سقوط حق المالك فى طلب تقدير الأجرة .
٢٤٢٣٠	٢١٣	(الطعن رقم ٢٨٤٧ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٣١) ٥ - تعيين أسباب إخلاء الأماكن المؤجرة الخاضعة للتشريعات الإستثنائية . أحكام أمره متعلقة بالنظام العام . ورودها فى تلك التشريعات على سبيل الحصر . مژده . عدم جواز طلب إخلاتها أعمالا للشرط الصريح الفاسخ متى تعارض هذا الشرط مع تلك الأسباب .
٢٤٤٧٨	٢٥٣	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥) د القواعد المتعلقة بقوانين الإصلاح الزراعى ، مستأجر الأرض الزراعية . عدم جواز إخلائه منها إلا إذا أخل بإلتزام جوهرى فى القانون أو العقد . م ٣٥ ق الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل . انتهاء العقد بإنقضاء مدته . للمستأجر وحده دون المؤجر . تعلق ذلك بالنظام العام .
١٤٥١٤	٨٦	(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١٥) د القواعد المتعلقة بقانون التأمينات الإجتماعية ، أحكام قانون التأمينات الاجتماعية . تعلقها بالنظام العام . أثره .
٢٤٩٨٨	٣٢٥	(الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		« المسائل الإجرائية »
		« إجراءات الشفعة »
		وجوب إيداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع في الميعاد خزانة المحكمة الكائن بدائرتها العقار المشفوع فيه . ٩٤٢٢ مدنى . شرط لقبول دعوى الشفعة . أثر مخالفة ذلك . لمحكمة الموضوع القضاء من تلقاء نفسها بعدم قبولها . لمحكمة النقض إثارة ذلك من تلقاء نفسها باعتباره مسألة متعلقة بالنظام العام . شرطه . إيداع الثمن الحقيقي . وجوب اتخاذها أمام المحكمة المختصة وإلا سقط الحق فى الأخذ بالشفعة . (الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
٢٤٣٩	١٧٦	« فى رد القضاء »
		- وجوب إرسال صورة من تقرير الرد إلى النيابة العامة . تعلقه بالنظام العام . تخلف ذلك . أثره . بطلان الحكم . (الطعن رقم ٢٧٣٣ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٥)
٢٤٧٥٤	٢٩٤	« الدفع بعدم الإختصاص الولائى »
		الدفع بعدم الاختصاص الولائى . إعتباره مطروحا على محكمة الموضوع ولو لم يدفع به أمامها . تعلقه بالنظام العام عدم سقوط الحق فى إيدائه والتمسك به ولو تنازل عنه الخصوم . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض إذا لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)
٢٤٢٤٧	٢١٦	« الدفع بعدم الإختصاص القيمى »
		الدفع بعدم الاختصاص القيمى . تعلقه بالنظام العام . اختلاطه بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . أثره . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
٢٤٩٦	١٨٨	

الصفحة	القاعدة	
		« المسائل المتعلقة بالطعن في الأحكام »
		« قابلية الحكم للطعن فيه »
		١ - الطعن في الحكم . وجوب تحقق المحكمة من جوازه من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .
١٤٧٥٠	١٢٥	(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)
		٢ - قابلية الحكم للطعن فيه أو عدم قابليته وقيام الطعن على الأسباب التي حددها القانون وتخلف ذلك . من النظام العام . أثره .
٢٤٨٢٧	٣٠٤	(الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٦٠ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)
		« في الطعن بالاستئناف »
		صحف الدعاوى أمام محاكم الاستئناف . وجوب التوقيع عليها من محام مقيد بجنولها . تعلق ذلك بالنظام العام . تخلفه . أثره . بطلان الصحيفة . توقيع المحام باستلام أصل صحيفة استئناف غفل عن التوقيع عليها لاعتباتها . لا أثر له . علة ذلك .
١٤٩٤٨	١٥٥	(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		« في الطعن بالنقض »
		١ - السبب المتعلق بالنظام العام . إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصره مطروحة أمام محكمة الموضوع . مثال بشأن مدى إنطباق القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ على المطعون ضده ومدى دخول العين في نطاق الحظر القانوني .
١٤١٠٢	٢٤	(الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣)
		٢ - وجوب إيداع الكفالة قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال الأجل المقرر له . م ٢٥٤ مراقعات . تخلف ذلك . أثره . بطلان الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .
١٤٣٦٦	٥٩	(الطعن رقم ١٨٣٥ ، ١٨٤٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
١٤٣٥٥	٦٥	٣ - أسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام . لمحكمة النقض اثارتها من تلقاء نفسها وللخصوم وللنيابة العامة اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض شرطه . أن تكون عناصرها الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع وواردة على الجزء المطعون فيه من الحكم . (الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
١٤٨٨٣	١٤٦	٤ - قبول السبب المتعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطلان التكليف بالوفاء لاشتغاله على المطالبة بقيمة استهلاك المياه بما يجاوز القيمة التي يلتزم بها قانونا . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)
٢٤١٧٦	٢٠٢	٥ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام . جواز إثارتها من النيابة أو محكمة النقض من تلقاء نفسها أو من الخصوم متى كانت واردة على الشق المطعون عليه من الحكم وكانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣)
٢٤١٨٩	٢٠٥	٦ - المحكوم عليه الذي قوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أوفى إلتزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين . له أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من أحد زملائه . قعوده عن ذلك . إلتزام محكمة الطعن بتكليف الطاعن بإختصاصه كما تلتزم محكمة الإستئناف دون محكمة النقض بتكليفه بإختصاص باقي المحكوم لهم . علة ذلك . امتناعه عن تنفيذ أمر المحكمة . أثره . عدم قبول الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام . (الطعون (رقام ١٧٥٥ ، ١٩١٦ ، ٢١٧٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		ثانيا - المسائل غير المتعلقة بالنظام العام :
١٤١٨٧	٣٩	١ - بطلان الخصومة لعيب في الإعلان . نسبي . عدم تعلقه بالنظام العام . مؤداه . عدم جواز التمسك به إلا لمن شرح حمايته ولو كان النزاع غير قابل للتجزئة . (الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١/١٧)
٢٤٣٠	١٧٥	٢ - بطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
٢٤٣٦٦	٢٣٤	٣ - حق المستأجر في بيع المتجر أو المصنع . م ٥٩٤ مدني . تعلقه بالمصلحة العامة . شرطه . تقديم المشتري ضامناً كافياً للمؤجر . عدم تعلقه بالنظام العام . لايسوغ لمحكمة الموضوع أن تعرض له من تلقاء نفسها وتقضي بعدم توافره . (الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)
٢٤٤٨٤	٢٥٤	٤ - بطلان بيع ملك الغير بالنسبة للمشتري وعدم نفاذه فيه حق المالك . عدم تعلقه بالنظام العام . لا يجوز لغير صاحب الشأن فيه التمسك به . (الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
		ثالثاً :
		نقد أجنبي :
١٤١٠٧	٢٥	إلتزام المدين بالوفاء بدينه بعمله أجنبية معينة . صحيح . وجوب الوفاء به عن طريق أحد المصارف أو الجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي . ق ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . (الطعن رقم ٢٥٤٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣)

الصفحة	العدد	
		نقض
		أولاً : إجراءات الطعن بالنقض :
		ميعاد الطعن :
		بدء سريان الميعاد ومدته :
		ميعاد الطعن بالنقض . ستون يوماً تبدأ - بحسب الأصل - من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . المادتان ٢٥٢ و ٢١٣ مرافعات . إدعاء الطاعن موثقاً غير الثابت بمراحل التقاضي بقصد إضافة ميعاد مسافة . غير مجد . التقرير بالطعن بالنقض بعد الميعاد . أثره . عدم القبول .
٢٤	٢٤١	(الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٩)
		التوكيل في الطعن بالنقض :
		١ - عدم اشتراط صيغة خاصة في عبارة التوكيل .
		اشتمال عبارة التوكيل على الحق في إتخاذ إجراءات التقاضي والمرافعة أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ومحاكم الأحوال الشخصية في قضايا الأحوال الشخصية . إتساعها لمباشرة القضايا أمام محكمة النقض طعناً وحضوراً .
١٤١٥٢	٣٣	(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٨ ق ، احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٠/١/١٦)
		٢ - عدم تقديم الطاعن سند وكالة المحامي الذي رفع الطعن بالنقض حتى حيز الطعن للحكم . أثره . عدم قبول الطعن .
١٤١٧٧	٣٧	(الطعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١/١٧)
		٣ - اختلاف اسم الموكل في سند وكالة المحامي رافع الطعن بالنقض عن اسم الطاعن . خلو الأوراق مما يفيد أن الاسمين لشخص الطاعن . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة . « مثال »
٢٤١٥٢	٢٤٨	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		رفع الطعن بالنقض :
		صحيفة الطعن بالنقض :
		التوقيع على الصحيفة :
		١ - إجراءات الطعن والمرافعة أمام محكمة النقض .
		وجوب أن يقوم بها المحامون المقبولون أمامها نيابة عن
		الخصوم . علة ذلك . م ٢٥٣ مرافعات . توقيع صحيفة
		الطعن من غير الوكيل وعدم الاستدلال على صاحبه . أثره .
		بطلان الطعن . لا يغير من ذلك إيداع صحيفة الطعن من محام
		مقبول أمام محكمة النقض موكل من الطاعنين .
٢٤١٩٨	٢٠٦	(الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)
		٢ - النيابة العامة . حقها في الطعن بطريق النقض في
		الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية . وجوب رفع
		الطعن منها وأن يوقع صحيفته رئيس نيابة على الأقل .
		توقيع صحيفه الطعن بالنقض وإيداعها قلم الكتاب من هيئة
		قضايا الدولة نيابة عنها . باطل . علة ذلك . م ٢٥٣ مرافعات .
٢٤٧٧٣	٢٩٧	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ ق . د احوال شخصية . . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧)
		بيانات الصحيفة :
		البيانات المتعلقة بالخصوم وصفاتهم وموالتهم :
		١ - إختصاص الخصم في الطعن بالنقض . وجوب أن يكون
		بذات الصفة التي كان متصفا بها في الخصومة التي صدر
		فيها الحكم المطعون فيه . إغفال الطاعن ببيان صفة الخصم في
		صدر الصحيفة . لا خطأ . طالما أن هذه الصفة بينها في
		مواضع أخرى بالصحيفة .
١٤٦٩٦	١١٦	(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٧)

الصفحة	اللماعة	
		٢ - وجوب إشتمال صحيفة الطعن بالنقض على أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم . م ٢٥٣ مرافعات . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الطعن . المنازعة بشأن حقيقة مواطن المظعون ضده الذي أثبتته الطاعن بالصحيفة . قاصرة على صاحب المصلحة فيها .
٢٤٣٦٦	٢٣٤	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧) تفصيل أسباب الطعن : أسباب الطعن بالنقض . وجوب ورودها في صحيفة الطعن لا يغنى عن ذلك ذكرها مجهلة بالصحيفة والاحالة في بيانها إلى صحيفة الاستئناف .
٢٤٥١٢	٢٥٨	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » . جلسة ١٩٩٠/٧/٣١) « إيداع الكفالة » ١ - هيئة البريد . خلو القانون الصادر بانشائها من النص على إعفائها من الرسوم القضائية . أثره . بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير إيداع الكفالة .
١٤٣١٦	٥٩	(الطعن رقم ١٨٣٥ . ١٨٤٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٩) ٢ - وجوب إيداع الكفالة قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال الأجل المقرر له . م ٢٥٤ مرافعات . تخلف ذلك . أثره . بطلان الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .
١٤٣١٦	٥٩	(الطعن رقم ١٨٣٥ . ١٨٤٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		ثانياً : شروط قبول الطعن :
		الصفة في الطعن
		إختصاص الخصم في الطعن بالنقض . وجوب أن يكون بذات الصفة التي كان متصفاً بها في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . إغفال الطاعن ببيان صفة الخصم في صدر الصحيفة . لا خطأ . طالما أن هذه الصفة بينها في مواضع أخرى بالصحيفة .
١٤٦٩ع	١١٦	(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٧)
		المصلحة في الطعن بالنقض :
		١ - النعي الذي لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بعته . عدم صلاحيته سبباً للطعن بطريق النقض . مثال « في قلبك المساكن »
١٤٥	١	(الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٩٤/٤/١٤)
		٢ - قضاء المحكمة الاستئنافية بطلان حكم أول درجة لعيب شابه دون أن يمتد إلى صحيفة الدعوى . أثره . وجوب الفصل في موضوع الدعوى دون إعادتها لمحكمة أول درجة. قضاؤها بإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة ثم عرض الأمر من جديد على محكمة الاستئناف . النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون . لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . مؤداه . عدم صلاحيته سبباً للطعن بالنقض .
١٤٦٩ع	١١٠	(الطعن رقم ٣٧٤٩ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إغفال الحكم الرد على دفاع الخصم غير منتج ولا مصلحة له فيه . لاعيب .
١٤١٠٢١	١٦٧	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)
		٤ - النعى على الحكم المطعون فيه . عدم تحقيقه سوى مصلحة نظريه للطاعنين . غير مقبول .
٢٤٧٩٦	٣٠٠	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)
		الخصوم في الطعن بالنقض :
		١ - قبول الحكم الابتدائي وعدم استئنافه . إستئناف هذا الحكم من خصم آخر . لا يجيز لمن قبله أن يطعن على حكم محكمة الاستئناف بالنقض طالما لم يقضى عليه بشئ أكثر مما قضى به عليه الحكم الابتدائي
١٤٣٤٧	٦٤	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
		٢ - طلب محو التسجيلات الموجه لمصلحة الشهر العقاري يجعلها خصماً حقيقياً في الدعوى . اختصاصها في الطعن بالنقض . صحيح .
١٤٩٥٥	١٥٦	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		٣ - الخصم الذي لم توجه منه أو إليه أى طلبات ولم يقض له أو عليه بشئ . عدم قبول إختصاصه في الطعن بالنقض .
١٤١٠١٠	١٦٦	(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)
		٤ - المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن

الرقم	الصفحة
	أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين . له أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من أحد زملائه . قعوده عن ذلك . إلزام محكمة الطعن بتكليف الطاعن بإختصامه كما تلتزم محكمة الإستئناف دون محكمة النقض بتكليفه بإختصاص باقى المحكوم لهم . علة ذلك . امتناعه عن تنفيذ أمر المحكمة . أثره . عدم قبول الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام .
(الطعن رقم ١٧٥٥ ، ١٩١٦ ، ٢١٧٢ لسنة ٥٥ ق . - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)	٢٠٥
٥ - إختصاص من لم يكن خصماً حقيقياً أمام محكمة الإستئناف فى الطعن بالنقض . غير مقبول .	٢٠٥
(الطعن رقم ٢٨٤٧ لسنة ٥٩ ق . - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)	٢١٣
٦ - الاختصاص فى الطعن بالنقض . عدم جوازه بالنسبة لمن لم يكن خصماً فى النزاع الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة له .	٢١٣
(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٧ ق . - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)	٢٥١
٧ - الاختصاص فى الطعن بالنقض . شرطه .	٢٥١
(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٥ ق . - احوال شخصية ، - جلسة ١٩٩٠/٧/٣١)	٢٥٨
٨ - الإختصاص فى الطعن بالنقض . مناطه .	٢٥٨
(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٣ ق . - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)	٢٥٩
٩ - التدخل الانضمامي : نطاقه . رفض المحكمة التدخل وقضائها فى الموضوع : أثره : إنتهاء الخصومة التى كان يهدف طالب التدخل الإنضمام إلى أحد طرفيها . طعنه فى هذا الحكم . غير مقبول . علة ذلك .	٢٥٩
(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ ق . - احوال شخصية ، - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧)	٢٩٧

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - عدم اختصاص من أمرت المحكمة باختصاصه فى نزاع غير قابل للتجزئة . أثره . عدم قبول الطعن .
٢٤٨٦٥	٣١١	(الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٢)
		١١ - المحكوم عليهم فى موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن المرفوع منهم بالنسبة لبعضهم وصحته بالنسبة للآخرين . جواز تدخلهم منضمين لمن صح طعنهم . وجوب الأمر باختصاصهم فى الطعن إن قعدوا عن التدخل . م ٢/٢١٨ مرافعات .
٢٤١٠٠٠	٣٢٧	(الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)
		الخصومة فى الطعن بالنقض :
		وفاة أحد المطعون ضدهم قبل رفع الطعن بالنقض . أثره . إعتبار الخصومة فى الطعن معدومة بالنسبة له . علة ذلك .
٢٤٧٤١	٢٩٢	(الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)
		ثالثاً : الأحكام الجائز الطعن فيها بالنقض :
		١ - الطعن من النائب العام لمصلحة القانون . حالاته . الأحكام الانتهائية التى تكون مبنية على مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله . م ٢٥٠ مرافعات . مؤدى ذلك . عدم امتداد هذا الحق للطعن فى الأحكام بالأسباب التى مبنياها وقوع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم . الحكم الصادر برد القاضى . جواز الطعن فيه عن طريق النائب العام لمصلحة القانون . علة ذلك .
٢٤٨٢٧	٣٠٤	(الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٦٠ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)

الصفحة	القائمة	
		٢ - ضم الاستئنافات الذي لا يفقد أى منها استقلاله . أثره . جواز الطعن فى الحكم المنهى للخصومة الصادر فى أى منها ولو صدر قبل الفصل فيما استبقته المحكمة منها للقضاء فى موضوعه .
٢٤٨٦٨	٢١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣) رابعاً : الأحكام غير الجائز الطعن فيها بالنقض : ٢ - الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . عدم جواز الطعن فيها على استقلال . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . الحكم بعدم قبول تعجيل الخصومة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال .
٢٤٤٤٩	٢١٧	(الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/١٨) ١ - الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى المنازعات المتعلقة بتحديد القيمة الإجبارية . عدم جواز الطعن عليها بأى وجه من أوجه الطعن . المادتان ١٨ ، ٢٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . سريان القواعد الإجرائية المتعلقة بطرق الطعن المقررة به عليها ولو كان الطعن قد أقيم بعد العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ طالما تعلق بعقار رخص فى إقامته قبل العمل بالقانون المذكور .
٢٤٢٨٧	٢٢٢	(الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/١١)
١٤٧٥٠	١٢٥	(والطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/٣/١٤) ٣ - أحكام المحكمة العليا للقيم . عدم جواز الطعن فيها بالنقض م ٥٠ ق ٩٥ لسنة ١٩٨٠ . قاعدة جواز الطعن فى الأحكام الإنتهائية أيا كانت المحكمة التى أصدرتها . م ٢٤٩ مرافعات . عدم جواز اعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة العليا للقيم . علة ذلك .
٢٤٧٥١	٢٩٣	(الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		خامساً: قبول الحكم المانع من الطعن بالنقض :
		قبول الحكم الابتدائي وعدم استئنافه . إستئناف هذا الحكم من خصم آخر . لا يجيز لمن قبله أن يطعن على حكم محكمة الاستئناف بالنقض طالما لم يقضى عليه بشئ أكثر مما قضى به عليه الحكم الابتدائي .
١٤٣٤٧	٦٤	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
		سادساً: حالات الطعن بالنقض :
		الطعن بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه :
		١ - الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه .
		سبيل الطعن عليه . التماس إعادة النظر . الطعن فيه بطريق النقض . شرطه . صدوره من المحكمة وهي مدركة حقيقة الطلبات وانها تحكم بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه .
٢٤٣٠	١٧٥	(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
		٢ - الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه .
		الطعن فيه بطريق النقض . شرطه . صدوره من المحكمة وهي مدركة حقيقة الطلبات وأنها تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . عدم إدراكها ذلك . سبيل الطعن عليه هو التماس إعادة النظر .
٢٤١٠٥	١٨٩	(الطعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
		٣ - القضاء بما لم يطلبه الخصوم . سبيل الطعن عليه هو التماس إعادة النظر . الطعن عليه بطريق النقض . شرطه
٢٤٢١٢	٢٠٩	(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		الطعن بوقوع بطلان فى الإجراءات اثر فى الحكم :
		١ - الطعن فى الحكم لبطلان فى الإجراءات . شرط قبوله أن يكون البطلان قد أثر فى الحكم . عدم إستناد الحكم فى قضائه إلى محضر الجلسة الذى لم يقع عليه القاضى . أثره النعمى على الحكم بالبطلان لهذا السبب . غير مقبول .
٢٤٥٠٦	٢٥٧	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٨ ق . د إهوال شخصية . جلسة ١٩٩٠/٧/٣٦)
		٢ - الطعن من النائب العام لمصلحة القانون . حالاته . الأحكام الانتهائية التى تكون مبنية على مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله . م ٢٥٠ مرافعات . مژدى ذلك عدم امتداد هذا الحق للطعن فى الأحكام بالأسباب التى مبناها وقوع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم . الحكم الصادر برد القاضى . جواز الطعن فيه عن طريق النائب العام لمصلحة القانون . علة ذلك .
٢٤٨٢٧	٣٠٤	(الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٦٠ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)
		الطعن بمخالفة حكم سابق :
		الطعن بالنقض فى الحكم الانتهائى الصادر على خلاف حكم سابق أيا كانت المحكمة التى أصدرته . شرطه . م ٢٤٩ مرافعات . تخلف هذا الشرط . أثره . عدم جواز الطعن بالنقض .
٢٤٤٣	١٧٧	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢)

الصفحة	القاعدة	
		سابعاً : أسباب الطعن :
		بيان أسباب الطعن وتقديم الدليل عليها :
١٤٤٦٥	٨١	١ - أسباب الطعن بالنقض . وجوب أن تكون واضحة كاشفة عن المقصود منها نافية عنها الجهالة . م ٢٥٣ مرافعات . (الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٧)
١٤٩١٧	١٥١	٢ - الطعن بالنقض . وجوب أن يقدم الخصوم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في الميعاد القانوني . (الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٤)
٢٤٥١٢	٢٥٨	٣ - أسباب الطعن بالنقض . وجوب ورودها في صحيفة الطعن . لا يغنى عن ذلك ذكرها مجهولة بالصحيفة والإحالة في بيانها إلى صحيفة الاستئناف . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٥ ق . احوال شخصية ، . جلسة ١٩٩٠/٧/٣١)
		الأسباب المتعلقة بالنظام العام :
١٤١٠٢	٢٤	١ - السبب المتعلق بالنظام العام . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصره مطروحة أمام محكمة الموضوع . مثال بشأن مدى إلتحاق القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ على المطعون ضده ومدى دخول العين في نطاق الحظر القانوني . (الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣)

الصفحة	القاعدة	
١٤٢٥٢	٥٠	٢ - الدفع بعدم الاختصاص القيمي . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كان مختلطاً بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٤)
١٤٣٥٥	٦٥	٣ - أسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام . لمحكمة النقض اثارها من تلقاء نفسها وللخصوم وللنيابة العامة اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصرها الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع وواردة على الجزء المطعون فيه من الحكم . (الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣٠)
١٤٨٨٣	١٤٦	٤ - قبول السبب المتعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه ، عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطان التكاليف بالوفاء لاشتغاله على المطالبة بقيمة استهلاك المياه بما يجاوز القيمة التي يلتزم بها قانوناً . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)
٢٤٩٦	١٨٨	٥ - الدفع بعدم الإختصاص القيمي . تعلقه بالنظام العام اختلاطه بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . أثره عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
٢٤١٧٦	٢٠٢	٦ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام . جواز إثارها من النيابة أو من محكمة النقض من تلقاء نفسها أو من الخصوم متى كانت واردة على الشق المطعون عليه من الحكم وكانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - الدفع بعدم الاختصاص الولاى . إعتباره مطروحا على محكمة الموضوع ولو لم يدفع به أمامها . تعلقه بالنظام العام . عدم سقوط الحق فى إبدائه والتمسك به ولو تنازل عنه الخصوم . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض إذا لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)
٢٤٢١٧	٢١٦	« الانسحاب القانونى » السبب القانونى . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٨)
١٤٧٢٣	١٢٠	أسباب قانونية يخالفها واقع : ١ - النعى بأن عقد الإيجار المفروش لم يسبق قيده بالوحدة المحلية . دفاع قانونى يخالفه واقع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٥٤٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٣)
١٤١٠٧	٢٥	٢ - النعى بعلم المطعون ضدهما منذ أكثر من سنة سابقة على تاريخ رفع الدعوى بإقامة البانى المطلوب إزالتها . عدم فسك الطاعن به أمام محكمة الموضوع . دفاع قانونى يقوم على واقع . عدم قبول التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)
٢٤٦٧٩	٢٨٤	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تمسك الطاعنين بأن اقامتهم فى مساكن الشركة المطعون ضدها إلى حين تدبير مساكن مناسبة لهم يعتبر من قبيل الأجل أعمالاً للمادة ٣٤٦ من القانون المدنى . دفاع قانونى يخالطه واقع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٤٩٠٤	٣١٤	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣) الاسباب الموضوعية : ١ - تقدير أقوال الشهود والقرائن واستخلاص الحقيقة منها . من سلطة محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها سائغاً . عدم التزامها بتتبع مناحى دفاع الخصوم . النعى عليها فى ذلك . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
١٤١٦٠	٣٤	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٨ ق . إحوال شخصية . . جلسة ١٩٩٠/١/١٦) ٢ - تقدير كفاية قرائن الصورية . هو عما تستقل به محكمة الموضوع . المنازعة فى ذلك . جدل موضوعى فى تقدير الدليل . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٢٤٧٥٩	٢٩٥	(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٦) الاسباب الجديدة : ١ - دفاع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . إعتباره سبباً جديداً . عدم جواز ابدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٤٦٢٥	١٠٦	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ ق . إحوال شخصية . . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧) ٢ - السبب القانونى جواز إثارته لأول مره أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع .
١٤٧٢٣	١٢٠	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - بطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٤٣٠	١٧٥	(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
		٤ - محكمة الموضوع . وجوب التمسك أمامها بطلب ضم مدة وضع يد السلف إلى مدة وضع يد الخلف لقيامه على أمور تتعلق بالواقع . خلو الأوراق مما يفيد ذلك . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٤٣٠	١٧٥	(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
		٥ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بضم حياة السلف إلى حياة مورثه . أثره . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٤٨٩٤	٣١٣	(الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
		٦ - مستند لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم قبول التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٤٩٤٨	٣٢٠	(الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩)
		السبب غير المنتج :
		١ - إقامة الحكم على دعائتين مستقلتين . كفاية إحداهما لحمل قضائه . تعييبه في الأخرى . غير منتج .
١٤٢٧٧	٥٤	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)
		٢ - إقامة الحكم قضاء على أسباب كافية لحمله . النعى عليه فيما استطرد إليه تزيلاً من أسباب . غير منتج .
١٤٦٤٣	١٠٩	(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إقامة الحكم على أسباب تكفى لحمله . تعييبه بما ورد فى سبب النعى . غير منتج . متى كان الحكم لا يتناقض مع الثابت بأوراق الدعوى . مثال .
١٤١٠٤٢	١٧٠	(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٢٢)
		٤ - إقامة المطعون ضده دعواه بطلب فسخ عقد الإيجار لإنقضاء مدة العقد وإخلال الطاعنة بالتزامها بعدم إقامة بناء على الأرض المؤجرة . قضاء الحكم المطعون فيه بالفسخ لتحقيق السبب الأول . تعييبه فيما إستطرد إليه تزييداً من تقارير تتعلق بالسبب الثانى . أياً كان وجه الرأى فيه . غير منتج .
٢٤٩٦	١٨٨	(الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٩)
		٥ - إقامة الحكم على دعامتين . كفاية أحدهما لحمله . النعى عليه فى الأخرى - بفرض صحته - غير منتج .
٢٤٤٧٨	٢٥٢	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
		٦ - إقامة الحكم على دعامتين مستقلتين . كفاية أحدهما لحمل قضاءه . تعييبه فى الأخرى . غير منتج .
٢٤٥١٢	٢٥٨	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٥ ق . أحوال شخصية ، . جلسة ١٩٩٠/٧/٣١)
		٧ - إنتهاء الحكم فى قضائه إلى النتيجة الصحيحة قانوناً . إشتماله على أسباب قانونية خاطئة . لا بطلان . لمحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه .
٢٤٥٥٥	٢٦٤	(الطعن رقم ٣٦٥٩ . ٣٦٥٨ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)
١٤١٨١	٢٨	(والطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٩٠/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - انتهاء الحكم إلى بطلان عقد البيع لوروده على أرض مقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . النعى عليه لعدم تعرضه لطلب فسخ العقد . غير منتج .
٢٤٦٩١	٢٨٥	(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)
		٩ - النعى على ما استطرذ إليه الحكم تزيلاً ويستقيم بدونه . غير منتج .
٢٤٧٧٣	٢٩٧	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ ق . احوال شخصية ، . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧)
		١٠ - التعاقد الحاصل بين وزارة الأوقاف ومن يرسو عليه مزاد العين المراد إستبدالها . معلق على شرط واقف هو توقيع صيغة البدل من المحكمة المختصة . تخلف هذا الشرط يجعل التعاقد كأن لم يكن مهما كانت الأسباب سواء أكانت رفض المحكمة توقيع صيغة البدل أو صدور المرسوم بقانون ١٨٠ سنة ٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات وخروج الأمر من اختصاص المحاكم الشرعية . إقامة الحكم المطعون فيه قضاءً على ذلك . كاف لحمل قضائه . تعييبه فيما أورده . من أسباب أخرى . غير منتج .
٢٤٨٥٨	٣١٠	(الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٢)
		١١ - إقامة الحكم على دعامتين . كفاية إحداهما لحمله . تعييبه في الأخرى . غير منتج .
٢٤٩٣٣	٣١٨	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٨ ق . احوال شخصية ، . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨)
		د الأسباب غير المقبولة ،
		١ - أخذ محكمة الاستئناف بما لا يتعارض مع أسبابها من أسباب الحكم الابتدائي . أثره . عدم إعتبار أسباب الحكم الابتدائي التي تغاير المنحى الذي نحتة محكمة الاستئناف من أسباب الحكم الاستئنافي . مؤداه . عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إليها .
١٤٢٩٠	٥٦	(الطعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إقامة الحكم الاستثنائي قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي على أسباب خاصة . النعى على الحكم الأخير . غير مقبول .
١٤٨٩٠	١٤٧	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨) ٣ - النعى على الحكم المطعون فيه لإطراحه أو خطئه فى الرد على دفاع لم يبد من الطاعن ولم يتمسك به أمام محكمة الموضوع . غير مقبول .
٢٤٧٧٢	٢٩٧	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ ق . احوال شخصية ، . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧) ٤ - إحاطة الحكم المطعون فيه بطلبات الخصوم ودعوماتها الأساسية واستخلاصه سائغا لواقع النزاع المطروح . النعى عليه فى هذا الشأن . على غير أساس . مثال .
٢٤٦٦٥	٢٨١	(الطعن رقم ٣١٩٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/١٤) ٥ - إنتهاء الحكم بأسباب سائغة إلى النتيجة الصحيحة . النعى عليه بالقصور فى التسبيب . على غير أساس . مثال فى ملكية .
٢٤٨٠١	٣٠١	(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨) ٦ - النعى على الحكم المطعون فيه . عدم تحقيقه سوى مصلحة نظرية للطاعنين . غير مقبول .
٢٤٧٦٦	٣٠٠	(الطعن رقم ٢٦٦٧ سنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨) السبب الجاهل : ١ - عدم بيان الطاعن ما نسبة للحكم المطعون فيه من فساد فى الاستدلال وأثر ذلك فى قضائه . نعى مجهل غير مقبول .
١٤٢٥٢	٥٠	(الطعن رقم ١٧٧٦ سنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم بيان الطاعن أوجه الدفاع التى اغفل الحكم الرد عليها . نعى مجهل غير مقبول .
١٤٤٧٧	٨٣	(الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٨)
		٣ - عدم بيان الطاعن فى صحيفة الطعن العيب الذى يعزوه للحكم المطعون فيه وموضوعه وأثره فى قضائه . نعى مجهل غير مقبول . (مثال)
١٤٩٥٥	١٥٦	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
		٤ - عدم بيان الطاعن الدفاع الجوهري الذى أغفل الحكم الرد عليه وأثره فى قضائه . نعى مجهل غير مقبول .
٢٤٥٥٦	٢٦٤	(الطعنان رقم ٣٦٥٨ ، ٣٦٥٩ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٥)
		٥ - عدم بيان الطاعنين فى صحيفة الطعن مظاهر عدم فهم محكمة الموضوع بدرجةيتها لواقع الدعوى ولا أوجه الدفاع المقول باهدار الحكم المطعون فيه لها وعدم رده عليها . نعى مجهل غير مقبول .
٢٤٦٤٣	٢٧٧	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٨)
		السبب المقتضى للدليل :
		١ - عدم تقديم الطاعن الدليل على أن موافقة وزير الإسكان والتعمير على تخصيص شقة النزاع له تلتزم الشركة المطعون ضدها الأولى بالتعاقد على بيعها له . نعى لا دليل عليه .
١٤٤٢١	٧٥	(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١)
		٢ - عدم تقديم الطاعن المستندات الدالة على طعنه . نعى مفتقر إلى الدليل .
١٤١٠٢٩	١٦٨	(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)

الصفحة	القائمة	
		٣ - دفاع عار عن دليله . التفات الحكم عنه . لا عيب .
٢٤١٤٨	١٩٦	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/١٧)
		٤ - الطعن بالنقض . وجوب تقديم الدليل على ما يتمسك به الطاعن من أوجه الطعن في الميعاد القانوني . تخلف ذلك . أثره . نعى بغير دليل . غير مقبول .
٢٤٨١٥	٣٠٣	(الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)
		٥ - دفاع عار عن دليله . التفات الحكم عنه . لا عيب .
٢٤٩٤٨	٣٢٠	(الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩)
		سبب وارد على غير محل :
		نعى لا يصادف محلا من الحكم المطعون فيه . غير مقبول .
٢٤١٤٨	١٩٦	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/١٧)
		ثانياً : نظر الطعن أمام محكمة النقض :
		الإقرار المقدم من الطاعن للمحكمة بترك الخصومة في الطعن . قيامه مقام المذكرة الموقع عليها منه . إطلاع الخصم عليه . أثره .
٢٤٨٦٨	٣١٢	(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
		تاسعاً : الحكم في الطعن :
		سلطة محكمة النقض :
		١ - إنتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . النعى فيما إشتملت عليه أسبابه من قرارات قانونية خاطئه . غير منتج . لمحكمة النقض تصحيح ما شابها من خطأ .
١٤٩٥٥	٣٨	(الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إنتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة . لا يعيبه أو يفسده الخطأ فى أسبابه القانونية . لمحكمة النقض تداركة متى كان غير مؤثر فى النتيجة التى استقام عليها قضاؤه .
٢٣٩ ع ١٤	٤٧	(الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٤)
		٣ - إنتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . عدم الإفصاح عن سنده من القانون . لا عيب . لمحكمة النقض إستكمال ما قصر الحكم فى بيانه من ذلك .
٦٧٣ ع ١٤	١١٢	(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
٥٩٧ ع ٢٤	٢٦٩	(والطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١٠/٣٠)
٦٤٣ ع ١٤	١٠٩	(والطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)
		عاشراً: أثر نقض الحكم =
		نقض الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية لسبب متعلق بانعدام الخصومة . أثره . نقض الحكم الصادر فى الدعوى الفرعية الموجهة بجلسة المرافعة .
٤٧٣ ع ٢٤	٢٥٢	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٦٠ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)
		حادى عشر = الطعن فى أحكام محكمة النقض =
		١ - أحكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها . علة ذلك . الاستثناء . بطلان الحكم إذا قام بأحد القضاء الذين

الصفحة	القاعدة	
		أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية . سبيله . تقديم طلب بذلك إلى محكمة النقض . عدم خضوع هذا الطلب للميعاد المقرر للطعن بالنقض . علة ذلك . توافر موجبات هذا الطلب . مؤداه .
١٤٨١٩	١٣٧	(الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)
		٢ - أحكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن . م ٢٧٢ مرافعات .
٢٤٣٥٢	٢٣٢	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/٢٦)
<p>نقل</p> <p>أولاً : نقل بحرى :</p> <p>« مسئولية مالك السفينة »</p> <p>١ - مالك السفينة هو المسئول عن الخسارة الناشئة عن أعمال ربانها وعن الوفاء بما التزم به فى شأن السفينة وتسفيرها . م ١/٣٠ من قانون التجارة البحرى . لا يغير من</p>		

الصفحة	القاعدة	
		ذلك تقييد سلطة الريان في الاستدانة في محل إقامة ملاك السفينة أو وكلائهم . م ٤٧ من ذات القانون . علة ذلك .
١٤٢٢٥	٤٥	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)
		٢ - استخلاص الحكم من عبارات سند المديونية ومن تذييله بخاتم السفينة أنه تم لتهيئة السفينة للسفر . سائغ في ظل الظروف التي حرر فيها السند .
١٤٢٢٥	٤٥	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)
		٣ - التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . ماتمachi به الأسباب بحيث لا يبقى ما يمكن حمل الحكم عليه أو يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به . إستناد الحكم إلى دعامة أساسية . مؤدها أن سند الدين الذي وقعه ريان السفينة يمثل ديناً بحرياً ولا يعد من قبيل القروض البحرية المنصوص عليها في المادة ١٤٩ من قانون التجارة البحرية . النعى عليه بالتناقض لا أساس له .
١٤٢٢٥	٤٥	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		« دعوى تسليم البضاعة » :
		سقوط الحق فى دعاوى تسليم البضاعة بمضى سنة على تاريخ وصول السفينة م ٢٧١ من قانون التجارة البحرية .
		مفاده . خضوع دعوى المسؤولية المترتبة على التخلف عن تنفيذ الإلتزامات المتولدة عن عقد النقل لذلك التقادم الخاص .
		عدم سريان هذا التقادم الخاص متى صدر من الناقل أو تابعيه غش أو خطأ جسيم يعادله أو خيانة . تقادم دعوى المضرور فى هذه الحالة طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية .
٢٤٦٥	١٨٢	(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٧)
		ثانياً « نقل جوى »
		« مسؤولية الناقل الجوى »
		إتفاقية فارسوفيا :
		التعويض الناشئ عن مسؤولية الناقل الجوى فى نقل الأمتعة والبضائع . تحديده أصلاً بوزن الرسالة دون النظر لمحتوياتها بواقع ٢٥ فرنك عن كل كيلو جرام ما لم يقرر المرسل إليه مدى الأهمية التى يعلقها على محتوياتها بإيضاح نوعها وقيمتها الحقيقية وسداده للرسوم الإضافية عنها . مفاد ذلك . شمول التعويض كل أنواع الضرر بكافة عناصره بما فيها الأضرار الأدبية . م ٢/٢٢ من إتفاقية فارسوفيا .
١٤٤٥٥	٧٩	(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	نيابة
		<p>نيابة قانونية :</p> <p>١ - تمثيل الدولة فى التقاضى . فرع من النيابة القانونية عنها . وجوب الرجوع إلى مصدرها و هو القانون فى بيان مداها ونطاقها . رئيس مجلس الشعب . هو صاحب الصفة - دون غيره فى تمثيله ولجانه بما فى ذلك اللجنة التشريعية .</p> <p>(الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨)</p> <p>٢ - تمثيل الدولة فى التقاضى . ماهيته . نيابة قانونية عنها . تعيين مداها وحدودها . مرده القانون . الأصل أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته . الإستثناء . إسناد القانون صفة النيابة القانونية إلى غير الوزير فيكون صاحب الصفة بالمدى وفى الحدود التى بينها القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦١٣ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/١٣)</p> <p>٣ - هيئة قضاياء الدولة . نيابتها قانونا عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا . لها إقامة الدعاوى نيابة عن تلك الجهات مالم تعترض الأخيرة .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٢)</p>
١١٠	١١٠	١٤٦٤٩ ع
١٩٢	١٩٢	٢٤١٢٧ ع
٣٠٧	٣٠٧	٢٤٨٤٤ ع

الصفحة	القاعدة	
		٤ - هيئة قضايا الدولة . نيابتها عن الهيئات أو المؤسسات أو الوحدات الاقتصادية . شرطه . تفويض مجلس الإدارة لها . ق ١٠ لسنة ١٩٨٦ .
٢٤١٠٠٠	٢٢٧	(الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)
		نيابة إتفاقية (وكالة) ، راجع وكالة
		نيابة عامة
		النيابة العامة . حقها في الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية . وجوب رفع الطعن منها وأن يوقع صحيفته رئيس نيابة على الأقل . توقيع صحيفة الطعن بالنقض وإيداعها قلم الكتاب من هيئة قضايا الدولة نيابة عنها . باطل . علة ذلك . م ٢٥٣ مرافعات .
٢٤٧٧٢	٢٩٧	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ ق . أحوال شخصية ، . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		(هـ)
		هبة - هبات عامة
		هبة
		المقابل في الهبة :
		اشتراط المقابل في الهبة . أثره . التبرع بتقديم عقار لجهة إدارية لإقامة مشروع ذي نفع عام تتحمل الإدارة بقيمة نفقاته عقد إداري وليس هبة مدنية . مؤدى ذلك .
١١٥	١٦٩١ ع ١	(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٦)
		الرجوع في الهبة :
		جواز إقتران الهبة بالتزام معين على الموهوب له . إخلاله بهذا الإلتزام . أثره . للواهب المطالبة بفسخ العقد . علة ذلك .
		المادتان ٤٨٦ ، ٤٩٧ مدنى .
٢٢٧	٣١٨ ع ٢	(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٦/١٩)

الصفحة	القاعدة	هيئات عامة
		هيئة قضايا الدولة :
		١ - النيابة العامة . حقها في الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية . وجوب رفع الطعن منها وأن يوقع صحيفته رئيس نيابة على الأقل . توقيع صحيفة الطعن بالنقض وإيداعها قلم الكتاب من هيئة قضايا الدولة نيابة عنها . باطل . علة ذلك . م ٢٥٣ مرافعات .
١٤٧٧٣	٢٩٧	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ ق - أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧)
		٢ - هيئة قضايا الدولة . نيابتها قانونا عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا . لها إقامة الدعاوى نيابة عن تلك الجهات مالم تعترض الأخيرة .
٢٤٨٤٤	٣٠٧	(الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢)
		٣ - هيئة قضايا الدولة . نيابتها عن الهيئات أو المؤسسات أو الوحدات الاقتصادية . شرطه . تفويض مجلس الإدارة لها . ق - ١ لسنة ١٩٨٦ .
٢٤٧٣٤	٢٩١	(الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة :
		رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة . وحده . صاحب الصفة فى تمثيل جهاز ميناء دمياط أمام القضاء . علة ذلك .
٢٤١٠٠٠	٣٢٧	(الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)
		هيئة البريد :
		١ - هيئة البريد . خلو القانون الصادر بانشائها من النص على إعفائها من الرسوم القضائية . أثره . بطلان الطعن بالتقص المرفوع منها بغير إبداع الكفالة .
١٤٣١٦	٥٩	(الطعن رقم ١٨٤٩ . ١٨٣٥ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
		٢ - الإجراء القاطع للتقادم . شرطه . أن يتم بالطريق الذى رسمه القانون وفى مواجهة المدين . الهيئة العامة للبريد هيئة عامة يمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها . إختصام وزير النقل بصفته فى دعوى التعويض قبل الهيئة ثم تصحيح شكل الدعوى بإختصام رئيس مجلس إدارة الهيئة . أثره . إعتبار الدعوى مرفوعة فى مواجهة الهيئة من تاريخ التصحيح . لا يغير من ذلك وجوب اعلان ذى الصفة طبقا للمادة ٢/١١٥ مرافعات . علة ذلك . وجوب إقام التصحيح فى الميعاد المقرر ودون إخلال بالمواعيد المحددة لرفع الدعاوى وعدد التقادم .
١٤٣١٦	٥٩	(الطعن رقم ١٨٤٩ . ١٨٣٥ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
		اعفاء الهيئات العامة من الرسوم القضائية :
		الإعفاء من سداد الرسوم القضائية . قصره على دعاوى الحكومة دون غيرها . الهيئات العامة التى تتمتع بشخصيتها المستقلة . إعفاؤها من الرسوم . شرطه . ورود نص بذلك فى قانون إنشائها .
١٤٣١٦	٥٩	(الطعن رقم ١٨٤٩ . ١٨٣٥ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

الطاعة الصفحة

(و)

وصية - وقف - وكالة

وصية

التصرف السائر للوصية :

العقد الصوري . لا وجود له قانوناً ولو كان مسجلاً .
 مؤداه . لكل دائن تجاهلة رغم تسجيله ولو كان دينه لا حقاً له
 تصديق المحكمة على عقد الصلح . لا يعد قضاء له حجية
 الشئ المحكوم فيه . البيع الذي سبق أن تحرر بشأنه عقد صلح
 صدقت عليه المحكمة . القضاء بصوريته لأنه في حقيقته
 وصية . لا خطأ .

٢٤١٥ ١٨٩

(الطعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٩)

وقف

أموال الأوقاف :

١ - أموال الأوقاف الخيرية . عدم جواز تملكها أو ترتيب
 حقوق عينية عليها بالتقادم . م ٩٧٠ مدنى المعدلة بالقانون
 رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . أموال الأوقاف الأهلية المنتهية . ق
 ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . تملكها بالتقادم الطويل . شرطه . عدم
 وجود حصة للخيرات شائعة فيها .

١٤٧٢٣ ١٢٠

(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - دعوى تثبيت ملكية جزء من أعيان الوقف . عدم جواز رفعها قبل قيام لجنة شئون الأوقاف بتقدير وفرز حصة الخيرات فيها عليه ذلك . ق ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التي انتهى فيها الوقف .
٢٤٧٩٦	٣٠٠	(الطعن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)
		استبدال الوقف
		التعاقد الحاصل بين وزارة الأوقاف وبين من يرسو عليه مزاد العين المراد إستبدالها . معلق على شرط واقف هو توقيع صيغة البدل من المحكمة المختصة . تخلف هذا الشرط يجعل التعاقد كأن لم يكن مهما كانت الأسباب سواء أكانت رفض المحكمة توقيع صيغة البدل أو صدور المرسوم بقانون ١٨٠ سنة ٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات وخروج الأمر من اختصاص المحاكم الشرعية . إقامة الحكم المطعون فيه قضاءً على ذلك . كاف لحمل قضائه . تعيبه فيما أورده من أسباب أخرى . غير منتج .
٢٤٨٥٨	٣١٠	(الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	وكالة
		الوكالة الإتفاقية :
		ثبوت الوكالة الإتفاقية . أمر موضوعي . للمحكمة إستخلاصها من أوراق الدعوى متى كان إستخلاصها سائفا . (الطعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)
١٤٢٩٠	٥٦	
		الوكالة الضمنية :
		١ - الوكالة الخاصة . شرط للمرافعة أمام القضاء إلا أنها ليست شرطاً لازماً لرفع الدعوى ابتداء . لمحكمة الموضوع إستخلاص الوكالة الضمنية في رفع الدعوى متى كان إستخلاصها سائفاً . مثال . (الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٤)
١٤١٢٠	٢٧	
		٢ - إنفراد أحد الشركاء على الشبيوع بالطعن في المنازعات المتعلقة بتحديد الأجرة . عمل من أعمال الإدارة . مؤداه . إعتبار الطاعن نائباً عن باقي الشركاء في الطعن طالما لم يعترض أحدهم على هذا الاجراء . (الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١٤)
١٤١٩٢	٨٤	
		٣ - قبول الطعن في تحديد الأجرة من أحد الملاك على الشبيوع أثره . إعادة النظر في تقدير الأجرة بالنسبة لجميع وحدات العقار النعمي يعلم قبول الطعن من المالك الآخر . غير منتج . (الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٩٠/٢/١٤)
١٤١٩٢	٨٤	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - اعتبار الايجار من أعمال الإدارة . تولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقين . أثره . اعتباره وكيلًا عنهم وتنفيذ فسخ حقهم أعمال الإدارة المعتادة التي تصدر منه .
١٤٨٧٨ ع	١٤٥	(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦) ٥ - إقامة أحد الشركاء المشتاعين مشروعًا أو بناء على جزء مفروز من أرض شائعته بعلم الباقين ودون إعتراض منهم . مؤداه . إعتباره وكيلًا عنهم فيه . أثره . شيوع ملكيته بينهم جميعاً .
٢٤٨٢ ع	١٨٥	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٨) التوكيل في الخصومة : « نطاقه » : ١ - تضمن التوكيل الصادر من المظنون ضدها لمحاميها أنه خاص بوكالته عنها في القضية الخاصة بشقة النزاع . انصرافه إلى وكالة المحامي في النزاع مرافعة وطعنًا في جميع مراحل التقاضي .
١٤١٢٨ ع	٢٨	(الطعن رقم ٢٤٨٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٤) ٢ - عدم اشتراط صيغة خاصة في عبارة التوكيل . اشتمال عبارة التوكيل على الحق في إتخاذ إجراءات التقاضي والمرافعة أمام المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها ومحاكم الأحوال الشخصية في قضايا الأحوال الشخصية . إتساعها لمباشرة القضايا أمام محكمة النقض طعنًا وحضوراً .
١٤١٥٢ ع	٢٣	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٨ ق . احوال شخصية . جلسة ١٩٩٠/١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تفسير الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه عبارات التوكيل الصادر لوكيل الطاعنين والذي اقتصر على تخويله مباشرة الدعاوى نيابة عنهما واتخاذ كافة التصرفات القانونية المتعلقة بها بأنه يبيح له إبرام عقود إيجار تزيد مدتها على ثلاث سنوات نيابة عنهما . خطأ في القانون .
٢٤١٨١	٢٠٣	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣)
		٤ - العرض الحقيقي الذي يتبعه الإيداع . ماهيته . الوسيلة القانونية لإبراء ذمة المدين . شرطه . أن تتوافر فيه شروط الوفاء المبرئ للذمة ومنها عرض المبلغ على صاحب الصفة في استيفاء الحق . قبول العرض . من التصرفات القانونية التي لا يجوز للمحامى مباشرتها الا بتفويض في عقد الوكالة .
٢٤٢٠٢	٢٠٧	(الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧)
		مسائل عامة في التوكيل في الخصومة :
		الوكالة الخاصة . شرط للمرافعة أمام القضاء إلا أنها ليست شرطاً لازماً لرفع الدعوى ابتداء . لمحكمة الموضوع إستخلاص الوكالة الضمنية في رفع الدعوى متى كان إستخلاصها سائفاً . مثال .
١٤١٢٠	٢٧	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٤)
		التوكيل في الطعن بالنقض :
		١ - عدم تقديم الطاعن سند وكالة المحامى الذى رفع الطعن بالنقض حتى حجز الطعن للمحكم . أثره . عدم قبول الطعن .
١٤١٧٢	٣٢	(الطعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩٠/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إجراءات الطعن والمرافعة أمام محكمة النقض . وجوب أن يقوم بها المحامون المقبولون أمامها نيابة عن الخصوم . علة ذلك . م ٢٥٣ مراقعات . توقيع صحيفة الطعن من غير الوكيل وعدم الاستدلال على صاحبه . أثره . بطلان الطعن . لا يغير من ذلك إيداع صحيفة الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل من الطاعنين .
٢٤١٩٨	٢٠٦	(الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٥٨ ق . جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)
		٣ - اختلاف اسم الموكل في سند وكالة المحامي رافع الطعن بالنقض عن اسم الطاعن . خلل الأوراق مما يقيد أن الاسمين لشخص الطاعن . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة . « مثال »
٢٤١٥٢	٢٤٨	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٩٠/٧/١٩)
		الاقرار القضائي من الوكيل :
		٢ - الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء الذي ينطوي على تصرف قانوني . وجوب إستناده إلى توكيل خاص . (مثال بشأن النزول عن الحق) .
١٤٢٥٨	٥١	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام الصادرة
في طلبات رجال القضاء
وفي المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
السنة الحادية والأربعون

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٤	نسلب		١ - الهيئة العامة للمواد
٢٤	نقل		المخنية والتجارية :
	(ب) أحكام المواد المخنية	٥	إيجار
	والتجارية والأحوال الشخصية :	٧	حكم
	(أ)	٨	دعوى
٢٧	إثبات	٨	قانون
٤٢	أحوال شخصية	٩	ملكية
٥٧	أحوال مدنية	١٠	نقض
٥٨	اختصاص		٢ - الدوائر المخنية
٧٢	إرتفاق		والتجارية ودائرة الأحوال
٧٣	إرث		الشخصية :
٧٤	استئناف		(أ) طلبات رجال القضاء :
٨٧	استيلاء	١٣	إجراءات الطلب
٨٨	أشخاص اعتبارية	١٤	استقالة
٩٠	اصلاح زواعى	١٥	أقدمية
٩٢	إعلان	١٦	تأديب
٩٨	أعمال تجارية	١٨	ترقية
١٠٠	افلاس	٢١	تفتيش
١٠١	التزام		صندوق الخدمات الصحية
١١٢	التماس إعادة النظر	٢٢	والاجتماعية
١١٣	أمر أداء	٢٣	مرتبات
١١٣	أمورال	٢٣	معاش

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
		١١٤	إنتخاب
	(ج)	١١٧	أهلية
٢٥٥	جمارك	١١٨	أوراق تجارية
٢٥٦	جمعيات	١١٩	إيجار
		(ب)	
	(ح)	١٦٩	بطلان
٢٥٧	حجز	١٧٨	بنسوك
٢٥٨	حراسة	١٨١	بيع
٢٦٠	حكر	(ت)	
٢٦٠	حكم	١٩٩	تأميم
٣٠٧	حوادث طائرة	٢٠١	تأمينات اجتماعية
٣٠٧	حوالة	٢٠٥	تجوزة
٣٠٩	حيازة	٢٠٧	تحكيم
		٢١٠	تركة
	(خ)	٢١١	تزوير
٣١٣	خبرة	٢١٥	تسجيل
٣١٦	خلف	٢١٧	تضامن
	(د)	٢١٨	تعويض
٣١٧	دستور	٢٣٣	تقادم
٣٢٠	دعوى	٢٤٥	تقسيم
٣٤٧	دفوع	٢٤٧	تنظيم
		٢٤٨	تنفيذ
		٢٥٣	تنفيذ عقارى

(ج)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع .
	(د)		(و)
٤١٤	قانون	٣٤٩	رسوم
٤٢٦	قرار إداري	٣٥٣	ربيع
٤٣٠	قسمة	٣٥٤	رى
٤٣١	قضاء مستعجل		(ش)
٤٣٢	قضاء	٣٥٥	شركات
٤٣٩	قوة الأمر المتقضى	٣٥٨	شفعة
	(ط)	٣٦٣	شهر عقارى
٤٤٦	كفالة	٣٦٥	شيوخ
	(م)		(هـ)
٤٤٧	محاماه	٣٦٨	صلح
٤٤٩	محكمة الموضوع	٣٧٠	صورية
٤٧٦	محكمة القيم		(ط)
٤٧٧	مسنولية	٣٧٤	ضرائب
٤٩٢	مطلات		(ع)
٤٩٢	معاهدات	٣٨٤	عرف
٤٩٤	مقاوله	٣٨٥	عقد
٤٩٥	ملكية	٤٠٢	عمل
٥٠٤	مؤسسات عامة		(هـ)
٥٠٧	مواطن	٤١٢	فوائد

(د)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(هـ)		(ن)
٥٤٢	هيئة	٥٠٨	نزاع الملكية
٥٤٣	هيئات عامة	٥٠٩	نظام عام
	(و)	٥١٥	نقد
٥٤٥	وصية	٥١٦	نقض
٥٤٥	وقف	٥٣٧	نقل
٥ /	وكالة	٥٤٠	نيابة
		٥٤١	نيابة عامة

(هـ)

تصويبات العدد المذني الأول

السنة (٤٩) الهندسية

٣	رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١	٢٦	١٢	اقتناع	إمتناع
٢	١٨٧	١٠	القانون	الاعلان
٣	٢٧٠	١٤	المبينة	المبيعة
٤	٢٧٧	١٣	لهينة	لهذا
٥	٣٨٠	١٨	يتنقص	يتنقص
٦	٤١٩	٢٠	بريع	بريع
٧	٤٨١	٥	الخصيمة	الخصمة
٨	٥٠٢	٦	هل	هي
٩	٥٣٠	١٠	للانتفاع	للانتفاع
١٠	٥٥١	٨	ملك	ملاة
١١	٥٩٥	٧	السياحة	السيادة
١٢	٥٩٨	٥	فى	قضى
١٣	٦١٢,٦١١	-	-	يبدل موضع كل منهما بالآخر
١٤	٦٤١	٢٠	انعقاد	انعقد
١٥	٧٤٨	١٩	استثناؤه	استثنائه
١٦	٧٥٥	٢٠	١٩٨١/٢/٢١	١٩٨١/٧/٣١
١٧	٨١٠	٢٣	لعدم عقد الإيجار	لعدم قيد عقد الإيجار
١٨	٨٧٠	٥	-	الطن رقم ٩٥٤ لسنة ٥٤ القضائية
١٩	٩٠٦	١٥	عقارى	تكميلية
٢٠	٩٩٠	٣	فى	يحذف هذا الحرف

(و)

تصويبات العدد المذني الثاني

الصفحة (٤١) المذنية

م	رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١	٢٥	٢٣	صادرة	صدوره
٢	٤٥	٤	بصحة	وبصحة
٣	٩٧	١٩	الرد	المرد
٤	١٠٢	١٩	إقامة	بإقامة
٥	١٦٩	٩	بنية	بينه
٦	١٧٣	١٠	احتياجه	احتسابه
٧	١٨٥	٢٠	وصولا إلى الرد	محمولا على أسبابه
٨	١٨٥	٢١	بصحة	بسلامة
٩	١٨٦	١٠	حق	مورث
١٠	١٨٨	٧	بأن	بالعين
١١	٢٥٣	١١	الجهز	الجيز
١٢	٣٣٥	٧	غير سديد	سديد
١٣	٥٦٢	٦	عما يعد قراراً	عما يعد إقراراً

نَحْمَدُكَ اللَّهُ

طبع بالمدينة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع (١٩٩٤/٧٨٤٦)

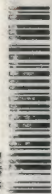
رئيس مجلس الإدارة

مهندس إبراهيم السيد البهنساوي

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٩٩٣ - ١٩٩٤ - ١٩٩٥

Bibliotheca Alexandrina



0339821